

الجزء السادس

من

المجموع

نشره المصنف

الامام العلامة الفقيه الحافظ أبي زكريا يحيى الدين بن شرف الوديعي المتوفى سنة ٦٧٦

وبله

فتح العزيز

شرح الوجيز

(وهو الشرح الكبير للامام الجليل أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي المتوفى سنة ٦٢٣)

وبله

التلخيص الكبير

في تجميع احاديث الرافعي الكبير

(للامام الحافظ الحجة أبي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢)

طبعت هذه المجموعة على نفقة شركة من كبار علماء الازهر

وباشرت تصحيحها لجنة من العلماء بمشاركة

ادارة الطباعة المنيرية

شركة العلماء

صاحبها ومديرها محمد بن عبد الله بن عبد الله

حقوق الطبع محفوظة

(تنبيه) جعلنا المجموع في أعلى الصفحة وبليبه فتح العزيز وبليبه التلخيص منصوباً بينهما بجدول مطبوع الرضا بن الأخرى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال المصنف رحمه الله تعالى *

باب زكاة الذهب والفضة

﴿ زكاة الذهب والفضة : تجب الزكاة في الذهب والفضة لقوله عز وجل (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم) ولأن الذهب والفضة معد لائها فهو كالابل والبقر السائمة ولا تجب فيها سواها من الجواهر كالياقوت والفيروز والياقوت والمرجان لأن ذلك معد للاستعمال فهو كالابل والبقر العوامل ولا تجب فيما دون النصاب من الذهب والفضة ونصاب الذهب عشرون مثقالاً لما روى عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ولا في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب شيء » ونصاب الفضة مائتا درهم والدليل عليه ما روى عن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا بلغ مال أحدكم خمس أواق مائتي درهم ففيه خمسة دراهم » والاعتبار بالمثقال الذي كان بمكة ودرهم الإسلام الذي كل عشرة وزن سبع مثاقيل لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الميزان ميزان أهل مكة والمكيال مكيال أهل المدينة » ولا يضم أحدهما إلى الآخر في إكمال النصاب لأنها جنسان فلم يضم أحدهما إلى الآخر كالابل والبقر وزكاتها ربع العشر نصف مثقال عن عشرين مثقالاً من الذهب وخمسة دراهم عن مائتي درهم والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في كتاب الصدقات « في الرقة ربع العشر » وروى عاصم بن صمرة عن علي رضي الله عنه أنه قال « ليس في أقل من عشرين ديناراً شيء » وفي عشرين نصف دينار » ويجب فيما زاد على النصاب بحسابه لأنه يتجزأ من غير ضرر فوجب فيما زاد بحسابه ويجب في

قال في النوع الثالث زكاة النقدين والنظر في قدره وجنسه : أما القدر فنصاب الورق مائتا درهم ونصاب الذهب عشرون ديناراً وفيها ربع العشر وما زاد بحسابه ولا وقص (ح) فيه *
الكلام في هذا النوع في قدر الواجب والواجب فيه ثم في جنسه أما الأول فنصاب الورق مائتا درهم ونصاب الذهب عشرون ديناراً وفيها ربع العشر وهو خمسة دراهم ونصف دينار ولا شيء

الجيد وفي الردى. الردى. فان كانت انواعا قابلة وجب في كل نوع بقسطه وان كثرت الانواع
أخرج من الوسط كما قلنا في الثمار وان كان له ذهب مغشوش أو فضة مغشوشة فان كان الذهب
والفضة فيه قدر الزكاة وجبت الزكاة وان لم تبلغ لم تجب وان لم يعرف قدر ما فيه من
الذهب والفضة فهو بالخيار ان شاء سبك لي عرف الواجب فيخرجه وان شاء اخرج واستظهر
ليستط الفرض بيقين * *

(الشرح) أما حديث في الرقة ربع العشر فصحيح رواه البخاري من رواية أنس وسبق
بيانه بطوله في أول باب صدقة الابل والرقة بتخفيف القاف وكسر الراء هي الورق وهو كل الفضة
وقيل الدراهم خاصة وأما قول صاحب البيان قال اصحابنا الرقة هي الذهب والفضة فغلط فاحش
ولم يقل اصحابنا ولا اهل اللغة ولا غيرهم ان الرقة تطلق على الذهب بل هي الورق وفيه الخلاف
الذي ذكرته وأصلها ورقة بكسر الواو كالزنة من الوزن وأما حديث « الميزان . ميزان أهل
مكة » إلى آخره فرواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح علي شرط البخاري ومسلم
من رواية ابن عمر رضي الله عنهما قال أبو داود وروى من رواية ابن عباس

فيما دون ذلك روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس
فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » (١) والواقية أربعون درهما لما روى الله صلى الله عليه وسلم
« قال اذا بلغ مال أحدكم خمس اواق مائتي درهم ففيه خمسة دراهم » (٢) ويجب فيما زاد على المائتين والعشرين
بالحساب قل او اكثر ولا وقص فيه خلافا لابي حنيفة حيث قال لا يجب فيما زاد على المائتين شيء
حتى يبلغ اربعين درهما ولا فيما زاد على عشرين دينارا حتى يبلغ اربعة دنانير ففيها ربع العشر
ثم كذلك في كل اربعين درهما ولربعة دنانير لما روى عن علي كرم الله وجهه ان النبي صلى الله

(١) (حديث) أبي سعيد ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة متفق عليه ورواه
مسلم من حديث جابر وقد كرره الرافعي في هذا الباب *
(٢) (حديث) روى انه صلى الله عليه وسلم قال اذا بلغ مال أحدكم خمس اواق مائتي درهم ففيه
خمس دراهم الدارقطني عن جابر بلفظ لا زكاة في شيء في الفضة حتى تبلغ خمس اواق والواقية
اربعون درهما وفيه يزيد بن سنان وهو ضعيف : وروى ابو داود والترمذي والنسائي واحمد من
حديث عاصم بن ضمرة عن علي بلفظ عفوت لكم عن الخيل والرقيق فهاتوا صدقه الرقة من كل
اربعين درهما درهم وليس في تسعين ومائة شيء فاذا بلغت ففيها خمسة دراهم لفظ أبي داود ورواه
ابن ماجه من حديث الحارث عن علي قال البخاري كلاهما عندي صحيح يحتمل ان يكون ابو اسحاق
سمعه منها وقال الدارقطني الصواب وقفه على علي : وروى الدارقطني من حديث عمرو بن
شعيب عن ابيه عن جده بلفظ ليس في اقل من خمس ذود شيء ولا في اقل من عشرين مثقالا
شيء ولا في اقل من مائتي درهم شيء واسناده ضعيف *

رضي الله عنهما ذكره أبو داود في كتاب البيوع والنسائي في الزكاة وأما حديث عاصم عن علي رضي الله عنه فرواه أبو داود وغيره بإسناد حسن أو صحيح عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم وينكر علي المصنف كونه وقفه على علي وهو مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأما حديث عمرو بن شعيب وابن عمر فغريبان ويعني عنهما الإجماع فالمسلمون مجمعون علي معناهما وفي الصحيحين عن أبي سعيد

عليه وسلم قال «هاتوا ربع العشر من الورق ولا شيء فيه حتي يبلغ مائة درهم وما زاد فبحسابه» (١) وروى

(١) (حديث) علي هاتوا ربع العشر من الورق ولا شيء فيه حتي يبلغ مائتي درهم فما زاد فبحسابه وروى مثله في الذهب تقدم في الذي قبله ورواه أبو داود من حديث أبي إسحاق عن الحارث وعاصم بن ضمرة عن علي وفي رواية له وليس عليك شيء يعني في الذهب حتي يكون لك عشرون ديناراً قلنا كانت لك عشرون ديناراً وحتي حنيفة فيها نصف دينار فما زاد فبحساب ذلك قال لا أدري أعلي يقول بحساب ذلك أو رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن حزم هو عن الحارث عن علي مرفوع وعنه عاصم بن ضمرة عن علي موقوف كذا رواه شعبة وسفيان ومعمّر بن أبي إسحاق عن عاصم موقوفاً قال وكذا كل ثقة رواه عن عاصم (قلت) قد رواه الترمذي من حديث أبي عوانة عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي مرفوعاً : (فائدة) قال الشافعي في الرسالة في باب الزكاة بعد باب جمل الفرائض مانصه فقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدقة واخذ المسلمون بعده في الذهب صدقة أما بخبر عنه لم يبلغنا وأما قياساً وقال ابن عبد البر لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في زكاة الذهب شيء من جهة نقل الأحاديث لكن روى الحسن بن عمار عن أبي إسحاق عن عاصم والحارث عن علي فذكره وكذا رواه ابن حنيفة ولو صح عنه لم يكن فيه حجة لأن الحسن بن عمار متروك : وروى الدارقطني من حديث محمد بن عبد الله بن جحش عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر معاذاً حين بعثه إلى اليمن ان يأخذ من كل أربعين ديناراً ديناراً الحديث : (تنبيه) الحديث الذي أورده من أبي داود معلول فإنه قال حدثنا سليمان بن داود المصري ثنا ابن وهب ثنا جرير بن حازم وسمي آخر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث عن علي ونبه ابن المواق على علة خفية فيه وهي ان جرير بن حازم لم يسمه من أبي إسحاق فقد رواه حفاظ أصحاب ابن وهب سحنون وحرملة ويونس وبجر بن نصر وغيرهم عن ابن وهب عن جرير بن حازم والحارث بن نبهان عن الحسن بن عمار عن أبي إسحاق فذكره قال ابن المواق الحمل فيه على سليمان شيخ أبي داود فإنه وهم في إسقاط رجل *

(١) (قوله) فبحساب ذلك أسنده زيد بن حبان الرقي عن أبي إسحاق بسنده : وروى الدارقطني من طريق عبد الله ومحمد ابني أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيهما عن جدهما فذكر قصة الورق *

الحندري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » وفي مسلم مثله من رواية جابر والواقية المجازية الشرعية أربعون بالنصوص المشهورة واجماع المسلمين وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال « رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها الا اذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى الله بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار » وأما الفاظ الفصل فالأول في أربع لغات قرى بهن في السبع لؤلؤ بهزتين ولولو بغير همز وبهمز أوله دون ثانية وعكسه قال جمهور أهل اللغة الأول الكبار والمرجان الصغار وقيل عكسه (وقوله) ودرهم الاسلام التي كل وزن عشرة سبعة

مثله في الذهب وفي التقدين جميعا لافرق بين التبر والمضروب والاعتبار بالوزن الذي كان بمكة لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال « الميزان ميزان أهل مكة والمكيال مكيال أهل المدينة » (١) وذلك ظاهر في الدانير وقد ذكر الشيخ أبو حامد وغيره ان المثقال لم يختلف في جاهلية ولا اسلام واما الدرهم فانها كانت مختلفة الاوزان والذي استقر الامر عليه في الاسلام أن وزن الدرهم الواحد ستة دنانير كل عشرة منها سبعة مثاقيل من ذهب وذكرنا في سلب تقديرها بهذا الوزن أمور (أشهرها) ان غالب ما كانوا يتعاملون به من أنواع الدرهم في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) والصدر الاول

(٢) (قوله) غالب ما كانوا يتعاملون به من أنواع الدرهم في عصره صلى الله عليه وسلم هو أربعة فأخذوا واحدا من هذه وواحداً من هذه وقسموها نصفين وجعلوا كل واحد درهما يقال فعل ذلك في زمن بني أمية ونسبه الماوردي الى فعل عمر (قلت) ذكر ذلك أبو عبيد في كتاب الاموال ولم يبين الذي فعل ذلك : وروى ابن سعد في الطبقات في ترجمة عبد الملك بن مروان قال حدثنا محمد بن عمر الواقدي حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال ضرب عبد الملك ابن مروان الدانير والدرهم سنة خمس وسبعين وهو اول من أحدث ضربها ونقش عليها (قلت) وقد بسط القول بذلك في كتاب الاوائل *

(١) (حديث) الميزان ميزان أهل مكة والمكيال مكيال أهل المدينة البزار واستغربه وأبو داود والنسائي من رواية طاوس عن ابن عمر وصححه ابن حبان والدارقطني والنووي وأبو الفتح القشيري قال أبو داود ورواه بعضهم من رواية أبي عباس وهو خطأ : (قلت) هي رواية أبي أحمد الزبيري عن سفيان عن حنظلة عن طاوس وذكرها الدارقطني في العلل ورواه من طريق أبي نعيم عن الثوري عن حنظلة عن سالم بدل طاوس عن ابن عباس قال الدارقطني خطأ أبو أحمد فيه وقال البيهقي قلب أبو أحمد متنه وأبدل ابن عمر بابن عباس : (تنبيه) قال الخطابي معنى الحديث ان الوزن الذي يتعلق به حق الزكاة وزن أهل مكة وهي دار الاسلام قال ابن حزم وبحث عنه غاية البحث عن كل من وثقت بتمييزه وكل اتفق لي على ان دينار الذهب بمكة وزنه اثنان وثمانون

مناقيل هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وكذا ذكره المصنف في كتاب الاقرار وسائر
 الاصحاب وسائر العلماء من جميع الطوائف ولا خلاف فيه ووقع في اكثر نسخ المذهب هنا كل
 أوقية سبعة مثاقيل وهكذا نقله صاحب البيان فيه وفي مشكلات المذهب عن المذهب وهو غلط
 صريح والصواب الاول ولعله صحف في نسخة وشاعت والله تعالى أعلم (وقوله) لانه يتجزأ من
 غير ضرر احتراز من الماشية (وقوله) في الردى الردى هو مهموز أما الاحكام ففيها مسائل (احداها)
 تجب الزكاة في الذهب والفضة بالاجماع ودليل المسألة النصوص والاجماع وسواء فيهما المسكوك
 والتبر والحجارة منها والسبائك وغيرها من جنسها إلا الحلي المباح علي أصح القولين كما سنوضحه
 إن شاء الله تعالى (الثانية) لازكاة فيما سوى الذهب والفضة من الجواهر كالياقوت والفيروزج
 واللؤلؤ والمرجان والزمرد والبرجد والحديد والصفير وسائر النحاس والزجاج وإن حسنت
 صنعها وكثرت قيمتها ولازكاة أيضا في المسك والعنبر قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر ولا في
 حلية بحر قال أصحابنا معناه كل ما يستخرج منه فلازكاة فيه ولا خلاف في شيء من هذا عندنا
 وبه قال جماهير العلماء من السلف وغيرهم وحكي ابن المنذر وغيره عن الحسن البصري وعمر بن
 عبدالعزيز والزهرى وأبي يوسف واسحاق بن راهويه أنهم قالوا يجب الخمس في العنبر قال الزهرى
 وكذلك اللؤلؤ وحكي أصحابنا عن عبد الله بن الحسن العنبري أنه قال يجب الخمس في كل ما يخرج

بعده نوعان (البغلية والطبرية) والدرهم الواحد من البغلية ثمانية دوانيق ومن الطبرية أربعة دوانيق
 فآخذوا واحدا من هذه وواحدا من هذه وقسموها نصفين وجعلوا كل واحد درهما يقال فعل ذلك في
 زمان بني أمية وأجمع أهل ذلك العصر على تقدير الدراهم الإسلامية بها ونسب أقصى القضاة لما وردى ذلك
 الي فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ومتي زدت على الدرهم الواحد ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتي
 نقصت من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة
 عشر درهما وسبعان وحكي المسعودي أنه إنما جعل كل عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل من الذهب
 لان الذهب أوزن من الفضة وكانهم جربوا قدر آمن الفضة ومثله من الذهب فوزنوها وكان وزن الذهب
 زائدا علي وزن الفضة بمثل ثلاثة أسباعها وروى الشيخ ابو محمد قريبا من هذا عن كلام القفال رحمه
 الله وأما المواضع المستحقة للعلامات من الفصل فقوله (وما زاد في حسابه) وقوله (ولا وقص فيه) معلمان
 بالحاء لما حكيناه ويجوز أن يعلم قوله (عشرون مثقالا) وقوله (مائتا درهم) بالميم والالف لانهما يحتملان
 النقصان اليسير *

حبة وثلاثة اعشار حبة بالحب من الشعير المطلق والدرهم سبعة اعشار المثقال فوزن الدرهم سبعة
 وخمسون حبة وستة اعشار حبة وعشر حبة فالرطل مائة واحدة وثمانية وعشرون درهما
 بالدرهم المذكور *

من البحر سوى السمك وحكي العنبري وغيره عن أحمد روايتين (أحدهما) كذهب الجاهير
(والثانية) أنه أوجب الزكاة في كل ما ذكرنا إذا بلغت قيمته نصاباً حتى في المسك والسمك ودليلنا
الأصل أن لازكاة الأفيما أثبت الشرع فيه وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال ليس في
العنبر زكاة إنما هو شيء دسره البحر وهو بدال وسين مهماتين مفتوحتين أي قذفه ودفعه فهذا
الذي ذكرناه هو المعتمد في دليل المسألة وأما الحديث المروي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
عن النبي صلى الله عليه وسلم لازكاة في حجر فضيف جداً رواه البيهقي وبين ضعفه (الثالثة) لازكاة
في الذهب حتى يبلغ نصاباً ونصاب الذهب عشرون مثقالاً ونصاب الفضة مائتا درهم وهي خمس
أواق بوقية الحجاز والاعتبار بوزن مكة فاما المثقال فلم يختلف في جاهلية ولا إسلام وقدره معروف
والدراهم المراد بها دراهم الإسلام وهي التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل وسأفرد بهذا الفصل إن شاء
الله تعالى فصلاً نفيساً اذكر فيه أقوال العلماء في حال الدينار والدرهم وقدرها وما يتعلق بتحقيقها
قال أصحابنا فلو نقص عن النصاب حبة أو بعض حبة فلا زكاة بلا خلاف عندنا وإن راج رواج
الوازن وزاد عليه لجودة نوعه هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء وقال مالك إن نقصت المائتان
من الفضة حبة وحبتين ونحوهما مما يتسامح به ويروج رواج الوازنة وجبت الزكاة وعن أحمد نحوه
وعنه أن نقصت دانقاً أو دانقين وجبت الزكاة وعن مالك رواية أنها إذا نقصت ثلاثة دراهم
وجبت الزكاة واحتج لها بأنها كلمائتين في المعاملة (احتج أصحابنا والجمهور بالحديث السابق
في الباب «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة» والأوقية أربعون درهما وهذا دون ذلك
حقيقة وإنما يسامح به صاحبه إذا نقص تبرعاً فلو طالب بنقصان الحبة كان له ذلك ووجب دفعها
إليه والله أعلم *

قال وإن نقص من النصاب حبة فلا زكاة فيه وإن كان يروج (ح) رواج التام ويعتبر (ح) النصاب في
جميع الأحوال ولا يكمل (ح) نصاب أحد النقيدين بالآخر ولكن يكمل جيد النقرة برديتها ثم يخرج من
كل بقدره ولا زكاة في الدراهم المغشوشة ما لم يكن قدر نقرتها نصاباً وتصبح المعاملة مع الجهل بقدر
النقرة على أحد الوجهين كالأغالية والمعجونات * في الفصل صور (أحدها) لو نقص عن النصاب
شيء فلا زكاة وإن قل كالحبة والحبتين ولا فرق بين أن يروج رواج التام أو يفضل عليه وبين ألا
يكون كذلك وفضله على التام إنما يكون لجودة النوع ورواجه رواج التام قد يكون للجودة وقد
يكون لنزارة القدر الناقص ووقوعه في محل المسامحة وعن مالك أنه إذا كان الناقص قدر ما يسامح به
ويؤخذ بالتام وجبت الزكاة ويروى عنه أنه إذا نقص حبة أو حبات في جميع الموازين فلا زكاة وإن
نقص في ميزان دون ميزان وجبت * وعن أحمد أنه لو نقص دانق أو دانقان تجب الزكاة * لناقوله صلى
الله عليه وسلم «ليس فيما دون خمس أواق صدقة» وسائر الأخبار وحكي في العدة وجهين فيما

(فرع) لو نقص نصاب الذهب أو الفضة حبة ونحوها في بعض الموازين وكان تاما في بعضها فوجهان حكاهما إمام الحرمين والرافعي (أصحهما) وبه قطع المحامي والماوردي والبندنجي وآخرون لا تجب للشك في بلوغ النصاب والاصل عدم الوجوب وعدم النصاب والثاني تجب وهو قول الصيدلاني حكاه عنه إمام الحرمين وغلطه فيه وشنع عليه وبالغ في الشناعة وقال الصواب لا تجب للشك في النصاب (الرابعة) لا يضم الذهب إلى الفضة ولا هي إليه في تمام النصاب بلا خلاف كما لا يضم التمر إلى الزبيب ويكيل النوع من أحدهما بالنوع الآخر والجيد بالردى. والمراد بالجودة النعومة والصبر على الضرب ونحوها وبالرداة الخشونة والتفتت عند الضرب ونحوها والله تعالى أعلم (الخامسة) واجب الذهب والفضة ربع العشر سواء كان نصابا فقط أم زاد زيادة قليلة أم كثيرة ودليله في الكتاب (السادسة) يشترط لوجوب زكاتها أن يملكهما حولا كاملا بلا خلاف فلو ملك عشرين مثقالا معظم السنة ثم نقصت ولو نقصانا يسيرا ثم تمت بعد ساعة انقطع الحول الأول ولا زكاة حتى يمضي عليها حول كامل من حين تمت نصابا وهذا لا خلاف فيه نص عليه الشافعي رضى الله عنه واتفق عليه الأصحاب وقد أدخل المصنف يذكر اشتراط الحول هنا وإن كان قد ذكره في التنبيه (السابعة) إذا كان الذهب أو الفضة الذي وجبت فيه الزكاة كله جيدا أخرج جيدا منه أو من غيره فإن أخرج دونه معيبا أو رديئا أو مغشوشا لم يجزئه هكذا قطع به الأصحاب في كل الطرق وحكى الرافعي عن الصيدلاني أنه يجوز قال وهو غلط وحكاه عنه إمام الحرمين فيما إذا كان البعض جيدا والبعض رديئا فأخرج عن الجميع رديئا قال الصيدلاني يجزيه مع الكراهة قال الإمام وهذا عندي خطأ محض صريح إذا اختلفت القيمة فالصواب ما سبق أنه لا يجزيه بلا خلاف وهل له استرجاع المعيب والردى. والمغشوش فيه وجهان أو قولان مشهوران محكيان في الحاوي والشامل والمستظهرى والبيان وغيرهم عن ابن سريج (أحدهما) ليس له الرجوع ويكون متطوعا لأنه أخرج المعيب في حق الله تعالى فلم يكن له استرجاعه كما لو لزمه عتق رقبة سليمة فاعتق معيبة فأنها تعتق ولا تجزيه ولا رجوع له بلا خلاف (والثاني) له الرجوع وهو الصحيح باتفاق الأصحاب لأنه لم يجزئه عن الزكاة فجاز له الرجوع كما لو عجل الزكاة فتلف ماله قبل الحول. قال صاحب الشامل وهذا ينبغي أن يكون إذا بين عند الدفع كونهما زكاة هذا المال بعينه فإن أطلق لم يتوجه الرجوع وجزم صاحب المستظهرى بهذا الوجه الذي ذكره صاحب الشامل فإن قلنا بالصحيح أن له استرجاعها فإن كانت باقية أخذها

لو نقص في بعض الموازين وتم في بعض (أصحهما) أنه لا يجب وهذا هو الذي أورده المحامي وقطع به إمام الحرمين بعد ما حكى عن الصيدلاني الوجوب (الثانية) يشترط ملك النصاب بتمامه في جميع الحول خلافا لابي حنيفة رحمه الله حيث قال يشترط في أول الحول وآخره ولا يضر نقصانه في خلال الحول وطرد ذلك في المواشي وغيرها ولم يشترط الأبقاء شيء من النصاب (لنا) الخبر المشهور «لا زكاة

فان استهلكها المساكين أخرج التفاوت قال ابن سريج وكيفية معرفة ذلك أن يقوم المخرج
بجنس آخر فيعرف التفاوت مثاله معه مائتا درهم جيدة فأخرج عنها خمسة معيبة فقومنا الخمسة الجيدة
بذهب . فساوت نصف دينار وساوت المعيبة خمسي دينار فعلمنا أنه بقي عليه درهم جيد هذا كله
إذا كان كل ماله جيداً فان كان كله ردينا كفاه الأخراج من نفسه أو ردى مثله وهذا الخلاف
فيه وان تبرع فأخرج أجود منه أجزاءه وكان خيراً وأفضل وان كانت الفضة أو الذهب أنواعاً
بعضها جيد وبعضها رديء أو بعضها أجود من بعض فان قلت الأنواع وجب من كل نوع بقسطه
وان كثرت وشق اعتبار الجميع أخرج من أوسطها لا من الأجود ولا من الأردأ كما سبق في
الثمار ويجوز أخراج الصحيح عن المكسور وقد زاد خيراً ولا يجوز عكسه بل إذا لزمه دينار جمع
المستحقين وسلمه اليهم كلهم بأن يسلمه إلي واحد بأذن الباقيين وان وجب نصف دينار وسلم اليهم
ديناراً كاملاً نصفه عن الزكاة ونصفه يبق له معهم أمانة فإذا تسلموه برئت ذمته من الزكاة ثم
يتفاضل هو وهم في الدينار بأن يبيعه لاجنبي ويتقاسموا ثمنه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصيبهم لكن
يكره له شري صدقته ممن تصدق عليه سواء الزكاة وصدقة التطوع كما سنوضحه في آخر قسم الصدقات
ان شاء الله تعالى وهذا الذي ذكرناه من أنه لا يجزئ المكسر عن الصحيح هو المذهب وبه
قطع جمهور الأصحاب قال الرافعي وحكي (وجه ثان) أنه يجوز أن يصرف إلي كل مسكين حصته
مكسراً (ووجه ثالث) أنه يجوز ذلك لكن مع التفاوت بين الصحيح والمكسر (ووجه رابع) أنه يجوز
إذا لم يكن بين الصحيح والمكسر فرق في المعاملة والصواب الأول (الثامنة) إذا كان له ذهب
أو فضة مغشوشة فلا زكاة فيها حتى يبالغ خالصها نصاباً هكذا نص عليه الشافعي رضي الله عنه
والمصنف وجميع الأصحاب في كل الطرق إلا السرخسي فقال في المال لا تجب الزكاة في مائتين
من الفضة المغشوشة ومتى تجب فيه وجهان (أصحهما) إذا بلغت قدراً تكون الفضة الخالصة فيها
مائتين ولا تجب فيما دون ذلك (والثاني) إذا بلغت قدراً لو ضمت إليه قيمة الغش من النحاس أو
غيره لبلغ نصاباً تجب وهذا الوجه الذي انفرد به السرخسي غلط مردود بقوله صلى الله عليه وسلم
« ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » والله تعالى أعلم ولو كان معه ألف درهم مغشوشة فأخرج
عنها خمسة وعشرين خالصة قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى أجزاءه وقد زاد خيراً أو هو متطوع
بالزيادة ولو أخرج عن مائتين خالصة خمسة مغشوشة فقد سبق في المسئلة السابعة أنه لا يجزيه وإن

في مال حتي يحول عليه الحول والحادث بعد نقصان النصاب لم يحل عليه الحول (الثالثة) لا يكمل نصاب
أحد التقدين بالآخر لانهما جنسان مختلفان كما لا يكمل التمر بالزبيب وقال مالك وأبو حنيفة يكمل
نصاب أحدهما بالآخر وبه قال أحمد في أصح الروايتين ثم عندو وعند مالك الغنم بالأجزاء فيحسب
كم الذهب من نصابه وكم الفضة من نصابها فإذا بلغا نصاباً وجبت الزكاة وعند أبي حنيفة الغنم بالقيمة

له استردادها على الصحيح ولو أخرج عن الالف المغشوشة مغشوشة يعلم أن فيها من الفضة ربع العشر أجزاء بأن كان الغش فيها سواء فأخرج منها خمسة وعشرين فإن جهل قدر الفضة فيها مع علمه ببلوغها نصاباً فهو بالخيار بين أن يسبكها ويخرج ربع العشر خالصها وبين أن يحتاط ويخرج ما يتيقن أن فيه ربع العشر خالصها فإن سبكها ففي مؤنة السبك وجهان حكاهما صاحب الحاشي والمستظهر (الصحيح) منهما أنها على المالك لأنها لا تمكن من الاداء فكانت على المالك كمؤنة الحصاد (والثاني) تكون من المسبوك لأنه لتخليص المشترك (قال أصحابنا) ومتى ادعى رب المال أن قدر الخالص في المغشوش كذا وكذا فالقول قوله فإن اتهمه الساعي حلفه استحباباً بلا خلاف لأن قوله لا يخالف الظاهر قال البندنجي فإن قال رب المال لأعلم قدر الفضة علماً لكنني اجتهدت فادى اجتهادي إلى كذا لم يكن للساعي أن يقبل منه حتى يشهد به شاهدان من أهل الخبرة بذلك *

(فرع) لو كان له إناء من ذهب وفضة وزنه الف من أحدهما ستمائة ومن الآخر أربعائة ولا يعرف أيها الذهب قال أصحابنا إن احتاط فزكى ستمائة ذهباً وستمائة فضة أجزاء فإن لم يحتط فطريقه أن يميزه بالنار . قال أصحابنا الخراسانيون ويقوم مقام النار الامتحان بالماء بأن يوضع قدر المخلوط من الذهب الخالص في ماء ويعلم على الموضع الذي يرتفع إليه الماء ثم يخرج ويوضع مثله من الفضة الخالصة ويعلم على موضع الارتفاع وهذا يقع فوق الأولي لأن أجزاء الذهب أكثر انتشاراً ثم يوضع فيه المخلوط وينظر ارتفاع الماء به أهو إلى علامة الذهب أقرب أم إلى علامة الفضة وبزكى كذلك ولو غلب على ظنه الأكثر منهما قال الشيخ أبو حامد والعراقيون إن كان يخرج الزكاة بنفسه فله اعتماد ظنه وإن دفعه إلى الساعي لم يقبل ظنه بل يلزمه الاحتياط أو التمييز وقال إمام الحرمين الذي قطع به أئمتنا أنه لا يجوز اعتماد ظنه قال ويحتمل أن يجوز الأخذ بما شاء من التقديرين لأن اشتغال ذمته بغير ذلك مشكوك فيه وجعل الغزالي في الوسيط هذا الاحتمال وجهاً *

(فرع) قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة للحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من غشنا فليس منا» رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة ولأن فيه أفساداً للنقد وأضراراً بحدوى الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاع الاحلاب وغير ذلك من المفاسد قال أصحابنا ويكره لغير الإمام ضرب المغشوش لما ذكرنا في الإمام ولأن فيه افتئاناً على الإمام ولأنه يخفى فيغتر به الناس بخلاف ضرب الإمام قال القاضي أبو الطيب

وبأيهما كمل وجبت الزكاة ويكمل الجيد بالردى من الجنس الواحد كأنواع الماشية وأما الذي يخرج قال في الكتاب يخرج من كل واحدة بقدره وهذا إذا لم تكن الأنواع وهو الغالب في الذهب والفضة فإن كثرت وشق اعتبار الكل أخرج من الوسط ذكره صاحب الشامل والتهديب وغيرها وليس المراد من الجيد والردى الخالص والمغشوش وإنما الكلام في محض النقرة وجودته ترجع إلى النعومة والصبر على الضرب

في المجرد وغيره من الاصحاب قال اصحابنا ويكره أيضا ان يبر الامام ضرب الدراهم والدنانير وإن كانت خالصة لانه من شأن الامام ولانه لا يؤمن فيه الغش والافساد قال القاضي ابو الطيب قال اصحابنا ومن ملك دراهم مغشوشة كره له إمساكها بل يسبكها ويصيفها قال القاضي الا اذا كانت دراهم البلد مغشوشة فلا يكره إمساكها وقد نص الشافعي رضي الله عنه على كراهة إمساك المغشوش واتفق الاصحاب عليه لانه لا يغربه ورثته اذا مات وغيرهم في الحياة كذا عله الشافعي وغيره والله تعالى أعلم . وأما المعاملة بالدراهم المغشوشة فان كان الغش فيها مستهلكا بحيث لو صفت لم يكن له صورة كالدراهم المطلوبة بزرنيخ ونحوه صحت المعاملة عليها بالاتفاق لان وجود هذا الغش كالأعدم وإن لم يكن مستهلكا كالمغشوش بنحاس ورساس ونحوهما فان كانت الفضة فيها معلومة لا تختلف صحت المعاملة على عينها الحاضرة وفي الذمة أيضا وهذا متفق عليه صرح به الماوردي وغيره من العراقيين وإمام الحرمين وغيره من الخراسانيين وإن كانت الفضة التي فيها مجهولة ففي صحة المعاملة بها معينة وفي الذمة أربعة أوجه (أصحها) الجواز فيها لان المقصود رواجها ولا يضر اختلاطها بالنحاس كما يجوز بيع المعجونات بالاتفاق وإن كانت افرادها مجهولة المقدار (والثاني) لا يصح لان المقصود الفضة وهي مجهولة كما نص الشافعي والاصحاب أنه لا يجوز بيع تراب المعدن لان مقصوده الفضة وهي مجهولة وكما لا يجوز بيع اللبن المخلوط بالماء باتفاق الاصحاب (والثالث) تصح المعاملة بأعيانها ولا يصح التزامها في الذمة كما لا يصح بيع الجواهر والحنطة المختلطة بالشعير معيبة ولا يصح السلم فيها ولا قرضها (والرابع) إن كان الغش فيها غالبا لم يجز وإلا فيجوز (قال اصحابنا) فان قلنا بالاصح فباعه بدراهم مطلقا ونقد البلد مغشوش صح العقد ووجب من ذلك النقد وإن قلنا بالآخرين لم يصح هكذا ذكر الخراسانيون وغيرهم المسألة قال الصنمري وصاحبه صاحب الحاوي إذا كان قدر الفضة في المغشوشة مجهولا فله حالان (أحدهما) أن يكون الغش بشيء مقصود له قيمة كالنحاس وهذا له صورتان (أحدهما) أن تكون الفضة غير ممازجة للغش كالفضة على النحاس فلا تصح المعاملة بها لافي الذمة ولا بعينه لان المقصود الآخر

ونحوهما والرداءة الى الخشونة والتفتت عند الضرب ولو أخرج الجيد عن الردى فهو افضل وإن أخرج الردى عن الجيد المشهور المنع وروى الامام عن الصيدلاني الاجزاء وخطاه فيه ويجوز اخراج الصحيح عن المكسر ولا يجوز عكسه بل يجمع المستحقين ويصرف اليهم الدينار الصحيح أو يسلّمه الي واحد باذن الباقيين هذا هو المذهب المشهور في المذهب وحكى ابو العباس الروياني في المسائل الجرجانيات عن بعض الاصحاب أنه يجوز أن يصرف الي كل واحد منهم ما يخصه مكسرا وعن بعضهم أنه يجوز ذلك ولكن مع الصرف بين المكسر والصحيح وعن بعضهم أنه ان لم يكن في المعاملة فرق بين الصحيح والمكسر جاز اداء المكسر عن الصحيح (الرابعة) اذا كانت له دراهم أو دنانير مغشوشة

غير معلوم ولا مشاهد فلا تصح المعاملة بها كالفضة المطلية بذهب (الثانية) أن تكون الفضة مما رجة للنحاس فلا تجوز المعاملة بها في الذمة للجهل بها كما لا يجوز السلم في المعجونات وفي جوازها على أعيانها وجهان (أصحهما) وبه قال أبو سعيد الإصطخري وأبو علي ابن أبي هريرة يصح كما يصح بيع حنطة مخلوطة بشعير وكالمعجونات وإن لم يجر السلم بخلاف تراب المعادن لأن التراب غير مقصود (الحال الثاني) أن يكون الغش بشيء مستهلك لا قيمة له حينئذ كالزئبق والزرنيخ فإن كنا ممترجين لم تجز المعاملة بها في الذمة ولا معينة لأن المقصود مجهول ممترج كتراب المعدن وإن لم يكونا ممترجين بل كانت الفضة على ظاهر الزرنيخ والزئبق صارت للمعاملة بأعيانها لأن المقصود مشاهد ولا يجوز في الذمة لأن المقصود مجهول : هذا كله لفظ صاحب الحاوي قال صاحب الحاوي وغيره والحكم في الدنانير المغشوشة كره في الدراهم المغشوشة كما سبق ولا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بالدنانير الخالصة وكذا لا يجوز بيع دراهم مغشوشة بمغشوشة ولا بخالصة وستأتي المسألة واضحة في باب الربا إن شاء الله تعالى : قال صاحب الحاوي ولو اتلف الدراهم المغشوشة انسان ازمه قيمتها ذهباً لأنه لا مثل لها هذا كلامه وهو تفريع على طريقته والا فلا يصح ثبوتها في الذمة وحينئذ تكون مضبوطة فيجب مثلها والله تعالى أعلم .

(فرع) جرت عادة أصحابنا في هذا الموضع بتفسير الكنز المذكور في قوله تبارك وتعالى (الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم) وجاء الوعيد على الكنز في الأحاديث الصحيحة قال أصحابنا وجمهور العلماء المراد بالكنز المال الذي لا يؤدى زكاته سواء كان مدفوناً أم ظاهراً فأما ما أدت زكاته فليس بكنز سواء كان مدفوناً أم بارزاً أو بمن قال به من أعلام المحدثين البخاري فقال في صحيحه ما أدت زكاته فليس بكنز لقول النبي صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » ثم روى البخاري في صحيحه أن أعرابياً قال لابن عمر رضي الله عنهما (الذين يكتزون الذهب والفضة) فقال ابن عمر من كنزها فلم يؤد زكاتها

فلا زكاة فيها ما لم يبلغ قدر قيمتهما نصاباً خلافاً لابي حنيفة رحمه الله حيث قال إن كان الغش أقل وجبت فيها الزكاة (لنا) قوله صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » فإذا بلغت تقرها نصاباً أخرج قدر الواجب نقرة خالصة أو أخرج من المغشوش ما يعلم أنه مشتمل على قدر الواجب ولو أخرج عن ألف درهم مغشوشة خمسة وعشرين خالصة فقد تطوع بالفضل ولو أخرج عن مائة درهم خالصة خمسة مغشوشة لم يجر خلافاً لابي حنيفة (لنا). القياس على ما لو أخرج مريضة عن الصحاح وبل أولى لأن الغش ليس بورق والمريضة ابل وإذا لم يجره فهل له الاسترجاع حكوا عن ابن سريج فيما فرغ علي الجامع الكبير لمحمد فيه قوانين (أحدهما) لا كالأعتق رقبة معينة يكون متطوعاً بها (وأصحهما) نعم كالأعتق بالزكاة .

فويل له انما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة فلما نزلت جمعها الله تعالى طهراً للاموال وهذا الحديث في صحيح البخارى مسند متصل الاسناد وقد غلط بعض المصنفين في أحكام الحديث في قوله ذكره البخارى تعليقا وسبب غلطه أن البخارى قال قال أحمد بن شبيب وذكر اسناده وأحمد بن شبيب أحد شيوخ البخارى المشهورين وقد علم أهل العناية بصيغة الحديث أن مثل هذه الصنعة إذا استعملها البخارى في شيخه كان الحديث متصلاً وإنما المعلق ما أسقط في أول اسناده واحد فأكثر وكل هذا موضح في علوم الحديث . وعن عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما وهو يسأل عن الكنز ما هو فقال « هو المال الذي لا تؤدي منه الزكاة » رواه مالك في الموطأ باسناده الصحيح وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك » رواه الترمذى وقال حديث حسن وعن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية (الذين يكتزون الذهب والفضة) كبر ذلك على المسلمين فقال عمر رضي الله عنه أنا أفرج عنكم فانطلقوا فقالوا يا نبي الله انه كبر على أصحابك هذه الآية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يفرض الزكاة الا لطيب بها ما بقى من أموالكم وإنما فرض الموارث لتكون لمن بعدهم فكبر عمر رضي الله عنه ثم قال « الا أخبركم بخير ما يكتز المرأة الصالحة إذا نظر إليها سرته وإذا أمرها أطاعتها وإذا غاب عنها حفظته » رواه أبو داود في أواخر كتاب الزكاة من سننه باسناده صحيح على شرط مسلم وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت « كنت ألبس أوصاحا من ذهب فقلت يا رسول الله اكنز هو فقال ما بلغ ان تؤدي زكاته فزكي فايس بكنز » رواه أبو داود في أول كتاب الزكاة باسناده حسن قال صاحب الحاوى قال الشافعي الكنز ما لم تؤدي زكاته وان كان ظاهراً وما أدت زكاته فليس بكنز وان كان مدفوناً قال واعترض عليه ابن جرير وابن داود فقال ابن داود الكنز في اللغة المال المدفون سواء أدت زكاته ام لا وزعم انه المراد بالآية وقال ابن جرير الكنز المحرم في الآية هو ما لم تنفق منه في سبيل الله في الغزو قال وكل من الاعتراضين غلط والصواب قول الشافعي يدل عليه الكتاب والسنة واقوال الصحابة والله اعلم *

فتلف ماله قال بن الصباغ وهذا إذا كان قد بين عند الدفع أنه يخرج عن هذا المال ثم ذكر الشافعي رضي الله عنه في هذا الموضع كراهة الدرهم المغشوش فقال الأصحاب في شروحه يكره للامام ضرب الدراهم المغشوشة لثلاث يغش بها بعض الناس بعضها ويكره للرعية ضرب الدراهم وان كانت خالصة فانه من شأن الامام ثم الدراهم المغشوشة إن كانت مضبوطة العيار صحت المعاملة بها إشارة إلى عينها الحاضرة والتزام المقدار منها في الذمة وإن كان مقدار النقرة منها مجهولاً ففي جواز المعاملة باعيانها وجهان (أصحها) الجواز لان المقصود رواجها وهي رائجَةٌ بـمـكان السكة لان بيع

﴿ فصل ﴾ في بيان حقيقة الدينار والدرهم ومبدأ أمرهما في الاسلام وضبط مقدارهما قال الامام أبو سليمان الخطابي في معالم السنن في اول كتاب البيع في باب « المسكيل مكيال اهل المدينة والميزان ميزان اهل مكة » قال معني الحديث ان الوزن الذي يتعلق به حق الزكاة وزن اهل مكة وهي دراهم الاسلام المعدلة منها العشرة بسبعة مثاقيل لان الدراهم مختلفة الاوزان في البلدان فمنها البغلي وهو ثمانية دوانيق والطبري اربعة دوانيق ومنها الخوارزمي وغيرها من الأنواع ودراهم الاسلام في جميع البلدان ستة دوانيق وهو وزن اهل مكة الجاري بينهم وكان اهل المدينة يتعاملون بالدراهم عددا وقت قدوم النبي صلى الله عليه وسلم ويدل عليه قول عائشة رضي الله عنها في قصة شراها بريرة ان شاء اهلك ان اعداها لهم عدة واحدة فعالت تريد الدراهم فأرشدهم النبي صلى الله عليه وسلم الى الوزن وجعل العيار وزن اهل مكة قالوا واختافوا في حال الدراهم فقال بعضهم لم نزل الدراهم علي هذا العيار في الجاهلية والاسلام وانما غيروا السكك ونقشوها بسكة الاسلام والواقية اربعين درهما ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة » وهي مائتا درهم قال وهذا قول ابي العباس بن سريج وقال أبو عبيد حدثني رجل من اهل العلم والعناية بأمر الناس ممن يعني بهذا الشأن ان الدراهم كانت في الجاهلية ضربين البغلية السوداء ثمانية دوانيق والطبرية اربعة وكانوا يستعملونها متقاسة مائة بغلية ومائة طبرية فكان في المائتين منها خمسة دراهم زكاة فلما كان زمن بني أمية قالوا ان ضربنا البغلية ظن الناس انها التي تعتبر فيها الزكاة فيضر الفقراء وإن ضربنا الطبرية ضر ارباب الاموال فجمعوا الدرهم البغلي والطبري وجعلوها درهمين كل درهم ستة دوانيق وأما الدينار فكان يحمل اليهم من بلاد الروم فلما أراد عبد الملك ابن مروان ضرب الدنانير والدراهم سأل عن أوزان الجاهلية فأجمعوا له علي أن المئقال اثنان وعشرون قيراطا الاحبة بالشامي وأن عشرة من الدراهم سبعة مثاقيل فضربها كذلك هذا آخر كلام الخطابي وقال الماوردي في الاحكام السلطانية : استقر في الاسلام وزن الدراهم ستة دوانيق كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل واختلف في سبب استقرارها علي هذا الوزن ف قيل كانت في الفرس ثلاثة أوزان منها درهم علي وزن المئقال عشرون قيراطا و درهم اثناعشر و درهم عشرة فلما احتيج في الاسلام

الغالية والمعجونات جائز وان كانت مختلفة المقدار فكذلك ههنا (والثاني) المنع وبه أجاب القفال لانها مقصودة باعتبار ما فيها من النقرة وهي مجهولة القدر والاشارة اليها لا تفيد الا حاطة بقدر النقرة فاشبه بيع تراب المعدن وتراب الصاغة فان قلنا بالاول فلو باع بدراهم مطلقا وتقد البلد مغشوش صح العقد ووجب من ذلك النقد وإن قلنا بالثاني لم يصح العقد ومواضع العلامات من الفصل بينة قال ﴿ ولو كان له ذهب مخلوط بالفضة قدر أحدهما ستمائة درهم وقدر الآخر أربعمائة واشكل عاينه وعسر التمييز فعليه زكاة ستمائة ذهبا وستمائة نقرة ليخرج عما عليه بية جنة ﴾

إلى تقديره أخذ الوسط من جميع الاوزان الثلاثة وهو إثنان وأربعون قيراطاً فكان أربعة عشر قيراطاً من قراريط المثقال وقيل ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى الدراهم مختلفة منها البغلي ثمانية دوانيق والطبري أربعة مغربي ثلاثة دوانيق واليمنى دانيق واحد فقال أغلب مايتعامل الناس به من أعلاها وأدناها فكان البغلي والطبري فجمعهما فكانا إثني عشر دانيقاً أخذ نصفهما فكان ستة دوانيق فجعله دراهم الاسلام قال واختلف في أول من ضربها في الاسلام فحكى عن سعيد بن المسيب أن أول من ضربها في الاسلام عبد الملك بن مروان قال أبو الزباد أمر عبد الملك بضربها في العراق سنة أربع وسبعين وقال المدائني بل ضربها في آخر سنة خمس وسبعين ثم أمر بضربها في النواحي سنة ست وسبعين قال وقيل أول من ضربها مصعب بن الزبير بأمر أخيه عبد الله بن الزبير سنة سبعين علي ضرب الاكسرة ثم غيرها الحجاج: هذا آخر كلام الماوردي وقال القاضي عياض رحمه الله تعالى لا يصح أن تكون الاوقية والدراهم مجهولة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يوجب الزكاة في اعداد منها وتقع بها البياعات والانكحة كما ثبت في الاحاديث الصحيحة قال وهذا يبين أن قول من زعم أن الدراهم لم تكن معلومة إلي زمن عبد الملك بن مروان وأنه جمعها برأى العلماء وجعل كل عشرة وزن سبعة مثاقيل ووزن الدرهم ستة دوانيق قول باطل وإنما معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن منها شيء من ضرب الاسلام وعلي صفة لا تختلف بل كانت مجموعات من ضرب فارس والروم وصغاراً وكباراً وقطع فضة غير مضروبة ولا منقوشة ويمينية ومغربية فرأوا صرفها إلي ضرب الاسلام ونقشه وتصييرها وزناً واحداً لا يختلف وأحياناً يستغنى فيها عن الموازين فجمعوا أكبرها وأصغرها وضربوه علي وزنهم قال القاضي ولا شك أن الدراهم كانت حينئذ معلومة وإلا فكيف كانت تعلق بها حقوق الله تعالى في الزكاة وغيرها وحقوق العباد وهذا كما كانت الاوقية معلومة أربعين درهماً هذا كلام القاضي وقال الرافعي وغيره من أصحابنا أجمع أهل العصر الأول علي التقدير بهذا الوزن وهو ان الدرهم ستة دوانيق كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ولم يتغير المثقال في الجاهلية ولا الاسلام هذا ما ذكره العلماء في ذلك والصحيح الذي يتعين اعتماده ان الدراهم المطلقة في زمن رسول الله ﷺ كانت معلومة الوزن معروفة المقدار وهي السابقة

لو كان له ذهب مخلوط بفضة فان عرف قدر كل واحد منهما أخرج زكاته وإن لم يعرف كما لو كان وزن المجموع ألفاً واحداً ستمائة والآخر أربعمائة وأشكل عليه أن الأكثر الذهب أو الفضة فان أخذ بالاحتياط فأخرج زكاة ستمائة من الذهب وستمائة من الفضة فقد خرج عن العهدة بيقين ولا يكفيه في الاحتياط أن يقدر الأكثر ذهباً فان الذهب لا يجزى عن الفضة وان كان خيراً منها وان لم يطب نفساً بالاحتياط فليميز بينهما بالنار (قال الأئمة) ويقوم مقامه الامتحان بالماء بان يوضع قدر المخلوط من الذهب الخالص في ماء ويعلم علي الموضع الذي يرتفع اليه الماء ثم يخرج ويوضع مثله من الفضة

الى الافهام عند الاطلاق وبها تتعاق الزكاة وغيرها من الحقوق والمقادير الشرعية ولا يمنع من هذا كونه كان هناك دراهم أخرى أقل أو أكثر من هذا القدر فاطلاق النبي صلى الله عليه وسلم الدرهم محمول على المفهوم عند الاطلاق وهو كل درهم ستة دنانير كل عشرة سبعة مثاقيل وأجمع أهل العصر الاول فمن بعدهم الى يومنا على هذا ولا يجوز أن يجمعوا على خلاف ما كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين والله تعالى أعلم : وأما مقدار الدرهم والدينار فقال الحافظ أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي في كتابه الاحكام قال أبو محمد علي بن أحمد يعني بن حزم بحث غاية البحث عن كل من وثقت بتمييزه فكل اتفق على ان دينار الذهب بمكة وزنه ثنتان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة من حب الشعير وعشر عشر حبة فالرطل مائة درهم وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وهو تسعون مثقالا وقليل مائة وثلاثون درهما وبه قطع الغزالي والرافعي وهو غريب ضعيف

(فرع) في مذاهب العلماء في نصاب الذهب والفضة وضم أحدهما الى الآخر وغير ذلك وفيه مسائل (احداها) قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن نصاب الفضة مائتا درهم وان فيه خمسة دراهم واختلفوا فيما زاد على المائتين فقال الجمهور يخرج مما زاد بحسابه ربع العشر قلت الزيادة أم كثر ممن قال به علي بن أبي طالب وابن عمر والنخعي ومالك وابن أبي ليلى والثوري والشافعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد وأبو ثور وأبو عبيد قال وقال سعيد بن المسيب وطاوس وعطاء والحسن

الخالصة ويعلم على موضع الارتفاع أيضا وتكون هذه العلامة فرق الاولى لان اجزاء الذهب أشد اكتنازا ثم يوضع فيه الخلوط وينظر الى ارتفاع الماء به هو الى علامة الذهب أقرب أو الى علامة الفضة ولو غلب على ظنه أن الاكثر الذهب أو الفضة فهل له العمل بمقتضاه (قال) الشيخ أبو حامد ومن تابعه ان كان يخرج الزكاة بنفسه فله ذلك وان كان يسلم الى الساعي فالساعي لا يعمل بظنه بل يأخذ بالاحتياط أو يأمر بالتمييز (وقال) الامام الذي قطع به أئمتنا أنه لا يجوز اعتماد الظن فيه ويحتمل أن يجوز له الاخذ بما شاء من التقديرين واخراج الواجب على ذلك التقدير لان اشتغال ذمته بغير ذلك غير معلوم : وصاحب الكتاب حكى هذا الاحتمال وجهافي الوسيط : اذا عرفت ذلك اعلمت قوله في الكتاب (فعليه زكاة ستمائة ذهابا وستمائة نقرة بالواو) لهذا الوجه ولان علي ما ذكره العراقيون قد يجوز الاخذ بالظن فلا يلزم اخراج ستمائة من هذا أو ستمائة من ذلك ثم قوله (وعسر التمييز فعليه كذا) ليس هذا على الاطلاق اذ قد يعسر التمييز ويمكن الامتحان بالماء ومعرفة المقدارين فلا يجب ستمائة من هذا وستمائة من ذاك وعسر التمييز بان يفقد آلات السبك أو يحتاج فيه الى زمان صالح فان الزكاة واجبة على الفور ولا يجوز تأخيرها مع وجود المستحقين ذكر ذلك في النهاية ولا يبعد أن يجعل السبك أو ما في معناه من شروط الامكان *

البصري والشعبي ومكحول وعمر بن دينار والزهرى وابو حنيفة لاشيء في الزيادة على مائتين حتى تبلغ أربعين ففيها درهم قال ابن المنذر وبالأول أقول ودليل الوجوب في القليل والكثير قوله صلى الله عليه وسلم في «الزكاة ربع العشر» وهو صحيح كما سبق وأما الذهب فقد ذكرنا أن مذهبنا أن نصابه عشرون مثقالا ويجب فيما زاد بحسابه ربع العشر قلت الزيادة أم كثرت وبه قال الجمهور من السلف والخلف وقال ابن المنذر اجمعوا على أن الذهب إذا كان عشرين مثقالا وقيمتها مائتا درهم وجبت فيه الزكاة إلا ما اختلف فيه عن الحسن فروى عنه هذا ورؤى عنه أنه لا زكاة فيها هو دون أربعين مثقالا لا تساوي مائتي درهم (١) وفي دون عشرين إذا تساوى مائتي درهم فقال كثير منهم لا زكاة فيها دون عشرين وإن بلغت مائتي درهم ويجب في عشرين وإن لم تبلغها ممن قال به علي بن أبي طالب وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين وعروة والنخعي والحكم ومالك والثوري والاوزاعي والليث والشافعي وابو حنيفة.

(١) كذا بالأصل
ولعل الصواب
واختلفوا الخ

قال **لو ملك مائة نقداً ومائة مؤجلاً على مليء** ولم يوجب تعجيل زكاة المؤجل وجب اخراج حصة المال النقد على أصح الوجهين لأن الميسور لا يتأخر بالميسور **لو ملك مائة درهم نقداً في يده ومائة مؤجلة على مليء** فكيف يزكي: يبنى ذلك على أن الدين المؤجل هل يجب فيه الزكاة أم لا والصحيح الوجوب وعلي هذا فهل يجب الإخراج في الحال أولاً يجب الأبعد الاستيفاء فيه وجهان (والصحيح الثاني) وقد شرحنا الخلافين من قبل فإن قلنا لا زكاة في الدين المؤجل فلا شيء عليه في المسألة وإن أوجبنا إخراج زكاته في الحال فهو كما لو كان في يده جميع المائتين وإن أوجبنا فيه الزكاة ولم نوجب إخراجها في الحال وهو المراد من قوله في الكتاب ولم نوجب تعجيل الزكاة عن المؤجل فهل يلزمه الإخراج عما في يده بالقسط فيه وجهان (أحدهما) لا لأن ما في يده ناقص عن النصاب فإذا لم يجب إخراج زكاة جميع النصاب لا يجب إخراج شيء (وأصحهما) نعم لأن الميسور لا يتأخر بالميسور وبنوا الوجهين على أن الامكان شرط الوجوب أو شرط الضمان: إن قلنا بالأول فلا يلزمه إخراج شيء في الحال لأنه ربما لا يصل إليه الباقي وبهذا القول إيجاب في المختصر في هذا الفرع وإن قلنا بالثاني أخرج عن الحاضر بالقسط لأن هلاك الباقي لا يسقط زكاة الحاصل في يده ومتى كان في يده بعض النصاب وما يتم به النصاب منصوص أو دين على غيره ولم نوجب فيها الزكاة فأنما يبتدىء الحول من يوم قبض ما يتم به النصاب **قال في النظر الثاني في جنسه ولا زكاة في شيء من نفائس الأموال إلا في النقدين وهو منوط بجوهرها على أحد القواين وفي الثاني منوط بالاستغناء عن الانتفاع بهما حتى لو اتخذ منه حلي على قصد استعمال مباح سقطت الزكاة وإن كان على قصد استعمال محظور كما لو قصد الرجل بالسوار والخلخال أن يلبسه أو قصدت المرأة ذلك في المنطقة والسيف لم تسقط الزكاة لأن المحظور شرعاً كالمعدوم حساً بل لا يسقط إذا قصد أن يكثرها حلياً لأن الاستعمال المحتاج إليه لم يقصده**

وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وقال طلوس وعطاء والزهرى وأبو سليمان بن حرب يجب ربع العشر في الذهب إذا بلغت قيمة مائتي درهم وإن كان دون عشرين مثقالا فلا شيء في الزيادة حتى تبلغ أربعة دنانير وأما إذا كانت الفضة تنقص عن مائتي درهم والذهب ينقص عن عشرين مثقالا نقصا يسيرا جداً بحيث يروج رواج الوزنة فقد ذكرنا عن مذهبنا أنه لا زكاة وبه قال إسحاق وابن المنذر والجمهور وقال مالك يجب (المسألة الثانية) مذهبنا أنه لا يكل نصاب الدرهم بالذهب ولا عكسه حتى لو ملك مائتين إلا درهما وعشرين مثقالا إلا نصفاً أو غيره فلا زكاة في واحد منهما وبه قال جمهور العلماء حكاه ابن المنذر عن ابن أبي ليلى والحسن بن صالح وشريك وأحمد وأبي ثور وأبي عبيد قال ابن المنذر وقال الحسن وقتادة والأوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة وسائر أصحاب الرأي يضم أحدهما إلى الآخر واختلفوا في كيفية الضم فقال الأوزاعي يخرج ربع عشر كل واحد فإذا كانت مائة درهم وعشرة دنانير أخرج ربع عشر كل واحد منهما وقال الثوري يضم القليل إلى الكثير ونقل العبدري عن أبي حنيفة أنه يضم الذهب إلى الفضة بالقيمة فإذا كانت له مائة درهم وله ذهب قيمته مائة درهم وجبت الزكاة قال وقال مالك وأبو يوسف وأحمد يضم أحدهما إلى الآخر بالأجزاء فإذا كان معه مائة درهم وعشرة دنانير أو خمسون درهما وخمسة عشر ديناراً ضم أحدهما إلى الآخر ولو كان له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتهما مائة درهم فلا ضم دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة» (الثالثة) مذهبنا ومذهب

لا زكاة فيما سوى التقدين من الجواهر النفيسة كاللؤلؤ والياقوت ونحوهما ولا في المسك والعنبر: روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال «لا شيء في العنبر» (١) وعن عائشة رضي الله عنها أنه «لا زكاة في اللؤلؤ» (٢) وبما تناط زكاة التقدين: أتناط بجوهرهما أم بالاستغناء عن الانتفاع بهما فيه قولان في قول يناط بجوهرهما كارباً وفي قول بالاستغناء عن الانتفاع بهما إذ لا يتعلق بذاتهما غرض وبماؤهما في يده بدل على أنه غنى عن التوصل بهما ويبنى على العبارتين وجوب الزكاة في

(١) (حديث) ابن عباس لا شيء في العنبر البيهقي من طريق سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وأبو عبيد في الأموال بسند صحيح وعلقه البخاري بحزومه وقال أبو عبيد أيضاً حدثنا مروان بن معاوية عن إبراهيم المديني عن أبي الزبير عن جابر نحوه وزاد هو الذي وجدته وليس العنبر بنسيمة: (فائدة) روى عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق سماك بن الفضل وغيره أن عمر بن عبد العزيز أخذ من العنبر الخمس: وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس أن إبراهيم ابن سعد كان عاملاً بدمشق سأل ابن عباس عن العنبر فقال إن كان فيه شيء فالخمس: وروى أبو عبيد من وجه ضعيف عن ابن عباس عن يعلى بن أمية قال كتب إلى عمران خذ من العنبر العشر *

(٢) «حديث» عائشة أنها قالت لا زكاة في اللؤلؤ لم أجده عنها ولكن رواه البيهقي من حديث علي موقوفاً أيضاً وهو منقطع ورواه سعيد بن منصور من قول عكرمة وسعيد بن جبيرة وغيرهما *

العلماء كافة ان الاعتبار في نصاب الذهب والفضة بالوزن لا بالعدد وحكي صاحب الحاوي وغيره من اصحابنا عن المغربي وبشر المرسى المعتزلي ان الاعتبار بمائتي درهم عدد ألا وزنا حتى لو كان معه مائة درهم عدد أو زنها مائتان فلا شيء فيها وان كانت مائتان عددا وزنها مائة وجبت الزكاة قال أصحابنا وهذا غلط منها لمخالفة النصوص والاجماع فهو مردود (الرابعة) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا زكاة في المغشوش من ذهب ولا فضة حتى يبلغ خالصه نصابا وبه قال جمهور العلماء وقال أبو حنيفة ان كان الغش مثل نصف الفضة أو الذهب أو أكثر فلا زكاة حتى يبلغ الخالص نصابا وان كان أقل وجبت الزكاة اذا بلغ بغشه نصابا بناء على أصله ان الغش اذا نقص عن النصف سقط حكمه حتى لو اقترض عشرة دراهم لا غش فيها فرد عشرة فيها ستة فضة والباقي غش لزم المقرض قبولها وينير المقرض بها ولو ملك مائتين خالصة فأخرج زكاتها خمسة مغشوشة قال نجميه قال الماوردي وفساد هذا القول ظاهر والاحتجاج عليه تكلف ويكفي في رده قوله صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » (الخامسة) مذهبنا ومذهب مالك وأحمد والجمهور أنه يشترط في المال الذي تجب الزكاة في عينه ويعتبر فيه الحول كالذهب والفضة والماشية وجود النصاب في جميع الحول فان نقص النصاب في لحظة من الحول

الحلى المباح: فعلى الأولي نجب وبه قال «عمر وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم» (١) وهو مذهب أبي

﴿حديث﴾ لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول تقدم *

(١) ﴿حديث﴾ عمر وابن عباس وابن مسعود أنهم اوجبوا الزكاة في الحلى (اما) اثر عمر فأخرج ابن أبي شيبة والبيهقي من طريق شعيب بن يسار قال كتب عمر الى أبي موسى ان مر من قبلك من نساء المسلمين ان يصدقن من حلين وهو مرسل قاله البخاري وقد انكر الحسن ذلك فيما رواه ابن أبي شيبة قال لا نعلم احداً من الخلفاء قال في الحلى زكاة: وأما اثر ابن عباس فقال الشافعي لا ادري ايثبت عنه ام لا وحكاه ابن المنذر ايضا والبيهقي عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما (واما) اثر ابن مسعود فرواه الطبراني والبيهقي من حديثه ان امرأته سأله عن حل لها فقال اذا بلغ مائتي درهم ففيه الزكاة فسألت اضعها في بني اخ لي في حجرى قال نعم ورواه الدارقطني من حديثه مرفوعا وقال هذا وهم والصواب موقوف (تنبيه) وروى الدارقطني من حديث عمرو ابن شعيب عن عروة عن عائشة انها قالت لا بأس بلبس الحلى اذا اعطي زكاته ويقويه ما رواه ابو داود والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث عائشة انها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدها فتحات من ورق فقال يا عائشة فقالت صنعتن اترين لك بهن يا رسول الله قال اتؤدين زكتهن قالت لا قال هو حسبك من النار واسناده على شرط الصحيح وسيأتي عن عائشة انها كانت لا تخرج زكاة الحلى عن يتامى في جحرها ويمكن الجمع بينهما بانها كانت ترى الزكاة فيها ولا ترى اخراج الزكاة مطلقا عن مال اليتام *

انقطع الحول فان كل بعد ذلك استوفى الحول من حين يكمل النصاب وقال أبو حنيفة المعتبر وجود النصاب في أول الحول وآخره ولا يضر نقصه بينهما حتى لو كان معه مائتا درهم فتلفت كلها في أثناء الحول الا درهما أو أربعون شاة فتلفت في أثناء الحول الا شاة ثم ملك في آخر الحول تمام المائتين وتمام الأربعين وجبت زكاة الجميع والله أعلم *
* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿وان كان له دين نظرت فان كان ديناً غير لازم بكل الكتابة لم يلزمه زكاته لان ملكه غير تام عليه فان العبد يقدر أن يسقطه وان كان لازماً نظرت فان كان علي مقر مليء لزمه زكاته لانه مقدور على قبضه فهو كالوديعة وان كان علي مليء جاحد أو مقر معسر فهو كالمال المفصوب وفيه قولان وقد بيناه في زكاة الماشية وان كان له دين مؤجل ففيه وجهان قال أبو اسحق هو كالدين الحال علي فقير أو مليء جاحد فيكون علي قولين وقال أبو علي بن أبي هريرة لا تجب فيه

حنيفة رحمه الله لما روى «أن امرأتين اتتا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي أيديهما سواران من ذهب فقال اتؤديان زكاته قالنا لا فقال صلى الله عليه وسلم اتحبان أن يسوركما الله بسوارين من نار قلنا لا قال فاديا زكاته» (٢) وعلي العبارة الثانية لا تجب الزكاة فيه وبه قال ابن عمر وجابر وعائشة

(١) ﴿حديث﴾ ان امرأتين اتتا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي أيديهما سواران من ذهب فقال لهما اتؤديان زكاته قالنا لا فقال لهما اتحبان أن يسوركما الله بسوارين من نار قالنا لا قال فاديا زكاته أبو داود والنسائي والترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده واللفظ للترمذي وقال لا يصح في الباب شيء ولفظ الآخرين ان امرأة اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعهما ابنة لها وفي يديها مسكتان غليظتان من ذهب فقال لهما اتعطيان زكاة هذا قالنا لا قال ايسرك ان يسورك الله بهما يوم القيامة بسوارين من نار قال فحلفتما فالقتهما الي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ولرسوله لفظ أبي داود أخرجه من حديث حسين المعلم وهو ثقة عن عمرو وفيه رد على الترمذي حيث جزم بأنه لا يعرف إلا من حديث ابن لهيعة والمنثني بن الصباح عن عمرو وقد تابعهم حجاج بن ارطاة ايضاً قال البيهقي وقد انضم الى حديث عمرو بن شعيب حديث ام سلمة وحديث عائشة وساقهما وحديث عائشة أخرجه أبو داود والحاكم والدارقطني والبيهقي وحديث ام سلمة أخرجه أبو داود والحاكم ومن ذكر معها ايضاً : وروى ايضاً عن أسماء بنت زيد رواه احمد ولفظه عنها قالت دخلت انا وخالتي على النبي صلى الله عليه وسلم وعلينا اساور من ذهب فقال لنا اتعطيان زكاته فقالنا لا قال اما تخافان ان يسوركما الله بسوار من نار اديا زكاته وروى الدارقطني من حديث فاطمة بنت قيس نحوه وفيه أبو بكر الهذلي وهو متروك وقد تقدم حديث ابن مسعود *

(٢) «حديث» ابن عمر وعائشة وجابر انهم لم يوجبوا الزكاة في الحل المباح مالك في الموطأ

الزكاة فاذا قبضه استقبل به الحول لانه لا يستحقه ولو حلف أنه لا يستحقه كان باراً والاول
أصح لانه لو لم يستحقه لم ينفذ فيه ابرأؤه وان كان له مال غائب فان كان مقدورا على قبضه
وجبت فيه الزكاة الا انه لا يلزمه اخراجها حتي يرجع اليه وان لم يقدر عليه فهو كالمغصوب *
(الشرح) قال أصحابنا الذين ثلاثة أقسام (أحدها) غير لازم كمال الكتابة فلا زكاة فيه
بلا خلاف لما ذكره المصنف (الثاني) أن يكون لازماً وهو ماشية بأن كان له في ذمة إنسان أربعون شاة
سلماً أو قرصاً فلا زكاة فيها أيضاً بلا خلاف لان شرط زكاة الماشية السوم ولا توصف التي في الذمة
بأنها ساعة (الثالث) أن يكون دراهم أو دينار أو عرض تجارة وهو مستقر ففيه قولان مشهوران
(القديم) لا تجب فيه الزكاة في الدين بحال لانه غير معين (والجديد) الصحيح باتفاق الاصحاب وجوب
الزكاة في الدين على الجملة وتفصيله أنه ان تعذر استيفاؤه لاعسار من عليه أو جحوده ولا يئنه أو مطله
أو غيبته فهو كالمغصوب : وفي وجوب الزكاة فيه طرق تقدمت في باب زكاة الماشية والصحيح
وجوبها وقيل يجب في المطلق والدين على مليء غائب بلا خلاف وإنما الخلاف فيما سواها وبهذا
الطريق قطع صاحب الحاروي وغيره وليس كذلك بل المذهب طرد الخلاف فان قلنا بالصحيح
وهو الوجوب لم يجب الاخراج قبل حصوله بلا خلاف ولكن (١) في يده اخرج عن المدة الماضية
هذا معنى الخلاف وأما إذا لم يتعذر استيفاؤه بان كان على مليء باذل أو جاحد عليه يئنه أو كان
القاضي يعلمه وقلنا القاضي يقضي بعلمه فان كان حالاً وجبت الزكاة بلا شك ووجب اخراجها في
الحال وإن كان مؤجلاً فطريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (أحدهما) عند المصنف والاصحاب
أنه على القولين في المغصوب (أحدهما) يجب الزكاة (والثاني) لا يجب وهذه طريقة أبي اسحق المروزي

(١) كذا
في الاصل ولعل
الصواب ولكن
إذا حصل الخ

رضي الله عنهم وهو مذهب مالك واحمد لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «لا زكاة في الحل» (١) ولأنه

عن نافع عن ابن عمر انه كان يحلى بناته وجواريه بالذهب فلا يخرج منه الزكاة وأما عائشة
فرواه مالك والشافعي عنه عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة انها كانت تلي بنات اخيها
يتامى في حجرها لمن الحللى فلا يخرج منها الزكاة : وأما اثر جابر فرواه الشافعي انا سفيان عن
عمر بن دينار سمعت رجلاً يسأل جابر بن عبد الله عن الحللى فقال زكاته عاريتة ورواه البيهقي
وروي الدارقطني عن أبي حمزة وهو ضعيف عن الشعبي عن جابر ليس في الحللى زكاة : وفي
الباب عن انس واسماء بنت أبي بكر رواهما الدارقطني والبيهقي *

(١) حديث (١) روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا زكاة في الحللى البيهقي في المعرفة من
حديث عافية بن ايوب عن الليث عن أبي الزبير عن جابر ثم قال لا اصل له وإنما يروى عن جابر
من قوله وعافية قيل ضعيف وقال ابن الجوزي ما نعلم فيه جرحاً وقال البيهقي مجهول ونقل ابن أبي حاتم
توثيقه عن أبي زرعة *

(والطريق الثاني) طريقة ابن أبي هريرة لازكاة فيه قولاً واحداً كالمال الغائب الذي يسهل احضاره فان قلنا بوجوب الزكاة فهل يجب اخراجها في الحال فيه وجهان حكاهما امام الحرمين وآخرون (أصحهما) لا يجب وبه قطع الجمهور كالمغصوب قال امام الحرمين ولان الخمسة نقداً تساوى ستة مؤجلة ويستحيل أن يسلم أربعة بهذا تساوى خمسة مؤجلة فوجب تأخير الاخراج الى القبض قال ولا شك أنه لو أراد أن يرى فقيراً عن دين له عليه ليوقعه عن الزكاة لم يقع عنها لان شرط أداء الزكاة أن يتضمن تملكاً محققاً والله تعالى أعلم * وأما المال الغائب فان لم يكن مقدوراً عليه لا تقطاع الطريق أو انقطاع خبره فهو كالمغصوب هكذا قاله المصنف والجمهور وقيل تجب الزكاة قطعاً لان تصرفه فيه نافذ بخلاف المغصوب ولا خلاف أنه لا يجب الاخراج عنه قبل عوده وقبضه وان كان مقدوراً على قبضه وجبت الزكاة منه بلا خلاف ووجب اخراجها في الحال بلا خلاف ويخرجها في بلد المال فان اخراجها في غيره ففيه خلاف تقل الزكاة * هذا اذا كان المال مستقراً فان كان سائراً غير مستقر لم يجب اخراج زكاته قبل أن يصل اليه فاذا وصل أخرج عن الماضي بلا خلاف هذا هو الصواب في مسألة الغائب وما وجدته خلافه في بعض الكتب فنزله عليه وما يظن مخالفاً قول المصنف (فان كان مقدوراً على قبضه وجبت فيه الزكاة الا أنه لا يلزمه اخراجها حتى يرجع اليه) وهكذا قاله ابن الصباغ وكلامهما محمول على ما ذكرنا اذا كان سائراً غير مستقر هكذا صرح به أبو المكارم في العدة وغيره وجزم الشيخ أبو حامد بأنه يخرجها في الحال وهو محمول على ما اذا كان المال مستقراً في بلد والله تعالى أعلم (قال) اصحابنا كل دين وجب اخراج زكاته قبل قبضه وجب ضمه الى ماله من جنسه لا كمال النصاب ويلزمه اخراج زكاتها في الحال وكل دين لا يجب اخراج زكاته قبل قبضه ويجب بعد قبضه فان كان معه من جنسه ما لا يبلغ وحده نصاباً ويبلغ بالدين نصاباً فوجهان مشهوران (أحدهما) وبه قطع صاحب البيان لا يلزمه زكاة ماله في الحال فاذا قبض الدين لزمه زكاتها عن الماضي (وأصحهما) عند الرافعي وغيره يجب اخراج قسط ماله قالوا وهما مبنيان على أن التمكن شرط في الوجوب او في الضمان ان قلنا بالاول لا يلزمه لاحتمال أن لا يحصل الدين وان قلنا بالثاني لزمه والله تعالى أعلم * وكل دين لازكاة فيه في الحال ولا بعد عوده عن الماضي بل يستأنف له الحول اذا قبض فهذا لا يتم به نصاب ماله وإذا قبضه لا يزكيها عن الماضي بلا خلاف بل يستأنف لها الحول والله تعالى أعلم * اما اذا كان له مائة درهم حاضرة ومائة غائبة فان كانت الغائبة مقدوراً عليها لزمه زكاة الحاضرة في الحال في موضعها والغائبة في موضعها وإن لم يكن مقدوراً عليه فان قلنا لازكاة فيه اذا عاد فلا زكاة في الحاضر لنقصه عن النصاب وان قلنا تجب زكاته فهل يلزمه زكاة الحاضر في الحال فيه الوجهان

معد لاستعمال مباح كالعوامل من البقر والابل وهذا أظهر القولين: ولك أن تعلم لماذا ذكرنا قوله

السابقان في الدين بناء على ان التمكن شرط في الوجوب ام الضمان فان لم يوجبها في الحال أوجبناها فيه وفي الغائب ان عاد والا فلا * قال المصنف رحمه الله *

وان كان معه اجرة دار لم يستوف المستأجر منفعتها وحال عليها الحول وجبت فيها الزكاة لانه يملكها ملكا تاما وفي وجوب الاخراج قولان قال في البويطي يجب لانه يملكها ملكا فاشبه مهر المرأة وقال في الام لا يجب لان ملكه قبل استيقاء المنفعة غير مستقر لانه قد تنهدم الدار فتسقط الاجرة فلم تجب الزكاة فيه كدين الكتاب والاول اوضح لان هذا يبطل بالصداق قبل الدخول فانه يجوز ان يسقط بالردة ويسقط نصفه بالطلاق ثم يجب اخراج زكاته *

(الشرح) اتفقت نصوص الشافعي رضي الله عنه والاصحاب رحمهم الله تعالى على ان المرأة يلزمها زكاة الصداق اذا حال عليه الحول ويلزمها الاخراج عن جميعه في آخر الحول بلا خلاف وان كان قبل الدخول ولا يؤثر كونه معرضا للسقوط بالفسخ بردة او غيرها او نصفه بالطلاق وأما اذا اجر داره او غيرها باجرة حرة وقبضها فيجب عليه زكاتها بلا خلاف لما ذكره المصنف وفي كيفية اخراجها قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (مثاله) آجرها اربع سنين بمائة وستين دينارا كل سنة اربعين (احد القولين) يلزمه عند تمام السنة الاولى من حين ملك المائة وقبضها زكاة جميع المائة وهذا نصه في البويطي قال صاحب الحاوي وغيره وهو الاصح عند ابن سريج والمصنف وابن الصباغ

منوط بجوهرها بالالف والميم وقوله منوط بالاستغناء عن الانتفاع بهما بالخاء والقولان في الحلي المباح أما المحظور فتجب فيه الزكاة بالاجماع وهو على نوعين محظور لعينه كاللاواقي والقصاع والملاعق والمجامر الذهبية والفضية ومحظور باعتبار القصد كما لو قصد الرجل بحلي النساء الذي اتخذته أو ورثه أو اشتراه كالسوار والخال أن يلبسه أو يلبسه غلامه أو قصدت المرأة بحلي الرجال كالسيف والمنطقة ان تلبسه أو تلبسه جواربها أو غيرهن من النساء وكذا لو أعد الرجل حلي الرجال لنسائه وجواربه أو أعدت المرأة حلي النساء لزوجها وغلمانها فكل ذلك محظور وعلل في الكتاب وجوب الزكاة في الحلي المحظور بأن المحظور شرعا كالمعدوم حسا ولم يرد به الحاق المحظور بالمعدوم على الاطلاق لكن المراد ان الحكم المخصوص بضرب من التخفيف واطلاق التصرف اذا شرطت فيه منفعة فيشترط كونها مباحة والافهي كالمعدومة وهذا كما انه يشترط في البيع كون المبيع منتفعا به فلو كانت فيه منفعة محظورة كما في آلات الملاهي كان كالمعدوم لم يكن فيه منفعة ثم التعليل المذكور في المحظور لعينه أظهر منه في المحظور باعتبار القصد لان الصنعة في المحظور لعينه لا حرمة لها اذا منعنا اتخاذها فاما المحظور باعتبار القصد فالتحريم فيه يرجع الى الفعل والاستعمال لا الى نفس الحلي والصنعة محترمة غير مكسرة وان فسد القصد فها كان ذلك بمثابة مالو قصد بالعروض التي عنده استعمالها في وجوه محترمة لا تجب الزكاة (قال الامام) قدس الله وجهه في دفع هذا الاشكال الزكاة تجب في

(والثاني) لا يلزمه عند تمام كل سنة الا اخراج زكاة القدر الذي استقر ملكه عليه وهذا هو الصحيح وهو نصه في الام ومختصر المزني قال صاحب الحاوي هو نصه في الام وفي غيره وصححه جمهور الاصحاب ممن صححه الشيخ ابو حامد والمحاملي في المجموع وصاحب الحاوي والبغوي وخلائق وتقل السرخسي في الامالي والرافعي انه الاصح عند جمهور الاصحاب فعلى هذا يخرج عند تمام السنة الاولى زكاة حصة السنة وهو دينار عن اربعين فاذا مضت السنة الثانية فقد استقر ملكه على ثمانين سنتين فعليه زكاتها السنتين وهي اربع دنانير لكل سنة دينار ان وقد أخرج في السنة الاولى دينار اربعة وعشرين دنانير وهو ثمانية دنانير فاذا مضت السنة الثالثة فقد استقر ملكه على مائة وعشرين ثلاث سنين وواجبها تسعة دنانير لكل سنة ثلاثة وقد اخرج منها في السنتين السابقتين اربعة فيخرج الباقي وهو خمسة دنانير فاذا مضت السنة الرابعة فقد استقر ملكه على مائة وستين ديناراً في السنين الماضية تسعة دنانير فيجب اخراج الباقي وهو سبعة دنانير قال اصحابنا هذا اذا اخرج من غير الاجرة فان اخرج منها واجب السنة الاولى فعند تمام السنة الثانية يخرج زكاة الاربعين الاولى سوى ما اخرج منها في السنة الاولى وزكاة الاربعين الثانية لسنتين وعند السنة الثالثة والرابعة يقاس بما ذكرناه اما اذا قلنا بالقول الاول فانه يخرج عند تمام السنة الاولى زكاة المائة وستين وكذا في كل سنة يخرج اربعة دنانير ان اخرج من غير هاتين اخرج منها زكاة كل سنة ما بقي واعلم ان الشيخ اباحامد والمصنف والجمهور قالوا يجب الزكاة في الجميع بعد انقضاء السنة قولاً واحداً وانما القولان في كيفية الاخراج كما ذكرناه وقال القاضي ابو الطيب وطائفة قليلة القولان في نفس الوجوب والاخراج مبني عليها ان قلنا بالوجوب وجب الاخراج والا فلا هذا كله اذا كانت الاجرة متساوية في كل السنين كما مثله اولاً فان تفاوتت زاد القدر المستقر في بعض السنين على ربع ونقص في بعضها قال الرافعي رحمه الله تعالى فان قيل هل صورة المسألة ما اذا كانت الاجرة في الذمة ثم نقلها أو كانت معينة أم لا فرق فالجواب أن كلام نقلة المذهب يشمل صورتين ولم أر فيها نصاً وتفصيلاً الا في فتاوى القاضي حسين فانه قال في الحالة الاولى الظاهر انه يجب زكاة كل المائة اذا حال الحول لان ملكه مستقر على ما أخذ حتى لو أنه دمت لا يلزمه رد المقبوض بعينه بل له رد مثله وفي الحالة الثانية قال حكم الزكاة حكمها في البيع قبل القبض لانه معرض لان يعود الى المستأجر بانفساخ الاجارة وبالجملة الصورة الثانية أحق بالخلاف من الاولى وما ذكره القاضي اختيار منه للوجوب في الحالتين جميعاً هذا آخر كلام

عين النقد: وعينه لا تنقلب بالتخاذه الحلي منه فلا يلتحق بالعروض الا بقصد ينضم اليه وهذا كما أن العروض لما لم تكن مال الزكاة في أعيانها لا يصير مال الزكاة الا بقصد ينضم الى الشئ وهو قصد التجارة واذا لم تنسقط الزكاة بمحض الصنعة واحتيج الى قصد الاستعمال فني قصد محرم ما افى ولم يؤثر في الاستقاط وان اتخذ حلياً ولم يقصد به استعمالاً مباحوا ولا محذوراً ولكن قصد جعله كنزاً فالذي

الرافعي رحمه الله تعالى وقال صاحب الحاوي لا خلاف في المذهب انه ملك جميع الاجرة الحالة بنفس العقد لكن في ملكه قولان نص في البويطي وغيره انه ملكها ملكا مستقرا كضمن المبيع وكا اصدق لانه حائز التصرف فيها بحيث لو كانت الاجرة أمة جاز له وطؤها فدل على أن ملكه مستقر ونص في الام وغيره وهو الاظهر انه ملكها بالعقد ملكا موقوفا فاذا مضى زمان من المدة استقر ملكه على ما قابله من الاجرة لان الاجرة في مقابلة المنفعة وملك المستأجر غير مستقر على المنافع لانها لو فانت بالانهدام رجع بما قابله من الاجرة ولو استقر ملكه لم يرجع بما قابلهما كما لا يرجع المشتري اذا استقر ملكه بالتبضع والفرق بين الاجرة والصدق من وجهين (أحدهما) ان ملك

ذكره في الكتاب وأورده الجمهور انه لا تسقط الزكاة قولاً واحداً لانه لم يصير محتاجاً اليه بالاستعمال بل المكنوز مستغني عنه كالدرهم المضروبة وحكي الامام فيه خلافاً لقصد الامساك وابطال هيئة الاخراج وهل يجوز اتخاذ حلي الذهب للذكور من الاطفال فيه وجهان ويحیی في الوجه الثالث الذي ذكرناه في الباسم الخريز *

قال ولو لم يخطر بباله قصداً أصلاً في السقوط وجهان ينظر في أحدهما الى حصول الصياغة وفي الثاني الى عدم قصد الاستعمال فان قصد أجزأهما ففيه وجهان والقصد الطاريء بعد الصياغة في هذه الامور كالمقارن *

في الفصل ثلاث صور تنفرع على أن الزكاة لا تجب في الحلي (أحدها) لو اتخذ حلياً مباحاً في عينه ولم يقصد أن يكتنزه ولا يقصد به استعمالاً مباحاً ولا محظوراً فهل تسقط عنه الزكاة فيه وجهان (أحدهما) لا لان وجوب الزكاة منوط باسم الذهب والفضة ولا ينصرف الا بقصد الاستعمال ولم يوجد: والثاني نعم لان الزكاة تجب في مال نام والتقد غير نام في نفسه انما يلتحق بالناميات لكونه متبيهاً للاخراج وبالصياغة بطل التبيؤ (قال) في العدة وهذا الثاني ظاهر المذهب (وقوله) في الكتاب ينظر في أحدهما الى حصول الصياغة يقتضي اثبات الخلاف فيما إذا قصد أن يكتنزه وإن لم يذكره لانه جعل علة السقوط حصول الصياغة وهي موجودة في تلك الصورة ويجوز أن يكون اقتران الصورتين في الاظهر باعتبار أن نية الكنز صارفة لحياة الصياغة عن استعماله ولم يوجد ههنا نية صارفة والظاهر كون الصياغة للاستعمال وافضاؤها اليه (الثانية) لو اتخذ الحلي ليؤجره ممن له استعماله ففيه وجهان (أحدهما) لا تسقط عنه الزكاة لانه معد للنماء فاشبهه مالهو اشترى حلياً ليتجر فيه (وأصحهما) أنه تسقط كما لو اتخذ ليعبره ولا اعتبار بالاجرة كاجرة العوامل من الماشية وذكر في الشامل ان الوجه الاول قول احمد والثاني قول مالك (الثالثة) حكم القصد الطاريء في جميع ما ذكرنا بعد الصياغة حكم المقارن بيانه لو اتخذ على قصد استعمال محظور ثم غير قصده الى مباح بطل الحول فلو عاد الى القصد الفاسد ابتداء حول الزكاة ولو اتخذ على قصد الاستعمال ثم قصد أن يكتنزه

الزوج على الصداق مستقر لان ملك الزوج لبعضها مستقر بخلاف الاجرة ولهذا لو ماتت لم يرجع بشيء من صداقها ولو انهدمت الدار رجع بقسط ما بقي من الاجرة والثاني ان رجوع الزوج بالصداق اذا عرض فسخ أو بنصفه اذا عرض طلاق قبل الدخول انما هو ابتداء جلب ملك فلا يمنع استقرار ملك الزوجة على الصداق قبل الفراق وأما رجوع المستأجر بقسط الاجرة اذا انهدمت الدار فانما هو بالمعقد السابق والله تعالى أعلم •

(فرع) لو انهدمت الدار في أثناء المدة انفسخت الاجارة فيما بقي ولا يفسخ في الماضي على المذهب وبيننا استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الزكاة كما سبق قال صاحب الحاوي والاصحاب فلو كان أخرج زكاة الجميع قبل الانهدام لم يرجع بما أخرجه من الزكاة عند استرجاع قسط ما بقي لان ذلك حق أزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره •

(فرع) قال صاحب الحاوي لو أجز الدار أربع سنين مثلاً بمائة دينار وقبضها ولم يسلم الدار حتى مضت المدة بطلت الاجارة ولزمه رد الاجرة قال وأما زكاتها فان قلنا بنصفه في الام ان ملكه

جرى في الحول وعلى هذا قس نظائره •

قال (ولو انكسر الحلي واحتاج الى الاصلاح لم يجز في الحول لانه حلي بعد وقيل يجزى لتعذر الاستعمال وقيل ينظر الى قصد المالك للاصلاح أو عدمه) •

مما يتفرع على نفي الزكاة في الحلي القول في انكساره وله ثلاث أحوال (أحدها) أن ينكسر بحيث لا يمنع الاستعمال وهذا لا تأثير له (والثانية) أن ينكسر بحيث يمنع الاستعمال ويحوج الى سبك وصوغ جديد فتجب فيه الزكاة لخروجه عن صلاحية الاستعمال وينتدئ الحول من يوم الانكسار (والثالثة) وهي المذكورة في الكتاب أن ينكسر بحيث يمنع الاستعمال لكن لا يحوج الى صوغ جديد بل يقبل الاصلاح باللحام فان قصد جعله تبراً أو دراهم أو قصد ان يكتزعه انعقد الحول عليه من يوم الانكسار وان قصد اصلاحه فوجهان (أظهرهما) انه لازكاة وان تمادت عليه احوال للدوام صورة الحلي وقصد الاصلاح (والثاني) يجب لتعذر الاستعمال وان لم يقصد لاهذا ولا ذاك فقيه خلاف منهم من يجعله وجهين ويقول بترتيبهما على الوجهين فيما اذا قصد الاصلاح وهذه الصورة اولى بأن تجري في الحول ومنهم من يجعله قوانين أحدهما انه تجب الزكاة لانه غير متعمل في الحال ولا معدله (وأظهرهما) المنع لان الظاهر استمراره على ما سبق من قصد الاستعمال وذكر في البيان ان هذا هو الجديد والاول القديم فاذا جمعت بين الصورتين قلت في المسألة ثلاثة اوجه كما ذكر في الكتاب (ثالثها) وهو الاظهر الفرق بين ان يقصد الاصلاح وبين ألا يقصد شيئاً وموضع الخلاف عند الجمهور ما اذا لم يقصد جعله تبراً أو دراهم وان كان لفظ الكتاب مطلقاً •

غير مستقر إلا بمضي المسدة فلا زكاة لانه كلما مضي من مدة قبل التسليم زال ملكه عما يقابله فلا يلزمه زكاته وان قلنا بنصه في البويطي ان ملكه مستقر فحكمه عكس ما سبق فاذا مضت السنة الاولى قبل التسليم فقد كان ملكه مستقرا على مائة دينار وزال عن خمسة وعشرين فيزكى الباقي وهكذا في كل سنة بحصتها فاذا مضت السنة الرابعة زال ملكه عن ما بقى من المائة فلا يزكى ولا رجوع بما أخرج من زكاتها قبل ذلك لانه حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به *

(فرع) اذا باع سلامة بنصاب من النقد وقبضه ولم يسلم السلعة حتى حال حول على الثمن في يده فهل يلزم البائع اخراج زكاة النقد قبل تسليم المبيع قال أصحابنا فيه القولان في الاجرة لان الثمن

قال ﴿ فان قيل ما الانتفاع المحرم في عين الذهب والفضة قلنا أما الذهب فاصله على التحريم في حق الرجال وعلى التحليل في حق النساء ولا يحل للرجال الاتمويه لا يحصل منه الذهب او اتخاذ أنف لمن جدد أنفه ﴾ *

جرت عادة الاصحاب بالبحث عن ما يحل ويحرم من التحلي بالتبرين ليعلم موضع القطع بوجوب الزكاة وموضع القولين فاما الذهب فاصله على التحريم في حق الرجال وعلى التحليل في حق النساء لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال في الذهب والحريز « هذان حرام على ذكور امتي حل لائيهما » (١) واستثنى في الكتاب عن التحريم نوعين (أحدهما) التمويه الذي لا يحصل منه شيء وفي جوازه في الخاتم والسيف وغيرهما (وجهان) سبق في الاواني ذكرهما وبالتحريم أجاب المراقبون ههنا وقد عرفت بما ذكرنا أن قوله الاتمويه ينبغي أن يعلم بالواو (والثاني) يجوز لمن جدد أنفه اتخاذ أنف من ذهب وإن أمكن اتخاذه من الفضة لان الذهب لا يصدأ وقد روى أن رجلا قطع أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفا من فضة فانتن عليه فامر النبي صلى الله عليه وسلم « أن يتخذ أنفا من ذهب » (٢) وفي معنى الانف السن والأغلة فيجوز اتخاذهما من الذهب فهو من الفضة أجوز ولا يجوز لمن قطعت يده أو أصبعه أن يتخذها من ذهب أو فضة لأنها لا تعمل بخلاف الأغلة يمكن تحريكها وهل يجوز أن يتخذ الخاتم سنا أو اسنانا من الذهب قال الاكثرون لا وهو الذي أورده في التهذيب ونظم الكتاب بواقعه فانه لم يستثن من التحريم الا التمويه واتخاذ الانف وقال الامام لا يبعد تشبيه القليل

(١) « حديث » انه صلى الله عليه وسلم قال في الذهب والحريز هذان حرام على ذكور امتي حل لائيهما تقدم في الآنيه *

(٢) « حديث » ان رجلا قطع أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفا من فضة فانتن عليه فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ أنفا من ذهب احمد واصحاب السن الثلاثة من حديث عبد الرحمن ابن طرفة ان جده عرجة أصيب أنفه يوم الكلاب الحديث وذكر ابن القطان الخلاف فيه وفي وصلة وارساله واورده ابن حبان في صحيحه *

قبل قبض المبيع غير مستقر قال صاحب الحاوي وهل يلزم المشتري اذا كان شراء السلعة للتجارة اخراج الزكاة عنها قبل قبضها فيه القولان ان قلنا ان ملك الاجرة مستقر ولا ينظر الى احتمال الفسخ فملك الثمن والسلعة مستقر فيجب زكاتها وان احتمل الفسخ وان قلنا ان الملك في الاجرة غير مستقر فكذا الثمن والسلعة قال أصحابنا ولو أسلم نصيباً في ثمرة أو غيرها للتجارة أو غيرها وحال الحول قبل قبض المسلم فيه فان قلنا ان تعذر المسلم فيه لا يفسخ به العقد وإنما يوجب الخيار وجبت على المسلم اليه زكاة النصاب الذي قبضه بلا خلاف لاستقرار ملكه وان قلنا يفسخ العقد في وجوب زكاته القولان كلاهما فأما المسلم فلا تلزمه زكاة الثمرة المسلم فيها قولاً واحداً وان كانت للتجارة قال صاحب الحاوي وغيره لأن تأجيل الثمرة يمنع وجوب زكاته فاذا قبضه استقبل به الحول والله تعالى اعلم *

منه بالضبة الصغيرة في الاواني وبطريف الثوب بالحرير: وللاكثرين أن تقولوا الخاتم الزم للشخص من الاناء واستعماله أدوم فجاز الفرق بين أسنانه وبين الضبة وأما التطريف بالحرير فأمر الحرير أهون لان الخيلاء فيه أدنى: واعلم أن كل حلي يحرم لبسه على الرجال يحرم لبسه على الخنثى لجواز كونه رجلاً وهل عليه زكاته الاظهر أنها يجب لسكونه حراماً وبه أجاب أبو العباس الروياني في المسائل الجرجانيات وقيل هو على القولين في الحلي المباح وأشار في التتمة الى أن له لبس حلي الرجال والنساء جميعاً لأنه كان له لبسهما في الصغير فيـ تصحب إلى زوال الاشكال *

قال ﴿ وأما الفضة فخلال للنساء ولا يحل للرجل إلا التخنم بها وتحلية آلات الجرب كالسيف والمنطقة وفي السروج والاعمم وجهان وتحرم على المرأة آلات الحرب لما فيه من التشبيه بالرجال ﴾ يجوز للرجل التخنم بالفضة لما روى أنه صلى الله عليه وسلم « اتخذ خاتماً من فضة » (١) وهل له لبس ما سوى الخاتم من حلي الفضة كالسوار والدمليج والطوق لفظ الكتاب يقتضي المنع حيث قال ولا يحل للرجل إلا التخنم به وبه قال الجمهور وقال أبو سعيد المتولي إذا جاز التخنم بالفضة فلا فرق بين الاصابع وسائر الاعضاء كحلي الذهب في حق النساء فيجوز له لبس الدمليج في العضد والطوق في العنق والسوار في اليد وغيرها وبهذا أجاب المصنف في الفتاوى وقال لم يثبت في الفضة إلا تحريم الاواني وتحريم التحلي على وجه يتضمن التشبه بالنساء فاعلم لهذا قوله ولا يحل للرجل إلا التخنم

(١) « حديث » ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من فضة متفق عليه من حديث انس وابن عمر (فائدة) روى ابو داود من حديث ابى ریحانة مرفوعاً نهى عن الخاتم إلا لذي سلطان وحمله الحلبي على التحلي به فقام من احتاج الى الختم فهو في معنى السلطان انتهى وفي اسناده رجل مبهم فلم يصح الحديث *

(فرع) إذا أوصي لانسان بنصاب ومات الموصي ومضي حول من حين موته قبل القبول قال أصحابنا أن قلنا الملك يحصل في الوصية بالموت فعلي الموصي له الزكاة ولا يضركونه يبطل برده وإن قلنا يحصل بالقبول فلا زكاة عليه ثم إن أبقيناه علي ملك الموصي فلا زكاة علي أحد لأن الميت ليس مكلفا زكاة ولا غيرها وإن قلنا أنه للوارث فهل يلزمه الزكاة فيه وجهان (أحدهما) نعم لأنه ملكه (وأصحهما) لا لضعفه بتسلط الموصي له عليه وإن قلنا أنه موقوف فقبل بأن أنه ملك بالموت ولا زكاة عليه في أصح الوجهين لعدم استقرار ملكه وعلي الثاني يجب لوجود الملك *

(فرع) إذا صدق أمر أنه أربعين شاة سائمة بأعيانها لزمتها الزكاة إذا تم حولها من يوم الاصدان

به ويجوز للرجل تحلية آلات الحرب بالفضة كالسيف والرمح وأطراف السهام والدرع والمنطقة والرايين والخف وغيرها لأنه يغيب الكفار وقد ثبت أن قبيلة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت من فضة» (١) وفي تحلية السرج واللجام والتغر وجهان (أحدهما) وبه قال ابن سلمة يجوز كالسيف والمنطقة (وأصحهما) المنع كالأواني بخلاف آلات الحرب للمابوسة وروى هذا عن نصه في رواية البويطي والريبع وموسى بن أبي الجارود وأجرب هذا الخلاف في الركاب وفي برة الناقة من الفضة ورأيت كثيرا من الأئمة قطعوا في تصانيفهم بتحريم القلادة للدابة ولا يجوز تحلية شيء مما ذكرنا للذهب لعموم المنع فيه ويحرم علي النساء تحلية آلات الحرب بالذهب والفضة جميعا لأن في استعمالهن لها تشبها بالرجال وليس لهن التشبه بالرجال هكذا ذكره الجمهور واعترض عليه صاحب المعتمد بأن آلات الحرب من غير أن تكون محلاة إما أن يجوز للنساء لبسها واستعمالها ولا يجوز (والثاني) باطل لأن كونه من ملابس الرجال لا يقتضي التحريم إنما يقتضي الكراهة: ألا ترى أنه قال في الام ولا اكراه للرجل لبس الأولؤ إلا للادب وأنه من زى النساء لا للتحريم فلم يحرم زى النساء علي الرجال وإنما كراهه فكذلك حكم العكس وقد ذكرت في هذا في صلاة العيد وأيضا الحراب جائز للنساء في الجملة كان في تجويز الحراب تجويز استعمال آلات الحروب وإذا ثبت جواز استعمالها وهي غير محلاة فيجوز استعمالها وهي محلاة لأن التحلي لهن اجوز منه للرجال وهذا هو الحق إن شاء الله تعالى وبتقدير ألا يجوز لهن استعمالها وهي غير محلاة فلا يكون التحريم ناشئا من التحلية فلا يحسن تعليقه بها ويجوز للنساء لبس أنواع الخلي من الذهب والفضة كالقرط والطوق والخاتم والخمخال والسوار والتعاويد وفي اتخاذ النعال من الذهب والفضة وجهان أحدهما ويحكي عن الماوردي

(١) (قوله) ثبت أن قبيلة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت من فضة تقدم في الأواني وروى الترمذي من حديث مزينة المصري قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وعلي سيفه ذهب وفضة *

سواء دخل بها ام لا وسواء قبضتها ام لا هذا هو المذهب وقد سبقت الاشارة اليها وقد صرح به المصنف في قياسه وفيه قول مخرج من الاجرة انه اذا لم يدخل بها فهو كالاجرة علي ما سبق وحكي وجهه انه ما لم يقبضها لازكاة عليها ولا علي الزوج تفريعا علي ان الصداق مضمون ضمان العقد فيكون علي الخلاف في المبيع قبل القبض وبهذا قال أبو حنيفة والمذهب الصحيح الذي قطع به الجمهور القطع بالوجوب عليها مطلقا ولو طلقها قبل الدخول نظر ان طلقها قبل الحول عاد نصف الماشية الي الزوج فان لم يميز فيها خليطان فعنيهما عند تمام الحول من يوم الاصدان نصف شاة وان طلق بعد تمام الحول فلها ثلاثة احوال (أحدها) ان تكون قد اخرجت الزكاة من نفس الماشية ففيها يرجع به الزوج ثلاثة اقوال (أحدها) نصف الجملة فان تساوت قيمة الغنم اخذ منها عشرين وان اختلفت اخذ النصف بالقيمة وهذا نصه في المختصر (والثاني) نصف الغنم الباقية ونصف قيمة الشاة المخرجة وهو نصه في كتاب الزكاة من الام وهو الاصح قال ابن الصباغ هو الاقيس لان حقه يتعلق بنصف عين الصداق وقد ذهب بعض العيين فيرجع في نصف ما بقي (والثالث) انه بالخيار بين ما ذكرنا في القول الثاني وبين ان يترك الجميع ويرجع بنصف القيمة وهو نصه في كتاب الصداق هذا اذا كان المخرج من جنس مال الصداق ولو كان من غير جنسه بان اصدقها خمسا من الابل فحال الحول فباعته بعيرا واشترت من ثمنه شاة اخرجتها زكاة فنقل السرخسي عن الاصحاب انه ان قلنا اذا كان الواجب من جنسه ينصرف المخرج الي حصتها ويرجع الزوج بعشرين شاة فهنا أولى والاقول ان أحدهما الحكم كما سبق من القولين الباقيين من الثلاثة والثاني انه ينصرف هذا الي نصيبها وان لم ينصرف هناك فيرجع الزوج بعشرين كاملة لاتها باختيارها صرفت المخرج في هذه الجهة فوجب اختصاصه بها (الحال الثاني) ان تكون اخرجت الزكاة من موضع آخر فالمذهب وبه قطع العراقيون وغيرهم بأخذ نصف الاربعين وقال الصيدلاني وجماعة فيه وجهان أحدهما هذا والثاني يرجع الي نصف القيمة (الحال الثالث) ان لا تخرج الزكاة أصلا فالمذهب ان نصف الاربعين تعود الي الزوج شاة فاذا جاء الساعي وأخذ من عينها شاة رجع الزوج عليها بنصف قيمتها قال صاحب الحاوي فلو اقتسماعا قبل اخراج زكاتها ففي صحة القسمة وجهان مخرجان من القولين في تعلق الزكاة بالعين أو الذمة ان قلنا تتعلق بالعين فالقسمة باطالة وان قلنا بالذمة فصحيحة فعلي هذا لهما عند مطالبة الساعي بالزكاة أربعة احوال

انه لا يجوز لما فيه من الاسراف وأصحهما ويحكي عن القاضي الحسين انه يجوز كسائر الملابس وأما التاج فقد ذكروا انه ان جرت عادة النساء بلبسه كان مباحا والافهم ما يلبسه عظماء الفرس فيحرم وكان هذا اشارة الي اختلاف الحكم بحسب اختلاف النواحي: فحيث جرت عادة النساء بلبسه جاز لبسه وحيث لا يجوز لا يجوز تحرز أعني التشبه بالرجال وفي الدراهم والدنانير التي تثقب وتعمل في القلادة وجهان حكاهما القاضي الروياني (أظهرهما) المنع لانها المخرج بالصوغ عن التقديرة وفي لبس اثياب المنسوجة بالذهب والفضة

(أحدها) ان يكون نصيب كل واحد منهما باقيا في يده فيأخذ الساعي الزكاة مما في يدها دون ما في يد الزوج لان الزكاة انما وجبت عليها فاذا أخذها منها استقر ملك الزوج على ما في يده (الثاني) ان يكون نصيباها تالفين فإيهما يطالب بالزكاة وجهان أحدهما الزوج لان الوجوب عليها وانشائي للساعي مطالبة من شاء منهما لان الزكاة وجبت فيما كان بأيديهما فان طلبت الزوجة لم يرجع على الزوج وان طالبه وأخذ منه رجع على الزوجة (الثالث) ان يكون ما في يدها باقيا دون ما في يده فيأخذ الساعي منها ولا رجوع لها (الرابع) ان يكون ما في يد الزوج باقيا دون ما في يدها فيأخذ الساعي الزكاة مما في يد الزوج لان الزكاة تعلقت بما في يده فاذا أخذها في بطلان القسمة وجهان أحدهما تبطل لانه أخذها بسبب متقدم فصار قدر الزكاة كالمستحق حال القسمة فعلي هذا بطلان القسمة يكون لوجود الزوج بعض الصداق دون بعضه فيكون على الاقوال الثلاثة والوجه الثاني لا تبطل القسمة لان الوجوب في ذمتها ولما أخذ الساعي كان بعد صحة القسمة فلم يبطلها كولو اتلفت المرأة شيئا مما في يد الزوج بقسمة فعلي هذا الزوج ان يرجع على الزوجة بقيمة الشاة لأخوذة ان كانت مثل ما وجب عليها فان أخذ الساعي منه زيادة لم يرجع بالزيادة لان الساعي ظلمه بها فلا يجوز رجوعه على غيره هذا آخر كلام صاحب الحارثي قال القاضي أبو الطيب في المجرد والاصحاب في هذين الوجهين الاخيرين الصحيح انه لا تبطل القسمة وقل السرخسي اذا طلقها بعد الحول وقل إخراج الزكاة فقساما قبل إخراج الزكاة صحت المقاسمة على ظاهر نص الشافعي رضي الله عنه وعليه فرع الشافعي رضي الله عنه لكن قال أصحابنا ان قلنا القسمة افراز صحت كما نص عليه فان قلنا انها ييم فحكمه ما سبق في بيع مال الزكاة فان قلنا بصحة القسمة فجاء الساعي لأخذ الزكاة فان وجد في ملك المرأة من عين الصداق او غيره قدر الزكاة أخذها منها والا فمما أخذه الزوج ثم يرجع الزوج عليها بقيمة الشاة لأخوذة قال القاضي أبو الطيب وغيره وهذا الحكم في كل صداق تجب الزكاة في عينه قال الشافعي في الام والاصحاب ولو أصدقها أربعين شاة في الذمة فلا زكاة وان مضت أحوال وهذا لا خلاف فيه لان الحيوان يشترط في زكاته السوم ولا يتصور ذلك فيما في الذمة وقد تقدمت هذه المسألة وكذا لو أسلم اليه في أربعين شاة فلا زكاة فيها بلا خلاف لما ذكرناه والله تعالى أعلم *

وجهان (أصحهما) الجواز وذكر ابن عبدان انه ليس لمن اتخذ زرا القميص والجبّة والفرجة منهما ولعل هذا جواب علي الوجه الثاني وكل حلي أبيع للنساء فذلك إذا لم يكن فيه سرف فان كان كخلخال وزنه مائتا دينار ففيه وجهان الذي ذكره معظم العراقيين المنع وأوجبوا فيه الزكاة قولا واحداً وفي معناه اسراف الرجل في تحاية آلات الحراب ولو اتخذ الرجل خواتيم كثيرة أو المرأة خلخال كثيرة لتلبس الواحد منها بعد الواحد فلا يمتنع وليس كالواحد الثقيل وطرده ابن عبدان فيه الوجهين وهذا كله فيما يتحلي به لبسا *

قال المصنف رحمه الله تعالى *

ومن ملك مصوغا من الذهب والفضة فان كان معدا للقنية وجبت فيه الزكاة لانه مرصدا
للماء فهو كغير المصوغ وان كان معدا للاستعمال نظرت فان كان لاستعمال محرم كأواني الذهب
والفضة وما يتخذ الرجل لنفسه من سوار أو طوق أو خاتم ذهب أو ما يحلي به المصحف أو يؤزر به
المسجد أو يمويه به السقف أو كان مكروها كالنضيب القليل للزينة وجبت فيه الزكاة لانه عدل به عن
أصله بفعل غير مباح فسقط حكم فعله وبقي حكم الأصل وان كان لاستعمال مباح كحلي النساء
وما عدلن وخاتم الفضة للرجال ففيه قولان (أحدهما) لا تجب فيه الزكاة لما روى جابر رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ليس في الحلي زكاة ولا في معد لاستعمال مباح فلم تجب فيه الزكاة كالعوامل
من الإبل والبقر» (والثاني) تجب فيه الزكاة واستخار الله فيه الشافعي واختاره لما روى أن امرأة من
اليمن جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم معها ابنتها في يدها مسكمتان غليظتان من الذهب فتألم لها
رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى زكاة هذا فقالت لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لك
أن يسورك الله بها سوارين من نار فخلعتها وقلتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ولرسوله
ولانه من جنس الاثمان فأشبهه الدراهم والدنانير وفيما لطخ به الأجاج وجهان قال أبو الطيب بن سلامة
هو مباح كالذي حلي به المنطقة والسيوف فيكون على قولين وقال أبو اسحق لا يحل وهو المنصوص
لان هذا حلية للدابة بخلاف السيوف والمنطقة فان ذلك حلية للرجل في الحرب فحل وإن كان
المرأة حلي فانكسر بحيث لا يمكن لبسه الا انه يمكن إصلاحه للبس ففيه قولان (أحدهما) تجب فيه
الزكاة لانه لا يمكن لبسه فوجبت فيه الزكاة كما لو تفتت (والثاني) لا تجب لانه للإصلاح واللبس
أقرب وان كان لها حلي معد للإجارة ففيه طريقان أحدهما انه تجب فيه الزكاة قولاً واحداً لانه معد
لطلب الثماء فأشبهه اذا اشتراه للتجارة والثاني انه على قولين لان الثماء المقصود قد فقد لان ما يحصل
من الأجرة قليل فلم يؤثر في إيجاب الزكاة كأجرة العوامل من الإبل والبقر واذا وجبت الزكاة
في حلي تنقص قيمته بالكسر ملك الفقراء ربع العشر منه ويملكه اليهم بتسليم مثله ليستقر ملكهم
عليه كما قلنا في الرطب الذي لا يجيء منه ثمرة وقال أبو العباس يخرج زكاته بالقيمة لانه يشق تسليم
بعضه والاول أظهر *

قال فاما في غير التحلي فقد حرم الشرع اتخاذ الاواني من الذهب والفضة على الرجال
والنساء وفي المكحلة الصغيرة ترد في تحلية السكنى الممنوعة بالفضة الحاقها بالآلات الحربية خلافه *

في الفصل مسألان (أحدهما) استعمال أواني الذهب والفضة حرام على الرجال والنساء كما بينا في
كتاب الطهارة وفي اتخاذها خلاف وجواب الكتاب ههنا وفي الطهارة التحريم ويجوز اعلام قوله

(الشرح) أما الأحاديث والآثار الواردة في زكاة الحلي وعدمها فمنها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم ومعها ابنة لها وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب فقال لها أعطيني زكاة هذا قالت لا قال «ايسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار فخلعتهما فألقتهما الي النبي صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ولرسوله» رواه أبو داود وغيره عن أبي كامل الجعدي عن خالد بن الحرب عن حماد بن المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كما ذكرنا وهذا إسناد حسن ورواه الترمذي من رواية ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأتين فذكره بنحوه ثم قال الترمذي هذا رواه المثني بن صباح عن عمرو بن شعيب والمثنى وابن لهيعة ضعيفان قال ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء هذا آخر كلام الترمذي وهذا التضعيف الذي ضعفه الترمذي بناء على انفراد ابن لهيعة والمثنى بن الصباح به وليس هو منفردا بل رواه أبو داود وغيره من رواية حسين المعلم كما ذكرنا عن عمرو بن شعيب وحسين ثقة بلا خلاف روى له البخاري ومسلم ورواه النسائي من رواية خالد بن الحرب مرفوعاً كما سبق ومن رواية معتمر بن سليمان مرسلان قال خالد بن الحرب أثبت عندنا من معتمر وحديث معتمر أولى بالصواب والله تعالى اعلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتحات من ورق فقال ما هذا يا عائشة فقلت صفتين أزين لك يا رسول الله قال أتودين زكاهن قلت لا أو ماشاء الله قال هو حسبك من النار وعن أم سلمة قالت كنت البس أوضاحاً من ذهب فقلت يا رسول الله أكنز هو فقال ما بلغ أن يؤدي زكاته فزكي فليس بكنز رواه أبو داود بإسناد حسن وقد سبق ذكره في هذا الباب عن نافع وهذا إسناد صحيح وري مالك في الموطأ أيضاً عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تلي بنات

(اتخاذ الأواني) بالواو للخلاف الذي شرحناه في الطهارة ومثله المكحلة قد ذكرها مرة هناك ونقل الامام الترمذي فيها عن صاحب التقرير وقيد بما إذا كانت من فضة وفيه كلام ذكرناه في شرحها ثم (الثانية) في تحلية سكا كمين المهنة وسكا كمين المقلمة بالفضة وجهان أحدهما الجواز ألحاقها بالات الحرب (وأصحهما) المنع لأنها لا تتراد للحرب قال الامام وهذا الخلاف في استعمالها للرجال ويشور منه اختلاف في حق النساء ان الحقناها بالات الحرب فليس للنسوة استعمالها والا ففيه احتمال *

قال (وفي تحلية المصحف بالفضة وجهان للحمل على الأكرام وفي تحليته بالذهب ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين الرجال والنساء وتحلية غير المصحف من السكتب لا تجوز أصلاً كتحلية الدواة والسهم والسرير والمقلمة وقيل يجوز تحلية الدواة بالفضة ويلزم على قياسه المقلمة والسكتب وتحلية الكعبة والمساجد بالقناديل من الذهب والفضة قيل أنه ممنوع ولا يبيح تجويزه أكراما كما في

أخيها يتامى في حجرها لمن الحلي فلا تخرج منه الزكاة» وهذا اسناد صحيح وروى الدارقطني باسناده عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أنها كانت تحلى ثيابها الذهب ولا تزكيه نحواً من خمسين ألفاً وروى الشافعي رضي الله عنه هذه الأحاديث والآثار في الام ورواها عنه البيهقي في معرفة السنن والآثار ثم روى البيهقي باسناده الصحيح عن الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو ابن دينار قال سمعت رجلاً يسأل جابر بن عبد الله عن الحلي أفیه زكاة فقال جابر لا فقال وإن كان يبلغ ألف دينار فقال جابر كثير قال الشافعي ويروى عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا أدري أثبت عنهما معنى قول هؤلاء ليس في الحلي زكاة قال الشافعي ويروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعبد الله بن عمرو بن العاص أن في الحلي زكاة قال البيهقي قد رويناها عنهما وما وعن ابن مسعود قال وحكاها ابن المنذر عنهم وعن ابن عباس قال الشافعي وهذا مما استخير الله تعالى فيه قال الشافعي في القديم وقال بعض الناس في الحلي زكاة وروى فيه شيئاً ضعيفاً قال البيهقي وكأنه أراد حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده السابق ثم رواه البيهقي من رواية حسين المعلم عن عمرو ابن شعيب كما سبق ورواه أيضاً من رواية الحجاج بن ارطاه ببعضه قال البيهقي حسين أوثق من الحجاج غير أن الشافعي كان كالتوقف في روايات عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا لم ينضم إليها ما يؤكدها لأنه قيل أن رواياته عن أبيه عن جده أنها صحيفة كتبها عبد الله بن عمرو قال البيهقي

المصحف * هل يجوز تحلية المصحف بالفضة فيه وجهان (أحدهما) لا كالأواني (وأظهرهما) نعم وبه قال أبو حنيفة رحمه الله أكراما للمصحف وجعل أبو القاسم الكرخي في هذا الخلاف قولين وقال في سير الواقدي ما يدل على حظرها وفي القديم والجديد وحرمة ما يدل على الجواز وفي تحليته بالذهب ثلاثة أوجه (أحدها) وبه أجاب الشيخ أبو محمد في مختصر المختصر الجواز أكراما وبه قال أبو حنيفة رحمه الله (والثاني) المنع إذ ورد في الخبر ذمها (والثالث) الفرق بين أن يكون للمرأة فيجوز وبين أن

(١) (قوله) ورد في الخبر ذم تحلية المصحف بالذهب: روي ابن أبي داود في كتاب المصاحف من حديث ابن عباس أنه كان يكره أن يحلى المصحف وقال تغرون به السراق: وعن أبي بن كعب أنه قال إذا حلّيتُم مصاحفكم وزوقتم مساجدكم فعليكم الدمار: وعن أبي الدرداء وأبي هريرة ماله وعمر القرطبي في تفسيره حديث أبي الدرداء إلى تخريج الحكيم الترمذي في نوادر الأصول مرفوعاً: وروى ابن عساكر في كتاب الزلازل من حديث ابن عباس أن من اشراط الساعة أن تحلى المصاحف الحديث: وروى أبو نعيم في الحلية من حديث حذيفة مرفوعاً من اقتراب الساعة اثنتان وسبعون خصلة إذا رايتُم الناس أمتوا الصلاة إلى أن قال وحليت المصاحف وصورت المساجد الحديث بطوله وفي اسناده فرج بن فضالة عن عبد الله بن عبيد بن عمير عنه وفيه ضعف وانقطاع *

وقد ذكرنا في كتاب الحج وغيره ما يدل على صحة سماع عمرو من أبيه وسماع أبيه من جده عبد الله ابن عمرو قال وقد انضم الي حديثه هذا حديث أم سلمة وحديث عائشة في الفتحات قال البيهقي من قال لا زكاة في الحلي زعم ان الاحاديث والآثار الواردة في وجوب زكاته كانت حين كان التحلي بالذهب حراما على النساء فلما ابيح لهم سقطت زكاته قال البيهقي وكيف يصح هذا القول مع حديث عائشة ان كان ذكر الورق فيه محفوظا غير ان رواية القسم وابن أبي مايكة عن عائشة في تركها اخراج زكاة الحلي مع ما ثبت من مذهبها من اخراج زكاة أموال اليتامي بوقعية في هذه الرواية المرفوعة فهي لا تخالف النبي صلى الله عليه وسلم فيما روته عنه الا فيما علمته منسوخا قال البيهقي ومن العلماء من قال زكاة الحلي عاريتة روى هذا عن ابن عمر وسعيد بن المسيب قال البيهقي والذي يرويه فقهاؤنا عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس في الحلي زكاة لا أصل له إنما روى عن جابر من قوله غير مرفوع والذي يروى عن عافية بن أيوب عن الليث عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا لا أصل له وعافية بن أيوب مجهول فمن احتج به مرفوعا كان مغررا بدينه داخلا فيما نعيب به المخالفين من الاحتجاج برواية الكذابين والله يعصمنا من أمثاله هذا آخر كلام البيهقي فهذا مختصر ما يتعلق بأحاديث الباب وحصل في ضمنه بيان الحديثين اللذين ذكرهما المصنف وهما حديث عمرو بن شعيب وحديث جابر والله تعالى أعلم أما أحكام الفصل فمقصوده بيان ما يجوز لبسه من الحلي للرجال والنساء وما يجوز للرجال خاصة وللنساء خاصة وما يجب فيه الزكاة منه: قد سبق بيان جمل منه في باب ما يكره لبسه وإنما ذكر الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى ما يحل من الحلي ويحرم في هذا الباب ليعلم حكم الزكاة فيه قال الشافعي والاصحاب فكل متخذ من الذهب والفضة من حلي وغيره اذا حكم بتحريم استعماله أو كراهته وجبت فيه الزكاة بلا خلاف ونقلوا فيه اجماع المسلمين وان كان استعماله مباحا كحلي النساء وخاتم الفضة للرجل والمنطقة وغير ذلك مما سنوضحه ان شاء الله تعالى ففي وجوب الزكاة فيه قولان مشهوران أحدهما عند الاصحاب لا كالتجب في ثياب البدن والاثاث وعوامل الابل والبقر وهذا مع الآثار السابقة عن الصحابة رضي الله عنهم وهذا نصه في البويطي والقديم قال السرخسي وغيره وبه قال أكثر أهل العلم ومن صححه من أصحابنا المزني وابن القاص في المفتاح والبندنجي والماوردي والمحاملي

يكون للرجال فلا يجوز طرداً للمنع من الذهب في حق الرجال وكلام الصيدلاني والاكثرين الي هذا أميل وذكر بعضهم انه يجوز تحلية نفس المصحف دون غلافه المنفصل عنه والظاهر التسوية وأما سائر الكتب فقال في الكتاب ان تحليتها لم تجز أصلاً وذلك ان الأئمة لم يحكوا فيها خلافا بل قاسوا وجه المنع في المصحف على سائر الكتب اشعاراً بالاتفاق فيها وذكرنا وجهين في تحلية الدواة والمرآة والمقلمة والمقراض بالفضة (أصحهما) المنع كلاهما والثاني الجواز كالسيف والسكين وبه اجاب في مختصر

والقاضي أبو الطيب في المجرد والدارمي في الاستذكار والغزالي في الخلاصة والرافعي في كتابيه
وآخرون لا يحصون وبه قطع جماعات منهم المحاملي في المقنع وسليم الرازي في الكفاية والمصنف
في عيون المسائل والجرجاني في كتابيه التحرير والبلغة والشيخ نصر المقدسي في الكافي وآخرون
وأما قول القوراني أن القديم وجوب الزكاة والجديد لا تجب فغلط صريح مخالف لما قاله الأصحاب
بل الصواب المشهور نصه في القديم لا تجب وفي الجديد قولان نص عليهما في الام والنص في البويطي
أنه لا تجب كما نص في القديم والمذهب لا تجب كما ذكرنا هذا إذا كان معدا لاستعمال مباح كما سبق
قال أصحابنا ولو اتخذ حليا ولم يقصد به استعمالا ههما ولا مكروها ولا مباحا بل قصد كنهه واقتناه
فالمذهب الصحيح المشهور الذي قطع به المصنف والجمهور وجوب الزكاة فيه قال الرافعي ومنهم من
حكى فيه خلافا ولو اتخذ حليا مباحا في عينه لكن لم يقصد به استعمالا ولا كنز او اقتناء أو اتخذ
ليؤجره فإن قلنا تجب الزكاة في الحل المتخذ للاستعمال المباح فهنا أولى والا فوجهان أصحهما لا
زكاة فيه كالأخذ ليعيره ولا أثر للأجرة كاجرة الناشئة العوامل والثاني تجب قولاً واحداً لأنه
معد للقاء قال الماوردي وهذا قول أبي عبد الله الزيري وصححه الجرجاني في التحرير لكن
المذهب أنه على القولين والأصح لا زكاة فيه صححه الماوردي والرافعي وآخرون وقطع
القاضي أبو الطيب في المجرد وآخرون بأن المتخذ للأجارة مباح وفي زكاته قولان *

المختصر وأراد صاحب الكتاب بقوله (وقيل يجوز تحلية الدواة بالفضة) حكاية وجه وقاس عليه المنة
وسائر الكتب وفي تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة وتعليق قناديلها فيها وجهان مرويان
في الحاوي وغيره (أحدهما) الجواز تعظيماً كما في المصحف وكما يجوز ستر الكعبة بالديباغ (وأظهرهما)
المنع ويحكى ذلك عن أبي اسحق إذ لم ينقل ذلك عن فعل السلف وحكم الزكاة مبنى على الوجهين نعم
لوجعل المتخذ وقفا فلا زكاة فيه بحال وقد تعرض في الكتاب للوجهين معا حيث قال (قيل أنه ممنوع) ولا يبعد
تجويزه أكراماً لكن حكى المنع تقلداً والتجويز احتمالاً تأسيساً بالامام رحمه الله فانه هكذا فعل (خاتمة) إذا أوجبنا
الزكاة في الحل المباح فلو اختلف وزن الحل وقيمه كما كانت لها خلاخل وزنها مائتا درهم وقيمتها ثلثمائة
أو فرض مثله في المناطق المحلاة للرجال فالاعتبار في الزكاة بوزنها أو قيمتها فيه وجهان (أحدهما)
وبه قال الماوردي أن الاعتبار بالوزن لا القيمة لأنها زكاة عين فلا ينظر فيها إلى القيمة كما في المواشي
ولهذا لو كان وزن الحل مائة درهم وقيمه بسبب الصنعة مائتان لا تجب فيها الزكاة (وأصحهما) عند
ابن سريج وعامة العراقيين أنه تعتبر الصنعة لأنها صفة في العين فيلزمه إخراج زكاة العين على
على تلك الصفة كما يلزم إخراج المضروب عن المضروب فعلي هذا يتخير بين أن يخرج ربع عشر
الحل مشاعاً ثم يبيعه الساعي ويفرق الثمن على المساكين وبين أن يخرج خمسة دراهم مصنوعة

(فرع) ذكرنا ان المتخذ من ذهب أو فضة ان كان استعماله محرماً وجبت فيه الزكاة قولاً واحداً وان كان مباحاً فلا زكاة في الاصح قال أصحابنا والمحرّم نوعان محرم لعينه كالإواني والملاعق والمجامر من ذهب أو فضة ومحرم بالقصد بان يقصد الرجل بحلي النساء الذي يملكه كالسوار والخلخال ان يلبسه أو يلبسه غلماً أو قصدت المرأة بحلي الرجال كالإيف والمنطقة ان تلبسه أو تلبسه جواربها أو غيرهن من النساء أو أعد الرجل حلي الرجال لذاته وجواربه أو أعدت المرأة حلي النساء لزوجها وغلماها فكله حرام بلا خلاف وتجب الزكاة فيه بالاتفاق ولو اتخذ حلياً ولم يقصد به استعمالاً بل قصد كنزه واقتنائه أو إيجاره ففيه خلاف قدمناه قريباً قال أصحابنا وحكم القصد الطارىء بعد الصياغة في جمع ما ذكرنا حكم المقارن فلو اتخذ به قصد استعمال محرم ثم قصد مباحاً بطل الحول اذا قلنا لازكاة في الحلي فلو عاد القصد المحرم ابتداء الحول وكذا لو قصد الاستعمال ثم قصد كنزه ابتداء الحول وكذا نظائره ولو اتخذ الرجل حلي النساء والمرأة حلي الرجال بلا قصد وقلنا لازكاة في الحلي فقد سبق قريباً انه لازكاة فيه في اصح الوجوه واحتج البغوي بان الاتخاذ مباح فلا يجوز إيجاب الزكاة بالشك *

(فرع) اذا قلنا بالمذهب انه لازكاة في الحلي فانكسر فله أحوال (أحدها) أن ينكسر بحيث لا يمنع الاستعمال فلا تأثير لانكساره بلا خلاف ويبقى في زكاته القولان (الثاني) ينكسر بحيث يمنع الاستعمال ويحوج الى سبك وصوغ فتجب الزكاة وأول الحول وقت الانكسار هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكى البندنجي فيه طريقين (أحدهما) هذا (والثاني) أنه على التفصيل الذي سنذكره في الحال الثالث ان شاء الله تعالى (والثالث) ينكسر بحيث يمنع الاستعمال لكن لا يحتاج الى صوغ ويقبل الاصلاح بالاحمام فان قصد جعله تبراً أو دراهم أو كنزه انعقد الحول عليه من يوم الانكسار وان قصد اصلاحه فوجهان مشهوران (أصحهما) لازكاة وان تمادت عليه أحوال

قيمتها سبعة ونصف ولا يجوز ان يكسره ويخرج خمسة مكسورة لان فيه ضرراً عليه وعلى المساكين ولو أخرج من الذهب ما قيمته سبعة دراهم ونصف فهو جائز عند ابن سريج للحاجة ممتنع عند الاكثرين لا مكان تسليم ربع العشر مشاعاً وبيعه بالذهب بعد ذلك ولو كانت له آنية وزنها مائتان وبرغب فيها بثلاثمائة فيبني حكم زكاتها على الخلاف في جواز الاتخاذ ان جوزناه فالحكم على ما ذكرناه في الحلي وان لم يجوز فلا قيمة للصنعة شرعاً فله اخراج خمسة من غيره وله كسره واخراج خمسة منه وله اخراج ربع عشره مشاعاً ولا سبيل الى اخراج الذهب بدلاً وكل حلي لا يحل لاحد من الناس فحكم صنعته حكم صنعة الاناء ففي ضمانها على كسره وجهان وما يحل لبعض الناس فعلي كسره ضمانها وما يكره من التحلي ولا يحرم كالضبة الصغيرة على الاناء للزينة المحظورة بالمحظور في وجوب الزكاة وقال صاحب التهذيب من عند نفسه الاولي ان يكون كالمباح *

لدوام صورة الحلي وقصد الاصلاح وبهذا قطع صاحب الحاوي وان لم يقصد ذا ولا ذاك ففيه خلاف قيل وجهان وقيل قولان (اصحهما) الوجوب والله تعالى أعلم *

﴿فصل﴾ فيما يحل ويحرم من الحلي فالذهب أصله على التحريم في حق الرجال وعلى الاباحة للنساء ويستثنى عن التحريم على الرجال موضعان (احدهما) يجوز لمن قطع أنفه اتخاذ انف من ذهب وان امكنه اتخاذه من فضة وفي معنى الانف السن والاعملة فيجوز اتخاذهما ذهباً بلا خلاف ولا يجوز لمن قطعت رجله أو يده نى أصح الوجهين وما جاز من هذا من الذهب فمن الفضة أولى وقد سبقت هذه المسألة مبسوطاً في باب الآنية وباب ما يكره لبسه (الموضع الثاني) تمويه الخاتم والسيف وغيرها للرجل ان كان يحصل منه شيء بالعرض على النار فهو حرام بلا خلاف وإلا فطريقان (اصحهما) وبه قطع العراقيون التحريم (والثاني) حكاه الخراسانيون فيه وجهان (احدهما) التحريم لعموم قوله صلى الله عليه وسلم في الذهب والحريم «هذان حرام على ذكور أمتي» وقد سبق بيان هذا الحديث واشباهه في باب ما يكره لبسه (والثاني) الاباحة لانه مستهلك وأما اتخاذ سن أو أسنان للخاتم فقطع الاصحاب بتحريمه ونقله الرافعي عن الاصحاب كاهم وقال أمام الحرمين لا يبعد تشبيهه بالضية الصغيرة في الأبناء وهذا ضعيف بل باطل مردود بالحديث المذكور وأما الفضة فيجوز للرجل التخمم بها وهل له ماسوى الخاتم من حلى الفضة كالدماج والسوار والطوق والتاج فيه وجهان قطع الجمهور بالتحريم وقال المتولى والغزالي في فتاويه يجوز لانه لم يثبت في الفضة التحريم الاواني وتحريم الحلي على وجه يتضمن التشبه بالنساء ويجوز للرجل تحلية آلات الحرب بالفضة بلا خلاف لما فيه من ارباب العدو واظهار القوة وذلك كتحلية السيف والرمح واطراف السهام والدرع والمنطقة والجوشن والخف والرايين وغيرها مما في معناها وفي تحلية السرج واللباس والثغر للدابة بالفضة وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والاصحاب (احدهما) وبه قال أبو الطيب ابن سسلمة مباح كحلية السيف والمنطقة (واصحهما) عند الاصحاب التحريم وبه قال ابن سريج وأبو اسحق المروزي ونقله المصنف

قال في النوع الرابع زكاة التجارة ومال التجارة كل ما قصد الاتجار فيه عند اكتساب الملك بالمعارضة المحضة ولا يكفي مجرد النية دون الشرى ولا عند الاتهاب أو الرجوع بالعيب وهل يكفي عند الخلع أو النكاح فيه وجهان ولو اشترى عبداً على نية التجارة بثوب قنية فرد عليه بالعيب انقطع حوله وكذا لو باع ثوب تجارة بعبد للقنية ثم رد *

زكاة التجارة واجبة عند جمهور العلماء وفيهم الشافعي رضي الله عنه قطع به قوله في الجديد وحكي عنه في القديم ترديد قول: فمنهم من قال له في القديم قولان ومنهم من لم يثبت خلاف الجديد

والاصحاب عن نص الشافعي رضي الله عنه وقد نص عليه في ثلاثة كتب في رواية البويطي والربيع ومرسي بن ابى الجارود لان هذا حلية للدابة للرجل بخلاف المنطقة قال اصحابنا ويمجرى الوجهان في الركاب وبرة الناقة من الفضة والاصح التحريم ثم قال القاضي ابو الطيب ويمجرى في تحلية اطراف السيور والمذهب تحريم القلادة للدابة من الفضة وبه قطع كثيرون ولا يجوز للنساء تحلية شئ من هذه المذكورات بالذهب وكذا بالفضة بالاخلاق لان في استعمالهن ذلك تشبها بالرجال والتشبه حرام عليهن هكذا قاله الاصحاب واعترض عليهم الشاشي في المعتمد وقال آلات الحرب اما ان يقال يجوز للنساء لبسها واستعمالها في غير الحرب واما ان يقال لا يجوز والقول بالتحريم باطل لان كونه من ملابس الرجل انما يقتضي الكراهة دون التحريم الا يرى أن الشافعي رضي الله عنه قال في الام ولا اكره للرجل لبس اللؤلؤ واللادب وانه من زى النساء لا للتحريم فلم يحرم زى النساء على الرجل وانما كرهه وكذا عكسه قال الشاشي ولان المحاربة جائزة للنساء في الجملة وفي جوازها جواز لبس آلاتها واذا جاز استعمالها غير محلاة جاز مع الحلية لان التحلي للنساء أولى بالجواز من الرجال قال الرافعي هذا الذي قاله الشاشي هو الحق ان شاء الله تعالى (قلت) وليس الحكم كما قاله الشاشي والرافعي بل الصواب ما قاله الاصحاب ان تشبه الرجال بالنساء حرام وعكسه كذلك للحديث الصحيح ان رسول صلى الله عليه وسلم قال « لعن الله المتشبهين بالنساء من الرجال والمتشبهات من النساء بالرجال » واللعن لا يكون على مكروه واما نصه في الام فليس مخالفا لهذا لان مراده انه من جنس زى النساء والله تعالى أعلم *

شيئا وذكر في النهاية أن نفى وجوبها يعزى الي مالك ولا يكاد يثبت ذلك عنه إنما المشهور عنه أنها لا تجب بعد النضوض حتى لو نض بعد ما اتجر سنين كثيرة لا تجب إلا زكاة سنة واحدة والاصل في الباب ما روى عن أبي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقته » (١) ومعلوم أنه ليس في البز زكاة العين فيكون الواجب زكاة التجارة

(١) حديث * أبي ذر ان رسول الله ﷺ قال في الابل صدقتها وفي البز صدقة الدارقطني من حديثه من طريقين وقال في آخره وفي البز صدقة قالها بالزاي وإسناده غير صحيح مداره على موسى بن عبيدة الربذي وله عنده طريق ثالث من رواية ابن جريج عن عمران بن أبي انس عن مالك بن اوس عن أبي ذر وهو معلول لان ابن جريج رواه عن عمران انه بلغه عنه ورواه الترمذي في العلل من هذا الوجه وقال سالت البخاري عنه فقال لم يسمعه ابن جريج من عمران وله طريقة رابعة رواه الدارقطني أيضاً والحاكم من طريق سعيد بن سلمة بن ابى الحسام عن عمران وانظر في الابل صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البقر صدقتها وفي البز صدقته ومن دفع دراهم اودنانير لا يعدها لغريم ولا ينفقها في سبيل الله فهو كنز يكوى به يوم القيامة وهذا إسناد لا بأس به

(فرع) أجمع المسلمون على أنه يجوز للنساء لبس أنواع الحلي من الفضة والذهب جميعاً كالطوق والعقد والخاتم والسوار والخلخال والتعاوين والدمايج والقلائد والخناق وكل ما يتخذ في العنق وغيره وكل ما يعتدن لبسه ولا خلاف في شيء من هذا وأما لبسها نعال الفضة والذهب ففيه وجهان (أحدهما) وبه قطع صاحب الحاوي التحريم لما فيه من السرف الظاهر والخيلاء وأصحهما عند الرافعي وغيره الإباحة كسائر الملابس وأما التاج فقال صاحب الحاوي والأصحاب إن جرت عادة النساء بلبسه فباح لهن لبسه وإلا فحرام لانه لباس عظماء الفرس قال الرافعي وكان معنى هذا انه يختلف بعادة أهل النواحي فحيث جرت عادة النساء بلبسه جاز لهن لبسه وحيث لم تجر لا يجوز لانه تشبيه بالرجال وفي جواز لبس الدراهم والدنانير التي تجعل في القلادة للمرأة وجهان قال الرافعي (أصحهما) التحريم وفي لبس الثياب المنسوجة بالذهب أو الفضة للمرأة وجهان مشهوران في الحاوي وغيره قال الرافعي وغيره (أصحهما) الإباحة كالحلي لانها لباس حقيقي (والثاني) التحريم لما فيه من زيادة السرف والخيلاء قال الرافعي وذكر أبو الفضل بن عبدان انه ليس لها اتخاذ زرق قميص والجببة والفرجية من ذهب ولا فضة قال الرافعي ولعله فرعه على الوجه الثاني وهو تحريم لبس الثياب المنسوجة بها (قلت) ان تكن تفريعا عليه والا فاذا جاز الثوب المنسوج فالزر أولى والله أعلم *

(فرع) قال أصحابنا كل حلى أبيح للنساء فانما يباح إذا لم يكن فيه سرف ظاهر فان كان كخلخال وزنه مائتا دينار فالصحيح الذي قطع به معظم العراقيين تحريمه كذا نقله الرافعي وقال فيه وجه انه مباح *

(فرع) لو اتخذ الرجل خواتيم كثيرة أو المرأة خلخال كثيرة ليلبس الواحد منها بعد الواحد فطريقان حكاهما الرافعي وغيره المذهب القطع بالجواز لعموم النصوص المطلقة والثاني فيه وجهان كخلخال الذي فيه سرف ظاهر *

(فرع) جميع ما سبق هو فيما يتحلى به لبسا فأما غير اللبس فمنه أواني الذهب والفضة وهي حرام على الرجال والنساء جميعا فيحرم استعمالها وكذا اتخاذها على الأصح كما سبق في باب الآنية وسبق هناك بيان حكم المضرب بذهب أو فضة وأما تحلية سكاكين المهنة وسكين المقلعة والمقراض والدواة والمرآة ونحوها فحرام على الرجال بالذهب بلا خلاف وفي الفضة وجهان مشهوران أحدهما

وعن سمرة بن جندب قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نخرج الزكاة مما نعده للبيع» واعتمد

(قائدة) قال ابن دقيق العيد الذي رايته في نسخة من المستدرک في هذا الحديث البر بضم الموحدة وبالراء المهملة انتهى والدارقطني رواه بالزاي لكن طريقه ضعيفة *

(١) (حديث) سمرة بن جندب كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نخرج الزكاة مما يعد للبيع أبو داود والدارقطني والبزار من حديث سليمان بن سمرة عن أبيه وفي أسناده جهالة *

التحريم وبه قطع البندنيجي قال الرافعي والمذهب تحريم هذه كلها على المرأة وقيل هي على الرجل فيكون فيها الوجهان فهي في حقها وحق الرجل سواء والاصح تحريمها عليها ولا خلاف في تحريمها عليها جميعا اذا حليت بذهب *

(فرع) لو اتخذ مدهنا أو مسعطا أو مكحلة من ذهب أو فضة فهو حرام على الرجال والنساء وكذا طرف العالية اللطيف حرام ايضا هكذا قطع به الماوردي والجمهور هنا وسبق في باب الآنية وجه ضعيف انه يجوز اتخاذ الصغير من الفضة كمكحلة وطرف عالية ونحوها ولا خلاف في تحريمه من الذهب ولا خلاف في استواء المرأة والرجل في هذا قال صاحب البيان وغيره ولا يجوز لها تحلية ربعا بذهب ولا فضة قطعا *

(فرع) قال صاحب الحاوي لو اتخذ الرجل أو المرأة ميلا من ذهب أو فضة فهو حرام وتجب زكاته الا أن يستعمل على وجه التداوي لجلاء عينه فيكون مباحا كاستعمال الذهب في ربط سنه ويكون في زكاته القولان في الحلي المباح وممن جزم بتحريم الميلا البندنيجي *

الشافعي رضي الله عنه فيما روى عن أبي عمرو بن حماس أن أباه حماسا قال «مررت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلي عنق آدم أحملها فقال ألا تؤدي زكاتك يا حماس فقلت مالي غير هذه وأهب في القرظ قال ذلك مال فضع قال فوضعتها بين يديه فحسبها فوجدت قد وجب فيها الزكاة فاخذ منها الزكاة» (١) إذا تقرر ذلك فاول ما بدا به في الكتاب بيان أن مال التجارة ماذا فقال ومال التجارة كل ما قد صد الاتجار فيه عند اكتساب الملك بالمعاوضة المحضة وفي هذا الضابط أمور قد فصلها بصور (فمنها) أن مجرد نية التجارة لا تجعل المال مال التجارة حتى لو كان له عرض للقيمة ملكه بشراء وغيره ثم جعله للتجارة لم يصير للتجارة ولم ينعقد الحول عليه خلافا للكرائسي من أصحابنا

(١) (حديث) أبي عمرو بن حماس أن أباه حماسا قال مررت على عمر بن الخطاب وعلي عنق آدم أحملها فقال ألا تؤدي زكاتك يا حماس فقال مالي غير هذا وأهب في القرظ قال ذلك مال فضع فوضعتها بين يديه فحسبها فوجدت قد وجب فيها الزكاة فاخذ منها الزكاة الشافعي عن سفيان ثنا يحيى عن عبد الله بن ابن سلمة عن أبي عمرو بن حماس أن أباه قال مررت بعمر بن الخطاب فذكره ورواه أحمد وابن أبي شعبة وعبد الرزاق وسعيد بن منصور عن سفيان عن يحيى بن سعيد به ورواه الدارقطني من حديث حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن أبي عمرو بن حماس عن أبيه به نحوه ورواه الشافعي ايضا عن سفيان عن ابن عجلان عن أبي الزناد عن أبي عمرو بن حماس عن أبيه (تنبيه) حماس بكسر الحاء وتخفيف الميم وآخره سين مهملة (فائدة) روى البيهقي من طريق أحمد بن حنبل ثنا حفص بن غياث ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال ليس في العروض زكاة الا ما كان للتجارة *

(فرع) في تحلية المصحف بالفضة (وجهان) وقولان اصحهما واشهرهما الجواز وبه قطع الشيخ أبو حامد والماوردي وجهاهما العراقيين وهو نصه في القديم والام وحرملة ونص في سنن الواقدي وهو أحد كتب الام علي التحريم وقد أشار صاحب الكتاب الي القطع بهذا فانه جزم بوجوب الزكاة فيه وهذا الشذوذ منه فليعرف وأما تحليته بالذهب ففيه أربعة أوجه قال الرافعي (أصحها) عند الاكثرين ان كان لامرأة جاز وان كان لرجل فحرام (والثاني) يحل مطلقا وصححه صاحب الحاوي تعظيما للقرآن (وثالث) يحرم مطلقا (والرابع) يجوز تحلية نفس المصحف دون غلافه المنفصل عنه قال الرافعي وهذا ضعيف وأما تحلية غلافه بالذهب فحرام بلا خلاف ونص عليه الشافعي وصرح به أبو علي الطبري في الافصاح والقاضي أبو الطيب في المجرد والماوردي والدارمي لانه ليس حاية للمصحف وأما تحلية باقي الكتب غير القرآن فحرام باتفاق الاصحاب ومن نقل الاتفاق عليه الرافعي قال وأشار الغزالي الي طرد الوجهين السابقين في الدواة والمقلمة هنا والمعروف في المذهب ما سبق وأما تحلية الكعبة ومسائر المساجد بالذهب والفضة وتمويه سقفه وتعليق قناديلها فيها ففيه وجهان مشهوران (أصحهما) التحريم وبه قال أبو اسحق المروزي وآخرون من المتقدمين ونقله الماوردي عن كثير من أصحابنا المتقدمين وقطع به القاضي أبو الطيب والبعوي وآخرون واستدلوا له بانه لم يرد فيه سنة ولا عمله أحد من الخلفاء الراشدين فهو بدعة وكل بدعة بدلة وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أحدث في ديننا ما ليس منه فهو رد » وفي رواية لها « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » (والوجه الثاني) الجواز تعظيما للكعبة والمساجد واعظاما للدين كما جمعوا علي ستر الكعبة بالحرير قال أصحابنا فان قلنا حرام وجبت زكاته بلا خلاف والا ففعل القولين في الحلي المباح هذا اذا كان التمويه والتقناديل ونحوها باقية علي ملك فاعلمها

حيث قال يصير مال تجارة بمجرة النية وبه قال أحمد في إحدى الروايتين لما روينا من خبر سمرة وكالو كان عنده عرض التجارة فنوى أنه للقنية يصير للقنية وينقطع حول التجارة: انما أن ما لا يثبت له حكم الحول بدخوله في ملكه لا يثبت بمجرد النية كما لو نوى بالمعلوفة السوم ويخالف عرض التجارة تصير للقنية بمجرد النية من وجهين (أحدهما) انه ليس للاقتناء معني إلا الحبس والامساك للانتفاع فاذا أمسك ونوى الاقتناء فقد قرن النية بصورة الاقتناء لانه جردها (والثاني) أن الاصل في العروض الاقتناء والتجارة عارضة فبمجرد النية يعود حكم الاصل وإذا ثبت حكم الاصل فبمجرد النية يزول وهذا كما أن المسافر يصير مقبلا بمجرد النية والمقيم لا يصير مسافرا بمجرد النية ومنها لو اقترنت نية التجارة بالشراء كان الشراء مال تجارة ودخل في الحول لانضمام قصد التجارة الي فعلها كما نوى المشتري وسار يصير مسافرا ولا فرق بين أن يكون الشراء بعرض أو نقد أو دين ولا بين أن يكون حالا أو مؤجلا وإذا ثبت حكم التجارة لا يحتاج لسكل معاملة الي نية جديدة وفي معني الشري مالو صالح

فان كانت وقفا عليه اما من عليه واما بان وقفها الفاعل فلا زكاة بلا خلاف لعدم المالك المعين
هكذا قطع به الاصحاب وفي صحة وقف الدراهم والدنانير علي هذه الجهة مع تحريمها نظر فليتأمل
قال أصحابنا واذا أراد الفاعل اخراج زكاته أخرجه بالاستظهار ان لم يعلم مقداره والافليحيه بالمار
فان كان لوميز لم يجتمع منه شيء فلا زكاة فيه قال صاحب الشامل وذكر الشيخ ابو حامد انه اذا
كان لا يجتمع منه شيء وصار مستهلكا فلا يحرم استدامته والله تعالى أعلم وأما تمويه سقف بيته وجداره
بذهب أو فضة فحرام بلا خلاف نص عليه الشافعي رضي الله عنه وصرح به الاصحاب ونقل القاضي
ابو الطيب في المجرد وغيره الاتفاق عليه قولوا ولا يجبي فيه الوجه الذي في المسجد لان ذلك الوجه
لاعظام المسجد كما جازت تحلية المصحف حيث جوزناه دون سائر الكتب (قال) البندنيجي فان كان
الموه مستهلكا لا يحصل منه شيء بالسبب لم يحرم استدامته ولم يجب فيه زكاة والاحرمت ووجبت
زكاته ان بلغ وحده نصابا أو بانضمام مال آخر له *

عن دين له في ذمة إنسان علي عرض بنية التجارة فيصير للتجارة سواء كان الدين قرضا أو بمن مبيع
أو ضمان متلف وكذلك الاتهاب بشرط الثواب إذا نوى به التجارة وأما الهبة المحضة والاحتشاش
والاحتطاب والاصطياد والارث فليست معدودة من أسباب التجارة فلا أثر لاقران النية بها وكذا
الرد بالعيب والاسترداد حتى لو باع عرضا للنية بعرض للنية ثم وجد بما أخذ عيبا فردده واسترد
الاول علي قصد التجارة أو وجد صاحبه بما أخذ عيبا فردده وقصد المردود عليه بأخذه التجاره لم
يصر مال تجارة ولو كان عنده ثوب للنية فاشترى به عبدا للتجارة ثم رد عليه الثوب بعيب انقطع
حول التجارة ولم يكن الثوب المردود مال تجارة لان الثوب لم يكن عنده علي حكم التجارة حتي
يقال ينقطع البيع ويعود الي ما كان قبله بخلاف ما لو كان الثوب للتجارة أيضا فانه يبقى حكم التجارة
فيه بعد البيع وكذا لو تباع التاجر ان ثم تقابلا يستمر حكم التجارة في الماين ولو كان عنده ثوب
تجارة فباعه بعبد للنية فرد عليه الثوب بالعيب لم يعد علي حكم التجارة لان قصد النية قطع حول
التجارة والرد والاسترداد بعد ذلك ليسا من التجارة في شيء فصار كما لو قصد النية بمال التجارة الذي
عنده ثم نوى جعله للتجارة ثانيا لا يؤثر حتى يقرن النية بتجارة جديدة ولو خال الرجل امرأته وقصد
التجارة في عوض الخلع أو زوج السيد أمته أو نكحت الحرة أو نوى التجارة في الصداق ففيه وجهان
(أحدهما) أنه لا يكون مال تجارة لان الخلع والنكاح ليسا من عقود التجارات والمعاوضات المحضة
ولانه ليس المملوك بهما مملوكا بعين مال (واظهرهما) ولم يذكر اكثر العراقيين سواء أنه يكون
مال تجارة لانه مال ملكه بمعارضة ولهذا ثبتت الشفعة فيما ملك بهما وأجرى الوجهان في المال
المصالح عليه عن الدم والذي آجر به نفسه أو ماله إذا نوى بهما التجارة وفيما إذا كان تصرفه في المنافع
بأن كان يستأجر المستعملات ويؤاجرها علي قصد التجارة *

(فرع) لو وقف حلياً علي قوم يلبسونه لبساً مباحاً أو ينتفعون باجرته المباحة فلا زكاة فيه قطعاً لعدم المالك الحقيقي المعين *

(فرع) لو حلى شاة أو غزالاً أو غيرها بذهب أو فضة وجبت زكاته بخلاف وقال الدارمي لان ذلك محرم وهو كما قال *

(فرع) حاصل المنقول في تحلية ولي الصبيان بالذهب والفضة ثلاثة أوجه كما سبق في الباسم الحرير في باب مايكره لبسه وقد جزم المصنف بالجواز ذكره في باب صلاة العيد وكذا جزم به البغوي وآخرون وسبق في باب مايكره لبسه دليل الأوجه (وأصحها) جواز تحليتهم ماداموا صبياناً ونقله البغوي والأصحاب عن نص الشافعي رضي الله عنه (والثاني) تحريمه (والثالث) يجوز قبل سبع سنين *

(فرع) الخنثي المشكل يحرم عليه لبس حلى الرجال ويحرم عليه أيضاً لبس حلى النساء لانه إنما ابيح لمن اكونهن مرصداً للزينة للازواج والسادة هكذا قطع بتحريمه القاضي ابو الفتوح والبغوي وصاحب البيان وآخرون وهو مباح له في صغره ولم يتحقق تحريمه والصواب الاول لانه إنما ابيح له في الصغر لعدم التكليف وقد زاد ذلك بالبلوغ فاذا قلنا بالذهب وهو تحريمه ففي زكاته طريقان حكاهما البغوي (أحدهما) وبه قطع القاضي ابو الفتوح وصاحب البيان ورجح الرافعي وجوبها بخلاف لانه حلى محرم (والثاني) في وجوبها القولان في الحلى المباح لانا نتيقن تحريمه في نفس الامر لاحتمال أنه مباح له وإنما حرمناه للاحتياط والله تعالى أعلم *

(فرع) قال أصحابنا أو أنى الذهب والفضة المعدة للاستعمال يجب فيها الزكاة قولاً واحداً لأنها محرمة وأما المتخذة للاستعمال فقد سبق في باب الآنية أن الصحيح تحريم اتخاذها لغير استعمال

قال في النصاب معتبر في أول الحول وآخره دون الوسط علي قول وفي جميع الحول علي قول وفي آخر الحول فقط علي قول لان انخفاض السعر لا ينضبط ولو كان النقصان محسوساً بالتنضيض ففي انقطاع الحول علي هذا القول وجهان *

لا خلاف في اعتبار الحول في زكاة التجارة ويدل عليه مطلق قوله صلى الله عليه وسلم « لا زكاة في مال حتي يحول عليه الحول » (١) والنصاب معتبر أيضاً لكن في وقت اعتباره ثلاثة أقوال علي ما ذكر صاحب الكتاب الامام (أحدها) أنه يعتبر في أول الحول وآخره أما في الاول فليجر في الحول وأما في الآخر فلانه وقت الوجوب ولا يعتبر فيما بينهما لعسر مراعاة النصاب بالقيمة فان الاسعار

(١) (حديث) لا زكاة في مال حتي يحول عليه الحول تقدم *

وفي وجه أو قول أنه يجوز قال اصحابنا ويجب الزكاة فيه بلا خلاف وسواء جوزنا اتخاذ أم لا لأنه وإن جاز اتخاذ علي وجه ضعيف فهو للقنية ومكروه وقد سبق أن المكروه والمتخذ للقنية يجب فيهما الزكاة هكذا ذكر المسألة الاصحاب في جميع طرقهم إلا صاحب الحاوي فقال إذا جوزنا اتخاذ في زكاته القولان كالحلي وهذا غلط مردود لا يعلو وجهاً وإنما نبهت عليه لئلا يغتر به وليس كالحلي لأنه لا يجب الزكاة لكونه معداً لاستعمال مباح بخلاف الاواني فالصواب الجزم بوجوب زكاته سواء جوزنا اتخاذ أم لا وإنما يظهر فائدة الخلاف في جواز اتخاذ في ثبوت الاجرة لصانعه والارش علي كسره وكما سبق في باب الآنية واضحاً ويظهر في كيفية اخراج زكاته كما سنوضحه في الفرع الآتي ان شاء الله تعالى *

(فرع) اذا أوجبنا الزكاة في الحلي المباح فاختلفت قيمته ووزنه بأن كان لها خلاخل وزنها مائتا درهم وقيمتها ثلاثمائة أو فرض مثله في المناطق المحلاة للرجال قال اصحابنا المالك بالخيار ان شاء اخرج ربع عشر الحلي متاعاً بأن سلمه كله الى الساعي أو المساكين أو ثانیهم فاذا تسلمه برئت ذمته من الزكاة ثم يبيع الساعي نصيب المساكين إما للمالك وإما لغيره أو يبيعهونه هم أن قبضوه هم أو وكيلهم وان شاء اخرج مصوغاً كخاتم وسوار لطيف وغيرهما وزنه خمسة وقيمته سبعة ونصف ولا يجوز أن يكسره ويخرج خمسة من نفس المكسور ولا يجوز للساعي ولا للمساكين طلب ذلك لان فيه اضراراً به وبهم ولو اخرج عنه خمسة دراهم جيدة لجودة سكتها ولينها بحيث تساوى سبعة ونصفاً اجزاءه لانه يقدر الواجب عليه بقيمته ولو اخرج عنه ذهباً يساوى سبعة دراهم ونصفاً لم يجز علي الصحيح وبه قطع جمهور اصحابنا وجوزه ابن سريج للحاجة حكمه المصنف عنه والاصحاب والمذهب الاول ويندفع الحاجة بما ذكرنا قال اصحابنا ولو كان له إناء وزنه مائتان ويساوى ثلثمائة فان جوزنا اتخاذ الاناء فالزكاة واجبة قولاً واحداً كما سبق في الفرع وكيفية اخراجها كما سبق في الحلي وان حرمناه وهو الاصح ولا قيمة لصنعتة شرعاً فله اخراج خمسة دراهم من غيره وان لم تكن نفيسة وله كسره واخراج خمسة منه وله اخراج ربع عشره مشاعاً ولا يجوز اخراج الذهب بدلاً عنه بلا خلاف لعدم الحاجة قال اصحابنا وكل حلي حرمناه على كل الناس فحكم صنعتة حكم صنعة الاناء وفي وجوب ضمانها علي كسرها وجهان بناء على جواز اتخاذ الاناء إن جوزنا وجب والا

تضطرب انخفاضاً وارتفاعاً (وثانيها) أنها تعتبر في جميع الحول كافي المواشي فعلي هذا لو نقصت القيمة عن النصاب في لحظة انقطع القول فان كل بعد ذلك استأنف الحول (وأصحابها) أنه لا يعتبر إلا في آخر الحول اما انه لا يعتبر في أثناءه فلما سبق وأما أنه لا يعتبر في أوله فكأن زيادة علي النصاب لما لم يشترط وجودها في أثناء الحول لوجوب زكاتها لم يشترط وجودها في أول الحول فعلي هذا لو اشترى

فلا وهو الاصح وما يحل لبعض الناس كالرجال دون النساء وعكسه ويجب علي كاسره ضمان
صنعتة بلا خلاف قال أصحابنا وأما الضبة التي على الاناء اذا حكمنا بكرهتها فلها حكم الحرام في
وجوب الزكاة بلا خلاف وقال البغوي احتمالاً لنفسه ينبغي أن يكون كالمباح واذا حكمنا بإباحتها
وانها غير مكروهة ففي وجوب زكاتها القولان في الحلي المباح والله تعالى أعلم *

(فرع) ذكر الصيمري ثم الماوردي ومتابعوهما هنا ان الافضل اذا اكرى حلي ذهب أو فضة
أن لا يكرهه بجنسه بل يكرى الذهب بالفضة والفضة بالذهب فلو أكرى الذهب بالذهب
أو الفضة بالفضة فوجهان (أحدهما) بطلانه حذراً من الربوا والصحيح الجواز كسائر الاجارات
قال الماوردي وقول الاول باطل لان عقد الاجارة لا يدخله الربوا ولهذا يجوز اجارة حلي الذهب
بدراهم موصلة باجماع المسلمين ولو كان للربوا هنا مدخل لم يحجز هذا *

(فرع) اذا اتخذ أنفاً أو سناً أو ائمة من ذهب أو فضة أو شد سنه به فقد سبق انه حلال بلا خلاف
قال الماوردي وأما زكاته فان ثبت فيه العضو وتراكب عليه صار مستهلكاً ولا زكاة فيه قولاً واحداً
والا فعلي القولين في الحلي المباح *

(فرع) في مذاهب العلماء في زكاة الحلي المباح قد ذكرنا ان الاصح عندنا انه لا زكاة فيه وبه
قال عبد الله بن عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله وانس بن مالك وعائشة واسماء بنت ابي بكر
رضي الله عنهم وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء بن ابي رباح ومجاهد والشعبي ومحمد
ابن علي والقاسم بن محمد وابن سيرين والزهري ومالك واحمد واسحق وابو ثور وابو عبيد وابن
المنذر وقال عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس وميمون بن مهران وجابر بن زيد
والحسن بن صالح وسفيان الثوري وابو حنيفة وداود يجب فيه الزكاة وحكاه ابن المنذر
أيضاً عن ابن المسيب وابن جبير وعطاء ومجاهد وابن سيرين وعبد الله بن شداد والزهري واحتج
كل فريق بما سبق من الاحاديث السابقة في اول الفصل والآثار وروى البيهقي عن ابن عمر وبن
المسيب ان زكاة الحلي عاريتة والله تعالى أعلم *

عرضاً للتجارة بشيء يسير انعقد الحول عليه ووجبت الزكاة فيه إذا بلغت قيمته نصيباً في آخر الحول
واحتج لهذا القول بحديث حماد بن عمار انه لم ينظر إلى القيمة إلا في الحال ولم يبحث عما تقدم وليس هذا
الاحتجاج كما ينبغي وعبر الا كثرون عن الخلاف في المسألة بالوجوب دون الاقوال وسبب اختلاف
العبارة أنها جميعاً ليست متعصية وإنما المنصوص منها الثالث والاولان خرجهما شيوخ الاصحاب
هكذا حكى الشيخ أبو علي والمذاهب المخرجة يعبر عنها بالوجوه تارة وبالاقوال أخرى وبالقول

❦ باب زكاة التجارة ❦

* قال المصنف رحمه الله *

﴿تجب الزكاة في عروض التجارة لما روى أبو ذر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي البر صدقته ولان التجارة يطلب بها نماء المال فتعلقت بها الزكاة كالسوم في الماشية ﴾ *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه الدارقطني في سننه والحاكم أبو عبد الله في المستدرک والبيهقي بإسنادهم ذكره الحاكم بإسنادين ثم قال هذان الاسنادان صحيحان علي شرط البخاري ومسلم (قوله) وفي البر صدقته هو بفتح الباء وبالزاي هكذا رواه جميع الرواة وصرح بالزاي الدارقطني والبيهقي ونصوص الشافعي رضي الله عنه القديمة والجديدة متظاهرة علي وجوب زكاة التجارة قال أصحابنا قال الشافعي رضي الله عنه في القديم اختلف الناس في زكاة التجارة فقال بعضهم لا زكاة فيها وقال بعضهم فيها الزكاة وهذا أحب إلينا هذا نصه فقال القاضي أبو الطيب وآخرون هذا ترديد قول فمنهم من قال في القديم قولان في وجوبها ومنهم من لم يثبت هذا القديم واتفق القاضي أبو الطيب وكل من حكى هذا القديم علي أن الصحيح في القديم أنها تجب كما نص عليه في الجديد والمشهور للاصحاب الاتفاق علي أن مذهب الشافعي رضي الله عنه وجوبها وليس في هذا المنقول عن القديم اثبات قول بعدم وجوبها وإنما أخبر عن اختلاف الناس وبين أن مذهبه الوجوب بقوله وهذا أحب إلي والصواب الجزم بالوجوب به قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين والفقهاء بعدهم أجمعين قال ابن المنذر أجمع عامة أهل العلم علي وجوب زكاة التجارة قال رويناه عن عمر بن الخطاب وابن عباس والفقهاء السبعة سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن زید وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسلمان بن يسار والحسن البصري وطاوس وجابر بن زيد وميمون بن مهران والنخعي ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي والنعمان وأصحابه وأحمد وإسحق وأبي ثور وأبي عبيد وحكي أصحابنا عن داود وغيره من أهل الظاهر أنهم قالوا لا تجب وقال ربيعة ومالك لا زكاة في عروض التجارة ما لم تنض وتصير دراهم أو دنانير فإذا نضت لزمه زكاة عام واحد واحتجوا بالحديث الصحيح ليس علي المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة وهو في الصحيحين وقد سبق بيانه وربما جاء عن ابن عباس أنه قال لا زكاة في العروض واحتج

الثاني قال ابن سريج ونسب ابن حمدان إليه الأول والله أعلم . ويجوز أن يعلم الأول بالميم والالف (والثاني) بالميم والحاء (والثالث) بالحاء والالف لان مذهب أبي حنيفة رحمه الله مثل القول الأول

أصحابنا بحديث أبي ذر المذكور وهو صحيح كما سبق وعن سمره قال أما بعد «فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي يعد للبيع» رواه أبو داود في أول الكتاب الزكاة وفي أسناده جماعة لا أعرف حالهم ولكن لم يضعفه أبو داود وقد قدمنا أن ما لم يضعفه فهو حسن عنده وعن حماس بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم وآخره سين مهملة وكان يبيع الادم قال قال لي عمر بن الخطاب يا حماس اذ زكاة مالك فقلت مالي مال أنما أبيع الادم قال قومه ثم اد زكاته ففعلت رواه الشافعي وسعيد بن منصور الحافظ في مسنده والبيهقي وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال ليس في العروض زكاة إلا ما كان للتجارة رواه البيهقي بأسناده عن أحمد بن حنبل بأسناده الصحيح وأما الجواب عن حديث «ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة» فهو محمول على ما ليس للتجارة ومعناه لا زكاة في عينه بخلاف الانعام وهذا التأويل متعين للجمع بين الأحاديث وأما قول بن عباس فهو ضعيف الإسناد ضعفة الشافعي رضي الله عنه والبيهقي وغيرهما قال البيهقي ولو صح لكان محمولا على عرض ليس للتجارة ليجمع بينه وبين الأحاديث والآثار السالفة ولما روى ابن المنذر عنه من وجوب زكاة التجارة كما سبق والله تعالى أعلم *

قال المصنف رحمه الله تعالى *

ولا يصير العرض للتجارة إلا بشرطين أحدهما أن يملكه بمقد فيه عوض كما يبيع والاجارة والملك والخلع والثاني أن ينوي عند العقد أن يملكه للتجارة وأما إذا ملكه بأرث أو وصية أو هبة من غير شرط الثواب فلا يصير للتجارة بالنية وإن ملكه بالبيع والاجارة ولم ينو عند العقد أنه للتجارة لم يصير للتجارة وقال الكرايسي من أصحابنا إذا ملك عرضا ثم نوى أنه للتجارة أصر للتجارة كما إذا كان عنده متاع للتجارة ثم نوى القنية صار للقنية بالنية والمذهب الأول لأنه ما لم يكن للزكاة من أصله لم يصير للزكاة بمجرد النية كالمعلوفه إذا نوى إسماؤها ويفارق إذا نوى القنية بمال التجارة لأن القنية هي الامساك بنية القنية وقد وجد الامساك والنية والتجارة هي التصرف بنية التجارة وقد وجدت النية ولم يوجد التصرف فلم يصير للتجارة *

الشرح قوله من أصله احتراز من حلي الذهب والفضة إذا قلنا لا زكاة فيه فنوى استعماله في حرام أو نوى كنز أو اقتناه فإنه يجب فيه الزكاة كما سبق لأن أصله الزكاة قال أصحابنا مال التجارة هو كل ما قصد الاتجار فيه عند ملكه بمعاوضة محضة وتفصيل هذه القيود أن مجرد نية التجارة لا يصير به المال للتجارة فلو كان له عرض قنية ملكه بشراء أو غيره فجعله للتجارة لم يصير للتجارة هذا هو

ومذهب أحمد مثل (الثاني) ومذهب مالك مثل (الثالث) ثم إذا احتملنا نقصان النصاب في غير الآخر فذلك في حق من تربص لساعته حتى تم الحول وهي نصاب القيمة فاما لو باعها السلعة أخرى في أثناء الحول فقد حكي الامام وجهين فيه (أحدهما) أن الحول ينقطع ويبتدىء بحول الساعة الأخرى

المذهب وبه قطع الجمهور وقال السكرايبي يصير للتجارة وهو مذهب احمد واسحق بن راهويه وقد ذكر المصنف دليل الوجهين اما اذا اقترنت نية التجارة بالشراء فان المشتري يصير للتجارة ويدخل في الحول بنفس الشرى سواء اشتراه بعرض أو نقد أو دين لحال أو مؤجل واذا صار للتجارة استمر حكمها ولا يحتاج في كل معاملة الى نية أخرى بلا خلاف بل النية مستصحية كافية وفي معنى الشرى مالو صالح عن دين له في ذمة انسان على عوض بنية التجارة فانه يصير للتجارة بلا خلاف سواء كان الدين قرضا أو بمن مبيع أو ضمان متلف وهكذا الاتهاب بشرط الثواب اذا نوى به التجارة صار للتجارة صرح به البغوى وغيره وأما الهبة بلا ثواب والاحتطاب والاحتشاش والاصطياد فليست من أسباب التجارة ولا أثر لاقتران النية بها ولا يصير العرض للتجارة بلا خلاف لفوات الشرط وهو المعاوضة وهكذا الرد بالعيب والاسترداد فلو باع عرض قنية بعرض قنية ثم وجد بما أخذه عيبا فردده واسترد الاول على قصد التجارة أو وجدده صاحبه بما أخذ عيبا فردده فقصده المردود عليه بأخذه للتجارة لم يصير للتجارة ولو كان عنده ثوب قنية فاشترى به عبداً للتجارة ثم رد عليه الثوب بالعيب انقطع حول التجارة ولا يكون الثوب للتجارة بخلاف مالو كان الثوب للتجارة أيضا فانه يبقى حكم التجارة فيه كما لو باع عرض التجارة واشترى بثمنه عرضا آخر وكذا لو تباع التاجران ثم تعاملتا يستمر حكم التجارة في المالين ولو كان عنده ثوب تجارة فباعه بعبد للقنية فرد عليه الثوب بالعيب لم يعد الى حكم التجارة لان قصد القنية حول التجارة وليس الرد والاسترداد من التجارة كما لو قصد القنية بمال التجارة الذي عنده فانه يصير قنية بالاتفاق فلو نوى بعد ذلك جعله للتجارة لا يؤثر حتى تقترن النية بتجارة جديدة ولو خالغ وقصد بعرض الخلع التجارة في حال المحالعة أو زوج امته أو تزوجت الحرة ونويا حال العقد للتجارة الصداق فطريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف وجماهير العراقيين يكون مال تجارة وينعقد الحول من حينئذ لانها معاوضة ثبتت فيها الشفعة كالبيع (والثاني) وهو مشهور في طريقة الخراسانيين وذكر بعض العراقيين فيه (وجهان) أصحهما هذا (والثاني) لا يكون للتجارة لانهما ليسا من عقود التجارات والمعاوضات المحضة وطرده الخراسانيون الوجهين في المال المصالح به عن الدم والذي آجر به نفسه أو ماله اذا نوى بهما التجارة وفيما اذا كان يصرفه في المنافع بان كان يستأجر المستغلات ويؤجرها للتجارة فالمذهب في الجميع مصيره للتجارة هذا كله فيما يصير به العرض للتجارة ثم اذا صار للتجارة ونوى به القنية صار للقنية وانقطع

من يوم ملكها (وأصحهما) أن الحكم كما لو تربص لسلته ولا أثر للمبادلة في أحوال التجارة ولو باعها في أثناء الحول بالنقد وهو ناقص عن النصاب ثم اشترى به ساعة قتم الحول وهي تبلغ نصابا بالقيمة ففيه وجهان لتحقيق النقضان حسا قال الامام رحمه الله والخلاف في هذه الصورة أمثل منه في الاولى ورأيت المتأخرين يميلون الى انقطاع الحول والله أعلم وهذه الصورة الاخيرة هي المذكورة وفي الكتاب

حكم التجارة بلا خلاف لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم
 * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ إذا اشترى للتجارة ما تجب الزكاة في عينه كنصاب السائمة والكرم والنخل نظرت فإن وجد فيه نصاب إحدى الزكاتين دون الأخرى كخمس من الأبل لتساوي مائتي درهم أو أربع من الأبل لتساوي مائتي درهم وجبت فيه زكاة ما وجد نصابه لأنه وجد سببها ولم يوجد ما يعارضه فوجبت وإن وجد نصابها ففيه طريقان قال أبو إسحق إن سبق حول التجارة بأن يكون عنده نصاب من الأمان مدة ثم اشترى به نصاباً من السائمة وجبت زكاة التجارة فيه وإن سبق وجوب زكاة العين بأن اشترى نخلاً للتجارة فبدأ فيها الصلاح قبل أن يحول حول التجارة وجبت زكاة العين لأن السابق منهما قد وجد سبب وجوب زكاته وليس هناك زكاة تعارضها فوجبت كما قلنا في ما وجد فيه نصاب إحدى الزكاتين دون الأخرى وإن وجد سببها في وقت واحد مثل أن يشتري بما تجب فيه الزكاة نصاباً من السائمة للتجارة ففيه قولان (قال) في القديم تجب زكاة التجارة لأنها أنفع للمساكين لأنها تزداد بزيادة القيمة فكان إيجابها أولى (وقال) في الجديد تجب زكاة العين لأنها أقوى لأنها تجمع عليها وزكاة التجارة مختلف في وجوبها ولأن نصاب العين يعرف قطعاً ونصاب التجارة يعرف بالظن فكانت زكاة العين أولى وقال القاضي أبو حامد في المسألة قولان سواء اتفق حولها أو سبق حول أحدهما (والأول) أصح فإن كان المشتري نخلاً وقلنا بقوله القديم قوم النخيل والتمر وأخرج الزكاة عن قيمتهما وإن قلنا بقوله الجديد لزمه عشر التمرة وهل يقوم النخيل فيه قولان (أحدهما) لا يقوم لأن المقصود هو الثمار وقد أخرجنا عنها العشر والثاني يقوم ويخرج الزكاة من قيمتها لأن العشر زكاة الثمار فاما الأصول فلم يخرج زكاتها فوجب أن تقوم وتخرج عنها الزكاة *

﴿ الشرح ﴾ قال أصحابنا رحمهم الله تعالى إذا كان مال التجارة نصاباً من السائمة أو التمر أو الزرع لم يجمع فيه بين وجوب زكاتي التجارة والعين بلا خلاف وإنما يجب أحدهما في الواجب قولان (أصحهما) وهو الجديد وأحد قولي القديم تجب زكاة العين (والثاني) وهو أحد قولي القديم تجب زكاة التجارة ودليل العين أنها أقوى لكونها مجعاً عليها ولأنها يعرف نصابها قطعاً بالعدد والكيل وأما التجارة فتعرف ظناً ودليل التجارة أنها أنفع للمساكين فإنه لا وقص فيها

وأعرف من اللفظ شيئين (أحدهما) أن قوله فلو صار النقضان محسوماً بالتضيض ليس المراد منه مطلق التضيض فإنه لو باع بالدرهم والحال تقتضي التقويم بالدنانير على ماسيأتي فهو كبيع السلعة بالسلعة (والثاني) أن قوله على هذا القول يوم تخصيص الوجهين بالقول الثالث وهما جاربان على القول الأول

فان قلنا بالعين أخرج السن الواجبة من السائمة ويضم السخال الى الامات كما سبق في بابه وإن قلنا بالتجارة قال البغوي وغيره يقوم في المار الثمرة والنخيل والارض وفي الزراع يقوم الحب والتبن والارض وفي السائمة تقوم مع درها ونسلها وصوفها وما اتخذ من لبنها وهذا تفريع علي أن النتاج مال تجارة وفيه خلاف سيأتي ان شاء الله تعالى وعلي هذا القول لا تأثير لنقص النصاب في أثناء الحول تفريعا علي الاصح أن نصاب العرض انما يعتبر في الحول ولو اشترى نصابا من السائمة للتجارة ثم اشترى بها عرضا بعد ستة أشهر مثلافعلي (قول) اعتبار زكاة التجارة لا ينقطع الحول وعلي (قول) العين ينقطع ويبتدىء حول زكاة التجارة من حين ملك العرض وهذا القولان فيما اذا ملك نصاب الزكوتين واتفق القولان أما اذا لم يكمل الانصاب أحدهما بأن كان المال أربعين شاة وتبلغ قيمتها نصابا من الدراهم والدنانير عند تمام الحول أو كان دون أربعين شاة وتبلغ قيمتها نصابا فالصحيح وجوب زكاة ما بلغت به نصابا وبهذا قطع المصنف والاصحاب في معظم الطرق وقيل في وجوبها وجهان حكاه الرافعي وهو غلط واذا قلنا بزكاة العين فنقصت الماشية في أثناء السنة عن نصابها ونقلناها الي زكاة التجارة فهل يبني حولها علي حول العين أم يستأنف حول التجارة فيه وجهان كالوجهين فيمن ملك نصاب سائمة لا للتجارة فاشترى به عرض تجارة هل يبني حول التجارة علي حول السائمة (أصحهما) يستأنف في الموضعين وإذا أوجبنا زكاة التجارة لنقصان الماشية المشتراة للتجارة عن النصاب ثم بلغت نصابا في أثناء الحول بالنتاج ولم تبلغ القيمة نصابا في آخر الحول فوجهان (أصحهما) لا زكاة لان الحول انعقد للتجارة فلا يتعين (والثاني) ينتقل الي زكاة العين لامكانها فعلي هذا هل يعتبر الحول من وقت نقص القيمة عن النصاب أو من وقت تمام النصاب بالنتاج فيه وجهان حكاهما البغوي وغيره وأما اذا كمل نصاب الزكوتين واختلف القولان بأن اشترى بمناخ التجارة بعد ستة أشهر نصاب سائمة او اشترى به معلوفة للتجارة ثم أسامها بعد ستة أشهر ففيه طريقان حكاهما المصنف والاصحاب (أصحهما) وبه قال القاضي أبو حامد وصححه البغوي والرافعي وآخرون وهو نص الشافعي رضي الله عنه أنه علي القوانين كما لو اتفق حولهما ولان الشافعي رضي الله عنه لم يفرق ولانه فرض المسألة ويبعد اتفاق آخر جزء من حول التجارة مع أول بدو الصلاح (والطريق الثاني) وبه قال أبو اسحق وأبو علي وابن أبي هريرة وأبو حفص بن الوكيل حكاه عنهما الماوردي وصححه المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب وقطع به الجرجاني في التحرير أن

أيضا ولا فرق *

(فرع) لو تم الحول وقيمة ساعته دون النصاب فهل يبتدىء حول ثان فيه وجهان قال أبو اسحق نعم ويسقط حكم الحول الاول وقال ابن أبي هريرة لا بل متى بلغت القيمة نصابا تجب الزكاة ثم يبدأ حول ثان والاول أصح عند صاحب التهذيب وغيره *

القولين مخصوصان بما اذا اتفق حولان بان اشترى بعرض للقنية نصاب سائمة للتجارة فعلي هذا يقدم اسبقهما حولاً في المثال المذكور يجب زكاة التجارة لسبق حولها وحجة هذا الطريق أنه أرفق بالمساكين فان قلنا بطرد القولين فسبق حول التجارة فان غلبنا زكاة التجارة أخذت زكاتها وان غلبنا العين فوجهان حكاهما الرافعي (أحدهما) تجب عند تمام حولها ويبتل ما سبق من حول التجارة (وأصحهما) تجب زكاة التجارة عند تمام حولها وهذا لا يبتل بهض حولها ويفوت علي المساكين فعلي هذا يستفتح حول زكاة العين بعد انقضاء حول التجارة وتجب زكاة العين في جميع الاحوال المستقبلية أما اذا اشترى نخيلاً للتجارة فأمرت أو أرضاً مزروعة فأدرك الزرع وبلغ الحاصل نصاباً فهل الواجب زكاة التجارة أو العين فيه القولان (الأصح) العين فان لم يكمل أحد النصابين أو كلاً واختلف حولان ففيه التفصيل السابق هذا اذا كانت الثمرة حاصلة عند الشرى وبدا الصلاح في ملكه اما اذا اطلمت بعد الشرى فهذه ثمرة حدثت من شجر التجارة وفي ضمها الي مال التجارة خلاف سيأتي ان شاء الله تعالى (والأصح) ضمها (قال) امام الحرمين فعلي هذا هي كالحاصلة عند الشرى وتنزل منزلة زيادة متصلة أو أرباح متحددة في قيمة العرض ولا تنزل منزلة ربح ينض ليكون فيها الخلاف المعروف في ضم الربح الناض وان قلنا ليست مال تجارة وجبت زكاة العين فيها وتختص زكاة التجارة بالارض والاشخاص (قال) أصحابنا فان غلبنا زكاة العين أخرج العشر أو نصفه من الثمار والزرع وهل يسقط به زكاة التجارة عن قيمة جذع النخلة وتبن الزرع فيه (وجهان) مشهوران حكاهما الشيخ ابو حامد والمحاملي والماوردي والقاضي ابو الطيب وامام الحرمين والسرخسي والبعغوي والجمهور وقال المصنف وصاحب الشامل هما قولان (أصحهما) لا يسقط لان المخرج زكاة الثمرة وبقي الجذع والتبن بلا زكاة ولا يمكن فيها زكاة العين فوجب زكاة التجارة كما لو كان للتجارة منفرداً (والثاني) تسقط لان المقصود هو الثمرة والحب وقد أخرج زكاتها وفي أرض النخيل والزرع طريقان (أصحهما) وبه قطع الجمهور انه على الوجهين في الجذع (والثاني) حكاه البغوي والسرخسي وآخرون من الخراسانيين تجب الزكاة فيها وجهها واحداً لان الارض ليست أصلاً للثمرة والحب بخلاف الجذع (قال) امام الحرمين ينبغي أن يعتبر ذلك بما يدخل في الارض المتخللة بين النخيل في المساقاة وما لا يدخل فما لا يدخل تجب فيه الزكاة بخلاف وما يدخل فهو علي الطريق وهذا الذي قاله الامام احتمالاً لنفسه وقد صرح بنقله صاحب الحاوي فقال إذا كان في الارض بياض

قال وابتداء حول التجارة من وقت الشراء بنية التجارة ان كان المشتري بعرضاً ماشية كانت او لم تكن : وإن كان المشتري به نقداً فمن وقت النقد نصاباً كان أو لم يكن : إن قلنا إن النصاب لا يعتبر في ابتداء الحول وفي الجملة زكاة التجارة والنقدين يبي حول كل واحد منهما علي حول صاحبه لا اتحاد المتعاق ومقدار الواجب *

غير مشغول بزرع ولا نخل وجبت زكاته وجهاً واحداً فإذا أوجبنا زكاة التجارة في الأرض والجذع والتبن ونحوها فلم تبلغ قيمتها نصاباً فهل تضم قيمة الثمرة والحب اليها لا كمال النصاب فيه وجهان حكاهما البغوي وآخرون (أحدهما) لآلانه أدى زكاتها (والثاني) تضم لتكميل النصاب في هذه الأشياء لا لايجاب زكاة أخرى في الثمرة والحب والاول أصح قال الرافعي نقلاً عن الأصحاب وإذا قلنا بزكاة العين فزكاتها لا يسقط اعتبار زكاة التجارة عن الثمرة والحب في المستقبل بل تجب فيها زكاة التجارة في الأحوال المستقبلية ويكون ابتداء حول التجارة من وقت اخراج العشر لا من وقت بدو الصلاح لآلانه يلزمه بعد بدو الصلاح تربية الثمار المتساكين فلا يجوز أن يحسب عليه زمن التربية فاما إذا غلبنا زكاة التجارة فتقوم الثمرة والجذع ويقوم في الزرع الحب والتبن وتقوم الأرض فيها جميعاً وسواء اشتراها مزروعة للتجارة أم اشترى بذراً وأرضاً للتجارة وزرعه فيها في جميع ما ذكرنا ولا خلاف في هذا كله ولو اشترى الثمار وحدها للتجارة قبل بدو الصلاح ثم بدا في ملكه جزى القولان في أنه يجب العشر أم زكاة التجارة قال البغوي والأصحاب ولو اشترى أرضاً للتجارة فزرعها ببذر للقيمة وجب العشر في الزرع وزكاة التجارة في الأرض بلا خلاف فيهما *

(فرع) لو أتهب نصاباً من المسائمة بنية التجارة لزمه زكاة العين إذا تم حولها بلا خلاف لان حول التجارة لا ينعقد بالآتهاب واحتج البغوي بهذه المسألة السابقة أنه إذا اشترى نخيلاً أو أرضاً مزروعة أو سائمة للتجارة فوجب نصاب أحديهما دون الأخرى وجبت زكاتها لا مكانها دون الأخرى *

(فرع) قال أصحابنا إذا اشترت المرأة حلياً يباح لها لبسه للتجارة وجبت فيه الزكاة فان كانت تلبسه كالمستعمل الرجل دواب التجارة ثم إن قلنا الحلي المباح لا زكاة فيه وجبت هنا زكاة التجارة بلا خلاف إذا باع نصاباً وإن قلنا فيه زكاة فهل يجب هنا زكاة التجارة أم العين فيه القولان قال صاحب الحاوي تظهر فائدتهم في الصيغة ان قلنا بالتجارة اعتبرت الصيغة وإلا فلا *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿وإن اشترى عبداً للتجارة وجبت عليه فطرته لوقتها وزكاة التجارة لحولها لأنها حقان يجبان بسببين مختلفين فلم يمنع (أحدهما) الآخر كالجزاء والقيمة وحد الزنا والشرب﴾ *
 (الشرح) هذا الذي قاله متفق عليه عندنا وبه قال مالك وقال أبو حنيفة لا تجب فيه زكاة الفطر واستدل أصحابنا بما ذكره المصنف رحمه الله تعالى مع عموم النصوص الثابتة في زكاة فطر

غرض الفصل الكلام في بيان ابتداء الحول وجملته أن مال التجارة لا يخلو اما أن يملكه بأحد التقدين أو بغيرهما فان ملكه بأحد التقدين نظر ان كان نصاباً كما لو اشترى بعشرين ديناراً أو بمائتي درهم فابتداء الحول من يوم ملك ذلك النقد ويبنى حول التجارة على حوله ووجهها

العبد (وقول) المصنف كجزاء الصيد والقيمة معناه أن المحرم إذا قتل صيدا مملوكا له قيمته لماله
والجزاء للمساكين ولأنه يكتفى بأحدهما *
قال المصنف رحمه الله تعالى *

وإن اشترى للتجارة عرضا لا يجب فيه الزكاة لم يخل أما أن يشتري بعرض أو نقد فإن
اشتراه بنقده نظرت فإن كان نصابا جعل ابتداء الحول من حين ملك النصاب من النقد ويبنى
حول العرض الذي اشتراه عليه لأن النصاب هو الثمن وكان ظاهرا فصار في ثمن السلعة كما
بنى حوله عليه كما لو كان عينا فاقترضه فصار دينارا وإن اشتراه بدون النصاب انعقد الحول عليه من
حين الشراء سواء كانت قيمة العرض نصابا أو أقل (وقال) أبو العباس لا ينعقد الحول إلا أن يكون
قيمه من أول الحول إلى آخره نصابا كسائر الزكوات والمنصوص في الأم هو الأول لأن نصاب
زكاة التجارة يتعلق بالقيمة وتقويم العرض في كل ساعة يشق فلم يعتبر إلا في حال الوجوب ويخالف
سائر الزكوات فإن نصابها في عينها فلم يشق اعتباره في جميع الحول وإن اشتراه بعرض للقنية نظرت

ذلك بشيئين (أحدهما) أن قدر الواجب فيهما واحد وكذلك متعلقه فإن الزكاة واجبة في عين النقد
وفي قيمة السلعة وهي من جنس النقد الذي كان رأس المال بل هي نفس تلك الدراهم إلا أنها
صارت مبهمة بعد ما كانت معينة فصار كما لو ملك مائتي درهم ستة أشهر ثم اقترضها مليئا تلزمه الزكاة
بعد ستة أشهر من يوم القرض (والثاني) أن النقد أصل وغرض التجارة تبع له وفرع عليه ألا ترى
أن التقويم به يقع فبنى حوله عليه وخرجوا على التوجيهين ما إذا بادل الدراهم بالدراهم حيث
ينقطع الحول ولا يبنى أما على الأول فلأن زكاة النقد في العين ولكل واحد من عين الدراهم
الأولى وعين الثانية حكم نفسها وأما على الثاني فلأن الثانية لا تقوم بالأولى وليست أحدهما أصلا
والأخرى فرع عاها وهذا فيما إذا كان الشراء بعين النصاب أما إذا اشترى بنصاب من أحد النقدين
في الذمة وله مائتا درهم وعشرون دينارا فنقدها في ثمنه ينقطع حول النقد ويبتدىء حول التجارة من
يوم الشراء هذا لفظ صاحب التهذيب وعلل بأن هذه الدراهم والدنانير لم تتعين للتصرف فيه
والله أعلم: وإن كان النقد الذي هو رأس المال دون النصاب فليس له حول حتى يبنى عليه فيكون
ابتداء الحول من يوم ملك عرض التجارة: هذا إذا ملك بأحد النقدين ولو ملك بغيرهما فله حالتان
(أحدهما) أن يكون ذلك الغير مما لا تجب الزكاة فيه كالثياب والعبيد فابتداء الحول من يوم الملك
لأن ما ملكه قبله لم يكن مال زكاة (والثانية) أن يكون مما تجب فيه الزكاة كما لو ملكه بنصاب من السائمة
فظاهر المذهب أن حول السائمة ينقطع ويبتدىء حول التجارة من يوم الملك ولا يبنى لاختلاف
الزكاة قدرا ومتعلقا (قال) الاصطخري يبنى حوله على حول السائمة كما لو ملك بنصاب من النقد واحتج
بقوله في المختصر ولو اشترى عرضا للتجارة بدراهم أو بدنانير أو بشيء تجب فيه الصدقة من الماشية

فان كان من غير أموال الزكاة انعقد الحول عليه من يوم الشراء وان اشتراه بنصاب من السائمة ففيه وجهان قال ابو سعيد الاصطخري يبنى حول التجارة علي حول السائمة لان الشافعي رحمه الله قال في المختصر ولو اشترى عرضا للتجارة بدراهم او دنانير او بشيء تجب فيه الصدقة لم يقوم عليه حتى يحول عليه الحول من يوم ملك ثمن العرض والدليل عليه أنه ملكه بما يجزى في الحول فبنى حوله علي حوله كما لو اشتراه بنصاب من الأثمان وقال اكثر اصحابنا لا يبنى علي حول السائمة وتأولوا قوله في المختصر والدليل عليه أن الزكاة تتعلق بقيمة العرض والماشية ليست بقيمة فلم يبن حوله علي حوله او يخالف الأثمان لأنها قيمة وانما كانت عينا ظاهرة فحفت كالعين اذا صارت ديناً *

(الشرح) النصاب والحول معتبران في ذكاة التجارة بلا خلاف لكن في وقت اعتباره النصاب ثلاثة اوجه وسماها امام الحرمين والغزالي اقوالا والصحيح المشهور انه اوجه لكن الصحيح منها منصوص والاخران مخرجان أحدهما وهو الصحيح عند جميع الاصحاب وهو نصه في الام أنه يعتبر في آخر الحول فقط لانه يتعلق بالقيمة وتقوم العرض في كل وقت يشق فاعتبر حال الوجوب وهو آخر الحول بخلاف سائر الزكوات لان نصابها من عينها فلا يشق اعتبارها (والثاني) وبه قال أبو العباس بن سريج في جميع الحول من أوله الى آخره ومتى نقص النصاب في لحظة منه انقطع الحول قياساً علي زكاة الاشية والنقد (والثالث) يعتبر النصاب في أول الحول وآخره دون ما بينهما فاذا كان نصابا في الطرفين وجبت الزكاة ولا يضر نقصه بينهما وهذا الوجه حكاه الشيخ أبو حامد والحاملي والماوردي والشاشي عن ابن سريج ووافق المصنف علي حكاية الثاني عن ابن سريج أيضاً ابن الصباغ وسبقهما به القاضي أبو الطيب وغيره فاذا قلنا بالصحيح فاشترى عرضاً للتجارة بشيء يسير جداً انعقد الحول فاذا بلغ نصاباً في آخر الحول وجبت الزكاة ولو كان عرض التجارة دون النصاب فباعه بسلعة أخرى دون نصاب في أثناء الحول فالمذهب أن لا ينقطع الحول وحكي امام الحرمين فيه خلافاً سنذكره في أول الآتي إن شاء الله تعالى: وأما ابتداء الحول فان ملك عرض التجارة بنصاب من النقد بان اشتراه بعشرين ديناراً أو بمائتي درهم فابتدأ

وكان افاد ما اشترى به ذلك العرض من يوم لم يقوم العرض حتى يحول الحول من يوم افاد الثمن وحمل المزني هذا النص علي ما رآه الاصطخري ثم اعترض عليه وصار الى عدم البناء وعامة الاصحاب نفوا ذهب الشافعي رضي الله عنه الى البناء فتكلموا علي هذا النص من وجوه (أحدها) قال ابن سريج وأبو اسحق وغيرهما إن مسألة المختصر مفروضة فيما إذا استفاد ثمن العرض يوم الشراء وحينئذ لا فرق بين أن يقال يعتبر الحول من يوم الشراء وبين أن يقال يعتبر من ملك الثمن (والثاني) أن الشافعي رضي الله عنه جمع بين ثلاث صور الشراء بالدراهم والشراء بالدنانير والشراء بالماشية ثم أجاب في الصورتين الأولىين دون الآخرة وقد يقع مثل ذلك في كلامه واحتجوا لهذا بأنه قال من يوم افاد الثمن ولفظ الثمن يقع علي النقدين دون الماشية (واعلم) أن في حقيقة الثمن خلافاً سنذكره في كتاب البيع إن شاء الله تعالى جده وهذا الوجه

الحول من حين ملك ذلك النقد ويبني حول التجارة عليه واحتج له المصنف بأن النصاب هو الثمن وكان ظاهراً فصار في ثمن السلعة كامناً فوجب البناء عليه كما كان فاقرضه ما يثا فصار ديناً هذا إذا اشتراه بعين النقد فان اشترى في الذمة ودفعه في ثمنه انقطع حول النقد وابتداء حول التجارة من حين الشرى بخلاف وان كان النقد الذي اشترى بعينه دون نصاب فان قلنا بالمذهب أن النصاب إنما يعتبر في آخر الحول انعقد من حين الشرى وان قلنا يعتبر في الطرفين أو في الجميع لم ينعقد ولا خلاف أنه لا ينعقد قبل الشرى لان الثمن لم يكن مال التجارة لنقصه عن النصاب وإن اشترى بغير نقد فللثمن حالان (أحدهما) أن يكون مما لازمة في عينه كالتياب والعييد فابتداء الحول من حين ملك عرض التجارة أن كانت قيمة العرض نصاباً أو كانت دونه وقلنا بالصحيح أن النصاب إنما يعتبر في آخر الحول المال الثاني أن يكون مما يجب الزكاة في عينه بأن ملك بنصاب من السائمة فوجهان (الصحيح) الذي قاله ابن سريج وجمهور أصحابنا المتقدمين وصححه جميع المصنفين أن حول الماشية ينقطع ويبتدىء حول التجارة من حين ملك عرض التجارة ولا يبنى لاختلاف الزكاتين قدراً ووقتاً بخلاف بناء التجارة على النقد (وقال) أبو سعيد الاصطخري يبنى على حول الماشية كما يبنى على النقد واحتج له من نص الشافعي رضي الله عنه بقوله في المختصر فان اشترى العرض بدراهم أو دنانير أو شيء يجب فيه الصدقة لم يقوم حي يحول الحول من يوم ملك ثمن العرض وأجاب الاصحاب عن نصه في المختصر بجوابين (أحدهما) أن المراد إذا اشترى ماشية ثم اشترى بها عرض التجارة في المال (والثاني) أن المراد بثمن العرض الدراهم والدنانير خاصة وهذا معتاد في كلام الشافعي رضي الله عنه أن يذكر مسائل ويعود الجواب أو التفريع الى بعضها والله تعالى أعلم قال أصحابنا وحول التجارة والنقد يبنى كل واحد منهما على الآخر فبناء التجارة على النقد سبق تصويره وبناء النقد على التجارة أن يبيع عرض التجارة بنصاب من النقد للقنية فيبنى حول النقد على حول التجارة كعكسه والله تعالى أعلم *

يتفرع على أن الثمن هو الذهب والفضة لا غير ومن قال بالتأويل الاول أطلق لفظ الثمن على الماشية أيضاً (والثالث) تغليب لازمي في النقل وإلى هذا مال امام الحرمين ورأى التأويل تكافؤاً ولتكمال في ما يتعاق بلفظ الكتاب خاصة (قوله) من وقت الشراء بنية التجارة ليس لتخصيص الحكم بالشراء بل هو مذكور تمثيلاً وسائر الاكتسابات الملاحقة في معناه ويجوز إعلامه بالواو لان اللفظ مطلق لا يفرق بين أن يكون قيمة ما اشتراه للتجارة نصاباً أو لا يكون وهو مجرى على إطلاقه إذا فرغنا من أن النصاب لا يعتبر إلا في آخر الحول وهو الصحيح فاذا اعتبرناه في جميع الحول أو في طرفيه ولم يبلغ قيمة المشتري نصاباً فليس ابتداء الحول من يوم الشراء بل هو وقت بلوغ قيمته نصاباً (وقوله) ماشية كانت معلم بالواو لما حكينا عن الاصطخري (وقوله) وإن كان المشتري به نقداً فمن وقت النقد أي من

قال المصنف رحمه الله *

إذا باع عرض التجارة في أثناء الحول بعرض للتجارة لم ينقطع الحول لان زكاة التجارة تتعلق بالقيمة وقيمة الثاني وقيمة الاول واحدة وإنما انتقلت من سلعة الى سلعة فلم ينقطع الحول كما في درهم انتقلت من بيت الى بيت وان باع العرض بالدرهم او الدينار نظرت فان باعه بقدر قيمته بنى حول الثمن على حول العرض كما ينبنى حول العرض على حول الثمن وان باعه بزيادة مثل أن يشتري العرض بمائتين فباعه في أثناء الحول بشمائة ففيه طريقان من أصحابنا من قال يزكي المائتين لحولها ويستأنف الزيادة قولاً واحداً وقيل أبو اسحق في الزيادة قولان (أحدهما) يزكيها لحول الاصل لانه نماء الاصل فيزكي بحول الاصل كالسخال (والثاني) يستأنف الحول بها لانها فائدة غير متولدة مما عنده فلا يزكي بحوله كما لو استفاد الزيادة بارت أو هبة فاذا قلنا يستأنف الحول الزيادة في حولها وجهان (أحدهما) من حين ينض لانه لا يتحقق وجودها قبل أن ينض (والثاني) من حين يظهر وهو الاظهر لانه قد ظهر فاذا

وقت ملك النقد ثم قوله نصاباً كان أولم يكن ان قلنا النصاب لا يعتبر في ابتداء الحول موضع نظر وتأمل لانه إما أن يريد به نصاباً كان المال المشتري أولم يكن أو يريد به نصاباً كان النقد أولم يكن وهو الاسبق الى الفهم فان أراد الثاني فقد صرح بالاحتساب الحول من وقت ملك النقد مع نقصانه عن النصاب وان أراد به الاول فقد حكم بالاحتساب من وقت ملك النقد مطلقاً وليس كذلك بل يشترط فيه كون ذلك النقد نصاباً نص عليه الشافعي رضي الله عنه وقطع به الاصحاب من غير فرق بين أن يعتبر النصاب في جميع الحول أولاً يعتبر لان النقد الناقص ليس مال زكاة حتى يفرض جريانه في الحول (وقوله) زكاة التجارة والنقد ينبنى حول كل واحد منهما على صاحبه ويبين أنه لو باع مال تجارة بنقد بنية القنية يبني حول النقد على حول مال التجارة كما يبني حول مال التجارة على حول النقد (وقوله) لاتحاد المتعلق ومقدار الواجب اشارة الى التوجيه الاول وقد بيناه *

قال في كل زيادة حصلت بارتفاع القيمة وجبت الزكاة فيها بحول رأس المال كالنتاج فان رد الى اصل النضوض فقدر الربح من الناض لا يضم الى حول الاصل على أحد القولين لانه مستفاد من كيس المشتري لا من عين المال *

ربح مال التجارة ينقسم الى حاصل من غير نضوض المال والي حاصل مع نضوضه وأما القسم الاول فهو مضموم الى الاصل في الحول كالنتاج لان المحافظة على حول كل زيادة مع اضطراب الاسواق وتدرجها انخفاضاً وارتفاعاً في غاية العسر قال في النهاية وقد حكى الأئمة القطع بذلك لكن من يعتبر النصاب في جميع الحول كما في زكاة الاعيان قد لا يسلم وجوب الزكاة في الربح في آخر الحول وقضية قياسه أن نقول ظهور الربح في أثناء الحول بمثابة نضوضه وسيأتي الخلاف فيه في القسم

نض علمنا انه قد ملكه من ذلك الوقت فان كان عنده نصاب من الدراهم فباعه بالدراهم او بالدنانير فان فعل ذلك لغير التجارة انقطع الحول فيما باع واستقبل الحول فيما اشترى وإن فعله للتجارة كما يفعل الصيارف ففيه وجهان (أحدهما) ينقطع الحول لانه مال تجب الزكاة في عينه فانقطع الحول فيه بالمبادلة كالماشية (والثاني) لا ينقطع الحول لانه باع مال التجارة للتجارة فلم ينقطع الحول لو باع عرضا بعرض (الشرح) قوله ينض بكسر النون وفتح الياء وفي الفصل مسائل (أحداها) اذا باع عرض التجارة بعرض للتجارة لم ينقطع الحول بلا خلاف لما ذكره المصنف ولان هذا بيان التجارة (الثاني) اذا باع العرض بدراهم او دنانير في اثناء الحول فان باعه بقدر قيمته وهي رأس المال بني حول الثمن علي حول العرض بلا خلاف كما بني حول العرض علي حول الثمن وإن باعه بزيادة بان اشتراه بمائتي درهم فباعه في اثناء الحول بثلاثمائة ففيه طريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (أصحهما) عند الاصحاب وبه قال اكثر اصحابنا المتقدمين ان المسألة علي قولين (أصحهما) الاصحاب انه يزكي المائتين لحولها ويفرد الربح بحول (والثاني) يزكي الجميع بحول الاصل (والطريق الثاني) وبه قال ابو علي بن أبي هريرة وحكاه عنه الطائفة ان يفرد الربح قولاً واحداً فاذا قلنا يفرد الربح بحول ففي ابتدائه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (أصحهما) من حين النضوض (والثاني) من حين الظهور وهذا الوجه قول ابن سريج والاول هو الاصح عند المصنف والاصحاب وهو ظاهر نص الشافعي هذا إذا امسك الناض حتي تم الحول فلو اشترى به سلعة للتجارة قبل الحول وحال عليها الحول فطريقان حكاهما امام الحرمين وغيره (أحدهما) وهو المذهب انه كما لو امسك الناض فيكون علي الطريقين (والثاني) القطع بانه يزكي الجميع بحول الاصل هذا كله اذا

الثاني قل وهذا لا بد منه والائمة قد يذكرون القول الضعيف مع الصحيح ثم اذا توسطوا التفريم تركوا الضعيف جانباً وهذا الكلام يقتضي اعلام قوله في المكتتاب بحول رأس المال بالواو فعلى المشهور الصحيح لو اشترى عرضاً للتجارة بمائتي درهم فصارت قيمته في خلال الحول ثلاثمائة زكي الثلاثمائة عند تمام الحول وان كان ارتفاع القيمة قبيل الحول بلحظة ولو ارتفعت بعد الحول فالربح مضموم الي الاصل في الحول الثاني كما في النتائج وأما القسم الثاني وهو الحاصل مع النضوض فينظر فيه ان صار ناضاً من غير جنس رأس المال فهو كما لو بدل عرضاً بعرض لان التقويم لا يقع به وحكي الشيخ ابو علي عن بعض الاصحاب انه علي الخلاف الذي ذكره فيما اذا صار ناضاً من جنس رأس المال وان صار ناضاً من جنسه فأما أن يفرض في خلال الحول أو بعده وعلي التقدير الاول فأما أن يمسك الناض إلي أن يتم الحول أو يشتري به سلعة (الحالة الاولى) أن يمسك الناض الي تمام الحول كما إذا اشترى عرضاً بمائتي درهم وباعه في خلال الحول بثلاثمائة ويتم الحول وهو في يده فقد قال الشافعي رضي الله عنه في باب زكاة التجارة انه يزكي المائتين ويفرد مائة الربح بحول وقال

نض قبل تمام الحول فلو نض بعده نظر ان ظهرت الزيادة قبل تمام الحول زكي الجميع بحول الاصل بلا خلاف وان ظهرت بعد تمامه فوجهان حكاهما الرافعي (احدهما) كذبي (والثاني) وهو الاصح يستأنف للربح حولا هذا كله اذا صار المال ناضا من جنس رأس المال بان كان رأس المال دراهم فباعه بدراهم اما اذا صار ناضا من غير جنسه بان كان رأس المال دراهم فباعه العرض بدنانير فيقومها اذا انقضي الحول بالدراهم ويزكي ربها بحول الاصل قولاً واحداً كما سنذكره في العرض ان شاء الله تعالى لان رأس المال اذا كان دراهم لا يقوم في آخر الحول الا بها فالدنانير كالعرض هكذا قطع به البغوي والاكثر ونقله الرافعي عن الجمهور ثم قل وقيل في ضم الربح الي حول الاصل الطريقان السابقان فيما اذا كان الناض من جنسه والمذهب الاول هذا كله اذا نض مال التجارة وفيه ربح: اما اذا حصل ربح في قيمة العرض ولم ينض بان اشترى عرضاً بمائتين ولم ينض حتى تم الحول وهو يساوي ثلثمائة فيحسب زكاة ثلثمائة عند تمام حول رأس المال بلا خلاف سواء كانت الزيادة في نفس العرض كسمن العبد والجارية والدابة وكبر الشجرة وغيرها او بارتفاع السوق وسواء كانت الزيادة في القيمة حاصلة يوم الشرى او حدثت قبل الحول بزمان طويل او قصير حتى يوم واحد او لحظة ففي كل هذا يضم الربح الى الاصل ويزكي الجميع بحول الاصل بلا خلاف هكذا صرح به البغوي وسائر الاصحاب ونقل القاضي ابو الطيب في المجرد واما الحرميين وصاحب البيان اتفاق الاصحاب عليه واحتجوا بأنه نماء في السلعة فاشبهه النتاج في الماشية قال امام الحرمين حكى الاصحاب القطع بهذا لكن من يعتبر النصاب في جميع الاحوال قد لا يسلم وجوب الزكاة في الربح في آخر الحول ومقتضاه ان يقول ظهور الربح في اثباته كنضوضه فيكون فيه الخلاف السابق قال وهذا لا بد منه قال الرافعي والمذهب ما سبق (قلت) وهو كما قال الرافعي وهذا الذي ابداه امام الحرمين احتمال

في باب زكاة مال القراض اذا دفع الف درهم الي رجل قراضا علي النصف فاشترى بها سلعة وحال الحول عليها وهي تساوي الفين ففيها قولان (احدهما) أنه يزكي الكل (والثاني) أن رب المال يزكي الفا وخمسمائة فأوجب زكاة جميع الربح أو نصفه عند تمام الحول ولم يفرد به بحول واختلف الاصحاب علي طريقين (أظهرهما) وبه قال أبو اسحق والاكثر أن المسألة علي قولين (احدهما) وهو اختيار المزني أنه يزكي الربح بحول الاصل لانه فائده ونماؤه فأشبهه ما اذا لم يرد الي النضوض ونتاج الماشية (واصحهما) أنه يفرد الربح بحول لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ويخالف ما اذا لم ينض لان الربح ثمة كامن وغير متميز عن الاصل ومتعلق الزكاة واحد وهو القيمة ويخالف النتاج فانه يتولد من أصل المال والربح هاهنا غير متولد من غير المال بل هو مستفاد بالتصرف من كيس المشتري ولهذا لو غصب ماشيته فتوالدت وجب رد النتاج مع الاصل ولو غصب دراهم فتصرف فيها وربح كان الربح له في اظهر

ضعيف لأن هذا المعنى موجود في النتاج فان النصاب معتبر في الماشية في جميع الحول بالاتفاق والنتاج مضموم الى الاصل والله اعلم: اما إذا ارتفعت قيمة العرض بعد انقضاء الحول فالربح مضموم الى الاصل في الحول الثاني لا في الاول كالنتاج وهذا لا خلاف فيه صرح به البغوي وآخرون والله اعلم (المسألة الثانية) إذا كان عنده نصاب من الذهب والفضة للقيمة فباعه في أثناء الحول بنصاب من جنسه او من الجنس الآخر فان لم يقصد به التجارة انقطع الحول بلا خلاف كالمبادل بالماشية ثم ان لم يقصد الفرار من الزكاة فلا كراهة وان قصده كراهة تنزيهه على المذهب وقيل تحريم وقد سبقت المسألة في باب زكاة التمار وان باعه بقصد التجارة كالصيرفي ونحوه فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (اصحهما) عند الاصحاب وهو ظاهر نص الشافعي ينقطع الحول في البيع ويستأنف حولا لما اشتراه فان باع الثاني قبل حوله للتجارة انقطع حوله واستأنف حولا آخر لما اشتراه وهكذا ابدا (والوجه الثاني) لا ينقطع الحول بل يبني الثاني على حول الاول وهذا قول ابي اسحق المروزي وصححه الشاشي والصحيح ما سبق ثم ان المصنف والجمهور حكوا وجهين كما سبق وحكماهما بالبغوي قولين فقال الجديد ينقطع والقديم لا ينقطع *

(فرع) لابن الحداد وشرحه الاصحاب قال اصحابنا رحمهم الله إذا ملك عشرين ديناراً فاشترى بها عرضاً للتجارة ثم باعه بعد ستة اشهر من ابتداء الحول باربعين ديناراً واشترى بها سلعة أخرى ثم باعها بعد تمام الحول بمائة دينار فان قلنا ان الربح من النصاب لا نفرد له حول فعليه زكاة جميع المائة لحول الاصل وان قلنا نفرد فعليه زكاة خمسين ديناراً لانه اشترى السلعة الثانية باربعين منها عشرون رأس ماله الذي مضى عليه ستة اشهر وعشرون ربح استفاده يوم باع الاول فاذا مضت ستة اشهر فقد تم الحول على نصف السلعة فيزيكه زيادته وزيادته ثلاثون ديناراً لانه ربح للعشرين ستين وكان ذلك كما منا وقت تمام الحول ثم اذا مضت ستة اشهر أخرى فعليه زكاة العشرين الثانية فان حولها حينئذ ولا يضم اليها ربحها لانه صار ناضاً قبل تمام حولها فاذا مضت ستة

القولين (والطريق الثاني) وبه قال ابن سريج القطع بافراد الربح بحول وحمل كلامه في القراض على ما إذا اشترى السلعة بالف وهي تساوي الفين فليس فيها زيادة بعد الشراء فلذلك أوجب الزكاة في الربح مع الاصل قال هؤلاء وهكذا صور المسألة في الام لكن المزي لم ينقلها على وجهها ومنهم من قال قصده بما ذكر في مال القراض يان أن زكاة جميع الربح قبل المقاسة على رب المال ام يتوسط عليه وعلى العامل فاما ان حول الربح هل هو حول الاصل أم لا فهذا مما لم يقع مقصداً ثم ولا يوجه الكلام نحوه فلا احتجاج فيه على أنه ليس في اللفظ تصوير للرد إلى النقص فيجوز حمله على ارتفاع القيمة من غير نقوض وإذا فرغنا على أن الربح يفرد بحول فابتداءه من يوم الظهور ام من يوم نص وباع فيه وجهان (أحدهما) وبه قال ابن سريج أنه من يوم الظهور لان الربح لم يحصل بالبيع

اشهر أخرى فعليه زكاة ربحها وهي الثلاثون الباقية فان كانت الخمسون التي اخرج زكاتها في الحول الاول باقية عنده فعليه زكاتها ايضا للحول الثاني مع الثلاثين هذا الذي ذكرناه هو قول الحداد تفريعا على ان الناض لا يفرد ربحه بحول وحكي الشيخ ابو علي وجهين آخرين ضعيفين ضعفهما امام الحرمين والاصحاب (احدهما) يخرج عند البيع الثاني زكاة عشرين فاذا مضت ستة اشهر اخرج زكاة عشرين أخرى وهي التي كانت ربحا في الحول الاول فاذا مضت ستة اشهر اخرج زكاة الستين الباقية لانها استقرت عند البيع الثاني فمنه يتبدى حوله افيه (والوجه الآخر) انه عند البيع الثاني يخرج زكاة عشرين ثم اذا مضت ستة اشهر زكى الثمانين الباقية لان الستين التي هي ربح حصلت في حول العشرين التي هي الربح الاول فضمت اليها في الحول ولو كانت المسألة بحالها لكنه لم يبيع السلعة الثانية فيزكى عند تمام الحول الاول خمسين كما ذكرنا وعند تمام الحول الثاني الخمسين الثانية لان الربح الاخير ما صار ناضا: ولو اشترى بمائتين عرضا فباعه بعد ستة اشهر بمائة واشترى بها عرضا آخر وباعه بعد تمام الحول بمائة فان لم يفرد الربح بحول اخرج زكاة ستمائة وان افردناه اخرج زكاة اربعمائة فاذا مضت ستة اشهر زكى مائة فاذا مضت ستة اشهر أخرى زكى المائة الباقية هذا على قول ابن الحداد وهو المذهب وأما على الوجهين الآخرين فيزكى عند البيع الثاني مائتين ثم على الوجه الاول اذا مضت ستة اشهر زكى مائة ثم اذا مضت ستة اشهر أخرى زكى ثلثمائة وعلى الوجه الثاني اذا مضت ستة اشهر من البيع الثاني زكى الاربعمائة الباقية والله أعلم *

(فرع) ذكره البندنجي وصاحب الشامل والبيان وغيرهم لو كان معه مائة درهم فاشترى عرضا للتجارة بخمسين منها فباعته قيمته في آخر الحول مائة وخمسين وقانا بالمذهب أنه ينعقد الحول على ما دون النصاب لزمه زكاة الجميع فلو اشترى العرض بمائة فلما مضت ستة اشهر استفاد خمسين درهما من جهة أخرى فلما تم حول العرض كانت قيمته مائة وخمسين فلا زكاة لان الخمسين المستفادة لم يتم حوّلها لانها وان ضمت الى مال التجارة فانما تضم اليه في النصاب لا في الحول لانها ليست من نفس العرض ولا من ربحه فاذا تم حول الخمسين زكى المائتين ولو كان معه مائة درهم

وانما حصل بارتفاع قيمة السلعة (والثاني) أنه من يوم البيع والنضوض لان الزيادة به تستقر وقبله قديتوم زيادة فيتبين خلافه لاضطراب السوق قال القاضي الروياني وغيره وهذا ظاهر المذهب (الحالة الثانية) أن يشتري بها سلعة قبل تمام الحول فطريقان (أحدهما) القطع بأنه يزكى عن الجميع لان ما في يده في آخر الحول عرض (وأصحها) ان الحكم كما لو أمسك الناض الى تمام الحول لان الربح بالنضوض بمثابة فائدة استفادها فلا يختلف حكمها بين ان يشتري بها سلعة أولا يشتري وهذا كله فيما اذا باع ونض في خلال الحول فاما اذا باع ونض بعد تمامه فقد قال الشيخ ابو علي ينظر إن ظهرت الزيادة قبل تمام الحول فلا خلاف في انه يزكى الكل بحول الاصل

فاشترى بها عرضا للتجارة في أول المحرم ثم استفاد مائة أول صفر فاشترى بها عرضا ثم استفاد مائة نالفة في أول ربيع الأول فاشترى بها عرضا آخر فاذا تم حول المائة الأولى فان كانت قيمة عرضها نصابا زكاهها وان كانت أقل فلا زكاة فاذا تم حول المائة الثانية قوم عرضها فان بلغت قيمته مع الأولى نصابا زكاهها وان نقصا عنه فلا زكاة في الحال فاذا تم حول المائة الثالثة فان كان الجميع نصابا زكاه وإلا فلا *

(فرع) قال البغوي لو اشترى عرضا بنصاب من الدراهم فصار ناضا في خلال الحول ناقصا عن النصاب فان نض بغير جنس رأس المال بأن اشترى عرضا بمائتي درهم فنض بغيره دنائير لم ينقطع الحول فاذا تم الحول تقوم الدنانير بالدراهم وان نض بجنس رأس المال بأقل من نصاب بان باعه بمائة وخمسين درهما فوجهان (أحدهما) لا ينقطع الحول كما لو نض بغير جنسه وكما لو نقصت قيمة العرض ولم ينض (والثاني) ينقطع لان الحول انعقد على عين الدراهم وقد نقص نصابها بخلاف ما لو نض من غير رأس المال لان الحول هناك لم ينعقد على عينه انما انعقد على قيمته ونصاب القيمة في خلال الحول لا ينض في زكاة التجارة ولو اشترى عرضا للتجارة بمائتي درهم فباعه بعشرين دينارا فتم الحول وهي في يده قومت الدنانير بالدراهم كالعروض فان بلغت قيمتها نصابا من الدراهم أخرج الزكاة والا فهل يسقط حكم الحول أم لا يسقط حتي اذا بلغت قيمته بعد ذلك بأيام نصابا لزمه الزكاة فيه هذان الوجهان فان قلنا يسقط بتبدل الحول فهل تنتقل الزكاة من الدراهم الي الدنانير فيه وجهان (أحدهما) لا كما لو كان عرضا ولم تبلغ قيمته نصابا لا ينتقل الي نقد البلد (والثاني) ينتقل ويهطل حول الدراهم حيث لم يبلغ قيمة ما في يده نصابا والدنانير في نفسها فاعتبارها بنفسها أولى من اعتبار قيمتها فان قلنا تنتقل الزكاة الي الدنانير فمن أي وقت يحسب حول الدنانير فيه وجهان (أحدهما) من وقت التقويم لان حول الدراهم بطل عند التقويم والثاني من حين نضت الدنانير هذا كلام البغوي والوجه الاول أصح والله أعلم *

وان ظهرت بعد تمامه فوجهان (أحدهما) هكذا (وأظهرهما) أنه يستأنف للربح حولا وجميع ما ذكرناه فيما إذا اشترى العرض بنصاب من أحد التقدين أو اشتراه بغيرهما وهو يساوي نصابا: أما لو اشترى بمائة درهم مثلا وباعه بعد ستة أشهر بمائتي درهم وبقيت عنده إلى آخر الحول من يوم الشراء فان قلنا بظاهر المذهب وهو أن النصاب لا يشترط إلا في آخر الحول تفرعت المسألة على قولين في أن الربح من الناض هل يضم إلى الاصل في الحول: إن قلنا نعم فعليه زكاة المائتين وإن قلنا لا: لم يزك مائة الربح إلا بعد ستة أشهر أخرى وإن قلنا إن النصاب يشترط في جميع الحول أو في طرفيه فابتداء حوله من يوم باع ونض فاذا تم زكى عن المائتين: وأعلم أن مسألة الكتاب فيما إذا رد إلي النضوض في خلال الحول ثم اللفظ من جهة الإطلاقه يشمل ما إذا أمسك الناض حتى تم الحول

قال المصنف رحمه الله تعالى

إذا حال الحول على عرض التجارة وجب تقويمه لخراج الزكاة فإن اشتراه بنصاب من الأمان قوم به لأنه فرع لما اشترى به فوجب التقويم به وإن اشتراه بعرض للقنية قوم بنقد البلد لأنه لا يمكن تقويمه باصله فوجب تقويمه بنقد البلد فإن كان في البلد نقدان قوم بأكثرهما معاملة وإن كانا متساويين نظرت فإن كان أحدهما يبلغ نصاباً وبالأخر لا يبلغ نصاباً قوم بما يبلغ به لأنه قد وجد نصاب تتعلق به الزكاة فوجب التقويم به وإن كان يبلغ بكل واحد منهما نصاباً ففيه أربعة أوجه (أحدها) أنه يقوم بما شاء منها وهو قول أبي إسحق وهو الاظهر لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر فخير بينهما (والثاني) يقوم بما هو أنفع للمساكين كما إذا اجتمع في النصاب فرضان أخذ ما هو أنفع للمساكين (والثالث) يقوم بالدراهم لأنها أكثر استعمالاً (والرابع) يقوم بنقد اقرب البلاد إليه لأن النقدين تساويان فجعلنا كالمعدومين فإن قومه ثم باعه بزيادة على قيمته قبل إخراج الزكاة ففيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه زكاة تلك الزيادة لأنها زيادة حدثت بعد الوجوب فلم تلزمه زكاتها كالمسحال الحادثة بعد الحول (والثاني) تلزمه لأن الزيادة حصلت في نفس القيمة التي تعلق بها الوجوب فهو بمنزلة الماشية إذا سميت بعد الحول فإنه يلزمه إخراج فرض سمين وإن اشتراه بما دون النصاب من الأمان ففيه وجهان (أحدهما) يقوم بنقد البلد لأنه ملوكه بما لا تجب فيه الزكاة فاشبهه إذا ملكه بعرض للقنية (والثاني) أنه يقوم بالنقد الذي اشتراه به لأنه أصل يمكن أن يقوم به فيقوم به كما

وما إذا اشترى به سلعة أخرى ويشمل أيضاً ما إذا كان نصاباً في أول الحول أو ناقصاً عنه وأجراؤه على إطلاقه فيهما صحيح مستمر (وقوله) لا يضم معلم بالزاي لما قدمناه (وقوله) على أحد القولين بالواو للطريقة القاطعة بعدم الضم ثم نوضح الفصل بفرعين (أحدهما) من مولدات ابن الحداد وهو مالو ملك الرجل عشرين ديناراً فاشترى بها عرضاً للتجارة ثم باعه بعد ستة أشهر من ابتداء الحول بأربعين ديناراً واشترى بها سلعة أخرى ثم باعها بعد تمام الحول بمائة يركي أما إذا قلنا إن الربح من الناض لا يفرد بحول فعليه زكاة جميع المائة وأما إذا قلنا يفرد فعليه زكاة خمسين ديناراً لأنه اشترى السلعة الثانية بأربعين عشرون من مال الذي مضى عليه ستة أشهر وعشرون ربح استفاده يوم باع الأول واشترى الثاني فإذا مضى ستة أشهر فقد تم الحول على نصف السلعة فيزكيه بزيادته وزيادته ثلاثون ديناراً لأنه ربح على العشرينين ستين وكان ذلك كالمنا وقت تمام الحول ثم إذا مضت ستة أشهر أخرى فعليه زكاة العشرين الثانية فإن حولها حينئذ يتم ولا يضم إليها ربحها لأنه صار ناضاً قبل تمام حولها فإذا مضت ستة أشهر أخرى فعليه زكاة ربحها وهو الثلاثون الباقية فإن كانت الخمسون التي أخرج زكاتها في الحول الأول باقية عنده فعليه إخراج زكاتها ثانياً مع الثلاثين هذا جواب ابن الحداد تفريعاً على أن الربح الناض لا يفرد

لو كان نصاباً فإن حال الحول على العرض يقوم فلم يبلغ النصاب لم تجب فيه الزكاة فإن زادت قيمته بعد الحول بشهر فبلغت نصاباً ففيه وجهان قال أبو إسحق لا تجب الزكاة حتى يحول عليه الحول الثاني من حين حال الحول الأول لأن الحول يتبدى من حين الشراء وقد تم الحول وهو ناقص عن النصاب فلم يتعلق به الزكاة وقال أبو علي بن أبي هريرة إذا بلغت قيمته نصاباً بعد شهر وجبت فيه الزكاة لأنه مضي عليه حول بعد الشراء بشهر وهو نصاب فوجبت فيه الزكاة *

(الشرح) قال أصحابنا رحمهم الله إذا أراد التقويم فلرأس المال أحوال (أحدها) يكون نقداً نصاباً بأن اشترى عرضاً بمائتي درهم أو عشرين ديناراً فيقوم في إخراجه برأس المال فإن بلغ به نصاباً زكاه والا فلا: فلو نقص به عن النصاب وبلغ بنقد البلد نصاباً فلا زكاة حتى لو اشترى بمائتي درهم عرضاً فباعه بعشرين ديناراً وقصد التجارة مستمر فحال الحول والدنانير في يده وهي نقد البلد ولا تبلغ قيمتها بالدراهم مائتي درهم فلا زكاة هذا هو المذهب وبه قطع جماهير الأصحاب المتقدمين والمتأخرين وحكي صاحب التقریب (قولاً غريباً) أن التقويم أبداً يكون بغالب نقد البلد سواء كان رأس المال نقداً أم لا وحكي الشيخ أبو حامد الماوردي والرويانى وصاحب البيان وغيرهم هذا وجهان عن ابن الحداد وهو مذهب أبي حنيفة واحتج له بالقياس على ما لو تلف على غيره شيئاً متقوماً فإنه يقوم بنقد البلد لا بما اشتراه به واحتج الأصحاب للمذهب بأن العرض

بحول وحكي الشيخ أبو علي فيه وجهين آخرين ضعيفين (أحدهما) أنه عند البيع الثاني يخرج زكاة عشرين فإذا مضت ستة أشهر أخرج زكاة عشرين أخرى وهي التي كانت ربحاً في الحول الأول فإذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج زكاة الستين الباقية لأنها إنما استقرت عند البيع الثاني فمنه يتبدى حولها (والثاني) أنه عند البيع الثاني يخرج زكاة عشرين ثم إذا مضت ستة أشهر زكى عن الثمانين الباقية لأن الستين التي هي الربح حصلت في حول العشرين التي هي الربح الأول فيضم إليها في الحول ولو كان الفرع بحاله لكانه لم يبيع السلعة الباقية فيزكى عند تمام الحول الأول خمسين كما ذكرنا عند تمام الحول الثاني الحسين الثانية لأن الربح الآخر ما صار ناضاً للفرع الثاني اشترى بمائتي درهم عرضاً للتجارة فباعه بعد ستة أشهر بثلاثمائة واشترى بها عرضاً وباعه بعد تمام الحول بثلاثمائة فإن لم يفرد ربحاً بحول أخرج زكاة الثلاثمائة وإن أفردناه أخرج زكاة أربع مائة فإذا مضت ستة أشهر أخرج زكاة مائة فإذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج زكاة المائة الباقية هذا على جواب ابن الحداد وأما علي الوجهين الآخرين فيخرج عند البيع الثاني زكاة مائتين ثم على الوجه الأول إذا مضت ستة أشهر أخرج زكاة مائة وإذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج زكاة ثلاثمائة وعلى الوجه الثاني إذا مضت ستة أشهر من يوم البيع الثاني أخرج زكاة الأربع مائة الباقية ولو لم يبيع العرض الثاني أخرج زكاة الأربع مائة عند تمام الحول وزكاة الباقي بعد ستة أشهر هذا هو الحكم فإن أردت التوجيه فخرجه على ما سبق *

لما اشتراه به وإذا أمكن تقويمه باصله كان اولى بخلاف التلف فانه لا أصل له فوجب تقويمه بنقد البلد (الحال الثاني) ان يكون تقدراً دون نصاب فوجهان (أصحهما) عند الاصحاب يقوم برأس المال لماد كرهناه في الحال الاول (والثاني) يقوم بنقد البلد وهو قول أبي إسحق المروزي لانه لا يبنى حوله علي حوله فهو كما لو اشتراه بعرض (قال) البغوي والرافعي وموضع الوجهين ما اذا ملك من جنس رأس المال ما يتم به النصاب فان ملك بان اشترى بمائتي درهم عرضاً وهو حينئذ يملك مائة أخرى فلا خلاف أن التقويم يكون برأس المال لانه اشترى ببعض ما انعقد عليه الحول وابتداء الحول من ملك الدراهم (قلت) ويجبي فيه القول الذي حكاه صاحب التقريب (الحال الثالث) ان يملك بالتقدين جميعاً وهذا ثلاثة اضرب (أحدها) أن يكون كل واحد منهما نصيباً فيقوم بهما جميعاً على نسبة التقييط يوم الملك وطريقة تقويم احد التقدين بالآخر مثل ما لو اشترى العرض بمائتي درهم وعشرين ديناراً فينظر ان كانت قيمة الدراهم عشرين ديناراً فنصف العرض مشترى بدنانير ونصفه بدراهم وان كانت قيمة الدراهم عشرة دنانير فثلثاه مشترى بدراهم وثلثه مشترى بدنانير وهكذا يقوم في آخر الحول ولا يضم أحدهما إلى الآخر فان نقص كل واحد منهما في آخر الحول عن النصاب فلا زكاة وان كان بحيث لو قوم بأحدهما لبلغ نصاباً لما سبق في باب زكاة الذهب والفضة أن لا يضم أحدهما إلى الآخر ويكون حول كل واحد منهما من حين ملك ذلك النقد (والضرب الثاني) ان يكون كل واحد منهما دون النصاب فان قلنا بقول أبي إسحق ان مادون النصاب كالعرض يقوم الجميع بنقد البلد وإن قلنا بالاصح انه كالنصاب فوجهان حكاهما الماوردي (أصحهما) وبه قطع الجمهور يقوم ما قابل الدراهم بدراهم وما قابل الدنانير بدنانير (والثاني) يقوم الجميع بالدراهم لانه الأصل ونصوص زكاتها صريحة (الضرب الثالث) ان يكون أحدهما نصيباً والآخر دونه

قال فان نتج مال التجارة كان النتاج مال تجارة أيضاً علي أحد الوجهين ويجبر به نقصان الولادة في نصاب مال التجارة وجهاً واحداً ثم حوله حول الأصل علي الاصح * مال التجارة اذا كان حيواناً فلا يخلو اما أن تجب فيه زكاة العين كنصاب السائمة من الغنم قال كلام فيه وفي نتاجه سيأتي من بعد أو لا تجب كالخيل والجواري والمعلوفة من النعم فهل يكون نتاجها مال تجارة فيه وجهان (أحدهما) لا لان النماء الذي تفيده العين لا يناسب الاستئناء بطريق التجارة فلا يجعل مال تجارة ويروى عن ابن سريج (وأصحهما) نعم لان الولد جزء من الام فله حكمها وزوائد مال التجارة من فوائد التجارة عند أهلها والوجهان فيما اذا لم تنقص قيمة الام بالولادة فان نقصت كما اذا كانت قيمة الجارية الفاعادت بالولادة الى ثمانمائة وقيمة الولد مائتان فيجبر نقصان الام بقيمته وعاليه زكاة الالف ولو عادت قيمتها إلى تسع مائة جبرنا نقصان المائة من الولد لان سبب النقصان انفصال الولد وهو عتيق حاضر فيجعل كأنه لا نقصان كذا حكى عن ابن سريج

فيقوم مملكه بالنقد الذي هو نصاب برأس ماله ومملكه بالنقد الآخر فيه ثلاثة أوجه (أصحها) برأس ماله (والثاني) بغالب ثقل البلد (والثالث) أنه ان كان فضة قوم بها وان كان ذهباً قوم بالفضة ايضاً وهو الوجه المحكي قريباً عن الماوردي قال اصحابنا ويقوم كل واحد منهما في آخر حوله ويكون حول الذي مملكه بنصاب من حين ملك ذلك النصاب وحول المملوك بما دون النصاب من حين ملك العرض وإذا اختلف جنس المقوم به فلا ضم (الحال الرابع) ان يكون رأس المال غير نقد بان ملك العرض بعرض قنية او مملكه بمخام او نكاح بقصد التجارة وقلنا بالمذهب أنه يصير مال تجارة فيقوم في آخر الحول بنقد البلد فان كان في البلد نقدان فينظر فان كان أحدهما اغلب قوم بالاغلب نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب سواء كان دراهم او دنانير فان بلغ به نصاباً وجبت زكاته وان نقص به عن النصاب وبلغ بنقد آخر غير الغالب نصاباً فلا زكاة بالاتفاق ولو كان في البلد نقدان متشابهان في الرواج ليس أحدهما اغلب من الآخر فان بلغ بأحدهما نصاباً دون الآخر قوم بما بلغ به بلا خلاف وان بلغ بكل واحد منهما نصاباً ففيه أربعة أوجه حكاه المصنف والاصحاب (أصحها) عند المصنف والبندنجي وآخرين من الاصحاب وهو قول أبي اسحق المروزي يتخير المالك فيقوم بما شاء منهما لأنه لا مزيد لأحدهما علي الآخر (والثاني) يقوم بالنفع المساكين كما سبق في اجماع الحقائق وبنات اللبون (والثالث) يتعين التقويم بالدراهم لأنها أكثر استعمالاً ولأنها أرفق وهو قول ابن أبي هريرة واحتج له بان الدراهم ثبتت زكاتها بالنصوص المتواترة بخلاف الذهب قال القاضي أبو الطيب هذا الاستدلال باطل لان زكاة الذهب ثابتة بالاجماع فلا فرق بينهما (والرابع) يقوم بالنقد الغالب في أقرب البلاد اليه لأنها تعارضاً فصارا كالمعدومين فانتقل إلى أقرب البلاد (الحال الخامس) ان يكون رأس المال نقداً أو غيره

وغيره قال الامام وفيه احتمال ظاهر وقضية قولنا أنه ليس مال تجارة أن لا يجبر به نقصان الجارية كالمستفاد اسبب آخر (وقوله) في الكتاب في نصاب مال التجارة لفظ النصاب حشو في هذا الموضع (وقوله) وجهها واحداً أي من جهة النقد وما ذكره الامام إنما أبداه علي سبيل الاحتمال ونماز اشجار التجارة بمثابة أولاد حيوان التجارة ففي كونها مال تجارة ما ذكرنا من الوجهين ثم ان لم نجعل الأولاد والثمار مال تجارة فكيف القول في زكاتها في السنة الثانية وما بعدها انخرجها من حساب التجارة كما لو ورث عبداً ام كيف الوجه قال امام الحرمين الظاهر ان لا نوجب الزكاة فإنه فيما نختاره الآن منفصلاً عن تبعية الام وليس أصلاً في التجارة وان فرغنا على أنها مال تجارة وضمنناها إلى الأصل ففي حولها وجهان (أحدهما) أنها على القولين في ربح الناض لأنها زيادة مستقرة من مال التجارة فعلى أحد القولين ابتداء الحول من انفصال الولد وظهور الثمار (وأصحها) ان حولها حول الأصل كالزيادات المنفصلة كالنتاج في الزكاة العينية *

بان اشترى بمائتي درهم عبد قنية فما قابل الدراهم يقوم بها وما قابل العبد يقوم بنقد البلد فان كان النقد دون نصاب عاد الوجهان (الاصح) يقوم برأس ماله (والثاني) بغالب نقد البلد قال البغوي والرافعي وكما يجري التقسيط عند اختلاف الجنس يجري عند اختلاف الصفة بان اشترى بنصاب دنائير بعضها صحاح وبعضها مكسرة وبينهما تفاوت فيقوم ما يخص الصحيح وما يخص المكسور والله اعلم *

(فرع) اذا قوم العرض في آخر الحول ثم باعه بزيادة على قيمته فان كان البيع بعد اخراج الزكاة فلا شيء عليه في هذه الزيادة عن الحول الاول ولكنها تظم الى المال في الحول الثاني وان كان البيع قبل اخراج الزكاة فوجهان مشهوران حكاهما المصنف والاصحاب (أحدهما) يلزمه زكاة الزيادة لانها حصلت في نفس القيمة التي تعلق بها الوجوب فاشبهت الماشية اذا سميت بعد الحول قبل اخراج الزكاة فانه تلزمه سميئة بلا خلاف (واصحهما) عند القاضي ابي الطيب والاصحاب لا تلزمه زكاة الزيادة لانها حدثت بعد الوجوب فلم يلزمه زكاتها كالمسخر الحادثة بعد الحول ويخالف السمن فانه وصف نافع ولو نقصت القيمة بعد ان قومها بعد الحول فباعها بنقص عما قومها به نظر ان نقصت نقصا يسيرا وهو القدر الذي لا يتغابن الناس به لم تلزمه الا زكاة ما بيع به لان هذا قيمته وان نقصت نقصا كثيرا لا يتغابن الناس به بان قومها باربعين دينارا ثم نقصت فباعها بخمس وثلاثين لزمه زكاة الاربعين التي قوم بها لان هذا النقص بتفريطه هكذا فصله اصحابنا وكذا نقله عنهم القاضي ابو الطيب وصاحب البيان *

قال ﴿ وأما المخرج فهو ربع عشر القيمة من النقد الذي كان رأس المال نصابا كان أو لم يكن فان كان اشتراه بعرض قنية قوم بالنقد الغالب فان غلب نقدان فلم يباغ نصابا الا بأحدهما قوم به وان بلغ بهما نصابا يخير المالك على وجه ودروعي غبطة المساكين على وجه وتعين الدراهم على وجه لانه أرفق ويعتبر بالنقد الغالب في أقرب البلاد اليه على وجه ﴾ *

لا خلاف في ان قدر زكاة التجارة ربع العشر كما في النقدين ومنهم تخرج قطع (في الجديد) بانها تخرج من القيمة ولا يجوز أن تخرج من عين ما في يده وبه قال مالك لان متعلق الزكاة هو القيمة وحكى عن القديم قولان (أحدهما) مثل هذا (والثاني) أنه يخرج ربع عشر ما في يده لانه الذي

(قوله) لا خلاف في ان قدر الزكاة من التجارة ربع العشر (قلت) فيه آثار منها ما أخرجه ابو عبيد في الاموال من طريق زياد بن حذير قال بعثني عمر مصدقا فأمرني ان آخذ من المسلمين من اموالهم اذا اختلفوا بها للتجارة ربع العشر ومن اموال اهل الذمة نصف العشر ومن اموال اهل الحرب العشر (وروى) عبد الرزاق من طريق انس بن سيرين قال بعثني انس بن مالك على الابل فأخرج لي كتابا من عمر بمعناه ووصله الطبراني مرفوعاً من رواية محمد بن سيرين عن انس في ترجمة محمد بن حبان في الاوسط *

(فرع) إذا حال الحول علي العرض فقوم فلم يبلغ قيمته نصابا فلازكاة في الحال بلا خلاف فان زادت قيمته فبلغت بعد ذلك نصابا ففيه وجهان مشهوران حكاهما المصنف والاصحاب (أحدهما) وحكاه القاضي ابو الطيب عن ابن ابي هريرة والماسرخسي تلزمه الزكاة عند تمام النصاب فيخرج عن الماضي ويكون ابتداء الحول الثاني من هذا الوقت وقد زاد الحول الاول لانها اذا وجبت في اثني عشر شهرا ففي اكثر اولي (والثاني) وهو الاصح عند القاضي ابي الطيب والاصحاب وبه قال ابو اسحق المروزي لا تجب الزكاة حتى يحول حول ثان من حين حال الحول الاول لان الحول الاول انقضي ولا زكاة فيه فوجب ان لا يجب شيء حتى يتم الحول الثاني ثم ان المصنف وشيخه القاضي ومن تبعهما فرضوا المسألة فيما اذا زاد قيمته فبلغت نصابا بعد الحول بشهر ونحوه وقال صاحب البيان متى زادت بعد الحول الاول وقبل تمام الثاني ففيه وجهان *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿اذا قوم العرض فقد قال في الام يخرج الزكاة مما قوم به وقال في القديم فيه قولان (أحدهما) يخرج ربع عشر قيمته (والثاني) يخرج ربع عشر العرض وقال في موضع آخر لا يخرج الا العين والورق والعرض فمن أصحابنا من قال فيه ثلاثة أقوال (أحدها) يخرج من الذي قوم به لان الوجوب يتعلق به (والثاني) يخرج من العرض لان الزكاة تجب لاجله (والثالث) يخير بينهما لان الزكاة تتعلق بهما فيخيره بينهما وقال ابو اسحق فيه قولان (أحدهما) يخرج مما قوم به (والثاني) انه بالخيار فقال ابو علي بن ابي هريرة فيه قولان (أحدهما) يخرج مما قوم به (والثاني) يخرج العرض ﴾

﴿الشرح﴾ قال الشافعي والاصحاب زكاة عرض التجارة ربع العشر بلا خلاف ولا وقص فيه كالنقد وفيما يجب اخراجه طرق كما ذكره المصنف حاصلها ثلاثة أقوال (أصحها) عند الاصحاب وهو نصه في الام والمختصر وهو الجديد وبه الفتوى وعليه العمل يجب ربع عشر القيمة مما قوم

بملكه والقيمة تقدير واختلفوا في هذا القول منهم من قال انه ترخيص وتجويز لاخراج العين باعتبار القيمة ولو أخرج ربع عشر القيمة جاز ومن قال بهذا قال في المسألة قولان (تعيين) القيمة (والتخير) بين العين والقيمة وبه قال ابو اسحق ومنهم من قال ما ذكره (في القديم) أراد تعيين العين للاخراج ومن قال بهذا قال في المسألة قولان (تعيين) العين (وتعيين) القيمة وحكى ابن عبدان هذا عن ابن ابي هريرة ومن الاصحاب من استوعب وجعل المسألة على ثلاثة أقوال (أصحها) تعيين العين (والثاني) تعيين القيمة (والثالث) التخير بينهما وتحكي هذه الطريقة عن ابن سريج وعليها جرى صاحب التقريب ثم الفتوى والتفريع علي الجديد وهو الذي ذكره في الكتاب لكننا نورد صورة لايضاح هذا الخلاف فنقول اذا ملك مائة درهم فاشترى بها مائتي قفيز من الحنطة فحال الحول وهي تساوي مائتين فتجب عليه الزكاة تفريعا علي أن النصاب لا يعتبر الا في آخر الحول فعلي الاصح

به ولا يجوز أن يخرج من نفس العرض (والثاني) يجب الإخراج من نفس العرض ولا تجزى القيمة (والثالث) يتخير بينهما وقد ذكر المصنف دليل الجميع والقول الثاني والثالث قديمان ضعيفان وحكي الصيمري (طريقاً رابعاً) وهو أنه إن كان العرض حنطة أو شعير أو مما ينفع المساكين أخرج منه وإن كان عقاراً أو حيواناً فمن القيمة نقداً *

(فرع) ذكره الأصحاب تفريعاً على هذه الأقوال الثلاثة السابقة قالوا إذا اشترى بمائتي درهم مائتي قفيز حنطة أو بمائة وقلنا يعتبر النصاب آخر الحول فقط وهو الأصح وحال الحول وهي تساوي مائتين فعلي الصحيح الجديد عليه خمسة دراهم وعلى الثاني خمسة أقفزة وعلى الثالث يتخير بينهما (قالوا) فلو أخرج الإخراج الزكاة حتى نقصت القيمة فعادت إلى مائة درهم نظر إن كان ذلك قبل إمكان الأداء وقلنا لا يمكن شرط لوجوب فلا زكاة وإن قلنا شرط للضمان لا للوجوب لزمه على الجديد الصحيح درهمان ونصف وعلى الثاني خمسة أقفزة وعلى الثالث يتخير بينهما وإن كان بعد الإمكان لزمه على الجديد خمسة دراهم لأن النقصان من ضمانه وعلى الثاني خمسة أقفزة ولا يلزمه ضمان نقصان القيمة مع بقاء العين كالغاصب وعلى الثالث يتخير بينهما ولو أخرج الإخراج فبلغت القيمة أربعمائة فإن كان قبل إمكان الأداء وقلنا هو شرط الوجوب لزمه على الجديد عشرة دراهم وعلى الثاني خمسة أقفزة وعلى الثالث يتخير بينهما وإن قلنا شرط في الضمان لزمه على الجديد خمسة دراهم وعلى الثاني خمسة أقفزة قيمتها عشرة دراهم لأن هذه الزيادة في ماله ومال المساكين هذا هو الصحيح عند الأصحاب وقال ابن أبي هريرة يكفيه على هذا القول خمسة أقفزة قيمتها خمسة دراهم لأن هذه الزيادة حدثت بعد وجوب الزكاة وهي محسوبة في الحول الثاني وعلى الثالث يتخير بينهما ولو بلغت الحنطة بعد وجوب الزكاة وقيمتها مائتا درهم فصارت أربعمائة درهم لزمه على الجديد خمسة دراهم لأنها القيمة يوم الاتلاف وعلى الثاني خمسة أقفزة قيمتها عشرة دراهم وعلى الثالث يتخير بينهما

يخرج خمسة دراهم وعلى الثاني خمسة أقفزة وعلى الثالث يتخير بينهما ولو أخرج الإخراج الزكاة حتى تراجع السوق ونقصت القيمة نظر إن كان ذلك قبل إمكان الأداء (فإن قلنا) لا يمكن شرط الوجوب سقطت الزكاة (وإن قلنا) شرط الضمان وعادت القيمة إلى مائة فعلي الأصح يخرج درهمين ونصفاً وعلى الثاني يخرج خمسة أقفزة وعلى الثالث يتخير بينهما وإن كان بعد الإمكان فعلي الأصح يخرج خمسة دراهم لأن النقصان من ضمانه وعلى الثاني يخرج خمسة أقفزة ولا يضمن نقصان القيمة مع بقاء العين كالغاصب وعلى الثالث يتخير بينهما وإن أخرج فزادت القيمة وبلغت أربعمائة فإن كان ذلك قبل الإمكان وقلنا أنه شرط الوجوب فعلي الأصح يخرج عشرة دراهم وعلى الثاني خمسة أقفزة قيمتها عشرة دراهم لأن هذه الزيادة في ماله ومال المساكين وعن ابن أبي هريرة أنه يكفي على هذا القول خمسة أقفزة قيمتها خمسة دراهم لأن هذه الزيادة حدثت بعد وجوب الزيادة

قال المصنف رحمه الله تعالى :

إذا دفع الي رجل الف درهم قراضاً على أن الربح بينهما نصفان فحال الحول وقد صار ألفين بنيت علي أن المضارب متى يملك الربح وفيه قولان (أحدهما) يملكه بالمقاسمة (والثاني) يملكه بالظهور فإن قلنا بالاول كانت زكاة الجميع علي رب المال فإن أخرجها من عين المال فمن أين تحسب فيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنه تحسب من الربح لأنها من مؤن المال فتحسب من الربح كأجرة النقال والوزان والكيال (والثاني) تحسب من رأس المال لأن الزكاة دين عليه في الذمة في أحد القوانين فاذا قضاه من المال حسب من رأس المال كسائر الديون (والثالث) أنها تحسب من رأس المال والربح جميعاً لأن الزكاة تجب في رأس المال والربح في حسب المخرج منهما (وان قلنا) أن العامل يملك حصته من الربح بالظهور وجب علي رب المال زكاة ألف وخمسمائة وأخرجها علي ما ذكرناه وتجب علي العامل زكاة خمسمائة غير أنه لا يلزمه إخراجها لأنه لا يدري هل يسلم له أم لا فلم يلزمه إخراج زكاته كالمالك الغائب فإن أخرج زكاته من غير المال جاز وإن أراد إخراجها من المال ففيه وجهان (أحدهما) ليس له لأن الربح وقاية لرأس المال فلا يخرج منه الزكاة (والثاني) أن له ذلك لأنها دخلت علي حكم الاسلام ووجوب الزكاة .

وهي محتسبة في الحول الثاني وعلي الثالث يتخير بين الأمرين ولو أتلف الخنطة بعد وجوب الزكاة قيمتها مائتا درهم ثم ارتفعت قيمتها فصارت أربعمائة فعلى الأصح يخرج خمسة دراهم فإنها القيمة يوم الاتلاف وعلي الثاني يخرج خمسة أقدرة قيمتها عشرة دراهم وعلي الثالث يتخير بينهما إذا عرفت ذلك : قال كلام بعده في ما يقوم به العرض ولا يخلو الحال أول ما ملك مال التجارة : إما أن يملكه بالنقد أو بغير النقد أو بهما (القسم الاول) أن يملكه بالنقد (فأما) أن يملكه بأحد النقدين أو بهما فإن ملكه بأحد النقدين (فأما) أن يكون نصاباً أولاً يكون فإن كان نصاباً كما لو اشتراه بمائتي درهم أو عشرين ديناراً فيقوم في آخر الحول بذلك النقدين لأن الحول مبني علي حوله والزكاة واجبة فيه فإن بلغ نصاباً بذلك النقد أخرج زكاته والا فلا : وإن كان الباقي غالب نقد البلد ولو قوم به لبلغ نصاباً بل لو اشترى بمائتي درهم عرضاً وباعه بعشرين ديناراً وقصد التجارة مستمراً فتم الحول والدنانير في يده ولا تبلغ قيمتها مائتي درهم فلا زكاة فيها هذا ظاهر المذهب وعن صاحب التقريب حكاية قول أن التقويم أبداً يقع بغالب نقد البلد ومنه يخرج الواجب سواء كان رأس المال نقداً أو غيره لأنه أرفق بالمستحقين لسهولة التعامل به وحكى القاضي الروياني هذا عن ابن الحداد وقال أبو حنيفة وأحمد يعتبر الاخط المساكين فيقوم به ولا غيره بما ملك به وإن كان دون النصاب ففيه وجهان (أحدهما) وبه قال أبو اسحق أنه يقوم بغالب نقد البلد كما لو اشترى بعرض لأنه لازكاة فيه كما لازكاة في العرض (وأصحهما) وهو المذكور في الكتاب وبه قال ابن أبي هريرة أنه يقوم بذلك النقد أيضاً لأنه

(الشرح) عامل القراض لا يملك حصته من الربح الا بالقسمة في أصح المقولين وفي الثاني يملكها بالظهور فاذا دفع الى رجل نقداً قراضاً وهما جميعاً من أهل الزكاة فخال عليه الحول (فان قلنا) العامل لا يملك حصته من الربح الا بالقسمة لزم المالك زكاة رأس المال والربح جميعاً فان الجميع ملكه هكذا قطع به المصنف والاصحاب وأشار امام الحرمين الى احتمال في تخريج الوجوب علي المالك في نصيب العامل علي الخلاف في المغصوب والمجحود لنا كد حق العامل في حصته والمذهب ما قاله الاصحاب قال أصحابنا وحول الربح مبني على حول الاصل الا اذا صار ناضاً في أثناء الحول ففيه الخلاف السابق ثم ان أخرج المالك الزكاة من موضع آخر فذاك وان أخرجها من نفس مال القراض فهو جائز بلا خلاف وفي حكم المخرج ثلاثة أوجه مشهورة حكاه المصنف والاصحاب (أصحها) عند الشيخ أبي حامد والبعثي والجمهور وهو المنصوص انه يحسب من الربح كالمؤمن التي تلزم المال كأجرة جمال وكيال ووزان وغير ذلك وكان فطرة عبيد التجارة من الربح بلا خلاف ونقله البغوي عن نص الشافعي وكذا اروش جنياتهم (والثاني) يحسب من رأس المال لان الزكاة دين علي المالك فحسب علي المالك كما لو اخذ قطعة من المال وقضي بها ديناً آخر (والثالث) يحسب من رأس المال والربح جميعاً لانها تجب فيهما فحسبت فيهما ويكون المخرج كطائفة من المال استردها المالك ويقسط عليها مسألة رأس المال مائتان والربح مائة قلنا المخرج من رأس المال وثلاثة من الربح قال الخراسانيون هذا الخلاف مبني علي ان يعاقب الزكاة بالعين ام بالذمة (ان قلنا) بالعين فلكموت والا فهو استرداد ومنهم من قال (ان قلنا) بالعين فلكموت والا فوجهان واستبعد امام الحرمين هذا البناء وقال ليس هو بمرضي قال ولا يمتنع اثبات الخلاف علي قول تعلق الزكاة بالعين من جهة سيوع تعلق الزكاة في الجميع (أما) اذا قلنا العامل يملك حصته بالظهور فعلى المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح بلا خلاف ولا يلزمه زكاة حصة العامل بلا خلاف * قال المصنف والاصحاب وحكم الاخراج والحول كما سبق وهو انه ان بقيت السلعة الى آخر الحول زكى الربح بحول الاصل وان نض الربح قبل الحول فهل يضم الى حول الاصل أم يفرد بحول فيه الخلاف السابق ثم ان أراد اخراج الزكاة من مال القراض من أين يحسب فيه الاوجه الثلاثة هذا حكم المالك (وأما)

أصل ما في يده واقرب اليه من نقد البلد وموضع الوجهين ما اذا لم يملك من جنس النقد الذي ملك به ما يتم به النصاب فان ملك كما لو اشترى بمائة درهم عرضاً للتجارة وهو يملك مائة أخرى فلا خلاف في ان التقويم بجنس ما ملك به لانه اشترى ببعض ما انعقد عليه الحول وابتداء الحول من يوم ملك دراهم وان ملك بالنقدين جميعاً فله ثلاثة احوال لانه اما ان يكون كل واحد منهما نصاباً اولاً يكون واحد منهما نصاباً يكون أحدهما ونصاباً دون الآخر * واما في الحالة الاولى فيقوم بهما علي نسبة التقسيط يوم الملك وطريقة تقويم احد النقدين بالآخر يومئذ يانه اشترى بمائتي درهم وعشرين ديناراً

العامل علي هذا القول فهل يلزمه زكاة نصيبه من الربح فيه ثلاث طرق حكاهما الفوراني وإمام الحرمين وآخرون (وأصحها) وبه قطع المصنف وجمهور العراقيين وصاحب التقريب والصيدلاني وغيرهم القطع بوجوبها لأنه مالك قادر علي الفسخ والمقاسمة في كل وقت والتصرف بعد القسمة في نصيبه فلزمه الزكاة (والثاني) أنه علي قول المفسر والمجرب والمجرب لا نه غير متمكن في الحال من كمال التصرف (والثالث) القطع بعدم الزكاة عليه اضعف ملكه وعدم استقراره لاحتمال الخسران فأشبهه المالك كاتب وهذه طريقة القفال وضعها ائمة الحرمين فحصل ان المذهب الايجاب علي العامل وفي ابتداء حوله في نصيبه خمسة أوجه (أصحها) المنصوص من حين الظهور لأنه ملك من حينئذ (والثاني) من حين يقوم المال علي المالك لاجل الزكاة لأنه لا يتحقق الربح الا بذلك حكاه الشيخ أبو حامد والاصحاب (والثالث) حكاه أبو حامد أيضاً والاصحاب من حين المقاسمة لأنه لا يستقر ملكه الا من حينئذ وهذا غلط وان كان مشهوراً لان حاصله أن العامل لا زكاة في نصيبه لأنه بعد المقاسمة ليس بعامل بل مالك ملكاً مستقراً كامل التصرف فيه والتفريع علي أنه يملك بالظهور فاقول بأنه لا يكون حوله الا من المقاسمة رجوع الي انه لا زكاة عليه قبل القسمة (والوجه الرابع) حوله حول رأس المال حكاه امام الحرمين والعزالي وغيرهما وهذا أيضاً غلط صريح لأنه حينئذ لم يكن مالكاً فكيف يبني ملكه وحوله علي حول غيره ولا خلاف ان حول الانسان يبني علي حول غيره لا الوارث علي قول ضعيف لكونه قائماً مقام المورث والخامس انه من اشترى العامل السلعة حكاه البندنجي وغيره قالوا وهو غلط قال أصحابنا ثم اذا تم حول العامل ونصيبه لا يبلغ نصاباً لكنه مع جملة المال يبلغ نصاباً فان أثبتنا الخلطة في التقدير فعليه الزكاة وإلا فلا أن يكون له من جنس ما يكمل به النصاب وهذا اذا لم تقبل ابتداء الحول من المقاسمة فان جعلناه منها سقط اعتبار الخلطة قال أصحابنا وإذا أوجبنا الزكاة علي الحامل لم يلزمه اخراجها قبل القسمة وهذا هو المذهب وبه قطع المصنف وسائر العراقيين والجمهور فاذا اقتسموا زكي ماضي وفيه وجه يلزمه الاخراج في الحال لتمكنه من القسمة وهو قول صاحب التقريب حكاه صاحب الابانة والبيان وآخرون عنه والصواب الاول لان المال ليس في يده ولا تصرفه فلا يكون أكبر من المال الغائب الذي ترجي سلامه

عروضاً للتجارة فينظر ان كانت قيمة مائتي درهم عشرين ديناراً فقد علمنا ان نصف العروض مشترى بالدرهم ونصفها بالدنانير وان كانت قيمتها عشرة دنانير فثلثها مشترى بالدرهم وثلثاها بالدنانير فهكذا تقوم في آخر الحول ولا يضم احدهما الي الآخر حتي لا تجب الزكاة اذا لم يبلغ واحد منهما نصاباً وان كان بحيث لو قوم الجميع بأحد النقيدين لبلغ نصاباً وحول كل واحد من المبالغين من يوم ملك ذلك النقد واما في الحالة الثانية (فان قلنا) مادون النصاب كالعروض قوم الجميع بنقد البلد (وان قلنا) انه كالنصاب قوم مامله بالدرهم ومامله بالدنانير واما في الحالة الثالثة فيقوم

ويخاف تلفه قال أصحابنا فان أخرج الزكاة من موضع آخر فذاك وان أراد اخراجها من مال القراض فهل له الاستقلال به أم للمالك منعه فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب أصحابهما عند جماهير الأصحاب وهو المنصوص يستقل به بغير إذن المالك لان الزكاة وجبت فيه ولأنه مقتضى القراض على هذا القول (والثاني) ليس له ذلك وللمالك منعه لان الربح وقاية لرأس المال فاعله يخسر قال البندنيجي هذان الوجهان مبنيان على أن الزكاة هل تتعلق بالعين أم بالذمة ان قلنا بالعين فله ذلك والا فلا هذا كله اذا كان المالك والعامل من أهل وجوب الزكاة جميعا فأما اذا كان المالك من أهلها دون العامل قلنا الجميع المالك ما لم يقسم فعليه زكاة الجميع وان قلنا بالقول الآخر فعليه زكاة رأس المال ونصيبه من الربح ولا يكمل نصيبه اذا لم يبلغ نصابا بنصيب العامل لانه ليس من أهل الزكاة فلا تصح خلطته وأما اذا كان العامل من أهل وجوب الزكاة دون المالك فان قلنا كله للمالك قبل القسمة فلا زكاة وان قلنا للعامل حصته من الربح ففي وجوب الزكاة عليه الخلاف السابق فان أوجبناها فذلك اذا بلغت حصته نصابا أو كان له ما يتم به نصاب ولا تثبت الخلطة ولا يجيء في اعتبار الحول هنا الا الوجه الاول والثالث وليس له اخراج الزكاة من غير المال بلا خلاف لان المالك لم يدخل في العقد على اخراج زكاة من المال هكذا قاله الأصحاب قال الرافعي والمنايع منع ذلك لانه عامل من عليه الزكاة والله أعلم

(١) بياض
بالاصل فحرر

(فرع) في مسائل تتعلق بزكاة التجارة أحدها اذا باع عرض التجارة بعد وجوب الزكاة قبل اخراجها ففيه ثلاث طرق أصحابها وبه قطع جمهور الأصحاب في الطريقين صحة بيعه قولاً واحداً (والطريق الثاني) فيه الخلاف السابق في بيع غيره من أموال الزكاة قبل اخراجها كبيع السائمة والثمرة والحب والنقد بعد وجوب الزكاة قبل اخراجها حكاه صاحب البيان وآخرون (والثالث) ان قلنا يخرج زكاة التجارة من نفس العرض فهو على الخلاف وان قلنا يخرج من القيمة فهو كما لو وجبت شاة في خمس من الابل فباعها قبل اخراج الشاة وفيه طريقان سبقا في موضعهما وهذا الطريق قاله (١) وحكاه الرافعي قال الرافعي وهذان الطريقان شاذان والمذهب القطع بالجواز كما قطع به الجمهور وسواء باع بقصد التجارة أم بقصد اقتناء المال أم بلا قصد لان تتعلق الزكاة به لا يبطل وان صار مال قنية كما لو نوى الاقتناء بلا بيع ولو وهب مال التجارة أو أعتق عبداً قال الرافعي هو

مأمول به بالنقد الذي هو نصاب بذلك النقد ومأمول به بالنقد الثاني فعلى الوجهين وكل واحد من المبلغين يقوم به في آخر حوله وحول المملوك بقدر النصاب من يوم ملك ذلك النقد وحول المملوك بالآخر من يوم ملك العروض واذا اختلف جنس المقوم به فلا ضم كما سبق (القسم الثاني) ان يملكه بغير النقد كما لو ملك بعرض للقيمة فيقوم في آخر الحول بآخر نقد البلد من الدراهم او الدينار ان بلغ به نصاباً اخرج زكاته والا فلا شيء عليه وان كان يبلغ بغيره نصاباً فان كان

كبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لان الهبة والاعتاق يبطلان متعلق زكاة التجارة كما أن بيع الماشية يبطل متعلق زكاتها قال ولو باع التجارة بعد وجوبها بمحابة فقدّر المحابة كما لو هوب فإن لم تصح الهبة بطل في ذلك القدر وفي الثاني قولاً تفريق الصفقة (الثانية) اذا كان مال التجارة حيواناً فله حالان (أحدهما) أن يكون مما يجب الزكاة في عينه كنصاب الماشية وسبق حكمه (الثاني) أن لا يجب في عينه كالعبيد والجوارى والخيل والحير والمعلوفة من الغنم فهل يكون نتائجها مال تجارة فيه وجهان مشهوران أصحهما يكون لان الولد جزء من أمه قالوا والوجهان فيما اذا لم تنقص قيمة الام بالولادة فان نقصت بأن كانت قيمتها ألفاً فصارت بالولادة ثمانمائة وقيمة الولد مائتان حين نض الام بالولد وزكي الالف ولو صارت قيمة الام تسعمائة جبرت المائة من قيمة الولد كذا قاله ابن سريج والاصحاب قال امام الحرمين وفيه احتمال ظاهر ومقتضي قولنا انه ليس مال تجارة لا يجبر به الام كالمستفاد بسبب آخر قال اصحابنا ونماز اشجار التجارة كأولاد حيوانها ففيها الوجهان فان لم يجعل الاولاد والثمار مال تجارة فهل يجب فيها في السنة الثانية فما بعدها زكاة قال امام الحرمين الظاهر انا لا نوجب لانه منفصل عن تبعية الام وليس أصلاً في التجارة وأما اذا ضمنها الى الاصل وجعلناها مال تجارة ففي حولها طريقان (أصحهما) حولها حول الاصل كنتائج السائمة وكزيادة المتصلة (والثاني) على قولي ربح الناض فعلى أحدهما ابتداء حولها من انفصال الولد وظهور الثمار (الثالثة) حكى البغوي والاصحاب عن ابن الحداد فرعاً وواقفوه عليه وهو اذا اشترى شقماً مشفوعاً بعشرين ديناراً للتجارة فحال الحول وقيمه مائة لزمه زكاة مائة ويأخذه الشفيع بعشرين ولو اشتراه بمائة فحال عليه الحول وقيمه مائة لزمه زكاة عشرين ويأخذه الشفيع بمائة وحكي امام الحرمين ما ذكره ابن الحداد في الصورة ثم قال قال الشيخ أبو علي ومن أصحابنا من صرح قولاً أنه لا زكاة عليه لان ملكه معرض لازوال بتسلط الشفيع عليه ولو تصرف في الدار فتصرفه معرض للنقص من جهة الشفيع بخلاف الصداق فان تصرف المرأة فيه لا ينقص لو فرض فرقة قبل الدخول قال الامام وهذا الذي ذكره وان كان يتوجه بفريضة فالوجه أن يستثنى منه قدر عشرين ديناراً فان ملكه وان كان معرضاً لازوالاً في الشقص فيبذل في مقابلته عشرون ديناراً وعين المال ليست مقصودة في زكاة التجارة وانما المقصود المالية وهي موجودة دائمة في مقدار

يجرى في البلد النقدان واحدهما اغلب فالتقويم به وان استويا نظر ان بلغ باحدهما نصاباً دون الآخر قوم به وان بلغ بهما ففيه وجوه اربعة (احدها) ان المالك يتميز فيقوم بأيها شاء ويخرج الزكاة ويحكي هذا عن أبي اسحق (والثاني) انه يراعي الاغبط للمساكين (والثالث) انه يتعين التقويم بالدرهم لانها ارفق واصح لشراء المحقرات قال الروياني وهذا اختيار ابن أبي هريرة (الرابع) انه يعتبر بالنقد الغالب في اقرب البلاد اليه لاستوائهما في ذلك البلد فصار كما لو لم يكن

عشرين ديناراً قال الامام ثم ذكر الشيخ أبو علي وجها ان للمشتري أن يقول قد رجبت الزكاة في مالية الدار فيخرج الزكاة منها ويكون ذلك كنقصان صفة في الشقص فيأخذه الشفيع بالباقي بجميع العشرين كما لو نقص بأفة سماوية قال الامام وهذا الوجه ضعيف لان نقصه بالزكاة بسبب قصده التجارة لا في نفسه والله أعلم *

باب زكاة المعدن والركاز

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

إذا استخرج حر مسلم معد في موات أو في أرض يملكها نصيباً من الذهب أو الفضة وجبت عليه الزكاة لان النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحرث المزني المعادن القبلية وأخذ منه الزكاة فان استخرجها مكاتب أو ذمي لم يجب عليه شيء لانها زكاة والزكاة لا تجب على مكاتب ولا ذمي وان وجدته في أرض مملوكة لغيره فهو لصاحب الأرض ويجب دفعه اليه فاذا أخذه مالكه وجبت عليه زكاته *

(الشرح) هذا الحديث رواه مالك في الموطأ عن شيخه ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من العلماء ان النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال ابن الحرث المزني معادن القبلية وهي من ناحية الفرع فتلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم هذا لفظ رواية مالك وروى الشافعي عن مالك هكذا ثم قال الشافعي ليس هذا مما يثبت به أهل الحديث ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم الا اقطاعه فان الزكاة في المعدن دون الخمس وليست مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيهقي هو كما قال الشافعي في رواية مالك قال وقد روى عن ربيعة موصولاً فرواه البيهقي عن ربيعة عن الحرث بن بلال بن الحرث عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبلية الصدقة وانه أقطع بلال بن الحرث الحقيق أجمع والمعادن القبلية - بفتح القاف والباء الموحدة - وهذا لا خلاف فيه وقد تصحف والفرع - بضم الفاء واسكان الراء - والعين المعجمة - بلاد بين مكة والمدينة وأما المعدن فمشتق من المعدون وهو الاقامة ومنه قوله تعالى جنات عدن وسمي معدناً لان الجوهر يعدن فيه أي يقيم وقولهم زكاة المعدن أي زكاة المستخرج من المعدن * أما الاحكام فقال اصحابنا أجمعت الامة على وجوب الزكاة في المعدن وشرط للذي يجب

فيه فقد فهذا هو الترتيب المذكور في الكتاب وكذا أورده العراقيون والقاضي الروياني وحكموا بأن الوجه الاول اصح وايراد الامام وصاحب التهذيب يقتضي ترجيح الثاني لانها قالا اذا استويا ولم يغلب احدهما يقوم بالانفع للمساكين فان استويا فيه فحينئذ فيه الوجوه الثلاثة الباقية وما ذكره يعتضد بان الاظهر في اجماع الحقائق وبنات اللبون وغاية الاغبط وما ذكره غيرها يعتضد لان الاظهر في الجبران ان الخيار في تعيين الشاتين والدراهم الي المعطى ويدخل في هذا

عليه ان يكون حراً مسلماً والمكاتب والذمي لا زكاة عليهما لما سبق في اول كتاب الزكاة وسبق هناك فيمن بعضه حر وبعضه عبد خلاف وهو جار هنا ولو كان المستخرج عبدا وجبت الزكاة علي سيده لان الملك له ولو أمره السيد بذلك ليكون النسل له قال القاضي أبو الطيب في المجرد والدارمي والبندنجي وصاحب الشامل هو علي القولين في ملك العبد يتملك السيد فان قلنا لا يملك فالملك للسيد وعليه زكاته وان قلنا يملك فلا زكاة علي السيد لعدم ملكه ولا علي العبد لضعف ملكه والله علم * قال المصنف والاصحاب اذا كان مواتاً أو ملكاً للمستخرج فعليه زكاته وان وجدته في أرض مملوكة فهو اصحاب الارض ويجب دفعه اليه فاذا أخذه مالكه لزمه زكاته *

(فرع) قال أصحابنا لا يمكن الذمي من حفر في دار معدن الاسلام ولا الاخذ منها كما لا يمكن من الاحياء فيها ولكن ما أخذه قبل إزعاجه يملكه كما لو أحتطب وفيه وجه انه لا يملكه حكمه الماوردي وسنعيده في فصل الزكاة ان شاء الله تعالى والصواب انه يملك وليس عليه حق المعدن علي المذهب وبه قطع المصنف وسائر العراقيين وقال جماعة من الخراسانيين يبي علي أن مصرف حق المعدن ماذا فان أوجبنا فيه ربع العشر فمصرفه مصرف الزكوات وان أوجبنا الخمس فطريقان المذهب مصرف الزكوات (والثاني) فيه قولان (أصحابها) هذا (والثاني) مصرف خمس الفى وبهذا قال المزني وأبو حفص بن الوكيل من أصحابنا حكمه عنهما صاحب البيان فان قلنا بهذا أخذ من الذمي الخمس وان قلنا بالمذهب انه مصرف الزكوات لم يؤخذ منه شيء قال الماوردي فان قيل اذا كان الذمي ممنوعاً من المعدن كما يمنع من الاحياء فينبغي أن لا يملك ما يأخذه منه كما لا يملك ما أحياء والجواب أن ضرر الاحياء مؤبد فلم يملك به بخلاف المعدن قال أصحابنا ثم علي المذهب يشترط النية فيه كسائر الزكوات واذا قلنا مصرف الفى فلا يشترط النية ولا خلاف أن المكاتب لا يمنع من المعدن ولا زكاة عليه قال المروزي (فان قيل) فما الفرق بين أن يحد المكاتب معدنا أو ركازاً فلا زكاة عليه فيه وبين أن يغنم غنيمة من الكفار فيجب فيها الخمس فالجواب انه في الغنيمة يملك أربعة أخماسها أولاً ويملك أهل الخمس حينئذ الخمس وفي المعدن والركاز يملك كله بالوجود ولكن يجب بعد ذلك علي الحر إخراج واجبه زكاة والمكاتب لا زكاة عليه فيما ملكه كسائر أملاكه وهذا مذهبننا وقال أبو حنيفة يلزم المكاتب زكاة المعدن *

القسم المملوك بالخلع والنكاح علي قصد التجارة اذا قلنا انه مال تجارة (القسم الثالث) انه يملك بالنقد وغيره معاً كما لو اشترى بمائتي درهم وعرض قنية فما يقابل الدراهم يقوم بالدراهم وما يقابل العرض بنقد البلد فان كان النقد دون النصاب عاد الوجهان وكما يجزىء التقسيط عند اختلاف الجنس يجزىء عند اختلاف الصفة كما لو اشترى بنصاب من الدنانير بعضها صحيح وبعضها مكسر وبينهما تفاوت يقوم ما يخص الصالح بالصالح وما يخص المكسرة بالمكسرة ولا يخفى عليك

(فرع) قال أصحابنا ولو اشترى الحر المسلم أرضاً فظهر فيها معدن فهو ملك المشتري فإن شاء عمله وإن شاء تركه ولا يتعرض له في واحد منهما *
* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وان وجد شيئاً غير الذهب والفضة كالحديد والرصاص والفيروزج والبلور وغيرها لم يجب فيه الزكاة لأنها ليست من الأموال المزكاة فلم يجب فيها حق المعدن وإن وجد دون النصاب لم يلزمه الزكاة لأننا بينا أن ذلك زكاة فلا يجب في غير النصاب ولأنه حق يتعلق بالمستفاد من الأرض فاعتبر فيه النصاب كالعشر ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اتفق أصحابنا على أن المستخرج من المعدن إذا كان ذهباً أو فضة وجبت فيه الزكاة وأما غيرها من الجواهر كالحديد والنحاس والرصاص والفيروزج والبلور والمرجان والعقيق والزمرد والزبرجد والكحل وغيرها فلا زكاة فيها هذا هو المشهور الذي نص عليه الشافعي في كتبه المشهورة في الجديد والقديم وبه قطع جماهير الأصحاب في الطرق كلها وقال الدارمي في الاستدراك قال ابن القطان في وجوب الزكاة فيها قولين قال ونقل القيصري من أصحابنا عن القديم قولين في وجوبها كالزكاة وحكى الرافعي وجهاً شاذاً منكراً أنه تجب الزكاة في كل مستخرج منه وقال أبو حنيفة تجب في المطبوعات كالجديد وقال أحمد في كل مستخرج * دليلنا أن الأصل عدم الوجوب وقد ثبت في الذهب والفضة النصاب فيه بالإجماع فلا تجب فيما سواه إلا بدليل صريح وهل يشترط لوجوب زكاة الذهب والفضة المستخرجين من الذهب والفضة النصاب فيه طريقان الصحيح منهما وبه قطع المصنف وجماهير العراقيين وجماعات من الخراسانيين اشتراطه ونقل القاضي أبو الطيب في المجرد اتفاق الأصحاب عليه (والثاني) حكاه أكثر الخراسانيين والماوردي من العراقيين فيه قولان (أصحهما) اشتراطه (والثاني) لا قال أصحاب هذه الطريقة القولان مبنيان على أن واجبه الخمس أو ربع العشر (إن قلنا) ربع العشر فالنصاب شرط وإلا فلا والمذهب اشتراطه مطلقاً لعموم قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » وبالقياس الذي ذكره المصنف والله أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وان وجد النصاب في دفعات نظرت فإن لم ينقطع العمل ولا النيل ضم بعضه إلى بعض في

بعد هذا الشرح إن لفظ القيمة من قوله في الكتاب فهو ربع عشر القيمة فينبغي أن يكون معلوماً بالواو وقوله من النقد الذي كان رأس المال بالحاء والالف وقوله أو لم يكن بالواو وقوله فإن غلب تقدان أي على التساوي *

قال ﴿ ولا يتمتع على التاجر التجارة لعدم إخراج الزكاة وأما الاعتاق والهبة فهو كبيع المواشي بعد وجوب الزكاة فيها ﴾ *

اتمام النصاب وان قطع العمل لعذر كاصلاح الاداء ضم ما يجده بعد زوال العذر الى ما وجدته قبله وان ترك العمل فيه لغير عذر لم يضم ما وجدته بعد الترك الى ما وجدته قبله وان اتصل العمل وانقطع النيل ثم عاذ فيه قولان (قال) في القديم لا يضم الثاني الى الاول لانه اذا لم يضم ما وجدته بعد قطع العمل الى ما وجدته قبله فلائذ لا يضم ما وجدته بعد قطع النيل بغير اختياره وهو المقصود اولي وقال في الجديد يضم لان انقطاع النيل بغير اختياره وانقطاع العمل باختياره *

(الشرح) قال أصحابنا ليس من شرط نصاب المعدن أن يوجد دفعة واحدة بل ما ناله دفعات يضم بعضه الى بعض واتصال العمل إن تابع العمل والنيل قال الماوردي والبغوي وغيرهما لا يشترط بقاء المستخرج في ملكه قل أصحابنا واتصال العمل هو ادامته في الوقت الذي جرت العادة بالعمل فيه واتصال النيل هو أن لا يخفد المعدن وخفده أن يخرج منه بالعمل شيئاً وأما اذا تابع العمل ولم يتواصل النيل بل خفد المعدن زماناً ثم عاذ النيل فإن كان زمن الانقطاع يسيراً ضم أيضاً وجبت الزكاة اذا بلغ المجموع نصاباً وان كان كثيراً كالأيومين والثلاثة (قولان) الصحيح الجديد (والقديم) لا ضم وذكر المصنف دليلهما أما اذا انقطع العمل وكان النيل ممكناً بحيث لو عمل لنال ثم عاد الى العمل فإن كان انقطع بلا عذر لم يضم سواء طال الزمان أم لا قصرته لانه معرض وانقطع لعذر ضم سواء طال الزمان ام لا مادام اترك لعذر هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وحكامه الرافعي عن الجمهور وحكي فيه وجه آخر أنه لا ضم قال وفي حد الطول أوجه (أصحها الرجوع الى العرف) (والثاني) ثلاثة أيام (والثالث) يوم كامل قال أصحابنا والاعذار كاصلاح الآلة وهرب العبيد والاحرار وهذه اعذار بلا خلاف قال الرافعي وكذلك السفر والمرض على المذهب وقيل فيهما وجهان (أصحهما) عذران (والثاني) لا وقطع الماوردي والقاضي ابو الطيب والجمهور أنهم ممن الاعذار قال أصحابنا ومتى حكمنا بعدم يضم فمعناه ان الاول لا يضم الى الثاني * وأما الثاني فيضم الى الاول بلا خلاف كما يضم الى ما يملكه من غير المعدن *

(فرع) ولو وجد رجلان من المعدن دون نصابين وبلغ نصاباً (فان قلنا) بآثبات الخلطة في الذهب والفضة زكياً زكاة الخلطة ان كانا من أهلها والا فلا زكاة عليهما الا ان يكون في ملكه من غيره ما يتم به النصاب *

هل ينفذ بيع التاجر مال التجارة بعد تمام الحول ووجوب الزكاة فيها ذكر بعض الاصحاب أنه علي الخلاف في بيع سائر الاموال بعد وجوب الزكاة فيها وروى في النهاية عن بعضهم ان ان قلنا ان زكاة التجارة تؤدي من عين العروض فهو على ذلك الخلاف (وان قلنا) تؤدي من القيمة فالحكم فيه كالحكم في مال وجبت شاة في خمس من الابل فباعها لان القيمة ليست من جنس

(فرع) في ضم المملوك من المعدن الي غيره مما يملكه الواحد وهو مفرق في كلام الاصحاب وقد لخصه الرافعي واختصرت كلامه ومختصره أنه اذا نال من المعدن دون نصاب وهو يملك من جنسه نصابا فصاعدا فاما أن يناله في آخر جزء من حول ما عنده أو بعد تمام حوله أو قبله ففي الحالين الاولين يصير مضموما الى ما عنده وعليه في ذلك النقد زكاته وعليه أيضا فيما ناله حقه بلا خلاف لكن حق النقد ربع العشر وحق المعدن فيه الاقوال: الصحيح ربع العشر * وأما اذا ناله قبل تمام الحول فلا شيء عليه فيما عنده حتى يتم حوله وفي وجوب حق المعدن فيما وجدته وجهان (أحدهما) الوجوب وهو ظاهر نصه في الام وصححه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وآخرون (والثاني) لا يجب فعلي هذا يجب فيما عنده ربع العشر عند تمام حوله وفيما ناله ربع العشر عند تمام حوله أما اذا كان ما يملكه من جنسه دون نصاب بان ملك مائة درهم ونال من المعدن مائة نظران نالها بعد تمام حوله ما عنده ففي وجوب حق المعدن فيما ناله الوجهان فعلي الاول يجب في المعدن حق ويجب فيما كان عنده ربع العشر اذا تم حوله من حين كمل النصاب بالنيل وعلي الثاني لا يجب شيء في الجميع حتى يمضي حول من يوم النيل فيجب في الجميع ربع العشر وقال أبو علي في الافصاح فيه وجه أنه يجب فيما ناله حقه وفيما كان عنده ربع العشر في الحال لانه كمل بالنيل وقد مضى عليه حول وهذا ضعيف أو باطل لان الذي كان عنده دون نصاب فلم يكن في حوله قلت وهذا لوجه المنسوب الي أبي علي صاحب الافصاح نقله الشيخ أبو حامد والمصنف في فضل الزكاة وغيرها من الاصحاب عن نص الشافعي واختاروه ورجحوه ولكن الاصح الذي اختاره القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرها من المحققين انه لا شيء فيما كان عنده حتى يحول حوله من حين كمل نصابا والله أعلم * وأما اذا ناله قبل تمام حول المائة فلا يجب في المائة التي كانت عنده شيء بلا خلاف ولا يجبي وجه صاحب الافصاح وأما المائة المأخوذة من المعدن فيجبى فيها الوجهان السابقان وهذا التفصيل نقله بعض العراقيين ونقل معظمه أبو علي السنجي ونسبه امام الحرمين الي السهو وقال اذا كان ما يملكه دون نصاب فلا ينعقد عليه حول حتي يفرض له وسط وآخر أو يحكم بوجوب الزكاة فيه يوم النيل ولا بعد في القول بوجوب الزكاة فيه للنيل لكن الشيخ أبو علي لم ينفرد بنقل ولا اختياره حتى يعترض عليه وانما

العرض كما لشاة ليست من جنس الابل والذي قطع به الجمهور وأورده في الكتاب أنه يجوز البيع ولا يخرج على ذلك الخلاف لان متعلق هذه الزكاة المالية والقيمة وهي لا تفوت بالبيع ولا فرق بين أن يبيع على قصد التجارة وهو الذي يتناوله لفظ الكتاب أو علي قصد اقتناء العرض فان متعلق الزكاة الواجبة لا يبطل وان صار مال قنية فهو كما لو نوى الاقتناء من غير بيع ولو أعتق عند التجارة أو وهب مال التجارة فحكمه حكم ماله ببيع المواشي بعد وجوب الزكاة فيها لان الاعتناق والهبة يبطلان متعلق زكاة التجارة كما أن البيع يبطل متعلق زكاة العين ولو باع مال التجارة

نقله متعجبا منه منكر له (قلت) هذا الذي ذكره إمام الحرمين وأبو علي والرافعي من الإفراط في رد الوجه المنقول عن الإفصاح وجعله غلطا شاذاً لا يعرف ليس كما قلوه بل هو منصوص كما قدمناه عن نقل المصنف والشيخ أبي حامد وغيرهما ولكن الأصح خلافه * وأما إذا كان الذي عنده مال تجارة فيجوز فيه الأحوال الثلاثة وإن كان دون نصاب بلا إشكال لأن الحول ينعقد عليه وإن كان دون نصاب ولا يعتبر نصابه إلا في آخر الحول علي الصحيح كما سبق في بابنا فإذا نال من المعدن شيئاً في آخر حول التجارة ففيه حق المعدن وفي مال التجارة زكاة التجارة إن كان نصاباً وكذا إن كان دونه وبلغ بالمعدن نصاباً واكتفينا بالنصاب في آخر الحول وإن نال قبل تمام الحول ففي وجوب حق المعدن الوجهان السابقان وإن نال بعد تمام الحول نظر إن كان مال التجارة نصاباً في آخر الحول وجب في النيل حق المعدن لانضمامه إلي ما وجبت فيه الزكاة وإن لم يبلغ نصاباً وناله بعد مضي ستة أشهر من الحول الثاني بئى على الخلاف السابق في باب زكاة التجارة وإن عرض التجارة إذا قوم في آخر الحول فنقص عن النصاب ثم زاد بعد ذلك وبلغ نصاباً هل تجب فيه الزكاة عند بلوغه نصاباً أم ينتظر مضي الحول الثاني بكامله (فإن قلنا) بالاول وجبت زكاة التجارة في مال التجارة حينئذ يجب حق المعدن في النيل بلا خلاف (وإن قلنا) بالثاني وهو انتظار مضي الحول الثاني وهو الأصح ففي وجوب حق المعدن الوجهان وجميع ما ذكرناه مفرع على المذهب وهو أن الحول لا يعتبر في زكاة المعدن وإن اعتبرناه انعقد الحول عليه من حين وجده هذا آخر كلام الرافعي رحمه الله وقد ذكر المصنف هذه المسائل في فضل الزكاة وفي كلامه مخالفة للراجح في المذهب فليحمل علي ما قررناه هنا قال أصحابنا وحكم الزكاة في اتمام النصاب حكم المعدن في كل ما ذكرناه وفاقاً وخلافاً بلا فرق والله اعلم *

قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ ويجب حق المعدن بالوجود ولا يعتبر فيه الحول في أظهر القوانين لأن الحول يراد لكمال النماء وبالوجود يصل إلى النماء فلم يعتبر فيه الحول كالمعشر وقال في البويطي لا يجب حتى يحول عليه الحول لأنه زكاة مال تتكرر فيه الزكاة فاعتبر فيه الحول كسائر الزكوات ﴾

﴿ الشرح ﴾ قوله تتكرر فيه الزكاة احتراز من المعشر وقوله كسائر الزكوات لو قال

بمحاباة فقدّر المحاباة كانوا هوب فإن لم تصح الهبة وجب أن تبطل في ذلك القدر ويخرج في الباقي علي تفريق الصفة والله أعلم *

قال ﴿ قاعدة يجب اخراج الفطرة (ح) عن عبد التجارة مع زكاة التجارة وإن كان مال التجارة نصاباً من السائمة غلب زكاة العين في قول لأنه مقطوع به وغلب زكاة التجارة في قول لأنه أرفق بالمساكين لعمومه فإن غلبنا الزكاة ولم يكن المال نصاباً باعتباره عدلنا إلى الزكاة الأخرى كزكاة

زكاة الماشية والنقد لكان أحسن لأن قوله كذا أثر الزكوات يدخل فيه المعشر ولا يعتبر فيه الحول وهذا القولان في اشتراط الحول مشهوران (والصحيح) المنصوص في معظم كتب الشافعي وبه قطع جماعات وصححه الباقر أنه لا يشترط بل يجب في الحال وبه قال مالك وأبو حنيفة وعامة العلماء من السلف والخلف (والثاني) يشترط وهو مذهب أحمد والمزني وقال جماعة من الخراسانيين (ان قلنا) فيه الخمس لم يعتبر الحول والا فقولان والمذهب أنه لا يشترط •

في أظهر الوجهين ولو اشترى معلوفة للتجارة ثم أسامها وقلنا المغاب زكاة العين فلا يظهر أنه يجب في السنة الأولى زكاة التجارة كيلا يحبط بعض حول التجارة •

غرض القاعدة الكلام فيما لو كان مال التجارة مما يجب في عينه الزكاة وافتتحها باجماع الفطرة وزكاة التجارة فعندنا يجب فطرة عبيد التجارة مع اخراج الزكاة عن قيمتهم وبه قال مالك خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله حيث قال لا تجب الفطرة به • لنا أنهما حقان يجبان لسببين مختلفين فلا يتداخلان كالجزء مع القيمة في الصيد المملوك ولو كان مال التجارة نصاباً من السائمة فلا تجب فيه زكاة العين والتجارة جميعاً وفيما تقدم منهما قولان (الجديد) وبه قال مالك أنه تقدم زكاة العين لأنها أقوى من جهة أنها متفق عليها وفي زكاة التجارة نزاع لبعض أهل الظاهر وقد حكينا فيها عن القديم شيئاً ضعيفاً أيضاً (والقديم) وبه قال أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله أنه تقدم زكاة التجارة لأنها أنفع للمساكين من حيث أنها تعم وتشمل أصناف الأموال وتزيد بزيادة القيمة وذكر القفال في شرح التلخيص أن لا في القديم قولين (أحدهما) كالجديد (والثاني) تغليب زكاة التجارة ورأيت لابن الصباغ من العراقيين رواية مثل ذلك (فان قلنا) بالأصح وهو تقديم زكاة العين أخرج السنن الواجبة من السائمة والسخال تضم إلى الامهات وان قدمنا زكاة التجارة فقد قل في التهذيب تقوم مع درها ونسلها وصوفها وما اتخذ من لبنها وهذا جواب فيحتاج على أنه مال تجارة وقد أسلفنا فيه خلافاً ولا عبرة بنقصان النصاب في أثناء الحول تفريعا على الصحيح في وقت اعتبار نصاب التجارة ولو اشترى نصاباً من السائمة للتجارة ثم اشترى بها عرضاً بعد ستة أشهر مثلاً فعلي القول الثاني لا ينقطع الحول وعلي الأول ينقطع ويبتدىء حول زكاة التجارة من يوم شراء العرض ثم القولان فيما إذا كمل نصاب الزكوتين واتفق القولان أما إذا لم يكمل نصاب أحدهما كما إذا كان مال تجارته أربعين من الغنم السائمة ولم تبلغ قيمتها نصاباً عند تمام الحول أو تسعاً وثلاثين فما دونها وبلغت قيمتها نصاباً فعلي زكاة التي كمل نصابها دون الأخرى قولاً واحداً هكذا ذكر العراقيون والقفال والجمهور ومافي الكتاب يقتضي اثبات الخلاف فيه فانه قال فان غلبنا زكاة ولم يكن المال نصاباً باعتباره عدلنا إلى الزكاة الأخرى في أظهر الوجهين وكلام الامام بوافقه ما ذكره فانه روى وجهين في وجوب زكاة

قال المصنف رحمه الله تعالى *

وفي زكاته ثلاثة أقوال (أحدها) يجب ربع العشر لا نقد بينا أنه زكاة وزكاة الذهب والفضة ربع العشر (والثاني) يجب فيه الخمس لأنه مال تجب الزكاة فيه بالوجود فتقدرت زكاته بالخمس كالزكاة (والثالث) أنه إن أصابه من غير تعب وجب فيه الخمس وإن أصابه بشعب وجب فيه ربع العشر لأنه حق يتعلق بالمستفاد من الأرض فاختلف قدره باختلاف المؤن كزكاة الزرع *

العين إذا رأى تقديم زكاة التجارة وكان مال تجارة أو بعين من الغنم ولم يبلغ قيمتها نصاباً في آخر الحول وعلي عكسه كالورأيت تقديم زكاة العين وقد اشترى أربعين فنقص العدد وقيمة الباقي نصاب من التقديري وجهين في وجوب زكاة التجارة ومساعدتهما صاحب التهذيب في حكاية الخلاف في الصورة الأولى دون الثانية سواء ثبت الخلاف أم لا فالجواب في المسألة العدول إلى الزكاة الأخرى لا تقطاع زكاة الأولى فإذا غلبنا زكاة العين في نصاب السائمة وانتقصت في خلال السنة عن النصاب وتقلت إلى زكاة التجارة فهل يبي حول زكاة التجارة علي حول زكاة العين أم يستأنف لها حولاً فيه وجهان حكاهما القفال في الشرح قال وهما كالوجهين فيما لو ملك نصاباً من السائمة لا للتجارة واشترى به سلعة للتجارة هل يبي حول السلعة علي حول الماشية وإذا أوجبنا زكاة التجارة لنقصان الماشية المشتراة للتجارة عن قدر النصاب ثم بلغت بالتاج في أثناء الحول نصاباً ولم تبلغ بالقيمة نصاباً في آخر الحول فقد حكي صاحب التهذيب عن بعض الأصحاب أنه لا زكاة عليه لأن الحول انمقد علي زكاة التجارة فلا يتبدل وعن بعضهم أنه ينتقل إلى زكاة العين فعلي هذا يعتبر الحول من تمام النصاب بالتاج أو من وقت نقصان القيمة عن النصاب فيه وجهان وأما إذا كمل نصاب الزكوتين ولم يتفق الحولان وهذا في السوائم إنما يكون بسبق حول زكاة التجارة بأن يشتري بمناخ تجارته بعد ستة أشهر نصاباً من السائمة أو يشتري معلوفة للتجارة ثم يسيماها بعد ستة أشهر ولا يتصور سبق حول زكاة العين فيها لأن حولها ينقطع بالمبادلة فإذا تصور ذلك ففيه طريقان (أظهرهما) وبه قال القاضي أبو حامد أنه علي القولين في أنه يقدم هذه الزكاة أم هذه الزكاة (والثاني) وبه قال أبو اسحق واختاره القاضي أبو الطيب أن القولين مخصوصان بما إذا اتفق الحولان وذلك بأن يشتري بعروض القنية نصاباً من السائمة للتجارة فاما إذا لم يتفقا فلا جريان للقولين وعلي هذا فما الحكم نقل الامام رضي الله عنه في طريقين (أحدهما) أن المتأخر يرفع المتقدم ويتجدد قولاً واحداً (والثاني) أن المتقدم يرفع المتأخر وعليه زكاة التجارة في الصورة المفروضة قولاً واحداً لأن التي تم حولها خالية عن زكاة غير فتجب وهذا هو الأشهر الذي نقله قول المعظم ثم يعا علي طريقة أبي اسحق وإذا طردنا القولين فيما إذا تقدم حول التجارة فإن غلبنا زكاة التجارة فلا كلام وإن غلبنا زكاة العين فوجهان (أحدهما) أنها تجب عند تمام حولها وما سبق من حول التجارة علي حول زكاة العين ينعطل (وأظهرهما) أنه يجب عليه زكاة التجارة عند تمام حولها كيلا يحبط بعض حولها ثم يستفتح حول زكاة العين من منقرض

(الشرح) هذه الأقوال مشهورة والصحيح منها عند الأصحاب وجوب ربع العشر قال الماوردي هو نصه (في الاموال والملا والقديم) قال الرافعي ثم الذي اعتمده الاكثرون علي هذا القول في ضبط الفرق بين المؤنة وعدمها الحاجة الي الطحن والمعالجة بالنار والاستغناء عنها فما احتاج فربع العشر وما استغني عنها فالخمس * قال المصنف رحمه الله تعالى *

حولها ونجب هي في سائر الاحوال وقوله وقلنا المقلب زكاة العين جواب علي طريقة طرد القولين مع اختلاف الحولين ولك ان تعلمه بالواو وتشير به الي الطريقة الثانية للخلاف هذا تمام القول فيما اذا كان مال التجارة نصابا من السعة *

قال ولو اشترى حديقة للتجارة فثمرت وقلنا الثمرة مال التجارة أو اشترى الثمار قبل الصلاح فبدا الصلاح في يده وغلبنا زكاة العين فالعشر المخرج لا يمنع من انعقاد حول التجارة علي الثمار بعد القطاف وهل تسقط زكاة التجارة عن الاشجار والاراضي فيه ثلاثة أوجه منشؤها التردد في التبعية (وفي الثالث) يتبع الشجرة دون الارض ولو اشترى أرضا للتجارة وزرعها ببذر القنية فحق الزرع العشر ولا تسقط زكاة التجارة عن الارض لان التجارة لم توجد في متعلق العشر حتى يستتبع غيره *

الفصل ينظم صورتين (أحدها) لو اشترى حديقة أو نخيلا للتجارة فثمرت أو أرضا مزروعة للتجارة فأدرك الزرع وبلغ الحاصل نصابا فالقولان في أن الواجب زكاة العين أو زكاة التجارة مطردان فان لم يكمل أحد النصابين أو كلا ولم يتفق القولان استمر التفصيل الذي سبق وههنا كما يتصور سبق حول التجارة يتصور سبق زكاة العين بان يبدو الصلاح في الثمار قبل تمام حول التجارة ثم هذا الذي ذكرناه فيما اذا كانت الثمرة حاصلة عند الشراء وبدو الصلاح في يده اما اذا طاعت بعد الشراء فيزداد هذا النظر الى شيء آخر وهو ان الثمرة الحادثة من اشجار التجارة هل تكون مال التجارة وفيه وجهان اسلفنا ذكرهما (فان قلنا) نعم فهي كما لو كانت حاصلة عند الشراء وتنزل منزلة زيادة متصلة او ارباح متجددة في قيمة العروس ولا ينزل منزلة ربح ينض حتي يكون حولها علي الخلاف الذي سبق فيه (وان قلنا) انها ليست مال تجارة فقضية وجوب زكاة العين فيها بلا خلاف وتخصيص زكاة التجارة بالارض والاشجار (التفريع) ان غلبنا زكاة العين اخرج العشر او نصف العشر من الثمار أو الزروع وهل تسقط به زكاة التجارة عن قيمة جذع النخيل وتبين الزرع فيه وجهان (أحدهما) نعم لان المقصود وأما الثمار والزروع وقد اخذنا زكاتها (واظهرهما) لانه ليس فيها زكاة العين فلا تسقط عنها زكاة التجارة ويحكى الوجه الثاني عن ابن سريج وابي اسحق وفي ارض الحديقة وارض الزرع طريقان (أحدهما) ان في زكاة التجارة في قيمتها وجهين كل في الجذع والتبين (والثاني) القطع بالوجوب والفرق بعد الاراضي عن التبعية فان الثمار والحبوب

﴿ويجب اخراج الحق بعد التميز كما قلنا في العشر انه يجب فيه التصفية والتجفيف﴾
 ﴿الشرح﴾ قال أصحابنا اذا قلنا بالذهب ان الحول لا يشترط في زكاة المعدن فوق الوقت الوجوب
 حصول النيل في يده بترابه ووقت الاخراج التخليص والتصفية فلو أخرج من التراب والحجر قبل
 التنقية لم يجزئه وكان مضمونا على الساعي نص عليه الشافعي في المختصر وغيره واتفق عليه

خارجة عن عين الشجرة والتبن وهما خارجتان مما اودع في الارض لامن نقل الارض قال الامام
 وينبغي ان يعتبر ذلك بما يدخل من الاراضي المتخللة بين النخيل في المسافة وما لا يدخل فلا يدخل
 تجب فيه زكاة التجارة قطعاً وما يدخل فهو على الخلاف والله اعلم فان اوجبت زكاة التجارة في هذه الاشياء فلم
 تبلغ قيمتها نصاً بافهل تضم قيمة الثمرة والحب اليها التكميل النصاب ثقلوا فيه وجهين وعلى هذا القول لا يسقط
 اعتبار التجار في المستقبل بالكلية بل تجب زكاة التجارة في الاحوال الآتية ويكون افتتاح حول التجارة من
 وقت اخراج العشر لامن وقت بدو الصلاح وان كان ذلك وقت الوجوب لان عليه بعد بدو الصلاح تربية
 الثمار للمساكين فلا يجوز ان يكون زمان التربية محسوبا عليه ذكره في النهاية وان غلبنا زكاة
 التجارة قومت الثمرة والجذع وفي الزرع الحب والتبن وتقوم الارض ايضا في صورة الحديقة وفيما
 اذا اشترى الارض مزروعة للتجارة ولا فرق بين ان يشتريها مزروعة للتجارة وبين ان يشتري ارضا
 للتجارة وبندرا للتجارة ويزرعها به في جميع ما ذكرنا ولو اشترى الثمار وحدها وبدو الصلاح في يده
 جرى القولان في انه يخرج العشر ام زكاة التجارة (والثانية) لو اشترى ارضا للتجارة وزرعها ببند
 للقنية فعليه العشر في الزرع وزكاة التجارة في الارض بلا خلاف ولا تسقط زكاة التجارة عن
 الارض باداء العشر قولاً واحداً لان التجارة لم توجد في متعلق العشر حتي يستتبع غيره (وأما) لفظ
 الكتاب (فقوله) في صورة شري الحديقة وقلنا الثمرة مال تجارة أشار به الي الوجهين في أن ثمار
 أشجار التجارة هل تكون مال تجارة وانما يقطع النظر اليهما اذا حدثت الثمار بعد الشري على
 ما بيناه (وقوله) أو اشترى الثمار هو صورة شري الثمار وحدها وانما يعتبر بدو الصلاح في يده لانه
 وقت وجوب العشر وبتقدير تقدمه على الشري فالواجب زكاة التجارة قولاً واحداً (وقوله) فالعشر
 المخرج لا يمنع من انعقاد حول التجارة على الثمار بعد القطف معناه ما ذكرناه انه لا يسقط على قول
 تقديم زكاة العين اعتبار التجارة في الاحوال المستقبلية وقوله هل تسقط زكاة التجارة عن الاشجار والارض
 يرجع الي صورة الحديقة دون الصورة وهو شري مجرد الثمار (وقوله) فيه ثلاثة أوجه يجوز أن يعلم
 بالواو لان اثبات الوجوه الثلاثة انما ينتظم على قول من اثبت الخلاف في الاراضي وقد قلنا طريقة
 قاطعة بأنها لا تتبع

قال في فصل اذا قلنا ان العامل لا يملك الربح بالظهور وجب زكاة الجسيم (و) على المالك وان قلنا
 يملك وجب على العامل في حصته بحول الاصل على وجه لانه ربح وبحول مستفتح من وقت

الاصحاب قال الشافعي والاصحاب ويلزمه رده قلوا فلو اختلفنا في قدره قبل التلف أو بعده فالقول قول الساعي بيمينه لان الأصل براءته مما زاد فلو ميز الساعي القدر الذي قبضه وخلصه من التراب أجزاء عن الزكاة ان كان مدر الواجب فان كان أكثر استرجع الزيادة وان كان أقل لزم المالك الانعام ولا شيء للساعي بعمله لانه متبرع * واذا تلف في يد الساعي قبل التمييز وغرمه فان

الظهور علي وجه لانه في حقه أصل وفيه وجه انه لازكاة عليه لانه لا يستقل بالتصرف فاشبهه المغصوب ثم ان قلنا يجب فهل تستبد باخراجه فيه خلاف يلتفت علي أن الزكاة كالمؤن أو كاسترداد طائفة من المال وعليه ينبغي أن ما يخرج المالك من الزكاة يحتسب من الربح أو من رأس المال *

بناء الفصل علي أن عامل القراض هل يملك القدر المشروط له من الربح بمجرد الظهور أو لا يملك الا بالقسمة وفيه قولان (أصحهما) الثاني وسيأتي شرحهما في كتاب القراض اذا عرفت ذلك فالرجل اذا دفع الي غيره نقدا قراضا وحال الحول وفيه ربح فلا يخلو ما أن لا يكون واحدا منها من أهل وجوب الزكاة كالذمي والمكاتب أو يكونا جميعا من أهله أو يكون أحدهما من أهله دون الثاني (اما) الحالة الاولى فلا يخفى حكمها (وأما) الثانية فكلام الكتاب مقصور عليها (فان قلنا) العامل لا يملك الربح بالظهور فزكاة رأس المال والربح كله علي المالك لان السكل ملكه هكذا قاله الجمهور ورأى الامام تخريج الوجوب في نصيب العامل علي الخلاف في المغصوب والمجود والاملاك الضعيفة لتأكيد حق العامل في حصته وتعذر ابطاله علي المالك وحول الربح مبني علي حول الأصل الا اذا رد الي النصوص ففيه الخلاف الذي تقدم ثم أن أخرج الزكاة من مال آخر فذاك وان أخرج من هذا المال ففي حكم المخرج وجهان (أحدهما) أنه محسوب من الربح كالمؤن التي تلزم المال من أجرة الدلال والكيال وكما ان فطرة عبيد التجارة تحسب من الربح وكذا ارش جنائتهم وهذا أظهر عند الكثيرين ويحكى عن نصه في الام (والثاني) أنه كطائفة من المال يستردها المالك لانه مصروف الي حق لزمه فعلى هذا يكون المخرج من رأس المال والربح جميعا علي قضية التقسط (مثاله) رأس المال مائة والربح خمسون يكون ثلثا المخرج من رأس المال وثلثه من الربح قل في التهذيب والوجهان مبنيان علي أن الزكاة تتعلق بالعين أو بالذمة ان قلنا بالاول فهو كالمؤن والا فكاسترداد طائفة من المال وروى الامام هذا البناء عن بعضهم لكن مع ترتيب ان قلنا بتعلقها بالعين فهو كالمؤن بلا خلاف والا ففيه الخلاف ثم انه لم يرتض هذا البناء ولم يستبعد طرد الوجهين تعاقت الزكاة بالعين أو بالذمة وفي المسألة وجه ثالث أن المخرج من رأس المال خاصة لان الواجب لزمه خاصة وهذا أظهر عند القاضي الرياني وقوم ربهم الله وان قلنا العامل يملك الربح بالظهور فعلى المالك زكاة رأس المال ونصيبه من الربح وهل علي العامل زكاة نصيبه فيه طرق (أحدها) ويحكى

كان تراب فضة قوم بذهب وان كان تراب ذهب قوم بفضة فان اختلفنا في قيمته فاقول قول الساعى لانه غارم هكذا نقله كاه القاضى ابو الطيب فى المجرى عن نص الشافعى واتفق عليه الاصحاب الا السرخسى فحكى فى الامالى وجها عن أبى اسحق انه اذا ميزه الساعى أو المساكين لا يميزه لانه لم يكن حال الاخراج على هيئة الواجب كمن لزمه جذعة ضأن فأخرج سحلة فبقيت

عن صاحب التقریب انه على القولين فى المصوب ونظائره لانه لا يمكن من التصرف على حسب مشيئته (والثانى) القطع بالوجوب لانه ممكن من التوصل اليه متى شاء بالاستسقام فاشبه الدين الحال على الملى (والثالث) ويحكى عن القفال القطع بالمنع لان ملكه غير مستقر من حيث انه وقاية لرأس المال عن الخسران فصار كملك المكاتب وان اوجبنا وهو الظاهر سواء اثبتنا الخلاف ام لا قال كلام فى امور (أحدها) حول حصته من الربح هل هو حول رأس المال فيه وجهان (أحدهما) نعم كحصة المالك منه لانها جميعا مستفيدة للربح من رأس ماء (واضحهما) لا لانه فى حقه اصل واقم فى مقابلة عمله ولا عهد بضم ملك الغير الى الغير فى الحول وعلى هذا فمن متى يتبدأ الحول فيه ثلاثة اوجه (أصحها) وهو نصه فى المختصر انه من يوم الظهور لثبوت ملكه من يومئذ (والثانى) من يوم يقوم المال على المالك لاخذ الزكاة (والثالث) من يوم القسمة لان ملكه حينئذ يستقر (الثانى) اذا تم حوله ونصيبه لا يبلغ نصابا ومجموع المال نصاب فان اثبتنا الخلطة فى النقيدين فعليه الزكاة والا فلا الا أن يكون له من جنسه ما يتم به النصاب وهذا اذا لم نجعل ابتداء الحول من يوم المقاسمة فان حسبناه من المقاسمة سقط النظر الى قولى الخلطة (الثالث) لا يلزمه اخراج الزكاة قبل القسمة لانه لا يعلم سلامة نصيبه له الا اذا تقاسموا حينئذ يزكيه لما مضى كالدين اذا استوفاه هذا هو الاظهر ونفى ابن عبدان الخلاف فيه وفيه وجه آخر انه يجب الاخراج فى الحال لممكنه من الاستقـام فاشبهه الوديعة عند الغير ويحكى هذا عن صاحب التقریب (والرابع) ان اخرج الزكاة من موضع آخر فذاك وان أراد اخراجها من مال القراض فهل يستبد به أم المالك منعه فيه وجهان (أظهرهما) أنه يستبد وذكر الرويانى أنه المنصوص (والثانى) ولم يرد الصيدلانى غيره انه لا يستبد وللمالك منعه لان الربح وقاية لرأس المال عن الخسران فله أن يمنع من التصرف فيه حتى يعلم اليه رأس المال قال الامام ويمكن تخريجها على ما ذكرنا من أن الزكاة مؤنة أو استرداد طائفة (ان قلنا) بالاول فله اخراجها منه استبداداً (وان قلنا) بالثاني فلا ولك تقول انما أن يحسن أخذ الوجهين من هذا المأخذ اذا اثبتنا الخلاف فى كون الزكاة مؤنة أو استرداد طائفة على الاطلاق لكن أو ما الصيدلانى الى تخصيص ذلك الخلاف بزكاة جميع المال اذا أخرجها المالك تفريعا على القول الاول فاما ما يخرج من المال لزكاة رأس المال من نصيبه من الربح فهو كاسترداد طائفة ولا يتجه فيه الوجهان لان العامل قد اختص بالتزام ما يخصه فكيف يحسب من الربح ما يخص المالك وقد صرح الامام بهذا الذى أو ما اليه الشيخ الصيدلانى فكان من

في يد المساكين حتى صارت جذعة فانها لا تجزئه والمذهب القطع بالاجزاء في مسألة المعدن كما نص عليه وقطع به الجمهور بخلاف مسألة السخلة لانها لم تكن على الصفة الواجبة وحق المعدن كان على الصفة لكن مختلط بغيره ولو وجب عليه تمر فأخرج رطباً وبقي في يد الساعي أو المساكين حتى صار

حقه أن يقول بأخذ الوجهين من المأخذ المذكور أولاً يقول بتخصيص الوجهين بالقول الاول والله أعلم (الحالة الثالثة) أن يكون أحدهما من أهل وجوب الزكاة دون الآخر فان كان الذي هو من أهل الوجوب منهما المالك وفرعنا على أن الكل له ما لم يقسم فعليه زكاة الكل وان فرعنا على القول الآخر فعليه زكاة رأس المال ونصيبه من الربح ولا شيء على العامل ولا يكمل بمال المالك ان لم يبلغ نصاباً بنصيب العامل وان كان العامل من أهل الوجوب دون المالك (فان قلنا) كل المال للمالك قبل القسمة فلا زكاة وان قلنا للعامل حصته من الربح ففي الزكاة عليه الخلاف الذي سبق في الحالة الاولى فان أوجبنا الزكاة فذلك اذا بلغت حصته نصاباً أو كان له ما يتم به النصاب وثبتت الخاطئة ههنا بخلاف ولا تجيء في اعتبار ابتداء الحول ههنا الا الوجه الاول واثنان ويسقط اثنان لانه لا تقوم على من لازكاة عليه وليس له اخراج الزكاة من عين المال ههنا بخلاف لان المالك لم يدخل في العقد على أن يخرج من المال الزكاة هكذا ذكره ولما منع أن يمنع ذلك لانه عامل من عليه الزكاة وعد بعد هذا الى لفظ الكتاب واعلم قوله لا يملك الربح بالظهور بالخاء لان مذهب أبي حنيفة رحمه الله مثل القول اثنان وقوله وجب زكاة الجميع على المالك بالواو لما حكيناه عن الامام قدس الله روحه وقوله بعد ذلك يملك بالزاي لان مذهب المزني رحمه الله مثل القول الاول ولا يخفى عليك ان قوله لا يملك الربح بالظهور أراد به حصته من الربح ففيه الخلاف ولك أن تعلم قوله من وقت الظهور بالواو اشارة الى وجهين ذكرناهما في ابتداء الحول فانهما لا يعتبران وقت الظهور وان ساعد هذا الوجه على اعتبار حول مستفتح وقوله وفيه وجه أنه لازكاة عليه هو مقابل لقوله أولاً وجب على العامل في حصته ثم الحكم المذكور في هذا الوجه ليس له تعرض للخلاف لكن التعليل والتشبيه بالمغصوب يبين انه قصده حكاية طريقة القواين فكأنه قال وفيه وجه أنه لازكاة عليه على أحد القواين وقد تسمى طرق الاصحاب وجوها (وقوله) يلتفت الى أن الزكاة كالمؤن الى آخره اتباع منه للمأخذ الذي ذكره الامام وقوله وعليه ينبغي انما يخرج المالك من الزكاة الى آخره يقتضى اطلاقه اثبات الخلاف فيما يخرج المالك على القواين لكن ما نقلنا عن الصيدلاني والامام ينازع فيه ونخصيص الخلاف بالقول الاول وقوله أو من رأس المال لم يعن به الاحتساب من رأس المال فحسب وان نقلنا من قبل وجهها أنه كذلك يحتسب وانما أراد من رأس المال والربح جميعاً لانه بنى هذا الخلاف على الخلاف في أنها كالمؤن أو كاسترداد طائفة من المال واسترداد طائفة من المال يتوزع على رأس المال والربح ولا يختص برأس المال

تمزاً أجزاء ذلك على المذهب وبه قطع الماوردي وغيره وحكي السرخسي فيه وجهان عن أبي اسحق قال أصحابنا ومؤنة النخايص والتنقية على المالك بلا خلاف كمؤنة الحصاد والدياس ولا يحسب شيء منها من مال المعدن فلو أخرج منه شيئاً في المؤنة كان ائناً صامناً قال أصحابنا فلو تلف بعضه قبل التمييز فهو كتلف بعض المال قبل التمكن ولو امتنع من التخليص أجبر عليه والله أعلم •
(فرع) مسائل تتعلق بالمعدن (أحداها) الحق المأخوذ من واجبه زكاة عندنا

قال في النوع الخامس زكاة المعادن والر كاز وفيه فصلان (الأول) في المعادن فكل حر مسلم نال نصيباً من التقدين (ح و) من المعادن فعليه ربع العشر في قول والخمس في قول تشبيها بالر كاز وفي قول ثالث يلزمه الخمس ان كان ماناله كثيراً بالإضافة الى عمله وان لم يكثر فربع العشر وفيه قول ان المصايب لا يعتبر (م) والصحيح ان الحول لا يعتبر •

من أنواع الزكاة ما يخرج من الاموال السكينة في الارض اذا نالها الانسان وعده في أنواع الزكاة يتفرع على المذهب في أن مصرفه مصرف سائر الزكوات وفيه وجه يأتي في موضعه ان مصرفه مصرف الفبي، فعلى ذلك الوجه لا يتضح عده من الزكوات ثم الاموال السكينة في الارض اما مخلوقة فيها وهي المعدن والفصل الاول معقود له واما مدفونة فيها وهي الر كاز والفصل الثاني معقود له والاصل في زكاة المعدن بعد الاجماع قوله تعالى (وانفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنالك من الارض) وما أخرجنا من الارض المعدن وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم « أقطع بلال ابن الحرث المزني المعدن القبلي وأخذ منها الزكاة » (١) وفيه الفصل الذي أخذنا في شرحه مسائل (أحداها) لازكاة في المستخرج من المعادن الا في الذهب والفضة خلافاً لابي حنيفة رحمه الله حيث أوجب في كل جوهر ينطبع ويصبر على المطرقة كالحديد والنحاس دون ما لا ينطبع كالسكر والفيروز والياقوت ولاحد حيث قال يجب في كل مستفاد من المعدن منطبعاً كان أو غير منطبع وحكي الشيخ ابو علي في شرح التلخيص وجها مثله عن بعض الاصحاب • لنا مع أبي حنيفة القياس على غير المنطبعات ومع احمد على الطين

باب زكاة المعدن والر كاز

(١) (حديث) انه صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحرث المزني المعدن القبلي وأخذ منها الزكاة مالك في الموطأ عن ربيعة عن غير واحد من ثلماهم بهذا وزاد وهي من ناحية القرع فتلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم ورواه ابو داود والطبراني والحاكم والبيهقي موصولاً وليست فيه الزيادة قال الشافعي بعد أن روى حديث مالك ليس هذا مما يثبت أهل الحديث ولم يثبتوه ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم الا اقطاعه وأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال البيهقي هو كما قال الشافعي في رواية مالك وقد روى عن الدراوردي عن ربيعة موصولاً ثم أخرجه عن الحاكم وأخرجكم في المستدرک وكذا ذكره ابن عبد البر من رواية

هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وسواء قلنا يجب فيه الخمس أم ربع العشر (وقيل) ان قلنا بربع العشر فهو زكاة والا فقولان (أصحهما) زكاة (والثاني) تصرف في مصارف خمس خمس الفى وهو قول المزني وأبي حفص بن الوكيل من أصحابنا وقد سبق عنهما وهو مذهب أبي حنيفة وتظهر فائدة الخلاف في مصرفه وفي وجوبه على الذمى كما سبق (الثانية) اذا وجد معدنا أو ركازاً وعليه دين بقدر الموجود (١) ينقصه عن النصاب ففي منع الدين زكاتها القولان السابقان في سائر الزكوات (الاصح) لا يمنع (الثالثة) قال الشافعى في المختصر والاصحاب لا يجوز بيع تراب المعدن قبل التخليص

الاحمر وأيضاً قد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «لا زكاة في حجر» (١) (الثانية) في واجب التقدين المستخرجين من المعدن ثلاثة أقوال (أصحها) ان الواجب فيه ربع العشر وبه قال احمد لمطابق قوله صلى الله عليه وسلم «في الرقة ربع العشر» (٢) وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال «في الركاز الخمس وفي المعدن الصدقة» (٣) (والثاني) وبه قال أبو حنيفة ويحكى عن المزني أيضاً أن الواجب الخمس لما روى (١) كذا بالاصل انه صلى الله عليه وسلم قال «وفي الركاز الخمس قيل يا رسول الله وما الركاز قل هو الذهب والفضة الخلقان في الارض يوم خلق الله السموات والارض» (٤) (والثالث) أن ماناله من غير تعب ومؤنة فيه الخمس وماناله بالتعب والمؤنة ففيه ربع العشر جمعاً بين الاخبار وأيضاً فان الواجب يزداد بقلة المؤنة وينقص بكثرتها ألا ترى أن الامر كذلك في المسقى بماء السماء والمسقى بالنضح وعن مالك روايتان (أحدهما) كقول الاول (وأشهرهما) كالثالث ثم الذي اعتمده الاكثرون في ضبط

الدروردي قال ورواه ابو سبرة المديني عن مطرف عن مالك عن محمد بن عمر وابن علقمة عن أبيه عن بلال موصولاً لكن لم يتابع عليه قال ورواه ابو وايس عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده وعن ثور بن زيد عن علامة عن ابن عباس قلت أخرجه ابو داود من الوجهين *

(١) حديث روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا زكاة في حجر: ابن عدى من حديث عمر بن ابي عمر الكلاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ورواه البيهقي من طريقه وتابعه عثمان الوقاصي ومحمد ابن الله العرذى كلاهما عن عمرو بن شعيب وهما متروكان *

(٢) حديث في الرقة ربع العشر: البخارى من حديث انس وقد تقدم *

(٣) حديث في الركاز الخمس وفي المعدن الصدقة: لم أجده هكذا لكن اتفاقاً على الجملة الاولى من حديث ابى هريرة قوله طرق *

(٤) حديث في الركاز الخمس قيل يا رسول الله وما الركاز قال الذهب والفضة الخلقان في الارض يوم خلق السموات والارض: البيهقي من حديث ابى يوسف عن عبد الله بن سعيد بن ابى سعيد عن أبيه عن جده عن ابى هريرة مرفوعاً في الركاز الخمس قيل وما الركاز يا رسول الله قال الذهب والفضة التي خلقت في الارض يوم خلقا وتابعه حبان ابن على عن عبد الله ابن سعيد وعبد الله متروك الحديث وحبان ضعيف واصله في الصحيح كما قدمنا *

لا بذهب ولا بفضة ولا بغيرهما هذا مذهبنا وقال مالك يجوز * دليلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
عن بيع الغرر ولأن المقصود غير التراب وهو مستور بلا مصلحة له في بقائه فيه فلم يجوز بيعه
كتراب الصاغة فإن مالكا وافق عليه واحتج مالك بجواز بيع حنطة مختلطة بشعير وأجاب أصحابنا
بانها مقصودان بخلاف المعدن وإنما نظير الحنطة المختلطة بيع الذهب مختلطا بالفضة وهو جائز
بغيرهما قال صاحب البيان قال أبو اسحق المروزي قال إذا باع تراب المعدن بعد التمييز واختلف فيه
من ذهب أو فضة ثم وجد فيه فئات يسير فالبيع صحيح لأن المقصود نفس التراب دون ما فيه قال
القاضي أبو الطيب في المجرد يجوز بيع تراب الصاغة إذا لم يكن فيه شيء من الذهب والفضة لأنه
ينتفع به في جلاء الصفرة (الرابعة) في مذاهب العلماء في المعدن * ذكرنا أن المشهور من مذهبنا اختصاص
الوجوب بالذهب والفضة وأوجب أبو حنيفة في كل منطبع كحديد ونحاس وفي الزئبق روايتان وأوجب
أحمد في كل مستخرج ومذهبنا المشهور أن واجب المعدن ربع العشر وحكاه ابن المنذر عن عمر بن عبد العزيز
وأحمد واسحق وأبو ثور * وقال أبو حنيفة (١) ابن الزهري وأبو عبيد وأصحاب الرأي
والواجب عندنا في المعدن زكاة وبه قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة (٢) وللنصاب عندنا شرط وبه
قال مالك وأحمد واسحق وداود وقال أبو حنيفة لا يشترط والحول ليس بشرط وبه قال مالك
وأبو حنيفة وأحمد والجمهور وقال داود والمزني يشترط وهو قول ضعيف للشافعي سبق * قال العبدري
من أصحابنا حق المعدن والركاز وغيرهما من الزكوات لا يجوز للإمام صرفه إلى من وجب عليه قال
مالك (٣) وقال أبو حنيفة يجوز أن يصرف إليه حق المعدن والركاز دون الزرع وغيره وقال أحمد يجوز

(١) كذا بالأصل
وأصل الصواب
(وحكاه ابن المنذر
عن الزهري)
(٢) كذا بالأصل
وأصله سقط لفظ
(ليس بزكاة) فخر
(٣) كذا بالأصل
وأصله سقط لفظ
(وبه)

الفرق علي هذا القول النظر إلى الحاجة إلى الطحن والمعالجة بالنار والاستغناء عنها فما يحتاج
إلى الطحن والمعالجة ففيه ربع العشر وما يستغني عنها ويؤخذ مجموعاً خالصاً ففيه الخمس ولم ينظروا
إلى قلة الموجود وكثرته وحكي الإمام مع هذا طريقة أخرى وهي عد الاحتفار من جملة العمل
المعتبر والنظر إلى نسبة النيل إلى العمل أي عمل كان من الحفر والطحن وغيرهما وإن عد كثيراً
بالإضافة إلى العمل أو مقتصداً ففيه ربع العشر وإن عد كثيراً ففيه الخمس وأوضحها بالتصوير
فقال لو استفاد إلى قريب من آخر النهار ديناراً وبعمل قليل في بقية النهار ديناراً ففي الأول
ربع العشر وفي الثاني الخمس ولو عمل طول اليوم ولم يجد شيئاً ثم وجد في آخر النهار دينارين وكان
المعتاد المقتصد في اليوم ديناراً فينبغي أن يحط ديناراً فنوجب فيه ربع العشر وفي الزيادة الخمس
ويحتمل أن يقال فيها الخمس والزمان الأول قد حبط والاحتمال الأول هو الذي أورده المصنف
في الوسيط واستحسن الفقهاء لا يطلق في المسألة ثلاثة أقوال بل يرتب فيقال ما استخرج بتعب
ومؤنة فواجبه الخمس أو ربع العشر فيه قولان (القلنا) بالثاني ففيما وجد من غير تعب أولي (وان
قلنا) بالأول ففيه قولان والفرق ما قد تبين (الثالثة) يتفرع على الخلاف في قدر الواجب اعتبار

أن يصرف اليه جميع ذلك وأما المكاتب والذمي إذا اخذ من المعدن شيئاً فلا شيء فيه عندنا وبه قال
جماهير العلماء وقال أبو حنيفة يجب عليها ومؤنة تخلص نيل المعدن على المالك عندنا وقال أبو حنيفة
منه كاجرة نقل الغنيمة وبنائه على أصله أنه كالغنيمة وعندنا هوزكاة كؤونة الحصادين ولو وجد المعدن
في ملكه وجب فيه الحق كما لو وجد في موات وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد وقال
أبو حنيفة لا يجب كسائر أمواله حتى يحول - ول الله أعلم - قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ ويجب في الركاز الخمس لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
« وفي الركاز الخمس » ولأنه اتصل اليه من غير تعب ولا مؤنة فاحتل فيه الخمس ولا يجب ذلك
إلا على من تجب عليه الزكاة لانه زكاة ولا تجب إلا فيما وجد في موات أو مملوك لا يعرف مالكة
لأن الموات لا مالك له وما لا يعرف مالكة بمنزلة من لا مالك له فأما إذا وجد في أرض يعرف
مالكها فإن كان ذلك لحربي فهو غنيمة وإن كان لمسلم أو لمعاهد فهو للمالك الأرض فإن لم يدعه مالك
الأرض فهو لمن انتقلت الأرض منه اليه ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث أبو هريرة رواه البخاري ومسلم والركاز هو الماركوذ بمعنى المكتوب
ومعناه في اللغة المثبت ومنه ركز رحمه يركزه - بضم الكاف - إذا غوره وأثبتته وهو في الشرع دفين
الجاهلية ويجب فيه الخمس بخلاف عندنا قال المنذرو به جميع العلماء قل ولا نعلم أحداً خالف
فيه إلا الحسن البصري فقال إن وجد في أرض الحرب ففيه الخمس وإن وجد في أرض العرب
ففيه الزكاة * دليلنا ما ذكره المصنف قال الشافعي وإلصحاب لا يجب ذلك إلا على من عليه الزكاة
سواء كان رجلاً أو امرأة رشيداً أو سفياً أو مجنوناً وحكم وجود العبد ما سبق في المعدن
ولا يجب على مكاتب وذمي وفيها قول ضعيف ووجه أنه يلزمها قال صاحب البيان حكاه أبو
ثور عن الشافعي أنه يجب على الذمي ونقله ابن المنذر عن الشافعي ولم يحك عنه خلافة بل زاد
ونقل الإجماع على وجوبه على الذمي وهذا انظر في الإشراف قال : قال كل ما أحفظ عنه من
أهل العلم أن على الذمي في الركاز الخمس وبه قال مالك وأهل المدينة والثوري وأهل العراق من
أصحاب الرأي وغيرهم والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وغيرهم قال وبه أقول * قال وهذا يدل
على أن سبيل الركاز سبيل النقي لا سبيل الصدقات وهذا الذي نقله ابن المنذر عن الشافعي

النصاب والحول فإن أوجنبا ربع العشر فلا بد من النصاب كالنقدين من غير المعادن وفي الحول
قولان (أصحهما) أنه لا يشترط بل تجب الزكاة في الحال كالثمار والزروع وبهذا قال مالك وأبو حنيفة
وأحمد رحمهم الله وهو المنصوص عليه في أكثر كتب الشافعي رضي الله عنه قد ينها حديثها (والثاني)
أنه يشترط ولا يجب شيء حتى يتم عليه الحول كافي النقدين من غير المعادن وهذا القول ينقل عن مختصر
البوطيني إمامه ورواه المزني في المختصر عن يثقب به عن الشافعي رضي الله عنه واختاره وذكر بعض

غريب مردود وحكى صاحب الحاوى والقاضي ابو الطيب وجها ان المكفر لا يملك ما يأخذه من المعدن والركاز كما لا يملك بالاحياء وهذا غلط وقد سبق في اول الباب الفرق بينهما عن صاحب الحاوى وأما السفينة فيملك الركاز كما يملك الصبي والمجنون وحكى الماوردى عن سفين الثورى ان المرأة والعبد والصبي لا يملكون الركاز وهذا باطل لان الركاز كسب لو اجدته وهو لاء من أهل الاكتساب كما يكسبون بالاصطياد والاحتطاب واذا ملكوا بالاكتساب وجبت الزكاة لانهم من أهلها وأما الموضع الذى وجد فيه الركاز فقال أصحابنا له حالان (أحدهما) أن يكون فى دار الاسلام فان وجدته فى موضع لم يعمره مسلم ولا ذو عهد فهو ركاز سواء كان موانا او من القلاع العادية التى عمرت فى الجاهلية وهذا لا خلاف فيه وان وجدته فى طريق مسلك فالمذهب الصحيح الذى قطع به العراقيون والقفال انه لقطة وقيل ركاز وقيل فيه وجهان (أصحهما) لقطة (والثاني) ركاز ولو وجدته فى المسجد فللقطة هذا هو المذهب وبه قطع البغوى والجمهور قال الرافعى ويحجى فيه الوجه الذى فى الطريق انه ركاز وماعدا هذا الموضع قسمان مملوك وموقوف والملوك نوعان له ولغيره فالذى لغيره اذا وجد فيه كنزا لم يملكه الواجد بل ان ادعاه مالك الارض فهو له بلايين كالامتعة التى فى داره وهذا الذى ذكرناه من كونه بلايين متفق عليه ونص عليه فى الام فان لم يدعه فهو لمن انتقل اليه منه ملك الارض فان لم يدعه فلمن قبله وهكذا حتى ينتهى الى الذى احب الارض فيكون له سواء ادعاه أم لا لان بالاحياء ملك ما فى الارض وبالبيم لم يزل ملكه عنه فانه مدفون منقول لا يعد جزء من الارض فلم يدخل فى البيم فان كان الذى انتقل منه الملك ميتا فورثته قائمون مقامه فان قال بعضهم هو لمورثنا واباه بعضهم سلم الى المدعى نصيبه وسلك بالباقي ما ذكرناه وذكر الرافعى هذا الكلام ثم قال هذا كلام الاصحاب تصريحاً وأشارة قال ومن المصر حين بان الركاز يملك

الشارحين أن أخته روت له ذلك عن الشافعى رضى الله عنه فلم يحب تسميتها وان أوجبنا الخس فلا يعتبر الحول وفى النصاب قولان (أحدهما) لا يعتبر به قال ابو حنيفة رحمه الله لأنه مال يجب بخمسه فلا يعتبر فيه نصاب كالفى والغنيمة (والثاني) يعتبر لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «ليس عليكم فى الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالا» (١) وكيفما كان فالظاهر من المذهب اعتبار النصاب وعدم اعتبار الحول والمعنى فيه ان النصاب انما اعتبر ليبلغ المال مبلغا يحتمل الموراة والحول انما اعتبر ليتمكن من تنمية المال وتشميره والمستخرج من المعدن نماء فى نفسه ولهذا اعتبرنا النصاب فى الثمار والزرع ولم نعتبر الحول والله اعلم (وقوله) فى الكتاب كل حر مسلم التعرض للحرية والاسلام كالمفروغ عنه هنا لانا عرفنا اعتبار الصفتين فى المالك فى جميع الزكوات والاكتفاء بهما لا وجوب

(١) «حديث» ليس عليكم فى الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالا تقدم*

بالحياء الأرض القفال ورأي إمام الحرمين تخرج ملك الركا بالاحياء علي مالو دخلت ظبية دار آفاق صاحبها الباب لا على قصد ضبطها وفيه وجهان (أصحهما) لا يملكها لكن يصير اولي بها كذلك المحي لا يملك الكنز لكن يصير اولي به والمذهب ما سبق أنه يملكه بالاحياء فعلي هذا اذا زال ملكه عن الأرض وجب طلبه ورد الكنز اليه لانه ملكه عن رقة الأرض ولم يدخل في البيع وان قلنا لا يملكه ويصير اولي به فلا يبعد أن يقال اذا زال ملكه عن رقة الأرض بطل اختصاصه كأن في مسألة الظبية اذا قلنا لا يملكها ففتح الباب وافلتت ملكها من اصطادها قلت وهذا احتمال أبداه إمام الحرمين وقد نقل الامام عن الأئمة انه يملك الكنز بالاحياء ولا يبطل حقه كالبيع وهذا هو المذهب المعروف قال الرافعي (فان قلنا) المحي لا يملك الكنز بالاحياء فاذا دخل في ملكه أخرج الخمس (وان قلنا) يملكه بالاحياء فاذا احتوت يده علي الكنز الذي كان في يد المشتري للأرض وقد مضت سنون وجب اخراج خمس الذي كان موجودا يوم ملكه وفيما بعده من السنين الي أن صار في يده هل يلزمه زكاة ربع العشر من الاخماس الاربعة الباقية فيه الخلاف

بما ذكره في أركان الوجوب وان كان في ترتيب الكتاب اضطراب علي ما بينه في أول كتاب الزكاة ويجبي مثل هذا الكلام في قوله في أول زكاة المعشرات إذا كان مالكة حرأ مسلمان من قوله النقدين قصده الاحتراز عن المستخرج من المعادن مما سوى النقدين فليكن معلما بالحاء والالف والواو لما سبق (وقوله) ربع العشر معلما بالحاء والزاي (وقوله) الخمس بالالف والميم لما سبق (وقوله) وفيه قول أن النصاب لا يعتبر ينبغي أن يعلم كلمة لا يعتبر بالميم والالف لانها يعتبران النصاب كما هو الاصح عندنا (وقوله) والصحيح أن الحول لا يعتبر يجوز أن يعلم بالواو لانه إثبات للخلاف فيه كما نقلناه لكن ابن عبدان حكى طريقة قاطعة بعدم الاعتبار ولم يثبت ما رواه المزني لارساله ولو اعلمت قوله لا يعتبر بالزاي لما ذكرنا من اختيار المزني جاز *

قال ثم علي اعتبار النصاب ما يجد شيئا فشيئا يضم بعضه الي بعض كما يتلاحق من الثمار ولكن الجامع ههنا اتصال العمل فان أعرض لاصلاح آلة لم يقطع وان كان للانتقال إلي حرفة أخرى انقطع وإن كان لمرض أو سفر فوجهان وكذلك يكل النيل (و) بما يملكه من النقدين لا من جهة المعادن وبما يملكه من أموال التجارة حتي تجب الزكاة في قدر النيل بحسابه وان لم تجب فيما كمل به لعدم الحول فيه فان زكاة المعدن والنقدين والتجارة متشابهة في اتحاد المتعلق فيكمل بعضها ببعض *

مضمون الفصل مسألتان مفترعتان علي اشتراط النصاب (إحداها) ليس من الشرط أن ينال في الدفعة الواحدة نصابا بل ما ناله بدفعات يضم بعضها إلي بعض في الجملة لان المستخرج من المعدن هكذا ينال غالباً فأشبهه بتلاحق الثمار لكن الضابط في ضم الثمار بعضها الي بعض كونها ثمار سنة واحدة وههنا ينظر الي العمل

السابق في الضال والمغصوب وفي الخمس كذلك ان قلنا لا تتعلق الزكاة بالعين وان علقناها بها فعلي
 ما سبق من زكاة المواشي فيما اذا ملك نصيبا وتكرر الحول عليه (النوع الثاني) ان تكون الارض
 مملوكة له فان كان احيائها فما وجده ركاز وعليه خمسة والباقي له ويجب الخمس في وقت دخوله في
 ملكه كما سبق هذا هو المذهب وقال الغزالي فيه وجهان بناء على احتمال الامام الذي سبق
 بيانه والصحيح ما سبق وان كانت الارض انتقلت اليه من غيره لم يحل له اخذه بل يلزمه عرضه
 على من ملك الارض عنه ثم الذي قبله ان لم يدعه ثم هكذا ينتهي الى المحيي كما سبق (القسم الثاني)
 اذا كانت الارض موقوفة فالسكنز لمن في يده الارض كذا ذكره البغوي (الحال الثانية) ان يجده
 في دار الحرب فينظر ان وجده في مرات فان كانوا لا يذبون عنه فهو كموات دار الاسلام بلا خلاف
 عندنا وقال ابو حنيفة هو غنيمة ولا يخمس بل كله للواجد وقال مالك يكون بين الجيش وقال
 الاوزاعي يؤخذ خمسة والباقي بين الجيش «دليلا عموم الحديث» وفي الركاز الخمس والقياس على
 الموجود في دار اهل العهد فقد وافقونا فيها وان كانوا يذبون عنه ذهبهم عن العمران فالصحيح الذي قطع به
 جماهير الاصحاب في الطريقتين انه ركاز كالذي لا يذبون عنه لعموم الحديث وقال الشيخ ابو علي
 السنجي هو كعمرانهم وان وجد في موضع مملوك لهم نظر ان اخذ بقهر وقاتل فهو غنيمة كأخذ
 اموالهم وتقودهم من بيوتهم فيكون خمسة لاهل خمس الغنيمة واربعة أخماسه لو احده واذا
 أخذ بغير قتال ولا قهر فهو في مستحقه اهل الفء كذا ذكره امام الحرمين قال الرافعي هذا محمول
 على ما اذا دخل دار الحرب بغير امان اما اذا دخل بامان فلا يجوز له اخذ السكنز لا بقتال ولا بغيره
 كما ليس له خيانتهم في امتعتهم فان أخذه لزمه رده قال وقد نص على هذا الشيخ ابو علي قال ثم في كونه
 قبيحا اشكال لان من دخل بغير امان وأخذ مالهم بلا قتال اما أن يأخذه خفية فيكون سارقا واما
 جهارا فيكون مختلسا وكلاهما ملك خاص للسارق والمختلس قال وتأيد هذا الاشكال بأن كثير من
 الأئمة اطلقوا القول بأنه غنيمة منهم الصيد لاني وابن الصباغ قلت وكذا اطلق المصنف وآخرون
 انه غنيمة وحيث قلنا غنيمة فان كان الواجد وجده اختص باربعة أخماس وخمسة لاهل خمس الغنيمة
 وان كان في جيش كان مشتركا بين الجيش نص عليه الشافعي والاصحاب قال الشافعي وهو كما لو اخذ من
 منازلهم قال الدارمي ولو وجد في قبر جاهلي او في خربة فهو ركاز

والنيل وان تنابع العمل وتواصل النيل ثبت الضم قال في التهذيب ولا يشترط بقاء ما استخرج في ملكه
 وان تنابع العمل واسكن لم يتواصل النيل بل حفد المعدن زمانا ثم عاد النيل فان كان زمان الاقطاع
 يسيرا لم يقدح في الضم وان طال فقد قال في النهاية في الضم وجهان وقال الجمهور فيه قولان
 (الجديد) الضم لان المعدن كثيرا ما يعرض له ذلك فلو لم يضم بطل زكاة المعدن في كثير من الاحوال
 (والقديم) وبه قال مالك انه لا يضم كالموقوع في العمل وكحمل سنتين وأن قطع العمل مع تواصل النيل ثم عاد اليه

(فرع) اذا وجد الركا في دار الاسلام أو في دار أهل العهد وعرف مالك أرضه لم يكن ركازاً ولا يملكه الواجد بل يجب حفظه حتى يجيء صاحبها فيدفعه إليه فان ايس من مجيئه كان لبیت المال كسائر الاموال الضائعة هكذا نقله الاصحاب قال صاحب الحاوي (فان قيل) هلا كان لقطة كما لو وجد ضرب الاسلام (فالجواب) ان ضرب الاسلام وجد في غير ملك فكان لقطة كالشوب الموجود وغيره وهذا وجد في ملك فهو للمالك الارض في ظاهر الحكم قال وما ذكره الشافعي من اطلاق اللفظ فهو على التفصيل الذي ذكرناه *

(فرع) قال في البيان قال الشيخ أبو حامد قال أبو اسحق المروزي اذا بني كافر بناء وكنز فيه كنز أو بلغت الدعوة وعاند فلم يسلم ثم هلك وباد أهله فوجد ذلك الكنز كان فيثا لا ركازاً لأن الركاز انما هو أموال الجاهلية العادية الذين لا يعرف هل بلغتهم دعوة أم لا فأما من بلغتهم فأنهم في خمس لاهل الخمس وأربعة أخماسه للواجد وحكي القاضي أبو الطيب أيضاً هذه المسألة كما سبق قال لانه مال مشرك رجع اليها بلا قتال وانما يكون الكنز ركازاً اذا لم يعلم حاله وهل بلغته الدعوة فيجمل ماله أم لا فلا فيجمل *

(فرع) قال صاحب الحاوي لو اقطع الامام انساناً أرضاً فظهر فيها ركاز فهو للمقطع سواء وجدته هو أو غيره لانه ملك الارض بالاقطاع كما يملكها بالشرى وكألو أحياناً فوجد فيها ركازاً فانه للمحيي سواء وجدته هو أو غيره لانها ملكه هذا كلامه ومراده أقطعه الارض عليك لرقبتها وكذا قال الدارمي اذا أقطعه السلطان أرضاً ملكها سواء عمرها ام لا فمن وجد فيها ركازاً فهو للمقطع قال وقيل لا يملكه الا بالاحياء قال وهو غلط مخالف لنصه *

نظر إن كان المقطع بغير عذر عارض فلا ضم طال الزمن أو قصر لانه أعرض عن هذا النوع من الاكتساب واشتغل بحرفة أخرى فإيناله بعد الدوشي جديديوان قطع لعذر فالضم ثابت ان قصر الزمان وان طال فكذلك عند الأكثرين لانه عاكف على العمل متى ارتفع العذر وحكي الصيدلاني وغيره وجهها أنه لا ضم عند طول الزمان وفي حد الطول وجهان نقلهما القاضي الروياني (أحدهما) انه ثلاثة أيام (والثاني) يوم كامل لان العادة العمل كل يوم وترك نوبة كاملة فصل طویل والاصح فيه وفي نظائره تحكيم العرف ثم اصلاح الآلات وهرب العبيد والاجراء من الاعذار بلا خلاف وفي المرض والسفر وجهان مرويان في النهاية (أحدهما) انهما بمنعان الضم بحصول صورة الانقطاع مع انهما قديمندان (واصحهما) انهما لا بمنعان كسائر الاعذار وهذا مانص عليه في المرض ولم يذكر الا كثرون غيره وينبغي أن يكون السفر مرتباً على المرض ومتى حكنا بعدم الضم فذلك على معنى أن الاول لا يضم الى الثاني في وجوب حق المعدن فاما الثاني فيكمل بالاول كما يكمل بما يملكه لامن جهة المعادن على ما سيأتي بيانه (وقوله) في الكتاب ولو كن الجامع ههنا اتصال العمل قصر النظر على العمل

(فرع) لو تنازع بائعان الدار ومشتريها في ركاز وجد فيها فقال المشتري هو لي وأنا دفقته وقال البائع مثل ذلك أو قال ملكته بالاحياء أو تنازع معير ومستعير أو مؤجر ومستأجر هكذا فالقول قول المشتري والمستعير والمستأجر بأيمانهم لان اليد لهم فهو كالتنازع في متاع الدار هذا مذهب الشافعي والاصحاب وقال المزي القول قول المؤجر والمعير لانه مالك الارض قال الاصحاب هذا غلط لان الدار وما فيها في يد المستأجر والمستعير هذا اذا احتمل صدق صاحب اليد ولو علي بعد فأما اذا لم يحتمل لكون مثله لا يحتمل دفقته في مدة يده فلا يصدق صاحب اليد بلا خلاف ولو اتفقا على انه ركاز لم يدفنه صاحب اليد فهو لصاحب الارض بلا خلاف ولو وقع نزاع المستأجر والمؤجر أو المعير والمستعير بعد رجوع الدار الي يد المالك فان قال المعير أو المؤجر أنا دفقته بعد عود الدار الي فالقول قوله يمينه بشرط الامكان ولو قال دفقته قبل خروج الدار من يدي فوجهان حكاهما إمام الحرمين والغزالي وآخرون (أحدهما) القول قوله أيضا لانه في يده في الحائين (وأصحهما) القول قول المستأجر والمستعير لان المالك اعترف بحصول الكنز في يده فيده تنسخ اليد السابقة ولهذا لو تنازعا قبل الرجوع كان القول قوله قال إمام الحرمين ولو وجد ركازاً في ملك غيره وكان ذلك الملك مستطرقا يستوى الناس في استطرأقه من غير منع فقد ذكر صاحب التقریب فيه خلافاً قال إمام الحرمين وموضع الخلاف فيه تأمل قال وظاهر كلامه انه أورده في حكيم (أحدهما) اذا وجد غير مالك تلك الساحة الكنز ولم يكن مالك الارض محيياً ابتداء وجهلنا محيياً فهل يحل للواجد أخذه فيه وجهان (أحدهما) لا يحل لانه لم يصادفه في مكان مباح لا اختصاص به لاحد

واعراض عن توصل النيل وانما يستمر ذلك جوابا على الجديد وهو ان انقطاع النيل لا أثر له مع اتصال العمل فيجوز أن يعلم بالميم والواو اشارة الى القديم ومذهب مالك (المسألة الثانية) اذا نال من المعدن مادون النصاب وهو يملك من جنسه نصاباً أو زائداً عليه فاما أن يناله في آخر جزء من حول ماعنده أو بعد تمام حوله أو قبله فاما في الحائين الاولين فيصير النيل مضموماً الي ماعنده وعليه في ذلك النقد حقه وفيما ناله حقه علي اختلاف الاحوال فيه لانهم من جنس واحد والوجوب ثابت فيهما جميعاً وأما اذا ناله قبل تمام الحول فلا شيء فيما عنده حتي يتم حوله وفي وجوب حق المعدن فيما ناله وجهان (أصحهما) وبه أجاب ابن الحداد واختاره القاضي ابي الطيب وهو ظاهر نصه في الام انه يجب لأن زكاة النقيدين لامن جهة المعادن مع زكاهما من جهة المعادن متشابهتان في اتحاد المتعلق على ما سبق ذكر نظيره في زكاة التجارة (والثاني) وبه قل الشيخ ابو حامد أنه لا يجب لانه لازكاة فيما عنده حتي يصلح لاستتباع غيره فعلي هذا فيما عنده ربع العشر عند تمام حوله وفيما ناله ربع العشر عند تمام حوله وان كان يملك من جنسه دون النصاب كما لو كان يملك مائة درهم فنال من المعدن مائة نظر إن نال بعد تمام حول علي ماعنده ففي وجوب حق المعدن فيما ناله الوجهان لانه لازكاة فيما عنده

وهذا شرط (والثاني) يحل لأن الملك وإن كان مختصاً فلا يستطرق شائع والمنع زائل وليس مالك الأرض محياً قال الإمام والظاهر عندي أن الواجد لا يملكه وإنما الخلاف في حكم التنازع فإذا قال كل منهما أنا وضعته فايهما يصدق فيه وجهان (أصحهما) مالك الأرض للبد على الأرض (والثاني) للواجد لثبوت يده على الكنز في الحال ولو تنازعا قبل إخراج الكنز من الأرض صدق مالك الأرض بيمينه بلا خلاف * قال المصنف رحمه الله تعالى *

ولا يجب إلا في مال جاهلي يعلم أن مثله لا يضرب في الإسلام لأن الظاهر أنه لم يملكه مسلم إلى أن وجدته وإن كان من ضرب الإسلام كالدرهم الأحديّة وما عليه اسم المسلمين فهو لقطة وإن كان يمكن أن يكون من مال المسلمين ويمكن أن يكون من مال الجاهلية بأن لا يكون عليه علامة لأحد فالمنصوص أنه لقطة لأنه يحتمل الأمرين فغلب حكم الإسلام ومن أصحابنا من قال هو ركاز لأن الموضع الذي وجد فيه موات يشهد بأنه ركاز *

(الشرح) قال أصحابنا رحمهم الله الكنز الموجود في الموات ونحوه مما سبق ثلاثة أقسام (أحدها) يعلم أنه من ضرب الجاهلية بأن يكون عليه اسم ملك من ملوكهم أو غير ذلك من العلامات فهذا ركاز بلا خلاف فيجب فيه الخمس والباقي لواجده (والثاني) أن يعلم أنه من ضرب الإسلام بأن يكون عليه اسم ملك من ملوك الإسلام أو آية أو آيات من القرآن كالدرهم الأحديّة بتخفيف الحاء وهي التي عاينها (قل هو الله أحد) فهذا لا يملكه الواجد بلا خلاف بل يلزمه رده إلى مالكه إن علمه وإن لم يعلمه فطريقان (قطع) المصنف والجاهل في كل الطرق بأنه لقطة يعرفه واجده سنة ثم يملكه إن لم يظهر مالكه (والطريق الثاني) حكمه أمام الحرمين والبعوى وفيه وجهان (أصحهما) هذا (والثاني) لا يكون لقطة بل يحفظه على مالكه أبداً حكمه البعوى عن القفال وحكمه أمام الحرمين عن الشيخ أبي علي السنجي قال فعلي هذا يملكه الواجد أبداً وإن للسلطان حفظه في بيت المال كسائر الأموال الضائعة فإن رأى الإمام حفظه أبداً فعل وإن رأى اقتراضه لمصلحة فعل ما سنده كره في الأموال الضائعة إن شاء الله تعالى وعلى هذا الوجه لا يملكه الواجد بحال قال أبو علي والفرق بينه وبين اللقطة أن اللقطة تسقط من مالكها في مضیعة فجوز الشرع لمالكها تملكها بعد التعريف ترغيباً للناس في أخذها وحفظها وأما الكنز المذكور فمحرز بالدفن غير مضیع فاشبهه الأبل الممتعة من السباع إذا وجدها في الصحراء فإنه لا يجوز أخذها للتملك قال أبو علي وهذا نظير من طيرت

لنقصانه عن النصاب فعلى الأول يجب فيما عنده ربع العشر إذا مضى حول من يوم كمل النصاب بالنيل وعلي الثاني لا يجب شيء حتى يمضي حول من يوم النيل فيجب في الجميع ربع العشر وعن صاحب الإفصاح وجه أنه يجب فيما ناله حقه وفيما كان عنده ربع العشر في الحال لأنه كمل بالنيل والحول قد مضى عليه والنيل بمثابة ما حال عليه الحول من الأموال وإن ناله قبل أن يمضي حول علي

الريح ثوبا الى داره او حجره فانه لا يملكه بالتغريف وقد خالف ابو علي غيره في هذا الاستشهاد وقال الثوب المذكور لقطة يعرف ويمالك والمذهب ما سبق عن الاصحاب ان الكنز المذكور لقطة قال امام الحرمين ولو انكشفت الارض عن كنز بسيل ونحوه فما ادرى ما يقول ابو علي فيه وهذا المال البارز ضائع قال واللائق بقياسه ان لا يثبت التقاطعة للملك اعتبارا باصل الوضع كما حكينا عنه في مسألة الثوب هذا كلام الامام وقد جزم صاحب الحاوي وصرح بان ما ظهر بالسيل فوجده انسان كان ركازا قطعا قال ولو رآه ظاهرا وشك هل أظهره السيل ام كان ظاهرا بغير السيل فهل هو لقطة ام ركاز فيه الخلاف الذي سنبذ كره ان شاء الله تعالى فيما اذا شك هل هو دفن اسلام ام جاهلية والله أعلم (القسم الثالث) ان لا يكون في الوجود علامة يعلم انه من دفن الاسلام او الجاهلية بان لا يكون عليه علامة اصلا أو يكون عليه علامة وجدت مثلها في الجاهلية والاسلام او كان حليا او انا ففيه خلاف حكاه جماعة قولين وآخرون وجهين وحكاه المصنف وآخرون قولاً ووجهاً والصواب قولان نقل المصنف احدهما عن نص الشافعي وكذا نقله الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب والبعوي وآخرون ونقل ابن الصباغ وآخرون عن نص الشافعي في الام انه ركاز وقال صاحب الحاوي قال اصحابنا البصريون يكون ركازا وحكوه عن نص الشافعي واتفق الاصحاب على ان الاصح انه لقطة وبه قطع السرخسي في الاملاء والجرجاني في التحرير وآخرون وصححه الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب والبعوي والمصنف والباقون لانه مملوك فلا يستباح الا بيقين وعن الشيخ أبي علي السنجي هنا روايتان حكاهما الرافعي (احدهما) موافقة الاصحاب في كونه لقطة (والثانية) علي وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) انه مال ضائع كما قال في القسم الثاني قال الرافعي واعلم أن الحكم مدار على كونه من دفن الجاهلية لا انه من ضربهم فقد يكون من ضربهم ويدفنه مسلم بعد أن وجده وأخذه وملكه وهذا الذي قاله الرافعي تفريع علي الاصح من هذين القولين أن الكنز الذي لا علامة فيه يكون لقطة فأما اذا قلنا بالقول الآخر انه ركاز فالحكم مدار علي ضرب الجاهلية والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ويجب حق الركاز في الأمان وفي غير الأمان قولان﴾ قال في القديم يجب في الجميع لانه حق مقدر بالخمس فلم يختص بالأمان كخمس الغنيمة (وقال) في الجديد لا يجب لانه حق يتعلق بالاستفاد من الارض فاخص بالأمان كحق المعدن ولا يعتبر فيه الحول لان الجول يعتبر لكامل النماء وهذا لا يتوجه في

المائة فلا مساغ لوجه صاحب الافصاح ويجرى الوجهان الاولان وهذا التفصيل مذكور في بعض طرق العراقيين وقد نقل معظمه الشيخ ابو علي ورأيت الامام نسبه الى السهو فيه وقال اذا كان ما ملكه دون النصاب فلا ينعقد عليه حول حتى يفرض له وسط آخر أو يحكم بوجوب الزكاة فيه يوم النيل ولا شك في بعد القول بوجوب الزكاة فيه يوم النيل

الر كاز وهل يعتبر فيه النصاب فيه قولان (قال) في القديم بخمس قليلة وكثيره لان ماخمس كثيره
خمس قليلة كما اغنيمة (وقال) في الجديد لا بخمس ما دون النصاب لانه حق يتعلق بالمستفاد من الارض
فاعتبر فيه النصاب كحق المعدن *

(الشرح) اتفقت نصوص الشافعي والاصحاب على أن الر كاز اذا كان ذهباً أو فضة وجب
فيه الخمس سواء كان مضروباً أو غيره وفي غيرها طريقان حكاهما البغوي وآخرون (أصحهما) عند
البغوي القطع بأنه لا يجب (وأصحهما) وأشهرهما ما به قال المصنف والاكثرون في المسألة قولان (أصحهما)
باتفاقهم وهو نصه في الام والاملاء من كتبه الجديد لا يجب (والثاني) وهو نصه في القديم والبويطي
من الجديد نص عليه في موضعين من كتاب الزكاة في البويطي وأما الحول فلا يشترط فيه بلا خلاف
ونقل الماوردي فيه الاجماع وأما النصاب ففيه طريقان حكاهما البغوي (أصحهما) عنده اشتراطه قطعاً
(وأصحهما) وأشهرهما ما به قطع الجمهور فيه قولان (الصحيح الجديد) اشتراطه (والقديم) لا يشترط * والحاصل
أن الحول لا يشترط بلا خلاف وكونه نصاباً ذهباً وفضة شرط على المذهب قال أصحابنا وقول
الشافعي لو كنت أنا الواجد لحسنت القليل والكثير ولو وجدت فخارة لحسنتها محمول على الاحتياط
والورع لانه واجب قال أصحابنا وإذا أوجبنا الخمس من غير الذهب والفضة أخذ خمس الموجود
لا قيمته والله أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

(فعلى هذا) يعني اذا شرطنا النصاب - اذا وجد مائة درهم ثم وجد مائة اخرى لم يجب الخمس
في واحد منهما وان وجد دون النصاب وعنده نصاب من جنسه نظرت فلن وجد الر كاز مع تمام
الحول في النصاب الذي عنده ضمه إلي ما عنده وأخرج الخمس من الر كاز وربيع العشر من النصاب
لان الحول لا يعتبر في الر كاز فيصير الر كاز مع النصاب كزيادة مع نصاب حال الحول عليهما وان

لان الشيخ لم يتفرد بهذا النقل ولا صار اليه حتي يعترض عليه وإنما نقله متعجباً منه منكرآ
ولو كان ما عنده مال تجارة انتظمت فيه الاحوال الثلاث وأن كان دون النصاب فلا اشكال لان الحول
ينعقد عليه ولا يعتبر النصاب الا في آخر الحول على الصحيح فان نال من المعدن في آخر حول
التجارة ففيه حق المعدن وفي مال التجارة زكاة التجارة ان كان قدر النصاب وكذلك ان كان
دونه واكتفينا بالنصاب في آخر الحول وان نال قبل تمام الحول ففي وجوب حق المعدن الوجهان
السابقان وإن نال بعد تمام الحول نظر ان كان مال التجارة نصاباً في آخر الحول ففي النيل حق
المعدن لانضمامه الي ما وجب فيه الزكاة وان لم يكن نصاباً ونال بعد ما مضى شهر من الحول الثاني
مثلاً يبنى ذلك على الخلاف في ان سلعة التجارة اذا قومت في آخر الحول ولم تبلغ نصاباً ثم ارتفعت
القيمة بعد شهر هل يجب فيها الزكاة أم ترتقب آخر الحول الثاني (ان قلنا) بالاول فتجب زكاة التجارة
في مال التجارة وحينئذ يجب حق المعدن في النيل بلا خلاف (وإن قلنا) بالثاني ففي وجوب حق

وجده بعد الحول علي النصاب ضمه عليه لان الحول قد حال علي مامعه والركاز كان زيادة التي حال عليها الحول وان وجده قبل الحول علي النصاب لم يخمس لان الركاز كبعض نصاب حال عليه الحول وإذا تم حول البعض ولم يتم حول الباقي لم تجب الزكاة فاذا تم حول النصاب أخرج زكاته وإذا تم حول الركاز من حين وجده أخرج عنه ربع العشر وسقط الخمس فأما إذا كان الذي معه أقل من النصاب فان كان وجد الركاز قبل تمام الحول علي مامعه لم يضم اليه بل يستأنف الحول عليهما من حين تم النصاب فاذا تم الحول أخرج الزكاة وإن وافق وجود الركاز حال حول الحول فالمخصوص في الام انه يضم إلى ما عنده فاذا بلغ النصاب أخرج من الركاز الخمس ومن الذي معه ربع العشر لان الركاز لا يعتبر فيه الحول فيجعل كالموجود معه في جميع الحول ومن أصحابنا من قال لا يضم بل يستأنف الحول عليهما من حين تم النصاب فاذا حال الحول أخرج عنهما ربع العشر *.

(الشرح) هذا الفصل الي آخر الباب سبق شرحه واضحا في فصل المعدن واتفق أصحابنا علي أن حكم الركاز والمعدن في تميم النصاب وجميع هذه التفريعات سواء وفاقا وخلافا بلا فرق هذا اذا شرطنا النصاب كما ذكره المصنف ولكن في كلام المصنف مواضع جزم بها علي خلاف الاصح وقد بيناه هناك فالذهب الذي عليه الاعتماد ما أوضحناه هناك واتفقت نصوص الشافعي والاصحاب علي هذه المسألة التي ذكرها المصنف انه اذا وجد من الركاز مائة درهم ثم وجد مائة أخرى انه لا يجب الخمس في واحد منهما بل ينقده الحول عليهما من حيث كل النصاب فاذا تم لزمه ربع العشر كسائر

المعدن الوجهان (واعلم) أن جميع ما ذكرناه مفرع علي الصحيح في أن الحول ليس بشرط في زكاة المعدن فان شرطناه انعقد الحول عليه من يوم وجده وقوله في الكتاب حتى تجب الزكاة في قدر النيل معلم بالواو للوجه المنسوب الي الشيخ أبي حامد وشهره الامام برواية الشيخ أبي علي (وقوله) لعدم الحول فيه تمثيل وفي معناه ما اذا كان الذي عنده دون النصاب فانه لا تجب فيه الزكاة الا علي ما حكى عن صاحب الافصاح (وقوله) قبل ذلك بما يملكه من النقدين لامن جهة المعادن ثم الحكم غير مخصوص بما اذا كان يملكه لا من جهة المعادن بل لو نال من المعدن ما دون النصاب وحدث ما يمنع الضم ثم نال قدراً آخر يبلغ مع الاول نصاباً كان حكمه حكم ما لو كان الاول لا من جهة المعادن فيجب في الآخر حق المعدن علي الاصح ولا يجب في الاول لكن ينقده الحول عليه من يوم تم النصاب للمستقبل إلا أن ينقص المبلغ عن النصاب باخراج حق المعدن والله أعلم *.

قال (والمسلم أن يزعم الذمي من معادن دار الاسلام ولكن ما ناله قبل الازعاج يملكه ولا زكاة عليه الا اذا قلنا علي وجه بعيد ان مصرفه الفتي علي قولنا واجبه الخمس فاذا ذلك يؤخذ من الذمي) *.

النقود التي يملكها وهذا تفريع على المذهب وهو اشتراط النصاب في الركاز والله أعلم *
 (فرع) في مسائل تتعلق بالركاز (أحداها) قال أصحابنا حكم الذي في الركاز حكمه في المعدن كما
 سبق فلا يمكن من أخذه في دار الاسلام فان وجده مملوكه على المذهب وبه قطع الجمهور وفيه وجه
 قدمناه عن حكاية صاحب الحاوي انه لا يملكه وهو احتمال لامام الحرمين لانه كالحاصل للمسلمين
 فهو كما لهم الضائع فاذا قلنا بالمذهب فاخذه ففي أخذ حق الركاز منه الخلاف السابق في حق المعدن
 (الثانية) لو وجد في مملكه ركاز فلم يدعه وادعاه اثنان فصدق أحدهما سلم اليه ذكره الدارمي عن ابن
 القطان وقاله غيرهما وهو ظاهر (الثالثة) اذا وجد من الركاز دون النصاب وله دين يجب فيه الزكاة
 يبلغ به نصابا وجب خمس الركاز في الحال فان كان ماله غائبا ومدفونا أو ودية أو دين أو الركاز ناقص
 لم يخمس حتى يعلم سلامة ماله فحينئذ يخمس الركاز الناقص عن النصاب سواء بقي المال أم تلف اذا
 علم وجوده يوم حصول الركاز (الرابعة) قال الشافعي والأصحاب يجب صرف خمس الركاز مصرف
 الزكوات وهو زكاة هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور في الطريقتين وحكى الخراسانيون قولاً أنه
 يصرف مصرف خمس خمس الفى وحكاها صاحب الحاوي والقاضي أبو الطيب ومن تابعهما وجهها
 عن المزني وأبي حفص بن الوكيل من أصحابنا (الخامسة) قال الماوردي والدارمي إذا وجد ركازاً
 فاخرج خمسة ثم أقام رجل بيعة أنه مملكه فلصاحب البيعة استرجاع الركاز من واجده مع خمسة المخرج
 وللواجد أن يرجع بالخمس على الامام ان كان دفعه اليه وللإمام أن يرجع به على أهل السهمان ان كان
 باقياً في أيديهم فان لم يكن باقياً في أيديهم أو كان نالفاً في يد الامام بغير تفريط ضمنه في مال الزكاة
 وان تلف في يده بتفريط أو خيانة ضمنه في ماله (السادسة) في مذاهب العلماء في مسائل من الركاز

الذي لا يمكن من احتغار معادن دار الاسلام والاخذ منها كما لا يمكن من الاحياء في دار
 الاسلام لان الدار للمسلمين وهو دخيل فيها لكن ما أخذه قبل الازعاج يملكه كما لو استولى على
 الحطب والحشيش وهل عليه حق المعدن ينبغي على ان مصرف حق المعدن ماذا ولا شك أن مصرفه
 مصرف الزكاة ان اوجبنا فيه ربع العشر وان اوجبنا فيه الخمس فطريقان حكاهما الشيخ ابو علي
 وغيره (أحدهما) ان في مصرفه قولين (أحدهما) مصرفه مصرف خمس الفى والغنيمة لانه مال مخمس
 مثلها وبهذا قال أبو حنيفة (وأصحهما) ان مصرفه مصرف الزكوات لانه حق وجب في استفاد من الارض
 فاشبهه حق الثمار والزررع (والثاني) وبه قال الاكثرون ان مصرفه مصرف الزكوات قولاً واحداً
 بخلاف الركاز لانه مال جاهلي والظاهر انه كان للكفار وكان شبيهاً بالفى والمعادن بخلافه
 وصاحب التلخيص قد ذكر الطريق الاول في باب زكاة المعدن في التلخيص والطريق الثاني في
 باب بعده (فان قلنا) مصرفه مصرف الزكوات لم يؤخذ من الذهبي شيء وان قلنا مصرف الفى أخذ
 الخمس وعلى هذا لا يشترط فيه النية وعلى الاول يشترط ولو كان المستخرج من المعدن المكاتب

ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا اشتراط النصاب * وقال أبو حنيفة وأحمد لا يشترط وهو أصح الروايتين عن مالك وحكام ابن المنذر عن مالك وأحمد وإسحق وأبي عبيد وأصحاب الرأي قال وبه قال جل أهل العلم قال وهو أولى بظاهر الحديث والمشهور من مذهبنا أنه لا يجب حق الركا في غير ذهب وقضة وقال أبو حنيفة يجب في كل موجود ركاز وهو أصح الروايتين عن مالك وأحمد ونقله ابن المنذر عن مالك وأحمد وإسحق وأبي عبيد وأصحاب الرأي وجهاهير العلماء قال وبه أقول (واما) الذي قد قدمنا ان المشهور من مذهبنا انه لا شيء عليه في الركاز وهو المعروف من نصوص الشافعي والأصحاب ونقل ابن المنذر الاجماع على أن عليه الخمس كالمسلم ونقله عن الشافعي وغيره كما قدمنا حكايته عن ابن المنذر والركاز الموجود في موات دار أهل العهد يملكه واجده عندنا كموات دار الاسلام قال العبدري وبهذا قال أكثر الفقهاء قال مالك يكون لأهل الارض لا للواجد (واما) الموجود في دار أهل الحرب فركاز عندنا وعند الباقيين لكن يجب فيه الخمس عندنا وعند الجمهور وقال أبو حنيفة هو غنيمة ولا شيء فيه بل كله لواجد بناء على أصله ان من غنم وحده فلا خمس عليه ومصرف الركاز مصرف الزكاة عندنا وقال أبو حنيفة مصرف الفئ وهو رواية عن أحمد وبه قال المزني وابن الوكيل من أصحابنا كما سبق قريبا والركاز الموجود في دار أو أرض مملوكة يكون لساكنه عندنا اذا ادعاه كما سبق وبه قال أبو حنيفة ومحمد وقلل الحسن بن صالح وأبو يوسف وأبو ثور يكون لواجد والله أعلم *

فلا زكاة عليه فيما استخرجه كالذمي لكن غير ممنوع عن الإخذ بخلاف الذمي ولونال العبد من المعدن شيئا فهو لسيده وعليه واجبه فان امره السيد بذلك ليكون النيل له فقد بناء صاحب الشامل على القولين في ان العبد هل يملك مملكته السيد أم لا وحظ الزكاة من القولين وقد قدمناه ولو استخرج اثنان من المعدن نصابا فوجوب الزكاة يبي على القولين في أن الخلطة هل تثبت في غير المواشي (وقوله) في الكتاب والمسلم ازعاج الذمي لك أن تبحث عنه وتقول اثبت ازعاج لكل مسلم أم هو من اعمال الحاكم (والجواب) أن كلام الأئمة بالثاني أظهر اشعارا والاول منقح ايضا فان كل واحد منهم صاحب حق فيه فكان له ان يمنع (وقوله) ولا زكاة عليه الا اذا قلنا الخ فيه استثناء الخمس على قولنا ان مصرفه الفئ عن نفى الزكاة وذلك يستدعي كون الخمس زكاة لكن من اوجب الخمس فلا يكاد يسميه زكاة ولهذا قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر وذهب بعض أهل ناحيتنا يعني مالكا الى ان في المعدن الزكاة وذهب غيرهم يعني ابا حنيفة الى ان فيها الخمس فلم يعد الخمس زكاة (وقوله) على وجه بعيد عبر عن ذلك المذهب بالوجه والاكترون سموه قولا وكأنه مستخرج من مثله في الركاز فيجوز كل واحد من الاطلاقين (واعلم) أنا إذا فرغنا على ظاهر المذهب وهو أن الحول لا يعتبر فوق وجوب حق المعدن حصول النيل في يده ووقت الاخراج التخليص

باب زكاة الفطر

يقال زكاة الفطر وصدقة الفطر ويقال للمخرج فطرة - بكسر الفاء - لا غير وهي لفظة مولدة لا عربية ولا معربة بل اصطلاحية للفقهاء وكأنها من الفطرة التي هي الخلقة أي زكاة الخلقة ومن ذكر هذا صاحب الحاوي * قال المصنف رحمه الله *
 ﴿ زكاة الفطر واجبة لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل ذكر وأنثى حر وعبد من المسلمين » *

والتنقية كما أن وجوب الزكاة في الزروع اشتداد الحب ووقت الإخراج التنقية فلو أخرج قبل التمييز والتنقية عن التراب والحجر لم يجزه ويكون مضمونا على الساعي يلزمه رده فلو اختلفا في قدره بعد التلف أو قبله فالقول قول الساعي مع يمينه ومؤنة التخليص والتنقية على المالك كؤنة الحصاد والدياس فلو تلف بعضه قبل التمييز فهو كتلف بعض المال قبل الامكان والله أعلم *

قال الفصل الثاني في الركا زوفيه الخمس مصر وفا إلى مصارف الصدقات (حزو) ولا يشترط الحول ويشترط النصاب (مح) وكونه من جوهر النقيدين على الجديد *

في الفصل مسائل (إحداها) قدر الواجب في الركا ز الخمس لما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال « في الركا ز الخمس » (١) (الثانية) في مصرفه قولان (أصحها) وهو المذكور في الكتاب أن مصرفه مصرف الزكوات لأنه حق واجب في المستفاد من الأرض فاشبه الواجب في الزروع والثمار (والثاني) وبه قال المزني والوكيل البابشامي وأبو جعفر الترمذي رحمهم الله أنه يصرف إلى أهل الخمس المذكورين في آية الفىء لأنه مال جاهلي حصل الظفر به من غير إيجاب خيل ولا ركاب فكان كالفىء ومنهم من لا يطلق قولين بل يقطع للشافعى رضي الله عنه بالاول وينقل الثاني وجها ضعيفا (الثالثة) لا يشترط الحول فيه لأن الحول للاستئمان وهو نماء كاه ولا يجبي فيه الخلاف المذكور في المعدن لأنه يلحق مشقة في تحصيل التبر بل ثم يحتاج إلى الطبخ والمعالجة والركا ز بخلافه (الرابعة) هل يشترط فيه النصاب وهل يختص الوجوب بالذهب والفضة نص الشافعى رضي الله عنه في مواضع على الاشتراط والاختصاص وقال في موضع: لو كنت أنا الواجد لخمست القليل والكثير والذهب والفضة وغيرها واختلف الأصحاب رضي الله عنهم على طريقين (أظهرها) أن المسألتين على قولين (أظهرها) وينسب إلى الجديد أنه يشترط النصاب ويختص بالنقيدين (أما) الاول فلظاهر قوله صلى الله عليه وسلم « لاشيء في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالا » (وأما) الثاني فكما لو اكتسب لامن جهة الركا ز (والثاني) وينسب إلى القديم أنه لا يشترط ولا اختصاص

«الشرح» حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم وزكاة الفطر واجبة عندنا وعند جماهير العلماء وحكي صاحب البيان وغيره عن ابن اللبان من أصحابنا أنها سنة وليست واجبة قالوا وهو قول الأصم وابن عليه وقال أبو حنيفة هي واجبة وليست بفريضة بناء على أصله أن الواجب ما ثبت بدليل مطلق والفرض ما ثبت بدليل مقطوع ومذهبنا أنه لا فرق وتسمى واجبة وفرضا دليلنا حديث ابن عمر مع أحاديث كثيرة في الصحيح مثله وأما حديث أبي عمار عريب بفتح العين المهملة - ابن حميد عن قيس بن سعد بن عبادة قال «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله» رواه النسائي وابن ماجه فهذا الحديث مداره على أبي عمار ولا يعلم حاله في الجرح والتعديل فإن صح فجوابه أنه ليس فيه إسقاط الفطرة لأنه سبق الأمر به ولم يصرح بإسقاطها والأصل بقاء وجوبها (وقوله) لم يأمرنا لا أثر له لأن الأمر سبق ولا حاجة إلى تكراره قال البيهقي وقد أجمع العلماء على وجوب صدقة الفطر وكذا نقل الإجماع فيها ابن المنذر في الأشراف وهذا يدل على ضعف الرواية عن ابن عليه والأصم وإن كان الأصم لا يعتد به في الإجماع كما سبق في كتاب الطهارة والله أعلم قال صاحب الحاوي في وقت شرع وجوب الفطرة علي وجهين (أحدهما) وهو قول أصحابنا البغداديين أنها وجبت بما وجبت به زكاة الأموال وهو الظاهر التي في كتاب السنة لعمومها في الزكاتين (والثاني) قاله أصحابنا البصريون أنها وجبت بغير ما وجبت به زكاة الأموال وإن وجوبها سابق لوجوب زكاة الأموال لحديث قيس بن سعد المذكور واختلاف هؤلاء هل وجبت بالكتاب أم بالسنة فقيل بالسنة لحديث قيس وحديث ابن عمر وغيرهما وقيل بالقرآن وإنما السنة مبينة والله أعلم قال المصنف رحمه الله تعالى *

لمطلق قوله صلى الله عليه وسلم «في الركاز الخمس» (١) ولأنه مال خمس فاشبهه الغنيمة (والطريق الثاني) القطع بالقول الأول وحمل النص الثاني على الاحتياط للخروج من الخلاف كقوله في باب صلاة المسافرين أما أنا فلا أقصر في أقل من ثلاثة أيام وليس ذلك قولاً آخر له في مسافة القصر (وقوله) في الكتاب مصروفاً إلى مصارف الصدقات معلوم مع الواو بالزاي وبالحاء لأن عنده أيضاً يصرف إلى مصارف الفيء وبالألف لأن إحدى الروايتين عن أحمد مثله (وقوله) ويشترط النصاب معلوم بالحاء والألف والميم لأن عند أبي حنيفة وأحمد لا يشترط النصاب وهو أوضح الروايتين عن مالك وكذلك قوله وكونه من جوهر النقيدين معلوم بهذه العلامات لأن قولهم فيه كقولهم في النصاب ويجوز أن يعلم قوله علي الجديد بالواو إشارة إلى الطريقة النافية للخلاف (وقوله) ويشترط النصاب منقطع عما قبله لا مجال للخلاف المذكور في الحول وإنما قال من جوهر النقيدين لإشمل الحلي والأواني * قال ويشترط كونه من ضرب الجاهلية فإن كان علي ضرب الإسلام فلقطة وقيل مال ضائع يحفظه الإمام وإن لم يكن عليه أثر كالأواني والحلي فهو ركاز علي وجهه ولقطة علي وجهه *

(١) «حديث» أبي هريرة في الركاز الخمس متفق عليه وقد تقدم قريباً

ولا يجب ذلك الاعلى مسلم فاما الكافر فانه ان كان أصلياً لم يجب عليه للخبر وان كان مرتداً فعلي ما ذكرناه في أول الكتاب من الاقوال الثلاثة (وأما) المسكتب فالمذهب أنها لا يجب عليه لأنه لا يلزمه زكاة المال فلا يلزمه زكاة الفطر كالكافر ومن أصحابنا من قال تلزمه لان زكاة الفطر تابعة للنفقة ونفقته على نفسه فكذلك فطرته وهذا يبطل بالذمى فان نفقته على نفسه ولا تلزمه الفطرة ولا يجب إلا على من فضل عن قوته وقوت من تلزمه نفقته وقت الوجوب ما يؤدي في الفطرة فان لم يفضل عن نفقته شيء لم تلزمه لأنه غير قادر فان فضل بعض ما يؤديه فقيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه لأنه عدم بعض ما يؤدي به الفرض فلم يلزمه كماله وجبت عليه كفارة وهو يملك بعض رقبة (والثاني)

فقه الفصل مسألتان (الاولى) لو كان الركا الموجد على ضرب الاسلام بان كان عليه شيء من القرآن أو اسم ماله من ملوك الاسلام لم يملك الواجد بالواجدان لان مال المسلم بالاستيلاء عليه بل يجب رده الى ماله ان علم ماله وان لم يعلم ففيه وجهان (قال) الجمهور هو لقطة كماله وجدته على وجه الارض وقضية ما ذكره صريحاً ودلالة أنه يعرف سنة ثم للواجدان يملكه ان لم يظهر ماله بعه على ما هو سبيل كل لقطة (وقال) الشيخ أبو علي هو مال ضائع يملكه الاخذ للمالك ابدأ او يحفظه الامام له في بيت المال ولا يملك بحال كماله لو اقلت الربح ثوباً في حجره او مات مورثه عن ودائع وهو لا يعرف ماله وانما يملك بالتعريف ماضع عن المارة دون ما حصنه المالك بالدفن واتفق العثور عليه بالاحتفار ونقل صاحب التهذيب قريباً من هذا الكلام عن القفال والمذهب الاول قال الامام رحمه الله ولو انكشفت الارض عن كنز بسيل جارف ونحوه فلا ادري ما قول الشيخ فيه والمال البارز ضائع قال واللائق بقياسه الا يثبت حق التملك اعتباراً باصل الوضع (الثانية) لو لم يعرف أن الموجد من ضرب الجاهلية أو الاسلام بان كان مما يضرب مثله في الجاهلية والاسلام أو كان مما لا أثر عليه كالتبر والحلى والاواني فالمنقول عن نصه أنه ليس بركا لأنه يحتمل أن يكون مال مسلم فيغلب حكم الاسلام وفيه وجه أنه ركا لان الوضع المدفون فيه يشهد له (فان قلنا) بالاول فقضية كلام الجمهور في الصورة السابقة لا يخفى وأما الشيخ أبو علي فرأيت له في شرح التلخيص مساعدة الجمهور في هذه الصورة فانه قال يعرف سنة فان لم يظهر ماله كماله فلهما يفعل بسائر الاقطات وذكر الامام أن الشيخ حكى في التملك في هذه الصورة وجهين لضعف أثر الاسلام (وأعلم) أنا إذا قلنا أن الموجد في صورة التردد ركا فلا يشترط كون الموجد على ضرب الجاهلية بل الشرط الا يعلم كونه على ضرب الاسلام فاذا قال في الكتاب ويشترط كونه على ضرب الجاهلية انما يكون مجرى على ظاهره اذا قلنا الموجد في صورة التردد ليس بركا (وقواه في المسألة الاولى وقيل مال ضائع يحفظه الامام يشعر بأنه لا يبقى في يد الواجد بل يأخذه الامام ويحفظه وكلام الشيخ أبي علي ما حكته من قبل ينازع فيه ويقتضي تمكن الواجد من

يلزمه لانه لو ملك نصف عبد لزمه نصف فطرته فاذا ملك نصف الفرض لزمه أخرجه في فطرته *
 ﴿الشرح﴾ قال أصحابنا شروط وجوب الفطرة ثلاثة الاسلام والحرية واليسار (فالاول)
 الاسلام فلا فطرة على كافر أصلي عن نفسه ولا عن غيره الا اذا كان له عبد مسلم أو قريب مسلم
 أو مستولدة مسلمة ففي وجوب فطرتهم عليه وجهان (اصحهما) يجب وهما مبنيان على أن من لزمه
 فطرة غيره هل يجب على المؤدى ابتداء ام على المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى وفيه وجهان مشهوران
 وقد ذكرهما انصف في الفصل الذي بعد هذا وهناك نوضحهما ان شاء الله تعالى (فان قلنا) يجب

الامساك له واطلاقه الوجهين في المسألة الثانية اتباع لما حكاه الامام فيها والاكترون لم يطلقوا
 الوجهين وانما حكوا النص ووجه البعض الاصحاب كما قدمناه وحكي صاحب الشامل عن نصه
 أنه بخمس وهذا حكم بانه ركاز فعلي هذا في المسألة قولان (وأعلم) انه يلزم من كون الركاز على
 ضرب الاسلام كونه مدفوناً في الاسلام ولا يلزم من كونه على ضرب الجاهلية كونه مدفوناً في
 الجاهلية لجواز أن يظفر بعض المسلمين بكنز جاهلي ويكنزه ثانياً على هيأته فيظفر به اليوم أحد
 فالحكم مدار على كونه من دفن الجاهلية لا على كونه من ضرب الجاهلية *

قال ﴿ويشترط ان يوجد في موضع مشترك كموات أو شارع وما يوجد في دار الحرب فغنيمة
 أو في ما يجده في ملك نفسه الذي أحياء يملكه وعليه الخمس وهل يدخل في ملكه بمجرد
 الأحياء فيه وجهان ولو اشتراه ثم وجد فيه ركازاً يجب طلب المحي فانه أولى به *
 روى ان رجلاً وجد كنزاً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم «ان وجدته في قرية مسكونة
 أو طريق ميتة فعرفه وان وجدته في خربة جاهلية أو قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز
 الخمس» (١) الكنز بالصفة التي تقدم ذكرها ما أن يوجد في دار الاسلام أو في دار الحرب فان وجد

(١) حديث «ان رجلاً وجد كنزاً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ان وجدته في قرية
 مسكونة أو طريق ميتة فعرفه وان وجدته في خربة جاهلية أو قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز
 الخمس: الشافعي عن سفيان عن داود ابن شاور ويعقوب بن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه
 عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كنز وجدته رجل في خربة جاهلية ان وجدته فذكره
 سواء ورواه أبو داود من حديث عمرو بن الحارث وهشام بن سعد عن عمرو بن شعيب نحوه
 ورواه النسائي من وجه آخر عن عمرو بن شعيب ورواه الحاكم والبيهقي وقال سعيد بن منصور أنا خالد
 عن الشيباني عن الشعبي أن رجلاً وجد ركازاً فأتى به علياً فأخذ منه الخمس وأعطى بقيته للذي
 وجدته ورواه من وجه آخر عن الشعبي وكذلك ابن أبي شبة: وروى سعيد عن سفيان عن
 عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه يقال له حمزة ان رجلاً سقطت عليه جرة من دير
 بالكوفة وفيها ورق فأتى بها علياً فقال اقسمها الخمس اثم قال خذ منها اربعة ودع واحداً: تنبيه
 الميتاء بكسر الميم وبالمد الطريق المسلول المأخوذ من كثرة الاتيان *

قال امام الحرمين لا صائر الي ان المتحمل عنه ينوي بل يكفي إخراج الكافر ونيتة لانه المتكلف بالخراج ولو أسلمت ذمية تحت ذمي ودخل وقت وجوب الفطرة في حال تخلف الزوج ثم أسلم قبل انقضاء العدة ففي وجوب نفقة في مدة التخلف خلاف مذكور في كتاب النفقات فان لم توجبها فلا فطرة والا فالفطرة على هذا الخلاف في عبده المسلم الاصح الوجوب ذكره امام الحرمين وغيره هذا كله في الكافر الاصلي (وأما) المرتد فقال المصنف والاصحاب فطرته كزكاة ماله وفيها ثلاثة أقوال سبقت في أول كتاب الزكاة وهي مبنية على بقاء ملكه وزواله وفيه ثلاثة أقوال (أحدها) يزول فلا تجب زكاة ولا فطرة (والثاني) يبقى فيجبان (والثالث) وهو الاصح انه موقوف فان عاد الي الاسلام تبينا بقاءه فيجبان والا فلا وحكم فطرة الرقيق المرتد حكم فطرة السيد المرتد ففيها الاقوال ذكره الماوردي وغيره وهو ظاهر هذا كله في مطالبة الكافر بالخراج في الدنيا وأما اصل الخطاب

في دار الاسلام نظر ان وجد في موضع لم يعمره مسلم ولا ذوم عهد فهو ركاز سواء كان مواتا أو كان من القلاع العادية التي عمرت في الجاهلية لقوله في الحديث أو خربة جاهلية وان وجد في طريق شارع فقد ذكر صاحب الكتاب انه ركاز ولم يجزم الامام به هكذا ولكن أشار الي خلاف فيه والذي ذكره القفال والعراقيون أن ما يوجد فيه ليس بركاز وإنما هو لقطة والحديث الذي رويناه صريح فيه وما يوجد في المسجد ذكر في التهذيب أنه لقطة كالموجود في الطريق وقياس المذكور في الكتاب ان يكون ركازا وما عدا هذه المواضع ينقسم الي مملوك وموقوف. والمملوك اما أن يكون له أو لغيره فان كان لغيره ووجد فيه كنز لم يملكه الواجد بل ان ادعاه مالكة فهو له بلا يمن كالامتنعة في الدار والا فهو لمن تلقى صاحب الارض منه وهكذا الي ان ينتهي الي الذي أحيا الارض فيكون له وإن لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض وبالبيع لم يزل ملكه عنه فانه مدفون منقول فان كان المحيي أو من تلقى الملك عنه هالك فورثته قائمون مقامه فان قال بعض ورثة من تلقى الملك عنه هو لمورثنا وآباء بعضهم سلم نصيب المدعي ما اليه وسلك بالباقي ما ذكرنا هذا كله كلام الأئمة رحمهم الله صريحا وإشارة ومن المصر حين يملك الركاز القفال ذكره في شرح النخيص ورأى الامام تخريج ملك الكنز بالاحياء الارض علي ما لو دخلت ظبية دار آبالا حياء فاغلق صاحبها الباب وفاقلا علي قصده لضبطها قال وفيه وجهان (أظهرهما) أنه لا يملكها لعدم القصد ولو كان يصير أولي بها كذلك المحيي يصير أولي بالكنز ثم قال انه يملك الكنز بالاحياء وزالت رقبة الارض عن ملكه فلا بد من طلبه ورده اليه (وان قلنا) انه لا يملكه ولا يمكن يصير أولي به فلا يبعد ان يقال اذا زال ملكه عن رقبة الارض بطل اختصاصه كما أن في مسألة الظبية اذا قلنا أنه لا يملكها فلو فتح الباب وأفلتت يملكها من اصطهادها اذا عرفت ذلك وأردت التفريع فلك ان تقول (ان قلنا) للمحيي لا يملكه بالاحياء فاذا دخل في ملكه أخرج الخس (وان قلنا) يملكه بالاحياء فاذا احتوت يده علي الكنز نفسه وقد مضى سنون فلا بد من إخراج الخس الذي لزمه

فهو مخاطب بالزكاة والفطرة وسائر الفروع على الصحيح بمعنى انه يزاد في عقوبته بسببها في الآخرة وقد سبقت المسألة موضحة في أول كتاب الصلاة وقد نقل الماوردي وغيره الاجماع أن الكافر لا فطرة عليه لنفسه (الشرط الثاني) في الحرية فليس على الرقيق فطرة نفسه ولا فطرة غيره ولو ملكه السيد عبداً وقلنا بملكه سقطت فطرته عن سيده لزوال ملكه ولا تجب على المملوك لضعف ملكه هذا هو المذهب وبه قطع الاصحاب كلهم الا الماوردي والسرخسي فحكيا قولاً أنها تجب على السيد وان قلنا بملكه العبد قال السرخسي هذا قول أبي اسحق المروزي لأنه قادر على انتزاعه وهذا

يوم ملكه وفيما مضى من السنين يبى وجوب ربع العشر في الاخماس الاربعة على الخلاف في الضال والمغصوب وفي الخمس كذلك ان قلنا لا تتعلق الزكاة بالعين (وان قلنا) تتعلق فعلي ما ذكرنا فيما اذا لم يملك الانصاب وتكرر الحول عليه والله أعلم * وأن كان الموضع للواجد نظر ان كان قد أحياء فالذي وجده ركازاً عليه خمسة وفي وقت دخوله في ملكه ماسبق وقد حكى في الكتاب في هذه الحالة فيه وجهين جرياً على ما ذكره الامام وان انتقل اليه من غيره لم يحل له أخذه بل عليه عرضه علي من يملكه وهكذا حتي ينتهي الملك الي المحي كما سبق وان كان الموضع موقوفاً فالكنز لمن في يده الارض قاله في التهذيب هذا اذا وجد في دار الاسلام وان وجد في دار الحرب فاما أن يوجد في موات أو غيره فان وجد في موات نظر ان كانوا لا يذبون عنه فهو كموات دار الاسلام والموجود فيه ركاز وان كانوا يذبون عنه ذبهم عن العمران ففيه وجهان قال الشيخ أبو علي هو كما لو وجد في عمرانهم وقال الاكثرون حكمه حكم مواتهم الذي لا يذبون عنه وعن أبي حنيفة أن ما يوجد في موات دار الحرب فهو غنيمة لا ركاز حكمه في الشامل وان وجد في موضع مملوك لهم فينظر ان أخذ بقهر وقتال فهو غنيمة كأخذ متاعهم من بيتهم وتقودهم من خزائنهم فيكون خمسة لاهل الخمس وأربعة أخماس لمن وجده وان أخذ من غير قهر وقتال فهو فيء ومستحقه اهل الفىء هكذا قاله في النهاية وهو محمول على ما اذا دخل دار الحرب من غير امان لانه ان دخل بامان لم يكن له أخذ كنزهم لا بقتال ولا بغير قتال كما ليس له أن يخونهم في أمتعة بيوتهم وعليه الرد ان أخذه وقد نص على هذا الشيخ أبو علي ثم في كونه فيئا اشكال لان لك أن تقول من دخل بغير امان وأخذ ما لهم من غير قتال فاما أن يأخذه في خفية فيكون سارقاً او جهاراً فيكون مختلساً وقد ذكر في الكتاب في السير أن ما يختلس ويسرق منهم فهو خالص ملك المختلس والسارق ويشبه أن يكون الفىء هو أموالهم التي تحصل في قبضة الامام من غير قتال كالجزية ونحوها دون ما يأخذه الآحاد وربما ايدت هذا الاشكال بان كثيراً من الأئمة اطلقوا القول بكونه غنيمة منهم ابن الصباغ والضيدلاني وأعود بعد هذا الي نظم الكتاب فاقول (قوله) ويشترط ان يوجد في موضع مشترك كموات وشارع فيه كلامان (أحدهما) انه قد يعنى بكون الموات مشتركاً كونه بسبيل يتمكن كل واحد من احيائه وتملكه ويكون الشارع مشتركاً

شاذ باطل (واما) المسكاتب فحاصل ما ذكره المصنف في هذا الفصل والذي بعده ثلاثة اوجه وهي مشهورة وبعض الاصحاب يسميها اقوالا وهي مترددة بين الاقوال والالوجه (اصحها) باتفاق الاصحاب وهو المنصوص في كتب الشافعي انه لا فطرة عليه ولا على سيده عنه لان ملكه ضعيف وسيده لا تلزمه نفقته (والثاني) تجب على المسكاتب في كسبه تبعاً للنفقة (والثالث) تجب على السيد عنه

انه لكل واحد فيه حق الطروري ولا يحسن حمل الاشتراك في لفظ المسكاتب عليهما لان كل واحد من المعنيين يختص باحد الموضوعين وقد وصفهما جميعاً بالاشتراك بلفظ واحد فالاحسن تفسيره بمعنى شامل كالانكسار عن الملك ونحوه (والثاني) ان لما نزع ان ينازع في اشتراط الوجود في موضع مشترك لانه اذا احيا ارضا وتملكها ثم وجد فيها كنزاً كان ذلك ركازاً وان لم يوجد في موضع مشترك الا ان يقال المراد بالوجدان الدخول تحت اليد والتسلط عليه ثم قوله كموات يجوز ان يكون معلماً بالواو لانه مطلق وقد حكينا وجهها في موات دار الحرب الذي يذبحون عنه وبالهاء ايضاً لما سبق (وقوله) وشارع بالواو لما ذكرنا من مصير الاكثربن الي انه نقطة (وقوله) وما يوجد في دار الحرب فغنيمة او في اي علي اختلاف الحال في القهر وعدمه ثم هو محتاج الي التأويل من وجهين (أحدهما) ان الوجود في موات دار الحرب ليس كذلك فهو محمول علي عمران دار الحرب (والثاني) انه لو دخل بامان فليس حكم المأخوذ ما ذكره فاذا هو محمول علي ما اذا دخل بغير امان (وقوله) ملكه وعليه الخمس الاحسن ان يقر املكه وعليه الخمس لملكه لان قولنا ملك بشعر بابتداء ثبوت الملك فيقتضي ان يكون ابتداءه عند الوجدان لكنه غير مجزوم به بل فيه الوجهان المذكوران عقيب هذا الكلام (اما) الحكم بانه ملكه فهو مستمر علي الوجهين جميعاً (وقوله) يجب طلب المحبي معلم بالواو لما سبق (وقوله) فانه اولى به يجوز ان يكون جواباً علي قولنا انه لا يملكه بالاحياء المجرد ويجوز ان يحمل علي غير ذلك والله اعلم * قال ولا خمس علي الذمي لانه ليس من اهل الزكاة *

حكم الذمي في الركاز حكمه في المعدن فلا يمكن من اخذه في دار الاسلام وان وجدته ملكه قال الامام رحمه الله وفيه احتمال عندى في الركاز لانه كالحاصل في قبضة المسلمين وهو في حكم مال ضل عنهم واذا حكمنا بالمشهور وهو انه يملكه في أخذ حق الركاز منه الخلاف السابق في المعدن وقد تعرض له صاحب الكتاب هناك وقد اقتصر ههنا على ظاهر المذهب فاعلم قوله ولا خمس بالواو (واعلم) انه لو قدم هذه المسألة علي الفصل السابق علي هذا أو أخرها عن الفصل التالى له لكان اليق لتتظم المسائل المتعلقة بمكان الركاز في سلك واحد ولا يدخل فيها ما ليس منها *

قال وان تنازع البائتم والمشتري والمعبر والمستعير وقال كل واحد منهما أنا دفنت الركاز فاقول قول صاحب اليد فلو قال المكري بعد رجوع الدار اليه كنت دفنته قبل الاجارة فاقول قول المستأجر علي أحد الوجهين لانهما توافقا علي انه كان في يده *

حكاية أبو ثور عن الشافعي لأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وإنما سقطت النفقة عن السيد لاستقلال المكاتب باكتسابه ولأنها تكثر قال أصحابنا والخلاف في أن المكاتب هل عليه فطرة نفسه تجري في أنه هل يلزمه فطرة زوجته وعبيده والصحيح لا يلزمه ونقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب على أن فطرة زوجته وعبيده كنفسه وفي وجوب الخلاف (الصحيح) لا يلزمه (وأما) المدير والمستولية فكأنهن فعجب فطرته على سيده لا على نفسه وأما من بعضه حر وبعضه رقيق فتجب فطرته بلا خلاف وتكون عليه وعلى مالك بعضه أن تكن مهايأة وسيأتي إيضاحه في الفصل الذي بعد هذا إن شاء الله تعالى (الشرط الثالث) اليسار فالمعسر لا فطرة عليه بلا خلاف قال المصنف والأصحاب والاعتبار باليسار والأعسار بحال الوجوب فمن فضل عن قوته وقوت من تلزمه نفقته ليلة العيد ويومه

إذا تنازع بائع الدار ومشتريها في الركن الذي وجد فيها فقال المشتري هو لي وأنا دفنته وقال البائع مثل ذلك أو قال ملكته بالأحياء أو تنازع المعير والمستعير أو المكترى والمكري هكذا فالقول قول المشتري والمستعير والمكترى مع إيمانهم لأن اليد لهم فصار كالواقع النزاع في متاع الدار وهذا إذا احتمل أن يكون صاحب اليد صادقا فيما يقوله ولو على بعد فاما إذا انتفى الاحتمال لأن مثله لا يمكن دفنه في مدة يده فلا يصدق صاحب اليد ولو فرض النزاع بين المكري والمكترى أو المعير والمستعير بعد رجوع الدار إلى يد المالك فإن قال المكري أو المعير أنا دفنته بعد ما رجعت الدار إلى يدي فالقول قوله بشرط الامكان ولو قال دفنته قبل خروج الدار عن يدي ففيه وجهان للشيخ أبي محمد (أحدهما) أن القول قوله أيضا لأنه صاحب الدار الآن (وأظهرهما) عند الإمام أن القول قول المكترى والمستعير لأن المالك قد سلم له اليد وحصول الكنز في يده ويده تنسخ اليد السابقة ولهذا لو تنازع قبل الرجوع كان القول قوله (وقوله) في الكتاب فالقول قول صاحب اليد معلم بالزاي لأن الشيخ أبا علي وآخرين نقلوا عن المزني أن القول قول المالك أتباعا لما في الأرض (وقوله) فالقول قول المستأجر معلم به أيضا.

قال (فرع) إذا وجد مائة درهم وفي ملكه نصاب من النقود عليه الحول وجب خمس الركن إذا كمل بغيره وإن كان مافي ملكه دون النصاب أو قبل تمام الحول في التكميل خلاف * هذا مفرع على اعتبار النصاب في الركن والغرض أنا وإن اعتبرناه فلا نشترط أن يكون الموجود نصابا بل يكفل ذلك بما يملكه من جنس النقد الموجود وفيه من التفصيل والخلاف لمسبق في المعين فلا حاجة إلى الإعادة وقد نص حجة الإسلام رحمه الله على حكاية الخلاف ههنا وجمع بين ماذا لم يجب الزكاة فيما عنده لعدم تمام الحول وما إذا لم يجب لعدم بلوغه نصابا وهناك اقتصر على ظاهر المذهب والصورة الأولى *

صاع فهو موسر وان لم يفضل شيء فهو معسر ولا يلزمه شيء في الحال ولا يستقر في ذمته فلو أيسر بعد ذلك لا يلزمه الاخراج عن الماضي بلا خلاف عندنا سواء أيسر عقب وقت الوجوب بلحظة أو أكثر وبه قال الشافعي والأصحاب لكن يستحب له الاخراج وحكي أصحابنا عن مالك أنه إن أيسر يوم العيد لزمه * واحتج أصحابنا بان الاسلام واليسار شرطان للوجوب وقد اجمعنا على أن طرأ أن الاسلام لا يقتضي الوجوب فكذلك اليسار والله أعلم * وان فضل بعض صاع فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (أصحهما) عند الأصحاب يلزمه اخراجه وهو قول أبي علي ابن أبي هريرة لقوله صلى الله عليه وسلم «واذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» رواه البخاري من رواية أبي هريرة واتفق الأصحاب على تصحيح هذا الوجه ونقله صاحب الحاوي عن نص الشافعي قال والوجه الآخر القائل بأنه لا يلزمه قياسا على بعض الرقبة غلط لما ذكرناه من الحديث والقياس والفرق بينه وبين الكفارة

قال ﴿ النوع السادس زكاة الفطر وتجب بغروب الشمس ليلة العيد في قول وبطلوع الفجر يوم العيد في قول وبمجموع الوقتين في قول ثالث وعلي الثالث لوزال الملك في وسط الليل وعاد في الليل ففي الفطرة وجهان وعلي الاول اذا ملك عبداً أو ولد له ولد بعد الغروب بلحظة او مات قبل الغروب بلحظة فلا زكاة *

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال «فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر وعبد ذكر وأنثى من المسلمين» (١) وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «فرض زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين» (٢) (واعلم) أن زكاة الفطر واجبة وقال بعض الناس أنها غير واجبة وبه قال أبو الحسين بن

باب زكاة الفطر

- (١) ﴿ حديث ﴾ ابن عمر فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر وعبد ذكر وأنثى من المسلمين: متفق عليه من طرق تدور على نافع والسياق لمالك وتابعه جماعة ذكرهم الدارقطني ورواه الدارقطني في غرائب مالك من طريق اسحق بن عيسى بن الطباع عن مالك وزاد على الصغير والكبير وصححها *
- (٢) ﴿ حديث ﴾ ابن عباس أن النبي ﷺ فرض زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين: أبو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم من طريق عكرمة عن ابن عباس وفيه من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات وللحاكم من وجه آخر عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ أمر صارخاً بطن مكة أن ينادي أن صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم صغير أو كبير ذكر أو أنثى حر أو مملوك حاضر أو باد مدان من قمح أو صاع من شعير أو تمر *

من وجهين (أحدهما) أن لها بدلا (والثاني) أن بعض الرقبة لا يؤمر باخراجه في موضع من المواضع وبعض الصاع يجب بالاتفاق علي من يملك نصف عبد ونصفه لمعسر والله أعلم.

(فرع) قال الرافعي رحمه الله ومن فضل عن قوته وقوت من عليه نفقته ليلة العيد ويومه ما يخرج في الفطرة من أي جنس كان من المال فهو موسر قال ولم يذكر الشافعي واكثر الاصحاب في ضبط اليسار والاعسار الا هذا القدر وزاد امام الحرمين فاعتبر كون الصاع فاضلا عن مسكنه وعبدته المحتاج اليه لخدمته وقال لا يحسب عليه في هذا الباب مالا يحسب في الكفارة قال الرافعي واذا نظرت كتب الاصحاب لم تجد ما ذكره وقد يغلب علي ظنك انه لا خلاف في المسألة وان ما ذكره كاليان والاستدراك لما أهمله الاولون وربما استشهدت بكونهم لم يذكروا دست ثوب يكتسبه ولا شك في اعتباره فان الفطرة ليست باشد من الدين وهو مبقي عليه في الدين لكن الخلاف ثابت فان الشيخ أبا علي حكى وجها ان عبد الخدمة لا يباع في الفطرة كما لا يباع في الكفارة ثم أنكر عليه وقال لا يشترط في الفطرة كونه فاضلا عن كفايته بل المعتبر قوت يومه كالدين بخلاف الكفارة لان لها بدلا وذكر البغوي ما يقتضي وجهين والاصح عنده موافقة الامام واحتج له البغوي بقول الشافعي ان الابن الصغير اذا كان له عبد يحتاج الى خدمته لزم الاب فطرته كفطرة الابن فلولا أن العبد غير غير محسوب لسقط بسببه فطرة الابن واذا شرطنا كون المخرج فاضلا عن العبد والمسكن فانما نشترطه في الابتداء فلو ثبتت الفطرة في ذمة انسان بعنا خادمه ومسكنه فيها لانها بعد الثبوت التحقت بالديون قال واعلم ان دين الآدمي يمنع وجوب الفطرة بالاتفاق كما أن الحاجة الي صرفه في نفقة القريب تمنعه كذا قاله الامام قال الامام ولو ظن ظان انه لا يمنعه علي قول كما لا يمنع وجوب الزكاة علي قول كان

اللبان الفرضي من أصحابنا فيما رواه صاحب الشامل ولا فرق عندنا بين الواجب والفريضة وقال أبو حنيفة رحمه الله هي واجبة وليست بفريضة وفي وقت وجوبها ثلاثة أقوال (أصحابها) وهو الجديد وبه قال احمد أن وقته غروب الشمس ليلة العيد واحتجوا له بأنها مضافة إلى النظر وقد قال ابن عمر رضي الله عنهما زكاة الفطر من رمضان وحينئذ يكون الفطر من رمضان (والثاني) وهو القديم وبه قال أبو حنيفة رحمه الله أن وقته طلوع الفجر يوم العيد لانها قرينة متعلقة بالعيد فلا يتقدم وقتها علي العيد كالأضحية وعن مالك روايتان كالقولين (والثالث) أنها تجب بمجموع الوقتين لتعلقها بالفطر والعيد جميعا قال الصيدلاني وهذا القول خرج صاحب التلخيص واستنكره الاصحاب (التفريع) لو نكح امرأة أو ملك عبدا أو أسلم عبده الكافر أو ولد له ولد في ليلة العيد لم تجب فطرتهم علي الجديد ولا علي القول الثالث وتجب علي القديم ولو مات عبده أو ولده أو زوجته ليلة العيد أو بت طلاقها أو ارتد عبده لم تجب فطرتهم علي القديم ولا علي القول الثالث وتجب علي الجديد وكذا الحسم لو أسلم كافر قبل الغروب ومات بعده ولو طرأت الاحوال المذكورة بعد الغروب و زالت قبل طلوع الفجر فلا فطرة علي الاقوال كلها ولو زال

مبعدا هذا لفظه وفيه شيء سندكره في المسألة السابعة من المسائل المنشورة بعد انقضاء شرح الباب ان شاء الله تعالى فعلى هذا يشترط مع كون المخرج فاضلا عما سبق كونه فاضلا عن قدر ما عليه من الدين هذا آخر كلام الرافعي رحمه الله والمسألة التي نقلها عن البغوي هذا لفظها قال البغوي لو كان له عبد يحتاج إلى خدمته هل يباع بعضه في الفطرة عن العبد والسيد فيه وجهان (أصحهما) لا يباع وهو كالمعدوم كما في الكفارة ولان الشافعي نص على انه لو كان لابنه الصغير عبد وذكر ما سبق وهذا الذي صححه البغوي والامام هو الصحيح *

(فرع) في مذاهب العلماء في ضبط اليسار الذي تجب به الفطرة ذكرنا ان مذهبنا يشترط أن يملك فاضلا عن قوته وقوت من يلزمه نفقته ليلة العيد ويومه حكاه العبدري عن أبي هريرة وعطاء والشعبي وابن سيرين وأبي العالية والزهري ومالك وابن المبارك وأحمد وأبي ثور وقال أبو حنيفة لا تجب الا على من يملك نصابا من الذهب أو الفضة أو ما قيمته نصاب فاضلا عن مسكنه وأثاثه الذي لا بد منه قال العبدري ولا يحفظ هذا عن أحد غير أبي حنيفة قال ابن المنذر وأجمعوا على أن من لا شيء له فلا فطرة عليه * قال المصنف رحمه الله تعالى *

ومن وجبت عليه فطرته وجبت عليه فطرة من تلزمه نفقته إذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدي عنهم فاضلا عن النفقة فيجب على الاب والام وعلى أبيهما وأمهاتهما وإن علوا فطرة ولدتهما وولدولدهما وإن سفلا وعلى الولد وولد الولد فطرة الاب والام وأبيهما وأمهاتهما وإن علوا وإذا وجبت عليهم نفقتهم لما روى ابن عمر قال «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر عن الكبير والصغير والحر والعبد من تمونون» فان كان للولد أو للوالد عبد يحتاج اليه للخدمة وجبت عليه فطرته لانه يجب عليه نفقته ويجب على السيد فطرة عبده وأمهته لحديث ابن عمر وان كان له عبد آبق ففيه طريقان (أخذهما) تجب فطرته قولاً واحداً لان فطرته لحق الملك والمالك لا يزول بالآباق (ومنهم) من قال فيه قولان كالكافة في المال المغصوب (قال) فان كان عبد بين نفسين وجبت الفطرة عليهما لان نفقته عليهما وان كان نصفه حراً ونصفه عبداً وجب على السيد نصف فطرته وعلى العبد نصف فطرته لان النفقة عليهما نصفان فكذلك الفطرة وان كان له مكاتب لم تجب عليه فطرته لانه لا يجب عليه نفقته وروى أبو ثور عن الشافعي قال يجب عليه فطرته لانه باق على ملكه ويجب على الزوج فطرة زوجته إذا وجبت عليه نفقتها لحديث ابن عمر ولانه ملك تستحق به النفقة فجاز أن تستحق به

الملك عن العبد بعد الغروب وعاد قبل طلوع الفجر وجبت الفطرة على الجديد والقديم (وأما) على القول الثالث ففيه وجهان حكاهما في النهاية وقال هما ملتفتان على أن الواهب هل يرجع فيما إذا زال ملك المتهب عنه ثم عاد وله نظائر نذكرها في مواضعها ونشرح فيها الوجهان ولو باع بعد الغروب عبده واستمر ملك المشتري فيه فالفطرة على الجديد على البائع وعلى القديم على المشتري وعلى الثالث

الفطرة كملك الميم في العبد والامة فان كانت ممن تخدم ولها مملوك يخدمها وجب عليه فطرته لانه يجب عليه نفقته فان نشزت الزوجة لم يلزمه فطرتها لانه لا يلزمه نفقتها ولا يجب عليه إلا فطرة مسلم فأما إذا كان المؤدى عنه كافرا فلا يجب عليه فطرته لحديث ابن عمر «علي كل ذكر وأنتى حر وعبد من المسلمين» ولان القصد بالفطرة تطهير المؤدى عنه لان المؤدى قد طهر نفسه بالفطرة والكافر لا يلحقه تطهير»

(الشرح) حديث ابن عمر الاول في الصحيحين الا قوله «ممن تمونون» فرواه بهذه اللفظة الدارقطني والبيهقي باسناد ضعيف قال البيهقي إسناده غير قوي ورواه البيهقي أيضا من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مرسل أيضا فالخاصل أن هذه اللفظة «ممن تمونون» ليست بثابتة وأما باقي حديث ابن عمر المذكور ففي الصحيحين كما سبق * وأما حكم الفصل فقال أصحابنا الفطرة قد يجب أداؤها على الانسان عن نفسه وقد تجب عن غيره وجهات التحمل عن غيره ثلاث الملك والنكاح والقربة وكلها تقتضي وجوب الفطرة في الجملة فمن لزمه نفقة بسبب من هذه الثلاثة لزمه فطرة المنفق عليه ولكن يشترط في ذلك أمور ويستثنى منه صور منها متفق عليه ومنها مختلف فيه ستظهر بالتفريع ان شاء الله تعالى * وقال ابن المنذر من أصحابنا لا يلزمه فطرة زوجته بل عليها فطرة نفسها وستأني مذاهب العلماء فيها إن شاء الله تعالى في فرع مستقل ومن المستثنى أن الابن يلزمه نفقة زوجة أبيه تفريعا على المذهب في وجوب الاعفاف وهل عليه فطرتها فيه وجهان (أصحهما) عند الغزالي وصاحب البيان وطائفة وجوبها (وأصحهما) عند البغوي وصاحب العدة وآخرين والرافعي في المحرر لا تجب وهو المختار قالوا ويجرى الوجهان في فطرة مستولدة الاب وأما زوجة الابن المعسر فلا تجب نفقتها ولا فطرتها على الاب لانه لا يجب إعفافه وان وجبت نفقته وأما الاخوة وبنوهم والاعمام وبنوهم وسائر الاقارب غير الاصول في الفروع فلا تجب نفقتهم ولا فطرتهم (وأما) الاصول والفروع فان وجبت نفقتهم بشروطها المعروفة في كتاب النفقات وجبت فطرتهم ومن لا فلا فلا كان الابن الكبير في نفقة أبيه فوجد قوته ليلة العيد ويومه فقط لم تجب فطرته على الاب لسقوط نفقته عنه في وقت الوجوب ولا على الابن لا عساره وان كان الابن صغيرا والمسألة بحالها في سقوط الفطرة على الاب وجهان حكاهما إمام الحرمين وآخرون (أصحهما) عند الرافعي وغيره لا تجب كلابن الكبير وبهذا قال الشيخ أبو محمد (والثاني) تجب

لا تجب على واحد منهما ولو مات مالك العبد ليلة العيد فالفطرة واجبة في تركته على الجديد وهي على الوارث في القديم وعلى الثالث لا تجب أصلا وذكر في النهاية ان الشيخ أبا علي حكى وجهين في وجوبها على الوارث تفريعا على القول الثالث بناء على القديم في ان حول الوارث يبي على حول المورث (وقوله) في الكتاب وعلى الاول اذا ملك الى آخره ينبغي أن يعلم فيه أن نفى الزكاة في

لأن كدها بخلاف الكبير قال الشافعي والمصنف والاصحاب وإن كان للقريب الذي يجب نفقته عبد يحتاج إلى خدمته لزم المنفق فطرته كما يلزمه نفقته لأنه من مؤن القريب وأما العبد القن والمدبر والمعلق عتقه بصفة والمستولدة فتجب فطرتهم على السيد بخلاف حديث ابن عمر «حر وعبد» رواه البخاري ومسلم قال أصحابنا وتجب فطرة المرهون والجاني والمستأجر على سيدهم كالنفقة وقال إمام الحرمين والغزالي يحتمل أن يجري في المرهون الخلاف السابق في المال المرهون قال الرافعي وهذا الذي قاله لا نعرفه لغيرهما بل قطع الاصحاب بالوجوب هنا وهناك وهذا هو المنصوص ونقل السرخسي اتفاق الاصحاب عليه قال الماوردي وغيره ويلزم السيد إخراجها من ماله ولا يجوز إخراجها من رقة المرهون لأنها تابعة للنفقة والنفقة على السيد قال بخلاف المال المرهون حيث قلنا يخرج زكاته منه في أحد القولين لأن فطرة العبد في ذمة سيده وزكاة المال في عينه في أحد القولين وقال السرخسي إن لم يكن للراهن مال آخر أخرجها من نفس المرهون وإلا فقولان (أحدهما) يلزمه أن يخرجها من ماله (والثاني) له إخراجها من نفس المرهون بأن يبيع بعضه (وأما) العبد الباقي والضال ففيهما طريقتان مشهورتان ذكرهما المصنف بدليهما (أحدهما) القطع بوجوب الفطرة (والثاني) فيه قولان كزكاة المال المغصوب (وأما) العبد المغصوب فالمذهب انقطع بوجوب فطرته وبه قطع العراقيون والبعثي ونقله صاحب البيان عن العراقيين وذكر الفوراني وإمام الحرمين وآخرون عن الخراسانيين فيه طريقتين كالأبق (وأما) العبد الغائب فإن علم حياته وكان في طاعة سيده وجبت فطرته بخلاف وإن لم يعلم وانقطع خبره مع تواصل الرفاق فطريقتان (أحدهما) وهو المنصوص وجوبها لأن الأصل حياته (والثاني) على قولين (أحدهما) هذا (والثاني) لا تجب لأن الأصل البراءة منها والمذهب إن عتق هذا العبد لا يجزى عنه الكفارة وفيه قولان وحاصله أن الشافعي نص على وجوب الفطرة ونص أنه لا يجزى عنه الكفارة فقبل فيهما قولان وقال المحققون وهو الأصح بظاهر النصين لأن الأصل شغل الذمة بالكفارة وشككنا في البراءة وإذا أوجبنا الفطرة في الأبق والضال والمغصوب ومنقطع الخبر وجب إخراجها في الحال على المذهب وبه قطع البغوي وآخرون وقال صاحب الشامل حكى الشيخ أبو حامد فيه قولين عن الأملاء (أحدهما) يجب الإخراج في الحال (والثاني) لا يجب حتى يعود إليه كالمال المغصوب قال البندنجي وصاحب الشامل وهذا بعيد لأن إمكان الأداء شرط في زكاة المال الغائب يتعذر فيه الأداء وأما زكاة الفطر فتجب

صورة الموت ليس تفريعا على هذا القول خاصة بل هو لازم على الأقوال كلها وموضع العلامات عند ذكر الأقوال لا تخفى *

قال في النظر في ثلاثة أطراف الطرف الأول في المؤدى عنه وكل من وجبت نفقته تجب على المنفق فطرته من الزوجة (ح) والمملوك والقريب *

عما لا يؤدي عنه وكذا قال إمام الحرمين الخلاف في تعجيل الاخراج بعيد قال والوجه القطع
بإيجاب الزكاة وإيجاب تعجيلها قال الشافعي والأصحاب وتجب فطرة العبد المشترك وفطرة من بعضه
حر ومن بعضه رقيق وهذا لا خلاف فيه عندنا فان لم يكن بين السيدين في المشترك ولا بين السيد
ومن بعضه حر مهابة فالفطرة بينهما علي قدر النصيبين وعلي السيد ومن بعضه حر علي قدر الرق
والحرية وإن كانت مهابة فهل تختص الفطرة بمن وقع زمن الوجوب في نوبته أم توزع بينهما فيه
خلاف مبني علي أن الاكساب والمؤن النادرة هل تدخل في المهابة أم لا يدخل فيها إلا المعتاد وعلي
أن الفطرة نادرة أم لا وفي كل واحد من الاصلين خلاف ذكره المصنف والأصحاب في باب اللقطة
(فاحد) الوجهين أو القولين دخول النادر في المهابة وفي الفطرة طريقان حكاهما الفوراني والسرخسي
وإمام الحرمين وآخرون من الخراسانيين (أحدهما) عندهم أنها من النادر قال الرافعي وبه قطع
الاكثرون (والثاني) علي وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) لا يدخل فيكون بينهما ونقله الماوردي
عن أكثر أصحابنا ونقل صاحب البيان عن العراقيين الجزم بهذا قال لان المهابة معاوضة كسب يوم
بكسب يوم والفطرة حق لله تعالي لا يصح المعاوضة عاها وهذا التعليل ضعيف والعلة الصحيحة أن
الفطرة عن البدن وهو مشترك فالخاص أن الراجح عند العراقيين والصيدلاني وإمام الحرمين
أن الفطرة لا تدخل في المهابة بل تكون مشتركة والراجح عند الآخرين منهم البغوي والرافعي
دخولها قال الرافعي وهم كلهم كالمثقفين علي دخولها في باب اللقطة وهو نصه في المختصر وفرق
السرخسي وغيره بان الفطرة لا تكرر وإنما تجب في السنة مرة فلا يختص بأحدهما بخلاف غيرها
من المؤن والاكساب النادرة فانها قد تقع في النوبتين جميعاً قال امام الحرمين ولوجي هذا المشترك
وبينهما مهابة ووقعت الجناية في نوبة أحدهما لم يختص ذلك بوجوب الارش باتفاق العلماء لان الارش
تعلق بالرقبة وهي مشتركة والله أعلم (وأما) المكاتب فسبق بيانه في الفصل المتقدم والله أعلم

(فرع) يجب علي الزوج فطرة زوجته كما سبق وقال ابن المنذر لا يجب كما قدمناه ودليل الوجوب
ما ذكره المصنف قال أصحابنا وإنما تجب فطرة من تجب نفقتها فان كانت ناشزة لم تجب فطرتها
بلا خلاف كما لا تجب نفقتها قال إمام الحرمين والوجه عند القطع بوجوب فطرتها عليها حينئذ
(وإن قلنا) لا يلاقها الوجوب لانها بالنشوز خرجت عن إمكان التحمل وهذا الذي قاله الامام متعين
ولو لم تنشز هي بل حال أجنبي بينه وبينها وقت الوجوب فالذي يقتضيه اطلاق الأصحاب وجوب
فطرتها علي الزوج كالمریضة قال الرافعي وطرده أبو الفضل ابن عبدان من أصحابنا فيها الخلاف السابق

الكلام في زكاة الفطر في أنها متى تؤدي وعن تؤدي ومن الذي يؤدي وما المؤدي وإلي
من تؤدي (وأما) الاخير من هذه الامور فموضعه كتاب قسم الصدقات (وأما الاول) فيحتاج فيه الي معرفة
وقت الوجوب وقد فرغنا منه الآن ويجوز التقديم عليه علي الضبط المذكور في مسائل التعجيل وأما

في العبد المصوب والضال وهذا الذي قاله ابن عبدان يتأيد بأنها لو وطئت بشبهة فاعتدت عنها لا نفقة لها في مدة العدة صرح به البغوي وغيره في كتاب النفقات لأنه فات التمكن بسبب نادر فسطت النفقة بخلاف المريضة فإنه عام وكذا لو حبست في دين سقطت نفقتها كما سنوضحه في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى والله أعلم ولو كانت الزوجة صغيرة والزوج كبيراً أو عكسه أو كانا صغيرين فالفطرة تابعة للنفقة وفيها خلاف مشهور في كتاب النفقات والأصح وجوب نفقة الكبيرة دون الصغيرة سواء كان الزوج صغيراً وهي صغيرة أو كانا صغيرين لعدم التمكن ولو كانت الزوجة أمة ففطرتها كنفقتها وفيها خلاف وتفصيل إن وجبت على الزوج لزمته فطرتها وإلا فها على السيد وإن الزمناه نفقتها فكذا الفطرة *

(فرع) قال أصحابنا يجب عليه فطرة زوجته الرجعية كنفقتها (وأما) البائن فإن كانت حائلاً فلا فطرة عليه عنها كما لا نفقة عليه لها ويلزمها فطرة نفسها وإن كانت حاملاً فطريقان مشهوران في كتب الحراسانيين وغيرهم (أحدهما) القطع بوجوب الفطرة عليه كالنفقة وهذا هو الراجح عند الشيخ أبي علي السنجي وإمام الحرمين والغزالي (والثاني) وهو الأصح وبه قطع أكثر العراقيين قال الرافعي وبه قطع الاكثرون أن الفطرة مبنية على الخلاف المشهور أن النفقة تجب للحامل أم للحمل (إن قلنا) بالاول وجبت وإلا فلا لأن الجنين لا يجب فطرته هذا إذا كانت الزوجة حرة فإذا كانت أمة ففطرتها

إذا لم يعجل فالمستحب الا يؤخر أداها عن صلاة العيد لما روى أنه صلى الله عليه وسلم «فرض زكاة الفطر وأمر بها ان تؤدي قبل خروج الناس الى الصلاة» (١) ولا يجوز تأخيرها عن يوم العيد لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «اغنؤهم عن الطلب في هذا اليوم» (٢) فلو أخر عصى وقضى بقي ههنا النظر

(١) حديث * ان رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر وأمر بها ان تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة متفق عليه من حديث ابن عمر *

(٢) حديث * روي انه ﷺ قال اغنؤهم عن الطلب في هذا اليوم وأعادته في موضع آخر الدارقطني والبيهقي من رواية أبي معشر عن نافع عن ابن عمر قال فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر وقال اغنؤهم في هذا اليوم وفي رواية البيهقي اغنؤهم عن طواف هذا اليوم : قال ابن سعد في الطبقات حدثنا محمد بن عمر ثنا عبد الله بن عبد الرحمن الجمحي عن الزهري عن عروة عن عائشة وعن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر وعن عبد العزيز بن محمد عن ربيع بن عبد الرحمن ابن أبي سعيد عن أبيه عن جده قالوا فرض صوم رمضان بعد ما حولت الكعبة بشهر على رأس ثمانية عشر شهراً من الهجرة وأمر في هذه السنة بزكاة الفطر وذلك قبل ان تفرض الزكاة في الأموال وان نخرج عن الصغير والكبير والذكر والأنثى والحر والعبد صاعاً من تمر او صاعاً من شعير او صاعاً من زبيب او مدين من بر وأمر باخراجها قبل الغدو إلى الصلاة وقال اغنؤهم - يعني المساكين - عن طواف هذا اليوم *

باتفاقهم مبنية على ذلك الخلاف (فإن قلنا) النفقة للحمل فلا فطرة كما لا نفقة لانه لو برز الحمل لم تجب نفقته على الزوج لانه ملك سيدها (وإن قلنا) للحمل وجب وسواء رجحنا الطريق الاول أم الثاني فالذهب وجوب الفطرة لان الاصح أن النفقة للحامل بسبب الحمل والله أعلم *

(فرع) قال المصنف والاصحاب اذا كانت المرأة ممن تخدم في العادة ولها خادم مملوك لها تخدمها لزم الزوج فطرة الخادم لانه تلزمه نفقته كما هو مقرر في كتاب النفقات والفطرة تابعة للنفقة هكذا نص عليه الشافعي وقطعه المصنف وسائر الاصحاب وشذ عنهم امام الحرمين فقال قيل عليه فطرة خادمها المملوك لها والاصح عندنا أنه لا يلزمه لان الخادم من تنمة نفقة الزوجة وقد أخرج فطرة الزوجة وهذا الذي اختاره شاذ مردود وان أخدمها حرة صحبتها لتخدمها واتفق عليها لم يلزمه فطرتها لأنها في معنى المستأجرة وإن أخدمها مملوكة للزوج فعليه فطرتها أيضا وان أكرى لها خادما حرة أو أمة لم يلزمه فطرة الخادم كما لا يلزمه نفقته فان الاجارة لا تقتضي النفقة (أما) إذا كانت ممن لا يخدم في العادة بل عادة مثلها خدمة نفسها فلا يلزم الزوج لها خادم فان أخدمها بمملوكته فهو متبرع بالاخداع وعليه فطرة الخادم بسبب الملك لا بالاخداع وان اتفقا على أن تخدمها مملوكة لها لم يلزمه فطرة الخادم كما لا يلزمه نفقتها في هذه الحالة والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في فطرة الزوجة * ذكرنا أن مذهبنا وجوبها على الزوج وبه قال علي ابن ابي طالب وابن عمرو ومالك والليث واحمد واسحق وابوثور وقال ابو حنيفة وصاحباہ والثوري ليس عليه فطرتها بل هي عليها واختاره ابن المنذر * دليلنا ما ذكره المصنف *

(فرع) قال الشافعي والاصحاب ولا يلزمه الا فطرة مسلم فاذا كان له قريب أو زوجة أو مملوك كافر لم يلزمه نفقتهم ولا يلزمه فطرتهم بلا خلاف عندنا وبه قال علي ابن ابي طالب وجابر ابن عبد الله وابن المسيب والحسن البصري ومالك وأحمد وأبو ثور قال ابن المنذر وبه قال عطاء ومجاهد

في الاطراف الثلاثة الباقية (الاول) في المؤدى عنه (أعلم) أن الفطرة قد يؤديها الانسان عن نفسه وقد يؤديها عنه غيره والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم «ادوا صدقة الفطر عن تمونون» (١) والجهات التي

(١) (جديد) روي انه صلى الله عليه وسلم قال ادوا صدقة الفطر عن تمونون : الدارقطني والبيهقي من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمونون ورواه الدارقطني من حديث علي وفي إسناده ضعف وإرسال ورواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن ابيه مرسلا قال البيهقي ورواه حاتم ابن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل صغير أو كبير أو عبد ممن تمونون صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب عن كل انسان وفيه انقطاع وروي الثوري في جامعه عن عبد الاعلى عن ابي عبد الرحمن السلمي عن علي قال من جرت عليه نفقتك نصف صاع بر أو صاع من تمر وهذا موقوف وعبد الاعلى ضعيف *

وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز والنخعي والثوري * وقال أبو حنيفة وأصحابه واسحق تجب عن عبده وقريبه الذي دليلنا قوله عليه السلام «من المسلمين» وهو في الصحيحين كما سبق بيانه *
(فرع) قال أصحابنا العبد ينفق على زوجته من كسبه ولا يخرج عنها الفطرة حرة كانت أو أمة وهذا لا خلاف فيه هكذا صرح به الأصحاب وكذا نقل امام الحرمين الاتفاق عليه لأنه ليس أهلا لفطرة نفسه فغيره أولى بل يجب على الزوجة فطرة نفسها إن كانت حرة وعلى سيدها إن كانت أمة هذا هو المذهب فيها وقيل لا تجب على الحرة أيضاً وقيل لا تجب على السيد وسنوضحه قريباً إن شاء الله تعالى قال أصحابنا ولو ملك السيد عبده مالا وقتلنا يملكه لم يجز له اخراج الفطرة منه عن زوجته استقلالاً لأنه ملك ضعيف فإن أذن له السيد في ذلك فوجهان الصحيح لا يخرج لأنه ليس أهلاً للوجوب (والثاني) يخرج لأنه مالك مأذون له فعلى هذا قال امام الحرمين وآخرون ليس للسيد الرجوع عن الأذن بعد دخول الوقت لأن الاستحقاق إذا ثبت لا يندفع *

(فرع) إذا أوصى برقبة عبد لرجل وبمنفعته لاخر ففي نفقته ثلاثة أوجه مشهورة سنوضحها في كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى (أصحها) تجب على مالك الرقبة (والثاني) على مالك المنفعة (والثالث) في كسبه فإن لم يكن ففي بيت المال وأما الفطرة ففيها طريقان حكاهما الرافعي في كتاب الوصايا (أحدهما) وبه قطع البغوي هناك والرافعي هنا تجب على مالك الرقبة وجهاً واحداً (وأصحها) وبه قطع السرخسي وآخرون هناك أنها تابعة للنفقة فتجب على من يقول تلزمه النفقة هكذا أطلقوه ومرادهم إذا قلنا بالوجهين الأولين أما إذا قلنا بالثالث أنها في بيت المال فلا تجب لأن عبيد بيت المال لا تجب فطرتهم فهذا أولى فحصل من مجموع الخلاف أن الأصح وجوب فطرته على مالك الرقبة وهو مقتضى إطلاق الأصحاب لأن الفطرة تابعة للنفقة ونقل ابن المنذر هذا عن نص الشافعي فقال قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي تجب الفطرة على مالك الرقبة ونقله الماوردي والقاضي أبو الطيب في المجرد عن نصه في الام وحرمله والله اعلم *

(فرع) عبيد بيت المال والموقوفون على مسجد ورباط ومدرسة ونحوها من الجهات العامة لا فطرة فيهم على المذهب وبه قطع الجمهور وحكى الرافعي وجهاً أنها تجب وأما الموقوف على إنسان معين أو جماعة معينين فقال الرافعي المذهب أنه إن قلنا للمالك في رقبته الموقوف عليه فعليه فطرته

يصير بها الشخص في نفقة الغير وموته ثلاث النكاح والمالك والقراية وكلها تقتضي لزوم الفطرة أيضاً في الجملة ثم القول في شرائط الوجوب ومواضع الاستثناء عن هذا الأصل سيظهر من بعد وإيكن قوله يجب على المنفق فطرته وكذا قوله من الزوجة معينين بالحاء (أما) الثاني (فلان) عنده لا تجب فطرة الزوجة على الزوج وأما هي عليها وحكى ذلك عن اختيار ابن المنذر من أصحابنا (وأما) (الأول) فلا مور (منها) مسألة الزوجة (ومنها) إن عنده لا يجب على الولد فطرة الأب وإن وجبت نفقته (ومنها) إن عنده لا تجب

وان قلنا لله تعالى فوجهان (الصحيح) لافطرة (وقيل) لافطرة مطلقة وبه قطع البغوى والحاصل للفتوى ان الاصح لافطرة *

(فرع) عبيد التجارة تحب فطرتهم عندنا وقال ابو حنيفة لا تجب وسبقت المسألة في باب زكاة التجارة وبمذهبنا قال مالك وغيره وقال العبدري وهو قول اكثر الفقهاء *

(فرع) تجب فطرة العبد الذى فى مال القراض عندنا وبه قال مالك وقال ابو حنيفة لا تجب *

(فرع) اذا كان له عبيد يعملون فى ارضه او ماشيته لم يملك فطرتهم * هذا مذهبنا وحكاه ابن المنذر عن الجمهور قاله ابن المسيب وابو سلمة بن عبد الرحمن وطاوس وعطاء بن يسار والزهري ومالك وابو حنيفة واحمد واسحق وابو ثور وحكى عبد الملك انه لا تجب فطرتهم *

(فرع) ذكرنا ان مذهبنا وجوب فطرة العبد المشترك على سيده وحكاه ابن المنذر عن مالك

ومحمد بن سلمة وعبد الملك ومحمد بن الحسن وابو ثور واسحق وقال الثورى وابو حنيفة وابو يوسف لا يجزى على واحد منهما شئ قال وروى هذا عن الحسن وعكرمة قال وبالاول اقول *

(فرع) من نصفه حرو نصفه رقيق تجب على سيده نصف فطرته وعليه فى كسبه بنصفه الحر نصف الفطرة * هذا مذهبنا وبه قال احمد ومالك وقال مالك على مالكه نصف صاع ولا شئ على العبد وقال عبد الملك يجب جميع الصاع على سيده وقال ابو حنيفة لا شئ على واحد منهما وقال ابو يوسف ومحمد على العبد الفطرة عن نفسه *

(فرع) قد ذكرنا ان على السيد فطرة عبده وسواء كان له كسب أم لا هذا مذهبنا وبه قال المسلمون كافة الا داود الظاهري فقال لا تجب على السيد بل تجب على العبد ويلزم السيد تمكينه من الكسب لها وهذا باطل مردود عليه بالاجماع فقد نقل ابن المنذر وغيره اجماع المسلمين على وجوبها على السيد *

(فرع) ذكرنا ان على الاب وسائر الوالدين فطرة ولده وان سفل وعلى الولد فطرة والديه وان علا بشرط ان تكون نفقته واجبة فان لم تكن نفقته واجبة عليه عليه لم يلزمه فطرته فاذا كان الطفل موسرا كانت نفقته وفطرته فى ماله لا على أبيه ولا جده وبه قال ابو حنيفة ومحمد واحمد واسحاق وحكى ابن المنذر عن بعض العلماء انها على الاب فان اخرجها من مال الصبي عصي وضمنه *

على الجد فطرة ولد الولد لنا ما روى عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر « بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمونون » (١) *

(٢) حديث ابن عمر ان النبي ﷺ أمر بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمونون تقدم فى الذى قبله *

قال المصنف رحمه الله *

ولا تجب حتى تفضل الفطرة عن نفقته ونفقة من تلزمه نفقته لان النفقة أهم فوجبت البداية بها ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم «ابدأ بنفسك ثم بمن تعول» فان وجد ما يؤدى عن بعضهم ففيه أربعة أوجه (أحدها) يبدأ بمن يبدأ بنفسه فان فضل صاع أخرجه عن نفسه فان فضل صاع آخر أخرجه عن زوجته فان فضل صاع آخر أخرجه عن ولده الصغير فان فضل صاع آخر أخرجه عن أبيه فان فضل صاع آخر أخرجه عن أمه فان فضل صاع آخر أخرجه عن ولده الكبير لانا قلنا الفطرة تابعة للنفقة وترتيبهم في النفقة كما ذكرنا فكذلك في الفطرة (والثاني) تقدم فطرة الزوجة على فطرة نفسه لانها تجب بحكم المعاوضة (والثالث) يبدأ بنفسه ثم بمن شاء (والرابع) أنه بالخيار في حقه وحق غيره لان كل واحد منهم لو انفرد لزمه فطرته فاذا اجتمعوا تساوا *

(الشرح) هذا الحديث المذكور رواه البخاري ومسلم من رواية حكيم بن حزام وأبي هريرة ولفظه «وابدأ بمن تعول» ورواه مسلم من رواية جابر «ولفظه ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل عن أهلك شيء فلذى قرابتك» وقول المصنف البداية لحن وصوابه البداية أو البده أو البدوه وقد سبق مثله في مواقيت الصلاة أما حكم المسألة فاتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه لا تجب الفطرة حتى تفضل نفقته ونفقة من يلزمه عن نفقته ليلة العيد ويومه وتفضل عن سائر المؤن التي سبق بيانها وفي الدين خلاف سبق وكذا في الحادى فان وجد ما يؤدى عن بعضهم ففيه الأوجه الأربعة التي ذكرها المصنف بأدلتها (أصحها) الأول ولولم يجد إلا صاعاً وله جماعة وأراد إخراجهم عن جميعهم موزعاً عنهم (فان قلنا) بغير الوجه الرابع لم يجز (وان قلنا) بالرابع وقلنا وجد بعض صاع لا يلزمه إخراجهم لم يجز أيضاً وإلا فوجهان مشهوران (الأصح) لا يجوز لانه يمكن من فطرة واحد ولم يخرجها (والثاني) يجوز حكاه الفوراني وصاحب البيان وآخرون وحيث قلنا يخرج الصاع عن نفسه فأخرجه عن غيره لا يجزئه وتثبت فطرته في ذمته ذكره البغوي وغيره ولو كان معه صاعان فأخرج أحدهما عن نفسه وله أقارب في مرتبة كابنين كبيرين أو صغيرين أو كان له زوجتان فالصحيح أنه يتخير ويخرج عن أيهما شاء وفيه وجه أنه يخرج عنهما موزعاً قال الرافعي ولم يتعرضوا للاقراء وله مجال في نظائره وحكى السرخسي وإمام الحرمين وصاحب البيان وجهها أنه يقدم فطرة الأم على فطرة الأب ووجهها أنها سواء فيخرج عن أيهما شاء ووجهها أنه يقدم فطرة

قال ولا تفارق الفطرة النفقة الا في سبع مسائل (أحداها) الابن تلزمه نفقة زوجة أبيه وفي فطرتها وجهان (أصحهما) الوجوب (ح) *

يستثنى عن قولنا من وجبت نفقته وجب على المنفق فطرته مسائل (منها) ما هي مستثناة بلا خلاف (ومنها) ما في استثنائها اختلاف قول أو وجه (فمنها) ان الابن تلزمه نفقة زوجة أبيه تفريماً على

الابن الكبير علي الاب والام لان النص ورد بنفقتة والفطرة تتبعها ووجهها عن ابن ابي هريرة انه يقدم فطرة الاقارب علي فطرة الزوجة لانه قادر علي ازالة سبب الزوجية بالطلاق بخلاف القرابة وهذا الوجه حكاه ايضا القاضي ابو الطيب في المجرد والمحاملي وآخرون قال السرخسي واختاره القفال عن ابن ابي هريرة فاذا ضممنا هذه الالوجه الاربعة مع وجه التوزيع الي الالوجه الاربعة التي ذكرها المصنف حصل في المسألة تسعة اوجه متباينة وحكي الماوردي وجهها غريبا أن يخرجها عن احد الجماعة لابعينه فحصل في المسألة عشرة اوجه (اصحها) الاول الذي ذكره المصنف وصححه القاضي ابو الطيب والمحاملي والسرخسي والرافعي وآخرون وصحح الشيخ ابو حامد والماوردي والجرجاني التخيير قالوا وهو ظاهر نصه في المختصر والاول اصح ولانسلم لهم انه ظاهر النص فان النص ادعي عن بعضهم وليس في هذا تصريح بالتخيير فالمذهب الوجه الاول والله اعلم * (فان قيل) ذكر المصنف والاصحاب هنا ان الاصح ان الاقارب يرتبون في الفطرة كما يرتبون في النفقة وذكروا ما ذكره المصنف وهو تقديم الابن الصغير ثم الاب ثم الام ثم الابن الكبير فقدموا الاب علي الام وقالوا في النفقات الاصح تقديم الام علي الاب فكيف يصح قولهم يرتبون هنا كالنفقة (فالجواب) أن النفقة تحب اسد الخلة ودفع الحاجة والام اكثر حاجة واقل حيلة واكثر خدمة الولد فوجب تقديمها بالنفقة التي تضر رتبته (واما) الفطرة فلا تحب الحاجة ولا دفع ضرر بل لتطهير المخرج عنه وتشريفه والاب احق بها فانه منسوب اليه ويشرف بشرفه ومراد الاصحاب بقولهم كالنفقة اي تحب مرتبة كما تحب النفقة مرتبة وكيفية ترتيبها متفق عليه في معظمه وهذا مراد المصنف وترتيبهم في النفقة كما ذكرنا والله اعلم *

(فرع) لو فضل عن مؤنته صاع واحد وله عبد اخرج الصاع عن نفسه وهل يلزمه ان يبيع في فطرة العبد جزءا منه فيه ثلاثة اوجه حكاه امام الحرمين وآخرون (احدها) يلزمه (والثاني) لا (واصحها) ان لم يحتاج الي خدمته لزمه وإلا فلا هذا هو الاصح المعتمد وصحح امام الحرمين اللزوم مطلقا ونقله عن الاكثرين والمذهب ما سبق تصحيحه وهو الموافق للنص السابق في فطرة عبد ولده الصغير اذا احتاج الي خدمته * قال المصنف رحمه الله *

(ومن وجبت فطرته علي غيره فهل يجب ذلك علي المؤدى ابتداء او يجب علي المؤدى عنه ثم يتحمل المؤدى فيه وجهان (احدهما) يجب علي المؤدى ابتداء لانها تجب في ماله (والثاني) يجب علي المؤدى عنه لانها

الصحيح في وجوب الاعفاف وسيأتي شرح ذلك الخلاف وموضع الاعفاف في باب ان شاء الله تعالي وهل يلزمه فطرتها فيه وجهان (اصحها) عند المصنف في طائفة انما تلزم لانها بمن يمونه الابن وصار كلاب لما لزمته نفقته لزمه فطرته وعلي هذا فهذه الصورة غير مستثناة عن الاصل الممهد (والثاني) وهو الاصح عند صاحبي التهذيب والعدة وغيرها انما لا تلزم لان الاصل في القيام بامرها هو

تجب لتطهيره فان تطوع المؤدى عنه واخرج بغير اذن المؤدى ففيه وجهان (ان قلنا) انها تجب على المؤدى ابتداء لم تجزئه كمالا اخرج زكاة ماله عنه بغير اذنه (وان قلنا) يتحمل جاز لانه اخرج ماوجب عليه وان كان من يعمونه مسلما وهو كافر فعلي الوجهين (ان قلنا) انها تجب عليه ابتداء لم تجب لانه ايجاب زكاة علي كافر (وان قلنا) انه يتحمل وجب عليه لان الفطرة وجبت علي مسلم وانما هو متحمل * .

(الشرح) قال اصحابنا الفطرة الواجبة علي الشخص بسبب غيره فيها خلاف قال المصنف والا كثرون هو وجهان وقال القاضي ابو الطيب في المجرد والبعوى والسرخسي وآخرون هو قولان وقال امام الحرمين وآخرون هو قولان مستنبطان من كلام الشافعي رضي الله عنه في فطرة الزوجة الحرة والامة اذا كان الزوج معسرا (احدهما) تجب علي المؤدى ابتداء ولا يلاق الوجوب المؤدى عنه (والصحيح) عند الاصحاب تجب علي المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى قال السرخسي في الامالي هذا هو المنصوص للشافعي في عامة كتبه لانها شرعت طهارة له ثم ان المصنف والجمهور اطلقوا الخلاف وطرده في كل مؤد عن زوج وسيد وقريب وقال امام الحرمين وقال طوائف من المحققين هذا الخلاف انما هو في فطرة الزوجة فقط (فاما) فطرة المملوك والقريب فتجب علي المؤدى ابتداء بلا خلاف لان المؤدى عنه لا يصلح للايجاب واختار امام الحرمين هذه الطريقة وقال طرد الخلاف في الجميع بعيد والمشهور في المذهب طرده في جميعهم قل الرافعي وحيث قلنا بالتحمل فهل هو كالضمان أم كالحالة فيه قولان حكاهما ابو العباس الروياني في المسائل الجرجانيات وهذا الذي نقله الروياني والرافعي غريب والصحيح الذي يقتضيه المذهب وكلام الشافعي والاصحاب انه كالحالة بمعنى انه لازم للمؤدى لا يسقط عنه بعد وجوبه ولا مطالبة علي المؤدى عنه ووجه القول بالضمان وبه جزم السرخسي انه لو اداها المتحمل عنه بغير اذن المؤدى اجزأه علي هذا القول وسقطت عن المؤدى ولولا انه كالضمان عنه لما اجزأه والله اعلم وفرع الاصحاب علي الخلاف في التحمل وعدمه مسائل (احداها) لو كان للكافر عبدة او مستولده او قريب مسلمون فهل عليه فطرتهم فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف (الصحيح) عند الاصحاب الوجوب بناء علي انها علي المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى (وان قلنا) علي المؤدى ابتداء لم يجب هنا قال امام الحرمين فان اوجبتها فلا صائر الي أن المؤدى عنه يحتاج الي النية (الثانية) اذا لزمه نفقة قريب او زوجة او مملوك فاداه لم يفتقر الي اذن المؤدى عنه بلا خلاف ولو اداها القريب باستقراض أو غيره أو اداها الزوجة فان كان باذن من ازمته

الاب والابن متحمل عنه والفطرة غير لازمة علي الاب بسبب الاعسار فلا يتحملها الابن بخلاف النفقة فانها لازمة مع الاعسار فيتحملها وأيضا فلان قد النفقة يمكنها من الفسخ وإذا فسخت احتاج الابن الي تزويجه وفقد الفطرة بخلافه ويجري الوجهان في فطرة مستولده وذاك أن تعلم قوله يلزمه نفقة زوجة أبيه بلواو إذ قد عرفت أنه مبني علي وجوب الاعفاف وفيه خلاف

أجزاً بلا خلاف كما لو قال لا تجبني أد فطرتي أو زكاة مالي فادأها فانه يجزىء بلا خلاف وإن كان بغير
 اذنه فثلاث طروق (اصحها) واشهرها وبه قطع المصنف والجمهور انه مبني على التحمل إن قلنا بالتحمل
 اجزاً وإلا فلا وجه لهما ما ذكره المصنف والصحيح الاجزاء وهو نص الشافعي في المختصر وهو مقتضى
 البناء المذكور (والطريق الثاني) حكاه السرخسي عن أبي علي السنجي انه لا يجزىء سواء قلنا بالتحمل
 أم لا إلا باذن الزوج قال لان له الاخراج بغير إذن الزوجة والقريب بلا خلاف قال السرخسي هذا
 خلاف النص قال والصحيح الاجزاء لان الزوج علي هذا القول كالضامن والمرأة في معنى المضمون
 عنه وكل واحد منهما له الاداء بغير إذن الآخر (والطريق الثالث) وبه قطع الماوردي ان اخراج
 القريب يجزىء بلا خلاف سواء استأذن أم لا وأما الزوجة فان استأذنت اجزاً أو لا فوجهان (الثالثة)
 اذا دخل وقت الوجوب وله اب معسر وعليه نفقته فإيسر الاب قبل ان يخرج الابن الفطرة قال
 البغوي ان قلنا الوجوب يلاقى الاب لزمه فطرة نفسه ولا يجب على الابن وإلا فعلى الابن دون
 الاب (الرابعة) إذا تزوج معسر بموسرة أو تزوج الموسرة عبد أو تزوج الامة معسر فهل علي الموسرة
 وسيد الامة فطرتها فيمخلاف مبني على التحمل وقد ذكره المصنف بعد هذا وسنوضحه ان شاء الله
 تعالى (الخامسة) إذا كان له اب معسر له زوجة فان قلنا بالتحمل لزم الابن فطرتها كفطرة الاب
 وإلا فلا لأنها لا تجب علي الاب فالابن أولى ومن ذكر المسألة السرخسي *

(فرع) فيما يدخله التحمل ذكر إمام الحرمين منه هنا أربع صور (أحداها) أداء الزكاة صرفاً
 إلى الغارم قال وهذا يحمل حقيقي وارد علي وجوب مستقر (الثانية) تحمل الدية عن القاتل وهل
 تجب علي العاقلة ابتداء أم علي الجاني ثم تحملها العاقلة فيه خلاف مشهور (الثالثة) الفطرة وفيها
 الخلاف الذي ذكرناه (الرابعة) كفارة جماعه زوجته في نهار رمضان إذا قلنا بالمذهب أنه يجب
 عليه كفارة واحدة فهل هي عنه أو عنه وعنهما فيه القولان المشهوران *

قال المصنف رحمه الله *

وإن كان له زوجة موسرة وهو معسر فالمخصوص أنه لا تجب الفطرة عليها وقال فيمن
 زوج أمته من معسر ان علي المولى فطرتها فمن أصحابنا من نقل جواب كل واحدة من المسألتين
 إلى الأخرى وخرجهما علي قولين (أحدهما) لا تجب لأنها زكاة تجب عليه مع القدرة فسقطت بالاعسار

وبالحاء والزاي لان عندهما لا يجب الاعفاف ويجوز اعلام لفظ الوجوب من قوله الاصح الوجوب
 بالحاء لان عنده لا تجب علي الابن فطرة الوالد فما ظنك بفطرة زوجته *

قال (الثانية) الابن الكبير الذي هو في نفقة أبيه إذا وجد قدر قوته ليلة العيد فلا فطرة
 علي أبيه لسقوط النفقة عنه ولا عليه لعجزه ولو كان صغيراً والمسألة بحالها ففيه خلاف (و) لان
 حق الصغير آكد *

كفطرة نفسه (والثاني) يجب لانه إذا كان معسراً جعل كالمعدوم ولو عدم الزوج وجبت فطرة الحرة على نفسها وفطرة الامة على سيدها وكذلك ههنا ومن اصحابنا من قال (ان قلنا) يتحمل وجبت على الحرة وعلى مولي الامة لان الوجوب عليها والزوج متحمل فاذا عجز عن التحمل بقي الوجوب في محله (وان قلنا) يجب عليه ابتداء لم يجب على الحرة ولا على مولي الامة لانه لاحق عليها وقال ابو اسحق يجب على مولي الامة ولا يجب على الحرة لان فطرتها على المولي لان المولي لا يجب عليه التبوئة التامة فاذا سلم كان متبرعاً فلا يسقط بذلك ما وجب عليه من الزكاة والحرة غير متبرعة بالتسليم لانه يجب عايتها تسليم نفسها فاذا لم يقدر على فطرتها سقطت عنها الفطرة *

(الشرح) قوله لانها زكاة يجب عليه مع القدرة احتراز بالزكاة عن نفقة الزوجة (وقوله) وعليه التبوئة هو - بناء مشاة من فوق مفتوحة ثم باء موحدة وبعد الواو همزة - وهي التسليم وهذا الخلاف الذي ذكره المصنف مشهور ذكر الاصحاب حكمه ودليله كما ذكره والاصح وجوب الفطرة على سيد الامة دون الحرة كما نص عليه ويجرى الخلاف فيما لو تزوج عبد بحرة او امة فانه معسر والاصح وجوبها على سيد زوجته الامة دون الحرة قال الشافعي والاصحاب ويستحب للحرة أن تخرج الفطرة عن نفسها للخروج من الخلاف ولتطهيرها واذا قلنا يلزم الحرة الموسرة فطرتها فاخرجتها ثم أيسر الزوج لم ترجع بها عليه هذا هو المذهب وهو مقتضى اطلاق المصنف والجمهور وقال صاحب الحاوي ترجع عليه بها كما ترجع عليه بالنفقة اذا أيسر وهذا النقل شاذ مردود والاستدلال له ضعيف فان المعسر ليس أهلاً لوجوب الفطرة بخلاف نفقة الزوجة *

قال المصنف رحمه الله تعالى *

(ومضى يجب الفطرة فيه قولان) (قال) في القديم يجب بطول الفجر من يوم الفطر لانها اقرب تتعلق بالعيد فلا يتقدم وقتها على يومه كالصلاة والاضحية (وقال) في الجديد يجب بغروب الشمس من ليلة الفطر من رمضان لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم «فرض صدقة الفطر من رمضان» والفطر من رمضان لا يكون الا بغروب الشمس من ليلة العيد ولان الفطرة جعلت طهرة للصائم بدليل ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم «فرض صدقة الفطر طهرة للصائم من الرث والافور وطعمة للمساكين» وانقضاء الصوم بغروب الشمس فان رزق ولداً أو تزوج امرأة أو اشترى عبداً

غير الاصول والفروع من الاقارب كالاخوة والاعمام لا يجب فطرتهم كما لا يجب نفقتهم (وأما) الاصول والفروع فان كانوا موسرين فلا يجب نفقتهم وإن كانوا معسرين فكل من جمع منهم إلى الاعسار الصغر او الجنون او الزمانة وجبت نفقته ومن تجرد في حقه الاعسار ففي نفقته قولان ومنهم من قطع بالوجوب في حق الاصول وحكم الفطرة حكم النفقة وفاقا وخلافاً إذا عرفت ذلك فلو أن الولد الكبير كان في نفقة أبيه أما مجرد الاعسار إن اكتفينا به أو مع الزمانة إن لم نكنف

ودخل عليه الوقت وهم عنده وجبت عليه فطرتهم وان رزق ولدا أو تزوج امرأة أو اشترى العبد بعد دخول الوقت أو ماتوا قبل دخول الوقت لم تجب فطرتهم وان دخل وقت الوجوب وهم عنده ثم ماتوا قبل امكان الاداء ففيه وجهان (أحدهما) تسقط كما تسقط زكاة المال (والثاني) لا تسقط لأنها تجب في الذمة فلم تسقط بموت المرأة كمكفارة الظهار ويجوز تقديم الفطرة من أول رمضان لأنها تجب بسببين بصوم رمضان والفطر منه فإذا وجد أحدهما جاز تقديمها على الآخر كزكاة المال بعد ملك النصاب وقبل الحول ولا يجوز تقديمها على رمضان لأنه تقديم على السببين فهو كخراج زكاة المال قبل الحول والنصاب والمستحب أن تخرج قبل صلاة العيد لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم «أمر بزكاة الفطر أن تخرج قبل خروج الناس إلى الصلاة ولا يجوز تأخيرها عن يومه لقوله صلى الله عليه وسلم «اغنوهم عن الطلب في هذا اليوم» فان أخره حتى خرج اليوم انم وعليه القضاء لان حق مال وجب عليه وتمكن من ادائه فلا يسقط عنه بفوات الوقت»

(الشرح) حديث ابن عمر الاول رواه مسلم بلفظه وأصله في الصحيحين (وأما) حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم «فرض صدقة الفطر طهرة للصائم من الرقت واللغو وطعمة للمساكين» فرواه ابوداود ومن رواية ابن عباس باسناد حسن (وأما) حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم «أمر بزكاة الفطر أن تخرج قبل خروج الناس إلى الصلاة» فرواه البخاري ومسلم في صحيحيهما بلفظه (وأما) حديث «اغنوهم عن الداء في هذا اليوم» فرواه البيهقي باسناد ضعيف وأشار إلى تضعيفه (وقوله) لأنها اقربة تتعلق بالعيد احترازه عن الزكاة وغيرها ولسكنه ينتقض بغسل العيد على أصح القولين فإنه اقربة تتعلق بالعيد ويدخل وقتها قبل الفجر (قوله) طهرة وطعمة - بضم الطاء - فيهما (وقوله) اغنوهم عن الطلب هو - بهمزة قطع مفتوحة - وإنما قيدته لاني رأيت كثيرين ممن لا أنس لهم بشيء من العربية يضمونها وهذه غباوة ظاهرة والصواب الفتح لانه رباعى فالامر فيه بفتح الهجزة كأعطي وأنفق وأخرج يقول يا قوم انفقوا وأخرجوا وأعطوا وأغنوا السائل - بفتح الهجزة - في الجميع مع قطعها قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا. وأخرجوا أنفسكم) وقال تعالى في أغنى رباعيا (ووجدك عائلا فاغنى) (أما) أحكام الفصل ففيه مسائل (أحداها) في وقت وجوب زكاة الفطر ثلاثة أقوال مشهورة في الطريقتين (أحدها) بانقضاءهم تجب بغروب الشمس ليلة عيد الفطر وهو نصه في الجديد (والثاني) وهو القديم تجب به فوجد قدر قوته ليلة العيد ويومه فقد سقطت فطرته عن الاب لسقوط نفقته وكونها تابعة له ولا تجب عليه اعجزه واعساره وإن كان الولد صغيرا والمالة بحالها ففي سقوط الفطرة وجهان (قال) الصيدلاني لا تسقط والفرق أن نفقة الكبير لا تثبت في الذمة بحال وإنما هي لكفاية الوقت ونفقة الصغير قد ثبتت ألا ترى أن اللام أن تستقرض على الاب الغائب لنفقة الصغير فكانت نفقته أكد فأثبت نفقة الاب نفسه وفطرته فطرته (وقال) الشيخ أبو محمد تسقط كما تسقط النفقة وتردد فيما

به فوجد قدر قوته ليلة العيد ويومه فقد سقطت فطرته عن الاب لسقوط نفقته وكونها تابعة له ولا تجب عليه اعجزه واعساره وإن كان الولد صغيرا والمالة بحالها ففي سقوط الفطرة وجهان (قال) الصيدلاني لا تسقط والفرق أن نفقة الكبير لا تثبت في الذمة بحال وإنما هي لكفاية الوقت ونفقة الصغير قد ثبتت ألا ترى أن اللام أن تستقرض على الاب الغائب لنفقة الصغير فكانت نفقته أكد فأثبت نفقة الاب نفسه وفطرته فطرته (وقال) الشيخ أبو محمد تسقط كما تسقط النفقة وتردد فيما

بطلوع الفجر يوم عيد الفطر ودليلها في الكتاب (الثالث) يجب بالوقتين جميعا فلو وجد أحدهما دون الآخر فلا وجوب خروجه ابن القاص وضعفه الأصحاب وأنكروه عليه قال أصحابنا فلو ولد له ولد أو تزوج امرأة أو ملك عبدا أو أسلم الكافر بعد غروب الشمس وقبل الفجر وبقوا إلى الفجر لم يجب فطرهم على الجديد والمخرج ويجب في القديم ولو وجدوا قبل الغروب وماتوا بين الغروب والفجر وجبت في الجديد دون القديم والمخرج ولو وجدوا بعد الغروب وماتوا قبل الفجر لم يجب بالاتفاق وارتداد الزوج والرقيق وطلاقها البائن كالموت ولو زال الملك في العبد بعد الغروب وعاد قبل الفجر وجبت في الجديد والقديم وعلى المخرج وجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره بناء على الخلاف (المشهور) أن الزائل العائد كالذي لم يزل أو كالذي لم يعد والأصح الوجوب ولو باعه بعد الغروب وماله كالمشتري في الحال بانقطاع الخيار واستمر ما كانه فعلى الجديد فطرته على البائع وعلى القديم على المشتري وعلى المخرج لا يجب على واحد منهما لأن الوقتين لم يقعا في ملك واحد منهما ولو مات مالك العبد بين الغروب والفجر وانتقل العبد للوارث فعلى الجديد فطرة هذا العبد في تركة الميت وفي القديم على الوارث وعلى المخرج وجهان (الصحيح) لا فطرة على واحد (والثاني) يجب على الوارث بناء على القول القديم ثم إن الوارث يبني على حول المورث ولو كان عبد بين شريكين بينهما مهياة فغربت الشمس في نوبة أحدهما وطلع الفجر في نوبة الآخر وقلنا باعتبار القولين قال إمام الحرمين يجب الفطرة مشتركة بلا خلاف سواء قلنا تدخل في المهياة أم لا لأن أحدهما لم ينفرد به وقت الوجوب (الثانية) لو مات المؤدى عنه بعد دخول وقت الوجوب وقبل التمكن من الأداء فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) لا تسقط الفطرة وبه قطع ابن الصباغ وغيره (والثاني) تسقط وأما إذا لم يمت المؤدى ولا المؤدى عنه لكن تلف المال بعد دخول وقت الوجوب وقبل التمكن من الأداء ففي سقوط الفطرة وجهان حكاهما (١) قال (أصحهما) تسقط كزكاة المال (والثاني) لا والفرق أن زكاة المال تتعلق بالعين بخلاف الفطرة وأما إذا تلف المال بعد التمكن فيستقر عليه الضمان بلا خلاف لتقصيره وقياسا على زكاة المال (الثالثة) قال أصحابنا يجوز تعجيل زكاة الفطر قبل وجوبها بلا خلاف لما ذكره المصنف

ذكره من جواز الاستقراض وقال الأظهر منعه إلا إذا أذن السلطان ومثله يفرض في حق الكبير أيضا وما ذكره الشيخ أظهر عند الإمام وغيره (واعلم) أن مسألة الكبير جارية على الأصل الممهد وكذلك مسألة الصغير على قول الشيخ أبي محمد وإنما الاستثناء على قول الصيدلاني *

قال في الثالثة الزوج إن كان معسرا لا تستقر فطرته في ذمته وإن استقرت النفقة ولا يجب عليها فطرة نفسها وإن كانت موسرة نص عليه ونص في الأمة المزوجة من المعسر أن الفطرة يجب على سيدها فقيل قولان بالنقل والتخريج وقيل الفرق أن سيادة السيد أكد من سيادة الحرة

وفي وقت التعجيل ثلاثة أوجه (والصحيح) الذي قطع به المصنف والجمهور يجوز في جميع رمضان ولا يجوز قبله (والثاني) يجوز بعد طلوع فجر اليوم الاول من رمضان وبعده إلى آخر الشهر ولا يجوز في الليلة الاولى لأنه لم يشرع في الصوم حكاة المتولي وآخرون (والثالث) يجوز في جميع السنة حكاة البغوى وغيره واتفقت نصوص الشافعى والاصحاب على أن الافضل أن يخرجها يوم العيد قبل الخروج الى صلاة العيد وأنه يجوز إخراجها في يوم العيد كله وأنه لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد وأنه لو أخرها عصى ولزمه قضاؤها وسما إخراجها بعد يوم العيد قضاء ولم يقولوا في الزكاة إذا أخرها عن التمكن أنها قضاء بل قالوا يأتى ويلزمه إخراجها وظاهره أنها تكون اداء والفرق أن الفطرة مؤقتة بوقت محدود ففعلها خارج الوقت يكون قضاء كالصلاة وهذا معنى القضاء في الاصطلاح وهو فعل العبادة بعد وقتها المحدود بخلاف الزكاة فإنها لا تؤقت بزمن محدود والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في وقت وجوب الفطرة ذكرنا أن الصحيح عندنا وجوبها بغروب الشمس ليلة عيد الفطر وبه قال اثوري واحمد واسحق ورواية عن مالك * وقال أبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور وداود ورواية عن مالك تجب بطلوع الفجر * وقال بعض المالكية تجب بطلوع الشمس *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿والواجب صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم لحديث ابن عمر قال «فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير» والصاع خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى لما روى عمر ابن حبيب القاضى قال «حججت مع أبى جعفر فلما قدم المدينة قال اثونى بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فعايره فوجده خمسة أرطال وثلاث برطل أهل العراق» *

﴿الشرح﴾ حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم (وأما) الحكاية المذكورة عن عمر بن حبيب قاضى البصرة فضعيفة وقد اتفق المحدثون على تضعيف عمر بن حبيب هذا ونسبه ابن معين الى الكذب وقد أوضحت حاله فى تهذيب الاسماء (وقوله) فعايره أى اعتبره قال أهل اللغة يقال عايرت المكيال والميزان وعاورته إذا اعتبرته ولا يقال عبرته * وأما الاحكام فقد اتفقت نصوص الشافعى والاصحاب على أن الواجب فى الفطرة عن كل انسان صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى من أى جنس أخرجه سواء الحنطة وغيرها ورطل بغداد مائة

ولو أخرجت الزوجة فطرة نفسها مع يسار الزوج دون إذنه لم يصح على أحد الوجهين لان الزوج أصل لا متحمل *

من أصول الباب الذى يحتاج إلى معرفته فى هذه المسألة وغيرها أن الفطرة الواجبة على الغير تلاقى المؤدى عنه ثم تتحمل عنه المؤدى أم تجب على المؤدى ابتداء وفيه خلاف يعبر عنه تارة بقولين مخرجين من معاني كلام الشافعى رضي الله عنه وتارة بوجهين (أحدهما) أن الوجوب يلاقى المؤدى

وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقيل مائة وثمانية وعشرون درهما بغير أسباع وقيل مائة وثلاثون درهما وبه قطع الغزالي والرافعي والاول اصح واقوى قال صاحب الشامل وغيره الاصل فيه الكيل وانما قدره العلماء بالوزن استظهاراً قلت قد يستشكل ضبط الصاع بالارطال فان الصاع المخرج به في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم مكيال معروف ويختلف قدره وزناً باختلاف ما يوضع فيه كالذرة والحمص وغيرها فان اوزان هذه مختلفة وقد تكلم جماعات من العلماء في هذه المسألة فاحسنهم فيها كلام الامام ابو الفرج الدارمي من اصحابنا فانه صنف فيها مسألة مستقلة وكان كثير الاعتناء بتحقيق أمثال هذه ومختصر كلامه ان الصواب ان الاعتماد في ذلك على الكيل دون الوزن وان الواجب اخراج صاع معابر بالصاع الذي كان يخرج به في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك الصاع موجود ومن لم يجده وجب عليه الاستظهار بان يخرج ما يتيقن أنه لا ينقص عنه وعلى هذا فالتقدير بخمسة ارطال وثلاث تقريب هذا كلام الدارمي وذكر البندنجي نحوه وقال جماعة من العلماء الصاع أربع حفنات بكفي رجل معتدل الكفين ونقل الحافظ عبد الحق في كتابه الاحكام عن أبي محمد علي بن حزم أنه قال وجدنا أهل المدينة لا يختلف منهم اثنان في أن مد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يؤدي به الصدقات ليس بأكثر من رطل ونصف ولا دون رطل وربع وقال بعضهم هو رطل وثلاث قال وليس هذا اختلافاً ولكنه على حسب رزانه المكيل من البر والتمر والشعير قال وصاع ابن أبي ذئب خمسة ارطال وثلاث وهو صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المصنف رحمه الله *

وفي الحب الذي يخرج به ثلاثة أوجه (أحدها) أنه يجوز من كل قوت لباً روى أبو سعيد الخدري قال «كنا نخرج صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب» ومعلوم أن ذلك كله لم يكن قوت أهل المدينة فدل على أنه مخير بين الجميع وقال أبو عبيد بن حنبل يحب من غالب قوته وهو ظاهر النص لانه لما وجب أداء ما فضل عن قوته وجب أن تكون من

عنه ثم يتحمل عنه المؤدى لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي سبق «علي كل حر وعبد ذكر وأنتى من المسلمين» (والثاني) أنها تجب على المؤدى ابتداء لقوله صلى الله عليه وسلم «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر عنه» (١) قال القاضي الروياني وغيره ظاهر المذهب هو الاول ثم الاكثرون منهم الشيخ أبو علي طردوا الخلاف في كل من يؤدي صدقة الفطر عن غيره من الزوج واليد والقريب قال الامام وذكر طوائف من المحققين أن هذا الخلاف في فطرة الزوج فأما فطرة

(١) حديث (ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر عنه: متفق على صحته من حديث أبي هريرة بدون الاستثناء فتفرد به مسلم دون قوله عنه ورواه الدارقطني والبيهقي من طرق أخرى عن أبي هريرة وليس عند واحد منهم عنه *

قوته وقال أبو العباس وأبو اسحق تجب من غالب قوت البلد لانه حق يجب في الذمة تعلق بالطعام فوجب من غالب قوت البلد كالطعام في السكفارة فان عدل عن قوت البلد الى قوت بلد آخر نظرت فان كان الذي انتقل اليه اجود اجزأه وان كان دونه لم يجزه فان كان اهل البلد يقتاتون اجناسا مختلفة ليس بعضها بأغلب من بعض فالأفضل ان يخرج من افضلها لقوله عز وجل (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) ومن أيها أخرج أجزاءه وان كان في موضع قوتهم الاقطافيه طريقان (قال أبو اسحق يجزه قولاً واحداً لحديث أبي سعيد (وقال) القاضي أبو حامد فيه قولان (اظهرها) انه يجزه للخبر (والثاني) لا يجزه لانه لا تجب فيه الزكاة فأشبهه اللحم فاذا قلنا يجزه فأخرج اللبن اجزأه لانه اكمل منه لانه يجبي منه الاقط وغيره وان اخرج الجبن جاز لانه مثله وان اخرج المصل لم يجزه لانه انقص من الاقط لانه ابن منزوع الزبد وإن كان في موضع لا قوت فيه اخرج من قوت اقرب البلاد اليه فان كان بقربه بلدان متساويان في القوت اخرج من قوت ايها شاء ولا يجوز في فطرة واحدة ان يخرج من جنسين لان ماخيره بين جنسين لم يجز ان يخرج من كل واحد منهما بعضه ككفارة اليمين لا يجوز ان يطعم خمسة ويكسو خمسة فان كان عبد بين نفسيين في بلدين قوتها مختلف ففيه ثلاثة اوجه (احدها) لا يجوز ان يخرج كل واحد منهما من قوته بل يخرجان من ادني القوتين (وقال) أبو اسحق يجوز ان يخرج كل واحد منهما نصف صاع من قوته لان كل واحد منهما لم يعبض ما وجب عليه (ومن) اصحابنا من قال يعتبر فيه قوت العبد والبلد الذي فيه العبد لانها تجب لحقه فاعتبر فيه قوته او قوت بلده كالحرف في حق نفسه ولا يجوز اخراج حب مسوس لان السوس اكل جوفه فيكون الصاع منه اقل من صاع ولا يجوز اخراج الدقيق وقال أبو القاسم الانماطي يجوز لانه منصوص عليه في حديث أبي سعيد الخدري والمذهب انه لا يجوز لانه ناقص المنفعة عن الحب فلم يجز كالحبز (واها) حديث أبي سعيد (فقد) قال ابو داود روى سفيان الدقيق ورواه فيهم ثم رجع عنه (الشرح) قال اصحابنا يشترط في المخرج من الفطرة أن يكون من الاقوات التي يجب فيها العشر فلا يجزى شيء من غيرها الا الاقط والجبن واللبن على خلاف فيها سنوضحه ان شاء الله تعالى وأهل المصنف هنا اشتراط كونه من القوت للعشر وقد ذكره هو في التنبيه كما ذكره الاصحاب

المملوك والتقريب فتجب على المؤدى ابتداء بلا خلاف لان المملوك لا يقدر على شيء والتقريب المعسر لو لم يجد من يقوم بالاتفاق عليه لا يلزمه شيء فكيف يقال بان الوجوب يلاقه ثم حيث فرض الخلاف وقانا بالتحمل فهو كالضمان أو كالحوالة حكى أبو العباس الروياني في المسائل الجرجانيات فيه قولين إذا تقرر ذلك ففي المسألة صورتان (احدهما) الزوج المعسر لا تستقر الفطرة في ذمته وان استقرت النفقة لان النفقة عوض والفطرة عبادة مشروطة باليسار ثم ان كانت موسرة فهل عليها فطرة نفسها قال في المختصر لا أرخص له في تركها ولا يتبين لي أن أوجب عليها ونص فيه أيضاً على أنه

ثم أن جميع الاقوات المعشرة تجزى في الجملة ولا يستثنى منها شيء قال الرافعي وحكي قول قديم أنه لا يجزى العدس والخص وإن كان قوتا لهم والمذهب الاول (وأما) الاقط ففيه طريقان حكاهما المصنف والاصحاب (أحدهما) وبه قال أبو اسحق المروزي القطع باجزائه لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «كنا نخرج إذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير وكبير حر أو مملوك صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب» رواه البخاري ومسلم وهذا اللفظ أحدى روايات مسلم والاقط ثابت في روايات في الصحيحين (والطريق الثاني) فيه قولان (أصحهما) يجزئه للحديث (والثاني) لا يجزئه لأنه لا يجب فيه العشر فأشبهه اللحم واللبن وبهذه الطريقة قال القاضي أبو حامد المروزي والصواب الاولى لصحة الحديث من غير معارض ثم المذهب الذي قطع به الجماهير أنه لا فرق في اجزاء الاقط بين أهل البادية والحضر وقال الماوردي الخلاف في أهل البادية وأما أهل الحضر فلا يجزئهم قولا واحداً وإن كان قوتهم وهذا الذي قاله شاذ فاسد مردود وحديث أبي سعيد صريح في ابطاله وإن كان قد تأوله علي أنه كان في البادية وهذا تأويل باطل والله أعلم قال أصحابنا فإن جوزنا الاقط فهل يجزى الجبن واللبن فيه طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف وجمهور العراقيين وآخرون يجزئه لأن الجبن أكمل منه (والثاني) حكاه الخراسانيون وصاحب الحاوي علي وجهين (أصحهما) يجزئه (والثاني) لا يجزئه وصححه الماوردي لأنه ليس معشر ولا يدخر وإنما جاز الاقط بالنص وهو مما يدخر والخلاف مخصوص بمن قوته الاقط هل له اخراج اللبن والجبن هكذا قاله الماوردي والرافعي وغيرها قال صاحب البيان وآخرون إذا جوزنا الجبن واللبن جاز مع وجود الاقط ومع عدمه وقطع البندنجي بأنه لا يجزئه الا عند عدم الاقط ونقله عن نصه في القديم (وان قلنا) لا يجزئه الاقط لم يجزئه اللبن والجبن قطعاً وأما الخيض والكشك والسمن والمصل فلا يجزى شيء منها بخلاف لأنها ليست في معنى اللبن وكذا الجبن المنزوع الزبد وسواء كانت هذه الاشياء قوته وقوت البلد أم لا لا يجزئه بخلاف قال الماوردي وكذا لو كان بعض أهل الجزائر أو غيرهم يقاتون السمك والبيض فلا يجزئهم بخلاف (وأما) اللحم فالصواب الذي نص عليه الشافعي وقطع به المصنف والاصحاب في جميع الطرق أنه لا يجزى قولا واحداً وقال امام الحرمين قال العراقيون في اجزائه قولان كالاقط قال وكانهم رأوا اللبن اصل الاقط وهو عصارة اللحم وهذا الذي نقله عن العراقيين باطل ليس موجوداً في كتبهم بل الموجود في كتبهم مع كثرتها القطع بأنه لا يجزى بخلاف فهذا هو

لوزوج أمته من معسر تجب الفطرة علي سيدها واختلاف الاصحاب علي طريقين (أصحهما) عند الشيخ أبي علي وغيره أن المسألتين علي قواين مبنيين علي الاصل المذكور (ان قلنا) الوجوب يلاقى المؤدى

الصواب (وأما) الاقوال النادرة التي لا عشر فيها كالغث والخنظل فلا يجزىء. بالاخلاف نص عليه الشافعي واتفقوا عليه قال اصحابنا وكذا لو اقتاتوا ثمرة لا عشر فيها كالتين وغيره لا يجزىء. قطعاه (فرع) قال الشافعي والاصحاب لا يجزىء. الحب الموسوس ولا المعيب بالاخلاف قال امام الحرمين وغيره واذا جوزنا اخراج الاقط لم يجز اخراج المملح الذي أفسدت كثرة المملح جوهره فان كان المملح ظاهراً عليه ولم يفسده اجزأه لسكن المملح غير محسوب ويجب أن يخرج قدره يكون محض الاقط منه صاعاً قال اصحابنا ويجزىء. الحب القديم وان قلت قيمته اذا لم يتغير طعمه ولا لونه لان القدم ليس بمعيب وهذا لاخلاف فيه ونص عليه في المختصر قال الماوردي وغيره وغير القديم أولى ثم الجمهور اقتصروا على ذكر الطعم واللون كما ذكرنا وقال الماوردي وغيره لو تغير لونه أو طعمه أوريجه لم يجزئه وهذا مراد الشافعي والاصحاب وان لم يصرحوا بالرائحة والله اعلم. قال الشافعي والاصحاب ولا يجزىء. الدقيق ولا السويق كما لا تجزىء. القيمة وحكي المصنف والاصحاب عن ابي القاسم الانماطي أن الدقيق يجزىء. لانه روى ذلك في حديث ابي سعيد الخدري أو صاعاً من دقيق رواه سفيان بن عيينة وغلط الاصحاب الانماطي في هذا قالوا وذكر الدقيق في الحديث ليس بصحيح قال ابوداود السجستاني في سننه ذكر الدقيق وهم من ابن عيينة وزوى ابوداود أن ابن عيينة انكر وأعليه ذكر الدقيق فتركه قال البيهقي انكر على ابن عيينة الدقيق فتركه قال وقد روى جوازها عن ابن سيرين عن ابن عباس منقطعاً موقوفاً على طريق التوهم قال وليس بثابت قال وروى من أوجه ضعيفة لا تساوى ذكرها وحكي ارافعي عن ابي الفضل ابن عبدان من اصحابنا أنه قال الصحيح عندي انه يجزىء. الخبز والسويق لانها ارفق بالمساكين والصحيح ما سبق انه لا يجزىء. لان الحب اكل نفعاً لانه يصلح لكل ما يراى منه بخلاف الدقيق والسويق والخبز والله اعلم. قال الشافعي والاصحاب لا يجزىء. اخراج القيمة وبه قال الجمهور وجوزها ابو حنيفة وسبقت دلائل المسألة في آخر باب صدقة الغنم.

(فرع) قال اصحابنا في الواجب من هذه الاجناس الجزئة ثلاثة أوجه (اصحابها) عند الجمهور غالب قوت البلد ممن صححه المحامي والقاضي ابو الطيب والجرجاني في التحرير والبعوى وآخرون وقطع به جماعة من اصحاب المختصرات ونقله المحامي في المجموع وصاحب البيان عن جمهور الاصحاب ونقل الرافعي عن الجمهور تصحيحه قال الماوردي وهو قول ابن سريج وابي اسحق المروزي (والوجه الثاني) انه يتعين قوت نفسه وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر والام لانه قال ادى مما يقتانه وبهذا قال ابو عبيد بن حريبه من اصحابنا فيما حكاه المصنف والاصحاب عنه وحكاه الماوردي عنه وعن الاصطخري

عنه أولاً وجبت الفطرة على المرأة الحرة في الصورة الاولى وعلى سيد الامة في الثانية (وان قلنا) الوجوب على المؤدى ابتداء فلا يجب (والثاني) تقرير النصين وبه قال ابو اسحق والفرق أن الحرة

وصححه الشيخ ابو حامد و ابو الفضل ابن عبدان والبندنجي وطائفة قليلة والجمهور علي تصحيح
 الاول وتاولوا النص علي ما اذا كان قوته قوت البلد كالمعظم في العادة (والثالث) يتخير بين جميع
 الاقوات فيخرج ما شاء وان كان غير قوته وغير قوت أهل بلده لظاهر حديث أبي سعيد الخدري
 وهذا الثالث حكاه المصنف والجمهور وجها وحكاه ابو اسحق المروزي والقاضي أبو الطيب في المجرى
 والبندنجي والماوردي وآخرون قولاً للشافعي قال الماوردي نص عليه في بعض كتبه وصححه
 القاضي أبو الطيب في المجرى اختياراً لنفسه بعد ان نقل أن المذهب غالب قوت البلد قال المصنف هذا
 وسائر أصحابنا (فان قلنا) يعتبر قوت البلد أو قوت نفسه فعلى ما دونه لم يجزئه بالاتفاق ووقع في
 التنبيه والحاوي والمجرى للقاضي أبو الطيب وغيرها انه إذا عدل الى ما دونه ففي اجزائه قولان للشافعي
 وهذا النقل مؤول والذين اطلقوه لم يذكر في أصل الوجوب الا وجهين (أحدهما) يجب من غالب
 قوت بلده (والثاني) يجب من قوت نفسه ثم قالوا فان عدل عن الواجب الى ادنى منه ففي اجزائه
 قولان ومرادهم القول الثالث الذي يقول هو مخير في جميع الاقوات فكأنهم تركوا
 ذكر هذا القول أولاً ثم نبهوا عليه وأما الذين ذكر في الواجب ثلاثة أوجه نالها التخيير فاتفقوا علي
 أنه إذا قلنا الواجب قوته أو قوت البلد فعلى ما دونه لا يجزئه قولاً واحداً فحصل من هذا كله أنه
 لا خلاف بين الأصحاب وان في أصل المسألة ثلاثة أوجه بعضها منصوص للشافعي (أصحبها) الواجب
 غالب قوت بلده (والثاني) قوت نفسه (والثالث) يتخير بين جميع الاقوات (فان قلنا) بالتخيير لم يتصور
 العدول الى ما دون الواجب (وان قلنا) يتعين قوته أو قوت بلده فعلى ما دونه لم يجزئه بلا خلاف
 أما إذا عدل الى اعلا من الواجب فيجزئه وهو افضل لانه زاد خيراً هذا هو الصواب الذي نص
 عليه الشافعي وقطع به المصنف والأصحاب في جميع الطرق الا صاحب الحاوي فانه ذكر في اجزاء الاعلا
 وجهين (أحدهما) قال وهو نص الشافعي يجزئه كما لو وجب عليه سن من الماشية فاخرج اعلامها (والثاني)
 لا يجزئه لانه غير الواجب كمن اخرج حنطة عن شعير استغله او دنانير عن دراهم او بقرة عن شاة ونظائره
 (والجواب) عن هذا الدليل الاول ان الحنطة لا تجزى عن الشعير ولا الدنانير عن الدراهم في حال من
 أحوال الزكاة بخلاف الفطرة فان الشخص الواحد قد يكون في وقت قوته أو قوت بلده جنساً يصير
 غيره والله اعلم وفيما يعتبر به الاعلا والادنى وجهان مشهوران (أصحبها) الاعتبار بزيادة صلاحته
 للاقتيات (والثاني) زيادة القيمة فعلي هذا يختلف باختلاف الاقوات والبلاد قال الرافعي الآن
 يستبر زيادة القيمة في الاكثر وعلي الاول قال أصحابنا البر خير من الشعير بلا خلاف قال الجمهور

بعمد النكاح تصير مسلمة الى الزوج حتي لا يجوز لها المسافرة والامتناع من الزوج بعد أخذ المهر
 والنفقة بحال والامة بالزواج غير مسلمة بالكلية بل هي في قبضة السيد الأمرى أن له أن يستخدمها

والبر خير من التمر والزبيب ونقله القاضي أبو الطيب عن الأصحاب وقال صاحب الحاوي في البر
والتمر وجهان لأصحابنا (أحدهما) التمر أفضل وخير لأن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يخرج منه وعليه
عمل أهل المدينة» قال وبه قال ابن عمر ومالك وأحمد (والثاني) قال واليه ميل الشافعي وبه قال علي
ابن أبي طالب وإسحق ابن راهويه البر أفضل قال ولو قيل إن أفضلها يختلف باختلاف البلاد لكان
متجها هذا كلامه والمشهور ترجيح البر مطلقا والبر خير من الارز بالاتفاق وفي التمر والشعير وجهان
(أحدهما) وهو قول الشيخ أبي محمد الجويني ترجيح التمر (وأصحهما) عند البغوي ترجيح الشعير وهذا
أصح لأنه أبلغ في الاتقيات وتردد أبو محمد في التمر والزبيب وفي الزبيب والشعير أيهما أرجح قال
إمام الحرمين والأشبه تقديم التمر على الزبيب وهذا الذي قاله الإمام هو الصواب المتعين والصواب
تقديم الشعير على الزبيب وإذا قلنا المعتبر قوت نفسه كأن يليق به البر وهو يقتات الشعير بخلا
لزمه البر بالاتفاق وإن كان يليق به الشعير وهو يقتات تنهما فوجهان حكاهما البغوي
وغيره هكذا وجهين وهو الصواب وحكاهما إمام الحرمين قولين (أصحهما) يجرئه الشعير (والثاني)
تعيين الخطة والله أعلم *

(فرع) إذا أوجبنا غالب قوت البلد فكانوا يقتاتون اجناسا لا غالب فيها أخرج ما شاء منها
والأفضل أعلاها هكذا نقله المصنف والأصحاب وجزموا به وهو ظاهر والله أعلم *

(فرع) إذا قلنا المعتبر غالب قوت البلد قال الغزالي في الوسيط المعتبر غالب قوت البلد وقت
وجوب الفطرة لا في جميع السنة وقال في الوجيز غالب قوت البلد يوم العيد قال الرافعي هذا الذي
قاله لم أره لغيره قلت هذا النقل غريب كما قال الرافعي والصواب أن المراد قوت السنة كما سنوضحه
في الفرع الذي بعد هذا إن شاء الله تعالى *

الردحات

(فرع) إذا اعتبرنا قوت البلد وقوت نفسه فكان القوت مختلفا باختلاف الأقوات ففي بعضها
يقتاتون أو يقتات جنسا وفي بعضها جنسا آخر قال السرخسي في الامالي إن أخرج من الإعلا أجزاء
وكان أفضل وإن اقتصد وأخرج من الأدنى فقولان (أحدهما) لا يجرئه احتياطا للعبادة (وأصحهما)
يجرئه لدفع الضرر عنه ولأنه يسمى مخرجا من قوت البلد أو من قوته *

(فرع) إذا كان في موضع ليس فيه قوت يجرىء بأن كانوا يقتاتون لحما أو تينا وغيرهما مما لا يجرىء
قال المصنف والأصحاب أخرج من قوت أقرب البلاد إليه وإن كان بقربه بلدان متساويان في القرب
أخرج من قوت أيهما شاء وهذا متفق عليه *

(فرع) إذا اعتبرنا غالب قوت البلد وكان له عبد في بلد آخر قال البغوي وغيره (إن قلنا) إن

وأن يسافر بها وهذا معنى قوله في الكتاب سلطنة السيد أكد من سلطنة الحرة أي على نفسها
ثم التقريب من وجهين (أحدهما) أن الحرة لما كانت مسلمة بالسكينة كانت كالامة المسلمة إلى المشتري

الفطرة تجب على العبد تم يتحملها السيد فالاعتبار بقوت بلد العبد (وان قلنا) تجب على السيد ابتداء فبقوت بلد السيد *

(فرع) قال الشافعي والمصنف وسائر الاصحاب لا يجزئ في الفطرة الواحدة صاع من جنسين سواء كان الجنسان متماثلين او احدهما من واجبه والاخر اعلامه كما لا يجزئ في كفارة اليمين ان يكسو خمسة ويطعم خمسة لانه مأمور بصاع من بر او شعير وغيرها ولم يخرج صاعا من واحد منها كما انه مأمور باطعام عشرة مساكين او كسوتهم ولم يكس في الصورة المذكورة عشرة ولم يطعمهم هذا هو المذهب وبه قطع الاصحاب في كل الطارق الا امام الحرمين فحكي وجها شاذا انه يجزئ اذا كان نصف من واجبه ونصف اعلاو الا السرخسي فقال ان كان عنده صاع من أحد الجنسين لم يجز تبعية قطعها وان لم يكن عنده الا نصف صاع من هذا ونصف من هذا فوجهان (أحدهما) يجزئه اخراج النصفين (والثاني) لا يجزئه وقال الرافعي لا يجوز صاع من جنسين وان كان أحدهما أعلا من الواجب قال ورأيت لبعض المتأخرين جوازه والمذهب ما سبق قال أصحابنا ولو كان له عبدان او قريبان أو زوجتان أو زوجة وقريب أو وعبد فاخرج عن أحدهما صاعا من واجبه وعن الآخر صاعا. اعلا منه اجزاه بالاتفاق كما لو كان عليه كفارتان فاطعم عشرة وكسا عشرة يجزئه عنهما جميعا بالاخلاف وكذا لو ملك نصف عبد ونصف آخر فاخرج عن أحدهما نصفًا من واجبه وعن الآخر نصفًا من أعلا منه اجزاه بالاخلاف صرح به البغوي وآخرون * قال أصحابنا ولو ملك رجلان عبدًا (فان قلنا) بالقول الغريب انه مخير بين الاجناس اخرج ما شاء بشرط اتحاد وان أوجبنا غالب قوت البلد وكانا هما والعبد في بلد واحد اخرجاه عنه من غالب قوت البلد وان كان العبد في بلد آخر قال البغوي وآخرون يدنى على أن الفطرة تجب على المالك ابتداء أم يتحملها عن العبد فان قلنا بالتحمل اعتبر بلد العبد وإلا قبلد السيدين وان كان السيدان في بلدين مختلفي القوت أو اعتبرنا قوت الشخص بنفسه أو اختلف قوتها ففيه أوجه (أصحها) وبه قال أبو اسحق المروزي وأبو علي بن أبي هريرة حكاه عنهما الماوردي وآخرون وصححه القاضي أبو الطيب وحكاها امام الحرمين عن ابن الحداد يخرج كل واحد نصف صاع من قوت بلده أو نفسه ولا يضر التبعض لانها اذا أخرجا هكذا كل شخص واجبه من جنس كثلثة كانوا محرمين فقتلوا ظبية فذبح أحدهم ثلث شاة واطعم آخر بقيمة ثلث شاة وصام الثالث عدل ذلك اجزاه بالاخلاف (والثاني) قاله ابن سريج يخرجان من أدنى القوتين ولا يجوز التبعض (والثالث) يجب من أعلاهما حكاه امام الحرمين وآخرون (والرابع) من قوت بلد العبد ولو كان الاب في

بعقد الشراء فتنتقل الفطرة اليه والامة لما كانت في قبضة السيد لم تكن الفطرة متحولة عنه وإنما الزوج كالضامن لها فاذا لم يقدر على الاداء بقي الوجوب على السيد كما كان (والثاني) أن الامة اذا

نفقة ولدين فالقول في اخراجها الفطرة عنه كالقول في السيدين وكذا من نصفه حر ونصفه مملوك
إذا أوجبنا نصف الفطرة علي ماسبق (والاصح) يخرجان من جنسين (والثاني) من جنس *
(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (احداها) قال أصحابنا لو أخرج انسان الفطرة عن اجنبي بغير
إذنه لا يجزئه بلا خلاف لأنها عبادة فلا تسقط عن المكلف بها بغير إذنه وإن أذن فأخرج عنه
اجزأه كما لو قال لغيره أقض ديني وكما لو وكله في دفع زكاة ماله وفي ذبح أضحيته ولو كان للانسان
ولد صغير موسر فحيث لا يلزمه فطرته فأخرج الاب فطرة الولد من مال نفسه جاز بلا خلاف صرح
به القاضي أبو الطيب والماوردي والبندنجي والبعوى والاصحاب لانه يستقل بتمليك ابنه الصغير
ولو كان كبيراً رشيداً لم يجز إلا بإذنه لانه لا يستقل بتمليكه والجد كالأب والمجنون كالصبي قال
الماوردي والبعوى لو أخرج الولي فطرة الصبي والمجنون من مال نفسه تبرعاً فإن كن أباً أو جداً
جاز وكأنه ملكه ذلك ثم تولى الاداء عنه مما ملكه وان كان وضياً أو قياً لم يجز إلا بإذن القاضي
فاذا أذن جاز ويصير كأنه بالاذن كأن الصبي يملك منه ثم أذن له في الاخراج وكل هذا متفق عليه
عند أصحابنا ونقله الماوردي عن الاصحاب قال وقال ذو الفقار ومحمد بن الحسن تجب فطرة الاطفال
علي ابيهم ونفقتهم في اموالهم والله اعلم (الثانية) قال أصحابنا يلزم الولي اخراج فطرة الصبي والمجنون
والمحجور عليه بسفه من مالهم وكذا فطرة عبيدهم وجواريتهم واقاربهم الذين يلزمهم نفقتهم كما يلزمه
اخراج زكاة اموالهم وقضاء ديون وجبت عليهم باتلاف أو غيره (الثالثة) لو تبرع انسان بالنفقة علي
اجنبي لا يلزمه فطرته بلا خلاف عندنا وبه قال مالك وأبو حنيفة وداود وقال أحمد تلزمه (الرابعة)
لو كان نصف الشخص مكاتباً حيث يتصور ذلك في العبد المشترك إذا جوزنا كتابة بعضه بإذن
شريكه وجب نصف صاع علي مالك نصفه القن ولا شيء في النصف المكاتب علي المذهب وفيه
الوجه السابق في المكاتب ومثله عبد مشترك بين معسر وموسر يجب علي الموسر نصف صاع
ولا شيء علي المعسر إذا كان يحتاج اليه للخدمة هذا هو المذهب وفيه وجه سبق (الخامسة) قال
الرجزاني في المهايأة ليس عبد مسلم لا يجب اخراج الفطرة عنه إلا ثلاثة احدهم المكاتب يعني علي
المذهب وقد سبق فيه وجه انه يجب فطرته علي سيده ووجهها علي نفسه (والثاني) إذا ملك السيد
عبده عبداً وقلنا يملك لفطرة علي السيد الثاني لعدم ملكه ولا علي الاول لضعف ملكه (الثالث)
عبد مسلم لكافر إذا قلنا بالضعيف أنها تجب علي المؤدي ابتداء والاصح وجوبها كما سبق ويجوز
رابع علي قول الاصطخري وغيره فيما إذا مات قبيل هلال شوال وعليه دين وله عبد كما سنوضحه
إن شاء الله تعالى قريباً ويجوز خامس وهو إذا لم يكن له وقت وجوب الفطرة الا بعد يحتاج اليه

لم تكن واجبة التسليم كان السيد متبرعاً بتسليمها فلا يسقط عنه تبرعه ما كان يلزمه لولا التبرع ولو نشرت
المرأة وسقطت فطرتها عن الزوج لسقوط النفقة فقد قال الامام الوجه عندى القطع بالجاب الفطرة

للخدمة فان الاصح لا يلزمه فطرة عن نفسه ولا عن العبد وقد سبقت المسألة واضحة في أول الباب
فهذه خمس صور مختلف فيها كلها ويختلف الراجح فيها كما ذكرناه والله اعلم (السادسة) قال اصحابنا
لو باع عبداً بشرط الخيار فصادف زمن الوجوب زمن الخيار (فان قلنا) الملك في مدة الخيار للبائع فعليه فطرته
سواء تم البيع او فسخ (وان قلنا) موقوف فان تم البيع فالفطرة على المشتري والا فلي البائع ولو صادف زمن
الوجوب خيار المجلس فهو كخيار الشرط ولو تم البيع ثم فسخ بعد وقت الوجوب باقالة او عيب او تخالف
فالفطرة على المشتري ذكره البغوي وغيره (السابعة) لو مات وترك عبداً ثم اهل هلال شوال فان لم يكن
عليه دين فالعبد للورثة وعليهم فطرته كل واحد بقسطه وان كان عليه دين يستغرق التركة بنى على ان
الدين هل يمنع انتقال الملك في التركة الى الورثة ام لا والصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور
لا يمنع وقال الاصطخري يمنع فعلى المنصوص عليهم فطرته سواء بيع في الدين ام لا و اشار امام
الحرمين الى انه يجبي فيه الخلاف السابق في وجوب الزكاة في المال المرهون والمغصوب لتزول
الملك والمذهب الاول (وان قلنا) بقول الاصطخري فان بيع في الدين فلا شيء عليهم والا فليهم الفطرة
وحكى ابن الصباغ وغيره وجهاً انه لا فطرة عليهم مطلقاً وقال القاضي ابو الطيب تجب فطرته في
تركة السيد كملوصي بخدمته والمذهب الاول هذا اذا مات السيد قبل هلال شوال فلم مات بعده
ففطرة العبد على سيده كفطرة نفسه ويقدمان على الميراث والوصايا كسائر الديون وفي تقديمها
على دين الآدمي طرق (اصحها) واشهرها على الاقوال الثلاثة في اجماع دين الله تعالى ودين الآدمي
(اصحها) يقدمان دين الله تعالى (والثاني) دين الآدمي (والثالث) يقسم بينهما وسيأتي شرحها في قسم
الصدقات حيث ذكرها المصنف ان شاء الله تعالى (والطريق الثاني) القطع بتقديم فطرة العبد لملقها
بالعبد كارش جنائته قال الشيخ ابو حامد هذا الطريق غلط لان فطرة العبد لا تتعلق بعينه بل بالذمة
وحكى الماوردي هذا الطريق عن ابي الطيب بن سلمة قال وبخالفه سائر الاصحاب فقالوا بالطريق
الاول وفي فطرة السيد الاقوال (والطريق الثالث) القطع بتقديم فطرة العبد وفطرة السيد أيضاً لانها
قليلة والمذهب في الجملة تقديم فطرة نفسه وفطرة العبد على جميع الديون وهو نصه في المختصر فانه قال
ولو مات بعدما اهل هلال شوال وله رقيق فالفطرة عنه وعنهم في ماله مقدمة على الديون قال الرافعي وفي
هذا النص رد على ما قاله امام الحرمين في أول الباب في ان الدين يمنع وجوب الفطرة لان سياقه يفهم
منه ما اذا طرأت الفطرة على الدين الواجب واذا كان كذلك لم يكن الدين مانعاً وتقدير أن لا يكون

عليها وان حكمنا بان الوجوب لا يلاقيها لانها بالنشوز اخرجت نفسها عن امكان التحمل (فرعاً)
(أحدهما) زوج الامة ان كان موسراً فحكم فطرتها حكم نفقتها وسيظهر ذلك في موضعه ان شاء
الله تعالى (والثاني) ان خادمة الزوجة ان كانت مسنة أجرة لم يجب على الزوج فطرتها وان كانت
من امانه وجبت لانها ملوكته وان كانت من امان الزوجة والزوج ينفق عليها ففطرتها واجبة عليه نظراً

كذلك فاللفظ مطلق يشتمل ما اذا طرأت الفطرة على الدين وعكسه ومقتضاه أن لا يكون الدين مانعا من وجوبها هذا كلام الرافعي وهو كما قال (الثامنة) انه إذا وصى لرجل بعبوديات الموصى بعد دخول وقت وجوب الفطرة فالفطرة في تركه الميت فلو مات قبل الوقت وقبل الموصى له الوصية قبل الوقت فالفطرة عليه وإن لم يقبل حتى دخل الوقت فإن قلنا الموصى له يملك الوصية بمجرد موت الموصى لزمه الفطرة فلو لم يقبل بل رد الوصية فوجهان مشهوران (أصحهما) الوجوب لانه كان مال كالحال الوجوب (والثاني) لا اهدم استقرار الملك (وإن قلنا) لا يملك إلا بالقبول بني علي أن الملك قبل القبول لمن وفيه وجهان مشهوران في كتاب الوصية (أصحهما) للورثة فعلي هذا في الفطرة وجهان (أصحهما) على الورثة لانه ملكهم ونقل صاحب البيان عن اصحابنا العراقيين أنها تجب في تركه الميت (والثاني) لفطرة اضعفه (والوجه الثاني) من الاولين انه باق على ملك الميت فعلي هذا لا تجب فطرته علي أحد علي المذهب وحكي البغوي مع هذا وجهها ضعيفا أنها تجب في تركته (وإن قلنا) الملك في الوصية موقوف فان قبل فعليه الفطرة وإلا فعلي الورثة هذا كله إذا قبل الموصى له اورد فلو مات قبل القبول وبعد دخول وقت الوجوب فقبول وارثه كقبوله والمالك يقع للموصى له الميت فحيث اوجبنا عليه الفطرة إذا قبل بنفسه فهي في تركته إذا قبل وارثه فان لم يكن له تركه سوى العبد ففي بيع جزء منه للفطرة الخلاف السابق الاصح لا يباع ولو مات قبل وقت الوجوب او معه فالفطرة على الورثة إذا قبلوا لان وقت الوجوب كان ملكهم والله اعلم .

(فرع) لو وهب لآبده قبل فاهل هلال شوال قبل القبض فالمذهب انه لا يملكه قبل القبض وفطرته على الواهب وفيه قول ضعيف أن الملك موقوف ويتبين بالقبض أنه ملكه بالعقد فعلي هذا فطرته علي الموهوب له هكذا ذكر المسألة الماوردي والبغوي وغيرهما .

(فرع) قال الماوردي لو اشترى آباء ولم يقبضه ولا دفع منه حتى اهل شوال وكان ذلك بعد انقضاء الخيار قال ابن خيران يلزمه فطرته ولا يعتق عليه لان للبائعين فيه علقه وهي حق الحبس لقبض الثمن فصار كعلقه الخيار قال الماوردي وهذا خلاف نص الشافعي في كتاب الصداق وغيره بل المذهب انه ان كان البيع لازما اعتق ولزمه الفطرة سواء دفع منه ام لا وان كان فيه خيار فعلي الاقوال في أن الملك في زمن الخيار للبايع أم للمشترى والفطرة علي من له الملك (التاسعة) قال الشافعي في المختصر وتقسيم زكاة الفطر علي من تقسم عليه زكاة المال واحب دفعها الي ذوي رحمه الذين لا تلزمه نفقتهم

الي انه يمونها نص عليه في المختصر وقال الامام الاصح عندي انها لا تجب لان نفقة الخادمة غير مستقلة اذ يمكنه تحصيل الغرض بمتبرعة او مستأجرة (الصورة الثانية) لو اخرجت الزوجة زكاة نفسها مع يسار الزوج دون اذنه ففي اجزائه وجهان (ان قلنا) الزوج متجمل اجزاؤا فلا يجري الوجهان فيما لو تكلف من فطرته علي قريبه باستقراض وغيره وأخرج من غير اذنه والوجه الاول هو

بحال قال فان طرحها عند من تجمع عنده اجزاء ان شاء الله تعالى سأل رجل سالما فقال لم يكن ابن عمر يدفعها الى السلطان فقال بلي واسكن اري ان لا يدفعها اليه هذا نص الشافعي واتفق أصحابنا على أن الأفضل أن يفرق الفطرة بنفسه كما أشار اليه الشافعي بهذا النص وأنه لو دفعها الى الامام أو الساعي أو من تجمع عنده الفطرة للناس وأذن له في اخراجها اجزاء واسكن تفرقة بنفسه أفضل من هذا كله ومن صرح بهذا المأوردى والمحاملي في التجريد والبعوى والسرخسي وصائر الاصحاب قول المأوردى قال الشافعي تفرقها بنفسه أحب الي من أن يطرحها عند من تجمع عنده قال فاحتمل ذلك أن يريد به اذا لم يكن الوالي نزها ويحتمل أنه أحب ذلك بكل حال قال وهذا أولى والله اعلم *

(فرع) وأما مصرف الفطرة فقد ذكره المصنف في باب قسم الصدقات وهناك نشرحه ان شاء الله تعالى (العاشرة) لا تجب فطرة الجنين لاعلى أبيه ولا في ماله بخلاف عندنا ولو خرج بعضه قبل غروب الشمس وبعضه بعد غروبها ليلة الفطر لم تجب فطرته لانه في حكم الجنين ما لم يكمل خروجه منفصلا وأشار ابن المنذر الى نقل الاجماع على ما ذكرته فقال كل من يحفظ عنه العلم من علماء الامصار لا يوجب فطرة عن الجنين قال وكان احمد يستحب ولا يوجبها قال ولا يصح عن عثمان خلافة (الحادية عشرة) قال الشافعي في المختصر في هذا الباب ولا بأس ان يأخذها بعد ادائها اذا كان محتاجا وغيرها من الصدقات المفروضات و تطوع هذا نصه واتفق الاصحاب عليه قال صاحب الحاوي اذا اخراجها فله اخذها ممن اخذها عن فطرة المدفوع اليه اذا كان الدافع ممن يجوز دفع الزكاة اليه وقال مالك لا يجوز اخذها بعينها بل له اخذ غيرها ودليلنا انها صارت للمدفع اليه بالقبض فجاز اخذها كسائر امواله ولانه دفعها لمعنى وهو اليسار بالفطرة واخذها بمعنى الحاجة وهما ببيان مختلفان فلم يمتنع كما لو عادت اليه بأثر فانه يجوز بالاجماع وقال المحاملي في كتابيه المجموع والتجريد اذا دفع فطرته الى فقير والفقير ممن تلزمه الفطرة فدفعها الفقير اليه عن فطرته جاز للدافع الاول اخذها قال وكذا لو دفعها او غيرها من الزكوات الى الامام ثم لما اراد الامام قسم الصدقات وكان الدافع محتاجا جاز دفعها بعينها اليه لانها رجعت اليه بغير المعنى الذي خرجت به فجاز كما لو عادت اليه بأثر أو شراء او هبة قال في التجريد وللإمام أن يدفعها اليه كما يجوز ان يدفعها الى غيره من الفقراء لانه مساو لغيره في جواز اخذ الصدقة وقال امام الحرمين في تعليل المسألة لا يمتنع ان يأخذها بعد دفعها لان وجوب الفطرة لا ينافي اخذ الصدقة لان وجوبها لا يقتضي غنى ينافي المسكنة والفقير فان زكاة المال قد تجب على من تحمل له الصدقة لان الزكاة محل اخذها

المخصوص عليه في المختصر ولو أخرجت الزوجة او القريب باذن من عليه جاز بلا خلاف بل لو قال الرجل لغيره ادعني فطرتي ففعل جاز كما لو قال أقض ديني ذكره في التهذيب (وقوله) في الكتاب لان الزوج اصل لا متحمل ليس تعليل لا لوجه المنع بشيء يساعد عليه بل الغرض منه التنبيه على مبني الوجهين (واعلم) أن الصورة الثانية ليس لها كثير تعلق بالاصل المستثنى منه واءاء المتعلق

بجهات غير الفقر والمسكنة كالغارم لذات البين وابن السبيل الموسر في بلده والغايزي فانهم تلزمهم زكاة أموالهم ويأخذون الزكاة فلا يمتنع وجوب الزكاة على انسان وجواز أخذ الزكاة (وأما) لسرخسي فقال اذا لزمته الفطرة فان فضل عنه صاع وكان فقيرا ليس له كفايته على الدوام فله أخذ فطرة غيره وغيرها من الزكوات ثم أن أخرج فطرته أولا فله أخذ فطرة غير المصروف اليه وفطرة المصروف اليه من غير الفطرة التي صرفها وهل له أخذ الفطرة التي صرفها هو وفيه وجهان (الصحيح) جوازها قال وكذا لو أخذ أولا فطرة غيره ثم أراد أخرج فطرة نفسه من غيرها أو منها الى غير دافعها جاز فان أراد صرفها الى دافعها اليه ففيه الوجهان (الصحيح) الجواز وهذا الوجه الذي حمله في المنع شاذ باطل مردود مخالف لنص الشافعي والاصحاب وللدلائل فحصل من هذا كله انه قد يجب على الانسان الفطرة أو زكاة المال ويجوز له أخذ الفطرة والزكاة من غيره سواء كان الاخذ من نفس المدفوع أو غيره ومن الامام أو غيره وفيه الوجه الشاذ عن السرخسي والله أعلم (الثانية عشرة) قال الماوردي وغيره ليس للزوجة مطالبة الزوج باخراج الفطرة عنها لانها واجبة عليه دونها ووجوبها اما ان يجري مجرى الضمان أو الحوالة وكلاهما لا مطالبة به فان المضمون عنه لا يطالب الضامن بالاداء ولا المحيل المحال عليه وحكم القريب والمملوك حكم الزوجة (الثالث عشرة) رويناه عن وكيع ابن الجراح رحمه الله قال زكاة الفطر شهر رمضان كسجدة السهو للصلاة تجبر نقصان الصوم كما يجبر السجود نقصان الصلاة *

(فصل) في مسائل من مذاهب العلماء في الفطرة قد سبق جمل منها مفرقة في مواضعها واذكر هنا جملا من مهماتها وان كان بعضها مندرجا فيما مضى (مسألة) مذهبنا ومذهب الجمهور من السلف والخلف وجوبها على كل كبير وصغير وحر وكفي أصح ابنا عن ابن المسيب والحسن البصري انها لا تجب الا على من صلى وصام وعن علي بن ابي طالب رضى الله عنه لا تجب الا على من طاق الصوم والصلاة قال الماوردي ومذهبنا قال سائر الصحابة والتابعين وجميع الفقهاء لحديث ابن عمر السابق (مسألة) المشرک لا فطرة عليه عن نفسه بالاجماع فان كان له قريب أو عبد مسلم ففيه وجهان لأصحابنا سبق بيانهما (أصحهما) الوجوب ونقل ابن المنذر اتفاق العلماء على انها لا تجب (مسألة) تجب فطرة العبد على سيده وبه قال جميع العلماء الا داود فأوجبها على العبد قال ويلزم السيد تمكينه من الكسب لادائها لحديث ابن عمر «علي كل حر وعبد» قال الجمهور علي بمعنى عن (مسألة) لا يلزمه فطرة

به الاولى فان الفطرة فارقت النفقة حيث لم تلزم الزوج المعسر والنفقة لازمة مستقرة
قال (الرابعة البائنة الحامل تستحق الفطرة وقيل اذا قلنا ان النفقة للحمل فلا تستحق) *
تجب فطرة الرجعية كنفقتها (وأما) البائنة فان كانت حائلا فلا نفقة ولا فطرة وان كانت حاملا ففي فطرتها طريقان (أحدهما) انها تجب اتباعا للفطرة النفقة (الثاني) ان وجوبها مبني على الخلاف

زوجته وعبد الكافرين عندنا وبه قال علي بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وابن المسيب والحسن ومالك واحد وأبو ثور وابن المنذر وقال أبو حنيفة تجب عليه فطرة عبده الذي وحكاه ابن المنذر عن عطاء ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبير والنخعي والثوري واسحق وأصحاب الرأي دليلنا حديث ابن عمر وقوله صلى الله عليه وسلم « من المسلمين » (مسألة) العبد الآبق تجب فطرته عندنا على المذهب كما سبق وبه قال أبو ثور وابن المنذر وقال عطاء والثوري وأبو حنيفة لا تجب وقال الزهري واحد واسحق تجب ان كان في دار الاسلام وقال مالك تجب أن لم تطل غيبته ويؤنس منه (مسألة) لو كان بينهما عبداً أو عبيد كثيراً مشتركين مناصفة وجب عن كل عبد صاع يلزم كل واحد من الشريكين نصفه هذا مذهبنا وبه قال مالك وعبد الملك الماجشون واسحق وأبو ثور ومحمد بن الحسن وابن المنذر وقال الحسن البصري وعكرمة والثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف لا شيء علي واحد منهما وعن أحمد روايتان (إحداهما) كذهبنا (والثانية) على كل واحد صاع عن نصيبه من كل عبد فإذا كان بينهما مائة عبد لزم كل واحد منها مائة صاع وحكاه أيضاً الماوردي عن أبي ثور (وأما) من نصفه حراً ونصفه عبداً (فذهبنا) وجوب صاع عليه نصفه وعلي مالك نصفه نصفه إذا لم يكن مهايأة وقال أبو حنيفة عليه نصف صاع ولا شيء علي سيده وقال مالك علي سيده نصف صاع ولا شيء علي العبد وقال أبو يوسف ومحمد عليه صاع ولا شيء علي سيده وقال عبد الملك الماجشون علي سيده صاع ولا شيء علي العبد (مسألة) إذا لم يكن للطفل مال ففطرته على أبيه لزم أباه فطرته بالاجماع نقله ابن المنذر وغيره وإن كان للطفل مال ففطرته فيه وبه قال أبو حنيفة واحد واسحق وأبو ثور وقال محمد تجب في مال الأب (وأما) اليتيم الذي له مال فتجب فطرته في ماله عندنا وبه قال الجمهور منهم مالك والاوزاعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وابن المنذر وقال محمد بن الحسن لا تجب (وأما) الجد فعليه فطرة ولد ولده الذي تلزمه نفقته وبه قال أبو ثور وقال أبو حنيفة لا تلزمه (مسألة) سبق الخلاف في فطرة زوجته وعبيد التجارة والقراض (وأما) المكاتب فذهبنا المشهور أنه لا فطرة فيه لا عليه ولا علي سيده كما سبق ومن قال لا فطرة علي سيده عنه ابن عمر وأبو سلمة بن عبد الرحمن والثوري وأبو حنيفة وقال عطاء ومالك وأبو ثور وابن المنذر تلزم سيده (مسألة) تجب الفطرة بغروب الشمس ليلة عيد الفطر

في أن النفقة للحمل أو للحامل (ان قلنا) الثاني فيجب (وان قلنا) بالاول فلا لان فطرة الجنين لا تجب وهذا الطريق الثاني هو الذي اوردته الاكثرون وكلام صاحب الكتاب يشعر بترجيح الاول وبه قال الامام والشيخ ابو علي قال الشيخ لانها المستحقة سواء قلنا النفقة للحمل او للحامل ولها ان تأخذها وتنفقها على نفسها بلا خلاف وقولنا أنها للحمل علي قول نفي به انه سبب الوجوب وذلك لا ينافي كونها المستحقة هذا اذا كانت الزوجة حرة فان كانت أمة ففطرتها بالاتفاق ناظرة الى ذلك الخلاف (فان قلنا) النفقة للحمل فلا نفقة ولا فطرة لان الحمل لو كان ظاهراً لم يكن عليه ان

علي الصحيح عندنا وبه قال الثوري واحمد واسحق وقال ابو حنيفة بطول فجر يوم الفطر وبه قال صاحباه وأبو نؤير وداود وعن مالك روايتان كالمذهبيين وقال بعض المالكية بطول الشمس يوم الفطر (مسألة) يجوز عندنا تقديم الفطرة في جميع رمضان لا قبله هذا هو المذهب وفيه خلاف سبق وجوزها ابو حنيفة قبله وقال احمد تجوز قبل يوم العيد يوم او يومين فقط كذا نقل الماوردي عنهما وقال العبدري اجمعوا على أن الأفضل أن يخرجها يوم الفطر قبل صلاة العيد قال وجوز مالك واحمد والكرخي احنفي تقديمها قبل الفطر بيوم ويومين وعن الحسن عن ابي حنيفة تقديم سنة أو سنتين وقال داود لا يجوز تقديمها قبل فجر يوم العيد ولا تأخيرها الي ان يصلي الامام العيد. ومذهبنا أنه لو أخرها عن صلاة الامام وفعلها في يومه لم يأنم وكانت اداء وان أخرها عن يوم الفطر أمولزمه اخراجها وتكون قضاء وحكمه العبدري عن مالك وابي حنيفة والليث واحمد قال وقال الحسن ابن زياد وداود ان لم يؤدها قبل صلاة العيد سقطت فلا يؤديها بعدها كالأضحية اذا مضى وقتها وحكي ابن المنذر وأصحابنا عن ابن سيرين والنخعي أنه يجوز تأخيرها عن يوم الفطر (مسألة) تجب الفطرة على أهل البادية كغيرهم وبه قال العلماء كافة إلا ما حكاه ابن المنذر وأصحابنا عن عطاء وربيعة والزهرى أنهم قالوا لا تجب عليهم قال الماوردي شذوا بهذا عن الاجماع وخالفوا النصوص الصحيحة العامة في كل صغير وكبير ذكر وأثنى حر وعبد من المسلمين قال وينتقض مذهبهم بزكاة المال فقد وافقوا مع الاجماع على وجوبها على أهل البادية (مسألة) لا يجوز دفع الفطرة إلى كافر عندنا وجوزه ابو حنيفة قال ابن المنذر أجمعت الامة أنه لا يجزى دفع زكاة المال إلى ذمي واختلفوا في زكاة الفطر فجوزها لهم ابو حنيفة وعن عمرو بن ميمون وعمرو بن شرحبيل ومرة الهمداني أنهم كانوا يعطون منها الرهبان وقال مالك والليث واحمد وأبو نؤير لا يعطون (مسألة) الواجب في الفطرة عن كل شخص صاع من أى جنس أخرج سواء البر والتمر والزبيب والشعير وغيرها من الاجناس المجزئة ولا يجزىء دون صاع من شئ منها وبهذا قال مالك واحمد واكثر العلماء كذا نقله عن اكثر من الماوردي ومن قال به أبو سعيد الخدري والحسن البصري وأبو العالية وأبو الشعثاء واسحق وغيرهم قال ابن المنذر وقالت طائفة يجزىء من البر نصف صاع ولا يجزىء من الزبيب والتمر وسائر الاشياء إلا صاع

يمون ملك الغير (وان قلنا) للحامل وجبتا وسواء رجحنا الطريقة الاولى او الثانية فالاصح استحقاق الفطرة لان الاصح ان النفقة للحامل وعلي هذا فالمسألة غير مستثناة عن الأصل السابق (اما) اذا قلنا النفقة واجبة للحمل فلا فطرة فالحمل شخصي تجب نفقته ولا تجب فطرته فينتظم استثناءؤه والله اعلم قال في الخامسة لا فطرة على المسلم في عبده الكافر وتجب عليه في نصف العبد المشترك أو في العبد الذي نصفه حر ولو جرت مهابة فوق المسال في نوبة احدهما ففي اختصاصه بالفطرة وجهان لانه خرج نادرا

قاله الثوري واكثر اهل الكوفة الا ابا حنيفة فقال يجزى نصف صاع زبيب كنصف صاع بر قال وروينا اجزاء نصف صاع بر عن ابي بكر الصديق وعثمان رضي الله عنهما قال ولم يثبت عنهما قال ورويناه عن علي وابن مسعود وجابر بن عبد الله وابن الزبير وابي هريرة ومعاوية واسماء وبه قال ابن المسيب وطاوس وعطاء ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وروى عن سعيد بن جبير وعروة بن الزبير ومصعب ابن سعد وابي قلابه واختلف فيه عن علي وابن عباس والشعبي * وعمدتهم الحديث في الصحيحين أن معاوية خطب فقال في خطبته بالمدينة «أرى نصف صاع من حنطة يعدل صاعاً من تمر» ودالنا حديث ابن عمر وابي سعيد وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «فرض صدقة الفطر صاعاً» الحديث وحديث معاوية اجتهاد له لا يعادل النصوص ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم نصف صاع من بر والمرور في ذلك ضعيف ولم يصح فيه الاجتهاد معاوية (مسألة) الصاع المجزى في الفطرة عند خمسة أرتال وثالث بالبغدادى وبه قال جمهور العلماء من المتقدمين والمتأخرين قال الماوردى وبه قال مالك وأبو يوسف واحمد وفقهاء الحرمين واكثر فقهاء العراقيين * وقال أبو حنيفة ومحمد ثمانية أرتال وكان أبو يوسف يقول به ثم رجع الى خمسة أرتال وثالث حين ثبت عنده أنه قدر صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بسط البيهقي في السنين الكبير الدلائل في كون الصلح المجزى في الفطرة خمسة أرتال وثالث بسطاً حسناً قال وأما ما رواه صالح بن موسى الطلحي عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة «جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة صاع والوضوء برطلين والصاع ثمانية أرتال» فان صالحاً

في المسألة صورتان (احدهما) لا يجب على اذ لم فطرة عبده الكافر وبه قال مالك واحمد خلافاً لابن حنيفة لنا التقييد في حديث ابن عمر رضي الله عنهما حيث قال «من المسلمين» (١) وايضا فان الفطرة شرعت تطهير اوال كافر ليس أهلاً للتطهير وحكم الزوجة الذمية والقريب الكافر حكم العبد الكافر فلا تجب فطرتهم وان وجبت نفقتهم (الثانية) تجب فطرة لعبد المشترك على الشريكين وفطرة لعبد الذي بمضه حر عليه وعلي السيد خلافاً لابن حنيفة رحمه الله حيث قال لا تجب ولمالك حيث قال في الصورة

﴿ حديث ﴾ ابدأ بنفسك ثم بمن تعول لم اره هكذا بل في الصحيحين من حديث ابى هريرة افضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول ولمسلم عن جابر في قصة المدبر في بعض الطرق ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فإلهالك ورواه الشافعي عن مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج اخبرني ابو الزبير انه سمع جابراً يقول فذكر قصة المدبر وقال فيه اذا كان احدكم فقيراً فليبدأ بنفسه فان كان له فضل فليبدأ مع نفسه لمن يعول وسيأتي بقية طريقه في النفقات ان شاء الله تعالى *

(١) ﴿ قوله ﴾ من المسلمين تقدم اول الباب واشتهرت هذه الزيادة عن مالك قال ابو قلابه ليس احد يقولها غير مالك وكذا قال احمد بن خالد عن محمد بن وضاح وقال الترمذي لا نعلم

تفرد به وهو ضعيف قاله يحيى بن معين وغيره من المحدثين قال وكذا ما روي عن جرير بن يزيد عن أنس وماروي عن ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يتوضأ برطلين ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال» اسنادها ضعيف وإنما الحديث في الصحيح عن أنس قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد» قال البيهقي فلامعني ترك الأحاديث الصحيحة في قدر الصاع المعد لزكاة الفطر بمثل هذا والله اعلم (مسألة) لا تجزئ القيمة في الفطرة عندنا وبه قال مالك وأحمد وابن المنذر وقال أبو حنيفة يجوز وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز والثوري قال وقال اسحق وأبو ثور لا تجزئ إلا عند الضرورة (مسألة) المشهور في مذهبنا أنه يجب صرف الفطرة إلى الأصناف الذين تصرف إليهم زكاة المال وجوزها مالك وأبو حنيفة وأحمد وابن المنذر إلى واحد فقط قالوا ويجوز صرف فطرة جماعة إلى مسكين واحد (مسألة) ذكرنا أن الأصح عندنا وجوب الفطرة من غالب قوت البدن قال مالك «وقال أبو حنيفة هو مخير وعن أحمد رواية أنه لا تجزئ إلا الأصناف المنصوص عليها التمر والزبيب والبر والشعير والاقط والله اعلم»

باب تعجيل الصدقة

قال المصنف رحمه الله تعالى

«كل مال وجبت فيه الزكاة بالحوال والنصاب لم يجز تقديم زكاته قبل أن يملك النصاب لأنه لم يوجد سبب وجوبها فلم يجز تقديمها كأداء الثمن قبل البيع والدية قبل القتل وإن ملك النصاب جاز تقديم زكاته قبل الحول لما روى علي رضي الله عنه أن العباس رضي الله عنه «سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ليجهل زكاة ماله قبل محلها فرخص له في ذلك ولأنه حق مال أجل المرفق فجاز تعجيله»

الثانية في إحدى الروايتين تجب على السيد حصته ولا شيء على العبد والرواية الثانية مثل مذهبنا «لأنما سبق أن الفطرة تتبع النفقة وهي مشتركة فكذلك الفطرة ثم الوجوب عليها إذا لم تكن مهياة فإن جرت مهياة بين الشريكين أو بين المالك والعبد فهل تختص الفطرة بمن وقع زمان الوجوب في نوبته أم هي على الشراكة يبنى ذلك على أن الفطرة من المؤن النادرة أو من المؤن الدائرة ويتقدير أن تكون من النادرة فهل تدخل في المهياة أم لا (أما) المقام الأول فقد حكى الإمام

كبير أحد قائلها غير مالك قال ابن دقيق العيد ليس كما قالوا فقد تابعه عمر بن نافع والضحاك بن عثمان والمعل بن اسماعيل وعبيد الله بن عمر وكثير بن فرقد والعمرى ويونس بن يزيد: (قلت) وقد أوردت طريقه في النكت على ابن الصلاح وزدت فيه من طريق أبيوب السخيتاني أيضا ويحيى بن سعيد وموسى بن عقبة وابن أبي ليلى وأيوب بن موسى: (تنبيه) أخرج الدارقطني

قبل محله كالدين المؤجل ودية الخطأ وفي تعجيل زكاة عامين وجهان (قال) ابواسحق يجوز لما روى علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «تلف من العباس صدقة عامين» ولأن ما جاز فيه تعجيل حق العام منه جاز تعجيل حق العامين كدية الخطأ (ومن) أصحابنا من قال لا يجوز لأنها زكاة لم ينعقد حولها فلم يجز تقديمها كالزكاة قبل أن يملك النصاب *

(الشرح) حديث علي رضي الله عنه رواه ابوداود والترمذي وغيرهما باسناد حسن ولفظه عن علي «أن العباس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك» قال ابوداود ورواه هشيم عن منصور بن زاذان عن الحكم عن الحسن بن مسلم التاجي عن النبي صلى الله عليه يعني مرسل قال وهو أصح وفي رواية للترمذي عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر «أنا قد أخذنا زكاة العباس عام أول للعام» قال الترمذي والأول أصح من هذا قال وقد روى الأول مرسل يعني رواية الحسن بن مسلم وكذا قال الدارقطني اختافوا في وصله وإرساله قال والصحيح الأرسال وقال الشافعي وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أدري أثبت أم لا «أنه تسلف صدقة العباس قبل أن تحل» قال البيهقي يعني به حديث علي هذا وذكر البيهقي اختلاف طرقه ثم قال وأصحها رواية الأرسال عن الحسن بن مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم روى البيهقي تسلف صدقة عامين باسناده عن أبي البختري عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أنا كنا احتجنا فاستسلفنا العباس صدقة عامين» قال البيهقي وهذا مرسل بين أبي البختري وعلي رضي الله عنه واحتج البيهقي والأصحاب بالتعجيل بحديث أبي هريرة قال «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر رضي الله عنه على الصدقة فقبل منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فآغناه الله وأما خالد فانكم تظلمون خالداً قد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله وأما العباس فهي علي ومثلها معها ثم قال يا عمر أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه» رواه البخاري ومسلم والسنن - بكسر الصاد المهملة - المثل وهذا الفطر رواه مسلم واحتج الشافعي والأصحاب أيضاً بحديث نافع «أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر الذين يقبلونها وكانوا يعطون

فيه وجهين (أحدهما) أنها من المؤن الدائرة لأنهم معلومة القدر والوقت معدودة من وظائف السنة (وأصحهما) ولم يذكر الجمهور غيره أنها من المؤن النادرة لأن يوم العيد لا يتعين في السنة لاختلاف الأهلة وبتقدير التعيين فالشيء الذي لا يتفق في السنة إلا مرة نادر وأما الثاني ففيه وجهان مشهوران (أظهرهما) أنها تدخل في المهايأة لأن مقصود المهايأة التفاضل والتمايز فليختص كل واحد منهما بما

عن ابن عمر أنه كان يخرج من كل جر وعبد وفيه عثمان الوقاصي وهو متروك وأخرج عبدالرزاق عن ابن عباس نحوه : وأخرج الطحاوي عن أبي هريرة نحوه *

قبل الفطر بيوم أو يومين « رواه البخاري قال الترمذي وذهب أكثر أهل العلم إلى جواز تعجيل الزكاة إذا عرفت هذا حصل الاستدلال على جواز التعجيل من مجموع ما ذكرنا وقد قدمنا في أول هذا الشرح أن الشافعي يحتج بالحديث المرسى إذا اعتضد بأحد أربعة أمور وهي أن يسند من جهة أخرى أو يرسل أو يقول بعض الصحابة أو أكثر العلماء به فمضى وجد واحد من هذه الأربعة جاز الاحتجاج به وقد وجد في هذا الحديث المذكور عن علي رضي الله عنه الأمور الأربعة فإنه روى في الصحيحين معناه من حديث أبي هريرة السابق وروى هو أيضا مراسلا ومتصلا كما سبق وقال به من الصحابة ابن عمر وقال به أكثر العلماء كما نقله الترمذي فحصلت الدلائل المتظاهرة على صحة الاحتجاج به والله أعلم أما أحكام الفصل فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله المال الزكوي ثمران (أحدهما) متعلق بالحوال والآخر غير متعلق وذكر المصنف النوع الأول في أول الباب والثاني في آخره (أما) الأول كزكاة الماشية والنقد والتجارة فلا يجوز تعجيل الزكاة فيه قبل ملك النصاب بلا خلاف لما ذكره المصنف ويجوز بعد ملك النصاب وانعقاد الحول وله التعجيل من أول الحول ولو بعد لحظة من انعقاده وقال ابن المنذر لا يجوز التعجيل مطلقا وحكام الماوردي والقاضي أبو الطيب والمحامي في المجموع والبنديجي وآخرون من أصحابنا وجهان عن أبي عبيد بن حريجه من أصحابنا وهذا شاذ باطل مردود مخالف لنص الشافعي والأصحاب في جميع الطرق والدليل قال أصحابنا وإنما يجوز التعجيل بعد تمام النصاب إن كانت الزكاة عينية فاما إذا اشترى عرضا للتجارة يساوي مائة درهم بمائة فعجل زكاة مائتين وحال الحول وهو يساوي مائتين فيعجله المعجل عن الزكاة على الصحيح لأن الاعتبار في العروض بآخر الحول هكذا ذكره البغوي ولو ملك أربعين شاة معلوفة فعجل شاة وهو عازم على إسامتها حولاً ثم إسامها لم يقع المعجل زكاة بلا خلاف لأن المعلوفة ليست مال زكاة فهو كمدون النصاب وإنما يصح التعجيل بعد انعقاد الحول ولا حول المعلوفة بخلاف عرض التجارة في المسألة قبلها ولو عجل صدقة عامين بعد انعقاد الحول أو أكثر من عامين فوجهان ذكرهما المصنف بدليلهما وهما مشهوران (أحدهما) يجوز للحديث (والثاني) لا يجوز وأجاب البغوي والأصحاب عن الحديث بأن المراد تسلف دفعتين في كل دفعة صدقة عام أو سنة واختلفوا في الأصح من هذين الوجهين فصحت طائفة الجواز وهو قول أبي إسحق المروزي ومن صححه البنديجي والغزالي في الوسيط والجرجاني والشاشي والعبسدي وصحح البغوي وآخرون المنع

يتفق في نوبته من الغنم والغرم (والثاني) لا تدخل لأن النواذر مجهولة ربما لا تخطر بالبال عند التهايط فلا ضرورة إلى إدخالها فيه والوجهان جاريان في الأوكساب النادرة كصيد يصطاده العبد الذي ليس بصياد وكقبول هبة ووصية ونحوها (فان قلنا) بالأول لجميع الفطرة على من وقع الهلال في نوبته (وان قلنا) بالثاني فهي مشتركة بحسب الملك أبداً ثم المعتبر في يساره أن يفضل الواجب سواء كان

قال الرافعي صحح الاكثرون المنع (فاذا قلنا) بالجواز فاتفق أصحابنا علي أنه لا فرق بين عامين واكثر حتي لو عجل عشرة أعوام او اكثر جاز علي هذا الوجه بشرط أن يبقى بعد المعجل نصاب فلو كان له خمسون شاة فعجل عشرين منها لعشر سنين جاز فلو نقص المال بالتعجيل عن النصاب في الحول الثاني لم يجز التعجيل لغير العام الاول وجهها واحد أهكذا قاله الجمهور لان الحول الثاني لا ينعقد علي نصاب وحكي البغوي والسرخسي وجهها شاذ أنه لا يجوز لان المعجل كالباقي علي ملكه وإذا جوزنا صدقة عامين فهل يجوز أن ينوي تقديم زكاة السنة الثانية علي الاولى فيه وجهان حكاهما أبو الفضل بن عبدان كتقديم الصلاة الثانية علي الاولى اذا جمع في وقت الصلاة الثانية *

قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿وان ملك مائتي شاة فعجل عنها وعما يتوالد من سخالها أربع شاة فتوالدت وصارت اربعمائة اجزأه زكاة المائتين وفي زكاة السخال وجهان (أحدهما) لا يجوز لانه تقديم زكاة علي النصاب (والثاني) يجوز لان السخال جعلت كالوجود في الحول في وجوب زكاتها فجعلت كالوجود في تعجيل زكاتها وان ملك أربعين شاة فعجل عنها شاة ثم توالدت أربعين سخة وماتت الامهات و بقيت السخال فهل يجزئه ما أخرج عن الامهات عن زكاة السخال فيه وجهان (أحدهما) لا يجزئه لانه عجل الزكاة عن غير السخال فلا يجزئه عن زكاة السخال (والثاني) يجزئه لانه لما كان حول الامهات حول السخال كانت زكاة الامهات زكاة السخال وان اشترى بمائتي درهم عرضاً للتجارة فاخرج منها زكاة اربعمائة درهم ثم حال الحول والعرض يساوي اربعمائة اجزأه لان الاعتبار في زكاة التجارة بآخر الحول والدليل عليه أنه لو ملك سلعة تساوي مائة فحال الحول وهي تساوي مائتين وجبت فيها الزكاة وان ملك مائة وعشرين شاة فعجل عنها شاة ثم نتجت شاة سخة قبل الحول ازمته شاة أخرى وكذلك لو ملك مائتي شاة فاخرج شاتين ثم نتجت شاة سخة أخرى قبل الحول ازمته شاة أخرى لان المخرج كالباقي علي ملكه ولهذا يسقط به الفرض عند الحول فجعل كالباقي في ملكه في إيجاب الفرض *

﴿الشرح﴾ قوله الامهات هذه إحدى اللغتين فيها والاصح والاشهر الامات بجذف الهاء وفي الآدميات الامهات بالهاء أفصح وقد سبق بيان هذا في أوائل كتاب الزكاة (وقوله) ملك سلعة تساوي مائة أي ملكها للتجارة (وقوله) نتجت هو - بضم النون وكسر التاء - أي ولدت (وقوله) سخة منصوب مفعول ثان انتجت * أما أحكام الفصل فقال أصحابنا إذا ملك نصاباً فعجل زكاة نصابين فإن كان

تمام الصاع أو بعضه عن قوت يومه وليلته ان لم يكن بينهما مهايأة وان كان بينهما مهايأة فعن القدر الذي يلزمه من قوت نفسه لامن الكل * وليكن قوله في الكتاب وتجب عليه في نصف العبد المشترك معلماً بالحاء والميم لما ذكرناه ولو قال وتجب فطرة العبد المشترك بدل ما ذكره لكان أحسن ولا يستغنى عن التعرض للنصف (وقوله) فوقع الهلال جواب علي أصح الأقوال وهو أن وقت الوجوب

ذلك في التجارة بان اشترى عرضاً للتجارة بمائتين فعجل زكاة أربعمائة فحال الحول وهو يساوي أربعمائة اجزأه عن زكاة الجميع هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وقيل في المائتين الزائدين الوجهان كمسألة السخال حكاه الدارمي والرافعي وغيرهما وإن كان زكاة عين بأن ملك مائتي درهم وتوقع حصول مائتين أيضاً من جهة أخرى فعجل زكاة أربعمائة فحصل له المائتان الأخريان لم يجزئه ما أخرجه عن الحادث بخلاف وإن توقع النصاب الثاني من نفس الذي عنده بأن ملك مائة وعشرين شاة فعجل شاتين ثم حدثت سخلة أو ملك مائتي شاة فعجل أربعمائة وبلغت أربعمائة أو عجل شاتين وله خمس من الابل فتوالدت وبلغت عشرة فهل يجزئه ما أخرج عن النصاب الذي كمل الآن فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما قال الرافعي (أصحهما) عند الأكثرين من العراقيين وغيرهم لا يجزئه ولو عجل شاة عن أربعين فهلكت الامات بعد أن ولدت أربعين سخلة فهل يجزئه ما أخرج من السخال فيه وجهان وذكر المصنف دليلهما (والاصح) في الجميع المنع وجمع الدارمي في مسألتى الربح والنتاج أربعة أوجه (أحدها) جواز تعجيل زكاة النصاب الثاني فيهما (والثاني) المنع (والثالث) يجوز في الربح دون النتاج (والرابع) عكسه قال صاحب البيان ولو عجل شاة عن خمسة أبعرة فهلكت الأبعرة قبل الحول وعنده أربعون شاة فأراد أن يجعل الشاة المعجلة عنها فقد أوما ابن الصباغ فيه إلي وجهين (قلت) الصواب أنها لا تجزي. قال الماوردي إذا ملك عرضاً بمائتي درهم فعجل زكاة ألف عنها وعن ربها فباعها عند الحول بألف اجزأه المعجل عن الألف قال فان باعها في أثناء الحول بألف (فان قلنا) للريستانف للربح حولاً لم يجزئه التعجيل عن الربح لانه ليس بتابع الاصل (وإن قلنا) يبني على حول الاصل اجزأه المعجل عن الجميع لانه تبع قال ولو ملك ألفاً فعجل زكاته فتلف ثم ملك ألفاً آخر لم يجزئه المعجل عن زكاة الألف الثاني لانه تعجيل قبل الملك ولو كان له ألفان متميزان فعجل زكاة ألف ثم تلف أحد الألفين اجزأه المعجل عن زكاة الألف الآخر لانه موجود حال التعجيل والله اعلم. أما إذا ملك مائة وعشرين شاة فعجل عنها شاة ثم ولدت شاة منها قبل الحول أو ملك مائتي شاة فعجل شاتين عنها ثم ولدت شاة منها قبل الحول فيلزمه شاة أخرى بخلاف عندنا لما ذكره المصنف وقال أبو حنيفة لا يلزمه شاة أخرى والخلاف بيننا وبينه مبني على أصل وهو أن عندنا المعجل كالباقي على ملك الدافع في شيئين (أحدهما) في اجزائه عند انقضاء الحول (والثاني) في ضمه إلى المثل وتكامل النصاب به وعند أبي حنيفة ليس له حكم الباقي على ما ذكره قال أصحابنا

الاستهلال (وقوله) لانه خرج نادراً جواب على الاصح في عدها من النوادر وليكن معلماً بالواو للوجه السابق ولا يخفى حاجة الصورة الاولى الى الاستثناء وأما الثانية فانما يصح استثناءها على قولنا ان الفطرة لا تدخل في المهايأة لانها حينئذ يشتركان في الفطرة دون النفقة فتفارق الفطرة النفقة.

فلو كانت المعجلة معلوفة في هاتين الصورتين أو كان المالك اشتراها وأخرجها ولم يست من نفس النصاب لم يجب شاة أخرى لأن المعلوفة والمشتراة لا يتم بهما النصاب وإن جاز أخراجهما عن الزكاة والله أعلم *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿ إذا عجل زكاة ماله ثم هلك النصاب أو هلك بعضه قبل الحول خرج المدفوع عن أن يكون زكاة وهل يثبت له الرجوع فيما دفع ينظر فيه فإن لم يبين أنها زكاة معجلة لم يجز له الرجوع لأن الظاهر أن ذلك زكاة واجبة أو صدقة تطوع وقد لزم بالقبض فلم يملك الرجوع وإن بين أنها زكاة معجلة ثبت له الرجوع لأنه دفع عما يستقر في الثاني فإذا طرأ ما يمنع الاستقرار ثبت له الرجوع كما لو عجل اجرة الدار ثم تهدمت الدار قبل انقضاء المدة وإن كان الذي عجل هو السلطان أو المصدق من قبله ثبت له الرجوع بين أولم يبين لأن السلطان لا يسترجع لنفسه فلم يلحقه تهمة وإن عجل الزكاة عن نصاب ثم ذبح شاة أو أتلفها فهل له أن يرجع فيه وجهان (أحدهما) يرجع لأنه زال شرط الوجوب قبل الحول فثبت له الرجوع كما لو هلك بغير فعله (والثاني) لا يرجع لأنه مفطر وربما أتلف ليسترجع ما دفع فلم يجز له أن يرجع وإذا رجع فيما دفع وقد نقص في يد الفقير لم يلزمه ضمان ما نقص في أصح الوجهين لأنه نقص في ملكه فلم يلزمه ضمانه ومن أصحابنا من قال يلزمه لأن ما ضمن عينه إذا هلك ضمن نقصانه إذا نقص كالمغصوب وإن زاد المدفوع نظرت فإن كانت زيادة لا تتميز كالسمن رجع فيه مع الزيادة لأن السمن يتبع الأصل في الرد كما نقول في الرد بالعيب وإن زاد زيادة تتميز كالولد والابن لم يجب رد الزيادة لأنها زيادة حدثت في ملكه فلم يجب ردها مع الأصل كولد المبيعة في الرد بالعيب وإن هلك المدفوع في يد الفقير لزمه قيمته وفي القيمة وجهان (أحدهما) يلزمه قيمته يوم التلف كالعارية (والثاني) يلزمه قيمته يوم الدفع لأن ما حصل فيه من زيادة حدثت في ملكه فلم يلزمه ضمانها *

﴿ الشرح ﴾ قال أصحابنا إذا عجل زكاته ثم هلك النصاب أو بعضه قبل تمام الحول خرج المدفوع عن كونه زكاة بلا خلاف لأن شرط الزكاة الحول ولم يوجد (وأما) الرجوع بها على المدفوع إليه فإن كان الدافع هو المالك الذي وجبت عليه الزكاة وبين عند الدفع أنها زكاة معجلة وقال إن عرض مانع من وجوبها استرجعها فله الرجوع بلا خلاف وإن اقتصر على قوله هذه زكاة معجلة أو علم القابض ذلك ولم يذكر الرجوع فطريقان (أصحهما) القطع بجواز الرجوع وبه قطع المصنف والجمهور (والثاني) فيه وجهان (أصحهما) هذا (والثاني) لا رجوع حكاه إمام الحرمين

قال ﴿ السادسة العبد المرهون تجب فطرته على سيده وفي المغصوب والضال والآبق طريقان (قيل) تجب (وقيل) قولان كسائر الزكوات ولو أنقطع خبر العبد الغائب نص على وجوب فطرته وعلى أن عتقه لا يجزى عن الكفارة وقيل قولان في المسألتين لتقابل الأصلين وقيل بتقرير النصين ميلا إلى الاحتياط فيها *

وآخرون لان التملك وجد فاذا لم يقع فرضا وقع نفلا كما لو قال هذه صدقتي المعجلة فان وقعت الموقع والا فهي نافلة فانه يصح ولا رجوع له اذا لم تقع الموقع بلا خلاف ذكره امام الحرمين قال وهذا الخلاف قريب من الخلاف السابق فيمن صلي الظهر قبل الزوال انها هل تنعقد نفلا وله نظائر سبقت هناك وان دفعها الامام أو الساعي وذكر انها معجلة ولم يشترط الرجوع ثبت الاسترداد بلا خلاف ووافق عليه القائلون بالوجهين فيما لو قال المالك معجلة فقط وان دفع الامام أو الساعي أو المالك ولم يقل انها معجلة ولا علمه القابض ففيه ثلاثة أوجه حكاه امام الحرمين وغيره (احدها) يثبت الرجوع مطلقا لانه لم يقع الموقع (والثاني) لا يثبت مطلقا لتفريط الدافع (والثالث) ان دفع الامام أو الساعي رجع وان دفع المالك فلا لما ذكره المصنف وبهذا الثالث قطع المصنف وجمهور العراقيين ورجح الرافعي الاول وحكاه صاحب الشامل والبيان عن الشيخ أبي حامد وقال البغوي والسرخسي نص الشافعي في الامام انه يسترد وفي المالك لا يسترد فمن اصحابنا من قال فيها قولان (احدهما) يسترد كما لو دفع اليه مالا ظانا ان له عليه دين فلم يكن فانه يسترده بلا خلاف (والثاني) لا يسترد لان الصدقة قد تقع فرضا وقد تقع تطوعا فاذا لم تقع فرضا وقعت تطوعا كما لو أخرج زكاة ماله الغائب ظانا بقاءه فبان نالفا فانه يقع تطوعا ومنهم من فرق عملا بظاهر النص فقال يسترد الامام دون المالك لان المالك يعطي من ماله الفرض والنفل فاذا لم يقع فرضا وقع نفلا والامام لا يعطي من مال الغير الا فرضا فكان دفعه المطلق كالتقيد بالفرض قالا ومنهم من قال لافرق بين الامام والمالك والمسألة على ما بين فقوله يسترد اذا علم المدفوع اليه انها زكاة معجلة وحيث قال لا يسترد اراد اذا لم يعلمه التعجيل سواء أعلمه انها زكاة مفروضة أم لا فان أثبتنا الرجوع عند الاطلاق فقال المالك قصدت بالمدفوع التعجيل وانكر القابض ذلك فالقول قول المالك يمينه ولو ادعي المالك علم القابض بالتعجيل فالقول قول القابض بلا خلاف لانه أعلم بعلمه وهل يحلف فيه وجهان (أصحهما) يحلف قال الماوردي وهو قول أبي يحيى البلخي لانه لو اعترف بما قاله الدافع لضمن (والثاني) لا يحلف لان دعوى رب المال تخالف الظاهر فلم تسمع (فان قلنا) يحلف حلف علي نفي العلم قال الماوردي ولو وقع النزاع بين الدافع ووارث القابض صدق الوارث وهل يحلف فيه الوجهان كلقابض واذا قلنا لا رجوع اذا لم يذكر التعجيل ولا علمه القابض فتنازعا في ذكره أو قلنا يشترط التصريح باشتراط الرجوع فتنازعا فيه أو دفع الامام وقلنا يشترط لرجوعه

المدير والمعلق عتقه بصفة أو المولد كالقن في وجوب الفطرة وتجب فطرة العبد المرهون والجاني والمستأجر لو جنود المالك ووجوب النفقة قال الامام والمصنف في الوسيط هكذا أطلقوا القول في المرهون ويحتمل أن يجري فيه الخلاف المذكور في زكاة المال المرهون (واعلم) ان الخلاف في زكاة المال المرهون لم نلفه الا في حكاية هذين الامامين والجمهور أطلقوا الوجوب ثم أيضا أو أم المصوب والضال ففي

ان يبين كونها معجلة فتنازعافيه فوجهان مشهوران حكاهما الماوردي والبعوي وآخرون (أصحهما) يصدق الدافع بيمينه كما لو دفع ثوبا الى انسان وقال دفعته عارية وقال القابض بل هبة فالقول قول الدافع بيمينه (والثاني) يصدق القابض بيمينه لاتفاقهما على أنه ملك المقبوض قال الماوردي ولا بد من يمينه هنا بلا خلاف على هذا الوجه وقال ويحلف على البت قال أصحابنا هذا كله اذا عرض مانع يمنع من استحقاق القابض الزكاة فان لم يعرض فليس له الاسترداد بلا سبب لأنه تبرع بالتعجيل فهو كمن عجل ديننا مؤجلا ليس له استرداده ولو قال هذه زكاتي او صدقي المفروضة فطريقان حكاهما امام الحرمين وآخرون (أحدهما) أنه كمن ذكر التعجيل ذون الرجوع (وأصحهما) أنه كمن لم يذكر شيئا أصلا وقطع الغراقيون بان المالك في هذه الصور لا يسترد وان الامام يسترد والله أعلم *

(فرع) هذا الذي ذكرناه كله فيما إذا عرض مانع يمنع من وقوع المدفوع زكاة كموت القابض وتغير حاله وتلف النصاب ونقصه او تغير صفته بان كان سائمة فعلفها وغير ذلك قال أصحابنا فحيث قلنا له الرجوع لو تلف النصاب او بعضه فاتفقه المالك او اتلف منه ما نقص به النصاب فان كان الحاجة كالنفقة او الخوف عليه او ذبحه الاكل او غير ذلك ثبت الرجوع قطعا وان كان لغير حاجة فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (أصحهما) يثبت الرجوع قال صاحب البيان هذان الوجهان حكاهما الاصطخري *

(فرع) قال أصحابنا متى ثبت الرجوع فان كان المعجل نالفا ضمنه القابض إن كان حيا وورثته في تركته إن كان ميتا يبدله فان كان مثليا كالدرهم ضمنه بمثله وإن كان متقوما ضمنه بقيمته سواء كان حيوانا أو غيره هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وقال الماوردي إن كان حيوانا فهل يضمه بقيمته أم بمثله من حيث الصورة فيه وجهان كلوجهين فيمن اقترض حيوانا فماذا يرد قال وما أخذ الخلاف أن الشافعي قال برد مثل المعجل فمنهم من حملة على اطلاقه وظاهره ومنهم من حملة على المثل فاذا قلنا بالمذهب وهو الرجوع بالقيمة فهل يلزمه قيمته يوم الدفع أم يوم التلف فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (أصحهما) يوم الدفع صححه الماوردي والبندنجي وصححه السرخسي والرافعي وغيرهم وقال امام الحرمين وينقدح عندي وجه ثالث وهو ايجاب اقصى القيم من يوم القبض الى التلف بناء على أناتبين أن الملك ليس حاصلًا للقابض وتبين أن اليد ضمان كما في المستام وهذا بعيد في هذا المقام مع ثبوت ظاهر الملك للقابض وهذا الثالث الذي ذكره امام الحرمين ذكره السرخسي وجهها

فطرته طريقان (أحدهما) أنه على القولين في زكاة المال المغصوب وطرد ابن عبد ان علي هذه الطريقة الخلاف فيما اذا حيل بينه وبين زوجته عند الاستهلال (وأصحهما) القطع بالوجوب اتباعا للفطرة النفقة ويخالف زكاة المال فان المالية معتبرة فيها وهي غير معتبرة ههنا ألا ترى انه تجب فطرة الزوجة والقريب مع انتفاء المالية فلا تنجب عند ضعفها كان أولى ولهذا وجبت في المستولدة (وأما)

للاصحاب وضعفه وحكى البندنجي وجهاً رابعاً أنه يعتبر قيمته يوم الرجوع وهو غلط هذا كله اذا كانت العين تالفة فان كانت باقية بحالها بغير زيادة ولا نقص رجع فيها ودفعها أو غيرها الى مستحق الزكاة ان بقي الدافع وماله بصفة الوجوب ولا يتعين صرف عين المأخوذ في الزكاة لأن الدفع لم يقع عن الزكاة المجزئة فهو باق علي ملك المالك وعليه الزكاة فله اخراجها من حيث شاء وان كان الدافع هو الامام أخذ المدفوع وهل يصرفه الى المستحقين بغير اذن جديد من المالك فيه وجهان (أصحهما) الجواز وبه قطع البغوي وان اخذ الامام القيمة عند تلف المعجل فهل يجزىء صرفها الى المستحقين فيه وجهان (أحدهما) لا يجزىء لان القيمة لا تجزىء عندنا قال الرافعي (وأصحهما) يجزىء لانه دفع العين أولاً وعلي هذا ففي افتقاره الي اذن جديد من المالك الوجهان كالعين (أصحهما) لا يفتقر وان كان المعجل باقياً والسكنه ناقص يرجع فيه وهل له أرش نقصه فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (أصحهما) وظاهر النص لا أرش له كذا صححه المصنف وجمهور الاصحاب وجزم به القاضي أبو الطيب في المجرد ونقله عن نصه في الام وبه قال القفال كمن وهب لولده ورجع والعين ناقصة ومن قال بالرجوع فرق بأن الموهوب لو تلف كله لم يغرمه الولد فنقصه أولي بخلاف مسألتنا فان أراد دفعه بعد استرجاعه عن زكاته الي فقير آخر أو الي ورثة القابض الاول لم يجز لنقصانه الا ان يكون ماله بصفته وان كان المعجل زائداً زيادة متصلة كالسمن والكبر أخذه مع زيادته بلا خلاف وان كانت زيادة منفصلة كالولد والابن والصوف فطريقان (الصحيح) الذي قطع به المصنف والجمهور ونص عليه الشافعي أنه يرجع في الاصل دون الزيادة وتكون الزيادة للقابض لأنها حدثت في ملكه (والثاني) فيه وجهان حكاهما امام الحرمين والبغوي والسرخسي وغيرهم (أصحهما) هذا لما ذكره المصنف وقياساً علي ولد المبيع المردود بعيب اذا حدث بين البيع والرد فانه لا يرد بلا خلاف (والثاني) يرجع في الاصل والزيادة لأنه بخروجه عن الاستحقاق تبيناً أنه لم يملك قال البغوي وغيره هذا الذي ذكرناه هو فيما اذا كان القابض حال القبض ممن يستحق الزكاة فأما ان بان أنه كان يوم القبض غير مستحق كغني وعبد وكافر فانه يسترد مادفعه اليه بزوائده المتصلة والمنفصلة ويغرمه أرش النقص بلا خلاف في هذا كله وان كان يوم حلول الحول بصفة الاستحقاق لان الدفع لم يقع صحيحاً محسوباً عن الزكاة قال امام الحرمين وحيث جرت حالة تستوجب الاسترجاع

العبد الغائب فان علم حياته وكان في طاعته وجبت فطرته وان كان آبقاً ففيه الطريقان في المغضوب وللخلاف مأخذ آخر حكاه الامام وهو ان اباق العبد هل يسقط نفقته كندشوز الزوجة أم لا وفيه خلاف فان اسقطها اسقط الفطرة أيضاً وان لم يعلم حياته وانقطع خبره مع تواصل انزفاق ففي فطرته طريقان (أحدهما) أنها تجب بلا خلاف وبه قال ابو اسحق (والثاني) أنه علي اقوالين وفي كفيتهما طريقان (أحدهما) أنهم اقوالان منصوصان وذلك ان المزني روى في المختصر أنه قال ويترك عن عبده

فلا حاجة الى نقض الملك والرجوع فيه بل يتنقض الملك أو يتبين أن الملك لم يحصل من أصله أو حصل ثم انقضى قال وليس كالرجوع في الهبة فإن الراجع بالخيار ان شاء ادام ملك المتهب وان شاء رجع لان القابض هنا لم يملك الاسبب الزكاة فاذا لم تقع زكاة زال الملك ثم قال الامام وهذا الذي ذكرناه من الخلاف في الرجوع بارش النقص او الزيادة المنفصلة هو فيما اذا جرت الزيادة والنقص قبل حدوث السبب الموجب للرجوع فأما اذا جرت الزيادة بعده فلا شك انها للراجع فانما حدثت في ملكه كما ذكرناه قال وان حصل نقص أو تلف بعد سبب الرجوع فالوجه عندي وجوب الضمان لان العين لو تلفت في يد القابض وهي علي ملكه ثم حدث سبب الرجوع ضمنها فتلفها بعده أولى بوجوب الضمان كما أن المستعير يضمن سواء تلفت قبل التمكن من الرد أو بعده ولان المقبوض عن الزكاة المعجلة دفع زكاة فاذا لم يقع عنها فهو مضمون قال امام الحرمين وذكر الصيدلاني عن القفال أنه كان يستشهد في مسألة النقص أنه لا يرجع بأرشه اذا رجع في العين بمسألة وهي ان من اشترى ثوبا وقبضه وسلم عنه ثم اطعم علي عيب قديم بالثوب فردده وصادف الثمن ناقص الصفة قل يأخذه ناقصا ولا شيء له في مقابلة النقص قال الامام وهذا مشكل فانه لو قدر تلف الثمن رجع ببذله فالزامه الرضا به معيبا بعد الرد بعيد (قلت) الصواب المتعين قول القفال والله اعلم *

(فرع) لو كان المعجل بعيرين أو شاتين فتلف احدهما وبقي الآخر ووجد سبب الرجوع رجع في الباقي وبذل التالف وفي بذله الخلاف السابق قريبا (الاصح) قيمته (والثاني) مثله وممن صرح بالمسألة الماوردي *

(فرع) المذهب الذي قطع به الجمهور ان القابض يملك المعجل ملكا تاما وينفذ تصرفه ظاهرا وباطنا وفيه وجه حكاه امام الحرمين والرافعي وآخرون أنه موقوف فان عرض مانع تبينا عدم الملك والاتينا الملك فلو باع القابض ثم طرأ المانع (فان قلنا) بالمذهب استمر البيع علي صحته وألا تبينا بطلانه ولو كانت العين باقية فاراد القابض رد بذلهادونها (فان قلنا) بالوقف فله ذلك (وان قلنا) بالمذهب ففي جواز الابدال الخلاف المشهور في مثله في القرض بناء علي انه يملكه بالقبض ام بالتصرف (فان قلنا) بالتصرف فليس له (وان قلنا) بالقبض وهو الاصح فوجهان (اصحهما) ليس له (والثاني) له قال امام الحرمين اذا اثبتنا الرجوع ففيه تقدير ان لم يصرح بهما الاصحاب وحوم عليهما صاحب التقريب (احدهما)

الحضور والغيب وان لم يرج رجعتهم اذا علم حياتهم قال وقال في موضع آخر وان لم يعلم حياتهم فشرط العلم بالحياة في قول واطلق الوجوب في قول علم أو لم يعلم (والثاني) وهو المذكور في الكتاب ان سبب خروج القولين انه نص ههنا علي لزوم الفطرة وفي الكفارة علي أن اعتاق مثل هذا العبد لا يجزى، فنقل الجواب من كل مسألة الي الاخرى وجعلنا علي قولين بالنقل والتخريج وجه وجوب الفطرة والاجزاء عن الكفارة ان الاصل بقاؤه ووجه عدم وجوبها وعدم الاجزاء ان الاصل براءة ذمته عن واجب

أنا نتبين أن ملك الدافع لم يزل وكان الملك موقوفاً (والثاني) أن المدفوع متردد بين الزكاة والقرض فان وقعت الزكاة موقعها أو إلا فهو قرض قال الامام وهذا في نهاية الحسن قال فعلي هذا (إن قلنا) القرض لا يملك إلا بالتصرف لم يكن للقباض الابدال وإلا فوجهان قال ولو باعها ثم طرأ المانع فذكر نحو ما سبق والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

وإن عجل الزكاة ودفعها إلى فقير فمات الفقير أو ارتد قبل الحول لم يجزئه المدفوع عن الزكاة وعليه أن يخرج الزكاة ثانية فإن لم يبين عند الدفع أنها زكاة معجلة لم يرجع وإن بين رجوع وإذا رجع فيما دفع نظرت فإن كان من الذهب أو الفضة وإذا ضمه إلى ما عنده بلغ النصاب وجبت فيه الزكاة لأنه قبل أن يموت الفقير كان كالباقي على ملكه ولهذا لو عجله عن النصاب سقط به الغرض عند الحول فلو لم يكن كالباقي على حكم ملكه لم يسقط به الغرض وقد نقص المال عن النصاب ولأنه لما مات صار كالدين في ذمته والذهب والفضة إذا صار ديناً لم ينقطع الحول فيه فيضم إلى ما عنده وإن كان الذي عجل شاة ففيه وجهان (أحدهما) يضم إلى ما عنده كما يضم الذهب والفضة (والثاني) لا يضم لأنه لما مات صار كالدين والحيوان إذا كان ديناً لا تجب فيه الزكاة وإن عجل الزكاة ودفعها إلى فقير فاستغنى قبل الحول نظرت فإن استغنى بما دفع إليه أجزاءه لأنه دفع إليه ما يستغنى به فلا يجوز أن يكون غناه به مانعاً من الأجزاء ولا يزال شرط الزكاة من جهة الزكاة فلا يمنع الأجزاء كما لو كان عنده نصاب فعجل عنه شاة فإن المال قد نقص عن النصاب ولم يمنع الأجزاء عن الزكاة وإن استغنى من غيره لم يجزه عن الزكاة وعليه أن يخرج الزكاة ثانية وهل يرجع على ما بيناه وإن دفع إلى فقير ثم استغنى ثم افتقر قبل الحول وحال الحول وهو فقير ففيه وجهان (أحدهما) لا يجزئه كما لو عجل زكاة ماله ثم تاف ماله ثم استفاد غيره قبل الحول (والثاني) أنه يجزئه لأنه دفع إليه وهو فقير وحال الحول عليه وهو فقير * (الشرح) قال أصحابنا شرط كون المعجل زكاة مجزئاً بقاء القبض بصفة الاستحقاق إلى آخر الحول فلو ارتد أو مات أو استغنى بغير المال المعجل قبل الحول لم يحسب عن الزكاة بخلاف وإن استغنى بالمدفوع من الزكوات أو به وبغيره لم يضر ويجزئه المعجل بخلاف قال القاضي أبو الطيب في المجرد قال أبو اسحق وهكذا لو تصرف في المدفوع فاستغنى بربحه ونمائه اجزأ بخلاف لانا دفعنا إليه ليفعل ذلك ويستغنى به قال أصحابنا فإن عرض مانع في أثناء الحول ثم زال في أثناءه وصار عند تمام الحول بصفة الاستحقاق اجزأ المعجل على أصح الوجهين لأنه من أهل الزكاة في

الفطرة واستمرار شغلها بواجب الكفارة إلى يقين الاعتاق قال القاطعون بالوجوب (أما) منقول المزني فلا اختلاف فيه إلا أنه اجاب في النص الأول في إحدى المسألتين دون الأخرى والاحتجاج بالمفهوم ضعيف (وأما) فصل الكفارة فالنصان مقرران والفرق الأخذ بالاحتياط في الطرفين بتقديره حياً بالاضافة إلى الفطرة وميتاً بالاضافة إلى الكفارة ليأتي بيقين الاعتاق وكيفما قدر فلا يظهر

الطرفين ومن صححه القاضي أبو الطيب والرافعي وبشترط في الدافع بقاؤه الي آخر الحول بصفة من
تلزمه الزكاة فلو ارتد وقلنا الردة تمنع وجوب الزكاة أو مات أو تلف كل ماله لم ينقص هو والمعجل
عن النصاب أو باعه لم يكن المعجل زكاة وأن بقينا ملك المرتد وجوزنا اخراج الزكاة في حال
الردة اجزأه المعجل وقد سبق في اجزائها في حال الردة خلاف في أول كتاب الزكاة وهل يحسب في
في صورة الموت عن زكاة الوارث قال الاصحاب (ان قلنا) الوارث يدي علي حول المورث اجزأه
والا فلا علي أصح الوجهين وبه قطع السرخسي وآخرون لانه تعجيل قبل ملك النصاب (والثاني)
يجزئه لانه قائم مقامه وذكر البند نيجي صاحب البيان أن هذا هو المنصوص قالا ومن قال بالاول حمل
النص علي أنه تفريم علي القديم (فان قلنا) يحسب فتعددت الورثة حكم بالخلطة ان كان المال ماشية
أو غير ماشية وقلنا بثبوت الخلطة في غيرها فأما إن قلنا لا تثبت ونقص نصيب كل واحد عن
النصاب أو اقتسموا ونقص نصيب كل واحد عن النصاب فينقطع الحول ولا تجب الزكاة
علي الصحيح وفيه وجه ضعيف أنهم يصيرون كشخص واحد (قال) أصحابنا والمعجل
مضموم الي ما عند الدافع نازل منزلة مالو كان في يده فلو عجل شاة من أربعين ثم حال الحول
ولم يطرأ مانع اجزأه ما عجل وكانت تلك الشاة بمنزلة الباقيات عنده في شيئين في أمام النصاب
بها وفي اجزائها وسواء كانت باقية في يد الفقير أو تالفة ثم ان تم الحول بعد التعجيل والمال علي
حاله اجزأه كما ذكرناه وفي تقديره إذا كان الباقي دون النصاب بان أخرج شاة من أربعين وجهان
(الصحيح) الذي قطع به الاصحاب أن المعجل كما الباقي في ملكه حتى يكمل به النصاب ويجزى
وليس بياق في ملكه حقيقة (وقال) صاحب التقريب يقدر كأن الملك لم يزل لينقضي الحول وفي
ملكه نصاب واستبعد امام الحرمين هذا وقال تصرف القابض نافذ بالبيع والهبة وغيرها فكيف
يقال ببقاء ملك الدافع قال الرافعي هذا الاستبعاد صحيح ان أراد صاحب التقريب بقاء ملكه
حقيقة وان اراد ما قاله فقوله صواب (وأما) اذا طرأ مانع من كون المعجل زكاة فينظر ان كان الدافع
أهلا للوجوب وبقي في يده نصاب لزمه الاخراج ثانيا وان كان دون نصاب فحيث لا يثبت
الاسترداد او يثبت ولا يبلغ الباقي مع المسترد نصابا لازكاة بلا خلاف وكأنه تطوع بشاة قبل
الحول وحيث ثبت الاسترداد فاستردوتم بالمسترد النصاب فيه ثلاثة أوجه مشهورة في كتب العراقيين

وجوب الفطرة وعدم الاجزاء في الكفارة واذا أوجبنا افطرة في هذه الصورة فهل نوجب اخراجها
في الحال أم يجوز التأخير الي عود العبد كما في زكاة المال في نظائرها المذهب الاول لان المهلة شرعت
ثم لم يني النماء وهو غير معتبر ههنا وروى ابن الصباغ عن الشيخ أبي حامد ان الشافعي رضي الله عنه نص في
الاملاء علي قولين في ذلك قال وهذا بعيد لان امكان الاداء شرط الضمان في زكاة المال والمال الغائب
يتعذر الاداء منه وليس كذلك الفطرة هكذا ذكره لكن قال صاحب التهذيب لو دخل الوقت ومات

والسر خسي وغيرهم (أحدها) يستأنف الحول ولا زكاة الماضي انتقض ملكه عن النصاب (والثاني) ان كان ماله نقدا زكاه لما مضى وان كان ماشية فلا لان السوم شرط في زكاة الماشية وذلك لا يتصور في حيوان في الذمة (وأصحها) عندهم تجب الزكاة لما مضى مطلقا لان المدفوع كالباقي علي ملكه وبهذا قطع البغوي بل لفظه يقتضي وجوب الاخراج نائبا قبل الاسترداد اذا كان المخرج بعينه باقيا في يد القابض وقال صاحب التقریب اذا استرد قلنا كأن ملكه زال لم يلزمه زكاة الماضي (وان قلنا) يتبين ان ملكه لم يزل لزمه زكاة الماضي قال امام الحرمين وعلي هذا التقدير الثاني الشاة حصلت المقبوضة الخيولة بين المالك وبينهما فيجب فيها الخلاف في المغصوب والمججود قال الرافعي وكلام العراقيين يشعر بجريان الاوجه الثلاثة مع تسليم زوال الملك عن المعجل قال وكيف كأن فالاصح عند الجمهور وجوب الزكاة الماضي قال البغوي فلو عجل من الف شاة عشر اختلف ماله قبل الحول الا ثمانمائة وتسعين وكانت العشرة باقية في يد القابض ضمت الي ما عنده حيث ثبت الاسترداد فيصير المال اربعمائة وواجبه اربع شياه فيحسب اربعا عن الزكاة ويسترد ستان كان القابض بصفة الاستحقاق والا فيسترد العشر ويخرج اربعا هذا كله اذا كان المدفوع باقيا في يد القابض اما اذا كان المدفوع تالفا في يد القابض فان كان الباقي في يد المالك نصبا لزمته الزكاة لحولة بلا خلاف والا فقد صار الضمان دينا في ذمته فان اوجبنا تجديد الزكاة اذا كان باقيا جاء هنا قولا وجوب الزكاة في الدين (الاصح) الوجوب هذا ان كان المزي نقدا فان كان ماشية لم تجب الزكاة بحال لان الواجب علي القابض القيمة فلا يكمل بها نصاب الماشية وقال ابو اسحق المروزي تقام القيمة مقام العين هنا نظرا للمساكين والصحيح الاول وبه قطع الاكثرون والله اعلم

(فرع) لو كان المدفوع اليه الزكاة للمعجلة يوم الدفع غنيا ويوم الوجوب فقيرا لم تقم عن الزكاة بلا خلاف نقل الاتفاق عليه البند فيجب وغيره *

(فرع) لو عجل بنت مخاض عن خمس وعشرين بعيرا فبلغت بالتم والدستا وثلاثين قبل الحول لم يجزئها بنت المخاض المعجلة وان كانت قد صارت بنت ابون في يد القابض بل يسترد ها ويخرجها نائبا او بنت ابون أخرى هكذا ذكره وذكره البغوي ثم قال انفسه فان كان المخرج تالفا والنتاج لم يزد علي احد عشر فلم تكن ابله ستا وثلاثين الا بالمخرج ينبغي ألا تجب بنت ابون لانا

المودى عنه قبل امكان الاداء ففي سقوط الفطرة وجهان فاللحقهما في أحد الوجهين بزكاة المال في اعتبار الامكان وحكي الامام هذا الخلاف أيضا *

قال في السابعة نفقة زوجة العبد في كسبه وليس عليه فطرتها لانه ليس أهلا لزكاة نفسه فلا يتحمل عن غيره *

انما يجعل المخرج كالباقى فى يد الدافع اذا حسبناه اما اذا لم يقع محسوباً عنها فلا بل هو كهلاك بعض المال قبل الحول قال الرافعى الوجه الثالث السابق عن السرايين وصححوه يناع فى هذا *

* (فرع) لو عجل الزكاة فمات المدفوع اليه قبل الحول فقد سبق أنه لا يقع المدفوع زكاة ويسترد من تركه الميت وتجب الزكاة ثانياً على المالك ان يبقى معه نصاب وكذا ان تم نصاباً بالمرجوع به على الخلاف السابق هذا اذا كان الميت موسراً فلو فاته معسراً لاشىء له ففيه ثلاثة اوجه حكاه السرخسي (احدها) وهو القياس الذى يقتضيه كلام الجمهور انه يلزم المالك دفع الزكاة ثانياً الى المستحقين لان القابض ليس من اهل الزكاة وقت الوجوب (والثانى) بجزئه هذا المعجل هنا لمصلحة مراعاة لمصلحة التعجيل والرفق بالمساكين فلم نقل بالاجزاء نفر الناس عن التعجيل خوفاً من هذا (والثالث) أن الامام يفرم المالك من بيت المال قدر المدفوع ويلزم المالك اخراج الزكاة جمعاً بين المصلحتين والدليلين *

* قال المصنف رحمه الله *

وإن تسلف الوالى الزكاة وهلك فى يده نظرت فان تسلف بغير مسألة ضمنها لان الفقراء أهل رشد فلا يولي عليهم فاذا قبض ما لهم بغير اذنهم قبل محله وجب عليه الضمان كالوكيل إذا قبض مال موكل قبل محله بغير اذنه وان تسلف بمسألة رب المال فاتفق من ضمان رب المال لانه وكيل رب المال فكان الهلاك من ضمان الموكل كما لو وكل رجلاً فى حمل شىء الى مكان فهلك فى يده وان تسلف بمسألة الفقراء فهاهنا من ضمانهم لانه قبض باذنهم فصار كالوكيل اذا قبض دين موكله باذنه فهلك فى يده وان تسلف بمسألة الفقراء ورب المال ففيه وجهان (أحدهما) انما يتلف من ضمان رب المال لان جنبته أقوى لانه يملك المنع والدفع (والثانى) انه من ضمان الفقراء لان الضمان يجب على من له المنفعة ولهذا يجب ضمان العارية على المستعير والمنفعة ههنا للفقراء فكان الضمان عليهم *

(الشرح) قوله أهل رشد - بضم الراء واسكان الشين - ويجوز بفتحهم (وقوله) يولي عليهم هو باسكان الواو وتخفيف اللام - أى لا يثبت عليهم بغير اذنهم بخلاف الصبي والمجنون والسفيه (وقوله) لان جنبته هي - بفتح الجيم والنون - (وأما) الاحكام فاختصرها المصنف وهي مبسطة فى كتب الاصحاب ولخصها الرافعى ومختصر ما نقله أن الامام إذا أخذ من المالك مالا للمساكين قبل تمام

العبد ينفق على زوجته من كسبه ولا يخرج الفطرة عنها خرة كانت أو أمة لانه ليس أهلاً لزكاة نفسه فكيف يتحمل عن غيره (أما) النفقة فلا بد منها وأقرب موضع يؤدى منه كسبه ثم اذا كانت الزوجة حرة موسرة فهل عليها فطرة نفسها (منهم) من قال هو على القولين المذكورين فيما اذا كانت تحت زوج معسر (منهم) من قال عليها فطرتها بلا خلاف لان العبد ليس أهل للخطاب بالفطرة وإن

حوله فله حالان (أحدهما) يأخذه بحكم القرض فينظر ان اقترض بسؤال المساكين فهو من ضمانهم سواء تلف في يده أو بعد تسليمه اليهم وهل يكون الامام طريقاً في الضمان حتي يؤخذ منه ويرجع هو علي المساكين أم لا ينظر ان علم المقرض أنه يقترض للمساكين باذنهم لم يكن طريقاً في أصح الوجهين وإن ظن المقرض أنه يقترض لنفسه أو للمساكين من غير سؤالهم فله الرجوع علي الامام ثم الامام يأخذه من مال الصدقة أو يحسبه عن زكاة المقرض ولو اقرضه المالك للمساكين لم ينداء من غير سؤالهم فتلف في يد الامام بلا تفريض فلا ضمان علي المساكين ولا علي الامام لانه وكيل للمالك ولو اقترض الامام بسؤال المالك والمساكين جميعاً فهل هو من ضمان المالك أو المساكين فيه وجهان يأتي يانهما في الحال الثاني إن شاء الله تعالى وان اقترض بغير سؤال المالك والمساكين نظر ان اقترض ولا حاجة بهم الي الاقتراض وقع القرض الامام وعليه ضمانه من خالص ماله سواء تلف في يده أو دفعه الي المساكين ثم إن دفع اليهم متبرعاً فلا رجوع وان اقرضهم فقد اقرضهم مال نفسه فله حكم سائر القروض وان كان اقترض لهم وبهم حاجة وهلك في يده فوجهان (أحدهما) أنه من ضمان المساكين يقضيه الامام من مال الصدقة كالولي اذا اقترض لليتيم فهلك المال في يده بلا تفريط يكون الضمان في مال اليتيم (وأصحهما) يكون الضمان من خالص مال الامام لان المساكين غير متعينين وفيهم أهل رشد أو أكثرهم أهل رشد لا ولاية عليهم ولهذا لا يجوز منع الصدقة عنهم بلا عذر ولا التعرف في مالهم بالتجارة وإنما يجوز الاقتراض لهم بشرط سلامة العاقبة بخلاف اليتيم فأما اذا دفع المال الذي اقترضه اليهم فاضمان عليهم والامام طريق فاذا اخذ الزكوات والمدفوع اليه بصفة الاستحقاق فله ان يقضيه من الزكوات وله أن يحسبه عن زكاة المقرض وان لم يكن المدفوع اليه بصفة الاستحقاق عند تمام حول الزكوات لم يجز قضاؤه منها بل يقضي من مال نفسه ثم يرجع علي المدفوع اليه ان وجد له مالا (الحال الثاني) أن يأخذ الامام المال ليحسبه عن زكاة المأخوذ منه عند تمام حوله وفيه أربع مسائل كالقرض (أحدها) أن يأخذ بسؤال المساكين فان دفع اليهم قبل الحول وتم الحول وهم بصفة الاستحقاق والمالك بصفة الوجوب وقع الموقع وإن خرجوا عن الاستحقاق فعليهم الضمان وعلي المالك الاخراج ثانياً وان تلف في يده قبل تمام الحول بغير تفريط نظر ان خرج المالك عن صفة وجوب الزكاة عليه فله الضمان علي المساكين وهل يكون الامام طريقاً فيه وجهان كما

كانت أمة فهل علي سيدها فطرتها فيه هذان الطريقان (والثاني) أظهر في الصورتين ولو ملك السيد عبده شيئاً وقلنا انه بملكه لم يكن له إخراج فطرة زوجته عنه استقلالاً لانه ملك ضعيف ولو صرح بالاذن في الصرف إلي هذه الجهة ففيه وجهان للشيخ أبي محمد (ان قلنا) لذلك فليس للسيد الرجوع عن الاذن بعد استهلاك الهلال لان الاستحقاق اذا ثبت فلا مدفع له (خاتمة) قوله في أول المسائل السبع ولا تفارق الفطرة النقة الا في كذا لا شك أنه لم يعن به مطلق المفارقة لان مفارقتها لا تنحصر

في الاقتراض وان لم يخرج عن ان تجب عليه الزكاة فهل يقع المخرج عن زكاته فيه وجهان (أصحهما) يقع وبه قطع ابن الصباغ والمتولي (والثاني) لا يقع فعلي هذا له تضمين المساكين وفي تضمين الامام وجهان فان لم يكن المساكين مال صرف الامام اذا اجتمعت عنده الزكوات ذلك القدر الى آخرين عن جهة الذي تسلف منه ثم المذهب الصحيح الذي قطع به الجمهور انه لا فرق بين أن يكون المساكين متعينين أم لا فالحكم في المسألة ما سبق وحكى السرخسي وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) أن صورة المسألة ان يكونوا متعينين فان لم يتعينوا فلا أثر لسؤالهم ويكون الحكم كما سيأتي ان شاء الله تعالى في المسألة الرابعة اذا تسلف بغير مسألة أحد لانه لا اعتبار بطلب غير المتعينين وذكر السرخسي ايضا وجهين في المتعينين أنه لا اعتبار بطلبهم بل يكون من ضمان الامام لانه لا يلزم من تعيينهم حال الطلب تعيينهم حال الوجوب وهذان الوجهان شاذان ضعيفان مردودان (المسألة الثانية) أن يتسلف بسؤال المالك فان دفع الى المساكين وتم الحول وهم بصفه الاستحقاق وقع الموقع والارجع المالك على المساكين دون الامام وان تلف في يد الامام لم يجزىء المالك سواء تلف بتفريط الامام أم بغير تفريط كالتلف في يد الوكيل ثم ان تلف بتفريط الامام فعليه ضمانه المالك وان تلف بغير تفريط فلا ضمان عليه ولا على المساكين (الثالثة) أن يتسلف بسؤال المالك والمساكين جميعا (فلاصح) عند صاحب الشامل والاكثرين أنه من ضمان المساكين (والثاني) من ضمان المالك (الرابعة) أن يتسلف بغير سؤال المالك والمساكين لما رأى من حاجتهم فهل تكون حاجتهم كسؤالهم فيه وجهان (أصحهما) لا يكون فعلي هذا ان دفعه اليهم وخرجوا عن الاستحقاق قبل تمام الحول استرده الامام منهم ودفعه الي غيرهم وان خرج الدافع عن اهلية الوجوب استرده ورده اليه فان لم يكن المدفوع اليه مال ضمنه الامام من مال نفسه فرط أم لم يفرط وعلى المالك اخراج الزكاة ثانياً ان بقي من أهل الوجوب وفي وجه ضعيف لا ضمان على الامام ثم الوجهان في تنزل الحاجة منزلة سؤالهم هما في حق البائسين (اما) اذا كانوا غير البائسين فينبى على ان الصبي هل تدفع اليه الزكاة من سهم الفقراء والمساكين أم لا فان كان له من تلزمه نفقته كآبيه وغيره فوجهان (أصحهما) لا تدفع اليه وان لم يكن فالصحيح انها تدفع له الى قيمه (والثاني) لا لاستغنائه بسهمه من الغنيمة فان جوزنا الصرف

فيما استثناه بل هما مفترقان في القدر والوقت وأمور آخر لا تحصى كثرة وإنما غنى المفارقة في ثبوت النفقة وانتفاء الفطرة لكن هذه المفارقة غير منحصرة أيضا فيما استثناه لمسائل (منها) اذا كان للكافر عبد مسلم في فطرته وجهان سندكرهما والنفقة واجبة (ومنها) اذا أوصى برقبة عبد لرجل وبمنفعته لا آخر قال ابن عبد ان فطرته على الموصى له بالرقبة بلا خلاف ونفقته عليه أو على الموصى له بالمنفعة أو في بيت المال فيه ثلاثة أوجه فعلي غير الوجه الاول المسألة من مسائل المفارقة (ومنها) عبد

اليه فحاجة الاطفال كسؤال البالغين فتسلف الامام الزكاة واستقراضه لهم كاستقراض قيم اليتيم هذا اذا كان الذي يلي امرهم الامام فان كان والياً مقدماً علي الامام فحاجتهم كحاجة البالغين لان لهم من يسأل التسلف لو كان مصلحة لهم اما اذا قلنا لا يجوز الي العبي فلا تجب هذه المسألة في سهم الفقراء والمساكين وتجب في سهم الغارمين ونحوه (واعلم) أن في المسائل كلها لتلف المعجل في يد الساعي أو الامام بعد تمام الحول سقطت الزكاة عن المالك لان الحصول في يدهما بعد الحول كالوصول الي يد المساكين كما لو اخذها بعد الحول ثم ان فرط في الدفع اليهم ضمن من مال نفسه لهم والا فلا ضمان علي أحد وليس من التفريط انتظاره انضمام غيره اليه لقلته فانه لا يجب تفريق كل قليل يحصل عنده قال اصحابنا والمراد بالمساكين في هذه المسائل أهل السهمان جميعاً وليس المراد جميع احاد الصنف بل سؤال طائفة منهم او حاجتهم والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿فأما ما تجب الزكاة فيه من غير حول كما العشر وزكاة المعدن وان كان لا يجوز فيه تعجيل الزكاة وقال ابو علي بن أبي هريرة يجوز تعجيل العشر (والصحيح) أنه لا يجوز لان العشر يجب بسبب واحد وهو ادراك الثمرة وانعقاد الحب فاذا عجله قدمه علي سببه فلم يجز كما لو قدم زكاة المال علي النصاب﴾ *

﴿الشرح﴾ قد سبق في اول الباب أن المال الزكوي ضربان (أحدهما) يتعلق بالحول وسبق شرحه (والثاني) غير متعلق به وهو أنواع (منها) زكاة الفطر وسبق في بابها أنه يجوز تعجيلها في جميع رمضان ولا يجوز قبله وفي وجه لا يجوز الليلة الاولى من رمضان ووجه يجوز قبل رمضان ووضحناها في بابها (ومنها) زكاة المعدن والركاز فلا يجوز تقديمها علي الحصول بلا خلاف لما ذكره المصنف (ومنها) زكاة الزرع تجب باشتداد الحب والثمار يبدو الصلاح كما سبق في بابيهما وليس المراد ان ذلك وقت الاداء بل هو وقت ثبوت حق الفقراء وانما يجب الاخراج بعد تنقية الحب وتخفيف الثمار قال اصحابنا والاخراج بعد مصير الرطب تمراً والعنب زبيباً ليس تعجيلاً بل واجب حينئذ ولا يجوز التعجيل قبل خروج الثمرة بلا خلاف وفيما بعده اوجه (الصحيح) عند المصنف والاصحاب يجوز بعد بدو الصلاح لا قبله (والثاني) يجوز قبله من حين خروج الثمرة (والثالث) لا يجوز قبل الجفاف (وأما) الزرع فالخراج عنه بعد التنقية واجب وليس تعجيلاً ولا يجوز التعجيل قبل التسبيل وانعقاد

بيت المال والعبد الموقوف علي المسجد في فطرتهما وجهان حكيا عن البحر (الظاهر) وبه أجاب في التهذيب أنها لا تجب والعبد الموقوف علي رجل معين ذكر في العدة ان فطرته تبني علي المالك فيه (ان قلنا) ان المالك الموقوف عليه فعليه فطرته (وان قلنا) لله تعالى فوجهان ونفي صاحب التهذيب في باب الوقف وجوب فطرته علي الاقوال كلها لانه ليس فيه ملك محقق والاول أشهر ونفقة هؤلاء واجبة لا محالة *

الحب وبعده فيه ثلاثة أوجه (الصحيح) جوازه بعد الأشتداد والأدراك ومنعه قبله والثاني جوازه بعد التسبيل وانعقاد الحب (والثالث) لا يجوز قبل التنقية *

(فرع) ضبط جماعة من أصحابنا في هذا الباب ما يجوز تقديمه من الحقوق المالية على وقت وجوبه وما لا يجوز (منها) الزكاة والفطرة وسبق بيانها (ومنها) كفارة اليمين والقتل والظهار ولها تفصيل مذكور في أبوابها (ومنها) كفارة الجماع في شهر رمضان لا يجوز تقديمها على الجماع هذا هو المذهب وبه قطع القاضي أبو الطيب في المجردين هنا وآخرون وفي وجه حكمه الرافعي وغيره أنه يجوز ولو قال إن شفى الله مريضاً فله على عتق رقبة فاعتق قبل الشفاء لا يجزئه على أصح الوجهين (ومنها) لا يجوز للشيخ الهرم والحامل والمريض الذي لا يرجي برؤه تقديم الفدية على رمضان ويجوز بعد طلوع الفجر من يوم رمضان للشيخ عن ذلك اليوم ويجوز قبل الفجر أيضاً على المذهب وبه قطع الدارمي وقال الروباني فيه احتمالان لو الذي قال الزيادة والحامل تقديم الفدية على الفطر ولا يقدم الفدية يوم واحد ولو أراد تعجيل فدية تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر ففي صحته وجهان كتعجيل كفارة الخنث بمصيته ولا يجوز تقديم الاضحية قبل يوم العيد بلا خلاف (ومنها) دم التمتع والقران (فأما) القران فيجوز بعد الاحرام بالحج والعمرة ولا يجوز قبائهما والتمتع يجوز بعد الاحرام بالحج ولا يجوز قبل الاحرام بالعمرة قطعاً وفيما بين ذلك ثلاثة أوجه (الصحيح) يجوز بعد الفراغ من العمرة وإن لم يحرم بالحج ولا يجوز قبل فراغها (والثاني) لا يجوز قبل الاحرام بالحج (والثالث) يجوز قبل الفراغ من العمرة قال القاضي أبو الطيب في المجردين لو احرم بالحج فأراد تقديم جزاء الصيد فإن كان بعد جرحه فالمذهب جوازه لوجود السبب والا فالمذهب منعه لعدم السبب قال والاحرام ليس سبباً للجزاء قال وهذا ككفارة قتل الآدمي إن فعلها بعد الجرح جاز وإلا فلا *

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحداها) قال إمام الحرمين وغيره لا يحتاج مخرج الزكاة إلى لفظ أصلاً بل يكفيه دفعها وهو ساكت لأنها في حكم دفع دين إلى مستحقه قال الإمام وجهور أصحابنا الحراسانيين والمحققون من غيرهم ولا يحتاج صدقة التطوع أيضاً إلى لفظ قال الإمام وبهذا عمل الناس كافة كالزكاة (وأما) الهبة والمنحة فلا بد فيهما من اللفظ (وأما) الهدية فالمذهب أنها لا تحتاج إلى لفظ وفيها وجه ضعيف وسنعيد إيضاح هذا كله في باب الهبة وفي الزكاة وجه شاذ عن ابن أبي هريرة أنه يشترط لفظه وسنوضح المسألة إن شاء الله تعالى في آخر قسم الصدقات *

قال الطرف الثاني في صفات المؤدى وهي الاسلام والحرية واليسار فلا زكاة على كافر الا في عبده (ح) المسلم على قولنا ان المؤدى عنه اصل والمؤدى متحمل عنه ولا زكاة على رقيق ولا مكاتب (و) في نفسه زوجته ولا يجب على السيد زكاة المكاتب لسقوط نفقته وقيل يجب عليه وقيل يجب في مال المكاتب ومن نصفه حر وجب عليه نصف صاع *

❦ باب قسم الصدقات ❦

القسم هنا وقسم الفيء والقسم بين الزوجات كله - بفتح القاف - وهو مصدر بمعنى القسمة ومنه الحديث «اللهم هذا قسمي فيما أملك» (وأما) القسم - بكسر القاف - فهو النصيب وليس مراداً هنا (واعلم) أن هذا ذكره المزني وجميع شراح مختصره وجاهير الأصحاب في آخر ربع البيوع مقرراً بقسم الفيء والغنيمة ووجه ذكره هناك أن الزكاة تشارك الغنيمة في أن الإمام يقسمها بعد الجمع وذكره الإمام الشافعي في الام هنا متصلاً بكتاب الزكاة وتابعه المصنف والجرجاني والمتولي وآخرون وهو أحسن والله اعلم *
* قال المصنف رحمه الله *

❦ ويجوز لرب المال أن يفرق زكاة الاموال الباطنة بنفسه وهي الذهب والفضة وعروض التجارة والركاز لما روى عن عثمان رضي الله عنه انه قال في المحرم «هذا شهر زكاتكم فمن كان عنده دين فليقض دينه ثم ليترك بقية ماله» ويجوز أن يوكل من يفرق لأنه حق مال فجاز أن يوكل في أدائه كدين الآدميين ويجوز أن تدفع الي الإمام لأنه نائب عن الفقراء فجاز الدفع اليه كولي اليتيم وفي الأفضل ثلاثة أوجه (أحدها) أن الأفضل أن يفرق بنفسه وهو ظاهر النص لأنه على ثقة من أدائه وليس على ثقة من أداء غيره (والثاني) أن الأفضل أن يدفع الي الإمام عادلاً كان أو جائراً لما روى أن المغيرة بن شعبة قال لمولي له وهو علي أمواله بالطائف «كيف تهتم في صدقة مالي قال منها ما أتصدق به ومنها ما أدفع الي السلطان فقال وفيم أنت من ذلك فقال أنهم يشترون بها الارض ويتزوجون بها النساء فقال ادفعها اليهم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا أن ندفعها اليهم» ولأنه أعرف بالفقراء وقدر حاجاتهم ومن أصحابنا من قال ان كان عادلاً فالدفع اليه أفضل وان كان جائراً ففرقة بنفسه أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم «فمن سئلها علي وجهها فليعطها ومن سئل فوقه فلا يعطه» ولأنه علي ثقة من أدائه الي العادل وليس علي ثقة من أدائه الي الجائر لأنه ربما صرفه في شهواته (فأما) الاموال الظاهرة وهي الماشية والزروع والثمار والمعادن ففي زكاتها قولان (قال) في القديم يجب دفعها الي الإمام فان فرقها بنفسه لزمه الضمان لقوله عز وجل (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) ولأنه مال للإمام فيه حق المطالبة فوجب الدفع اليه كالخراج والجزية

اعتبر في مؤدى الفطرة ثلاثة أمور (الاول) الاسلام فلا فطرة على كافر عن نفسه لأنه ليس له أهلية التطهير ولا أهلية إقامة العبادات ولا عن غيره إلا إذا ملك الكافر عبداً مسلماً أو كان له قريب مسلم ففيه وجهان مبنيان علي أن من يؤدى عنه الفطرة أصيل يتحمل عنه أو الوجوب علي المؤدى ابتداءً (أحدهما) وبه قال أبو حنيفة رحمه الله أنها لا يجب (والثاني) وبه قال أحمد نجب ويتصور

وقال في الجديد يجوز أن يفرقها بنفسه لأنها زكاة فجاز أن يفرقها بنفسه كزكاة المال الباطن ﴿﴾
 (الشرح) الاثر المذكور عن عثمان صحيح رواه البيهقي في سننه الكبير في كتاب الزكاة
 في باب الدين مع الصدقة باسناد صحيح عن الزهري عن السائب بن يزيد الصحابي انه سمع عثمان
 ابن عفان خطيبا علي منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «هذا شهر زكاتكم فمن كان منكم عليه
 دين فليقض دينه حتى تخلص اموالكم فتؤدوا منها الزكاة» قال البيهقي ورواه البخاري في الصحيح
 عن ابي اليمان عن شعيب وينكر علي البيهقي هذا القول لان البخاري لم يذكره في صحيحه هكذا
 وانما ذكر عن السائب بن يزيد انه سمع عثمان بن عفان علي منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
 يزد علي هذا ذكره في كتاب الاعتصام في ذكر المنبر وكذا ذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين
 عن البخاري كما ذكرته ومقصود البخاري به اثبات المنبر وكان البيهقي اراد ان البخاري روى اصله لا كاه والله
 أعلم (وأما) حديث المغيرة فرواه البيهقي في السنن الكبير باسناد فيه ضعيف يسير وسمي في روايته مولى
 المغيرة فقال هو هنيذ يعني - بضم الهاء - وهو هنيذ الثقة في مولي المغيرة وأما الحديث «الاخر فمن سئلها علي
 حقها» فهو صحيح في صحيح البخاري لكن المصنف غيره هنا وفي أول باب صدقة الابل وقد سبق
 بيانه هناك وقد جاءت أحاديث وآثار في هذا المعنى (منها) عن جرير بن عبد الله قال «جاء ناس من
 الاعراب الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ان أناسا من المصدقين يأتونا فيظالمونا فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضوا مصدقكم» رواه مسلم في صحيحه وعن أنس رضي الله عنه
 «أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أدبت الزكاة الي رسولك فقد برئت منها الي الله
 ورسوله فقال نعم اذا أدبت الي رسولك فقد برئت منها الي الله ورسوله ولك أجرها وانما علي من
 بدلها» رواه الامام احمد بن حنبل في مسنده وعن سهيل بن أبي صالح عن أبيه قال «اجتمع عندي
 نفقة فيها صدقة يعني بلغت نصاب الزكاة فسألت سعد بن أبي وقاص وابن عمرو وأبا هريرة وأبا سعيد
 الخدري ان اقسماها او أدفعها الي السلطان فامروني جميعا أن أدفعها الي السلطان ما اختلف علي منهم
 أحد» وفي رواية فقلت لهم «هذا السلطان يفعل ما ترون فادفع اليهم زكاتي فقالوا كلهم نعم فادفعها»
 رواها الامام سعيد بن منصور في مسنده وعن جابر بن عتيك الصحابي رضي الله عنه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال «سيأتيكم ركب مبغضون فاذا أتوكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يبتغون
 فان عدلوا فلا نفسهم وان ظلموا فاعليها وارضوهم فان تمام زكاتكم رضاهم وليدعوا لكم» رواه أبو داود

ملك الكافر العبد المسلم بان يسلم العبد في يده أو يرثه أو يشتريه علي قول صحة الشري ويهل هلال شوال
 قبل أن ينزل الملك عنه ومستولده التي أسلمت فيها الوجهان (فان قلنا) بل وجوب فقد قال الامام لاصاثر الي
 أن التحمل عنه ينوي والكافر لا تصح منه النية وذلك يدل علي استقلال الزكاة بمعنى المواساة
 ولو أسلمت ذمية تحت ذمي واستهل الهلال في تخلف الزوج ثم أسلم قبل انقضاء العدة ففي وجوب

والبيهقي وقال اسناده مختلف وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال « ادفعوا صدقاتكم الي من ولاه الله أمركم فمن بر فلنفسه ومن أثم فعليها » رواه البيهقي باسناد صحيح اوحسين وعن قزعة مولي زياد بن ابيه ان ابن عمر قال « ادفعوها اليهم وان شربوا بها الخمر » رواه البيهقي باسناد صحيح اوحسين قال البيهقي وروينا في هذا عن جابر بن عبد الله وابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم ومما جاء في تفريقها بنفسه ما رواه البيهقي باسناد عن أبي سعيد المقبري واسمه كيسان قال « جئت عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمائتي درهم فقلت يا أمير المؤمنين هذه زكاة مالي قال وقد عتقت قلت نعم قال اذهب بها أنت فاقسمها » والله أعلم (وأما) قول المصنف لآته حق مال فاحتراز من الصلاة ونحوها (وقوله) لانه مال للامام فيه حق المطالبة احتراز من دين الآدمي (أما) أحكام الفصل فيه مسائل (أحداها) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى المالك أن يفرق زكاة ماله الباطن بنفسه وهذا خلاف فيه ونقل أصحابنا فيه اجماع المسلمين والاموال الباطنة هي الذهب والفضة والركاز وعروض التجارة وزكاة الفطر وفي زكاة الفطر وجه أنها من الاموال الظاهرة حكاه صاحب البيان وجماعة ونقله صاحب الحاوي عن الاصحاب ثم اختار لنفسه أنها باطنة وهذا هو المذهب وبه قطع جمهور الاصحاب منهم القاضي ابو الطيب والمحاملي في كتابيه وصاحب الشامل والبعثي وخلاتق وهو ظاهر نص الشافعي وهو المشهور وبه قطع الجمهور ذكر اكثرهم المسألة في باب زكاة الفطر قال أصحابنا وانما كانت عروض التجارة من الاموال الباطنة وان كانت ظاهرة لكونها لا تعرف أنها للتجارة ام لا فان العروض لا تصير للتجارة الا بشروط سبقت في بابها والله أعلم (وأما) الاموال الظاهرة وهي الزروع والمواشي والثمار والمعادن ففي جواز تفريقها بنفسه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) وهو الجديد جوازه (والقديم) منعه ووجوب دفعها الي الامام او نائبه وسواء كان الامام عادلا أو جائرا يجب الدفع اليه علي هذا القول لانه مع الجور نافذ الحكم هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي البغوي وغيره وجها أنه لا يجب الصرف اليه ان كان جائرا علي هذا القول لكن يجوز وحكي الحناطي والرافعي وجها أنه لا يجوز الدفع الي الجائر مطلقا وبهذا الوجه جزم الماوردي في آخر باب نية الزكاة قال وسواء كان جائرا في الزكاة وغيرها او جائرا فيها يصرفها في غير مصارفها عادلا في غيرها وهذا الوجه ضعيف جدا بل غلط وهو مردود بما سبق من الاحاديث والآثار وكذا الوجه الذي حكاه البغوي ضعيفا ايضا قال أصحابنا وعلي هذا القول

نفقتها مدة التخلف خلاف يأتي في موضعه فان لم نوجبها لم نوجب الفطرة وان أوجبناها فالفطرة علي الخلاف المذكور في وجوب فطرة عبده المسلم (وقوله) في السكتاب الا في عبده المسلم ليكن معلما بالحاء لما نقلناه عن مذهب أبي حنيفة ثم ظاهره يقتضي الجزم بنفي الوجوب في القريب المسلم وفي مسألة اسلام الذمية لانه حصر الاستثناء في العبد وكل ذلك علي الخلاف نص عليه الشيخ أبو علي وغيره

القديم لوفيق بنفسه لم يجزئه وعليه دفعها ثانياً الى الامام أو نائبه قلوا وعليه أن ينتظرها مجيء الساعي ويؤخرها مادام برجوه فإذا آيس منه فرقها بنفسه واجزأته لأنه موضع ضرورة (الثانية) له أن يوكل في صرف الزكاة التي له تفريقها بنفسه فان شاء وكل في الدفع إلى الامام والساعي وان شاء في التفرقة على الاصناف وكلاهما جائز بلاخلاف وإنما جاز التوكيل في ذلك مع أنها عبادة لأنها تشبه قضاء الديون ولأنه قد تدعوا الحاجة إلى الوكالة لغيبة المال وغير ذلك قال أصحابنا سواء وكله في دفعها من مال الموكل أو من مال الوكيل فهما جائزان بلاخلاف قال البغوي في أول باب نية الزكاة ويجوز أن يوكل عبداً أو كافراً في اخراج الزكاة كما يجوز توكيله في ذبح الاضحية (الثالثة) له صرفها إلى الامام والساعي فان كان الامام عادلاً اجزأه الدفع إليه بالاجماع وان كان جائراً اجزأه على المذهب الصحيح المشهور ونص عليه الشافعي وقطع به الجمهور وفيه الوجه السابق عن الحناطي والماوردي (الرابعة) في بيان الافضل قال أصحابنا تفريقه بنفسه أفضل من التوكيل بلاخلاف لأنه على ثقة من تفريقه بخلاف الوكيل وعلي تقدير خيانة الوكيل لا يسقط الفرض عن المالك لأن يده كيده فما لم يصل المال إلى المستحقين لا تبرأ ذمة المالك بخلاف دفعها إلى الامام فإنه بمجرد قبضه تسقط الزكاة عن المالك قال الماوردي وغيره وكذا الدفع إلى الامام أفضل من التوكيل لما ذكرناه (وأما) التفريق بنفسه والدفع إلى الامام ففي الافضل منهما تفضيل قال أصحابنا ان كانت الاموال باطنة والامام عادلاً فقيها وجهان (أصحهما) عند الجمهور الدفع إلى الامام أفضل للاحاديث السابقة ولأنه يتيقن سقوط الفرض به بخلاف تفريقه بنفسه فقد يصادف غير مستحق ولأن الامام أعرف بالمستحقين وبالمصالح وبقدر الحاجات وبمن أخذ قبل هذه المرة من غيره ولأنه يقصد لها وهذا الوجه قول ابن سريج وأبي اسحق قال المحاملي في المجموع والتجريد هو قول عامة أصحابنا وهو المذهب وكذا قاله آخرون قال الرافعي هذا هو الاصح عند الجمهور من العراقيين وغيرهم وبه قطع الصيدلاني وغيره (والثاني) تفريقها بنفسه أفضل وبه قطع البغوي قال المصنف وهو ظاهر النص يعني قول الشافعي في المختصر وأحب أن يتولى الرجل قسمها بنفسه ليكون على يقين من أدائها عنه هذا نصه وهو ظاهر فيما قاله المصنف وتأوله

(الثاني) الحرية وفيه صور (منها) لا يجب على الرقيق فطرة نفسه ولا فطرة زوجته لأنه لا يملك شيئاً فان ملكه السيد مالا فقد ذكرناه وان ملكه عبداً وقلنا أنه يملك سقطت فطرته عن السيد لزوال ملكه عنه ولم تجب على المملك لضعف ملكه (ومنها) هل تجب على المكاتب فطرة نفسه (المشهور) أنها لا تجب كما لا تجب عليه زكاة ماله لضعف ملكه (وقيل) إنها تجب عليه في كسبه كنفقته وبه قال احمد وهذا الاختلاف على ما ذكره الامام قولان (الاول) منها منصوص (والثاني) مخرج ذكره ابن سريج

الاكثرون القائلون بالاول علي أن المراد أنه أولى من الوكيل لأن الدفع الى الامام وتعليقه يؤيد هذا التأويل لأن أداءه عنه يحصل بيقين بمجرد الدفع الى الامام وإن جار فيها لا إلى الوكيل أما إذا كان الامام جائراً فوجهان حكاهما المصنف والاصحاب (أحدهما) الدفع اليه أفضل لما سبق (وأصحهما) التفريق بنفسه أفضل ليحصل مقصود الزكاة هكذا صححه الرافعي والمحققون (وأما) الاموال الظاهرة فظاهر كلام جماعة من العراقيين أنها علي الخلاف إذا جوزنا له تفريقها بنفسه وصرح به الغزالي ولكن المذهب أن دفعها الى الامام أفضل وجهاً واحداً ليخرج من الخلاف قال الرافعي هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ونقل الماوردي الاتفاق عليه فحصل في الافضل أوجه (أصحها) أن دفعها الى الامام أفضل أن كانت ظاهرة مطلقاً أو باطنة وهو عادل والافتريقها بنفسه أفضل (والثاني) بنفسه أفضل مطلقاً (والثالث) الدفع اليه مطلقاً (والرابع) الدفع الى العادل أفضل وبفسه أفضل من الجائر (والخامس) في الظاهرة الدفع أفضل والباطنة بنفسه (والسادس) لا يجوز الدفع الى الجائر *

(فرع) قال الرافعي حكاية عن الاصحاب لو طلب الامام زكاة الاموال الظاهرة وجب التسليم اليه بلا خلاف بذلاً للطاعة فان امتنعوا قاتلهم الامام وان كانوا مجبيين إلى اخراجها بأنفسهم لان في منعهم افتياتا علي الامام فان لم يطلب الامام ولم يأت الساعي وقلنا يجب دفعها الى الامام اخرها رب المال مادام يرجو محبي الساعي فاذا أيس منه فرقها بنفسه نص عليه الشافعي فمن أصحابنا من قال هذا تفريع علي جواز تفريقها بنفسه ومنهم من قال هو جائز علي القولين صيانة لحق المستحقين عن التأخير وهذا هو الصحيح وهو الذي رجحه المصنف في آخر الفصل الذي بعد هذا وجمهور الاصحاب ثم اذا فرق بنفسه وجاء الساعي مطالباً بصدق رب المال في اخراجها يمينه واليمين مستحبة وقيل واجبة (وأما) الاموال الباطنة فقال الماوردي ليس للولاة نظر في زكاتها بل أصحاب الاموال أحق بتفريقها فان بذلوها طوعاً قبلها الامام منهم فان علم الامام من رجل أنه لا يؤديها بنفسه فهل له أن يقول أما أن تفرقها بنفسك وأما أن تدفعها الي لا فرقها فيه وجهان يجران في النذور والكفارات قلت (أصحها) له المطالبة بل الصواب أنه يلزمه

وعلي مارواه في التهذيب وجهان واطلقتها الصيدلاني قواين من غير التعرض للنص والتخريج والامر فيه سهل واذا قلنا بالمشهور وهو أنه لا فطرة عليه فهل هي علي سيده (الظاهر) أنها ليست عليه لسقوط نفقته عنه ونزوله مع السيد منزلة الاجنبي الا ترى انه يبيع منه ويشترى (وروي) ابو ثور عن القديم انها تجب علي السيد لانه عبد مابقي عليه درهم وانكر الشيخ ابو علي ان يكون هذا قولاً للشافعي رضي الله عنه وقال انه مذهب ابي ثور نفسه والخلاف في أن المكاتب هل عليه

المطالبة كما يلزمه ازالة المنكرات والله أعلم *

(فرع) لو طلب الساعي زيادة علي الواجب لا يجب دفع الزيادة اليه وهل يجوز الامتناع من اداء القدر الواجب اليه لتعديه أم لا خوفا من مخالفة ولاية الامور فيه وجهان مشهوران (أصحهما) الثاني وقد سبقت المسألة في أول باب صدقة الابل والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ويجب علي الامام أن يبعث السعاة لاختد الصدقة لان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده﴾ كانوا يبعثون السعاة «ولان في الناس من يملك المال ولا يعرف ما يجب عليه ومنهم من ييخل فوجب أن يبعث من يأخذ ولا يبعث الا حرا عدلا ثقة لان هذا ولاية وأمانة والعبد والفاسق ليسا من أهل الولاية والامانة ولا يبعث الا فقيها لانه يحتاج الى معرفة ما يؤخذ وما لا يؤخذ ويحتاج الي الاجتهاد فيما يعرض من مسائل الزكاة واحكامها ولا يبعث هاشميا ولا مطلبيا ومن اصحابنا من قال يجوز لان ما يأخذه علي وجه العوض والمذهب الاول لما روى أن الفضل بن العباس رضي الله عنهما «سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يوليّه العمالة علي الصدقة فلم يولّه وقال أليس في خمس الخمس ما يغنيكم عن اوساخ الناس» وفي مواليم وجهان (أحدهما) لا يجوز لما روى ابو رافع قال «ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني مخزوم علي الصدقة فقال اتبعني تصب منها قلت حتي أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال لي ان مولي القوم من انفسهم وانا اهل بيت لا نحل لنا الصدقة» (والثاني) يجوز لان الصدقة انما حرمت علي بنى هاشم وبنى المطلب للشرف بالنسب وهذا لا يوجد في مواليم وهو بالخيار بين ان يستأجر العامل بأجرة معلومة ثم يعطيه ذلك من الزكاة وبين أن يبعثه من غير شرط ثم يعطيه اجرة المثل من الزكاة *

﴿الشرح﴾ اما الحديث الاول وهو بعث النبي صلى الله عليه وسلم فصحيح مشهور مستفيد رواه البخاري ومسلم من رواية ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه علي الصدقة» وفي الصحيحين عن سهل بن سعد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «استعمل ابن اللبينة علي الصدقات» والاحاديث في الباب كثيرة (واما) حديث الفضل فرواه مسلم من رواية عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب قال «اتيت انا والفضل بن عباس رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه ان يؤمرنا علي بعض الصدقات فنؤدى اليه كما يؤدى الناس

فطرة نفسه يجري في انه هل عليه فطرة زوجته وعبيده بلافرق (وأعلم) ان قوله في الكتاب ولا زكاة علي رقيق ولا مكاتب في نفسه وزوجته الكلام في الرقيق قد صار مذكورا مرة في المسألة السابقة وانما كرهه لانه احتاج الي ادراجه في صور الاستثناء اولا والي التعرض له في صفات المؤدى ثانيا (وقوله) وقيل تجب عليه اي علي السيد وهو القول الذي حكاه ابو تور (ومنها) حكم

ونصيب كما يصيبون فسكت طويلاً ثم قال « ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد إنما هي أوساخ الناس » وفي رواية لمسلم أيضاً « ان هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس وإنما لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » وليس في صحيحه « اليس في خمس الخمس ما يغنيكم عن أوساخ الناس » (وأما) حديث أبي رافع فرواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح (وقول) المصنف لا يبعث الا حرا عند لا ثقة لا حاجة الي قوله ثقة لان العدل لا يكون إلا ثقة (وقوله) روى أن الفضل ينكر عليه قوله روى بصيغة تريض في حديث صحيح وقد سبق التنبيه عن امثال هذا والغرض بتكراره التأكيد في تحفظه (وقوله) يوليه العمالة - بفتح العين - وهي العمل وأما بضمها فهي المال المأخوذ علي العمل وليس مراداً هنا « (أما) الاحكام ففيها مسائل (أحداها) قال أصحابنا يجب علي الامام بعث السعاة لاخذ الصدقات لما ذكره المصنف والسعاة جمع ساع وهو العامل واتفقوا علي أنه يشترط فيه كونه مسلماً حراً عادلاً فقيهاً في أبواب الزكاة ولا يشترط فقهه في غير ذلك قال أصحابنا هذا إذا كان التفويض للعامل عاماً في الصدقات فأما إذا عين له الامام شيئاً معيناً يأخذه فلا يعتبر فيه الفقه قال الماوردي في الاحكام السلطانية وكذا لا يعتبر في هذا المعين الاسلام والحرية لانه رسالة لا ولاية وهذا الذي قاله من عدم اشتراط الاسلام مشكل والخيار اشتراطه (الثانية) هل يجوز كون العامل هاشمياً أو مطلبياً فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) عند المصنف والبلغوي وجمهور الاصحاب لا يجوز قال أصحابنا الخراسانيون هذان الوجهان مبنيان علي أن ما يأخذه العامل اجرة أو صدقة وفيه وجهان (إن قلنا) اجرة جاز وإلا فلا وهو يشبه الاجارة من حيث التقدير باجرة المثل ويشبه الصدقة من حيث أنه لا يشترط عقد إجارة ولا مدة معلومة ولا عمل معلوم قال البلغوي وآخرون ويجري الوجهان فيما لو كان العامل من أهل النبي وهي المرتبة الذين لهم حق في الديوان قال صاحب الشامل والاصحاب والوجهان في الهاشمي والمطلبي هما فيمن طلب علي عمله سهماً من الزكاة فأما اذا تبرع بعمله بلا عوض أو دفع الامام اليه أجرته من بيت المال فانه يجوز كونه هاشمياً أو مطلبياً بلا خلاف قال الماوردي في الاحكام السلطانية يجوز كونه هاشمياً ومطلبياً اذا اعطاه من سهم المصالح (الثالثة) هل يجوز أن يكون العامل من موالي بني هاشم وبني المطلب فيه وجهان ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) لا يجوز وهذان الوجهان تفريع علي قولنا لا يجوز أن يكون العامل هاشمياً ولا مطلبياً فأما اذا جوزناه فمولا هم أولى قال الرافعي ومنهم من حكى هذين الوجهين قولين (الرابعة) الامام بالخيار ان شاء بعث العامل من غير شرط واعطاه بعد مجيئه اجرة المثل من الزكاة وان شاء استأجره بأجرة معلومة من الزكاة وكلاهما جائز

المستولدة والمدير حكم اللقن علي ما سبق والكلام فيمن نصفه حر ذكره مرة وانما اعاده ههنا ليتبين ان الحرية التي اعتبرها ليست حرية الكل وانما هي الحرية بحسب القدر المؤدى من الفطرة *

باتفاق الاصحاب (أما) الاول فلاحاديث الصحيحة في ذلك ولان الحاجة تدعوا اليه لجهالة العمل فتؤخر للاجرة حتي يعرف عمله فيعطي بقدره (وأما الثاني) فهو القياس والاصل ولاشك في جوازه قال اصحابنا واذا سمي له شيئا فان شاء سماه اجارة وان شاء جمالة ولا يسمي اكثر من اجرة المثل فان زاد فوجهان حكاهما جماعة منهم الدارمي (أصحهما) تفسد التسمية وله اجرة المثل من الزكاة (والثاني) لا تفسد بل يكون قدر اجرة المثل من الزكاة والباقي يجب في مال الامام لانه صحيح العبارة والالتزام * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويبحث لما سوى زكاة الزروع والثمار في المحرم لما روى عن عثمان رضي الله عنه انه قال في المحرم « هذا شهر زكاتكم » ولانه اول السنة فكان البعث فيه أولى والمستحب للساعي ان يعد الماشية علي الماء ان كانت ترد الماء وفي افنيته ان لم ترد الماء لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « تؤخذ صدقات المسلمين عند مياههم او عند افنيته » فان اخبره صاحب المال بالعدد وهو ثقة قبل منه وان بذل له الزكاة اخذها ويستحب ان يدعوا له لقوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) والمستحب ان يقول اللهم صل علي آل فلان لما روى عبد الله بن ابي اوفى قال « جاء ابي الي رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة ماله فقال اللهم صل علي آل ابي اوفى » وبأى شيء دعا جاز قال الشافعي رضي الله عنه احب ان يقول « آجرك الله فيما اعطيت وجعله لك طهوراً وبارك لك فيما ابقيت » وان ترك الدعاء جاز لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ « اعلمهم ان عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد في فقرائهم ولم يأمره بالدعاء » *

﴿ الشرح ﴾ حديث عثمان سبق قريباً وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رواه ابو داود والبيهقي وغيرهما وهذا لفظ رواية البيهقي (واما) لفظ رواية ابي داود ففيها « لا تؤخذ صدقاتهم الا في دورهم » (وقوله) في رواية الكتاب عند مياههم او عند افنيته « قال البيهقي هو شك من ابي داود الطيالسي احد الرواة ورواه البيهقي أيضاً من رواية عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « تؤخذ صدقات اهل البادية علي مياههم وبافنيته » ويحتمل ان اوفى رواية الكتاب ليست للشك كما قاله البيهقي بل للتقسيم كما هو مقتضى حديث عائشة ومعناه ان كانت ترد الماء فعلي الماء والا فعند دورهم » (واما) حديث ابن ابي اوفى فرواه البخاري ومسلم وحديث معاذ رواه البخاري ومسلم ايضاً من رواية ابن عباس ومن رواية معاذ (وقوله) افنيته جمع فناء - بكسر الفاء

قال ﴿ والمعسر لازكاة عليه وهو الذي لا يفضل عن مسكنه وعبدته الذي يحتاج الي خدمته ودست ثوب يلبسه صاع من الطعام فلو أيسر بعد الهلال لم يتجدد الوجوب بخلاف الكفارات ﴾ الامر الثالث اليسار فالمعسر لازكاة عليه وكل من لم يفضل عن قوته وقوت من في نفقته ليلة

وبالمد - وهو ما امتد مع جوانب الدار وقوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم) اي تطهرهم بها من ذنوبهم والقراءة المشهورة التي قرأ بها القراء السبعة (تطهرهم) برفع الراء على انه صفة لا جواب وقرىء في غير السبع بالجزم على الجواب وقوله تعالى (وزكيتهم) قيل تصلحهم وقيل ترفعهم من منازل المنافقين الى منازل المحلصين وقيل تنمي اموالهم (وصل عليهم) اي ادع لهم وقرىء في السبع (ان صلواتك سكن لهم) وان صلواتك سكن لهم اي رحمة (وقيل) طمأنينة (وقيل) وقار (وقيل) تثبيت واسم ابن اوفى علقمة بن خالد بن الحارث كنية ابنه عبد الله ابو محمد ويقال ابو ابراهيم وابو معاوية الاسلمى وابو اوفى وابنه صحابيان جليلان مشهوران وشهد ابنه بيعة الرضوان وهو آخر من توفي من الصحابة بالكوفة وفي سنة ست وقيل سبع أو ثمان وثمانين من الهجرة رضى الله عنه (وقوله) أجر ك الله : فيه لغتان قصر الهزرة ومدها والقصر اجود و ظهوراً - بفتح الطاء - اي مطهر (وقوله) أجر ك الله فيما أعطيت وجعله لك ظهوراً أو بارك لك فيما بقيت أحسن من قوله في التنبية فانه وسط قوله وبارك لك فيما بقيت وتأخير أولي لتكون الدعوتان الاولتان اللتان من نوع واحد المتعلقتان بالمدفوع متصلتين ولا يفصل بينهما والله أعلم . (أما) الاحكام ففيه مسائل (احداها) قال اصحابنا الاموال ضربان (ضرب) لا يتعلق بالحول وهو المعشرات فيبعث الامام الساعي لاخذ كراتها وقت وجوبها وهو ادراكها بحيث يصلهم وقت الجذاذ والحصاد (وضرب) يتعلق بالحول وهو المواشي وغيرها فالحول يختلف في حق الناس قال الشافعي في المختصر والاصحاب ينبغي للساعي أن يعين شهراً يأتيهم فيه قال الشافعي والاصحاب ويستحب أن يكون ذلك الشهر هو المحرم صيفاً كان أو شتاء لانه أول السنة الشرعية قالوا وينبغي أن يخرج اليهم قبل المحرم ليصلهم في أوله وهذا الذي ذكرناه من تعيين الشهر مستحب ومتى خرج جاز هذا هو المذهب وبه قطع الاصحاب وفيه وجه شاذ حكاه الرافعي انه واجب والصواب الاول (الثانية) يستحب للساعي عد الماشية على الماء إن كانت تردده وإلا فعند افئنتهم ولا يكفهم ردها من الماء الى الافنية ولا يلزمه أن يتبعها في المراعي فان كان لرب المال ماشيتان عند ما تبين أمر بجمعها عند أحدهما وان كانت لا ترد ماء لكنهما تكتفي بالسكلا في الربيع ولا تحضر الافنية فلا ساعي ان يكلفهم احضارها الى الافنية صرح به المحاملي وغيره وهو مفهوم من نص الشافعي ولو خرج اليها كان افضل قال اصحابنا واذا اخبره صاحبها بعددها وهو ثقة فله أن يصدقه ويعمل بقوله لانه أمين وإن لم يصدقه أو لم يختبره أو اختبره وصدقه وأراد الاحتياط بعدها عدّها والاولي أن تجمع في حظيرة ونحوها وينصب على الباب خشبة معترضة وتساق لتخرج واحدة واحدة ويثبت كل شاة إذا بلغت

العيد ويومه ما يخرج في الفطرة فهو معسر ومن فضل عنه ما يخرج في الفطرة من أي جنس كان من المال فهو موسر ولم يصرح الشافعي رضي الله عنه واكثر الاصحاب في ضبط اليسار والاعسار الا بهذا القدر وزاد الامام فاعتبر في اليسار أن يكون قدر الصاع فاضلاً عن مسكنه وعبدته الذي يحتاج اليه في خدمته وقال لا يحسب عليه في هذا الباب مالا

المضيق فيقف المالك أو نائبه من جانب والساعي أو نائبه من جانب ويد كل واحد منها قضيب يشير به إلى كل شاة أو بصبيان به ظهرها ونحو ذلك فهو اضبط فان اختلفا بعد العد وكان الفرض يختلف بذلك اعاد العد (الثالثة) اذا اخذ الساعي الزكاة استحب ان يدعوا للمالك للآية والحديث المذكورين ولا يتعين دعاء لكن يستحب ما حكمه المصنف عن الشافعي وهذا الدعاء سنة وليس يوجب هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والاصحاب وقال صاحب الحاوي ان لم يسأله المالك الدعاء لم يجب وان سأله فوجهان (اصحها) يندب ولا يجب (والثاني) يجب وحكي الخطاطي والرفعي وجهاً انه يجب مطلقاً لظاهر القرآن والسنة ولقول الشافعي في مختصر المزني فحق على الوالي اذا اخذ الصدقة ان يدعو له ويحجب هذا القائل عن حديث معاذ بانه كان معلوما عنده لانه كان من حفاظ القرآن والآية صريحة فلا يحتاج الى بيانه له كما لم يبين له في هذا الحديث نصب الزكاة لكونها كانت معلومة له وهذا الوجه حكمه أصحابنا عن داود وأهل الظاهر ووافقونا على أن المالك اذا دفع الزكاة إلى الفقراء لا يلزمهم الدعاء فحمل الاصحاب الآية والحديث وكلام الشافعي على الاستحباب قياساً على أخذ الفقراء (وأما) اذا دفع المالك إلى الاصناف دون الساعي فالمذهب الصحيح وبه قطع الجمهور أنه يستحب لهم ان يدعوا له كما يستحب للساعي وحكي صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد أنه لا يستحب وليس بشيء (وأما) صفة الدعاء فقد ذكرناها وقال المصنف يستحب أن يقول اللهم صل على آل فلان وتابعه على هذا صاحب البيان وقال صاحب الحاوي ان قال اللهم صل عليهم فلا بأس وهذا الذي قالوه خلاف المذهب وخلاف ما قطع به الاكثرون فقد صرح الاكثرون بانه تكره الصلاة على غير الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ابتداء في هذا الموضع وغيره وإنما يقال تبعاً فيقال صلى الله على النبي وعلي آل وأزواجه ونحو ذلك وقال المتولي لا تجوز الصلاة على غير الانبياء ابتداء ومقتضي عبارته التحريم والمشهور السكراهة وقيل أنه خلاف الأولي ولا يسمى مكروهاً فحصل أربعة أوجه (أصحها) مكروه (والثاني) حرام (والثالث) خلاف الأولي (والرابع) مستحب عند أخذ الصدقة وقد جمع الرافعي كلام امام الحرمين وسائر الاصحاب فيه ولخصه فقال: قال الأئمة لا يقال: اللهم صل على فلان وان ورد في الحديث لأن الصلاة صارت مخصوصة في لسان السلف بالانبياء صلوات الله وسلامه عليهم كما أن قولنا عز وجل مخصوص بالله تعالى وكما لا يقال محمد عز وجل وان كان عزيزاً جليلاً لا يقال أبو بكر أو علي صلى الله عليه وسلم وان صح المعنى قالوا وإنما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لانه منصبه فله أن يقوله لمن شاء بخلافنا قال

بحسب في الكفارة وتابعه المصنف فيما ذكره وانت اذا فحست عن كتب الاصحاب وجدت اكثرهم ساكتين عن ذلك وقد يغلب على ظنك انه لا خلاف في المسألة والذي ذكره كالبيان والاستدراك لما امله الاولون وربما استشهد عليه بأنهم لم يتعرضوا ايضاً لدست ثوب يلبسه ولا شك في أنه مبقى

وهل ذلك مكروه كراهة تنزيه أم مجرد ترك أدب فيه وجهان (الصحيح) الأشهر أنه مكروه وبه قطع القاضي حسين والغزالي في الوسيط ووجهه امام الحرمين بان المكروه ما ثبت فيه نهى مقصود وقد ثبت نهى مقصود عن التشبه باهل البدع وقد صار هذا شعاراً لهم وظاهر كلام الصيدلاني والغزالي في الوجيز أنه خلاف الاولي وصرح صاحب العدة بنفي الكراهة وقال الصلاة بمعنى الدعاء تجوز علي كل أحد اما بمعنى التعظيم فتختص بالانبياء ولا خلاف أنه يجوز أن يجعل غير الانبياء تبعاً لهم فيقال صل على محمد وعلي آل محمد وأزواجه وذريته وأتباعه وأصحابه لان السلف استعملوه وأمرنا به في التشهد قال الشيخ أبو محمد والسلام بمعنى الصلاة فان الله تعالى قرن بينهما فلا يفرد به غائب غير الانبياء ولا بأس به علي سبيل المخاطبة للآحياء والاموات من المؤمنين فيقال : سلام عليكم : هكذا قال لا بأس به وليس بجيد بل الصواب أنه سنة للآحياء والاموات وهذه الصيغة لا تستعمل في المسنون وكأنه أراد أنه لا يمنع منه في المخاطبة بخلاف الغيبة (وأما) استحبابه في المخاطبة فمعرفة والله أعلم *

(فرع) يستحب الترضي والترحم على الصحابة والتابعين فمن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار فيقال رضي الله عنه اورحمه الله عليه اورحمه الله ونحو ذلك (وأما) ما قاله بعض العلماء ان قول رضي الله عنه مخصوص بالصحابة ويقال في غيرهم رحمه الله فقط فليس كما قال ولا يوافق عليه بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه ودلائله أكثر من أن تحصر فان كان المذكور صحابياً ابن صحابي قال قال ابن عمر رضي الله عنهما وكذا ابن عباس وكذا ابن الزبير وابن جعفر واسامة ابن زيد ونحوهم ليشمله وإياه جميعاً * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وإن منع الزكاة أو غل أخذ منه الفرض وعززه على المنع والغلول ﴾ (وقال) في القديم يأخذ الزكاة وشطر ماله ومضي توجيه القولين في أول الزكاة وإن وصل الساعي قبل وجوب الزكاة ورأى أن يستسلف فعل وإن لم يسلفه رب المال لم يجبره علي ذلك لأنها لم تجب بعد فلا يجبر علي أدائه وإن رأى أن يوكل من يقبضه إذا حال الحول فعل فإن رأى أن يتركه حتى يأخذه مع زكاة القابل فعل وإن قال رب المال لم يحل الحول علي المال فالقول قوله وإن رأى تحليفه حلفه احتياطاً وإن قال بعته ثم اشتريته ولم يحل الحول عليه أوقال اخرجت الزكاة عنه وقلنا يجوز أن يفرق بنفسه ففيه وجهان (أحدهما) يجب تحليفه لأنه يدعي خلاف الظاهر فان نكل عن اليمين أخذ منه الزكاة (والثاني) يستحب تحليفه ولا يجب لان الزكاة موضوعة علي الرفق فلو أوجبنا اليمين خرجت عن باب الرفق

عليه فان الفطرة ليست باشد من الدين وأنه مبقى عليه في الديون لكن الخلاف ثابت فان الشيخ ابا علي حكى وجهاً أن عبد الخدمة لا يباع في الفطرة كما لا يباع في الكفارة ثم انكر عليه وقال لا يشترط في صدقة الفطار أن يكون فاضلاً عن كفايته بل المعتبر قوت يومه ويفارق الكفارة لان لها بدلاً

ويبعث الساعي لزكاة الثمار والزرع في الوقت الذي يصادف فيه الادراك ويبعث معه من يحرص الثمار فان وصل قبل وقت الادراك ورأى أن يحرص الثمار ويضمن رب المال زكاتها فعل وان وصل وقد وجبت الزكاة وبذل له أخذها ودعا له فان كان الامام اذن للساعي في تفريقها فرقها وان لم يأذن له حملها الى الامام *.

(الشرح) فيه مسائل (إحداها) اذ لزمته زكاة فمضها أو غلبها - أي كتمها - وخان فيها أخذ الامام أو الساعي الفرض منه والقول الصحيح الجديد أنه لا يأخذ شطر ماله (وقال) في القديم يأخذه وسبق شرح القولين بدليلهما وفروعها في أول كتاب الزكاة قال الشافعي في المختصر في آخر باب صدقة الغنم السائمة: ولو غل صدقته عزز اذا كن الامام عادلا الا أن يدعى الجهالة ولا يعزر ان لم يكن الامام عادلا: هذا نصه قال أصحابنا اذا كتم ماله أو بعضه عن الساعي أو الامام ثم أطلع عليه أخذ فرضه فان كان الامام أو الساعي جائرا في الزيادة بأن يأخذ فوق الواجب أولا يصرفها معارفها لم يعزره لانه معذور في كتمه وان كان عادلا فان لم يدع المالك شبهة في الاخفاء عزره لانه عاص آثم بكتمانه وان ادعى شبهة بأن قال لم أعلم تحريم كتمانها أو قال ظننت أن تفرقني بنفسى أفضل أو نحو ذلك فان كان ذلك محتملا في حقه لقرب اسلامه أو لقلته اختلاطه بالعلماء ونحوهم لم يعزره قال السرخسي فان اتهمه فيه حلفه وان كان ممن لا يخفى عليه اختلاطه بالعلماء ونحوهم لم يقبل قوله وعزره (وأما) مانع الزكاة فيعزر علي كل تقدير الا أن يكون قريب عهد بالاسلام يخفى عليه وجوبها أو نحوه (الثانية) اذا وصل الساعي أصحاب الاموال فان كن حول صاحب المال قد تم أخذ الزكاة ودعا له كما سبق وان كان الحول لم يتم علي جميعهم أو بعضهم سأل الساعي تعجيل الزكاة ويستحب للمالك اجابته وتعجيلها فان عجلها برضاه أخذها ودعا له وان امتنع لم يجبر لما ذكره المصنف ثم ان رأى الساعي المصلحة في أن يوكل من يأخذها عند حلولها ويفرقها علي أهلها فعل وان رأى ان يؤخرها ليأخذها منه في العام المقبل فعل ويكتبها لثلاثين ساهاً أو يموت فلا يعلمها الساعي بعده ورووا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه «أخر الزكاة عام الرمادة وكان عام مجاعة» وان رأى أن يرجع في وقت حلولها ليأخذها فعل وان وثق بصاحب المال فوض التفريق اليه لانه يجوز تفريقه بغير اذن فبالاذن أولى (الثالثة) اذا اختلف الساعي ورب المال قال أصحابنا ان كان قول المالك لا يخالف الظاهر بأن قال لم يحل الحول بعد أو قال هذه السخال اشتريتها وقال الساعي بل تولدت من النصاب أو قال تولدت بعد الحول فقال الساعي قبله أو قال الساعي كانت ماشيتك نصاباً ثم تولدت فقال المالك بل تمت نصاباً بالتوالد فالقول

ينتقل اليه فحذف الامر فيها ولا يبدل للفطرة - في قدر عليه بوجه ما لزمه القضاء كقضاء الدين وذكر في التهذيب ايضاً ما يوجب اثبات وجهين في المسألة والاصح عنده الاول كما في الكتاب وقد احتج له بقول الشافعي رضي الله عنه ان الابن الصغير اذا كان له عبد يحتاج الي خدمته فعلى الاب ان

قول المالك في جميع هذه الصور ونظائرها مما لا يخالف الظاهر فان رأى الساعي تحليفه حلفه واليمين هنا مستحبة فان امتنع منها لم يكلف بها ولا زكاة عليه بلا خلاف لان الاصل براءته ولم يعارض الاصل ظاهر وان كان قول المالك مخالفا للظاهر بان قال بعته ثم اشتريته في اثناء الحول ولم يحل حوله بعد أو قال فرقت الزكاة بنفسه وجوزنا ذلك له ونحو ذلك فالقول قول المالك يمينه بلا خلاف وهل اليمين مستحبة ام واجبة فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (اصحهما) مستحبة صححه المحامي في كتابيه وآخرون وقنع به جماعة منهم المحامي في المقنع (فان قلنا) مستحبة فنكل لم يجهر على اليمين ولا زكاة عليه (وان قلنا) واجبة فامتنع اخذت من الزكاة قال اصحابنا وليس هذا اخذنا بالنكول بل بالوجوب السابق والسبب المتقدم ومعناه ان الزكاة انعقد سبب وجوبها ويدعي مسقطها ولم يثبت يمينه ولا بغيرها والاصل عدمه فبقى الوجوب هذا هو المشهور به قطع الاصحاب الا أبا العباس ابن القاص فقال هذه المسألة حكم فيها بالنكول على هذا الوجه قال اصحابنا وهذا غلط قال القاضي ابو الطيب والاصحاب ونظير هذا اللعان فان الزوج اذا لاعن لزم المرأة حد الزنا فان لاعنت سقط وان امتنعت لزمها الحد لا بامتناعها بل بلعان الزوج وانما لعانها مسقط لما وجب بلعانه فاذا لم تلعن بقي الوجوب وهكذا الزكاة والله اعلم * ولو قال المالك هذا المال الذي في يدي وديعة وقال الساعي بل هو ملك لك فوجهان مشهوران في الشامل وغيره (احدهما) ان دعواه لا يخالف الظاهر فيكون القول قوله يمينه استحبابا قطعا لان ما في يد الانسان قد يكون لغيره (واصحهما) انها مخالفة للظاهر وصححه صاحب الشامل وبه قطع القاضي ابو الطيب في تعليقه والبند نجى والمحامي في كتابيه وغيرهم والله اعلم * (الرابعة) يستحب ان يخرج الساعي لاخذ زكاة الثمار والزروع في الوقت الذي يصادف ادراكها وحصولها وقد سبق شرح هذه المسألة قريبا ويستحب ان يكون مع الساعي من يحرص ليتخير ما يحتاج الى خرصه وينبغي ان يكون خارصان ذكر ان حران ليخرج من الخلاف السابق في ذلك والله اعلم * (الخامسة) اذا قبض الساعي الزكاة فان كان الامام اذن له في تفريقها في موضعها فرقها وان امره بحملها حيث يجوز الحمل اما لعدم من يصرفها اليه في ذلك الموضع او لقرب المسافة اذا قلنا به او لكون الامام والساعي بريان جواز النقل حملها وان لم ياذن له في التفرقة ولا امره بالحمل فمقتضى عبارة المصنف وغيره وجوب الحمل الى الامام وهكذا هو لان الساعي نائب الامام فلا يتولى الا ما اذن له فيه واذا اطلق الولاية

يخرج فطرته كما يخرج فطرة الابن ولولا ان العبد غير محسوب لسقط بسببه نفقة الابن ايضا ثم ذكر الامام رحمه الله شيئين (أحدهما) ان كون المخرج فاضلا عن العبد والمسكن وان شرطناه في ابتداء الثبوت فلا نشترطه في الدوام بل اذا ثبتت الفطرة في ذمة انسان بعنا عبده ومسكنه فيها لانها بعد الثبوت التحقت بالدين (والثاني) ان دين الآدميين يمنع وجوب الفطرة وفاقا كما ان الحاجة الى صرفه

في اخذ الزكوات لم يقتض الصرف الي المستحقين (واعلم) ان عبارة المصنف تقتضي الجزم بجواز نقل الزكاة للامام والساعي وان الخلاف المشهور في نقل الزكاة إنما هو في نقل رب المال خاصة وهذا هو الاصح وقد قال الرافعي ربما اقتضى كلام الاصحاب طرد الخلاف في الامام والساعي وربما اقتضى جواز النقل للامام والساعي والفرقة حيث شاء قال وهذا اشبه وهذا الذي رجحه هو الراجح الذي تقتضيه الاحاديث والله اعلم *

(فرع) قال اصحابنا لا يجوز للامام ولا للساعي بيع شيء من مال الزكاة من غير ضرورة بل يوصلها الي المستحقين بأعيانها لان اهل الزكاة اهل رشد لا ولاية عليهم فلم يحز بيع مالهم بغير اذنهم فان وقعت ضرورة بان وقف عليه بعض الماشية او خاف هلاكه او كان في الطريق خطر أو احتاج الي رد جبر ان أو الى مؤنة النقل أو قبض بعض شاة وما أشبهه جاز البيع للضرورة كما سبق في آخر باب صدقة الغنم انه يجوز دفع القيمة في مواضع للضرورة * قال اصحابنا ولو وجبت ناقة أو بقرة أو شاة واحدة فليس للمالك بيعها وتفرقة منها علي الاصناف بلا خلاف بل يجمعهم ويدفعها اليهم وكذا حكم الامام عند الجمهور وخالفهم البغوي فقال ان رأى الامام ذلك فعليه وان رأى البيع وتفرقة الثمن فعليه والمذهب الاول * قال اصحابنا وإذا باع في الموضع الذي لا يجوز فيه البيع فالبيع باطل ويسترد المبيع فان تلف ضمنه والله اعلم *

(فرع) قال اصحابنا اذا تلف من الماشية شيء في يد الساعي أو المالك ان كان بتفريط بان قصر في حفظها أو عرف المستحقين وامكنه التفريق عليهم فاخر من غير عذر ضمنها لانه متعد بذلك وان لم يفرط لم يضمن كالوكيل وناظر مال اليتيم اذا تلف في يده شيء بلا تفريط لا يضمن والله اعلم * وفي فتاوى القفال ان الامام اذا لم يفرق الزكاة بعد التمكن ولا عذر له حتى تلفت عنده ضمنها كما سبق قال والوكيل بتفرقة الزكاة لو اخر تفرقتها حتى تلف المال لم يضمن قال لان الوكيل لا يجب عليه التفريق بخلاف الامام *

(فرع) قال اصحابنا لو جمع الساعي الزكاة ثم تلفت في يده بلا تفريط قبل ان تصل الي الامام اسحق اجرته في بيت المال لانه اجير ومن صرح به صاحب الشامل والبيان ونقله صاحب البيان عن صاحب الفروع * قال المصنف رحمه الله *

« والمستحب ان يسم الماشية التي يأخذها في الزكاة لما روى انس رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسم ابل الصدقة » ولان بالوسم تميز عن غيرها فاذا شردت ردت الي

الي نفقة الاقارب تمنعه قال ولو ظن ظان ان دين الآدمي لا يمنعه علي قول كما لا يمنع وجوب الزكاة كان مبعدا هذا لفظه وفيه شيء آخر تذكره في او اخر صدقة الفطر ان شاء الله تعالى جده. فعلي هذا يشترط مع كون المخرج فاضلا عما سبق كونه فاضلا عن قدر ما عليه من الدين ولم يتعرض

موضعها ويستحب ان يسم الابل والبقر في اخاذها لانه موضع صلب فيقل الالم بوسمه ويخفف الشعر فيه فيظهر ويسم الغنم في آذانها ويستحب ان يكتب في ماشية الزكاة لله اوزكاة وفي ماشية الجزية جزية او صغار لان ذلك اسهل ما يمكن *

(الشرح) حديث أنس رواه البخاري ومسلم ولفظها قال أنس «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بعبد الله بن أبي طلحة ليحنكه فوافيته وفي يده الميسم يسم ابل الصدقة» وفي رواية «يسم غنما» (أما) أحكامه وفروعه ففيه مسائل (أحداها) قال الشافعي والأصحاب يستحب وسم الماشية التي للزكاة والجزية وهذا الاستحباب متفق عليه عندنا ونقل صاحب الشامل وغيره انه اجماع الصحابة رضي الله عنهم قال العبدري وبه قال أكثر الفقهاء * وقال أبو حنيفة يكره الوسم لانه مثله وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المثلة ولانه تعذيب للحيوان وهو منهي عنه * واحتج أصحابنا بحديث أنس المذكور وبآثار كثيرة من عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة رضي الله عنهم ولان الحاجة تدعو الى الوسم لتمييز ابل الصدقة من ابل الجزية وغيرها ولا نهار بشاردت فيعرفها واجدها بعلامتها فيردها ولان من أخرجها يكره له شراؤها فيعرفها لئلا يشتريها ومن ذكر هذا المعنى الامام الشافعي واعتمده واعترض عليه بأنه وان عرف انها صدقة لا يعرف كونها صدقة وانما يكره شراء صدقة لا صدقة غيره واجاب الاصحاب بأنه اذا عرف انها صدقة احتاط فاجتنبه وقد يعرف انها صدقة لاختصاص ذلك النوع من الصدقة به وتغير ذلك من المصالح (وأما) احتجاج أبي حنيفة بالمثلة والتعذيب فهو عام وحديثنا والآثار خاصة باستحباب الوسم فخصت ذلك العموم ووجب تقديمها عليه والله أعلم (الثانية) قال أصحابنا وأهل اللغة الوسم أثر كية ويقال بعير موسوم وقد وسمه وسمما وسمه والميسم الشيء الذي يوسم به وجمعه مياسم ومواسم وأصله من السمة وهي العلامة ومنه موسم الحج لانه معلوم يجمع الناس وقلان موسوم بالخير وعليه سمة الخير أي علامته قال أصحابنا يستحب وسم الابل والبقر في أصول اخاذها والغنم في آذانها لما ذكره المصنف فلو وسم في غيره جاز الا الوجه فمنهي عن الموسم فيه باتفاق أصحابنا وغيرهم من العلماء لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال «رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم خماراً موسوم الوجه فأنكر ذلك» رواه مسلم وعن جابر رضي الله عنه قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه» رواه مسلم وعن جابر أيضاً ان النبي صلى الله عليه وسلم «مر على حمار قد وسم في وجهه فقال لعن الله الذي وسمه» رواه مسلم : واختلفت عبارات أصحابنا في كيفية النهي عن الوسم في الوجه فقال البغوي لا يجوز الوسم وقال صاحب

له في الكتاب بل لم يتعرض لما اتفقت الكرامة على اعتباره وهو كونه فاضلاً عن قوته وقوت من يمونه إلا ان يقال انه تعرض له على سبيل الإشارة فانه اذا اعتبر كونه فاضلاً عن العبد والمسكن فالولى ان يكون فاضلاً عنه (وقوله) صاع من الطعام لا يخفى انه غير معين وانما المراد قدر صاع من أى جنس كان من المال وقال أبو حنيفة

العدة الوسم على الوجه منهى عنه بالاتفاق وهو من أفعال الجاهلية وقال الرافعي يكره والمختار التحريم كما أشار إليه البغوي وهو مقتضى اللعن وقد ثبت اللعن في الحديث كما ذكرناه والله أعلم: (الثالثة) ينبغي أن يميز بين سمة الزكاة والجزية قال الشافعي والاصحاب يستحب أن يكتب في ماشية الجزية جزية أو صغار (وأما) ماشية الزكاة فقال الشافعي والاصحاب يستحب أن يكتب عليها صدقة أو زكاة أو لله وقد نص الشافعي في مختصر المزني على أنه يكتب لله وصرح به الاصحاب منهم المصنف وابن كنج والدارمي والقاضي أبو الطيب في المجرد والمحامي وصاحب الشامل والغزالي والبغوي وصاحب العدة وخلائق آخرون قال صاحب الشامل يكتب صدقة أو زكاة قال فان كتب عليها الله كان ابرك وأولي قال الرافعي نص الشافعي على كتابة الله قال واستبعده بعض من شرح الوجيز وبعض من شرح المختصر من المتقدمين لأن الدواب تسمعك وتضرب أفاذاها بأذنانها وهي نجسة وينزه اسم الله تعالى عنها قال الرافعي والجواب عن هذا بأن أثبات اسم الله تعالى هنا لغرض التمييز والاعلام لا على قصد الذكر قال ويختلف التعظيم والاحترام بحسب اختلاف المقصود ولهذا يحرم على الجنب قراءة القرآن ولو أتى ببعض الفاظه لا على قصد القراءة لم يحرم هذا كلام الرافعي (الرابعة) قال الشافعي في المختصر والاصحاب يستحب أن تكون سمة الغنم الطف من سمة البقر قال اصحابنا وسمة البقر الطف من سمة الابل ودليله ظاهر (الخامسة) قال اصحابنا الوسم مباح في الحيوانات التي ليست للصدقة ولا للجزية ولا يقال مندوب ولا مكروه (وأما) حيوانها فيستحب وسمه كما سبق وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من رواية ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يكوى في الجاعرتين وهما اصل الفخذين وانظر رواية مسلم يوهم أن الذي كان يكوى في الجاعرتين هو النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو العباس ابن عبد المطلب أو أنه ابن عباس كما أوضحته في شرح مسلم *

(فرع) قال البغوي والرافعي لا يجوز خصاء حيوان لا يؤكل لا في صغره ولا في كبره قال ويجوز خصاء المأ كولي في صغره لأن فيه غرضا وهو طيب لحمه ولا يجوز في كبره ووجه قولها أنه داخل في عموم قوله تعالى اخبارا عن الشيطان (ولا أمرهم فليغيرن خلق الله) فخصص منه الختان والوسم ونحوها وبقي الباقي داخلا في عموم الذم والنهي *

(فرع) الكي بالنار ان لم تدع اليه حاجة جرام لدخوله في عموم تغيير خلق الله وفي تعذيب الحيوان وسواء كوى نفسه أو غيره من آدمي أو غيره وان دعت اليه حاجة وقال أهل الخبرة أنه موضع حاجة جاز في نفسه وفي سائر الحيوان وتركه في نفسه للتوكل أفضل لحديث ابن عباس

رحمه الله اليسار المعتبر في الباب ان يكون مالكا لنصاب زكوى ومالك واحد واقفانا على عدم علي عدم اعتباره لأن الحق المالي الذي لا يزيد بزيادة المال لا يعتبر فيه وجود النصاب كالكفارات ثم اليسار انما يعتبر وقت الوجوب فلو كان معسرا عنده ثم ابسر فلا شيء عليه لأن وجود الشرط

رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « قيل يدخل من امتك الجنة سبعون ألفا لا حساب عليهم ولا عذاب قال وهم الذين لا يرقون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلي ربهم يتوكلون » متفق عليه وعن عمر ابن ابن حصين رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفا بغير حساب قالوا ومن هم يا رسول الله قال هم الذين لا يكتبون ولا يسترقون وعلي ربهم يتوكلون » رواه مسلم وعن عمران أيضا قال « وكان يسلم علي حتى اكتبوت فتركت ثم تركت الكي فعاد » رواه مسلم ومعناه انه كان به مرض فاكثوى بسببه وكانت الملائكة تسلم عليه قبل الكي لفضله وصلاحه فلما اكتبوى تركوا السلام عليه فعلم ذلك فترك الكي مرة أخرى وكان محتاجا اليه فعادوا وسلموا عليه رضي الله عنه والله اعلم *

(فرع) يكره انزاء الحمير على الخيل لحديث علي رضي الله عنه قال « اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بغلة فركبها فقلت لو حملنا الحمير على الخيل فكانت لنا مثل هذه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يفعل ذلك الذين لا يعلمون » رواه ابو داود باسناد صحيح قال العلماء وسبب النهي انه سبب اقله الخيل واضعفها *

(فرع) يحرم التحريش بين البهائم لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التحريش بين البهائم » رواه ابو داود والترمذي باسناد صحيح لكن فيه ابو يحيى القتات وفي وثيقه خلاف وروى له مسلم في صحيحه والله اعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

« ولا يجوز للساعي ولا للامام ان يتصرف فيما يحصل عنده من الفرائض حتي يوصلها الي أهلها لان الفقراء اهل رشد لا يولي عليهم فلا يجوز التصرف في مالهم بغير اذنهم فان أخذ نصف شاة أو وقف عليه شيء من المواشي وخاف هلاكه أو خاف ان يؤخذ في الطريق جاز له بيعه لانه موضع ضرورة وان لم يبعث الامام الساعي وجب علي رب المال ان يفرق الزكاة بنفسه علي المنصوص لانه حق للفقراء والامام نائب عنهم فاذا ترك النائب لم يترك من عليه أدائه ومن اصحابنا من قال (ان قلنا) ان الاموال الظاهرة يجب دفع زكاتها الي الامام لم يجز ان يفرق بنفسه لانه مال توجه حق القبض فيه الي الامام فاذا لم يطلب الامام لم يفرق كالخراج والجزية » *

(الشرح) هذه المسائل كما ذكرها وسبق شرحها قريبا قبل الوسم ومسألة النص سبق شرحها مع نظائرها أول الباب والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

بعد فوات الوقت لا يغني ولو وجد بعض أسباب الكفارات من الشخص وهو عاجز عن جميع خصاها ثم قدر فعله أن يكفر لان الوجوب قد ثبت ثم والاداء موقوف على القدرة وفيه خلاف يذكر في موضعه (وقوله) فلو أبسر بعد الهلال هذا التصوير مفرع علي قولنا ان وقت الوجوب الاستهلال وقد سبق له نظير (وقوله) لم يتجدد الوجوب فيه ضرب من التوسع إذ لم يكن في الابتداء

ولا يصح أداء الزكاة إلا بالنية لقوله صلى الله عليه وسلم «أما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى» ولأنها عبادة محضة فلم تصح من غير نية كالصلاة وفي وقت النية وجهان (أحدهما) يجب أن ينوى حال الدفع لأنه عبادة يدخل فيها بفعله فوجب النية في ابتدائها كالصلاة (والثاني) يجوز تقديم النية عليها لأنه يجوز التوكيل فيها ونيته غير مقارنة لأداء الوكيل فجاز تقديم النية عليها بخلاف الصلاة ويجب أن ينوى الزكاة أو الصدقة الواجبة أو صدقة المال فان نوى صدقة مطلقة لم تجزه لأن الصدقة قد تكون نفلا فلا تنصرف إلى القرض إلا بالتعيين ولا يلزمه تعيين المال المزكي عنه وإن كان له نصاب حاضر ونصاب غائب فأخرج الفرض فقال هذا عن الحاضر أو الغائب أجزاء لأنه لو أطلق النية لكانت عن أحدهما فلم يضر تقييده بذلك فان قال إن كان مالي الغائب سالماً فهذا عن زكاته وإن لم يكن سالماً فهو عن الحاضر فان كان الغائب هالكا أجزأه لأنه لو أطلق وكان الغائب هالكا لكان هذا عن الحاضر وإن قال إن كان مالي الغائب سالماً فهذا عن زكاته أو تطوع لم تجزه لأنه لم يخلص النية للقرض وإن قال إن كان مالي الغائب سالماً فهذا عن زكاته وإن لم يكن سالماً فهو تطوع وكان سالماً أجزأه لأنه أخلص النية للقرض ولأنه لو أطلق النية لكان هذا مقتضاه فلم يضر التقييد وإن كان له من يرثه فأخرج مالا وقال إن كان قد مات مورثي فهذا عن زكاة ما ورثته منه وكان قد مات لم يجزه لأنه لم يبين النية على أصل لأن الأصل بقاءه وإن وكل من يؤدي الزكاة ونوى عند الدفع إلى الوكيل ونوى الوكيل عند الدفع إلى الفقراء أجزأه وإن نوى الوكيل ولم ينو الموكل لم يجزه لأن الزكاة فرض على رب المال فلم تصح من غير نية وإن نوى رب المال ولم ينو الوكيل ففيه طريقان (من) أصحابنا من قال يجوز قولاً واحداً لأن الذي عليه الفرض قد نوى في وقت الدفع إلى الوكيل فتعين المدفوع للزكاة فلا يحتاج بعد ذلك إلى النية (ومن) أصحابنا من قال ينبغي على جواز تقديم النية (فإن قلنا) يجوز أجزأه (وإن قلنا) لا يجوز لم يجزه وإن دفعها إلى الإمام ولم ينو ففيه وجهان (أحدهما) يجزئه وهو ظاهر النص لأن الإمام لا يدفع إليه إلا الفرض فاكتفى بهذا الظاهر عن النية (ومن) أصحابنا من قال لا يجزئه وهو الأظهر لأن الإمام وكيل للفقراء ولو دفع إلى الفقراء لم يجز إلا بالنية عند الدفع فكذلك إذا دفع إلى وكيلهم وتناول هذا القائل قول الشافعي رحمه الله علي من امتنع من أداء الزكاة فأخذها الإمام منه قهراً فإنه يجزئه لأنه تعذر النية من جهة فقامت نية الإمام مقام نيته *

وجوب حتى يفرض تجده أو عدم تجده والمراد منه لم يثبت الوجوب وليكن معلماً بالميم لأن القاضي الروياني وصاحب البيان روي عن مالك أنه إن أيسر يوم الفطر وجب عليه الفطرة (وقوله) بخلاف الكفارات أي على ظاهر المذهب وهو أن الوجوب ثابت إذا قدر بعد العجز عن جميع الخصال وإلا فها متفقان في الحكم *

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وسبق بيانه في أول باب نية الوضوء وسبق هناك بيان الاحتراز بقوله عبادة محضة وأما قاس علي الصلاة بالرد علي الأوزاعي فإنه قال لا تقتصر الزكاة الي نية ووافق علي افتقار الصلاة الي النية وهذا القياس الذي ذكره المصنف ينتقض بالعتق والوقف والوضعية (وقوله) وفي وقت النية وجهان (أحدهما) يجب أن ينوي في حال الدفع لأنها عبادة يدخل فيها بفعله فوجبت النية في ابتدائها كالصلاة فقوله بفعله احتراز من الصوم وفي الفصل مسائل (إحداها) لا يصح أداء الزكاة الا بالنية في الجملة وهذا لا خلاف فيه عندنا وأما الخلاف في صفة النية وتفريعها وبوجوبها قال مالك وأبو حنيفة والثوري وأحمد وأبو ثور وداود وجمهور العلماء وشذ عنهم الأوزاعي فقال لا تجب ويصح أداؤها بلا نية كأداء الديون ودليلنا ما ذكره المصنف وتخالف الدين فإن الزكاة عبادة محضة كالصلاة وأجاب القاضي أبو الطيب في تعليقه بأن حقوق الآدمي لما لم يقتصر المتعلق منها بالبدن كالقصاص وحد القذف إلي نية لم يقتصر المتعلق بالمال وحقوق الله تعالى المتعلقة بالبدن الي النية فكذا المتعلقة بالمال وأجاب صاحب الشامل والشمه بأن الدين ليس عبادة وإن كان فيه حق لله تعالى ولهذا يسقط باسقاط صاحبه فالمغلب فيه حقه قال أصحابنا فإن نوى بقلبه دون لفظ لسانه اجزأه بلا خلاف وإن لفظ بلسانه ولم يتو بقلبه ففيه طريقان (أحدهما) لا يجزئه وجهاً واحداً وبه قطع العراقيون والسرخسي وغيره من الحراسانيين (والطريق الثاني) فيه وجهان (أحدهما) يكفيه اللفظ باللسان دون نية القلب (والثاني) لا يكفيه ويتعين القلب وهذا الطريق مشهور في كتب الحراسانيين ذكره الصيدلاني والفوراني وإمام الحرمين والغزالي والبعقوي وآخرون قال الرافعي وهو الأشهر قال ومنهم من حكى هذا الخلاف قولين واتفق القائلون بهذا الطريق علي أن الاصح اشتراط نية القلب ومن قال بالاكتفا باللسان القفال وقوله الصيدلاني وإمام الحرمين والغزالي قولاً للشافعي وأشار القاضي أبو الطيب في كتابه المجرى الى هذا فقال قال الشافعي في الام سواء نوى في نفسه أو تكلم فانما أعطى فرض مال فاقام اللسان مقام النية كما أقام أخيه الإمام مقام النية قال وبينه في الام فقال انما معنى ان أجعل النية في الزكاة كنية للصلاة اقتراق الصلاة والزكاة في بعض حالها ألا ترى أنه يجوز دفع الزكاة قبل وقها ويجزئ أن يأخذها الوالي بغير طيب نفسه فتجزئ عنه وهذا لا يوجد في الصلاة هذا آخر كلام القاضي أبي الطيب وقال إمام الحرمين المنصوص للشافعي أن النية لا بد منها قال وقال الشافعي في موضع آخر إن قال بلسانه هذا زكاة مالي اجزأه قال واختلاف أصحابنا في هذا النص فقال صاحب التقریب فيما حكاه عنه

قال (ولو كان الفاضل نصف صاع وجب اخراجه على أحد الوجهين ولو كان الفاضل صاعاً ومعه زوجته وأقاربه أخرج عن نفسه علي الاصح وقيل عن زوجته لان فطرتها دين والدين يمنع وجوب الزكاة وقيل يتخير ان شاء أخرج عن واحد وان شاء وزع وقيل لا يجوز التوزيع ولكن

الصيدلاني أراد الشافعي لفظ اللسان مع نية القلب قال وقالت طائفة يكفي اللفظ ولا يجب نية القلب وهو اختيار القفال قال واحتج القفال بأمرين (أحدهما) أن الزكاة تخرج من مال المرتد ولا تصح نيته (والثاني) جواز النية في أداء الزكاة ولو كانت نية القلب متعينة لوجب علي المكلف بها مباشرتها لأن النيات سر العبادات والاختصاص فيها قال الامام فقد حصل في النية قولان (أحدهما) يكفي اللفظ أو نية القلب أي به كفاه (والثاني) وهو المذهب تعيين نية القلب قال البغوي في توجيه قول القفال في الاكتفاء باللفظ لأن النيابة في الزكاة جائزة فلما ذاب شخص عن شخص فيها جاز أن ينوب القلب عن اللسان قال ولا يرد علينا الحج حيث تجزئ فيه النيابة وبشروط فيه نية القلب لأنه لا ينوب فيه من ليس من أهل الحج وفي الزكاة ينوب فيها من ليس من أهل وجوب الزكاة عليه فانه لو استناب عبداً أو كافراً في أداء الزكاة جاز هذا كلام البغوي وفي استنابة الكافر في إخراجها نظر ولكن الصواب الجواز كما يجوز استنابته في ذبح الاضحية (المسألة الثانية) قال اصحابنا صفة نية الزكاة أن ينوي هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي أو زكاة مالي المفروضة أو الصدقة فيتعرض لفرض المال لأن مثل هذا قد يقع كفارة ونذراً وهذه الصور كلها تجزئه بلا خلاف ولو نوى الصدقة فقط لم تجزئه علي المذهب وبه قطع المصنف وامام الحرمين والبغوي والجمهور وحكي الرافعي فيه وجهاً أنه يجزئه وهو ضعيف لأن الصدقة تكون فرضاً وتكون نفلاً فلا يجزئه بمجرد ما لو كان عليه كفارة فاعتق رقبة بنية العتق المطلق لا يجزئه بلا خلاف ولو نوى صدقة مالي أو صدقة المال فوجهان حكاهما البغوي (أصحهما) لا يجزئه (والثاني) يجزئه لأنه ظاهر في الزكاة ولو نوى الزكاة ولم يتعرض للفرضية فطريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف والجمهور أنه يجزئه وجهاً واحداً (والثاني) علي وجهين (أحدهما) يجزئه (والثاني) لا يجزئه حكاه امام الحرمين والمتولي وآخرون من الخراسانيين قالوا وهما كالوجهين فيمن نوى صلاة الظهر ولم يتعرض للفرضية وضعف امام الحرمين وغيره هذا الطريق وهذا الدليل وفرقوا بأن الظهر قد تكون نافلة في حق صبي ومن صلاها ثانياً وأما الزكاة فلا تكون إلا فرضاً فلا وجه لاشتراطه نية الفريضة مع نية الزكاة وقال البغوي إن قل هذه زكاة مالي كفاه لأن الزكاة اسم للفرض المتعلق بالمال وإن قال زكاة ففي إجزائه وجهان ولم يصح شيئاً (وأصحهما) الاجزاء ولو قال هذا فرضي قال البندنجي لم يجزئه بلا خلاف قال ونص الشافعي أنه يجزئه وهو مؤول والله أعلم (الثالثة) في وقت نية الزكاة وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والاصحاب (أحدهما) يجب النية حالة الدفع إلى الامام أو الاصناف ولا يجوز تقديمها عليه كالصلاة

يخرج عن شاء ولو كان الناضل ماعاً وله عبد أخرج عن نفسه وهل يلزمه بيع جزء من العبد في زكاة نفس العبد فيه خلاف ولو فضل صاع عن زكاته ونفقته وله أقارب قدم من تقدم نفقته فان استؤوا فيتخير أو يقسط فيه وجهان *

(وأصحابها) يجوز تقديمها الى الامام على الدفع للغير قياسا على الصوم لان القصد سد خلة الفقير وهذا قال أبو حنيفة وصححه البندريجي وابن الصباغ والرافعي ومن لا يحصي من الاصحاب وهو ظاهر نص الشافعي في الكفارة فانه قال في الكفارة لا تجزئه حتى ينوى معها أو قبلها قال اصحابنا والكفارة والزكاة سواء قالوا ومن قال بالاول تأول على من نوى قبل الدفع واستصحب النية اليه وذكر المتولي تأويلا آخر أنه أراد المكفر بالصوم والتأويلان ضعيفان والصواب اجراء النص على ظاهره قال اصحابنا والوجهان مجريان في الكفارة قال المتولي وآخرون صورة المسألة ان ينوى حين يزن قدر الزكاة ويعزله ولا ينوى عند الدفع وأشار الى هذا التصوير الماوردي والبغوي (الرابعة) قال اصحابنا لا يشترط تعيين المال المزكي في النية فلو ملك مائتي درهم حاضرة ومائتي درهم غائبة فأخرج عشرة دراهم بنية زكاة ماله أجزاء بلا تعيين وكذا لو ملك أربعين شاة وخمسة أبعرة فأخرج شاتين بنية الزكاة أجزاء بلا تعيين ولو أخرج بلا تعيين خمسة دراهم بنية الزكاة مطاقاً ثم بان تلف احد المائتين أو تلف أحدهما بعد الاخراج فله جعل الزكاة عن الباقي ولو عين مالا لم ينصرف الى غيره فاذا نوى بالخمسة أحدهما بعينه فبان تلفاً لا يجزئه عن الآخر : ولو قال هذه الخمسة عن أحدهما فبان أحدهما تلفاً والآخر سالماً أجزاء عن السالم لأنه لو أطلق النية وقع عن السالم فلا يضره التقييد به وان قال ان كان الغائب سالماً فهذا عن زكاته والا فهو عن الحاضر وكان الغائب تلفاً فقد قطع المصنف والاصحاب بأنه يجزئ عن الحاضر وهو الصواب وكذا نقله امام الحرمين والرافعي عن الجمهور قالوا ولا يضر هذا التردد لان التعيين ليس بشرط حتى لو قال هذا عن الحاضر أو عن الغائب أجزاء وعليه خمسة أخرى ان كانا سالمين بخلاف ما لو نوى الصلاة عن فرض الوقت ان كان الوقت دخل والا فعن الفائتة لا يجزئه بالاتفاق لان التعيين شرط في الصلاة وحكوا عن صاحب التقريب تردداً في أجزاء عن الحاضر مع اتفاقهم على أجزاء عن الغائب ان كان باقياً والصواب الجزم بأجزائه أيضاً عن الحاضر ان كان الغائب تلفاً . ولو قال هذه عن الغائب ان كان باقياً والا فعن الحاضر أو هي صدقة فان كان الغائب سالماً أجزاء عنه بلا خلاف وان كان الغائب تلفاً لم يقع عن الحاضر كما قال الشافعي والمصنف والاصحاب واتفقوا على انه لو قال ان كان مالي الغائب سالماً فهذا عن زكاته أو نافلة فكان سالماً لم يجزئه لانه لم يخلص القصد للفرض وان قال ان كان مالي الغائب سالماً فهذا عن زكاته والا فهو تطوع فكان سالماً أجزاء عنه بلا خلاف صرح به المصنف والاصحاب لانه أخلص النية للفرض ولانه لو أطلق النية لكان هذا مقتضاه فلا يضر التقييد به . وكذا لو

في الفصل فروع (أحدها) لو فضل عمالاً يحاسب عليه بعض صاع من نصف وثلث وغيرها فهل يلزمه اخراجه فيه وجهان مرويان عن أبي اسحق (أحدهما) لا كما اذا لم يجد الا نصف رقبة لا يجب اعتاقه في الكفارة وكذا لو لم يقدر الا على إطعام خمسة مساكين أو كسوتهم (وأصحابها) نعم محافظة على

قال هذا عن زكاة مالي الغائب فان كان تالفا فهو صدقة تطوع فيمكن سألما أجزاءه عنه بالاتفاق لما ذكرنا قال اصحابنا وفي هاتين الصورتين لو بان الغائب تالفا لا يجوز له الاسترداد قالوا وكذا لو اقصر علي قوله زكاة الغائب فبان تالفا لا يجوز له الاسترداد الا اذا صرح فقال هذا عن زكاة الغائب فان كان تالفا استردده وأما اذا اخرج الخمسة وقال ان كان مورثي مات وورثت ماله فهذه زكاته فبان انه مات وورثه فلا تحسب الخمسة عن زكاته بلا خلاف صرح به المصنف وجميع الاصحاب قالوا لانه لم يبين علي أصل فان الأصل عدم الارث بخلاف مسألة المال الغائب لان الأصل بقاءه فاعتضد التردد في النية بأصل البقاء ونظيره من قال في آخر رمضان أصوم غداً ان كان من رمضان فبان منه يجزئه ولو قال ذلك في أوله لم يجزئه لما ذكرناه في مسألتى زكاة الغائب والارث . قال صاحب البيان وغيره وكذا لو جزم الوارث فقال هذا زكاة ما ورثته عن مورثي وهو لا يعلم موته فلا يجزئه بالاتفاق أيضا قال اصحابنا والفرق بين هذا وبين مالو باع مال ابيه ظاناً حياته فبان ميتا فانه صح علي الاصح لأن البيع لا يقتصر إلى نية بخلاف الزكاة . وأما اذا قال هذا عن مالي الغائب ان كان باقيا واقتصر علي هذا القدر فكان باقيا أجزاءه عنه وان كان تالفا فليس له صرف المخرج الى زكاة الحاضر على المذهب وبه قطع القاضي أبو الطيب في المجرى وآخرون وفيه وجه ضعيف حكاه الرافعي ان له صرفه الي الحاضر والله أعلم (فان قيل) تصح هذه الصور علي مذهب الشافعي وهو لا يجوز نقل الزكاة فكيف تصح عن الغائب قال اصحابنا يتصور اذا جوزنا نقل الزكاة علي أحد القولين وتتصور بالاتفاق إذا كان غائبا عن مجلد له والمكنه معه في البلد لا في بلد آخر وتتصور فيمن هو في سفينة او برية ومعه مال وله مال آخر في أقرب البلاد اليه فموضع تفريق المالكين واحد والله أعلم (الخامسة) إذا وكل في إخراج الزكاة فان نوى الموكل عند الدفع إلى الوكيل ونوى الوكيل عند الصرف إلى الاصناف أو عند الصرف إلى الامام أو الساعي أجزاءه بلا خلاف وهو الاكمل وان لم ينوياً أو نوى الوكيل دون الموكل لم يجزئه بالاتفاق وإن نوى الموكل عند الدفع إلى الوكيل دون الوكيل فطريقان حكاها المصنف والاصحاب (أحدهما) القطع بالاجزاء لان المكلف بالزكاة هو المالك وقد نوى (وأصحها) فيه وجهان بناء علي تقديم النية علي التفريق (ان) جوزنا أجزاء هذا (والا) فلا والمذهب الاجزاء ولو وكله وفوض اليه النية ونوى الوكيل قال إمام الحرمين والغزالي أجزاءه بلا خلاف ولو دفع إلى الوكيل بلانية ودفع الوكيل ولم ينو له كن نوى الموكل حال دفع الوكيل إلى الاصناف أجزاء بلا خلاف لان نية الموكل قارنت الصرف إلى المستحق فاشبهه تفريقه بنفسه ولو دفع إلى الوكيل بلانية ثم نوى قبل

الواجب بقدر الامكان ويخالف الكفارة من وجهين (أحدهما) ان الكفارة لا تتبع بعض والفطرة تتبع بعض في الجملة ألا ترى انه لو ملك نصف عبد يلزمه نصف صاع (والثاني) ان الكفارة لها بدل والفطرة لا بدل لها فصار كما لو وجد ما يستر به بعض العورة يلزمه لتستر به حتى لو انتهت في الكفارة إلى المرتبة الاخيرة

صرف الوكيل إلى الاصناف فقد جزم صاحب (١) بالأجزاء. ويحتمل أنه فرغ على الأصح وهو تقدم النية على الدفع والله أعلم (فإن قيل) قلتم هنا أن النائب لو نوى وحده لا يجزى. بلا خلاف ولو نوى الموكل وحده أجزاء على المذهب وفي الحج عكسه يشترط نية النائب وهو الاجير ولا تشترط نية المستأجر ولا تنفع (فالجواب) ما أجاب به المتولي وغيره أن الفرص في الحج يقع بفعل الوكيل فاشترط قصده الاداء عن المستأجر لينصرف الفعل اليه وأما هنا فالفرص يقع بمال الموكل فاكتفى بنيته قالوا ونظير الحج أن يقول الموكل أدركاة مالي من مالك فيشترط نية الوكيل والله أعلم (السادسة) ولي الصبي والمجنون والسفيه يلزمه إخراج زكاة أموالهم ويلزمه النية بالاتفاق فلا دفع بلا نية لم يقع زكاة ويدخل في ضمانه وعليه استرداده فإن تعذر فعليه ضمانه من مال نفسه لتفريطه صرح به ابن كج والرافعي وغيرهما وهو ظاهر (السابعة) إذا تولى السلطان قسم زكاة انسان فإن كان المالك دفعها طوعا ونوى عند الدفع كفاه وأجزأه ولا يشترط نية السلطان عند الدفع إلى الاصناف بلا خلاف لأنه نائبهم في القبض فإن لم ينو المالك ونوى السلطان أو لم ينو أيضا فوجهان مشهوران حكاهما المصنف والاصحاب (أحدهما) يجزئه قال المصنف والاصحاب وهو ظاهر النص في المختصر وبه قطع جماعة من العراقيين منهم المحامي والقاضي أبو الطيب في المجرى وصححه الماوردي لأن الامام لا يدفع اليه إلا الفرض فاكتفى بهذا الظاهر عن النية (والثاني) لا يجزئه لأنه لم ينو والنية واجبة بالاتفاق ولأن الامام إنما يقبض نيابة عن المساكين ولو دفع المالك إلى المساكين بلا نية لم يجزئه فكمذا إذا دفع إلى نائبهم وهذا هو الأصح صححه المصنف هنا وفي التبيين وشيخه القاضي أبو الطيب والبندنجي والبعقوي وآخرون وصححه الرافعي في المحرر قال الرافعي في الشرح هذا هو الأصح عند جمهور المتأخرين وتأولوا نص الشافعي في المختصر على أن المراد به المتمتع من دفع الزكاة فيجزئه إذا أخذها الامام لكن نص الشافعي في الام أنه يجزئه إذا أخذها الامام وإن لم ينو المالك طائعا كان أو مكرها قلت وهذا النص يمكن تأويله أيضا على أن المراد بجزئه في الظاهر فلا يطالب بالزكاة مرة أخرى وأما في الباطن فمسكوت عنه وقد قام دليل على أنه لا يجزئه في الباطن وهو ما ذكرناه هذا كله إذا دفع رب المال إلى الامام باختياره فاما إذا امتنع فأخذه منه الامام قهراً فإن نوى رب المال حال الأخذ أجزاء ظاهر او باطنا وإن لم ينو الامام وهذا لا خلاف فيه كما سبق في حال الاختيار وإن لم ينو رب المال نظر أن نوى الامام أجزاء في الظاهر فلا يطالب بانها وهل يجزئه باطنا فيه وجهان

وهي الاطعام ولم يجد الاطعام ثلاثين قال الامام يمين عندي اطعامهم قطعاً (الثاني) لو فضل صاع وهو يحتاج إلى إخراج فطرة نفسه وله زوجته وأقارب فقيه وجوه (أصحها) أنه يلزمه تقديم نفسه لقوله صلى الله عليه وسلم «أبدأ بنفسك ثم بمن تعول» (والثاني) أنه يلزمه تقديم زوجته لتأكد حقها وثبوتها بالمعوض ولهذا تستقر نفقتها في الزمة بخلاف ثقة غيرها. واحتج في الكتاب لهذا الوجه بأن فطرتها دين والدين

مشهوران في طريقة الخراسانيين (أصحهما) يجزئه وهو ظاهر كلام المصنف وجمهور العراقيين
وتقام نية الامام مقام نيته للضرورة كما تقوم نية ولي الصبي والمجنون والسفيه مقام نيته للضرورة وان
لم ينو الامام أيضا لم يسقط الفرض في الباطن قطعا وهل يسقط في الظاهر فيه وجهان مشهوران
أيضا (الأصح) لا يسقط هكذا ذكره البغوي وآخرون (وأما) وجوب النية على الامام فالمذهب وجوبها
عليه وانها تقوم مقام نية المالك وأن الامام اذا لم ينو عصي هكذا قال هذا كله القفال في شرحه
التلخيص والرافعي وآخرون وقال امام الحرمين والغزالي (إن قلنا) لا تسقط الزكاة عن المتمتع في الباطن
لم تجب النية على الامام وإلا فوجهان (أحدهما) تجب كلولي (والثاني) لا لتلايتها ون المالك بالواجب
عليه والله أعلم (الثامنة) لو تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة لم تسقط عنه الزكاة بخلاف كماله ووجهه
أو أتلفه وكما لو كان عليه صلاة فرض فصلي مائة صلاة نافلة لا يجزئه بخلاف هذا مذهبه ووجهه وقال
أصحاب أبي حنيفة يجزئه ولو تصدق ببعضه لم يجزئه أيضا عن الزكاة وبه قال أبو يوسف وقال محمد يجزئه
عن زكاة ذلك البعض ولو أخرج خمسة دراهم ونوى بها الفرض والتطوع لم يجزئه عن الزكاة وكانت تطوعا وبه
قال محمد وقال أبو يوسف تجزئه عن الزكاة دليلنا انه لم تمحض للفرض فلم تصح عنه كالصلاة
والله أعلم وفي كتاب الزيادات لأبي عاصم انه لو دفع مالا الى وكيله ليفرقه تطوعا نوى به الفرض
ثم فرقها الوكيل وقع عن الفرض اذا كان القابض مستحقا قال المصنف رحمه الله *

ويجب صرف جميع الصدقات إلى ثمانية أصناف وهم الفقراء والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة
قلوبهم وفي الرقاب والغارمون وفي سبيل الله وابن السبيل (وقال) المزني وأبو حفص الباشامي يصرف
خمس الركايز الى من يصرف اليه خمس الفى والغنيمة لانه حق مقدر بالخمس فأشبهه خمس الفى
والغنيمة (وقال) أبو سعيد الاصطخري تصرف زكاة الفطر الى ثلاثة من الفقراء لانه قدر قليل فاذا
قسم على ثمانية اصناف لم يقع ما يدفع الى كل واحد منهم موقعا من الكفاية والمذهب الاول والدليل
عليه قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب
والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) فأضاف جميع الصدقات اليهم بلام التملك وأشرك بينهم
بواو التشريك فدل على انه مملوك لهم مشترك بينهم *

(الشرح) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله ان كان مفرق الزكاة هو المالك أو وكيله
سقط نصيب العامل ووجب صرفها الى الاصناف السبعة الباقين ان وجدوا وإلا فالموجود منهم

بمن وجوب هذه الزكاة (أما) كون الدين مانع لهذه الزكاة (فوجهه) ما سبق في الفصل الذي قبل هذا
(وأما) المقدمة الاولى فلصاحب الوجه الاول أن يقول ان ادعيت ان فطرتها دين والحالة هذه فهو
ممنوع بل عندى لا يلزم فطرتها إلا إذا فضل عن فطرة نفسه شيء وإن لم يتعرض لهذه الحالة فكما
ان فطرتها دين في الجملة ففطرة نفسه وأقاربه دين في الجملة فلم يمنع فطرتها وجوب فطرة غيرها

ولا يجوز ترك صنف منهم مع وجوده فان تركه ضمن نصيبه وهذا لا خلاف فيه إلا ما سيأتي ان شاء الله تعالى في المؤلفات من الخلاف وبمذهبنا في استيعاب الاصناف قال عكرمة وعمر بن عبد العزيز والزهرى وداود وقال الحسن البصرى وعطاء وسعيد ابن جبير والضحاك والشعبي والثورى ومالك وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيد له صرفها الى صنف واحد قال ابن المنذر وغيره وروى هذا عن حذيفة وابن عباس قال أبو حنيفة وله صرفها الى شخص واحد من احد الاصناف قال مالك ويصرفها الى أمسهم حاجة وقال ابراهيم النخعي ان كانت قليلة جاز صرفها الى صنف والا وجب استيعاب الاصناف وحمل أبو حنيفة وموافقه الآية الكريمة على التخيير في هذه الاصناف قالوا ومعناها لا يجوز صرفها الى غير هذه الاصناف وهو فيهم مخير واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف وقد أجمعوا على انه لو قال هذه الدنانير لزيد وعمر وبكر قسمت بينهم فكذا هنا (وأما) خمس الركايز فالشهور وجوب صرفه في مصرف باقى الزكوات وقال المزني وأبو حفص يصرف مصرف خمس الفى والغنيمة وبه قال أبو حنيفة وسبق بيانه في باب زكاة المعدن (وأما) زكاة الفطر فذهب الشافعي وجمهور أصحابه وجوب صرفها إلى الاصناف كلهم كباقي الزكوات وقال الاصطخرى يجوز صرفها إلى ثلاثة من الفقراء ودليلهما في الكتاب واختلاف أصحابنا في تحقيق مذهب الاصطخرى فقال المصنف تصرف الى ثلاثة من الفقراء واتفق أصحابنا على ان الاصطخرى يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء او من المساكين واختلفوا في جواز الصرف عنده الى ثلاثة من صنف غير الفقراء والمساكين فحكى عنه الجمهور جواز صرفها الى ثلاثة من أى صنف كان ممن صرح بهذا عنه الماوردى والقاضى أبو الطيب والسرخسي وصاحب البيان وآخرون وقال المحاملي في كتابيه المجموع والتجريد والمتولي بصرفها عنده الى ثلاثة من الفقراء دون غيرهم وصرح المتولي بأنه لا يسقط الفرض عنده بالدفع إلى ثلاثة من غير الفقراء والمساكين قال السرخسي جوز الاصطخرى صرفها الى ثلاثة انفس من صنف أو من اصناف مختلفة قال وشرط الاصطخرى في الاقتصار على ثلاثة أن يفرقها المزي بنفسه قال فان دفعها الى الامام أو الساعي لزم الامام والساعي تعميم الاصناف لانها تكثر في يده فلا يتعذر التعميم وشرط مالك صرفها الى ثلاثة من الفقراء خاصة هذا كلام السرخسي واختار الرويانى في الحلية قول الاصطخرى وحكى عن جماعة من أصحابنا اختياره قال الرافعي ورأيت بخط الفقيه أبي بكر بن بدران أنه سمع

ولا ينعكس (والثالث) انه يتخير ان شاء اخرج عن نفسه وان شاء اخرج عن غيره لاستواء الكل في الوجوب ويحتاج لهذا الوجه بقوله في المختصر فان لم يكن عنده بعد القوت لليوم إلا ما يؤدى عن بعضهم أدى عن بعضهم أطلق الاداء عن البعض اطلاقاً وهذا الوجه أرجح عندنا القاضى الرويانى وإذا قلنا به فلو أراد أن يوزع الصاع هل له ذلك تقل في النهاية فيه وجهين (وجه) الجواز صيانة البعض عن الحرمان ووجه

أما اسحق الشيرازي يقول في اختياره ورأيه أنه يجوز صرف زكاة الفطر الى شخص واحد والمشهور في المذهب وجوب استيعاب الاصناف ورد اصحابنا مذهب الاصطخري وقوله أنها قليلة بأنه يمكن جمعها مع زكاة غيره فتكثر قالوا وينتقض قوله أيضا بمن لزمه جزء من حيوان بأن تلف معظم النصاب بعد الحول وقبل التمسك وكذلك لزمه نصف دينار عن عشرين مثقالا فإنه يلزمه صرفه الى الاصناف ووافق عليه الاصطخري والله أعلم * هذا كله اذا فرق الزكاة رب المال أو وكيله فأما اذا فرق الامام أو الساعي فيلزمه صرف الفطرة وزكاة الاموال الى الاصناف الموجودين ولا يجوز ترك صنف منهم بلا خلاف. لكن يجوز ان يصرف زكاة رجل واحد الى شخص واحد وزكاة شخصين أو أكثر الى شخص واحد بشرط ان لا يترك صنفا ولا يرجع صنفا على صنف وسنوضحه فيما بعد ان شاء الله تعالى *

* قال المصنف رحمه الله *

(فان كان الذي يفرق الزكاة هو الامام قسمها على ثمانية اسهم (سهم) للعامل وهو أول ما يتدى به لانه يأخذه على وجه العوض وغيره يأخذه على قدر المواساة فاذا كان السهم قدر أجرته دفعه اليه وان كان أكثر من أجرته رد الفضل على الاصناف وقسمه على سهامهم وان كان أقل من أجرته تم من ابن يتم قال الشافعي يتم من سهم المصالح ولو قيل يتم من حق سائر الاصناف لم يكن به بأس فمن اصحابنا من قال فيه قولان (احدهما) يتم من حق سائر الاصناف لانه يعمل لهم فكانت أجرته عليهم (والثاني) يتم من سهم المصالح لان الله تعالى جعل لكل صنف سهما فلو قسمنا ذلك على الاصناف ونقصنا حقهم فضلنا العامل عليهم ومن اصحابنا من قال الامام بالخيار ان شاء تمه من سهم المصالح وان شاء من سهامهم لانه يشبه الحاكم لانه يستوفي به حق الغير على وجه الأمانة ويشبه الاجير فخير بين حقيهما ومنهم من قال إن كان بدأ بنصيبه فوجدته ينقص تم من سهامهم وإن كان بدأ بسهام الاصناف فاعطاهم ثم وجد سهم العامل ينقص تمه من سهم المصالح لانه يشق عليه استرجاع ما دفع اليهم ومنهم من قال ان فضل عن قدر حاجة الاصناف شيء تم من الفضل فان لم يفضل عنهم شيء تم من سهم المصالح والصحيح هو الطريق الاول ويعطي الحاشر والعريف من سهم العامل لانهم من جملة العمال وفي اجرة السكيات وجهان (قال) أبو علي ابن ابي هريرة هي على رب المال

المنع وهو الاصح نقصان المخرج عن قدر الواجب في حق الكل مع انه لا ضرورة اليه والوجهان على قولنا ان من لا يجد إلا بعض صاع يلزمه إخراجه فان لم يلزمه لم يجز التوزيع جزما وأورد المهودي وجه التوزيع إيرادا يشعر بأنه يتعين ذلك محافظة على الجوانب والله أعلم (الثالث) لو فضل صاع وله عبد صرفه الي نفسه وينظر في العبد ان كان محتاجا الي خدمته فهل عليه أن يبيع جزءا منه في فطرته

لأنها تجب للإيفاء والایفاء حق علي رب المال فكانت اجرة عليه (وقال) ابواسحق تكون من الصدقة لانا لو أوجبنا ذلك علي رب المال زدنا عليه الفرض الذي وجب عليه في الزكاة * .

(الشرح) قال اصحابنا اذا اراد الامام قسم الزكاة فان لم يكن عامل بأن دفعها اليه أرباب الاموال فرقها علي باقي الاصناف وسقط نصيب العامل ووجب صرف جميعها الي الباقيين من الاصناف كلو قد صنف آخر وان كان هناك عامل بدأ الامام بنصيب العامل لما ذكره المصنف وهذه البداءة مستحبة ليست بواجبة بلا خلاف قال اصحابنا وينبغي للامام والساعي اذا فوض اليه تفريق الزكوات أن يعتني بضبط المستحقين ومعرفة اعدادهم وقدر حاجاتهم واستحقاقهم بحيث يقع الفراغ من جميع الزكوات بعد معرفته ذلك أو معه ليتعجل وصول حقوقهم اليهم وليأمن من هلاك المال عنده قال اصحابنا ويستحق العامل قدر اجرة عمله قل أم أكثر وهذا متفق عليه فان كان نصيبه من الزكاة قدر اجرة فقط أخذه وإن كان أكثر من اجرة أخذ اجرة والباقي للاصناف بلا خلاف لان الزكاة منحصرة في الاصناف فاذا لم يبق للعامل فيها حق تعين الباقي للاصناف وان كان أقل من اجرة وجب اتمام اجرة بلا خلاف ومن اين يتم فيه هذه الطرق الاربعة التي ذكرها المصنف (الصحيح) منها عند المصنف والاصحاب أنها علي قولين (أحدهما) يتم من سهام بقية الاصناف وهذا الخلاف إنما هو في جواز التميم من سهام بقية الاصناف (وأما) بيت المال فيجوز التميم منه بلا خلاف بل قال اصحابنا لو رأى الامام أن يجعل اجرة العامل كلها من بيت المال ويقسم جميع الزكوات علي بقية الاصناف جاز لان بيت المال لمصالح المسلمين وهذا من المصالح صرح بهذا كله صاحب الشامل وآخرون ونقل الرافعي اتفاق الاصحاب عليه والله اعلم قال اصحابنا ويعطى الحاشر والعريف والحاسب والكتاب والجابي والقسام وحافظ المال من سهم العامل لانهم من العمال ومعناه أنهم يعطون من السهم المسمي باسم العامل وهو من الزكاة لانهم يزاحمون العامل في اجرة مثله قال اصحابنا والحاشر هو الذي يجمع أرباب الاموال والعريف هو كالنقيب للقبيلة وهو الذي يعرف الساعي اهل الصدقات إذا لم يعرفهم قال اصحابنا ولا حق في الزكاة للسلطان ولا لوالي الاقليم ولا للقاضي بل رزقهم اذا لم يتطوعوا من بيت المال في خمس الخمس المرصد للمصالح لان عملهم عام في مصالح جميع المسلمين بخلاف عامل الزكاة قال اصحابنا واذا لم تقع الكفاية بعامل واحد أو كاتب واحد أو حاسب أو حاشر ونحوه زيد في العدد بقدر الحاجة وفي اجرة الكيال والوزان وعاد الغنم وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) عند الاصحاب أنها علي رب

فيه وجهان موجهان بطريقتين (أحدهما) توجيه الزام البيع بأنه مبيع في الدين فكذلك هنا بخلاف الكفارة فان لها بدلا وتوجيه الآخر بأن تكليفه ازالة الملك عنه مع انه محتاج اليه إضرار به وهذا ما أورده في التهذيب (والثاني) توجيه الزام بالقياس علي سائر الاموال المبيعة في الفطرة وتوجيه الآخر بأن الفاضل ينبغي أن يكون غير ما عنه يخرج وهذا ما أشار اليه الامام ويحسن أن يرتب فيقال

المال وهذا الخلاف في الكيل والوزان والعاد الذي يميز نصيب الاصناف من نصيب رب المال فاما الذي يميز بين الاصناف فاجرتة من سهم العامل بلا خلاف ومن نقل الاتفاق عليه صاحب البيان قال ومؤنة احضار الماشية ليعدها العامل تجب على رب المال لانها للتمكين من الاستيفاء قال واجرة حافظ الزكاة وناقلها والبيت الذي تحفظ فيه الزكاة على اهل السهمان ومعناه انها تؤخذ من جملة مال الزكاة قال ويجوز ان يكون الحافظ والناقل هاشمياً ومطلبياً بلا خلاف لانه اجير محض وذكر صاحب المستظهرى في اجرة راعي اموال الزكاة بعد قبضها وحافظها وجهين (أصحهما) وبه قطع صاحب العدة تجب في جملة الزكاة (والثاني) تجب في سهم العامل خاصة والله اعلم *

قال المصنف رحمه الله *

وسهم للفقراء والفقير هو الذي لا يجد ما يقع موقعا من كفايته فيدفع اليه ما نزول به حاجته من اداة يعمل بها ان كان فيه قوة أو بضاعة يتجر فيها حتى لو احتاج الى مال كثير للبضاعة التي تصلح له ويحسن التجارة فيه وجب أن يدفع اليه وإن عرف لرجل مال وادعى أنه افتقر لم يقبل منه الا بيينة لانه ثبت غناه فلا تقبل دعوى الفقر الا بيينة كمالو وجب عليه دين آدمى وعرف له مال فلادعى الاسارقان كان قويا وادعى انه لا كسب له اعطى لما روى عبيد الله بن عبد الله بن الحيار « ان رجلين سألا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقة فصعد بصره اليهما وصوب ثم قال اعطيكما بعد ان اعلكما انه لاحظ فيها لغى ولا قوى مكتسب » وهل يحلف فيه وجهان (أحدهما) لا يحلف لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحلف الرجلين (والثاني) يحلف لان الظاهر انه يقدر على الكسب مع القوة *

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بأسانيد صحيحة عن عبيد الله بن عدي بن الحيار قال « اخبرني رجلان انهما اتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وهو يقسم الصدقة فسألاه منها فرفع فينا البصر وخفضه فرآنا جليدين فقال ان شئنا اعطيتكما ولا حظ فيها لغى ولا لقوى مكتسب » هذا لفظ اسنن الحديث ومثله في كتاب السنن (وقوله) جليدين - بفتح الجيم - اى قوين ووقع في اكثر نسخ المذهب عبيد الله بن عبد الله بن الحيار ووقع في بعضها عبيد الله بن عدي بن الحيار وهذا الثاني هو الصواب والاول غلط صريح وهو عبيد الله بن عدي ابن الحيار - بكسر الخاء المعجمة - وبعدها ياء مشاة من تحت ابن نوفل بن عبد مناف

(ان قلنا) الفطرة يجب أن تفضل عن عبد الخدمة فلا يباع ثمنه (وإن قلنا) لا يجب ذلك فوجهان للأخذ الثاني وإن كان العبد مستغنى عنه جرى الخلاف بالنظر الى المأخذ الثاني واذا وقع السؤال عن مطلق العبد حصل في الجواب ثلاثة أوجه وهكذا أورد الامام رحمه الله (ثالثها) الفرق بين عبد الخدمة والعبد المستغنى عنه وهو الاظهر وصور صاحب الكتاب المسألة في الوسيط فيما اذا

ابن قسي وهذا لا خلاف فيه بين العلماء من جميع الطوائف وكذا هذ في سنن أبي داود والنسائي والبيهقي وغيرهما من كتب الحديث وينكر على المصنف فيه شيء آخر وهو أنه قال عن عبيد الله أن رجلين سألا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبيد الله تابعي لفعل الحديث مرهلا وهو غلط بل الحديث متصل عن عبيد الله عن الرجلين كما ذكرناه هكذا هو في جميع كتب الحديث والرجلان صحابيان لا يضر جهالة عيناها لأن الصحابة كاهم عدول وقوله صعد بصره هو - بتشديد العين - أي رفعه وقوله وصوبه أي حفصه وقوله في أول الفصل من أداة يعمل بها هي - بفتح الهمزة - وببدال مهملة وهي الآلة (أما) الأحكام ففيه مسائل (أحداها) في حقيقة الفقير الذي يستحق سها في الزكاة قال الشافعي والأصحاب هو الذي لا يقدر على ما يقع موقعا من كفايته لا بمال ولا بكسب وشرحه الأصحاب فقالوا هو من لا مال له ولا كسب أصلا أوله ما يقع موقعا من كفايته فإن لم يملك إلا شيئا يسيرا بالنسبة إلى حاجته بأن كان يحتاج كل يوم إلى عشرة دراهم وهو يملك درهمين أو ثلاثة كل يوم فهو فقير لأن هذا القدر لا يقع موقعا من الكفاية قال البغوي وآخرون ولو كان له دار يسكنها أو ثوب يلبسه متجلا به فهو فقير ولا يتمتع ذلك فقره اضروته إليه قال الرافعي ولم يتعرضوا لعبده الذي يحتاج إليه للخدمة وهو في سائر الأصول ملحق بالمسكن قلت قد صرح ابن كج في كتابه التجريد بأن العبد الذي يحتاج إليه للخدمة كالمسكن وإنها لا يمنعان أخذه الزكاة لأنها مما يحتاج إليه كشيائه قال الرافعي ولو كان عليه دين فيمكن أن يقال القدر الذي يؤدي به الدين لا حكم لوجوده ولا يمنع الاستحقاق من سهم الفقراء كما لا اعتبار به في وجوب نفقة القريب قال وفي فتاوى البغوي أنه لا يعطي سهم الفقراء حتى يصرف ما عنده إلى الدين قال البغوي يجوز أخذ الزكاة لمن ماله على مسافة القصر إلى أن يصل ماله قال ولو كان له دين مؤجل فله أخذ كفايته إلى حلول أجل قال الرافعي وقد يتردد الناظر في اشتراطه مسافة القصر (وأما) الكسب فقال أصحابنا يشترط في استحقاقه سهم الفقراء أن لا يكون له كسب يقع موقعا من كفايته كما ذكرنا في المال ولا يشترط العجز عن أصل الكسب قالوا والمعتبر كسب يلبق بحاله ومروءته (وأما) ما يلبق به فهو كالمعدوم قالوا ولو قدر على كسب يلبق بحاله إلا أنه مشغول بتحصيل بعض العلوم الشرعية بحيث لو أقبل على الكسب لا تقطع عن التحصيل حلت له الزكاة لأن تحصيل العلم فرض كفاية (وأما) من لا يتأتى منه التحصيل فلا تحل له الزكاة إذا قدر على الكسب وإن كان مقيما

كان العبد مستغني عنه وربما أوهم ذلك تقييد الخلاف به ولا شك في أنه لا يتقيد انما الكلام في أنه هل يجزى فيه الرابع لو فضل صاعان عن قدر الحاجة وفي نفقته جماعة فهل يقدم نفسه بواحد أم يتخير فيه وجهان لا يخفى خروجهما مما سبق الأصح أنه يقدم نفسه ثم في الصاع الثاني ينظر إن كان من في نفقته أقارب فيقدم منهم من يقدم في النفقة والقول في مراتبهم خلافا ووفقا موضعه

بالمدرسة هذا الذي ذكرناه هو الصحيح المشهور وذكر الدارمي في المشتغل بتحصيل العلم ثلاثة أوجه (أحدها) يستحق وإن قدر على الكسب (والثاني) لا (والثالث) إن كان نجيباً يرجى تفقهه ونفع المسلمين به استحق والافلا ذكرها الدارمي في باب صدقة التطوع وأما من أقبل على نوافل العبادات والكسب يمنعه منها أو من استغراق الوقت بها فلا يحل له الزكاة بالاتفاق لأن مصلحة عبادته قاصرة عليه بخلاف المشتغل بالعلم قال أصحابنا وإذا لم يجد الكسب من يستعمله حلت له الزكاة لأنه عاجز *

(فرع) هل يشترط في الفقير الزمانة والتعفف عن السؤال فيه طريقان المذهب لا يشترط وبه قطع الجمهور من العراقيين وغيرهم (والثاني) حكاه الخراسانيون فيه قولاً (أصحهما) لا يشترط (والثاني) يشترط قالوا الجديد لا يشترط والقديم يشترط وتأول العراقيون وغيرهم القديم *

(فرع) قال أصحابنا والمعتبر في قولنا يقع موقعا من كفايته المطعم والملبس والمسكن وسائر ما لا بد له منه على ما يليق بحاله بغير إسراف ولا اقتار لنفس الشخص ولمن هو في نفقته *

(فرع) المكفي بنفقة أبيه أو غيره ممن يلزمه نفقته والفقيرة التي لها زوج غني ينفق عليها هل يعطيان من سهم الفقراء فيه خلاف منتشر ذكره جماعة منهم إمام الحرمين والخصه الرافعي فقال هو مبني على مسألة وهي لو وقف على فقراء أقاربه أوصى لهم فكلنا في أقاربه هل يستحقان سهما في الوقف والوصية فيه أربعة أوجه (أصحها) لا يستحقان قاله الشيخ أبو زيد والخضري وصححه الشيخ أبو علي السنجي وغيره (والثاني) يستحقان قاله ابن الحداد (والثالث) يستحق القريب دون الزوجة لأنها تستحق عوضاً يثبت في ذمة الزوج ويستقر قاله الأودني (والرابع) عكسه والفرق أن القريب يلزمه كفايته من كل وجه حتى الدواء وأجرة الطبيب فاندفعت حاجاته والزوجة ليس لها إلا مقدر وربما لا يكفيها قال فأمّا مسألة الزكاة فإن قلنا لاحق لهما في الوقف والوصية فالزكاة أولى والافوجهان (الأصح) يعطيان كالوقف والوصية (والثاني) لا وبه قال ابن الحداد والفرق أن الاستحقاق في الوقف باسم الفقر ولا يزول اسم الفقر بقيام غيره بأمره وفي الزكاة بالحاجة ولا حاجة مع توجه النفقة فاشبه من يكتسب كل يوم كفايته فانه لا يجوز له الأخذ من الزكاة وإن كان معدوداً من الفقراء والخلاف في القريب إذا أعطاه غير من تلزمه نفقته من سهم الفقراء أو المساكين ويجوز له أن يعطيه من غيرهما بخلاف (وأما) المنفق فلا يجوز له أن يعطيه من سهم الفقراء والمساكين بخلاف لأنه

كتاب النفقات فإن استؤا فية خير أم يقسط فيه وجهان وتوجيههما ما سبق ويتأيد وجه التفسير بالنفقة فإنها توزع في مثل هذه الحالة ولم يتعرضوا للإقراء ههنا وله مجال في نظائره (وقوله) في الكتاب ولو فضل صاع عن زكاته ونفقته أي ونفقة من في نفقته وأراد به ما إذا فضل صاعان على ما أوضحناه لكن فرع في التصوير على الأصح وهو أنه يقدم نفسه بضاع فإن اجتمعت الزوجة مع الأقارب

مستغن بنفقته ولأنه يدفع عن نفسه النفقة وله أن يعطيه من سهم العامل والغارم والغارزى والمكاتب إذا كان بتلك الصفة وكذا من سهم المؤلفة إلا أن يكون فقيراً فلا يجوز أن يعطيه لئلا يسقط النفقة عن نفسه ويجوز أن يعطيه من سهم ابن السبيل مؤنة السفر دون ما يحتاج إليه سفراً وحضراً لأن هذا القدر هو المستحق عليه بسبب القرابة (وأما) في مسألة الزوجة فالوجهان جاريان في الزوج كغيره لأنه بالصرف إليها لا يدفع عن نفسه النفقة بل نفقتها عوض لازم سواء كانت غنية أو فقيرة فصار كمن استأجر فقيراً فإن دفع الزكاة إليه مع الاجرة وقطع العراقيون بأنه ليس له الدفع إليها فإن قلنا لا يجوز الدفع إليها فلو كانت ناشزة فوجهان (أحدهما) وهو الذي ذكره البغوي يجوز إعطاؤها لأنه لا نفقة لها (وأصحها) لا يجوز وبه قطع الشيخ أبو حامد والأكثرون لأنها قادرة على النفقة بترك النشوز فاشبهت القادر على الكسب والزوج أن يعطيه من سهم المكاتب والغارم بلا خلاف ومن سهم المؤلفة على الأصح وبه قطع المتولي وقال الشيخ أبو حامد لا تكون المرأة من المؤلفة وهو ضعيف قال أصحابنا ولا تكون المرأة عاملة ولا غارزة وأما سهم ابن السبيل فإن سافرت مع الزوج لم تعط منه سواء سافرت بإذنه أو بغيره إذ أنه لا نفقة عليها في الحالين لأنها في قبضته ولا تعطى مؤنة السفر إن سافرت معه بغير إذنه لأنها عاصية وإن سافرت وحدها فإن كان بإذنه وأوجبنا نفقتها أعطيت مؤنة السفر فقط من سهم ابن السبيل وإن لم نوجبها أعطيت جميع كفايتها وإن سافرت وحدها بغير إذنه لم تعط منه لأنها عاصية قال الشيخ أبو حامد والأصحاب ويجوز أن تعطى هذه من سهم الفقراء والمساكين بخلاف الناشزة لأنها تقدر على العود إلى طاعته والمسافرة لا تقدر فإن تركت سفرها وعزمت على العود إليه أعطيت من سهم ابن السبيل لخروجها عن المعصية هذا آخر ما نقله الرافعي والله أعلم قال أصحابنا ولو كانت الزوجة ذات مال فلها صرفت زكاتها إلى الزوج إذا كان بصفة الاستحقاق سواء صرفت من سهم الفقراء والمساكين أو نحوهم لأنه لا يلزمها نفقته فهو كالاجني وكالآخر وغيره من الأقارب الذين لا تجب نفقتهم ودفعها إلى الزوج أفضل من الاجني كما سنوضحه في أواخر الباب إن شاء الله تعالى *

(فرع) إذا كان له عقار ينقص دخله عن كفايته فهو فقير أو مسكين فيعطى من الزكاة تمام كفايته ولا يكلف بيعه ذكره أبو العباس الجرجاني في التحرير والشيخ نصر المقدسي وآخرون *

(فرع) قال الغزالي في الأحياء لو كان له كتب فقه لم تخرجه عن المسكنة - يعني والفقير - قال فلا يلزمه زكاة الفطر وحكم كتابه حكم أثاث البيت لأنه محتاج إليه قال لكن ينبغي أن يحتاط في

ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) تقديم القريب لأن علقته لا تنقطع وعلقة الزوجية معرض لما الانقطاع ويحكى هذا عن ابن أبي هريرة رحمه الله (وأصحها) تقديم الزوجة لأن نفقتها أكد ألا ترى أنها لا تسقط بمضي الزمان (وثالثها) التخير وعلى الأصح فلو فضل صاع ثالث فاخر أوجه عن أقاربه على ما سبق

فهم الحاجة إلى الكتاب فالكتاب يحتاج إليه ثلاثة أغراض التعليم والتفريج بالمطالعة والاستفادة فالتفريج لا يعد حاجة كإقتناء كتب الشعر والتواريخ ونحوهما مما لا ينفع في الآخرة ولا في الدنيا فهذا يباع في الكفارة وزكاة الفطر ويمنع اسم المسكنة (وأما) حاجة التعليم فإن كان للكتبة كالمؤدب والمدرس بأجرة فهذه آتية فلا تباع في الفطرة كآلة الخياط وإن كان يدرس لقيام فرض الكفاية لم تبع ولا تسلبه اسم المسكنة لأنها حاجة مهمة وأما الاستفادة والتعلم من الكتاب كادخاره كتاب طب ليعالج نفسه به أو كتاب وعظ ليطالعه ويتعظ به فإن كان في البلد طبيب أو أئمة فهو مستغن عن الكتاب وإن لم يكن فهو محتاج ثم ربما لا يحتاج إلى مطالعته إلا بعد مدة قال فينبغي أن يضبط فيقال مالا يحتاج إليه في السنة فهو مستغن عنه فتقدر حاجة أثاث البيت وثياب البدن بالسنة فلا يباع ثياب الشتاء في الصيف ولا ثياب الصيف في الشتاء والكتب بالثياب أشبه وقد يكون له من كتاب نسختان فلا حاجة له إلا إلى أحدهما فإن قال أحدهما أصح والأخرى أحسن قلنا اكتف بالأصح وبيع الأحسن وإن كانا كتابين من علم واحد أحدهما مبسوط والآخر وجيز فإن كان مقصوده الاستفادة فليكتف بالمبسوط وإن كان قصده التدريس احتاج إليهما هذا آخر كلام الغزالي وهو حسن الإقوله في كتاب الوعظ أنه يكتب بالوعظ فليس كما قال لأنه ليس كل أحد ينتفع بالوعظ كإنتفاعه في خلوته وعلي حسب إرادته وقال أبو عاصم العبادي في كتابه الزيادات لو كان له كتب علم وهو عالم جاز دفع سهم الفقراء إليه قال ولا تباع كتبه في الدين والله أعلم *

(فرع) سئل الغزالي عن القوي من أهل البيوتات الذين لم تجر عادتهم بالتكسب بالبدن هل له أخذ الزكاة من سهم الفقراء والمساكين فقال نعم وهذا صحيح جار على ما سبق إن المعتبر حرفة تليق به والله أعلم (المسألة الثانية) في قدر المصروف إلى الفقير والمساكين قال أصحابنا العراقيون وكثيرون من الخراسانيين يعطيان ما يخرجهما من الحاجة إلى الغنى وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام وهذا هو نص للشافعي رحمه الله واستدل له الأصحاب بحديث قبيصة بن الحارث الصحابي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تحمل المسألة إلا لأحد ثلاثة رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسه ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش - أو قال سدادا من عيش - ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجى من قومه لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش - أو قال سدادا من عيش - فما سواه من

فيما إذا تمحضوا وظاهر المذهب من الخلاف الذي ذكرناه وما أخرناه إلى النفقات أنه يقدم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الأب ثم الأم ثم ولده الكبير والله أعلم *

قال في الطرف الثالث في الواجب وهو صاع ما يقتات والصاع أربعة أمداد والمده رطل وثلاث بالبغدادى *

من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها أصحابها سحتاً» رواه مسلم في صحيحه والقوام والسداد - بكسر أولها - وهما بمعنى قال أصحابنا فأجاز رسول الله ﷺ المسألة حتى يصيب ما يسد حاجته فدل على ما ذكرناه قالوا وذكر الثلاثة في الشهادة للاستظهار لا للاشتراط قال أصحابنا فإن كان عادته الاختراف أعطي ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته قلت قيمة ذلك أم كثرت ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالباً تقريباً ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والازمان والاشخاص وقرب جماعة من أصحابنا ذلك فقالوا من يبيع البقل يعطي خمسة دراهم أو عشرة ومن حرفته بيع الجوهر يعطي عشرة آلاف درهم مثلاً إذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها ومن كان تاجراً أو خبازاً أو عطّاراً أو صرافاً أعطى بنسبة ذلك ومن كان خياطاً أو نجاراً أو قصاراً أو قصاباً أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى ما يشتري به الآلات التي تصلح لمثله وإن كان من أهل الضياع يعطي ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام قال أصحابنا فإن لم يكن محترفاً ولا يحسن صنعة أصلاً ولا تجارة ولا شيئاً من أنواع المكاسب أعطى كفاية العمر الغالب لا مثاله في بلاده ولا يتقدر بكفاية سنة قال المتولي وغيره يعطي ما يشتري به عقاراً يستغل منه كفايته قال الرافعي ومنهم من يشعر كلامه بأنه يعطي ما ينفق عينه في مدة حياته والصحيح بل الصواب هو الأول هذا الذي ذكرناه من إعطائه كفاية عمره هو المذهب الصحيح الذي قطع به العراقيون وكثيرون من الخراسانيين ونص عليه الشافعي وذكر البغوي والغزالي وغيرهما من الخراسانيين أنه يعطي كفاية سنة ولا يزداد لأن الزكاة تتكرر كل سنة فيحصل كفايته منها سنة سنة وبهذا قطع أبو العباس ابن القاص في المفتاح والصحيح الأول وهو كفاية العمر قال الشيخ نصر المقدسي هو قول عامة أصحابنا قال وهو المذهب وقال

الواجب في الفطرة من كل جنس يخرج صاع وبه قال مالك وأحمد خلافاً لأبي حنيفة رحمهم الله إذ قال يكفي من الخنطة نصف صاع وعنه في الزبيب روايتان «لنا ما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال» كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله ﷺ صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه ما عشت «١» والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث فيكون الصاع بالارطال خمسة وثلاثاء وقال

(١) (حديث) أبي سعيد كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله ﷺ صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه ما عشت. متفق عليه بألفاظ منها لمسلم كنا نخرج زكاة الفطر ورسول الله ﷺ فينا عن كل صغير وكبير حر ومملوك من ثلاثة أصناف صاعاً من تمر صاعاً من أقط صاعاً من شعير قال أبو سعيد أما أنا فلا أزال أخرجه وفي لفظ فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه ما عشت وزاد في رواية أخرى وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر *

الرافعي هو قول اصحابنا العراقيين وآخرين وقال صاحب البيان هو المنصوص وقول جمهور اصحابنا (المسألة الثالثة) إذا عرف لرجل مال فادعي تلفه وإنه فقير أو مسكين لم يقبل منه إلا ببينة لما ذكره المصنف وهذا لا خلاف فيه وفي هذه البينة وصفتها كلام سيأتي إن شاء الله تعالى في فصل المكاتب قال الرافعي ولم يفرقوا بين دعواه الهلاك بسبب خفي كاسرقة أو ظاهر كالخريق وإن لم يعرف له مال وأدعى الفقر أو المسكنه قبل قوله ولا يطالب ببينة بلا خلاف لأن الأصل في الإنسان الفقر (المسألة الرابعة) إذا ادعى أنه لا كسب له فإن كان ظاهره عدم الكسب كشيخ هرم أو شاب ضعيف البنية ونحوهما قبل قوله بغير يمين بلا خلاف لأن الأصل والظاهر عدم الكسب وإن كان شابا قويا لم يكاف البينة بلا خلاف بل يقبل قوله وهل يحلف فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (اصحهما) يقبل قوله بلا يمين للحديث ولأن مبنى الزكاة على المسامحة والرفق فلا يكلف يميناً والقائل الآخر يتأول الحديث على أن النبي ﷺ علم من حالهما عدم الكسب والقدرة وهذا تأويل ضعيف فإن آخر الحديث يخالف هذا (فإن قلنا) يحلف فهل اليمين مستحبة أو شرط فيه وجهان فإن نكل فإن قلنا شرط لم يعط وإلا أعطى ولو قال لا مال لي وأهمه فهو كقوله لا كسب لي فيجىء في تحليفه ما ذكرناه هكذا نقلوه وهو ظاهر * قال المصنف رحمه الله *

وسهم المساكين والمسكين هو الذي يقدر على ما يقع موقعا من كفايته إلا أنه لا يكفيه وقال أبو اسحق هو الذي لا يجد ما يقع موقعا من كفايته فأما الذي يجد ما يقع موقعا من كفايته فهو الفقير والاول اظهر لأن الله تعالى بدأ بالفقراء والعرب لا تبدأ إلا بالاهم فالاهم فدل على أن الفقير امس حاجة ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اللهم احيني مسكينا وامتي مسكينا » وكان صلى الله عليه وسلم « يتعوذ من الفقر » فدل على أن الفقر اشد ويدفع إلى المسكين تمام الكفاية فإن ادعى عيالا لم يقبل منه إلا ببينة لأنه يدعي خلاف الظاهر *

أبو حنيفة رحمه الله الصاع ثمانية أرتال أربعة أمناء * لنا نقل أهل المدينة خلفا عن سلف ولمالك مع أبي يوسف رحمه الله فيه قصة مشهورة وأجملة الصاع بالوزن ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث درهم قال ابن الصباغ وغيره والأصل فيه السكيل وإنما قدره العلماء بالوزن استظهاراً وقوله في الكتاب

(١) قوله * والدليل على أن الصاع خمسة أرتال وثلث فقط ننقل أهل المدينة خلفا عن سلف ولمالك مع أبي يوسف فيه قصة مشهورة والقصة رواها البيهقي بإسناد جيد : وأخرج ابن خزيمة والحاكم من طريق عروة عن أسماء بنت أبي بكر أمهم كانوا يخربون زكاة الفطر في عهد رسول الله ﷺ بالمدينة وللبخاري عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يعطي زكاة رمضان على عهد النبي ﷺ بالمدينة الأولى *

(الشرح) اما قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان يعمود من الفقر » فهو ثابت في الصحيحين من رواية عائشة رضي الله عنها (واما) حديث « احبني مسكينا وامتنى مسكينا » فرواه الترمذي في جامعه في كتاب الزهد والبيهقي في سننه وغيرهما من رواية انس رضي الله عنه واسناده ضعيف ورواه ابن ماجه في سننه في كتاب الزهد من رواية ابي سعيد الخدري رضي الله عنه واسناده ايضا ضعيف ورواه البيهقي ايضا من رواية عباد بن الصامت قال البيهقي قال اصحابنا فقد استعاذ صلى الله عليه وسلم من الفقر وسأل المسكنة وقد كان له صلى الله عليه وسلم بعض الكفاية فدل على ان المسكين من له بعض الكفاية قال البيهقي وقد روى في حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم استعاذ « من المسكنة والفقر » فلا يجوز ان يكون استعاذ من الحال التي شرفها في اخبار كثيرة ولا من الحال التي سأل صلى الله عليه وسلم ان يحمي ويمت عليها قال ولا يجوز ان تكون مسأله صلى الله عليه وسلم مخالفة لما مات عليه صلى الله عليه وسلم فخدمات مكفيا بما افاء الله تعالى عليه قال ووجه هذه الاحاديث عندي انه استعاذ من فتنة الفقر والمسكنة اللذين يرجع معناهما الى القلة كما استعاذ صلى الله عليه وسلم من فتنة الغنى فقد روت عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول « اللهم اني اعوذ بك من فتنة النار وفتنة الفقر وعذاب القبر وشر فتنة الغنى وشر فتنة الفقر اللهم اني اعوذ بك من شر فتنة الدجال » رواه البخاري ومسلم وفيه دليل على انه صلى الله عليه وسلم انما استعاذ من شر فتنة الفقر دون حال الفقر ومن فتنة الغنى دون حال الغنى قال واما قوله صلى الله عليه وسلم ان كان قال « احبني مسكينا وامتنى مسكينا » فان صح طريقه وفيه نظر فالذي يدل عليه حاله عند وفاته صلى الله عليه وسلم انه لم يسأل مسكنة يرجع معناها الى القلة بل مسكنة معناها الاخبار التواضع وان لا يكون من الجبابرة المتكبرين وان لا يحشر في زمرة الاغنياء المترفين قال القتيبي المسكنة مشتقة من السكون يقال تسكن الرجل اذا لان وتواضع وخشع هذا آخر كلام البيهقي ومذهب ابي حنيفة ومالك ان المسكين اسوأ حالا من الفقير كما حكاه المصنف عن ابي اسحق المروزي قال اصحابنا والخلاف بيننا وبين ابي حنيفة في الفقير والمسكين لا يظهر له فائدة في الزكاة لانه يجوز عنده صرف الزكاة الى صنف واحد بل الى شخص واحد من صنف لكن يظهر في الوصية للفقراء دون المساكين او للمساكين دون الفقراء وفيمن أوصي بألف للفقراء وبمائة للمساكين وفيمن نذر أو حلف ليتصدقن على أحد الصنفين دون الآخر أما إذا أطلق أحد الصنفين في الوصية والوقف والتبذر وجميع المواضع غير الزكاة ولم ينف الآخر فانه يجوز عندنا أن يعطى الصنف الآخر بخلاف صرح به أصحابنا واتفقوا

مما يقتات غير مجرى على ظاهره لا في شمول الحكم لكل مقتات ولا في قصره عليه أما الاول فلأن الاقوات النادرة كالفش، وحب الحنظل وغيرها لا يجرى نص عليه وقد بين في الكتاب ذلك بقوله من بعد والاقوت ما يجب فيه العشر أي يعنى بالاقوت ههنا ذلك وأما الثاني فلما سيأتي في الاقط ويجوز اعلام قوله مما يقتات بالواو لما سيأتي *

عليه وضابطه انه متى أطلق الفقراء أو المساكين تناول الصنفين وإن جمعا أو ذكر أحدهما ونفى الآخر وجب التمييز حينئذ ويحتاج عند ذلك إلى بيان النوعين أيهما أسوأ حالا والمشهور عندنا وهو الذي نص عليه الشافعي وجماعه أصحابنا المتقدمين والمتأخرين أن الفقير أسوأ حالا كما ذكره المصنف وبهذا قال خلائق من أهل اللغة (أما) حقيقة المسكين فقال الشافعي والأصحاب هو من يقدر على ما يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه قال أصحابنا مثاله يحتاج إلى عشرة ويقدر على ثمانية أو سبعة وسبق في فصل الفقير أن القدرة على الكسب كالقدرة على المال وتقدم بيان الكسب المعتبر والمال المعتبر وأن الفقير والمسكين يعطيان تمام كفايتهما وسبق كيفية إعطاء الكفاية وجميع الفروع السابقة لا فرق فيها بين الفقير والمسكين قال أصحابنا وسواء كان المال الذي يملكه المسكين نصابا أو أقل أو أكثر إذا لم يبلغ كفايته فيعطى تمام الكفاية وقال أبو حنيفة لا يعطى من يملك نصابا دليلنا أن هذا لا أصل له والنصوص مطلقة فلا يقبل تقييدها إلا بدليل صحيح ولو ادعى الفقير أو المسكين عيالا وطلب أن يعطى كفايته وكفايتهم فهل يقبل قوله في العيال بغير بينة أم لا بد من البينة فيه وجهان مشهوران أحدهما الشيخ أبو حامد وصاحب البيان وآخرون (أصحهما) لا يعطى إلا ببينة لا مكانها وبهذا قطع المصنف والأكثرون * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿وسهم للمؤلفة وهم ضربان مسلمون وكفار فأما الكفار فضربان ضرب يرجي خيره وضرب يخاف شره وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهم وهل يعطون بعده فيه قولان (أحدهما) يعطون لأن المعنى الذي به أعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم قد يوجد بعده (والثاني) لا يعطون لأن الخلفاء رضي الله عنهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعطوهم وقال عمر رضي الله عنه «أنا لا نعطي على الإسلام شيئا فمن شاء فليؤم ومن شاء فليكفر» فاذا قلنا إنهم يعطون فإنهم لا يعطون من الزكاة لأن الزكاة لاحق فيها بالكفار وإنما يعطون من سهم المصالح وأما المسلمون فهم أربعة أضرب (أحدها) قدم لهم شرف فيعطون ليرغب نظراؤهم في الإسلام لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الزبرقان بن بدر وعدى بن حاتم (والثاني) قوم أسلموا ونيتهم في الإسلام ضعيفة فيعطون لتقوى نيتهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أباسفیان بن حرب وصفوان بن أمية والقرع بن حابس وعيينة بن حصن لكل أحد منهم مائة من الأبل وهل يعطى هذان الفريقان بعد النبي صلى الله عليه وسلم فيه قولان (أحدهما) لا يعطون لأن الله تعالى أعز الإسلام فأغنى عن التألف بالمال (والثاني) يعطون لأن المعنى الذي به أعطوا قد يوجد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ومن أين يعطون فيه قولان (أحدهما) من

قال ﴿والقوت كل ما يجب فيه العشر وفي الأقط قولان للتردد في صحة حديث ورد فيه فإن صح فاللبن والجبن في معناه دون الخبيض والسمن ثم لا يجزى المسوس والمعيب ولا الدقيق فإنه بدل وقيل أنه أصل﴾ *

الصدقات للآية (والثاني) من خمس الخمس لأن ذلك مصلحة فيكون من سهم المصالح (والضرب الثالث) قوم يليهم قوم من الكفار ان أعطوا قاتلوهم (والضرب الرابع) قوم يليهم قوم من أهل الصدقات ان أعطوا جبووا الصدقات. وفي هذين الضربين أربعة أقوال (أحدها) يعطون من سهم المصالح لأن ذلك مصلحة (والثاني) من سهم المؤلفة من الصدقات للآية (والثالث) من سهم الغزاة لأنهم يغزون، (والرابع) وهو المنصوص أنهم يعطون من سهم الغزاة ومن سهم المؤلفة لأنهم جمعوا معنى الفريقين *.

(الشرح) حديث اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم مؤلفة الكفار صحيح مشهور من ذلك انه صلى الله عليه وسلم «أعطى صفوان بن أمية من غنائم حنين» وصفوان يومئذ كافر قال صفوان لقد أعطاني ما أعطاني وانه لا بغض الناس الى فابرح يعطيني حتي انه لا حب للناس الى صلى الله عليه وسلم» رواه مسلم وأما الأثر المذكور عن عمر رضي الله عنه فرواه البيهقي وحديث إعطاء أبي سفيان بن حرب وصفوان والاقرع وعيينة كل واحد منهم مائة من الابل رواه مسلم في صحيحه هكذا من رواية رافع بن خديج (وأما) الزبرقان - فبزاي مكسورة ثم باء موحدة ساكنة ثم راء مكسورة ثم قاف - وهو أحد رؤساء العرب وسادات بني تميم والزبرقان لقب له واسمه الحصين ابن بلدا بن امرئ القيس كنيته أبو عياش بالشين المعجمة لقب بالزبرقان لحسنه وقيل لصفرة عمامته ومنه زبرقت الثوب إذا صفرتة وكان يلبس عمامة مزبرقة بالزعفران وكان يقال له قمر نجد لحسنه أسلم سنة تسع ووفد علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فآكرمه وولاه صدقات قومه وأقره عليها أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وقد بسطت أحواله في التهذيب وكذلك أحوال هؤلاء المذكورين وكلهم صحابة رضي الله عنهم وسمي هذا الصنف مؤلفة لأنهم يتألفون بالعطاء وتسمال به قلوبهم (أما) أحكام الفصل فقال أصحابنا المؤلفة ضربان مسلمون وكفار والكفار صنفان (من) يرجي إسلامه (ومن) يخاف شره فهؤلاء كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهم كما ذكرنا من الغنائم لأن الزكاة وهل يعطون بعده فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (أحدهما) يعطون للحديث (وأصحهما) باتفاق الأصحاب وبه قطع جماعة منهم البغوي لا يعطون لما ذكره المصنف رحمه الله وأجابوا عن الحديث بأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهم من خمس الخمس وكان ملكاً له خالصاً يفعل فيه ما شاء بخلاف من بعده (فان قلنا) يعطون أعطوا من مال المصالح ولا يعطون من الزكاة بخلاف لما ذكره المصنف قال الرافعي وأشار بعضهم إلى أنهم لا يعطون أيضاً من المصالح إلا أن ينزل بالمسلمين نازلة (وأما) المؤلفة المسلمون فأصناف

غرض الفصل الكلام في جنس المخرج والذي سبق كان في قدره وكل ما يجب فيه العشر فهو صالح لإخراج الفطرة منه فمن أنواعه ما هو منصوص عليه في الخبر ومنها ما هو مقيس عليه وذكر الموفق ابن طاهر ان صاحب الإفصاح حكى عن القديم قولاً لا يجرى إخراج العمدس والحص في الفطرة

(صنف) لهم شرف في قومهم يطلب يتألفهم اسلام نظرائهم (وصنف) اسلموا ونيتهم في الاسلام ضعيفة فيتألفون لتقوى نيتهم ويثبتوا وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي هذين وهل يعطون بعده فيه قولان مشهوران ذكر المصنف ذليلهما (فان قلنا) يعطون فمن أين يعطون ذكر فيه قولين فحاصله ثلاثة أقوال (أصحها) عند المحققين يعطون من الزكاة من سهم المؤلفة للآية (والثاني) يعطون من المصالح (والثالث) لا يعطون وصححه الشيخ أبو حامد والجرجاني وقطع به سليم الرازي في الكفاية (والصنف الثالث) قوم يليهم قوم من الكفار ان اعطوا قاتلوهم ويراد باعطائهم تألفهم علي قتالهم (والرابع) قوم يليهم قوم عليهم زكوات ويمنعونها فان اعطي هؤلاء قاتلوهم وقهروهم على أخذها منهم وحملوها إلى الامام وان لم يعطوا لم يأخذوا منهم الزكوات واحتجاج الامام إلى مؤنة ثقيلة لتجهيز من يأخذها وهذان الصنفان يعطيان بلا خلاف لكن من أين يعطون فيه الاقوال الاربعة التي ذكرها المصنف بدلائلها وجعل الغزالي وطائفة هذه الاقوال أوجهها والصواب أنها أقوال (أحدها) من سهم المؤلفة (والثاني) من المصالح (والثالث) من سهم الغزاة (والرابع) قال الشافعي رضى الله عنه يعطون من سهم المؤلفة وسهم الغزاة واختلاف اصحابنا في المراد بهذا القول الرابع علي أربعة أوجه (أحدها) أن هذا تفريع علي أن من جمع سببين من أسباب الزكاة يعطي بهما (فاما) ان قلنا بالاصح أنه لا يعطي إلا بأحدهما فلا يعطي هؤلاء الامن احد السهمين (والثاني) أنهم يعطون من السهمين جميعا سواء اعطينا غيرهم بسببين أم لا للمصلحة في هؤلاء (والثالث) إن كان التألف لقتال الكفار فمن سهم الغزاة وان كان لاجل الزكوات وقتال مانعها فمن سهم المؤلفة (والرابع) يتخير الامام ان شاء اعطاهم من ذا السهم وإن شاء اعطاهم من ذلك وحكي الرافعي وجهها أن المؤلف لقتال مانعي الزكاة وجمعها يعطي من سهم العاملين قال الرافعي ارسل اكثر الاصحاب هذا الخلاف ولم يتعرضوا للاصح منه وقال الشيخ أبو حامد وطائفة الاظهر من القولين في الصنفين الاولين أنهم لا يعطون وقياس هذا ان لا يعطي الصنفان الاخران من الزكاة لان الاولين أحق باسم المؤلفة من الآخرين لان في الآخرين معني الغزاة والعاملين وعلي هذا يسقط سهم المؤلفة من الزكاة وقد صار اليه الرواي وجماعة من المتأخرين ولكن الموافق لظاهر الآية ثم لسياق الشافعي والاصحاب اثبات سهم المؤلفة وأنه يستحقه الصنفان الاولان وأنه يجوز صرفه إلى الآخرين أيضا وبه افتي الماوردي في كتابه الاحكام السلطانية هذا آخر كلام الرافعي وهذا الذي صححه

لانها ادا مان والمذهب الاول وفي الاقط طريقان (أظهرها) وهو المذكور في الكتاب انه علي قولين (أحدهما) انه لا يجوز اخراجه لأنه اما غير مقتات أو مقتات لا عشر فيه فأشبهه الفث وما إذا اقتاوا ثمرة لا عشر فيها وبهذا قال أبو حنيفة إلا أن يخرج به بدلا بالقيمة (والثاني) وبه قال مالك وأحمد رحمهما الله يجوز لحديث أبي سعيد وكلام الامام يقتضي ترجيح القول الاول وصفو

هو الصحيح وهو الصرف الى الاصناف الاربعة من سهم المؤلفة والله اعلم (فان قيل) كيف يعرف كونه مؤلفا (فالجواب) أن صاحب الشامل وغيره من العراقيين قطعوا بأنه لا يقبل قوله أنه من المؤلفة الا بيينة لانه مما يظهر والصحيح ما قاله ابو العباس ابن القاص في كتابه التلخيص وتابعه عليه الخراسانيون وغيرهم انه إن قال نبي في الاسلام ضعيفة قبل قوله لان كلامه يصدقه وان قال انا شريف مطاع في قومي لم يقبل قوله الا بيينة وتقل الراعي هذا التفصيل عن جمهور الاصحاب قال وذكر أبو الفرج عن بعض الاصحاب انه اطلق مطالبته بالبيينة وفي صفة هذه البيينة كلام نذكره ان شاء الله تعالى في فصل سهم المكاتب وهل تكون المرأة من المؤلفة ام لا يتصور ذلك فيه وجهان سبق بيانها في فصل سهم الفقير (الصحيح) انه يتصور *

قال المصنف رحمه الله *

وسهم للرقاب وهم المكاتبون فاذا لم يكن مع المكاتب ما يؤدي في الكتابة وقد حل عليه نجم اعطى ما يؤديه وان كان معه ما يؤديه لم يعط لانه غير محتاج وان لم يكن معه شيء ولا حل عليه نجم ففيه وجهان (احدهما) لا يعطى لانه لا حاجة اليه قبل حلول النجم (والثاني) يعطى لانه يحل عليه النجم والاصل انه ليس معه ما يؤدي فان دفع اليه ثم اعتقه المولى او ابرأه من المال او عجز نفسه قبل ان يؤدي المال الى المولى رجع عليه لانه دفع اليه ليصرفه في دينه ولم يفعل وإن سلمه الى المولى وبقيت عليه بقية فعجزه المولى ففيه وجهان (احدهما) لا يسترجع من المولى لانه صدقه فيما عليه (والثاني) يسترجع لانه انما دفع اليه ليتوصل به الى العتق ولم يحصل ذلك فان ادعى انه مكاتب لم يقبل الا بيينة فان صدقه المولى ففيه وجهان (احدهما) يقبل لان ذلك اقرار على نفسه (والثاني) لا يقبل لانه متهم لانه ربما واطأه حتى يأخذ الزكاة *

(الشرح) في الفصل مسائل (احداها) قال الشافعي والاصحاب يصرف سهم الرقاب الى المكاتبين هذا مذهبنا وبه قال اكثر العلماء كذا نقله عن اكثرين البيهقي في السنن الكبير والمتولى وبه قال علي ابن ابي طالب رضي الله عنه وسعيد بن جبير والزهرى والليث ابن سعد والثوري وأبو حنيفة واصحابه وقالت طائفة المراد بالرقاب ان يشترى بسهمهم عبيد ويعتقون وبهذا قال مالك وهو احد الروايتين عن احمد وحكاها ابن المنذر وغيره عن ابن عباس والحسن البصري وعبيد الله بن الحسن العنبري واحمد واسحق وابي عبيد وابي نور (واحتج) اصحابنا بأن قوله عز وجل

الاكثرين الى ترجيح الثاني ويحكي ذلك عن القاضي أبي حامد وبه أجاب منصور التميمي في المستعمل (والطريق الثاني) وبه قال أبو اسحق القطع بالجواز وانما علق القول فيه حين لم يصح الخبر عنده فلما صح جزم به فان جوزنا فقد ذكر في الكتاب ان الجبن واللبن في معناه وهذا أظهر الوجهين وفيه وجه ان الاخراج منهما لا يحزى لان الخبر لم يرد بهما ويشبه أن يكون هذا الخلاف جاريا

وفي الرقاب) كقواه تبارك وتعالى (وفي سبيل الله) وهناك يجب الدفع الى المجاهدين فكذا هنا يجب الدفع الى الرقاب ولا يكون دفعها اليهم الا على مذهبنا (وأما) من قال يشتري به عبيد فليس بدفع اليهم وإنما هو دفع الى ساداتهم ولان في جميع الاصناف يسلم السهم الى المستحق ويملكه إياه فينبغي هنا ان يكون كذلك لان الشرع لم يخصهم بقيد يخالف غيرهم ولان ما قالوه يؤدي الى تعديل هذا السهم في حق كثير من الناس لان من الناس من لا يجب عليه من الزكاة لهذا السهم ما يشتري به رقبة يعتقدونها وإن اعتق بعضها قوم عليه الباقي ولا يلزمه صرف زكاة الاموال الباطنة الى الامام بالاجماع فيؤدي الى تفويته (وأما) على مذهبنا فيمكنه صرفه اليهم ولو كان درهما (فان قيل) الرقاب جمع رقبة وكل موضع ذكرت فيه الرقبة فالمراد عنها (فالجواب) ما اجاب به الاصحاب ان الرقبة تطلق على العبد القن وعلى المكاتب جميعا وإنما خصصناها في الكفارة بالعبد القن بقرينة وهي ان التحرير لا يكون الا في القن وقد قال الله تعالى (فتحرير رقبة) ولم توجد هذه القرينة في مسائلنا فحملناه على المكاتبين لما ذكرناه اولا (فان قيل) لو اراد المكاتبين لذكرهم باسمهم الخاص (فالجواب) ان هذا منتقض بقوله عز وجل (وفي سبيل الله) فان المراد به بعضهم وهم المتطوعون الذين لاحق لهم في الديوان ولم يذكروا باسمهم الخاص (فان قيل) لو اراد المكاتبين لاكتفى بالغارمين فانهم منهم (فالجواب) انه لا يفهم احد الصنفين من الآخر ولانه جمع بينهما للاعلام بأنه لا يجوز الاقتصار على احدهما وان لكل صنف منهما سهما مستقلا كما جمع بين الفقراء والمساكين وان كان كل واحد منهما يقوم مقام الآخر في غير الزكاة والله تعالى اعلم (المسألة الثانية) قال اصحابنا إنما يعطى المكاتب كتابة صحيحة (أما) الفاسدة فلا يعطى بها لأنها ليست لازمة من جهة السيد فان له التصرف فيه بالبيع وغيره ومن صرح بالمسألة الدارمي وابن كنج والرافعي (الثالثة) إذا حل على المكاتب نجم ولم يكن معه ولاء دفع اليه ولاء بلا خلاف وان كان معه ولاء لم يعط لاستغنائه عنه وان لم يكن معه شيء ولا حل عليه نجم ففي اعطائه وجهان مشهوران حكاهما المصنف بدليلهما وقل من بين الاصح منها مع شهرتهما (والاصح) أنه يعطى صححه الجرجاني في التحرير والرافعي وغيرهما (الرابعة) إذا دفعت اليه الزكاة ثم اعتقه السيد او ابرأه او عجز نفسه قبل دفع المال الى السيد والمال باق في يد المكاتب رجع الدافع فيه لما ذكره المصنف هذا هو المذهب وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين وذكر جماعة من الخراسانيين فيما اذا حصل العتق بالاعتاق أو الأبراء قولين ومنهم من يحكيهما وجهين (اصحهما) يرجع (والثاني) لا يرجع بل يبقى ملكا المكاتب قال الرافعي وهذا هو الاظهر عند المتولي ولم ار انافي كتاب المتولي ترجيحه بل ذكر وجهين مطلقين وذكر الغزالي

في إخراج من قوته الاقط والابن والجن لما بينهما من التقارب كأنهما جنس واحد وفي إخراج من قوته الابن الابن (أما) الاول فلان اصحابنا العراقيين حكوا عن القاضي أبي الطيب جواز إخراج الابن مع وجود الاقط لانه يصلح للاقط وغيره وعن الشيخ أبي حامد انه لا يجزىء الابن مع وجود الاقط

وغيره فيه طريقين (أصحهما) الرجوع (والثاني) علي قولين والصحيح القطع بالرجوع قال أصحابنا وهكذا الحكم وعلي هذا ففرض الزكاة باق علي الدافع كما لو دفع الي من لا يجوز الدفع اليه قال أصحابنا وهكذا الحكم لو دفع الزكاة الي المكاتب فقصي مال الكتابة من كسبه او غيره وبقي مال الزكاة في يده وكذا لو قضاه أجنبي قالوا وضابطه أنه متى استغنى عما دفع اليه من الزكاة وعتق وهو باق في يده فالمذهب أنه يرجع عليه به لاستغنائه عنه هذا كله اذا كان المال باقيا في يده فان تلف في يده قبل العتق ثم عتق فطريقان (المذهب) وبه قطع الغزالي والبلغوي وغيرهما أنه لا غرم ووقع الزكاة موقعها ولا شيء علي الدافع قال الغزالي وغيره وكذا لو تلف باتلافه وحكي السرخسي وجهها أنه يغرمه المكاتب بعد العتق وحكاه الدارمي أيضا فيما اذا ألتفه المكاتب هذا اذا تلف في يد المكاتب قبل العتق فان تلف في يده بعد العتق وقبلنا بالمذهب أنه يرجع عليه لو كان باقيا غرمه وجهها واحدا لانه بالعتق صار مالا مضمونا عليه في يده فاذا تلف غرمه هذا كله فيما اذا عتق (فاما) اذا عجز نفسه والمال باق في يده فانه يرجع عليه بلا خلاف في جميع الطرق فان تلف في يده ثم عجز نفسه فوجهان (أحدهما) لا يرجع عليه ونقله ابن كج عن اكثر أصحابنا (وأصحهما) عند الرافعي وغيره وأشار البغوي الي القطع به أنه يرجع عليه قال الرافعي وعلي هذا ففي الامالي للسرخسي ان الضمان يتعلق بنمته لا برقبته لان المال حصل عنده برضي صاحبه وما كان كذلك فمحله الذمة على القاعدة المشهورة قال وذكر بعضهم أنه يتعلق بالرقبة (قلت) الصحيح الاول هذا كله في مال لم يسلمه الي السيد فلو سلمه الي السيد وبقيت بقية فعجزه السيد بها وفسخ الكتابة فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما وهكذا حكاهما الجمهور وجهين وحكاهما القاضي أبو الطيب في المجرى قولين وذكر أن ابا اسحق المروزي حكاهما قولين واتفقوا علي ان (أصحهما) أنه يرجع علي السيد ومن صححه الغزالي والبلغوي والرافعي وغيرهم ولو كان قد تلف في يد السيد (فان قلنا) يرجع فيه لو كان باقيا يرجع بيده ويكون فرض الزكاة باقيا علي الدافع وإلا فلا رجوع وقد سقط الفرض عن الدافع ولو نقل السيد الملك في المقبوض الي غيره ثم عجز المكاتب لم يسترد من المنتقل اليه ولكن يرجع الدافع علي السيد اذا قلنا بالرجوع ولو سلم المكاتب المال الي السيد وبقيت منه بقية فاعتقه السيد قال صاحب البيان مقتضي المذهب أنه لا يسترد من السيد لاحتمال انه انما اعتقه للمقبوض وهذا الذي قاله متعين ولو لم يعجز نفسه واستمر في الكتاب وتلف المال في يده أجزأ عن الدافع بلا خلاف والله تعالى أعلم

لانه يصلح للادخار واللبن لا يصلح له ففرض الخلاف في حالة وجود الاقط يدل علي ما ذكرناه: وأما الثاني فلأن صاحب التهذيب حكى في الذين قوتهم اللبن ان في اخراجهم اللبن وجهين علي قولنا يجوز اخراج الاقط واتفقوا علي أن اخراج الخبيض والمصل والسمن لا يجزى لان الاقليات انما يحصل عند اجتماع جزئي اللبن وهذه الاشياء لا تصلح للاقليات حتى لو كان اللبن منزوع الزبد لم يكن

ولو قبض السيد الدين من المكاتب وعتق والغريم من المدين ثم رده اليه هبة لم يرجع الدافع عليها بل اجزأه عن الزكاة ثم ملكه هذا بجهة اخرى وهذا لا خلاف فيه ومن صرح به الدارمي والله تعالى اعلم (المسألة الخامسة) اذا ادعى أنه مكاتب لم يقبل الا بينة باتفاق الاصحاب لان الاصل والظاهر عدم الكتابة مع امكان اقامة البينة فان صدقه سيده فهل يقبل فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (اصحهما) عند الجمهور يقبل من صححه القاضي أبو الطيب في المجرى وابن الصباغ والمتولي والبعقوي والغزالي والرافعي وآخرون وشذ الجرجاني فصحيح في التبرير عدم القبول والصحيح القبول قال اصحابنا واما ما احتج به القائل الآخر من احتمال المواطأة فضعيف لان هذا الدفع يكون مراعاة في حق السيد فان اعتق العبد والا استرجع المال منه *

(فرع) قال الغزالي وآخرون يقوم مقام البينة الاستفاضة وضبط الرافعي هذه المسألة ضبطاً حسناً فنذكر كلامه مختصراً وإن كان بعضه قد سبق في الباب مفرقا قال: قال الاصحاب من سأل الزكاة وعلم الامام انه ليس مستحقاً لم يجز له صرف الزكاة اليه وإن علم استحقاقه جاز الصرف اليه بلا خلاف ولم يخرجوه على الخلاف في قضاء القاضي بعلمه مع أن التهمة هنا مجال أيضاً (قلت) الفرق ان الزكاة مبنية على الفرق والمساهلة وليس هنا إضرار بمعين بخلاف قضاء القاضي وإن لم يعرف حاله فالصفات قسمان خفية وجلية فالخفي الفقر والمسكنة فلا يطالب مدعيها ببينة لعسرها فلو عرف له مال وادعي هلاكه لم يقبل إلا ببينة ولو ادعي عيالا فلا بد من البينة في الاصح (وأما) الجلي فضربان (أحدهما) يتعلق الاستحقاق فيه بمعنى في المستقبل وذلك في الغاري وابن السليل فيعطيان بقولهما بلا بينة ولا يمين ثم إن لم يحققا ما ادعيا ولم يخرجوا استرد منهما ما أخذوا وإلي متي يحتمل تأخير الخروج قال السرخسي ثلاثة أيام قال الرافعي ويشبه أن يكون هذا على التقريب وأن يعتبر ترصده للخروج وكون التأخير لا انتظار أو للتأهب بأهب السفر ونحوها (الضرب الثاني) يتعلق الاستحقاق فيه بمعنى في الحال وهذا الضرب يشترك فيه بقية الاصناف فالعامل إذا ادعي العمل طولب بالبينة وكذا المكاتب والغارم فان صدقها السيد وصاحب الدين فوجهان (أصحهما) يكفي ويعطيان (وأما المؤلف) فان قال نيتي ضعيفة في الاسلام قبل وإن ادعى أنه شريف مطاع طولب بالبينة هذا هو المذهب وقيل يطالب بالبينة مطلقا قال الرافعي واشتهار الحال بين الناس قائم مقام البينة لحصول العلم أو الظن قال ويشهد لما ذكرناه من اعتبار غلبة الظن ثلاثة أمور (أحدها) قول بعض الاصحاب لو أخبر عن الحال واحد

محزناً أيضاً ثم في الفصل مسألتان (إحدها) لا يجزىء المسوس والمعيب من هذه الاجناس كما لا يجزىء المعيب في سائر الزكوات وإذا جوزنا الاقط لم يجز إخراج المملح الذي أفسد كثرة الملح جوهره لانه معيب وإن لم يفسد جوهره لكن كان الملح ظاهراً عليه فالمملح غير محسوب والشرط أن يخرج قدر ما يكون محض الاقط منه صاعاً ويجزىء الحب القديم وإن قلت قيمته بسبب القدم إذا لم يتغير

يعتمد كفى (الثاني) قال إمام الحرمين رأيت للأصحاب رمزاً إلى تردد في أنه لو حصل الوثوق بقول مدعى الغرم وغلب على الظن صدقة هل يجوز الاعتماد عليه (الثالث) حكى بعض المتأخرين أنه لا يعتبر في البينة في هذه الصور سماع القاضي وتقدم الدعوى والانكار والاستشهاد بل المراد أخبار عدلين على صفات الشهود قال ثم إن سياق كلام الغزالي في الوسيط والوجيز قد يوهم أن الحاق الاستفاضة بالبينة مختص بالمكاتب والغارم ولكن الوجه تعميم ذلك في كل من يطالب بالبينة من الأصناف هذا آخر كلام الرافعي رحمه الله والله أعلم *

(فرع) قال القاضي أبو الطيب في المجرد والشيخ نصر المقدسي وصاحب البيان وخلائق من الأصحاب يجوز للمكاتب أن يتجر فيما أخذه من الزكاة طلباً للزيادة وتحصيل الوفاء وهذا لا خلاف فيه قال الرافعي والغارم في هذا كالمكاتب *

(فرع) قطع الدارمي وصاحبها الشامل والبيان بأن المكاتب ليس له أن ينفق على نفسه ما أخذه من الزكاة قال الدارمي فكذلك الغارم وقال الرافعي نقل بعض أصحاب إمام الحرمين أن له انفاقه ويؤدي من كسبه قال الرافعي ويجب أن يكون الغارم كالمكاتب والصحيح الأول لأن في انفاقه مخاطرة بمال الزكاة *

(فرع) قال البغوي في الفتاوى لو استقرض المكاتب ما أدى به النجوم وعتق لم يجز الصرف إليه من سهم الرقاب لكن يصرف إليه من سهم الغارمين كما لو قال لعبده أنت حر علي ألف فقبل عتق ويعطي ألف من سهم الغارمين لا من سهم الرقاب وهذا الذي قاله متعين *

(فرع) قال الشافعي والأصحاب يجوز صرف الزكاة إلى المكاتب بغير إذن سيده ويجوز الصرف إلى سيده بإذن المكاتب ولا يجوز الصرف إلى السيد بغير إذن المكاتب لأنه المستحق فلو صرف إلى السيد بغير إذن المكاتب لم يجزى الدافع عن الزكاة بلا خلاف قال البغوي وغيره

طعمه ولونه (الثانية) لا يجزى الدقيق ولا السويق ولا الخبز لأن النص ورد بالحلب (١) وأنه يصلح لما تصلح له هذه الأشياء فوجب اتباع مورد النص ولهذا منعنا إخراج القيمة وقال الأنماطي يجزى الدقيق قال ابن عبدان ويقتضي قوله إجزاء السويق وقياسه تجوز الخبز أيضاً قال وهذا هو الصحيح لأن المقصود أشباع المساكين في هذا اليوم ولتكام فيما يتعلق بألف الكتاب خاصة (قوله) والقوت كل

(١) قوله لا يجزى الدقيق ولا السويق ولا الخبز لأن النص ورد بالحلب فلا يصلح له الدقيق فوجب اتباع مورد النص انتهى كلامه: فأما الدقيق والسويق فقد ورد بهما الخبر رواه ابن خزيمة حدثنا نصر بن علي ثنا عبد الأعلى ثنا هشام عن محمد بن سيرين عن ابن عباس قال أمرنا رسول الله ﷺ أن تؤدي زكاة رمضان صاعاً من طعام عن الصغير والكبير والحر

لكن يسقط عن المكاتب من نجومه قدر المصروف لان قضاء الدين يجوز بغير إذن من هو عليه قال الشافعي والاصحاب والاحوط والافضل أن يصرف الى السيد باذن المكاتب فهو أفضل من الصرف إلى المكاتب لانه أحوط في صرفه في الكتابة هكذا أطلقه الشافعي والجمهور وقال الشيخ نصر المقدسي في تهذيبه إن كان هذا الذي يدفعه يستوعب جميع ما على المكاتب لكثيرته أو لكونه النجم الاخير بحيث يحصل العتق به فالدفع إلى السيد باذن المكاتب أفضل كما قاله الاصحاب وإن كان دونه فالدفع إلى المكاتب أفضل لانه ينمي به بالتجارة فيه فيكون أقرب إلى العتق والمذهب الاول *

(فرع) لا يجوز للسيد دفع زكاته إلى مكاتبه هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وقال أبو علي بن خيران يجوز كالأجنبي وهذا ضعيف لانه في معنى نفسه وعنده القن *

(فرع) لو كان المكاتب كافراً وسيداً مسلماً لم يعط من الزكاة كما ذكره المصنف في آخر الباب والاصحاب ولو كان المكاتب مسلماً والسيد كافراً جاز الدفع إلى المكاتب صرح به الدارمي وغيره *

(فرع) لو كان المكاتب مكتسباً فهو كغير المكتسب فيعطي حيث يعطي غيره هذا هو المذهب وبه قطع الدارمي وآخرون وهو مقتضى إطلاق الاصحاب وشذ القاضى ابن كج فقال في كتابه التجريد لا يعطي إذا كان له كسب يؤدي منه وإعلاءه أراد إذا استحق الكسب وصار حاملاً مالا عتيقاً والله تعالى أعلم قال المصنف رحمه الله تعالى *

وسهم للغارمين وهم ضربان ضرب غرم لاصلاح ذات البين وضرب غرم لمصلحة نفسه (فأما الاول فضربان (أحدهما) من تحمل دية مقتول فيعطى مع الفقر والغنى لقوله صلى الله عليه وسلم «لا تحمل الصدقة أغني إلا الخمسة أغازى في سبيل الله أو إعمال عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين اليه» (والثاني) من حمل مالا في غير

ما يجب فيه العشر ليس المراد منه ان القوت هذا على الإطلاق فان لفظ القوت يقع على غيره ألا ترى أن الشافعي رضى الله عنه سمي الفث قوتاً وإن لم يجب فيه العشر وإنما المراد منه ان لفظ القوت اذا استعملناه في هذا الباب عنيان به ما يجب فيه العشر ثم نظم الكتاب يقتضى حصر الاجزاء فيما يجب فيه العشر لانه قال الواجب صاع مما يقتات ثم قال والقوت ما يجب فيه العشر

والمملوك من ادى سلتا قبل منه واجسبه قال ومن ادى دقيقا قبل منه ومن ادى سويقا قبل منه ورواه الدارقطني ايضاً ولكن قال ابن ابي حاتم سألت ابي عن هذا يعني هذا الحديث فقال منكراً لان ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس في قول الاكثر ورواه ابو داود من حديث ابي سعيد الخدري وفيه اوصاع من دقيق قال ابو داود وهذه الزيادة وهم من ابن عيينة *

قتل لتسكين فتنة ففيه وجهان (أحدهما) يعطى مع الغنى لانه غرم لاصلاح ذات البين فأشبهه اذا غرم دية مقتول (والثاني) لا يعطى مع الغنى لانه مال حمله في غير قتل فأشبهه إذا ضمن ثمنا في بيع: وأما من غرم لمصلحة نفسه فان كان قد أنفق في غير معصية دفع اليه مع الفقر وهل يعطى مع الغنى فيه قولان: قال في الام لا يعطى لانه يأخذ لحاجته اليها فلم يعط مع الغنى كغير الغارم: وقال في القديم والصدقات من الام يعطى لانه غارم في غير معصية فأشبهه اذا غرم لاصلاح ذات البين فان غرم في معصية لم يعط مع الغنى وهل يعطى مع الفقر ينظر فيه فان كان مقبلا على المعصية لم يعط لانه يستعين به على المعصية وإن تاب ففيه وجهان (أحدهما) يعطى لانه المعصية قد زالت (والثاني) لا يعطى لانه لا يؤمن أن يرجع الى المعصية ولا يعطى الغارم الا ما يقضي به الدين فان أخذ ولم يقض به الدين أو أبرأ منه أو قضى عنه قبل تسليم المال استرجع منه وان ادعى انه غارم لم يقبل الا بينة فان صدقه غريمه فعلى الوجهين كما ذكرنا في المسكاتب اذا ادعى الكتابة وصدقه المولى *.

(الشرح) هذا الحديث حسن أو صحيح رواه أبو داود من طريقين (أحدهما) عن عطاء ابن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم (والثاني) عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا واسناده جيد في الطريقين وجمع البيهقي طرقه وفيها أن مالكًا وابن عيينة أرسلاه وان معمرًا والثوري وصلاههما من جملة الحفاظ المعتمدين وقد تقررت القاعدة المعروفة لاهل الحديث والاصول أن الحديث اذا روي متصلًا ومرسلًا كان الحكم للاتصال على المذهب الصحيح وقدمنا أيضا عن الشافعي رضي الله عنه أنه يحتج بالمرسل إذا اعتضد بأحد أربعة أمور (إما) حديث مسند (وإما) مرسل من طريق آخر (وإما) قول صحابي (وإما) قول أكثر العلماء وهذا قد وجد فيه أكثر فقد روي مسندًا وقال به العلماء من الصحابة وغيرهم (وأما) الغارم فهو الذي عليه دين والغريم يطلق على المدين وعلي صاحب الدين وأصل الغرم في اللغة اللزوم ومنه قوله سبحانه وتعالى (إن عذابها كان غراما) وبني كل واحد منهما غريمًا لما لزمته صاحبه (وقوله) لاصلاح ذات البين قال الازهرى معناه لاصلاح حالة الوصل بعد البينة قال والبين يكون فرقة ويكون وصلا وهو هنا وصل ومنه قوله سبحانه وتعالى (لقد تناع بينكم) أي وصلكم وقولهم في الدعاء اللهم أصلح ذات البين أي أصلح الحال التي تنحط المسلمون (أما) احكام الفصل فقال الشافعي والاصحاب الغارمون ضربان (الضرب) الاول من غرم لاصلاح ذات البين ومعناه أن يستدين مالا ويصرفه في اصلاح ذات البين بأن يخاف فتنة بين قبيلتين أو طائفتين أو شخصين فيستدين مالا ويصرفه في تسكين تلك الفتنة

وإنما يثبت الحصر إذا لم يحكم باجزاء الاقط وهو الاظهر عند الامام فاعل حجة الاسلام رحمه الله نحى نحوه لكن صغو الاكثرين الى أجزائه كما بيناه (وقوله) وفي الاقط قولان معام بالواو للطريقة المعزية إلى أبي اسحق (وقوله) للتردد في صحة حديث ورد فيه أراد به ما ذكره الامام انه روى

فينظر ان كان ذلك في دم تنازع فيه قبيلتان أو غيرهما ولم يظهر القاتل أو نحو ذلك وبقي الدين في ذمته فهذا يصرف اليه من سهم الغارمين من الزكاة سواء كان غنيا أو فقيرا ولا فرق بين غناه بالنقد والعقار وغيرهما هذا هو المذهب وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين وقال أكثر الخراسانيين إن كان فقيرا دفع اليه وكذا ان كان غنيا بالعقار بلا خلاف فان كان غنيا بنقد فقيه عندهم وجهان (الصحيح) يعطي (والثاني) لا يعطي إلا مع الفقر ولو كان غنيا بالعروض غير العقار فهو كالغني بالعقار على المذهب وقيل كالنقد ذكره السرخسي في الامالي وان استدان لاصلاح ذات البين في غير دم بأن تحمل قيمة مال متلف فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف والاصحاب (اصحها) عند المصنف في التنبيه والاصحاب يعطي مع الغني لأنه غارم لاصلاح ذات البين فاشبهه الدم (والثاني) لا يعطي الا مع الفقر لأنه غرم في غير قتل فاشبهه الغارم لنفسه وقاسه المصنف على ما لو ضمن مالا وهذا فيه تفصيل طويل سأذكره في المسائل المثورة قريبا ان شاء الله تعالى في فصل الغارمين قال اصحابنا انما يعطي الغارم لاصلاح ذات البين مادام الدين باق عليه سواء كان الدين لمن استدان منه ودفعه في الاصلاح او كان تحمل الدية مثلا لاهل القتل ولم يؤدها بعد فيدفع اليه ما يؤديه في دينه أو الى ولي القتل فلو كان قضاء من ماله أو أداه ابتداء من ماله لم يعط بلا خلاف لأنه ليس بغارم اذ لا شيء عليه (الضرب الثاني) من غرم لاصلاح نفسه وعياله فان استدان ما أنفقه على نفسه أو عياله في غير معصية أو أتلف شيئا على غيره سهواً فهذا يعطي ما يقضي به دينه بشروط (أحدها) أن يكون محتاجا الى ما يقضي به الدين فلو كان غنيا قادراً بنقد أو عرض على ما يقضي به فقولا مشهوران ذكرهما المصنف والاصحاب (أحدهما) ونقله المصنف والاصحاب عن نصه في القديم والصدقات من الام انه يعطي مع الغني لأنه غارم فاشبهه الغارم لذات البين (وأصحها) عند الاصحاب وهو نصه في الام أيضا انه لا يعطي كما لا يعطي المكاتب وابن السبيل مع الغني بخلاف الغارم لذات

في بعض الروايات «أوصاء من اقط» وليست هذه الرواية على الحد المرتضى عند الشافعي رضي الله عنه وايسر علي حد التزييف عنده فردد لذلك قوله (وقوله) فان صح فاللبن والجبن في معناه (١) أي في ثبوت حكم الاجزاء وإلا فمطلق كونه في معناه غير مشروط بالصحة بل ان صح فيشتر كان في الاجزاء وان

(١) قوله في حديث ابن سعيد في ذكر الاقط ذكر عن ابي اسحاق ان الشافعي علق القول في جواز اخراجه على صحة الحديث فلما صح قال به فان جوزنا اخراجه فاللبن والجبن في معناه وهذا اظهر وفيه وجه ان الاخراج منهما لا يجزئ لان الخبر لم يرد بهما انتهى : وهو كما قال في الجبن وأما اللبن فقد رواه الدارقطني من حديث عصمة بن مالك في صدقة الفطر مدان من قمح او صاع من شعير او تمر او زبيب او اقط فمن لم يكن عنده اقط وعنده لبن فصاعين من لبن وفي اسناده الفضل بن المختار ضعفه ابو حاتم *

البين فان مصلحته عامة فعلي هذا لو وجد ما يقضي به بعض الدين قال أصحابنا يعطي ما يقضي به الباقي فقط فلو لم يملك شيئا وقدر على قضائه بالا كتساب فوجهان (أحدهما) لا يعطي كالفقير (والصحيح) وبه قطع الجمهور انه يعطى لانه لا يمكنه قضاؤه إلا بعد زمان وقد يعرض ما يمنعه من القضاء بخلاف الفقير فانه يحصل حاجته بالكسب في الحال وما معنى الحاجة المذكورة قال الرافعي عبارة الاكثرين تقتضي كونه فقيرا لا يملك شيئا وربما صرحوا به قال وفي بعض شروح المفتاح انه لا يعتبر المسكن والملبس والفرش والآنية وكذا الخادم والمركوب ان اقتضاها حاله بل يقضى دينه وان ملكها قال وقال بعض المتأخرين لا يعتبر الفقر والمسكن هنا بل لو ملك قدر كفايته وكان لو قضى دينه مما معه لنقص ماله عن كفايته ترك له ما يكفيه وأعطى ما يقضي به الباقي قال الرافعي وهذا أقرب (الشرط الثاني) انه يكون دينه اطاعة أو مباح فان كان في معصية كالخمر ونحوه وكالاسراف في النفقة لم يعط قبل التوبة هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وفيه وجه شاذ حكاه الحناطي والرافعي انه يعطى لانه غارم والصواب الاول لان في اعطائه اعانة له على المعصية وهو متمكن من الاخذ بالتوبة فان تاب فهل يعطى فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والاصحاب (أصحهما) عند صاحبي الشامل والتهديب لا يعطى وبه قال أبو علي بن أبي هريرة لان في اعطائه اعانة له ولغيره على المعصية (وأصحهما) عند الاكثرين يعطى وهو قول أبي اسحق المروزي وبه قطع أبو علي الطبري في الافصاح والجرجاني في التحرير وصححه المحاملي في المقنع وأبو خلف السلمي والمصنف في التنبيه والرويانى وغيرهم وهو الصحيح المختار لقول الله سبحانه وتعالى (والغارمين) ولان التوبة تجب ما قبلها قال الرافعي ولم يتعرض الاصحاب هنا لاستبراء حاله ومضى مدة بعد توبته يظهر فيها صلاح الحال الا أن الرويانى قال يعطى على اصح الوجهين اذا غلب على الظن صدقه في توبته فيمكن أن يحمل عليه هذا كلام الرافعي والظاهر ما قاله الرويانى انه اذا غلب على الظن صدقه في توبته اعطى وإن قصرت المدة والله تعالى اعلم * (الشرط الثالث) أن يكون الدين حالا فان كان مؤجلا ففي اعطائه ثلاثة اوجه (أصحها) لا يعطى وبه قطع صاحب البيان لانه غير محتاج اليه الآن (والثاني) يعطى لانه يسمى غارما (والثالث) حكاه الرافعي انه ان كان الاجل يحمل تلك السنة اعطى وإلا فلا يعطى من صدقات تلك السنة قال الرافعي والوجهان هنا كالوجهين في المكاتب اذا لم يحمل عليه النجم هل يعطى قال وقدير تب هذا الخلاف على ذلك الخلاف ثم تارة يجعل الغارم أولي بأن يعطى لان ما عليه مستقر بخلاف

لم يصح في عدم الاجزاء ثم هو معلوم بالاولى السابق (وقوله) ولا الدقيق بالحاء والالف وكذا قوله بانه بدل فان عندهما هو مجزئ وهو أصل وأشار بقوله فانه بدل الى ان البدل غير مجزئة في الزكاة على أصلنا وهذا من جملة ما لانه غير المنصوص عليه (وقوله) وقيل انه أصل هو الذي حكاه عن الحناطي ونقل الامام الخلاف في الدقيق قواين عن رواية العراقيين وذكر انه مأخوذ من الاقط المضاف الى اللين *

المكاتب وتارة يجعل المكاتب اولى بأن يعطى لان له التعجيل لغرض الحرية (قلت) وجمع الدارمى
مسألتي المؤجل في الغارم والمكاتب وذكر فيهما اربعة اوجه (احدها) يعطيان في الحال (والثاني)
لا (والثالث) يعطي المكاتب لا الغارم (والرابع) عكسه والله تعالى اعلم *

(فرع) قال قل اصحابنا انما يعطي الغارم مادام الدين عليه فان وفاه او ابرى منه لم يعط بسببه وانما
يعطى قدر حاجته فان اعطي شيئاً فلم يقض الدين منه بل ابرى منه او قضي عنه او قضاه هو لا من مال
الزكاة بل من غيره فطريقان (احدهما) وبه قطع المصنف وآخرون انه يسترجع منه لاستغنائه عنه
(والثاني) حكاه الرافعي وغيره انه على الخلاف السابق في المكاتب اذا قضي عنه الدين أو ابرى
منه ولو أعطى شيئاً من الزكاة فقضي الدين ببعضه ففي الباقي الطريقان والله تعالى اعلم * قال ابن كج
في التجريد لو تحمل دية قتيل فأعطيناه فبان القاتل وضمن الدية استرد من الغارم القابض ما أخذ
وصرف إلى غارم آخر فان كان سلمها الى مستحق الدين لم يرجع عليه ولا يطالب القاتل بالدية
لانها سقطت عنه بالدفع قال فان تطوع بأدائها أخذت وجعت في بيت المال ولو أعطيناه ليدفع
إلى أولياء القتيل فأبرؤا الناس قبل قبضهم منه استرد منه *

(فرع) اذا ادعى انه غارم لم يقبل قوله إلا ببينة وسبق في فصل المكاتب بيان هذه البينة
ولو صدقه غرامة ففي قبوله الوجهان السابقان في تصديق السيد المكاتب في الكتابة هكذا قاله المصنف
وجميع الاصحاب والاصح قبول تصديق السيد والغريم هكذا صححه الجمهور وخالفهم الجرجاني
في التحرير فقال الاصح لا يقبل تصديقهما والله تعالى اعلم *

(فرع) قال أصحابنا الخراسانيون اذا ضمن رجل عن رجل ما لا من ثمن مبيع ونحوه فلهما
أربعة أحوال (أحدها) أن يكونا معسرين فيعطى الضامن ما يقضي به الدين ويجوز اعطاء المضمون
عنه قال المتولي وهو اولى لان الضامن فرعه ولانه اذا أخذ الضامن وقضى بالمأخوذ الدين رجع على
المضمون عنه واحتاج الامام أن يعطيه ثانياً قال الرافعي وهذا الذي قاله ممنوع بل إذا أعطيناه
فقضي به لا يرجع وانما يرجع الضامن إذا قضي من عنده وهذا الذي قاله الرافعي فيه نظر وما قاله
المتولي محتمل أيضاً (الحال الثاني) أن يكونا موسرين فلا يعطى الضامن لانه اذا غرم رجع على
المضمون عنه فلا يضيع عليه شيء هذا إذا ضمن باذنه فان ضمن بغير اذنه فهل يعطى فيه وجهان
بناء على الرجوع على المضمون عنه ان قلنا لا يرجع عليه وهو الاصح أعطى والا فلا (والثالث) أن
يكون الضامن معسراً دون المضمون عنه فان ضمن باذنه لم يعط لانه يرجع عليه والا فعلى الوجهين

قال ثم يتعين من الاقوات القوت الغالب يوم الفطر في قول وجنس قوته على الخصوص في
قول وقيل يتخير في الاقوات واذا تعين فلو أبدل بالاشرف جاز كابدال الشعير بالبر ولو كان
اللائق بحاله الشعير فأكل البر أو بالعكس جاز أخذ ما يليق بحاله ولو اختلفت قوت مالكي عبد

(أصحها) يعطي (الرابع) أن يكون الضامن موسراً دون المضمون عنه فيجوز اعطاء المضمون عنه وفي الضامن وجهين (أحدهما) يعطي لانه غارم لمصلحة غيره فأشبه الغارم لاصلاح ذات البين (وأصحها) لا يعطي لان الصرف الي المضمون عنه ممكن واذا برى الاصيل برى الكفيل بخلاف الغارم لذات البين والله تعالى أعلم *

(فرع) قال أصحابنا يجوز صرف سهم الغارمين الي من عليه الدين باذن صاحب الدين وبغير اذنه ولا يجوز صرفه الي صاحب الدين الا باذن من عليه الدين فلو صرف بغير اذنه لم يجزى الدافع عن زكاته ولكن يسقط من الدين بقدر المصروف كما سبق في فصل المكاتب قال أصحابنا والاولى أن يدفع الي صاحب الدين باذن الغريم ليتحقق وقوعه عن جهة الدين كما سبق في المكاتب قال أصحابنا الا اذا كان لا ينفى بالدين وأراد المدين أن يتصرف فيه بالتجارة والتنمية ليبلغ قدر الدين *

(فرع) قال أصحابنا يجوز للغارم أن يتجر فيما قبض من سهم الزكاة اذا لم ينف بالدين ليبلغ قدر الدين بالتنمية وهل يجوز انفاقه ويقضى من غيره فيه خلاف سبق في فصل المكاتب الاصح لا يجوز *

(فرع) حكى صاحب البيان عن الصيمري انه لو ضمن دية قتيل عن قاتل مجهول أعطي من سهم الغارمين مع الفقر والغنى وان ضمنها عن قاتل معروف أعطى مع الفقر دون الغنى وهذا ضعيف ولا تأثير لمعرفته وعدمها وذكر الدارمي في الضمان عن قاتل معروف وجهين قال الدارمي ولو كانت دعوى الدم بين من لا يخشى قتلهم فتحملها فوجهان *

(فرع) ذكر السرخسي ان ما استدانه لعمارة مسجد وقرى الضيف فهو كما استدانه لنفقته ومصلحة نفسه وحكى الروياني في الحلية عن بعض الاصحاب انه يعطي من سهم الغارمين مع الغنى بالعقار ولا يعطي مع الغنى بالنقد قال الروياني وهذا هو الاختيار *

(فرع) ذكر امام الحرمين انه لو أقام بينة بأنه غارم وأخذ الزكاة فبان كذب الشهود ففي سقوط الفرض القولان المشهوران فيمن أخذ الزكاة بالفقر فبان غنيا الاصح لا تجزى *

(فرع) اذا كان لرجل علي موسر دين فأراد أن يجعله عن زكاته وقال له جعلته عن زكاتي فوجهان حكاهما صاحب البيان (أصحها) لا تجزئه وبه قطع الصيمري وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد لان الزكاة في ذمته فلا يبرأ الا باقباضها (والثاني) تجزئه وهو مذهب الحسن البصري وعطاء لانه

واحد لم يكن باختلاف النوعين باس وقيل يجب علي صاحب الارداء موافقة صاحب الاشرف حذراً من التنويع *

هل يتخير مخرج الفطرة بين الاجناس المجزئة قال العراقيون والشيخ أبو علي فيه وجهان وقال

لو دفعه اليه ثم أخذه منه جاز فكذا اذا لم يقبضه كما لو كانت له عنده دراهم وديعة ودفعها عن الزكاة فانه يجوز له سواء قبضها أم لا (أما) اذا دفع الزكاة اليه بشرط أن يردّها اليه عن دينه فلا يصح الدفع ولا تسقط الزكاة بالاتفاق ولا يصح قضاء الدين بذلك بالاتفاق ممن صرح بالمسألة القفال في الفتاوى وصاحب التهذيب في باب الشرط في المهر وصاحب البيان هنا والرافعي وآخرون ولو نوبأ ذلك ولم يشترطه جاز بالاتفاق وأجزأه عن الزكاة واذا رده اليه عن الدين برى، منه قال البغوي ولو قال المدين ادفع الي عن زكّاتك حتى أقضيك دينك ففعل أجزأه عن الزكاة وملاكه القابض ولا يلزمه دفعه اليه عن دينه فان دفعه أجزأه قال القفال ولو قال رب المال المدين اقض ما عليك علي أن أرده عليك عن زكّاتي فقضاء صح القضاء ولا يلزمه رده اليه وهذا متفق عليه وذكر الرويانى في البحر انه لو أعطى مسكيناً زكاة وواعده أن يردّها اليه يبيع أو هبة أو ليصرفها المزي في كسوة المسكين ومصلحه ففي كونه قبضاً صحيحاً احتمالان قلت الاصح لا يجوز له كما لو شرط ان يرد اليه عن دينه عليه قال القفال ولو كانت له حنطة عند فقير وديعة فقال كل منها لنفسك كذا ونوى ذلك عن الزكاة ففي اجزائه عن الزكاة وجهان (وجه) المنع ان المالك لم يكله وكيل الفقير لنفسه لا يعتبر ولو كان وكاه بشراء ذلك القدر فاشتراه وقبضه ثم قال له الموكل خذ لنفسك ونواه زكاة أجزأه لانه لا يحتاج الي كيله والله تعالى أعلم *

(فرع) لو مات رجل وعليه دين ولا تركة له هل يقضي من سهم الغارمين فيه وجهان حكاهما صاحب البيان (أحدهما) لا يجوز وهو قول الصيمري ومذهب النخعي وأبي حنيفة واحمد (والثاني) يجوز لعموم الآية ولانه يصح التبرع بقضاء دينه كالحى ولم يرجح واحداً من الوجهين وقال الدارمي اذا مات الغارم لم يعط ورثته عنه وقال ابن كج اذا مات وعليه دين فعندنا لا يدفع في دينه من الزكاة ولا يصرف منها في كفنه وانما يدفع الي وارثه ان كان فقيراً وبنحو هذا قال أهل الرأى ومالك قل وقال ابو ثور يقضي دين الميت وكفنه من الزكاة ثم قال ابن كج بعد هذا بأسطر اذا استدان لاصلاح ذات البين ثم مات دفع ما يفك به تركته والله تعالى اعلم *

قال المصنف رحمه الله تعالى

وسهم في سبيل الله وهم الغزاة اذا نشطوا غزوا واما من كان مرتباً في ديوان السلطان من جيوش المسلمين فانهم لا يعطون من الصدقة بسهم الغزاة لانهم يأخذون أرزاقهم وكفائتهم من الفيء ويعطى الغازى مع الفقر والغنى للخبر الذى ذكرناه في الغارم ويعطى ما يستعين به على الغزو

المسعودى وطائفة قولان (أحدهما) انه يتخير لظاهر قوله في الخبر «صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير» وبهذا قال أبو حنيفة رحمه الله وهو الاصح عند القاضي الطبرى فيما حكى القاضي الرويانى (وأصحهما) عند الجمهور انه لا يتخير وكلمة أو محمولة علي بيان الانواع كما في قوله تعالى (ان يقتلوا أو يصلبوا)

من نفقة الطريق وما يشتري به السلاح والفرس ان كان فارسا وما يعطي السائس وحولة تحمله ان كان راجلا والمسافة مما تقصر فيها الصلاة فان أخذ ولم يغز استرجع منه * ﴿الشرح﴾ قوله نشطوا - بفتح النون وكسر الشين - والديوان - بكسر الدال - على الفصيح المشهور وحكي فتحها وأنكره الاصمعي والاكثرون وهو فارسي معرب وقيل عربي وهو غريب والحولة - بفتح الحاء - وهي الدابة التي يحمل عليها من بعير أو بغل أو ثمار ومذهبنا أن سهم سبيل الله المذكور في الآية السكريه يصرف الى الغزاة الذين لاحق لهم في الديوان بل يغزون متطوعين وبه قال أبو حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى * وقال أحمد رحمه الله تعالى في أصح الروايتين عنه يجوز صرفه الى مرید الحج وروى مثله عن ابن عمر رضي الله عنهما * واستدل به بحديث أم معقل الصحابية رضي الله عنها قالت «لما حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وكان لنا جمل فجعله أبو معقل في سبيل الله وأصابنا مرض فهلك أبو معقل وخرج النبي صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من حجه جثته فقال يا أم معقل ما منعك أن تخرجي معنا قالت قالت لقد تهاينا فهلك أبو معقل وكان لنا جمل هو الذي نحج عليه فأومى به أبو معقل في سبيل الله قال فهلا خرجت عليه فان الحج في سبيل الله » وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج فقالت امرأة لزوجها احجني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما عندي ما أحجك عليه فقالت احجني على جملك فلان قال ذلك حبيسي في سبيل الله عز وجل فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى تقرأ عليك السلام ورحمة الله انها سألتني الحج معك قالت أحجني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ما عندي ما أحجك عليه فقالت أحجني على جملك فلان فقلت ذلك حبيسي في سبيل الله فقال أما انك لو حججتها عليه كان في سبيل الله وانها امرتني أن أسألك ما يعدل حجة معك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرئها السلام ورحمة الله تعالى وبركاته واخبرها انها تعدل حجة يعني عمرة في رمضان » رواها ابوداود في سننه في أواخر كتاب الحج في باب العمرة والثاني اسناده صحيح (واما) الاول حديث أم معقل فهو من رواية محمد بن اسحاق وقال فيه عن وهو مدلس والمدلس اذا قال عن لا يحتج به بالاتفاق * واحتج اصحابنا بان المفهوم في الاستعمال المتبادر الى الافهام ان سبيل الله تعالى هو الغزو وأكثر ما جاء في القرآن العزيز كذلك * واحتج اصحابنا ايضا بحديث أبي سعيد السابق في فصل الغارمين « لا تحبل الصدقة اغني الخامسة » فذكر منهم الغازي وليس في الاضناف الثمانية من يعطى باسم الغزاة الا الذين نعطيه من سهم سبيل الله تعالى (واما) الحديثان اللذان احتجوا بهما (فالاول) ضعيف كما سبق (والجواب) عن الثاني ان

أو تقطع) فانه ليس للتخير وإنما هو لبيان انواع العقوبة المختلفة بحسب اختلاف الجريمة وعلي هذا فوجهان (أصحهما) وبه قال ابن سريج وأبو اسحق ان المعتبر غالب قوت البلد فان كان بالحجاز أخرج التمر وان كان ببلاد العراق أو خراسان فالخنطة وإن كان بطبرستان أو جيلان فالارز

الحج يسمى سبيل الله ولكن الآية محمولة على الغزو لما ذكرناه والله تعالى اعلم قال المصنف
والاصحاب رحمهم الله تعالى واما الغزاة المرتبون في ديوان السلطان ولهم فيه حق فلا يعطون من
الزكاة بسبب الغزو بلا خلاف وان كان فيهم وصف آخر يستحقون به اعطوا به بان يكون غارما
أو ابن سبيل قال اصحابنا فان اراد رجل من المرتزقة المرتبين في الديوان ان يصير من أهل
الزكوات المتطوعين بالغزو ويترك سهمه من الديوان جعل من أهل الصدقات وكذا لو اراد واحد
من أهل الصدقات ان يصير من المرتزقة جعل منهم فيعطى من النية ولا يعطى من الصدقات قال
اصحابنا ولا حق لأهل الصدقات في النية ولا لأهل النية في الصدقات فان احتاج المسلمون الى
من يكفيهم شر الكفار ولا مال في بيت المال فهل يجوز اعطاء المرتزقة من الزكاة من سهم سبيل
الله تعالى فيه قولان مشهوران في طريقة خراسان (أصحهما) لا يعطون كما لا يصرف النية الى أهل
الصدقات (والثاني) يعطون لانهم غزاة قال اصحابنا فعلى الاول يجب على اغنياء المسلمين اعانتهم
قال المصنف والاصحاب ويعطى الغازي مع الفقر والغنى للحديث السابق ولان فيه مصلحة للمسلمين
قال اصحابنا ويعطى ما يستعين به على الغزو فيعطى نفقته وكسوته مدة الذهاب والرجوع والمقام في
الثغر وان طال وهل يعطى جميع المؤنة ام مازاد بسبب السفر فيه وجهان (أصحهما) الجميع وهو مقتضى
كلام الجمهور ويجريان في ابن السبيل ويعطى ما يشتري به الفرس ان كان يقاتل فارسا وما يشتري به
السلاح وآلات القتال ويصير ذلك ماسكا للغازي ويجوز أن يستأجر له الفرس والسلاح من مال
الزكاة ويختلف الحال بكثرة المال وقتله فان كان يقاتل راجلا لم يعط الفرس شيئا ويعطى ما يحمل عليه
الزاد ويركبه في الطريق ان كان ضعيفا وكان السفر مسافة القصر قال اصحابنا ويسلم الامام الى الغازي
من الفرس والسلاح والآلات ثم الغازي يشتريها قال القاضي ابو الطيب والاصحاب فلو استأذنه
الامام في شراها له بمال الزكاة فاذن جاز فلواراد الامام ان يشتري ذلك بمال الزكاة ويسلمه الى
الغازي بغير اذنه هل يجوز فيه وجهان (أحدهما) لا يجوز بل يتعين تسليم مال الزكاة الى الغازي او اذنه
وبه قطع جماعة من العراقيين وهو ظاهر عبارة آخرين منهم (وأصحهما) يجوز وهو الذي صححه
الخراسانيون وتابعهم الرافعي علي تصحيحه وقطع به جماعة منهم قال الخراسانيون الامام بالخيار ان
شاء سلم الفرس والسلاح والآلات الى الغازي أو بمن ذلك تملكها له فيملكه وان شاء استأجر ذلك له
وان شاء اشترى من سهم سبيل الله سبحانه وتعالى افراسا وآلات الحرب وجعلها وقفا في سبيل الله
ويعطيهم عند الحاجة ما يحتاجون اليه ثم يردونه اذا انقضت حاجتهم وتختلف المصلحة في ذلك بحسب

ووجهه قوله صلى الله عليه وسلم «اغنوهم عن الطلب في هذا اليوم» ولو صرف اليه غير القوت الغالب
لما كان مغنى عن الطلب فان الظاهر انه يطلب القوت الغالب في البلد وبهذا قال مالك (والوجه الثاني)
وبه قال ابو عبيد بن حريويه ان المعتبر قوته على الخصوص كما ان في الزكاة يعتبر نوع ماله لا الغالب

قلة المال وكثرته (وأما) نفقة عيال الغازي فقال الرافعي في بعض شروح المفتاح أنه يعطى نفقة ونفقة عياله ذهاباً ومقاماً ورجوعاً قال وسكت المعظم عن نفقة العيال ولكن اعطاؤه إياها ليس بعيداً كما ينظر في استطاعة الحج إلى نفقة العيال فيعتبر غناه لعياله كنفسه والله تعالى اعلم *

(فرع) قال أصحابنا إنما يعطى الغازي من الزكاة إذا حضر وقت الخروج ليهيئ به أسباب سفره فإن أخذ ولم يخرج إلى الغزو استرجع منه كذا قاله المصنف والأصحاب وانفقوا عليه وقد سبق في فصل المكاتب بيان كم يهل في الخروج قال أصحابنا وكذا لومات في الطريق أو امتنع الغزو بسبب آخر استرد ما بقي معه ذكره البغوي وآخرون ولو غزا ورجع وبقي معه شيء من النفقة فإن لم يقتر على نفسه وكان الباقي قدرأ صالحاً استرد منه لأننا تبينا أن المدفوع إليه كان زائداً أو أن لم يقتر على نفسه وكان الفاضل يسيراً لم يسترجع منه كذا نقله الرافعي قال وهذا لا خلاف فيه قال وفي مثله في ابن السبيل يسترد على الصحيح المشهور وفيه وجه ضعيف أنه لا يسترد أيضاً ونسبه بعضهم إلى النص والفرق على الصحيح أنا دفعنا إلى الغازي لما جئنا وقد فعل ودفعنا إلى ابن السبيل لحاجته وقد زلت (أما) إذا قتر الغازي على نفسه وفضل شيء بحيث لو لم يقتر لم يفضل لم يسترد بلا خلاف لأننا دفعنا إليه كفايته فلم نرجع عليه بما قتر كالفقير إذا أعطينا كفايته فقتر وفضل فضل عنده لا يسترجع منه والله اعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ وسهم لابن السبيل وهو المسافر أو من ينشئ السفر وهو محتاج في سفره فإن كان سفره طاعة أعطي ما يبلغ به مقصده وإن كان معصية لم يعط لأن ذلك إعانة على المعصية وإن كان سفره في مباح ففيه وجهان (أحدهما) لا يعطى لأنه غير محتاج إلى هذا السفر (والثاني) يعطى لأن ما جعل رفقا بالمسافر في طاعة جعل رفقا بالمسافر في مباح كالقصر والفطر ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ السبيل في اللغة الطريق ويؤنث ويذكر وسمي المسافر ابن السبيل لزومه للطريق كزوم الولد والدته والمقصد - بكسر الصاد - وقوله غير محتاج إلى هذا السفر مما ينكر من حيث أن المباح يحتاج إليه لمصالح المعاش قال الشافعي والأصحاب ابن السبيل ضربان (أحدهما) من انشأ سفراً من بلد كان مقيماً به سواء وطنه وغيره (والثاني) غريب مسافر يجتاز بالبلاد فلا ور يعطى مطلقاً بلا خلاف (وأما) الثاني فالذهب الصحيح الذي تظاهرت عليه نصوص الشافعي رضي الله عنه وقطع به العراقيون وغيرهم أنه يعطى أيضاً مطلقاً وحكي جماعات من الخراسانيين فيه وجهين (الصحيح) هذا (والثاني) لا يعطى من صدقة بلد يجتاز به إذا منعنا نقل الصدقة وهذا ضعيف أو غلط قال أصحابنا وإنما يعطى المسافر بشرط

قال ابن عبدان وهذا هو الصحيح عندي ويتعلق بهذا الاختلاف فروع (أحدها) إذا تعين جنس أما لكونه غالب قوت البلد أو لكونه غالب قوته فليس المراد منه أنه لا يجوز العدول عنه بحال بل المراد أنه لا يجوز العدول إلى ما هو أدنى منه أما لو عدل إلى الأعلى فهو جائز بالاتفاق فإن قيل إذا عينا جنساً فهل امتنع

حاجته في سفره ولا يضر غناه في غير سفره فيعطى من ليس معه كفايته في طريقه وان كان له أموال في بلد آخر سواء كانت في البلد الذي يقصده أو غيره اذا لم يكن في بلد الاعطاء قال اصحابنا فان كان سفره طاعة كحج وغزو وزيارة مندوبة ونحو ذلك دفع اليه بلا خلاف وان كان معصية كقطع الطريق ونحوه لم يدفع اليه بلا خلاف وان كان مباحا كطلب آبق وتحصيل كسب أو استيطان في بلد أو نحو ذلك فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (اصحهما) يدفع اليه ولو سافر لتزده أو تفرج فطريقان مشهوران (المذهب) أنه كالمباح فيكون علي الوجهين (والثاني) لا يعطى قطعا لانه نوع من الفضول واذا انشأ سفر معصية ثم قطعه في أثناء الطريق وقصد الرجوع الي وطنه اعطي من حينئذ من الزكاة لانه الآن ليس سفر معصية ومن صرح به القاضي ابو الطيب في المجرد وغيره من اصحابنا وحكي ابن كج فيه وجهين (الصحيح) هذا (والثاني) لا يعطى قال وهو غلط قال اصحابنا ويعطى ابن السبيل من النفقة والكسوة ما يكفيه الي مقصده أو موضع ماله ان كان له مال في طريقه هذا ان لم يكن معه مال لا يكفيه اعطى ما يتم به كفايته قال ابن الصباغ والاصحاب ويهيا له ما يركبه ان كان سفره مما تقصر فيه الصلاة أو كان ضعيفا لا يقدر علي المشي وان كان قويا وسفره دون ذلك لم يعط المركوب ويعطى ما ينقل عليه زاده إلا أن يكون قدراً يعتاد مثله أن يحمله بنفسه قال السرخسي وصفة تهيئة المركوب أنه إن اتسع المال اشترى له مركوب وان ضاق اكترى له قال اصحابنا ويعطى ابن السبيل سواء كان قادراً علي الكسب أم لا وسنعيد المسألة في آخر الباب إن شاء الله تعالى قال الرافعي وهل يعطى جميع مؤنة سفره أم مازاد بسبب السفر فيه وجهان (الصحيح) الجميع وهو ظاهر كلام الجمهور قال اصحابنا ويعطى كفايته في ذهابه ورجوعه إن كان يريد الرجوع وليس له في مقصده مال هذا هو المذهب وبه قطع الاصحاب ونص عليه الشافعي وحكي الرافعي وجهها أنه لا يعطى للرجوع في ابتداء سفره وإنما يعطى عند رجوعه ووجهاً عن الشيخ أبي زيد أنه إن كان عزمه أن يصل الرجوع بالذهاب أعطى للرجوع وان كان عزمه اقامة مدة لم يعط للرجوع والمذهب الاول قال اصحابنا وأما نفقته في اقامته في المقصد فان كانت اقامته دون أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج اعطي لها لانه في حكم المسافر وله القصر والفطر وسائر الرخص وإن كانت أربعة أيام فأكثر غير يومى الدخول والخروج لم يعط لها لانه خرج عن كونه مسافراً ابن سبيل وانقطعت رخص السفر بخلاف الغازي فانه يعطى مدة الاقامة في الثغر وإن طالت والفرق أن الغازي يحتاج اليه لتوقع الفتح ولانه لا يزول بالاقامة اسم الغازي بل يتأكد بخلاف المسافر وفيه وجه عن صاحب التقريب أن ابن السبيل يعطى

العدول إلى غيره وان كان أعلا كما أن الفضة لما تعينت في الفضة امتنع العدول الي الذهب وكذلك يمتنع العدول من الغنم إلى الابل فيجوز أن يقال في الجواب الزكوات المالية متعلقة بالمال فأمر بأن يواسى الفقير مما واساه الله تعالى والفطرة زكاة البدن فوق النظر فيها إلى ما هو غذاء البدن وبه قوامه والاقوات متشاركة

وان طال مقامه إذا كان مقيماً الحاجة يتوقع تنجزها والمذهب الاول قال اصحابنا وإذا رجع ابن السبيل وقد فضل معه شيء استرجع منه سواء قتر علي نفسه أم لا وقيل إن قتر علي نفسه بحيث لو لم يقتر لم يفضل لم يرجع بالفاضل والمذهب الاول وسبق في فصل الغازي بيان هذا وبيان الفرق بينه وبين الغازي حيث لا يسترجع منه إذا قتر لان ما يأخذه الغازي يأخذه عوضاً لحاجتنا اليه وقيامه بالغزو وقد فعل ذلك وابن السبيل يأخذه لحاجته اليه وقد زالت قال اصحابنا وكذا يسترد منه المراكب هذا هو المذهب وحكي الرافعي وجهاً أنه لا يسترد وهو غريب ضعيف جداً *

(فرع) قال اصحابنا إذا ادعى رجل أنه يريد السفر أو الغزو صدق وأعطى من الزكاة بلاينة ولا يمين وقد سبق بيان هذا في فصل المكاتب والله أعلم *

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أن ابن السبيل يقع علي منشي السفر والمجتاز وقال ابو حنيفة ومالك لا يعطي المنشي بل يختص بالمجتاز *

(فرع) لو وجد ابن السبيل من يقرضه كفايته وله في بلده وفادة لم يلزمه أن يقترض منه بل يجوز صرف الزكاة اليه صرح به ابن كج في كتابه التجريد *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويجب أن يسوى بين الاصناف في السهام ولا يفضل صنفاً علي صنف لان الله تعالى سوى بينهم والمستحب أن يعم كل صنف إن أمكن وأقل ما يجزى أن يصرف إلى ثلاثة من كل صنف لان الله تعالى أضاف اليهم بلفظ الجمع وأقل الجمع ثلاثة فان دفع الي اثنين ضمن نصيب الثالث وفي قدر الضمان قولان (أحدهما) القدر المستحب وهو الثلث (والثاني) أقل جزء من السهم لان هذا القدر هو الواجب فلا يلزمه ضمان ما زاد ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ فيه مسائل (إحداها) يجب التسوية بين الاصناف فان وجدت الاصناف الثمانية وجب لكل صنف ثمن وان وجد منهم خمسة وجب لكل صنف خمس ولا يجوز تفضيل صنف علي صنف بلا خلاف عندنا سواء اتفقت حاجاتهم وعددهم أم لا ولا يستثنى من هذا إلا العامل فان حقه مقدر بأجرة عمله فان زاد سهمه أو نقص فقد سبق بيانه وإلا المؤلفة ففي قول يسقط نصيبهم كما سبق (الثانية) التسوية بين آحاد الصنف ليست واجبة سواء استوعبهم أو اقتصر علي ثلاثة منهم أو أكثر وسواء اتفقت حاجاتهم أو اختلفت لكن يستحب أن يفرق بينهم علي قدر حاجاتهم فان استوت سوى وان تفاضلت فاضل بحسب الحاجة استحباً وافرغ الاصحاب بين التسوية بين الاصناف حيث وجبت وآحاد الصنف حيث استحبت بأن الاصناف محصورون فيمكن التسوية

في هذا الغرض وتعيين شيء منها رفق وترفيه فاذا عدل الي الاعلى كان في غرض هذه الزكاة كما لو أخرج كراماً ماشية وفيما يعتبر به الأدنى والاعلى وجهان (أحدهما) ان النظر إلي القيمة لانه ما كان

بلامشقة بخلاف آحاد الصنف قال البغوي وليس هذا كما لو أوصي لفقراء بلد محصورين فإنه يجب تعميمهم والتسوية بينهم وهنا في الزكاة لو كانوا محصورين وجب تعميمهم ولا تجب التسوية بينهم لأن الحق في الوصية لهم على التعيين حتى لو لم يكن هناك فقير تبطل الوصية وهنا لم يثبت الحق لهم على التعيين وإنما تعينوا لفقد غيرهم ولهذا لو لم يكن في البلد مستحقون لا تسقط بل يجب نقلها إلى بلد آخر وهذا الذي ذكرناه من التسوية بين آحاد الصنف وأنها ليست واجبة هكذا أطلقه الجمهور وقال المتولي هذا إذا قسم المالك فأما إذا قسم الإمام فلا يجوز له التفصيل عند تساوي الحاجات لأن عليه تعميم جميع آحاد الصنف كما سنوضحه إن شاء الله تعالى فلزمه التسوية والمالك لا يلزمه التعميم فلا يلزمه التسوية (الثالثة) أطلق المصنف وكثيرون أنه يستحب تعميم كل صنف إن أمكن وقال ابن الصباغ وكثيرون إن قسم الإمام لزمه استيعاب آحاد الصنف لأنه يمكنه وإيسر المراد أنه يستوعب بزكاة كل شخص جميع الآحاد ولكن يستوعبهم من الزكوات الحاصلة في يده وله أن يخص بعضهم بنوع من المال وآخرين بنوع وله صرف زكاة شخص واحد إلى صنف واحد وإلى شخص واحد وإن قسم المالك ولم يمكنه الاستيعاب فليس هو بواجب ولا مندوب وإن أمكنه قال المصنف وكثيرون هو مستحب وقال المتولي يجب أن كانوا محصورين وقال البغوي يجب إن لم يجوز نقل الزكاة وإن جوزناه استحب وقال الرافعي إن قسم الإمام لزمه الاستيعاب وإن قسم المالك ففيه كلاماً المتولي والبغوي وجزم الرافعي في المحرر بوجوب الاستيعاب إن قسم الإمام وكذا إن قسم المالك وكانوا محصورين وهذا هو المذهب وينزل إطلاق الباقيين عليه والله تعالى أعلم • وحيث لا يجب الاستيعاب قال أصحابنا يجوز الدفع إلى المستحقين المقيمين بالبلد والغرباء الموجودين حال التفرقة ولكن المستوطنون أفضل لأنهم جيرانه قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى وحيث لا يجب الاستيعاب يشترط أن لا ينقص عن ثلاثة من كل صنف لما ذكره المصنف إلا العامل فيجوز أن يكون واحداً بخلاف وعجب كون المصنف لم يستثنه هنا مع أنه استثناه في التنبيه ولا خلاف في اشتراط ثلاثة من كل صنف من الباقيين إلا ابن السبيل ففيه طريقان (المذهب) وبه قطع الجمهور يشترط ثلاثة (والثاني) فيه وجهان (أصحهما) ثلاثة (والثاني) يجوز واحد لأن الله تعالى لم يذكره بالجمع بخلاف باقي الأصناف وهذا الوجه حكاه القاضي أبو الطيب عن شيخه أبي الحسن الماسرجسي وحكاه آخرون بعده قال القاضي أبو الطيب لم يقل أحد من أصحاب الشافعي رضي الله عنه هذا غير الماسرجسي قال قال أبو اسحق

أكثر قيمة كان أرفق بالمساكين وأشق على المالك وبهذا قال أحمد فيما حكاه القاضي الروياني (وأظهرهما) إن النظر إلى زيادة صلاحية الاقتيات فعلي الأول يختلف الحال باختلاف البلاد والاقوات إلا أن يعتبر زيادة القيمة في الأكثر وعلى الثاني البر خير من التمر والارزورجج في التهذيب الشعير أيضاً علي التمر وعن الشيخ أبي محمد رحمه الله أن التمر خير منه وله في الزبيب والشعير وفي التمر والزبيب

وابن السبيل وإن كان موحداً فهو اسم جنس كباقي الاصناف قال الرافعي قال بعضهم ولا يبعد
 طرد الوجه في الغزاة لقول الله سبحانه وتعالى (وفي سبيل الله) بغير جمع والله تعالى أعلم * قال
 أصحابنا ولو صرف جميع نصيب الصنف الى اثنين مع وجود ثالث غرم ثالث بلا خلاف وفي
 قدر الغرم قولان مشهوران ذكرهما المصنف (أصحهما) أقل جزء، لانه القدر الذي كان يجب عليه (والثاني)
 الثلث وصححه القاضي أبو الطيب في المجرّد قال لان المفاصلة باجتهاده ما لم يظهر خيانتة فاذا ظهرت خيانتة
 سقط اجتهاده فلزمه الثلث ولو صرف جميع نصيب الصنف إلي واحد فعلي الاول يلزمه أقل ما يجوز
 صرفه اليهما وعلي الثاني الثلثان ثم ان الجمهور أطلقوا القولين وقال صاحب العدة إذا قلنا يضمن
 الثلث ففيه وجهان (أحدهما) المراد إذا استووا في الحاجة فلو كانت حاجة الثالث حين استحقاقها
 التفرقة مثل حاجة الآخرين جميعاً ضمن له نصف السهم ليكون معه مثلها لانه يستحب التفرقة علي
 قدر حوائجهم (والثاني) انه لا فرق وهذا الثاني هو الصحيح ومراده اذا كان الثلاثة متعينين ولو لم
 يوجد إلا دون ثلاثة من صنف أعطي لمن وجده وهل يصرف باقي السهم اليه إذا كان مستحقاً أم
 ينقل الى بلد آخر قال المتولي هو كما لم يوجد بعض الاصناف في بلد وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى
 هذا آخر كلامه والصحيح انه يصرف اليه ومن صححه الشيخ نصر المقدسي ونقله هو وصاحب
 العدة وغيرهما عن نص الشافعي رضي الله عنه ودليلها ظاهر قال أصحابنا وهذا القولان في أصل
 المسألة كالخلاف في أضحية التطوع اذا أكلها كلها كم يضمن وفي الوكيل اذا باع بغبن فاحش
 كم يضمن وسيأتي في موضعه ان شاء الله تعالى والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

وان اجتمع في شخص واحد سببان ففيه ثلاثة طرق (من) أصحابنا من قال لا يعطي بالسببين
 بل يقال له اختر أيهما شئت فنعطيك به (ومنهم) من قال ان كانا سببين متجانسين مثل أن يستحق
 كل واحد منهما حاجته الينا كالفقير الغارم لمصلحة نفسه أو يستحق بكل واحد منهما حاجتنا اليه
 كإغزى الغارم لأصلاح ذات البين لم يعط الا بسبب واحد وان كانا سببين مختلفين وهو أن يكون
 بأحدهما يستحق حاجتنا اليه وبالأخر يستحق حاجته الينا أعطى بالسببين كما قلنا في الميراث اذا
 اجتمع في شخص واحد جهتا فرض لم يعط بهما وان اجتمع فيه جهة فرض وجهة تعصيب أعطى بهما
 (ومنهم) من قال فيه قولان (أحدهما) يعطى بالسببين لان الله تعالى جعل للفقير سهماً وللغارم سهماً

تردد قال الامام والاشبه بتقديم التمر علي الزبيب (الثاني) إذا قلنا المعتبر قوت كل شخص بنفسه
 وكان يليق بحاله البر وهو يقتات الشعير بخلاف البر ولو كان يليق بحاله الشعير لكنه كان يتنعم
 باقتيات البر فيل يجرئه الشعير فيه وجهان (أحدهما) لا نظراً إلى اعادته (وأصحهما) نعم نظراً إلى اللاتق
 بأمثاله ويشبه أن يرجع هذا الخلاف إلى اختلاف عبارتين للإصحاب في حكاية وجه ابن حروب في حكي

وهذا فقير وغارم (والثاني) يعطي بسبب واحد لانه شخص واحد فلا يأخذ سهمين كالتفرد بمفني واحد) *
 (الشرح) هذه الطرق الثلاثة مشهورة (وأصحها) طريقة القولين صححها أصحابنا ونقلها صاحب
 الشامل عن أكثر الأصحاب وأصح القولين أنه لا يعطي الا بسبب واحد يختار أيهما شاء ممن
 صححه القاضي أبو الطيب في المجرد وصاحب العدة والشيخ نصر المقدسي في تهذيبه والرافعي وآخرون
 وقطم به جماعة من أصحاب المختصرات منهم سليم الرازي في الكفاية ونصر المقدسي في الكافي
 وهو المنصوص في المختصر والقول الآخر وهو مذهب أبي حنيفة وحكي للدارمي طريقا رابعا
 أنه يعطي بهما الا بالفقر والمسكنة لاستحالة وجودهما في حالة واحدة وهذا الطريق لا حقيقة له
 لان الأصحاب تكلموا في الممكن والله تعالى أعلم * قال الرافعي اذا جوزنا اعطاءه بسببين جاز
 بأسباب أيضا قال وقال الحناطي ويحتمل أن لا يعطي الا بسببين قلل الخراسانيون فان قلنا لا يعطي
 بسببين بأن كان عاملا فقيرا فوجهان مبنيان على الوجهين فيما يأخذه العامل هل هو أجرة أم زكاة ان
 قلنا أجرة أعطي بهما والا فلا قال الشيخ نصر المقدسي إذا قلنا لا يعطي الا بسبب واحد فأخذ بالفقر
 كان لغريمه أن يطالبه بدينه ويأخذ ما حصل له وكذا ان أخذ بكونه غارما فاذا أخذه وبقي فقيرا
 وجب انطاؤه من سهم الفقراء لانه الآن محتاج والله تعالى أعلم *

(فرع) قال أصحابنا اذا فقد بعض الاصناف فلم يوجدوا في البلد ولا غيره قسمت الزكاة بكمالها
 على الموجودين من باقي الاصناف بلا خلاف وعجيب كون المصنف ترك هذه المالا مع نكيره لها
 في التنبيه قال أصحابنا والفرق بين هذا وبين ما لو أوصى لرجلين فرد أحدهما الوصية فان المردود
 يكون للورثة لا للموصى له الا آخر ان المال للورثة لولا الوصية والوصية تبرع فاذا لم تتم أخذ الوصية للمال
 (وأما) الزكاة فدين لزمه فلا يسقط بفقد المستحق ولهذا لو لم يجد أحدا من الاصناف لم يسقط
 بل يصبر حتى يجدهم أو بعضهم بخلاف ما لو ردت الوصايا كلها فانها ترجع الى الورثة والله تعالى أعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *
 وان كان الذي يفرق الزكاة رب المال سقط سهم العامل لانه لا عمل له فيقسم الصدقة على سبعة
 لكل صنف سهم علي ما بيذه فان كان في الاصناف أقارب له لا يلزمه نفقتهم فالمستحب أن يخص
 الاقرب لما روت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط رضى الله عنها قالت «سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي القرابة صدقة وصلة» *

بعضهم أن المعتبر قوت الشخص في نفسه وحكي آخرون أن المعتبر القوت اللائق بأمثاله
 فعلى الثانية يجزى الشعير وعلي الاول لا يجزى (والثانية) هي التي أوردتها الصيدلاني
 وجمع صاحب التهذيب بينهما ورجح الثانية (الثالث) قد يخرج الواحد الفطرة عن شخصين
 من جنسين فيجزئه كما اذا اخرج عن احد عبديه أو قريبيه من غالب قوت البلدان اعتبرناه أو من

﴿الشرح﴾ هذا الحديث صحيح رواه البيهقي في السنن الكبير باسناد صحيح ولفظه «أفصل الصدقة على ذي الرحم الكاشح» وروى الترمذى والنسائي باسنادهما عن سلمان ابن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم «الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم اثنتان صدقة وصلة» وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الرحم شجرة من الله تعالى من وصلها وصله الله ومن قطعها قطعها الله» رواه البخارى ومسلم - والشجرة بكسر الشين وضمها وفتحها - ثلاث لغات ومعناه أن قرابة الانسان لقريبه سبب واصل بينهما وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من أحب أن ييسر له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه» رواه البخارى ومسلم وفى الباب أحاديث كثيرة صحيحة جمعت معظمها فى رياض الصالحين (أما) أحكام الفصل فقوله ان كان الذى يفرق الزكاة رب المال سقط سهم العامل هو كما قال وهو ظاهر وسبق مثله (وأما) قوله ان كان فى الاصناف أقارب له لا يلزمه نفقتهم استحباب أن يخص الأقرب فمتفق عليه أيضاً لما ذكرنا من الأحاديث قال أصحابنا يستحب فى صدقة التطوع وفى الزكاة والكفارة صرفها الى الأقارب اذا كانوا بصفة الاستحقاق وهم أفضل من الأجانب قال أصحابنا والأفضل أن يبدأ بذي الرحم المحرم كالأخوة والأخوات والاسماء والعمات والأخوال والخالات ويقدم الأقرب فالأقرب والحق بعض أصحابنا الزوج والزوجة بهؤلاء لحديث زينب امرأة ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «زوجك وولدك أحق من تصدقت عليه» رواه مسلم ثم بذي الرحم غير المحرم كالولاد العم وأولاد الخال ثم المحرم بالرضاع ثم بالمصاهرة ثم المولى من أعلى وأسفل ثم الجارفان كان القريب بعيد الدار فى البلد قدم على الجار الاجنبى وان كان الأقارب خارجين عن البلد فان منعنا نقل الزكاة قدم الاجنبى والا فالقريب وكذا القول فى أهل البادية حيث كان القريب والجار الاجنبى بحيث يجوز الصرف اليهما قدم القريب والله تعالى أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ويجب صرف الزكاة الى الاصناف فى البلد الذى فيه المال لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً الى اليمن فقال صلى الله عليه وسلم «أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم» فان نقل الى الاصناف فى بلد آخر ففيه قولان (أحدهما) يجزئه لأنهم من أهل الصدقات فاشبهه أصناف البلد الذى فيه المال (والثاني) لا يجزئه لانه حق واجب لأصناف بلد فاذا

غالب قوته ان اعتبرناه وعن الآخر من جنس أعلا منه وكذا لوملك نصفين من عبيدين فأخرج نصف صاع عن احد النصفين من الواجب ونصفا عن الثاني من جنس اعلامنه واذا خبرنا بين الاجناس فله اخراجها من جنس بكل حال ولا يجوز أن يخرج الواحد عن الواحد الفطرة من جنسين

نقل عنهم الى غيرهم لا يجزئه كالوصية بالمال لاصناف بلد ومن أصحابنا من قال القولان في جواز النقل في أحدهما يجوز والثاني لا يجوز (فاما) اذا نقل فانه يجزىء قولاً واحداً والاول هو الصحيح فان كان له أربعون شاة عشرون في بلد وعشرون في بلد آخر قال الشافعي رضي الله عنه اذا أخرج الشاة في أحد البلدين كرهت وأجزأه فمن أصحابنا من قال انما أجاز ذلك علي القول الذي يجوز نقل الصدقة فاما علي القول الآخر فلا يجوز حتى يخرج في كل بلد نصف شاة ومنهم من قال يجزئه ذلك قولاً واحداً لان في اخراج نصف شاة في كل بلد ضرراً في التشريك بينه وبين الفقراء والصحيح هو الاول لانه قال كرهت وأجزأه فدل علي انه علي أحد القولين ولو كان قولاً واحداً لم يقل كرهت وفي الموضع الذي ينقل اليه طريقان (من) أصحابنا من قال القولان فيه اذا نقل الي مسافة تقصر فيها الصلاة (فاما) اذا نقل الي مسافة لا تقصر فيها الصلاة فانه يجوز قولاً واحداً لان ذلك في حكم البلد بدليل انه لا يجوز فيه القصر والمسح (ومنهم) من قال القولان في الجميع وهو الاظهر *

(التشرح) حديث معاذ رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عباس رضي الله عنهما وينسكرو علي المصنف قوله فيه روى بصيغة التمر يض (وقوله) لا يجوز فيه القصر والفطر والمسح - يعني المسح علي الخف ثلاثة ايام - وهذا متفق عليه وقد نبه عليه المصنف هنا وفي آخر الحضامة وفي تقريب الزاني ولم يذكره في مظنته وهما باب المسح علي الخف وباب صلاة المسافر (اما) الاحكام فخلاص المذهب انه ينبغي أن يفرق الزكاة في بلد المال فلو نقلها الي بلد آخر مع وجود المستحقين فللشافعي رضي الله عنه في المسألة قولان والاصحاب فيها ثلاث طرق (أصحابها) عندهم ان القواين في الاجزاء وعدمه (اصحها) لا يجزئه (والثاني) يجزئه ولا خلاف في تحريم النقل (والطريق الثاني) انهما في التحريم وعدمه (اصحها) يحرم (والثاني) لا يحرم ولا خلاف انه يجزىء وهذا ان الطريقان في الكتاب (والثالث) حكاه صاحب الشامل انهما في الجواز والاجزاء معا (اصحها) لا يجوز ولا يجزئه (والثاني) يجوز ويجزئه وتعليل الجميع في الكتاب والاصح عند الاصحاب الطريق الاول (والاصح) من القواين انه لا يجزئه وهو محكي عن عمر بن عبيد العزيز وطاوس وسعيد بن جبير ومجاهد والنخعي وثوري ومالك وأحمد وبالأجزاء قال أبو حنيفة (والصحيح) أنه لا فرق بين النقل الي مسافة القصر ودونها كما صححه المصنف كذا صححه الجمهور فحصل من مجموع الخلاف أربعة أقوال (اصحها) لا يجزىء النقل مطلقاً ولا يجوز (الثاني) يجزىء ويجوز (والثالث) يجزىء ولا يجوز (والرابع) يجزىء ويجوز لدون مسافة القصر ولا يجزىء ولا يجوز اليها واذا منعنا النقل ولم نعتبر مسافة القصر فسواء

وان كان احدهما اعل من الواجب كما اذا وجب الشعر فأخرج نصف صاع منه ونصفاً من الخنطة ورأيت لبعض المتأخرين تجويزه وبه قال أبو حنيفة * لنا ظاهر الحديث « فرض النبي صلى الله عليه

نقل الى قرية بقرب البلد أم بعيدة صرح به صاحب العدة (واعلم) أن صاحب الشامل ذكر المسألة في أول قسم الصدقات في موضعها كما ذكرها المزني والأصحاب وذكر في النقل الى دون مسافة القصر الطريقين وذكر أن الأصح أنها على القولين ثم ذكر في أواخر الباب في مسألة أصحاب الخيام الذين لا يرتحلون أن أصحاب الخيام الذين لا يرتحلون يجوز الصرف الي من بينه وبينه مالا تقصر فيه الصلاة قال وكذلك البلد اذا كان في سواده في موضع لا تقصر فيه الصلاة كاهل البلد قال واحتج الشافعي بان من هو من الحرم على مسافة لا تقصر فيها الصلاة فهو من حضره قال (فاما) اذا كان بلدين بينهما مسافة لا تقصر فيها الصلاة فلا ينقل من أحدهما الى الآخر لان أحدهما لا يضاف الى الآخر ولا ينسب هذا كلام صاحب الشامل وذكر مثله الشيخ أبو حامد وهو مخالف في ظاهره لما قاله صاحب العدة والله تعالى أعلم *

(فرع) قال أصحابنا في نقل الكفارات والنذور عن البلد الذي وجبت فيه ونقل وصية من أوصى للفقراء وغيرهم ولم يذكر بلدا طريقان (أحدهما) وبه قطع جماعة من العراقيين لما حكم الزكاة فيجوز فيها الخلاف كالزكاة (وأصحهما) عند الحراسيين وتابعهم الرافعي عليه القطع بالجواز لان الإطماع لا تمتد اليها امتدادها الى الزكوات وهذا هو الصحيح *

(فرع) حيث جاز النقل او وجب فمؤنته على رب المال قال الرافعي ويمكن تخريجه على الخلاف السابق في اجرة المكيال وهذا الذي قاله محتمل فيما اذا وجب النقل (أما) اذا لم يجب ونقله رب المال فيجب الجزم بانها على رب المال *

(فرع) قال الرافعي الخلاف في جواز النقل وعدمه ظاهر فيما اذا فرق رب المارزكاته أما اذا فرق الامام فرمما اقتضي كلام الأصحاب طرد الخلاف فيه وربما دل على جواز النقل له والتفرقة كيف شاء قال وهذا أشبه هذا كلامه وقد ذكر المصنف في أوائل هذا الباب في أواخر الفصل الاول قبل وبسم الماشية أن الساعي ينقل الصدقة الى الامام اذا لم يأذن له في تفرقتها وهذا نقل وقد منا هناك أن الراجح القطع بجواز النقل للامام والسلمي وهو ظاهر الاحاديث والله أعلم *

(فرع) قال أصحابنا لو كان المالك ببلد والمال ببلد آخر فلا اعتبار ببلد المال لانه سبب الوجوب ويمتد اليه نظر المستحقين فيصرف العشر الى الاصناف بالارض التي حصل منها العشر وزكاة النقدين والمواشي والتجارة الى اصناف البلد الذي تم فيه حولها *

(فرع) لو كان ماله عند تمام الحول ببادية وجب صرفه الى الاصناف في اقرب البلاد الى المال فان كان تاجرا مسافرا حير فيها حيث حال الحول *

وسلم صاعا من شعير أو صاعا من تمر « واذا بعض لم يخرج صاعا من تمر ولا صاعا من شعير وايضا فانها واجب واحد فلا يجوز تبغيضه كالأجوز في كفارة اليمين ان يطعم خمسة ويكسو خمسة ولو ملك رجلان عبدا فان

(فرع) اذا كان له مال في مواضع متفرقة و حال الحول وهي متفرقة صرف زكاة كل طائفة من ماله ببلدها ولا يجوز أن يصرف الجميع في بلد واحد اذا منعنا النقل هذا اذا لم يقع تشقيص فان وقع بأن ملك اربعين شاة عشرين ببلد وعشرين ببلد آخر فأدى شاة في أحد البلدين قال الشافعي رضي الله عنه كرهت ذلك واجزأه وللأصحاب فيه طريقان حكاهما المصنف بدليلهما (أحدهما) وهو قول أبي حفص ابن الوكيل من أصحابنا أن هذا جائز ان جوزنا نقل الصدقة وعليه فرعها الشافعي رضي الله عنه وان منعنا نقلها وجب في كل بلد نصف شاة ورجح المصنف هذا الطريق بما ليس بمرجح واستدل من كلام الشافعي رضي الله عنه بما لا دلالة فيه (والطريق الثاني) هو المذهب وهو ظاهر النص وقطع به أكثر المتقدمين وكثير من المصنفين ورجحه جمهور الباقيين أنه يجوز قولاً واحداً سواء منعنا نقل الصدقة أم لا وعلاه الأصحاب بهلتين (أحدهما) ان له في كل بلد مالا فيخرج في أيهما شاء لانه يصدق عليه أنه أخرج في بلد ماله (والثانية) ان عليه ضرراً في التشقيص قال الرافعي وفرعوا عليها ما لو كان له مائة ببلد ومائة ببلد فعلي الأولى له اخراج الشاتين في أحد البلدين وعلي الثانية لا يجوز ذلك بل يجب في كل بلد شاة وهذا هو المذهب في هذه الصورة وبه قطع جماعة والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿وإن وجبت عليه الزكاة وهو من أهل الخيم الذين ينتجعون لطلب الماء والكلا فإنه ينظر فيه فان كانوا متفرقين كان موضع الصدقة من عند المال الي حيث تقصر فيه الصلاة فاذا بلغ حدا تقصر فيه الصلاة لم يكن ذلك موضع الصدقة وان كان في حال مجتمعة ففيه وجهان (أحدهما) انه كالقسم قبله (والثاني) ان كل حلة كالبلد *

﴿الشرح﴾ (قوله) الخيم هو - بفتح الخاء واسكان الياء - والواحدة خيمة كتمررة وتمر وببيضة وبيض ويجوز خيم - بكسر الخاء وفتح الياء - كبدة وبدر وقيل انه علي هذه اللغة محذوف الالف من خيام كما في قوله تعالى (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس) وقرىء قيا وقالوا فيه ما ذكرناه والخلل - بكسر الخاء - جمع حلة بكسرها أيضا وهم الحي النازلون قال أصحابنا : أرباب أموال الزكاة ضربان (أحدهما) المقيمون في بلد أو قرية أو موضع من البادية لا يظعنون عنه شتاء ولا صيفا فعليهم صرف زكاتهم الى من في موضعهم من الاصناف سواء المقيمون عندهم المستوطنون

خيرنا بين الاجناس أخرجا ماشاء بشرط اتحاد الجنس وان أوجبنا غالب قوت البلد وكنا في بلد واحد أخرجا بحسب الملك صاعا منه هكذا أطلقوه وهو محمول علي ما اذا كان العبد عندهما أيضا لانه اذا كان غائبا وجب النظر في ان الفطرة تجب علي السيد ابتداء أم هو متحمل لما سنروي به عن الشيخ أبي علي ولان اصحاب التهذيب حكى انه لو كان له عبد غائب وقوت بلده يخالف قوت بلد العبد

والغرباء المجتازون (الضرب الثاني) أهل الخيام المتنقلون وهم صنفان (أحدهما) قوم مقيمون في موضع من البادية لا يظعنون عنه شتاء ولا صيفاً إلا لحاجة فإلهم حكم الضرب الأول فيصرفون زكاتهم إلى من في موضعهم فإن تقلوا عنه كانوا كمن نقل من بلد إلى بلد (الصنف الثاني) أهل خيام ينتقلون للجهة وهم الذين إذا أخصب موضع رحلوا إليه وإذا أجذب موضع رحلوا منه فينظر فيهم فإن كانت حللهم متفرقة صرفوا الزكاة إلى جيران المال وهم من كان من المال على مسافة لا تقصر فيها الصلاة قال أصحابنا فيجوز الدفع إلى هؤلاء قولاً واحداً ولا يجبي فيهم الخلاف السابق في النقل من بلد إلى بلد لا تقصر إليه الصلاة لأنه لا يعد نقلاً فإن نقلت عنهم إلى مسافة تقصر فيها الصلاة من موضع المال كان فيه الخلاف في النقل من بلد إلى بلد تقصر إليه الصلاة واتفق أصحابنا على جميع هذا المذكور قال أصحابنا فإن كان مع أهل الخيام قوم من الأصناف ينتقلون بانتقالهم وينزلون بنزلهم فالصرف إليهم أفضل من الصرف إلى جيرانهم الذين لا يظعنون بظعنهم لأنهم أشد جواراً فإن صرف إلى الآخرين جاز هذا كله فيمن خيامهم متفرقة فإن كانت مجتمعة وكل حلة متميزة عن الأخرى تنفرد عنها في الماء والمرعى فوجهان مشهوران (أحدهما) أنهم كالمتفرقين (وأصحهما) أن كل حلة كقرية فعلى هذا النقل منها كالنقل من القرية (وأما) أهل الخيام الذين لا قرار لهم بل يطوفون البلاد أبداً فيصرفونها إلى من معهم فإن لم يكن معهم فإلى أقرب البلاد إليهم عند تمام الحول والله تعالى أعلم *

قال المصنف رحمه الله تعالى *

وإن وجبت الزكاة وليس في البلد الذي فيه المال أحد من الأصناف نقلها إلى أقرب البلاد إليه لأنهم أقرب إلى المال فإن وجد فيه بعض الأصناف ففيه طريقتان (أحدهما) يغلب حكم المكان فيدفع إلى من في بلد المال من الأصناف (والثاني) يغلب حكم الأصناف فيدفع إلى من في بلد المال بسهمهم وينقل الباقي إلى بقية الأصناف في غير بلد المال وهو الصحيح لأن استحقاق الأصناف أقوى لأنه ثبت بنص الكتاب واعتبار البلد ثبت بخبر الواحد فقدم من ثبت حقه بنص الكتاب فإن قسم الصدقة على الأصناف فنقص نصيب بعضهم عن كفايتهم ونصيب الباقين على قدر كفايتهم دفع إلى كل واحد منهم ما قسم له ولا يدفع إلى من نقص سهمه عن كفايته من نصيب الباقين شيء لأن كل صنف منهم ملك سهمه فلا ينقص حقه لحاجة غيره وإن كان نصيب بعضهم ينقص عن

فالواجب قوت بلده أو قوت بلد العبد يخرج على الأصل المذكور وإن كان السيدان في بلدين مختلفي القوت واعتبرنا قوت الشخص بنفسه واختلف قوتيهما ففيه وجهان (أظهرهما) وبه قل أبو اسحاق وابن الحداد أنه يجوز أن يخرج كل واحد منهما قدر ما يلزمه من قوته أو قوت بلده لانهما إذا أخرجا هكذا أخرج كل واحد منهما جميع ما يلزمه من جنس واحد وشبه ذلك بما إذا قتل ثلاثة من المجرمين

كفايته ونصيب البعض يفضل عن كفايته فان قلنا المقلب اعتبار البلد الذي فيه المال صرف ما فضل الى بقيه الاصناف في البلد وان قلنا المقلب اعتبار الاصناف صرف الفاضل الى ذلك الصنف الذي فضل عنهم بأقرب البلاد * (الشرح)

قال أصحابنا اذا عدم في بلد جميع الاصناف وجب نقل الزكاة إلى أقرب البلاد الى موضع المال فان نقل إلى الأبعد كان على الخلاف في نقل الزكاة وإن عدم بعضهم فان جوزنا نقل الزكاة نقل نصيب المعدوم الى ذلك الصنف بأقرب البلاد وإن لم نجوزه فوجهان مشهوران وحكماهما المصنف طريقين والمعروف في كتب الاصحاب وجهان ولعله أراد أنهما بالتفريع عليهما يصيران طريقين (أصحهما) عند المصنف وجماعة يغلب حكم الاصناف فينقل لما ذكره المصنف (وأصحهما) عند آخرين منهم الرافعي يغلب حكم البلد فيرد على باقي الاصناف في البلد لان عدم الشيء في موضعه كعدمه مطلقاً كما أن من عدم الماء تيمم مع أنه موجود في موضع آخر (فان قلنا) ينقل نقل الى أقرب البلاد وصرف الى ذلك الصنف فان نقل الى أبعد أو لم ينقل وفرقه على الباقيين ضمن (وان قلنا) لا ينقل فنقل ضمن ولو وجد كل الاصناف ونقص سهم بعضهم عن الكفاية وزاد سهم بعضهم على الكفاية فهل يصرف ما زاد إلى هذا الصنف الناقص سهمه أم ينقل إلى الصنف الذين زاد سهمهم عنهم بأقرب البلاد فيه هذا الخلاف (فان قلنا) يصرف إلى الناقصين فكانوا أصنافاً قسم بينهم بالسوية ولو زاد نصيب جميع الاصناف على الكفاية أو نصيب بعضهم ولم ينقص نصيب الآخرين نقل ما زاد الى ذلك الصنف بأقرب البلاد بلا خلاف والله تعالى أعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

(وان وجبت عليه زكاة الفطر وهو في بلد وماله فيه وجب أخراجها الى الاصناف في البلد لان مصرفها مصرف سائر الزكوات وان كان ماله في بلد وهو في بلد آخر ففيه وجهان (أحدهما) أن الاعتبار بالبلد الذي فيه المال (والثاني) أن الاعتبار بالبلد الذي هو فيه لان الزكاة تتعلق بعينه فاعتبر الموضع الذي هو فيه كالمال في سائر الزكوات) *

(الشرح) قال أصحابنا اذا كان في وقت وجوب زكاة الفطر في بلد وماله فيه وجب مصرفها فيه فان نقلها عنه كان كنقل باقي الزكوات ففيه الخلاف والتفصيل السابق وان كان في بلد وماله في آخر فأيهما يعتبر فيه وجهان (أحدهما) بلد المال كزكاة المال (وأصحهما) بلد رب المال ممن صححه المصنف

ظبية فذبح أحدهم ثلاث شياه وأطعم الثاني بقيمة ثلاث شياه وصام الثالث عدل ذلك بجزئهم (والثاني) وبه قال ابن سريج لا يجوز ذلك لان المخرج عنه واحد فلا يتبعه بعض واجبه وعلي هذا فوجهان (أحدهما) وهو الذي أورده الامام والمصنف ان علي صاحب الاردا موافقة صاحب الاشرف احترازاً من التفريق ومحافظة على جانب المساكين (والثاني) ان صاحب الاشرف ينزل ويوافق صاحب الاردا دفعا للضرر عنه وهذا

في التنبيه والجرجاني في التحرير والغزالي والبغوي والرافعي وآخرون فعلي هذا لو كان له من تلزمه نفقته وفطرته وهو في بلد آخر قال صاحب البيان الذي يقتضيه المذهب انه يبني علي الوجهين في انها تجب علي المؤدى ابتداء أم علي المؤدى عنه والله أعلم * ولو كان بعض ماله معه في بلد وبعضه في بلد آخر وجبت زكاة الفطر في البلد الذي هو فيه بلا خلاف * قال المصنف رحمه الله * **﴿ اذا وجبت الزكاة لقوم معينين في بلد فلم يدفع اليهم حتي مات بعضهم انتقل حقه الي وورثته لانه تعين حقه في حال الحياة فانتقل بالموت الي وورثته ﴾ ***

﴿ الشرح ﴾ قال أصحابنا رحمهم الله تعالى للشافعي رضي الله عنه في هذه المسألة نصان (قال) في موضع انما يستحق أهل السهمان يوم القسمة الا العامل فانه يستحق بالعمل (وقال) في موضع آخر يستحقون يوم الوجوب (وقال) في موضع لو مات واحد منهم بعد وجوب الزكاة كان حقه لورثته سواء كان غنياً أو فقيراً وهذا النص بمعنى الذي قبله قال أصحابنا ليست المسألة علي قولين بل علي حالين فالموضع الذي قال فيه يعتبر الوجوب فاذا مات أحدهم انتقل حقه الي وورثته أراد به اذا كانت قد وجبت لقوم معينين في بلد بأن لم يكن فيه من صنف الا ثلاثة فيتعين نصيب ذلك الصنف لهم ولا يتغير بحدوث شيء فلو مات أحدهم وجب نصيبه لوارثه وان غاب أو استغنى فحقه باق بحاله وان قدم غريب لم يشاركهم والموضع الذي اعتبر فيه وقت القسمة أراد به اذا لم يكونوا معينين بأن كان في البلد من كل صنف اكثر من ثلاثة فان الزكاة لا تتعين لهم وان مات بعضهم بعد الوجوب وقبل القسمة أو استغنى فلا حق له وان قدم غريب شاركهم فلو كان غنيا وقت الوجوب فقير أو وقت القسمة اعطي منها * هذا التفصيل الذي ذكرته هو طريقة أصحابنا العراقيين وقال الخراسانيون الموضع الذي اعتبر فيه حال الوجوب أراد اذا لم يكن في البلد الا ثلاثة أو اقل ومنعنا نقل الزكاة والموضع الذي اعتبر فيه يوم القسمة اذا كانوا اكثر من ثلاثة ويجوزنا نقل الزكاة والله أعلم * **قال المصنف رحمه الله تعالى ***

﴿ ولا يجوز دفع الزكاة الي هاشمي لقوله صلى الله عليه وسلم « نحن أهل بيت لا تحمل لنا الصدقة » ولا يجوز دفعها الي مطلب لقوله صلى الله عليه وسلم « إن بني هاشم وبني المطلب شيء واحد وشبك بين أصابعه » ولانه حكم واحد يتعاق بذوى القربى فاستوى فيه الهاشمي والمطلبى كاستحقاق الخمس

حكمه القاضي الروياني وغيره عن ابن سريج قال الشيخ أبو علي الوجهان عندى في الاصل مخرجان علي أن فطرة العبد تجب علي السيد ابتداء أو هو متحمل (ان قلنا) بالاول جاز التبويض (وان قلنا) بالثاني فلا لان العبد واحد لا يلزمه الفطرة من جنسين والشيء لا يتحمل ضماناً الا كما وجب * ذكر الشيخ هذا فيما اذا اعتبرنا قوت الشخص في نفسه واختلف قوتها وتقاس أن يخرج الوجهين اذا اعتبرنا قوت البلد وكانا مختلفي القوت علي هذا الاصل أيضاً ثم ان كان العبد في بلد أحدهما

وقال أبو سعيد الاصطخري إن منعوا حقهم من الخمس جاز الدفع اليهم لأنهم إنما حرموا الزكاة لحقهم في خمس الخمس فإذا منعوا الخمس وجب أن يدفع اليهم والمذهب الاول لان الزكاة حُرمت عليهم لشرفهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا المعنى لا يزول بمنع الخمس وفي مواليهم وجهان (أحدهما) يدفع اليهم (والثاني) لا يدفع اليهم وقد بينا وجه المذهبين في سهم العامل *.

(الشرح) الحديث الاول رواه البخاري ومسلم بمعناه ولفظ روايتهما عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الحسن ابن علي رضي الله عنهما «أخذ تمر من تمر الصدقة فجعلها في فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كخ كخ ايطرحها ثم قال أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة» وفي رواية لمسلم «إننا لنأكل لنا الصدقة» وفي رواية البخاري «أما علمت أن آل محمد لا يأكلون الصدقة» وعن المطلب بن ربيعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد» رواه مسلم وسبق بيانه بطوله في أول هذا الباب في بحث الامام السعدي (وأما) الحديث الآخر «إن بني هاشم وبني المطلب شيء واحد وشبك بين أصابعه» فرواه البخاري في صحيحه من رواية جبير بن مطعم (وقوله) صلى الله عليه وسلم شيء واحد روى - بشين معجمة مفتوحة وهمز آخره - وروى سي - بسين مهملة مكسورة وياء مشددة بلا همز - والسى بالمهملة المثل (وأما) الحديث الذي رواه أبو داود في سننه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «بعث بي أبي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في إبل أعطاه إياها من الصدقة يبيدها» (فجوابه) من وجهين أحاب بهما البيهقي (أحدهما) أن يكون قبل تحريم الصدقة علي بني هاشم ثم صار منسوخاً بما ذكرناه (والوجه الثاني) أن يكون قد اقترض من العباس للفقراء إبلًا ثم أوفاه إياها من الصدقة وقد جاء في رواية أخرى ما يدل علي هذا وبهذا الثاني أجاب الخطابي والله تعالى أعلم * أما قوله وقد بينا وجه المذهبين في سهم العامل فمراده أنه بينه في أول الباب في فصل بعث السعاة ولم يذكره في سهم العامل وعبارته موهمة ولو قال في أول الباب لكان أجود * (أما) الاحكام فالزكاة حرام علي بني هاشم وبني المطلب بلا خلاف الا ما سبق فيما اذا كان أحدهم عاملاً والصحيح تحريمه وفي مواليهم وجهان (أصحهما) التحريم ودليل الجميع في الكتاب ولو منعت بنوا هاشم وبنوا المطلب حقهم من خمس الخمس هل تحل الزكاة فيه الوجهان المذكوران في الكتاب (أصحهما) عند المصنف والاصحاب لا تحل (والثاني) تحل وبه قال الاصطخري قال الرافعي وكان محمد ابن يحيى صاحب الغزالي يفتي بهذا ولكن المذهب الاول وموضع الخلاف اذا انقطع

فعلي التقدير الثاني يلزمهما صاع من قوت ذلك البلد وان كانا في بلد ثالث يلزمهما صاع من قوت ذلك البلد الثالث وهذا وجه قد رواه صاحب الشامل وآخرون مرسلًا قالوا يخرجان صاعاً من قوت بلد العبد ولو كان الاب في نفقة - قوليدين قال قول في إخراجها الفطرة عنه كالتقول في السيدين وكذا من نصفه حر ونصفه رقيق إذا أوجبنا عليه نصف الفطرة على التفصيل الذي سبق فيه فعند ابن الحداد

حقهم من خمس الخمس لخلوة بيت المال من النفي والغنيمة أو لاستيلاء الظلمة واستبدادهم بها والله تعالى أعلم * هذا مذهبنا وجوز أبو حنيفة صرف الزكاة الى بني المطلب ووافق على تحريمها على بني هاشم * ودليلنا ما ذكره المصنف والله تعالى أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجوز دفعها الى كافر لقوله صلى الله عليه وسلم ﴾ « أمرت أن آخذ الصدقة من اغنيائكم وأردها علي فقرائكم » *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه البخار ومسلم من رواية ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما ذرى الله عنه « أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد في فقرائهم » وسبق بيانه في فصل نقل الزكاة وغيره ولا يجوز دفع شيء من الزكوات الى كافر سواء زكاة الفطر وزكاة المال وهذا خلاف فيه عندنا قال ابن المنذر : أجمعت الامة أنه لا يجزىء دفع زكاة المال الى الذمي واختلفوا في زكاة الفطر فجوزها أبو حنيفة وعن عمرو بن ميمون وعمرو بن شرحبيل ومرة الهذاني أنهم كانوا يعطون منها الرهبان * وقال مالك والليث وأحمد وأبو ثور لا يعطون ونقل صاحب البيان عن ابن سيرين والزهرى جواز صرف الزكاة الى الكفار *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجوز دفعها الى غني من سهم الفقراء لقوله صلى الله عليه وسلم ﴾ « لاحظ فيهما لغنى ولا قوى مكتسب » ولا يجوز دفعها الى من يقدر على كفايته بالكسب للخبر ولأن غناه بالكسب كغناه بالمال *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح وسبق بيانه في فصل سهم الفقراء قال أصحابنا : لا يجوز صرف الزكاة الى غنى من سهم الفقراء والمساكين ولا الى قادر على كسب يليق به يحصل له منه كفايته وكفاية عياله وسبق بيان هذا في فصل سهم الفقراء (وأما) الصرف اليه من غير سهم الفقراء والمساكين مع الغنى فيجوز الى العامل والغازي والغارم لذات البين والمؤلف ولا يجوز اعطاء المسكاتب مع الغنى ولا ابن السبيل ان كان غنيا هنا ولا يضر غناه في موضع آخر كما سبق ولا يعطى الغارم لمصلحة نفسه مع الغنى على اصح القولين كما سبق (وأما) القدرة على الكسب فتمنع اعطاء الفقير والمسكين كما سبق (وأما) باقى الاصناف فيعطون مع القدرة على الكسب بلا خلاف

يجوز أن يخرجوا من جنسين وعند ابن سريج لا يجوز (الرابع) ان أوجبنا غالب قوت البلد وكانوا يقتاتون أصنافا مختلفة وليس بعضها أغلب من بعض فله أن يخرج ما شاء والا فضل أن يخرج من الاشرف * ونعود بعد هذا الى ما يتعلق بلفظ الكتاب (أما) قوله ثم يتعين من الاقوات القوت الغالب معلم بالحاء (وقوله) وجنس قوته بالحاء والميم (وقوله) يتخير بالميم لما روينا ويجوز اعلامها جميعا بالالف

لأنهم مضطرون في الحال إلى ما يأخذون بخلاف الفقراء والمساكين وفي الغارم لمصلحة نفسه والمكاتب وجه شاذ ضعيف إنما لا يعطيان إذا قدرا على الكسب وقد سبق بيانه في فصليهما والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجوز دفعها إلى من تلزمه نفقته من الأقارب والزوجات من سهم الفقراء لأن ذلك إنما جعل للحاجة ولا حاجة بهم مع وجوب النفقة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الذي ذكره متفق عليه عندنا وقد اختصر المصنف هذه المسألة وهي مبسطة في كتب الأصحاب أكمل بسط وأنا أنقل فيها عيون ما ذكره إن شاء الله تعالى . قال أصحابنا لا يجوز للإنسان أن يدفع إلى ولده ولا والده الذي يلزمه نفقته من سهم الفقراء والمساكين لعلتين (أحدهما) أنه غني بنفقته (والثانية) أنه بالدفع إليه يجب إلى نفسه نفعا وهو منع وجوب النفقة عليه قال أصحابنا ويجوز أن يدفع إلى ولده ووالده من سهم العاملين والمكاتبين والغارمين والغزاة إذا كانا بهذه الصفة ولا يجوز أن يدفع إليه من سهم المؤلفة إن كان ممن يلزمه نفقته لأن نفعة يعود إليه وهو اسقاط النفقة فإن كان ممن لا يلزمه نفقته جاز دفعه إليه (وأما) سهم ابن السبيل فالمذهب أنه إذا كان من أبناء السبيل أعطاه من النفقة ما يزيد على نفقة الحضر ويعطيه المراكب والحمولة لأن هذا لا يلزم المنفق ولا يعطيه قدر نفقة الحضر لأنها لازمة وبهذا قطع كثيرون من الأصحاب أو أكثرهم (والثاني) وبه قطع المحاملي لا يعطيه شيئا من النفقة بل يعطيه الحمولة لأن نفقته واجبة عليه في الحضر والسفر والحمولة ليست بواجبة في السفر قال أصحابنا المتقدمون له إن يعطى ولده ووالده من سهم العامل إذا كان عاملا كما قدمناه قال القاضي أبو الفتوح من أصحابنا هذا لا يصح لأنه لا يتصور أن يعطي العامل شيئا من زكاته قال صاحب الشامل أراد الأصحاب إذا كان الدافع هو الإمام فله أن يعطي ولد رب المال ووالده من سهم العامل إذا كان عاملا من زكاة والده وولده هذا كله إذا كان الذي يعطيه هو الذي يلزمه نفقته فلو أعطاه غيره فقد أطلق الخراسانيون فيه وجهين (أصحهما) لا يعطى لأنه متغنى بالنفقة الواجبة له على قريبه (وأما) إذا كان الولد أو الوالد فقيرا أو مسكينا وقلنا في بعض الأحوال لا يجب نفقته فيجوز لوالده وولده دفع الزكاة إليه من سهم الفقراء والمساكين بلا خلاف لأنه حينئذ كالأجنبي (وأما) الزوجة (فإن) أعطاهما غير الزوج من سهم الفقراء والمساكين ففيها الوجهان كالولد والوالد (والأصح) لا يجوز (وأما) الزوج فقطع العراقيون بأنه لا يجوز له أن

وكذا اعلام قوله قبل هذا الفصل مما يقتات لأن ابن الصباغ روى عن أحمد أنه لا يجوز أن يخرج إلا من الأجناس الخمسة المنصوص عليها أي في حديث أبي سعيد (وقوله) القوت الغالب يوم الفطر التقييد بيوم الفطر لم أظفر به في كلام غيره وبين لفظه ههنا ولفظه في الوسيط بعض المباني لأنه قال فيه المعتبر غالب قوت البلد في وقت وجوب الفطرة لا في جميع السنة (وقوله) وجنس قوته على

يعطيها شيئاً من سهم الفقراء والمساكين وقال الخراسانيون فيه الوجهان كالأجنبي لأنه لا يدفع النفقة عن نفسه بل نقتها عوض لازم سواء كانت غنية أم فقيرة كما لو استأجر فقيراً فان له صرف الزكاة إليه مع الأجرة والصحيح طريقة العراقيين وعليها التفريع وقد سبقت هذه المسألة بفروعها مستقصاة في سهم الفقراء والله تعالى أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿فان دفع الامام الزكاة الى من ظاهره الفقر ثم بان انه غني لم يجزى ذلك عن الفرض فان كان باقياً استرجع ودفع الى فقير وان كان فانياً اخذ البديل وصرفه الى فقير فان لم يكن المدفوع اليه مال لم يجب على رب المال ضمانه لانه قد سقط عنه الفرض بالدفع الى الامام ولا يجب على الامام لانه امين غير مفرط فهو كالمال الذي تلف في يد الوكيل وان كان الذي دفع رب المال فان لم يبين عند الدفع أنه زكاة لم يكن له أن يرجع لانه قد يدفع عن زكاة واجبة وعن تطوع فاذا ادعى الزكاة كان منهما فلم يقبل قوله ويخالف الامام فان الظاهر من حاله انه لا يدفع الا الزكاة فثبت له الرجوع وان كان قد بين انها زكاة رجع فيها ان كانت باقية وفي بدلها ان كانت فانية فان لم يكن المدفوع اليه مال فهل يضمن رب المال الزكاة فيه قولان (أحدهما) لا يضمن لانه دفع بالاجتهاد فهو كالامام (والثاني) يضمن لانه كان يمكنه ان يسقط الفرض بيقين بان يدفعه الى الامام فاذا فرق بنفسه فقد فرط فلزمه الضمان بخلاف الامام وان دفع الزكاة الى رجل ظنه مسلماً فكان كافراً أو الى رجل ظنه حراً فكان عبداً فالمذهب أن حكمه حكم مالهو دفع الى رجل ظنه فقيراً فكان غنياً ومن أصحابنا من قال يجب الضمان ههنا قولاً واحداً لان حال الكافر والعبد لا يخفى فكان مفرطاً في الدفع اليهما وحال الغنى قد يخفى فلم يكن مفرطاً *

﴿الشرح﴾ قال أصحابنا اذا دفع رب المال الزكاة الى الامام ودفعها الامام الى من ظاهره الفقر فبان غنياً لم يجز عن الزكاة فيسترجع منه المدفوع سواء بين الامام حال الدفع انها زكاة أم لا والظاهر من الامام انه لا يدفع تطوعاً ولا يدفع الا واجباً من زكاة واجبة أو كفارة أو نذر أو غير ذلك فان تلف فبدله ويصرف الى غيره فان تعذر الاسترجاع من القابض لم يجب الضمان على الامام ولا على رب المال لما ذكره المصنف وان بان المدفوع اليه عبداً أو كافراً أو هاشمياً أو مطلبياً فلا ضمان على رب المال وهل يجب على الامام فيه ثلاث طرق (أصحها) فيه قولان (أصحهما) لا ضمان عليه (والثاني) يضمن (والطريق الثاني) يضمن قطعاً لتفريطه فان هؤلاء لا يخفون الا باهمال

الخصوص ظاهره يشعر بالعبارة الاولى من العبارتين الحاكيتين لوجود ابن حربويه وتسمية الاول والثاني قواين لا تكاد يوجد لغيره وانما احكامهما الجمهور وجهين (وأما) قوله وقيل يتخير فمنهم من حكمه قولاً على ما سبق (وقوله) ولو كان اللائق بحالة الشعر يتفرع على اعتبار قوت الشخص دون اعتبار القوت الغالب وإن كان معطوفاً على ما يتفرع عاينها جميعاً (وقوله) أخذ مما يليق بحاله يجوز إعلامه بالواو لأحد الوجهين

(والثالث) لا يضمن قطعاً لانه أمين ولم يتعمد هذا كله اذا فرق الامام فلو فرق رب المال فبان المدفوع اليه غنيا لم يجز عن الفرض فان لم يكن بين انهاء زكاة لم يرجع وان بين رجوع في عينها فان تلفت ففي بدلها فاذا قبضه صرفه الى فقير آخر فان تعذر الاسترجاع فهل يجب الضمان والاخراج ثانياً علي المالك فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (اصحهما) وهو الجديد يجب (والقديم) لا يجب والقولان جاريان سواء بين وتعذر الاسترجاع ام لم يبين ومنعنا الاسترجاع ولو دفعها رب المال الى من ظنه مستحقاً فبان عبداً او كافراً او هاشمياً او مطلبياً وجب الاسترجاع فان استرجع اخبره الى فقير آخر فان تعذر الاسترجاع فطريقان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (المذهب) أنها لا تجزئه ويلزمه الاخراج ثانياً ولو دفع اليه سهم الغازي والمؤلف فبان امرأة فهو كمن بان عبداً ذكره القاضي ابو الفتوح وحكاها صاحب البيان عنه قال البغوي وغيره وحكم بالكفارة وزكاة الفطر فيما لو بان المدفوع اليه غير مستحق حكم الزكاة في جميع ما ذكرناه واذا كان المدفوع اليه عبداً تعلق الغرم بذمته لا برقبته ذكره البغوي والرافعي وغيرهما لانه وجب وجب عليه برضى مستحقه والقاعدة ان ما لزمه برضى مستحقه تعلق بذمته لا برقبته والله تعالى اعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

ومن وجبت عليه الزكاة وتمكن من ادائها فلم يفعل حتي مات وجب قضاء ذلك من تركة لانه حق مال لزمه في حال الحياة فلم يسقط بالموت كدين الآدمي فان اجتمع الزكاة ودين الآدمي ولم يتسع المال للجميع ففيه ثلاثة أقوال (احدها) يقدم دين الآدمي لان مبناه علي التشديد والتأكيد وحق الله تعالى مبني علي التخفيف ولهذا لو وجب عليه قتل قصاص وقتل ردة قدم قتل القصاص (والثاني) تقدم الزكاة لقوله صلى الله عليه وسلم في الحج « فدين الله احق ان يقضى » (والثالث) يقسم بينهما لانهما تساويا في الوجوب فتساويا في القضاء *

(الشرح) هذا الحديث في صحيح البخاري ومسلم من رواية ابن عباس رضي الله عنهما في الصوم « ان رجلاً قال يا رسول الله ان امي ماتت وعليها صوم شهر افأقضيه عنها فقال صلى الله عليه وسلم لو كان على امك دين ا كنت قاضيه عنها قال نعم قال فدين الله احق ان يقضى » (وقول) المصنف حق مال احترام من الصلاة (وقوله) ازمه في حبال الحياة احترام من مات قبل الحول (اما) حكم الفصل

في الصورة الاولى انه يتعين إخراج البر (وقوله) ولو اختلفت قوت مالكي عبد تفريع للمسألة علي اعتبار قوت الشخص وهو صحيح لكنها لا تختص بل تنفرع علي أن المعتبر غالب قوت البلد أيضاً علي الوجه الذي تقدم واطلاق النوع في المسألة توسع والمراد الجنس *

(خاتمة) في باب الفطرة مسائل ذات وقع منصوص عليها في المختصر أهلها المصنف ونحن

فمن وجبت عليه زكاة وتمكن من أدائها فمات قبل أدائها عصي ووجب إخراجها من تركته عندنا بلا خلاف وبه قال جمهور العلماء * وقال أبو حنيفة تسقط عنه الزكاة بالموت وهو مذهب عجب قائلهم يقولون الزكاة تجب على التراخي وتسقط بالموت وهذا طريق إلى سقوطها ودليلنا ما ذكره المصنف وإذا اجتمع في تركة الميت دين الله تعالى ودين لا آدمي كزكاة وكفارة ونذر وجزاء صيد وغير ذلك ففيه ثلاثة أقوال مشهورة ذكرها المصنف بأدلتها (أصحها) يقدم دين الله تعالى (والثاني) دين الآدمي (والثالث) يستويان فتوزع عليهما بنسبتهما وحكي بعض الخراسانيين طريقاً آخر أن الزكاة المتعلقة بالعين تقدم قطعاً وإنما الأقوال في الكفارات وغيرها مما يسترسل في الذمة مع حقوق الآدمي وقد تكون الزكاة من هذا القبيل بأن يكون له مال فيتلف بعد الحول والامكان ثم يموت وله تركة فالزكاة هنا متعلقة بالذمة ففيها الأقوال * وأجابوا عن حجة من قدم دين الآدمي بقياسه على قتل الردة وقطم السرقة بأنه إنما قدمنا حق الآدمي هناك لاندراج حق الله تعالى في ضمنه وحصول مقصوده وهو اعدام نفس المرتد ويد السارق وقد حصل بخلاف الديون ولأن الحدود مبنية على الدرء والاسقاط بخلاف حقوق الله تعالى المالية والله تعالى أعلم *

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحداها) قال الصيمري وصاحب البيان حكاية عنه : كان الشافعي رضي الله عنه في القديم يسمي ما يؤخذ من الماشية صدقة ومن المعشرات عشراً ومن النقيدين زكاة فقط ثم رجع عنه في الجديد وقال يسمي الجميع صدقة وزكاة وذكر البيهقي باباً في قسم الصدقات من سننه ترجمته باب الاغلب على أفواه العامة أن في التمر العشر وفي الماشية الصدقة وفي الورق الزكاة قال وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا كله صدقة قال الشافعي : والعرب تقول له صدقة وزكاة ومعناها عندهم واحد ثم ذكر البيهقي رحمه الله تعالى حديث أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « ليس ما في دون خمس ذود صدقة ولا ما في دون خمس أواق صدقة ولا فيم دون خمسة أوسق صدقة » رواه البخاري ومسلم وحديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما من رجل يموت فيترك غنماً أو إبلاً أو بقراً لم يؤد زكاتها إلا جاءت أعظم ما يكون تطوه بأظلافها » الحديث رواه البخاري ومسلم وحديث عتاب بن أسيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في زكاة الكرم « يخرص كما يخرص النخل ثم تؤدى زكاته زبيبا »

لم تؤثر الاعراض عنها (أحداها) إذا باع عبداً بشرط الخيار فوقع وقت الوجوب في زمان الخيار (إن قلنا) الملك في زمان الخيار للبائع فعليه فطرته وإن أمضى البيع (وإن قلنا) للمشتري فعليه فطرته وإن فسخ البيع وإن وقفنا فإن تم البيع فعلي المشتري والا فعلي البائع وإن تباعا ووقع وقت الوجوب في مجلس الخيار كان كما لو وقع في زمان الخيار المشروط

كما تؤدي من زكاة النخل تمراً « وهذا الحديث سبق بيانه في أول زكاة التمر فهذه الأحاديث كلها تبطل القول بالفرق والله تعالى أعلم (الثانية) إذا دفع المالك أو غيره الزكاة إلى المستحق ولم يقل هي زكاة ولا تكلم بشيء أصلاً اجزأه ووقع زكاة هذا هو المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور وقد صرح بالمسألة أمام الحرمين في باب تعجيل الزكاة وآخرون وهي مفهومة من تفاريم الأصحاب وكلامهم وفي كلام المصنف في هذا الباب وغيره مواضع كثيرة مصرحة بذلك (منها) قوله في هذا الفصل الأخير: إذا دفع الزكاة إلى من ظاهره الفقر فبان غنياً فإن لم يبين عند الدفع أنها زكاة لم يرجع واستعمل مثل هذا في مواضع من باب تعجيل الزكاة وغيره وكذلك الأصحاب وقال القاضي أبو القاسم بن كعب في آخر قسم الصدقات من كتابه التجريد إذا دفع الزكاة إلى الإمام أو الفقير لا يحتاج أن يقول بلسانه شيئاً قال وقال أبو علي بن أبي هريرة لا بد من أن يقول بلسانه كاهبة وهذا ليس بشيء فنهيته عليه لئلا يغتر به والله تعالى أعلم * قل صاحب البحر لو دفع الزكاة إلى فقير والدافع غير عارف بالمدفوع بأن كان مشدوداً في خرقه ونحوها لا يعلم جنسه وقدره وتلف في يد المسكين ففي سقوط الزكاة احتمالان لأن معرفة القابض لا تشترط فكذا معرفة الدافع هذا كلامه (والأظهر) الاجزاء (الثالثة) قال الغزالي في الأحياء يسأل الآخذ دافع الزكاة عن قدرها فيأخذ بعض الثمن بحيث يبقى من الثمن ما يدفعه إلى اثنين من صفته فإن دفع إليه الثمن بكامله حرم عليه أخذه قال وهذا السؤال واجب في أكثر الناس فانهم لا يراعون هذا أما لجهل وأما لتساهل وإنما يجوز ترك السؤال عن مثل هذا إذا لم يغلب على الظن احتمال التحريم (الرابعة) الأفضل في الزكاة اظهار اخراجها ليراه غيره فيعمل عمله ولئلا يساء الظن به وهذا كما أن الصلاة المفروضة يستحب اظهارها وإنما يستحب الاخفاء في نوافل الصلاة والصوم (الخامسة) قال الدارمي في الاستذكار إذا أخر تفريق الزكاة إلى السنة الثانية فمن كان فقيراً أو مسكيناً أو غارماً أو مكاتباً من سنته إلى السنة الثانية خصوا بصدقة الماضي وشاركوا غيرهم في الثانية فيعطون من صدقة العامين ومن كان غنياً أو ابن سبيل أو مؤلفاً لم يخصصوا بشيء (السادسة) لا يجوز دفع القيمة في شيء من الزكوات إلا في مواضع مخصوصة سبق بيانها في آخر باب زكاة الغنم والله تعالى أعلم *

(الثانية) لو مات عن رقيق ثم أهل شوال فإن لم يكن عليه دين أخرج ورثته الفطرة عن الرقيق كل بقدر حصته وإن كان عليه دين يستغرق التركة فالذي نقله المزني أن عليهم الفطرة من غير فرق بين أن يباع في الدين أولاً يباع وعن الربيع عن الشافعي رضي الله عنه أن عليهم اخراج الفطرة إن بقي الرقيق لهم ففعلوا المألة على قولين إذا بيع في الدين فوجه الوجوب أنه ملكهم إلا أنه غير متقرر وذلك لا يمنع وجوب الفطرة فإنها تجب مع انتفاء الملك أصلاً ورأساً فأولى أن تجب مع ضعف

باب صدقة التطوع

قال المصنف رحمه الله

« لا يجوز أن يتصدق بصدقة التطوع وهو محتاج إلى ما يتصدق به لنفقته أو نفقة عياله لما روي أبو هريرة رضي الله عنه » أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار فقال أنفق على نفسك قال عندي آخر قال أنفق على ولدك قال عندي آخر قال أنفق على أهلك قال عندي آخر قال أنفق على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم به » وقال صلى الله عليه وسلم « كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت » ولا يجوز لمن عليه دين وهو محتاج إلى ما يتصدق به لقضاء دينه لأنه حق واجب فلم يجوز تركه بصدقة التطوع كنفقة عياله »

(الشرح) حديث أبي هريرة حديث حسن رواه أبو داود والنسائي في سننهما بإسناد حسن وسكن وقع في المذهب في الدينار الثالث « أنفق على أهلك » وفي سنن أبي داود « تصدق به على زوجتك أو زوجك » كذا جاء على الشك وهما لغتان في المرأة يقال لها زوج وزوجة وحذف الهاء أفصح وأشهر وبه جاء القرآن العزيز ووقع في المذهب في كل الدنانير « أنفق على كذا » وفي سنن أبي داود « تصدق به » بدل أنفق (وأما) الحديث الآخر « كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت » فرواه أبو داود بلفظه بإسناد صحيح ورواه مسلم في صحيحه بمعناه « كفى بالمرء إثماً أن يحبس عن يملك قوته » وهو من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص (أما) الأحكام ففيه مسألتان (إحداهما) إذا كان محتاجاً إلى ماله لنفقة نفسه أو عياله هل يتصدق بصدقة التطوع فيه ثلاثة أوجه (أحدها) لا يستحب ذلك ولا يقال مكروه وبهذا قطع الماوردي والغزالي وجماعة من الخراسانيين وتابعهم الرافعي فقال لا يستحب له التصدق وربما قيل يكره وقال الماوردي صدقة التطوع قبل أداء الواجبات من الزكوات والكفارات وقبل الانفاق على من يجب نفقتهم من الأقارب والزوجات غير مستحبة ولا مختارة هذا لفظه (والثاني) يكره ذلك وبه قطع المتولي (والثالث) وهو الأصح لا يجوز وبه قطع المصنف هنا وفي التبيين وشيخه القاضي أبو الطيب والدارمي وابن الصباغ والبقوي وصاحب البيان وآخرون وظاهر نص الشافعي رضي الله عنه إشارة إلى الوجه الأول لأنه قال في مختصر المزني أحب أن يبدأ بنفسه ثم بمن يعول لأن نفقة من يعول فرض والفرض أولى به من النفل ثم بقرابته

الملك ووجه التمتع أن إيجاب الفطرة مع نقصان الملك وكونه بعرض الزوال اجحاف بهم وبني الأكثرين المسألة أولاً على أصل وهو أن الدين هل يمنع انتفاء الملك في التركة إلى الورثة فظاهر المذهب وهو نصه هنا أنه لا يمنع لأنه ليس فيه أكثر من تعلق الدين به وذلك لا يمنع الملك كما

ثم من شاء هذا نصه رضى الله عنه (فان قيل) يرد على المصنف وموافقيه حديث أبي هريرة رضى الله عنه « أن رجلا من الانصار بات به ضيف فلم يكن عنده الاقوتة وقوت صبيانه فقال لامرأته نومي الصبيان واظنيء السراج وقدمي للضيف ما عندك » فنزلت هذه الآية (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) هذا حديث صحيح رواه الترمذي بهذا اللفظ وهو في صحيح البخاري ومسلم أبسط من هذا (فالجواب) من وجهين (أحدهما) أن هذا ليس من باب صدقة التطوع إنما هو ضيافة والضيافة لا يشترط فيها الفضل عن عياله ونفسه لتأكدها وكثرة الحث عليها حتى أن جماعة من العلماء أوجبوها (الثاني) أنه محمول على أن الصبيان لم يكونوا محتاجين حينئذ بل كانوا قد أكلوا حاجتهم (وأما) الرجل وامرأته فتبرعا بحقهما وكأنا صابرين فرحين بذلك ولهذا جاء في الآية والحديث الثناء عليهما (فان قيل) قوله نومي صبيانك وغير هذا اللفظ مما جاء في الحديث يدل على أن الصبيان كانوا جوعا (فالجواب) أن الصبيان لا يتركون الاكل عند حضور الطعام ولو كانوا شباعا فخاف إن بقوا مستيقظين أن يطلبوا الاكل عند حضور الطعام على العادة فينكدوا عليها وعلى الضيف لقلة الطعام والله تعالى اعلم • المسألة الثانية إذا أراد صدقة التطوع وعليه دين فقد أطلق المصنف وشيخه أبو الطيب وابن الصباغ والبعثي وآخرون أنه لا تجوز صدقة التطوع لمن هو محتاج إلى ما يتصدق به لقضاء دينه وقال المتولي وآخرون يكره وقال الماوردي والغزالي وآخرون لا يستحب وقال الرافعي لا يستحب وربما قيل يكره هذا كلامه والمختار أنه إن غلب على ظنه حصول الوفاء من جهة أخرى فلا بأس بالصدقة وقد تستحب وإلا فلا تحمل وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الاصحاب المطلق والله اعلم • قال المصنف رحمه الله •

« فان فضل عما يلزمه استحب له ان يتصدق لقوله صلى الله عليه وسلم « ليتصدق الرجل من ديناره وليتصدق من درهمه وليتصدق من صاع بره وليتصدق من صاع تمره » وروى أبو سعيد الخدري رضى الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اطعم جائعا اطعمه الله من ثمار الجنة ومن سقى مؤمنا على ظمأ سقاه الله عز وجل يوم القيامة من الرحيق المختوم يوم القيامة ومن كسا مؤمنا عاريا كساه الله تعالى من خضر الجنة » ويستحب الاكثار منه في شهر رمضان لما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجود الناس بالخير وكان اجود ما يكون في رمضان » فان كان ممن يصبر على الاضافة استحب له التصدق بجميع ماله لما روى

في المروءة والعبد الجاني وقال الاصطخري بمنع وربما جعل هذا قولاً ضعيفاً للشافعي رضى الله عنه ووجهه ان الله تعالى جده قدم الدين على الميراث حيث قال (من بعد وصية يوصي بها أو دين) فان قلنا بالاول فعابهم فطرته بيع في الدين أو لم يبيع وفهمت من كلام الامام أنه يحسب فيه الخلاف المذكور في المروءة والمغصوب

عمر رضى الله عنه قال « امرنا رسول الله ﷺ ان نتصدق فوافق ذلك مالا عندى فقلت اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوما فجئت بنصف مالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقيت لاهلك فقلت مثله واني أبو بكر رضى الله عنه بكل ماله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقيت لاهلك فقال ابقيت لهم الله ورسوله فقلت لا سابقك الى شيء أبدا » وان كان ممن لا يصبر على الاضافة كره له ذلك لما روى جابر رضى الله عنه قال « بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل بمثل البيضة من الذهب اصابها من بعض المعادن فاتاه من ركنه الايسر فقال يا رسول الله خذها صدقة فوالله ما اصبحت املك غيرها فأعرض عنه ثم جاءه من ركنه الايمن فقال مثل ذلك فأعرض عنه ثم أتاه من بين يديه فقال مثل ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هاتهما مفضبا فحذف بها حذفة لواقصه لا وجعه او عقره ثم قال صلى الله عليه وسلم يأتي احدكم بماله كله يتصدق به ثم يجلس بعد ذلك يتكفف الناس اما الصدقة عن ظهر غنى »

(الشرح) (اما) الحديث الاول « ليتصدق الرجل من ديناره » الى آخره فصحيح رواه مسلم في صحيحه بلفظه هذا من رواية جرير بن عبد الله وهو بعض حديث (واما) حديث أبي سعيد فرواه أبو داود والترمذي واسناده جيد وحديث ابن عباس رواه البخاري ومسلم بلفظه وحديث عمر رضى الله عنه صحيح رواه أبو داود في كتاب الزكاة والترمذي في المناقب وقال حديث صحيح وحديث جابر رواه أبو داود واسناده كله صحيح إلا أنه من رواية محمد بن اسحق صاحب المغازي عن عاصم بن عمر بن قتادة ومحمد بن اسحق مدلس والمذلس إذا قال عن لا يحتج به (وأما) الفاظ الفصل فالظن العطش والرحيق الخمر الصافية وخضر الجنة - باسكان الضاد - أى ثيابها الخضر (قوله) وكان أجود ما يكون في رمضان روى برفع الدال ونصبها والرفع أجود (وحديث) عمر رضى الله عنه هكذا هو في كتب الحديث كما هو في المذهب (وأما) قول صاحب الوسيط في آخره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « بينكما كما بين كلمتيكما » فزيادة لا تعرف في الحديث (وقوله) بينما نحن أى بين أوقات قعودنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (وقوله) من ركنه - بضم الراء - أى جانبه ووقع في المذهب تغيير في ترتيبه ولفظه والذي في سنن أبي داود « جاء رجل بمثل بيضة من ذهب فقال يا رسول الله أصبت هذه من معدن فخذها فهي صدقة ما املك غيرها فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أتاه من قبل ركنه الايمن فقال مثل ذلك فأعرض عنه ثم أتاه من قبل ركنه الايسر فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أتاه من خلفه فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذف بها فلو اصابته لا رجعت

(وان قلنا) بالثاني فان يسمع في الدين فلا شيء عليهم ولا فعلهم المنطوق في الشامل حكاية وجهه مطلق انه لا شيء عليهم ويشبه أن يكون مأخذا ما حكاه الامام ان أكثر المفرعين على المذهب المنسوب الى الاصطخري

او لعقرته « ثم ذكر نحو الباقي (وقوله) في رواية الكتاب هاتها هو - بكسر التاء - ولا يجوز فتحها بلا خلاف
(وقوله) مفضبا - بفتح الضاد - وهو منصوب على الحال (وقوله) فحذف بها الحاذف هو رسول الله
صلي الله عليه وسلم وحذف بالحاء المهملة - أي رماه بهاء وانما قيدته بالحاء المهملة لأنني رأيت من صحفه والصواب
المعروف في كتب الحديث وغيرها حذف بالحاء المهملة (وقوله) لا وجهه أو عقره أي جرحه وفي رواية أبي
داود لا وجهه أو عقره « يعني القطعة المحذوف بها » (وقوله) يتكفف الناس أي يطلب الصدقة ويتعرض
لاخذ ما يكفيه وفي رواية أبي داود يستكف وهما صحيحان قال أهل اللغة يقال فيه تكفف واستكف (وقوله)
عن ظهر غنى قال الخطابي معناه عن غنى يعتمد به ويستظهر به على النوائب وذكر صاحب الحاوي له
معنيين هذا (والثاني) أن معناه الاستغناء عن أداء الواجبات والأصح ما قاله غيرهما أن المراد غنى
النفس إنما تصلح الصدقة لمن قويت نفسه واستغنت بالله سبحانه وتعالى وثبت يقينه وصبر على
الفقر والله تعالى أعلم (أما) حكم الفصل فقال المصنف والأصحاب والعلماء كافة يستحب لمن فضل
عن كفايته وما يلزمه شيء أن يتصدق لما ذكره المصنف ودلائله مشهورة في القرآن والسنة والاجماع
قال الشافعي والأصحاب يستحب الاكثار من الصدقة في شهر رمضان للحديث المذكور قال الشافعي
والأصحاب : وهي في رمضان آكد منها في غيره للحديث ولأنه أفضل الشهور ولأن الناس يشتغلون
فيه عن المكاسب بالصيام واكثار الطاعات فتكون الحاجة فيه أشد قال الماوردي يستحب
أن يوسع فيه على عياله ويحسن إلى ذوي أرحامه وجيرانه لاسيما في العشر الاواخر * قال أصحابنا
يستحب الاكثار من الصدقة عند الأمور المهمة وعند الكسوف والسفر وبمكة والمدينة وفي الغزو
والحج والافاق الفاضلة كعشر ذي الحجة وایام العيد ونحو ذلك ففي كل هذه المواضع هي آكد
من غيرها قال الرافعي وغيره وهل يستحب له التصديق بجميع الفاضل عن دينه ونفقته ونفقة عياله
وسائر مؤنهم فيه ثلاثة أوجه (أحدها) نعم (والثاني) لا (والثالث) ان صبر على الاضافة فنعيم والا
فلا وبهذا قطع المصنف والجمهور والله تعالى أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

« والمستحب أن يخص بالصدقة الاقارب لقوله صلى الله عليه وسلم زينب امرأة عبد الله بن مسعود
« زوجك وولدك أحق من تصدقت عليهم » فعملها في السر أفضل لقوله عز وجل (إن تبدوا الصدقات
فنعماهی وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم) ولما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « صلة الرحم تزيد في العمر وصدقة السر تطفئ غضب الرب وصنائع

يقولون بالتوقف أن صرف العبد إلى الدين بان أنهم لم يملكوها وان أبرأ أصحاب الديون أو قضائها
الورثة من غير التركة بان أنهم ملكوها وان بعضهم قال بثبوت الملك للورثة عند زوال الديون ابتداء
من غير اسناد وتبين وعن القاضي أبي الطيب ان فطرته تجب في تركة السيد على أحد القولين كالعبد

المعروف تقي مصارع السوء» ونحل صدقة التطوع للأغنياء ولبنى هاشم وبني المطلب لما روى عن جعفر بن محمد عن أبيه «أنه كان يشرب من سقايات بين مكة والمدينة فقبل له أن يشرب من الصدقة فقال إنما حرمت علينا الصدقة المفروضة» *

(الشرح) حديث امرأة ابن مسعود رواه البخاري ومسلم ولفظها «ان زينب امرأة ابن مسعود وامرأة أخرى أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالتا لبلال سل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أزواجنا ویتامی فی حجورنا هل یجزی ذلك عنهما عن الصدقة یعنی النفقة علیهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم لهما اجران اجر القرابة وأجر الصدقة» وفي صحيح البخاري ومسلم عن ميمونة أم المؤمنين رضى الله عنها «أنها اعتقت وليدة لها في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اعطيتها أخوالك كان أعظم لاجرك» (وأما) حديث ابن مسعود «صلة الرحم تزيد في العمر» الي آخره فرواه (١) ويعني عنه حديث أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» رواه البخاري ومسلم وعن انس رضى الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لتطفىء غضب الرب وتدفع مسبة السوء» رواه الترمذي وقال حسن غريب (قلت) في اسناده عبد الله بن عيسى الخزاز قال أبو زرعة هو منكر الحديث ومعنى الزيادة في العمر البركة فيه بالتوفيق للخير والحماية من الشر وقيل هو بالنسبة الي ما يظهر للملائكة بأن يقال لهم عمر فلان ان لم يصل رحمه خمسون سنة فان وصله فستون فيزيد بالصلة بالنسبة اليهم (وأما) بالنسبة الي علم الا تعالي فلا زيادة لانه سبحانه وتعالى قد علم انه سيصل رحمه ويعيش الستين والله تعالى أعلم (وأما) جعفر بن محمد فهو جعفر الصادق ابن محمد الباقر بن علي زين العابدين ابن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم أجمعين والله أعلم (أما) احكام الفصل ففيه مسائل (احداها) أجمعت الامة علي ان الصدقة علي الاقارب افضل من الاجانب والاحاديث في المسألة كثيرة مشهورة قال اصحابنا ولا فرق في استحباب صدقة التطوع علي القريب وتقديمه علي الاجنبي بين ان يكون القريب ممن يلزمه نفقته او غيره قال البغوي دفعها الي قريب يلزمه نفقته افضل من دفعها الي الاجنبي (وأما) ترتيب الاقارب في التقديم فقد سبق بيانه واضحا في آخر باب قسم الصدقات حيث ذكره المصنف قال اصحابنا ويستحب تخصيص الاقارب

(١) يياض بالاصل
فخر

الموصي بخدمته هذا إذا مات السيد قبل استهلال الهلال وإن مات بعده ففطرة العبد واجبة عليه كفطرة نفسه وتقدم علي الوصايا والميراث وفي تقديمها علي الديون طريقان (أظهرهما) انه علي ثلاثة أقوال علي ما قدمناها في زكاة المال (والثاني) القاطع بتقديم الفطرة لانها متعلقة بالعبد واجبة بسببه فصار كإرش جنائته (وأما) فطرة نفسه هي علي الأقوال وحي القاضى الروياني طريقة أخرى قاطعة بتقديم فطرة نفسه أيضا فتمثلتها

(١) بياض بالاصل
فخر

على الاجانب بالزكاة حيث تجوز دفعها اليهم كما قلنا في صدقة التطوع ولا فرق بينهما وهكذا الكفارات والندور والوصايا والوقوف وسائر جهات البر يستحب تقديم الاقارب فيها حيث يكونون بصفة الاستحقاق والله تعالى اعلم قال ابو علي الطبري والسرخسي وغيرهما من اصحابنا يستحب أن يقصد بصدقته من اقاربه اشد هم له عداوة ليتألف قلبه ويرده الى المحبة والالفة ولما فيه من مجانبة الرياء وحفظ النفوس (المسألة الثانية) يستحب الاخفاء في صدقة التطوع لما ذكره المصنف والحديث ابى هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله» فذكر منهم «ورجل تصدق بصدقة فاخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» رواه البخاري ومسلم (واما) الزكاة فيستحب اظهارها باتفاق اصحابنا وغيرهم من العلماء كما ان صلاة الفرض يستحب اظهارها في المسجد والنافلة يندب اخفاؤها وقد سبقت المسألة قريباً في آخر قسم الصدقات (الثالثة) تحل صدقة التطوع للاغنياء بلا خلاف فيجوز دفعها اليهم ويثاب دافعها عليها ولكنه المحتاج افضل قال اصحابنا ويستحب للغني التنزه عنها ويكره التعرض لاخذها قال صاحب البيان ولا يحل للغني اخذ صدقة التطوع مظهراً للفاقة وهذا الذي قاله صحيح وعليه حمل الحديث الصحيح «ان رجلاً من اهل الصفة مات فوجد له ديناران فقال النبي صلى الله عليه وسلم كيتان من نار» والله اعلم (واما) اذا سأل الغني صدقة التطوع فقد قطع صاحب الحاوي والسرخسي وغيرهما بتحريرها عليه قال صاحب (١) اذا كان غنياً عن المسألة بمال او بضعة فسؤاله حرام وما يأخذ محرم عليه هذا لفظه وقال الغزالي وغيره من اصحابنا في كتاب النفقات في تحريم السؤال على القادر على الكسب وجهان قالوا وظاهر الاخبار تدل على تحريمه وهو كما قالوا في الاحاديث الصحيحة تشديد الكيد في النهي عن السؤال وظواهر كثيرة تقتضي التحريم (واما) السؤال المحتاج العاجز عن الكسب فليس بحرام ولا مكروه صرح به الماوردي وهو ظاهر والله تعالى اعلم (الرابعة) هل تحل صدقة التطوع لبني هاشم وبني المطلب فيه طريقان (اصحهما) وبه قطع المصنف والاعكثرون تحل (والثاني) حكاه البغوي وآخرون من الخراسانيين فيه قولان (اصحهما) تحل (والثاني) تحرم (واما) صدقة التطوع للنبي

في الغالب وسواء أثبتنا الخلاف أم لا فالمنصوص عليه في المختصر تقديم الفطرة على الدين وذلك انه قال ولو مات بعدما اهل شوال وله رقيق فزكاة الفطر عنه وعنهم في ماله مبدأة على الدين ولك أن تحتج بهذا النص على خلاف ما قاله الامام وتابعه المصنف لان سياقه يفهم أن المراد ما اذا طرأت الفطرة على الدين الواجب واذا كان كذلك لم يكن الدين مانعاً منها وبتقدير الا يكون هو المراد لكن اللفظ مطلق يشمل ما اذا طرأت الفطرة على الدين وبالعكس فاقضى ذلك ألا يكون الدين مانعاً (الثالثة) أوصى لانسان

عليه السلام ففيها قولان مشهوران حكاهما الشيخ ابو حامد امام العراقيين وغيره منهم القفال والمروزي امام الخراسانيين وغيرهم منهم (اصحهما) التحريم فحصل في صدقة التطوع في حق النبي صلى الله عليه وآله وحق بني هاشم وبني المطلب ثلاثة اقوال (الاول) يحل لهم دونة صلى الله عليه وآله (والثاني) لهم وله (والثالث) تحرم عليه وعليهم والله تعالى اعلم *

(فرع) قال اصحابنا وغيرهم يستحب ان يتصدق بما تيسر ولا يستقله ولا يمتنع من الصدقة به لقلته وحقارته فان قليل الخير كثير عند الله تعالى وما قبله الله تعالى وبارك فيه فليس هو بقليل قال الله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره) وفي الصحيحين عن عدي بن حاتم رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله قال «اتقوا النار ولو بشق تمرة» وفي الصحيحين ايضا عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله يا نساء المسلمين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرس شاة قال اهل اللغة الفرس من البعير والشاة كالحافر من غيرها وفي المسألة احاديث كثيرة صحيحة مشهورة *

(فرع) يستحب أن يخص بصدقته الصالحاء وأهل الخير وأهل المروءات والحاجات فلو تصدق على فاسق أو على كافر من يهودي أو نصراني أو مجوسي جاز وكان فيه اجر في الجملة قال صاحب البيان قال الصميري وكذلك الحربي ودلائل المسألة قول الله تعالى (ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما واسيرا) ومعلوم ان الاسير حربي وعن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال «قال رجل لا تصدقن الليلة بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق فاصبحوا يتحدثون تصدق علي سارق فقال اللهم لك الحمد لا تصدقن بصدقة فخرج فوضعها في يد زانية فاصبح الناس يتحدثون تصدق علي زانية فقال اللهم لك الحمد لا تصدقن الليلة بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد غني فاصبحوا يتحدثون تصدق علي غني فقال اللهم لك الحمد علي سارق وعلي زانية وعلي غني فاني فقير له اما صدقتك علي سارق فله ان يستعف عن سرقة واما الزانية فله ان تستعف عن زناها واما الغني فله ان يعتبر وينفق مما آتاه الله تعالى» رواه البخاري ومسلم وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال «بينما رجل يمشي بطريق اشتد عليه العطش فوجد بئرا فنزل فيها فشرب ثم خرج فاذا كلب

بعبد ومات الموصي بعد مضي وقت الوجوب فالفطرة في تركته وان مات قبله وقبل الموصي له الوصية قبل الهلال فالفطرة عليه وان لم يقبل حتى دخل وقت الوجوب فعلي من الفطرة يبني علي أن الموصي له متى يملك الوصية (ان قلنا) يملكها بموت الموصي فان قبل فعلية الفطرة بلا شك وان رد ففيه وجهان حكاهما الشيخ ابو علي (اصحهما) الوجوب لانه كان ماله كافيا لا بعد الى أن رد (والثاني) لا لعدم استقرار ملكه (وان قلنا) انها تملك بالقبول فيبني علي أن الملك قبل القبول لمن يكون

يلهث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذى كان قد بلغ منى فنزل البئر فملأ خفه ماء ثم أمسكه بفيه حتى رقى فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له قالوا يا رسول الله ان لنا فى البهائم أجراً فقال فى كل كبد رطبة أجر» رواه البخارى ومسلم وفى رواية لهما « بينما كلب يطيف بركة قد كاد يقتله العطش اذ رأته بغي من بغايا بني اسرائيل فنزعت موقها فاستقت له به فسقته فغفر لها به » الموق الخف *

(فرع) يكره تعمد الصدقة بالردى. قال الله تعالى (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) ويستحب تعمد أجود ماله وأحبه اليه قال الله تعالى (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) وفى المسألة أحاديث صحيحة *

(فرع) قال أصحابنا نكره الصدقة بما فيه شبهة ويستحب أن يختار أجل ماله وأبعده من الحرام والشبهة لحديث أبي هريرة رضى الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يقبل الله الا الطيب - فان الله يقبلها يمينه ثم يربها لصاحبها كما يربى أحدكم فلوه حتى يكون مثل الجبل » رواه البخارى ومسلم وهذا لفظ روايته والفلو - بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو - ويقال بكسر الفاء وإسكان اللام - هو ولد الفرس فى صغره وعن أبي هريرة رضى الله عنه أيضاً قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها الناس ان الله تعالى طيب لا يقبل الا طيبا وان الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين قال عز وجل يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم وقال يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه الى السماء يارب يارب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فإني يستجاب لذلك » رواه مسلم *

(فرع) من دفع الى وكيله أو ولده أو غلامه أو غيرهم شيئا يعطيه لسائل أو غيره صدقة تطوع لم يزل ملكه عنه حتى يقبضه المبعوث اليه فان لم يتفق دفعه الى ذلك المعين استحب له أن لا يعود فيه بل يتصدق به على غيره فان استرده وتصرف فيه جاز لانه باق على ملكه *

(فرع) قال البندنجي والبعوى وسائر أصحابنا فى مواضع متفرقة يكره لمن تصدق بشيء صدقة تطوع أو دفعه الى غيره زكاة أو كفارة أو عن نذر وغيرها من وجوه الطاعات أن يملكه من ذلك المدفوع اليه بعينه بمعاوضة أو هبة ولا يكره ملكه منه بالارث ولا يكره أيضا أن يملكه من غيره إذا انتقل اليه واستدلوا فى المسألة بحديث عمر رضى الله عنه قال « حملت على فرسى فى سبيل

وفيه وجهان (أصحهما) انه للورثة فعلى هذا ففي الفطرة وجهان (أصحهما) انها عليهم (والثاني) لا لأننا تبينا بالقبول ان ملكهم لم يستقر عليه (والوجه الثاني) انه باق على ملك الميت

الله فأضاعه الذي كان عنده فأردت أن أشتريه منه وظننت أنه بائعه برخص فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا تشتره وإن أعطاك بدينار فأن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه» رواه البخاري ومسلم وعن بريدة رضي الله عنه قال «بينما أنا جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتته امرأة فقالت اني تصدقت علي أمي بجارية وإنها ماتت فقال وجب أجرك وردها عليك الميراث» رواه مسلم واتفق أصحابنا على أنه لو ارتكب المكروه واشتراها من المدفوع اليه صح الشراء وملكها لأنها كراهة تنزيه ولا يتعلق النهي بعين المبيع *

﴿ فرع ﴾ يستحب دفع الصدقة بطيب نفس وبشاشة وجه ويحرم المن بها فلو من بطل ثوابه قال الله تعالى (ولا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى) وعن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا يزكهم ولهم عذاب اليم قال فقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات قال أبو ذر خابوا وخسروا من هم يا رسول الله قال المسبل والمنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب» رواه مسلم والمراد المسبل إزاره أو ثوبه تحت الكعبين للخيلاء *

﴿ فرع ﴾ قال صاحب المعايه لو نذر صوما أو صلاة في وقت بعينه لم يجز فعله قبله ولو نذر التصديق في وقت بعينه جاز ان تصدق قبله كما لو عجل الزكاة *

﴿ فرع ﴾ في مسائل مهمة ذكرها الغزالي في الاحياء (منها) قال اختلف السلف في أن المحتاج هل الافضل له أن يأخذ من الزكاة أو صدقة التطوع وكان الجنيد وإبراهيم الخواص وجماعة يقولون الاخذ من الصدقة أفضل لثلاث يضيق على أصناف الزكاة ولثلاث يخل بشرط من شروط الاخذ بخلاف الصدقة فإن أمرها أهون من الزكاة وقال آخرون الاخذ من الزكاة أفضل لأنه إعانة علي واجب ولو ترك أهل الزكاة كلهم أخذها أثموا ولأن الزكاة لا منه فيها قال الغزالي والصواب أنه يختلف بالاشخاص فان عرض له شبهة في استحقاقه لم يأخذ الزكاة وإن قطع باستحقاقه نظر ان كان المتصدق ان لم يتصدق على هذا لا يتصدق فليأخذ الصدقة فإن اخراج الزكاة لا بد منه وان كان لا بد من اخراج تلك الصدقة ولم يضيق بالزكاة تخير وأخذ الزكاة اشد في كسر النفس وذكر ايضا اختلاف الناس في اخفاء أخذ الصدقة واظهاره أيهما أفضل وفي كل واحد منهما فضيلة ومفسدة ثم قال وعلى الجملة الاخذ في الملا وترك الاخذ في الخلاء أحسن والله تعالى أعلم *

﴿ فرع ﴾ جاءت أحاديث كثيرة في الحث على سقي الماء (منها) حديث أبي سعيد المتقدم في

فعلى هذا لا تجب فطرته علي أحد لان إيجابها على الميت ابتداء بعيد وغيره غير مالك وفي التهذيب حكاية وجه آخر أنها تجب في تركته (وان قلنا) بالتوقف فان قبل فعله الفطرة والا فعلى الورثة هذا

الكتاب (ومنها) حديث أبي هريرة السابق قريبا في فرع تخصيص الصدقة بالصلحاء (ومنها) عن الحسن البصري عن سعد بن عباد رضي الله عنه «ان أمه ماتت فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان أمي ماتت أفأتصدق عنها قال نعم قال فأى الصدقة أفضل قال سقي الماء» رواه أحمد بن حنبل في مسنده هكذا وهو مرسل فان الحسن لم يدرك سعداً ورواه أبو داود عن رجل لم يسم عن سعد بمعناه «قال فأى الصدقة أفضل قال الماء» ورواه النسائي عن سعيد بن المسيب عن سعد ولم يدركه أيضا فهو مرسل لكنه قد أسند قريب من معناه كما سبق ولأنه من أحاديث الفضائل ويعمل فيها بالضعف فهذا أولي وعن سراق بن مالك قال «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ضالة الابل تغشي حياضي هل لي من أجر ان سقيتها قال نعم في كل ذات كبدة جرى أجر» رواه أحمد وابن ماجه *

﴿ فرع ﴾ في قوله تعالى (ويعنون الماعون) قال ابن مسعود وابن عباس وجماعة هو اعارة القدر والدلو والفأس وسائر متاع البيت وقال علي وابن عباس في رواية هو الزكاة *

﴿ فرع ﴾ تستحب المنيحة وهي أن تكون له ناقة أو بقرة أو شاة ذات لبن فيدفعها الى من يشرب لبنها مدة ثم يردّها اليه لحديث ابن عمرو بن العاص قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعون خصلة أعلا من منيحة العنز ما من عامل يعمل بخصلة منها رجاء ثوابها وتصديق موعدّها إلا أدخله الله تعالى الجنة بها» رواه البخاري وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «نعم المنيحة اللقحة الصفي منحة أو الشاة الصفي تغدو بآاء وتروح بآاء» رواه البخاري وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من منح منيحة غدت بصدقة صبوحتها وغبوقها» رواه مسلم وفي المسألة أحاديث أخر صحيحة *

﴿ فرع ﴾ في ذم البخل والشح والحث على الانفاق في الطاعات ووجوه الخيرات قال الله تعالى (ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) وقال تعالى (ولا تجعل يدك مغلولة إلي عنقك) وقال عز وجل (وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه) وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «اتقوا الظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة واتقوا الشح فان الشح أهلك من كان قبلكم حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم» رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما اللهم أعط منفقا خلفا ويقول اللهم أعط ممسكا تلفا» رواه البخاري ومسلم وعنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

كله اذا قبل الموصى له ولو مات قبل القبول وبعد وقت الوجوب فقبول وارثه يقوم مقام قبوله والملاك يقع له فحيث أوجبنا عليه الفطرة لو قبلها بنفسه فهي في تركته اذا قبل وارثه فان لم يكن له

وسلم قال الله تعالى أنفق ينفق عليك» رواه البخاري ومسلم وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توكي فيوكي عليك» رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله عنه «أنهم ذبحوا شاة فقال رسول الله عليه وسلم ما بقي منها قالت ما بقي منها إلا كتفها قال بقي كلها غير كتفها» رواه الترمذي وقال حديث صحيح ومعناه تصدقوا بها إلا كتفها فقال بقيت لنا في الآخرة إلا كتفها وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبداً بغفو إلا عزاً وما تواضع أحد لله تعالى إلا رفعه الله» رواه مسلم *

﴿ فرع ﴾ في فضل صدقة الصحيح الصحيح * عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الصدقة أفضل قال ان تصدق وأنت صحيح شحيح تأمل البقاء وتخاف الفقر ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا الا وقد كان لفلان» رواه البخاري ومسلم *

﴿ فرع ﴾ في أجر الوكيل في الصدقة وبيان أنه أحد المتصدقين إذا أمضاه بشرطه * عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الخازن المسلم الأمين الذي ينفذ ما أمر به فيعطيه كاملاً موفراً طيبة به نفسه فيدفعه إلى الذي أمر به أحد المتصدقين» رواه البخاري ومسلم وضبطوا المتصدقين على التثنية والجمع *

﴿ فرع ﴾ يجوز للمرأة أن تتصدق من بيت زوجها للسائل وغيره بما أذن فيه صريحاً وبإلم يأذن فيه ولم ينه عنه إذا علمت رضاه به وإن لم تعلم رضاه به فهو حرام هكذا ذكر النسائي السرخسي وغيره من أصحابنا وغيرهم من العلماء وهذا الحكم متعين وعليه تحمل الأحاديث الواردة في ذلك وهكذا حكم المملوك المتصرف في مال سيده على هذا التفصيل (منها) حديث عائشة رضي الله عنها قالت «قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا انفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما انفقت ولزوجها أجره بما كسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً» رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصوم المرأة وبعملها شاهد إلا بإذنه ولا تاذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه وما انفقت من كسبه عن غير أمره فإن نصف أجره له» رواه مسلم ورواه البخاري بمعناه وهو محمول على ما انفقته وتعلم أنه لا يكرهه فلها أجر وله أجر كما سبق وعن عمير مولي أبي اللحم - بهمة مدودة وكسر الباء - قال «أمرني مولاي أن أقدر

سوى العبد تركه في بيع جزء منه للفطرة ما سبق ولو مات قبل وقت الوجوب أو معه فالصدقة على الورثة إذا قبلوا لأن وقت الوجوب كان في ملك الورثة والله اعلم (واعلم) أن حجة الإسلام رحمه

لما جاءني مسكين فاطعمته منه فعلم بذلك مولاي فضر بني فأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فدعاه فقال لم ضربته فقال يعطى طعامي من غير أن أمره فقال الاجر بينكما » رواه مسلم وفي رواية لمسلم « كنت مملوكا فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أتصدق من مال مولاي قال نعم والاجر بينكما نصفان » وهذا محمول على ما يرضي به سيده والرواية الاولى محمولة على أنه ظن أن سيده يرضي بذلك القدر فلم يرض لكونه كان محتاجا اليه أو لمعنى آخر فيثاب السيد على اخراج ماله ويثاب العبد على نيته (واعلم) أن المراد بما جاء في هذه الاحاديث من كون الاجر بينهما نصفين أنه قسمان لكل واحد منهما أجر ولا يلزم أن يكونا سواء فقد يكون أجر صاحب العطاء اكثر وقد يكون أجر المرأة والخازن والمملوك اكثر بحسب قدر الطعام وقدر التعب في انفاذ الصدقة وإيصالها الي المساكين والله تعالى اعلم *

(فرع) ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اليد العليا خير من اليد السفلي » وثبت في الصحيحين ايضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اليد العليا المنفقة واليد السفلي السائلة » وفي رواية في البخاري « العليا المنفقة » وعقد البيهقي في المسألة بابا *

(فرع) يكره للانسان أن يسأل بوجه الله تعالى غير الجنة ويكره منع من سأل بالله وتشفع به لحديث جابر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسأل بوجه الله تعالى الا الجنة » رواه أبو داود وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استعاذ بالله فاعينوه ومن سأل بالله فاعطوه ومن دعاكم فأجيبوه ومن صنع اليكم معروفا فكافئوه فان لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتي تروا انكم قد كافئتموه » حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي باسناد الصحيحين وفي رواية البيهقي « فاثنوا عليه » بدل فادعوا له *

(فرع) إذا عرض عليه مال من حلال على وجه يجوز أخذه ولم يكن منه مسألة ولا تطلم اليه جاز له أخذه بلا كراهية ولا يجب وقال بعض أهل الظاهر يجب لحديث سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه عن عمر رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء فاقول اعطه أفقر مني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذه وما جاءك من هذا المال وانت غير سائل ولا مشرف فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك قال فكان سالم لا يسأل احدا شيئا ولا يرد شيئا أعطيه » رواه البخاري ومسلم دليلنا حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه قال « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاني ثم سأله فاعطاني ثم سأله فاعطاني ثم قال يا حكيم إن هذا المال خضرة حلوه فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ومن أخذه باشراف لم يبارك له فيه وكان كالذي يأكل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد السفلي قال

الله وان أهل هذه المسألة الثالثة في هذا الموضع الا انه أشار اليها إشارة خفيفة في آخر الباب الاول

حكيم فقلت يا رسول الله والذي بعثك بالحق لا أرزأ أحدا بعدك شيئا حتى افارق الدنيا فكان ابو بكر رضى الله عنه يدعوا حكيماً ليعطيه العطاء فيأبى أن يقبل منه شيئا ثم ان عمر رضى الله عنه دعاه ليعطيه فأبى أن يقبله فقال يا معشر المسلمين اشهدكم على حكيم انى اعرض عليه حقه الذى قسم الله له فى هذا الفىء فيأبى ان يأخذه فلم يرزأ حكيم احدا من الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توفى « رواه البخارى، ومسلم (قوله) يرزأ - براء ثم زأى وآخره مهموز - معناه لم يأخذ من احد شيئا واصل الزرء النقص اى لم ينقص احداً شيئا بالاختصاص وموضع الدلالة منه ان النبي صلى الله عليه وسلم اقره على هذا وكذا ابو بكر وعمر وسائر الصحابة الحاضرون رضى الله عنهم وحديث عمر محمول على الندب والاباحة كقوله تعالى (واذا حللتم فاصطادوا) والله اعلم *

﴿ فرع ﴾ فى بيان أنواع الصدقة الشرعية وما على كل سلامى منها والسلامى العضو والمفصل وجمعه سلاميات - بفتح الميم واللام - مخففة فى المفرد والجمع * اعلم أن حقيقة الصدقة اعطاء المال ونحوه بقصد ثواب الآخرة وقد يطلق على غير ذلك مما سند كره ان شاء الله تعالى (من ذلك) حديث أبى ذر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة - فكل تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة وكل تكبيرة صدقة وأمر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى » رواه مسلم وعنه أيضا قال « قلت يا رسول الله أى الاعمال أفضل قال الايمان بالله والجهاد فى سبيله قلت أى الرقاب أفضل قال أنفسها عند أهلها وأكثرها ثمناً قلت فان لم أفعل قال تعين صانعا أو تصنع لا خرق قلت يا رسول الله أرايت ان ضعفت عن العمل بعض قال تكف شرك عن الناس فانها صدقة منك على نفسك » رواه البخارى ومسلم وعنه أيضاً « أن ناساً قالوا يا رسول الله ذهب أهل الدثور بالأجور يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول أموالهم قال أوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون به إن كل تسبيحة صدقة وتكبيرة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة وأمر بالمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة وفى بضع أحدكم صدقة قالوا يا رسول الله ايتنا شهوته ويكون له فيها أجر قال أرايت لو وضعها فى حرام أكان عليه وزر فكذلك اذا وضعها فى الحلال كان له اجر » رواه مسلم وعنه ابى هريرة رضى الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل سلامى من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس يعدل بين الاثنين صدقة او يعين الرجل فى دابته فيحمله عليها او يرفع له عليها متاعه صدقة والكلمة الطيبة صدقة وكل خطوة يمشيها الى الصلاة صدقة ويميط الاذى عن الطريق صدقة » رواه البخارى ومسلم وعنه عائشة رضى الله عنها قالت « قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم انه خلق كل انسان من نبي آدم على ستين وثلاثمائة مفصل فمن كبر الله وحمد الله وهلل الله وسبح الله واستغفر الله وعزل حجرا عن طريق الناس او شوكة او عظاما عن طريق الناس وامر بمعروف او نهى عن منكر عدد الستين والثلاثمائة فانه يمشى يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار» رواه مسلم وعن جابر رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل معروف صدقة» رواه البخاري ومسلم بلفظه من رواية حذيفة وعن جابر ايضا رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يغرس غرسا الا كان ما كل منه له صدقة وما سرق منه له صدقة ولا يرزأه الا كان له صدقة» رواه مسلم وفي رواية له «فلا يغرس المسلم غرسا فيا كل منه انسان ولا دابة ولا طير الا كان له صدقة الى يوم القيامة» وفي رواية لا يغرس مسلم غرسا ولا يزرع زرعاً فيا كل منه انسان ولا دابة ولا شيء الا كانت له صدقة» ورواه البخاري ومسلم ايضا من رواية انس ويرزأه - أى ينقصه - والله اعلم *

﴿ فرع ﴾ يستحب استحباباً متأكدا صلة الارحام والاجسان الى الاقارب واليتامى والارامل والجيران والاصهار وصلة اصدقاء ابيه وامه وزوجته والاحسان اليهم وقد جاءت في جميع هذا احاديث كثيرة مشهورة في الصحيح جمعتم معظمها في رياض الصالحين والله تعالى اعلم *

﴿ كتاب الصيام ﴾

هو اللغة الامساك ويستعمل في كل امساك يقال صام اذا سكت وصامت الخيل وقفت وفي الشرع امساك مخصوص عن شيء مخصوص في زمن مخصوص من شخص مخصوص ويقال رمضان وشهر رمضان هذا هو الصحيح الذي ذهب اليه البخاري والمحققون قالوا ولا كراهة في قول رمضان وقال اصحاب مالك يكره ان يقال رمضان بل لا يقال الا شهر رمضان سواء ان كان هناك

﴿ كتاب الصيام ﴾

قال ﴿ والنظر في الصوم والفطر (أما) الصوم فالنظر في سببه وركنه وشرطه وسننه (أما سببه) فروية الهلال ويثبت بشهادة عدلين وإن كانت السماء مضحية ويثبت بشهادة واحد علي قول احتياطاً للعبادة بخلاف هلال شوال ويثبت لمن تقبل روايته علي قول سلوكا به مسلك الاخبار فان صمنا بقول واحد ولم نر هلال شوال بعد ثلاثين لم نفطر بقوله السابق وقيل نفطر لان الاخير يثبت ضمنا لثبوت الاول لا قصداً بالشهادة عليه ﴾

﴿ كتاب الصيام ﴾

قرينة أم لا وزعموا أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى قال البيهقي وروى ذلك عن مجاهد والحسن والطريق اليها ضعيف ورواه عن محمد بن كعب واحتجوا بحديث رواه البيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تقولوا رمضان فإن رمضان اسم من أسماء الله تعالى ولكن قولوا شهر رمضان» وهذا حديث ضعيف ضعفه البيهقي وغيره والضعف فيه بين فإن من رواه نجيب السندی وهو ضعيف سيء الحفظ وقال أكثر أصحابنا أو كثير منهم وابن الباقلاني أن كان هناك قرينة تصرفه إلى الشهر فلا كراهة ولا فيكرهه قالوا فيقال صمنار رمضان وقنار رمضان ورمضان أفضل الأشهر وتطلب ليلة القدر في أواخر رمضان وأشباه ذلك ولا كراهة في هذا كله قالوا وإنما يكره أن يقال جاء رمضان ودخل رمضان وحضر رمضان وأحب رمضان والصواب أنه لا كراهة في قول رمضان مطلقاً والمذهب أن الآخران فاسدان لأن الكراهة إنما تثبت بنهي الشرع ولم يثبت فيه نهي وقولهم أنه من أسماء الله تعالى ليس بصحيح ولم يصح فيه شيء وأسماء الله تعالى توقيفية لا تطلق إلا بدليل صحيح ولو ثبت أنه اسم لم يلزم منه كراهة وقد ثبتت أحاديث كثيرة في الصحيحين في تسميته رمضان من غير شهر في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (منها) حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين» رواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ وفي رواية لهما «إذا دخل رمضان» وفي رواية لمسلم «إذا كان رمضان» وأشباه هذا في الصحيحين غير منحصرة والله تعالى أعلم *

(فرع) لا يجب صوم غير رمضان باصل الشرع بالاجماع وقد يجب بنذر وكفارة وجزاء الصيد ونحوه ودليل الاجماع قوله صلى الله عليه وسلم حين سألته الأعرابي عن الاسلام فقال «وصيام رمضان قال هل علي غيره قال لا إلا أن تطوع» رواه البخاري ومسلم من رواية طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه *

قال الله تعالى (كتب عليكم الصيام) الآيات وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «بني الاسلام على خمس» الحديث (١) وذكر للأعرابي الذي سأله عن الاسلام «صوم شهر رمضان فقال هل علي غيره فقال لا إلا أن تطوع» (٢) (وقوله) في صدر الكتاب والنظر في الصوم والفطر لم يعن به مطلق الصوم والفطر وإنما عني به صوم رمضان والفطر الواقع فيه ألا ترى أنه قال في آخر الكتاب أما صوم التطوع

- (١) حديث * بني الاسلام على خمس الحديث متفق عليه من حديث ابن عمر
(٢) حديث * أنه قال صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي سأله عن الاسلام فذكر له شهر رمضان وقال هل علي غيره قال لا إلا أن تطوع: متفق عليه من حديث طلحة بن عبيد الله مطولاً

(فرع) روى أبوداود بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال «أحيل الصيام ثلاثة أحوال» وذكر الحديث قال «وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ويصوم يوم عاشوراء فانزل الله تعالى (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم الآية) فكان من شاء أن يصوم ومن شاء أن يفطر ويطعم كل يوم مسكينا اجزأه ذلك فهذا حول فانزل الله تعالى (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) فثبت الصيام على من شهد الشهر وعلى المسافر أن يقضى وثبت الطعام للشيخ الكبير والعجوز اللذين لا يستطيعان الصوم» هذا لفظ رواية أبي داود وذكره في كتاب الاذان في آخر الباب الاول منه وهو مرسل فان معاذ لم يدركه ابن أبي ليلى ورواه البيهقي بمعناه ولفظه «فان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام بعد ما قدم المدينة فجعل يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وصام عاشوراء فصام سبعة عشر شهرا شهر ربيع الي شهر ربيع الي رمضان ثم ان الله تعالى فرض عليه شهر رمضان وانزل عليه (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) وذكر باقي الحديث قال البيهقي هذا مرسل وفي رواية له عن ابن أبي ليلى قال «حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا أحيل الصوم على ثلاثة أحوال قدم الناس المدينة ولا عهد لهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل (شهر رمضان) فاستنكروا ذلك وشق عليهم فكان من أطعم مسكينا كل يوم ترك الصيام ممن يطيقه رخص لهم في ذلك ونسخه (وأن تصوموا خير لكم) فأمروا

فكذا أشار إلى أن ما سبق كلام في الصوم المفروض وأيضا فانه قال والنظر في سببه ومعلوم أن المذكور سبب صوم رمضان لا سبب مطلق صوم الفرض وما هو اعم منه وهو الصوم وأيضا فان القسم الثاني معقود في مبيحات الافطار وموجباته وهي مخصوصة بصوم رمضان إلا أن معظم الكلام المذكور في نظري الركن والشرط لا اختصاص له بصوم رمضان وكان الاحسن في الترتيب ان يبين صفة الصوم مطلقا بذكر ركنيه وشروطه ثم يتكلم فيما يخص كل واحد من نوعي الفرض والنفل ووقع الفصل أن صوم رمضان يجب بأحد أمرين (إما) استكمال شعبان ثلاثين (أو) رؤية الهلال لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال «لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» (١) أما استكمال شعبان فظاهر (وأما

(١) حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين متفق على صحته وله الفاظ عندهما وهذا لفظ البخاري

بالصيام » وذكر البخاري هذا في صحيحه تعليقا بصيغة جزم فيكون صحيحا كما تقررت قاعدته وهذا لفظه قال وقال ابن عمر حدثنا الاعمش بن عمرو بن مرة بن ابي ليلى قال « حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم نزل رمضان فشق عليهم فكان من أطعم كل يوم مسكينا ترك الصوم ممن يطيقه ورخص لهم في ذلك ففسختها (وأن تصوموا خير) لكم فأمروا بالصوم » *

﴿ فرع ﴾ قال سلمة بن الأكوع رضى الله عنه « لما نزلت هذه الآية (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) كان من أراد أن يفطر ويفدى حتى نزلت الآية التي بعدها ففسختها » وفي رواية « كنا في رمضان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء صام ومن شاء افطر فاقتدى بطعام مسكين حتى نزلت هذه الآية (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) رواها البخاري ومسلم وهذا لفظه » *

﴿ فرع ﴾ صام رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان تسع سنين لأنه فرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة وتوفي النبي صلى الله عليه وسلم في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة » *

رؤية الهلال فالناس ضربان (من رأى الهلال فيلزمه الصوم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته » (١) ومن لم يره فبم تثبت الرؤية في حقه إن شهد عدلان تثبت وإن شهد واحد فقولان (أحدهما) وبه قال مالك وهو رواية البويطي أنها لا تثبت لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال « صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكلوا شعبان ثلاثين يوما ألا إن يشهد شاهدان » (٢) ولأنه لا يحكم في هلال شوال الا بقول عدلين فكذلك في هلال رمضان (وأصحها) وهو الذي نص عليه في أكثر كتبه وبه قال أحمد في الرواية الصحيحة عنها تثبت لما روى عن ابن عباس رضى الله

(١) ﴿ حديث ﴾ صوموا لرؤيته هو طرف من حديث ابن عمر عند مسلم *

(٢) ﴿ حديث ﴾ صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما ألا إن يشهد شاهدان: رواه النسائي من رواية حسين بن الحارث الجدلي عن عبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب أنه خطب الناس في اليوم الذي يشك فيه فقال ألا إنى جالست أصحاب رسول الله ﷺ وسألتهم وانهم حدثوني أن رسول الله ﷺ قال فذكره وفي آخره فان شهد شاهدان فصوموا وافطروا ورواه أحمد من هذا الوجه ولفظه في آخره فان شهد شاهدان فصوموا وافطروا ورواه ابو داود من حديث ابي مالك الاشجعي عن حسين بن الحارث ان الحارث بن حاطب امير مكة خطب ثم قال عهد الينا رسول الله ﷺ ان ننسك للرؤية ورواه الدارقطني فقال اسناد متصل صحيح *

﴿فرع﴾ قال اصحابنا وغيرهم كان أول الاسلام يحرم علي الصائم الاكل والشرب والجماع من حين ينام أو يصلي العشاء الآخرة فأينما وجد أو لاحصل به التحريم ثم نسخ ذلك وايصح الجميع الى طلوع الفجر سواء ثم أم لا واحتجوا بحديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم اذا كان الرجل صائماً فحضر الافطار فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي وان قيس بن صرمة الانصاري رضي الله عنه كان صائماً فلما حضر الافطار أتى امرأته فقال لها عندك طعام قالت لا ولكن أنطلق فأطلب لك وكان يومه يعمل فغلبته عيناه فجاءته امرأته فلما رآته قالت خيبة لك فلما انتصف النهار غشي عليه فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فنزلت هذه الآية (احل لكم ليلة الصيام الرفث الي نسائكم) ففرحوا بها فرحاً شديداً ونزلات (وكلوا واشربوا حتي يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود) « رواه البخاري في صحيحه وعن ابن عباس رضي الله عنهما « كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلوا العتمة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وصاموا الى القابلة فاختان رجل نفسه فجامع امرأته وقد صلى العشاء ولم يفطر فأراد الله تعالى أن يجعل ذلك يسراً لمن بقي ورخصة ومنفعة فقال عز وجل (علم الله انكم كنتم تختانون انفسكم) وكان هذا مما نفع الله تعالى به الناس وخص لهم وبسره « رواه ابوداود وحكي اسناده ضعف ولم يضعه ابوداود والله تعالى اعلم *

« قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿صوم رمضان ركن من اركان الاسلام وفرض من فروضه والدليل عليه ما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « بنى الاسلام علي خمس شهادة أن لا اله الا الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة والحج وصوم رمضان » *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من طرق كثيرة من رواية ابن عمر رضي الله عنهما (وقوله) وفرض من فروضه تأكيد وايضاح لجواز تسميته ركناً وفرضاً ولو اقتصر علي ركن

عنهما « ان اعرايا جاء الي النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني رأيت الهلال فقال اتشهد ان لا اله الا الله فقال نعم فقال اتشهد ان محمد رسول الله قال نعم قال فاذن في الناس يا بلال فليصوموا غداً « (١) وعن

(١) ﴿حديث﴾ ابن عباس ان اعرايا جاء الي النبي ﷺ فقال اني رأيت الهلال فقال اتشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال اتشهد ان محمد رسول الله قال نعم قال فاذن في الناس يا بلال ان تصوموا غداً: اصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والبيهقي والحاكم من حديث سمك عن عكرمة عنه قال الترمذي روى مرسلًا وقال النسائي انه اولي بالصواب وسمك اذا تفرد باصل لم يكن حجة *

للكفاه لانه يلزم منه انه فرض وفي هذا الحديث جواز اطلاق رمضان من غير ذكر الشهر وهو الصواب كما سبق قريبا (فان قيل) لم استدل بالحديث دون الآية وكذا استدل به في الحج دون الآية (قلنا) مراده الاستدلال على انه ركن وهذا يحصل من الحديث لامن الآية (وأما) الفرضية فنحصل منها وهذا الحكم الذي ذكره وهو كون صوم رمضان ركنا وفرضا مجمع عليه ودلائل الكتاب والسنة والاجماع متظاهرة عليه واجمعوا على أنه لا يجب غيره .

قال المصنف رحمه الله .

﴿ ويتحتم وجوب ذلك على كل مسلم بالغ عاقل طاهر قادر مقيم فأما الكافر فإنه ان كان أصليا لم يخاطب في حال كفره لانه لا يصح منه فان اسلم لم يجب عليه القضاء لقوله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) ولان في إيجاب قضاء ما فات في حال الكفر تنفيرا عن الاسلام وان كان مرتدا لم يخاطب به في حال الردة لانه لا يصح منه فان اسلم وجب عليه قضاء ما تركه في حال الكفر لانه ألزم ذلك بالاسلام فلم يسقط عنه بالردة كحقوق الأديمين ﴾

﴿ الشرح ﴾ (قوله) يتحتم وجوب ذلك أي وجوب فعله في الحال ولا بد من هذا التفسير لان وجوبه على المسافر والحائض متحتم أيضا لكن يؤخرانه ثم يقضيانه (وقوله) في الكافر الأصلي لم يخاطب به أي لم يطالبه بفعله وليس مراده انه ليس بواجب في حال كفره فان المذهب الصحيح ان الكفار مخاطبون بفروع الشرع في حال كفرهم بمعنى انهم يزاد في عقوبتهم في الآخرة بسبب ذلك ولكن لا يطالبون بفعلها في حال كفرهم وقد سبقت المسألة

ابن عمر رضي الله عنهما قال « تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رأيته فصام وأمر الناس بالصيام » (١) والمعنى فيه الاحتياط لأمر الصوم قال علي رضي الله لان اصوم يوما من شعبان أحب الي ان افطر يوما من رمضان (٢) ونقل الشيخ ابو محمد عن ابى اسحق طريقة

(١) حديث ﴿ ابن عمر تراءى الناس الهلال فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم اني رأيته فصام وأمر الناس بالصيام: الدارمي وابو داود والدارقطني وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه ابن حزم كلهم من طريق ابى بكر بن تميم عن نافع عنه : وأخرجه الدارقطني والطبراني في الأوسط من طريق طاوس قال شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن عباس فجاء رجل الى واليها فشهد عنده على رؤية هلال شهر رمضان فسأل ابن عمر وابن عباس عن شهادته فامراه ان يجيزه وقالوا ان رسول الله ﷺ اجاز شهادة واحد على رؤية هلال رمضان و كان لا يجيز شهادة الافطار الا بشهادة رجلين قال الدارقطني تفرد به حفص بن عمر الابلي وهو ضعيف :

(٢) انظر على يأتي في آخر الباب

مبسوطة في أول كتاب الصلاة (وقوله) في المرتد لم يخاطب به في الردة معناه لا يطالبه بفعل الصوم في حال ردة في مدة الاستتابة وليس مراده انه ليس واجبا عليه فانه واجب عليه بلا خلاف في حال الردة ويأثم بتركه في حال الردة بلا خلاف ولو قال المصنف كما قال غيره لم يطالبه به في ردة ولا يصح منه ان كان أصوب والله تعالى أعلم * قال أصحابنا لا يطالب الكافر الأصلي بفعل الصوم في حال كفره بلا خلاف وإذا أسلم لا يجب عليه قضاؤه بلا خلاف ولو صام في كفره لم يصح بلا خلاف سواء أسلم بعد ذلك أم لا بخلاف ما إذا تصدق في كفره ثم أسلم فإن الصحيح انه يثاب عليه وقد سبقت المسألة في أول كتاب الصلاة (وأما) المرتد فهو مكلف به في حال ردة وإذا أسلم لزمه قضاؤه بلا خلاف كما ذكره ولا يطالبه بفعله في حال ردة وقال أبو حنيفة لا يلزمه قضاء مدة الردة إذا أسلم كما قال في الصلاة وسبقت المسألة مبسوطة في أول كتاب الصلاة وقاس المصنف ذلك على حقوق الآدميين لأن أبا حنيفة يوافق عليها *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما الصبي فلا يجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم «رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق» ويؤمر بفعله لسبع سنين إذا اطاق الصوم ويضرب على تركه لعشر قياسا على الصلاة فان بلغ لم يجب عليه قضاء ما تركه في حال الصغر لانه لو وجب ذلك لوجب عليه ادائه في حال الصغر لانه يقدر على فعله ولأن أيام الصغر تطول فلو اوجبنا عليه قضاء ما يفوت شق ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث صحيح رواه أبو داود والنسائي في كتاب الحدود من سننهما من رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه باسناد صحيح رواه أبو داود ايضا في الحدود والنسائي وابن ماجه في كتاب الطلاق من رواية عائشة رضي الله عنها باسناد حسن ومعنى رفع القلم امتناع التكليف لانه رفع بعد وضعه (وقوله) لو جب عليه ادائه ينتقض بالمسافر فانه يقدر على الاداء ولا يلزمه ويلزمه القضاء والدليل الصحيح أن يقال: زمن الصبي ليس زمن تكليف للحديث والقضاء إنما يجب حيث يجب بأمر جديد ولم يجبي فيه امر جديد (أما) احكام الفصل فلا يجب صوم رمضان على الصبي ولا يجب عليه قضاء ما فات قبل البلوغ بلا خلاف لما ذكره المصنف وذكره قال المصنف والاصحاب: وإذا اطاق الصوم وجب على الولي أن يأمره به لسبع سنين بشرط ان يكون مميزاً ويضربه على تركه لعشر لما ذكره المصنف والصبيبة كالصبي في هذا كله بلا خلاف *

قاطعة بقبول قول الواحد والمشهور طريقة القولين (التفريع) ان قلنا لا بد من اثنين فلا مدخل لشهادة النساء فيه ولا اعتبار بقول العبيد ولا بد من لفظ الشهادة وتختص بمجلس القضاء لكنها شهادة حسبة لا ارتباط لها بالدعوى كذلك حكاه الامام وان قبلنا قول واحد فهل هو على طريق الشهادة أم على

﴿فرع﴾ قال أصحابنا : شروط صحة الصوم اربعة النقاء عن الحيض والنفاس والاسلام والتمييز والوقت القابل للصوم وسيأتي تفصيلها في مواضعها ان شاء الله تعالى والله اعلم *
قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ومن زال عقله بجنون لا يجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم «وعن المجنون حتى يفيق» فان أفاق لم يجب عليه قضاء ما فات في الجنون لانه صوم فات في حال سقط فيه التكليف لنقص فلم يجب كما لو فات في حال الصغر وان زال عقله بالاغماء لم يجب عليه في الحال لانه لا يصح منه فان أفاق وجب عليه القضاء لقوله تعالى (فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام آخر) والاغماء مرض ويخالف الجنون فانه نقص ولهذا لا يجوز الجنون على الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ويجوز عليهم الاغماء *﴾

﴿الشرح﴾ هذا الحديث سبق بيانه قريبا (وقوله) سقط فيه التكليف لنقص احتراز من الاغماء والحيض (أما) الاحكام ففيه مسألتان (احدهما) المجنون لا يلزمه الصوم في الحال بالاجماع للحديث والاجماع وإذا أفاق لا يلزمه قضاء ما فات في الجنون سواء قل أو أكثر وسواء أفاق بعد رمضان أو في أثناءه هذا هو المذهب والنصوص وبه قطع المصنف والجمهور وفيه وجه شاذ أنه يلزمه مطلقا حكاه الماوردي وابن الصباغ وآخرون عن ابن سريج قال الماوردي هذا مذهب لابن سريج وليس بصحيح قال ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وسائر الفقهاء أنه لا يلزمه القضاء وحكاه صاحب البيان عن ابن سريج ثم قال وقيل لا يصح عنه وفيه وجه ثالث وهو مذهب أبي حنيفة والثوري أنه إن أفاق في أثناء الشهر لزمه قضاء ما فات وإن أفاق بعده فلا قضاء قال صاحب البيان قال ابن سريج وقد حكى المزني في المنثور هذا عن الشافعي قال ولا يصح عنه قال صاحب البيان وهذا يدل على بطلان الحكاية عن ابن سريج فيمن أفاق بعد الشهر أنه يلزمه القضاء فحصل ثلاثة أوجه (المذهب) أنه لا قضاء عليه (والثاني) يجب إن أفاق في الشهر لا بعده ودليل المذهب في الكتاب وحكاها الرافعي ثلاثة أقوال قال وهذا في الجنون المنفرد فلوارتد ثم جن أو سكر ثم جن ففي وجوب القضاء وجهين قال ولعل الأصح الفرق بين اتصاله بالردة واتصاله بالسكر كما سبق في الصلاة وهذا الذي أشار الي تصحيحه هو الأصح فيجب في المرتد قضاء الجميع ولا يجب في السكران الا قضاء أيام السكر لان حكم الردة مستمر بخلاف السكر (المسألة الثانية) المعفي عليه لا يلزمه الصوم في حال الاغماء بالاخلاف ولنا قول مخرج وهو مذهب المزني أنه يصح صوم المعفي عليه وعلي هذا القول لا يلزمه

طريق الرواية فيه وجهان (اصحهما) أنه شهادة الا ان العدد سومح به والبيانات مختلفة المراتب (والثاني) وبه قال ابواسحق انه رواية لان الشهادة ما يكون الشاهد فيها بريئا وهذا خبر عما يستوى فيه الخبر وغير الخبر فأشبهه رواية الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلى الاول لا يقبل فيه قول المرأة والعبد

الصوم أيضاً بخلاف لأنه غير مكلف ويجب القضاء علي المغني عليه سواء استغرق جميع رمضان أو بعضه لما ذكره المصنف وحكي الأصحاب وجها عن ابن سريج أن الأغماء المستغرق لجميع رمضان لا قضاء فيه كالجنون وكما لا يجب عليه قضاء الصلاة هكذا نقل الجمهور عن ابن سريج ونقل البغوي عنه أنه إذا استغرق الأغماء رمضان أو يوماً منه لا قضاء عليه واختار صاحب الحاوي قول ابن سريج هذا في أنه لا قضاء علي المغني عليه والمذهب وجوب القضاء عليه وفرق الأصحاب بين الجنون والأغماء بما فرق المصنف وبين الصوم والصلاة أن الصلاة تتكرر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم وهذا هو الفرق بين قضاء الحائض الصوم دون الصلاة قال أصحابنا ومن زال عقله بمرض أو شرب دواء شربه لحاجة أو بعدد آخر لزمه قضاء الصوم دون الصلاة كالمغني عليه ولا يأنم بترك الصوم في زمن زوال عقله (وأما) من زال عقله بمحرم كخمر أو غيره مما سبق بيانه في أول كتاب الصلاة فيلزمه القضاء ويكون آثماً بالترك والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

فإن أسلم الكافر أو أفاق المجنون في أثناء يوم من رمضان استحب له إمساك بقية النهار حرمة الوقت ولا يلزمه ذلك لأن المجنون افطر بعذر والكافر وإن افطر بغير عذر إلا أنه لما أسلم جعل كالمعتذر فيما فعل في حال الكفر ولهذا لا يؤخذ بقضاء ما تركه ولا بضمان ما أتلفه ولهذا قال الله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) ولا يأكل عند من لا يعرف عذره لأنه إذا تظاهر بالاكل عرض نفسه للتهمة وعقوبة السلطان وهل يجب عليه قضاء ذلك فيه وجهان (أحدهما) يجب لأنه أدرك جزءاً من وقت الفرض ولا يمكن فعل ذلك الجزء من الصوم الا بيوم فوجب أن يقضيه بيوم كما نقول في المحرم إذا وجب عليه في كفارة نصف مد فإنه يجب عليه بقسطه صوم نصف يوم ولكن لما لم يمكن فعل ذلك الا بيوم وجب عليه صوم يوم (والثاني) لا يجب وهو المنصوص في البويطي لأنه لم يدرك من الوقت ما يمكن الصوم فيه لأن الليل يدركه قبل التمام فلم يلزمه كمن أدرك من أول وقت الصلاة قدر ركعة ثم جن وإن بلغ الصبي أثناء يوم من رمضان نظرت فإن كان مفطراً فهو كالكافر إذا أسلم والمجنون إذا أفاق في جميع ما ذكرناه وإن كان صائماً ففيه وجهان (أحدهما) يستحب إتمامه لأنه صوم فاستحب إتمامه ويجب قضاؤه لأنه لم ينو الفرض من أوله فوجب قضاؤه (والثاني) يلزمه إتمامه ويستحب قضاؤه لأنه صار من أهل الوجوب في أثناء العبادة فلزمه إتمامه كما لو دخل في صوم تطوع ثم نذر إتمامه *

ويحكي ذلك عن نصه في الأم وعلي الثاني يقبل وهل يشترط لفظ الشهادة قال الشيخ أبو علي وغيره هو علي الوجهين ومنهم من قدر اشتراطه متفقاً عليه * واحتج به للوجه الأول وهل يقبل قول الصبي المميز الموثوق به علي الوجه الثاني قال الإمام فيه وجهان مبنيان علي قبول رواية الصبيان وجزم في التهذيب بعدم القبول مع حكاية الخلاف في روايته وهو المشهور وذكر الإمام وابن الصباغ

(الشرح) قوله ولهذا لا يؤخذ بقضاء ما تركه ولا بضمان ما أتلفه إنما لا يطالب المتلف الحربي وأما الذمي فيطالب بالاجماع ومع هذا تحصل الدلالة لانه اذا ثبت في الحربي استنبط منه دليل للذمي (أما) أحكام الفصل (ففي) المسألة طريقتان (أحدهما) طريقة المصنف وسائر العراقيين ان المجنون اذا أفاق في أثناء نهار رمضان والكافر اذا أسلم فيه والصبي اذا بلغ فيه مفطر استحب لهم الإمساك بقيته ولا يجب ذلك وفي وجوب قضائه وجهان (الصحيح) المنصوص في البويطي وحرمة لا يجب (وقال) ابن سريج يجب وذكر المصنف دليل الجميع وان بلغ الصبي صائما في أثناءه لزمه إتمامه على المنصوص وهو الأصح باتفاق الاصحاب وعلي هذا لا يلزمه قضاؤه وفيه وجه أنه يستحب إتمامه ويجب قضاؤه وذكر المصنف دليلها (والثانية) طريقة الخراسانيين ان في إمساك المجنون والكافر والصبي اذا بلغ فيه مفطراً فيه أربعة أوجه (أصحها) يستحب (والثاني) يجب (والثالث) يلزم الكافر دونهما لتقصيره (والرابع) يلزم الكافر والصبي لتقصيرهما فإنه يصح من الصبي دون المجنون قالوا وأما القضاء فلا يلزم الكافر والمجنون والصبي المفطر على الأصح من الوجهين وقيل من القولين (والثاني) يلزمهم قيل يلزم الكافر دونهما وصححه البغوي وهو ضعيف غريب وان كان الصبي صائماً فالمذهب لزوم إتمامه بقضاء وقيل يندب إتمامه ويجب القضاء وبني جماعات منهم الخلاف في القضاء على الخلاف في الإمساك وفي كيفية البناء ثلاثة أوجه (أحدها) وهو قول الصيدلاني من أوجب الإمساك لم يوجب القضاء ومن أوجب القضاء لم يوجب الإمساك (والثاني) ان وجب القضاء وجب الإمساك والا فلا (والثالث) ان وجب الإمساك وجب القضاء والا فلا والله أعلم قال أصحابنا: اذا بلغ الصبي في أثناء النهار صائماً وقلنا بالمذهب أنه يلزمه إتمامه فجامع فيه لزمه الكفارة كباقي الايام قال أصحابنا: وحيث لا يلزم هؤلاء المذكورين الإمساك يستحب لهم أن لا يأكلوا بحضور من لا يعرف حالهم لما ذكره المصنف والله أعلم قال المصنف رحمه الله تعالى *

(وأما الحائض والنفساء فلا يجب عليهما الصوم لانه لا يصح منهما فاذا طهرتا وجب عليهما القضاء لما روت عائشة رضي الله عنها قالت «في الحيض كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة» فوجب القضاء على الحائض بالخبر وقيس عليها النفساء لانها في معناها فان طهرت في أثناء النهار استحب لها أن تمسك بقية النهار ولا يجب لما ذكرناه في الصبي اذا بلغ والمجنون اذا أفاق *

تفريعاً على الوجه الثاني أنه اذا أخبره موثوق به عن رؤية الهلال لزم اتباع قوله وان لم يذكر بين يدي القاضي وقالت طائفة يجب الصوم بذلك اذا اعتقد الخبر صادقاً ولم يفرعوه على شيء ومن هؤلاء ابن عبدان وصاحب التهذيب وكذلك ذكر المصنف في الاحياء والله أعلم وعلي القولين جميعاً لا يقبل قول الفاسق لكن ان اعتبرنا العدد اعتبرنا العدالة الباطنة وهي التي يرجع فيها الى

﴿الشرح﴾ حديث عائشة هذا رواه مسلم بلفظه ورواه البخاري مقتصرًا على نفي الأمر بقضاء الصلاة (وقولها) «كنا نؤمر» (معناه) كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا بذلك وهو صاحب الأمر عند الإطلاق (وقوله) طهرنا - بفتح الهاء وضمها - والفتح أفصح وأشهر وسبق في كتاب الحيض الفرق بين قضائها للصوم دون الصلاة وأنها مجمع عليهما وإن حكمته تكرر الصلاة فيشق قضاؤها بخلاف الصوم وإن أبا الزناد وإمام الحرمين خالفا في الحكمة (أما) أحكام الفصل ففيه مسائل (أحداها) لا يصح صوم الحائض والنفساء ولا يجب عليهما ويحرم عليهما ويجب قضاؤه وهذا كله مجمع عليه ولو أمسكت لا بنية الصوم لم تأثم وإنما تأثم إذا نوتته وإن كان لا ينعقد وقد ذكر المصنف هنا وفي باب الحيض دلائل هذا كله مع ما ضمته هناك إليه (الثانية) إذا طهرت في أثناء النهار يستحب لها إمساك بقية ولا يلزمها لما ذكره المصنف هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وتقل الإمام الحرمين وغيره اتفاق الأصحاب عليه وحكي صاحب العدة في وجوب الإمساك عليهما خلافاً للمجنون والصبي وهذا شاذ مردود وحكي أصحابنا عن أبي حنيفة والأوزاعي والثوري وجوب الإمساك (الثالثة) وجوب قضاء الصوم على الحائض والنفساء إنما هو بأمر مجدد وليس هو واجبا عليهما في حال الحيض والنفساء هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي القاضي حسين وإمام الحرمين والمتولي في باب الحيض وجهاً أنه لا يجب عليهما الصوم بحال ويتأخر الفعل إلى الامكان قال الإمام وأنكره المحققون لأن شرط الوجوب اقتران الامكان به والصواب الأول والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ومن لا يقدر على الصوم بحال وهو الشيخ الكبير الذي يجهده الصوم والمريض الذي لا يرجي برؤه فإنه لا يجب عليهما الصوم لقوله عز وجل﴾ (وما جعل عليكم في الدين من حرج) «وفي الفدية قولان (أحدهما) لا تجب لانه سقط عنه فرض الصوم فلم تجب عليه الفدية كالصبي والمجنون (والثاني) يجب عليه عن كل يوم مد من طعام وهو الصحيح لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال «من أدركه الكبر فلم يستطع صيام رمضان فعليه لكل يوم مد من قمح» وقال ابن عمر رضي الله عنهما «إذا ضعف عن الصوم أطعم عن كل يوم مدا» وروى أن أنس رضي الله عنه «ضعف عن الصوم عاماً قبل وفاته فافطروا أطعم» وإن لم يقدر على الصوم لمرض يخاف زيادته ويرجي البرء لم يجب عليه الصوم للآية فاذا برئ وجب عليه القضاء لقوله عز وجل (فمن كان منكم مريضاً أو

أقوال المزكين وإن لم نعتبر العدد ففي اعتبار العدالة الباطنة وجهان جاريان في قبول رواية المستور قال الإمام وأطلق بعض المصنفين الاكتفاء بالعدالة الظاهرة وهو بعيد نعم قد نقول يأمر القاضي بالصوم بظاهر العدالة كي لا يفوت الصوم ثم نبحت بعد ذلك ولا فرق على القولين بين أن تكون

علي سفر فعدة من أيام أخر) وإن أصبح صائماً وهو صحيح ثم مرض أفطر لأنه أيسر له الفطر للضرورة والضرورة موجودة فجاز له الفطر *.

(الشرح) الأثر المذكور عن ابن عباس زواه البخاري عنه في صحيحه في كتاب التفسير والأثر عن أبي هريرة رواه البيهقي والأثر عن أنس رواه الدارقطني والبيهقي (وقوله) يجهده هو - بفتح الياء والهاء - ويقال بضم الياء وكسر الهماء - قال ابن فارس والجوهري وغيرهما يقال جهد وأجهد إذا حمله فوق طاقته وجهده أفصح (وقوله) برأ هذا هو الفصيح ويقال يرى وبرؤ وقد سبق مبسوطاً في باب التيمم (أما) الأحكام ففيه مسائل (أحداها) قال الشافعي والأصحاب : الشيخ الكبير الذي يجهده الصوم أي يلحقه به مشقة شديدة والمريض الذي لا يرجى برؤه لا صوم عليها بلا خلاف وسيأتي نقل ابن المنذر الإجماع فيه ويلزمها الفدية على أصح القولين (والثاني) لا يلزمها والفدية مدمن طعام لكل يوم وهذا الذي ذكرناه من صحيح وجوب الفدية متفق عليه عند أصحابنا وبه قال جمهور العلماء وهو نص الشافعي في المختصر وعامة كتبه ونصه في القديم وحرمة من الجديد أن لا فدية عليه وقال في البويطي هي مستحبة واتفقوا على أنه لو تكلف الصوم فصام فلا فدية والعجز كالشيخ في جميع هذا وهو إجماع والله أعلم (الثانية) للمريض العاجز عن الصوم لمرض يرجى زواله لا يلزمه الصوم في الحال ويلزمه القضاء لما ذكره المصنف هذا إذا لحقه مشقة ظاهرة بالصوم ولا يشترط أن ينتهي إلى حالة لا يمكنه فيها الصوم بل قال أصحابنا : شرط إباحة الفطر أن يلحقه بالصوم مشقة يشق احتمالها قالوا وهو على التفصيل السابق في باب التيمم قال أصحابنا : وأما المرض اليسير الذي لا يلحق به مشقة ظاهرة لم يجز له الفطر بلا خلاف عندنا خلافاً لأهل الظاهر قال أصحابنا : ثم المرض المجوز للفطر إن كان مطبقاً فله ترك النية بالليل وإن كان يجمع وينقطع ووقت الحى لا يقدر على الصوم وإذا لم تكن حى يقدر عليه فإن كان محموراً وقت الشروع في الصوم فله ترك النية وإلا فعليه أن ينوى من الليل ثم إن عاد المرض واحتاج إلى الفطر أفطر والله أعلم (الثالثة) إذا أصبح الصحيح صائماً ثم مرض جاز له الفطر بلا خلاف لما ذكره المصنف *.

(فرع) قال أصحابنا وغيرهم من غلبه الجوع والعطش فخاف الهلاك لزمه الفطر وإن كان صحيحاً مقياً لقوله تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم إنه كان بكم رحيماً) وقوله تعالى (ولا تافوا بأيديكم إلى التهلكة) ويلزمه القضاء للمريض والله أعلم *.

السماء مصحبة أو متغيبمة وعند أبي حنيفة يثبت هلال رمضان في الغيم بواحد وفي الصحيح يعتبر الاستفاضة والاشتهار ويختلف ذلك باختلاف صغر البلدة وكبرها قال الروياني وربما قالوا يعتبر عدد القسامة خمسون رجلاً وإذا صمنا بقول واحد تفريعاً على أصح القولين ولم نر الهلال بعد ثلاثين

﴿ فرع ﴾ قال أصحابنا : لو نذر الشيخ الكبير العاجز أو المريض الذي لا يرجى برؤه ففي انعقاده وجهان (أصحهما) لا ينقصد لانه لا عاجز وبني المتولي وآخرون هذين الوجهين علي وجهين ونقلوها في أنه يتوجه علي الشيخ العاجز الخطاب بالصوم ثم ينتقل الي الفدية للعجز أم يخاطب ابتداء بالفدية والاصح أنه يخاطب بالفدية ابتداء فلا ينقصد نذره *

﴿ فرع ﴾ إذا أوجبنا الفدية علي الشيخ والمريض المأبوس من برئه وكان معسرا هل يلزمه إذا أيسر أم يسقط عنه فيه قولان كالكفارة (والاصح) في الكفارة بقاؤها في ذمته الي اليسار لأنها في مقابلة جنايته فهي كجزاء الصيد وينبغي أن يكون الاصح هنا أنها تسقط ولا يلزمه إذا أيسر كالفطرة لانه عاجز حال التكليف بالفدية وليست في مقابلة جناية ونحوها وقطع القاضي في المجرد أنه إذا أيسر بعد الافطار لزمه الفدية فان لم يفد حتى مات لزم اخراجها من تركته قال لان الاطعام في حقه كالقضاء في حق المريض والمسافر قال وقد ثبت ان المريض والمسافر لو ماتا قبل تمكنهما من القضاء لم يجب شي. وإن زال عذرهما وقدرنا علي القضاء لزمها فان ماتا قبله وجب أن يطعم عنها مكان كل يوم مد طعام فكذا هنا هذا كلام القاضي *

﴿ فرع ﴾ إذا افطر الشيخ العاجز والمريض الذي لا يرجى برؤه ثم قدر علي الصوم فهل يلزمه قضاء الصوم فيه وجهان حكاهما الدارمي وقال البغوي ونقله القاضي حسين أنه لا يلزمه لانه لم يكن مخاطبا بالصوم بل بالفدية بخلاف المعضوب اذا حج عن نفسه ثم قدر فانه يلزمه الحج علي أصح القولين لانه كان مخاطبا به ثم اختار البغوي لنفسه أنه اذا قدر قبل ان يفدي لزمه الصوم وإن قدر بعد الفدية فيحتمل أن يكون كالحج لأنه كان مخاطبا بالفدية علي توهم دوام عذره وقد بان خلافه والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء في الشيخ العاجز عن الصوم * ذكرنا ان مذهبنا أنه لا صوم عليه ويلزمه الفدية علي الاصح وهي مد من طعام عن كل يوم سواء في الطعام البر والتمر والشعير وغيرهما من أقوات البلد هذا اذا كان يناله بالصوم مشقة لا تحتمل ولا يشترط خوف الهلاك وممن قال بوجوب الفدية وانها مدطاووس وسعيد بن جبير والثوري والاوزاعي * قال أبو حنيفة يجب لكل يوم صاع تمر أو نصف صاع حنطة وقال احمد مد حنطة أو مدان من تمر أو شعير وقال مكحول وربيعه ومالك وأبو ثور لا فدية واختاره ابن المنذر قال ابن المنذر: وأجمعوا علي أن للشيخ والعجز العاجز بن الفطر *

فهل نفطر فيه وجهان (أحدهما) لالانا لو أفطرننا لسكننا مفطرين بقول واحد والافطار بقول واحد لا يجوز ألا ترى أنه لو شهد علي هلال شوال ابتداء لم نفطر بقوله (والثاني) نفطر لان الشهر يتم بمضي ثلاثين وقد ثبت أوله بقول الواحد ويجوز أن يثبت الشيء ضمنا بما لا يثبت به اصلا ومقصودا ألا ترى

﴿فرع﴾ اتفق أصحابنا على أنه لا يجوز للشيخ العاجز والمريض الذي لا يرجى برؤه تسجيل الفدية قبل دخول رمضان ويجوز بعد طلوع فجر كل يوم وهل يجوز قبل الفجر في رمضان قطع الدارمي بالجواز وهو الصواب وقال صاحب البحر فيه احتمالان لو الدهو ليس بشيء، ودليله القياس على تعجيل الزكاة • قال المصنف رحمه الله •

﴿فاما المسافر فانه ان كان سفره دون أربعة برد لم يجز له أن يفطر لانه اسقاط فرض السفر فلا يجوز فيما دون أربعة برد كلقصر وان كان سفره في معصية لم يجز له أن يفطر لان ذلك اعانة على المعصية وان كان سفره أربعة برد في غير معصية فله أن يصوم وله أن يفطر لما روت عائشة رضي الله عنها ان حمزة ابن عمرو الاسلمي قال يا رسول الله اصوم في السفر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ان شئت فصم وان شئت فافطر» فان كان ممن لا يجهد الصوم في السفر فالأفضل ان يصوم لما روى عن انس رضي الله عنه انه قال للصائم في السفر «ان افطرت فرخصة وان صمت فهو افضل» وعن عثمان ابن أبي العاص أنه قال الصوم أحب الي ولأنه اذا أفطر عرض الصوم للنسيان وحوادث الزمان فكان الصوم أفضل وان كان يجهد الصوم فالأفضل أن يفطر لما روى جابر رضي الله عنه قال «مر رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر برجل تحت شجرة يرش عليه الماء فقال ما بال هذا قالوا صائم يا رسول الله فقال ليس من البر الصيام في السفر» فان صام المسافر ثم اراد أن يفطر فله أن يفطر لان العذر قائم فجاز له أن يفطر كما لو صام المريض ثم اراد أن يفطر ويحتمل عندي أنه لا يجوز له أن يفطر في ذلك اليوم لانه دخل في فرض المقيم فلا يجوز له أن يترخص برخصة المسافر كما لو دخل في الصلاة بنية الاتمام ثم اراد أن يقصر ومن أصبح في الحضر صائما ثم سافر لم يجز له أن يفطر في ذلك اليوم وقال المزني له أن يفطر كما لو أصبح الصحيح صائما ثم مرض فله أن يفطر والمذهب الاول والدليل عليه انه عبادة تختلف بالسفر والحضر فاذا بدأ بها في الحضر ثم سافر لم يثبت له رخصة السفر كما لو دخل في الصلاة في الحضر ثم سافر في اثنتائها ويخالف المريض فان ذلك مضطر الي الافطار والمسافر مختار •

﴿الشرح﴾ حديث عائشة رضي الله عنها رواه البخاري ومسلم وحديث جابر رضي الله عنه رواه البخاري ومسلم أيضا والأثران عن أنس وعثمان بن أبي العاص رواهما البيهقي وعثمان هذا صحابي ثقة رضي الله عنه (وقوله) أربعة برد - بضم الباء والراء - وهي ثمانية واربعون ميلا بالهاشمي

ان النسب والميراث لا يثبتان بشهادة النساء ويثبتان ضمنا للولادة اذا شهدن عليها واعترض الامام عليه بان النسب لا يثبت بقولهن لكن اذا ثبتت الولادة ثبت النسب بحكم الفراش القائم وههنا بخلافه والمحتج أن يقول لامعنى للثبوت الضمني الا هذا وخذ مني مثله ههنا عندي لا نفطر بقوله لكن اذا ثبت أول الشهر انتهى بمضي ثلاثين يوما وجاء العيد ولا صوم يوم العيد وما موضع

قوله

وسبق بيان هذا كله مبسوطاً في باب صلاة المسافر (وقوله) اسقاط فرض السفر احتراز عن استقبال القبلة في صلاة النفل فانه اسقاط لا فرض (وقوله) للسفر احتراز عن عجز عن القيام فصلي قاعداً (قوله) يجهد - بفتح الياء وضمها - وسبق بيانه قريباً (اما) الاحكام ففيه مسائل (احداها) لا يجوز الفطر في رمضان في سفر معصية بلا خلاف ولا في سفر آخر دون مسافة القصر بلا خلاف وقد سبق هذان في باب مسح الخف وفي باب صلاة المسافر فان كان سفره دون مسافة القصر وليس معصية فله الفطر في رمضان بالاجماع مع نص الكتاب والسنة قال الشافعي والاصحاب : له الصوم وله الفطر (واما) افضلها فقال الشافعي والاصحاب : ان تضرر بالصوم فالفطر افضل والا فالصوم افضل وذكر الخراسانيون قولاً شاذاً ضعيفاً مخرجاً من القصر ان الفطر افضل مطلقاً والمذهب الاول والفرق ان في القصر تحصل الرخصة مع براءة الذمة وهنا اذا افطر تبقى الذمة مشغولة ولان في القصر خروجاً من الخلاف وليس هنا خلاف يعتد به في إيجاب الفطر وقال المتولي لولم يتضرر في الحال بالصوم لكن يخاف الضعف منه وكان سفر حج او عمرة فالفطر افضل (الثانية) اذا افطر المسافر لزمه القضاء ولا فدية قال الله تعالى (فمن كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر) معناه واراد الفطر فله الفطر وعليه عدة من ايام اخر (الثالثة) لو اصبحت في أثناء سفره صائماً ثم اراد أن يفطر في نهاره فله ذلك من غير عذر نص عليه الشافعي وقطع به جميع الاصحاب وفيه احتمال لمصنف ولامام الحرمين انه لا يجوز وحكاها الرافعي وجها وقد ذكر المصنف دليلاً وفرق صاحب الحاوي بين القصر والفطر بان من دخل في الصلاة تامة ألزم الاتمام فلم يجز له القصر لئلا يذهب ما ألزمه لا الي بدل وأما المسافر اذا صام ثم افطر فلا يترك الصوم الا الي بدل وهو القضاء فجاز له ذلك مع دوام عذره واذا قلنا بالنص وقول الاصحاب ان له الفطر في كراهته وجهان (اصحهما) لا يلزمه للحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك (الرابعة) اذا سافر المقيم فهل له الفطر في ذلك اليوم له اربعة احوال (أن) يبدأ السفر بالليل ويفارق عمران البلد قبل الفجر فله الفطر بلا خلاف (الثاني) ان لا يفارق عمران الا بعد الفجر فذهب الشافعي المعروف من نصوصه وبه قال مالك وابو حنيفة ليس له الفطر في ذلك اليوم وقال للزني له الفطر وهو مذهب احمد واسحق وهو وجه ضعيف حكاه اصحابنا عن غير المزني من اصحابنا ايضاً والمذهب الاول فعلي هذا لوجامع فيه لزمه الكفارة لانه يوم من رمضان هو صائم

الوجهين قل في التهذيب فيه طريقين (أحدهما) أن الوجهين فيما اذا كانت السماء مصحبةً أما اذا كانت متغيمّة فنفطر بلا خلاف وهذا ما أورده صاحب العلقو اوقها الكلام صاحب الكتاب والاكثرين ان الوجهين شاملان للحالتين ثم إيراد الكتاب يقتضي ترجيح الوجه الاول لكن المعظم رجحوا الثاني وحكوه عن نصه في الام وبه قال ابو حنيفة رحمه الله ولو صدنا بقول عدلين ولم نر الهلال بعد ثلاثين فان كانت السماء متغيمّة أفطرنا

فيه صوماً لا يجوز فطره ودليل الجميع في الكتاب قال صاحب الحاوي وقيل أن المزني رجع عن هذا المنقول عنه وقال اضربوا علي قولي قال وكان احتج بان النبي صلى الله عليه وسلم «خرج عام الفتح من المدينة صائماً حتى بلغ كراع الغميم» افطر فظن انه افطر في نهاره وهذا الحديث في الصحيحين وكراع الغميم عند عسفان بينه وبين المدينة نحو سبعة أيام أو ثمانية فلم يفطر النبي صلى الله عليه وسلم في يوم خروجه والله اعلم (الثالث) ان ينوي الصيام في الليل ثم يسافر ولا يعلم هل سافر قبل الفجر او بعده قال الصيمري والماوردي وصاحب البيان وغيرهم ليس له الفطر لانه يشك في مبيح الفطر ولا يباح بالشك (الرابع) أن يسافر من بلد الفجر ولم يكن نوى الصيام فهذا ليس بصائم لا خلاه بالنية من الليل فعليه قضاؤه ويلزمه الإمساك هذا اليوم لان حرمة قد ثبتت بطولوع الفجر وهو حاضر هكذا ذكره الصيمري والماوردي وصاحب البيان وهو ظاهر ويجيء فيه قول المزني والوجه الموافق له والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

فان قدم المسافر وهو مفطر أو برأ المريض وهو مفطر استحب لهما إمساك بقية النهار لحرمة الوقت ولا يجب ذلك لانهما أفطرا بعذر ولا يأكلان عند من لا يعرف عذرهما لخوف التهمة والعقوبة وان قدم المسافر وهو صائم أو برأ المريض وهو صائم فهل لهما أن يفطرا فيه وجهان (قال) أبو علي بن أبي هريرة يجوز لهما الإفطار لانهما أباح لهما الفطر من أول النهار ظاهراً وباطناً فجاز لهما الإفطار في بقية النهار كما لو دام السفر والمرض (وقال) أبو اسحق لا يجوز لهما الاقطار لانه زال سبب الرخصة قبل الترخيص فلم يجز الترخيص كالمقدم المسافر وهو في الصلاة فانه لا يجوز له القصر *

(الشرح) فيه مسائل (أحداها) قدم المسافر أو برأ المريض وهما مفطران يستحب إمساك بقية يومه ولا يجب عندنا وأوجه أبي حنيفة * دليلنا انهما أفطرا بعذر (الثانية) يستحب إذا أكل أن لا يأكل ان عند من يجهل عذرهما لعله المذكورة (الثالثة) إذا قدم المسافر وهو صائم هل له الفطر فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) نعم وبه قال ابن أبي هريرة ونقله المادردى عن نصه في حرمله (واصحهما) عند القاضي أبي الطيب وجمهور الأصحاب لا يجوز وهو قول أبي اسحق وهكذا الحكم لو نوى المسافر الإقامة في بلد بحيث تنقطع رخصته ولو برأ المريض وهو صائم فطريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب وآخرون فيه الوجهان كالمسافر (أصحهما) يحرم الفطر (والثاني) يجوز (والطريق الثاني) وبه قطع الفوراني وجماعة من الخرسانيين يحرم الفطر وجهاً واحداً

وعيدنا وان كانت مضحية فكذلك عند عامة الأصحاب وحكامه في الشامل عن نصه في الام وحرمله لان العدلين لو شهدا ابتداء على هلال شوال لقبنا شهادتهما وافطرا فلأن فطر بناء على ما ثبتناه بقولها أولاً وأولى وقال ابن الحداد لا نفطر وينسب الى ابن سريج أيضاً وبه قال مالك لاننا نمتنع بقولها بناء على الظن وقد تبقتنا خلافه وقد عرفت بما ذكرنا أن في صورتين وجهين الا أن الإفطار

(الرابعة) لو قدم المسافر ولم يكن نوى من الليل صوما ولا أكل في نهاره قبل قدومه فطريقان (اصحهما) وبه قطع القاضي أبو الطيب في المجرد والدارمي والماوردي وآخرون ونقله الماوردي عن نصه في الام له الاكل لانه مفطر لعدم النية من الليل فجاز له الاكل كالمفطر بالاكل (والثاني) حكمه الفوراني وغيره من الخراسانيين في وجوب الامساك وجهان (الصحيح) لا يلزمه (والثاني) يلزمه حرمة لليوم *

(فرع) لا يجوز للمسافر ولا للمريض أن يصوما في رمضان غيره من قضاء او نذر أو كفارة او تطوع فان صام شيئا من ذلك لم يصح صومه لاعتن رمضان ولا عماوى ولا غيره * هذا مذهبنا وبه قال مالك واحمد وجمهور العلماء * وقال أبو حنيفة في المريض كقولنا وقال في المسافر يصح ماوى * دليلنا القياس على المريض *

(فرع) اذا قدم المسافر في اثناء نهار وهو مفطر فوجد امرأته قد طهرت في اثناء النهار من حيض او نفاس أو برأت من مرض وهي مفطرة فله وطؤها ولا كفارة عليه عندنا بخلاف وقال الاوزاعي: لا يجوز وطؤها * دليلنا انهما مفطران فاشبه المسافرين والمريضين *

(فرع) اذا دخل على الانسان شهر رمضان وهو مقيم جاز له ان يسافر ويفطر * هذا مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والثوري والاوزاعي واحمد والعلماء كافة الا ما حكاه اصحابنا عن ابي مخلد التابعي انه لا يسافر فان سافر لزمه الصوم وحرم الفطر وعن عبيدة السلماني - بفتح العين - وسويد بن غفلة - بفتح الغين المعجمة والفاء - التابعين انه يلزمه الصوم بقية الشهر ولا يمتنع السفر لقوله تعالى (فمن شهر منكم الشهر فليصمه) دليلنا قوله تعالى (فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام آخر) وفي الصحيحين « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم » خرج في غزوة الفتح في رمضان مسافرا وافرط والآية التي احتجوا بها محمولة على من شهد كل الشهر في البلد وهو حقيقة الكلام فان شهد بعضه لزمه صوم ما شهد منه في البلد ولا بد من هذا التفسير للجمع بين الأدلة *

(فرع) في مذاهب العلماء في السفر المجوز للفطر * ذكرنا أن مذهبنا أنه ثمانية وأربعون ميلا بالهاشمي وهذه المراحل مرحلتان قاصدتان وبهذا قال مالك وأحمد * وقال أبو حنيفة لا يجوز إلا في سفر يبلغ ثلاثة أيام كما قال في القصر وقال قوم يجوز في كل سفر وإن قصر وسبقت هذه المذاهب بأدلتها في صلاة المسافر *

في الثانية أظهر منه في الأولى وفرع بعضهم على قول ابن الحداد فقال لو شهد اثنان على هلال شوال ثم لم ير الهلال والسماء مصحبة بعد ثلاثين قضينا صوم أول يوم أفطرنا فيه لانه بان كونه من رمضان لكن لا كفارة على من جامع لان الكفارة تسقط بالشبهة وعلى ظاهر المذهب لا قضاء ولا كفارة ويتعلق بالقولين في اعتبار العدد مسألة أخرى وهي ان الهلال هل يثبت بالشهادة على الشهادة وقد حكى الشيخ أبو علي فيه طريقين

(فرع) في مذاهبتهم في جواز الصوم والفطر مذهبنا جوازها وبه قال مالك وابوخيفة وأحمد والجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم قال العبدري هو قول العلماء قالت الشيعة لا يصح وعليه القضاء واختلف أصحاب داود الظاهري فقال بعضهم يصح صومه وقال بعضهم لا يصح وقال ابن المنذر « كان ابن عمر وسعيد ابن جبير يكرهان صوم المسافر » قال وروينا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال « ان صام قضاؤه » قال وروى عن ابن عباس قال « لا يجزئه الصيام » وعن عبد الرحمن ابن عوف قال « الصائم في السفر كالمفطر في الحضر » وحكى أصحابنا بطلان صوم المسافر عن أبي هريرة وأهل الظاهر والشيعة واحتج هؤلاء بحديث جابر رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى رجلاً قد ظلل عليه فقال ما هذا قالوا صائم فقال ليس البر الصوم في السفر » رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم « ليس البر أن تصوموا في السفر » وعن جابر أيضاً « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه ثم شرب قليل بعد ذلك إن بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة أولئك العصاة » رواه مسلم وعن أنس رضي الله عنه قال « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر أكثرنا ظلاً صاحب الكساء فمنا من يقي الشمس بيده فقطع الصوم وقام المفطرون فضربوا الأبنية وسقوا الركاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب المفطرون اليوم بالاجر » رواه البخاري ومسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال « رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله يحب أن تؤتى رخصة كما يكره أن تؤتى معصية » رواه أحمد بن حنبل في مسنده وابن خزيمة في صحيحه واحتج أصحابنا بحديث عائشة رضي الله عنها أن حمزة بن عمرو قال للنبي صلى الله عليه وسلم أصوم في السفر قال « إن شئت فصم وإن شئت فافطر » رواه البخاري ومسلم وعن حمزة بن عمرو رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله اجدني قوة على الصيام في السفر فهل علي جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هي رخصة من الله تعالى فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » رواه مسلم وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حر شديد ما فينا صائم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة » رواه البخاري ومسلم وعن أنس رضي الله عنه قال « كنا نوافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يصيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم » رواه البخاري ومسلم

(أحدهما) أنه على القولين في أن حدود الله تعالى هل تثبت بالشهادة على الشهادة (واصحهما) القطع بشيئته كالزكاة واتلاف بؤاري المسجد والخلاف في الحدود المبنية على الدفع والدرء وعلى هذا فعدد الفروع مبني على القول في الأصول ان اعتبرنا العدد في الأصول فحكم الفروع ههنا حكمهم في سائر الشهادات ولا مدخل فيه لشهادة النساء والعبيد وان لم نعتبر العدد (فان قلنا) ان طريقه طريق الرواية

وعن أبي سعيد الخدري وجابر رضي الله عنهما قالا «سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصوم الصائم ويفطر المفطر ولا يعيب بعضهم علي بعض» رواه مسلم وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر فلا يجد الصائم علي المفطر ولا المفطر علي الصائم يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن ويرون أن من وجد ضعفا فافطر فإن ذلك حسن» رواه مسلم وعن أبي سعيد أيضا قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام يوما في سبيل الله عز وجل باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا» رواه البخاري ومسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فصام حتى بلغ عسفان ثم دعا بآباء من ماء فشرب نهارا ليراه الناس فأفطر حتى قدم مكة فكان ابن عباس يقول صام رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر وأفطر فمن شاء صام ومن شاء أفطر» رواه البخاري وعن عائشة رضي الله عنها قالت «خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان فأفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصمت وقصر وأتممت فقلت بأبي وأمي أفطرت وصمت وقصرت وأتممت فقال أحسنت يا عائشة» رواه الدارقطني وقال اسناده حسن وقد سبق بيانه في صلاة المسافر وفي المسألة أحاديث كثيرة صحيحة سوى ما ذكرته (وأما) الأحاديث التي احتجوا بها المخالفون فمحمولة على من يتضرر بالصوم وفي بعضها التصريح بذلك ولا بد من هذا التأويل ليجمع بين الأحاديث (وأما) المنقول عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه «الصائم في السفر كالمفطر في الحاضر» فقال البيهقي هو موقوف منقطع وروى مرفوعا واسناده ضعيف والله اعلم *

(فرع) في مذاهبتهم فيمن أطاق الصوم في السفر بلا ضرر هل الأفضل صومه في رمضان أم فطره قد ذكرنا مذهبنا أن صومه أفضل وبه قال حنيفة بن اليمان وأنس بن مالك وعثمان بن العاص رضي الله عنهم وعروة بن الزبير والاسود بن يزيد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وسعيد بن جبير والنخعي والفضيل بن عياض ومالك وأبو حنيفة والثوري وعبد الله بن المبارك وأبو ثور وآخرون وقال ابن عباس وابن عمرو وابن المسيب والشعبي والاوزاعي وأحمد وإسحق وعبد الملك بن الماجشون

فوجهان (أحدهما) أنه يكفي واحد كرواية الأخبار (والثاني) لا بد من اثنين قال في التهذيب وهو الأصح لأنه ليس بخبر من كل وجه بدليل أنه لا يكفي أن يقول أخبرني فلان عن فلان أنه رأى الملال وعلي هذا فهل يشترط أخبار حزين ذكرين أم يكفي امرأتان وعبدان فيه وجهان (أظهرهما) الأول ونازع الإمام في أنه لا يكفي قوله أخبرني فلان عن فلان علي قولنا أنه رواية (وان قلنا) أن طريقه طريق الشهادة فهل يكفي واحد أم لا بد من اثنين فيه وجهان المذكور في التهذيب منها الثاني ولنعُد إلى ما في لفظ الكتاب (قوله) أما السبب

المالكي : الفطر أفضل وقال آخرون هما سواء . وقال مجاهد وعمر بن عبد العزيز وقتادة الأفضل
منها هو الأيسر والأسهل عليه قال ابن المنذر وبه أقول واحتج لمن رجع الفطر بالأحاديث السابقة
كقوله صلى الله عليه وسلم « ليس من البر الصوم في السفر » وقوله صلى الله عليه وسلم في الصائمين « أو ألتك
العصاة » وحديث ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح في
رمضان فصام حتى بلغ كرع الكديد وهو - ينتح الكاف - ثم أفطر قال وكان أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتبعون الأحديث فلا حدث من أمره » رواه البخاري ومسلم وحديث حمزة بن عمرو
السابق « هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » واحتج أصحابنا بحديث
أبي الدرداء السابق في صيام النبي ﷺ وعبد الله بن زواحة بحديث أبي سعيد السابق « كنا نغزو مع رسول
الله ﷺ في رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر » إلى آخره وهذا الحديثان هما المعتمدان في المسألة وكذا حديث
عائشة « قصرت وأتممت » في صيام النبي ﷺ إلى آخره (وأما) الحديث المروي عن سلمة بن المحبق - بكسر الباء
وفتحها - أن رسول الله ﷺ قال « من كان في سفر على حمولة يأوي إلى شعب فليصم حيث أدركه رمضان »
(فهو) حديث ضعيف رواه البيهقي وضعفه وتقل عن البخاري تضعيفه وأنه ليس بشيء . وكذا
الحديث المرفوع عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن أفطرت فهو رخصة وإن صمت فهو أفضل »
حديث منكر قاله البيهقي وإنما هو موقوف على أنس (والجواب) عن الأحاديث التي احتج بها القائلون
بفضل الفطر إنها محمولة على من يتضرر بالصوم وفي بعضها التصريح بذلك كما سبق ولا بد
من هذا التأويل ليجمع بين الأحاديث والله أعلم *

فروية الهلال يشعر ظاهره بالحصر لكن الحصر غير مراد منه بل استكمال شعبان في معنى رؤية
الهلال على ما بيناه والتحقيق أن السبب شهود الشهر لا هذا ولا ذاك ولكنهما طريقان لمعرفة شهود
الشهر ولا يلحق بهما ما يقتضيه حساب المنجم فلا يلزم به شيء . لا عليه وعلي غيره قال القاضي
الرويانى وكذا من عرف منازل القمر لا يلزمه الصوم به في أصح الوجهين (١) (وأما) الجواز فقد قال
في التهذيب لا يجوز تقليد المنجم في حاسبه لا في الصوم ولا في الإفطار وهل يجوز له أن يعمل
بحساب نفسه فيه وجهان وقرض الرويانى الوجهين فيما إذا عرف منازل القمر وعلم به أن الهلال

(١) قوله لا اعتبار بحساب النجوم ولا بمن عرف منازل القمر إلى آخره يدل له ما في
الصحيح من حديث ابن عمر أن أمة أمية لا تكتب ولا نحسب الحديث : وروى أبو داود عن
ابن عباس مرفوعا ما اقتبس رجل علما من النجوم إلا اقتبس شعبة من السحر : وعن عمر قال تعلموا
من النجوم ما تهتدون به في ظلمات البر والبحر ثم امسكوا رواه حرب الكرماني : وقال ابن دقيق
العيد الذى أقول أن الحساب لا يجوز أن يعتمد عليه في الصوم لمقارنة القمر للشمس على ما يراه
المنجمون فإنهم قد يقدمون الشهر بالحساب على الرؤية يوم أو يومين وفي اعتبار ذلك أحداث

قال المصنف رحمه الله *

فإن خافت الحامل والمرضع على أنفسهما أفطرتا وعليهما القضاء دون الكفارة لأنهما أفطرتا للخوف على أنفسهما فوجب عليهما القضاء دون الكفارة كالمرضى وإن خافتا على ولديهما أفطرتا وعليهما القضاء بدلا عن الصوم وفي الكفارة ثلاثة أوجه (قال) في الام يجب عن كل يوم مد من الطعام وهو الصحيح لقوله تعالى (وعلى الذين يطيقونه فدية) قال ابن عباس نسخت هذه الآية وبقيت للشيخ الكبير والعجوز والحامل والمرضع إذا خافتا أفطرتا وأطعمتا كل يوم مسكينا (والثاني) ان الكفارة مستحبة غير واجبة وهو قول المزي لأنه انطار بعذر فلم يجب فيه الكفارة كإفطار المريض (والثالث) يجب على المرضع دون الحامل لان الحامل أفطرت لمعني فيها فهي كالمرضى والمرضع أفطرت لمنفصل عنها فوجب عليها الكفارة والله أعلم *

(الشرح) هذا المنقول عن ابن عباس رضي الله عنهما رواه ابو داود بإسناد حسن عنه قال اصحابنا: الحامل والمرضع إن خافتا من الصوم على أنفسهما أفطرتا وقضتا ولا فدية عليهما كالمرضى وهذا كله لا خلاف فيه وإن خافتا على أنفسهما وولديهما فكذلك بلا خلاف صرح به الدارمي والسرخسي وغيرهما وإن خافتا على ولديهما لا على أنفسهما أفطرتا وقضتا بلا خلاف وفي الفدية هذه الأقوال التي ذكرها المصنف (اصحها) باتفاق الاصحاب وجوبها كما صححه المصنف وهو المنصوص في الام والمختصر وغيرهما قال صاحب الحاوي: هو نصه في القديم والجديد ونقله الربيع والمزي قال هو وغيره ونص في البويطي على وجوب الفدية على المرضع دون الحامل فحصل في الحامل قولان ونقل ابو على الطبري في الافصاح ان الشافعي نص في موضع آخر على أن الفدية ليست بواجبة على واحدة منهما بل هي مستحبة وجعل الماوردي والسرخسي وآخرون هذا الثالث مخرجاً من نص البويطي في الحامل قال الماوردي: ومنهم من انكر هذا الثالث وكذا قاله غيره واقتصر البغوي والجرجاني

قد أهل وذكر أن الجواز اختيار ابن سريج والقفا والطبري قال ولوعرفه بالنجوم لم يجز ان يصوم به قولاً واحداً ورأيت في بعض المودات تعدياً الخلاف في جواز العمل به الى غير المنجم والله أعلم * وسند ذكر فائدة الجواز حيث حكنا به من بعد (وقوله) وإن كانت السماء مضحية معلماً بالخاء (وقوله) يثبت بشهادة واحد بالميم وكذا قوله ويثبت بمن تقبل روايته لما سبق والاغلب على الظن أنه قصد أن يورد الخلاف في المسألة كما أورده في الوسيط وهو حكاية ثلاثة أقوال في قبول

شرع لم يأذن الله به وأما اذا دل الحساب على ان الهلال قد طلع على وجه يرى لكن وجد مانع من رؤيته كالغيمة فهذا يقتضي الوجوب لوجود السبب الشرعي: قلت لكن يتوقف قبول ذلك على صدق الخبر به ولا يجوز بصدقه الا لو شاعروا الحال انه لم يشاهد فلا اعتبار بقوله اذا والله أعلم *

وخلق من الاصحاب علي قولين في الحامل وقطعوا بالوجوب علي المرضع والله اعلم * فاذا اوجبنا الفدية قبل تعدد بتعدد الاولاد فيه طريقان (اصحها) وبه قطع البغوي (والثاني) فيه وجهان حكاه الرافعي *

(فرع) اذا اوجبنا الفدية علي المرضع اذا افطرت للخوف علي ولدها فلو استوجرت لارضاع ولد غيرها (فالصحيح) بل الصواب الذي قطع به القاضي حسين في فتاويه وصاحب التمه وغيرهما انه يجوز لها الافطار وتقدي كما في ولدها بل قال القاضي حسين يجب عليها الافطار إن تضرر الرضيع بالصوم واستدل صاحب التمه بالقياس علي السفر فانه يستوي في جواز الافطار به من سافر لغرض نفسه وغرض غيره بأجرة وغيرها وشذ الغزالي في فتاويه فقال ليس لها أن تفطر ولا خيار لأهل الصبي وهذا غلط ظاهر قال القاضي حسين : وعلي من يجب فدية فطرها في هذا الحال فيه احتمالان هل هي علي أم علي المستأجر كما لو استأجر للتمتع فهل يجب دمه علي الاجير أو المستأجر فيه وجهان كذا قال القاضي ولعل الاصح وجوبها علي المرضع بخلاف دم التمتع فان الاصح وجوبه علي المستأجر لانه من ثمة الحج الواجب علي المستأجر وهنا الفطر من ثمة إيصال المنافع الواجبة علي المرضع قال القاضي ولو كان هناك نسوة مراضع فأرادت واحدة ان تأخذ صبيا ترضعه تقربا إلي الله تعالى جاز لها الفطر للخوف عليه وإن لم يكن متعينا عليها *

(فرع) لو كانت المرضع والحامل مسافرة أو مريضة فافطرت بنية الترخص بالمرض أو السفر فلا فدية عليها بلا خلاف وان لم تصد الترخص وأفطرت للخوف علي الولد لا علي نفسها ففي وجوب الفدية وجهان كالوجهين في فطر المسافر بالجماع لانبية الترخص كذا ذكره البغوي وغيره والاصح في جماع المسافرين المذكور لا كفارة كما سنوضحه في موضعه ان شاء الله تعالى *

(فرع) في مذاهب العلماء في الحامل والمرضع اذا خافتا فافطرتا * قد ذكرنا أن مذهبنا أنهما ان خافتا علي أنفسهما لا غير أو علي أنفسهما وولدهما أفطرتا وقضتا ولا فدية عليهما بلا خلاف وان أفطرتا للخوف علي الولد أفطرتا وقضتا والصحيح وجوب الفدية قال ابن المنذر وللعلماء في ذلك أربع

قول الواحد (أحدها) انه لا يقبل (والثاني) يقبل بشرط ان يكون من اهل الشهادة (والثالث) يقبل إذا كان من اهل الرواية ثم أنه اغفل الاول واورد الآخيرين وهما مفرعان علي قبول قول الواحد ولو اعلم بالواو لمسكن الاول جاز ثم الجمهور اوردوها وجهين لا قولين نعم ذكر الصيدلاني انها قولان من نخرج ابن سريج فيجوز تنزيلها عليه (وقوله) بخلاف هلال شوال يجوز ان يعلم بالواو لان ابا ثور قال بثبوته بقول واحد فان له مذهبا تفرد به ولسكن لانه حكى عن صاحب التقريب أنه ميل القول فيه وقال بعد رواية مذهب أبي ثور وهذا لو قلت به لو اكن مبعداً ووجهه انه اخبار

مذاهب (قال) ابن عمر وابن عباس وسعيد بن جبير يفطران ويطعمان ولا قضاء عليهما (وقال) عطاء بن أبي رباح والحسن والضحاك والنخعي والزهرى وربيعة والاوزاعي وأبو حنيفة والثوري وأبو عبيد وأونور وأصحاب الرأي يفطران ويقضيان ولا فدية كالمريض (وقال) الشافعي وأحمد يفطران ويقضيان ويفديان وروى ذلك عن مجاهد (وقال) مالك الحامل تفطر وتقضي ولا فدية والمرضع تفطر وتقضي وتفدي قال ابن المنذر وبقول عطاء أقول * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ ولا يجب صوم رمضان إلا برؤية الهلال فإن غم عليهم وجب عليهم أن يستكملوا شعبان ثم يصوموا لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة ولا تستقبلوا الشهر استقبالا » ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه هكذا النسائي بإسناد صحيح ورواه مسلم من رواية ابن عباس وألفظه « إن الله قد أمده لرؤيته فإن أغم عليكم فأكملوا العدة » ورواه الترمذي وألفظه « لا تصوموا قبل رمضان صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن حالت دونة غيبة فأكملوا ثلاثين يوما » قال الترمذي حديث حسن صحيح (الغيابة) السحابة وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا فإن غم عليكم فاقدروا له » رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم « فاقدروا ثلاثين » وفي رواية له « فإذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا فإن أغم عليكم فاقدروا لله » وفي رواية « فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين يوما » وفي رواية « فإن غم عليكم فأكملوا العدة » وفي رواية « أغم عليكم الشهر فعدوا ثلاثين » هذه الروايات كلها في صحيح مسلم وفي رواية البخاري « فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » وعن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان مالا يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان فإذا غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام » رواه أبو داود والدارقطني وقال أسناده صحيح وعن حذيفة رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقوموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى

عن خروج وقت العبادة فيقبل فيه قول الواحد كالأخبار عن دخول وقتها (وقوله) لم نفطر معكم بالحاء لما سبق ويجوز أن يعلم قوله يفطر في الوجه الثاني بالميم لأن ما ليس كالمع من الإفطار إذا صمنا بقول عدلين ولم نر الهلال قالوا إن نعمنا إذا صمنا بقول واحد ولم نره (واعلم) أن صاحب التذويب رحمه الله ذكر تفريعا على الحكم بقبول قول الواحد أنا لا نوقع به العتق والطلاق المعلقين بهلال رمضان ولا نحكم بحلول الدين المؤجل به ولو قال قائل هـ لا ثبت ذلك ضمنا كما سبق نظيره لا حوج إلى الفرق والله أعلم *

تروا الهلال أو تكلوا العدة» رواه أبو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم بإسناد صحيح علي شرط البخاري ومسلم. وفي الباب أحاديث كثيرة بمعنى ما ذكرته واختلف العلماء في معنى قوله صلى الله عليه وسلم «فان غم عليكم فأقدروا له» قال أحمد ابن حنبل وطائفة قليلة معناه ضيقوا له وقدروه تحت السحاب وأوجب هؤلاء صيام ليلة الغيم وقال مطرف بن عبد الله وأبو العباس ابن سريج وابن قتيبة وآخرون معناه قدروه بحساب المنازل وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور السلف والخلف: معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوماً قال أهل اللغة: يقال قدرت الشيء - بتخفيف الدال - أقدره وأقدره بضمها وكسرهما وقدرته - بتشديد هاء - وأقدرته بمعنى واحد وهو من التقدير قال الخطابي وغيره: ومنه قوله تعالى (فقد رنا نفعهم القادرون) واحتج الجمهور بالروايات التي ذكرناها وكلها صحيحة صريحة فأكملوا العدة ثلاثين وأقدروا له ثلاثين وهي مفسرة لرواية فأقدروا له المطلقة قال الجمهور: ومن قال بتقدير تحت السحاب فهو منابذ لصريح باقي الروايات وقوله مردود ومن قال بحساب المنازل فقوله مردود بقوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين «إن أمة أمية لا تحسب ولا تكتب الشهر هكذا وهكذا» الحديث قالوا ولأن الناس لو كلفوا بذلك ضاق عليهم لأنه لا يعرف الحساب إلا أفراد من الناس في البلدان الكبار فالصواب ما قاله الجمهور وما سواه فاسد مردود بصرائح الأحاديث السابقة وقوله صلى الله عليه وسلم «فان غم عليكم» معناه حال بينكم وبينه غم يقال غم وغمي وغمي - بتشديد الميم وتخفيفها والغين مضمومة فيهما - ويقال غي - بفتح الغين وكسر الباء - وقد غامت السماء وغيمت وأغامت وتغيمت وأغمت وقوله صلى الله عليه وسلم «صوموا لرؤيته» المراد رؤية بعضكم وهل هو عدل أم عدلان فيه الخلاف المشهور والله أعلم قال أصحابنا وغيرهم ولا يجب صوم رمضان إلا بدخوله ويعلم دخوله برؤية الهلال فان غم وجب استكمال شعبان ثلاثين ثم يصومون سواء كانت السماء مصحية أو مغيبة غيماً قليلاً أو كثيراً ودليله ما سبق والله أعلم *

(فرع) ثبت في صحيح البخاري ومسلم عن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «شهران عيد لا ينقصان رمضان وذو الحجة» معناه لا ينقص أجرهما والثواب المرتب وإن نقص عددتهما وقيل معناه لا ينقصان معاً غالباً من سنة واحدة وقيل لا ينقص ثواب ذي الحجة عن ثواب رمضان لأن فيه المناسك والعشر حكاه الخطابي وهو ضعيف باطل والصواب الأول ولم يذكر

قال (فرع) فإذا رأى الهلال في موضع لم يلزم الصوم في موضع آخر بينهما مسافة القصر إذا لم يرفيه وقيل نعم حكمه سائر البلاد فعلي الأول لو سافر الصائم إلى بلد آخر لم يرفيه الهلال بعد ثلاثين صام معهم بحكم الحال ولو كان أصبح معيداً وسارت به السفينة إلى حيث لم يره الهلال

صاحب التتمة غيره ومعناه أن قوله صلى الله عليه وسلم « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » « ومن صام رمضان وأتبعه بست من شوال كان كصيام الدهر » ونظائر ذلك فكل هذه الفضائل تحصل سواء تم عدد رمضان أم نقص قال صاحب التتمة وإنما خص هذين الشهرين لتعلق العبادة بهما وهى الصوم والحج * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان أصبحوا يوم الثلاثين وهم يظنون أنه من شعبان فقامت البيعة أنه من رمضان لزمه قضاء صومه لأنه بان أنه من رمضان وهل يلزمهم إمساك بقية النهار فيه قولان (أحدهما) لا يلزمهم لأنهم أفطروا بعذر فلم يلزمهم إمساك بقية النهار كالحائض إذا طهرت والمساافر إذا أقام (والثاني) يلزمهم لأنه أبيع لهم الفطر بشرط أنه من شعبان وقد بان أنه من رمضان فلزمهم الإمساك وإن رأوا الهلال بالنهار فهو لليلة المستقبل لما روى شقيق بن سلمة قال « أنا ما كتاب عمر رضي الله عنه ونحن بخاتقين أن الالهة بعضها أكبر من بعض فإذا رأيتم الهلال نهرا فلا تفطروا حتى يشهد رجلان مسلمان أنهما رأياه بالامس » وإن رأوا الهلال في بلد ولم يروه في آخر فإن كانا ببلدين متقاربين وجب على أهل البلدين الصوم وإن كانا متباعدين وجب على من رأى ولم يجب على من لم ير لما روى كريب قال « قدمت الشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة فقال عبد الله بن عباس متى رأيتم الهلال فقلت ليلة الجمعة فقال انت رأيت قلت نعم ورأه الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكننا رأيناه ليلة السبت فلا نزال تصوم حتى نكمل العدة أو نراه قلت أولاتك تنفى بروية معاوية قال هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » *

﴿ الشرح ﴾ حديث كريب رواه مسلم وحديث شقيق عن عمر رضي الله عنه رواه الدارقطني والبيهقي بإسناد صحيح ذكره البيهقي في موضعين من كتاب الصيام ثانيهما أواخر الكتاب في شهادة الاثنين علي هلال شوال وقال في هذا الموضع : هذا اثر صحيح عن عمر رضي الله عنه (وقوله) بخاتقين هو - بخاء معجمة ونون ثم قاف مكسورتين - وهى بلد بالعراق قريبة من بغداد وكريب هذا هو - بضم الكاف - وهو مولى ابن عباس (أما) الأحكام ففيه مسائل (إحداها) إذا ثبت كون يوم الثلاثين من شعبان فأصبحوا مفطرين فثبت في أثناء النهار كونه من رمضان وجب قضاؤه بلا خلاف وفى إمساك بقية النهار طريقتان (أحدهما) فيه قولان (أصحهما) وجوبه (والثاني) لا يجب وذ كر المصنف دليلهما وبهذا الطريق قطع المصنف وقليلون من العراقيين والحراسانيين (والثاني)

كان الأولي أن يمساك بقية النهار ويبعد إيجابه فان فيه تجزئة اليوم وإذا رأى هلال شوال قبل الزوال لم يحز (ح) الإفطار إلا بعد الغروب *

في الفصل - ألتان (إحداها) إذا روى الهلال في بلدة ولم يرفى أخرى نظرا إن تقاربت البلدتان فحكمهما حكم البلدة الواحدة وإن تباعدتا فوجهان (أظهرهما) وبه قال أبو حنيفة رحمه الله وهو اختيار

يجب الإمساك قولاً واحداً وهذا نصه في المختصر وبه قطع كثيرون أو الآخر كثيرون من العراقيين والخراسانيين منهم الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في المجرد وصاحب الحاوي والدارمي والمحاملي وآخرون من العراقيين والبغوي والسرخسي وآخرون من الخراسانيين قل المتولي والخلاف في وجوب الإمساك إذا لم يكن أكل قبل ثبوت كونه من رمضان فإن كان أكل وقلنا لا يجب الإمساك قبل الأكل فهذا أولى وإلا فوجهان (أصحهما) يجب لحرمه اليوم وإذا أوجبنا الإمساك فأمسك فهل هو صوم شرعي أم لا فيه وجهان حكاهما صاحب الحاوي والمحاملي وصاحب الشامل وآخرون وانفقوا على أن الصحيح أنه ليس بصوم شرعي قال صاحب الحاوي قال أبو إسحق المروزي يسمى صوماً شرعياً قال وقال أكثر اصحابنا ليس هو بصوم شرعي وإنما هو إمساك شرعي لأنه لا يحزته عن صوم رمضان ولا عن غيره بلا خلاف هكذا ذكر هؤلاء الوجهين في أنه صوم شرعي أم لا ونسبوا القول بأنه صوم إلى أبي إسحق وقال القاضي أبو الطيب في المجرد: فيه وجهان (أحدهما) أنه إمساك شرعي يثاب عليه (والثاني) لا يثاب عليه هكذا ذكرهما القاضي وقال صاحب الشامل يجب أن يقال في إمساكه ثواب وإن لم يكن ثواب صوم قال وحكي الشيخ أبو حامد عن أبي إسحاق أنه إذا لم يكن أكل ثم أمسك يكون صائماً من حين أمسك قال صاحب الشامل: وهذا لا ينبغي على أصل الشافعي لأنه واجب فلا يصح بنية من النهار ولأنه لا يصح عن رمضان ولا نفل قل وينبغي أن يكون ما قاله أبو إسحق أنه إمساك شرعي يثاب عليه هذا كلامه فحصل في المسألة ثلاثة أوجه (الصحيح) أنه يثاب على إمساكه ولا يكون صوماً (والثاني) يكون صوماً (والثالث) لا يثاب عليه وهو الذي حكاه القاضي وهذان الوجهان فاسدان والله أعلم (المسألة الثانية) إذا رآوا الهلال بالنهار فهو لليلة المستقبل سواء رآوه قبل الزوال أو بعده هذا مذهبنا لا خلاف فيه وبه قال أبو حنيفة ومالك ومحمد وقال الثوري وابن أبي نجيلى وأبو يوسف وعبد الملك بن حبيب المالكي: إن رآوه قبل الزوال

الشيخ أبي حامد أنه لا يجب الصوم على أهل البلدة الأخرى لما روى عن كريب قال «رأينا الهلال بالشام ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة فقال ابن عباس رضي الله عنهما متى رأيتم الهلال قلت ليلة الجمعة فقال أنت رأيت قلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية فقال لئن رأينا ليلة السبت فلا نزال تصوم حتى نكمل العدد أو نراه قلت أولاً تكفي برؤية معاوية قال هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم» (١) (والثاني) يجب وهو اختيار القاضي أبي الطيب ويروى عن أحمد لأن الأرض

(١) حديث كريب تراءى لنا الهلال بالشام ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة فقال ابن عباس متى رأيتم الهلال قلت يوم الجمعة قال أنت رأيت قلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية فقال لئن رأينا ليلة السبت الحديث: من لم يسمع في صحيحه من هذا الوجه.

فلايلة الماضية أو بعده فله مستقبله سواء أول الشهر وآخره وقال إن كان في أول الشهر ورأوه فللماضية
وبعده للمستقبله وإن رأوه في آخر رمضان بعد الزوال فله مستقبله وقبله فيه روايتان عنه (أحدهما)
للماضية (والثانية) للمستقبله واحتج لمن فرق بين ما قبل الزوال وبعده بما رواه البيهقي بإسناده عن
ابراهيم النخعي قال « كتب عمر رضي الله عنه الى عتبة بن فرقد إذا رأيتم الهلال نهراً قبل أن تزول
الشمس تمام ثلاثين فافطروا وإذا رأيتموه بعد ما تزول الشمس فلا تفطروا حتى تصوموا » واحتج أصحابنا
بما ذكره المصنف عن شقيق بن سلمة عن عمر رضي الله عنه وبما رواه البيهقي بإسناده الصحيح عن سالم بن عبد الله
ابن عمر « أن ناساً رأوا هلال الفطر نهراً فأتهم عبد الله بن عمر رضي الله عنهما صيامه الى الليل وقل لا حتى يرى من
حيث يرويه بالليل » وفي رواية قال ابن عمر « لا يصلح أن يفطروا حتى يرويه ليلاً من حيث يرى » وروينا في ذلك عن
عثمان ابن عفان وعبد الله ابن مسعود رضي الله عنهما (وأما ما احتجوا به من رواية ابراهيم النخعي فلا حاجة
فيه فانه منقطع لان ابراهيم لم يدرك عمر ولا قرب زمانه والله أعلم (المسألة الثامنة) إذا رأوا الهلال في
رمضان في بلد ولم يروه في غيره فإن تقارب البلدان فحكمهما حكم بلد واحد ويلزم أهل البلد الآخر الصوم بلا
خلاف وإن تباعدا فوجهان مشهوران في الطريقتين (أصحهما) لا يجب الصوم على أهل البلد الأخرى
وبهذا قطع المصنف والشيخ ابو حامد والبندنجي وآخرون وصححه العبدري والرافعي والاكثرون
(والثاني) يجب وبه قال الصيمري وصححه القاضي ابو الطيب والدارمي وابو علي السنجي وغيرهم وأجاب
هؤلاء عن حديث كريب عن ابن عباس انه لم يثبت عنده رؤية الهلال في بلد آخر بشهادة عدلين
والصحيح الأول وفيما يعتبر به البعد والقرب ثلاثة أوجه (أصحها) وبه قطع جمهور العراقيين
والصيدلاني وغيرهم أن التباعد يختلف باختلاف المطالع كالحجاز والعراق وخراسان والتقارب أن
لا يختلف كبغداد والكوفة والري وقزوين لان مطلع هؤلاء مطلع هؤلاء فإذا رآه هؤلاء فعدم رؤيته
للاخرين لتقصيرهم في التأمل أو لعارض بخلاف مختلفي المطالع (والثاني) الاعتبار باتحاد الأقاليم واختلافه
فإن اتحد فتقاربان وإلا فمتباعدان وبهذا قال الصيمري وآخرون (والثالث) أن التباعد مسافة القصر
والتقارب دونها وبهذا قال الفوراني وإمام الحرمين والغزالي والبعثي وآخرون من الخراسانيين وادعي
إمام الحرمين الاتفاق عليه لان اعتبار المطالع يحوج الى حساب وتحكيم المنجمين وقواعد الشرع تأتي ذلك
فوجب اعتبار مسافة القصر التي علق الشرع بها كثيراً من الأحكام وهذا ضعيف لان أمر الهلال لا يتعلق
له بمسافة القصر فالصحيح اعتبار المطالع كما سبق فعلى هذا لو شك في اتفاق المطالع لم يلزم الذين لم يروا
الصوم لان الأصل عدم الوجوب ولان الصوم إنما يجب بالرؤية للحديث ولم تثبت الرؤية في حق هؤلاء

مسطحة فإذا رأى في بعض البلاد عرفنا أن المانع في غيره شيء عارض لا أن الهلال ليس بمحل
الرؤية وبم يضبط تباعد البلدتين اعتبر في الكتاب مسافة القصر وكذلك نقله الامام وصاحب

لعدم ثبوت قريتهم من بلد الرؤية هذا الذي ذكرته هو المشهور للأصحاب في الطريقين وانفرد
 الماوردي والسرخسي بطريقين آخرين فقال الماوردي اذا رآه في بلد دون بلد فثلاثة أوجه (احدها)
 يلزم الذين لم يروا لان فرض رمضان لا يختلف باختلاف البلاد وقد ثبت رمضان (والثاني) لا يلزمهم
 لان الطوالع والغوارب قد تختلف باختلاف البلدان وإنما خوطب كل قوم بمطالعهم ومغربهم ألا ترى
 الفجر قد يتقدم طلوعه في بلد ويتأخر في بلد آخر وكذلك الشمس قد يتعجل غروبها في بلد ويتأخر
 في آخر ثم كل بلد يعتبر طلوع فجره وغروب شمس في حق أهله فكذلك الهلال (الثالث) إن كانا
 من اقليم لزمهم والا فلا هذا كلام الماوردي وقال السرخسي اذا رآه أهل ناحية دون ناحية فان
 قربت المسافة لزمهم ككلام وضابط القرب أن يكون الغالب أنه اذا أبصره هؤلاء لا يخفى عليهم
 الا لعارض سواء في ذلك مسافة القصر أو غيرها قال فان بعدت المسافة فثلاثة أوجه (احدها) يلزم
 الجميع واختاره ابو علي السنجي (والثاني) لا يلزمهم (والثالث) ان كانت المسافة بينهما بحيث لا يتصور
 أن يرى ولا يخفى علي أولئك بلاعارض لزمهم وان كانت بحيث يتصور ان يخفى عليهم فلا * فحصل
 في المسألة ست وجوه (احدها) يلزم جميع أهل الارض برؤيته في موضع منها (والثاني) يلزم أهل
 اقليم بلد الرؤية دون غيرهم (والثالث) يلزم كل بلد يوافق بلد الرؤيا في المطلع دون غيره وهذا
 اصحها (الرابع) يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلاعارض دون غيرهم وهو فيما حكاه السرخسي
 (والخامس) يلزم من دون مسافة القصر دون غيرهم (والسادس) لا يلزم غير بلد الرؤية وهو فيما
 حكاه الماوردي والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء فيما إذا رأى الهلال أهل بلد دون غيرهم قد ذكرنا تفصيل مذهبنا
 ونقل ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم واسحاق بن راهويه أنه لا يلزم غير أهل بلد الرؤية
 وعن الليث والشافعي وأحمد يلزم الجميع قال ولا أعلمه إلا قول المدني والكوفي يعني
 مالكا وأبا حنيفة *

(فرع) لو شرع في الصوم في بلد ثم سافر إلى بلد بعيد لم يروا فيه الهلال حين رآه أهل البلد الأول
 فاستكمل ثلاثين من حين صام (فإن قلنا) لكل بلد حكم نفسه فوجهان (اصحهما) يلزمه الصوم معهم
 لأنه صار منهم (والثاني) يفطر لأنه التزم حكم الأول (وإن قلنا) نعم الرؤية كل البلاد لزم أهل
 البلد الثاني موافقته في الفطر إن ثبت عندهم رؤية البلد الأول بقوله أو بغيره وعليهم قضاء اليوم
 الأول وإن لم يثبت عندهم لزمه هو الفطر كما لو رأى هلال شوال وحده ويفطر سرا ولو سافر من
 بلد لم يروا فيه إلى بلد رؤي فيه فعيدوا اليوم التاسع والعشرين من صومه فان عممنا الحكم أو قلنا

التهذيب قال الامام ولو اعتبروا مسافة يظهر في مثلها تفاوت في المناظر لكان متعجبا في المعنى
 وقد يوجد التفاوت مع قصور المسافة عن مسافة القصر الارتفاع والانخفاض وقد لا يوجد مع

له حكم البلد الثاني عيّد معهم ولزمه قضاء يوم وان لم نعمم الحكم وقلنا له حكم البلد الاول لزمه الصوم ولو رأى الهلال في بلد واصبح معيّد معهم فسارت به سفينة الى بلد في حد البعد فصادف أهلها صائمين قال الشيخ ابو محمد يلزمه إمساك بقية يومه اذا قلنا لكل بلد حكم نفسه واستبعد إمام الحرمين والغزالي الحكاية قال الرافعي وتتصور هذه المسألة في صورتين (أحدهما) أن يكون ذلك اليوم يوم الثلاثين من صوم البلدين لكن المنتقل اليهم لم يروه (والثانية) أن يكون التاسع والعشرين المنتقل اليهم لتأخر صومهم بيوم قل وإمساك بقية النهار في الصورتين إن لم نعمم الحكم كما ذكرنا وجواب الشيخ أبي محمد مبني على أن لكل بلد حكمه وأن للمنتقل حكم البلد المنتقل اليه وإن عممنا الحكم فأهل البلد الثاني إذا عرفوا في أثناء اليوم أنه عيد فهو شبيه بما سبق في باب صلاة العيد إذا شهدوا برؤية الهلال يوم الثلاثين ولو اتفق هذا السفر لعدلين وقد رأيا الهلال بأنفسهما وشهدا في البلد الثاني فهذه شهادة رؤية الهلال يوم الثلاثين فيجب الفطر في الصورة الاولى (وأما) الثانية فان عممنا الحكم بجميع البلاد لم يبعد ان يكون كلامهما على التفصيل السابق في باب صلاة العيد فان قبلنا شهادتهم قضوا يوما وان لم نعمم الحكم لم يلتفت الى قولهما * ولو كان عكسه بأن اصبح صائما فسارت به سفينة الى قوم معيدين فان عممنا الحكم أو قلنا له حكم المنتقل اليه افطر وإلا فلا واذا افطر قضى يوما اذ لم يصم الا ثمانية وعشرين يوما *

قال المصنف رحمه الله تعالى *

وفي الشهادة التي يثبت بها رؤية هلال شهر رمضان قولان (قال) في البويطي لا تقبل إلا من عدلين لما روى الحسين ابن حريث الجدلي جديلة قيس قال «خطبنا أمير مكة الحارث ابن حاطب فقال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننسك لرؤيته فان لم نره فشهد شاهدان عدلان نسكنا يشهادتهما» (وقال) في القديم والجديد يقبل من عدل واحد وهو الصحيح لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال «تراءى الناس الهلال فاخبرت النبي صلى الله عليه وسلم اني رأيت فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر الناس بالصيام» ولأنه إيجاب عبادة فقبل من واحد احتياطاً للفرض (فان قلنا) يقبل من واحد فهل يقبل من العبد والمرأة فيه وجهان (أحدهما) يقبل لان ما قبل فيه قول الواحد قبل من العبد والمرأة كإخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم (والثاني) لا يقبل وهو الصحيح لان طريقها طريق الشهادة بدليل أنه لا يقبل من شاهد الفرع مع حضور شاهد الاصل ولم يقبل من العبد والمرأة كسائر الشهادات ولا يقبل في هلال الفطر إلا شاهدان لانه اسقاط فرض فاعتبر فيه العدد احتياطاً للفرض فان شهد واحد على رؤية هلال رمضان فقبل قوله وصاموا ثلاثين يوما وتغميت

مجاوزتها لها لکن لا قائل به هكذا ذكره لکن العراقيون والصيدلاني وغيرهم اعتبروا ما عمناه وضبطوا التباعد بان يكون بحيث تختلف المطالع كالعراق والحجاز والعراق وخراسان والتقارب بان لا يختلف

السماء ففيه وجهان (أحدهما) أنهم لا يفطرون لأنه افطار بشاهد واحد (والثاني) أنهم يفطرون وهو المنصوص في الام لأنه بيّنة ثبت بها الصوم فجاز الافطار باستكمال العدد منها كالشاهدين وقوله إن هذا افطار بشاهد لا يصح لأن الذي ثبت بالشاهد هو الصوم والفطر ثبت على سبيل التبع وذلك يجوز كما نقول إن النسب لا يثبت بقول أربع نسوة ثم لو شهد أربع نسوة بالولادة ثبتت الولادة وثبت النسب على سبيل التبع للولادة وإن شهداثنان على رؤية هلال رمضان فصاموا ثلاثين يوما والسماء مصححة فلم يروا الهلال ففيه وجهان (قال) أبو بكر بن الحداد لا يفطرون لأن عدم الهلال مع الصحويين والحكم بالشاهدين ظن واليقين يقدم على الظن (وقال) أكثر أصحابنا يفطرون لأن شهادة اثنين يثبت بها الصوم والفطر فوجب أن يثبت بها الفطر وإن غم عليهم الهلال وعرف رجل الحساب ومنازل القمر وعرف بالحساب أنه من شهر رمضان ففيه وجهان (قال) أبو العباس يلزمه الصوم لأنه عرف الشهر بدليل فاشبه إذا عرف بالبيّنة (والثاني) أنه لا يصوم لانا لم نتعبد إلا بالرواية ومن رأى هلال رمضان وحده صام وإن رأى هلال شوال وحده افطر وحده لقوله صلى الله عليه وسلم «صوموا لرويته وافذروا لرويته» ويفطر لرؤية هلال شوال سراً لأنه إذا أظهر الفطر عرض نفسه للتهمة وعقوبة السلطان *.

(الشرح) حديث الحسين ابن حريث صحيح رواه ابو داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم وقال الدارقطني والبيهقي هذا اسناد متصل صحيح وحديث ابن عمر صحيح رواه ابو داود والدارقطني والبيهقي باسناد صحيح علي شرط مسلم قال الدارقطني تفرد به مروان ابن محمد عن ابن وهب وهو ثقة (وقوله) حسين ابن حريث هكذا وقع في المذهب حريث - بضم الحاء - وهو غلط فاحش وصوابه حسين بن الحارث وهذا لاخلاف فيه وهو مشهور في رواية هذا الحديث وفي جميع كتب الحديث وكتب الاسماء حسين بن الحارث (وقوله) الجدلي جدلية قيس يعني أنه من بني جديلة قبيلة معروفة من قيس عيلان - بالعين المهملة - احتراز من جديلة طي وغيرها وقد أوضحت حاله وحال قبيلته في تهذيب الاسماء واللغات (وقوله) الحارث ابن حاطب هو صحابي مشهور وقد أوضحت حاله في التهذيب وفي سنن ابى داود وغيره أن عبد الله بن عمر وافقه علي رواية هذا الحديث وصدقه فيه (وقوله) ننسك هو - بضم السين وكسر ها - لغتان مشهورتان وهو العبادة ومن قال بالمذهب أنه يثبت الهلال بعدل واحد أجاب عن حديث الحسين بن الحارث بأن النسك ههنا عيد الفطر وكذا ترجم له البيهقي وغيره على ثبوت هلال شوال بعدلين (وأما) الاحكام في الفصل مسائل (احداها) في الشهادة التي يثبت بها هلال رمضان ثلاث

ك بغداد والكوفة والري وقزوين ومنهم من اعتبر اتحاد الاقليم واختلافه ويتفرع علي الوجهين فرعان (احدهما) لو شرع في الصوم في بلد ثم سافر الي بلد بعيد لم ير الهلال فيه في يومه الاول (فان قلنا)

طرق (أصحها) وأشهرها وبه قطع المصنف والجمهور في المسألة قولان (أصحها) باتفاق الأصحاب
يثبت بعدل وهو نصه في القديم ومعظم كتبه في الجديد للأحاديث الصحيحة في ذلك (منها) ما ذكره
المصنف وغير ذلك (والثاني) وهو نصه في البويطي لا يثبت إلا بعدلين (والطريق) الثاني القطع
بثبوت بعدل للأحاديث (والثالث) حكمه المأوردى والسرخسي أن ثبتت الأحاديث ثبت بعدل
والا فقولان (أحدهما) يشترط عدلان كسائر الشهور (والثاني) يثبت بعدل للاحتياط وهذا
الطريق محتمل ولكن الأحاديث قد ثبتت فالخاصل أن المذهب بثبوت بعدل قال أصحابنا فإن
شرطنا عدلين فلا مدخل للنساء والعبيد في هذه الشهادة ويشترط لفظ الشهادة ويختص بمجلس
القاضي ولكنها شهادة حسبة لا ارتباط لها بالدعوى وإن اكتفينا بعدل فهل هو بطريق الرواية
أم بطريق الشهادة فيه وجهان مشهوران وحكماهما السرخسي قولين قال الدارمي القائل شهادة هو
أبو علي بن أبي هريرة والقائل رواية هو أبو إسحاق المروزي واتفقوا على أن (أصحها) أنه شهادة
فعلي هذا لا يقبل فيه العبد والمرأة ونص عليه في الام قال القاضي أبو الطيب في المجرى وبهذا قال
جميع أصحابنا غير أبي إسحاق (والثاني) أنه رواية فيقبل من العبد والمرأة وفي اشتراط لفظ الشهادة
طريقان (أحدهما) يشترط قطعاً (وأصحها) وبه قال الجمهور فيه وجهان مبنيان على أنه شهادة أم
رواية (إن قلنا) شهادة شرط والا فلا (وأما) الصبي المميز الموثوق به فلا يقبل قوله إن شرطنا اثنين
أو قلنا شهادة وهذا لا خلاف فيه (وإن قلنا) رواية فطريقان (المذهب) وبه قطع الجمهور لا يقبل قطعاً
(والثاني) فيه وجهان بناء على الوجهين المشهورين في قبول روايته إن قبلناها قبل هذا والا فلا
وبهذا الطريق قطع إمام الحرمين (وأما) الكافر والفاسق والمغفل فلا يقبل قولهم فيه بلا خلاف
ولا خلاف في اشتراط العدالة الظاهرة فيمن تقبله (وأما) العدالة الباطنة (فإن قلنا) يشترط عدلان
اشتراطت والا فوجهان حكاهما إمام الحرمين وآخرون قالوا وهما جاريان في رواية المستور الحديث
(والأصح) قبول رواية المستور وكذا الأصح قبول قوله هنا والصيام به وبهذا قطع صاحب الابانة والعدة
والتولي قال أصحابنا : ولا فرق في كل ما ذكرناه بين كون السماء مصحية أو مغيبة *

(فرع) إذا أخبره من يثق به كزوجته وجاريتيه وصديقه وغيرهم ممن يثق به ويعتقد صدقه
أنه رأى هلال رمضان ولم يذكر ذلك عند القاضي فقد قطعت طائفة بأنه يلزمه الصوم بقوله ممن صرح بوجوب
ذلك على المقول له أبو الفضل بن عبدان والغزالي في الأحياء والبغوي وغيرهم وقال إمام الحرمين وصاحب
الشامل إن قلنا أنه رواية لزم الصوم بقوله (المسألة الثانية) هل يثبت هلال رمضان بالشهادة على الشهادة
فيه طريقان مشهوران حكاهما البغوي وآخرون (أصحها) وبه قطع الآكثرون وأشار إليه المصنف بثبوت

لكل بلدة حكماً فهل يلزمه أن يصوم معهم أم يفطر فيه وجهان أظهرهما وبه قال القفال وهو
المذكور في الكتاب أنه يصوم معهم لأنه بالانتقال إلى بلدتهم أخذ حكمهم وصار من جملتهم وقد

كسائر الاحكام (والثاني) فيه قولان كالحدود لانه من حقوق الله تعالى التي ليست مالية والمذهب الاول وقاسه البغوي وآخرون على الزكاة وإتلاف حصر المسجد ونحوها فانه يقبل فيه الشهادة على الشهادة بلا خلاف بخلاف الحدود فانها مبنية على الدرء والاسقاط قال البغوي وآخرون : فعلى هذا عدد الفروع مبني على الأصول فان شرطنا العدد في الأصول فحكم الفروع هنا حكمهم في سائر الشهادات فيشترط أن يشهد على شهادة كل واحد شاهدان وهل يكفي شهادة رجلين على شهادة شاهدي الأصل جميعاً فيه القولان المشهوران (أصحهما) يكفي وعلى هذا لا مدخل لشهادة النساء والعبيد وإن اكتفينا بواحد فان قلنا سبيله سبيل الرواية فوجهان (أحدهما) يكفي واحد كرواية الحديث (والثاني) يشترط اثنان قال البغوي وهو الأصح لانه ليس بخبر من كل وجه بدليل انه لا يجوز أن يقول أخبرني فلان عن فلان انه رأى الهلال فعلي هذا هل يشترط إخبار حرين ذكرين أم يكفي امرأتان أو عبدان فيه وجهان (أصحهما) الاول وقال الشيخ ابو علي السنجي وإمام الحرمين الأصح الاكتفاء بواحد عن واحد إذا قلنا انه رواية وبهذا قطع الدارمي ونقل الشيخ ابو علي الاجماع على انه لا يقبل قول الفرع حدثني فلان ان فلانا رأى الهلال قال إمام الحرمين : والقياس يقتضي قبوله إذا اكتفينا بواحد في الأصل والفرع قال ولا نسلم دعواه الاجماع من نزاع واحتمال ظاهر (أما) إذا قلنا طريق الشهادة فهل يكفي شهادة واحد على شهادة واحد أم يشترط اثنان فيه وجهان وقطع البغوي باشتراط اثنين وهو الأصح (وأما) شهادة الفرع بحضرة الأصل على شهادته فقطع المصنف وغيره بأنها لا تقبل ولا يبعد تخريج خلاف فيه على قولنا رواية كما في رواية الحديث والله أعلم (المسألة الثالثة) اذا قبلنا في هلال رمضان عدلاً وصمنا على قوله ثلاثين يوماً فلم نر الهلال بعد الثلاثين فهل نفطر فيه وجهان مشهوران (أصحهما) عند المصنف وجهان الأصحاب وهو نصه في الام نفطر (والثاني) لا نفطر لانه إفتار مبني على قول عدل واحد والمذهب الاول لانها حجة شرعية ثبت بها هلال رمضان ثبت الإفطار بعد استكمال العدد منها كالشاهدين وأبطل الأصحاب قول الآخر قالوا لأن الذي ثبت بالشاهد انما هو الصوم وحده (وأما) الفطر فثبت تبعاً كما ان شهادة النساء لا تقبل على النسب استقلالاً ولو شهد أربع نسوة بالولادة ثبتت وثبت النسب تبعاً

روى ان ابن عباس رضي الله عنهما «امر كريابان يقتدي بأهل المدينة» (١) (والثاني) أنه يفطر لانه التزم حكم البلدة الاولى فيستمر عليه وشبه ذلك بمن أكرى دابة يجب الكراء بنقود البلد المنتقل عنه واوهم في التهذيب ترجيح هذا الوجه وإن عممنا الحكم سائر البلاد فعلي أهل البلدة المنتقل اليها

(١) قوله «ويروي ان ابن عباس امر كريابا ان يقتدي بأهل المدينة هو ظاهر من قوله اولاً نكتفي برؤية معاوية وصيامه قال لا»

لها بلا خلاف فكذا هنائم القولان جاريان سواء كانت أسماء مصحية او مغيبة هذا هو المذهب
وبه صرح المتولي وآخرون وهو مقتضي كلام الاكثرين ونقله الرافعي عن مفهوم كلام الجمهور
وقال أبو المكارم في العدة الوجهان اذا كانت مصحية فان كانت مغيبة افطرنا بلا خلاف لاحتمال
وجوده واستتاره بالغيم وقال المصنف والقاضي أبو الطيب في المجرد وآخرون : اذا صمنا بشهادة
عدل ثلاثين وكانت السماء مغيبة ففي الفطر الوجهان ففرضوا المسألة فيما اذا غيمت وقال البغوي
قيل الوجهان اذا كانت مصحية فان غيمت وجب الفطر قطعاً قال وقيل هما في الغيم والصحو
والمذهب طردهما في الحالين (أما) اذا صمنا بقول عدلين ثلاثين يوماً ولم نر الهلال فان كانت السماء
مغيبة افطرنا بلا خلاف وان كانت مصحية فطريقان (احدهما) نفطر قولاً واحداً وهو نص الشافعي
في الام وحرملة وبه قطع كثيرون (وأشهرهما) وبه قطع المصنف وكثيرون فيه وجهان (الصحيح)
وقول جمهور اصحابنا المتقدمين نفطر لان اول الشهر ثبت وقد امرنا باكمال العدة اذا لم نر الهلال
وقد اكملناها فوجب الفطر (والثاني) لا نفطر لان عدم الرؤية مع الصحو يقين فلا تركه بقول
شاهدين وهو ظن وهذا قول أبي بكر بن الحداد حكاه عنه المصنف والاصحاب قال امام الحرمين هذا
مزيف غير معدود من المذهب وإنما يجري على مذهب أبي حنيفة قال الرافعي ونقل قول ابن
الحداد عن ابن سريج أيضاً قال وفرع بعضهم عليه أنه لو شهد اثنان على هلال شوال فأفطرنا ثم
لم نر الهلال بعد ثلاثين والسماء مصحية قضينا صوم أول يوم أفطرناه لانه بان أنه من آخر رمضان
لكن لا كفارة علي من جامع فيه لان الكفارة علي من أتم بالجماع وهذا لم يأت لعذر (وأما) علي
المذهب وقول الجمهور فلا قضاء (المسألة الرابعة) قال المصنف إذا غم الهلال وعرف رجل الحساب
ومنازل القمر وعرف بالحساب أنه من رمضان فوجهان (قال) ابن سريج يلزمه الصوم لانه عرف
الشهر بدليل فأشبهه من عرفه بالبينة (وقال) غيره لا يصوم لاننا لم نتعبد إلا بالرؤية هذا كلام المصنف
ووافقه علي هذه العبارة جماعة وقال الدارمي لا يصوم بقول منجم وقال قوم يلزم قال فان صام بقوله
فهل يجزئه عن فرضه فيه وجهان وقال صاحب البيان اذا عرف بحساب المنازل أن غدا من رمضان
أو اخبره عارف بذلك فصدقه فزوى وصام بقوله فوجهان (احدهما) يجزئه قاله ابن سريج واختاره
القاضي أبو الطيب لانه سبب حصل له به غلبة ظن فأشبهه ما لو اخبره ثقة عن مشاهدة (والثاني) لا يجزئه
لان النجوم والحساب لا مدخل لهما في العبادات قال وهل يلزمه الصوم بذلك قال ابن الصباغ أما
بالحساب فلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا وذكر صاحب المذهب أن الوجهين في الوجوب هذا كلام

موافقته إن ثبت عندهم حال البلدة المنتقل عنها إما بقوله لعاداته او بطريق آخر وعليهم قضاء اليوم
الاول ولك ان تقول قياساً علي هذا لو سافر من البلدة التي رؤى فيها الهلال ليلة الجمعة الى التي رؤى
فيها الهلال ليلة السبت ورؤى هلال شوال ليلة السبت فعليهم التعييد معه وان لم يصوموا إلا ثمانية

صاحب البيان وقطع صاحب العدة بأن الحاسب والمنجم لا يعمل غيرها بقولها وقال المتولى لا يعمل غير الحاسب بقوله وهل يلزمه هو الصوم بمعرفة نفسه الحساب فيه وجهان (اصحها) لا يلزمه وقال الرافعي لا يجب بما يقتضيه حساب المنجم عايه ولا علي غيره الصوم قال الروياني وكذا من عرف منازل القمر لا يلزمه الصوم به على اصح الوجهين (واما) الجواز فقال البغوي لا يجوز تقليد المنجم في حسابه لافي الصوم ولا في الفطر وهل يجوز له أن يعمل بحساب نفسه فيه وجهان وجعل الروياني الوجهين فيما إذا عرف منازل القمر وعلم به وجود الهلال وذكر أن الجواز اختيار ابن سريج والقفال والقاضي ابى الطيب قال فلو عرفه بالنجوم لم يجز الصوم به قطعا قال الرافعي ورأيت في بعض المسودات تعدية الخلاف في جواز العمل به الى غير المنجم هذا آخر كلام الرافعي فحصل في المسألة خمسة أوجه (اصحها) لا يلزم الحاسب ولا المنجم ولا غيرها بذلك لكن يجوز لهما دون غيرها ولا يجزئهما عن فرضها (والثاني) يجوز لهما ويجزئهما (والثالث) يجوز للحاسب ولا يجوز للمنجم (والرابع) يجوز لهما ويجوز لغيرهما تقليدهما (والخامس) يجوز لهما وغيرهما تقليد الحاسب دون المنجم والله اعلم * (المسألة الخامسة) من رأى هلال رمضان وحده لزمه الصوم ومن رأى هلال شوال وحده لزمه الفطر وهذا لا خلاف فيه عندنا لقوله صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته » رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه قال اصحابنا: ويفطر لرؤية هلال شوال سرا لتلايته عرض للتهمة في دينه وعقوبة السلطان قال اصحابنا: ولورؤى رجل يوم الاثنين من رمضان يأكل بلا عذر وعذر فلو شهد بعد الاكل انه رأى الهلال البارحة لم تقبل شهادته لانه متهم في اسقاط التعزيز عن نفسه بخلاف ما لو شهد أولا فردت شهادته ثم اكل لا يعزر لعدم التهمة حال الشهادة قال اصحابنا: واذا رأى هلال رمضان وحده ولم يقبل القاضي شهادته فالصوم واجب عليه كما ذكرنا فلو صام وجامع في ذلك اليوم لزمته الكفارة بخلاف لانه من رمضان في حقه هذا تفصيل مذهبنا في المسألتين وهذا الذي ذكرناه من لزوم الصوم برؤيته هلال رمضان وحده ووجوب الكفارة لوجامع فيه مذهب عامة العلماء وقال عطاء والحسن وابن سيرين وابونور واسحق بن راهويه لا يلزمه وقال ابو حنيفة يلزمه الصوم ولكن إن جامع فيه فلا كفارة وما ذكرناه من لزوم الفطر لمن رأى هلال شوال قال به اكثر العلماء وقال مالك والليث واحد لا يجوز له الاكل فيه * دليلنا في المسألتين الحديث ولان يقين نفسه أبلغ من الظن الحاصل بالينة والله اعلم * (المسألة السادسة) لا يثبت هلال شوال ولا سائر الشهور غير

وعشرين يوما ويقضون يوما وعلي قياس الوجه الاول لا يلتفتون الى قوله رأيت الهلال وإن قبلنا في الهلال قول عدل وعلي عكسه لو سافر من حيث لم يرفيه الهلال الى حيث رؤى فعيدوا اليوم التاسع والعشرين من صومه فان عممنا الحكم او قلنا له حكم البلد المنتقل اليه عيد معهم وقضى يوما وان

هلال رمضان إلا بشهادة رجلين حرين عدلين لحديث الحارث بن حاطب السابق قريباً وقياساً على باقي الشهادات التي ليست مالا ولا المقصود منها المسال ويطالع عليها الرجال غالباً مع أنه ليس فيه احتياط للعبادة بخلاف هلال رمضان * هذا مذهبنا وبه قال العلماء كافة إلا أبو ثور فحكى أصحابنا عنه أنه يقبل في هلال شوال عدل واحد كهلال رمضان وحكاه ابن المنذر عن أبي ثور وطائفة من أهل الحديث قال امام الحرمين قال صاحب التقريب لو قلت بما قاله أبو ثور لم أكن مبعداً وقال الدارمي هلال ذي الحجة هل يثبت بما يثبت به هلال رمضان أم لا يثبت إلا بعدلين فيه وجهان وهذا شاذ ضعيف والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ إذا قلنا يثبت هلال رمضان بقول واحد فأنما ذلك في الصوم خاصة (فأما) الطلاق والعقود وغيرهما معلق على رمضان فلا يقع به بلا خلاف وكذا لا يحل الدين المؤجل اليه ولا تنقضي العدة ولا يتم حول الزكاة والجزية والدية المؤجلة وغير ذلك من الآجال بلا خلاف بل لا بد في كل ما سوى الصوم من شهادة رجلين عدلين كاملي العدالة ظاهراً وباطناً ومن صرح بهذا المتولي والبغوي والرافعي وآخرون *

﴿ فرع ﴾ قال المتولي لو شهد عدل بإسلام ذمي مات لم تقبل شهادته وحده في إثبات ارث قريبه المسلم منه وحرمان قريبه الكافر بلا خلاف وهل تقبل في الصلاة عليه فيه وجهان بناء على القولين في صوم رمضان بقول عدل واحد وجزم القاضي حسين في فتاويه بأنه لا يقبل ذكره في آخر كتاب الصيال والردة *

﴿ فرع ﴾ قال صاحب الشامل والبيان وغيرهما وهذا لفظ صاحب البيان : قال الشافعي وإن عقد رجل عنده ان غدا من رمضان في يوم الشك فصام ثم بان أنه من رمضان اجزأه قال أصحابنا : أراد الشافعي بذلك إذا أخبره برؤية الهلال من يثق بخبره من رجل أو امرأة أو عبد فصدقه وإن لم يقبل الحاكم شهادته ونوى الصوم وصام ثم بان أنه من رمضان اجزأه لأنه نوى الصوم بظن وصادفه فأشبهه البيهقي قال البندنجي وكذا لو أخبره صبي عاقل (فأما) إذا صام اتفاقاً من غير مستند فوافق فانه لا يجزئه بلا خلاف *

﴿ فرع ﴾ لو كانت ليلة الثلاثاءين من شعبان ولم ير الناس الهلال فرأى إنسان النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال له الليلة أول رمضان لم يصح الصوم بهذا المنام لا لصاحب المنام ولا لغيره ذكره القاضي حسين في الفتاوى وآخرون من أصحابنا ونقل القاضي عياض الإجماع عليه وقد قررته بدلائله

لم نعمم الحكم أو قلنا له حكم البلد المنتقل عنه فليس له أن يفطر (الثاني) لو رأى الهلال في بلد فاصبح الشخص معيداً وسارت به السفينة وانتهى إلى بلدة علي حد البعد فصادف أهلها صائمين فعن الشيخ أبي محمد أنه يلزمه أمساك بقية اليوم إذا قلنا إن لكل بلدة حكمها . واستبعده الامام من حيث أنه

في أول شرح صحيح مسلم ونحوه بره أن شرط الراوى والمخير والشاهد أن يكون متيقظاً حال التحمل وهذا مجمع عليه ومعلوم أن النوم لا يتيقظ فيه ولا ضبط قترك العمل بهذا المنام لاختلال ضبط الراوى لا للشك في الرؤية فقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال «من رآني في المنام فقد رآني حقاً فان الشيطان لا يتمثل في صورتي» والله تعالى أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في هلال رمضان * ذكرنا أن مذهبتنا ثبوته بعد اثنى بلا خلاف وفي ثبوته بعدل خلاف (الصحيح) ثبوته وسواء أصحت السماء أو غيمت ومن قال يثبت بشاهد واحد عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وآخرون ومن قال يشترط عدلان عطاء وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي والليث والماجشون وإسحق بن راهويه وداود وقال الثوري يشترط رجلان أو رجل وامرأتان كذا حكاه عنه ابن المنذر وقال أبو حنيفة إن كانت السماء مغيمة ثبت بشهادة واحد ولا يثبت غير رمضان إلا باثنين قال وإن كانت مصحية لم يثبت رمضان بواحد ولا باثنين ولا يثبت إلا بعدد الاستفاضة * واحتج لأبي حنيفة بأنه يبعد أن ينظر الجماعة الكبيرة إلى مطلع الهلال وأبصارهم صحيحة ولا مانع من الرؤية ويراها واحد أو اثنان دونهم * واحتج من شرط اثنين بحديث الخارث بن حاطب وهو صحيح وسبق بيانه * واحتج أصحابنا بحديث ابن عمر قال «تراءى الناس الهلال فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم أني رأيته فصام وأمر الناس بصيامه» وهو صحيح كما سبق بيانه قريباً حيث ذكره المصنف وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «جاء اعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أني رأيت الهلال يعني رمضان - فقال أتشهد أن لا إله إلا الله قال نعم قال أتشهد أن محمداً رسول الله قال نعم قال يا بلال أذن في الناس فليصوموا غداً » رواه أبو داود وهذا لفظه والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم أبو عبيد الله في المستدرک وغيرهم وقال الحاكم هو حديث صحيح قال الترمذي وغيره وقد روى مرسل عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير ذكر ابن عباس وكذا رواه أبو داود من بعض طرقه مرسل قال أبو داود والترمذي ورواه جماعة مرسل وكذا ذكره البيهقي من طرقه ووصولاً ومن طرق مرسل وطرق الاتصال صحيحة وقد سبق مرات أن المذهب الصحيح أن الحديث إذا روى مرسلًا ومتصلاً احتج به لأن مع من وصله زيادة وزيادة الثقة مقبولة وقد حكم الحاكم بصحته كما سبق فهذان الحديثان هما العمدة في المسألة (وأما) حديث طاوس عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم قالا «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة رجل واحد على هلال رمضان وكان لا يجيز على شهادة الإفطار الا شهادة رجلين » فرواه البيهقي وضعفه قال وهذا مما لا ينبغي أن يحتج به

لم يرد فيه أثر ويجزئه اليوم الواحد وإيجاب امساك بعضه بعيد وتابعة صاحب الكتاب فقال ويبعد إيجابه إلى آخره وللشيخ أن يقول لم لا يجوز أن يجب امساك بعض اليوم ألا ترى أن من أصبح يوم الاثنين من شعبان مفطراً ثم قامت البيئة على رؤية الهلال يجب عليه امساك بقية النهار (وقوله)

قال وفي الحديثين السابقين كفاية ثم روى البيهقي بأسناده ما رواه الشافعي في المسند وغيره بأسناده الصحيح إلى فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم «أن رجلا شهد عند علي رضي الله عنه على روية هلال رمضان فصام وأحسبه قال وأمر الناس بالصيام وقال أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان» (والجواب) عما احتج به أبو حنيفة من وجهين (أحدهما) أنه يخالف الأحاديث الصحيحة فلا يعرج عليه (والثاني) أنه يجوز أن يراه بعضهم دون جمهورهم لحسن نظره أو غير ذلك وليس هذا ممتعا ولهذا لو شهد برويته اثنان أو واحد وحكم به حاكم لم ينقض بالاجماع ووجب الصوم بالاجماع ولو كان مستحيلا لم ينفذ حكمه ووجب تقضه (والجواب) عما احتج به الآخرون أن المراد بقوله نذك هلال شوال جمعا بين الأحاديث أو محمول على الاستحباب والاحتياط ولا بد من أحد هذين التأويلين للجمع بين الأحاديث وحكي المأوردى عن بعض الشيعة أنهم اسقطوا حكم الأهلة واعتمدوا العدد للحديث السابق عن الصحيحين «شهرًا عيد لا ينقصان» وبالحديث المروي «صومكم يوم نحركم» ودليلنا عليهم الأحاديث المذكورة هنا مع الأحاديث السابقة «صوموا لرويته وأفطروا لرويته» والأحاديث المشهورة في الصحيحين أن النبي ﷺ قال «الشهر تسع وعشرون» أي قديكون تسعًا وعشرين وفي روايات «الشهر هكذا وهكذا وأشار بأصابعه العشر وحبس الأبهام في الثالثة» رواه البخاري ومسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين» رواه البخاري بلفظه ومسلم بمعناه وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال «لما صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعًا وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين» رواه أبو داود والترمذي وعن عائشة رضي الله عنها قالت «ما صمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعًا وعشرين أكثر مما صمت معه ثلاثين» رواه الدارقطني وقال أسناده حسن صحيح وعن أبي هريرة مثله رواه ابن ماجه (والجواب) «عن شهرًا عيد لا ينقصان» أي لا ينقص أجرهما أولا ينقصان في سنة واحدة معًا غالبًا وقد سبق هذان التأويلان فيه مع غيرها (والجواب) عن حديث «صومكم يوم نحركم» أنه ضعيف بل مذكور باتفاق الحفاظ وأما الحديث الصحيح في هذا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون والاضحى يوم تضحون» رواه الترمذي وقال حديث حسن ورواه أبو داود بأسناده حسن ولفظه

الأولي أمساك بقية النهار إنما حسن منه لأنه نفي الوجوب أما من يوجب فلا يقول المحتوم أنه أولى فيجوز أن يعلم بالواو لقوله (واعلم) أن هذه المسألة يمكن تصويرها على وجهين (أحدهما) أن يكون ذلك اليوم الثلاثين من صوم أهل البلدتين لكن أهل البلدة المنتقل إليهما لم يروا الهلال (والثاني) أن يكون

« الفطر يوم تفطرون » وعن عائشة رضى الله عنها قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطر يوم يفطر الناس والاضحي يوم يضحي الناس » رواه الترمذى وقال هو حديث حسن صحيح والله تعالى اعلم *

﴿ فرع ﴾ قد ذكرنا ان الصحيح من مذهبنا انه لا تقبل شهادة النساء في هلال رمضان وحكاة ابن المنذر عن الليث والماجشون المالكى ولم يحك عن احمد قبولها *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ وإن اشتبهت الشهور على اسير لزمه ان يتحرى ويصوم كما يلزمه ان يتحرى في وقت الصلاة وفي القبلة فان تحرى وصام فوافق الشهر او ما بعده اجزأه فان وافق شهرا بالهلال ناقصا وشهر رمضان الذى صامه الناس كان تاما فيه وجهان (احدهما) يجزئه وهو قول الشيخ ابي حامد الاسفراينى رحمه الله تعالى لان الشهر يقع على ما بين الهلالين ولهذا لو نذر صوم شهر فصام شهرا ناقصا بالاهلة اجزأه (والثاني) انه يجب عليه صوم يوم وهو اختيار شيخنا القاضي ابي الطيب وهو الصحيح عندي لانه فاته صوم ثلاثين وقد صام تسعة وعشرين يوما فلزمه صوم يوم وان وافق صومه شهرا قبل رمضان قال الشافعي لا يجزئه ولو قال قائل يجزئه كان مذهبا قال ابواسحق المروزي لا يجزئه قولا واحدا وقال سائر اصحابنا فيه قولان (احدهما) يجزئه لانه عبادة تفعل في السنة مرة فجاز ان يسقط فرضها بالفعل قبل الوقت عند الخطأ كالوقوف بعرفة إذا أخطأ الناس ووقفوا قبل يوم عرفة (والثاني) لا يجزئه وهو الصحيح لانه تعين له يقين الخطأ فيما يأمن مثله في القضاء فلم يعتدله بما فعله كما لو تحرى في وقت الصلاة قبل الوقت *

﴿ الشرح ﴾ قوله عبادة تفعل في السنة مرة احتراز من الخطأ في الصلاة قبل الوقت والاحتراز في قوله تعين له يقين الخطأ فيما يأمن مثله في القضاء سبق بيانه في استقبال القبلة وهذا الذى قاسه على الوقوف بعرفة قبل يوم عرفة تفريع على الضعيف من الوجهين وهو انه يجزئهم وبه قطع المصنف والاصح انه لا يجزئهم كما سنوضحه في بابه ان شاء الله تعالى (أما) أحكام هذا الفصل فقال الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى : اذا اشتبه رمضان على أسير أو مجبوس في مطمورة أو غيرها وجب عليه الاجتهاد لما ذكره المصنف فان صام بغير اجتهاد ووافق رمضان لم يجزئه بلا خلاف كما قلنا فيمن اشتبهت عليه القبلة فصلى الى جهة بغير اجتهاد ووافق أو اشتبه عليه وقت الصلاة فصلى بلا

اليوم التاسع والعشرين لاهل البلدة المنتقل اليها لتأخر ابتداء صومهم بيوم وامسك بقية اليوم في الصورتين ان لم نعمم الحكم على ما ذكرنا . وجواب الشيخ ابي محمد كما هو مبني على ان لكل بلدة حكما فهو مبني ايضا على ان المنتقل حكم المنتقل اليه وان عمنا الحكم فاهل البلد المنتقل اليه اذا كانوا

اجتهاد ووافق فانه لا يجزئه بلا خلاف ويلزمه الاعادة في الصوم وغيره بلا خلاف وإن اجتهد وصام فله أربعة أحوال (أحدها) انه يستمر الاشكال ولا يعلم انه صادف رمضان أو تقدم أو تأخر فلهما يجزئه بلا خلاف ولا اعادة عليه وعلة الماوردي وغيره بأن الظاهر من الاجتهاد الاصابة (الحال الثاني) ان يوافق صومه رمضان فيجزئه بلا خلاف عندنا قال الماوردي وبه قال العلماء كافة الا الحسن بن صالح فقال عليه الاعادة لانه صام شاكا في الشهر قال ودليلنا اجماع السلف قبله وقياسا على من اجتهد في القبلة ووافقها وأما الشك فانما يضر اذا لم يعتضد باجتهاد بدليل القبلة (الحال الثالث) ان يوافق صومه ما بعد رمضان فيجزئه بلا خلاف نص عليه الشافعي رضي الله عنه واتفق عليه الاصحاب رحمهم الله تعالى لانه صام بنية رمضان بعد وجوبه ولا يجيء فيه الخلاف في اشتراط نية القضاء المذكور في الصلاة وفرق الاصحاب بأن هذا موضع ضرورة ولكن هل يكون هذا الصوم قضاء أم اداء فيه وجهان مشهوران عند الخراسانيين وغيرهم وحكماهما جماعة منهم قولين (أصحهما) قضاء لانه خارج وقته وهذا شأن القضاء (والثاني) اداء للضرورة قال أصحابنا ويتفرع على الوجهين ما اذا كان ذلك الشهر ناقصا وكان رمضان تاما وقد ذكر المصنف فيه الوجهين قال أصحابنا : ان قلنا قضاء لزمه صوم يوم آخر وان قلنا اداء فلا يلزمه كما لو كان رمضان ناقصا (والاصح) انه يلزمه وهذا هو مقتضى التفرع على القضاء والاداء وصرح بتصحيحه القاضي ابو الطيب والمصنف والا كثرون وقطع به الماوردي ولو كان بالعكس فصام شهرا تاما وكان رمضان ناقصا فان قلنا قضاء فله انظار اليوم الاخير وهو الاصح والا فلا ولو كان الشهر الذي صامه ورمضان تامين او ناقصين أجزأه بلا خلاف هذا كله اذا وافق غير شوال وذى الحجة فان وافق شوالا حصل منه تسعة وعشرون يوما ان كمل وثمانية وعشرون يوما ان نقص لان صوم العيد لا يصح فان جعلناه قضاء وكان رمضان ناقصا فلا شيء عليه ان تم شوال ويقضى يوما ان نقص بدل العيد وإن كان رمضان تاما قضى يوما ان تم شوال والاف يومين وان جعلناه اداء لزمه قضاء يوم على كل تقدير بدل يوم العيد وان وافق ذى الحجة حصل منه ستة وعشرون يوما ان تم وخمسة وعشرون يوما ان نقص لان فيه أربعة أيام لا يصح صومها العيد وایام التشريق فان جعلناه قضاء وكان رمضان ناقصا

يعرفون في أثناء اليوم انه يوم عيد فهو شبيه بما اذا شهد الشهود على رؤية الهلال يوم الثلاثين وقد سبق بيانه في صلاة العيد وان اتفق هذا السفر لعدين وقد رأيا الهلال بنفسيهما وشهدا في البلدة المنتقل اليها فهذا عين الشهادة برؤية الهلال في يوم الثلاثين في التصوير الاول (وأما) في التصوير الثاني فان عممنا الحكم جميع البلاد لم يبعد ان يكون الاصغاء الي كلامهما على ذلك التفصيل أيضا فان قبلوا قضاؤا يوما وان لم نعمم الحكم لم يلتفت الي قولهما ولو كان الامر بالعكس فاصبح الرجل صائما وسارت به السفينة

ضي ثلاثة أيام ان تم ذو الحجة والا فاربعة ايام وان كان رمضان تاما قضى أربعة ان تم ذو الحجة والافخمسة وان جعلناه اداء قضى أربعة ايام بكل حال هكذا ذكر الاصحاب وهو تفريع على المذهب ان ايام التشريق لا يصح صومها فان صححناها لغير المتمتع فذو الحجة كشوال كما سبق (الحال الرابع) ان يصادف صومه ما قبل رمضان فينظر ان ادرك رمضان بعد بيان الحال لزمه صومه بالاخلاف لتمكنه منه في وقته (وان) لم يبين الحال الا بعد مضي رمضان فطريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (احدهما) القطع بوجوب القضاء (واصحهما) واشهرهما فيه قولان (اصحهما) وجوب القضاء (والثاني) لا قضاء قال الحراسانيون هذا الخلاف مبني على انه اذا صادف ما بعد رمضان هل هو اداء أم قضاء ان قلنا اداء للضرورة اجزاء هنا ولا قضاء لانه كما جعل اداء بعد وقته للضرورة كذا قبله وان قلنا قضاء لم يجزئه لان القضاء لا يكون قبل دخول الوقت والصحيح انه قضاء فالصحيح وجوب القضاء هنا وهذا البناء انما يصح على طريقة من جعل الخلاف في القضاء والاداء قولين (وأما) من حكمه وجهين فلا يصح بناء قولين على وجهين ولو صام شهرا ثم بان له الحال في بعض رمضان لزمه صيام ما أدركه من رمضان بلا خلاف وفي قضاء الماضي منه طريقان (أحدهما) القطع بوجوبه (وأصحهما) واشهرهما أنه على الطريقين فيما اذا بان له بعد مضي جميع رمضان والله تعالى أعلم *

(فرع) اذا صام الاسير ونحوه بالاجتهاد فصادف صومه الليل دون النهار لزمه القضاء بلا خلاف لانه ليس وقتا للصوم فوجب القضاء كيوم العيد ومن تقل الاتفاق عليه البند نجبي *

(فرع) ذكر المصنف في قياسه انه لو تحرى في وقت الصلاة فصلي قبل الوقت انه يلزمه الاعداد يعني قولاً واحداً ولا يكون فيه الخلاف الذي في الصوم اذا صادف ما قبل رمضان وهذا على طريقته وطريقة من وافقه من العراقيين والا فالصحيح ان الخلاف جار في الصلاة أيضا وقد سبق بيانه في باب واقيت الصلاة وفي باب الشك في نجاسة الماء وذكرنا هناك أن منهم من طرد الخلاف في المجتهد في الاواني إذا تيقن أنه توضأ بالماء النجس وصلى هل تلزمه اعادة الصلاة ويقرب منه الخلاف في تيقن الخطأ في القبلة وفي الصلاة بنجاسة جاهلا أو ناسيا أو نسي الماء في رحله وتيمم أو نسي ترتيب الوضوء أو نسي الفاتحة في الصلاة أو صلوا صلاة شدة الخوف لسواد رأوه فبان انه ليس عدواً أو بان بينهم خندق أو دفع الزكاة الي من ظاهره الفقر من سهم الفقراء فبان غنياً أو أجهج

الي حيث عیدوا فان عممنا الحكم او قلنا له حكم البلدة المنتقل اليها افطروا الا لم يفطر واذا افطر قضي يوما ان لم يصم الاثمانية وعشرين يوما (المسألة الثانية) اذا روى الهلال بالنهار يوم الثلاثين فهو لليلة المستقبلة سواء روى قبل الزوال او بعده فان كان هلال رمضان لم يلزمهم امساك ذلك اليوم وان كان هلال شوال وهو المذكور في الكتاب لم يكن لهم الافطار حتي تغرب الشمس وعند أبي يوسف

عن نفسه لكونه معصوباً فبرأ أو غلطوا ووقفوا بعرفات في اليوم الثامن وفي كل هذه الصور خلاف بعضه كبعض وبعضه مرتب علي بعض أو أقوى من بعض والصحيح في الجميع انه لا يجرئه وكل هذه المسائل مقررة في مواضعها مبسوطة وقد سبقت مجموعة ايضا في باب طهارة البدن والله تعالى اعلم *

﴿ فرع ﴾ قد ذكرنا أن الاسير ونحوه إذا اشتبهت عليه الشهور يتحرى ويصوم بما يظهر بالعلامة أنه رمضان فلو تحرى فلم يظهر له شيء قال ابن الصباغ قال الشيخ أبو حامد يلزمه أن يصوم علي سبيل التخمين ويلزمه القضاء كالمصلي إذا لم تظهر له القبلة بالاجتهاد فإنه يصلي ويقضي قال ابن الصباغ هذا عندي غير صحيح لأن من لم يعلم دخول رمضان ييقن ولا ظن لا يلزمه الصيام كمن شك في وقت الصلاة فإنه لا يلزمه أن يصلي هذا كلام ابن الصباغ وذكر المتولي في المسألة وجهين (أحدهما) قول الشيخ أبي حامد (والثاني) قال وهو الصحيح لا يؤمر بالصوم لأنه لم يعلم دخول الوقت ولا ظنه فلم يؤمر به كمن شك في دخول وقت الصلاة بخلاف القبلة فإنه تحقق دخول وقت الصلاة وإنما عجز عن شرطها فأمر بالصلاة بحسب الامكان لحزمة الوقت وهذا الذي قاله ابن الصباغ والمتولي هو الصواب وهو متعين وأهل الشيخ أبا حامد أراد إذا علم أو ظن أن رمضان قد جاء أم مضى ولم يعلم ولا ظن عينه لكنه لو كان هذا لكان يصوم ولا يقضي لأنه يقع صومه في رمضان فهو بعده والله اعلم *

﴿ فرع ﴾ لو شرع في الصوم بالاجتهاد فأفطر بالجماع في بعض الايام فإن تحقق انه صادف رمضان لزمته الكفارة لأنه وطئ في نهار رمضان الثابت بنوع دلالة فأشبهه من وطئ بعد حكم القاضي بالشهر بقول عدل واحد وان صادف شهراً غيره فلا كفارة لأن الكفارة لحزمة ضرمان ولم يصادف رمضان ومن ذكر المسألة المتولى *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء في صيام الاسير بالاجتهاد ذكرنا ان مذهبنا انه ان صادف صومه رمضان او ما بعده اجزأه وان صادف ما قبله لم يجرئه علي الصحيح وبهذا كله قال مالك وأبو حنيفة

ان رؤى قبل الزوال فهو لليلة الماضية وبه قال احمد فيما اذا كان المرئي هلال رمضان وان كان المرئي هلال شوال فعنه روايتان * لنا ما روى عن سفیان بن سلمة رضى الله عنه قال « جاءنا كتاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه ونحن بخاتمين ان الالهة بعضها اكبر من بعض فاذا رأيتم الهلال نهرا فلا تفطروا حتى تمسوا » (١) وفي رواية « فاذا رأيتم الهلال من أول النهار فلا تفطروا حتى يشهد شاهدان انهما رأياه بالامس » اذا عرفت ذلك لم يخف عليك ان قوله قبل الزوال ليس لتخصيص الحكم

وأبو ثور وخالف الحسن بن صالح فقال لا يجزئه وإن صادف رمضان وعليه القضاء وسبق الاستدلال عليه ولو كان صام رمضان بنية التطوع لم يجزئه عن فرضه عندنا وعند الجمهور وقال أبو حنيفة يجزئه *

﴿فرع﴾ إذا لم يعرف الأسير ونحوه الليل ولا النهار بل استمرت عليه الظلمة دائماً فهذه مسألة مهمة قل من ذكرها وقد حكى الإمام أبو بكر المروزي من أصحابنا فيه ثلاثة أوجه للأصحاب (أحدها) يصوم ويقضي لأنه عذر نادر (والثاني) لا يصوم لأن الجزم بالنية لا يتحقق مع جهالة الوقت (والثالث) يتحرى ويصوم ولا يقضي كيوم الغيم في الصلاة (قلت) الأصح أنه يلزمه التحري والصوم ولا قضاء عليه هذا إذا لم يظهر له فيما بعد الخطأ فإن تبين أنه صادف الليل لزمه القضاء بخلاف والله تعالى أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ولا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام إلا بالنية لقوله صلى الله عليه وسلم «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» ولأنه عبادة محضة فلم يصح من غير نية كالصلاة وتجب النية لكل يوم لأن صوم كل يوم عبادة منفردة يدخل وقتها بطولوع الفجر ويخرج وقتها بغروب الشمس لا يفسد بفساد ما قبله ولا يفسد ما بعده فلم يكفه نية واحدة كالصلوات ولا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصوم الواجب بنية من النهار لما روت حفصة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له» وهل تجوز نيته مع طلوع الفجر فيه وجهان (من) أصحابنا من قال يجوز لأنه عبادة فجزت بنية تقارن ابتداءها كسائر العبادات (وقال) أكثر أصحابنا لا يجوز إلا بنية من الليل لحديث حفصة رضي الله عنها ولأن أول وقت الصوم يخفى فوجب تقديم النية عليه بخلاف سائر العبادات فإذا قلنا بهذا فهل تجوز النية في جميع الليل فيه وجهان (من) أصحابنا من قال لا تجوز إلا في النصف الثاني قياساً على أذان الصبح والدفع من المزدلفة (وقال) أكثر أصحابنا يجوز في جميع الليل لحديث حفصة ولأننا لو أوجبنا النية في النصف الثاني ضاق على الناس ذلك وشق وإن نوى بالليل ثم أكل أو جامع لم تبطل نيته وحكي عن أبي إسحق أنه قال تبطل لأن الأكل ينافي الصوم فأبطل النية والمذهب الأول وقيل إن أبا إسحق رجع عن ذلك والدليل أن الله تعالى أحل الأكل إلى طلوع الفجر فلو كان الأكل يبطل النية لما جاز أن يأكل إلى الفجر لأنه يبطل النية *

به لكنه موضع الشبهة والخلاف فلذلك خصه بالذكر فاما بعد الزوال فهو متفق عليه وقد أعلم في النسخ قوله لم يجز الإفطار بالخاء لأن الإمام والمصنف في الوسيط نسبوا قول أبي يوسف إلى أبي حنيفة رحمه الله وهو غير ثابت نعم يجوز إعلامه بالالف لأحدى الروايتين عن أحمد والله أعلم *

(الشرح) حديث «إنما الأعمال بالنيات» رواه البخاري ومسلم من رواية عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وسبق بيانه واضحا في باب نية الوضوء وحديث حفصة رضي الله عنها رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم بأسانيد كثيرة الاختلاف وروى مرفوعا كما ذكره المصنف وموقوفا من رواية الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن أخته حفصة واسناده صحيح في كثير من الطرق فيعتمد عليه ولا يضر كون بعض طرقه ضعيفا أو موقوفا فان الثقة الواصل له مرفوعا معه زيادة علم فيجب قبولها كما سبق تقريره مرات وأكثر الحفاظ رواية لطرقه المختلفة النسائي ثم البيهقي وذكره النسائي في طرق كثيرة موقوفا على حفصة وفي بعضها موقوفا عن عبد الله بن عمر وفي بعضها عن عائشة وحفصة موقوفا عليهما وقال الترمذي لا نعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه وقد روى عن نافع عن ابن عمر قولا وهو أصح وقل البيهقي هذا حديث قد اختلف علي الزهري في اسناده وفي رفعه الي النبي صلى الله عليه وسلم قال وعبد الله بن أبي بكر أقام اسناده ورفعه وهو من الثقات الاثبات وقال الدارقطني رفعه عبد الله بن أبي بكر وهو من الثقات الرفعاء ورواه البيهقي من رواية عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له» قال البيهقي قال الدارقطني اسناده كلهم ثقات (قلت) والحديث حسن يحتاج به اعتمادا على رواية الثقات الرافعين والزيادة من الثقة مقبولة والله تعالى أعلم * وفي بعض الروايات «يبيت الصيام من الليل» وفي بعضها يجمع ويجمع بالتخفيف والتشديد وكله بمعنى والله تعالى أعلم (وأما) قول المصنف ولانه عبادة محضة فاحتراز من العدة والكتابة وقضاء الدين ونحوها (أما) احكام الفصل ففيه مسائل (أحداها) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى لا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام الواجب والمندوب الا بالنية وهذا الخلاف فيه عندنا فلا يصح صوم في حال من الاحوال الابنية لما ذكره المصنف ومحل النية القلب ولا يشترط نطق اللسان بلا خلاف ولا يكفي عن نية القلب بلا خلاف ولكن يستحب التلفظ مع القلب كما سبق في الوضوء والصلاة (الثانية) تجب النية كل يوم سواء رمضان وغيره وهذا لا خلاف فيه عندنا فلو نوى في أول ليلة من رمضان صوم الشهر كله لم تصح هذه النية لغير اليوم الاول لما ذكره المصنف وهل تصح لليوم الاول فيه خلاف والمذهب صحتهما له وبه قطع أبو الفضل بن عبدان وغيره وتردد فيه الشيخ أبو محمد الجويني من حيث أن النية قد فسد بعضها (الثالثة) تبييت النية شرط في صوم رمضان وغيره من الصوم الواجب فلا يصح صوم رمضان ولا القضاء ولا المكفارة ولا صوم

قال (القول في ركن الصوم وهو النية والامساك (أما) النية فعليه أن ينوى لكل يوم (م) نية معينة (ح) مبيتة (ح) جازمة. والتعيين أن ينوى اداء فرض صوم رمضان غدا وقيل لا يتعرض للفرضية وقيل يتعرض لرمضان هذه السنة *

فدية الحج وغيرها من الصوم الواجب بنية من النهار بلا خلاف وفي صوم النذر طريقان (المذهب) وبه قطع الجمهور وهو المنصوص في المختصر لا يصح بنية من النهار (والثاني) فيه وجهان بناء على أنه يسلك به في الصفات مسلك واجب الشرع أم جائزه ومندوبه (ان قلنا) كواجب لم يصح بنية النهار والا فيصح كالنفل ومن حكى هذا الطريق المتولي هنا والغزالي وجماعات من الخراسانيين في كتاب النذور والمذهب يفرق بين هذه المسألة وباقي مسائل الخلاف في النذر هل يسلك به مسلك الواجب أم المندوب بأن الحديث هنا عام في اشتراط تبين النية للصوم خص منه النفل بدليل وبقي النذر على العموم والله أعلم قال أصحابنا فلونوى قبيل غروب الشمس بلحظة أو عقب طلوع الفجر بلحظة لم يصح بلا خلاف ولونوى مع الفجر فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) عند المصنف وسائر المصنفين أنه لا يجوز وهو قول أكثر أصحابنا المتقدمين كما ذكره المصنف وقطع به الماوردي والمحاملي في كتبهم وآخرون والمعتمد في دليله ما ذكره المصنف (وأما) ما ذكره صاحب الشامل حيث ذكر هذا ثم قال ولان من أصحابنا من أوجب امساك جزء من الليل ليكمل له الصوم جميع النهار فوجب تقديم النية لباستوعبه (فغلط) لان الصوم لا يجب فيه امساك جزء من الليل لقوله تعالى (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) وإنما يجب امساك جزء من الليل بعد غروب الشمس ليتحقق كمال النهار والله أعلم

(فرع) لو نوى بعد الفجر وقبل الزوال في غير رمضان صوم قضاء أو نذر لم ينعقد لما نواه وفي انعقاده نفلا وجهان حكاهما المتولي قال وهما مبنيان على القولين فيمن صلى الظهر قبل الزوال

(فرع) لا يصح صوم الصبي المميز في رمضان إلا بنية من الليل ولهذا قلنا في المسألة الثالثة تبين النية شرط في صوم رمضان وغيره من الواجب وكذا قال المصنف لا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام الواجب إلا بنية من الليل وتقديره لا يصح صوم رمضان من أحد إلا بنية من الليل ولا يصح الواجب إلا بنية من الليل (الرابعة) تصح النية في جميع الليل ما بين غروب الشمس وطلوع الفجر قال المتولي وغيره فلونوى الصوم في صلاة المغرب صح نية هذا هو المذهب وبه قطع جمهور أصحابنا المتقدمين وجماعات من المصنفين وفيه وجه أنه لا تصح النية إلا في النصف الثاني من الليل

ذكرنا اختلاف الأصحاب في أن النية ركن في الصلاة أم شرط ولم يوردوا الخلاف هنا والاليق بمن اختار كونها هناك شرطا ان يقول بمثله هنا ومنهم صاحب الكتاب وحينئذ يتمحض نفس الصوم كفاه إذا عرفت ذلك فقوله ان ينوى لكل يوم نية معينة مبيته جازمة ضابط ادرج فيه امورا (أحدها) قوله أن ينوى فالنية واجبة في الصوم اذ لا عمل إلا بالنية ومحملها القلب ولا يشترط النطق

حكاه المصنف والاصحاب ولم يبين الجمهور قائله وبينه السر خسى فى الامالى فقال هو ابو الطيب بن سلمة واتفق اصحابنا على تغليبها فيه (واما) قول المصنف فاذا قلنا بهذا فهل تجوز النية فى جميع الليل فيه وجهان فعبارة مشككة لانها توهم اختصاص الخلاف بما اذا قلنا لا تجوز النية مع الفجر ولم يقل هذا احد من اصحابنا بل الخلاف المذكور فى اشتراط النية فى النصف الثانى جار سواء جوزنا النية مع الفجر أم لا لان من جوزها مع الفجر لا يمنع صحتها قبله وهذا لا خلاف فيه فلا بد من تأويل كلام المصنف والله تعالى اعلم * (واما) قياس ابن سلمة على اذان الصبح والدفع من المزدلفة بقياس عجيب وأى علة توجهها ولو جمعتهما علة فالفرق ظاهر لان اختصاص الاذان والدفع بالنصف الثانى لا خرج فيه بخلاف النية فقد يستغرق كثير من الناس النصف الثانى بالنوم فيؤدى الى تفويت الصوم وهذا خرج شديد لاصل له والله تعالى اعلم * (الخامسة) اذا نوى بالليل الصوم ثم أكل أو شرب أو جامع أو أتى بغير ذلك من منافيات الصوم لم تبطل نيته وهكذا لو نوى ونام ثم انتبه قبل الفجر لم تبطل نيته ولا يلزمه تجديدها هذا هو الصواب الذى نص عليه الشافعى وقطع به جمهور الاصحاب إلا ما حكاه المصنف وكثيرون بل الاكثرون عن ابن اسحق المروزى أنه قال تبطل نيته بالاكل والجماع وغيرها من المنافيات ويجب تجديدها فان لم يجددها فى الليل لم يصح صومه قال وكذا لو نوى ونام ثم انتبه قبل الفجر لزمه تجديدها فان لم يجددها لم يصح صومه ولو استمر نومه الى الفجر لم يضره وصح صومه وهذا المحكى عن ابى اسحق غلط باتفاق الاصحاب لما ذكره المصنف قال المصنف وآخرون وقيل أن أبا اسحق رجع عنه وقال ابن الصباغ وآخرون هذا النقل لا يصح عن ابى اسحق وقال إمام الحرمين رجع أبو اسحق عن هذا عام حج وأشهد على نفسه وقال القاضى أبو الطيب فى المجرى هذا الذى قاله أبو اسحق غلط قال وحكى أن أبا سعيد الاصطخرى لما بلغه قول ابى اسحق هذا قال هذا خلاف اجماع المسلمين قال ويستتاب أبو اسحق هذا وقال الدارمى حكى ابن القطان عن ابى بكر الحزنى أنه حكى للاصطخرى قول ابى اسحق هذا قال خرق اجماع حكاه الحزنى لابي اسحق بحضرة ابن القطان فلم يتكلم أبو اسحق قال فلهذه رجع فحصل أن الصواب أن النية لا تبطل بشئ من هذا قال امام الحرمين وفى كلام العراقيين تردد فى أن الغفلة هل تنزل منزلة النوم يعنى أنه اذا تذكر بعدها يجب تجديد النية على الوجه المنسوب الى ابى اسحق قال والمذهب اطراح كل هذا والله أعلم *

فى الصوم بلا خلاف (والثانى) قوله لكل يوم فلا يكفى فيه صوم الشهر كله فى اوله خلافا لما لك وبه قال احمد فى إحدى الروايتين * لنا ان صوم كل يوم عبادة برأسها الا ترى انه يتخلل اليومين ما يناقض الصوم واذا كان كذلك وجب افراد كل واحد بنية كالصلوات واذا نوى صوم جميع الشهر هل يصح صوم اليوم الاول بهذه النية فيه تردد للشيخ ابى محمد ورأيت أبا الفضل بن عبدان أجاب بصحته وهو

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما صوم التطوع فإنه يجوز بنية قبل الزوال وقال المزني لا يجوز إلا بنية من الليل كالفرض والدليل علي جوازه ما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أصبح اليوم عندكم شيء تطعمون فقالت لا فقال اني اذا صائم» ويخالف الفرض لان النفل أخف من الفرض والدليل عليه انه يجوز ترك الصيام واستقبال القبلة في النفل مع القدرة ولا يجوز في الفرض وهل يجوز بنية بعد الزوال فيه قولان (روى) حرمله انه يجوز لانه جزء من النهار فجازت نية النفل فيه كالنصف الاول (وقال) في القديم والجديد لا يجوز لان النية لم تصحب معظم العبادة فأشبهه اذانوى مع غروب الشمس ويخالف النصف الاول فان النية هناك صحبت معظم العبادة ومعظم الشيء يجوز أن يقوم مقام كل الشيء ولهذا لو أدرك معظم الركعة مع الامام جعل مدركاللركعة ولو أدرك دون معظم لم يجعل مدركالها فان صام المتطوع بنية من النهار فهل يكون صائماً من اول النهار ام من وقت النية فيه وجهان (قال) ابواسحق يكون صائماً من وقت النية لان ما قبل النية لم يوجد فيه قصد القربة فلم يجعل صائماً فيه (وقال) اكثر اصحابنا انه صائم من اول النهار لانه لو كان صائماً من وقت النية لم يضره الاكل قبلها *

﴿ الشرح ﴾ حديث عائشة رضي الله عنها صحيح رواه مسلم ولفظه قالت «قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم يا عائشة هل عندكم شيء فقلت يا رسول الله ما عندنا شيء قال فاني صائم» هذا لفظ مسلم وفي رواية للذائي قال صلى الله عليه وسلم «اذا صوم» (وقوله) صلى الله عليه وسلم «اذا صوم» معناه ابتدىء نية الصيام هذا مقتضاه وسأذكر باقي الاحاديث الواردة بمعناها في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى (اما) الاحكام فقال الشافعي والاصحاب يصح صوم النفل بنية من النهار قبل الزوال وشذعن الاصحاب المزني وأبو يحيى البلخي فقالا لا يصح إلا بنية من الليل وهذا شاذ ضعيف ودليل المذهب والوجه في الكتاب وهل تصح بنية بعد الزوال فيه قولان (اصحهما) باتفاق الاصحاب وهو نصه في معظم كتبه الجديدة وفي القديم لا يصح ونص في كتابين من الجديد علي صحته نص عليه في حرمله وفي كتاب اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما وهو من جملة كتب الام قال اصحابنا وعلي هذا يصح في جميع ساعات النهار وفي آخر ساعة لكن يشترط ان لا يتصل غروب الشمس بالنية بل يبقى بينهما زمن ولو ادنى لحظة صرح به البندنيجي وغيره ثم اذا نوى قبل الزوال أو بعده

الظاهر (الثالث) التعيين وهو واجب صوم الفرض وبه قال مالك وأحمد في أصح الروايتين خلافاً لابن حنيفة حيث قال لا يشترط التعيين في النذر المعين ولا في صوم رمضان بل لو نوى صوم القدر طلقاً في رمضان أو نوى النفل أو النذر أو القضاء أو الكفارة وقع عن رمضان ان كان مقيماً وان كان مسافراً فيكذلك ان أطلق النفل وان نوى النذر أو القضاء أو الكفارة وقع عما نوى وان نوى النفل فروايتان * لنا القياس

وصححناه فهل هو صائم من وقت النية فقط ولا يحسب له ثواب ما قبله أم من طلوع الفجر ويثاب من طلوع الفجر فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليهما (أصحهما) عند الأصحاب من طلوع الفجر ونقله المصنف والجمهور عن أكثر أصحابنا المتقدمين قال الماوردي والمحامي في كتابيه المجموع والتجريد والمتولي الوجه القائل يثاب من حين النية هو قول أبي اسحق المروزي واتفقوا على تضعيفه قال الماوردي والقاضي أبو الطيب في المجرد هو غلط لأن الصوم لا يتبعض قالوا وقوله لأنه لم يقصد العبادة قبل النية لا أثر له فقد يدرك بعض العبادة ويثاب كالمسبوق يدرك الإمام راكعاً فيحصل له ثواب جميع الركعة باتفاق الأصحاب وبهذا ردوا على أبي اسحق والله أعلم * وقد سبق في باب نية الوضوء الفرق بين هذه المسألة ومن نوى الوضوء عند غسل الوجه ولم ينو قبله فإنه لا يثاب على المضمضة والاستنشاق وغسل الكفين لأن الوضوء ينفصل بعضها عن بعض ولو حذف هذه المذكورات منه صح بخلاف الصوم والله أعلم قال أصحابنا (فإن قلنا) يثاب من طلوع الفجر اشترطت جميع شروط الصوم من أول النهار فإن كان أكل أو جامع أو فعل غير ذلك من المنافيات لم يصح صومه (وإن قلنا) يثاب من أول النية ففي اشتراط خلو أول النهار عن الأكل والجماع وغيرها وجهان مشهوران في الطريقتين (أصحهما) الاشتراط وبه قطع المصنف وآخرون وهو المنصوص (والثاني) لا يشترط فلو كان أكل أو جامع أو فعل غير ذلك من المنافيات ثم نوى صح صومه ويثاب من حين النية وهذا الوجه محكي عن أبي العباس بن سريج ومحمد بن جرير الطبري والشيخ أبي زيد المروزي وحكاه أبو علي الطبري في الإفصاح والقاضي أبو الطيب في المجرد وجهان مخرجا قالوا والمخرج له هو محمد بن جرير الطبري وحكاه المتولي عن جماعة من الصحابة أبي طنحة وأبي أيوب وأبي الدرداء وأبي هريرة رضي الله عنهم وما أظنه صحيحا عنهم (فإن قلنا) بالذهب أن الإمساك من أول النهار شرط فلو كان أول النهار كافرا أو مجنونا أو حائضا ثم زال ذلك في أثناء النهار ونوى صوم التطوع ففي صحته وجهان مشهوران في كتب الخراسانيين (أصحهما) لا يصح صومه لأنه لم يكن أهلا للصوم والله تعالى أعلم قال الشيخ أبو محمد الجويني في السلسلة الوجهان في وقت ثواب الصائم هنا مبنيان على القولين فيمن نذر صوم يوم قدوم زيد فقدم ضحوة وهو صائم هل يجزئه عن نذره إن قلنا يجزئه حصل له الثواب هنا من طلوع الفجر والافس وقت النية والله تعالى أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

على الكفارة واتقضاء وتعيينه شرعا لا يفنى عن تجديد المكلف قصده إلى ما كلف به وكال التعيين في رمضان أن ينوي صوم الغد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى (أما) الصوم والتعرض لمكونه من رمضان فلا خلاف في اعتبارهما (وأما) الأداء والفرضية والإضافة إلى الله تعالى ففيها الخلاف المذكور في الصلاة وقد أعاد ذكر الخلاف في الفرضية ههنا (وأما) رمضان هذه السنة فقد حكى الإمام

ولا يصح صوم رمضان الا بتعيين النية وهو ان ينوي انه صائم من رمضان لانه قرينة مضافة الى وقتها فوجب تعيين الوقت في نيتها كصلاة الظهر والعصر وهل يفتقر الى نية الفرض فيه وجهان (قال) ابو اسحاق يلزمه ان ينوي صوم فرض رمضان لان صوم رمضان قد يكون نفلا في حق الصبي فافتقر الى نية الفرض لتمييزه عن صوم الصبي (وقال) ابو علي بن ابي هريرة لا يفتقر الى ذلك لان رمضان في حق البالغ لا يكون الا فرضا فلا يفتقر الى تعيين الفرض فان نوى في ليلة الثلاثين من شعبان فقال ان كان غدا من رمضان فانا صائم عن رمضان او عن تطوع فكان من رمضان لم يصح لعلتين (احدهما) انه لم يخص النية لرمضان (والثانية) ان الاصل انه من شعبان فلا تصح نية رمضان ولو قال ان كان غدا من رمضان فانا صائم عن رمضان وان لم يكن من رمضان فانا صائم عن تطوع لم يصح لعلته واحدة وهو ان الاصل انه من شعبان فلا تصح نية الفرض فان قال ليلة الثلاثين من رمضان ان كان غدا من رمضان فانا صائم عن رمضان او مفطر فكان من رمضان لم يصح صومه لانه لم يخص النية للصوم وان قال ان كان غدا من رمضان فانا صائم عن رمضان وان لم يكن من رمضان فانا مفطر فكان من رمضان صومه لانه اخص النية للفرض وبني على اصل لان الاصل انه من رمضان *

(الشرح) قوله قرينة مضافة الى وقتها احتراز من الكفارة فانه لا يشترط فيها تعيينها عن قتل او ظهار او غيرها (أما) الاحكام ففيه مسائل (احداها) قال الشافعي والاصحاب لا يصح صوم رمضان ولا قضاء ولا كفارة ولا نذر ولا فدية حج ولا غير ذلك من الصيام الواجب الا بتعيين النية لقوله صَلَّى «وإنما الكل امرى، ما نوى» فهذا ظاهر في اشتراط التعيين لان اصل النية فهم اشتراطه من أول الحديث «إنما الاعمال بالنيات» واستدل الاصحاب بالقياس الذي ذكره المصنف وهذا الذي ذكرناه من اشتراط تعيين النية هو المذهب والمنصوص وبه قطع الاصحاب في جميع الطرق الا المتولي فحكى عن أبي عبد الله الحلي من أصحابنا وجهان ان صوم رمضان يصح بنية مطلقة وهذا الوجه شاذ مردود (الثانية) صفة النية الكاملة المجزئة بلا خلاف أن يقصد بقلبه صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى فأما الصوم فلا بد منه وكذا رمضان لا بد من تعيينه إلا وجه الحلي السابق في المسألة قبلها (وأما) الاناء والفرضية ففيهما الخلاف السابق في الصلاة وقد سبق موضعا بدليله لكن الاصح هنا وهناك ان الاداء لا يشترط (وأما) الفرضية فاختلوا في الاصح هناك وهنا فالاصح عند اكثرين هناك

وجها أنه لا بد من اعتباره وتابعه المصنف ويقرب منه حكاية صاحب التهذيب وجهين في انه هل يجب أن يقول من فرض هذا الشهر أم يكفي أن يقول من فرض رمضان وقال الاصح الاول والامام زيفه بان معني الاداء هو القصد فاذا خطر الاداء بالبال فقد خطر التعرض الوقت المعين وقد يزيف أيضا بان التعرض لليوم المعين لا بد منه وأنه يغني عن كونه من هذا الشهر وهذه السنة فان

الاشتراط والاصح هنا أيضا عند البغوى الاشتراط والاصح هنا عند البندنجي وصاحب الشامل والاكثرين عدم الاشتراط والفرق أن صوم رمضان من البالغ لا يكون الا فرضا وصلاة الظهر من البالغ قد تكون نفلا في حق من صلاها ثانيا في جماعة وهذا هو الاصح (وأما) الاضافة الى الله تعالى فقد سبق في باب نية الوضوء ان فيها وجهين في جميع العبادات ذكرها الخراسانيون (أصحها) لا تجب وبه قطع العراقيون (وأما) لتقييد بهذه السنة فليس بشرط على المذهب وهو المنصوص وبه قطع المصنف وسائر العراقيين وآخرون من غيرهم وحكى امام الحرمين وآخرون من الخراسانيين وجهها في اشتراطه وغلطوا قائله وحكى البغوى وجهها في اشتراط فرض هذا الشهر وهو بمعنى فرض هذه السنة وهو ايضا غلط والله تعالى أعلم *

(فرع) قال أصحابنا الخراسانيون وغيرهم اذا نوى يوما وأخطأ في وصفه لا يضره (مثاله) نوى ليلة الثلاثاء صوم الغد وهو يعتقد يوم الاثنين أو نوى صوم غد من رمضان هذه السنة وهو يعتقدها سنة ثلاث فكانت سنة أربع صح صومه بخلاف ما لو نوى ليلة الاثنين صوم يوم الثلاثاء أو نوى وهو في سنة أربع صوم رمضان سنة ثلاث فإنه لا يصح بلا خلاف لأنه لم يعين الوقت ومن ذكر هذا الفرع كما ذكرته من العراقيين القاضي أبو الطيب في المجرى والدارمي لكن قال الدارمي لو نوى صوم غد يوم الاحد وهو غيره فوجهان وذكر صاحب الشامل ما قدمناه عن القاضي أبي الطيب وغيره ثم قال وعندي انه يجزئه في جميع هذه الصور ولا فرق بينها *

(فرع) قال الرافعي اشتراط الغد في كلام الاصحاب في تفسير التعيين قال وهو في الحقيقة ليس من حد التعيين وإنما وقع ذلك من نظرهم الى التبييت *

(فرع) حكم التعيين في صوم القضاء والكفارة كما ذكرنا في صوم رمضان ولا يشترط تعيين سبب الكفارة لكن لو عين وأخطأ لم يجزئه وسيأتي في الكفارات ان شاء الله تعالى ايضاحه وسبقت الاشارة الى شيء منه في باب صفة الاثمة (وأما) صوم التطوع فيصح بنية مطلق الصوم كما في الصلاة هكذا أطلقه الاصحاب وينبغي أن يشترط التعيين في الصوم المرتب كصوم عرفة وعاشوراء وايام البيض وستة من شوال ونحوها كما يشترط ذلك في الرواتب من نوافل الصلاة (الثالثة) قال أصحابنا ينبغي أن تكون النية جازمة فلو نوى ليلة الاثنين من شعبان صوم غد ان كان من رمضان فله حالان (أحدهما) أن لا يعتقد كونه من رمضان فان ردد نيته فقال أصوم غداً من رمضان ان كان

هذا اليوم لا يكون الا كذلك بل اذا وقع التعرض لليوم المعين لم يضر الخطأ في أوصافه قال الروياني في التجربة لو نوى ليلة الثلاثاء صوم الغد وهو يعتقد يوم الاثنين أو نوى رمضان السنة التي هو فيها وهو يعتقدها سنة ثلاث فكانت سنة اثنتين صح صومه بخلاف ما اذا نوى صوم يوم الثلاثاء ليلة الاثنين أو رمضان سنة ثلاث في سنة اثنتين لا يصح لأنه لم يعين الوقت (واعلم) أن لفظ

منه والا فأننا مفطر أو متطوع لم يجزئه عن رمضان اذا بان منه لانه صام شاكا ولم يكن علي أصل يستعجبه ولا ظن يعتمد عليه وقال المزني يجزئه عن رمضان ولو قال أصوم غداً عن رمضان او تطوعا لم يجزئه بلا خلاف ولو لم يردد نيته بل جزم بالصوم عن رمضان لم يصح وان صادف رمضان لما ذكره المصنف من ان الاصل عدم رمضان ولانه اذا لم يعتقد من رمضان لم يتأت منه الجزم به وانما يحصل حديث نفس لا اعتبار به وحكي امام الحرمين وغيره وجها عن صاحب التقرينب انه يجزئه عن رمضان والصواب الاول وبه قطع الجمهور (اما) اذا كان في آخر رمضان فقال ليلة الثلاثين منه أصوم غداً ان كان من رمضان او اتطوع او قال أصوم أو افطر وصادف رمضان فلا يجزئه لانه لم يجزم وان قال أصوم غداً عن رمضان ان كان منه والا فأننا مفطر فيمكن منه اجزأه لان الاصل بقاء رمضان فأجزأه استصحابا للاصل (الحال الثاني) أن يعتقد كونه من رمضان فان لم يستند اعتقاده الي ما يثير ظنا فلا اعتبار به وحكمه ما سبق في الحال الاول وإن استند اليه فقد قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر لو عقد رجل علي أن غدا من رمضان في يوم الشك ثم بان أنه من رمضان أجزأه هذا نصه قال أصحابنا ان استند إلى ما يحصل ظنا بان اعتمد قول من يثق به من حر أو عبد أو امرأة أو صبيان ذوى رشد ونوى صوم رمضان فبان منه اجزأه بلا خلاف هكذا نقله الرافعي عن الاصحاب وصرح به البغوي والمتولي ولكن لم يذكر الصبيان وصرح به كاه آخرون منهم إمام الحرمين في النهاية فصرح بالصبيان ذوى الرشدا قال الجرجاني في التحرير لو نوى الصوم برؤية من تسكن نفسه اليه من امرأة أو عبد أو فاسق أو مراهق وكان من رمضان أجزأه ولم يذكر فيه خلافا ومن صرح باعتماد الصبي المراهق وصحة الصوم بناء علي قوله المحامي في المجموع فان قال في نيته والحالة هذه أصوم عن رمضان فان لم يكن منه فهو تطوع قال امام الحرمين وغيره فظاهر النص أنه لا يصح وان بان أنه من رمضان لانه متردد قال الامام وذكر طوائف من الاصحاب وجها آخر انه يصح لاستناده الي أصل قال الامام وهذا موافق لمذهب المزني ورأى الامام طرد الخلاف وان جزم قال لانه لا يتصور الجزم والحالة هذه لانه لا موجب له وانما الحاصل له حديث نفس وان سماه جزما قالوا ويدخل في قسم استناد الاعتقاد الي ما يثير ظنا الصوم مستندا الي دلالة الحساب بمنازل القمر حيث جوزناه كما سبق قال أصحابنا ومن ذلك اذا حكم الحام بثبوت رمضان بعدلين أو بمثل اذا جوزناه فيجب الصوم ويجزىء اذا بان من رمضان بلا خلاف ولا يضر ما قد بقي من الارتباب في بعض الاوقات لحصول الاستناد الي ظن معتمد قال

الغد قد اشتهر في كلام الاصحاب في تفسير التعيين وكيفيته وهو في الحقيقة ليس من حد التعيين وانما وقع ذلك من نظرم الي التبييت ولا يخفى مما ذكرناه قياس التعيين في القضاء والنذر والكفارة (واما) صوم التطوع فيصح بنية مطلق الصوم كما في انصالة

أصحابنا ومن ذلك الأسير والمحبوس في مطبوعة إذا اشتبهت عليه الشهور وقد سبق بيانه مبسوطا والله تعالى أعلم * ولو قال ليلة الثلاثين من شعبان أصوم غدا نفلا إن كان من شعبان والافن رمضان ولم يكن إمارة ولا غيرها فصادف شعبان صح صومه نفلا لأن الأصل بقاء شعبان صرح به المتولي وغيره وإن صادف رمضان فقد ذكرنا أنه لا يصح فرضا ولا نفلا والله تعالى أعلم * ولو كان عليه قضاء فقال أصوم غدا عن القضاء أو تداءع لم يجزئه عن القضاء بلا خلاف لأنه لم يجزم به ويصح نفلا إذا كان في غير رمضان * هذا مذهبنا وبه قال محمد بن الحسن وقال أبو يوسف يقع عن القضاء والله تعالى أعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ ومن دخل في الصوم ونوى الخروج منه بطل صومه لأن النية شرط في جميعه فإذا قطعها في أثناءه بقي الباقي بغير نية فيبطل وإذا بطل البعض بطل الجميع لأنه لا ينفرد ببعضه عن بعض ومن أصحابنا من قال لا يبطل لأنه عبادة تتعلق بالكفارة بمنسأ فلم تبطل بنية الخروج كالحج والاول أظهر لأن الحج لا يخرج منه بما يفسده والصوم يخرج منه بما يفسده فكان كالصلاة ﴾ * ﴿ الشرح ﴾ قوله تتعلق الكفارة بمنسأ احتراز من الصلاة (وقوله) يخرج من الصوم بما يفسده ولا يخرج من الحج بما يفسده معناه أنه إذا بطل الصوم بالاكل أو غيره صار خارجا منه فلو جامع بعده في هذا اليوم لا كفارة عليه وإن كان آثما بهذا الجماع لأنه كان يجب عليه إمساك بقية النهار ولكن وجوب الامساك لحزمة اليوم والكفارة إنما تجب على من أفسد الصوم بالجماع وهذا لم يفسد بجماعه صوما (وأما) الحج فإذا أفسده بالجماع لم يخرج منه بالافساد بل حكم احرامه باق وإن كان عليه القضاء فلو قتل بعد صيدا أو تطيب أو لبس أو فعل غير ذلك من محظورات الاحرام لزمته الفدية لكونه لم يخرج منه بل هو محرم كما كان فهذا مراد المصنف بالفرق بينهما وهما مفترقان في الخروج وعدمه ومتفقان في وجوب المضي في فاسدهما (وأما) حكم المسألة فإذا دخل في صوم ثم نوى قطعه فهل يبطل فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (اصحهما) عند المصنف والبعوى وآخرين بطلانه (واصحهما) عند الاكثرين لا يبطل وقد سبق بيانه في اوائل باب عمدة الصلاة وذكرنا هناك ما يبطل بنية الخروج وما لا يبطل وما اختلفوا فيه وسبق ايضا في باب نية الوضوء * هذا إذا جزم بنية الخروج في الحال فلو تردد في الخروج منه أو علق الخروج على دخول زيد مثلا فالمذهب وبه قطع الاكثرين لا يبطل وجهها واحدا (والثاني) على الوجهين فيمن جزم بالخروج فإن قلنا في التعليق أنه لا يبطل فدخل زيد في أثناء النهار هل يبطل فيه وجهان (الصحيح) لا يبطل

﴿ فرع ﴾ قال القاضي أبو المكارم في العدة لو قال أتسحر لا قوي علي الصوم لم يكف هذا في النية وتقل بعضهم عن نوادر الاحكام لابي العباس الروياني أنه لو تسحر للصوم أو شرب لدفع

حكاهما جماعة منهم البغوي في باب صفة الصلاة وجزم الماوردي بانه لو نوي انه سيفطر بعد ساعة لم يبطل صومه * ومتى نوى الخروج من الصوم باكل او جماع ونحوها قلنا انه يبطل فالمشهور بطلانه في الحال وحكي للماوردي وجهين (احدهما) هنم (والثاني) لا يبطل حتى يمضي زمان امكان الاكل والجماع وهذا غريب ضعيف والله اعلم * ولو كان صائما عن نذر فزوى قلبه الي كفارة او عكس قال امام الحرمين والمتولي والاصحاب لا يحصل له الذي انتقل اليه بلا خلاف واما الذي كان فيه (فان قلنا) ان نية الخروج لا تبطله بقي علي ما كان ولا أثر لما جرى (وان قلنا) تبطله فهل يبطل أم ينقلب نفلا فيه خلاف كما سبق في نظائره فيمن نوى قلب صلاة الظهر عصرا وشبهه وقد سبق ايضاح هذا واشباهه في أول صفة الصلاة قال المتولي وغيره وهذا الوجه في انقلابه نفلا هو فيما اذا كان في غير رمضان والا فرمضان لا يقع فيه نقل اصلا كما سنوضحه قريبا ان شاء الله تعالى والله اعلم *

(فرع) في مسائل تتعلق بنية الصوم (احداها) اذا نوت الحائض صوم الغد قبل انقطاع دم حيضها ثم انقطع في الليل قال المتولي والبغوي وآخرون من اصحابنا ان كانت مبتدأة يتم لها في الليل اكثر الحيض المعتاد عاداتها اكثر الحيض وهي تتم في الليل صح صومها بلا خلاف لانا نقطع بأن مزارها كله طهر وان كانت عاداتها دون اكثره ويتم بالليل فوجهان (اصحهما) تصح نيتها وصومها لان الظاهر استمرار عاداتها قد بنت نيتها على اصل وان لم يكن لها عادة او كانت ولا يتم اكثر الحيض في الليل او كانت لها عادات مختلفة لم يصح لانها لم تجزم ولا بنت علي اصل ولا اشارة * (الثانية) قال المتولي لو تسحر ليقوى علي الصوم او عزم في أول الليل أن يتسحر في آخره ليقوى علي الصوم لم يكن هذا نية لانه لم يوجد قصد الشروع في العبادة وقال الرافعي قال القاضي ابو المسكارم في العدة لو قال في الليل أتسحر لا قوى علي الصوم لم يكف هذا في النية قال ونقل بعضهم عن نوادر الاحكام لابي العباس الروياني انه لو قال اتسحر للصوم أو أشرب لدفع العطش نهارا أو امتنع من الاكل والشرب والجماع مخافة الفجر كان ذلك نية للصوم قال الرافعي وهذا هو الحق ان خطر بيا للصوم بالصفات المعتبرة لانه اذا تسحر ليصوم صوم كذا فقد قصده * (الثالثة) لو عقب النية بقوله ان شاء الله بقلبه أو بلسانه فان قصد التبرك أو وقوع الصوم وبقاء الحياة الي تمامه بمشيئة الله تعالى لم يضره وان قصد تعليقه والشك لم يصح صومه هذا هو المذهب وبه قطع المحققون منهم المتولي والرافعي وقال الماوردي ان قال اصوم غدا ان شاء زيد لم يصح صومه وان شاء زيد لانه لم يجزم النية وان قال ان شاء الله تعالى فوجهان (الصحيح) لا يصح صومه كقوله ان شاء زيد لانه استثناء وشأنه ان يقع ما نطق به (والثاني) يصح صومه هذا كلام الماوردي وجهم

العطش نهارا أو امتنع من الاكل والشرب والجماع مخافة الفجر كان ذلك نية للصوم وهذا هو الحق ان خطر بيا للصوم بالصفات التي يشترط التعرض لها لانه اذا تسحر ليصوم صوم كذا فقد قصده

صاحب البيان كلام الاصحاب في المسألة فقال لو قال اصوم غدا ان شاء الله تعالى فثلاثة أوجه (أحدها) وهو قول القاضي أبي الطيب يصح لان الامور بمشيئة الله تعالى (والثاني) لا يصح وهو قول الصيمري لان الاستثناء يبطل حكم ما اتصل به (والثالث) وهو قول ابن الصباغ ان قصد الشك في فعله لم يصح وان قصد ان ذلك موقوف على مشيئة الله وتوقيفه وتمكينه صح وهذا هو الصحيح وهو التفصيل السابق * (الرابعة) اذا نسي نية الصوم في رمضان حتى طلع الفجر لم يصح صومه بخلاف عندنا لان شرط النية الليل ويلزمه امساك النهار ويجب قضاؤه لانه لم يصمه ويستحب أن ينوي في اول نهاره الصوم عن رمضان لان ذلك يجزى عند أبي حنيفة فيحتاط بالنية (الخامسة) * اذا نوى وشك هل كانت نيته قبل الفجر أو بعده فقد قطع الصيمري وصاحبه الماوردي وصاحب البيان بأنه لا يصح صومه لان الاصل عدم النية ويحتمل أن يجبي فيه وجه لان الاصل بقاء الليل كمن شك هل ادرك ركوع الامام ام لا فان في حصول الركعة له خلافا سبق في موضعه الاصح انها لا تحصل * ولو نوى ثم شك هل طلع الفجر أم لا اجزأه وصح صومه بلا خلاف صرح به صاحب البيان قال هو والصيمري ولو اصبحت شاكا في انه نوى ام لا لم يصح صومه (السادسة) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى يتعين رمضان لصوم رمضان فلا يصح فيه غيره فلو نوى فيه الحاضر او المسافر او المريض صوم كفارة او نذر او قضاء او تطوع او اطلق نية الصوم لم تصح نيته ولا يصح صومه لاعما نواه ولا عن رمضان هكذا نص عليه وقطع به الاصحاب في الطرق الا امام الحرمين فقال لو اصبحت في يوم من رمضان غيرناو فنوى التطوع قبل الزوال قال الجماهير لا يصح وقال أبو اسحاق المروزي يصح قال الامام فعلى قياسه يجوز للمسافر التطوع به والمذهب ما سبق * واحتج له المتولي أن التشبه بالنصائين واجب عليه فلا يعتمد جنس تلك العبادة مع قيام فرض التشبه كما لو أفسد الحج ثم أراد ان يحرم احراما آخر صحيحا لم يعتمد لانه يلزمه المضي في فاسده والله أعلم * (السابعة) قال المتولي في آخر المسألة السادسة من مسائل النية لو نوى في الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمها لان ترك النية ضد للنية بخلاف ما لو أكل في الليل بعد النية لا تبطل لان الاكل ليس ضدها (الثامنة) قال المتولي لو نوى صوم القضاء والكفارة بعد الفجر فان كان في رمضان لم يعتمد له صوم أصلا لان رمضان لا يقبل غيره كما سبق ولم ينو رمضان من الليل وان كان في غير رمضان لم يعتمد القضاء والكفارة لان شرطهما نية الليل وهل يعتمد نفلا فيه وجهان بناء على القولين فيمن نوى الظهر قبل الزوال وقد سبقت المسألة مع نظائرها في أول صفة الصلاة (التاسعة) قال الصيمري وصاحب البيان حكاية عنه لو علم أن عليه صوما واجبا لا يدرى

والله أعلم (وقوله) في الكتاب معينة يجوز أن تقرأ بكسر الياء لانها تعين الصوم ويجوز أن تقرأ بالفتح كأن النوى يعينها ويخرجها عن التعلق بمطلق الصوم ويجوز اعلام هذه اللفظة مع الحاء بالواو لان

هل هو من رمضان أو نذر أو كفارة فنوى صوما واجبا أجزاءه كمن نسي صلاة من الخمس لا يعرف
عنه فإنه يصلي الخمس ويجزئه عما عليه ويعذر في عدم جزم النية للضرورة (العاشرة) قال الصيمري
وصاحب البيان حكاية عنه لو قال أصوم غدا ان شاء زيد أو ان نشطت لم تصح لعدم الجزم
وان قال ما كنت صحيحا مقبلا أجزاءه لأنه يجوز له الفطر لو مرض أو سافر قبل الفجر (الحادية
عشر) لو شك في نهار رمضان هل نوى من الليل ثم تذكر بعد مضي أكثر النهار أنه نوى صح
صومه بلا خلاف صرح به القاضي حسين في الفتاوى والبعوى وآخرون وقاسه البغوي على ما لو
شك المصلي في النية ثم تذكرها قبل أحداث ركن (الثانية عشرة) اذا كان عليه قضاء اليوم الاول
من رمضان فصام ونوى قضاء اليوم الثاني ففي أجزاءه وجهان مشهوران أحكامهما البغوي
وآخرون وجزم المتولي بأنه لا يجزئ قال وكذا لو كان عليه قضاء يوم من رمضان سنة فنوى
قضاه من صوم أخرى غلطا لا يجزئه كما لو كان عليه كفارة قتل فاعتق بنية كفارة ظهار
لا يجزئه وان كان لو أطلق النية عن واجبه في الموضعين أجزاءه وقد ذكر المصنف هذه
المسألة في آخر هذا الباب لكنه ذكر الوجهين احتمالين له فكانه لم ير النقل فيها *
(الثالثة عشرة) في مسائل جمعها الدارمي هنا مما يتعلق بالنية على شك وذكر المسائل السابقة قريبا
إذا نوى يوم الثلاثين من شعبان أو الثلاثين من رمضان صوم الغد فكيف ما سبق قال ولو كان متطهرا أو شك
في الحدث فتوضأ وقال ان كنت محمدا فهذا لرفعه وإلا فتبرد لم يجزئه ولوثيقن الحدث وشك في
الطهارة فقال ذلك أجزاءه عملا بالأصل في المسألتين ولو شك في دخول وقت صلاة فنوى ان كانت
دخلت فعنها وإلا فنافلة لم يجزئه وإن كان عليه صلاة وشك في ادائها فقال أصلي عنها ان كانت وإلا فنافلة
فكانت أجزاءه ولو قال نويتها ان كانت او نافلة لم يجزئه إن كانت كما سبق نظيره في الصوم ولو أخرج
دارهم ونوى هذه زكاة مالي ان كنت كسبت نصيبا أو نافلة أو قال والافهي نافلة لم يجزئه في الحالين
لان الأصل عدم الكسب ولو أحرم في يوم الثلاثين من رمضان وهو شك فقال ان كان من
رمضان فأحرأى بهجرة وان كان من شوال فهو حج فكل من شوال كان حجا صحيحا
ولو أحرم بالصلاة في آخر وقت الجمعة فقال ان كان وقت الجمعة باقيا فجمعة والافطر فبان بقاؤه
في صحة الجمعة وجهان والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في نية الصوم مذهبنا أنه لا يصح صوم الابنية سواء الصوم الواجب
من رمضان وغيره والتطوع وبه قال العلماء كافة الاعطاء ومجاهد وزفر فانهم قالوا ان كان الصوم
متعينا بأن يكون صحيحا مقبلا في شهر رمضان فلافتقر الى نية قال الماوردي فأما صوم النذر

صاحب التتمة حكى عن الحلبي أنه قال يصح صوم رمضان بنية مطلقة وبالف لان عن أ.
رواية مثله *

والكفارة فيشترط له النية باجماع المسلمين واحتج اعطاء وموافقيه بأن رمضان مستحق الصوم يمنع غيره من الوقوع فيه فلم يفتقر إلى نية واحتج اصحابنا بحديث «انما الاعمال بالنيات» وبحديث حفصة السابق وقياسا على الصلاة والحج ولان الصوم هو الامساك لغة وشرعا ولا يتميز الشرعي عن اللغوي الا بالنية فوجبت للتمييز (والجواب) عما ذكرناه انه منتقض بالصلاة اذ لم يبق من وقتها الا قدر الفرض فان هذا الزمان مستحق ليعملها ويمنع من ايقاع غيرها فيه وتجب فيها النية بالاجماع وقد يجيبون عن هذا بان ذلك الزمان وان كان لا يجوز فيه صلاة أخرى لكن لو فعلت انعقدت وقد ينازع في انعقادها لانها محرمة وقد سبق ان الصلاة التي لا سبب لها لو فعلت في وقت النهي لا تنعقد على الاصح والله تعالى اعلم

(فرع) في مذاهبهم في نية صوم رمضان ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يصح الا بالنية من الليل وبه قال مالك واحمد واسحق وداود وجماع العلماء من السلف والخلف وقال أبو حنيفة يصح بنية قبل الزوال قال وكذا النذر الممين ووافقنا على صوم القضاء والكفارة انهما لا يصحان إلا بالنية من الليل واحتج له بالاحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم «بعث يوم عاشوراء الى أهل العوالي وهي القرى التي حول المدينة أن يصوموا يومهم ذلك» قالوا وكان صوم عاشوراء واجبا ثم نسخ بقياسا على صوم الفل * واحتج اصحابنا بحديث حفصة وحديث عائشة رضي الله عنهما «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل» وهما صحيحان سبق بيانهما بالقياس على صوم الكفارة والقضاء وأجاب اصحابنا عن حديث عاشوراء بجوابين (احدهما) انه لم يكن واجبا وانما كان تطوعا كدأشديدنا كيد وهذا هو الصحيح عند اصحابنا (والثاني) أنه لو سلمنا أنه كان فرضا فكان ابتداء فرضه عليهم من حين بلغهم ولم يخاطبوا بمقابلته كاهل قبا في استقبال الكعبة فان استقبلوها بلغهم في أثناء الصلاة فاستداروا وهم فيها من استقبال بيت المقدس الى استقبال الكعبة واجزأتهم صلاتهم حيث لم يبلغهم الحكم الا حينئذ وان كان الحكم باستقبال الكعبة قد سبق قبل هذا في حق غيرهم ويصير هذا كمن أصبح بلانية ثم نذر في أثناء النهار صوم ذلك اليوم وأجاب الماوردي بجواب ثالث وهو أنه لو كان عاشوراء واجبا فقد نسخ باجماع العلماء وأجمع العلماء على أنه ليس بواجب واذا نسخ حكم شيء لم يجز أن يلحق به غيره (وأما) الجواب عن قياسهم على التطوع فالفرق ظاهر لان التطوع مبنى على التخفيف ولانه ثبت الحديث الصحيح فيه وثبت حديث حفصة وعائشة رضي الله عنهما فوجب الجمع بين ذلك كله وهو حاصل بما ذكرناه أن حديث التبييت في الصوم الواجب وغيره في صوم التطوع والله اعلم

قال (ومعنى التبييت أن ينوي ليلا ولا يختص بالنصف الاخير (و) ولا يجب تجديدها (و) بعد الاكل ولا بعد التنبه من النوم ويجوز نية التطوع قبل الزوال (مز) وبعده قولان وهذا بشرط خلو أول اليوم

﴿فرع﴾ في مذاهبيهم في النية لكل يوم من كل صوم * مذهبنا ان كل يوم يقتدر الى نية سواء نية صوم رمضان والقضاء والكفارة والنذر والتطوع وبه قال أبو حنيفة واسحق بن راهويه وداود وابن المنذر والجمهور وقال مالك اذا نوى في أول ليلة من رمضان صوم جميعه كفاه لجميعه ولا يحتاج إلى النية لكل يوم وعن أحمد واسحق وروايتان (أصحهما) كمذهبنا (والثانية) كمالك واحتج مالك بأنه عبادة واحدة فكفته نية واحدة كالحج وركعات الصلاة واحتج أصحابنا بأن كل يوم عبادة مستقلة لا يرتبط ببعضه ببعض ولا يفسد بفساد بعض بخلاف الحج وركعات الصلاة *

﴿فرع﴾ في مذاهبيهم في تعيين النية * مذهبنا أن صوم رمضان وغيره من الصوم الواجب لا يصح إلا بتعيين النية وفي اشتراط نية الفريضة وجهان (أصحهما) لا يشترط وبه قال أبو علي بن أبي هريرة (والثاني) يشترط قاله أبو اسحق المروزي وبوجوب التعيين قال مالك وأحمد واسحق وداود والجمهور وأوجب هؤلاء الأربعة نية الفريضة وقال أبو حنيفة لا يجب تعيين النية في صوم رمضان فلو نوى فيه صوما واجبا أو صوما مطلقا أو تطوعا وقع عن رمضان ان كان مقيا وكذا صوم النذر المتعين في زمان معين قال فلو كان مسافرا ونوى فرضا آخر وقع عن ذلك الفرض وان نوى تطوعا فهل يقع تطوعا كما نوى أم يقع عن رمضان فيه روايتان واحتج أبو حنيفة بالقياس على الحج واحتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم «وانما السكل امرء مانوى» وبالقياس على صوم القضاء (وأجابوا) عن الحج بأن مبناه على التوسعة ولهذا لا يخرج منه بالافساد ويصح تعليقه على احرام كاحرام غيره والله اعلم *

﴿فرع﴾ في مذاهبيهم فيمن أصبح في رمضان تلا نية ثم جامع قبل الزوال * قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور لا كفارة عليه لكن يأثم وقال أبو يوسف عليه الكفارة قال ولو جامع بعد الزوال فلا كفارة والا كل عنده كالجامع في هذا قال لان صومه قبل الزوال مراعي حتى لو نواه صح عنده فاذا أكل أو جامع فقد اسقط المراعاة فكانه افسد الصوم بخلاف ما بعد الزوال فانه لا يصح نية رمضان فيه بالاجماع * ودليلنا ان الكفارة تنجب لافساد الصوم بالجامع وهذا ليس بصائم *

﴿فرع﴾ في مذاهبيهم في نية صوم التطوع * ذكرنا أن مذهبنا صحته بنية قبل الزوال وبه قال علي ابن ابي طالب وابن مسعود وحذيفة بن اليمان وطلحة وابو ايوب الانصاري وابن عباس وابو حنيفة وأحمد وآخرون وقال ابن عمر وابو الشعثاء جابر بن زيد التابعي ومالك وزفر وداود لا يصح الا بنية من الليل وبه قال المزني وأبو يحيى البلخي من أصحابنا ونقل ابن المنذر عن مالك انه استثنى من يسرد

عن الاكل وفي اشتراط خلو الاول عن الكفر والجنون والحيض خلاف *

الرابع التبييت وهو شرط في صوم الفرض وبه قال مالك وأحمد خلافا لابي حنيفة رحمه الله

الصوم فصحيح نيته في النهار واحتج لهم بعموم حديثي عائشة وحفصة «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل» واحتج اصحابنا بحديث عائشة رضي الله عنها قالت «دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فاني إذا صائم» رواه مسلم وفي رواية قال «إذا أصوم» رواها البيهقي وقال هذا إسناد صحيح (والجواب) عن حديث تبييت النية انه عام فنخصه بما ذكرناه جمعاً بين الاحاديث وروى الشافعي والبيهقي بالاسناد الصحيح عن حذيفة رضي الله عنه انه بدا له الصوم بعد ما زالت الشمس فصام والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

«ويدخل في الصوم بطولع الفجر ويخرج منه بغروب الشمس لما روى عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قبل الليل من ههنا وأهجر النهار من ههنا وغابت الشمس من ههنا فقد أفطر الصائم» ويجوز أن يأكل ويشرب ويباشر الى طلوع الفجر لقوله تعالى (فلا تأكلوا مما لم يذكر لكم من قبله فتكونوا مسلمين) كما الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) فان جامع قبل طلوع الفجر وأصبح وهو جنب جاز صومه لانه عز وجل لما أذن في المباشرة إلى طلوع الفجر ثم أمر بالصوم دل على انه يجوز أن يصبح صائماً وهو جنب وروت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم» فان طلع الفجر وفيه طعام يأكله أو كان مجامعاً فاستدام بطل صومه وان لفظ الطعام أو أخرج مع طلوع الفجر صح صومه وقال المنذري اذا أخرج مع طلوع الفجر لم يصح صومه لان الجماع إيلاج وإخراج فاذابطل بالإيلاج بطل بالإخراج والدليل على انه يصح صومه ان الإخراج ترك للجماع عوماً علق على فعل شيء لا يتعلق تركه كالحلف لا يلبس هذا الثوب وهو عليه فبدأ بتركه لم يحث وان أكل وهو يشك في طلوع الفجر صح صومه لان الأصل بقاء الليل وإن أكل وهو شاك في غروب الشمس لم يصح صومه لان الأصل بقاء النهار *

(الشرح) حديث عمر رضي الله عنه رواه البخاري ومسلم وليس فيه «بعد الشمس من ههنا» وإنما قال «وغربت الشمس» ورواه البخاري ومسلم أيضاً من رواية عبد الله بن أبي أوفى عنه فلفظ البخاري لابن أبي أوفى «اذا رأيتم الليل قد أقبل من ههنا فقد أفطر الصائم وأشار بيده قبل المشرق» ولفظ مسلم «إذا غابت الشمس من ههنا وجاء الليل من ههنا فقد أفطر الصائم» قل العلماء إنما ذكر غروب الشمس وإقبال الليل وإدبار النهار ليبين أن غروبها عن العيون لا يكفي لأنها قد تغيب في بعض الأماكن عن العيون ولا تكون غربت حقيقة فلا بد من إقبال الليل وإدبار النهار * (وأما) حديث عائشة رضي الله عنها فرواه البخاري ومسلم أيضاً من روايتها ومن رواية أم سلمة أيضاً وقولها «من جماع غير احتلام ذكرت الجماع لثلاثتهم أحد أنه كان من احتلام وأن المحتلم معذور لسكونه قد يدركه

حيث قال لا يجب التبييت في صوم رمضان والنذر المعين بل يصحان بنية قبل الزوال لما روى

الصباح وهو نائم محتلم بخلاف المجامع فبينت أن تلك الجناية من جماع ثم أكدته أشدة الاعتناء ببيانه فقالت غير احتلام وقد ذكرنا في باب الغسل لاختلاف العلماء هل كان الاحتلام متصورا في حق النبي صلى الله عليه وسلم وقد يحتج من صورته بمفهوم هذا الحديث ويجيب الآخر بأنها ذكرته للتوكيد لا للاحتراز والله أعلم (وقول المصنف لانه لما أذن في المباشرة يقال - بفتح همزة اذن وضمها - والفتح أجود (وقوله) لفظ الطعام هو - بفتح الفاء - وإنما ذكرته لاني رأيت من يصحفه (أما) أحكام الفصل فقيه مسائل (إحداها) ينقض الصوم ويتم بغروب الشمس باجماع المسلمين لهذين الحديثين وسبق بيان حقيقة غروبها في باب مواقيت الصلاة قال أصحابنا ويجب أمساك جزء من الليل بعد الغروب ليتحقق به استكمال النهار وقد ذكر المصنف هذا في كتاب الطهارة في مسألة القلتين (الثانية) يدخل في الصوم بطولع الفجر الثاني وهو الفجر الصادق وسبق بيانه وتحقيق صفته في باب مواقيت الصلاة ويصير منلبسا بالصوم بأول طلوع الفجر والمراد الطلوع الذي يظهر لنا والذي في نفس الامر قال أصحابنا وقد يطلع الفجر في بعض البلاد ويتبين قبل أن يطلع في بلد آخر فيعتبر في كل بلد طلوع فجره قال الماوردي وكذا غروب شمسهم وقد سبق بيان هذا

عن حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له» وروى من لم ينو الصيام من الليل (١) ولو نوى مع طلوع الفجر ففيه وجهان (أحدهما) يجوز لاقتران النية بأول العبادة

(١) حديث (حفصة من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له: وروى من لم ينو الصيام من الليل فلا صيام له: أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن خزيمة في صحيحه وابن ماجه والدارقطني واختلف الأئمة في رفعه وثقه فقال ابن أبي حاتم عن أبيه لأدري أيهما أصح يعني رواية يحيى ابن ايوب عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن سالم ورواية اسحاق بن حازم عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم غير وساطة الزهري لكن الوقف اشبه وقال أبو داود لا يصح رفعه وقال الترمذي الموقوف أصح ونقل في العلل عن البخاري انه قال هو خطأ وهو حديث فيه اضطراب والصحيح عن ابن عمر موقوف وقال النسائي الصواب عندي موقوف ولم يصح رفعه وقال أحمد ماله عندي ذلك الاسناد وقال الحاكم في الاربعين صحيح على شرط الشيخين وقال في المستدرک صحيح على شرط البخاري وقال البيهقي رواه ثقات الا انه روي موقوفا وقال الخطابي اسنده عبد الله بن أبي بكر وزيادة الثقة مقبولة وقال ابن حزم الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة وقال الدارقطني كلهم ثقات: (تنبيه) اللفظ الثاني لم أره لكن في الدارقطني لا صيام لمن لم يفرضه من الليل: وأما اللفظ الاول فهو عند ابن خزيمة وغيره: وفي الباب عن عائشة اخرجها الدارقطني وفيه عبد الله بن عباد ومجهول وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء: وعن ميمونة بنت سعد رواه ايضا وفيه الواقدي*

في كلام الماوردي في هذا الباب في مسألة رؤية الهلال في بلد دون بلد وقد سبق في باب مواقيت الصلاة ان الاحكام المتعلقة بالفجر تتعلق كلها بالفجر الثاني ولا يتعلق بالفجر الاول الكاذب شيء من الاحكام باجماع المسلمين وسبق هناك بيان دلائله والاحاديث الصحيحة فيه *
 (فرع) هذا الذي ذكرناه من الدخول في الصوم بطولوع الفجر وتحريم الطعام والشراب والجماع به هو مذهبنا ومذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم قال ابن المنذر وبه قال عمر بن الخطاب وابن عباس وعلماء الامصار قال وبه نقول قال رويناه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال حين صلى الفجر الآن حين تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود قال وروى عن حذيفة أنه لما طلع الفجر تسحر ثم صلى قال وروى معناه عن ابن مسعود وقال مسروق لم يكونوا يعدون الفجر فجر كم إنما كانوا يعدون الفجر الذي يملأ البيوت والطرق قال وكان اسحاق يميل الى القول الاول من غير أن يطعن علي الاخيرين قال اسحاق ولا قضاء علي من أكل في الوقت الذي قاله هؤلاء فهذا كلام ابن المنذر * وحكي أصحابنا عن الاعمش واسحق بن راهويه انها جوز الاكل وغيره الى طلوع الشمس ولا أظنه يصح عنهما * واحتج أصحابنا والجمهور علي هؤلاء بالاحاديث الصحيحة المشهورة المتظاهرة (منها) حديث غدي بن حاتم رضي الله عنه قال «لما نزلت حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر قلت يا رسول الله اني أجعل تحت وسادتي عقاين عقالا ابيض وعقالا اسود اعرف الليل من النهار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وسادك لعريض إنما هو سواد الليل وبياض النهار» رواه البخاري ومسلم * وعن سهل بن سعد رضي الله عنهما قال «انزلت وكأوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود ولم ينزل من الفجر فكان رجال اذا أرادوا الصوم ربط أحدكم في رجله الخيط الأبيض والخيط الأسود ولا يزال يأكل حتى يتبين له رؤيتهما فانزل الله تعالى من الفجر فاعلموا أنه يعني به الليل من النهار» رواه البخاري ومسلم وفي رواية مسلم رثهما بالراء مهموز وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغرنكم أذان بلال ولا هذا العارض لعمود الصبح حتى يستطير» رواه مسلم وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يمنع أحدكم - او أحد منكم - أذان بلال من سحوره فانه يؤذن أو ينادي بليل ارجع قائمكم وإنيبه نائمكم وليس أن يقول الفجر او الصبح وقال باصابعه ورفعه الى فوق وطأ الى أسفل حتى يقول

وبهذا أجاب ابن عبدان (وأصحهما) المنع اظاهر الحديث وهذا هو قضية قوله في الكتاب أن ينوي ليلا ويتبين به أيضاً أن نية صوم الغد قبل طلوع الشمس لا تصح وهل تختص النية بالنصف الاخير من الليل فيه وجهان (أحدهما) وبه قال أبو الطيب بن سلمة نعم كما يختص رمي جمرة العقبة ليلة النحر

«كذا وقال بسبابته احدهما فوق الاخرى ثم مدهما عن يمينه وشماله» رواه البخاري ومسلم * وسبق باب موافقت الصلاة غير هذه من الاحاديث والله اعلم * (المسألة الثالثة) يجوز له الاكل والشرب والجماع الى طلوع الفجر بلا خلاف لما ذكره المصنف ولو شك في طلوع الفجر جاز له الاكل والشرب والجماع وغيرها بلا خلاف حتى يتحقق الفجر للاية الكريمة (حتى يتبين لكم الخيط الابيض) ولما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال «كل ما شككت حتى يتبين لك» رواه البيهقي باسناد صحيح وفي رواية عن حبيب ابن أبي ثابت قال «أرسل ابن عباس رجلين ينظران الفجر فقال أحدهما: أصبحت وقال الآخر لا قال اختلفا أرني شرابي» قال البيهقي وروى هذا عن أبي بكر الصديق وعمر وابن عمر رضي الله عنهم وقول ابن عباس أرني شرابي جار على القاعدة أنه يحل الشرب والاكل حتى يتبين الفجر ولو كان قد تبين لما اختلف الرجلان فيه لان خبريهما تعارضا والاصل يقضاء الليل ولان قوله أصبحت ليس صريحا في طلوع الفجر فقد تطلق هذه اللفظة لمقاربة الفجر والله اعلم * وقد اتفق أصحابنا على جواز الاكل للشاك في طلوع الفجر وصرحوا بذلك فمن صرح به الماوردي والدارمي والبنديجي وخلائق لا يحصون (وأما) قول الغزالي في الوسيط لا يجوز الاكل هجوما في أول النهار وقول المتولي في مسألة السجود لا يجوز للشاك في طلوع الفجر أن يتسحر فلعلمها أرادا بقولها لا يجوز أنه ليس مباحا مستوي الطرفين بل الاولى تركه فان أراد به تحريم الاكل على الشاك في طلوع الفجر فهو غلط مخالف للقران ولابن عباس والجميع الاصحاب بل لجاهير العلماء ولا نعرف أحد من العلماء قال بتحريمه إلا مالك فانه حرمه وأوجب القضاء على من أكل شاكا في الفجر وذكر ابن المنذر في الاشراف بابا في أباحة الاكل للشاك في الفجر فحكاه عن أبي بكر الصديق وابن عمر وابن عباس وعطاء والاوزاعي وأصحاب الرأي وأحمد وأبي ثور واختاره ولم ينقل المنع الا عن مالك والله اعلم * قال الماوردي وغيره والافضل للشاك أن لا يأكل ولا يفعل غيره من ممنوعات الصوم احتياطاً (الرابعة) لو أكل شاكا في طلوع الفجر ودام الشك ولم يبين الحال بعد ذلك صح صومه بلا خلاف عندنا ولا قضاء عليه * وقال مالك عليه القضاء وقد سبقت أدلة المسألة في المسألة قبلها قال أصحابنا وينبغي للصائم أن لا يأكل حتى يتيقن غروب الشمس فلو غلب على ظنه غروبه باجتهاد بورداً وغيره جاز له الاكل على الصحيح الذي قطع به الاكثرون وحكى امام الحرمين وغيره وجها للاستاذ أبي اسحق الاسفرايني أنه لا يجوز لقدرته على اليقين بصبر يسير ولو أكل ظانا غروب الشمس فبانت طماعة أو ظانا أن الفجر لم يطلع فبان طالما صار مفطراً هذا هو الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به المصنف والجمهور وفيه وجه شاذ أنه لا يفطر

بالنصف الاخير والمعني فيه تقريب النية من العبادة (وأصحها) لا لاطلاق الخبر وهذا هو المذكور في الكتاب صريحا ودلالة (أما) الصريح فظاهر (وأما) الدلالة فقوله أن ينوى ايلا وإذا نوى ثم اكل

فيها لانه معذر وهو مخرج من الخلاف فيمن غلط في القبلة ومن الاسير إذا اجتهد في الصوم وصادف ما قبل رمضان ونظائره وهذا الوجه هو قول المزني وابن خزيمة من أصحابنا وفيه وجه ثالث أنه يفطر في الصورة الاولى دون الثانية لتقصيره في الاولى ولا نه لا يجوز الاكل للشاك في الصورة الاولى ويجوز في الثانية وممن حكى هذا الوجه الرافعي ولو هجم على الاكل في طرفي النهار بلا ظن وتبين الخطأ فحكمه ما ذكرنا وإن بان التيقن أنه لم يأكل في النهار استمرت صحة صومه وإن دام الابهام ولم يظهر الخطأ ولا الصواب فإن كان في أول النهار فلا قضاء لان الاصل بقاء الليل وإن كان في آخره لزمه القضاء لان الاصل بقاء النهار ولواكل في آخر النهار بالاجتهاد وقلنا بالمذهب أنه يجوز فاستمر الابهام فلا قضاء وإن قلنا بقول الاستاذ أبي اسحق أنه لا يجوز لزمه القضاء كما لو أكل بغير اجتهاد لان الاجتهاد عنده لا أثر له قال المتولي وغيره والفرق بين من أكل بغير اجتهاد في آخر النهار وصادف أكله الليل حيث قلنا لا قضاء عليه وبين من اشتبهت عليه القبلة أو وقت الصلاة فصلي بغير اجتهاد وصادف الصواب فإن عليه الاعادة لان هناك شرع في العبادة شاكا من غير مستند شرعي فلم يصح وهنا لم يحصل الشك في ابتداء العبادة بل مضت على الصحة وشك بعد فراغها هل وجد مقسدا لها بعد تحقق الدخول فيها وقد بان أن لا مفسد وإنما نظيره من الصلاة أن يسلم منها ثم يشك هل ترك ركنا منها ام لا ثم بان أنه لم يترك شيئا فان صلاته صحيحة بلا خلاف والله أعلم *

﴿فرع﴾ لو ظن غروب الشمس فجامع فبان خلافه لزمه قضاء الصوم على المذهب كما سبق قال البغوي والمتولي وآخرون من الاصحاب ولا كفارة عليه لانه معذور ولأنها إنما تجب على من أفسد الصوم بجماع أثم به كما سيأتي إيضاحه إن شاء الله تعالى قال الرافعي وهذا ينبغي أن يكون تفريعا على المذهب وهو جواز الافطار بالظن وإلا فتجب الكفارة وفاء بالضابط المذكور لجوبها (المسألة الخامسة) إذا جامع في الليل وأصبح وهو جنب صح صومه بلا خلاف عندنا وكذا لو انقطع دم الحائض والنفساء في الليل فنوتا صوم الغد ولم يغتسلا صح صومهما بلا خلاف عندنا وبه قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وممن قال به علي بن أبي طالب وابن مسعود وأبي ذر وزيد ابن ثابت وأبو الدرداء وابن عباس وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم وجمهور التابعين والثوري ومالك وأبو حنيفة وأحمد وأبو ثور قال العبدري وهو قول سائر الفقهاء قال ابن المنذر وقال سالم بن عبد الله لا يصح صومه قال وهو الأشهر عن أبي هريرة والحسن البصري وعن طاوس وعروة

أو جامع هل تبطل نيته حتى يحتاج إلى تجديد فيها وجهان (أحدهما) نعم لان الأصل اقتران النية بالعبادة فإذا تعذر اشتراطه فلا أقل من أن يحترز عن تخلل المناقض الذي لا ضرورة اليه بينهما

ابن الزبير رواية عن ابي هريرة انه ان علم جنبته قبل الفجر ثم نام حتى أصبح لم يصح والا فيصح وقال النخعي يصح النفل دون الفرض وعن الاوزاعي انه لا يصح صوم منقطعة الحيض حتى تغتسل احتجوا بحديث «من أصبح جنباً فلا صوم له» رواه أبو هريرة في صحيح البخاري ومسلم * دليلنا نص القرآن قال الله تعالى (فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلاوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم أموا الصيام إلى الليل) ويلزم بالضرورة أن يصبح جنباً اذا باشر الى طلوع الفجر والاحاديث الصحيحة المشهورة (منها) حديث عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما قالتا «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم» رواه البخاري ومسلم وفي روايات لها في الصحيح «من جماع غير احتلام» وعن عائشة رضي الله عنها قالت «كان النبي صلى الله عليه وسلم يدركه الفجر في رمضان وهو جنب من غير حلم فيغتسل ويصوم» رواه البخاري ومسلم وعنها «أن رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم يستفتيه وهي تسمع من وراء الباب فقال يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم فقال لست مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقى» رواه مسلم والاحاديث بمعنى هذا كثيرة مشهورة (وأما) حديث أبي هريرة رضي الله عنه فأجاب أصحابنا عنه بجوابين (أحدهما) انه منسوخ قال البيهقي : رويناه عن أبي بكر بن المنذر قال أحسن ما سمعت فيه انه منسوخ لان الجماع كان في أول الاسلام محرماً على الصائم في الليل بعد النوم كالطعام والشراب فلما أباح الله تعالى الجماع إلى طلوع الفجر جاز للجنب إذا أصبح قبل الاغتسال ان يصوم فكان أبو هريرة يفتي بما سمعه من الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم على الامر الاول ولم يعلم النسخ فلما سمع خبر عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما رجع اليه هذا كلام البيهقي عن ابن المنذر وكذا قال إمام الحرمين في النهاية قال قال العلماء الوجه حمل حديث أبي هريرة رضي الله عنه على انه منسوخ (والجواب الثاني) انه محمول على من طلع الفجر وهو مجامع فاستدام مع علمه بالفجر والله تعالى اعلم * قال الماوردي وغيره واجمعت الامة على انه إن احتلم في الليل وأمكنه الاغتسال قبل الفجر فلم يغتسل وأصبح جنباً بالاحتلام او احتلم في النهار فصومه صحيح وإنما الخلاف في صوم الجنب بالجماع والله تعالى اعلم (السادسة) إذا طلع الفجر وفي فيه طعام فليلفظه فان لفظه صح صومه فان ابتلعه افطر فلو لفظه في الحال فسبق منه شيء الى جوفه بغير اختياره فوجهان مخرجان من سبق الماء في المضغ لکن الاصح هنا انه لا يفطر والاصح في

(واصحهما) وهو المذكور في الكتاب انه لا حاجة إلى التجديد لان الله تعالى اباح الاكل والشرب إلى طلوع الفجر ولو ابطال الاكل النية لا تمتنع الاكل الى طلوع الفجر وينسب الوجه الاول إلى أبي إسحق وفيه

المضمضة انه ان بالغ أفطر وإلا فلا ولو طلع الفجر وهو مجامع فنزع في الحال صح صومه نص عليه في المختصر قال أصحابنا : للنزع عند الفجر ثلاث صور (أحداها) ان يحس بالفجر وهو مجامع فينزع بحيث يقع آخر النزع مع أول الطلوع (والثانية) يطلع الفجر وهو مجامع فيعلم الطلوع في أوله فينزع في الحال (الثالثة) ان يمضي بعد الطلوع لحظة وهو مجامع لا يعلم الفجر ثم يعلمه فينزع (أما) الثالثة فليست مرادة بنص الشافعي رضي الله عنه بل الحكم فيها بطلان الصوم على المذهب وفيها الوجه السابق فيمن أكل ظانا أن الفجر لم يطلع وكان قد طلع فعلى المذهب لو مكث بعد علمه ثم ولا كفارة عليه لانه إنما مكث بعد بطلان الصوم وعلى الوجه الضعيف تلزمه الكفارة بالاستدامة كما سنوضحه ان شاء الله تعالى (وأما) الصورتان الأولى والثانية فهما مرادتان بالنص فلا يبطل الصوم فيهما وفي الثانية وجه ضعيف شاذ أنه يبطل وهو مذهب المزني أيضا كما حكاه المصنف وقد ذكر المصنف دليل الجميع (أما) اذا طلع الفجر وهو مجامع فعلم طلوعه ثم مكث مستديما للجماع فيبطل صومه بلا خلاف نص عليه وتابعه الأصحاب ولا يعلم فيه خلاف للعلماء وتلزمه الكفارة على المذهب وقيل فيه قولان وسيتأتى المسألة مبسطة حيث ذكرها المصنف إن شاء الله تعالى ولو جامع ناسيا ثم تذكر فاستدام فهو كالأستدامة بعد العلم بالفجر والله تعالى أعلم (فان قيل) كيف يعلم الفجر بمجرد طلوعه وطلوعه الحقيقي يتقدم على علمنا به (فاجاب) الشيخ أبو محمد الجويني وولده إمام الحرمين بجوابين (أحدهما) أنها مسألة علمية ولا يلزم وقوعها كما يقال في الفرائض مائة جدة (والثاني) وهو الصواب الذي لا يجوز غيره ان هذا متصور لانا إنما تعبدنا بما نطلع عليه لا بما في نفس الامر فلامعنى للصباح الا ظهور الضوء للنظر وما قبله لا حكم له ولا يتعلق به تكليف فاذا كان الانسان عارفا بالاوقات ومنازل القمر فيرصد بحيث لا حائل فهو أول الصباح المعترف بهذا هو الصواب وبه قطع المتولي والجمهور والله تعالى أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل تقدمت (منها) اذا اكل أو شرب أو جامع ظانا غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر فبان خلافه فقد ذكرنا أن عليه القضاء وبه قال ابن عباس ومعاوية بن أبي سفيان وعطاء وسعيد بن جبير ومجاهد والزهرى والثورى كذا حكاه ابن المنذر عنهم وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وأبو ثور والجمهور وقال إسحاق بن راهوية وداود صومه صحيح ولا قضاء وحكي ذلك عن عطاء وعروة بن الزبير والحسن البصرى ومجاهد واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم « إن الله تعالى تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » رواه البيهقي وغيره في غير هذا الباب بأسانيد صحيحة من رواية ابن عباس واحتج أصحابنا بقوله تبارك وتعالى (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من

كلامان (أحدهما) ان الامام حكي ان ابا إسحاق رجع عن هذا عام حج وأشهد على نفسه (والثاني) ان ابن الصباغ قال هذه النسبة لا تثبت عنه ولم يذكر ذلك في الشرح فان لم يتقل الوجه إلا عنه وثبت أحد هذين الكلامين فلا خلاف في المسألة ولو نوى ونام وتنبه من نومه والليل باق هل عليه تجديد

الخيطة الاسود من الفجر ثم اتوا الصيام الى الليل) وهذا قد أكل في النهار وبارواه البيهقي باسناده عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل تسحر وهو يرى أن عليه ليلاً وقد طلع الفجر فقال « من أكل من أول النهار فلما أكل من آخره ومعناه فقد أفطر » وروى البيهقي معناه عن أبي سعيد الخدري ومحدث هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما قالت « افطرانا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غيم ثم طلعت الشمس قبل لهشام فامروا بالقضاء فقال بد من قضاء » رواه البخاري في صحيحه وروى الشافعي عن مالك بن أنس الامام عن زيد بن اسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه « أفطر في رمضان في يوم ذي غيم ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين قد طاعت الشمس فقال عمر رضي الله عنه الخطيب يسير وقد اجتهدنا » قال البيهقي قال مالك والشافعي معني الخطيب يسير قضاء يوم مكانه قال البيهقي ورواه سفیان بن عيينة عن زيد بن اسلم عن أخيه عن أبيه عن عمر رضي الله عنه قال وروى أيضاً من وجهين آخرين عن عمر مفسراً في القضاء ثم ذكره البيهقي بإسناديه عن عمر رضي الله عنه وفيه التصريح بالقضاء فأحد الوجهين عن علي بن حنظلة عن أبيه وكان أبوه صديقاً لعمر قال « كنت عند عمر رضي الله عنه في رمضان فافطر وافطر الناس فصعد المؤذن ليؤذن فقال ايها الناس هذه الشمس لم تغرب فقال عمر رضي الله عنه من كان افطر فليصم يوماً مكانه » وفي الرواية الاخرى فقال عمر « لا نبالي والله يوماً تقضى مكانه » ثم قال البيهقي وفي تظاهر هذه الروايات عن عمر رضي الله عنه في القضاء دليل على خطأ رواية زيد بن وهب في ترك القضاء ثم روى البيهقي ذلك باسناده عن يعقوب بن سفیان الحافظ عن عبيد الله بن موسى عن شيبان عن الاعمش عن المسيب بن رافع عن زيد بن وهب قال « بينما نحن جلوس في مسجد المدينة في رمضان والسماء متغيمة فرأينا ان الشمس قد غابت وانا قد امسينا فأخرجت لنا عساس من ابن من بيت حفصة فشرب عمر رضي الله عنه وشربنا فلم نلبث أن ذهب السحاب وبدأت الشمس فجعل بعضهم يقول لبعض تقضى يومنا هذا فسمع بذلك عمر فقال والله لا تقضيه وما يجانفنا الاثم » قال البيهقي كذا رواه شيبان ورواه حفص بن عتاب وأبو معاوية عن الاعمش عن زيد بن وهب قال البيهقي وكان يقول ابن سفیان يحمل علي زيد بن وهب بهذه الرواية المخالفة للروايات

النية فيه وجهان (احدهما) نعم تقريرا للنية من العبادة بقدر الوسع ونسب ابن عبدان وغيره هذا الى الشيخ ابي إسحق ايضاً (واصحهما) وهو المذکور في الكتاب انه لا حاجة الى التجديد لما سبق قال الامام وفي كلام العراقيين تردد في أن الغفلة هل هي كالنوم وكل ذلك مطرح هذا حكم صوم الفرض في التبييت (اما) التطوع

المتقدمة وبعدها مما خولف فيه قال البيهقي وزيد ثقة إلا أن الخطأ غير مأثور والله تعالى يعصمنا من الزلل والخطأ بمنه وسعة رحمته ثم روى البيهقي بإسناده عن شعيب بن عمرو بن سليم الأنصاري قال « أفطرنّا مع صهيب الخير في شهر رمضان في يوم غيم وطش فبينما نحن نتعشى إذ طلعت الشمس فقال صهيب طعمة الله أنتموا صيامكم إلى الليل واقضوا يومامكانه » قوله عباس من ابن - بكسر العين وبسین مهملة مكررة - وهي الاقداح واحدها عسي بضم العين واجاب اصحابنا عن حديث « إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ » أنه هنا محمول على رفع الائم فانه عام خص منه غرامات المتلفات وانتقاض الوضوء بخروج الحدث سهوا والصلاة بالحدث ناسيا وأشباه ذلك فيخص هنا بما ذكرناه والله تعالى أعلم *

﴿ فرع ﴾ في مذاهبهم فيمن أوج ثم نزع مع طلوع الفجر * ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يفطر ولا قضاء ولا كفارة وبه قال ابو حنيفة وآخرون وقال مالك والمزني وزفروداود يبطل صومه وعن أحمد رواية أنه يفطر وعليه الكفارة وفي رواية يصح صومه ولا قضاء ولا كفارة وقد سبق في كلام المصنف دليل المذهبين وروى البيهقي بإسناده الصحيح عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان إذا نودي بالصلاة والرجل على امرأته لم يمنعه ذلك أن يصوم إذا أراد الصيام قام واغتسل وأتم صيامه *

﴿ فرع ﴾ ذكرنا أن من طلع الفجر وفي فيه طعام فليلفظه ويتم صومه فان ابتلعه بعد علمه بالفجر بطل صومه وهذا لا خلاف فيه ودليله حديث ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » رواه

فتصح نيته من النهار وبه قال احمد خلافا لمالك والمزني وأبي يحيى البلخي * لنا انه صلى الله عليه وسلم « كان يدخل على بعض ازواجه فيقول هل من غداء فان قالت لا قال إني صائم ويروى إني إذا صوم » (١) وهذا إذا كانت النية قبل الزوال فان كانت بعده ففيه قولان (أحدهما) وهو رواية حرمة أنه يصح تسوية بين اجزاء النهار كما ان اجزاء الليل مستوية في محلبة نية الفرض (وأصحها) وهو نصه في عامة كتبه أنه

(١) « حديث » أنه صلى الله عليه وسلم كان يدخل على بعض ازواجه فيقول هل من غداء فان قالوا لا قال فاني صائم الحديث مسلم في صحيحه عن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم يا عائشة هل عندكم شيء فقلت يا رسول الله ما عندنا شيء قال فاني صائم قالت فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهديت لنا هدية أو جاءنا زور قالت فلما رجعت يا رسول الله اهديت لنا هدية أو جاءنا زور وقد خبأت لك شيئا قال وما هو قلت حبس قال هاتيه فجئت به فاكل ثم قال قد كنت أصبحت صائما وله الفاظ عنده ورواه ابو داود وابن حبان والدارقطني بلفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتينا فيقول هل عندكم من غداء فان قلنا نعم تغذي وان قلنا لا قال إني صائم وانه اتانا ذات يوم وقد اهدى لنا حبس الحديث *

البخارى ومسلم وفي الصحيح أحاديث بمعناه (وأما) حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إذا سمع أحدكم النداء والاناء على يده فلا يضعه حتى يقضى حاجته منه» وفي رواية «وكان المؤذن يؤذن إذا بزغ الفجر» فروى الحاكم أبو عبد الله الرواية الأولى وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ورواهما البيهقي ثم قال وهذا إن صح محمول عند عوام أهل العلم على أنه صلى الله عليه وسلم علم أنه ينادى قبل طلوع الفجر بحيث يقع شربه قبيل طلوع الفجر قال وقوله إذا بزغ بمحتمل أن يكون من كلام من دون أبي هريرة أو يكون خبراً عن الأذان الثاني ويكون قول النبي ﷺ «إذا سمع أحدكم النداء والاناء على يده» خبراً عن النداء الأول ليكون موافقاً لحديث ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما قال وعلي هذا تتفق الأخبار وبالله التوفيق والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ويحرم على الصائم الاكل والشرب لقوله سبحانه وتعالى (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام الى الليل)﴾ فإن أكل أو شرب وهو ذاكر للصوم عالم بتحريمه مختار بطل صومه لأنه فعل ما ينافي الصوم من غير عذر وإن استعط أو صب الماء في أذنه فوصل الى دماغه بطل صومه لما روى لقيط بن صبرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا استنشقت فابلع الوضوء إلا أن تكون صائماً» فدل على أنه إذا وصل الى الدماغ شيء بطل صومه ولأن الدماغ أحد الجوفين قبطل الصوم بالواصل اليه كالبلطن وإن احتقن بطل صومه لأنه إذا بطل بما يصل الى الدماغ بالسعوط فلا أن يبطل بما يصل الى الجوف بالحقنة أولى وإن كان به جائفة أو آمة فداواها فوصل الدواء الى جوفه أو الى الدماغ أو طعن نفسه أو طعنه غيره بأذنه فوصلت الطعنة الى جوفه بطل صومه لما ذكرنا في السعوط والحقنة وإن زرق في احليلة شيئاً أو أدخل فيه ميلاً نفية وجهان (أحدهما) يبطل صومه لأنه منفذ يتعلق الفطر بالخارج منه فتعاق بالواصل اليه كالغيم (والثاني) لا يبطل لأن ما يصل الى المتانة لا يصل الى الجوف فهو بمنزلة ملو ترك في فيه شيئاً *

﴿الشرح﴾ حديث لقيط صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ولفظهم عن لقيط «قال قلت يا رسول الله أخبرني عن الوضوء قال أسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً» قال الترمذي هو حديث حسن صحيح وقد سبق في باب صفة الوضوء بيان هذا الحديث وبيان حال لقيط وابن صبرة - بفتح الصاد وكسر الباء - ويجوز إسكان الباء مع فتح الصاد وكسرها ووقع في نسخ المذهب في حديث لقيط «فأبغ الوضوء» وهذه اللفظة غير

لا يصح وبه قال أبو حنيفة رحمه الله لأن النفل لا ينبغي أن يخالف الفرض كما في سائر العبادات إلا أنا جوزنا التأخير بشرط أن يتقدم على الزوال للحديث فإنه ورد في النية قبل الزوال ألا ترى أنه كان يطلب به الغداء وفرقوا بين ما قبل الزوال وما بعده بأن النية إذا نشئت بعد الزوال فقد

معروفة والمعروف ما ذكرناه عن رواية أهل الحديث والسهوط - بضم السين - هو نفس الفعل وهو جعل الشيء في الأنف وجذبه إلى الدماغ والسهوط - بفتحها - اسم للشيء الذي يدهسه كالماء والدهن وغيرهما والمراد هنا بالضم (وقوله) فلأن يبطل هو - بفتح اللام - وقد سبق بيانه (والآمة) بالمدهى الجراحة الواقعة في الرأس بحيث تبلغ أم الدماغ والمنفذ - بفتح الفاء - والمثانة - بفتح الميم وبالثاء المثانة - وهي تجمع البول (أما الأحكام) فقال أصحابنا: اجتمعت الآمة على تحريم الطعام والشراب على الصائمين وهو مقصود الصوم ودليله الآية الكريمة والاجماع ومن نقل الاجماع فيه ابن المنذر قال الرافعي: وضبط الأصحاب الداخل المفطر بالعين الواصلة من الظاهر إلى الباطن في منفذ مفتوح عن قصد مع ذكر الصوم وفيه قيود (منها) الباطن الواصل إليه وفيما يعتبر به وجهان (أحدهما) أنه ما يقع عليه اسم الجوف (والثاني) يعتبر معه أن يكون فيه قوة تحيل الواصل إليه من دواء أو غذاء قال والأول هو الموافق لتفريع الأكثرين كما سيأتي إن شاء الله تعالى ويدل عليه أنهم جعلوا الخلق كالجوف في إبطال الصوم بوصول الواصل إليه وقال إمام الحرمين إذا جاوز الشيء الحلقوم أفطر وعلى الوجهين جميعاً باطن الدماغ والبطن والأمعاء والمثانة مما يفطر الوصول إليه بلا خلاف حتى لو كانت ببطنه أو برأسه مأمومة وهي الآمة فوضع عليها دواء فوصل جوفه أو خريطة دماغه أفطر وإن لم يصل باطن الأمعاء وباطن الخريطة وسواء كان الدواء رطباً أو يابساً عندنا وحكي المتولى والرافعي وجهان أن الوصول إلى المثانة لا يفطر واختاره القاضي حسين وهو شاذ (وأما) الحقنة فتفطر على المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وفيه وجه قاله القاضي حسين لا تفطر وهو شاذ وإن كان منقاساً فعلى المذهب قال أصحابنا سواء كانت الحقنة قليلة أو كثيرة وسواء وصلت إلى المعدة أم لا فهي مفطرة بكل حال عندنا (وأما) السهوط فإن وصل إلى الدماغ أفطر بلا خلاف قال أصحابنا: وما جاوز الخيشوم في الاستعاط فقد حصل في حد الباطن وحصل به الفطر قال أصحابنا وداخل الفم والأنف إلى منتهي الغلصمة والخيشوم له حكم الظاهر في بعض الأشياء حتى لو أخرج إليه القيء أو ابتلع منه نخامة أفطر ولو أمسك فيه ثمرة ودرهما وغيرهما لم يفطر ما لم يفصل من الثمرة ونحوها شيء ولو تنجس هذا الموضع وجب غسله ولم تصح الصلاة حتى يغسله وله حكم الباطن في

فات معظم النهار وإذا نشئت قبله فقد أدركت معظمه والمعظم تأثير إدراك وفواتا كما في إدراك المسبوق الركعة وهذا الفرق إنما ينتظم ممن يجعله صائماً من أول النهار أما من يجعله

« قوله » ويروى أني إذا صائم رواها مسلم والدارقطني والبيهقي بلفظ أنه دخل عليها فقال هل عندكم شيء قلت لا قال فاني إذا صوم قالت ودخل على يوماً آخر فقال عندكم شيء قلت نعم قال إذا أفطار وإن كنت قد فرضت الصوم وفي رواية للدارقطني والبيهقي قريبه واتضى يوماً مكانه قالاً وهذه الزيادة غير محفوظة *

أشياء (منها) أنه إذا ابتلع منه الريق لا يفطر ولا يجب غسله على الجنب والله تعالى أعلم (وأما إذا قطر في إحلله شيئاً ولم يصل إلى المثانة أو زرق فيه ميلاً ففيه ثلاثة أوجه (أصحها) يفطر وبه قطع الاكترون لما ذكره المصنف (والثاني) لا (والثالث) أن جاوز الحشفة افطر وإلا فلا والله أعلم *

(فرع) لو وصل الدواء إلى داخل لحم الساق أو غرز فيه سكيناً أو غيرها فوصلت نحوه لم يفطر بلا خلاف لأنه لا يعد عضواً مجوفاً *

(فرع) لو طعن نفسه أو طعنه غيره بأذنه فوصلت السكين جوفه افطر بلا خلاف عندنا سواء كان بعض السكين خارجاً أم لا *

(فرع) إذا ابتلع طرف خيط وطرفه الآخر بارزاً افطر بوصول الطرف الواصل ولا يعتبر الانفصال من الظاهر وكى الحنطى - بالحاء المهملة - وجهاً فيمن أدخل طرف خيط جوفه أو دبره وبعضه خارج أنه لا يفطر والمشهور الأول وبه قطع جمهور الأصحاب ولو ابتلع طرف خيط في الليل وطرفه الآخر خارج فاصبح كذلك فإن تركه بحاله لم تصح صلاته لأنه حامل لطرفه البارز وهو متصل بنجاسة وإن نزع أو ابتلعه بطل صومه وصحت صلاته إذا غسل فيه بعد النزاع قال أصحابنا فينبغي أن يبادر غيره إلى نزع وهو غافل فينزع به غير رضاه فإن لم يتفق ذلك فوجهان (أصحهما) يحافظ على الصلاة فينزع أو يبلعه (والثاني) يتركه على حاله محافظة على الصوم ويصلي كذلك ويجب إعادة الصلاة لأنه عند نادر وقد سبقت هذه المسألة مبسوطاً في باب ما ينقض الوضوء *

(فرع) لو أدخل الرجل أصبعه أو غيرها دبره أو أدخلت المرأة أصبعها أو غيرها دبرها أو قبلها وبقي البعض خارجاً بطل الصوم باتفاق أصحابنا إلا الوجه الشاذ السابق عن الحنطى في الفرع الذي قبل هذا قال أصحابنا وينبغي للصائم أن لا يتألف بأصبعها في الاستنجاء قالوا فالذي يظهر من فرجها إذا قصدت قضاء الحاجة له حكم الظاهر فيلزمها تطهيره ولا يلزمها مجاوزته فإن جاوزته بأدخال أصبعها زيادة عليه بطل صومها وقد سبق إيضاح المسألة في باب الاستطابة * هذا تفصيل مذهبنا وقال أبو حنيفة إذا كان الواسل إلى الباطن متصلاً بخارج لا يبطل صومه * دليلنا أنه وصل الباطن فبطل صومه كما لو غاب كله *

(فرع) لو قطر في أذنه ماء أو دهناً أو غيرها فوصل إلى الدماغ فوجهان (أصحهما) يفطر وبه قطع المصنف والجمهور لما ذكره المصنف (والثاني) لا يفطر قاله أبو علي السنجي - بالسين المهملة -

صائماً من وقت النية فالنية عند موجوده في جميع العبادة فات معظم النهار أو لم يفت وفيه شيء آخر ذكره الامام وهو أن النهار إذا حسب من شروق الشمس فالزوال منتصفه فتكون النية المتقدمة عليه مدركة معظمه لكن النهار الشرعي محسوب من طلوع الفجر فيتقدم منتصفه على

المكسورة وبالجم - والقاضي حسين والفوراني وصححه الغزالي كلا كتحال وادعوا انه لا منفذ
من الاذن الى الدماغ وانما يصله بالمسام كالسجل وكما لو دهن بطنه فان المسام تتشربه ولا يفطر
بخلاف الانف فان السعوط يصل منه الى الدماغ في منفذ مفتوح ونقل صاحب البيان عن أبي علي
السنجبي انه يفطر والمعروف عنه ما ذكرته فيكون ذكر الفطر في بعض كتبه *

قال المصنف رحمه الله تعالى *

ولا فرق بين أن يأكل ما يؤكل وما لا يؤكل فان استف ترابا او ابتلع حصاة او درهما او
دينارا بطل صومه لان الصوم هو الامساك عن كل ما يصل الى الجوف وهذا ما امسك ولهذا
يقال فلان يأكل الطين ويأكل الحجر ولانه اذا بطل الصوم بما وصل الى الجوف مما لا يربا كل
كالسعوط والحقنة وجب ان يبطل ايضا بما يصل ما ليس بما كول وان قلع ما يبقى بين اسنانه
بلسانه وابتلعه بطل صومه وان جمع في فمه ريقا كثيرا وابتلعه ففيه وجهان (احدهما) يبطل صومه
لانه ابتلع ما يمكنه الاحتراز منه مما لا حاجة به اليه فاشبهه ما اذا قلع ما بين اسنانه وابتلعه (والثاني)
لا يبطل لانه وصل الى جوفه من معدنه فاشبهه ما يبتلعه من ريقه علي عادته فان اخرج البلغم من
صدره ثم ابتلعه أو جذبه من رأسه بطل صومه وان استقاء بطل صومه لما روى ابو هريرة رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «من استقاء فعليه القضاء ومن ذرعه القيء فلا قضاء عليه»
ولأن القيء اذا سعد تردد فيرجع بعضه الى الجوف فيصير كطعام ابتلعه *

(الشرح) حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
والدارقطني والبيهقي وغيرهم قال الترمذي هو حديث حسن قل وقال البخاري لا أراد محفوظا وقال
الدارقطني رواه كلهم ثقات ورواه النسائي والبيهقي مرفوعا كما ذكرنا وموقوفا علي أبي هريرة
واسناد أبي داود وغيره فيه اسناد الصحيح ولم يضعفه ابو داود في سننه وقد سبق مرات ان ما لم
يضعفه ابو داود فهو عنده حجة اما صحيح واما حسن وقال البيهقي هذا الحديث تفرد به هشام
ابن حسان قال وبعض الحفاظ لا يراه محفوظا قال قال ابو داود وسمعت احمد بن حنبل يقول ليس
من ذاتي قال البيهقي وقد روى من اوجه اخر ضعيفة عن أبي هريرة مرفوعا قال وروى في ذلك عن
علي رضي الله عنه ثم رواه باسناده عن الحارث عن علي قال «اذا تقايا وهو صائم فعليه القضاء واذا ذرعه
القيء فليس عليه القضاء» وهذا ضعيف فان الحارث ضعيف متروك كذاب قال البيهقي وأما حديث معدان
ابن طلحة عن أبي الدرداء «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فافطر» قال معدان لقيت

الزوال ولا يلزم من مجرد التقدم علي الزوال وجود النية في المعظم ثم اذا نوى قبل الزوال أو بعده وجوزناه
فهو صائم من أول النهار حتي ينال ثواب صوم السكل أو من وقت النية فيه وجهان (اظهرهما) عند
الاكثرين انه صائم من أول النهار فان صوم اليوم الواحد لا يتبعض وشبه ذلك بما إذا ادرك الامام

ثوبان مولي رسول الله ﷺ في مسجد دمشق فقلت له أن أبا الدرداء أخبرني « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فافطر فقال صدق أنا صليت عليه وضوءه » فهذا حديث مختلف في اسناده فان صح فهو محمول علي النبي عامدا وكأنه صلى الله عليه وسلم كان صائما تطوعا قال وروى من وجه آخر عن ثوبان قال (وأما) حديث فضالة بن عبيد قال « أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما ففطر فسئل عن ذلك فقال اني قئت » قال وهو أيضا محمول علي العمدة قال وأما حديث زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفطر من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم » فهو محمول ان صح علي من ذرعه النبي قال وقد رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ثلاث لا يفطرن الصائم القى والاحتلام والحجامة » قال وعبد الرحمن ضعيف والمحموظ عن زيد بن أسلم هو الاول هذا كلام البيهقي وذكر الترمذي حديث أبي سعيد الخدري هذا وضعفه وقال هو غير محفوظ قال ورواه عبد الله بن زيد بن أسلم وعبد العزيز بن محمد وغير واحد عن زيد بن أسلم مرسل لم يذكروا أبا سعيد وإنما ذكره عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وروى الترمذي أيضا حديث أبي الدرداء وثوبان من رواية معدان بن طلحة كما سبق وقال هو حديث حسن صحيح وهو مخالف لما قال فيه البيهقي قال الترمذي وحديث أبي هريرة حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام بن عمار عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم الا من حديث عيسى ابن يونس قال وقال البخاري لأراه محفوظا قال الترمذي وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يصح اسناده قال وقد روى عن أبي الدرداء وثوبان وفضالة « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فافطر » قال وإنما معنى هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان صائما متطوعا ففطر فضعف فافطر لذلك هكذا روى في بعض الحديث مفسرا قال والعمل عند اهل العلم علي حديث أبي هريرة « ان الصائم اذا ذرعه القى لا قضاء عليه واذا استقاء عمدا فليقض هذا كلام الترمذي وذكر الحاكم أبو عبد الله في المستدرک حديث أبي هريرة وأبي الدرداء وثوبان وقال هما صحيحان فالخامس أن حديث أبي هريرة بمجموع طرقه وشواهده المذكورة حديث حسن وكذا نص علي حسنه غير واحد من الحفاظ وكونه تفرد به هشام بن حسان لا يضر لانه ثقة وزيادة الثقة مقبولة عند الجمهور من أهل الحديث والفقهاء والاصول (وقوله) ذرعه

في الركوع يكون مدركا لثواب جميع الركعة (والثاني) وبه قال أبو اسحق أنه صائم من وقت النية لان النية لا تنعطف علي ماضي ولا عمل إلا بالنية ويقال إن هذا هو اختيار القفال (فان قلنا) بالوجه الاول فلا بد من الامساك واجتماع شرائط الصوم في أول النهار (وان قلنا) بالثاني ففي اشتراط خلو

التي هو - بالذال المعجمة - أي غلبه وإنما قاس المصنف على الواصل بالسعوط لأن النص ورد فيه وهو حديث أفيط بن صبرة السابق (إما) الأحكام ففيه مسائل (أحداها) قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله إذا ابتلع الصائم مالا يؤكل في العادة كدبرهم ودينار أو تراب أو حصاة أو حشيشة أو ناراً أو حديداً أو خيطاً أو غير ذلك أفطر بلا خلاف عندنا وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود وجماهير العلماء من السلف والخلف وحكي أصحابنا عن أبي طلحة الأنصاري الصحابي رضي الله عنه والحسن بن صالح وبعض أصحاب مالك أنه لا يفطر بذلك وحكوا عن أبي طلحة أنه كان يتناول البرد وهو صائم ويتلعه ويقول ليس هو بطعام ولا شراب واستدل أصحابنا بما ذكره المصنف وبما رواه البيهقي بإسناد حسن أو صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال «إنما الوضوء مما يخرج وليس مما يدخل وإنما الفطر مما دخل وليس مما خرج» والله تعالى أعلم (الثانية) قال أصحابنا إذا بقي في خلل أسنانه طعام فينبغي أن يخله في الليل وينقى فيه فإن أصبح صائماً وفي خلل أسنانه شيء فابتلعه عمداً أفطر بلا خلاف عندنا وبه قال مالك وأبو يوسف وأحمد وقال أبو حنيفة لا يفطر وقال زفر يفطر وعليه الكفارة ودليلنا في فطره أنه ابتلع ما يمكنه الاحتراز عنه ولا تدعو حاجته إليه فبطل صومه كما لو أخرجه إلى يده ثم ابتلعه وللدليل على زفر أن الكفارة إنما وجبت في الجملة لفحشه فلا يلحق به ما دونه والله تعالى أعلم (إما) إذا جرى به الريق فبلعه بغير قصد فنقل المزني أنه لا يفطر وتقل الربيع أنه يفطر فقال جماعة من الأصحاب في فطره بذلك قولان إلا بالنصين والصحيح الذي قاله الأكثرون أنهما علي حاشيئ حيث قال لا يفطر أراد إذا لم يقدر على تمييزه ومجه حيث قال يفطر أراد إذا قدر فلم يفعل وابتلعه وقطع الشيخ أبو حامد بأنه لا يفطر وقال إمام الحرمين والغزالي: إن نقي أسنانه بالخلال على العادة لم يفطر كغبار الطريق وإلا أفطر لنقصه كالمبالغة في المضمضة قال الرافعي ولقائل أن ينارعهما في الحاقه بالمبالغة التي ورد النص بالنهي عنها ولأن ماء المبالغة أقرب إلى الجوف والله تعالى أعلم *

(فرع) لو ابتلع شيئاً يسيراً جداً كحبة سمس أو خردل ونحوهما أفطر بلا خلاف عندنا وبه قال جمهور العلماء وقال المتولي يفطر عندنا ولا يفطر عند أبي حنيفة كما قال في الباقي في خلال الأسنان (الثالثة) ابتلاع الريق لا يفطر بالاجماع إذا كان على العادة لأنه يعسر الاحتراز منه قال أصحابنا: وإنما لا يفطر بثلاثة شروط (أحدها) أن يتمحض الريق فلو اختلط بغيره وتغير لونه أفطر بابتلاعه سواء كان المغبر طاهراً كمن قتل خيطاً مصبوغاً تغير به ريقه أو نجساً كمن دميئت لثته أو انقلعت سننه أو تنجس فيه بغير ذلك فإنه يفطر بلا خلاف لأن المعفو عنه هو الريق للحاجة وهذا أجنبي غير الريق

الأول عن الأكل والجماع وجهان (أحدهما) لا يشترط لأن الصوم إذا كان محسوباً من وقت النية كان بمثابة جزء من الليل وينسب هذا إلى ابن سريج وأبي زيد وزاد في العدة محمد بن جرير الطبري

وهو مقصر به بخلاف غبار الطريق ونحوه فلو بصق حتى ابيض الريق ولم يبق فيه تغير ففي افطاره بابتلاعه وجهان حكاهما بغوى قال (اصحهما) انه يفطر وهذا هو الصحيح عند غيره وقطع المتولي وآخرون ونقل الرافعي تصحيحه عن الأكثرين لانه نجس لا يجوز ابتلاعه ولا يطهر الفم الا بالغسل بالماء كسائر النجاسات وعلي هذا لو أكل بالليل شيئا نجسا ولم يغسل فيه حتى أصبح فابتلع الريق افطر صرح به المتولي والرافعي وغيرهما (الشريط الثاني) ان يبتلعه من معدته فلو خرج عن فيه ثم رده بلسانه او غير لسانه وابتلعه افطر قال اصحابنا جني لو خرج الى ظهر الشفة فرده وابتلعه افطر لانه مقصر بذلك ولانه خرج عن محل العفو قال المتولي ولو خرج الى شفة ثم رده وابتلعه افطر ولو اخرج لسانه وعليه ريق حتى برز لسانه الى خارج فيه ثم رده وابتلعه فطريقان حكاهما بغوى وغيره (المذهب) وبه قطع المتولي انه لا يفطر وجها واوجد الاله لم ينفصل ولا يثبت حكم الخروج للشيء الا بانفصاله كما لو جلف لا يخرج من دار فخرج رأسه او رجله لم يحنث ولو اخرج المعتكف رأسه او رجله من المسجد لم يبطل اعتكافه (والثاني) في ابطاله وجهان كما لو جمع الريق ثم ابتلعه وقد سبق مثل هذين الوجهين في باب ما ينقض الوضوء فيما لو اخرجت دودة رأسها من فرجه ثم رجعت قبل انفصالها هل ينقض وضوءه فيه وجهان (الاصح) ينقض (الشرط الثالث) ان يبتلعه على العادة فلو جمعه قصدا ثم ابتلعه فهل يفطر فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (اصحهما) لا يفطر ولو اجتمع ريق كثير بغير قصد بان كثر كلامه او غير ذلك بغير قصد فابتلعه لم يفطر بلا خلاف *

﴿ فرع ﴾ لو بل الخياط خيطا بالريق ثم رده الى فيه على عادتهم حال القتل قال اصحابنا : ان لم يكن عليه رطوبة تنفصل لم يفطر بابتلاع ريقه بعده بلا خلاف لانه لم ينفصل شيء يدخل جوفه ومن نقل اتفاق الاصحاب على هذا المتولي وان كانت رطوبة تنفصل وابتلعها فوجهان حكاهما امام الحرمين ومتابعوه والمتولي (احدهما) وهو قول الشيخ ابي محمد الجويني لا يفطر قال كما لا يفطر بالباقي من ماء المضمضة (واصحهما) وبه قطع الجمهور يفطر لانه لا ضرورة اليه وقد ابتلعه بعد مفارقة معدته وانفصاله وخص صاحب التتمة الوجهين بما اذا كان جاهلا بتحريم ذلك قال فان كان عالما بتحريمه افطر بلا خلاف لتقصيره *
﴿ فرع ﴾ لو استاك بسواك فارتبط فانفصل من رطوبته أو خشبه المتشعب شيء وابتلعه افطر بلا خلاف صرح به الفوداني وغيره *

﴿ فرع ﴾ اتفق العلماء على انه اذا ابتلع ريق غيره افطر وفي حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقبأ او هو صائم ويمص لسانها » رواه أبو داود باسناد فيه سعد بن أوس ومصدق وهما ممن اختلف في جرحه وتوثيقه قال اصحابنا هذا محمول على انه بصقه ولم يبتلعه (المسألة الرابعة)

(واصحهما) وهو المذكور في الكتاب انه يشترط والا لبطل مقصود الصوم ويجوز ان يتقدم شرط الشيء عليه ألا ترى انه يشترط تقدم الخطبة على صلاة الجمعة وهل يشترط خلوه عن الكفر والحيض

قال اصحابنا النخامة إن لم تحصل في حد ظاهر من الفم لم تضر بالاتفاق فان حصلت فيه بانصبابها من الدماغ في الثقب النافذة منه إلى اقصى الفم فوق الحلقوم نظر إن لم يقدر علي صرفها ومجهاحي نزات إلى الجوف لم تضر وإن ردها إلى فضاء الفم أو ارتدت إليه ثم ابتلعها افطر علي المذهب وبه قطع الجمهور وحكي صاحب العدة والبيان وجها أنه لا يفطر لان جنبها معفو عنه وهذا شاذ مرود وإن قدر علي قطعها من مجراها ومجها قتر كها حتي جرت بنفسها فوجهان حكاهما امام الحرمين وغيره (أحدهما) يفطر لتقصيرة قال الرافعي وهذا هو الاوفق لكلام الاصحاب (والثاني) لا يفطر لأنه لم يفعل شيئاً وإنما ترك الدفع فلم يفطر كما لو وصل العبار إلى جوفه مع إمكان اطباق فيه ولم يطبقه فإنه لا يفطر قال الشيخ ابو عمر وابن الصلاح وأعل هذا الوجه أقرب قال ولم أجد ذكر الاصحاب والله تعالى اعلم (الخامسة) قال الشافعي والاصحاب إذا تقايا عمداً بطل صومه وإن ذرعه القى أى غلبه لم يبطل وهذا الطرفان لا خلاف فيهما عندي وفي سبب الفطر بالقي عمداً وجهان مشهوران وقد يفهمان من كلام المصنف (أصحهما) إن نفس الاستقاء مفطرة كإزالة المني بالاستمناء (والثاني) أن المفطر رجوع شيء مما خرج وإن قل فلو تقايا عمداً منكوبها أو تحفظ بحيث يتيقن أنه لم يرجع شيء إلى جوفه (فإن قلنا) المفطر نفس الاستقاء افطر وإلا فلا قال امام الحرمين فلو استقاء عمداً وتحفظ جهده فغلبه القى ورجع شيء (فإن قلنا) الاستقاء مفطرة بنفسها فهنا أولى (وإن قلنا) لا يفطر إلا برجوع شيء فهو علي الخلاف في المبالغة في المضمضة إذا سبق الماء إلى جوفه قال اصحابنا: وحيث افطر بالقي عمداً لزمه القضاء في الصوم الواجب ولا كفارة عليه ان كان في رمضان والله تعالى اعلم *

(فرع) إذا اقتلع نخامة من باطنه وافظها لم يفطر علي المذهب وبه قطع الحنابلة وكثيرون وحكي الشيخ ابو محمد الجويني فيه وجهين (أصحهما) لا يفطر لأنه مما تدعوا إليه الحاجة (والثاني) يفطر كالقي قال الغزالي مخرج الحاء المهملة من الباطن والحاء المعجمة من الظاهر ووافقه الرافعي فقال هذا ظاهر لان المهملة تخرج من الحلق والحق باطن والمعجمة تخرج ما قبل الفاصلة قال الرافعي لكن يشبه أن يكون قدر ما بعد مخرج المهملة من الظاهر أيضاً هذا كلام الرافعي والصحيح أن المهملة أيضاً من الظاهر وعجب كونه ضبط بالمهملة التي هي من وسط الحلق ولم يضبط بالهاء أو الهمة فانهما من اقصى الحلق (وأما) الحاء المعجمة فمن ادني الحلق وكل هذا مشهور لاهل العربية والله تعالى اعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في القى * قد ذكرنا أن مذهبنا ان من تقايا عمداً افطر ولا كفارة

والجنون أم يجوز ان يصوم الكافر إذا أسلم اليوم الذي أسلم فيه ضحى والحائض في اليوم الذي طهرت والجنون في اليوم الذي افاق فيه وجهان (أصحهما) المنع أيضاً لكون النية مسبقة في اليوم بما

عليه ان كان في رمضان قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان من تقايا عمدا افطر قال ثم قال علي وابن عمر وزيد بن ارقم وعلقمة والزهرى ومالك واحمد واسحق واصحاب الراى : لا كفارة عليه وانما عليه القضاء قال وقال عطاء وابوثور عليه القضاء والكفارة وقال وبالاول اقول قل واما من ذرعه القى فقال علي وابن عمر وزيد بن ارقم ومالك والثورى والاوزاعي واحمد واسحق واصحاب الراى لا يبطل صومه قل وهذا قول كل من يحفظ عنه العلم وبه اقول قل : وعن الحسن البصرى روايتان النظر وعدمه هذا نقل ابن المنذر وقال العبدى نقل عن ابن مسعود وابن عباس انه لا يفطر باقى ، عمدا قال وعن اصحاب مالك في فطر من ذرعه القى خلاف قال وقال احمدان تقايا فاحشا افطر فخصه بالفاحش * دليلنا على الجيم حديث ابى هريرة السابق والله تعالى اعلم *

(فرع) في مسائل اختلف العلماء فيها (منها) الحقنة ذكرناها مفطرة عندنا ونقله ابن المنذر عن عطاء والثورى وابى حنيفة واحمد واسحق وحكاه العبدى وسائر اصحابنا ايضا عن مالك ونقله المتولى عن عامة العلماء وقال الحسن بن صالح وداود لا يفطر (ومنها) لو قطر في احليله شيئا فالصحيح عندنا انه يفطر كما سبق وحكاه ابن المنذر عن ابى يوسف وقال ابو حنيفة والحسن بن صالح وداود لا يفطر (ومنها) السعوط اذا وصل للدماغ افطر عندنا وحكاه ابن المنذر عن الثورى والاوزاعي وابى حنيفة ومالك واسحاق وابى ثور وقال داود لا يفطر وحكاه ابن المنذر عن بعض العلماء (ومنها) لو صب الماء او غيره في اذنيه فوصل دماغه افطر على الاصح عندنا وبه قال ابو حنيفة ومالك والاوزاعي وداود لا يفطر الا ان يصل حلقه (ومنها) لو داوى جرحه فوصل الدواء الى جوفه او دماغه افطر عندنا سواء كان الدواء رطبا او يابسا وحكاه ابن المنذر عن ابى حنيفة والمشهور عن ابى حنيفة انه يفطر ان كان دواء رطبا وان كان يابسا فلا * وقال مالك وابو يوسف ومحمد وابو ثور وداود لا يفطر مطلقا (ومنها) لو طعن نفسه بسكين او غيرها فوصلت جوفه او دماغه او طعنه غيره بامر فوصلتها افطر عندنا وقال ابو يوسف ومحمد لا يفطر * وقال ابو حنيفة ان نفذت الطعنة الى الجانب الاخر افطر (ومنها) الطعام الباقي بين اسنانه اذا ابتلعه قد سبق تفصيل مذهبنا فيه قال ابن المنذر : اجمع العلماء على انه لا شيء على الصائم فيما يبلعه مما يجرى مع الريق مما بين اسنانه مما لا يقدر على رده قال فان قدر على رده فابتلعه عمدا قال ابو حنيفة لا يفطر وقال سائر العلماء يفطر وبه اقول ودلائل هذه المسائل سبقت في مواضعها والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

يناقض الصوم ويجوز ان يرتب الخلاف في اشتراط الخلو عن هذه المعاني على الخلاف في اشتراط الخلو عن الاكل فان لم نشترط ترك الاكل فهذا أولى وإن شرطناه فوجهان والفرق اخلال الاكل بمقصود الصوم وهو كسر النفس بالتجويع *

﴿وتحرم المباشرة في الفرج لقوله سبحانه وتعالى (فلاَنَ باشروهن) الى قوله عز وجل (ثم آتموا الصيام الى الليل) فان باشرها في الفرج بطل صومه لانه احد ما ينافي الصوم فهو كالاكل وان باشر فيما دون الفرج فانزل او قبل فانزل بطل صومه وإن لم ينزل لم يبطل لما روى جابر رضي الله عنه قال «قلت وأنا صائم فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت قبلت وأنا صائم فقال أرايت لو تمضمضت وانت صائم» فشبه القبلة بالمضمضة وقد ثبت انه اذا تمضمض فوصل الماء الى جوفه افطر وان لم يصل لم يفطر فدل على ان القبلة مثلها فان جامع قبل طلوع الفجر فاخرج مع الغلوع وانزل لم يبطل صومه لان الانزال تولد من مباشرة هو مضطر اليها فلم يبطل الصوم وان نظر وتلذذ فانزل لم يبطل صومه لانه انزل من غير مباشرة فلم يبطل الصوم كما لو نام فاحتلم وان استمنى فانزل بطل صومه لانه انزال عن مباشرة فهو كالانزال عن القبلة ولان الاستمناء كالمباشرة فيما دون الفرج من الاجنبية في الاثم والتعزير فكذلك في الافطار ﴿ *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث المذكور مما غيره المصنف فجعله عن جابر وانه هو المقبل وليس هو كذلك وإنما المقبل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو السائل وهذا لفظ الحديث في سنن أبي داود وسند أحمد بن حنبل وسنن البيهقي وجميع كتب الحديث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال «قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه هششت ققيات وأنا صائم فقلت يا رسول الله صنعت اليوم أمراً عظيماً قبلت وأنا صائم قال أرايت لو تمضمضت من الماء وأنت صائم قلت لا بأس قال فيه» هذا لفظ الحديث في سنن أبي داود وغيره وإسناده صحيح على شرط مسلم ورواه الحاكم وقال هو صحيح على شرط البخاري ومسلم ولا يقبل قوله انه على شرط البخاري انما هو على شرط مسلم قال الخطابي في هذا الحديث إثبات القياس والجمع بين الشيتين في الحكم الواحد لاجتماعها في الشبه لان المضمضة بالماء ذريعة الى نزوله الى البطن فيفسد الصوم كما ان القبلة ذريعة الى الجماع المفسد للصوم فاذا كان احدهما غير مفطر وهو المضمضة فكذا الآخر (وقوله) هششت معناه نشطت وارتجحت (وقول) المصنف وقد ثبت انه لو تمضمض فوصل الماء الى جوفه افطر هذا تفريع منه على احد القواين في المضمضة (اما) الاحكام في الفصل مسائل (احداها) أجمعت الامة على تحريم الجماع في القبل والدبر على الصائم وعلى ان الجماع يبطل صومه للآيات الكريمة التي ذكرها المصنف والاحاديث الصحيحة ولانه منافي للصوم فأبطله كالاكل وسواء انزل ام لا فيبطل صومه في الحالين بالاجماع اعجوم الآية والاحاديث ولحصول المنافي ولو لاط برجل او صبي او لرجل في قبل بهيمة او دبرها بطل صومه بلا خلاف عندنا سواء أنزل أم لا وقل ابو حنيفة في اللواط كذهبه انه وقال في البهيمة إن أنزل بطل

قال ﴿والمعني بالجازمة ان من نوى ليلة الشك صوم غداً كان من رمضان لم يحز (حز) لانها غير جازمة نعم لا يضر التردد بعد حصول الظن بشهادة او استصحاب كما في آخر رمضان او اجتهاد في حق المحبوس

صومه وإلا فلا وسواء في الوطء وطء زوجته وأخته وأجنبية بزنا أو شبهة فكله يفطر به إذا كان عالماً بالصوم (الثانية) إذا قبل أو باشر فيما دون الفرج بذكره أو لمس بشرة امرأة بيده أو غيرها فان أنزل المنى بطل صومه وإلا فلا لما ذكره المصنف وتقل صاحب الحاوي وغيره الاجماع على بطلان صوم من قبل أو باشر دون الفرج فانزل ويستدل أيضاً لعدم الفطر إذا لم ينزل بالأحاديث الصحيحة المشهورة «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم» وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالى وهذا الذي ذكرناه هو المذهب والمنصوص وبه قطع الجمهور وحكي إمام الحرمين عن والده أنه حكي وجهين فيمن ضم امرأة إلى نفسه وينها حائل فانزل قال وهو عندى كسبق ماء المضضة قال فان ضاجعها متجرداً فهو كالباغية في المضضة قال وقد وجدت للشيخ أبي علي السنجي في الشرح رمزاً إلى هذا قلت قد جزم المتولي بأنه لو قبلها فوق خمار فانزل لا يفطر لعدم المباشرة قال ولو لمس شعرها فانزل ففي بطلان صومه وجهان بناء على انتقاض الوضوء بمسه (الثالثة) إذا جامع قبل الفجر ثم نزع مع طلوعه أو عقب طلوعه وأنزل لم يبطل صومه لأنه تولد من مباشرة مباحة فلم يجب فيه شيء كما لو قطع يد رجل قصاصاً فمات المقتص منه فهذا هو التعليل الصحيح وأما قول المصنف لأنه تولد من مباشرة هو مضطر إليها فليس بمقبول (الرابعة) إذا نظر إلى امرأة ونحوها وتلذذ فانزل بذلك لم يفطر سواء كرر النظر أم لا وهذا لا خلاف فيه عندنا إلا وجهاً شاذاً حكاه السرخسي في الامالي أنه إذا كرر النظر فانزل بطل صومه والمذهب الاول وبه قال أبو الشعثاء جابر بن زيد الثوري وسفيان الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف وأبو نوري وحكي ابن المنذر عن الحسن البصري هو كالجماع فيجب القضاء والكفارة ونحوه عن الحسن بن صالح وعن مالك روايتان (أحدهما) كالحسن (والثانية) ان تابع النظر فعليه القضاء والكفارة والاقبال قضاء قال ابن المنذر لا شيء عليه ولو احتاط فقصي يوماً فحسن قال صاحب الحاوي أما إذا فكر بقلبه من غير نظر فتلذذ فانزل فلا قضاء عليه ولا كفارة بالاجماع قال وإذا كرر النظر فانزل أم وإن لم يجب القضاء (الخامسة) إذا استمنى بيده وهو استخراج المنى افطر بلا خلاف عندنا لما ذكره المصنف ولو حاك ذكره لعارض فانزل فوجه ان حكاهما الصيمري وصاحب البيان قالوا ويشبه أن يكونا مبذيين على القواين فيمن سبق ماء المضضة إلى جوفه قلت والاصح أنه لا يفطر في مسألة حك المذكور لعارض لأنه متولد من مباشرة مباحة والله اعلم (أما) إذا احتلم فلا ينظر بالاجماع لأنه مغلوب كمن طارت ذبابة فوقعت في جوفه بغير اختياره فهذا هو المعتمد في دليل المسألة (وأما) الحديث المروي عن النبي

في المطورة ثم إن غلط المحبوس بالتأخير لم يلزمه القضاء وإن غلط بالتقديم وادرك رمضان لزمه القضاء وإن لم يتبين إلا بعد رمضان لم يلزمه القضاء على أحد القولين وكان الشهر بدلاً في حقه للضرورة حتى لو كان الشهر تسعاً وعشرين كفاه وإن كان رمضان ثلاثين *

صلى الله عليه وسلم « لا يفطر من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم » فحديث ضعيف لا يحتج به وسبق بيانه في مسألة القيء والله تعالى اعلم *

(فرع) لو قبل امرأة وتلذذ فأمدى ولم يمن لم يفطر عندنا بلا خلاف وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري والشعبي والاوزاعي وابي حنيفة وابي ثور قال وبه اقول وقال مالك واحمد يفطر دليلنا انه خارج لا يوجب الغسل فأشبهه البول *

(فرع) قال صاحب البيان إذا أمني الخنثى المشكل عن مباشرة وهو صائم أو رأى الدم يوما كاملا من فرج النساء لم يبطل صومه لاحتمال أنه عضو زائد وإن أمني من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم في ذلك اليوم من فرج النساء واستمر الدم أقل مدة الحيض بطل صومه لانه ان كان رجلا فقد أنزل عن مباشرة والاقصد حاضت فان استمر به الدم بعد ذلك اياما ولم ينزل عن مباشرة من آلة الرجال لم يبطل صومه في يوم انفراد الدم او الانزال ولا كفارة حيث قلنا بفطره لاحتمال هذا كلام صاحب البيان *

* قال المصنف رحمه الله *

وان فعل ذلك كانه ناسيا لم يبطل صومه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أكل ناسيا أو شرب ناسيا فلا يفطر فانما هو رزق رزقه الله » فنص على الاكل والشرب وقسنا عليه كل ما يبطل الصوم من الجماع وغيره وان فعل ذلك وهو جاهل بتحريمه لم يبطل صومه لانه يجهل تحريمه فهو كالناسي وان فعل ذلك به بغير اختياره بان أوجس الطعام في حلقه مكرها لم يبطل صومه وان شد امرأته ووطئها وهي مكرهة لم يبطل صومها وان استدخلت المرأة ذكر الرجل وهو نائم لم يبطل صومه لحديث أبي هريرة « ومن ذرعه القيء فلا قضاء عليه » فدل على ان كل ما حصل بغير اختياره لم يجب به القضاء ولان النبي صلى الله عليه وسلم اضاف أكل الناسي الى الله تعالى واسقط به القضاء فدل على ان كل ما حصل بغير فعله لا يوجب القضاء وان أكره حتى أكل بنفسه أو أكرهت المرأة حتى مكنت من الوطء فوطئها ففيه قولان (أحدهما) يبطل الصوم لانه فعل ما ينافي الصوم لدفع الضرر وهو ذا كر للصوم فبطل صومه كالأكل كل الخوف المرض أو شرب لدفع العطش (والثاني) لا يبطل لانه وصل الى جوفه بغير اختياره فأشبهه اذا أوجر في حلقه *

(الشرح) حديث أبي هريرة « من ذرعه القيء » سبق بيانه في مسألة القيء وحديثه الاول « من أكل ناسيا » الى آخره رواه الترمذي والدارقطني والبيهقي وغيرهم بلفظه الذي هنا قال الترمذي

الخامس كون النية جازمة ويتعلق بهذا القيد مسائل (منها) إذا نوى ليلة الثلاثين من شعبان أن يصوم غدا عن رمضان لم يخل إيمان يعتقد كونه من رمضان أولا يعتقد فان لم يعتقد نظر ان ردد

وهو حديث حسن صحيح ورواه البخاري ومسلم بمعناه لفظ البخاري عن النبي ﷺ قال « إذا نسي فاكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه » وفي رواية له « من اكل ناسيا وهو صائم فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه » وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « من افطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة » رواه الدارقطني باسناد صحيح او حسن * وقول المصنف وان شد امراته لو قال امرأة لكان احسن واعم (اما) الاحكام ففيه مسائل (احدها) اذا اكل او شرب او تقابا او استعط او جامع او فعل غير ذلك من منافيات الصوم ناسيا لم يفطر عندنا سواء قل ذلك ام كثر هذا هو المذهب والمنصوص وبه قطع المصنف والجمهور من العراقيين وغيرهم وذكر الخراسانيون في اكل الناسي اذا كثروجهين ككلام الناسي في الصلاة اذا كثر والمذهب انه لا يفطر هنا وجها واحدا لعموم الاحاديث السابقة ولانه قد يستمر به النسيان حتى يأكل كثيرا ويندر ذلك في الكلام في الصلاة وذكر الخراسانيون في جماع الناسي طريقين (اصحهما) ما قدمناه عن الجمهور انه لا يفطر للاحاديث (والثاني) على قولين كجماع المحرم ناسيا (اصحهما) لا يفطر (والثاني) يفطر قال المتولي وغيره وهو مخرج من الحج ليس منصوصا وبهذا القول قال احمد فعلي المذهب وهو الطريق الاول قال السرخسي الفرق بين جماع الناسي في الاحرام والصيام ان المحرم له هيئة يتذكر بها حاله فاذا نسي كان مقصرا بخلاف الصائم * والله تعالى اعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في الاكل وغيره ناسيا ذكرنا ان مذهبنا انه لا يفطر بشيء من المنافيات ناسيا للصوم وبه قال الحسن البصري ومجاهد وابو حنيفة واسحاق وابو ثور وداود وابن المنذر وغيرهم وقال عطاء والاوزاعي والليث يجب قضاؤه في الجماع ناسيا دون الاكل وقال ربيعة ومالك يفسد صوم الناسي في جميع ذلك وعليه القضاء دون الكفارة * وقال احمد يجب بالجماع ناسيا القضاء والكفارة ولا شيء في الاكل * دليلنا على الجميع الاحاديث السابقة والله تعالى اعلم (المسألة الثانية) اذا اكل الصائم او شرب او جامع جاهلا بتحريمه فان كان قريب عهد باسلام او نشأ ببادية بعيدة بحيث يخفى عليه كون هذا مفطرا لم يفطر لانه لا يأنم فاشبهه الناسي الذي ثبت فيه النص وان كان مخاطبا للمسلمين بحيث لا يخفى عليه تحريمه افطر لانه مقصر وعلي هذا التفصيل ينزل كلام المصنف وغيره ممن اطلق المسألة ولو فصل المصنف كما فصل غيره علي ما ذكرناه كان اولي (الثالثة) إذا فعل به غيره المفطر بان أوجر الطعام قهرا أو أسعط الماء وغيره أو طعن بغير رضاه بحيث وصلت الطعنة جوفه أو ربطت المرأة وجومعت أو جومعت نائمة فلا فطر في كل ذلك لما ذكره المصنف وكذا لو استدخلت ذكره نائما أفطرت هي دونة لما ذكره المصنف

نيته فقال اصوم عن رمضان ان كان منه والا فانما مفطرا ونا متطوع لم يقع صومه عن رمضان اذا

وسواء في ذلك امراته وزوجها والاجنبية والاجنبى ولا خلاف عندنا في شيء من هذا الا وجها
حكاه الخناطي والرافعي فيما اذا أوجر انه يفطر وهذا شاذ مردود ولو كان مغمى عليه وقد نوي
من الليل وأفاق في بعض النهار وقلنا يصح صومه فآوجره غيره شيئاً في حال اغماؤه لغير المعالجة لم
يبطل صومه إلا على وجه الخناطي وان أوجره معالجة واصلاحاً له فهل يفطر فيه وجهان مشهوران في
كتب الخراسانيين (أصحهما) لا يفطر كغير المعالجة لانه لا صنع له (والثاني) يفطر لان فعل المعالج
لمصلحته فصار كفعله قالوا ونظير المسألة اذا عولج المحرم المغمى عليه بدواء فيه طبب هل تجب الفدية
فيه خلاف سنوضحه في موضعه ان شاء الله تعالى *

(فرع) لو طعمه غيره طعنة وصلت جوفه بغير امره لكن أمكنه دفعه فلم يدفعه ففي فطره وجهان
حكاهما الدارمي (أقربهما) لا يفطر إذا فعل له والله أعلم (الرابعة) لو أكره الصائم على أن يأكل بنفسه
أو يشرب فأكل أو شرب أو أكرهت على التمسكين من الوطء فمكنت ففي بطلان الصوم به قولان
مشهوران قل من بين الاصح منها (والاصح) لا يبطل ممن صححه المصنف في التنبيه والغزالي في
الوجيز والعباسي في الكفاية والرافعي في الشرح وآخرون وهو الصواب ولا تغتر بتصحيح
الرافعي في المحرر البطلان وقد نبهت عليه في مختصر المحرر واحتجوا لعدم البطلان بأنه بالا كراه
سقط أثر فعله ولهذا لا يأتى بالا كل لانه صار مأموراً بالا كل لانه لا منهي عنه فهو كالناسي بل أولى منه
بأن لا يفطر لانه مخاطب بالا كل لدفع ضرر الا كراه عن نفسه بخلاف الناسي فانه ليس بمخاطب
بأمر ولا نهى (وأما) قول القائل الآخر إنه أكل لدفع الضرر عنه فكان كالا كل لدفع الجوع
والعطش ففرقوا بينهما بأن الا كراه قاذح في اختياره وأما الجوع والعطش فلا يقدحان في اختياره
بل يزيد انه قال اصحابنا فان قلنا يفطر المسكره فلا كفارة عليه بلا خلاف سواء أكره على أكل
أو أكرهت على التمسكين من الوطء وأما إذا أكره رجل على الوطء فيبني على الخلاف المشهور انه
هل يتصور إكراهه على الوطء أم لا قال اصحابنا إن قلنا يتصور إكراهه فهو كالمسكره ففي افطاره القولان
(فان قلنا) يفطر فلا كفارة قولاً واحداً لانهما تجب علي من جامع جماعاً يأتى به وهذا لم يأتى بلا خلاف
(وإن قلنا) لا يتصور إكراهه أفطر قولاً واحداً ووجببت الكفارة لانه غير مكروه والله أعلم * قال
صاحب الحاوى : لو شدت يدا الرجل وأدخل ذكره في الفرج بغير اختياره ولا قصد منه فان لم
ينزل فصومه صحيح وإن أنزل فوجهان (أحدهما) لا يبطل صومه لانه لم يبطل بالابلاج فلم يبطل
بما حدث منه وكأنه أنزل من غير مباشرة لان المباشرة سقط أثرها بالا كراه (والثاني) يبطل لان
الانزال لا يحدث إلا عن قصد واختيار قال فعلي هذا يلزمه القضاء إن كان في رمضان وفي الكفارة

بل إن الله منه لانه لم يصم على انه فرض وإنما صام على الشك وقال ابو حنيفة والمزني يقيم عن رمضان
إذا بان اليوم منه كما لو قال هذا زكاة مالي الغائب ان كان سالماً والافو تطوع فبان سالماً يجرئه قال

وجهاً (أحدهما) تجب لانا جعلناه مفطراً باختياره (والثاني) لا تجب للشبهة هذا كلام صاحب الحاوي قلت هذا الخلاف في فطره شبهه بالخلاف فيمن أكره علي كلمة الطلاق فقصد إيقاعه في وقوعه خلاف مشهور حكاه المصنف والأصحاب وجهين (أحدهما) لا يقع لان اللفظ سقط أثره بالا كراهه وبقي مجرد نية والنية وحدها لا يقع بها طلاق (وأصحهما) يقع لوجود قصد الطلاق بلفظه وينبغي أن يكون الأصح في مسألة الصوم أنه إن حصل بالانزال تفكر وقصد وتلذذ أفطر وإلا فلا والله تعالى أعلم *

(فرع) ذكرنا أن الأصح عندنا أن المكروه علي الأكل وغيره لا يبطل صومه * وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد يبطل والله تعالى أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

(وإن تمضمض أو استنشق فوصل الماء إلي جوفه أو دماغه فقد نص فيه علي قولين (فمن) أصحابنا من قال القولان إذا لم يبالغ فأما إذا بالغ فيبطل صومه قولاً واحداً وهو الصحيح لان النبي ﷺ قال للقيط بن صبرة « إذا استنشقت فأبلغ الوضوء إلا أن تكون صائماً » فنهاه عن المبالغة ولو لم يكن وصول الماء في المبالغة يبطل الصوم لم يكن للنهي عن المبالغة معنى ولان المبالغة منهي عنها في الصوم وما تولد من سبب منهي عنه فهو كالمباشرة والدليل عليه أنه إذا جرح إنساناً فمات جعل كأنه باشر قتله (ومن) أصحابنا من قال هي علي قولين بالغ اولم يبالغ (أحدهما) يبطل صومه لقوله ﷺ لمن قبل وهو صائم « أرايت لو تمضمضت » فشبّه القبلة بالمضمضة وإذا قبل فأنزله بطل صومه فكذلك إذا تمضمض فنزل الماء إلي جوفه وجب أن يبطل صومه (والثاني) لا يبطل لانه وصل إلي جوفه بغير اختياره فلم يبطل صومه كغبار الطريق وغرلة الدقيق *

(الشرح) حديث لقيط سبق بيانه قريباً في فصل تحريم الطعام والشراب علي الصائم وحديث قبلة الصائم وتشبيهها بالمضمضة بيناه قريباً (أما) حكم المسألة فاتفق أصحابنا ونصوص الشافعي رضي الله عنه علي أنه يستحب للصائم المضمضة والاستنشاق في وضوئه كما يستحبان لغيره لكن تكره المبالغة فيهما لما سبق في باب الوضوء فلو سبق الماء فحصل الخلاف في المضمضة والاستنشاق إذا وصل الماء منهما جوفه أو دماغه ثلاثة أقوال (أصحها) عند الأصحاب أن بالغ أفطر والأفلا (والثاني) يفطر مطلقاً (والثالث) لا يفطر مطلقاً والخلاف فيمن هو ذاكر للصوم عالم بالتحريم فإن كان ناسياً أو جاهلاً لم يبطل بخلاف كاسبق ولو غسل فممن نجاسة فسبق الماء إلي جوفه فهو كسبقه في المضمضة فلو بالغ هنا قال الرافعي هذه المبالغة لحاجة فينبغي أن تكون كالمضمضة بالمبالغة لانه مأثور بالمبالغة

الأصحاب الفرق أن الأصل هناك سلامة المال فله استصحاب ذلك الأصل وههنا الأصل بقاء شعبان ونظير مسألة الزكاة مما نحن فيه أن ينوي ليلة الثلاثين من رمضان صوم الغد إن كان من رمضان

للنجاسة دون المضمضة وهذا الذي قاله متعين ولو سبق الماء من غسل تبرد أو من المضمضة في المرة الرابعة قال البغوي إن بالغ أفطر وإلا فهو مرتب على المضمضة وأولي بإبطال الصوم لأنه غير مأثور به هذا كلام البغوي والمختار في الرابعة الجزم بالأفطار لأنها منهي عنها ولو جعل الماء في فيه لا لغرض فسيق ونزل إلى جوفه فطريقان حكاهما المتولي (أحدهما) يفطر (والثاني) على القولين ولو أصبح ولم ينو صوما فتمضمض ولم يبالغ فسبق الماء إلى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح صومه على أصح الوجهين لأنه لا أثر لما سبق على الصحيح فكأنه لم يكن قال القاضي حسين في فتاويه : إن قلنا إن سبق لا يبطل الصوم صح صومه هذا وإلا فلا قال والأصح الصحة في الموضعين هذا كلامه وهذه مسألة مهمة نفيسة والله تعالى أعلم قال الدارمي : ولو كان الماء في فيه أو أنفه فوجد منه عطاس أو نحوه فنزل الماء بذلك إلى جوفه أو دماغه لم يفطر قال أصحابنا وسواء في المضمضة والاستنشاق صوم الفرض والنفل فحكمهما سواء على ما ذكرناه هذا مذهبنا وحكي أصحابنا عن النخعي أنه إن سبق الماء في وضوء مكتوبة لم يفطر وإن كانت نافلة أفطر واستدل أصحابنا بأن المضمضة مأثور بها في وضوء الفرض والنفل والله تعالى أعلم *

﴿ فرع ﴾ قال المتولي وغيره إذا تمضمض الصائم لزمه معج الماء ولا يلزمه تنشيف فيه بخرقه ونحوها بلا خلاف قال المتولي لأن في ذلك مشقة قال ولأنه لا يبقى في الفم بعد المعج إلا رطوبة لا تنفصل عن الموضع إذا لو انفصلت لخرجت في المعج والله تعالى أعلم *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء فيمن تمضمض واستنشق فسبق الماء بغير اختياره إلى جوفه أو دماغه قد ذكرنا أنه إن بالغ فالصحيح عندنا بطلان صومه وإلا فلا ومن قال يبطلان الصوم مطلقاً مالك وأبو حنيفة والمزني قال الماوردي وهو قول أكثر الفقهاء وقال الحسن البصري وأحمد وإسحق وأبو ثور لا يبطل مطلقاً وحكي الماوردي وعن ابن عباس والشعبي والنخعي وابن أبي ليلى أنه إن توضأ لنافلة بطل صومه وإن توضأ لفريضة فلا لأنه مضطر إليه في الفريضة ومختار في النافلة قال الماوردي هذا ضعيف الوجهين (أحدهما) أن المضمضة والاستنشاق سنتان فهو غير مضطر إليهما في الفرض والنفل ومندوب إليهما فيهما (والثاني) أن حكم الفطر لا يختلف بذلك ولهذا لو أجهد الصوم أكل وقضي ولو أكل من غير مشقة قضي والله تعالى أعلم *

﴿ فرع ﴾ اتفق أصحابنا على أنه لو طارت ذبابة فدخلت جوفه أو وصل إليه غبار الطريق أو غرلة الدقيق بغير تعمد لم يفطر قال أصحابنا ولا يكلف أطباق فيه عند الغبار والغرلة لأن

وإلا فهو مفطر فيجزئه لأن الأصل بقاء رمضان ولو قال أصوم غداً من رمضان أو أو قال أو أصوم أو أفطر لم يصح صومه لا في الأول ولا في الآخر كما إذا قل أصوم أو لا أصوم وإن لم يردد نيته وجزم بالصوم عن رمضان فإنه إذا لم يعتقد كونه من رمضان لم يتأت منه الجزم بالصوم عن

فيه حرجاً فلو فتح فيه عمداً حتى دخله الغبار ووصل وجهه فوجهان حكاهما البغوي والمتولي وغيرهما قال البغوي (أصحهما) لا يفطر لانه معفو عن جنسه (والثاني) يفطر لتقصيره وهو شبهه بالخلاف السابق في دم البراغيث اذا كثر وفيما اذا تعدد قتل قلة في ثوبه وصلي ونظائر ذلك والله أعلم *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان أكل أو جامع وهو يظن أن الفجر لم يطلع وكان قد طلع أو يظن أن الشمس قد غربت ولم تغرب لزمه القضاء لما روى حنظلة قال « كنا بالمدينة في شهر رمضان وفي السماء شيء من الحجاب فظننا أن الشمس قد غابت فأفطر بعض الناس فأمر عمر رضي الله عنه من كان قد أفطر أن يصوم يوماً مكانه » ولانه مفطر لانه كان يمكنه أن يثبت إلى أن يعلم فلم يعذر ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذه المسألة ودليلها وفروعها وما يتعلق بها سبق بيانه كاه قريباً في فصل يدخل في الصوم بطلوع الفجر ويخرج منه بغروب الشمس وذكرنا هناك أن الصحيح كما ذكره المصنف وفي المسألة وجهان آخران سبقت هناك وسبق بيان حديث عمر رضي الله عنه هذا المذكور في مذاهب العلماء والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ومن أفطر في رمضان بغير الجماع من غير عذر وجب عليه القضاء لقوله صلى الله عليه وسلم « من استقاء فعليه القضاء » ولأن الله تعالى أوجب القضاء على المريض والمسافر مع وجود العذر فلأن يجب مع عدم العذر أولى ويجب إمساك بقية النهار لانه أفطر بغير عذر فلزمه إمساك بقية النهار ولا تجب عليه الكفارة لأن الأصل عدم الكفارة إلا فيما ورد به الشرع وقد ورد الشرع بإيجاب الكفارة في الجماع وما سواه ليس في معناه لأن الجماع أغاظ ولهذا يجب به الحد في ملك الغير ولا يجب فيما سواه فبقي على الأصل وإن بلغ ذلك السلطان عذره لانه محرم ليس فيه حد ولا كفارة فثبت فيه التعزير كالمباشرة فيما دون الفرج من الاجنبية ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث سبق بيانه قال أصحابنا اذا أفطر الصائم في نهار رمضان بغير الجماع من غير عذر عامداً مختاراً عالماً بالتحريم بأن أكل أو شرب أو استعطى أو باشر فيما دون الفرج فأنزل أو استمني فأنزل أم ووجب عليه القضاء وإمساك بقية النهار ولا يلزمه الكفارة العظمى وهي عتق رقبة وهل تلزمه الفدية وهي مد من الطعام فيه طريقان (أصحهما) وبه قطع العراقيين لا يلزمه لما ذكره المصنف (والثاني) حكاه الخراسانيون فيه وجهان (أصحهما) عند جمهورهم لا يلزمه (والثاني) يلزمه لأنها اذا ألزمت المرضع والحامل وهما معذورتان فهذا أولى وهذا الوجه حكاه

رمضان حقيقة وما يعرض حديث نفس لا اعتبار به وعن صاحب التقریب حكاه وجه انه يصح صومه هذا إذا لم يعتقد كونه من رمضان وإن اعتقد كونه من رمضان نظر إن لم يستند عقده إلى ما يثير ظناً فلا عبرة به وإن استند إلى ما يثير ظناً كما إذا اعتمد على قول من يثق به من حر أو عبد

البندنجي عن أبي علي بن أبي هريرة قال المصنف والأصحاب وإذا علم الساطان أو نائبه بهذا عززه لما ذكره المصنف *

(فرع) ذكره أصحابنا الخراسانيون قالوا رأى الصائم في رمضان مشرفا على الغرق ونحوه ولم يمكنه تخليصه إلا بالفطر ليتقوى فأفطر لذلك جاز بل هو واجب عليه ويلزمه القضاء وفي الفدية وجهان مشهوران (أصحهما) باتفاقهم لزومها كالمريض (والثاني) لا يلزمه كالمسافر والمريض والله تعالى أعلم *

(فرع) قال أصحابنا الإمساك تشبيها بالصائمين من خواص رمضان كالكفارة فلا إمساك على متعد بالفطر في نذر أو قضاء أو كفارة كما لا كفارة وهذا كله متفق عليه قال أصحابنا ثم من إمساك تشبيها فليس هو في صوم بخلاف المحرم إذا أفسد إحرامه ويظهر أثره في أن المحرم لو ارتكب محظورا لزمته الفدية ولو ارتكب الإمساك محظورا فلا شيء عليه بخلاف سوى الأثم وقد سبق بيان هذا في مسألة الإمساك إذا بان يوم الشك من رمضان قال أصحابنا ويجب الإمساك على كل متعد بالفطر في رمضان سواء أكل أو ارتد أو نوى الخروج من الصوم إذا قلنا يخرج منه بنية الخروج ويجب على من نسي النية من الليل وأما المسافر إذا أقام والمريض إذا برأ والصبي إذا بلغ والمجنون إذا أفاق والحائض والنفساء إذا طهرتا والكافر إذا أسلم وغيرهم ممن في معنهم فسبق بيان حكمهم في الإمساك في أوائل الباب مبسوطا والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن أفطر بغير الجماع في شهر رمضان عدوانا * ذكرنا أن مذهبنا أن عليه قضاء يوم بدله وإمساك بقية النهار وإذا قضى يوما كفاه عن الصوم وبرئت ذمته منه وبهذا قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وجمهور العلماء قال العبدى هو قول الفقهاء كفة إلا من سئذ كره أن شاء الله تعالى وحكى ابن المنذر وغيره عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه يلزمه أن يصوم اثني عشر يوما مكان كل يوم لأن السنة اثني عشر شهرا وقال سعيد بن المسيب يلزمه صوم ثلاثين يوما وقال النخعي يلزمه صوم ثلاثة آلاف يوم كذا حكاه عنه ابن المنذر وأصحابنا وقال علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما لا يقضيه صوم الدهر * واحتج لهذا المذهب بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أفطر يوما من رمضان من غير رخصة لم يجزه صيام الدهر » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بإسناد غريب لكن لم يضعفه أبو داود (وأما) الكفارة فيه والفدية فذهبنا أنه لا يلزمه شيء من ذلك كما سبق وبه قال سعيد بن جبير وابن سيرين والنخعي وسهام بن

أو امرأة أو صبية ذوى رشد ونوى صومه عن رمضان أجزاءه إذا بان أنه من رمضان لأن غلبة الظن في مثل هذا له حكم اليقين كما في أوقات الصلاة وكما إذا رأى الهلال بنفسه وإن قال في نيته والحالة هذه أصوم عن رمضان فإن لم يكن من رمضان فهو تلوع فقال الإمام ظاهر النص أنه لا يعتد

أبي سليمان وأحمد وداود وقال أبو حنيفة ما لا يتغذى به في العادة كالمجنين وبلغ حصاة ونواة
واؤلوة يوجب القضاء ولا كفارة وكذا ان بشر دون الفرج فأنزل او استمنى فلا كفارة وقال
الزهري والاوزاعي والثوري واسحق : تجب الكفارة العظمى من غير تفصيل وحكاية ابن المنذر
أيضا عن عطاء والحسن وأبي ثور ومالك والمشهور عن مالك انه يوجب الكفارة العظمى في كل
فطر لعصية كما حكاها ابن المنذر وحكى عنه خلافة قول ابن المنذر وروينا أيضا عن عطاء ان عليه تحرير رقبة
فان لم يجد لها فبدنة او بقرة او عشرين صاعا من طعام دليلنا ما ذكره المصنف (وأما) الحديث الذي
رواه البيهقي باسناده عن هشيم باسناده عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه أمر الذي أفطر في
في شهر رمضان بكفارة الظهار » وفي رواية عن هشيم عن ليث ابن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (فجوابه) من وجهين (أحدهما) انه ضعيف لان الرواية الاولى
مرسلة والثانية فيها ليث بن أبي سليم وهو ضعيف (والجواب الثاني) جواب البيهقي ان هذا اختصار
وقع من هشيم فقد رواه أكثر أصحاب ليث عنه عن مجاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه مفسراً في
قصته الذي وقع علي امرأته في شهر رمضان قال البيهقي وهكذا كل حديث روى في هذا الباب مطلقا
من وجه فقد روى من وجه آخر مفسراً بأنه في قصة الواقع علي امرأته قال ولا يثبت عن النبي صلى
الله عليه وسلم في الفطر بالاكل شيء هذا كلام البيهقي والله اعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان أفطر بالجماع من غير عذر وجب عليه القضاء لما روى أبو هريرة رضي الله عنه « ان النبي ﷺ أمر الذي
واقع اهله في رمضان بقضائه » ولانه اذا وجب القضاء علي المريض والمسافر وهما معذوران فعلي الجماع أولى
ويجب عليه إمساك بقية النهار لانه أفطر بغير عذر وفي الكفارة ثلاثة أقوال (أحدها) تجب علي الرجل دون
المرأة لانه حق مال مختص بالجماع فاختص به الرجل دون المرأة كالمهر (والثاني) تجب علي كل واحد منهما
كفارة لانه عقوبة تتعلق بالجماع فاستوى فيها الرجل والمرأة كحد الزنا (والثالث) تجب عليه عنه وعنهما
كفارة لان الاعرابي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن فعل مشترك بينهما فوجب عتق رقبة فدل
علي أن ذلك عنه وعنهما » *

﴿ الشرح ﴾ حديث أبي هريرة رضي الله عنه أصله في الصحيحين لفظهما عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكك يا رسول الله قال وما أهلكك
قال وقعت علي امرأتى في رمضان فقال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين

بصومه اذا بان اليوم من رمضان لم يكن التردد قال وفيه وجه آخر وبه قال المزني انه يصح لاستناده
الي اصل ثم رأى طرد الخلاف فيما اذا جزم أيضا ويدخل في قسم استناد الاعتقاد الي ما يشرظنا
بناء الامر علي الحساب حيث جوزناه علي التفصيل الذي سبق والله اعلم » ومنها اذا حكم القاضي

متابعين قال لا قال فهل نجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه ثم قال تصدق به هذا فقال أفقر منا فما بين لائقها أهل بيت أحوج إليه منا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنياباه ثم قال اذهب فأطعمه أهلك وفي رواية البخاري « ألي أفقر مني يا رسول الله » وفي رواية أبي داود قال « فأتى بعرق فيه ثم قدر خمسة عشر صاعا وفيها قال كاه أنت وأهل بيتك وصم يوما واستغفر الله » واسناد رواية أبي داود هذه جيد إلا أن فيه رجلا ضعفه وقد روى له مسلم في صحيحه ولم يضعف أبو داود هذه الرواية (وقوله) لأنه حق مال احتراز من الغسل والحد (وقوله) يختص بالجماع احتراز من غرامة المنكحات والزكاة وكفارة اليمين والقتل (وقوله) لأنه عقوبة احتراز من المهر ومن حقوق النسب وحرمة المصاهرة في رط. الشبهة فإن الشبهة تعتبر في الرجل دون المرأة على الصحيح (وقوله) تتعلق بالجماع احتراز من الديات ومن قتل الجربي فإنه يقتل الرجل دون المرأة (أما) أحكام المسألة فإذا أفطر الرجل أو المرأة في شهر رمضان بالجماع بغير عذر لزمه إمساك بقية النهار بلا خلاف لما ذكره المصنف وفي وجوب قضاء ذلك اليوم طريقان (أحدهما) وبه قطع المصنف وأكثر العراقيين وجماعة من الخراسانيين أنه يجب (والثاني) ذكره الخراسانيون فيه ثلاثة أقوال (أصحها) وجوبه لما ذكره المصنف (والثاني) لا يجب وتندرج فيه الكفارة (والثالث) أن كفر بالصوم لم يجب والأوجب وحكي بعض الخراسانيين هذا الخلاف قولين ووجهها وقال البندنجي من العراقيين أو ما الشافعي رضي الله عنه في الام إلى قوانين سواء كفر بالصوم أم بغيره قال إمام الحرمين ولا خلاف أن المرأة يلزمها القضاء إذا لم توجب عليها كفارة والله تعالى أعلم وتجب الكفارة بالجماع بلا خلاف وهي على الرجل فاما الزوجة الموطوءة فإن كانت مفطرة بحيض أو غيره أو صائمة ولم يبطل صومها لكونها نائمة مثلا فلا كفارة عليها وإن كانت صائمة فكنته طائفة فقولان (أحدهما) وهو نصه في الاملاء يلزمها كفارة أخرى في ما لها ذكره المصنف (وأصحها) لا يلزمها بل يختص الزوج بها وهو نصه في الام والقديم فعلى هذا هل الكفارة التي تلزم الزوج عنه خاصة أم عنه وعنهما ويتحملها هو عنها فيه قولان مستنبطان من كلام الشافعي وربما قيل منصوصان وربما قيل وجهان ومن الأصحاب من يجمع المسألتين كما فعله المصنف وكثيرون ويقولون في الكفارة ثلاثة أقوال (أصحها) يجب على الزوج خاصة (والثاني) يجب عليه عنه وعنهما (والثالث) يلزم كل واحد منهما كفارة والأصح على الجملة وجوب كفارة واحدة عليه خاصة عن نفسه فقط وأنه لا شيء على المرأة ولا يلاقيها الوجوب وذكر الدارمي وغيره في المسألة أربعة أقوال هذه الثلاثة (والرابع) يجب على الزوج في ماله كفارتان كفارة

بشهادة عدلين أو واحد إذا جوزناه وجب الصوم ولم يقدح ما عساه يقي من التردد والارتباب (ومنها) المحبوس في المطمورة إذا اشتبه عليه شهر رمضان اجتهد وصام شهرا بالاجتهاد كما يجتهد للصلاة في القبلة والوقت ولا يغنيه أن يصوم شهرا من غير اجتهاد وإن وافق رمضان ثم إذا اجتهد وصام

عنه وكفارة عنها * قال المصنف رحمه الله تعالى *

والكفارة عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا والدليل عليه ما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «أمر الذي وقع على امرأته في يوم من شهر رمضان أن يعتق رقبة قال لأجد قال صم شهرين متتابعين قال لا أستطيع قال أطعم ستين مسكينا قال لأجد فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر فيه خمسة عشر صاعا قال خذه وتصدق به قال علي أقفر من أهلي والله ما بين لابتي المدينة أحوج من أهلي فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتي بدت نواجذه قال خذه واستغفر الله تعالى واطعم أهلك» (فان قلنا) يجب عليه دونها اعتبر حاله فان كان من أهل العتق اعتق وان كان من أهل الصوم صام وان كان من أهل الاطعام اطعم (وان قلنا) يجب على كل واحد منهما كفارة اعتبر حال كل واحد منهما بنفسه فمن كان من أهل العتق اعتق ومن كان من أهل الصوم صام ومن كان من أهل الاطعام اطعم كرجلين افطرا بالجماع (فان قلنا) يجب عليه كفارة عنه وعنهما اعتبر حالهما فان كانا من أهل العتق اعتق وان كانا من أهل الاطعام اطعم وان كانا من أهل الصيام وجب على كل واحد منهما صوم شهرين متتابعين لان الصوم لا يتحمل وان اختلف حالهما نظرت فان كان الرجل من أهل العتق وهي من أهل الصوم اعتق رقبة ويجزى عنهما لان من فرضه الصوم اذا اعتق اجزأه وكان ذلك افضل من الصوم وان كان من أهل الصوم وهي من أهل الاطعام لزمه ان يصوم شهرين ويطعم عنها ستين مسكينا لان النيابة تصح في الاطعام وانما اوجبنا كفارتين لان الكفارة لا تتبع فوجب تكميل نصف كل واحد منهما وان كان الرجل من أهل الصوم وهي من أهل العتق صام عن نفسه شهرين واعتق عنها رقبة وان كان من أهل الاطعام وهي من أهل الصوم اطعم عن نفسه ولم يصم عنها لان الصوم لا تدخله النيابة وان كانت المرأة امة وقلنا ان الامة لا تملك المال فهي من أهل الصوم ولا يجزى عنها عتق فان قلنا انها تملك المال اجزأ عنها العتق كالحرة المعسرة وان قدم الرجل من السفر وهو مفطر وهي صائمة فقالت انا مفطرة فوطئها فان قلنا ان الكفارة عليه لم يلزمه ولم يلزمها وان قلنا ان الكفارة عنه وعنهما وجب عليها الكفارة في مالها لانها غرتة بقولها اني مفطرة وان اخبرته بصومها فوطئها وهي مطاوعة فان قلنا ان الكفارة عنه دونها لم يجب عليه شي (وان قلنا) ان الكفارة عنه وعنهما لزمه ان يكفر عنها ان كانت من أهل العتق او الاطعام وان كانت من أهل الصيام لزمها أن تصوم وان وطئ المجنون زوجته وهي صائمة مختارة (فان قلنا) ان الكفارة عنه دونها لم تجب (وان قلنا) تجب عنه وعنهما فهل يتحمل الزوج فيه وجهان

شهر أنظر ان وافق رمضان فذاك وان غلط بالتأخير اجزأه ذلك ولم يلزم القضاء ولا يضر كونه مأثبا به على نية الاداء كما اذا صلى الظهر بنية الاداء على ظن بقاء وقتها ثم تبين ان صلاته وقعت في وقت العصر لا قضاء عليه وهل يكون صومه المأثب به قضاء او اداء فيه وجهان (أظهرهما) انه قضاء لوقوعه بعد الوقت (والثاني) انه اداء

(قال) ابو العباس لا يتحمل لانه لا فعل له (وقال) ابو اسحق يتحمل لانها وجبت بوطئه والوطء كالجناية وجناية المجنون مضمونة في ماله وان كان الزوج نائما فاستدخلت المرأة ذكره (فان قلنا) الكفارة عنه دونها فلا شيء عليه (وان قلنا) عنهما لم يلزمه كفارة لانه لم يفطر ويجب عليها ان تكفر ولا يتحمل الزوج لانه لم يكن من جهته فعل وان زني بها في رمضان (فان قلنا) ان الكفارة عنه دونها وجبت عليه كفارة (وان قلنا) عنه وعنهما وجب عليهما كفارة ان ولا يتحمل الرجل كفارتها لان الكفارة انما تتحمل بالملك ولا ملك ههنا *

(الشرح) حديث ابي هريرة رضى الله عنه سبق بيانه قريبا (واما) الكفارة فاصلاها من الكفر - بفتح الكاف - وهو الستر لانها تستر الذنب وتذهب به هذا اصلها ثم استعملت فيما وجد فيه صورة مخالفة او انتهاك وان لم يكن فيه إثم كالقاتل خطأ وغيره (واما) قولهم عتق رقبة فقال الاثرى انما قيل لمن اعتق نسمة اعتق رقبة وفك رقبة فخصت الرقبة دون بقية الاعضاء لان حكم السيد وماله كالجبل في رقبة العبد وكالفعل المانع له من الخروج عنه فاذا اعتق فكأنه اطلق من ذلك وسيأتي تهذيب العتق في بابه ان شاء الله تعالى (وقوله) في الكتاب بعرق تمر هو - بفتح العين والراء - ويقال أيضا باسكاء الراء والصحيح المشهور فتحها ويقال له ايضا المكمل - بكسر الميم وفتح التاء المثناة فوق - والزنبيل - بكسر الزاي - والزنبيل - بفتحها والقفة والسيففة - بفتح السين المهملة وبفاء مكررة - وكاه اسم لهذا الوعاء المعروف ليس له عتق مضبوط بل قد يصغر ويكبر ولهذا قال في الحديث في الكتاب وهو رواية ابي داود « فيه خمسة عشر صاعا » (وقوله) ما بين لابي المدينة يعني حريتها والحرة هي الارض المكسبة حجارة سوداء ويقال لها لابة ولوبة ونوبة بالنون وقد اوضحتها في التهذيب (وقوله) حتى بدت انيابه وفي بعض نسخ المذهب نواجزه وكلاهما ثابت في الحديث الصحيح والنواجز هي الانياب هذا هو الصحيح في اللغة وهو متعين هنا جمع بين الرايتين ويقال هي الاضراس وهي - بالذال المعجمة - وقول المصنف وان كانت امة وقلنا ان الامة لا تملك المال فهي من اهل الصوم ولا يجزى عنها العتق (وان قلنا) انها تملك اجزا عنها العتق هكذا يقع في كثير من النسخ ولا يجزى عنها العتق وفي اكثر النسخ ولا يجب والاول اصوب والله تعالى اعلم (اما) احكام الفصل فقال الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى هذه الكفارة مرتبة ككفارة الظهار فيجب عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا لحديث ابي هريرة رضى الله عنه المذكور وصفة هذه الرقبة وبيان العجز عنها المجوز الانتقال إلى الصوم والعجز عن الصوم المجوز للانتقال إلى

لمكان العذر والعذر قد يجعل غير الوقت وقتا كما في الجمع بين الصلاتين ويتفرع علي الوجهين ما لو كان ذلك الشهر ناقصا وكان رمضان تاما (ان قلنا) انه قضاء لزمه يوم آخر (وان قلنا) أداء فلا كماله كان رمضان ناقصا وان كان الامر بالعكس (فان قلنا) انه قضاء فله افطار اليوم الاخير اذا

الاطعام وبيان التتابع وما يقطعه والاطعام وما يتعلق بذلك كله مستقضي في كتاب الكفارات عقب كتاب الظهار وقد سبق فيمن يتعلق به وجوب الكفارة ثلاثة أقوال (أصحها) تجب الكفارة على الرجل عن نفسه فقط ولا شيء على المرأة ولا يلاقيها الوجوب (والثاني) تجب عليه الكفارة وتكون عنه وعن طوحي كفارة واحدة (والثالث) تجب عليه كفارة وعليها كفارة أخرى قال المصنف والأصحاب (فإن قلنا) بالأول اعتبر حاله فإن كان من أهل العتق اعتق وإن كان من أهل الصوم صام وإن كان من أهل الاطعام اطعم ولا نظر إلى المرأة لأنه لا يتعلق بها وجوب (وإن قلنا) بالقول الثالث اعتبر حال كل واحد منهما بنفسه فمن كان منهما من أهل العتق اعتق ومن كان من أهل الصوم صام ومن كان من أهل الاطعام اطعم ولا يلزم واحد منهما موافقة صاحبه إذا اختلفت صفتهما بل هما كرجلين افطرا بالجماع فيعتبر كل واحد منهما بانفراده (وإن قلنا) بالقول الثاني وهو أنه يلزمه كفارة واحدة عنه وعنهما فهذا محل التفصيل والتفريع الطويل قال المصنف والأصحاب على هذا القول قد يتفق حالهما وقد يختلف فإن اتفق نظر أن كانا جميعا من أهل العتق اعتق الرجل رقبة عنهما وإن كانا من أهل الاطعام اطعم متين مسكينا عنهما وإن كانا من أهل الصيام بأن كانا مملوكين أو حريين معسرين لزم كل واحد منهما صوم شهرين متتابعين لأن العبادة البدنية لا تتحمل (وأما) إذا اختلف حالهما فقد يكون أعلا حالاً منها وقد يكون أدنى فإن كان أعلا نظر أن كان من أهل العتق وهي من أهل الصوم أو الاطعام فوجهان حكاهما الخراسانيون (الصحيح) منها وبه قطع العراقيون بجزى الاعتقاد عنهما لأن من فرضه الصوم أو الاطعام إذا تكلف العتق أجزاءه وقد زاد خيرا وهو أفضل كذا قاله المصنف والأصحاب قال أصحابنا : إلا أن تكون المرأة أمة فعليها الصوم لأن العتق لا يجرى عنها لأنه يتضمن الولاء وليست من أهله هكذا أطلقه الأصحاب وقال المصنف هنا لا يجرى عنها العتق إلا إذا قلنا أن العبد يملك بالتملك فانه يجرى عنها كالحرة المعسرة وهذا الذي قاله غريب والمعروف في كتب الأصحاب أنه لا يجرى العتق عن الأمة قولا واحدا وقد صرح المصنف بذلك في المذهب في باب العبد المأذون فقال لا يصح اعتاق العبد سواء قلنا يملك أم لا لأنه يتضمن الولاء وليس هو من أهله والله تعالى أعلم (والوجه الثاني) من الوجهين السابقين عن الخراسانيين لا يجرى الاعتاق عن المرأة لاختلاف الجنس فعلي هذا يلزمها الصوم إن كانت من أهله وفيمن يلزمه الاطعام عنها إن كانت من أهله وجهان (أحدهما) يلزمها لأن الزوج أخرج وظيفته وهي العتق (وأصحها) يلزم الزوج فإن عجز ثبت في ذمته إلى أن يقدر لأن الكفارة على هذا أقول معدودة من مؤث

عرف الحال (وإن قلنا) أداء فلا وإن وافق صومه شوالا فالصحيح منه تسعة وعشرون إن كان كاملا وثمانية وعشرون إن كان ناقصا فإن جعلناه قضاء وكان رمضان ناقصا فلا شيء عليه على التقدير الأول ويقضى يوما على التقدير الثاني وإن كان كاملا قضى يوما على التقدير الأول ويومين

الزوجة الواجبة على الزوج (اما) اذا كان من أهل الصيام وهي من أهل الاطعام فان تسكف الاعتناق فاعتق رقبة اجزأت عنهما جميعا (فاما) ان اراد الصيام فقال المصنف والاصحاب يلزمه ان يصوم عن نفسه ويلزمه أيضا أن يطعم عنهما قالوا لان النيابة تصح فيهما قالوا وانما أوجبنا كفارتين لان الكفارة لا تتبع فوجب تكميل كل نصف منها هكذا قطع به المصنف والاصحاب قال الرافعي ومقتضى الوجه الصحيح الذي قطع به العراقيون في الصورة السابقة في اجزاء الاعتناق عنهما عن الصيام ان يجزىء هنا الصيام عن الاطعام هذا كله اذا كان الزوج أعلا حالا منها فان كان أدنى نظر فان كان من أهل الاطعام وهي من أهل الصيام أطعم عن نفسه ولزمها الصيام عن نفسها لانه لانيابة فيه وان كان من أهل الصيام أو الاطعام وهي من أهل الاعتناق صام عن نفسه او اطعم ولزمه الاعتناق عنها اذا قدر والله تعالى اعلم *

• (فرع) اذا كان الزوج مجنونا فوطئها وهي صائمة مختارة (فان قلنا) علي كل واحد كفارة لزمها الكفارة في مالها (وان قلنا) تجب كفارة عنه دونها فلا شيء عليه ولا عليها (وان قلنا) تجب كفارة عنه وعنهما فوجهان مشهوران حكاهما المصنف والاصحاب (أصحهما) يلزمها الكفارة في مالها ولا يتحملها الزوج لانه ليس أهلا للتحمل كما لا يلزمه عن فعل نفسه ولانه لا فعل له وهذا قول ابن سريج وبه قطع البندنجي (والثاني) قاله ابواسحق تجب الكفارة في مال المجنون عنها لان ماله صالح للتحمل ولانها وجبت بوطئه والوطء كالجنابة وجناية المجنون مضمونة في ماله وان كان الزوج مراهقا فهو كالمجنون هذا هو المذهب لانه ليس مكافا وفيه وجه انه كالبالغ تخريجا من قولنا عمده عمد وان كان ناسيا أو نائما فاستدخلت ذكره فكالمجنون وقطع المصنف والبعوى وآخرون باننا اذا قلنا الكفارة عنه وعنهما وجبت في مسألة الاستدخال في مالها لانه لا فعل للزوج والله تعالى اعلم *

(فرع) لو كان الزوج مسافرا صائما وهي حاضرة صائمة فان أفطر بالجماع بنية الترخص فلا كفارة عليه عن نفسه بلا خلاف وان لم يقصد به الترخص فوجهان مشهوران في طريقة خراسان (أصحهما) لا كفارة عليه أيضا لانه لا يلزمه الصوم فصار كقاصد الترخص قال أصحابنا وهكذا حكم المريض الذي يباح له الاكل إذا أصبح صائما فجاءه وكذا الصحيح إذا مرض في اثناء النهار ثم جامع فحيث قلنا بوجوب الكفارة عليه فهو كغيره فيجب في الكفارة الاقوال الثلاثة وحكم التحمل ماسبق وحيث قلنا لا كفارة فهو كالمجنون قال المصنف والاصحاب ولو قدم المسافر مفطرا فاخبرته انها مفطرة وكانت صائمة فوطئها (فان قلنا) الكفارة عنه فقط فلا شيء عليه ولا عليها (وان

على التقدير الثاني وان جعلناه أداء فعلية قضاء يوم بكل حال وان وافق ذا الحجة فالصحيح منه ستة وعشرون يوما ان كان كاملا وخمسة وعشرون يوما ان كان ناقصا فان جعلناه قضاء وكان رمضان

قلنا) عنه وعنهما وجبت الكفارة عليهما في مالهما لانهما غرتا هكذا قالوا واتفقوا عليه قال الرافعي وبشبه أن يكون هذا تفريعا علي قولنا المجنون لا يتحمل والا فليس العذر هنا باوضح منه في المجنون * قلت الفرق انه لا تفرير منها في صورة المجنون (أما) اذا قدم المسافر مفطرا فافخبرته بصومها فوطئها مطاوعة (فان قلنا) الكفارة عنه فقط فلا شيء عليه ولا عليهما (وان قلنا) عنه وعنهما لزمه أن يكفر عنهما إن كانت من أهل العتق أو الاطعام وان كانت من أهل الصيام لزمها الصيام والله تعالى أعلم *

(فرع) اذا أكرمها علي الوطء وهما صائتان في الحضر فلهما حالان (أحدهما) أن يقهرها بربطها أو بغيره ويوطأ فلا تفطرها ويحب عليه كفارة عنه قطعاً (والثاني) أن يكرها حتى تمكنه ففي فطرها قولان سبقا (أصحهما) لا تفطر فيكون كالحال الاول (والثاني) تفطر وعليهما الكفارة وتكون الكفارة عليه وحده قطعاً *

(فرع) هذا الذي سبق كله فيما اذا وطئ زوجته فلوزني بامرأته ووطئها بشبهة فطريقان (أحدهما) الاقطع بوجوب كفارتين علي كل واحد منهما كفارة لان التحمل بسبب الزوجية ولا زوجية هنا (وأصحهما) وبه قطع المصنف والجمهور انه ان قلنا الكفارة عنه خاصة فعليه كفارة ولا شيء عليهما (وان قلنا) عنه وعنهما فعليهما في مالها كفارة أخرى لما ذكرناه والله تعالى أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

(وإن جامع في يومين أو في أيام وجب لكل يوم كفارة لان صوم كل يوم عبادة منفردة فلم تتداخل كفارتها كالعمرتين وإن جامع في يوم مرتين لم يلزمه للثاني كفارة لان الجامع الثاني لم يصادف صوماً *

(الشرح) اتفق أصحابنا علي أنه إذا جامع في يومين أو أيام وجب لكل يوم كفارة سواء كفر عن الاول أم لا لما ذكره المصنف بخلاف من تطيب ثم تطيب في الاحرام قبل أن يكفر عن الاول فإنه يكفيه فدية واحدة في احد القولين لان الاحرام عبادة واحدة بخلاف اليومين من رمضان وإن جامع زوجته في يوم من رمضان مرتين فأكثر لزمه كفارة واحدة عن الاول ولا شيء عن الثاني بخلاف لما ذكره *

(فرع) قال ابو العباس الجرجاني في كتابه المعاينة فيمن وطئ زوجته في صوم رمضان ثلاثة أقوال (أحدها) يلزمه الكفارة دونها (والثاني) يلزمه كفارة عنهما (والثالث) يلزم كل واحد كفارة ويتحمل الزوج ما دخله التحمل وهو العتق والاطعام قال فاذا وطئ أربع زوجات في يوم واحد

ناقض اقضى ثلاثة أيام علي التقدير الاول ويومين علي التقدير الثاني وان كان كاملاً قضى أربعة أيام علي التقدير الاول وثلاثة علي الثاني . وان جعلناه اداء قضى أربعة أيام بكل حال وهذا مبني علي ظاهر المذهب في ان صوم أيام التشريق غير صحيح بحال فان صححناه بناء علي ان المتمتع ان يصومها وان من

لزمه على القول الاول كفارة فقط عن الوطء الاول ولا يلزمه شيء لباقي الوطآت وعلي الثاني يلزمه أربع كفارات كفارة عن وطئته الاولى عنه وعنهما وثلاث عن الباقيات لانها لا تتبعه في موضع يوجد التحمل وعلي الثالث يلزمه خمس كفارات كفارتان عنه وعن الاولى بوطنها وثلاث عن الباقيات قال ولو كانت له زوجتان مسلمة وكتابية فوطئهما في يوم لزمه على القول الاول كفارة واحدة بكل حال (وأما) علي القول الثاني فان قدم وطء المسلمة فعليه كفارة وإلا فكفارتان وعلي الثالث يلزمه كفارتان بكل حال لانه ان قدم المسلمة لزمه كفارتان عنه وعنهما ولا شيء بسبب الكتابية وان قدم الكتابية لزمه لنفسه كفارة ثم أخرى عن المسلمة هذا كلام الجرجاني وفي بعضه نظر وقال صاحب الحاوي اذا وطئ أربع زوجات في يوم (فان قلنا) الكفارة عنهن فعليه أربع كفارات والافكفارة وذكر في المسلمة والكتابية نحو قول الجرجاني *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء فيمن كرر جماع زوجته في يوم من رمضان * ذكرنا أن مذهبنا أن عليه كفارة واحدة بالجماع الاول سواء كفر عن الاول أم لا وبه قال ابو حنيفة ومالك وقال احمد ان كان الوطء اثني قبل تكفيره عن الاول لزمه كفارة أخرى لانه وطء محرم فأشبهه الاول * دليلنا أنه لم يضاف صوما منعقدا بخلاف الجماع الاول *

﴿ فرع ﴾ في مذاهبهم في من وطئ في يومين أو أيام من رمضان * قد ذكرنا أن مذهبنا انه يجب لكل يوم كفارة سواء كفر عن الاول أم لا وبه قال مالك وداود واحمد في اصح الروايتين عنه وقال ابو حنيفة ان وطئ في الثاني قبل تكفيره عن الاول كفته كفارة واحدة وان كفر عن الاول فعنه روايتان قال ولو جامع في رمضان في رواية عنه هو كرمضان واحد وفي رواية تتكرر الكفارة وهذه هي الرواية الصحيحة عنه وقاسه على الحدود واحتج اصحابنا بانها عبادات فلم تتداخل بخلاف الحدود المبنية على الداء والاسقاط *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان رأى هلال رمضان فرد الحاكم شهادته فصام وجامع وجبت عليه الكفارة لانه افطر في شهر رمضان بالجماع من غير عذر فأشبهه اذا قبل الحاكم شهادته ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال الشافعي والاصحاب اذا رأى هلال رمضان فردت شهادته لزمه صوم ذلك اليوم فان صامه وجامع فيه لزمته الكفارة بلا خلاف عندنا لما ذكره المصنف وسبق ايضاح هذه المسألة ومذاهب العلماء فيها في اوائل الباب ولو رأى هلال شوال وحده لزمه الفطر كما سبق ولا شيء عليه بالجماع فيه لانه ليس من رمضان والله اعلم *

له سبب في صومها بمثابة المتمتع فذو الحجة كشوال ذكر هذا المستدرك ابن عبدان رحمه الله وان غلط بالقديم علي رمضان نظران ادرك رمضان عند تبين الحال له فعليه أن يصومه بلا خلاف

قال المصنف رحمه الله *

﴿ وإن طلع الفجر وهو مجامع فاستدام مع العلم بالفجر وجبت عليه الكفارة لأنه منع صوم يوم من رمضان بجماع من غير عذر فوجبت عليه الكفارة كما لو وطئ في أثناء النهار وإن جامع وعنده أن الفجر لم يطلع وكان قد طلع أو أن الشمس قد غربت ولم تكن غربت لم تجب عليه الكفارة لأنه جامع وهو يعتقد أنه يحل له ذلك وكفارة الصوم عقوبة تجب مع المأثم فلا تجب مع اعتقاد الإباحة كالحمد وإن أكل ناسيا فظن أنه أفطر بذلك ثم جامع عامدا فالمنصوص في الصيام أنه لا تجب الكفارة لأنه وطئ وهو يعتقد أنه غير صائم فأشبهه إذا وطئ وعنده أنه ليل ثم بان أنه نهار وقال شيخنا القاضي أبو الطيب الطبري رحمه الله يحتمل عندى أنه تجب عليه الكفارة لأن الذي ظنه لا يبيح الوطء بخلاف ما لو جامع وظن أن الشمس غربت لأن الذي ظن هناك يبيح له الوطء فإن أفطر بالجماع وهو مريض أو مسافر لم تجب الكفارة لأنه يحل له الفطر فلا تجب الكفارة مع إباحة الفطر وإن أصبح المقيم صائما ثم سافر وجامع وجبت عليه الكفارة لأن السفر لا يبيح له الفطر في هذا اليوم فكان وجوده كعدمه وإن أصبح الصحيح صائما ثم مرض وجامع لم تجب الكفارة لأن المريض يباح له الفطر في هذا اليوم وإن جامع ثم سافر لم تسقط عنه الكفارة لأن السفر لا يبيح له الفطر في يومه فلا يسقط عنه ما وجب فيه من الكفارة وإن جامع ثم مرض أو جن ففیه قولان (أحدهما) لا تسقط عنه الكفارة لأنه معني طرا بعد وجوب الكفارة فلا يسقط الكفارة كالسفر (والثاني) أنه تسقط لأن اليوم يرتبط ببعضه ببعض فاذا خرج آخره عن أن يكون الصوم فيه مستحقا خرج أوله عن أن يكون صوما أو يكون الصوم فيه مستحقا فيكون جماعه في يوم فطر أو في يوم صوم غير مستحق فلا تجب به الكفارة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ في الفصل مسائل (أحدها) إذا طلع الفجر وهو مجامع فاستدام مع العلم بالفجر بطل صومه بلا خلاف كما سبق في موضعه وفي وجوب الكفارة طريقان (الصحيح) المنصوص وجوبها وبه قطع المصنف والجمهور وحكي جماعات من الخراسانيين في وجوبها قولين (المنصوص) وجوبها لما ذكره المصنف (والثاني) لا تجب وهو مخرج مما سنده أن شاء الله تعالى لأنه لم يفسد بهذا الجماع صوما لأنه لم يدخل فيه قال البندنجي وإنما وجبت الكفارة هنا على المذهب لأنه منع انعقاد الصوم لا لفساده فانه لم يدخل فيه قال ومن قال انعقد صومه ثم فسده فغير معروف مذهبنا للشافعي رحمه الله قال القاضي حسين وإمام الحرمين والبعثي وغيرهم من الخراسانيين نص الشافعي هنا على وجوب الكفارة

وإن لم يتبين له الحال إلا بعد مضي رمضان فقولان (القديم) أنه لا يقضى كالحجيج إذا أخطأوا فوقفوا اليوم العاشر يحزهم (والجديد) وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد رحمهم الله أنه يقضى لأنه أتى بالعبادة قبل وقتها فلا يحزته كالصلاة وبني القفال وآخرون القواين على أنه لو وافق شهرا بعد رمضان كان

بالاستدامة ونص فيمن قال لزوجته ان وطئتك فأنت طالق ثلاثاً فوطئها واستدام انه لا يلزمه مهر بالاستدامة قالوا واختلف أصحابنا فيها فمنهم من نقل وخرج فجعل في المسألتين قولين (احدهما) تجب الكفارة والمهر كما لو نزع ثم أوج (والثاني) لا يجب واحد منهما لان أول الفعل كان مباحا وقال الجمهور وهو الصحيح المسألتان على ما نص عليه فتجب الكفارة دون المهر والفرق أن ابتداء الفعل هنا لم يتعلق به كفارة فوجببت الكفارة بالاستدامة ثلاثاً يخلو جماع في نهار رمضان عمداً عن كفارة وأما المهر فلا يجب لان أول الوطء تعلق به المهر لان مهر النكاح يقابل جميع الوطئات فلم يجب بالاستدامة مهر آخر اثلاً يؤدي إلى إيجاب مهرين لشخص واحد بوطأة واحدة وهذا لا يجوز وقولنا لشخص واحد احتراز من وطئ زوجة أبيه أو ابنه بشبهة فانه يفسخ نكاح زوجها ويلزم الواطئ مهران بالوطئة الواحدة مهر للزوجة لانه استوفى منفعة بضعها بشبهة ومهر للزوج لانه أفسد عليه نكاحه والله أعلم *

(فرع) لو أحرم بالحج مجامعا ففيه ثلاث أوجه سأوضحها في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (اصحها) لا ينعقد حجه كما لا ينعقد صومه ولا صلاة من أحرم بها مع خروج الحدث (والثاني) ينعقد حجه صحيحا فان نزع في الحال صح حجه ولا شيء عليه ولا فسد وعليه المضي في فاسده والقضاء والبدنة (والثالث) ينعقد فاسداً وعليه القضاء والمضي فيه سواء مكث أو نزع في الحال ولا تجب الفدية ان نزع في الحال فان مكث وجبت شاة في الاصح وفي قول بدنة كما في نظائره والفرق بين الحج والصوم ان الصوم يخرج منه بالافساد فلا يصح دخوله فيه مع وجود المفسد بخلاف الحج وقد سبق في أوائل هذا الباب بيان معنى قولهم يخرج من الصوم بالافساد ولا يخرج من الحج بالافساد (المسألة الثانية) لو جامع ظاناً أن الفجر لم يطلع أو أن الشمس غربت فبان غلطه فلا كفارة هكذا قطع به المصنف والاصحاب الا امام الحرمين فانه قال من أوجب الكفارة على الناسي بالجماع يقول بمثله هنا التقصيره في البحث قال الرافعي وقولهم فيمن ظن غروب الشمس لا كفارة تفريع على جواز الفطر بظن ذلك فان منعناه بالظن فينبغي وجوب الكفارة لانه جماع محرم صادف الصوم (الثالثة) إذا أكل الصائم ناسيا فظن انه افطر بذلك لجوبه بالحكم ثم جامع فهل يبطل صومه فيه وجهان مشهوران (احدهما) وبه قال البند نيجي لا كما لو سلم من الصلاة ناسيا ثم تكلم عامداً فانه لا تبطل صلاته بالاتفاق لحديث ذي اليمين (وأصحهما) وبه قطع الجمهور تبطل كما لو جامع أو أكل وهو يظن أن الفجر لم يطلع فبان طالعاً (فان قلنا) لا يفطر فلا كفارة (وان قلنا) يفطر فلا كفارة أيضاً هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ونقله المصنف والاصحاب عن

قضاء او اداء (ان قلنا) بالاول فعليه القضاء لان القضاء لا يسبق الوقت (وان قلنا) بالثاني فلا قضاء لان ما بعد الوقت ان جاز ان يجعل وقتاً للعذر فكذلك ما قبل الوقت يجوز أن يجعل وقتاً للعذر كما في الجمع بين الصلاتين وعن أبي اسحق وغيره طريقة اخرى قاطعة بوجوب القضاء وان تبين الحال بعد

نص الشافعي في كتاب الصيام من الام وفيه الاحتمال الذي حكاها المصنف عن القاضي أبي الطيب وذكر
دليلها أما اذا أكل ناسيا وعلم أنه لا يفطر به ثم جامع في يومه فيفطر وتجب الكفارة بلا خلاف
عندنا وحكي الماوردي عن أبي حنيفة أنه قال عليه القضاء دون الكفارة ولو طلع الفجر وهو مجامع
فطن بطلان صومه فكث فعليه القضاء دون الكفارة لأنه لم يعتمد هناك حرمة الصوم بالجماع
ذكره الماوردي وغيره قال صاحب العدة وكذا لو قبل ولم ينزل أو اغتاب انسانا فاعتقد أنه قد بطل
صومه فجامع لزمه القضاء دون الكفارة * وقال أبو حنيفة ان قبل ثم جامع لزمته الكفارة الا
أن يفتيه فقيه أو يتأول خبراً في ذلك وقال في الذي اغتاب ثم جامع يلزمه الكفارة وان أفتى أو
تأول خبراً دليلنا أنه لم يعتمد افساد صوم (المسألة الرابعة) اذا أفطر بالجماع وهو مريض أو مسافر
فان قصد بالجماع الترخص فلا كفارة والا فوجهان حكاهما الخراسانيون (أصحهما) وبه قطع المصنف
وغيره من العراقيين لا كفارة ايضا لما ذكره المصنف (الخامسة) اذا أصبح المقيم صائماً ثم سافر
وجامع في يومه لزمته الكفارة لما ذكره المصنف هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وفيه
وجه غريب ضعيف قاله المزني وغيره من اصحابنا أنه يجوز له الفطر في هذا اليوم فاذا جامع فلا كفارة
عليه وقد سبقت المسألة واضحة في فصل صوم المسافر (السادسة) اذا أصبح الصحيح صائماً ثم مرض فجامع فلا
كفارة ان قصد الترخص وكذا ان لم يقصد عليه المذهب وبه قطع المصنف وآخرون وقد سبقت المسألة قريباً
(السابعة) لو أفسد المقيم صومه بجماع ثم سافر في يومه لم تسقط الكفارة على المذهب وبه قطع المصنف والجمهور
وقيل فيه قولان كطرا أن المرض حكاه الدارمي والرافعي ولو أفسد الصحيح صومه بالجماع ثم مرض في يومه
فطريقان (أحدهما) لا تسقط الكفارة وبه قطع ابغوي (وأصحهما) وبه قطع المصنف والا كثرون فيه قولان
(أصحهما) لا تسقط (والثاني) تسقط ودليلهما في الكتاب ولو أفسده بجماع ثم طرأ جنون أو حيض
أو موت في يومه فقولان ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) السقوط لان يومه غير صالح للصوم بخلاف
المريض وصورة الحيض مفرغة على ان المرأة المفطرة بالجماع يلزمها الكفارة ولو ارتد بعد الجماع في
يومه لم تسقط الكفارة بلا خلاف ذكره الدارمي وهو واضح * هذا تفصيل مذهبنا وممن قال من
العلماء لا تسقط الكفارة بطرا أن الجنون والمرض والحيض مالك وابن أبي ليلى واحمد واسحق وابو
ثور ودادود وقال ابو حنيفة والثوري تسقط واسقطها زفر بالحيض والجنون دون المرض وانفقوا على أنها
لا تسقط بالسفر إلا ابن الملاجشون المالك فاسقطها به * قال المصنف رحمه الله تعالى *
* ووطء المرأة في الدبر والواط كالوطء في الفرج في جميع ما ذكرناه من افساد الصوم ووجوب

مضي بعض رمضان فقد حكي في النهاية طريقتين (أحدهما) طرد القولين في أجزاء ماضية
(والثاني) القطع بوجوب الاستدراك اذا أدرك شيئاً من الشهر والاول اظهر والطريقتان
للتأئين بالقولين في الصورة الاولى فاما ابو اسحق فلا يفرق بينهما اذا عرفت ما ذكرناه

القضاء والكفارة لان الجميع وطء ولان الجميع في إيجاب الحد واحد فكذلك في إفساد الصوم وإيجاب الكفارة (وأما) إتيان البهيمة ففيه وجهان (من) أصحابنا من قال ينبغي ذلك علي وجوب الحد (فان قلنا) يجب فيه الحد أفسد الصوم وأوجب الكفارة كالجماع في الفرج (وإن قلنا) يجب فيه التعزير لم يفسد الصوم ولم يجب به الكفارة لانه كالوطء فيما دون الفرج في التعزير فكان مثله في إفساد الصوم وإيجاب الكفارة ومن أصحابنا من قال يفسد الصوم وتجب الكفارة قولاً واحداً لانه وطء يوجب الغسل فجاز أن يتعلق به إفساد الصوم وإيجاب الكفارة كوطء المرأة *.

(الشرح) قوله ففيه وجهان كان ينبغي أن يقول طريقان فعبّر بالوجهين عن الطريقين مجازاً لا اشتراكاً كما في أن كلامها حكاية للمذهب وقد سبق بيان مثل هذا المجاز في مقدمة هذا الشرح واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب علي أن وطء المرأة في الدبر والواطء بصبي أو رجل كوطء المرأة في القبل في جميع ما سبق من إفساد الصوم ووجوب إمساك بقية النهار ووجوب القضاء والكفارة لا ذكره المصنف وذكر الرافعي وجهاً شاذاً باطلاً في الإتيان في الدبر أنه لا كفارة فيه وهذا غلط (وأما) إتيان البهيمة في دبرها أو قبلها ففيه طريقان حكاهما المصنف والأصحاب (أصحهما) القطع بوجوب الكفارة فيه وهذا هو المنصوص في المختصر وغيره وبه قطع البغوي وآخرون (والثاني) فيه خلاف مبنى علي إيجاب الحد به ان أوجبناه وجبت الكفارة والا فلا حكاه الدارمي عن أبي علي ابن خيران وأبي اسحق المروزي قال الماردي هذا الطريق غلط لان إيجاب الكفارة ليس مرتبطاً بالحد ولهذا يجب في وطء الزوجة الكفارة دون الحد وسواء في هذا كمله أنزل أم لا إلا أنه اذا قلنا في إتيان البهيمة لا كفارة لا يفسد الصوم أيضاً كما قاله المصنف هذا ان لم ينزل فان أنزل أفسد كما لو قبل فانزل *.

(فرع) للوطء بزنا أو شبهة أو في نكاح فاسد ووطء أمته وأخته وبنته والكافرة وسائر النساء سواء في إفساد الصوم ووجوب القضاء والكفارة وإمساك بقية النهار وهذا خلاف فيه * (فرع) اذا أفسد صومه بغير الجماع كالأكل والشرب والاستمناء والمباشرات المفصيات الي الانزال فلا كفارة لان النص ورد في الجماع وهذه الاشياء ليست في معناه هذا هو المذهب والمنصوص وبه قطع الجماهير وحكي الرافعي وجهاً عن أبي خلف الطبري من أصحابنا من تلامذة القفال المروزي أنه تجب الكفارة بكل ما يأنم بالافطار به وفي وجه حكاه صاحب الحاوي عن ابن أبي هريرة أنه يجب بالأكل والشرب كفارة فوق كفارة الموضع ودون كفارة الجماع وهذا الوجهان

فارجع الي لفظ الكتاب (واعلم) ان قوله والمعنى بالجازمة الخ اراد به انه المقصد من التقييد بهذا القيد لانه تفسير اللفظ وان قوله لم يجز معلم بالحاء والزاء وان قوله نعم لا يضر التردد بعد حصول الظن اشارة الي أن القادح هو التردد الذي لا يستند احتمال الرضائية فيه الي دليل ولا يرجع في ظنه

غلط وحكي الخناطي - بالحاء المهملة والنون - عن محمد بن الحكم أنه روى عن الشافعي وجوب الكفارة علي من جامع فيما دون الفرج فانزل وهذا شاذ ضعيف *

﴿ فرع ﴾ قد ذكرنا أنه إذا استمنى متعمدا بطل صومه ولا كفارة قال الماوردي فلو حك ذكره لعارض ولم يقصد الاستمناء فانزل فلا كفارة وفي بطلان الصوم وجهان قلت (أصحهما) لا يبطل كالمضضة بلا مبالغة *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء فيمن وطئ امرأة أو رجلا في الدبر ذكرنا أن مذهبنا وجوب القضاء والكفارة وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد وقال أبو حنيفة عليه القضاء وفي الكفارة روايتان عنه (أشهرهما) عنه لا كفارة لأنه لا يحصل به الاحصان والتحليل فاشبهه الوطء فيما دون الفرج واحتج أصحابنا بأنه جماع أثم به سبب الصوم فوجب فيه الكفارة كما يقتل قال أصحاب أبي حنيفة ولا كفارة في إتيان البهيمة *

﴿ فرع ﴾ في مذاهبهم في المباشرة فيما دون الفرج قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا كفارة فيها سواء فسد صومه بالانزال أم لا وبه قال أبو حنيفة وقال داود كل إنزال يجب به الكفارة حتى الاستمناء إلا إذا كرر النظر فانزل فلا قضاء ولا كفارة وقال مالك وأبو ثور عليه القضاء والكفارة وحكي هذا عن عطاء والحسن وابن المبارك واسحق وقال أحمد يجب بالوطء فيما دون الفرج الكفارة وفي القبلة واللمس روايتان * واحتجوا بأنه أفطر بمعصية فاشبهه الجماع في الفرج واحتج أصحابنا بأنه لم يجمع في الفرج فاشبهه الردة فانها تبطل الصوم ولا كفارة وما قاله الآخرون ينتقض بالردة * ﴿ فرع ﴾ قال الغزالي وغيره من أصحابنا الضابط في وجوب الكفارة بالجماع أنها يجب على من أفسد صوم يوم من رمضان بجماع تام أثم به بسبب الصوم وفي هذا الضابط قيود (أحدها) الفساد فمن جامع ناسيا لا يفطر على المذهب كما سبق وقيل في فطره قولان سبق بيانهما (فان قلنا) لا يفطر فلا كفارة لعدم الفساد والافساد والافساده الفوجان حكاهما إمام الحرمين والغزالي وآخرون (أصحهما) لا كفارة أيضا لعدم الأثم (الثاني) قولنا من رمضان فلا كفارة بافساد صوم التطوع والنذر والقضاء والكفارة بالجماع لان الكفارة إنما هي لحرمة رمضان (الثالث) قولنا بجماع اختراز من الاكل والشرب والاستمناء والمباشرة دون الفرج فلا كفارة فيها كلها علي المذهب كما بيناه قريبا (الرابع) قولنا تام اختراز من المرأة إذا جمعت فانها يحصل فطرها بتغيب بعض الحشفة فلا يحصل الجماع التام الا وقد افطرت للدخول داخل فيها فالفطر يحصل بمجرد الدخول واحكام الجماع لا تثبت الا بتغيب كل الحشفة فيصدق

فاما التجويز الذي يجمع الظن بكونه من رمضان فلا عبرة به وقوله لم يلزمه القضاء معل بالحاء والميم والالف وقوله علي احد القولين بالواو لطريقة أبي اسحق وقوله لو كان الشهر بدلا في حقه اراد به البناء المنقول عن القفال معناه ان الشهر المأتي بصومه علي هذا القول اذا اقيم مقام رمضان وليس المراد منه

عليها أنها أفطرت بالجماع قبل تمامه وقولنا أثم به احتراز من جامع بعد الفجر ظانا بقاء الليل فإن صومه يفسد ولا كفارة كما سبق وقولنا بسبب الصوم احتراز من المسافر إذ اشرع في الصوم ثم أفطر بالزنا مترخصا فلا كفارة عليه لأنه وإن أفسد صوم يوم من رمضان بجماع تام أثم به إلا أنه لم يأت به بسبب الصوم لأن الإفطار جائز له وإنما أثم بالزنا ولو زنا المقيم ناسيا للصوم وقلنا الصوم يفسد بجماع الناسي فلا كفارة أيضا في أصح الوجهين لأنه لم يأت بسبب الصوم لأنه ناس له قال الرافعي وجماع المرأة إذا قلنا لا شيء عليها ولا يلاقيها الوجوب مستثنى عن ^{منها} رابط *

﴿ فرع ﴾ لو صام الصبي رمضان ففسده بالجماع وقلنا إن وطأه في الحج يفسده ويوجب البدن ففي وجوب كفارة الوطء في الصوم وجهان حكاهما المتولى في كتاب الحج وسأوضحهما هناك إن شاء الله تعالى قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ ومن وطئ وطئا يوجب الكفارة ولم يقدر على الكفارة ففيه قولان ﴾ (أحدهما) لا تجب لقوله صلى الله عليه وسلم « استغفر الله تعالى وخذ واطعم اهلك » أولانه حق مال يجب لله تعالى لا على وجه البدل فلم يجب مع العجز كزكاة الفطر (والثاني) أنها تثبت في الذمة فإذا قدر لزمه قضاؤها وهو الصحيح لأنه حق لله تعالى يجب بسبب من جهته فلم يسقط بالعجز كجزاء الصيد * ﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث سبق بيانه (وقوله) حق مال احتراز من الصوم في حق المريض فإنه لا يسقط بل يثبت في الذمة (وقوله) الله تعالى احتراز من المتعة (وقوله) لا على وجه البدل احتراز من جزاء الصيد (وقوله) لأنه حق لله تعالى قال القلعي ليس هو احتراز بل لتقريب الفرع من الأصل ويحتمل أنه احتراز من نفقة القريب (وقوله) بسبب من جهته احتراز من زكاة الفطر * أما أحكام الفصل فقال أصحابنا الحقوق المالية الواجبة لله تعالى ثلاثة أضرب وقد أشار إليها المصنف (ضرب) يجب لا بسبب مباشرة من العبد كزكاة الفطر فإذا عجز عنه وقت الوجوب لم يثبت في ذمته فلو أيسر بعد ذلك لم يجب (وضرب) يجب بسبب من جهته على جهة البدل كجزاء الصيد وفدية الخلق والطيب واللباس في الحج فإذا عجز عنه وقت وجوبه ثبت في ذمته تغليبا لمعني الغرامة لأنه اتلاف محض (وضرب) يجب بسببه لا على جهة البدل ككفارة الجماع في نهار رمضان وكفارة اليمين والظهار والقتل قال صاحب العدة ودم التمتع والقرآن قال البندنجي والنذر، وكفارة قوله أنت حرام ودم التمتع والطيب واللباس ففيها قولان مشهوران (أصحهما) عند المصنف وأصحاب تثبت في الذمة ففي قدر على أحد الخصال لزمته (والثاني) لا تثبت وذكر المصنف دليلهما وشبهها بجزاء الصيد أولى من الفطرة لأن الكفارة مؤاخذة على فعله كجزاء الصيد بخلاف الفطرة * واحتج بعض أصحابنا للقول بسقوطها

أنه قضاء يصير بدلا عن الفائت لانا إذا فرغنا عليه لا نقول بأنه يكفيه شهر طالنا قص إذا كمل رمضان ومن المسائل المتعلقة بقيد الجزم بالإذات الحاض صوم الغد قبل أن ينقطع دمها ثم انقطع بالليل على يصح صومها

بحديث الاعرابي كما اشار اليه المصنف لانه عليه السلام قال « اطعمه اهلك » ومعلوم ان الكفارة لا تصرف الى الاهل وقال جمهور اصحابنا والمحققون حديث الاعرابي دليل لثبوتها في الذمة عند العجز عن جميع الخصال لانه لما ذكر النبي عليه السلام عجزه عن جميع الخصال ثم ملكه النبي صلى الله عليه وسلم العرق من التمر ثم امره باداء الكفارة لقدرته الا ان عليها فلو كانت تسقط بالعجز لما أمره بها (وأما) اطعامه اهله فليس هو علي سبيل الكفارة وإنما معناه أن هذا الطعام صار ملكا له وعليه كفارة فامر بإخراجه عنها فلما ذكر حاجته اليه أذن له في أكله لكونه في ملكه لا عن الكفارة وبقيت الكفارة في الذمة وتأخيرها مثل هذا جائز بلا خلاف (فان قيل) لو كانت واجبة لبينها له عليه السلام (فالجواب) من وجهين (أحدهما) انه قد بيناه بقوله عليه السلام تصدق بهذا بعد اعلامه بعجزه ففهم الاعرابي وغيره من هذا انها باقية عليه (الثاني) أن تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز وهذا ليس وقت الحاجة فهذا الذي ذكرته من تأويل الحديث ومعناه هو الصواب الذي قاله المحققون والاكثرون وحكى امام الحرمين والغزالي وغيرهما وجها لبعض الاصحاب أنه يجوز صرف كفارة الجماع خاصة إلى زوجة المكفر وأولاده إذا كانوا فقراء لهذا الحديث ووافق هذا انما قلنا علي أن الزكاة وباقي الكفارات لا يجوز صرفها إلى الزوجة والأولاد الفقراء وقاس الجمهور علي الزكاة وباقي الكفارات واجابوا عن الحديث بما سبق *

(فرع) في مسائل تتعلق بالجماع في صوم رمضان (أحداها) اذا نسي النية وجامع في ذلك اليوم فلا كفارة في ذلك اليوم بلا خلاف لانه لم يفسد به صوما (الثانية) اذا وطئ الصائم في نهار رمضان وقال جهلت تحريمه فان كان ممن يخفى عليه لقرب اسلامه ونحوه فلا كفارة والاوجب ولو قال علمت تحريمه وجهلت وجوب الكفارة لزمته الكفارة بلا خلاف ذكره الدارمي وغيره وهو واضح وله نظائر معروفة لانه مقصر (الثالثة) اذا افسد الحج بالجماع قال الدارمي في الكفارة الاقوال الاربعة السابقة في كفارة الجماع في الصوم *

(فرع) في مذاهب العلماء في كفارة الجماع في صوم رمضان وما يتعلق بها وفيه مسائل (أحداها) قد ذكرنا أن مذهبنا أن من أفسد صوم يوم من رمضان بجماع تام أثم به بسبب الصوم لزمته الكفارة وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وأحمد وداود والعلماء كافة الا ما حكاه العبدري وغيره من أصحابنا عن الشعبي وسعيد بن جبير والنخعي وقتادة أنهم قالوا لا كفارة عليه كمالا كفارة عليه بافساد الصلاة دليلنا حديث أبي هريرة السابق في قصة الاعرابي ويخالف الصلاة فانه لا مدخل للمال في جبرانها (الثانية) يجب علي المفكر مع الكفارة قضاء اليوم الذي جامع فيه هذا هو المشهور من مذهبنا وفيه

ان كانت مبتدأة يتم لها بالليل أكثر الحيض او معتادة عاداتها دون الأكثر وكانت تتم بالليل فوجهان (أظهرهما) انه يصح لان الظاهر استمرار عاداتها (والثاني) لالانها قد تختلف وان لم يكن لها عادة وكان

خلافه سبق قال العبدري وبإيجاب قضائه قال جميع الفقهاء سوى الاوزاعي فقال ان كفر بالصوم لم يجب قضاؤه وان كفر بالعتق أو الاطعام قضاؤه (الثالثة) قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا أنه لا يجب علي المرأة كفارة أخرى وبه قال احمد وقال مالك وابو حنيفة وابو ثور وابن المنذر عليها كفارة أخرى وهي رواية عن احمد (الرابعة) هذه الكفارة على الترتيب فيجب عتق رقبة فان عجز فصوم شهرين متتابعين فان عجز فاطعام ستين مسكينا وبه قال أبو حنيفة والثوري والاوزاعي واحمد في أصح الروايتين عنه وقال مالك هو مخير بين الخصال الثلاث وأفضلها عنده الاطعام وعن الحسن البصري أنه مخير بين عتق رقبة ونحر بدنة واحتجا بحديثين على وفق مذهبيهما دليلنا حديث أبي هريرة (وأما) حديث الحسن فضيف جداً وحديث مالك يجب عنه بجوابين (أحدهما) حديثنا أصح وأشهر (والثاني) أنه محمول على الترتيب جمعاً بين الروايات (الخامسة) يشترط في صوم هذه الكفارة عندنا وعند الجمهور التتابع وجوز ابن أبي ليلى تفريقه لحديث في صوم شهرين من غير ذكر الترتيب دليلنا حديث أبي هريرة السابق وهو مقيد بالتتابع فيحمل المطلق عليه (السادسة) إذا كفر بالاطعام فهو إطعام ستين مسكينا كل مسكين مد سواء البر والزبيب والتمر وغيرها وقال أبو حنيفة يجب لكل مسكين مدان حنطة أو صاع من سائر الحبوب وفي الزبيب عنه روايتان رواية صاع ورواية مدان (السابعة) لو جامع في صوم غير رمضان من قضاء أو نذر أو غيرها فلا كفارة كما سبق وبه قال الجمهور وقال قتادة تجب الكفارة في إفساد قضاء رمضان *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

إذا نوى الصوم من الليل ثم أغشى عليه جميع النهار لم يصح صومه وعليه القضاء وقال المزني يصح صومه كما لو نوى الصوم ثم نام جميع النهار والدليل على أن الصوم لا يصح أن الصوم نية وترك ثم لو انفرد الترك عن النية لم يصح فاذا انفردت النية عن الترك لم يصح وأما النوم فان أبا سعيد الاصطخري قال إذا نام جميع النهار لم يصح صومه كما إذا أغشى عليه جميع النهار والمذهب أنه يصح صومه إذا نام والفرق بينه وبين الانعقاد ان النائم ثابت العقل لأنه إذا نبه انتبه والمغمي عليه بخلافه ولان النائم كالمستيقظ ولهذا ولايته ثابتة على ماله بخلاف المغمي عليه وان نوى الصوم ثم أغشى عليه في بعض النهار فقد قال في كتاب الظهار ومختصر البويطي إذا كان في أوله مفيقاً صح صومه وفي كتاب الصوم إذا كان في بعضه مفيقاً اجزأه وقال في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى إذا كانت صائمة فإغشى عليها الواضحة بطل صومها وخرج أبو العباس قولاً آخر أنه ان كان مفيقاً في طرفي النهار صح صومه فمن أصحابنا من قال المسألة على قول واحد أنه يعتبر أن يكون مفيقاً

لا يتم أكثر الحيض بالليل او كانت لها عادات مختلفة لم يصح الصوم واعلم ان ركن النية وان كان لا يختص بصوم الفرض الا ان المذكور من مسائله في الكتاب مخصوص به لانه قال اما النية فعليه أن

في اول النهار وتناول ما سواه من الاقوال علي هذا ومن اصحابنا من قال فيها اربعة اقوال (احدها) انه تعتبر الافاقة في اوله كالنية تعتبر في اوله (والثاني) انه تعتبر الافاقة في طرفيه كما ان في الصلاة يعتبر القصد في الطرفين في الدخول والخروج ولا يعتبر فيما بينهما (والثالث) انه تعتبر الافاقة في جميعه فاذا اغني عليه في بعضه لم يصح لانه معنى اذا اطراً أسقط فرض الصلاة فابطل الصوم كالحيض (والرابع) تعتبر الافاقة في جزء منه ولا اعرف له وجهها وان نوى الصوم ثم جن ففيه قولان (قال) في الجديد يبطل الصوم لانه عارض يسقط فرض الصلاة فابطل الصوم كالحيض (وقال) في القديم هو كالاغناء لانه يزيل العقل والولاية فهو كالاغناء * ﴿

﴿ الشرح ﴾ قوله لانه عارض يسقط فرض الصلاة ينتقض بالاغناء فانه يسقط فرض الصلاة ولا يبطل الصوم به في بعض النهار علي الاصح (أما) الاحكام ففيها مسائل (احداها) اذا نام جميع النهار وكان قد نوى من الليل صح صومه علي المذهب وبه قال الجمهور وقال ابو الطيب بن سلمة وابو سعيد الاصطخري لا يصح وحكاها البندنيجي عن ابن سريج ايضا ودليل الجميع في الكتاب واجمعوا علي انه لو استيقظ لحظة من النهار ونام باقيه صح صومه (الثانية) لو نوى من الليل ولم يمت النهار ولكن كان غافلا عن الصوم في جميعه صح صومه بالاجماع لان في تكليف ذكره حرجا (الثالثة) لو نوى من الليل ثم اغني عليه جميع النهار لم يصح صومه علي المذهب وفيه قول مخرج من النوم انه يصح خروجه المزني وغيره عن اصحابنا ودليل الجميع في الكتاب (الرابعة) اذا نوى من الليل واغني عليه بعض النهار دون بعض ففيه ثلاثة طرق (احداها) ان أفاق في جزء من النهار صح صومه والا فلا وسواء كان ذلك الجزء اول النهار أو غيره وهذا هو نص الشافعي في باب الصيام من مختصر المزني ومن حكى هذا الطريق البغوي وحكاها الدارمي عن ابن أبي هريرة وتناول هذا القائل النصين الآخرين فتناول نصه في اختلاف ابي حنيفة وابن ابي ليلى علي ان بطلان الصوم عائد الى الحيض خاصة لا الي الاغناء قالوا وقد يفعل الشافعي مثل هذا وتأوله الماوردي تأويلا آخر وهو أن المراد بالاغناء هنا الجنون وتناول هذا القائل نصه في الظهار والبويطي علي انه ذكر الافاقة في أوله للتمثيل بالجزء لا لاشتراط الاول (والطريق الثاني) القطع بانه ان أفاق في اوله صح والا فلا وتناول نصه في الصوم علي ان المراد بالجزء الميهم أوله كما صرح به في الظهار وتناول نص اختلاف أبي حنيفة علي ما سبق (والطريق الثالث) في المسألة اربعة اقوال وهذا الطريق هو الاصح الا شهر (اصح) الاقوال يشترط الافاقة في جزء منه (والثاني) في اوله خاصة (والثالث) في طرفيه (والرابع) في جميعه كالنقاء من الحيض وهذا الرابع مخرب لابن سريج خروجه من الصلاة وليس منصوبا للشافعي قال وليس للشافعي ما يدل عليه ودليل الجميع في الكتاب الا القول الاول

ينوي لكل يوم الي آخره ومعلوم ان النية بالقيود المذكورة مخصوصة بالفرض * فرعان (احدهما) لو نوى الانتقال من صوم الي صوم لم ينتقل اليه وهل يبطل ما هو فيه ام يبقى نفلا علي وجهين وكذا

الاصح فان المصنف قال لا اعرف له وجه وهذا عجب منه مع أن هذا القول هو الاصح عند محقق اصحابنا
فلا يصح من هذا الخلاف كله ان كان مفيداً في جزء من النهار اى جزء كان صح صومه والا فلا (الخامسة)
اذا نوى الصوم بالليل وجن في بعض النهار فقولان مشهوران ذكرهما المصنف وغيره من الاصحاب
(الجديد) بطلان صومه لانه مناف للصوم كالحيض (وقال) في القديم هو كالاغناء ففيه الخلاف السابق ومن
الاصحاب من حكى بدل القولين وجهين كصاحب الابانة وآخرين ومنهم من حكاهما طريقين وهو احسن
وقطع الشيخ ابو حامد والماوردي وابن الصباغ وآخرون ببطلان الصوم بالجنون في لحظة كالحيض ولو جن
جميع النهار لم يصح بلا خلاف (السادسة) لو حاضت في بعض النهار أو ارتد بطل صومها بلا
خلاف وعليها القضاء وكذلك لو نفست بطل صومها بلا خلاف ولو ولدت ولم ترد ما أصلا
ففي بطلان صومها خلاف مبنى على وجوب الغسل بخروج الولد وحده (إن قلنا) لا غسل لم يبطل صومها
والا بطل على أشهر الوجهين عند الاصحاب ولم يبطل على الآخر وهو الراجح دليله لا وقد سبق ايضاح
المسألة في باب ما يوجب الغسل (السابعة) حيث قلنا لا يصح صوم المغني عليه اما لوجود الاغناء في كل النهار
او بعضه واما لعدم نيته بالليل يلزمه قضاء ما فات من رمضان هكذا قطع به المصنف وجمهور الاصحاب وهو
المنصوص وفيه وجه لابن سريج واختاره صاحب الحاوي انه لا قضاء على المغني عليه كما لا قضاء على
الجنون والمذهب الاول وقد سبقت المسألة مبسوطه في اول هذا الباب *

﴿ فرع ﴾ لو نوى الصوم في الليل ثم شرب دواء فزال عقله نهارا بسببه قال البغوي ان قلنا لا يصح صوم
المغني عليه فهذا اولي والا فوجهان (اصحهما) لا يصح لانه بفعليه قال المتولي ولو شرب المسكر ليلا
وبقى سكره جميع النهار لم يصح صومه وعليه القضاء في رمضان وان صح في بعضه فهو كالاغناء في بعض النهار *
قال المصنف رحمه الله تعالى *

ويجوز للصائم ان ينزل الماء ويتعطش فيه لما روى ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال
« حدثني من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في يوم صائف يصب على رأسه الماء من شدة الحر والعطش وهو صائم »
ويجوز أن يكتحل لما روى عن أنس « أنه كان يكتحل وهو صائم ولأن العين ليس بمنفذ فلم يبطل الصوم
بما يصل إليها » *

﴿ الشرح ﴾ اما حديث ابي بكر بن عبد الرحمن هذا فصحيح رواه مالك في الموطأ واحمد بن حنبل في مسنده
وابوداود والنسائي في سننها والحاكم ابو عبد الله في المستدرک علي الصحيحين والبيهقي وغيرهم باسناد صحيح
واسناد مالك وداود والنسائي وأبي علي شرط البخاري ومسلم ولفظ رواياتهم « من شدة الحر والعطش » وفي
رواية النسائي « الحر » ولفظ رواية ابي داود عن أبي بكر عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه

لو رفض نية الفرض عن الصوم الذي هو فيه (الثاني) لو قال اذا جاء فلان خرجت من صومي
فهل هو خارج عن الصوم عند مجيئه فيه وجهان (ان قلنا) نعم فهل يخرج في الحال فيه وجهان وكل ذلك

وسلم انه حدثه قال « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر » هذا لفظه وكذا لفظ الباقرين مصرح بان الذي حدث ابا بكر صحابي ولو ذكره المصنف كذلك لكان أحسن ولفظ رواية المصنف بمعناه فان الذي رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو مسلم صحابي ثم إن هذا الصحابي وإن كان مجهول الاسم لا يقدح في صحة الحديث لان الصحابة كلهم عهول ولهذا احتج به مالك في الموطأ وسائر الأئمة (وأما) الأثر المذكور عن أنس في الاكتحال فرواه أبو داود بأسناد كامل ثقات الرجال مختلفا فيه ولم يبين الذي ضعفه سبب تضعيفه مع أن الجرح لا يقبل الا مفسرا وقول المصنف ولان العين ليس بمنفذ هكذا هو في نسخ المذهب ليس وهي لغة ضعيفة غريبة والمشهور الفصيح ليست بآيات التاء (وأما) المنفذ فيفتح الفاء - (أما) الاحكام ففيها مسائلتان (أحدهما) يجوز للصائم ان ينزل في الماء وينغطس فيه ويصبه على رأسه سواء كان في حمام أو غيره ولا خلاف في هذا ودليله الحديث الذي ذكره وحديث عائشة وغيرهما في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يصبح جنباً وهو صائم ثم يغتسل » (الثانية) يجوز للصائم الاكتحال بجميع الاكحال ولا يفطر بذلك سواء وجد طعمه في حلقه أم لا لأن العين ليست بحجوف ولا منفذ منها الى الخلق قال اصحابنا ولا يكره الاكتحال عندنا قال البندنجي وغيره سواء تنخمه أم لا *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء في الاكتحال ذكرنا انه جائز عندنا ولا يكره ولا يفطر به سواء وجد طعمه في حلقه أم لا وحكاه ابن المنذر عن عطاء والحسن البصري والنخعي والاوزاعي وأبي حنيفة وأبي ثور وحكاه غيره عن ابن عمر وأنس وابن أبي أوفى الصحابييين رضي الله عنهم وبه قال داود وحكي ابن المنذر عن سليمان التيمي ومنصور بن المعتمر وابن شبرمة وابن أبي لبلي أنهم قالوا يبطل به صومه وقال قتادة يجوز بالأتمد ويكره بالصبر وقال الثوري وإسحق يكره وقال مالك وأحمد يكره وإن وصل إلى الخلق أفطر واحتج للمانعين بحديث معبد بن هوزة الصحابي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه أمر بالأتمد المروح عند النوم وقال ليتقه الصائم » رواه أبو داود وقال قال لي يحيى بن معين هو حديث منكر واحتج اصحابنا بأحاديث ضعيفة نذكرها لئلا يغتر بها (منها) حديث عائشة قالت « أكتحل النبي صلى الله عليه وسلم وهو صائم » رواه ابن ماجه بأسناد ضعيف من رواية بقية عن سعيد ابن أبي سعيد الزبيدي شيخ بقية عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قال البيهقي وسعيد الزبيدي هذا من مجاهيل شيوخ بقية ينفرده بما لا يتابع عليه قلت وقد اتفق الحفاظ على ان رواية بقية عن المجهولين مردودة واختلفوا في روايته عن المعروفين فلا يحتج بحديثه هذا بلا خلاف وعن أنس قال « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اشتكت عيني أفأكتحل وأنا صائم قال نعم » رواه الترمذي وقال ليس اسناده بالقوى قال ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء وعن

نافع عن ابن عمر قال «خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعيناه مملوءتان من السكحل وذلك في رمضان وهو صائم» في إسناده من اختلاف في توثيقه وعن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده أن «النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالأمد وهو صائم» رواه البيهقي وضعفه لأن راويه محمد هذا ضعيف قال البيهقي وروى عن أنس مرفوعا بإسناد ضعيف جداً أنه لا بأس به * واحتجوا بالآثر المذكور عن أنس وقد بينا إسناده وفيه من أبي داود عن الأعمش قال ما رأيت أحداً من أصحابنا يكره السكحل للصائم والمعتد في المسألة ما ذكره المصنف *

* قال المصنف رحمه الله *

«ويجوز أن يحتجم لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «احتجم وهو صائم» قال في الام ولو ترك كان أحب إلي لما روى عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم قالوا «إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحجامة والوصال في الصوم إبقاءً علي أصحابه» *

﴿الشرح﴾ حديث ابن عباس رواه البخاري في صحيحه وحديث بن أبي ليلى رواه أبو داود بإسناد صحيح علي شرط البخاري ومسلم لكن في رواية أبي داود والبيهقي وغيرهما عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثني رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إلى آخره وهذا يخالف للفظ رواية المذهب (وقوله) إبقاء - بإبقاء الموحدة وبالاقاف وبالمد - أي رفقاً بهم (أما) حكم المسألة فقال الشافعي والأصحاب تجوز الحجامة للصائم ولا تفطره ولكن الأولى تركها هذا هو المنصوص وبه قطع الجمهور وقال جماعة من أصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث يفطر بالحجامة ممن قاله منهم أبو بكر ابن المنذر وأبو بكر بن خزيمة وأبو الوليد النيسابوري والحاكم أبو عبد الله للحديث الذي سنذكره إن شاء الله تعالى قال أصحابنا والفصد كالحجامة *

﴿فرع﴾ في مذاهب العلماء في حجامة الصائم * قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يفطر بها لا الحاجم ولا المحجوم وبه قال ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك وأبو سعيد الخدري وأم سلمة وسعيد بن المسيب وعروة ابن الزبير والشعبي والنخعي ومالك والثوري وأبو حنيفة وداود وغيرهم قال صاحب الحاوي وبه قال أكثر الصحابة وأكثر الفقهاء * وقال جماعة من العلماء الحجامة تفطر وهو قول علي بن أبي طالب وأبي هريرة وعائشة والحسن البصري وابن سيرين وعطاء والاوزاعي وأحمد وإسحق وابن المنذر وابن خزيمة قال الخطابي قال أحمد وإسحق يفطر الحاجم والمحجوم وعليهما القضاء دون الكفارة وقال عطاء يلزم المحتجم في رمضان القضاء والكفارة * واحتج هؤلاء بحديث ثوبان قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أفطر الحاجم والمحجوم» رواه أبو داود والنسائي وابن

قال ﴿الركن الثاني الامساك عن المفطرات وهي الجماع والاستمناء والاستبراء﴾

ماجه بأسانيد صحيحة وإسناد أبي داود علي شرط مسلم وعن شداد بن أوس « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل بالقيع وهو يحتجم وهو أخذ بيدي ثمان عشرة خلت من رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه بأسانيد صحيحة وعن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أفطر الحاجم والمحجوم » رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله رواه الحاكم في المستدرک وقال هو صحيح ثم روى عن علي بن المديني انه قال هو صحيح وروى الحاكم أبو عبد الله في المستدرک عن أحمد بن حنبل قال اصح ما روى في هذا الباب حديث ثوبان وعن علي ابن المديني قال لا أعلم فيها أصح من حديث رافع بن خديج قال الحاكم قد حكم أحمد لأحد الحديثين بالصحة وعلى الآخر بالصحة وحكم إسحاق بن راهويه لحديث شداد بن أوس بالصحة ثم روى الحاكم بأسناده عن إسحاق انه قال في حديث شداد هذا اسناد صحيح تقوم به الحجة قال إسحاق وقد صح هذا الحديث بأسانيد وبه نقول قال الحاكم رضي الله عن إسحاق فقد حكم بالصحة لحديث صحته ظاهرة وقال به قال الحاكم وفي الباب عن جماعة من الصحابة بأسانيد مستقيمة مما يطول شرحه ثم روى بأسناده عن الإمام الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي قال صح عندي حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » من رواية شداد بن أوس وثوبان قال عثمان وبه أقول قال وسمعت أحمد بن حنبل يقول به ويقول صح عنده حديث ثوبان وشداد وروى البيهقي حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » أيضاً من رواية أسامة ابن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن رواية عطاء عن ابن عباس مرفوعاً وعن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلاً قال هذا المرسل هو المحفوظ من رواية عطاء وذكر ابن عباس فيه وهم وعن عائشة مرفوعاً بأسناد ضعيف وذكر البيهقي عن أبي زرعة الحافظ قال حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً في هذا حديث حسن وفي الموطأ عن نافع قال إن ابن عمر احتجم وهو صائم ثم تركه فكان إذا صام لم يحتجم حتي يفطر واحتج أصحابنا بحديث ابن عباس إن النبي صلى الله عليه وسلم « احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم » رواه البخاري في صحيحه وعن ثابت البناني قال « سئل أنس أكنتم تكثرهون الحجامة للصائم قال لا إلا من أجل الضعف » رواه البخاري وفي رواية عنده « علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال « حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الحجامة والمواصلة ولم ينه عنهما إلا إبقاء علي أصحابه » رواه أبو داود بأسناد على شرط البخاري ومسلم كما سبق واحتج به أبو داود والبيهقي وغيرهما في أن الحجامة لا تفطر وعن أبي سعيد

لا بد للصائم من الامساك عن المفطرات وهي أنواع (منها) الجماع وهو مبطل للصوم بالاجماع (ومنها) الاستمناء وسبب أن الكلام فيه (ومنها) الاستقاء فمن تقايا عامداً أفطر ومن ذرعه القى لم يفطر روى

الخدرى قال «رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبلة للصائم والحجامة» رواه الدارقطني وقال اسناده كلهم ثقات ورواه من طريق آخر وقال كلهم ثقات وعن أنس قال «أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فمر به النبي صلى الله عليه وسلم فقال أفطر هذان ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد في الحجامة للصائم» وكان أنس يحتجم وهو صائم» رواه الدارقطني وقال رواه كلهم ثقات قال ولا أعلم له علة وعن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم» قال البيهقي وروينا في الرخصة في ذلك عن سعد بن أبي وقاص وابن مسعود وابن عباس وابن عمرو والحسين بن علي وزيد بن أرقم وعائشة وأم سلمة رضي الله عنهم واستدل الاصحاب أيضا باحاديث أخر في بعضها ضعف والمعتمد ما ذكرناه واستدلوا بالقياس على الفصد والرعاف (وأما) حديث «أفطر الحاجم والمحجوم» فأجاب اصحابنا عنه بأجوبة (أحدها) جواب الشافعي ذكره في الام وفيه اختلاف وتابعه عليه والخطابي البيهقي وسائر اصحابنا وهو أنه منسوخ بحديث ابن عباس وغيره مما ذكرنا ودليل النسخ ان الشافعي والبيهقي رواه باسنادهما الصحيح عن شداد بن اوس قال «كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم زمان الفتح فرأى رجلا يحتجم ثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو آخذ يدي أفطر الحاجم والمحجوم» وقد ثبت في صحيح البخاري في حديث ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم صائم» قال الشافعي وابن عباس إنما صحب النبي صلى الله

أنه صلى الله عليه وسلم قال «من ذرعه القيء وهو صائم فلا قضاء عليه ومن استقاء فليقض» (١) وربما روى ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفا (٢) وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن رسول الله صلى

(١) «حديث» من ذرعه القيء وهو صائم فلا قضاء عليه ومن استقاء فليقض: الدارمي واصحاب السنن وابن حبان والدارقطني والحاكم وله الفاظ من حديث أبي هريرة قال النسائي وقفه عطاء عن أبي هريرة وقال الترمذي لا يعرفه الا من حديث هشام عن محمد عن أبي هريرة تفرد به عيسى بن يونس وقال البخاري لا أراه محفوظا وقد روي من غير وجه ولا يصح اسناده وقال الدارمي زعم أهل البصرة ان هشاما اوهم فيه وقال ابو داود وبعض الحفاظ لا يراه محفوظا وانكره احمد وقال في رواية ليس من ذا شيء قال الخطابي يريدانه غير محفوظ وقال مهنا عن احمد حدث به عيسى وليس هو في كتابه غلط فيه وليس هو من حديثه وقال الحاكم صحيح على شرطهما واخرجه من طريق حفص بن غياث أيضا: وأخرجه ابن ماجه أيضا *

(٢) قوله ﴿ وروى عن ابن عمر موقوفا مالك في الموطأ والشافعي عنه عن نافع عن ابن عمر من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه القيء فليس عليه القضاء: تنبيه ذرعه - بفتح الدال المعجمة - أي غلبه *

عليه وسلم محرماً في حجة الوداع سنة عشرة من الهجرة ولم يصحبه محرماً قبل ذلك وكان الفتح سنة ثمان بلا شك فحديث ابن عباس بعد حديث شداد بسنتين وزيادة قال فحديث ابن عباس ناسخ قال البيهقي ويدل على النسخ أيضاً قوله في حديث أنس السابق في قصة جعفر «ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد في الحجامة» وهو حديث صحيح كما سبق قال وحديث أبي سعيد الخدري السابق أيضاً فيه لفظ الترخيص وغالب ما يستعمل الترخيص بعد النهي (الجواب الثاني) أجاب به الشافعي أيضاً أن حديث ابن عباس أصح ويعضده أيضاً القياس فوجب تقديمه (الجواب الثالث) جواب الشافعي أيضاً والخطابي وأصحابنا أن المراد بإفطر الحاجم والمحجوم أنهما كانا يغتاتان في صومهما وروى البيهقي ذلك في بعض طرق حديث ثوبان قال الشافعي وعلي هذا التأويل يكون المراد بإفطارها أنه ذهب أجرهما كما قال بعض الصحابة لمن تكلم في حال الخطبة لاجتماع لك أي ليس لك أجرها والافهي صحيحة مجزئة عنه (الجواب الرابع) ذكره الخطابي أن معناه تعرضه للفطر (أما) المحجوم فلضعفه بخروج الدم فر بما لحقته مشقة فعجز عن الصوم فافطر بسببها (وأما) الحاجم فقد يصل جوفه شيء من الدم أو غيره إذا ضم شفتيه على قصب الملازم كما يقال للمتعرض للهلاك هلاك فلان وإن كان باقياً سالماً وكقوله صلى الله عليه وسلم «من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكين» أي تعرض للذبح بغير سكين

الله عليه وسلم «قاء فأفطر أي استمأ قال ثوبان صدق أنا صبيت له الوضوء» (١) واختلفوا في أنه لم افطر عند التقى عمداً فقال بعض الأصحاب إنما افطر لانه إذا تقايا رجع شيء مما خرج وإن قل فذلك

(١) (حديث) أبي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فافطر أي استمأ قال ثوبان صدق أنا صبيت له الوضوء : أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منده والحاكم من حديث معدان ابن أبي طلحة عن أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ قاء فافطر قال معدان فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فقلت له ان أبا الدرداء أخبرني فذكره فقال صدق أنا صبيت عليه وضوءه قال ابن منده اسناده صحيح متصل وتركه الشيخان لاختلاف في اسناده وقال الترمذي جوده حسين المعلم وهو أصح شيء في هذا الباب وكذا قال أحمد وفيه اختلاف كثير قد ذكره الطبراني وغيره وقال البيهقي هذا حديث مختلف في اسناده فان صح فهو محمول على القبي عامداً وكأنه ﷺ كان صائماً تطوعاً وقال في موضع آخر اسناده مضطرب ولا تقوم به حجة وما أشار إليه قبل رواه البزار من طريق أبي أسماء حدثنا ثوبان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صائماً في غير رمضان فاصابه احسبه فيء وهو صائم فافطر الحديث قال لا تحفظه الامن هذا الوجه تفرد بهذه الزيادة ثمة بن السكن وهو يحدث عن الاوزاعي بأشياء لا يتابع عليها *

(الخامس) ذكره الخطابي أيضاً أنه مر بها قريب المغرب فقال أفطرا أي حان فطرهما كما يقال أمسى الرجل إذا دخل في وقت المساء أو قاربه (السادس) أنه تغليظ ودعاء عليهما لارتكابهما ما يعرضهما لفساده ومهما (واعلم) أن أبا بكر بن خزيمة اعترض على الاستدلال بحديث ابن عباس فروى عنه الحاكم أبو عبد الله في المستدرک أنه قال ثبتت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أفطر الحاجم والمحجوم » فقال بعض من خالفنا في هذه المسألة وقال لا يفطر لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « احتجم وهو محرم صائم » ولا حجة له في هذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما احتجم وهو محرم صائم في السفر لأنه لم يكن قط محرماً مقيماً ببلده والمسافر إذا نوى الصوم له الفطر بالأكل والشرب والحجامة وغيرها فلا يلزم من حجامة أنها لا تفطر فاحتجم وصار مفطراً وذلك جائز هذا كلام ابن خزيمة وحكاية الخطابي في معالم السنن ثم قال وهذا تأويل باطل لأنه قال احتجم وهو صائم فثبت له الصيام مع الحجامة ولو بطل صومه بها لقال أفطر بالحجامة كما يقال أفطر الصائم بأكل الخبز ولا يقال أكله وهو صائم قلت ولأن السابق إلى الفهم من قول ابن عباس « احتجم وهو صائم » الأخبار بأن الحجامة لا تبطل الصوم ويؤيده باقي الأحاديث المذكورة والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ قال واكرهه العلك لأنه يجفف الفم ويعطش ولا يفطر لأنه يدور في الفم ولا ينزل إلى الجوف شيء فان تفرك وتفتت فوصل منه شيء إلى الجوف بطل الصوم ويكره له أن يمضغ الخبز فان كان له ولد صغير ولم يكن له من يمضغ غيره لم يكره له ذلك ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قوله قال يعني الشافعي والعلك بكسر العين - هو هذا المعروف ويجوز فتح العين ويكون المراد الفعل وهو مضغ العلك وإدارته وقوله يمضغ هو - بفتح الضاد وضمها - لغتان (أما) الأحكام ففيها منألتان (أحدهما) قول الشافعي والأصحاب يكره للصائم العلك لأنه يجمع الريق ويورث العطش والقيء وروى البيهقي بإسناده عن أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت « لا يمضغ العلك الصائم » ولفظ الشافعي في مختصر المزني واكره العلك لأنه يحلب الفم قال صاحب الحاوي رويت هذه اللفظة بالجيم وبالحاء فمن قال بالجيم فمعناه يجمع الريق وربما ابتاعه وذلك يبطل الصوم في أحد الوجهين ومكرهه في الآخر قال وقد قيل معناه يطيب الفم وينزل الخلوفاً قال ومن قاله بالحاء فمعناه يمتص الريق ويجهد الصائم فيورث العطش قال أصحابنا ولا يفطر بمجرد العلك ولا ينزل

هو الذي أوجب الفطر والاملا أفطرا لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن الفطر مما دخل والوضوء مما خرج » (١) ومنهم من قال أن عينه مفطر كالأنزال تعويلاً على ظاهر الخبر قال في العدة وهذا أصح وعليه

(١) حديث ﴿ ابن عباس الفطر مما دخل يأتى

الريق منه الى جوفه فان تفتت فوصل من جرمه شيء الى جوفه عمداً وان شك في ذلك لم يفطر ولو نزل طعمه في جوفه اوربحه دون جرمه لم يفطر لان ذلك الطعم بمجاورة الريق له هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكى الدارمي وجهاً عن ابن القطان أنه ان ابتلع الريق وفيه طعمه أفطر وليس بشيء (الثانية) يكره له مضغ الخبز وغيره من غير عذر وكذا ذوق المرق والخل وغيرها فان مضغ أذواق ولم ينزل الى جوفه شيء منه لم يفطر فان احتاج الى مضغه لولده أو غيره ولم يحصل الاستغناء عن مضغه لم يكره لانه موضع ضرورة وروى البيهقي بإسناده الصحيح عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال «لا بأس أن يتطاعم الصائم بالشيء» يعني المرقعة ونحوها قال المصنف رحمه الله *

ومن حركت القبله شهوته كرهه له أن يقبل وهو صائم والكراهة كراهة تحریم وان لم تحرك شهوته قل الشافعي فلا بأس بها وتركها أولى والاصل في ذلك ما روت عائشة رضى الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ويياشر وهو صائم ولكنه كان أملككم لأمره» وعن ابن عباس انه ارخص فيها للشيخ وكرهها للشاب ولانه في حق احدهما لا يأمن ان ينزل فيفسد الصوم وفي الآخر يأمن ففرق بينهما *

(الشرح) حديث عائشة رواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ وفي رواية لمسلم «يقبل في رمضان وهو صائم» وعن عمر بن أبي سلمة أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم «أيقبل الصائم فقال سل هذه لام سلمة فاخبرته أن النبي صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك فقال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم والله اني اتقاكم الله وأخشاكم له» رواه مسلم وعمر بن أبي سلمة هذا هو الحميرى هكذا جاء مبيناً في رواية البيهقي وليس هو ابن أم سلمة وعن عمر رضى الله عنه «قال هششت يوماً فقبلت وأنا صائم فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت اني صنعت اليوم أمراً عظيماً قبلت وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرايت لو تمضمضت بماء وأنت صائم قلت لا بأس بذلك قال ففهم» رواه أبو داود وقد سبق بيانه حيث ذكره المصنف وما جاء في كراهته للشاب ونحوه حديث ابن عباس قال «رخص للكبير الصائم في المباشرة وكره للشاب» رواه ابن ماجه هكذا وظاهره أنه مرفوع ورواه مالك والشافعي والبيهقي بإسنادهم الصحيح عن عطاء بن يسار أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم فارخص فيها للشيخ وكرهها للشاب هكذا رواه أبو داود وموقوفاً عن ابن عباس وعن أبي هريرة «أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن المباشرة للصائم فرخص له وأباه آخر فهما هذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه شاب» رواه أبو داود

يتفرع عد صاحب الكتاب الاستقاء مفطرة برأسها وإلا فلو كانت مفطرة من جهة تضمنها رجوع شيء لكانت من قبيل دخول الداخل وعلى الوجهين يبنى ما إذا تقايا منكوساً أو تحفظ حتى استيقن

باسناد جيد ولم يضعفه وعن ابن عمرو بن العاص قال « كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء شاب فقال يا رسول الله أقبل وأنا صائم فقال لا فجاء شيخ فقال أقبل وأنا صائم قال نعم » رواه أحمد بن حنبل باسناد ضعيف من رواية ابن لهيعة (وأما) الحديث المروى عن ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وآله قالت « سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل قبل امرأته وهما صائمان فقال قد أفطرا » رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني باسناد ضعيف قال الدارقطني رواه مجهول قال ولا يثبت هذا وعن الاسود قال « قلت لعائشة أي باشر الصائم قالت لا قلت اليس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر قالت كان أملككم لأربه » رواه البيهقي باسناد صحيح فهذه جملة من الاحاديث والآثار الواردة في القبلة (وقولها) لأربه بكسر الهمزة مع إسكان الراء - وروى أيضا بفتحها جميعا (أما) حكم المسألة فهو كما قاله المصنف تركه القبلة على من حركت شهوته وهو صائم ولا تركه لغيره لكن الاولي تركها ولا فرق بين الشيخ والشاب في ذلك فلا اعتبار بتحريك الشهوة وخوف الانزال فان حركت شهوة شاب أو شيخ قوى كرهت وإن لم تحركها الشيخ أو شاب ضعيف لم تركه والاولي تركها وسواء قبل الخد أو الفم أو غيرها وهكذا المباشرة باليد والمعانقة لهما حكم القبلة ثم الكراهة في حق من حركت شهوته كراهة تحريم عند المصنف وشيخه القاضي أبي الطيب والعبدري وغيرهم وقال آخرون كراهة تنزيه مالم ينزل وصحبه المتولي قال الرافعي وغيره الاصح كراهة تحريم واذا قبل ولم ينزل لم يبطل صومه بلا خلاف عندنا سواء قلنا كراهة تحريم أو تنزيه *

(فرع) في مذاهب العلماء في القبلة للصائم ذكرنا ان مذهبنا كراهتها لمن حركت شهوته ولا تركه لغيره والاولي تركها فان قبل من تحرك شهوته ولم ينزل لم يبطل صومه قال ابن المنذر رخص في القبلة عمر بن الخطاب وابن عباس وأبو هريرة وعائشة وعطاء والشعبي والحسن واحمد واسحق قال وكان سعد ابن أبي وقاص لا يرى بالمباشرة للصائم بأسا وكان ابن عمر ينهى عن ذلك وقال ابن مسعود يقضى يوما مكانه وكره مالك القبلة للشاب والشيخ في رمضان وأباحها طائفة للشيخ دون الشاب ممن قاله ابن عباس وقال أبو ثور ان خاف المجاوزة من القبلة الى غيرها لم يقبل هذا نقل ابن المنذر ومذهب أبي حنيفة كذهبنا وحكى الخطابي عن سعيد بن المسيب ان من قبل في رمضان قضى يوما مكانه وحكا الماورى عن محمد ابن الحنفية وعبد الله ابن شبرمة قال وقال سائر الفقهاء القبلة لا تفطر الا أن يكون معها انزال فان أنزل معها أفطر ولزمه القضاء دون الكفارة ودلائل هذه المذاهب تعرف مما سبق في الاحاديث والله تعالى أعلم *

انه لم يرجع منه شيء إلى جوفه هل يفطر قال الامام ولو استقاء عمداً وتحفظ جهده فغلبه القيء ورجع شيء (فان قلنا) الاستقاء مفطرة وإن لم يرجع منه شيء فهاهنا اولى (وإن قلنا) لا يفطر إذا لم يرجع شيء فهو كما

قال المصنف رحمه الله *

﴿ وينبغي للصائم أن ينزه صومه عن الغيبة والشتم فإن شوتم قال أني صائم لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل فإن أمرؤ قاتله أو شتمه فليقل أني صائم » ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم والرفث الفحش في الكلام ومعنى شتمه شتمه متعرضاً لمشائمه (وقوله) صلى الله عليه وسلم فليقل أني صائم ذكر العلماء فيه تأويلين (أحدهما) يقوله بلسانه ويسمعه لصاحبه ليزجره عن نفسه (والثاني) وبه جزم المتولى يقوله في قلبه لا بلسانه بل يحدث نفسه بذلك ويدكرها أنه صائم لا يليق به الجهل والمشائمه والخوض مع الخائضين قال هذا القائل لانه يخاف عليه الرياء إذا تلفظ به ومن قال بالاول يقصد زجره للرياء والتأويلان حسنان والاول أقوى ولو جمعها كان حسناً (وقول) المصنف ينبغي للصائم أن ينزه صومه عن الغيبة والشتم معناه يتأكد التنزه عن ذلك في حق الصائم أكثر من غيره للحديث والإفغير الصائم ينبغي له ذلك أيضاً ويؤمر به في كل حال والتنزه التباءد ولو اغتاب في صومه عني ولم يبطل صومه عندنا وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والعلماء كافة إلا الأوزاعي فقال يبطل الصوم بالغيبة ويجب قضاؤه * واحتج بحديث أبي هريرة المذكور وبحديثه أيضاً أن رسول الله ﷺ قال « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه » رواه البخاري وعنه أيضاً قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس له من صيامه إلا الجوع ورب قائم ليس له من قيامه إلا السهر » رواه النسائي وابن ماجه في سننها ورواه الحاكم في المستدرک قال وهو صحيح علي شرط البخاري وعنه أيضاً قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس الصيام من الأكل والشرب فقط الصيام من اللغو والرفث » رواه البيهقي ورواه الحاكم في المستدرک وقال هو صحيح علي شرط مسلم وبالحديث الآخر « خمس يفطرن الصائم الغيبة والنميمة والكذب والقبلة واليمين الفاجرة » وأجاب أصحابنا عن هذه الأحاديث سوى الأخير بان المراد أن كمال الصوم وفضيلته المطلوبة إنما يكون بصيانه عن اللغو والكلام الردي لأن الصوم يبطل به (وأما) الحديث الأخير « خمس يفطرن الصائم » فحديث باطل لا يحتاج به وأجاب عنه الماوردي والمتولي وغيرهما بان المراد بظن الثواب لا نفس الصوم *

قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ ويكره الوصال في الصوم لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إياكم والوصال إياكم والوصال قالوا إنك تواصل يا رسول الله قال أني لست كهيتكم إني أبيت

في صورة المبالغة في المضمضة إذا سبق الماء إلى جوفه ويجوز أن يعلم قوله والاستقاءة بالخاء لأن عنده الاستقاءة بطلاقها لا تنظر بل يشترط أن يكون الخارج ملء الفم *

عند ربي يطعمني ويسقيني» وهل هو كراهة تحريم أو كراهة تنزيه فيه وجهان (أحدهما) أنه كراهة تحريم لان النهي يقتضي التحريم (والثاني) أنه كراهة تنزيه لانه إنما نهى عنه حتي لا يضعف عن الصوم وذلك أمر غير محقق فلم يتعلق به أثم فان واصل لم يبطل صومه لان النهي لا يرجع الى الصوم فلا يوجب بطلانه *

(الشرح) حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم والواصل - بكسر الواو - ويطعمني - بضم الياء - ويسقيني - بضم الياء وفتحها - والفتح أفصح وأشهر (وقوله) لانه إنما نهى عنه - بضم النون وفتحها - أما حكم الوصال فهو مكروه بخلاف عندنا وهل هي كراهة تحريم أم تنزيه فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران ودليلهما في الكتاب (أضحهما) عند أصحابنا وهو ظاهر نص الشافعي كراهة تحريم لان الشافعي رضي الله قال في المختصر فرق الله تعالى بين رسوله وبين خلقه في أمور أباحها له وحظرها عليهم وذكر منها الوصال ومن صرح به من أصحابنا بتصحيح تحريمه صاحب العدة والرافعي وآخرون وقطع به جماعة من أصحابنا منهم القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد والخطابي في المعالم وسليم الداري في الكفاية وإمام الحرمين في النهاية والبغوي والرويان في الحلية والشيخ نصر في كتابه الكافي وآخرون كلهم صرحوا بتحريمه من غير خلاف قال أصحابنا وحقيقة الوصال المنهي عنه أن يصوم يومين فصاعدا ولا يتناول في الليل شيئا لاءاء ولا مأكولا فان أكل شيئا يسيرا أو شرب فليس وصالا وكذا إن أكل الى السحر لمقصود صحيح أو غيره فليس بوصال ومن صرح بأن الوصال أن لا يأكل ولا يشرب ويحول الوصال بأكل أو شرب وان قل صاحب الحاوي وسليم الرازي والقاضي أبو الطيب وإمام الحرمين والشيخ نصر والمتولي وصاحب العدة وصاحب البيان وخلائق لا يحصون من أصحابنا واما قول المحامي في المجموع وأبي علي بن الحسن بن عمر البندنجي في كتابه الجامع والغزالي في الوسيط والبغوي في التهذيب الوصال أن لا يأكل شيئا في الليل وخصوه بالأكل فضعيف بل هو متناول على موافقة الأصحاب ويكون مرادهم لا يأكل ولا يشرب كما قاله الجماهير واكتفوا بذكر أحد القرينين كقوله تعالى (سراييل تقيمكم الجر) أي والبرد ونظائره معروفة وقد بالغ إمام الحرمين فقال في النهاية في بيان ما يزول به الوصال فقليل يزول الوصال بقطرة يتعاطاها كل ليلة ولا يكفي اعتقاده ان من جن عليه الليل فقد افطر هذا لفظه بحروفه (واعلم) ان الجمهور قد اطلقوا في بيان حقيقة الوصال انه صوم يومين فاكثر من غير اكل ولا شرب في الليل وقال الرويان في الحلية الوصال ان يصل صوم الليل بصوم النهار قصدا فلو ترك الاكل بالليل لا على قصد الوصال والتقرب الى الله لم يحرم

قال (ودخول داخل وحد الدخول ان كل عين وصل من الظاهر مالي الباطن في منفذ مفتوح عن قصد مع ذكر الصوم فهو مفطر اما الباطن فهو كل جوف فيه قوة محيطة كباطن الدماغ والبطن

وقال البغوي العصيان في الوصال لقصده اليه وإلا فالفطر حاصل بدخول الليل كالحائض إذا صلت عصت وإن لم يكن لها صلاة وهذا الذي قاله خلاف إطلاق الجمهور وخلاف ما صرح به إمام الحرمين كما سبق قريباً وقد قال المحاملي في المجموع الوصال ترك الأكل بالليل دون نية الفطر لأن الفطر يحصل بالليل سواء نوى الإفطار أم لا هذا كلامه وظاهره مخالف لقول الروياني والبغوي والله أعلم فالصواب أن الوصال ترك الأكل والشرب في الليل بين الصومين عمداً بلا عذر *

(فرع) اتفق أصحابنا وغيرهم على أن الوصال لا يبطل الصوم سواء حرمناه أو كرهناه لما ذكره المصنف أن النهي لا يعود إلى الصوم والله أعلم *

(فرع) اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أن الوصال من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مكروه في حقنا (أما) كراهية تحريم علي الصحيح (وأما) تنزيهه ومباح له صلى الله عليه وسلم كإثباته قاله الشافعي والجمهور وقال إمام الحرمين هو قرينة في حقه وقد نبه صلى الله عليه وسلم على الفرق بيننا وبينه في ذلك بقوله «إني لست كهيئتكم إني أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني» واختلف أصحابنا في تأويل هذا الحديث علي وجهين مشهورين في الحارثي ومنهاج القاضي أبي الطيب والمعاليم للخطابي والعدة والبيان وغيرها (أحدهما) وهو الأصح أن معناه أعطي قوة الطعام الشارب وليس المراد إلا كل حقيقة إذا لو أكل حقيقة لم يبق وصال ولقال ما أنا مواصل ويؤيد هذا التأويل ما سنده إن شاء الله تعالى قريباً في فرع بيان الأحاديث في حديث أنس وقوله صلى الله عليه وسلم «إني أظل يطعمني ربي ويسقيني» ولا يقال ظل إلا في النهار فدل على أنه لم يأكل (والثاني) أنه صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بطعام وشراب من الجنة كرامة له لا تشاركه فيها الأمة وذكر صاحب العدة والبيان تأويلاً ثالثاً مع هذين قالا وقيل معناه أن محبة الله تشغلي عن الطعام والشراب والحب البالغ يشغل عنها *

(فرع) قال أصحابنا الحكمة في النهي عن الوصال لئلا يضعف عن الصيام والصلاة وسائر الطاعات أو يعمأ ويسأم منها لضعفه بالوصال أو يتضرر بدنه أو بعض حواسه وغير ذلك من أنواع الضرر *

(فرع) في مذاهب العلماء في الوصال * ذكرنا أن مذهبنا أنه منهي عنه وبه قال الجمهور وقال العبدري هو قول العلماء كافة إلا ابن الزبير فإنه كان يواصل اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابن المنذر كان ابن الزبير وابن أبي نعيم يواصلان وذكر الماوردي في الحارثي أن عبد الله بن الزبير وأصل سبعة عشر يوماً ثم أفطر على سمن ولبن وصبر قال وتأول في السمن أنه يلين الأمعاء واللبن الطيف غذاء والصبر يقوى الأعضاء * دليلنا الحديث السابق وما سنده من الأحاديث إن شاء الله تعالى *

(فرع) في بيان جملة من أحاديث الوصال * عن ابن عمر قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

والأمعاء والمثانة فيفطر بالحقنة والسعوط ولا يفطر بالاحتحال (م) والتقطير (م ح و) في الأذنين وفيما يصل إلى الأحليل وجهان ولا يفطر بالفصد والحجامة *

الواصل قالوا انك تواصل قال اني لست مثلكم اني اطعم وأسقي» رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واصل في رمضان فواصل الناس فنهاهم قيل له أنت تواصل قال اني لست مثلكم اني اطعم وأسقي» وعن ابى هريرة قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيكم مثلي اني أبيت يطعمني ربي ويسقيني فلما أبرا ان ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال فقال لو تأخر الهلال لزدتكم كالمنكل لهم حين ابوا أن ينتهوا» رواه البخاري ومسلم وعنه ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إياكم والوصال مرتين قيل انك تواصل قال أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني فاكفوا من الاعمال ما تطيقون» رواه البخاري بهذا اللفظ ومسلم بمعناه وأكفوا بفتح اللام معناه خذوا برغبة ونشاط وعن عائشة قالت «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال رحمة لهم قالوا انك تواصل قال اني لست كهيأتكم اني يطعمني ربي ويسقيني» رواه البخاري ومسلم وعن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تواصلوا قالوا انك تواصل قال اني لست كأحد منكم اني اطعم وأسقي» رواه البخاري بلفظه ومسلم بمعناه وعنه قال «واصل رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول شهر رمضان فواصل ناس فبلغه ذلك فقال لومد لنا الشهر لو اصلنا وصالا يدع المتعمقون تعمقهم إنكم لستم مثلي - او قال اني لست مثلكم - اني اظل يطعمني ربي ويسقيني» رواه مسلم هنا والبخاري في باب لو من كتاب التمني من صحيحه وعن ابى سعيد الخدري انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول «لا تواصلوا فأياكم ارد ان يواصل فليواصل إلى السحر قالوا فانك تواصل يا رسول الله قال اني لست كهيأتكم اني ابيت لي طعام يطعمني وساق يسقيني» رواه البخاري *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

«ويستحب ان يتسحر للصوم لما روى انس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «تسحروا فان في السحور بركة» ولان فيه معونة على الصوم ويستحب تأخير السحور لما روى انه قيل لعائشة «ان عبد الله يعجل الفطر ويؤخر السحور فقالت هكذا كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يفعل» ولان السحور يراد للتقوى على الصوم والتأخير أبلغ في ذلك فكان اولي والمستحب ان يعجل الفطر إذا تحقق غروب الشمس لحديث عائشة رضى الله عنها ولما روى ابو هريرة رضى الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال هذا الدين ظاهرا أما عجل الناس الفطر ان اليهود والنصارى يؤخرون» *

(الشرح) حديث انس رواه البخاري ومسلم وحديث عائشة في قصة عبد الله رواه مسلم وعبد الله هذا هو ابن مسعود وينكر على المصنف قوله روى بصيغة التريض وهو حديث صحيح

من اسباب الفطر دخول الشيء جوفه وقد ضبطوا الداخل الذي يفطر بالعين الواصل من الظاهر إلى الباطن في منفذ مفتوح عن قصد مع ذكر الصوم وفيه قيود (منها) الباطن الواصل اليه

وإنما يقال صيغة التريض في ضعيف وقد سبق التنبيه على مثل هذا مرات كثيرة وأما حديث أبي هريرة فرواه أبو داود بلفظه هذا إلا أنه قال «لأن اليهود والنصارى يؤخرون» وفي نسخ المذهب «أن اليهود» وكذا رواه البيهقي في السنن الكبير وابن ماجه باسناد صحيح فينبغي أن يقرأ بفتح الهمزة من أن ليوافق رواية أبي داود وهذا الحديث أصله في الصحيحين من رواية سهل بن سعد كما سأل ذكره في فرع منفرد للأحاديث الواردة في السحور ورواية أبي هريرة التي ذكرها المصنف وأبو داود إسنادها صحيح على شرط مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم «فإن في السحور بركة» روى - بفتح السين - وهو الماء كقول كالحيز وغيره - وبضمها - وهو الفعل والمصدر وسبب البركة فيه تقويته الصائم على الصوم وتنشيطه وفرحه به وتهوينه عليه وذلك سبب لكثرة الصوم (أما) حكم الماء أنه فاتفق أصحابنا وغيرهم من العلماء على أن السحور سنة وإن تأخيرها أفضل وعلى أن تعجيل الفطر سنة بعد تحقق غروب الشمس ودليل ذلك كاهل الأحاديث الصحيحة ولأن فيها إغانة على الصوم ولأن فيها مخالفة للمفكر كما في حديث أبي هريرة المذكور في الكتاب والحديث الصحيح الذي سأل ذكره إن شاء الله تعالى «فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر» ولأن محل الصوم هو الليل فلا معنى لتأخير الفطر والامتناع من السحور في آخر الليل ولأن بغروب الشمس صار مفطراً فلا فائدة في تأخير الفطر قال أصحابنا وإنما يستحب تأخير السحور ما دام متيقناً بقاء الليل فمضى حصل شك فيه فالأفضل تركه وقد سبقت المسألة في فصل وقت الدخول في الصوم وقد نص الشافعي في الام على أنه إذا شك في بقاء الليل ولم يتسحر يستحب له ترك السحور فإن تسحر في هذه الحالة صح صومه لأن الأصل بقاء الليل قال القاضي أبو الطيب في المجرد قال الشافعي في الام إذا أخر الإفطار بعد تحقق غروب الشمس فإن كان يرى الفضل في تأخيرها كرهت ذلك لمخالفة الأحاديث وإن لم ير الفضل في تأخيرها فلا بأس لأن الصوم لا يصلح في الليل هذا نصه *

﴿فرع﴾ وقت السحور بين نصف الليل وطلوع الفجر *

﴿فرع﴾ يحصل السحور بكثير الماء كقول وقيله ويحصل بالماء أيضاً وفيه حديث سند ذكره *

﴿فرع﴾ قال ابن المنذر في الاشراف أجمعت الامة على أن السحور مندوب اليه مستحب لا إثم على من تركه *

﴿فرع﴾ في الأحاديث الواردة في السحور وتأخيرها وتعجيل الفطر عن أنس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسحروا فإن في السحور بركة» رواه البخاري ومسلم وعن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر»

وفما يعتبر فيه وجهان مفهومان من كلام الأئمة رحمهم الله تعريضا وتصريحا (أحدهما) أن المعتبر ما يقع عليه اسم الجوف (والثاني) يعتبر معه أن يكون فيه قوة تحييل الواصل اليه من غذاء أو دواء وهذا

رواه مسلم « أكلة السحر - بفتح الهمزة - هي السحور وعن المتقدم بن معدي كرب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عليكم بهذا السحور فإنه هو الغذاء المبارك » رواه النسائي بإسناد جيد ورواه أبو داود والنسائي من رواية العرباض بن سارية بمعناه وفي إسناده نظر وعن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطار » رواه البخاري ومسلم وسبق في الكتاب معناه من رواية أبي هريرة بزيادة وعن أبي عطية قال « دخلت أنا ومسروق على عائشة فقلنا يا أم المؤمنين رجلان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهما يعجل الإفطار ويعجل الصلاة والآخر يؤخر الإفطار ويؤخر الصلاة فقالت أيهما الذي يعجل الإفطار ويعجل الصلاة قلت عبد الله بن مسعود قالت كذلك كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه مسلم وفي رواية له « يعجل المغرب » وعن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا يزال امتي بخير ما عجلوا الإفطار وأخروا السحور » رواه الإمام أحمد وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عز وجل أحب عبدي إلي أعجلهم فطرا » رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن ابن عمر قال « كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان بلال وابن أم مكتوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم فان لم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويرقى هذا » رواه البخاري ومسلم وعن نافع عن ابن عمر وعن القاسم عن عائشة « ان بلالا كان يؤذن بليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم فانه لا يؤذن حتى يطالع الفجر » رواه البخاري وعن زيد بن ثابت قال « تسحرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قننا إلى الصلاة قلت كم كان قدرا بينهما قال خمسين آية » رواه البخاري ومسلم وعن سهل بن سعد قال « كنت اتسحر في أهلي ثم تكون سرعني ان ادرك صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « تسحروا ولو بجرعة ماء » وعن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم « اكلة السحر بركة فلا تدعوه ولو ان يجرع أحدكم جرعة من ماء » رواهما ابن أبي عاصم في كتابه بإسنادين ضعيفين وفي الباب أحاديث كثيرة غير ما ذكرته (واما) ما رواه مالك والشافعي والبيهقي بإسنادهم الصحيحة عن حميد بن عبد الرحمن « ان عمر وعثمان رضي الله عنهما كانا يصليان المغرب حين ينظران إلى الليل الاسود ثم يفطران بعد الصلاة وذلك في رمضان » فقال البيهقي في المبسوط قال الشافعي كانها بريان تأخير الفطر واسعلا انها تعمدان فضيلة في ذلك ونقل الماوردي ان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يؤخران

هو الذي اوردته في الكتاب ولكن الموافق لتفريع الاكثرين هو الاول علي ماسياتي ويدل عليه أنهم جعلوا الحلق كالجوف في بطلان الصوم لوصول الواصل ذكره في التهذيب وحكاة الخناطي عن ابن القاص وأورد الامام أيضا انه اذا جاوز الشيء الحلقوم افطروا ومن المعلوم انه ليس في الحلق قوة

الافطار وأجاب بأنهما أرادا بيان جواز ذلك لئلا يظن وجوب التعجيل وهذا التأويل ظاهر فقد روى البيهقي بإسناده الصحيح عن عمرو بن ميمون وهو من أكابر التابعين قال « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أعجل الناس افطاراً وأبطأهم سحوراً » (وأما) الحديث المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنا معاشر الأنبياء امرنا أن نهجل افطارنا ونؤخر سحورنا ونضع إيماننا على شمالكنا في الصلاة » فضعيف رواه البيهقي هكذا من رواية ابن عباس ومن رواية ابن عمر ومن رواية أبي هريرة وقال كلها ضعيفة (وأصح) ماورد فيه من كلام عائشة موقوفا عليها وفي حديث رواه البيهقي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « نعم سحور المؤمن التمر » قال المصنف رحمه الله *

﴿ والمستحب أن يفطر على تمر فان لم يجد فعلى الماء لما روى سلمان بن عامر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر فان لم يجد فليفطر على ماء فانه طهور » * والمستحب أن يقول عند إفطاره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت لما روى أبو هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صام ثم أفطر قال اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت » ويستحب أن يفطر الصائم لما روى زيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من فطر صائماً فله مثل أجره ولا ينقص من أجر الصائم شيء » *

﴿ الشرح ﴾ حديث سلمان بن عامر رواه أبو داود والترمذي وقال هو حديث حسن صحيح (وأما) حديث زيد بن خالد فرواه الترمذي وقال هو حديث صحيح ورواه النسائي أيضاً وغيره (وأما) حديث أبي هريرة فغريب ليس معروف ورواه أبو داود عن معاذ بن زهرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ورواه الدارقطني من رواية ابن عباس مسنداً متصلاً بإسناده ضعيف (أما) الأحكام ففيه مسائل (أحداها) يستحب أن يفطر على تمر فان لم يجد فعلى الماء ولا يخلل بينهما هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور ونص عليه في حرمه ودليله حديث سلمان السابق وعن انس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلى على رطبات فان لم يكن رطبات فتميرات فان لم يكن تميرات حسا حسوات من ماء » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ورواه الدارقطني وقال إسناده صحيح وقال الرويانى يفطر على تمر فان لم يجد فعلى حلاوة فان لم يجد فعلى الماء وقال القاضي حسين الأولى في زماننا أن يفطر على ما يأخذه بكفه من النهر ليكون أبعد عن الشبهة وهذا الذى قاله شاذ والصواب ما سبق كما صرح به الحديث

الاحالة وعلى الوجهين معا باطن الدماغ والبطن والأمعاء والمثانة مما يفطر الواصل اليه حتى لو كان على رأسه ماء وماء على بطنه جائفة فوضع عليها دواء فوصل الى جوفه أو الى خريطة دماغه بطل صومه قال الامام وصاحب التهذيب وان لم يصل الى باطن الأمعاء والى باطن الخريطة ولا فرق بين ان يكون

الصحيح فانه صلى الله عليه وسلم قدم التمر وقل منه الى الماء بلا واسطة *
 (فرع) ذكر صاحب البيان انه يكره للصائم اذا اراد ان يشرب ان يتمضمض ويمجه وكان
 هذا شبهه بكرامة السواك للصائم بعد الزوال فانه يكره لكونه يزيل الخلو (الثانية) قال المصنف وسائر
 الاصحاب يستحب ان يدعو عند افطاره اللهم لك صمت وعلي رزقك افطرت وفي سنن ابي داود
 والنسائي عن ابن عمر « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا افطر قال ذهب الظما وابتل العروق
 وثبت الاجر ان شاء الله تعالى » وفي كتاب ابن ماجه عن ابن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال « ان للصائم عند فطره دعوة مآرد » وكان ابن عمرو اذا افطر يقول « اللهم برحمتك التي وسعت
 كل شيء اغفر لي » (الثالثة) يستحب ان يدعو الصائم ويفطره في وقت الفطر وهذا لا خلاف في
 استحبابه للحديث قال المتولي فان لم يقدر على عشائه فطره على ثمرة او شربة ماء او لبن قال الماوردي ان
 بعض الصحابة قال « يا رسول الله ليس كلنا يجسد ما يفطر الصائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعطى الله تعالى هذا الثواب من فطر صائما على ثمرة او شربة ماء او مزقة لبن »
 قال المصنف رحمه الله *

(اذا كان عليه قضاء ايام من رمضان ولم يكن له عذر لم يجز ان يؤخره الى ان يدخل رمضان آخر فان
 أخره حتى أدركه رمضان آخر وجب عليه لكل يوم مدم من طعام لما روى عن ابن عباس وابن عمرو أبي هريرة
 انهم قالوا فمن عليه صوم فلم يصمه حتى ادركه رمضان آخر يطعم عن الاول فان أخره سنتين ففيه
 جهنم (احدهما) يجب لكل سنة مد لانه تاخير سنة فاشبهت السنة الاولى (والثاني) لا يجب الثانية شيء
 لان القضاء مؤقت بما بين رمضانين فاذا أخره عن السنة الاولى فقد أخره عن وقته فوجب الكفارة
 وهذا المعنى لا يوجد فيما بعد السنة الاولى فلم يجب بالتأخير كفارة والمستحب ان يقضي ما عليه
 متتابع لما روى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « من كان عليه صوم من رمضان
 فليسرده ولا يقطعه » ولان فيه مبادرة الى اداء الفرض ولان ذلك اشبه بالاداء فان قضاء متفرقا جاز لقوله
 تعالى (فعدة من ايام اخر) ولانه تتابع وجب لاجل الوقت فسقط بفوات الوقت وان كان عليه قضاء
 اليوم الاول فصام ونوى به اليوم الثاني فانه يحتمل ان يجزئه لان تعيين اليوم غير واجب ويحتمل
 ان لا يجزئه لانه نوى غير ما عليه فلم يجزئه كما لو كان عليه عتق عن اليمين فنوى عتق الظهار *
 (الشرح) حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من كان
 عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه » رواه الدارقطني والبيهقي وضعفاء (واما)

الدواء رطباً أو يابساً وعند أبي حنيفة رحمه الله لا يبطل باليابس ولم يجعل المثانة مما يفطر الواصل
 اليه وفي المعتمد حكاية وجه في المثانة « لنا مطلق ما روى « أن الفطر مما دخل يوافقه » وقياس المثانة على سائر
 الاجواف وفيها قوة إحالة الدواء ثم في الفصل صور (احداها) الحقنة مبطللة للصوم لحصول الوصول

الأثار التي ذكرها المصنف عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة في الاطعام فرواها الدارقطني وقال في اسناده عن أبي هريرة هذا اسناد صحيح ورواه عنه مرفوعا واسناده ضعيف جدا واسناد ابن عباس صحيح ايضا ولفظ الروايات عن أبي هريرة « من مرض ثم صح ولم يصم حتى أدركه رمضان آخر قال يصوم الذي أدركه ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه ويطعم مكان كل يوم مسكينا » ولفظ الباقي بمهناه ولم يبين المصنف في روايته عنهم انه يجب قضاء الصوم (وقوله) ولانه تتابع وجب لاجل الوقت فيه احتراز من المتتابع في صوم الكفارة أو في النذر المتتابع (أما) أحكام الفصل ففيه مسائل (احداها) اذا كان عليه قضاء رمضان أو بعضه فان كان معذورا في تأخير القضاء بان استمر مرضه أو سفره ونحوهما جاز له التأخير مادام عذره ولو بقي سنين ولا تلزمه الفدية بهذا التأخير وان تكررت رمضانات وانما عليه القضاء فقط لانه يجوز تأخير اداء رمضان بهذا العذر فتأخير القضاء أولى بالجواز فان لم يكن عذرا لم يجز التأخير الى رمضان آخر بخلاف بل عليه قضاؤه قبل مجي رمضان السنة القابلة قال أصحابنا والفرق بين الصوم والصلاة حيث لا يجوز تأخير قضاء رمضان الى رمضان آخر ويجوز تأخير الصلاة الى ما بعد صلاة أخرى مثاها بل الى سنين أن تأخير الصوم الى رمضان آخر تأخير له الى زمن لا يقبل صوم القضاء ولا يصح فيه فهو كتأخيره الى الموت فلم يجز بخلاف الصلاة فانها تصح في جميع الاوقات فلو أخر القضاء الى رمضان آخر بلا عذر اثم ولزمه صوم رمضان الحاضر ويلزمه بعد ذلك قضاء رمضان الفائت ويلزمه بمجرد دخول رمضان الثاني عن كل يوم من الفائت مد من طعام مع القضاء لما ذكره المصنف نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب الا المزني فقال لا تجب الفدية والمذهب الاول ولو أخره حتى مضى رمضان فصاعدا فهل يتكرر المدعين كل يوم بتكرار السنين أم يكفي مد عن كل السنين فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (أصحهما) يتكرر صححه إمام الحرمين وغيره وقطعه به القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد وخالفهم صاحب الحاوي فقال الاصح انه يكفي مد واحد لجميع السنين والاول أصح ولو أفطر عدوانا وقلنا تجب فيه الفدية فأخر القضاء حتى دخل رمضان آخر فعليه لكل يوم مع القضاء فديتان فدية للافطار عدوانا وأخرى للتأخير هذا هو المذهب وبه قطع بغوى وغيره واحتج له بغوى بان سببها مختلف فلا يتداخلان بخلاف الحدود وقال ابراهيم المروزي إن عددنا الفدية بتعدد رمضان فهذا اولي والا فوجهان ولو أخر القضاء مع الامكان حتى مات بعد دخول رمضان قبل ان يقضي وقلنا الميت يطعم عنه فوجهان مشهوران حكاهما المصنف في الفصل الذي بعده هذا (أصحهما) عند الاصحاب يجب لكل يوم مدان من تركته مد عن الصوم ومد عن التأخير قال الماوردي وهذا مذهب الشافعي

الى الجوف المعتبر وعن القاضي الحسين انها لا تبطله وهو غريب وفيها اختلاف رواية عن مالك (الثانية) السعوط مبطل للصوم ايضا اذا وصل الى الدماغ وعند مالك لا يبطل الا إذا نزل الى الحلق منه شيء (واعلم) أن ما جاوز الخيشوم في الاستعاط فقد حصل في حد الباطن وداخل الفم والانف

وسائر اصحابنا سوى ابن سريج (والثاني) يجب مد واحد لان الفوات يضمن بمد واحد كالشيخ
الهرم قال الماوردي هذا غلط واما اذا قلنا يصوم عنه وليه فصام حصل تدارك اصل الصوم ويجب
مد للتأخير لانه كان واجبا عليه في حياته واذا قلنا بالاصح وهو التكرار فيكون عليه عشرة ايام فمات
ولم يبق من شعبان الا خمسة ايام وجب في تركه خمسة عشر مدا عشرة لاجل الصوم وخمسة
للتأخير لانه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة واما اذا أفطر بلا عذر وقلنا يلزمه الفدية فأخر الصوم
حتى دخل رمضان آخر ومات قبل القضاء فالذهب وجوب ثلاثة امداد لكل يوم فان تكررت
السنون زادت الامداد واذا لم يبق بينه وبين رمضان الثاني ما يتأتى فيه قضاء جميع
الفات فمل تلزمه الفدية في الحال عما لا يسعه الوقت أم لا يلزمه الا بعد دخول رمضان فيه
وجهان كالوجهين فيمن حلف ليا كان هذا الرغبة غدا فتلف قبل الغد هل يحنث في الحال أم
بعد مجيء الغد *

(فرع) اذا أراد تعجيل فدية التأخير قبل مجيء رمضان الثاني ليؤخر القضاء مع الامكان
ففي جوازه وجهان كالوجهين في تعجيل الكفارة عن الحنث المحرم وقد سبقت هذه المسألة مع
نظائر كثيرة لها في آخرباب تعجيل الزكاة *

(فرع) اذا أخر الشيخ الهرم المد عن السنة فالذهب انه لا شيء عليه وقال الغزالي في الوسيط
في تكرار مد آخر لتأخيره وجهان وهذا شاذ ضعيف (المسألة الثانية) اذا كان عليه قضاء شيء من
رمضان يستحب قضاؤه متتابعاً فان فرقه جاز وذكر المصنف دليلها (الثالثة) اذا كان عليه قضاء
اليوم الاول من رمضان فصام ونوى به اليوم الثاني ففي اجزائه وجهان مشهور ان حكاهما البغوي وغيره
(اصحهما) لا يجزئه وبه قطع البندنجي والمتولى ذكره في مسائل النية وجعل المصنف الاحتمالين
له لكونه لم ير النقل الذي ذكره غيره وقد سبقت المسألة مع نظائرها في هذا الباب في
مسائل النية والله أعلم *

(فرع) اذا لزمه قضاء رمضان او بعضه فان كان فواته بعذر كحبيض ونفاس ومرض وإغماء
وسفر ومن نسي النية او اكل معتقدا انه ليل فبان نهارة او المرضع والحامل فقضاؤه على التراخي
بلا خلاف ملزم يبايع به رمضان المستقبل ولكن يستحب تعجيله وان فاته بغير عذر فوجهان كالوجهين
في قضاء الصلاة الفائتة بلا عذر (ارجحهما) عند اكثر العراقيين انه على التراخي ايضا (والثاني) وهو
الصحيح صححه الخرسانيون ومحققو العراقيين وقطع به جماعات انه على الفور وكذا الخلاف في قضاء الحجة

الى منتهي الخيشوم والغلصمة له حكم الظاهر من بعض الوجوه حتى لو خرج اليه القيء او ابتلع منه
نخامة بطل صومه ولو أمسك فيه شيئاً لم يبطل ولو نجس وجب غسله وله حكم الباطن من حيث أنه
لو ابتلع منه الريق لا يبطل صومه ولا يجب غسله على الجنب (الثالثة) لا بأس للصائم بالاحتحال اذا

المفسدة (الأصح) على الفور وقد سبق بيان هذا كله في آخر باب مواقيت الصلاة وسبق هناك حكم الكفارة وهي كالصوم سواء فيفرق بين ما وجبت بسبب محرم وغيرها والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في من آخر قضاء رمضان بغير عذر حتى دخل رمضان آخر قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يلزمه صوم رمضان الحاضر ثم يقضى الأول ويلزمه عن كل يوم فدية وهي مد من طعام وبهذا قال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء بن أبي رباح والقاسم بن محمد والزهرى والأوزاعي ومالك والثوري وأحمد وإسحق إلا أن الثوري قال الفدية مدان عن كل يوم وقال الحسن البصرى وأبراهيم النخعي وأبو حنيفة والمزني وداود يقضونه ولا فدية عليه إنما إذا دام سفره ومرضه ونحوهما من الأعذار حتى دخل رمضان الثاني فذهبنا أنه يصوم رمضان الحاضر ثم يقضى الأول ولا فدية عليه لأنه معذور وحكاه ابن المنذر عن طاوس والحسن البصرى والنخعي وحماد بن أبي سليمان والأوزاعي ومالك وأحمد وإسحق وهو مذهب أبي حنيفة والمزني وداود قل ابن المنذر وقال ابن عباس وابن عمر وسعيد بن جبير وقتادة يصوم رمضان الحاضر عن الحاضر ويفدى عن الغائب ولا قضاء عليه *

ليست العين من الأجواف وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم «اكتحل في رمضان وهو صائم» (١) ولا فرق بين أن يجرد في الخلق منه طعاماً أو لا يجرد فإنه لا منفذ من العين إلى الخلق وما يصل إليه يصل

(١) حديث (روى أنه صلى الله عليه وسلم اكتحل في رمضان وهو صائم: ابن ماجه من حديث عائشة وفي اسناده بقية عن الزبيدي عن هشام بن عروة والزبيدي المذكور اسمه سعيد بن أبي سعيد ذكره ابن عدى وأورد هذا الحديث في ترجمته وكذا قال البيهقي وصرح به في روايته وزاد أنه مجهول وقال النووي في شرح المذهب رواه ابن ماجه بأسناد ضعيف من رواية بقية عن سعيد ابن أبي سعيد عن هشام وسعيد ضعيف قال وقد اتفق الحفاظ على أن رواية بقية عن الجهولين مردودة انتهى وليس سعيد بن أبي سعيد بمجهول بل هو ضعيف واسم أبيه عبد الجبار على الصحيح وفرق ابن عدى بين سعيد بن أبي سعيد الزبيدي فقال هو مجهول وسعيد بن عبد الجبار فقال هو ضعيف وهما واحد ورواه البيهقي من طريق محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكتحل وهو صائم وقال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا حديث منكر وقال في محمد أنه منكر الحديث وكذا قال البخارى ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عمر وسنده مقارب ورواه ابن أبي عاصم في كتاب الصيام له من حديث ابن عمر أيضاً ولفظه خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعيناه مملوءتان من الأثم وذلك في رمضان وهو صائم ورواه الترمذى من حديث انس في الأذن فيه لمن اشتكت عينه ثم قال ليس اسناده بالقوي ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء ورواه أبو داود من قبل انس ولا بأس بأسناده: وفي الباب عن بريرة مولاة عائشة في الطبرانى الأوسط وعن ابن عباس في شعب الإيمان للبيهقي بأسناد جيد *

﴿ فرع ﴾ في مذاهبيهم في تفريق قضاء رمضان وتتابعه قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب تتابعه ويجوز تفريقه وبه قال علي بن أبي طالب ومعاذ ابن جبل وابن عباس وأنس وابو هريرة والاوزاعي والثوري وابو حنيفة ومالك واحمد واسحق وابي ثور رضي الله عنهم وعن ابن عمر وعائشة والحسن البصري وعروة بن الزبير والنخعي ودلود الظاهري انه يجب التتابع قال داود هو واجب ليس بشرط وحكي صاحب البيان عن الطحاوي أنه قال التتابع والتفريق سواء ولا فضيلة في التتابع *

﴿ فرع ﴾ يجوز قضاء رمضان عندنا في جميع السنة غير رمضان الثاني وأيام العيد والتشريق ولا كراهة في شيء من ذلك سواء ذو الحجة وغيره وحكاها ابن المنذر عن سعيد بن المسيب واحمد واسحق وابي ثور وبه قال جمهور العلماء قال ابن المنذر وروينا عن علي بن أبي طالب انه كره قضاءه في ذي الحجة قال وبه قال الحسن البصري والزهرى قال ابن المنذر وبالأول أقول لقوله تعالى (فعلمة من أيام أخر) *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ ولو كان عليه قضاء شيء من رمضان فلم يصم حتي مات نظرت فان أخره اعذر اتصل بالموت لم يجب عليه شيء لانه فرض لم يتمكن من فعله إلى الموت فسقط حكمه كالحيج وإن زال العذر وتمكن فلم يصمه حتي مات أطعم عنه لكل مسكين مد من طعام عن كل يوم ومن أصحابنا من قال فيه قول آخر أنه يصام عنه لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » ولانه عبادة تجب بافادها الكفارة فجاز أن يقضي عنه بعد الموت كالحيج والمنصوص في الام هو الاول وهو الصحيح والدليل عليه ما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من مات وعليه صيام فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين » ولانه عبادة لا تدخلها النيابة في حال الحياة فلا تدخلها النيابة بعد الموت كالصلاة (فان قلنا) أنه يصوم عنه وليه اجزأه فان أمر أجنبياً فصام عنه باجرة أو بغير أجره اجزأه كالحج (وإن قلنا) يطعم عنه نظرت فان مات قبل أن يدركه رمضان آخر أطعم عنه عن كل يوم مسكين وإن مات بعد ما دركه رمضان آخر ففيه وجهان (احدهما) يلزمه مدان مد للصوم ومد للتأخير (والثاني) يكفيه مد واحد للتأخير لانه إذا أخرج مداً للتأخير زال التفريط بالمد فيصير كالأخره بغير تفريط فلا تلزمه كفارة *

﴿ الشرح ﴾ حديث عائشة رواه البخاي ومسلم وخديث ابن عمر رواه الترمذي وقال هو غريب قل والصحيح أنه موقوف على ابن عمر من قوله (وقول) المصنف عبادة تجب بافادها الكفارة

من المساموع عن مالك واحمد أنه اذا وجد في الملقى طعاماً منه أفطر (الرابعة) في بطلان الصوم بالتقطير في الأذن بحيث يصل الي الباطن فيه وجهان (احدهما) وبه قال الشيخ ابو محمد أنه يبطل كالسقوط

احتراز من الصلاة (وقوله) عبادة لا تدخلها النيابة في حال الحياة احتراز من الحج في حق المعصوب (أما) حكم المسألة فقال أصحابنا من مات وعليه قضاء رمضان أو بعضه فله حالان (أحدهما) أن يكون معذوراً في تفويت الأداء ودام عذره إلى الموت كمن اتصل مرضه أو سفره أو غمائه أو حيضها أو نفاسها أو حملها أو إرضاعها ونحو ذلك بالموت لم يجب شيء على ورثته ولا في تركته لا صيام ولا إطعام وهذا لا خلاف فيه عندنا ودليله ما ذكره المصنف من القياس على الحج (الحال الثاني) أن يتمكن من قضائه سواء فاته بعذر أم بغيره ولا يقضيه حتى يموت ففيه قولان مشهوران (أشهرهما وأصحهما) عند المصنف والجمهور وهو المنصوص في الجديد أنه يجب في تركته لكل يوم مد من طعام ولا يصح صيام وإليه عنه قال القاضي أبو الطيب في المجرد هذا هو المنصوص للشافعي في كتبه الجديدة وأكثر القديمة (والثاني) وهو القديم وهو الصحيح عند جماعة من محقق أصحابنا وهو المختار أنه يجوز لولي أن يصوم عنه ويصح ذلك ويجزئه عن الإطعام وتبرأ به ذمة الميت ولكن لا يلزم الولي الصوم بل هو إلى خيره ودليلهما في الكتاب وسأفرد له فرعاً أبسط أدلته فيه إن شاء الله تعالى قال المصنف والأصحاب فإذا قلنا بالقديم فأمر الولي أجنبياً فصام عن الميت بأجرة أو بغيرها جاز بلا خلاف كالحج ولو صام الأجنبي مستقلاً به من غير إذن الولي فوجهان مشهوران (أصحهما) لا يجزئه قال صاحب البيان وهذا هو المشهور في المذهب وقد أشار إليه المصنف بقوله وإن أمر أجنبياً (وأما) المراد بالولي الذي يصوم

عنه فقال إمام الحرمين يحتمل أن يكون من له الولاية يعني ولاية المال ويحتمل مطلق القرابة ويحتمل أن يشترط الارث ويحتمل أن يشترط العصوبة ثم توقف الإمام فيه وقال لا نقل فيه عندي قال الرافعي وإذا فحصت عن نظائره وجدت الاشبه اعتبار الارث هذا كلام الرافعي واختار الشيخ أبو عمرو بن الصلاح أنه مطلق القرابة قال لأن الولي مشتق من الولي باسكان اللام وهو القرب فيحمل عليه ما لم يدل دليل على خلافه وهذا الذي اختاره أبو عمر وهو الاصح المختار وفي صحيح مسلم من رواية ابن عباس ومن رواية بريدة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا امرأة ماتت أمها وعليها صوم صومي عن أمك » وهذا يبطل احتمال الولاية والعصوبة فالصحيح أن الولي مطلق القرابة واحتمال الارث ليس ببعيد والله اعلم *

(فرع) قد ذكرنا فيمن مات وعليه صوم وتمكن منه فلم يصمه حتى مات أنه علي قولين (الجديد) المشهور في المذهب وصححه أكثر الأصحاب أنه يجب الإطعام عنه لكل يوم مد من طعام ولا يجزئ الصيام عنه وبالعكس الأصحاب في تقوية هذا القول وأنه مذهب للشافعي حتى قال القاضي أبو الطيب في المجرد هو نص الشافعي في كتبه القديمة والجديدة قال وحكي عنه أنه قال في بعض كتبه القديمة

(والثاني) لا يبطل لانه لا منفذ من الاذن الى الدماغ وما يصل يصل من المسام فاشبه الا كتحال ويروى هذا الوجه عن الشيخ أبي علي والفوراني والقاضي الحسين وهو الذي أورده صاحب الكتاب

يصوم عنه وليه وقال صاحب الحاوي مذهب الشافعي في القديم والجديد انه يطعم عنه ولا يصام عنه قال وحكي بعض اصحابنا عن القديم انه يصوم عنه وليه لانه قل فيه قد روى ولك في ذلك خبر فان صح قلت به فجهله قولنا نايافل وانكر سائر اصحابنا ان يكون صوم الولي عنه مذهب الشافعي رضي الله عنه وتاولوا الاحاديث الواردة «من مات وعليه صوم صام عنه وليه» ان صح على ان المراد الاطعام أي يفعل عنه ما يقوم مقام الصيام وهو الاطعام وفرقوا بين وبين الحج بأن الحج تدخله النيابة في الحياة ولا تدخل الصوم النيابة في الحياة بخلاف هذا هو المشهور عند الاصحاب (والقول الثاني) هو القديم انه يجوز لولي له ان يصوم عنه ولا يلزمه ذلك وعلي هذا القول لو اطعم عنه جاز فهو على القديم مخير بين الصيام والاطعام هكذا نقله البيهقي وغيره وهو متفق عليه على القديم وهذا القديم هو الصحيح عند جماعة من محققى اصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث واستدلوا له بالاحاديث الصحيحة (منها) حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» رواه البخاري ومسلم وعن ابن عباس قال «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان امي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها فقال لو كان علي امك دين أكننت قاضيه عنها قل نعم قال فدين الله احق أن يقضي» رواه البخاري ومسلم وعن ابن عباس ايضاً قال «جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان امي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها قال افرأيت لو كان علي امك دين فقضيتيه اكن يؤدى ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن امك» رواه مسلم ورواه البخاري ايضاً تعليقاً بمعناه وعن بريدة قال «بينانا جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أتته امرأة فقالت يا رسول الله إني تصدقت على امي بجارية وانها ماتت فقال وجب أجر كوردها عليك الميراث قالت يا رسول الله انه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها قال صومي عنها قالت انها لم تنحج قط أفأحج عنها قال حجى عنها» رواه مسلم وعن ابن عباس أن امرأة ركب البحر فنذرت ان الله نجيا ما أن تصوم شهرا فنجياها الله سبحانه وتعالى فلم تصم حتي ماتت فجاءت بنتها أو اختها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرها أن تصوم عنها» رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح رجاله رجال الصحيحين وفي المسألة أحاديث غير ما ذكرته وروى البيهقي في السنن الكبير هذه الاحاديث وأحاديث كثيرة بمعناها ثم قال ثبت بهذه الاحاديث جواز الصيام قل وكان الشافعي قال في القديم قد روى في الصوم عن الميت شي فان كان ثابتاً صيم عنه كما يحج عنه (وأما) في الجديد فقال روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم «انه يصوم عنه وليه» قال وإنما لم أخذ به لان الزهري روى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نذرا ولم يسمه مع حفظ الزهري وطول مجالسة عبيد الله لابن عباس فلما روى غيره عن

السنن الاول أظهر عند اكثر الاصحاب ولهم أن يقولوا هب أن الاذن لا منفذ منها إلى داخل الدماغ لكنه نافذ إلى داخل قحف الرأس لا محالة والوصول اليه كاف في البطلان وبني الامام هذا

رجل عن ابن عباس غير ما في حديث عبيد الله أشبه أن لا يكون محفوظاً قال البيهقي يعني به حديث الشافعي عن مالك عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس « أن سعد بن عبادة استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن أمي ماتت وعليها نذر فقال النبي صلى الله عليه وسلم أقضه عنها » قال البيهقي وهذا الحديث صحيح رواه البخاري ومسلم من رواية مالك وغيره عن الزهري إلا أن في رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن امرأة سألت » يعني عن الصوم عن أمها وكذلك رواه الحكم بن عيينة وسلمة بن كهيل عن مجاهد عن ابن عباس وفي رواية عن مجاهد عن ابن عباس وفي رواية عن مجاهد وعطاء وسعيد بن جبير عن ابن عباس ورماه عكرمة عن ابن عباس ورماه بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال البيهقي أيضاً في معرفة السنن والآثار قد ثبت جواز قضاء الصوم عن الميت برواية سعيد بن جبير ومجاهد وعطاء وعكرمة عن ابن عباس وفي رواية أكثرهم « أن امرأة سألت » وقد ثبت الصوم عنه من رواية عائشة ورواية لم بريدة ثم قال البيهقي في الكتاتين فلا شبه أن تكون قصة السؤال عن الصيام بعينه غير قصة سعد بن عبادة التي سألت فيها عن نذر مطلق كيف وقد ثبت الصوم عنه بحديث عائشة وحديث بريدة قال البيهقي وقد رأيت بعض أصحابنا يضعف حديث ابن عباس بما روى عن بريدة بن زريع عن حجاج الاحول عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال « لا يصوم أحد عن أحد ويطعم عنه » وفي رواية عن ابن عباس أنه في صيام رمضان يطعم عنه وفي النذر يصوم عنه وليه قل ورأيت بعضهم ضعف حديث عائشة بما روى عن عمارة بن عمير عن امرأة عن عائشة في امرأة ماتت وعليها صوم قالت يطعم عنها وروى عن عائشة « لا تصوموا عن موتاكم واطعموا عنهم » قال البيهقي وليس فيما ذكرنا ما يوجب ضعف الحديث في الصيام عنه لأن من يجوز الصيام عن الميت يجوز الاطعام عنه قال وفيما روى عنها في النهي عن الصوم عن الميت نظر والاحاديث المرفوعة اصح اسنادا واشهر رجالا وقد اودعها صاحبها الصحيحين كتابيهما ولو وقف الشافعي على جميع طرقها ونظائرها لم يخالفها إن شاء الله تعالى « هذا آخر كلام البيهقي قلت الصواب الجزم بجواز صوم الولي عن الميت سواء صوم رمضان والنذر وغيره من الصوم الواجب للاحاديث الصحيحة السابقة ولا معارض لها ويتعين أن يكون هذا مذهب الشافعي لأنه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي وأتركوا قول المخالف له وقد صحت في المسألة احاديث كما سبق والشافعي إنما وقف على حديث ابن عباس من بعض طرقه كما سبق ولو وقف على جميع طرقه وعلى حديث بريدة وحديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخالف ذلك كما قال البيهقي فيما قدمناه عنه في آخر كلامه فكل هذه الاحاديث صحيحة صريحة

الخلاف على الوجهين السابقين فيما يعتبر في الباطن الذي يصل اليه الشيء فان داخل الاذن جوف لكن ليس فيه قوة الاحالة وعلى الوجهين تنفرع الصورة الخامسة وهي ما اذا قطر في احليله شيئاً ولم يصل الى المثانة ففي وجه يبطل صومه وهو الاظهر كما لو وصل الى حلقه ولم يصل الى المعدة وفي

فيتعين العمل بها لعدم المعارض لها (وأما) حديث ابن عمر في الاطعام عنه فقد سبق قول الترمذي فيه انه لا يصح مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وان الصحيح انه موقوف علي ابن عمر وكذا قال البيهقي وغيره من الحفاظ لا يصح مرفوعا وانما هو من كلام ابن عمر وانما رفعه محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يموت وعليه رمضان لم يقضه قال «يطعم عنه لكل يوم نصف صاع» قال البيهقي هذا خطأ من وحين (احدهما) رفعه وانما هو موقوف (الثاني) قوله نصف صاع فانما قال ابن عمر مدامن حنطة قلت وقد اتفقوا علي تضعيف محمد ابن أبي ليلى وانه لا يحتج بروايته وان كان اماما في الفقه (وأما) ما حكاه البيهقي عن بعض أصحابنا من تضعيف حديث ابن عباس عائشة بمخالفتها لروايتها فغلط من زاعمه لان عمل العالم وفتياه بخلاف حديث رواه لا يوجب ضعف الحديث ولا يمنع الاستدلال به وهذه قاعدة معروفة في كتب المحدثين والاصوليين لا سيما وحديثاها في اثبات الصوم عن الميت في الصحيح والرواية عن عائشة في فتياها من عند نفسها بمنع الصوم ضعيف لم يحتج بهالولم يارضها شيء كيف وهي مخالفة للاحاديث الصحيحة (وأما) تأويل من تأول من أصحابنا «صام عنه وليه» أي أطعم بدل الصيام فتأويل باطل يرد به باقي الاحاديث *

(فرع) اذا قلنا لا يصام عن الميت بل يطعم عنه فان مات قبل رمضان الثاني اطعم عنه لكل يوم مدين طعام بلا خلاف عندنا وان مات بعد مجي رمضان الثاني فوجهان حكاهما المصنف والاصحاب وهما مشهوران ذكر المصنف دليلاهما (احدهما) قاله ابن سريج يطعم لكل يوم مدين (واصحهما) عن كل يوم مدين وبه قال جمهور أصحابنا المتقدمين واتفق المتأخرون على تصحيحه وقد سبقت هذه المسألة واضحة مع نظائرها قبل هذا الفصل بقليل وسبق تفريع كثير علي القولين *

(فرع) حكم صوم النذر والكفارة وجميع انواع الصوم الواجب سواء في جميع ما ذكرناه (ففي) الجديد يطعم عنه لكل يوم مدين (وفي) القديم للولي ان يطعم عنه وله ان يصوم عنه كما سبق والصحيح هو القديم كما سبق *

(فرع) اذا قلنا انه يجوز صوم الولي عن الميت وصوم الاجنبي باذن الولي فصام عنه ثلاثون انسانا في يوم واحد هل يجزئه عن صوم جميع رمضان فهذا مما لم ار لأصحابنا كلاما فيه وقد ذكر البخاري في صحيحه عن الحسن البصري انه يجزئه وهذا هو الظاهر الذي نعتقده *

(فرع) قال أصحابنا وغيرهم ولا يصام عن احد في حياته بلا خلاف سواء كان عاجزا أو قادرا *

وجه لا يبطل كما لو وضع في فيه شيئا وبهذا قال ابو حنيفة وهو اختيار القفال رحمهما الله وتوسط بهض متأخري الاصحاب فقال ان وصل الي ما وراء الحشفة افطر والا لم يفطر تشبيها بالفم والخلق (السادسة)

﴿ فرع ﴾ لومات وعليه صلاة او اعتكاف لم يفعلها عنه وليه ولا يسقط عنه بالفدية صلاة ولا اعتكاف هذا هو المشهور في المذهب والمعروف من نصوص الشافعي في الام وغيره ونقل البويطي عن الشافعي انه قال في الاعتكاف يعتكف عنه وليه وفي رواية يطعم عنه قال البغوي ولا يبعد تخريج هذا في الصلاة فيطعم عن كل صلاة مد (فاذا قلنا) بالاطعام في الاعتكاف فالقدر المقابل بالمد هو اعتكاف يوم بليته هكذا ذكره امام الحرمين عن نقل شيخه ثم قال الامام وهو مشكل فان اعتكاف لحظة عبادة تامة ونقل صاحب البيان في آخر كتاب الاعتكاف ان الصيدلاني حكى انه يطعم في الاعتكاف عنه لكل يوم مسكين قال ولم اجد هذا لغير الصيدلاني *

﴿ فرع ﴾ في حكم الفدية وبياتها سواء الفدية المخرجة عن الميت وعن المرضع والحامل والشيخ الكبير والمريض الذي لا يرجي برؤه ومن عصي بتأخير قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر ومن افطر عمدا والزمناء الفدية علي وجه ضعيف وغيرهم ممن تلزمه فدية في الصوم وهي مد من طعام لكل يوم جنسه جنس زكاة الفطر فيعتبر غالب قوت بلده في اخرج الاوجه وفي الثاني قوت نفسه وفي الثالث يتخير بين جميع الاقوات ويجبي فيه الخلاف والتفريع السابق هناك ولا يجزى الدقيق ولا السويق ولا الحب المعيب ولا القيمة ولا غير ذلك مما سبق هناك ومصرفها الفقراء او المساكين وكل مد منها منفصل عن غيره فيجوز صرف امداد كثيرة عن الشخص الواحد والشهر الواحد الى مسكين واحد او فقير واحد بخلاف امداد الكفارة فانه يجب صرف كل مد الى مسكين ولا يصرف الى مسكين من كفارة واحدة مدان لان الكفارة شي واحد (واما) الفدية عن ايام رمضان فكل يوم مستقل بنفسه لا يفسد بفساد ما قبله ولا ما بعده ومن صرح بمعنى هذه الجملة البغوي والرافعي *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء فيمن مات وعليه صوم فانه يمرض أو سفر أو غيرهما من الاعذار ولم يتمكن من قضائه حتى مات ذكرنا أن مذهبنا أنه لا شيء عليه ولا يصام عنه ولا يطعم عنه بلا خلاف عندنا وبه قال أبو حنيفة ومالك والجمهور قال العبدري وهو قول العلماء كافة إلا طاوسا وقتادة فقالا يجب أن يطعم عنه لكل يوم مسكين لانه عاجز فأشبهه الشيخ الهرم واحتج البيهقي وغيره من أصحابنا لمذهبنا بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخاري ومسلم واحتجوا أيضا بالقياس علي الحج كما ذكره المصنف وفرقوا بينه وبين الشيخ الهرم بأن الشيخ عامر الذمة ومن أهل العبادات بخلاف الميت *

﴿ فرع ﴾ في مذاهبهم فيمن تمكن من صوم رمضان فلم يصمه حتى مات قد ذكرنا أن في مذهبنا قولين (أشهرهما) يطعم عنه لكل يوم مد من طعام (وأصحهما) في الدليل يصوم عنه وليه ومن قال بالصيام عنه طاوس والحسن البصري والزهرى وقتادة وأبو ثور وداود وقال ابن عباس وأحمد وإسحق

لا يفسد الصوم بالفصد والحجامة اسكن بكرة خيفة الضعف وقال احمد يفسد بالحجامة وبه قال ابن المنذر

يصام عنه صوم المنذر ويطعم عن صوم رمضان وقال ابن عباس وابن عمر وعائشة ومالك وأبو حنيفة والثوري يطعم عنه ولا يجوز الصيام عنه لكن حكى ابن المنذر عن ابن عباس والثوري أنه يطعم عن كل يوم مدان *

وابن خزيمة من أصحابنا لما روى «أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم في حجة الوداع» (١)

(١) حديث عن أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم في حجة الوداع: البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي من حديث ابن عباس دون قوله في حجة الوداع فأنما لم نرها صريحة في شيء من الأحاديث لكن لفظ البخاري احتجم وهو صائم واحتجم وهو محرم وله طرق عند النسائي غير هذه وهاتين وأعلمنا واستشكل كونه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصيام والاحرام لأنه لم يكن من شأنه التطوع بالصيام في السفر ولم يكن محرما إلا وهو مسافر ولم يسافر في رمضان إلى جهة الاحرام إلا في غزاة الفتح ولم يكن حينئذ محرما: قلت وفي الجملة الأولى نظر فما المانع من ذلك فلهذه فعل مرة لبيان الجواز وبمثل هذا لا نرد الأخبار الصحيحة ثم ظهر لي أن بعض الرواة جمع بين الأمرين في الذكر فاهم أنها وقعا معا والاصوب رواية البخاري احتجم وهو صائم واحتجم وهو محرم فيحمل على أن كل واحد منهما وقع في حالة مستقلة وهذا لا مانع منه فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم صام في رمضان وهو مسافر وهو في الصحيحين بلفظ وما فينا صائم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله ابن رواحة ويقوى ذلك أن غالب الأحاديث ورد مفصلا قال بعض الحفاظ حديث ابن عباس روى على أربعة أوجه (الأول) احتجم وهو محرم (الثاني) احتجم وهو صائم (الثالث) احتجم وهو صائم واحتجم وهو محرم (الرابع) احتجم وهو صائم محرم (فالأول) روى من طرق شتى عن ابن عباس واتفقا عليه من حديث عبد الله بن بحنة وفي النسائي وغيره من حديث انس وجابر (والثاني) رواه أصحاب السنن من طريق الحكم عن مقسم عنه لكن أعل بأنه ليس من مسموع الحكم عن مقسم وقد رواه ابن سعد من طريق الحجاج عن مقسم وزاد في آخره فلذلك كرهت الحجة للصائم والحجاج ضعيف ورواه البزار من طريق داود بن علي عن أبيه عن ابن عباس وزاد في آخره فنشي عليه (والثالث) رواه البخاري والظاهر أن الراوى جمع بين الحديثين كما قدمناه (والرابع) رواه النسائي وغيره من طريق ميمون بن مهران عنه وأعله أحمد وعلي بن المديني وغيرهما قال مهنا سألت أحمد عنه فقال ليس فيه صائم إنما هو محرم قلت من ذكره قال ابن عينة عن عمرو بن عطاء وطاوس وروح عن زكريا عن عمرو بن طاوس وعبد الرزاق عن معمر عن ابن خثيم عن سعيد بن جبير قال أحمد فهؤلاء أصحاب ابن عباس لا يذكرون صياما وقال ابن أبي حاتم سألت أبي عن حديث رواه شريك عن عاصم عن الشعبي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم فقال هذا خطأ أخطأ فيه شريك إنما هو احتجم وأعطى الحجام أجره كذلك رواه جماعة عن عاصم وحدث به شريك من حفظه وكان ساء حفظه فغلط فيه: وروى قاسم بن أصبغ من طريق الحميدي عن سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس مثله ثم قال قال الحميدي هذا أريح لأنه لم يكن صائما محرما لأنه خرج في رمضان في غزاة الفتح ولم يكن محرما: تنبيه تقدم أن الذي

﴿ فرع ﴾ في مسائل تتعلق بكتاب الصيام (إحداها) يستحب ان يدعو عند رؤية الهلال بما رواه طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان «إذ رأى الهلال قال اللهم أهله علينا باليمن والإيمان والسلامة والإسلام ربى وربك الله» رواه الترمذى وقال حديث حسن وعن ابن عمر

زاده الزافى في قوله في حجة الوداع لم اره صريحا في طرق هذا الحديث لكن ذكره الشافعي وابن عبد البر وغير واحد وفيه نظر لانه عليه السلام كان مفطرا كما صرح ان ام الفضل ارسلت اليه بقدر لبن فشربه وهو واقف بعرفة وعلى تقدير وقوع ذلك فقد قال ابن خزيمة هذا الخبر لا يدل على ان الحجامة لا تفطر الصائم لانه انما احتجج وهو صائم محرم في سفر لا في حضر لانه لم يكن قط محرما مقبلا ببلاء قال وللمسافر ان يفطر ولو نوى الصوم ومضي عليه بعض النهار خلافا لمن ابى ذلك ثم احتج لذلك لكن تعقب عليه الخطابي بان قوله وهو صائم دال على بقاء الصوم قلت ولا مانع من اطلاق ذلك باعتبار ما كان حالة الاحتجام لانه على هذا التأويل انما افطر بالاحتجام والله اعلم

﴿ ذكر الاشارة الى طرق حديث افطر الحاجم والمحجوم باختصار ﴾

فيه عن ثوبان وشداد بن اوس ورافع ابن خديج وابي موسى ومقل بن يسار واسلمه بن زيد وبلال وعلى وعائشة وابي هريرة وأنس وجابر وابن عمرو وسعد ابن أبي وقاص وأبي يزيد الانصارى وابن مسعود (أما) حديث ثوبان وشداد فاخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان من طريق يحيى بن أبي كثير عن ابى قلابة عن أبى اسماء عن ثوبان قال على بن سعيد النسوى سمعت احمد يقول هو أصح ما روى فيه وكذا قال الترمذى عن البخارى ورواه المذكورون من طريق يحيى بن ابى كثير ايضا عن أبى قلابة عن أبى الاشعث عن شداد بن اوس وصح البخارى الطريقين تبعهما لى بن المدينى نقله الترمذى في العلل وقد استوعب النسائي طرق هذا الحديث في السنن الكبرى (وأما) حديث رافع ابن خديج فرواه الترمذى من طريق معمر عن يحيى بن ابى كثير عن ابراهيم ابن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع قال الترمذى ذكر عن احمد انه قال هو أصح شىء في هذا الباب وصححه ابن حبان والحاكم ورواه الحاكم من طريق مطوية بن سلام ايضا عن يحيى ا. كن قال البخارى هو غير محفوظ نقله الترمذى قال وقلت لاسحاق بن منصور مما علقه قال روى هشام الدستوائى عن يحيى عن ابراهيم ابن قارظ عن السائب عن رافع حديث كسب الحجام بصييت وبذلك جزم ابو حاتم وبالحق فقال هو عندي من طريق رافع باطل ونقل عن يحيى بن معين انه قال هو أضعف احاديث الباب (وأما) حديث ابى موسى فرواه النسائي والحاكم وصححه على ابن المدينى وقال النسائي رفعه خطأ والموقوف اخرجه ابن ابى شيبه وعلقه البخارى ووصله الحاكم ايضا بدون ذكر افطر الحاجم والمحجوم (وأما) حديث معقل بن يسار وابن سنان فرواه النسائي وذكر الاختلاف فيه وكذا حديث بلال وحديث على بن المدينى اختلف فيه على الحسن فقال عطاء بن السائب عنه عن معقل بن سنان وقيل ابن يسار وقال أشعث عنه عن أسامة وقال يونس نحوه وقال بعضهم عنه عن على وبعضهم عنه عن ابى هريرة وهو ابو حرة (وأما) حديث عائشة فرواه النسائي ايضا وفيه لىث ابن ابى سليم وهو ضعيف (وأما) حديث ابى هريرة فرواه النسائي وابن ماجه من طريق

قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى الهلال قال الله أكبر اللهم أهله علينا بالامن والايمن والسلامة والاسلام والتوفيق لما تجب وترضى ربنا وربك الله » رواه الدارمي في مسنده وروى ابو داود في كتاب الادب من سننه عن قتادة قال « بلغني ان نبي الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى الهلال قال هلال خير ورشد هلال خير ورشد آمنت بالذي خلقك ثلاث مرات ثم يقول الحمد لله الذي ذهب بشركنا وجاء بشركنا » هكذا رواه عن قتادة مراسلا وفي المسألة أذكر آخر ذكرتها في كتاب الاذكار (الثانية) يستحب للصائم أن يدعو في حال صومه بمهمات الآخرة والدنيا له وللمسلمين لحديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حتى يفطر والإمام العادل والمظلوم » رواه الترمذي وابن ماجه قال الترمذي حديث حسن وهكذا الرواية حتى - بالتاء - المثناة فوق فيقتضى استحباب دعاء الصائم من أول اليوم إلى آخره لأنه يسمى صائما في كل ذلك (الثالثة) عن أبي بكره رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقول أحدكم أنا صمت رمضان كله وقمته فلا أدري أكره الزكية أو قال لا بد من نومة أو رقدة » رواه ابو داود والنسائي بأسانيد حسنة أو صحيحه وممن ذكره من أصحابنا صاحب البيان (الرابعة) قال المصنف في التنبيه وغيره من أصحابنا يكره صمت

وروى انه صلى الله عليه وسلم قال « ثلاث لا يفطرن الصائم القيء والحجامة والاحتلام » (١) وأما لفظ الكتاب (قوله) وحده الداخل هو المستقيم وفي كثير من النسخ وحده الدخول وذلك بموجب إلى الحاق

عبد الله بن بشر عن الاعمش عن ابي صالح عنه قال ووقعه ابراهيم بن طهمان عن الاعمش وله طريق عن شقيق بن نور عن ابيه عن ابي هريرة وكلها عند النسائي وبقاياها في الكامل والزوار وغيرهما

(١) حديث روى انه صلى الله عليه وسلم قال ثلاث لا يفطرن القيء والحجامة والاحتلام: الترمذي والبيهقي من حديث ابي سعيد وفيه عبد الرحمن ابن زيد ابن اسلم وهو ضعيف ورواه الدارقطني من حديث هشام بن سعد عن زيد وهشام صدوق وقد تكلموا في حفظه وقد قال الدارقطني في الملل انه لا يصح عن هشام وقال الترمذي هذا الحديث غير محفوظ وقد رواه الدراوردي وغير واحد عن زيد بن اسلم مراسلا ورواه ابو داود من حديث الثوري عن زيد بن اسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورجحه ابو حاتم وابوزرعة وقالوا انه اصح وأشبه بالصواب وتبعهما البيهقي ثم قال هو محمول انصح على من ذرعه القيء. وسئل الدارقطني عنه فقال حدث به اولاد زيد بن اسلم عن ابيهم عن عطاء عن ابي سعيد ورواه الدراوردي عن زيد بن اسلم عن من حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه يحيى بن سعيد الانصاري عن زيد بن اسلم مراسلا والصحيح رواية الثوري: قلت ذكر الترمذي أن عبد الله بن زيد بن اسلم ايضا انما رواه عن ابيه مراسلا ليس فيه ابو سعيد قال الدارقطني

يوم إلى الليل للصائم وغيره من غير حاجة لحديث علي رضي الله عنه قال « حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينم بعد احتلام ولا صلات يوم إلى الليل » رواه أبو داود بإسناد حسن وعن قيس بن أبي حازم قال « دخل أبو بكر الصديق رضي الله عنه علي امرأة من أحسن يقال لها زينب فرآها لا تتكلم فقال ما لها لا تتكلم فقالوا احببت مصمتة فقال لها تكلمي فان هذا لا يحل هذا من عمل الجاهلية فتكلمت » رواه البخاري في صحيحه (قوله) امرأة من أحسن هو - بالحاء والسين المهملتين - وهي قبيلة معروفة والنسبة اليهم أحسي قال الخطابي في معالم السنن في تفسير الحديث الاول كان أهل الجاهلية من نسكهم الصمات وكان أحدهم يعتكف اليوم واليلة فيصمت لا ينطق فهو أي في الاسلام عن ذلك وأمروا بالذكر والحديث بالخير هذا كلام الخطابي وهذا الذي ذكرناه هو المعروف لأصحابنا وغيرهم ان الصمت إلى الليل مكروه وقال صاحب التتمة في هذا الباب جرت عادة بعض الناس بترك الكلام في رمضان جملة وليس له أصل في الشرع لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يلزم أحد منهم الصمت في رمضان لكن له أصل في شرع من قبلنا وهو قصة زكريا عليه السلام (إني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم انسيا) أراد بالصوم الصمت فمن قال من أصحابنا شرع من قبلنا يلزمنا عند عدم النهي جعل ذلك قرينة ومن قال شرع من قبلنا لا يلزمنا قال لا يستحب ذلك هذا كلام صاحب التتمة وهو كلام بناء علي أن شرعنا لم يرد فيه نهى وقد ورد النهي كما قدمناه فهو الصواب (الخامسة) قال انشافي والأصحاب رحمهم الله تعالى الجود والافضال يستحب في كل وقت وهو في رمضان أكده ويسن زيادة الاجتهاد في العبادة في العشر الاواخر من رمضان ودليل المسألتين الاحاديث الصحيحة (منها) حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل وكان جبريل عليه السلام يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن فلرسول الله صلى الله عليه وسلم حين يلقاه جبريل أجود بالخير من الريح المرسلة » رواه البخاري ومسلم قال العلماء (قوله) كالريح المرسلة أي في الاسراع والعموم وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان إذا دخل العشر الاواخر أحيا الليل وأيقظ أهله وشد المنزر » رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم « كان يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد

واضمار (وقوله) فيه قوة محملة يجوز اعلامه بالواو اشارة الى الوجه المكتفى بكون الباطن الواصل اليه جوقا حتى لو داوى خراجه علي لحم الساق والفخذ فاوصل الدواء الى داخل اللحم أو غرز فيه حديدة لا يبطال صومه لانه ليس بجوف وكذا لو انتهى طرف السكين الي مكان المنخ فانه

ورواه كامل بن طلحة عن مالك عن زيد موصولا ثم رجع عنه وليس هو من حديث مالك قال وروى عن هشام بن سعد عن زيد موصولا ولا يصح وأخرجه في السنن: وفي الباب عن ابن عباس

في غيره» وعن علي رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوقظ أهله في العشر الاواخر ويرفع المنذر» رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن أنس قال «قيل يا رسول الله أي الصدقة أفضل قال صدقة رمضان» رواه البيهقي قال أصحابنا والجود والافضل مستحب في شهر رمضان وفي العشر الاواخر أفضل اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وبالسلف ولأنه شهر شريف فالحسنة فيه أفضل من غيره ولأن الناس يشتغلون فيه بصيامهم وزيادة طاعاتهم عن المكاسب فيحتاجون الى المواساة وعانتهم *

(فرع) قال الماوردي ويستحب للرجل أن يوسع على عياله في شهر رمضان وإن يحسن إلى أرحامه وجيرانه لا سيما في العشر الاواخر منه (السادسة) قال أصحابنا السنة كثرة تلاوة القرآن في رمضان ومدارسته وهو أن يقرأ علي غيره ويقرأ غيره عليه للحديث السابق قريبا عن ابن عباس ويسن الاعتكاف فيه وأكد العشر الاواخر منه لحديث ابن عمر وعائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان» رواها البخاري ومسلم وفي الصحيح عن جماعة من الصحابة وغيرهم معناه وثبت في الصحيح «أن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاولي والعشر الوسط من رمضان» من رواية أبي سعيد الخدري (السابعة) يستحب صوم نفسه في رمضان عن الشهوات فهو سر الصوم ومقصوده الاعظم وسبق أنه يحترز عن الغيبة والكلام القبيح والمشاقة والمسافة وكل ما لا خير فيه من الكلام (الثامنة) يستحب تقديم غسل الجنابة من جماع أو احتلام على طلوع الفجر والاحاديث الصحيحة في تأخيرها محمولة على بيان الجواز والا فالكثير من من رسول الله صلى الله عليه وسلم تقديمه على الفجر (التاسعة) قال الشافعي والاصحاب يكره للصائم السواك بعد الزوال هذا هو المشهور ولا فرق بين صوم النفل والفرض وقال القاضي حين لا يكره في النفل ليكون ابعده من الرياء وهذا غريب ضعيف وللشافعي قول غريب ان السواك لا يكره في كل صوم لا قبل الزوال ولا بعده وقد سبقت المسألة في باب السواك مبسوطا قال أصحابنا وإذا استاك فلا فرق بين السواك الرطب واليابس بشرط أن يحترز عن ابتلاع شيء منه أو من رطوبته فإن ابتاعه افطر والاستياك قبل الزوال بالرطب واليابس جائز بلا كراهة وبه قال ابن عمر وعروة ومجاهد وايبوب وأبو حنيفة وسفيان الثوري والاوزاعي وابوثور وداود وكرهه بالرطب جماعة حكاه ابن المنذر

لا بعد عضوا مجوفا (وقوله) والمثانة معلم بالحاء والواو والحقنة والسعوط - بالميم الالف - والتقطير في الاذن بالواو والحجامة بالالف والواو وقد بينا وجه ذلك كله والله تعالى اعلم *

عن البزار وهو معلول وعن ثوبان أخرجه الطبراني في المعجم الاوسط بسند ضعيف في ترجمة محمد ابن الحسن بن قتيبة *

عن عمرو بن شرحبيل والشعبي والحكم وقتادة ومالك واحمد واسحق وعن احمد رواية اخرى انه لا يكره وقال ابن المنذر ومن قال بالواك للصائم قبل الزوال وبعده عمر بن الخطاب وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير وابن سيرين والنخعي وابو حنيفة ومالك وكرهه بعد الزوال عطاء ومجاهد واحمد واسحق وابو ثور (العاشرة) قد سبق ان الحيض والنفاس والجنون والردة كل واحد منها يبطل الصوم سواء طال أم كان لحظة من النهار وصوم الصبي المميز صحيح والذي لا يميز لا يصح وكذا لا يصح صوم السكران قال أصحابنا شرط الصوم الاسلام والتمييز إلا المغنى عليه والنائم كما سبق فيهما والنقاء عن الحيض والنفاس والوقت القابل للصوم لا يحترز عن العيد والتشريق (الحادية عشرة) عن أم عمارة الانصارية رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « دخل عليها فقدمت له طعاما فقال كلي فقالت إني صائمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصائم تصلي عليه الملائكة إذا اكل عنده حتى يفرغوا » رواه الامام أحمد والترمذي وقال حديث حسن *

باب صوم التطوع

والايام التي نهى عن الصوم فيها

قال المصنف رحمه الله *

﴿ يستحب لمن صام رمضان أن يتبعه بست من شوال لما روى أبو أيوب رضى الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان واتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر » ﴾

﴿ الشرح ﴾ حديث أبي أيوب رواه مسلم ولفظه « من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر » ورواه أبو داود باسناد صحيح بلفظه في المذهب واسم أبي أيوب خالد بن زيد الانصارى النجارى - بالنون والجيم - شهد بدر او المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم « بست من شوال أو ستا من شوال » من غير هاء التأنيث في آخره هذه لغة العرب الفصيحة المعروفة يقولون صمنا خمسا وصمنا ستا وصمنا عشرا وثلاثا وشبه ذلك بحذف الهاء وان كان المراد مذكرا وهو الايام فمالم يصرحوا بذكر الايام يحذفون الهاء فان ذكروا المذكر أثبتوا الهاء فقالوا صمنا ستة ايام وعشرة ايام وشبه ذلك وهذا مما لا خلاف بينهم في جوازه ومن نقله عن العرب من أهل اللغة المشهورين وفضلائهم المتقنين ومعتمدتهم المحققين الفراء ثم ابن السكيت

قال ﴿ ويتشرب الدماغ الدهن بالمسام ويفطر اذا وجأ بطنه بالسكين وان كان بعض

السكين خارجا ﴾ *

وغيرهما من المتقدمين والمتأخرين قال أبو اسحق الزجاج في تفسير قول الله تعالى (اربعة أشهر وعشرا) إجماع أهل اللغة سرنا خمسة بين يوم وليلة وأنشد الجعدي * فطافت ثلاثا بين يوم وليلة * وما جاء مثله في القرآن العظيم قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) مذهبا ومذهب الجمهور ان المراد عشرة أيام بلياليها ولا تقضي العدة حتى تغرب الشمس من اليوم العاشر وتدخل الليلة الحادية عشر ومثله قوله سبحانه وتعالى (يتخافتون بينهم ان لبثتم الا عشرة) أي عشرة أيام بدليل قوله تعالى (اذ يقول أمثالهم طريقه ان لبثتم الا يوها) قال أهل اللغة في تعليل هذا الباب وإنما كان كذلك لتغليب الليالي على الأيام وذلك لان أول الشهر الليل فلما كانت الليالي هي الاوائل غلبت لان الاوائل اقوى ومن هذا قول العرب خرجنا ليالي الفتنة وخفنا ليالي امارة الحاج والمراد الايام بلياليها والله أعلم * (أما) حكم المسألة يقال أصحابنا يستحب صوم ستة أيام من شوال لهذا الحديث قالوا ويستحب ان يصومها متتابعة في أول شوال فان فرقها أو أخرها عن أول شوال جاز وكان فاعلا لاصل هذه السنة لعموم الحديث وإطلاقه وهذا لا خلاف فيه عندنا وبه قال أحمد وداود * وقال مالك وأبو حنيفة يكره صومها قال مالك في الموطأ وصوم ستة أيام من شوال لم أر أحدا من أهل العلم والفقهاء يصومها ولم يبلغه ذلك عن أحد من السلف وان أهل العلم كانوا يكرهون ذلك ويخافون بدعته وأن يالحق برمضان أهل الجفاء والجهالة ما ليس منه لو رأوا في ذلك رخصة عند أهل العلم ورأوهم يعملون ذلك هذا كلام مالك في الموطأ * ودليلنا الحديث الصحيح السابق ولا معارض له (وأما) قول مالك لم أر أحدا يصومها فليس بحجة في الكراهة لان السنة ثبتت في ذلك بلا معارض فكونه لم ير لا يضر وقولهم لانه قد يخفى ذلك فيعتقد وجوبه ضعيف لانه لا يخفى ذلك على أحد ويلزم علي قوله انه يكره صوم يوم عرفة وعاشوراء وسائر الصوم المندوب اليه وهذا لا يقوله أحد * قال المصنف رحمه الله *

(ويستحب لغير الحاج ان يصوم يوم عرفة لما روى ابو قتادة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوم عاشوراء كفارة سنة وصوم يوم عرفة كفارة سنتين سنة قبلها ماضية وسنة بعدها مستقبلة» ولا يستحب ذلك للحاج لما روت أم الفضل بنت الحارث «ان اناسا اختلفوا عندها في يوم عرفة في رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فارسلت اليه بقدر من لبن وهو واقف على بعيره بعرفة فشرب » ولان الدعاء في هذا اليوم يعظم ثوابه والصوم يضعفه فكان الفطر افضل * (الشرح) حديث أبي قتادة رواه مسلم بمعناه قال «عن أبي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم عرفة فقال يكفر السنة الماضية والسنة الباقية» وحديث أم الفضل رواه البخاري ومسلم من رواية أم الفضل ورويا ايضا مثله من رواية أختها ميمونة أم المؤمنين واسم أم

من القيود المذكورة في الضابط كون الواصل واصلا من منفذ مفتوح والقصد به الاحتراز عما اذا طلى رأسه أو بطنه بالدهن فرصل الى جوفه بتشرب المسام فان ذلك لا يبطل الصوم لانه لم

الفضل لبابة الكبرى وهي أم ابن عباس وأخوته وكانوا ستة نجباء ولها اخت يقال لها لبابة الصغرى وهي أم خالد بن الوليد وكن عشر أخوات وميمونة بنت الحرث أم المؤمنين إحداهن وذوكر ابن سعد وغيره أن أم الفضل أول امرأة أسلمت بعد خديجة رضي الله عنهما (أما) حكم المسألة فقال الشافعي والأصحاب يستحب صوم يوم عرفة لغير من هو بعرفة (وأما) الحاج الحاضر في عرفة فقال الشافعي في المختصر والأصحاب يستحب له فطره لحديث أم الفضل وقال جماعة من أصحابنا يكره له صومه ومن صرح بكراهته الدارمي والبندنجي والمحامي في المجموع والمصنف في التنبيه وآخرون ونقل الرافعي كراهته عن كثيرين من الأصحاب ولم يذكر الجمهور الكراهة بل قالوا يستحب فطره كما قاله الشافعي (وأما) قول المصنف وإمام الحرمين لا يستحب ذلك للحاج فعبارة ناقصة لأنها لا تفيد استحباب فطره كما قاله الشافعي والأصحاب واحتج لمن قال بالكراهة بحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة» رواه أبو داود والنسائي بإسناد فيه مجهول وعن أبي نعيم قال «سئل ابن عمر عن صوم يوم عرفة قال حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصمه ومع أبي بكر فلم يصمه ومع عمر فلم يصمه ومع عثمان فلم يصمه فانا لا أصومه ولا أمر به ولا أتبعه» رواه الترمذي وقال حديث حسن وهذا الحديثان لا دلالة فيهما لمن قال بالكراهة لأن الأول ضعيف والثاني ليس فيه نهى وإنما هو خلاف الأفضل كما قاله الشافعي والجمهور *

(فرع) ذكرنا أن المستحب للحاج بعرفة الفطر يوم عرفة هكذا أطلقه الشافعي والجمهور وقال المتولي إن كان الشخص ممن لا يضعف بالصوم عن الدعاء وأعمال الحج فالصوم أولى له وإلا فالفطر وقال الروياني في الحلية إن كان قويا وفي الشتاء ولا يضعف بالصوم عن الدعاء فالصوم أفضل له قال وبه قالت عائشة وعطاء وأبو حنيفة وجماعة من أصحابنا هذا كلام الروياني وقال البيهقي في معرفة السنن والآثار قال الشافعي في القديم لو علم الرجل أن الصوم بعرفة لا يضعفه فصامه كان حسنا واختار الخطابي هذا والمذهب استحباب الفطر مطلقا وبه قال جمهور أصحابنا وصرحوا بأنه لا فرق *

(فرع) في مذاهب العلماء في صوم عرفة بعرفة ذكرنا أن مذهبنا استحباب فطره ورواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ونقله الترمذي والماوردي وغيرهما عن أكثر العلماء ونقله العبدري عن عامة الفقهاء غير ابن الزبير وعائشة ونقله ابن المنذر عن مالك والثوري وحكي ابن المنذر عن ابن الزبير وعثمان بن أبي العاص الصحابي وعائشة واسحق بن راهويه استحباب الصوم واستحبه عطاء في الشتاء والفطر في الصيف وقال قتادة لا بأس

يصل من منفذ مفتوح كما لا يبطله الاغتسال والانغماس في الماء وإن وجد له أثر في باطنه ولو وجأ نفسه فوصل السكين إلى جوفه أو وجأه غيره بأذنه فطره سواء كان بعض السكين خارجا أو لم يكن وكذا لو ابتلع طرف خيط وطرفه الآخر بارز فطره بوصول الطرف الواصل ولا يعتبر الانفصال من الظاهر بالسكينة

بالصوم اذا لم يضعف عن الدعاء وحكي صاحب البيان عن يحيى بن سعيد الانصارى أنه قال يجب الفطر بعرفة ودليلنا ما سبق *

(فرع) قد ذكرنا أن المستحب للحاج فطر عرفة ايقوى علي الدعاء هكذا علله الشافعي والاصحاب قال الشافعي في المختصر ولأن الحاج ضاح مسافر والمراد بالضاحي البارز للشمس لأنه يناله من ذلك مشقة ينبغي أن لا يصوم معها وقد سبق في باب صلاة الاستسقاء أنه يستحب صوم يوم الاستسقاء وان كان يوم دعاء وسبق هناك الفرق بينهما ومختصره أن الوقوف يكون آخر النهار ووقت تأثير الصوم مع أنه مسافر والاستسقاء يكون في أول النهار قبل ظهور أثر الصيام مع أنه مقيم *

(فرع) قال الشافعي والاصحاب أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة كما جاء في الحديث هكذا ذكره هنا وسنوضحه في الوقوف بعرفات *

(فرع) قال البغوي وغيره يوم عرفة أفضل أيام السنة وقال السرخسي في هذا الباب اختلاف في يوم عرفة ويوم الجمعة أيهما أفضل قل بعضهم يوم عرفة لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل صيامه كفارة سنتين ولم يرد مثله في يوم الجمعة وقال بعضهم يوم الجمعة أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم « خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة » هذا كلام السرخسي والمشهور تفضيل يوم عرفة وسنعيد المسألة في فصل الوقوف بعرفات وفي كتاب الطلاق في تعليق الطلاق علي أفضل الايام وما يدل ترجيح يوم عرفة انه كفارة سنتين كما سبق ولان الدعاء فيه أفضل ايام السنة ولانه جاء في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « مامن يوم يعتق الله فيه من النار أكثر من يوم عرفة » *

(فرع) قوله صلى الله عليه وسلم في يوم عرفة « يكفر السنة الماضية والمستقبل » قال الماوردي في الحاوي فيه تأويلان (أحدهما) ان الله تعالى يغفر له ذنوب سنتين (والثاني) ان الله تعالى يعصمه في هاتين السنتين فلا يعص فيهما وقال السرخسي أما السنة الاولى فتكفر ما جرى فيها قال واختلف العلماء في معنى تكفير السنة الباقية المستقبلية وقل بعضهم معناه إذا ارتكب فيها معصية جعل الله تعالى صوم يوم عرفة الماضي كفارة لما جعله مكفر لما في السنة الماضية وقال بعضهم معناه ان الله تعالى يعصمه في السنة المستقبلية عن ارتكاب ما يحتاج فيه إلى كفارة وقال صاحب العدة في تكفير السنة الاخرى يحتمل معنيين (أحدهما) المراد السنة التي قبل هذه فيكون معناه انه يكفر سنتين ماضيتين (والثاني) انه أراد سنة ماضية وسنة مستقبلية قل وهذا لا يوجد مثله في شيء من العبادات انه يكفر الزمان المستقبل وإنما ذلك خاص لرسول الله صلى الله عليه وسلم غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر بنص القرآن العزيز وذكر إمام الحرمين هذين

وخالف ابو حنيفة في المسألتين ونظائرهما ورأيت الحناطي حكي وجهين فيمن أدخل طرف خيط في دبره أو في جوفه وبعضه خارج هل يفطر فيجوز أن يعلم لهذا قوله وان كان بعض السكين خارجا

الاحتمالين بحرفهما قال إمام الحرمين وكل ما يرد في الاخبار من تكفير الذنوب فهو عندى محمول على الصغائر دون الموبقات هذا كلامه وقد ثبت في الصحيح ما يؤيده فمن ذلك حديث عثمان رضى الله عنه قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من امرئ مسلم يحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءه واوخشوعها وركوعها الا كانت له كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم تؤت كبيرة وذلك الدهر كله» رواه مسلم وعن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله ﷺ قال الصلاة الخمس والجمعة الى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم تغش الكبائر» رواه مسلم وعنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول «الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان مكفرات لما بينهن من الذنوب اذا اجتنب الكبائر» رواه مسلم قلت وفي معنى هذه الاحاديث تأويلان (أحدهما) يكفر الصغائر بشرط أن لا يكون هناك كبائر فان كانت كبائر لم يكفر شيئا لا الكبائر ولا الصغائر (والثاني) وهو الاصح المختار انه يكفر كل الذنوب الصغائر وتقديره يغفر ذنوبه كلها إلا الكبائر قل القاضي عياض رحمه الله هذا المذكور في الاحاديث من غفران الصغائر دون الكبائر هو مذهب أهل السنة وان الكبائر إنما تكفرها التوبة أو رحمة الله تعالى (فان قيل) قد وقع في هذا الحديث هذه الالفاظ ووقع في الصحيح غيرها مما في معناها فاذا كفر الوضوء فماذا تكفره الصلاة وإذا كفرت الصلوات فماذا تكفره الجمعة ورمضان وكذا صوم يوم عرفة كفارة سنتين ويوم عاشوراء كفارة سنة وإذا وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه (فالجواب) ما أجاب به العلماء ان كل واحد من هذه المذكورات صالح للتكفير فان وجد ما يكفره من الصغائر كفره وإن لم يصادف صغيرة ولا كبيرة كتبت به حسنات ورفعت له به درجات وذلك كصلوات الانبياء والصالحين والصبيان وصيامهم ووضوئهم وغير ذلك من عباداتهم وإن صادف كبيرة أو كبائر ولم يصادف صغائر رجونا أن تخفف من الكبائر وقد قال أبو بكر في الاشراف في آخر كتاب الاعتكاف في باب التماس ليلة القدر في قوله صلى الله عليه وسلم «من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه» قال هذا قول عام يرجي لمن قامها إيمانا واحتسابا أن تغفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها * قال المصنف رحمه الله *

«ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء لحديث أبي قتادة ويستحب أن يصوم يوم ناسوا لما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انن بقيت الى قابل لا صوم من اليوم التاسع» *

(الشرح) حديث أبي قتادة سبق بيانه ولفظه مسلم فيه «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن

مع الحاء بالواو *

(فرع) لو ابتلع طرف خيط بالليل وطرفه الآخر خارج واصلح كذلك فان تركه لم تصح صلاته

صيام يوم عاشوراء فقال يكفر السنة الماضية» وأما حديث ابن عباس فرواه مسلم بلفظه وفي رواية لمسلم زيادة «قال فلم يأت العام المقبل حتي توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم» وعاشوراء وناسوعاء اسمان ممدودان هذا هو المشهور في كتب اللغة وحكى عن ابن عمر والشيباني قصرهما قال أصحابنا عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم وناسوعاء هو التاسع منه هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء وقال ابن عباس عاشوراء هو اليوم التاسع من المحرم ثبت ذلك عنه في صحيح مسلم وتأوله علي أنه مأخوذ من إظهار الابل فان العرب تسمى اليوم الخامس من أيام الورد ربعاء بكسر الراء - وكذا تسمى باقي الأيام علي هذه النسبة فيكون التاسع علي هذا عسرا - بكسر العين - والصحيح ما قاله الجمهور وهو أن عاشوراء هو اليوم العاشر وهو ظاهر الأحاديث ومقتضى إطلاق اللفظ وهو المعروف عند أهل اللغة (وأما) تقدير أخذه من إظهار الابل فبعيد وفي صحيح مسلم عن ابن عباس ما يردده قوله لأنه قال إن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يصوم عاشوراء فذكر وأن اليهود والنصارى تصومه فقال صلى الله عليه وسلم أنه في العام المقبل يصوم التاسع» وهذا تصريح بأن الذي كان يصومه صلى الله عليه وسلم ليس هو التاسع فتعين كونه العاشر واتفق أصحابنا وغيرهم علي استحباب صوم عاشوراء وناسوعاء وذكر العلماء من أصحابنا وغيرهم في حكمة استحباب صوم ناسوعاء أو جهها (أحدها) أن المراد منه مخالفة اليهود في اقتصارهم علي العاشر وهو مروي عن ابن عباس وفي حديث رواه الامام احمد بن حنبل عن ابن عباس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود وصوموا قبله يوما وبعده يوما» (الثاني) أن المراد به وصل يوم عاشوراء بصوم كما نهى أن يصوموا يوم الجمعة وحده ذكرهما الخطابي وآخرون (الثالث) الاحتياط في صوم العاشر خشية نقص الهلال ووقوع غلط فيكون التاسع في العدد هو العاشر في نفس الامر *
(فرع) اختلف أصحابنا في صوم يوم عاشوراء هل كان واجبا في أول الاسلام ثم نسخ أم لم يجب في وقت أبدا علي وجهين مشهورين لأصحابنا وهما احتمالا أن ذكرهما الشافعي (أصحهما) وهو ظاهر مذهب الشافعي وعليه أكثر أصحابنا وهو ظاهر نص الشافعي بل صريح كلامه أنه لم يكن واجبا قط (والثاني) أنه كان واجبا وهو مذهب أبي حنيفة وأجمع المسلمون علي أنه اليوم ليس بواجب وأنه سنة فأما دليل من قال كان واجبا فأحاديث كثيرة صحيحة (منها) أن النبي صلى الله عليه وسلم «بعث رجلا يوم عاشوراء إلى قومه يأمرهم فليصوموا هذا اليوم ومن طعم منهم فليصم بقية يومه» رواه البخاري ومسلم من رواية سلمة بن الأكوع وروياه في صحيحهما بمعناه من رواية الربيع - بضم الراء - وتشديد الباء - بنت معوذ وعن عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بصيام يوم عاشوراء قبل أن يفرض رمضان فلما فرض صيام رمضان كان من شاء صام عاشوراء ومن شاء أفطر» رواه البخاري ومسلم من طرق وعن ابن عمر «أن رسول الله

وان نزع أو ابتلاعه لم يصح صومه فينبغي أن يسادر فقيه إلى نزع وهو غافل فان لم يتفق فالمحافظة علي الصلاة بنزعه أو ابتلاعه أولى لان الصوم يترك بالعدو ويقضي بخلاف الصلاة وذكر في

صلى الله عليه وسلم صام يوم عاشوراء والمسلمون قبل أن يفرض رمضان فلما اقترض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء صام ومن شاء ترك» رواه مسلم وعن ابن مسعود في يوم عاشوراء قال «إنما كان يوماً كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه قبل أن ينزل رمضان فلما نزل رمضان ترك» رواه مسلم وعن جابر بن سمرة قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بصيام عاشوراء ويحسنا عليه ويتعاهدنا عنده فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا ولم يتعاهدنا عنده» رواه مسلم وعن أبي موسى الأشعري وعن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بصيامه» رواه البخاري ومسلم قال أصحاب أبي حنيفة والامر الوجوب (وقوله) «من شاء صام ومن شاء أفطر» دليل على تخييره مع أنه سنة اليوم فلم يكن قبل ذلك واجباً لم يصح التخيير واحتج أصحابنا على أنه لم يكن واجباً بل كان سنة بأحاديث صحيحة (منها) حديث معاوية بن أبي سفيان «أنه يوم عاشوراء قال وهو علي المنبر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن هذا اليوم يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر» رواه البخاري ومسلم قال البيهقي وقوله «لم يكتب عليكم صيامه» يدل على أنه لم يكن واجباً قط لأن لم تنفي الماضي وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «يوم عاشوراء يوم كان يصومه أهل الجاهلية فمن أحب منكم أن يصومه فليصمه ومن كرهه فليدعه» رواه مسلم وعن عائشة قالت «كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش في الجاهلية فلما جاء الإسلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء صامه ومن شاء تركه» رواه مسلم (وأما) الجواب عن الأحاديث فهو أنها محمولة على تأكيد الاستحباب جماً بين الأحاديث (وقوله) فلما فرض رمضان ترك أي ترك تأكيداً كذا الاستحباب وكذا قوله فمن شاء صام ومن شاء أفطر * قال المصنف رحمه الله *

«ويستحب صيام أيام البيض وهي ثلاثة من كل شهر لما روى أبو هريرة قال «أوصاني خليلي ﷺ بصيام ثلاثة أيام من كل شهر» *

(لشرح) حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم وثبتت أحاديث في الصحيح بصوم ثلاثة أيام من كل شهر من غير تعيين لوقتها وظاهرها أنه متى صامها حصلت الفضيلة وثبت في صحيح مسلم عن معاذة العدوية أنها سألت عائشة «أكان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام قالت نعم قلت من أي أيام الشهر قالت ما كان يبالى من أيام الشهر كان يصوم» وجاء في غير مسلم تخصيص أيام البيض في أحاديث (منها) حديث أبي ذر رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صمت من الشهر ثلاثاً فصم ثلاث عشرة واربعة عشرة وخمس عشرة» رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي حديث حسن وعن

السنمة وجه آخر وهو أن الأولي أن يتركه كذلك ويصلي علي حسب حاله لأنه شارع في الصوم فلا ينبغي أن يفسده *

قتادة ابن ملحان قال كان رسول الله ﷺ يأمر بصيام أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة « رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه بإسناد فيه مجهول وعن جرير بن عبد الله عن النبي ﷺ قال « صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر أيام البيض ثلاث عشرة ورابع عشرة وخمس عشرة » رواه النسائي بإسناد حسن ووقع في بعض نسخه والأيام البيض وفي بعضها وأيام البيض بحذف الالف واللام وهو أوضح وقول المصنف أيام البيض هكذا هو في نسخ المذهب أيام البيض بإضافه أيام الى البيض وهكذا ضبطناه في التنبيه عن نسخة المصنف وهذا هو الصواب ووقع في كثير من كتب الفقه وغيرها وفي كثير من نسخ التنبيه أو أكثرها الأيام البيض بالالف واللام وهذا خطأ عند أهل العربية معدود في الحن العوام لأن الأيام كلها بيض وإنما صوابه أيام البيض أي أيام الليالي البيض واتفق أصحابنا على استحباب صوم أيام البيض قالوا هم وغيرهم وهي اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وهذا هو الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور من أصحابنا وغيره وفيه وجه لبعض أصحابنا حكاه الصيمري والماوردي والبقوي وصاحب البيان وغيرهم أنها الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر وهذا شاذ ضعيف يرده الحديث السابق في تفسيرها وقول أهل اللغة أيضا وغيرهم (وأما) سبب تسمية هذه الليالي بيضا فقال ابن قتيبة والجمهور لأنها تبيض بطلوع القمر من أولها الى آخرها وقيل غير ذلك *

﴿ فرع ﴾ اجمعت الامة على ان أيام البيض لا يجب صومها الآن قال الماوردي اختلف الناس هل كانت واجبة في اول الاسلام ام لا فقيل كانت واجبة فتسخت بشهر رمضان وقيل لم تكن واجبة قط وما زالت سنة قال وهو اشبه بمذهب الشافعي رحمه الله *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب صوم يوم الاثنين والخميس لما روى اسامة بن زيد أن النبي ﷺ كان يصوم الاثنين والخميس فسأل عن ذلك فقال أن الاعمال تعرض يوم الاثنين والخميس ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث اسامة رواه أحمد بن حنبل والدارمي وأبو داود والنسائي من رواية اسامة لفظ الدارمي كلفظه في المذهب (وأما) لفظ أبي داود وغيره فقال عن اسامة قال « قلت يا رسول الله إنك تصوم حتى لا تكاد تفطر وتفطر حتى لا تكاد أن تصوم إلا في يومين إن دخلا في صيامك وإلا صمتها قال أي يومين قلت يوم الاثنين والخميس قال ذاك يومان تعرض فيهما الاعمال على رب العالمين وأحب أن يعرض علي وأنا صائم » وقد ثبتت أحاديث كثيرة في صوم الاثنين والخميس (منها) حديث أبي قتادة رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم الاثنين قال

قال ﴿ أما القصد فنمني به أنه لو طارت ذبابة الى جوفه أو وصل غبار الطريق الى باطنه أو أوجر بغير اختياره فلا يفطر الا أن يوجر المغنى عليه معالجته ففيه وجهان ﴾ *

ذلك يوم ولد فيه ويوم بعثت أو أنزل على فيه» رواه مسلم وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « تعرض أعمال الناس في كل جمعة مرتين يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مؤمن إلا عبداً بينه وبين أخيه شحناء فيقال أنزوا هذين حتى يفيتا » رواه مسلم وفي رواية « تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين والخميس فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً إلا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال أنظروا هذين حتى يصطالحا » وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس فأحب أن تعرض عملي وأنا صائم » رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحرى يوم الاثنين والخميس » رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي حديث حسن قال أهل اللغة سمي يوم الاثنين لأنه ثاني الأيام قال أبو جعفر النحاس سبيله أن لا يثني ولا يجمع بل يقال مضت أيام الاثنين قال وقد حكى البصريون اليوم الآن والجمع الثني وذكر الفراء أن جمعه الاثنين والآن وفي كتاب سيبويه اليوم الثني فعلى هذا جمعه الاثناء وقال الجوهرى لا يثني ولا يجمع لأنه مثني فإن أحببت جمعه قلت أثنين (وأما) يوم الخميس فسمى بذلك لأنه خامس الأسبوع قال النحاس جمعه خمسة وخمس وخمسان كـ ر غ ف و ر غ ف ن و ا خ م ساء ك ان ص ب ا و أخامس حكاه الفراء والله أعلم • أما حكم المسألة فاتفق أصحابنا وغيرهم على استحباب صوم الاثنين والخميس والله أعلم •

(فرع) قال أصحابنا ومن الصوم المستحب صوم الأشهر الحرم وهي ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم ورجب وأفضلها المحرم قال الروياني في البحر أفضلها رجب وهذا غلط لحديث أبي هريرة الذي سند ذكره إن شاء الله تعالى « أفضل الصوم بعد رمضان شهر الله المحرم » ومن المسنون صوم شعبان ومنه صوم الأيام التسعة من أول ذي الحجة وجاءت في هذا كله أحاديث كثيرة (منها) حديث مجيبة الباهلية عن أبيها أو عمها « أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انطلق فأتاه بعد سنته وقد تغيرت حالته وهيئة فقال يا رسول الله أما تعرفني قال ومن أنت قال أنا الباهلي الذي جئتك عام الأول قال فما غيرك وقد كنت حسن الهيئة قال ما أكلت

ومن القيود كون الوصول عن قصد منه فلو طارت ذبابة أو بعوضة إلى حلقه أو وصل غبار الطريق وغرلة الدقيق إلى جوفه وغير ذلك لم يكن مفطراً وإن كان أطباق الفم واجتناب المطروق ومفارقة موضع الطريق ممكناً لكان تكليف الصائم الاحتراز عن الأفعال المعتادة التي يحتاج إليها بجر عسراً شديداً بل لو فتح فاه حتى وصل الغبار إلى جوفه فقد قال في التهذيب أصبح الوجهين أنه يقع عفواً وشبهوا هذا الخلاف بالخلاف فيما إذا قتل البراغيث عمداً وتلوثت يده أنها هل يقع عفواً ولو ضبطت المرأة ووطئت أو وجى بالسكين أو وجى بغير اختياره فلا فطر وتقل الخطا وجهين فيما لو أوجر بغير اختياره وهو غريب بكرة نعم لو كان مغني عليه فأوجر معاملة وإصلاحاً ففيه وجهان وفي النهاية قولان (أحدهما)

طعاما منذ فارقك إلا لبيل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم عذبت نفسك ثم قال صم شهر الصبر ويوما من كل شهر قال زدني فان بي قوة قال صم يومين قال زدني قال صم ثلاثة ايام قال زدني قال صم من الحرم واترك صم من الحرم واترك صم من الحرم واترك وقال باضابعه الثلاث ثم ارساها « رواه ابو داود وغيره (قوله) صلى الله عليه وسلم صم من الحرم واترك انما امره بالترك لانه كان يشق عليه اكثر الصوم كما ذكره في اول الحديث (فأما) من لا يشق عليه فصوم جميعها فضيلة وعن ابى هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وافضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل » رواه مسلم وعن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى تقول لا يفطر ويفطر حتى تقول لا يصوم وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط إلا رمضان وما رأيته في شهر اكثر منه صياما في شعبان » رواه البخاري ومسلم من طرق وفي رواية لمسلم « كان يصوم شعبان كله كان يصوم شعبان الا قليلا » قال العلماء اللفظ الثاني مفسر للاول وبيان لان مرادها بكلمة غالبه وقيل كان يصومه كله في وقت ويصوم بعضه في سنة اخرى وقيل كان يصوم تارة من اوله وتارة من وسطه وتارة من آخره ولا يخلى منه شيئا بل يصيام لكن في سنين وقيل في تخصيصه شعبان بكثرة الصيام لانه ترفع فيه اعمال العباد في سنتهم وقيل غير ذلك (فان قيل) فقد سبق في حديث ابى هريرة ان افضل الصيام بعد رمضان المحرم فكيف اكثر منه في شعبان دون المحرم (فالجواب) لعله صلى الله عليه وسلم لم يعلم فضل المحرم الا في آخر الحياة قبل التمكن من صومه أو لعله كانت تعرض فيه أعذار تمنع من اكثر الصوم فيه كفر ومرض وغيرهما قال العلماء وإنما لم يستكمل شهر آخر رمضان لثلاثين وجوبه وعن ابن عباس قل « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الايام يعني أيام العشر قالوا يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله قال ولا الجهاد في سبيل الله إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء » رواه البخاري في صحيحه في كتاب صلاة العيد وعن هنيذة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر وأول اثنين من الشهر والخميس » رواه ابو داود ورواه أحمد والنسائي وقالوا وخمسين (وأما) حديث عائشة قالت « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما في العشر قط وفي رواية « لم يصم العشر » رواه مسلم في صحيحه فقال العلماء هو متأول على انها لم تره ولا يلزم منه تركه في نفس الامر لانه صلى الله عليه وسلم كان يكون عنده في يوم من تسعة أيام والباقي عند بقى أمهات المؤمنين رضي الله عنهن وأولاده عليه السلام

أنه يفطر لأن هذا الإجماع لمصلحته فكانه ياذنه واختياره (واصحها) أنه لا يفطر كما يجار غيره بغير اختياره (واعلم) أن هذا الخلاف مفرع على أن الصوم لا يبطل بمطلق الاغما وإلا فالإجماع مسبوق بالبطلان وهذا الخلاف كالخلاف في المغمي عليه المحرم اذا عولج بدواء فيه طيب هل تلزمه الفدية *

كان يصوم بعضه في بعض الاوقات وكاه في بعضها ويتركه في بعضها لعارض سفر او مرض أو غيرهما وهذا
يجمع بين الاحاديث * قال المصنف رحمه الله *

﴿ولا يكره صوم الدهر إذا أفطر أيام النهي ولم يترك فيه حقاً ولم يخف ضرراً لما روت أم كلثوم
مولاة أسماء قالت «قيل لعائشة تصومين الدهر وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام الدهر
قالت نعم وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن صيام الدهر ولكن
من أفطر يوم النحر ويوم الفطر فلم يصم الدهر» وسئل عبد الله بن عمر عن صيام الدهر فقال «أولئك فينا
من السابقين أي من صام الدهر» فان خاف ضرراً أو ضيع حقاً كره «لما روى ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم آخاين سلمان وبين أبي الدرداء فجاء سلمان يزور أبا الدرداء فرأى أم سلمة متبذلة فقال ما شأنك
فقلت إن أخاك ليس له حاجة في شيء من الدنيا فقال سلمان يا أبا الدرداء إن لربك عليك حقاً
ولا هلك عليك حقاً ولجسدك عليك حقاً فصم وأفطر وقم ونم وأت أهلك و أعط كل ذي حق حقه
فذكر أبو الدرداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال سلمان فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل
ما قال سلمان» *

(١) كذا
بالاصل فخر

﴿الشرح﴾ حديث أبي الدرداء وسلمان زواه البخاري في صحيحه وينكر علي المصنف قوله فيه
روى بصيغة التمريض وإنما يقال ذلك في حديث ضعيف كما سبق بيانه مرات (وقوله) فرأى أم سلمة
متبذلة هكذا في جميع نسخ المذهب أم سلمة وهو غلط صريح وصوابه فرأى أم الدرداء وهي زوجة
أبي الدرداء هكذا هو في صحيح البخاري وجميع كتب الحديث وغيرها واسم أم الدرداء هذه
خيرة وهي صحابية ولا أبي الدرداء زوجة أخرى يقال لها أم الدرداء وهي تابعية فقيمة فاضلة حكيمة
إسمها هجيمة وقيل جهيمة وقد اوضحتها في تهذيب الاسماء (وأما) حديث أم كلثوم عن عائشة (١) وأما
الأثر المذكور عن ابن عمر فرواه البيهقي ولفظه «كنا نعد أولئك فينا من السابقين» (أما) حكم
المسألة فقال الشافعي والاصحاب في صوم الدهر نحو قول المصنف والمراد بصوم الدهر سرد الصوم
في جميع الايام الا الايام التي لا يصح صومها وهي العيدان وأيام التشريق وحاصل حكمه عندنا انه

قال ﴿ولو ابتلع دما خرج من سنه أو سنا أفطر بخلاف الريق الآن يجمع الريق بالملك ففيه وجهان
ولورد النخامة الي أقصى الفم ثم ابتلع افطر ولو قدر علي قطعه من مجراه فترك حتي جرى بنفسه
ففيه وجهان ولو أخرج لسانه علي طرفه ريق ثم أعاد لم يفطر اذ لم ينفصل (أما) الخياط اذا بل الخيط
ثم رده الي فمه افطر علي الصحيح ولو سبق الماء في المضضة الي بطنه ففيه قولان وان بالغ فقولان
مرتبان وأولى بالافطار وإن جرى الريق ببقية طعام في خلال الاسنان فان قصر في التخليل فهو
كصورة المتألفه وان لم يقصر فكغبار الطريق والمني ان خرج بالاستمناء افطر وان خرج بمجرد

ان خاف ضرراً أو فوت حقاً بصيام الدهر كره له وإن لم يخف ضرراً ولم يفوت حقاً لم يكره هذا هو الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به المصنف والجمهور وأطلق البغوي وطائفة قليلة أن صوم الدهر مكروه وأطلق الغزالي في الوسيط أنه مسنون وكذا قال الدارمي من قدر على صوم الدهر من غير مشقة ففعل فهو فضل وقال الشافعي في البويطي لا بأس بسرد الصوم إذا أفطر أيام النهي الخمسة قال صاحب الشامل بعد أن ذكر النص وبهذا قال عامة العلماء *

(فرع) في مذاهب العلماء في صيام الدهر إذا أفطر أيام النهي الخمسة وهي العیدان والتشريق قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يكره إذا لم يخف منه ضرراً ولم يفوت به حقاً قال صاحب الشامل وبه قال عامة العلماء وكذا نقله القاضي عياض وغيره عن جماهير العلماء ومن نقلوا عنه ذلك عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبو طلحة وعائشة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم والجمهور من بعدهم وقال أبو يوسف وغيره من أصحاب أبي حنيفة يكره مطلقاً واحتجوا بحديث ابن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال « لا صام من صام إلا بدلاً صام من صام إلا بدلاً » رواه البخاري ومسلم وعن أبي قتادة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال « يا رسول الله كيف بمن يصوم الدهر كله قال لا صام ولا أفطر - أو لم يصم ولم يفطر - » واحتج أصحابنا بحديث عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال « يا رسول الله إني رجل أسرد الصوم أفأصوم في السفر فقال صم إن شئت وأفطر إن شئت » رواه مسلم وموضع الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه سرد الصوم لا سيما وقد عرض به في السفر وعن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا وعقد تسعين » رواه البيهقي هكذا مرفوعاً وموقوفاً علي أبي موسى واحتج به البيهقي على أنه لا كراهة في صوم الدهر واقتبح الباب به فهو عنده المعتمد في المسألة وأشار غيره إلى الاستدلال به على كراهته والصحيح ما ذهب إليه البيهقي ومعني ضيقت عليه أي عنه فلم يدخلها أو ضيقت عليه أي لا يكون له فيها موضع وعن أبي مالك الأشعري الصحابي رضي الله عنه قال « قال رسول الله

الفكر والنظر فلا وإن خرج بالقبلة والمعاقبة مع حائل فهو كالمضمضة والمضاجعة متجردا كالمباغة وتكره القبلة للشاب الذي لا يملك إربه وخروج القيء كلني ولو اقتلع نخامة من مخرج الحياء ففي الحاقه بالاستقاءة وخجهان ومخرج الحياء من الظاهر وفي إفساد القصد شرعاً بالاكره قولان (اصحها) أنه لا يفطر لأنه ليس بصائم *

الفصل يجمع مسائل (أحدها) ابتلاع الريق لا يفطر لأنه لا يمكن الاحتراز عنه وبه يحى الإنسان وعليه حمل بعض المفسرين قوله تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي) وإنما لا يفطر بشروط (أحدها) أن يكون الريق صرفاً أما لو كان مخلوطاً بغيره متغيراً به فإنه يفطر بابتلاعه سواء كان ذلك الغير

صلى الله عليه وسلم إن في الجنة غرفة يرى ظاهرها من باطنها وباطنها من ظاهرها أعدّها الله لمن
ألان الكلام وأطعم العظام وتابع الصيام وصلى بالليل والناس نيام « رواه البيهقي باسناد (١) وعن
ابن عمر أنه سئل عن صيام الدهر فقال « كنا نعدّ أو لئلك فينا من السابقين » رواه البيهقي وعن عروة أن عائشة
« كانت تصوم الدهر في السفر والحضر » رواه البيهقي باسناد صحيح وعن أنس قال « كان أبو طلحة لا يصوم
علي عهد النبي صلى الله عليه وسلم من أجل الغزو فلما قبض النبي صلى الله عليه وسلم لم أره مفطراً إلا يوم
الفطر أو الاضحى » رواه البخاري في صحيحه وأجابوا عن حديث « لا صام من صام الا بد » بأجوبة
(أحدها) جواب عائشة الذي ذكره المصنف وتابعها عليه خلافاً من العلماء أن المراد من صام الدهر
حقيقة بأن يصوم معه العيد والتشريق وهذا منهي عنه بالاجماع (والثاني) أنه محمول على أن معناه
أنه لا يجرد من مشقته ما يجد غيره لأنه يألفه ويسهل عليه فيكون خبراً لا دعاء ومعناه لا صام صوماً يلحقه
فيه مشقة كبيرة ولا أفطر بل هو صائم له ثواب الصائمين (والثالث) أنه محمول على من تضرر بصوم
الدهر أو فوت به حقاً ويؤيده أنه في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص كان النهي خطاباً له وقد
ثبت عنه في الصحيح أنه عجز في آخر عمره وندم على كونه لم يقبل الرخصة وكان يقول يا ليتني قبلت
رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهي النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمرو بن العاص لعلمه بأنه يضعف
عن ذلك وأقر حمزة بن عمرو لعلمه بقدرته على ذلك بلا ضرر *

(١) كذا
بالأصل فخر
(٢) قوله ومنهم
البويطي وشيخنا
إلى آخره إنما
هو في نسخة
المصنف حاشية
في أعلا الصفحة
وآخر الفرع
يباض بعد
صاحب ابن
مسعود

(فرع) في تسمية بعض الأعلام من السلف والخلف ممن صام الدهر غير أيام النهي الخمسة العيدان
والتشريق (فمنهم) عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبو طلحة الانصاري وأبو امامة وامراته وعائشة
رضي الله عنهم وذكر البيهقي ذلك عنهم بأسانيد وحديث أبي طلحة في صحيح البخاري ومنهم سعيد
ابن المسيب وأبو عمرو بن حماس - بكسر الحاء المهملة وآخره سين - وسعيد بن ابراهيم بن عبد الرحمن
ابن محوف التابعي سرده اربعين سنة والاسود بن يزيد صاحب ابن مسعود (٢) ومنهم البويطي وشيخنا
ابو ابراهيم اسحق بن احمد المقدسي الفقيه الامام الزاهد *

طاهراً كما لو كان يقتل خيطاً مصبوغاً فتغير ريقه أو نجسا كما لو دميت لثته وتغير ريقه فلو ابيض
ولم يبق تغيره فهل يفطر بابتلاعه فيه وجهان (أظهرهما) عند الحنابلة والقاضي الروياني لأن ابتلاع الريق
مباح وليس فيه عين آخر وإن كان نجساً حكماً (والثاني) وهو الأظهر عند الأكثرين أنه يفطر لأنه لا يجوز
له ابتلاعه وإنما يجوز له ابتلاع الطاهر منه وعلي هذا لو تناول بالليل شيئاً نجساً ولم يغسل فيه حتى أصبح
فابتلع الريق بطل صومه (والثاني) أن يبتلعه من معدنه فلو خرج إلى ظاهر فمضم ثم رده بلسانه أو غير لسانه
أو ابتلعه بطل صومه ولو أخرج لسانه وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه ففيه وجهان (أظهرهما) وهو
المذكور في النهاية أنه لا يبطل صومه لأن اللسان كيفما تقلب معدود من داخل الفم فلم يفارق ما عليه

(فرع) قال اصحابنا لو نذر صوم الدهر صح نذره بلا خلاف ولزمه الوفاء به بلا خلاف وتكون الاعياد
وايام التشريق وشهر رمضان وقضاؤه مستثناة فان فاتته شئ من صوم رمضان بعذر وزال العذر لزمه قضاء قائم
رمضان لانه آكد من النذر وهل يكون نذره متناولا لايام القضاء فيه طريقان (أحدهما) لا يكون لان ترك
القضاء معصية فتصير ايام القضاء كشهر رمضان فلا تدخل في النذر فعلي هذا يضي عن رمضان ولا فدية عليه
بسبب النذر وبهذا الطريق قطع البغوي وغيره (والثاني) وهو الاشهر فيه وجهان حكاهما
البندنجي وأبو القاسم الكرخي شيخ صاحب المذهب وحكاهما صاحب الشامل والعدة والبيان
وغيرهم (أحدهما) هو كالطريق الاول (والثاني) يتناولها النذر لانه كان يتصور صومها عن نذره
فاشبهت غيرها من الايام بخلاف ايام رمضان فعلي هذا إذا قضي رمضان هل تلزمه الفدية بسبب
القضاء قال أبو العباس بن سريج يحتمل وجهين (أحدهما) لا كمن أفطر في رمضان بعذر ودام
عذره حتى مات (والثاني) يلزمه لانه كان قادرا على صومه عن النذر فعلي هذا له أن يخرج
الفدية في حياته لانه قد آيس من القدرة على الاتيان به فصار كالشيخ الهرم هكذا ذكر هؤلاء المسألة
فمن فاته صوم رمضان بعذر وقل البغوي والرافعي هذا الحكم جاريا فانه بعذر او بغيره قال اصحابنا
كلهم وهكذا الحكم اذا نذر صوم الدهر لم يلزمه كفارة بالصوم فيجب صوم الكفارة لانها تجب بالشرع
وان كانت بسبب من جهته فكانت آكد من النذر الذي يوجبها هو على نفسه فعلي هذا يكون حكم
الفدية عن صوم النذر ما سبق هكذا صرح به ابن سريج وهؤلاء المذكورون وقطع البغوي
والرافعي بوجوب الفدية إذا صام عن الكفارة قال اصحابنا ولو افطر يوما من الدهر لم يمكن قضاؤه
ولا تجب الفدية ان افطر بعذر والا فتجب قالوا ولو نذرت المرأة صوم الدهر فللزواج منعها فان
منعها فلا قضاء ولا فدية لانها معذورة وان اذن لها او مات لزمها الصوم فان افطرت بلا عذر امت
ولزمها الفدية * قال المصنف رحمه الله تعالى *

معدنه ولو بل الخياط الخيط بالريق ثم رده الى الفم علي ما يعتاد عند الغفل فان لم يكن عليه رطوبة
تفصل فلا بأس وان كانت وابتاعها فيه وجهان عن الشيخ أبي محمد أنه لا يضر لان ذلك القدر
أقل مما يبقى من الماء في الفم بعد المضغ وقال الاكثرون انه يبطل الصوم لانه لا ضرورة اليه
وقد ابتلعه بعد مفارقة المعدن وخص في التهمة الوجهين بما اذا كان جاهلا بأن ذلك لا يجوز فاما اذا
كان عالما يبطل صومه بلا خلاف (الثالث) ان يبتلعه وهو علي حياته المعتادة أما لو جمعه ثم ابتلعه
فيه وجهان (أحدهما) أنه يبطل صومه لان الاحتراز عنه هين (وأصحهما) أنه لا يبطل وبه قال ابو حنيفة
رحمه الله لانه مما يجوز ابتلاعه ولم يخرج من معدنه فاشبهه ما لو ابتلعه متفرقا (فان قلت) هذان الوجهان
إن جرياني مطلق الجمع فلم قال إلا أن يجمع الريق بالملك وان اختصا بالجمع بالملك فلم أطلقتم نقلهما

ولا يجوز المرأة ان تصوم التطوع وزوجها حاضر الا باذنه لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تصوم المرأة التطوع وبعلمها شاهد الا باذنه » ولان حق الزوج فرض فلا يجوز تركه بنفل »

(الشرح) حديث ابى هريرة زواجه البخارى ومسلم * لفظ البخارى « لا يحل للمرأة ان تصوم وزوجها شاهد الا باذنه » ولفظ مسلم لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد الا باذنه » وفي رواية ابى داود لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد الا باذنه غير رمضان » اسناد هذه الرواية صحيح على شرط البخارى ومسلم (اما) حكم المسألة فقال المصنف والبعوى وصاحب العدة وجمهور اصحابنا لا يجوز للمرأة صوم تطوع وزوجها حاضر الا باذنه لهذا الحديث وقال جماعة من اصحابنا يكره والصحيح الاول فلو صامت بغير اذن زوجها صح باتفاق اصحابنا وان كان الصوم حراما لان تحريمه لمعنى آخر لا معنى يعود الى نفس الصوم فهو كالصلاة في دار مخصصة فاذا صامت بلا اذن قال صاحب البيان الثواب الى الله تعالى هذا لفظه ومقتضى المذهب في نظائرها الجزم بعدم الثواب كما سبق في الصلاة في دار مخصصة (واما) ومما التطوع في غيبة الزوج عن بلدها فجاز بلا خلاف لمفهوم الحديث ولزوال معنى النهى (واما) قضاؤها رمضان وصومها الكفارة والنذر فسيأتى ايضاحه في كتاب النفقات حيث ذكره المصنف والامة المستباحة لسيدها في صوم التطوع كالزوجة (واما) الامة التى لا تحل لسيدها بان كانت محرما له كالخته او كانت مجوسية او غيرها والعبد فان تضررا بصوم التطوع بضعف او غيره او نقصا لم يجز بغير اذن السيد بلا خلاف وان لم يتضررا ولم ينقصا جاز والله اعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

ومن دخل في صوم تطوع او صلاة تطوع استحب له اتمامها فان خرج منها جاز لما روت عائشة قالت « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل عندك شيء فقلت لا فقال اذا صومتم دخل على يوم آخر فقال هل عندك شيء فقلت نعم فقال اذا افطروا ان كنت قد فرضت الصوم » *

(الجواب) انهما جاريان في مطلق الجمع نقلا وتوجيها ولعله انما تعرض للملك لان الامام قد ذكر ان الوجهين في صورة الجمع ناشئان من لفظ الشافعى رضى الله عنه حيث قال واكره الملك لانه يحلب الفم وكأ انه حاذر اجتماع الريق على خلاف العادة وهذا شيء قد قاله بعض الشارحين وقال آخرون اراد بقوله يحلب الفم انه يطيب النكمة ويزيل الخلو فذلك كرهه ولو كان الملك جديدا مفتتا فوصل منه شيء الى الجوف بطل صومه كما لو وضع سكرة في فيه وابتلع الريق بعدما ذابت فيه وما قدمناه فيما اذا كان مغسولا مستعملا او صلبا لا ينفصل منه شيء (وقوله) ولو ابتلع ما خرج من سنه او سنا افطر ظاهر وفيه اشارة الى ان داخل الفم له حكم الظاهر في هذا وان احتمال ابتلاع الريق ليس لمجرد ابتلاعه من الفم بل لدعاء الضرورة اليه (المسألة الثانية) النخامة ان لم تحصل في حد الظاهر من الفم فلا مبالة بها وان حصلت فيه بانصبابها من الدماغ في الثقبه النافذة منه الى اقصى الفم فوق الحلقوم نظرا ان لم يقدر على صرفه ومجه حتى نزل الى

(الشرح) حديث عائشة رواه مسلم بمعناه وسند كلفظه مع غيره من الاحاديث في فرع مذاهب العلماء ومعنى فرضت الصوم نويته قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى اذا دخل في صوم تطوع او صلاة تطوع استحباب له اتمامه لقوله تعالى «ولا تبطلوا اعمالكم» والخروج من خلاف العلماء فان خرج منهما بعذر أو بغير عذر لم يحرم عليه ذلك ولا قضاء عليه لكن يكره الخروج منها بلا عذر لقوله تعالى «ولا تبطلوا اعمالكم» هذا هو المذهب وفيه وجه حكاه الرافعي أنه لا يكره الخروج بلا عذر ولا كونه خلاف الاولى (وأما) الخروج منه بعذر فلا كراهة فيه بلا خلاف ويستحب قضاؤه سواء خرج بعذر ام بغيره لما سنده من الاحاديث واختلاف العلماء في وجوب القضاء والاعذار معروفة (منها) ان يشق علي ضيفه او مضيفه صومه فيستحب ان يفطراً كل معه لقوله صلى الله عليه وسلم «وان لزوارك عليك حقاً» ولقوله صلى الله عليه وسلم «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه» رواهما البخاري ومسلم (وأما) الحديث المروي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم «من نزل علي قوم فلا يصوم من تطوعا الا باذنه» فرواه الترمذي وقال حديث متكرر (وأما) اذا لم يشق علي ضيفه أو مضيفه صومه التطوع فالأفضل بقاؤه وصومه وسنوضح المسألة بابسط من هذا حيث ذكرها المصنف والاصحاب في باب الوليمة ان شاء الله تعالى (وأما) اذا دخل في حجب تطوع أو عمرة تطوع فإنه يلزمه اتمامها بلا خلاف فان افسدها لزمه المضى في فاسدها ويجب قضاؤها بلا خلاف •

الجوف لم يضره وان رده الى قضاء الفم او ارتد اليه ثم ابتاعه أفطر وان قدر علي قطعه من مجراه ومجه قتركة حتي جرى بنفسه ففيه وجهان حكاهما لامام (احدهما) انه لا يؤخذ به لانه لم يفعل شيئاً وانما أمسك عن الفعل ووافقهما الكلام الاثمة ان تركه في مجراه مع القدرة علي مجه تقصير فيفطر (ونقل) عن الحاوي وجهها مطلقاً في الإفطار بالنخامة والوجه تنزيلها علي الحالة التي حكي الامام الخلاف فيها (الثالثة) اذا تغمض فسبق الماء الي جوفه أو استنشق فوصل الماء الي دماغه فقد نقل المزني أنه يفطر وقال في اختلاف أبي حنيفة وابن ابي ليلى رحمهما الله انه لا يفطر الا ان يعتمد الازدراد وللاصحاب فيه طريقتان (اصحهما) ان المسألة علي قواين (احدهما) وبه قال مالك وابو حنيفة والمزني رحمهم الله انه يفطر لانه وصل الماء الي جوفه بفعله فانه الذي ادخل الماء فيه وانفه (والثاني) وبه قال احمد وهو اختيار الربيع رحمهما الله انه لا يفطر لانه وصل بغير اختياره فاشبه غبار الطريق (والثاني) القطع بان لا يفطر حكاه المسعودي وغيره ثم من القائلين به من حمل منقول المزني علي ما اذا تعدد الازدراد ومنهم من حمله علي اذا بالغ وحمل النص الثاني علي ما اذا لم يبالغ ونفي الخلاف في الحالتين واذا قلنا بطريقتي القولين فاعلمنا فيه ثلاث طرق (اصحهما) ان القولين فيما اذا لم يبالغ في المضضة والاستنشاق فاما اذا بالغ أفطر بلا خلاف (وثانيها) ان القولين فيما اذا بالغ أما اذا لم يبالغ

(فرع) في مذاهب العلماء في الشروع في صوم تطوع أو صلاة تطوع . قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب البقاء فيها وإن الخروج منها بلا عذر ليس بحرام ولا يجب قضاؤها وبهذا قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وجابر ابن عبد الله وسفيان الثوري وأحمد وإسحق وقال أبو حنيفة يلزمه الأتمام فإن خرج منهما لعذر لزمه القضاء ولا إثم وإن خرج بغير عذر لزمه القضاء وعليه الأثم . وقال مالك وأبو ثور يلزمه الأتمام فإن خرج بلا عذر لزمه القضاء وإن خرج بعذر فلا قضاء . واختلف أصحاب أبي حنيفة فيمن دخل في صوم أو صلاة يظنهما عليه ثم بان في اثناهما أنهما ليسا عليه هل يجوز الخروج منهما أم لا . واحتج لمن أوجب إتمام صوم التطوع وصلاته بمجرد الشروع فيها بقوله تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) وبحديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه أن « رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للأعرابي الذي سأله عن الإسلام « خمس صلوات في اليوم والليلة قال هل علي غيرهن قال لا إلا أن تطوع » إلى آخر الحديث رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه في أول كتاب الصلاة قالوا وهذا الاستثناء متصل فقتضاه وجوب التطوع بمجرد الشروع فيه قالوا ولا يصح حملكم على أنه استثناء منقطع بمعنى أنه يقدر لكن لك أن تطوع لأن الأصل في الاستثناء الاتصال فلا قبل دعوى الانقطاع فيه بغير دليل . واحتجوا أيضا بالقياس على حج التطوع وعمرته فإنها يلزمان بالشروع بالاجماع . واحتج أصحابنا بحديث عائشة قالت « دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فاني اذن صائهم أنا يا يومنا آخر فقلنا يا رسول الله اهدى لنا حيس فقال ارنيه فلقد أصبحت صائما فاكل » رواه مسلم بهذا اللفظ وفي رواية لمسلم « فاكل ثم قال قد كنت أصبحت صائما » وفي رواية أبي داود واسناده على شرط البخاري ومسلم قالت عائشة « فقلنا يا رسول الله قد اهدى لنا حيس فحبسناه لك »

فلا يفطر بلا خلاف والفرق على الطريقين أن المبالغة منهي عنها وأصل المضمضة والاستنشاق محثوث عليه فلا يحسن مؤاخذته بما يتولد منه بغير اختياره (والثالث) طرد القولين في الحالتين فإذا ميزنا حالة المبالغة عن حالة الاقتصار على أصل المضمضة والاستنشاق حصل عند المبالغة قولان مرتبان كما ذكر في الكتاب وظاهر المذهب مما ذكرنا عند المبالغة الإفطار وعند عدم المبالغة الصحة ولا يخفى أن محل الكلام فيما إذا كان ذاكر للصوم أما إذا كان ناسيا فلا يفطر بحال وسبق الماء عند غسل الفم لنجاسة كسبقة في المضمضة والمبالغة هاهنا للحاجة ينبغي أن تكون كالسبق في المضمضة بالمبالغة ولو سبق الماء من غسله تبردا أو من المضمضة في السكرة الرابعة فقد قال في التهذيب إن بالغ بطل صومه والا فهو مرتب على المضمضة وأولي الإفطار لأنه غير مأمور به (الرابعة) لو بقي طعام في خلل أسنانه فابتلعه عمدا افطر خلافا لأبي حنيفة رحمه الله فيما إذا كان يسيرا وربما قدره بالحمصة وإن جرى به الريق من غير قصد منه فيقول المزي أن لا يفطر ومنقول الريم أنه يفطر واختلف

فقال ادنيه فاصبح صائما وأفطر « هذا افطه وعن عائشة ايضا قالت « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال اعندك شيء فقالت لا قلل اني اذا صوم قالت ودخل علي يوما آخر فقال اعندك شيء قالت نعم قال اذا افطروا ان كنت قد فرضت الصوم رويها الدارقطني والبيهقي بهذا اللفظ وقال اسناده صحيح وعن ابي جحيفة قال « آخا النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وابي الدرداء فزار سلمان ابا الدرداء فرأى أم الدرداء متبذلة فقال لها ما شأنك قالت أخوك ابو الدرداء ليس له في الدنيا حاجة ف جاء ابو الدرداء فصنع له طعاما فقال كل فاني صائم قال ما أنا بأكل حتى تأكل فاكل فلما كان الليل ذهب ابو الدرداء يقوم قال نم فنام ثم ذهب يقوم فقال نم فنام ثم ذهب يقوم قال نم فنام فلما كان من آخر الليل قال سلمان قم الآن فصليا فقال له سلمان إن لربك عليك حقا ولنفسك عليك حقا ولاهلك عابك حقا فاعط كل ذي حق حقه فاتي النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال النبي صلى الله عليه وسلم صدق سلمان « رواه البخاري وعن أم هانئ قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر وفي روايات « أمين أو أمير نفسه » رواه أبو داود والترمذي والنسائي والدارقطني والبيهقي وغيرهم والفاظروا بآبائهم متقاربة المعنى واسنادهما جيد ولم يضعفه أبو داود وقال الترمذي في اسناده مقال وعن ابن مسعود قال « إذا أصبحت وأنت ناوئ الصوم فانت بخير النظيرين إن شئت صمت وإن شئت أفطرت » رواه البيهقي باسناد صحيح وعن جابر أنه لم يكن يرى بأفطار التطوع بأس رويها الدارقطني والبيهقي باسناد صحيح وعن ابن عباس مثله رواه الشافعي والبيهقي باسناد صحيح (وأما) الحديث المروي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار » فليس بصحيح رفعه كذا قاله البيهقي وانما هو موقوف على ابن عمر وروي مثله مرفوعا من رواية أبي ذر وانس وابي امامة رواها كلها البيهقي وضعفها لضعف روايتها وكذا الحديث المروي عن أم سلمة

الاصحاب فمنهم من قال فيه قولان كما في صورة المضمضة لان الطعام حصل في فيه بسبب غير مكروه وهو الاكل بالليل فاشبه المضمضة ومنهم من نفى كون المسألة علي وجهين وهو الاصح ثم من هؤلاء من حمل النص علي حالين حيث قال لا يفطر أراد به ما إذا لم يقدر علي تمييزه ومجه حيث قال يفطر أراد ما إذا قدر عليه فابتلعه وتوسط الامام من وجه آخر وتابعه صاحب الكتاب فقال ان لم يتعد تنقية الاسنان ولم يخال فهو كصورة المبالغة في المضمضة لان الغالب في مثله الوصول الي الجوف وان تقاها علي الاعتقاد في مثله فهو كغبار الطريق ولك أن تقول ترك التحليل اما أن يكون مكروها أولا يكون وان لم يكن مكروها فلا يتوجه الحاقه بصورة المبالغة لان الوصول هناك تولد من أمر مكروه وان كان مكروها فالفرق ثابت أيضا لان ما بين الاسنان اقرب الى الظاهر من الماء عند المبالغة وربما ثبت في خلاها فلا ينفصل وبتقدير أن ينفصل فالتمكن من أخذه ومجه مما لا يبعد والماء سيال اذا وجد متحدرا أسرع في النفوذ فكان وصوله الى الجوف أقرب وليكن

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا بأس ان افطر ما لم يكن نذراً او قضاء رمضان » رواه الدارقطني وضعفه (واما) الجواب عن احتجاجهم بحديث طلحة فهو ان معناه لكنك ان تطوع ويكون الاستثناء منقطعاً وهو ان كان خلاف الاصل لكن يتعين تأويله ليجمع بينه وبين الاحاديث التي ذكرناها (واما) القياس على الحج والعمرة فالفرق ان الحج لا يخرج منه الا فساداً كدخول فيه بخلاف الصوم *

(فرع) قد ذكرنا ان مذهبنا انه لا يلزمه قضاء صوم التطوع اذا خرج منه سواء أخرج منه بعذر ام بغيره وبه قال اكثر العلماء كما سبق وقال ابو حنيفة ومن وافقه يجب القضاء واحتج به بحديث الزهري قال « بلغني ان عائشة وحفصة اصيحتا صائمتين متطوعتين فاهدي لهما طعام فافطرننا عليه فدخل عليهما النبي صلى الله عليه وسلم قالت عائشة فقالت حفصة يا رسول الله اني اصبحت انا وعائشة صائمتين متطوعتين وقد اهدى لنا هدية فافطرننا عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضيا مكانه يوماً آخر » قال البيهقي هذا الحديث رواه الثقات الحفاظ من أصحاب الزهري عنه هكذا منقطعاً بينه وبين عائشة وحفصة مالك بن أنس ويونس بن يزيد ومعفر وأبي جريح وبجي بن سعيد وعبيد الله بن عمر وسفيان بن عيينة ومحمد بن الوليد الزبيدي وبكر بن وائل وغيرهم ثم رواه البيهقي باسناده عن جعفر بن برقان - بضم الباء الموحدة - عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت « كنت انا وحفصة صائمتين فعرض لنا طعام فاشتبهتاه فأكلنا فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني حفصة وكانت بنت أبيها حقا فقصت عليهما القصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضيا يوماً مكانه » قال البيهقي هكذا رواه جعفر بن برقان وصالح بن ابي الاخير وسفيان بن حسين عن الزهري وهو هو فيه علي الزهري ثم روى البيهقي عن ابن جريح عن الزهري قال قلت له احدثك عروة عن عائشة انها قالت « اصبحت انا وحفصة صائمتين » فقال لم أسمع من عروة في هذا شيئاً لكن حدثني ناس في خلافة سليمان بن عبد الملك عن يونس من كان يدخل علي عائشة انها قالت « اصبحت انا وحفصة

قوله فهو كصورة المبالغة مع العلم بالحاء لانها مقترقان عنده فيفطر في صورة المبالغة ولا يفطر ههنا (الخامسة) المنى ان خرج بالاستثناء افطر لان الايلاج من غير انزال مبطل فالانزال بنوع شهوة اولي أن يكون مفطراً وان خرج بمجرد الفكر والنظر لشهوة لم يكن مفطراً خلافاً لما لاك في النظر وعن اصحابه في الفكر اختلاف ولا حديث قال ان كور النظر حتى انزل افطره لانه انزال من غير مباشرة فاشبه الاحتلام وان خرج بمباشرة فيمادون الفرج ولمس أو قبلة افطر لانه انزل بمباشرة هذا ما ذكره الجمهور وذكر الامام ان شيخه حكى وجهين فيما اذا ضم امرأة الي نفسه وبينهما حائل قال وهو عندي كسبق الماء في صورة المضضفة وان ضاحهما متجردا فالتقت البشريتان فهي كصورة المبالغة في المضضفة واقتدى صاحب الكتاب به فآورد هذا الترتيب وتكره القبلة للشاب الذي تحرك القبلة شهوته ولا يأمن علي نفسه ولا فكره لغيره وان

صائمتين فأهدى لنا هدية فأكلناها فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني حفصة وكانت بنت أبيها فذكرت ذلك له فقال اقضيا يوما مكانه» وكذلك رواه عبد الرزاق ومسلم بن خالد عن أبي جريح ثم رواه البيهقي عن سفیان بن عینیة عن صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عائشة فذكره وقال فيه «صوما يومامكانه» قال سفیان فسألوا الزهري وأنا شاهد فقالوا اهو عن عروة فقال لا ثم رواه البيهقي باسناده عن الحميدى قال حدثنا سفیان قال سمعت الزهري يحدث عن عائشة فذكر هذا الحديث مرسلًا قال سفیان فقیل للزهري هو عن عروة قال لا قال سفیان وكنت سمعت صالح بن أبي الأخضر حدثنا عن الزهري عن عروة قال الزهري ليس هو عن عروة فظننت ان صالحا

كان الاولی الاحتراز «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم» (١) وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نساائه وهو صائم وكان املككم لاربه (٢) ومن كرهنا له القبلة فهل ذلك علي سبيل التحريم أو التنزيه حكى في التتمة فيه وجهين والاول هو المذكور في التهذيب (وقوله) وخروج القى كالملي اشارة الى ما قدمنا أنه لو استقاء أفطروا إن خرج بغير اختياره فلا ولو اقتلع

(١) (حديث) انه كان صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم : مسلم من حديث حفصة واتفقا عليه من حديث ام سلمة بلفظ انه كان يقبلها وهو صائم *

(٢) (حديث) عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نساائه وهو صائم وكان املككم لاربه : متفق عليه وله عندهما الفاظ وفي رواية لابي داود كان يقبلني وهو صائم ويص لساني وهو صائم وفي اسناده ابو يحيى المعرقب وهو ضعيف وقد وثقه العجلي قال ابن الاعرابي بلغني عن أبي داود انه قال هذه الرواية ليست بصحيحة ولا بن حبان في صحيحه عنها كان يقبل بعض نساائه وهو صائم في الفريضة والتطوع ثم ساق باسناده انه صلى الله عليه وسلم كان لا يمس شيئا من وجهها وهي صائمة ثم ساق باسناده وقال ليس بين الخبرين تضاد لانه صلى الله عليه وسلم كان يملك اربه ونه بفعله ذلك على جواز هذا الفعل لمن هو بمثل حاله وترك استعماله اذ كانت المرأة صائمة علما منه بما ركب في النساء من الضعف : تنبيه قوله لاربه هو - بكسر الهمزة واسكان الراء - ومعناه لمضوه وروى - بفتحها - بمعناه حاجته وفي رواية للبخاري ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ايقبل بعض ازواجه وهو صائم ثم ضحك قيل ضحكك تعجبا من نفسها حيث ذكرت هذا الحديث الذي يستحي من ذكره لكن غلب عليها تقديم مصلحة التبليغ وقيل ضحكك سرورا بذكر مكانها منه صلى الله عليه وسلم وقيل أرادت ان تنبه بذلك على انها صاحبة القصة : وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه أبو داود من طريق الاغر عنه أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن المباشرة للصائم فرخص له وأتاه آخر فسأله فنهاه فإذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه شاب : وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس ولم يصرح برفعه والبيهقي من حديث ثمامة مرفوعا *

أتى من قبل العرض قال الجدي أخبرني غير واحد عن معمر قال لو كان من حديث معمر ما نسيت
 قال البيهقي فقد شهد ابن جريج وابن عينة على الزهري وها شاهدنا عدل بأنه لم يسمعه من عروة فكيف
 يصح وصل من وصله قال البيهقي قال الترمذي سألت البخاري عن هذا الحديث فقال لا يصح
 حديث الزهري عن عروة عن عائشة قال وكذلك قال محمد بن يحيى الذهلي واحتج بحكاية ابن جريج
 وسفيان عن الزهري وبارسال من أرسل الحديث عن الزهري من الأئمة قال البيهقي وقد روى عن
 جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة وجرير بن حازم وإن كان ثقة فقد وهم فيه
 وقد خطأه فيه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني والمحمود بن عيسى بن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عائشة
 مرسلهم روى البيهقي عن أحمد بن حنبل وعلي بن المديني ما ذكره عنهما مرسلهم روى عن زميل ابن عباس
 مولى عروة عن عروة عن عائشة قال ابن عدي هذا ضعيف لا تقوم به الحجة قال البيهقي وقد روى
 من أوجه أخرى عن عائشة لا يصح شيء منها وقد ينتهي في الخلافات هذا آخر كلام البيهقي وروى
 الدارقطني والبيهقي حديث عائشة السابق من طريق قال في حديث عائشة قالت «دخل علي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قلت خبنا لك حيسا فقال إني كنت أريد الصوم ولكن قريه وأقضي يوما مكانه» قال
 الدارقطني والبيهقي هذه الزيادة «وأقضي يوما مكانه» ليست محفوظة واحتج
 أصحابنا بعدم وجوب القضاء بما احتج به البيهقي عن أبي سعيد الخدري قال «صنعت لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم طعاما فأتني هو وأصحابه فلما وضع الطعام قال رجل من القوم إني صائم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دعاكم أخوكم وتكلف لكم ثم قال له أفطر وصم يوما مكانه إن شئت» قالوا ولان
 الأصل عدم القضاء ولم يصح في وجوبه شيء (وأما الحديث السابق عن عائشة وحفصة فجوابه من
 وجهين - أحدهما) أنه ضعيف كما سبق (والثاني) أنه لو ثبت لحل القضاء على الاستحباب ونحن
 نقول به والله تعالى أعلم (أما) الخروج من صلاة الفرض المكتوبة والقضاء والنذر وصيام القضاء
 والكفارة والنذر فسبق بيانه في آخر باب مواقيت الصلاة وفي آخر كتاب الصيام قبيل هذا الباب.

نخامة من باطنه وأفظها فقد حكى الشيخ أبو محمد فيه وجهين (أحدهما) أنه يفطر به الخلق له بالاستقاء
 (والثاني) لا لان الحاجة اليه ما تكثر فليزخص فيه وبهذا أجاب الحناطي وكثير من الأئمة ولم
 يذكروا غيره ثم ذكر صاحب الكتاب أن مخرج الحاء من الباطن ومخرج الحاء من الظاهر ووجه لائح
 فإن الحاء يخرج من الخلق والخلق من الباطن والحاء يخرج مما قبل النقص إلا أن المقصد في مثل
 هذا المقام الضابط الفارق بين الحدين ويشبه أن يكون قدر ما بعد مخرج الحاء من الظاهر أيضا
 والله أعلم (السادسة) ذكرنا من قبل أنه لو أوجر مكرها لم يفطر فلو أكره حتى أكل بنفسه ففيه
 قولان (أحدهما) وبه قال أحمد لا يفطر لان حكم اختياره ساقط وأكله ليس منهيًا عنه فاشبه النامى
 (والثاني) وبه قال أبو حنيفة رحمه الله أنه يفطر لانه أتى بضد الصوم ذا كراهة غايته أنه أتى به لدفع

قال المصنف رحمه الله :

« ولا يجوز صوم يوم الشك لما روى عن عمار رضي الله عنه أنه قال « من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم » فإن صام يوم الشك عن رمضان لم يصح لقوله صلى الله عليه وسلم « ولا تستقبلوا الشهر استقبالا » ولأنه يتخلل في العبادة وهو في شك من وقتها فلم يصح كما كالمودخل في الظهر وهو يشك في وقتها وإن صام فيه عن فرض عليه كره وأجزأه كما لو صلى في دار مفعوبة وإن صام عن تطوع نظرت فإن لم يصله بما قبله ولا وافق عادة له لم يصح لأن الصوم قربة فلا يصح بقصد معصية وإن وافق عادة له جاز لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تقدموا الشهر بيوم ولا بيومين إلا أن يوافق صوماً كان يصومه أحدكم » وإن وصله بما قبل النصف جاز وإن وصله بما بعده لم يجز لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا انتصف شعبان فلا صيام حتى يكون رمضان » »

« (الشرح) حديث عمار رواه أبو داود والترمذي وقال هو حديث حسن صحيح (وأما) حديث « لا تستقبلوا الشهر » فصحيح رواه النسائي من رواية ابن عباس بأسناد صحيح وسبق بيانه في أوائل كتاب الصيام في وجوب صوم رمضان برؤية الهلال (وأما) حديث أبي هريرة « لا تقدموا الشهر » فرواه البخاري ومسلم وحديثه الآخر « إذا انتصف شعبان فلا صيام » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم قال الترمذي هو حديث حسن صحيح ولم يضعفه أبو داود في سننه بل رواه وسكت عليه وحكي البيهقي عن أبي داود أنه قال قال أحمد بن حنبل هذا حديث منكر قال وكان عبد الرحمن لا يحدث به يعني عبد الرحمن بن مهدي وذكر النسائي عن أحمد بن حنبل هذا الكلام قال أحمد والعلاء بن عبد الرحمن ثقة لا ينكر من حديثه إلا هذا الحديث قال النسائي ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير العلاء (أما) حكم المسألة فقال أصحابنا لا يصح صوم يوم الشك عن رمضان بلا خلاف لما ذكره المصنف فإن صامه عن قضاء أو نذر أو كفارة أجزأه وفي كراهيته وجهان (قال) القاضي أبو الطيب يكرهه وبه قطع المصنف ونقله صاحب الحاوي عن مذهب الشافعي (والثاني) لا يكرهه وبه قطع الدارمي وهو

الضرر عن نفسه لكنه لا أثر له في دفع الفطر كما لو أكل أو شرب لدفع الجوع أو العطش وهذا أصح عند صاحب الكتاب ويجري القولان فيما لو أكرهت المرأة حتى مكنت وكذلك فيما إذا أكره الرجل حتى وطئ (إن قلنا) بتصور الأكره على الوطء نعم لا تجب الكفارة وإن حكنا بالافطار للشبهة (وإن قلنا) لا يتصور الأكره على الوطء بطل صومه ولزمه الكفارة وعند أحمد يحصل الافطار بالوطء مكرها بخلاف ما قال في الأكل (وقوله) وفي فساد القصد شرعا أشار به إلى أن قيد القصد لا بد منه على ما ذكرناه في الضابط والقصد من حيث الحس موجود في حق المكروه ولكن في الحاقه بالعدم شرعا وإفساده الخلاف المذكور (وقوله) لأنه ليس بمأثم معناه أن الأكره إنما يؤثر في دفع الأثم

فقه سياح

مقتضي كلام المتولي والجمهور واختاره ابن الصباغ وغيره قال ابن الصباغ في الشامل قال القاضي أبو الطيب يكره ويجزئه قال ولم أر ذلك لغيره من أصحابنا قال وهو مخالف للقياس لأنه إذا جاز أن يصوم فيه تطوعاً له سبب فالفرض أولى كالوقت الذي نهى عن الصلاة فيه ولأنه إذا كان عليه قضاء يوم من رمضان فقد تعين عليه لأن وقت قضاؤه قد ضاق (وأما) إذا صامه تطوعاً فإن كان له سبب بأن كان عادته صوم الدهر أو صوم يوم وفطر يوم أو صوم يوم معين كيوم الاثنين فصادفه جاز صومه بلا خلاف بين أصحابنا وبهذه المسألة احتج ابن الصباغ في المسألة السابقة كما سبق ودليله حديث أبي هريرة الذي ذكره المصنف وإن لم يكن له سبب فصومه حرام وقد ذكر المصنف دليلاً فإن خالف وصام أم بذلك وفي صحة صومه وجهان مشهوران في طريقة خراسان (أحدهما) بطلانه وبه قطع القاضي أبو الطيب والمصنف وغيرهما من العراقيين (والثاني) يصح وبه قطع الدارمي وصححه السرخسي لأنه صالح للصوم في الجملة بخلاف صوم العيد قال الخراسانيون وهذا الوجهان كالوجهين في صحة الصلاة انتهى عنها في وقت النهي قالوا ولو نذر صومه ففي صحة نذره وجهان بناء على صحة صومه إن صح صح والافلا قالوا فإن صححناه فليصم يوماً غيره فإن صامه أجزأه عن نذره هذا كله إذا لم يصل يوم الشك بما قبل نصف شعبان فأما إذا وصله بما قبله فيجوز بالاتفاق لما ذكره المصنف فإن وصله بما بعد نصف شعبان لم يجزه لما ذكره المصنف أما إذا صام بعد نصف شعبان غير يوم الشك ففيه وجهان (أحدهما) وبه قطع المصنف وغيره من المحققين لا يجوز للحديث السابق (والثاني) يجوز ولا يكره وبه قطع المتولي وأشار المصنف في التنبيه إلى اختياره وأجاب المتولي عن الحديث السابق «إذا انتصف شعبان فلا صيام حتى يكون رمضان» بجوابين (أحدهما) إن هذا الحديث ليس بثابت عند أهل الحديث (والثاني) إنه محمول على من يخاف الضعف بالصوم فيؤمر بالفطر حتى يقوى لصوم رمضان والصحيح ما قاله المصنف وموافقوه والجوابان اللذان ذكرهما المتولي ينافيان فيها *

علي ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «رفع عن امتي الخطأ والنسيان» (١) الخبر وحصول الفطر لا يتعلق به أتم (واعلم) أن هذا التوجيه يتركب على مقدمتين (إحدهما) إن الإكراه إنما يؤثر في دفع المأثم (والثانية) أن هذا ليس بمأثم واقصر ههنا على ذكر الثانية وفي الوسيط على ذكر الأولى والله تعالى أعلم *

قال (أما ذكر الصوم) احترزنا به عن الناس للصوم فإنه لا يفطر بأكل ولا جماع (م) والغالب الذي يظن عدم طلوع الصبح أو غروب الشمس افطر ويلزمه القضاء في الآخر *

(١) حديث «رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه: تقدم في شروط الصلاة *

﴿فرع﴾ قال أصحابنا يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا وقع في السنة الناس إنه رؤى ولم يقل عدل إنه رآه أو قاله وقلنا لا تقبل شهادة الواحد أو قاله عدد من النساء أو الصبيان أو العبيد أو الفساق وهذا الحد لا خلاف فيه عند أصحابنا قالوا فأما إذا لم يتحدث برؤيته أحد فليس بيوم شك سواء كانت السماء مصحية أو أطبق الغيم هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي الرافعي

ومن القيود المدرجة في الضابط الذي سبق كون الوصول مع ذكر الصوم فأما إذا أكل ناسيا نظر إن قل أكله لم يفطر خلافاً لما لك «لنا ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فأما أطعمه الله وسقاه» (١) وإن كثر ففيه وجهان كل وجهين في بطلان الصلاة بالكلام الكثير وإن أكل جاهلاً بكونه مفطراً وكان قريب العهد بالسلام أو نشأ بزيادة وكان يجهل مثل ذلك لم يبطل صومه والافيطل ولو جامع ناسياً للصوم فقد نقل المزي أن صومه لا يبطل وللأصحاب فيه طريقان (أصحهما) القطع بأنه لا يبطل كما نقله اعتباراً بالاكل (والثاني) أنه يخرج علي قولين كما في جماع المحرم ناسياً ومن قال بهذا أنكر ما نقله المزي وقال لانص للشافعي رضي الله عنه فيه ولو اكل علي ظن ان الصبح لم يطلع بعد أو أن الشمس قد غربت وكان غالطاً فقد روى المزي أنه لا يجوز صومه ووافقه الأصحاب علي روايته في الصورة الثانية وأما في الأولى فمنهم من أنكر ما رواه وقال لا يوجد ذلك في كتب الشافعي رضي الله عنه ومذهبه أنه لا يبطل الصوم إذا ظن ان الصبح لم يطلع بعد لأن الأصل بقاء الليل وهو معذور في بناء الامر عليه بخلاف ما في آخر النهار فإن الأصل بقاء النهار فالغلط فيه غير معذور ومنهم من صحح ما رواه وقال لعله نقله سماعاً ووجهه بأنه تحقق خلاف ما ظنه واليقين مقدم علي الظن ولا يبعد استواء حكم الغلط في دخول الوقت وخروجه كما في الجمعة وهذا هو الأصح والأشهر في المذهب قال الامام (فان قيل) هلا خرج ذلك علي القولين في خطأ القبلة (قلنا) المخطئ آخر لا يكاد يصادف امارة ظاهرة في هجوم الليل واستصحاب النهار في معارضة ما يعن له وهو مع ذلك متمكن من الصبر الي درك اليقين فاقتضى ذلك الفرق بين البابين اذا عرفت ذلك وعدت الي لفظ الكتاب فاعلم قوله فانه لا يفطر بالميم وقوله ولا جماع بالالف لان عند احمد جماع الناسي يفسد الصوم وبالواو اشارة الي طريقة القولين فقد

(١) حديث ﴿من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فأما أطعمه الله وسقاه﴾: متفق عليه من حديث أبي هريرة ولا بن حبان والدارقطني وابن خزيمة والحاكم والطبراني في الاوسط اذا أكل الصائم ناسياً فأما هو رزق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه ولهما وللدارقطني والبيهقي من افطر في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة قال الدارقطني تفرد به محمد بن مرزوق عن الانصاري وهو ثقة وتعقب ذلك برواية أبي حاتم الرازي عن الانصاري عند البيهقي: وفي الباب عن أم اسحق الغنوية في مسند احمد

وجهان أبي محمد الباقي - بالموحدة وبالفاء - إن كانت السماء مصحية ولم ير الهلال فهو شك وحكي أيضا وجه آخر عن أبي طاهر الزيادي من أصحابنا إن يوم الشك ما تردد بين الجانبين من غير ترجيح فإن شهد عبد أو صبي أو امرأة فقد ترجح أحد الجانبين فليس بشك ولو كان في السماء قطع سحاب

تعرض للخلاف فيه في الكتاب في فصل الكفارة وإن لم يذكره في هذا الموضع ولو جعلت الواو على قوله لا يفطر ليشمل إلا كل أيضا لم يبعد لأنه أطلق القول بأنه لا يفطر الناسي به وفي الكثير منه الخلاف الذي سبق (وقوله) في مسألة الغالط ففطر يجوز أن يعلم بالزاي والواو (أما) الزاي فلان أباسعيد المتولى حكى ذهب المزي إلى أنه لا يفطر في الصورة الأولى ومنهم من نقل ذهبه إليه في الصورتين (وأما) بالواو فلامر بن (أحدهما) ما حكينا عن بعض الأصحاب في الصورة الأولى (والثاني) أن الموفق ابن طاهر حكى عن محمد بن اسحق بن خزيمة أنه يجوز الصوم في الطرفين (وقوله) ففطر ويلزمه القضاء الجمع بينهما ضرب تأكيد ولا ضرورة إليه ثم لا ينبغي أن الحكم يلزم القضاء في الصوم الواجب أما في التطوع فيفطر ولا قضاء *

قال لا ينبغي أن يأكل في آخر النهار الا يتيقن فأما بالاجتهاد ففيه خلاف وفي أول النهار يجوز بالاجتهاد ولو هجم ولم يتيقن الخطأ لزمه القضاء في الآخر ولم يلزمه في الأول * لما تكلم في الغالط الذي أكل ثم تبين خلاف ما ظنه أراد أن يبين أن الأكل ثم يجوز (أما) في آخر النهار فالأحوط ألا يأكل إلا يتيقن غروب الشمس لأن الأصل بقاء النهار فيستصحب إلى أن يستيقن خلافه ولو اجتهد وغلب على ظنه دخول الليل بورد وغيره ففي جواز الأكل وجهان (أحدهما) وبه قال الأستاذ أبو اسحق الأسفرايني أنه لا يجوز لقدرته على درك اليقين بالصبر (وأصحهما) الجواز لما روى «أن الناس أفطروا في زمان عمر رضي الله عنه ثم انكشف السحاب وظهرت الشمس» (١) (وأما) في أول النهار فيجوز الأكل بالظن والاجتهاد لأن الأصل بقاء الليل ولو هجم وأكل من غير يقين ولا اجتهاد نظر أن تبين الخطأ فالحكم ما ذكرنا في الفصل السابق وإن تبين الصواب فقد استمر الصوم على الصحة وليس لاحد أن يقول إذا أكل شاكا في الغروب وتبين الغروب وجب ألا يصح صومه كما لو صلى شاكا في الوقت أو في القبلة من غير اجتهاد وتبين له الصواب لا تصح صلاته لأن هناك ابتداء العبادة وقع في حال الشك فمنع الإنعقاد وهنا انعقدت العبادة على الصحة وشك في أنه هل أتى بما يفسدها ثم تبين عدمه ذكر هذا الفرق صاحب التتمة والمعتد وإن لم يبين الخطأ ولا الصواب واستمر الاشكال فينظر إن اتفق ذلك في آخر النهار وجب القضاء لأن الأصل بقاءه ولم يبين الأكل على أمر يعارضه وإن اتفق في أوله فلا قضاء لأن الأصل بقاء الليل وجواز الأكل

يمكن رؤية الهلال من خلالها ويمكن ان يخفى تحتها ولم يتحدث برؤيته فوجهان (قال) الشيخ ابو محمد هو يوم شك (وقال) غيره ليس بيوم شك وهو الاصح وقال إمام الحرمين ان كان ببلد يستقل أهله بطلب الهلال فليس بشك وان كانوا في سفر ولم تبعد رؤية أهل القرى فيحتمل جعله يوم شك هذا كلامه .

(فرع) في مذاهب العلماء في صوم يوم الشك قد ذكرنا انه لا يصح صومه بنية رمضان عندنا وحكاية ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعلي وابن عباس وابن مسعود وابن عمار وحذيفة وانس وابي هريرة وابي وائل وعكرمة وابن المسيب والشعبي والنخعي وابن جريج والاوزاعي قال وقال مالك سمعت أهل العلم يهون عنه هذا كلام ابن المنذر ومن قال به ايضا عثمان بن عفان وداود الظاهري قال ابن المنذر وبه اقول وقالت عائشة وأختها أسماء نصومه من رمضان وكانت عائشة تقول «لان اصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان» وروى هذا عن علي ايضا قال العبدري ولا يصح عنه وقال الحسن وابن سيرين ان صام الامام صاموا وان افطر افطروا وقال ابن عمر واحمد بن حنبل ان كانت السماء مصحبة لم يجز صومه وان كانت مغيبة وجب صومه عن رمضان وعن احمد رويتان كذهبتا ومذهب الجمهور

وروى بعض أصحابنا عن مالك وجوب القضاء في هذه الصورة وتردد ابن الصباغ في ثبوتها عنه ولواكل في آخر النهار بالاجتهاد وقلنا لا يجوز الاكل بالاجتهاد كان كما لو اكل من غير يقين ولا اجتهاد قال (ولو طلع الصبح وهو مجامع فنزع انعقد (ز) صومه ولو استمر فسد) إذا طلع الصبح وفي فيه طعاماً كله فليلفظه فان ابتلعه فسد صومه ولو لفظه في الحال لكن سبق منه شيء إلى جوفه بغير اختياره فقد نقل عن الحاوي فيه وجهان مخرجان من سبق الماء في المضضة ولو طلع الصبح وهو مجامع فنزع في الحال صح صومه نص عليه في المختصر والمآلة تصور علي ثلاثة أوجه (أحدها) ان يحس وهو مجامع بتباشير الصبح فينزع بحيث يوافق آخر النزع ابتداء الطلوع (والثاني) أن يطلع الصبح وهو مجامع ويعلم بالطلوع كما طلع وينزع كما علم (والثالث) أن يمضي زمان بعد الطلوع ثم يعلم به (أما) هذه الصورة الثالثة فليست مرادة النص بل الصوم فيها باطل وإن نزع كما علم لان بعض النهار قد مضى وهو مشغول بالجماع فاشبه الغالط بالاكل هذا ظاهر المذهب والخلاف الذي مر فيما اذا اكل على ظن أن الصبح لم يطلع بعد فبان خلافه عائد ههنا بلافراق وعلي الصحيح لو مكث في هذه الصورة فلا كفارة عليه لان مكثه مسبق بطلان الصوم (وأما) صورتان الاوليان فقد حكى الموفق ابن طاهر أن أبا إسحاق قال النص محمول على الصورة الاولى أما اذا طلع واخرج فسد صومه ولا شك في صحة الصوم في الصورة الاولى لكن حمل النص عليها والحكم بالفساد في الثانية مستبعد لا مبالاة به بل قضية كلام الأئمة تقلا وتوجيها ان المراد من مسألة النص الصورة الثانية وحكوا فيها خلاف

وعنه رواية ثالثة كذهب الحسن هذا بيان مذاهبهم في صوم يوم الشك عن رمضان فلو صامه تطوعا بلا عادة ولا وصله فقد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يجوز وبه قال الجمهور وحكام العبدري وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وحذيفة وعمار وابن عباس وأبي هريرة وأنس والاوزاعي ومحمد بن مسلمة المالكي وداود وهو قال أبو حنيفة لا يكره صومه تطوعا ويحرم صومه عن رمضان واحتج لمن قال بصومه عن رمضان بقوله صلى الله عليه وسلم «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاقدروا له» رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر وزعموا أن معناه ضيقوا عدة شعبان بصوم رمضان وبأن عائشة وأسما وابن عمر كانوا يصومونه فروى البيهقي عن عائشة أنها سألت عن صوم يوم الشك فقالت «لأن أصوم يوما من شعبان أحب الي من أن افطر يوما من رمضان» وعن أسماء أنها كانت تصوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان وعن أبي هريرة لأن أصوم اليوم الذي يشك فيه من شعبان أحب الي من أن افطر يوما من رمضان قال البيهقي ورواية أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن تقديم الشهر بصوم إلا أن يوافق صوما كان بصومه أصح من هذا قال البيهقي (وأما) قول علي رضي الله عنه في ذلك فأنما قاله عند شهادة رجل على رؤية الهلال فلا حجة فيه قال (وأما) مذهب ابن عمر في ذلك فقد روينا عنه أنه «قال لو صمت السنة كلها لافطرت اليوم الذي يشك فيه» وفي رواية عن عبد العزيز الحضرمي قال رأيت ابن عمر يأمر رجلا يفطر في اليوم الذي يشك فيه قال ورواية يزيد بن هرون تدل على أن مذهب عائشة في ذلك كذهب ابن عمر

مالك وأحمد والمزني رحمهم الله واحتجوا عليهم أن النزع ترك الجماع فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع كما لو حلف ألا يلبث ثوبا ولا يسه فأنزعه في الحال لا يحنث (وقوله) في الكتاب انعقد صومه أعلم بالميم والالف والزاي إشارة إلى مذاهبهم ويجوز أن يعلم بالواو أيضا للنقول عن أبي اسحق وقد روى الحنظلي أيضا وجها في المسألة ولو طلع الفجر وعلم به كما طلع ومكث ولم ينزع فسد صومه وهل عليه الكفارة نص في المختصر على أنها تجب وأشار فيما إذا قال لامرأته إن وطأتك فأنت طالق ثلاثا فغيب الحشفة وطلقت ومكث إلى أنه لا يجب المهر واختلف الأصحاب على طريقين (أحدهما) أن فيها قولين تقلا وتخريجا (أحدهما) وجوب الكفارة هنا والمهر ثم كمال نزع وأولج ثانيا (والثاني) لا يجب واحد منهما لأن ابتداء الفعل كان مباحا (وأصحهما) القطع بوجوب الكفارة ونفي المهر والفرق أن ابتداء الفعل لم يتعلق بالكفارة فتعلق بانتهائه حتى لا يخلوا الجماع في نهار رمضان عمدا عن الكفارة والوطء ثم غير خال عن المقابلة بالمهر لأن المهر في النكاح يقابل جميع الوطئات وعند أبي حنيفة لا تجب الكفارة بالمكث واختاره المزني وساعدنا مالك وأحمد على الوجوب والخلاف جار فيما إذا جامع ناسيا ثم تذكر الصوم واستدام ثم تكلم الأئمة في هذه المسائل في أن أول الفجر كيف يدرك ويحس ومتى عرف المترصد الطلوع كان الطلوع الحقيقي متقدما عليه فكيف يستمر فرض العلم به كما طلع وللشيخ أبي محمد

في الصوم إذا غم الشهر دون أن يكون محوا قال البيهقي ومتابعة السنة الثابتة وما عليه أكثر الصحابة وعوام
 أهل المدينة أولي بنا وهو منع صوم يوم الشك هذا كلام البيهقي واحتج أصحابنا بحديث ابن
 عمر قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا رايت صوم فصوموا وإذا رايت صوم فافطروا فان غم
 عليكم فاقدروا له» رواه البخاري ومسلم وفي رواية لهما عن ابن عمر «أن النبي ﷺ قال الشهر تسع وعشرون
 ليلة فلا تصوموا حتى تروه فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» وفي رواية لمسلم «ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ذكر رمضان فضرب يديه فقال الشهر هكذا وهكذا ثم عقد إبهامه في الثالثة
 وقال صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاقدروا ثلاثين» وفي رواية لأبي داود بأسناد
 صحيح زيادة قال «وكان ابن عمر إذا كان شعبان تسعا وعشرين نظر له فان روى فذاك وان لم ير
 ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتره أصبح مفطراً فان حال دون منظره سحاب او قتره أصبح
 صائماً قال وكان ابن عمر يفطر مع الناس ولا يأخذ بهذا الحساب» وعن أبي هريرة قال «قال النبي
 صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» رواه البخاري
 وعنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رايت صوم فافطروا فان غم عليكم
 فصوموا ثلاثين يوماً» رواه مسلم وفي رواية له «فان غم عليكم فأكملوا العدة» وفي رواية فان غم عليكم الشهر

في الجواب عنه مسل كان حكاهما الامام عنه (أحدهما) أن المسألة موضوعة على التقدير كمدأب الفقهاء
 في أمثالها (والثاني) أنا تعبدنا بما نطلع عليه ولا معنى للصباح إلا ظهور الضوء للناظر وما قبله لاحكم له
 فإذا كان انشخص عارفاً بالاوقات ومنازل القمر وكان بحيث لا حائل بينه وبين المطلع وترصد فمتي
 أدرك فهو أول الصبح المعتبر *

قال القول في شرائط الصوم وهي أربعة ثلاثة في الصائم وهي (النقاء عن الحيض) (والإسلام) (والعقل)
 في جميع النهار وزوال العقل بالجنون مفسد ولو في بعض النهار واستتاره بالنوم ليس بمفسد ولو في
 كل النهار (و) وانغماره بالانغماء فيه اقوال (انه) كأنوم أو كالجنون (واصح) الاقوال انه ان افاق في أول النهار
 لم يضره بعده الانغماء *

يشترط في الصائم ثلاثة أمور (أحدها) النقاء عن الحيض والنفاس فلا يصح صوم الحائض
 والنفاس علي ما قدمناه في الحيض (والثاني) الإسلام فلا يصح صوم الكافر أصلياً كان او مرتداً كما
 لا يصح منه سائر العبادات وهذان الشرطان معتبران في جميع النهار حتي لو طرأ حيض اوردته في
 آخر النهار بطل الصوم (والثالث) العقل فلا يصح صوم المجنون ولو جن في أثناء النهار فظاهر المذهب
 بطلان صومه كما لو جن في خلال صلاته تبطل صلاته وفيه وجه ان عروض الجنون كهروض
 الانغماء وسيأتي حكمه وعبر الشيخ ابو اسحق عن هذا الخلاف في المذهب بقولين (الأول) الجديد
 (والثاني) القديم ولو نوى من الليل ونام جميع النهار صح صومه وعن أبي الطيب ابن سلمة والاصطخري

فعدوا ثلاثين» وفي المسألة أحاديث كثيرة بمعنى ما ذكرناه قال أهل اللغة يقال قدرت الشيء أقدره وأقدره
بضم الدال وكسر ها- وقدرته وأقدرته بمعنى واحد وهو من التقدير قال الخطابي ومنه قوله تعالى (فقد رنا نفعهم
القادرون) واحتج أصحابنا بالرواية السابقة «فاكلوا العدة ثلاثين» وهو تفسير لا قدروا له ولهذا لم يجتمعوا
في رواية بل تارة يذكر هذا وتارة يذكر هذا وتأييده الرواية السابقة «فاقدروا ثلاثين» قال الامام
أبو عبد الله الماوردي حمل جمهور الفقهاء قوله صلى الله عليه وسلم «فاقدروا له» على أن المراد إكمال
العدة ثلاثين كما فسره في حديث آخر قالوا ويوضحه ويقطع كل احتمال وتأويل فيه رواية البخاري
«فاكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما» وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يتقدم من أحدكم رمضان
بصوم يوم أو يومين إلا أن يكون رجل كان يصوم صومه فليصم ذلك اليوم» رواه البخاري ومسلم
وعن أبي البختري قال «أهلنا رمضان ونحن بذات عرق فارس لنا رجلا إلى ابن عباس يسأله فقال
ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى قد أمد له رؤيته فان أغمى عليكم فاكلوا
العدة» رواه مسلم وعن ابن عباس أيضا قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا قبل
رمضان صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان حالت دون غمامة فاكلوا شعبان ثلاثين يوما» رواه
الترمذي وقال حديث حسن صحيح وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «صوموا لرؤيته وافطروا
لرؤيته فان حال بينكم وبينه سحب فكلوا ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا» رواه النسائي

أنه لا يصح كما لو كان معنى عليه جميع النهار واحتجا على ذلك بقوله في المختصر فان أفاق في بعض
النهار فهو صائم يعني المعنى عليه ثم قال وكذلك إن أصبح راقدًا ثم استيقظ فاشعر كلامه باشتراط
الاستيقاظ في بعض النهار والمذهب الاول والفرق بين النوم والاعغاء ان سلمنا أن مستغرقه مبطل
أن الاعغاء يخرج عن أهلية الخطاب ويلحقه بالمجنون والنائم اذا نبه تنبه ولهذا لا يسقط قضاء
الصلوات بالنوم ويسقط بالاعغاء ولو نوى من الليل ثم عرض له الاعغاء فقد نص في المختصر في
باب الصوم أنه اذا كان مفيقا في جزء من النهار صح صومه وفي باب الظهار أنه ان كان مفيقا في أول
النهار صح صومه ويحكى مثله عن البويطي وفي بعض كتبه أن المرأة اذا كانت صائمة فخاضت واغشي
عليها بطل صومها وذلك يقتضي اشتراط الافاقة في جميع النهار وقال المزني اذا نوى من الليل صح
صومه وان استغرق الاعغاء جميع النهار كالنوم وخرج ابن سريج من نصه في الظهار
أنه يشترط الافاقة في طرفي النهار وقت طلوع الفجر ووقت غروب الشمس وللأصحاب
في المسألة طريقتان اثبات الخلاف ونفيه (أما) المثبتون للخلاف فلم يتركوا (أظهرها) ان المسألة على
ثلاثة أقوال (أصحها) نصه في المختصر في باب الصوم وبه قال أحمد وأوجه الامام بأن
الدليل يقتضي اشتراط النية مقرونة بجميع اجزاء العبادة الا ان الشرع لم يشترط
ذلك واكتفى بتقديم العزم دفعا للعسر فلا بد من ان يقع المعزوم عليه بحيث

باسناد صحيح وعنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » لا تقدموا الشهر بصيام يوم ولا يومين إلا أن يكون شيء كان يصومه أحدكم لا تصوموا حتى تروه ثم صوموا حتى تروه فإن حالت دون غمامة فامضوا العدة ثلاثين ثم افطروا » وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احصوا هلال شعبان لرمضان » رواه الترمذي وعن مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح عن يحيى بن يحيى عن أبي معاوية بإسناده الصحيح قال لا نعرف مثل هذا إلا من حديث أبي معاوية قال والصحيح رواية أبي هريرة السابقة « لا تقدموا شهر رمضان بيوم ولا يومين » هذا كلام الترمذي وهذا الذي قاله ليس بقادح في الحديث لأن أبا معاوية ثقة حافظ فزيادته مقبولة وعن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان فإن غم عليه عند ثلاثين يوما ثم صام » رواه الإمام أحمد وأبو داود والدارقطني وقال إسناده صحيح وعن حذيفة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة » رواه أبو داود والنسائي بإسناد علي شرط البخاري ومسلم وعن عمار قال « من صام اليوم الذي يشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم » رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح والاحاديث بنحو ما ذكرته كثيرة مشهورة والجواب عما احتج به المخالفون سبق بيانه والله أعلم *

يتصور القصد إليه وإمساك المعنى عليه لا يقع مقصودا فإذا استغرق الانغماء امتنع التصحيح وإذا وجدت الافاقة في لحظة أتبعنا زمان الانغماء زمان الافاقة (والثاني) اشتراط الافاقة في أول النهار وبه قال مالك رحمه الله ووجهه أنه حالة الشروع في الصوم فينبغي أن تجتمع فيه صفات الكمال ولهذا خص أول الصلاة باشتراط النية فيه (والثالث) اشتراط الافاقة في جميع النهار كالافاقة عن الجنون والنقاء عن الحيض (والطريق الثاني) إنه ليس في المسألة إلا قولان الأول والثاني (وأما) نصه الثالث فهو محمول على ما إذا كان الانغماء مستغرقا أو على انغماء الجنون أو على أن جوابه رجع إلى الحيض دون الانغماء وقد يقع مثل ذلك في كلام الشافعي رضي الله عنه حكى هذا الطريق والذي قبله الشيخ أبو حامد وغيره (والثالث) أن المسألة على خمسة أقوال هذه الثلاثة المنصوصة وقولان آخران مخرجان (أحدهما) ما ذكره المزني جعله بعض الأصحاب قولاً مخرجا من النوم وبه قال أبو حنيفة (والثاني) ما ذكره ابن سريج ووجهه بأن الصلاة لما اعتبرت النية فيها ولم تعتبر في جميعها اعتبرت في طرفها كذلك حكم الافاقة في الصوم واستضعفت الائمة هذا القول حتى غلط صاحب الحاوي ابن سريج في تحريمه وقال لا يعرف للشافعي رضي الله عنه ما يدل عليه (وأما) النافون للخلاف فلهم طريقان (أحدهما) أن المسألة على قول واحد وهو اشتراط الافاقة في أول النهار وما ذكره في الصوم مطلق محمول على ما بينه في الظاهر (وأظهرهما) أن المسألة على قول واحد وهو اشتراط الافاقة في جزء من النهار وتعيين أول النهار

(فرع) اعلم ان القاضي ابا يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء الحنبلي صنف جزءا في وجوب صوم يوم الشك وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا حال دون مطلع الهلال غيم ثم صنف الخطيب الحافظ ابو بكر بن احمد بن علي بن ثابت البغدادي الشافعي جزءا في الرد على ابن الفراء والشناعة عليه في الخطأ في المسألة ونسبته إلى مخالفة السنة وما عليه جماهير الامة وقد حصل الجزء ان عندي والله الحمد وانا اذكر ان شاء الله تعالى مقاصديهما ولا اخل بشيء يحتاج اليه مما فيهما مضموما الى ما قدمته في الفرع قبله وبالله التوفيق قال القاضي ابن الفراء جاء عن الامام أحمد رحمه الله فيما إذا حال دون مطلع الهلال غيم ليلة الثلاثين من شعبان ثلاث روايات (إحداها) وجوب صيامه عن رمضان رواها عنه الأثرم والمروزي ومنها وصالح والفضل بن زياد قال وهو قول عمر بن الخطاب وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وعمر بن العاص وأنس ومعاوية وأبي هريرة وعائشة وأسماء وبكر ابن عبد الله المزني وأبي عثمان وابن أبي مريم وطاوس ومطرف ومجاهد فهؤلاء ثمانية من الصحابة وسبعة من التابعين (والثانية) لا يجب صومه بل يكره إن لم يوافق عادته (والثالثة) إن صام الامام صاموا والا أفطروا وبه قال الحسن وابن سيرين قال ابن الفراء وعلى الرواية الاولى عول شيوخنا أبو القاسم الحزقي وأبو بكر الخلال وأبو بكر عبد العزيز وغيرهم واحتج بحديث ابن عمر السابق «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاقدروا له» وقد سبق بيانه وأنه من الصحيحين وفي رواية لابن داود زيادة عن ابن عمر «أنه إذا كان دون منظره سحب صام» قال والدلالة في الحديث من

في نصه في الظهار وقع على سبيل الاتفاق (وأما) النص الثالث فقد قدمنا تأويله ولو نوى بالليل ثم شرب دواء فزال عقله نهارا فقد قال في التهذيب يرتب على ذلك الاغناء (إن قلنا) لا يصح الصوم في الاغناء فهنا اولي (وان قلنا) يصح فوجهان (والاصح) ان عليه القضاء لانه كان يصنعه ولو شرب المسكر ليلا وبقي سكره في جميع النهار فعليه القضاء وان بقي بعض النهار ثم صحا فهو كالاغناء في بعض النهار قاله في التهمة (وأما) لفظ الكتاب فمسألنا الجنون والنوم معلتان بالواو لما حكينا من الوجهين (وقوله) في الاغناء اقوال يجوز اعلامه بالواو للطريقة النافية للخلاف وما اطلقه من الاقوال محمول على طريقة إثبات الاقوال الخمسة لكنه ذكر منها ثلاثة (احداها) المخرج الذي اختاره المازني وهو قوله كالنوم (والثاني) منصوصه في بعض كتبه وهو قوله كالجنون (والثالث) منصوصه في باب الظهار (وأما) القولان الباقيان فلم يذكرهما ولو حملنا ما اطلقه على الاقوال الثلاثة التي ذكرها وقد رنا حصره خلاف المسألة فيها لكان صاحب الكتاب منفردا بنقل هذه الطريقة (وقوله) كالنوم أو كالجنون التشبيه بهما مبنى على ظاهر المذهب فيهما وجعله القول الثالث اصح الاقوال خلاف ما ذكره الجمهور وانما الاصح عندهم ما قدمنا ذكره وما اطلقه من عبارات الزوال والانقار والاستتار فانما اخذه من الامام حيث جعل لاختلال العقل مراتب (احداها) الجنون وهو يسلب خواص الانسان ويكاد ياحقه بالبهائم

وجبهين (أحدهما) أن رواية ابن عمر «وكان يصبح في الغيم صائماً» ولا يفعل ذلك الا وهو يعتقد أنه معنى الحديث وتفسيره قال (فان قيل) فقد روى عن ابن عمر انه قال «لوصيت السنة لا فطرت هذا اليوم - يعني يوم الشك -» وروى عنه «صوموا مع الجماعة وافطروا مع الجماعة» (قلنا) المراد لا فطرت يوم الشك الذي في الصحو وكذا الرواية الاخرى عنه قال (فان قيل) يحتمل انه كان يصبح ممسكاً احتياطاً لاحتمال قيام بيته في أثناء النهار بانه من رمضان قسمي إمساكه صوماً (قلنا) الامساك ليس بصوم شرعي فلا يصح الحمل عليه ولانه لو كان للاحتياط لامسك في يوم الصحو لاحتمال قيام بيته بالرؤية (الوجه الثاني) ان معنى «اقدروا له» ضيقوا عدة شعبان بصوم رمضان كما قال الله تعالى (ومن قدر عليه رزقه) أي ضيق عليه رزقه قال وإنما قلنا ان التضيق بان يجعل شعبان تسعة وعشرين يوماً أولى من جعله ثلاثين لوجه (أحدها) انه تأويل ابن عمر راوى الحديث (والثاني) ان هذا المعنى متكرر في القرآن. (والثالث) أن فيه احتياطاً للصيام (فان قيل) فقد روى مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «فان غم عليكم فاقدروا له ثلاثين» فيحمل المطلق على المقيد (قلنا) ليس هذا بصريح لانه يحتمل رجوعه إلى هلال شوال لانه سبقه بقوله (وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم) يعني هلال شوال فتستعمل اللفظين على موضعين وإنما يحمل المطلق على المقيد إذا لم يكن المقيد محتملاً ويدل عليه رواية أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاقدروا له ثلاثين يوماً ثم افطروا» ويستنبط من الحديث دليل آخر وهو ان معناه اقدروا له زماناً يطلع في مثله الهلال وهذا الزمان يصلح وجود الهلال فيه ولان في المسألة إجماع الصحابة روى ذلك عن عمر وابنه وأبي هريرة وعمر بن العاص ومعاوية وأنس وعائشة واسماء ولم يعرف لهم مخالف في الصحابة عن سالم بن عبد الله قال «كان أبي اذا اشكل عليه شأن الهلال تقدم قبله بصيام

(والثانية) الانغماء وهو يغشى العقل ويغلب عليه حتى لا يبقى في دفعه اختيار (والثالثة) النوم وهو مزيل للتمييز لكنه سهل الازالة والعقل معه كالشيء المستور الذي يسهل الكشف عنه قال ودونها مرتبة رابعة وهي الغفلة ولا أثر لها في الصوم وفاقاً *

قال (الرابع) الوقت القابل للصوم وهو جميع الايام الا يوم العيدين (ح) وأيام التشريق (و) ولا يصح صوم المتمتع في أيام التشريق على القول الجديد وصوم يوم الشك صحيح إن وافق نذراً أو قضاءً أو ورداً وإن لم يكن له سبب فهو منهي عنه (م ح) وفي صحته وجهان كالصلاة في الاوقات المكروهة ويوم الشك ان يتحدث برؤية الهلال من لا يثبت الهلال بشهادته كالعبيد والفساق *

أيام السنة تنقسم إلى يوم الشك وغيره وغيره ينقسم إلى يوم العيد وأيام التشريق وغيرها (فأما) غيرها من الايام فهو قابل للصوم بلا استثناء (وأما) يوم العيد فلا يقبلانه خلافاً لابي حنيفة رحمه الله لان عنده

يوم وعن أبي هريرة «لأن تعجل في صوم رمضان بيوم أحب إلي من أن أتأخر لأنني إذا تعجلت لم يقتني وإذا تأخرت فاتني» وعن عمرو بن العاص «أنه كان يصوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان» وعن معاوية أنه كان يقول «إن رمضان يوم كذا وكذا ونحن متقدمون فمن أحب أن يتقدم فليقدم ولأن أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان» وعن عائشة وقد سئلت عن اليوم الذي يشك فيه فقالت «لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان» قال الراوي فسألت ابن عمر وأبا هريرة فقالا أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم بذلك منا وعن أسماء أنها كانت تصوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان قال (فان قيل) كيف يدعي الإجماع وفي المسألة خلاف ظاهر للصحابة فقد روى منع صومه عن عمر وعلي وابن مسعود وعمار وحذيفة وابن عباس وأبي سعيد وأنس وعائشة ثم ذكر ذلك بأسانيدهم عن طرق وفي الرواية عن علي قال «إن نبيكم صلى الله عليه وسلم كان ينهي عن صيام ستة أيام من السنة يوم الشك والنحر والفطر وأيام التشريق» وعن عمر وعلي «أنهما كانا ينهيان عن صوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان» وعن ابن مسعود «لأن أفطر يوما من رمضان ثم أقضيه أحب إلي من أن أزيد فيه ما ليس منه» وعن ابن عباس «لا تصوموا اليوم الذي يشك فيه لا يسبق فيه الإمام» وعن أبي سعيد «إذا رأيت هلال رمضان فصم وإذا لم تره فصم مع جملة الناس وافذر مع جملة الناس» ونهى

لو نذر صومها كان له أن يصوم فيها * لنا أنه روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «نهى عن صوم يومين يوم الاضحى ويوم الفطر (١)» (وأما) أيام التشريق فهل يجوز للمتمتع العادم للهدى أن يصومها عن الثلاثة أيام اللازمة عليه في الحج فيه قولان (القديم) وبه قول مالك أنه أنه يجوز لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «أرخص للمتمتع إذا لم يجد الهدى ولم يصم الثلاثة في العشر أن يصوم أيام التشريق» (٢) وإلى هذا ما ميل الشيخ أبي محمد (والجديد)

(١) حديث (ع) أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم الاضحى متفق عليه من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وابن عمر وأقره به مسلم من حديث عائشة *
(٢) «حديث» عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمتمتع إذا لم يجد الهدى ولم يصم الثلاثة في العشر أن يصوم أيام التشريق : الدارقطني من طريق يحيى بن سلام عن شعبة عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الزهري عن سالم عن ابن عمر وقال يحيى ليس بالقوي ورواه بمعناه من حديث عبد الغفار بن القاسم ومن حديث يحيى بن أبي أنيسة وهامتر وكان رواه عن الزهري عن عروة عن عائشة واصله في صحيح البخاري من حديث عروة عن عائشة ومن حديث سالم عن أبيه قال لا يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى وهذا في حكم المرفوع وهو مثل قول الصحابي أمرنا بكذا ونهينا عن كذا ورخص لنا في كذا *

حذيفة عن صوم يوم الشك فهذا كله يخالف ما رويتموه عن الصحابة من صومه (قلنا) يجمع بينهما بأن من نهي عن الصيام أراد إذا كان الشك بلا حائل سحاب وكان صيامهم مع وجود الغيم ويحتمل أنهم نهوا عن صومه تطوعا وتقدما على الشهر ومن صام منهم صام على أنه من رمضان قال (فإن قيل) فنحن أيضاً تأول ما رويتموه عن الصحابة أن من صام منهم صام مع وجود شهادة شاهد واحد وقدرى

أنه لا يجوز بل هما في عدم قبول الصوم كالعيدين لما روي أنه صلى الله عليه وسلم قال «لا تصوموا في هذه الأيام فأنها أيام أكل وشرب وبعل» (١) فإن فرعنا على القديم فهل يجوز لغیر المتمتع صومها فيه وجهان (قال) أبو اسحق نعم لأن تجوز صومها للمتمتع إنما كان لأنه صوم له سبب فيجوز مثل هذا الصوم لكل أحد دون التطوعات المحضة وقال الأكثرون لا يجوز لأن النهي عام والرخصة وردت في

(١) «حديث» لا تصوموا في هذه الأيام فأنها أيام أكل وشرب وبعل - يعني أيام منى - الدارقطني والطبراني من حديث عبد الله بن حذافة السهمي وفيه الواقدي ومن حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به وفيه أن المنادي بدیل بن ورقاء وفي إسناده سعيد بن سلام وهو قريب من الواقدي وحديث أبي هريرة عن ابن ماجه مختصرا من وجه آخر: وأخرجه ابن حبان ورواه الطبراني في الكبير من طريق إبراهيم بن اسماعيل بن أبي حبيب وهو ضعيف عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل أيام منى صائحا يصيح أن لا تصوموا هذه الأيام فأنها أيام أكل وشرب وبعل والبعل وقاع النساء ومن طريق عمر بن خليفة عن أبيه وفي إسناده موسى بن عبيدة الرندي وهو ضعيف: وأخرجه أبو يعلى وعبد بن حميد وابن أبي شعبة واسحق ابن راهويه في مسانيدهم: وأخرجه النسائي من طريق مسعود بن الحكم عن أمه أنها رأت وهي بمنى في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم راكبا يصيح يقول يا أيها الناس إنما أيام أكل وشرب ونساء وبعل وذكر الله قال فقلت من هذا قالوا على بن أبي طالب ورواه البيهقي من هذا الوجه لكن قال أن جدته حدثته: وأخرجه ابن يونس في تاريخ مصر من طريق يزيد بن الهادي عن عمرو بن سليم الزرقى عن أمه قال يزيد فسأت عنها فقيل أنها جدته وفيه أن الصائح على أيضا وله طرق أخرى صحيحة دون قوله وبعل منها في صحيح مسلم من حديث نبيشة الهذلي بلفظ أيام التشريق أيام أكل وشرب ومن حديث كعب بن مالك أيضا وابن حبان من حديث أبي هريرة وللنسائي من حديث بشر بن سحيم ورواه أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث عتبة بن عامر في حديث ورواه البزار من طريق عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيام التشريق أيام أكل وشرب وصلاة فلا يصومها أحد وأخرجه أبو داود من طريق أبي مرة مولى أم هانئ أنه دخل مع عبد الله بن عمرو على أبيه عمرو بن العاص فقرب إليه طعاما فقال كل فقال إني صائم فقال عمرو كل فهذه الأيام التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بإفطارها وبنهاها عن صيامها قال مالك وهي أيام التشريق وفيه عن زيد بن خالد الجهني أخرجه أبو يعلى *

ذلك مسنداً عن فاطمة بنت الحسين «ان رجلاً شهد عند علي رضي الله عنه برؤية هلال رمضان فصام واحداً به قال وامر للناس بالصيام وقال لان اصوم يوماً من شعبان احب الي من ان افطر يوماً من رمضان» (قلنا) لا يصح هذا التأويل لانه اذا شهد واحد خرج عن ان يكون من شعبان وصار يوماً من رمضان يصومه الناس كلهم وفيما سبق عن الصحابة انهم قالوا «لان نصوم يوماً من شعبان» وهذا انما يقال في يوم شك ولان ابن عمر كان ينظر الهلال فان كان هناك غيم اصبح صائماً والا افطر وهذا يقتضي العمل باجتهاده لا بشهادة ولا بهم سموه يوم الشك ولو كان في الشهادة لم يكن يوم شك قال (فان قيل) ليس فيما ذكرتم انهم كانوا يصومونه من رمضان فلعلهم صاموه تطوعاً وهذا هو الظاهر لانهم قالوا «لان نصوم يوماً من شعبان» فسموه شعبان وشعبان ليس بفرض (قلنا) هذا لا يصح لان ابن عمر كان يفرق بين الصحو والقيم ولان ظاهر كلامهم انهم قصدوا الاحتياط لاحتمال كونه من رمضان وهذا المقصود لا يحصل بنية التطوع وانما يحصل بنية رمضان ومن القياس انه يوم يسوغ الاجتهاد في صومه عن رمضان فوجب صيامه كالمشهد بالهلال واحد واحترزنا بيسوغ الاجتهاد عن يوم الصحو ولهذا يتناول ما أطلقه الصحابة علي الصحو لانه روى صريحاً عن ابن عمر ولانه عبادة بدنية مقصودة فوجب مع الشك كمن نسي صلاة من صلاتين واحترزنا بدنية عن الزكاة والحج وبمقصوده عن شك هل أحدث أم لا فلا شيء عليه في كل ذلك قال واحتج المخالف بحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم «نهى عن صيام ستة أيام لليوم الذي يشك فيه من رمضان ويوم النحر ويوم الفطر وأيام التشريق» وجوابه من وجهين (أحدهما) حمله علي من صامه

في حق المتمتع خاصة وذكر الامام أن القاضي الحسين سلك مسلكاً يفضي الي تنزيل يوم العيد منزلة يوم الشك قال وماتراه قاله عن عقد (وأما) يوم الشك فقد روى عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أنه قال «من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى (١) أبا القاسم» فلا يصح صومه عن رمضان خلافاً لاحديث قال في رواية «ان كانت السماء مصحية كره صومه والاوجب صومه عن رمضان» وفي رواية ان صام الامام صاموا والا

(١) «حديث» عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم أصحاب السنن وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث صلة بن زفر قال كنا عند عمار فذكره وعلقه البخاري في صحيحه عن صلة ولبس هو عند مسلم بل وهم من عزاء اليه : تنبيه قال ابن عبد البر هذا مسند عندهم مرفوع لا يختلفون في ذلك وزعم ابو القاسم الجوهري انه موقوف ورد عليه ورواه اسحق بن راهويه عن وكيع عن سفيان عن سمك عن عكرمة قوله ورواه الخطيب في ترجمة محمد بن عيسى الآدمي قال ثنا احمد بن عمر الوكيعي ثنا وكيع فذكره وزاد فيه ابن عباس : وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه ابن عدي في ترجمة علي القرشي وهو ضعيف *

تطوعاً أو عن نذر أو قضاء (والثاني) حمله على الشك إذا لم يكن غيم قال واحتج أيضاً بحديث حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تقدموا الشهر بيوم ولا بيومين حتى تروا الهلال أو تكلوا العدة قبله ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكلوا العدة » وجوابه أنه محمول على ما إذا لم يكن غيم واحتج بحديث ابن عباس وابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن حال دون غمامة فاكلوا العدة ثلاثين » (وجوابه) أن معناه أكلوا رمضان ودليل هذا التأويل أنه جاء في حديث أبي هريرة « فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين » ويعود الضمير في رؤيته إلى هلال شوال لأنه أقرب مذكور وفي رواية عن أبي هريرة « فامضوا العدة ثلاثين ثم افطروا » ومثله من رواية ابن عباس وهكذا الجواب عن حديث ابن عمر في صحيح مسلم « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فاقدروا له ثلاثين » معناه غم هلال شوال قال واحتج بحديث أبي البختري السابق قال « أهلنا هلال رمضان فشككنا فيه فبعثنا إلى ابن عباس رجلاً فقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل أمده لرؤيته فإن غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين » وفي البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين » (قلنا) هذا محمول على ما إذا كان الاغنام من الطرفين بأن يغم هلال رمضان فنعد شعبان تسعة وعشرين يوماً ثم نصوم ثلاثين فيحول دون مطلع هلال شوال غيم ليلة الحادي والثلاثين فأنعد شعبان من الآن ثلاثين ونعد رمضان ثلاثين ونصوم يوماً فيصير الصوم واحداً وثلاثين كما إذا نسي صلاة من يوم فاتته فإنه يلزمه صلوات اليوم وقد روى عن أنس أنه قال « هذا اليوم يكمل إلى أحد وثلاثين يوماً » قال واحتج بحديث حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فعدوا شعبان ثلاثين ثم صوموا فإن غم عليكم فعدوا رمضان ثلاثين ثم

أفطروا وعن رواية أخرى مثل مذهبنا لنا قوله صلى الله عليه وسلم « فإن غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان » (١) ويجوز صومه عن قضاء ونذرو كفارة وكذا

(١) « حديث » فإن غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا ولا تصلوا شعبان بصوم يوم من رمضان: النسائي من حديث سماك بن حرب قال دخلت على عكرمة في يوم شك وهو يأكل فقال لي هلم فقلت اني صائم خلف لتفطرن قلت سبحان الله وتقدمت وقلت هات الآن ما عندك قال سمعت ابن عباس يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته فإن حال بينكم وبينه سحابة أو ظلمة فاكلوا العدة عدة شعبان ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا ولا تصلوا رمضان بصوم يوم من شعبان: ورواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من هذا الوجه وقالوا فاكملوا العدة ثلاثين وهو من صحيح حديث سماك لم يدل فيه ولم يلقن أيضاً فإنه من رواية شعبة عنه وكان شعبة لا يأخذ عن شيوخه ما دلوا فيه ولا ما لقنوا: وروي البخاري من وجه آخر عن

أفطروا الا ان تروه قبل ذلك» وجوابه ما سبق قبله انه محمول علي ما اذا كان الاغمام في طرفي رمضان قال (فان قيل) هذا التأويل باطل لوجهين (أحدهما) انه قال «فعدوا شعبان ثلاثين ثم صوموا» والصوم انما هو اول الشهر (والثاني) انه قال بعد ذلك «فان غم عليكم فعدوا رمضان ثلاثين ثم افطروا» فدل علي ان الاغمام في اوله وفي آخره والذي في اوله يقتضي الاعتداد به في اول رمضان وعلي هذا التأويل يقتضي أن الاعتداد به في آخر رمضان (قلنا) التأويل صحيح لانا نكمل عدة شعبان في آخر رمضان ونصوم يوما آخر فيكون قوله ثم صوموا اراجعا الي هذا اليوم (وأما) قوله بعده «فان غم عليكم فعدوا رمضان ثلاثين ثم افطروا» فمعناه اذا غم في اوله وغم في آخره ليلة الثلاثين من رمضان فانا نعد شعبان ثلاثين ثم نصوم يوما وهو الحادي والثلاثون من رمضان فنعد رمضان ثلاثين ونصوم يوما آخر فقد حصل العددان (أحدهما) بعد الاخر ويتخللها صوم يوم قال واحتج بانه لو علق طلاقا أو عتقا علي رمضان لم يقع يوم الشك وكذا لا يحل فيه الدين المؤجل الي رمضان فكذا الصوم (وجوابه) أنا لا نعرف الرواية عن اصحابنا في ذلك فيحتمل أن لا نسلم ذلك ونقول يقع الطلاق والعتق ويحل الدين ويحتمل أن نسلمه وهو أشبه ونفرق بين المسألة بوجهين (أحدهما) انه قد ثبت الصوم بمالا يثبت الطلاق والعتق والحلول وهو شهادة

اذا وافق ورده في التطوع بلا كراهية روى عن أبي هريرة «ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تستقبلوا الشهر بيوم أو يومين الا ان يوافق ذلك صياما كان يصومه أحدكم» (١) وعن القاضي أبي الطيب انه يكره صومه عما عليه من فرض قال ابن الصباغ وهذا خلاف القياس لانه اذا لم يكره منه ماله سبب من التطوع فلان لا يكره فيه الفرض كان أولى ولا يجوز ان يصوم فيه التطوع الذي لا سبب له خلافا لابي حنيفة ومالك رحمهما الله

أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم الهلال فصوموا واذا رأيتموه فافطروا فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين : قال الاسماعيلي تفرد به البخاري عن آدم عن شعبة : وفي الباب عن حذيفة أخرجه ابو داود والنسائي وابن حبان من طريق جرير عن منصور عن ربي عن حذيفة بلفظ لا تقدموا الشهر حتي تروا الهلال أو تكملوا العدة قبله ورواه الثوري وجماعة عن منصور عن ربي عن رجل من الصحابة غير مسمى ورجحه احمد علي رواية جرير ولا يروى داود من طريق معاوية ابن صالح عن عبد الله ابن ابي قيس عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من هلال شعبان مالا يتحفظ من غيره ثم يصوم رمضان لرؤيته فان غم عليه عد ثلاثين يوما واسناده صحيح : وفي الباب في قوله فأكملوا ثلاثين عن جابر عند احمد وعن ناس من الصحابة عند النسائي وغيره *

(١) حديث * أبي هريرة لا تستقبلوا الشهر بصوم يوم أو يومين الا أن يوافق ذلك صياما كان يصومه أحدكم : متفق عليه وله عندهما الفاظ واللفظ الذي ذكره المصنف في احدي روايات النسائي *

عبل واحد (والثاني) أن في إيقاع الطلاق والعتاق وحلول الدين إسقاط حق نابت لمعين بالشك وهذا لا يجوز بخلاف الصوم فإنه إيجاب عبادة مقصودة على البدن فلا يمتنع وجوبها مع الشك كمن نسي صلاة من الخمس وكذا الجواب عن قولهم إذا تيقن الطهارة وشك في الحدث لا وضوء عليه للأصل ولو شك هل طلق لا طلاق عليه لأن الطلاق والبضع حق له فلا يسقطان بالشك وكذا الجواب عن قولهم لو تسحر الرجل وهو شاك في طلوع الفجر صح صومه لأن الأصل بقاء الليل ولو وقف بعرفات شاكا في طلوع الفجر صح وقوفه لأن الأصل بقاء الليل والفرق أن البناء على الأصل في هاتين المسألتين لم يسقط العبادة لأن الصوم والوقوف وجدا (وأما) في مسألتنا فالبناء على الأصل يسقط الصوم (وجواب) آخرو هو أن طلوع الفجر يخفى على كثير من الناس فلو منه أهم السحور مع الشك لحقهم المشقة لأنه يتكرر ذلك وليس كذلك في الزامهم صوم يوم الشك لأنه إنما يجب لعارض يعرض في السماء وهو نادر فلا مشقة فيه وكذلك الحج لو منعناهم الوقوف مع الشك لفهم وفيه مشقة عظيمة قال واحتج بأنه شك فلا يجب الصوم كالصحو (وجوابه) أنه يبطل بآخر رمضان إذا حال غيم فإنه يجب الصوم ولأنه إذا كان صحو ولم يروا الهلال فالظاهر عدمه بخلاف الغيم فوجب صومه احتياطاً قال واحتج بأن كل يوم صامه في الصحو لا يجب في الغيم كالثامن والعشرين من شعبان (وجوابه) أن الفرق بين الصحو والغيم ما سبق ولأننا تحققنا

حيث قال لا كراهية في ذلك) لنأخذ عماراً أيضاً فقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ «نهى عن صيام ستة أيام أحدها اليوم الذي يشك فيه» (١) وهل يصح هذا الصوم فيه وجهان كالوجهين في الصلاة وفي الأوقات المسكروحة (أصحها) لأنه منهى عنه كيوم العيد (والثاني) (نعم) لأنه قابل للصوم في الجملة ولو نذر صومه فهو على هذين الوجهين (فإن قلنا) يصح فليصم يوماً آخر ولو صامه خرج عن نذره قاله في التهذيب ولا يخفى أن اليوم الموصوف بكونه يوم الشك هو الثلاثون من شعبان ومتى يتصف بهذه الصفة انطبق في الغيم ليلته فهو من شعبان وليس بيوم شك لقوله صلى الله عليه وسلم «فإن غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين» (٢) ولا أثر لظننا الرؤية لولا السحاب لبعد الهلال عن الشمس وإن كانت مصحية وتراءى الناس الهلال

(١) حديث (أبي هريرة) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام ستة أيام أحدها اليوم الذي يشك فيه: البزار من طريق عبد الله بن سعيد المقبري عن جده عنه وعبد الله ضعيف والدارقطني من حديث سعيد المقبري عنه وفي أسناده الواقدي ورواه البيهقي من حديث الثوري عن عباد عن ابن أبيه عن أبي هريرة وعباد هذا هو عبد الله بن سعيد المقبري منكر الحديث قاله أحمد بن حنبل

(٢) حديث (أبي هريرة) أن غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين: ابن خزيمة وغيره من حديث ابن عباس كما تقدم *

في الثامن والعشرين كونه من شعبان بخلاف يوم الثلاثين ولهذا لو حال الغيم في آخر رمضان ليلة
الثلاثين صمنا ولو حال ليلة الحادي والثلاثين لم نصم قال واحتج بأنها عبادة فلا يجب الدخول
فيها حتى يعلم وقتها كالصلاة (وجوابه) أن هذا باطل في الأصل والفرع (أما) الأصل فإنه يجب الدخول
في الصلاة مع الشك وهو إذا نسي صلاة من الخمس (وأما) الفرع فإن الأسير إذا اشتبهت عليه
الشهور صام بالتحري (وجواب) آخر وهو أن اعتبار اليقين في الصلاة لا يؤدي إلى إسقاط العبادة
بخلاف مسألتنا قال واحتج أنه لا يصح الجزم بالنية مع الشك ولا يصح الصوم إلا بجزم النية (وجوابه)
أنه لا يمنع التردد في النية للحاجة كما في الأسير إذا صام بالاجتهاد ومن نسي صلاة من الخمس
فصلاه (فإن قيل) لو حلف أن الهلال تحت الغيم (قلنا) لا يبحث للشك مع أن الأصل بقاء النكاح

فلم يروه فليس يوم شك بطريق الأولي إن لم يتحدث برؤية الهلال أحد وإن وقع في السنة الناس أنه
رؤى ولم يقل عدل أنا رأيته أو قاله عدل وفرغنا على أنه لا يثبت بقول واحد أو قاله عدد من النسوة
أو العبيد أو الفساق وظن صدقهم فهو يوم شك وحكي الموفق ابن طاهر عن أبي محمد الباقي أنه إذا
كانت السماء مصحبة ولم ير الهلال فهو يوم شك وعن الاستاذ أبي طاهر أن يوم الشك ما تردد
بين الجائزين من غير ترجيح فإذا مشهد امرأة أو عبد أو صبي فقد ترجح أحد الجانبين وخرج
اليوم عن كونه يوم شك والمشهور ما تقدم ولو كان في السماء قطع سحاب يمكن أن يرى الهلال
من خلالها وإن يخفى تحتها فقد قال الشيخ أبو محمد أنه يوم الشك وقال غيره إنما يكون كذلك بشرط
التحدث على ما سبق وتوسط الامام بينهما فقال إن كان في بلد يستقل أهلها بطلب الهلال فلم يتحدثوا برؤيته
فالوجه أن لا يجعل الغد يوم شك وإن كان في سفر ولم يبعد رؤية أهل القرى فيحتمل أن يجعل
الغد يوم شك والله أعلم * إذا عرفت ذلك فارجع إلى لفظ المكتاب واعلم قوله إلا يوم العيدين
وأيام التشريق بالحاء والميم والالف (أما) بالحاء فلأن عنده صومها صحيح عند النذر فتكون
قابلة للصوم (وأما) بالميم فلأن عنده يجوز للمتمتع صوم أيام التشريق وهو رواية عن أحمد (وقوله)
ولا يصح صوم المتمتع في أيام التشريق إن قرىء بالواو كان مقطوعاً عما سبق وأجوز إلى اعلام ما سبق بالواو
للقول القديم فإنها قابلة للصوم على ذلك القول وإن قرىء فلا يصح بالغاء ترتيبه على ما سبق كان أحسن وأغني
عن الاعلام بالواو ويجوز أن يعلم قوله على الجديد بالواو ولأنه يقتضي اثبات خلاف في المسألة وقد ذكر
المزي أن القول القديم في المسألة مرجوع عنه فلم يثبت بعض الأصحاب فيها خلافاً (وقوله) فهو منهي
معلم بالميم والحاء (وقوله) أن يتحدث برؤية الهلال يجوز اعلامه بالواو (أما) لما روينا عن الشيخ فإنه لا يعتبر
التحدث في تفسير يوم الشك أو عن الاستاذ فإنه يجعل خبر العبيد ونحوهم مخرجاه عن كونه
يوم شك *

وكذا لو حلف أنه لم يطلع ولا هو تحت الغيم كالأوطار طائر فحلف أنه غراب أو أنه ليس بغراب أو تجهلناه (فان قيل) لو وطئ في هذا اليوم (قلنا) نجب الكفارة (فان قيل) هل يصلي التراويح هذه الليلة (قلنا) اختلف أصحابنا فقال أبو حفص العكبري لا يصلي وقال غيره يصلي وهو ظاهر كلام أحمد ولأنه من رمضان (فان قيل) لم لم يحكموا بالهلال تحت الغيم في سائر الشهور (قلنا) لافائدة فيه بخلاف

قال (القول في السنن وهي ثمانية تعجيل الفطر بعد تيقن الغروب بتمر أو ماء والإصال منهى عنه وتأخير السحور مستحب وكذا كثار الصدقات وكثرة تلاوة القرآن والاعتكاف لاسيما في العشر الاخير لطلب ليلة القدر وكف اللسان عن الهذيان وكذا كف النفس عن جميع الشهوات فهو سر الصوم وترك السواك بعد الزوال وتقديم غسل الجنابة على الصبح) *

من سنن الصوم تعجيل الفطر قال صلى الله عليه وسلم «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر» (١) وإنما يستحب التعجيل بعد تيقن غروب الشمس والسنة أن يفطر على تمر فان لم يجد فعلى ماء روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «من وجد التمر فليفطر عليه ومن لم يجد التمر فليفطر على الماء فانه طهور» (٢) وذكر القاضي الروياني أنه يفطر على التمر فان لم يجد فعلى حلوة أخرى فان لم يجد فعلى

(١) حديث (لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه من حديث سهل بن سعد : وفي الباب عن أبي ذر عند أحمد وعن أبي هريرة عند الترمذي بلفظ قال الله عز وجل احب عبادي الي اعجلهم فطرا *

(٢) «حديث» من وجد التمر فليفطر عليه ومن لم يجد التمر فليفطر على الماء فانه طهور أحمد واصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث سلمان بن عامر واللفظ لابن حبان وله عندهم الفاظ وصححه أبو حاتم الرازي ايضا وروى ابن عدي عن عمران بن حصين بمعناه واسناده ضعيف : وروى الترمذي والحاكم وصححه من حديث انس مثل حديث الباب سواء ورواه أحمد والترمذي والنسائي وغيرهم عن انس من فعله صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على رطبات قبل ان يصلي فان لم تكن فعلى تمرات فان لم تكن حسا حسوات من ماء : قال ابن عدي تفرد به جعفر عن ثابت والحديث مشهور بعبد الرزاق عنه وتاباه عمار بن هرون وسعيد بن سليمان النشيطي قال البزار رواه النشيطي فانكروه عليه وضعف حديثه : قلت واخرج أبو يعلى عن ابراهيم ابن الحجاج عن عبد الواحد بن ثابت عن ثابت عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب ان يفطر على ثلاث تمرات اوشى لم تصبه النار : وعبد الواحد قال البخاري منكر الحديث : وروى الطبراني في الاوسط من طريق يحيى بن ايوب عن حميد عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان صائما لم يصل حتى تأتیه برطب وماء فيأكل ويشرب واذا لم يكن رطب لم يصل حتى تأتیه بتمر وماء : وقال تفرد به مسكين بن عبد الرحمن عن يحيى بن أيوب وعنه ذكرى بن عمر *

مسألنا فان فيه احتياطا للصوم ولهذا يثبت هلال رمضان بشاهد واحد بخلاف غيره (فان قيل) لو حلف ليدخلن الدار في أول يوم من رمضان (قلنا) لا يبر في يمينه حتى يدخلها في يومين يوم الشك والذي بعده كمن نسي صلاة من صلوات يوم وجهلها فحلف ليدخلن الدار بعد أن يصلبها فانه لا يبر حتى يدخل بعد جميع صلوات اليوم وان كنا نعلم أن الذي في ذمته واحدة هذا آخر كلام القاضي ابو يعلى بن الفراء رحمه الله تعالى قال الخطيب الحافظ أبو بكر البغدادي في الرد عليه وقفت علي كتاب لبعض من ينتسب اليه الفقه من أهل هذا العصر ذكر فيه أن يوم الشك للمكمل اعدة شعبان يجب صومه عن أول يوم من رمضان قال الخطيب واحتج في ذلك بما ظهورا اعتلاله يغني الناظر فيه عن إبطاله اذ الحق لا يدفعه باطل الشبهات والسنن الثابتة لا يسقطها فاسد التأويلات ومع كون هذه المسألة ليس فيها التباس فربما خفي حكمها عن بعض الناس ممن قصر فهمه وقل باحكام الشرع علمه وقد أوجب الله على العلماء أن ينصحوا له فيما استحفظهم ويبدلوا الجهد فيما قلدهم

الماء وعن القاضي حسين ان الاولي في زماننا أن يفطر علي ماء يأخذه بكفه من النهر ليكون أبعد عن الشبهة (وقوله) في الكتاب علي عمر أو ماء ليس للتخير بل الامر فيه علي الترتيب كما بيناه (ومنها) التسحر فهو مندوب اليه قال عليه السلام « تسحروا فان في السحور بركة » (١) ويستحب تأخيرها ما لم يقع في مظنة الشك روى « أنه كان بين تسحر رسول الله صلى الله عليه وسلم مع زيد بن ثابت رضي الله عنه ودخوله في صلاة الصبح قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية » (٢) (ومنها) ترك الوصال فهو مكروه لغير النبي عليه السلام روى عن ابن عمر

(١) « حديث » تسحروا فان في السحور بركة: متفق عليه من حديث انس ورواه النسائي وابو عوانة في صحيحه من حديث ابى ليلى الانصاري ورواه النسائي والبخاري من حديث ابن مسعود والنسائي من وجهين عن ابى هريرة : واخرجه البزار من حديث قرة بن اياس المزني: وروى ابن ماجه والحاكم من حديث ابن عباس بلفظ استعينوا بطعام السحر علي صيام النهار وبقيلولة النهار علي قيام الليل: وشاهده في الملل لابن ابى حاتم عن ابى هريرة وفي ابى داود رواية ابن داسة وفي ابن حبان عن ابى هريرة نعم سحور المؤمن التمر وفي ابن حبان عن ابن عمر مرفوعا ان الله وملائكته يصلون علي المتسحرين وفيه عنه تسحروا ولو بجرعة من ماء *

(٢) « حديث » روى أنه كان بين تسحر رسول الله صلى الله عليه وسلم مع زيد بن ثابت ودخوله في الصلاة قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية: متفق عليه من حديث قتادة عن أنس عن زيد بن ثابت قال تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا الي الصلاة قال أنس فقلت كم كان قدر ما بينهما قال خمسين آية: وفي رواية للبخاري عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم وزيد بن ثابت تسحرا فلما فرغا من سحورهما قام نبي الله صلى الله عليه وسلم الي الصلاة فصلى قال قلنا لانس كم كان بين فراغها من سحورها ودخولها في الصلاة قال قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية *

وينهجوا للحق سبل نجاتهم ويكشفوا للعوام عن شبهاتهم لاسيما فيما يعظم خطره ويبين في الدين ضرره ومن أعظم الضرر اثبات قول يخالف مذهب السلف من أئمة المسلمين في حكم الصوم الذي هو أحد أركان الدين وأنا بمشيئة الله تعالى أذكر من السنن المأثورة وأورد في ذلك من صحيح الأحاديث المشهورة عن رسول رب العالمين وصحابتة الأخيار المرضيين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين وعن خالفهم من التابعين ما يوضح منار الحق ودليله ويزد من تنكب سبيله ويبطل شبهة قول المخالف وتأويله ثم روى الخطيب بإسناده حديث أبي هريرة السابق في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تقدموا صوم رمضان بيوم ولا يومين إلا أن يكون صوما يصومه رجل فليصم ذلك الصوم » ثم ذكر حديث أبي هريرة السابق في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن صوم ستة أيام اليوم الذي يشك فيه ويوم الفطر والنحر وأيام التشريق » ثم ذكر الأحاديث الصحيحة السابقة « لا تصوموا حتى تروا الهلال » وحديث حذيفة الصحيح السابق عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تسكوا العدة

رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن الوصال فقليل يارسول الله انك تواصل فقال إني لست مثلكم إني أطعم واسقي » (١) قال المسعودي أصبح ما قيل في معناه إني أعطى قوة الطاعم والشارب والواصل أن يصوم يومين فصاعداً ولا يتناول بالليل شيئاً وكراهية الوصال كراهية تحريم أو تنزيه (٢) حكى عن صاحب المذهب وغيره فيه وجهين (أحدهما) أنها كراهية تحريم لظاهر النهي ومبالغة النبي صلى الله عليه وسلم في منع من واصل (والثاني) أنها كراهية تنزيه لان النهي إنما ورد مخافة الضعف وهو أمر غير متحقق وظاهر كلام الشافعي رضي الله عنه هو الأول فإنه بعد ما روى خبر الوصال قال وفرق الله تعالى بين رسوله وبين خلقه في أمور أباحها له وحظرها عليهم فأشعر ذلك بكونه محظوراً وأطلق في التهذيب أن المواصل يعصي وذلك يشعر بالخطر أيضاً (ومنها) الجود والافضال فهو مندوب إليه في

(١) « حديث » ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقليل يارسول الله انك تواصل فقال إني لست مثلكم إني أطعم واسقي: متفق عليه من حديث ابن عمر ومن حديث أبي هريرة وعائشة وأنس وانفرد به البخاري من حديث أبي سعيد *

(٢) « قوله » وكراهية الوصال للتحريم للمبالغة في منع الوصال : كأنه يشير إلى حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهى عن الوصال قابوا أن ينتهوا واصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال فقال لو تأخر الهلال لزدتكم كالمئكل لهم حين أبوا أن ينتهوا: وفيها من حديثه لومد لنا الشهر لو اصلت وصالا يدع المتعمقون تعمقهم في مسند أحمد من حديث ليلى امرأة بشير بن الخصاصية قالت أردت أن أصوم يومين مواصلة فمنعني بشير وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال وقال إنما يفعل ذلك النهارى *

إذا غم الهلال ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكلوا العدة» وحديث ابن عباس السابق في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إن الله أمد له للرؤية» وحديث «أحصوا عدة شعبان لرمضان» وسبق بيانه ثم قال: باب الأمر بكامل العدة إذا غم الهلال: قال يروى ذلك عن النبي ﷺ عن عمر بن الخطاب وابنه عبدالله وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله والبراء بن عازب وأبي بكرة وطلق بن علي ورافع بن خديج وغيرهم من الصحابة ثم ذكر رواياتهم بأسانيدهم من طرق والفاظها كما سبق في الفرع الأول وفي جميع رواياته «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين» ثم قال الخطيب أجمع علماء السلف على أن صوم يوم الشك ليس بواجب وهو إذا كانت السماء متغيمة في آخر اليوم التاسع والعشرين من شعبان ولم يشهد عدل برؤية الهلال فيوم الثلاثين يوم الشك فكره جمهور العلماء صيامه إلا أن يكون له عادة بصوم فيصومه عن عادته أو كان يسرد الصوم فيأتي ذلك في صيامه فيصومه قال فمن منع صوم يوم الشك عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن

جميع الاوقات وفي شهر رمضان آكد استحبابا اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان «اجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان» (١) والمعنى في تخصيص رمضان بزيادة الجود وكثرة الصدقات تفريغ الصائمين والقائمين للعبادة بدفع حاجاتهم (ومنها) كثرة تلاوة القرآن والمدارس به وهو أن يقرأ أعلى غيره ويقرأ عليه غيره «كان جبريل عليه السلام يلقى النبي ﷺ في كل ليلة من رمضان فيتدارسان القرآن» (٢) (ومنها) الاعتكاف لاسيما في العشر الاخير من رمضان لطلب ليلة القدر «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يواظب عليه» (٣) (ومنها) أن يصوم الصائم لسانه عن الكذب والغيبة والمشاعة ونحوها ويكف نفسه

(١) «حديث» أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان: متفق عليه من حديث انس: تنبيه قوله وكان أجود يروى بضم الدال وهو أجود ويجوز نصبها وكان محمد بن أبي الفضل الساسي يقول لا يجوز لأن ما مصدرية مضافة وتقدير الكلام وكان جوده الكثير في رمضان انتهى. ويؤيده رواية في مسند احمد وهو أجود من الريح المرسلة لا يسأل عن شيء الا أعطاه *

(٢) «حديث» أن جبريل عليه السلام كان يلقى النبي صلى الله عليه وسلم في كل ليلة في رمضان فيتدارسان القرآن هو طرف من الحديث الذي قبله *

(٣) «حديث» أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان ويواظب عليه متفق عليه من حديث عائشة بلنظ كان يعتكف العشر الاواخر حتى توفاه الله عز وجل ثم اعتكف أزواجه من بعده: وأخرجاه من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان ومن حديث أبي سعيد الخدري أنه اعتكف العشر الاوسط وفي المستدرک عن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان فسافر عاما فلم يعتكف فاعتكف من العام المقبل عشرين ليلة *

مسعود وعمار بن ياسر وحذيفة بن اليمان وابن عمر وابن عباس وأنس وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وعائشة وتابعهم من التابعين سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وأبو وائل وعبد الله ابن عكيم الجهني وعكرمة والشعبي والحسن وابن سيرين والمسيب بن رافع وعمر بن عبدالعزيز ومسلم ابن يسار وأبو السوار العدوي وقتادة والضحاك بن قيس وإبراهيم النخعي وتابعهم من المخالفين والفقهاء المجتهدين ابن جريج والأوزاعي والليث والشافعي وإسحاق بن راهويه وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز عن رمضان ويجوز تطوعا (وأما) أحمد بن حنبل فروى عنه كذهب الجماعة أنه لا يجب صومه ولا يستحب وروى عنه متابعة الإمام في صومه وفطره وروى عنه أنه إن كان غيم صامه والا أفطره قال الخطيب وزعم المخالف أن الرواية التي عليها التعويل عنده عن أحمد وجوب صوم يوم الشك عن أول يوم من رمضان وأراه قول علي قول العامة «خالف تعرف» واحتج بقوله بما سنذكره إن شاء الله تعالى فمن ذلك حديث ابن عمر السابق «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاقدروا له» قال الخطيب قال المخالف ودلالته من وجهين فذكر الوجهين السابقين في كلام ابن الفراء ومختصرهما أن ابن عمر كان يصوم يوم ليلة الغيم وهو الراوي فاعتماده أولى (والثاني) أن معنى «أقدروا له» ضيقوا شعبان بصوم رمضان قال الخطيب (أما) حديث ابن عمر فاختلفت الروايات عنه اختلافا يؤل إلى أن يكون حجة لنا فان بعض الرواة قال في حديثه عنه «فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما» ثم روى عنه «فاكلوا العدة ثلاثين» وفي رواية عنه «فان غم عليكم فاقدروا له ثلاثين» ثم ذكر الخطيب بأسانيد من طرق جميع هذه الالفاظ وقد سبق بيانها وأنها صحيحة ثم قال

عن الشهوات بكف الجوارح فهو سر الصوم والمقصود الأعظم منه روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه» (١) وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال «الصيام جنة فاذا كان أحدكم صائما فلا يرفث ولا يجهل فان امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل اني صائم» (٢) قال الأئمة معناه فليقل في نفسه ولينزجر (ومنها) ترك السواك بعد

(١) حديث صحيح في أبي هريرة من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه: رواه البخاري وأصحاب السنن *

(٢) حديث صحيح في أبي هريرة الصيام جنة فاذا كان أحدكم صائما فلا يرفث ولا يجهل فان امرؤ شاتمه أو قاتله فليقل اني صائم: متفق عليه بهذا اللفظ وأتم منه لكن قوله الصيام جنة عند النسائي من حديث أبي هريرة ومن حديث معاذ بن جبل ومن حديث عثمان بن أبي العاص ومن حديث أبي عبيدة بن الجراح وزاد ما لم يخزقه: وروي النسائي الحديث مجموعا كما ذكره الرافعي لكن من حديث عائشة: تنبيه اختلفوا في قوله فليقل اني صائم هل يقولها بلغائه أو بقلبه أو بجميع بينهما على أوجه *

الخطيب فقد ثبت برواية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما فسر المجمل وأوضح المشكل وأبطل شبهة المخالف وكشف عوار تأويله الفاسد لأن قوله صلى الله عليه وسلم « فاقدرُوا له » مجمل فسر برواية « فعدوا له ثلاثين يوما » « وفأكلوا العدة ثلاثين » « وفأقدرُوا له ثلاثين » مع موافقة أبي هريرة ابن عمر علي روايته مثل هذه الالفاظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر الخطيب رواية أبي هريرة من طريقين في بعضها « صوموا الرؤيته وافطروا الرؤيته فان غم عليكم فاقدرُوا له ثلاثين » وفي الثانية « فان غم عليكم فاقدرُوا له » قال الخطيب (وأما) تعلق المخالف بما روى عن ابن عمر أنه كان يصوم إذا غم الهلال فقد روى أنه كان يفعل ويفي بخلاف ذلك وفتياه أصح من فعله يعني لتطرق التأويل إلى فعله ثم روى الخطيب بأسناده عن عبد العزيز بن حكيم قال « سألو ابن عمر فقالوا نسبق قبل رمضان حتى لا يفوتنا منه شيء » فقال ابن عمر أف صوموا مع الجماعة وافطروا مع الجماعة » أسناده صحيح إلا عبد العزيز بن حكيم فقال يحكي ابن معين هو ثقة وقال أبو حاتم ليس بقوي يكتب حديثه وعن ابن عمر قال « لا اتقدم قبل الامام ولا أصله بصيام » وعن عبد العزيز بن حكيم قال « ذكر عند ابن عمر يوم الشك فقال لو صمت السنة كلها لافطرت » قال الخطيب وهذا هو الاشبه بابن عمر لأنه لا يجوز الظن به أنه خالف النبي صلى الله عليه وسلم وترك قوله الذي رواه هو وغيره من العمل بالرؤية أو اكمل العدة فيجب أن يحمل ما روى عن ابن عمر من صوم يوم الشك علي أنه كان يصبح ممسكا حتى يقين بعد ارتفاع النهار هل تقوم بينة بالرؤية فظن الراوي أنه كان صائما ويدل عليه أنه كان لا يحتسب به ولا يفطر إلا مع الناس ويدل عليه أيضا قوله « لا اتقدم قبل الامام » وقوله « لو صمت السنة لافطرت » - يعني يوم الشك - قال الخطيب وهذا تصريح منه بأنه كان لا يعتقد الصيام في ذلك وإنما كان ممسكا (فان قيل) فما الفائدة في امساكه بلانية للصوم لانه لو ثبت كونه من رمضان لم يجزه (قلنا) فائدته تعظيم حرمة رمضان وكيف يظن بابن عمر مخالفة السنة وهو المجتهد في اقتفاء آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم والاقتداء

الزوال لما ذكرنا في سنن الوضوء وايضا فقد روى عن خباب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا صمت فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشي فانه ليس من صائم تيبس شفتاه الا كانتا نورأين عينيه يوم القيامة » (١) واذا استاك فلا فرق بين الرطب واليابس بشرط أن يحترز عن ابتلاع شظية وتجرع رطوبة وقد

(١) « حديث » خباب اذا صمت فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشي فانه ليس من صائم تيبس شفتاه بالعشي الا كانتا نورأين عينيه الى يوم القيامة: الدارقطني والبيهقي من حديثه وضعفاه وروياه ايضا من حديث علي وضعفاه ايضا : واخرج حديث خباب الطبراني وحديث علي البزار واخرج الدارقطني ايضا من طريق عمر بن قيس عن عطاء عن أبي هريرة قال لك السواك الى العصر فاذا صليت العصر فالفه فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك »

بأفعاله وطريقة ابن عمر في ذلك مشهورة محفوظة قال الخطيب وقد تناول المخالف قول ابن عمر «لو صمت السنة لا فطرت يوم الشك» علي أن معناه لم أصمه تطوعاً وان تطوعت بجميع السنة قال ويحتمل أن يكون يوم الشك في الصحو قال وهكذا قوله «صوموا مع الجماعة» المراد مع الصحو قال الخطيب وهذا تأويل باطل لان المفهوم من هذا الكلام في اللغة والعرف أنه لا يصومه بحال وكذا المعروف عندهم من يوم الشك إنما هو مع وجود السحاب لا مع الصحو مع أن ما تأوله علي ابن عمر لو لم يكن له وجه إلا ما قاله لم يكن فيه حجة لثبوت السنن الراتبة الصريحة بالاسناد الصحيحة عن رسول الله ﷺ خلاف ما ادعى المخالف ولا يجوز تركها لفعل ابن عمر ولا غيره ثم روى بإسناده عن ابن عباس قال «ليس أحد من الناس إلا يؤخذ من قوله ويترك غير النبي صلى الله عليه وسلم» قال الخطيب وقد جعل المخالف العلة في تفسير الحديث الجمل الذي رواه ابن عمر مجرد فعله مع احتمال غير ما ذهب إليه وكان يلزمه ترك رأيه والاخذ بحديث ابن عباس ثم ذكره بإسناده عن ابن عباس قال «نمارى الناس في رؤية هلال رمضان فقال بعضهم اليوم وقال بعضهم غدا فجاء اعرابي الي النبي صلى الله عليه وسلم فذكر انهم آه فقال رسول صلى الله عليه وسلم تشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله قال نعم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بلا لافنادى في الناس صوموا ثم قال صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً ثم صوموا ولا تصوموا قبله يوماً» قال الخطيب وهذا الحديث أولي أن يأخذ به المخالف من حديث ابن عمر لما فيه من البيان الشافي باللفظ الواضح الذي لا يحتمل

روى عن علي وابن عمر رضي الله عنهم «أنه لا بأس بالسواك الرطب» (١) وقوله في الكتاب ترك السواك معلمي بالميم والحاء لانهما لا يكرهانه بعد الزوال وبالالف لان المسعودي في آخرين حكوا عن احمد انه لا يكره بعد الزوال في النفل ليكون ابعد عن الربا في الفرض وبالواو لان صاحب المعتمد حكى عن القاضي حسين مثل مذهب احمد (ومنها) يستحب تقديم غسل الجنابة عن الجماع والاحتلام علي الصبح ولو أخره عن

(١) «قوله» روى عن علي وابن عمر انه لا بأس بالسواك الرطب (أما) علي فاخرجه البيهقي بغير هذا اللفظ ولفظه لا يستاك الصائم بالعشي ولكن بالليل فان يوس شفتي الصائم نور بين عينيه يوم القيامة : (وأما) ابن عمر فرواه ابن ابي شيبه بلفظ لا بأس ان يستاك الصائم بالسواك الرطب واليابس : وفي الباب عن انس رواه ابن حبان في الضعفاء والبيهقي مرفوعاً وفيه ابراهيم الخوارزمي وهو ضعيف : فائدة روي الطبراني بإسناد جيد عن عبد الرحمن بن عثم قال سألت معاذ بن جبل أتسوك وأنا صائم قال نعم قلت أي النهار قال غدوة او عشية قلت ان الناس يكرهونه عشية ويقولون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك قال سبحان الله لقد امرهم بالسواك وما كان بالذي يأمرهم ان يبيسوا بأفواههم عمداً ما في ذلك من الخير شيء بل فيه شر *

التأويل ولأن ابن عباس ساق السبب الذي خرج الكلام عليه قال الخطيب والمراد في رؤية الهلال إنما يقع إذا كان في السماء غيم فلو كان الحكم ما ادعاه المخالف لأمر النبي صلى الله عليه وسلم الناس بالصوم من غير شهادة الأعرابي على الرؤية قال الخطيب وقد روى عن عبد الله بن جراد العقيلي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً فيه كفاية عما سواه فذكره بإسناده عنه ثم قال «أصبحنا يوم الاثنين صياماً وكان الشهر قد أغمى علينا فاتيناً النبي صلى الله عليه وسلم فاصبنا مفطراً فقلنا يا نبي الله صمنا اليوم فقال افطروا الآن يكون رجل يصوم هذا اليوم فليتم صومه لأن أفطر يوماً من رمضان مما رياء فيه أحب إلى من أن أصوم يوماً من شعبان ليس منه» يعني ليس من رمضان قال الخطيب وأما ما ذكره المخالف أنه حجة له من جهة الاستنباط وقوله إن معني «اقدروا له» ضيقوا شعبان لصوم رمضان فهو خطأ واضح لأن معناه قدروا شعبان ثلاثين ثم صوموا في الحادي والثلاثين وقدرت الشيء وقدرته بتخفيف الدال وتشديدها بمعنى واحد باجماع أهل اللغة ومنه قوله تعالى (فقدربنا فنعم القادرون) ثم روى الخطيب بإسناده عن يحيى بن زكريا القراء الإمام المشهور قال في قوله تعالى (فقدربنا فنعم القادرون) ذكر عن علي وأبي عبد الرحمن السلمي أنها شذدا وخففها

الطلوع لم يفسد صومه «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من جماع أهله ثم يصوم» (١) وما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «من أصبح جنباً فلا صوم له» (٢) يحمل عند الأئمة على ما إذا أصبح مجامعاً واستدامه ولو طهرت الحائض ليلاً ونوت الصوم ثم اغتسلت بعد طلوع الفجر صرح صومها أيضاً هذا شرح السنن الثمان التي ذكرها في الكتاب ولا يخفى أن منها ما يعم الصوم ومنها ما يخص صوم رمضان وللصوم وراءها سنن (منها) أن يقول عند الفطر ما روى عن

(١) (حديث) «أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً من جماع أهله ثم يصوم: متفق عليه من حديث عائشة وأم سلمة زاد مسلم ولا يقضي في حديث أم سلمة وزادها ابن حبان في حديث عائشة»

(٢) (حديث) «من أصبح جنباً فلا صوم له: متفق عليه من حديث أبي هريرة وفيه قصة في رجوعه عن ذلك لما بلغه حديث أم سلمة وعائشة وأنه لم يسمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم وإنما سمعه من الفضل وقال ابن المنذر أحسن ما سمعت في هذا الحديث أنه منسوخ لأن الجماع في أول الإسلام كان محرماً على الصائم في الليل بعد النوم كالطعام والشراب فلما أباح الله الجماع إلى طلوع الفجر جاز للجنب إذا أصبح قبل الاغتسال وكان أبو هريرة يفتي بما سمعه من الفضل على الأمر الأول ولم يعلم النسخ فلما علمه من حديث عائشة وأم سلمة رجع إليه: قلت وقال المصنف أنه يحمل عند الأئمة على ما إذا أصبح مجامعاً واستدامه مع علمه بالفجر والاول اولي»

الاعمش وعاصم قال الفراء ولا يبعد أن يكون معناها واحداً لأن العرب قد تقول قدر عليه الموت وقدر عليه الموت وقدر عليه رزقه وقدر عليه رزقه بالتخفيف والتشديد ثم روى الخطيب عن ابن قتيبة التشديد والتخفيف ثم عن ابن عباس ومقاتل بن سليمان وكان أوحد وقته في التفسير ثم الفراء ثم نعلب أنهم قالوا في تفسير قوله تعالى (فظن أن لن نقدر عليه) معناه أن لن نقدر عليه عقوبة قال وكذلك قاله غيرهم من النحاة فهذا قول أئمة اللغة علي أن في الحديث ما لا يحتاج معه الي غيره في وضوح الحجة واسقاط الشبهة وهو قوله صلى الله عليه وسلم « فاقدرُوا له ثلاثين » أي فعدوا له ثلاثين وهو معنى عدوا وكله راجع الى معنى قوله ﷺ « فاكلوا عدة شعبان ثلاثين » قال الخطيب قال الخائف وليس في قوله صلى الله عليه وسلم « فاقدرُوا له » ما يدل علي وجوب تقدير شعبان ثلاثين اذ ليس تقديره ثلاثين أولي من تقديره بتسعة وعشرين لان كل واحد من العددين يكون قدرا للشهر لقوله صلى الله عليه وسلم حين نزل من الغرفة وقد آلي شهرا فنزل لتسع وعشرين « ان الشهر

معاذ رضي الله قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افطر قال اللهم لك صمت وعلي رزقك افطرت » (١) (ومنها) ان يفطر الصائمون معه فان عجز عن عشايم اعطاهم ما يفطرون به من شربة أو تمر أو غيرها (ومنها) الاحتراز عن الحجامه والقبلة والمعاتقة والعلك وقد سبق ذكرها وكذا الاحتراز عن ذوق الشيء ومضغ الطعام للطفل وإن كان لا يفسد الصوم بذلك *
قال في القسم الثاني في مبيحات الافطار وموجباته (أما) المبيح فهو المرض والسفر الطويل وطاري المرض في أثناء النهار مبيح وطاري السفر لا يبيح واذا زال وهو غير منظر لم يبيح الافطار والمسافر اذا أصبح علي نية الصوم فله الافطار والصوم أحب من الفطر في السفر لثبوت الذمة الا اذا كان يتضرر به *

(١) حديث ﷺ معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا افطر قال اللهم لك صمت وعلي رزقك افطرت ابو داود من حديث معاذ بن زهرة انه بلغه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا افطر قال فذكره وهو مرسل : تنبيه اطلاق المصنف قوله عن معاذ يوم انه ابن جبل وليس كذلك وقد رواه الطبراني في الكبير والدارقطني من حديث ابن عباس بسند ضعيف : وروى ابو داود والنسائي والدارقطني والحاكم وغيرهم من حديث ابن عمر فيه كلام آخر وهو ذهب الظأ وابتلت العروق وثبت الاجران شاء الله قال الدارقطني اسناده حسن وعند الطبراني عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افطر قال بسم الله اللهم لك صمت وعلي رزقك افطرت واسناده ضعيف فيه داود بن الزبرقان وهو متروك ولا بن ماجه عن عبد الله بن عمر ومرفوعا ان للصائم دعوة لا ترد وكان ابن عمر اذا افطر يقول اللهم اني اسألك برحمتك التي وسعت كل شيء ان تنفري ذنوبي *

تسع وعشرون» وعن ابن مسعود «ما صمتنا تسعا وعشرين أكثر مما صمتنا ثلاثين» قال الخطيب ما أعظم غفلة هذا الرجل ومن الذي تازعه في أن الشهر تارة يكون تسعا وعشرين وتارة يكون ثلاثين وأي حجة له في ذلك وقوله ليس التقدير بثلاثين أولى من التقدير بتسع وعشرين باطل ومحال لأن النبي صلى الله عليه وسلم نص على تقديره في هذه الحالة بتمام العدد والكمال وهو قوله صلى الله عليه وسلم «فاقدروا له ثلاثين» قال الله تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) قال الخطيب قال المخالف (فإن قيل) لم كان حمله على تسع وعشرين أولى من حمله على ثلاثين (قلنا) لوجوه (أحدها) أنه تأويل ابن عمر الراوي وهو اعرف (والثاني) أنه مشهور في كتاب الله تعالى في غير موضع (الثالث) أن فيه احتياطاً للصوم قال الخطيب (أما) تأويل ابن عمر فقد ذكر بآما يفسده من معارضة ابن عباس أنه بالرواية التي لا تحتمل تأويلاً ولا ذكر ناعن ابن عمر من الروايات ما يوجب تأويل فعله على غير ما ذهب إليه المخالف وكذلك تفسير ما ادعاه من الآيات فلا حاجة إلى إعادته (وأما) قوله أن فيه احتياطاً فلا احتياط في اتباع السنن والاعتداء بها دون الاعتراض عليها بالأراء والحمل لها على الأهواء ومنزلة من زاد في الشرع كنزلة من نقص لا فرق بينهما قال الخطيب قال المخالف (فإن قيل) قد روى مسلم «فاقدروا له ثلاثين» من رواية ابن عمر (قلنا) هذا التفسير ليس بصريح لاحتمال رجوعه

كلام هذا القسم في مبيحات الإفطار ثم في أحكامه (أما) المبيح فالمرض والسفر مبيحان بالإجماع والنص قال الله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر) الآية وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلاة» (١) وشرط كون المرض مبيحاً أن يجهد الصوم معه وبلحقه ضرر يشق احتماله على ما عدا وجوه المضار في التيمم ثم المرض إن كان مطبقاً فله ترك النية بالليل وإن كان يحتمل وتقطع نظر إن كان محمواً وقت الشروع فله ترك النية والافعليه أن ينوي من الليل ثم إن عاد واحتاج إلى الإفطار أفطر وشرط كون السفر مبيحاً أن يكون طويلاً مباحاً كما سبق في القصر ثم في الفصل مسائل (أحداها) لو أصبح صائماً وهو محجج فرض في أثناء النهار كان له أن يفطر لوجود المعنى المحجج إلى الإفطار من غير اختياره ولو أصبح صائماً مقيماً ثم سافر لم يجز له أن يفطر في ذلك اليوم خلافاً لاحد في رواية والمزني * لنا أن الصوم عبادة تختلف بالسفر والحضر فإذا انشأها في الحضر ثم سافر غلب حكم الحضر كالصلاة واحتج المزني بأن النبي

(١) * (حديث) * أن الله وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلاة راوى الحديث النسائي عن عمرو بن أمية الضمري في قصة ورواها أيضاً هو والترمذي وغيرهما من حديث أنس بن مالك الكعبي ورواه أحمد من حديثه كما هنا وزاد الحنبلي والمرضع قال الترمذي هذا حديث حسن ولا يعرف لأنس هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث قال ابن أبي حاتم في علله سألت أبي سنة فقال اختلف فيه والصحيح عن أنس بن مالك القشيري والله أعلم *

الى هلال شوال * قال الخطيب لا يجوز لأحد أن يزيل الكلام عن أصله الموضوع وظاهره المستعمل المعروف ويعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا بدليل وحقيقة قوله صلى الله عليه وسلم «فإن غم عليكم فأقعدوا له ثلاثين» راجع إلى الغيم في ابتداء الصوم وفي انتهائه وقد بين النص ما اقتضاه ظاهر هذا اللفظ وعمومه وحقيقته وهو قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن حال بينكم وبينه غمامة أو ضباب فأكثروا شعبان ثلاثين ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان» وعن ابن عباس أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم

صلى الله عليه وسلم «صام في مخرجه إلى مكة في رمضان حتى بلغ كراع الغميم ثم أفطر» (١) وبني هذا الاحتجاج على ظنه أن ذلك كان في يوم واحد قال الأصحاب وهو وهم فإن بين المدينة وكراع الغميم مسيرة ثمانية أيام والمراد من الحديث أنه صام أياما في سفره ثم أفطر وقد قيل إن المزني تبين له ذلك ثم رجع عن هذا الاحتجاج وإن لم يرجع عن مذهبه (وقوله) في الكتاب وطارىء السفر لا يبيح يجوز أن يعلم مع آلاف الزاى بالواو لأن الخناطى حكى طريقا أن المألة علي وجهين وأيضا فإن الموفق ابن طاهر زعم أن ابن خيران أشار إليه وعلي المذهب الصحيح لو أفطر بالجماع لزمه الكفارة خلافا لابي حنيفة ومالك ولا أحد في إحدى الروايتين ولو نوى المقيم بالليل ثم سافر قبل طلوع الفجر فإن فارق العمران قبل الطلوع فله أن يفطر وإن فارقه بعد الطلوع فلا لأن ابتداء صومه وقع في الحضر (الثانية) لو أصبح المسافر صائما ثم أقام في خلال النهار ففعل له أن يفطر ظاهر المذهب وبه قال أبو إسحق أنه ليس له ذلك كما لو افتتح الصلاة في السفر ثم نوى الإقامة في اثنتائها أو سارت به السفينة فدخل البلد وهذا

(حديث) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفقه حتى نظر الناس ثم شرب فقبل له بعد ذلك أن يمض الناس قد صام فقال أولئك المصاة أولئك المصاة: مسلم عن جابر وفي رواية له فقبل له أن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينظرون فيما فعلت فدعا بقدر من ماء بعد العصر ورواه البخاري من حديث ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام خرج إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ الكديد أفطر فأفطر الناس والكديد ماء بين عسفان وقديد: تنبيه كراع الغميم بالعين - المعجمة - واد أمام عسفان *

(١) * (قوله) * واحتج المزني لجواز الفطر للمسافر بعد أن أصبح صائما مقيما بأن النبي صلى الله عليه وسلم صام في مخرجه إلى مكة في رمضان حتى بلغ كراع الغميم ثم أفطر تقدم قبل وقد علق الشافعي في البويطي القول به على ثبوت الحديث فقال من أصبح في حضر صائما ثم سافر فليس له أن يفطر إلا أن يثبت حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه أفطر يوم الكديد وقال جماعة من الأصحاب بين المدينة والكديد ثمانية أيام والمراد من الحديث أنه صام أياما في سفره ثم أفطر وقد ترجم عليه البخاري باب إذا صام أياما من رمضان ثم سافر *

عليكم فعدوا ثلاثين يوماً ولا تصوموا قبله بيوم» وفي رواية عنه «فان غم عليكم فأكلو عدة شعبان ثلاثين» وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموا الرؤيته وافطروا رؤيته فان غم عليكم فأكلو عدة شعبان ثلاثين» رواه البخاري في صحيحه «قال الخطيب واستدل المخالف علي ان قوله صلى الله عليه وسلم «فان غم عليكم فأكلو عدة شعبان ثلاثين» راجع إلي غم هلال شوال بحديث أبي هريرة الآخر «فان غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم أفطروا» قال الخطيب وليس في هذا أكثر من بيان حكم غم الهلال آخر الشهر وانه يجب إكمال عدة الصوم ونحن قائلون به (فأما) بيان حكم غم في أول رمضان فاستفاد من الأحاديث السابقة وهو قوله صلى الله عليه وسلم «فان غم عليكم فأكلو عدة شعبان ثلاثين» ثم صوموا وفي الرواية الأخرى «فعدوا شعبان» وفي الأخرى «فعدوا ثلاثين يوماً ثم صوموا» وحديث عائشة رضي الله عنها «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا غم عليه عد ثلاثين يوماً ثم صام» قال الخطيب قال المخالف هذه الألفاظ مجعولة على ما إذا غم هلال رمضان فانا نعد شعبان تسعة وعشرين يوماً ثم نصوم ثلاثين يوماً فان حال دون مطلع هلال شوال ليلة الحادي والثلاثين غم عددنا حينئذ شعبان ثلاثين ثم نعد رمضان ثلاثين ونصوم يوماً آخر فيكون إحدى وثلاثين «قال الخطيب من خلت يداه من الدليل وعدل عن نهج السبيل لجأ إلي مثل هذا التأويل ومع كونه إحدى العظام والكبر وأعجب

هو الذي ذكره في الكتاب وعن ابن أبي هريرة ان له الفطر لان الفطر مباح له في اول النهار مع العلم بحال اليوم فكذلك في آخره كما لو استدأ السفر ونقل عن الحارثي ان هذا هو المنصوص في حرمله ولو أصبح المريض صائماً برأى خلال النهار فقد قطع كثيرون بأنه لا يجوز له الإفطار وطرده صاحب المهذب حكاية الوجهين فيه وفيه له الأولي (الثالثة) المسافر اذا أصبح على نية الصوم ثم بدله جاز له ان يفطر لدوام العذر وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم «أفطر بعد العصر بكراع الغميم بقدر ماء لما قيل له ان الناس يشق عليهم الصيام» (١) وأبدي الشيخ أبو اسحق والامام في المسألة احتمالاً ووجهه بأنه شرع في فرض المقيمين فليزمه كما لو شرع في الصلاة مما ثم اراد القصر واذا قلنا بالمشهور فهل يكره له الإفطار فيه وجهان عن القاضي الحمين (الرابعة) للمسافر أن يصوم وله ان يفطر لما روى عن

«(حديث) محمد بن كعب قال أتيت انس بن مالك في رمضان وهو يريد السفر وقد رحلت دابته ولبس ثياب السفر فدعا بطعام فأكل منه ثم ركب فقلت له سنة قال سنة ثم ركب أخرجه الترمذي وحديث عبيد بن جبر كنت مع أبي بصرة الغفاري في سفينة من القسطنطين في رمضان فرفع ثم قرب غذاءه قال اقترب قلت أأست ترى البيوت قال انزعاب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكل أخرجه أبو داود وأخرج البيهقي عن أبي اسحق عن أبي مبصرة عمرو بن شريحيل انه كان يسافر وهو صائم فيفطر من يومه *

(١) (قوله) * وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم أفطر في كراع الغميم بعد العصر في رواية لمسلم *

ما وقف عليه أهل النظر فإن صاحبه لم يسنده إلى أصل يردده إليه ولا أورد أمراً يَحْتَمِلُ أن يقفه عليه ولو جاز تخصيص الحديث العام بغير دليل لبطلت دلالة الاخبار ولم يثبت حكم بظاهر وتعلق كل مبطل بمثل هذه العلة وأن ساع للمخالف هذا التأويل الباطل ليسوغن لفلاة الرافضة الذين يسبقون الناس في الفطر والصوم أن يتأولوا قوله صلى الله عليه وسلم «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» أن المراد تقدم الصيام للرؤية وتقدم الفطر للرؤية قال الخطيب ومخالفتنا يعلم فساد هذا التأويل الذي قاله فيقال له أسمع هذا التأويل عن أحد فان زعمه فليات بخبر واحد يتضمنه وأن واحداً من السلف كان إذا غم عليه هلال شوال استأنف عدد شعبان فان لم يجده في خبر ولا أثر وهيات أن يجده فليعلم أن ماتوا له خلاف الصواب فالحق أحق أن يتبع (فان قال) استخرجته بنظري (قلنا) الاستخراج لا يكون إلا من أصل ولا سبيل لك إليه قال الخطيب وزعم المخالف أن إجماع الصحابة في هذه المسألة على وفق مذهبه وهذه دعوى منه ليس عليها برهان ولا يعجز كل من غلب هواه على شيء أن يدعي إجماع الصحابة عليه * قال الخطيب وأنا أذكر هنا ما ثبت عند أهل النقل في ذلك عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من العلماء الخالفين (فأما) الرواية عن عمر بن الخطاب فرواها باسناده عن عبد الله بن عكيم أنه كان يخطب الناس كلما أقبل رمضان ويقول في خطبته الا ولا يتقدم من الشهر منكم أحد يقولها ثلاثاً وفي رواية ان عمر كتب إلى أمراء الاجناد المجندة «صوموا لرؤية الهلال وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً ثم صوموا

أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لست عشرة مضت من رمضان فنامن صام ومنا من أفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم» (١) وروى «أنه صلى الله عليه وسلم قال لحزمة بن عمرو الاسلمي رضي الله عنه ان شئت فصم وان شئت فافطر» (٢) وأيهما افضل ان كان لا يتضرر بالصوم فالصوم افضل وبه قال مالك وأبو حنيفة وقد ذكرنا وجهه وما يحكي فيه من الخلاف في صلاة المسافرين وإن كان يتضرر بالصوم فالفطر افضل له لما روى

(١) * (حديث) * أبي سعيد غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لست عشرة مضت من رمضان فنامن صام ومنا من أفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم مسلم بهذا وفي رواية ويرون ان من وجد قوة فصام ان ذلك حسن وان من وجد ضعفاً فافطر فان ذلك حسن : وفي الباب عن جابر في مسلم ايضاً وعن انس في الموطأ *

(٢) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم قال لحزمة بن عمرو الاسلمي ان شئت فصم وان شئت فافطر متفق عليه من حديث عائشة ان حمزة بن عمرو سأل النبي صلى الله عليه وسلم وكان كثير الصيام أصوم في السفر فذكره : تنبيه ادعي ابن حزم انه إنما سأله عن صوم التطوع بدليل قوله في رواية عندها اني اسرد الصوم لكن ينتقض عليه بان عند أبي داود في رواية صحيحة من طريق حمزة بن محمد بن حمزة عن أبيه عن جده ما يقتضي انه سأله عن القرض وصحها الحاكم *

وأفطروا» وبإسناده عن الإمام أحمد بن حنبل قال كان عثمان لا يجيز شهادة لو احدى في رؤية الهلال علي رمضان فقلت له من ذكره قال ابن جريج عن عمرو ابن دينار قلت له من ذكره عن ابن جريج قال عبد الرزاق وروح قال الخطيب فاذا لم يقبل عثمان شهادة الواحد فالنهي أولي أن لا يعتمدوه وعن مجالد عن الشعبي عن علي أنه كان يخطب إذا حضر رمضان ويقول في خطبته «لا تقدموا الشهر إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فان غم عليكم فأكلوا العدة» وكان يقول ذلك بعد صلاة الفجر وصلاة العصر وعن مجالد عن الشعبي «ان عمرو عليا كانا نهيان عن صوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان» قلت مجالد ضعيف والله أعلم قال الخطيب واحتج المخالف بخبر يروي عن علي أنه قال «أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان» قال الخطيب ولا حجة فيه لان ما كان لا يقبل شهادة العدل

عن جابر رضي الله عنه قال «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمان غزوة تبوك فمر برجل في ظل شجرة يرش الماء عليه فقال ما بال هذا قالوا صائم فقال صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر» (١) وذكر في التمهاتة أنه لو لم يتضرر في الحال لكنه كان يخاف الضعف لو صام وكان

(١) «حديث» جابر كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم زمان غزوة تبوك فمر برجل في ظل شجرة يرش الماء عليه فقال ما بال هذا فقالوا صائم فقال ليس من البر الصيام في السفر متفق على أصله من حديث جابر بلفظ كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه فقال ما هذا قالوا صائم فقال ليس من البر الصوم في السفر زاد مسلم قال شعبة وكان يبلغني عن يحيى بن أبي كثير أنه كان يزيد في هذا الحديث أنه قال عليكم برخصة الله التي رخص لكم فلما سألته لم يحفظه ورواه النسائي من حديث الاوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير أخبرني محمد بن عبد الرحمن أخبرني جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر برجل في ظل شجرة يرش عليه الماء فقال ما بال صاحبكم قالوا يا رسول الله صائم قال ليس من البر أن تصوموا في السفر وعليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوا قال ابن القطان اسنادها حسن متصل ورواه الشافعي عن عبد العزيز عن عمار بن غزية عن محمد بن عبد الرحمن قال قال جابر فذكره باللفظ الذي ذكره الرافعي: تنبيه قال ابن القطان هذا الحديث يرويه عن جابر رجلان كل منهما اسمه محمد بن عبد الرحمن ورواه عن كل منهما يحيى بن أبي كثير أحدهما ابن ثوبان والآخر ابن سعد بن زرارة فابن ثوبان سمعه من جابر وابن سعد بن زرارة رواد بواسطة محمد بن عمرو بن حسن وهي رواية الصحيحين فائدة رواه أحمد من حديث كعب بن عاصم الأشعري بلفظ ليس من البرامصيام في السفر وهذه لغة لبعض أهل اليمن يجعلون لام التعريف ميا ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم خاطب بها هذا الأشعري كذلك لأنها لغته ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما ألف من لغته فحملها عنه الراوي عنه وأداها باللفظ الذي سمعها به وهذا الثاني أوجه عندي والله أعلم *

الواحد في الصوم ثم روى بإسناده عن علي أنه كان يقبل شهادة رجلين لهلal رمضان ثم رأى على قبول شهادة واحد ثم روى عن فاطمة بنت الحسين أن رجلا شهد عند علي على رؤية هلal رمضان فصام وقال «أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أفطرت يوما من رمضان» فصيام علي رضي الله عنه كان بشهادة الرجل الواحد بعد أن كان لا يقبل شهادة الواحد فلما بلغه الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في قبول الواحد صار إليه قال الخطيب ويدل على أن عليا كان لا يصوم إلا للرؤية أو اكمال العدد لشعبان ما أخبرناه أحمد وذكر إسناده إلى الوليد بن عتبة قال «صمتنا علي عهد علي رضي الله عنه ثمانية وعشرين يوما فأمرنا على بقضاء يوم» قال الخطيب وكان شهر رمضان تلك السنة تسعة وعشرين يوما وشعبان تسعة وعشرين وغيم الهلal في آخر شعبان فأكل علي والناس العدد لشعبان ثلاثين وصاموا فرأوا الهلal عشية اليوم الثامن والعشرين من الصوم ولو كان علي يقول في الصوم كقول المخالف من اعتماد الغيم لم ير الناس الهلal بعد صوم ثمانية وعشرين يوما (وأما) ابن مسعود فروى عنه الخطيب بإسناده «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن عليكم فعدوا ثلاثين» وفي رواية عنه «لأن أفطرت يوما من رمضان ثم أقضيه أحب إلي من أن أزيد

السفر سفر حج أو غيره وقالوا لي أن يفطر أيضا لما روى «أنه صلى الله عليه وسلم أمر الناس بالفطر عام الفتح وقال تقوا لعدوكم» (١) (وقوله) إلا إذا كان يتضرر ضبط الامام الضرر بخوف المرض ولا شك أن خوف الهلاك في معناه (واعلم) أن اصل المسألة قد ذكره مرة في صلاة المسافرين لكن زاد ههنا شيئين (أحدهما) بيان علة افضلية الصوم (والثاني) استثناء حالة الضرر ولو لم يذكرها واقتصر على ما أورده في هذا الموضع لكفى (وقوله) في اول الفصل (أما) المبيح فهو المرض والسفر يشعر ظاهره بمصر المبيح فيهما لكن من غلبه العطش حتى خاف الهلاك فله الفطر وإن كان مقيما صحيح البدن *

قال (أما موجبات الافطار فاربعة) (الاول) ألقضاء وهو واجب علي كل تارك بردة (ح) أو سفر أو مرض أو انغماء أو حيض ولا يجب علي من ترك بجنون أو صبا أو كفر أصلي ومافات من بعض الشهر في أيام الجنون لا يقضى (ح) ولو افاق في أثناء النهار لم يقضى ذلك اليوم وجهاً ولا يجب التتابع في قضاء رمضان *

(١) «حديث» أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الناس بالفطر عام الفتح وقال تقوا لعدوكم: مسلم من حديث أبي سعيد أنكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم قال فكانت رخصة فمننا من صام ومننا من أفطرت ثم نزلنا منزلاً آخر فقال أنكم مصبحوا عدوكم والفطر أقوى لكم فافطروا فكانت عزيمة فافطرتنا الحديث: وأخرجه مالك في الموطأ عن سمي مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الناس في سفره عام الفتح بالفطر وقال تقوا لعدوكم وصام رسول الله صلى الله عليه وسلم: وأخرجه عنه الشافعي في المسند وأبو داود وصححه الحاكم وابن عبد البر *

فيه يوماً ليس منه» وعن صلة قال «كنا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه من رمضان فأتى بشاة فتحنى بعض القوم فقال عمار من صام هذا اليوم فقد عصي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم» وعن حذيفة «أنه كان ينهى عن صوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان» وعن ابن عباس قال «لا تصلوا رمضان بشيء ولا تقدموه يوم ولا يومين» وعنه «من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي الله ورسوله» وعن أبي هريرة «إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فان أغمي عليكم فأكلوا العدة ثلاثين» قال الخطيب (وأما ما روينا عن معاوية ابن صالح عن أبي مريم قال «سمعت أبا هريرة يقول «لأن أقدم في رمضان أحب إلي من أن أأخر لاني ان تقدمت لم يفتني» فرواية ضعيفة لا تحفظ إلا من هذا الوجه وأبو مريم مجهول فلا يعارض بروايته ما نقله الحفاظ من أصحاب أبي هريرة عنه» قال الخطيب ومما يتعلق به الخائف ما رواه يحيى بن أبي إسحق قال رأيت هلال الفطر أمامه عند الظهر أو قريباً منها فأفطر ناس فأتينا انسا فآخبرناه فقال «هذا اليوم يكمل إلى أحد وثلاثين يوماً لأن الحكم بن أيوب أرسل إلي قبل صيام الناس أني صائم غداً فكرهت الخلاف عليه فصمت وأنا متم يومى هذا إلى الليل» قال الخطيب قال الخائف ولا يتقدم أنس علي صوم الجماعة إلا بصوم يوم الشك» قال الخطيب فيقال له قد قال أنس انه لم يصمه معتقداً وجوبه وانما تابع الحكم بن أيوب وكان هو الأمين علي الامساك فيه ولعل الأمير عزم عليه

مقصود الفصل الكلام فيمن يلزمه قضاء صوم رمضان ولا شك أن من ترك النية الواجبة عمداً أو سهواً فعليه القضاء وكذلك كل من أفطر نعم لو كان افطاره بحيث يوجب الكفارة في القضاء خلاف سيأتي ذكره من بعد وما فات بسبب الكفر لا يجب قضاؤه على الكافر الاصل قال الله تعالى (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) الآية ويجب على المرتد خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله على ما مر في الصلاة والمسافر والمريض إذا أفطرا قضاها قال الله تعالى (فعدة من أيام أخر) وما فات بالاغناء يجب قضاؤه سواء استغرق جميع الشهر أو لم يستغرق لانه نوع مرض يغشى العقل بخلاف الجنون ولهذا يجوز الاغناء على الانبياء عليهم السلام ولا يجوز الجنون عليهم وبخالف الصلاة حيث يسقط الاغناء قضاءها لان الصلاة تتكرر والاغناء قد يمتد ويتكرر فوجوب القضاء بمجرد عسر أو حرجاً ونقل صاحب التهذيب والتممة عن ابن سريج ان الاغناء اذا استغرق اسقط القضاء ويجب على الحائض قضاء ايام الحيض كما مر في الحيض ولا يجب الصوم على الصبي والجنون ولا قضاء عليهما ولا فرق في اسقاط الجنون القضاء بين ان يستغرق النهار أو لا يستغرقه ولا بين ان يستغرق

(١) «حديث» الصائم في السفر كالمفطر في الحضر ابن ماجه والبخاري من حديث عبد الرحمن بن عوف والنسائي من حديثه بلفظ كان يقال وصوب وقفه على عبد الرحمن : وأخرجه ابن عدى من وجه آخر وضعفه وكذا صح كونه موقوفاً ابن أبي حاتم عن ابيه والدارقطني في الملل والبيهقي *

في ذلك فذكره مخالفته والمحفوظ عن انس أنه أفطر يوم الشك كذا روى عنه محمد بن سيرين وحسبك به فهماء عقلا وصدقا وفضلا ومن ذلك عن عائشة «لأن اصوم يوما من شعبان أحب لي من أن أفطر يوما من رمضان» قال الخطيب أراحت عائشة صوم الشك إذا شهد برؤية الهلال عدل فيجب صومه ولو كان قد شهد بباطل في نفس الامر وأرادت بقولها مخالفة من شرط لصوم رمضان شاهدين والدليل على هذا أن مسروقا روى عنها النهي عن صوم يوم الشك ثم رواه الخطيب بإسناده ومن ذلك عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت إذا غم الهلال تقدمته وصامت وتأمر بذلك قال الخطيب ليس في هذا أكثر من تقدمها بالصوم ويحتمل أنه تطوع لا واجب وإذا احتمل ذلك لم يكن المخالف فيه حجة مع أن الحجة انما هي في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله قال الخطيب ومما جاء عن التابعين فيه ما رويناه فذكر بإسناده عن عكرمة «من صام يوم الشك فقد عصي رسول الله صلى الله عليه وسلم» وأمر رجلا أن يفطر بعد الظهر وعن القاسم بن محمد «لا تصم اليوم الذي تشك فيه إذا كان فيه سحاب وفي رواية عنه «لا بأس بصومه إلا أن يغم الهلال» وعن الشعبي انه سئل عن اليوم الذي يقول الناس انه من رمضان قال «لا يصم الا مع الامام» وفي رواية عنه «لو صمت السنة كلها ما صمت يوم الشك» وعن الضحاك بن قيس لو صمت السنة كلها ما صمت يوم الشك وعن ابراهيم قال ما من يوم أبغض الى أن أصومه من اليوم الذي يقال انه من رمضان وعن ابراهيم وابي وائل والشعبي والمسيب بن رافع انهم كانوا

الشهر أولا يستغفره وقال مالك الجنون لا يسقط القضاء كالأغماء وهو احدي الروايتين عن احمد فليكن قوله بجنون معلما بالميم والالف وبالهاء ايضا لان اللفظ يشمل ما اذا ترك بالجنون جميع ايام الشهر وما إذا ترك بعضها وعند أبي حنيفة رحمه الله إذا افاق المجنون في اثناء الشهر فعليه قضاء ما مضى من الشهر ويجوز ان يعلم بالواو ايضا لأمور ثلاثة (أحدها) ان فيما علق عن الشيخ أبي محمد رحمه الله حكاية قول مثل مذهب مالك (والثاني) ان الحامل ذكر أن المزني نقل في المنثور عن الشافعي رضي الله عنه مثل قول أبي حنيفة (والثالث) ان الحامل في آخرين حكوا عن ابن سريج مثل مذهب مالك وهذا يناقض ما نقل عنه في الأغماء ويشبه أن يكون أحدها غلطا وهذا أقرب اليه لان كل من نقله ضعفه (وقوله) وما فات من بعض الشهر في ايام الجنون لا يقضي جار مجرى التوكيد والايضاح والافقوله علي من ترك بجنون يتناوله باطلاقة ولو اعدت العلامات علي قوله لا يقضي لأصبت (أما) علامة أبي حنيفة فظاهرة (وأما) غير هاتين من يأمر بالقضاء اذا استغرق الجنون الشهر اولي ان يأمر به عند عدم الاستغراق وما ذكرنا كاه في الجنون الذي لم يتصل بسبب يقتضي القضاء فأما اذا ارتد ثم جن او سكر ثم جن فقد روى الحنابلة فيه وجهين في لزوم القضاء ولعل الظاهر الفرق بين اتصاله بالردة واتصاله بالسك كما مر في الصلاة (وقوله) ولو افاق في اثناء النهار ففي قضاء ذلك اليوم وجهان هذه الصورة معادة في درج زوال سائر الاعذار في اثناء النهار حيث قال وفي وجوب قضاء هذا اليوم تردد وسنشرحه ولا يجب التتابع في قضاء رمضان لما روى ان النبي صلى الله

يكرهون صوم اليوم الذي يقال انه من رمضان وعن الحسن البصري قال لان افطر يوما من رمضان لا اتعمده أحب الى من أن أصوم يوما من شعبان اصل به رمضان اتعمده وعن الحسن وابن سيرين انهما كرها صوم يوم الشك قال الخطيب وذكر المخالف شيها من القياس ولم يختلف من اعتد الاثار من العلماء أن كل قياس ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم نص بخلافه فهو باطل وبحرم العمل به وقد قال ابو حنيفة وهو إمام أهل العراق مع توسعه في القضاة بالقياس البول في المسجد احسن من بعض القياس وهذا صحيح وهو اذا قابل القياس نص بخلافه أو كان فاسداً لنقص أو معارضة الفرع للاصل كقياس المخالف وجوب صوم يوم الشك علي من نسي صلاة من صلوات يوم فهذا قياس باطل لثبوت النص بخلافه ولان الصلاة لم يجب بالشك بل لا نأتيقنا شغل ذمته بكل صلاة وشككنا

عليه وسلم «سئل عن قضاء رمضان فقال ان شاء فرقه وان شاء تابعه» (١) ويستحب ذلك لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال «من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه» (٢) واعلم قوله ولا يجب بالميم لان الامام نقل عن مالك رحمه الله إيجاب التتابع فيه وتابعه المصنف لكن الذي رواه الاكثرون عن مالك انه لا يجب التتابع فيه وإنما حكوا هذا المذهب عن داود وبعض أهل الظاهر وذكروا أنهم وان أوجبوه لم يشرطوه للصحة *

قال في الثاني الامساك تشبيها بالصائمين وهو واجب علي كل متعد بالافطار في شهر رمضان غير واجب علي من أبيع له الفطر إباحة حقيقية كالسافر (ح) والمريض (ح) بعد القدوم والبرء في بقية النهار ويجب علي من أصبح يوم الشك مفطراً اذا بان انه من رمضان علي الصحيح *

(١) «حديث» انه صلى الله عليه وسلم سئل عن قضاء رمضان فقال ان شاء فرقه وان شاء تابعه : الدارقطني من حديث ابن عمر وفي اسناده سفيان بن بشر وتفرد بوضعه قال ورواه عطاء عن عبيد بن عمير مرسل : قلت واسناده ضعيف ايضاً ورواه من حديث عبد الله بن عمرو وفي اسناده الواقدي ووقفه ابن لهيعة ورواه من حديث محمد بن المنكدر قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن تقطيع قضاء شهر رمضان فقال ذلك اليك ارايت لو كان علي أحدكم دين ففضي الدرهم والدرهمين ألم يكن قضي قاله أحق أن يعفو وقال هذا اسناد حسن لكنه مرسل وقد روى موصولاً ولا يثبت ونقل البخاري عن ابن عباس انه احتج علي الجواز بقول الله تعالى فعدة من أيام أخر ووجهه انه مطابق يشتمل التفرق والتتابع : وفي الباب عن أبي عبيدة ومعاذ ابن جبل وانس وابن هريرة ورافع بن خديج اخرجها البيهقي *

(٢) «حديث» روي أنه صلى الله عليه وسلم قال من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه الدارقطني عن أبي هريرة وفيه عبد الرحمن بن ابراهيم القاص مختلف فيه قال الدارقطني ضعيف وقد قال ابو حاتم ليس بالقوي روى حديثاً منكراً قال عبد الحق يعني هذا وتمقبه ابن القطان بانه لم ينص عليه فلعله حديث غيره قال ولم يأت من ضعفه بحجة والحديث حسن : قلت قد صرح ابن أبي حاتم عن أبيه بانه انكر هذا الحديث بعينه علي عبد الرحمن *

في براءته منها والاصل بقاؤها بخلاف الصوم ولا طريق له الى الصلاة المنسية الا بفعل الجميع وانما نظير مسألة يوم الشك ان يشك هل دخل وقت الصلاة أم لا فلا تلزمه الصلاة بالاتفاق بل لو صلى شاك فيه لم تصح صلاته قال المخالف وقياس آخر وهو القياس على ما اذا غم الهلال في آخر رمضان فانه يجب صوم ذلك اليوم قال الخطيب ليس بهذا المخالف من الغباوة ما ينتهي الى هذه المقالة لكنه ألزم نفسه امرأ الجاه اليها وكيف استجاز أن يقول يوم الشك أحد طرفي الشهر مع أن هذا الوصف لا يلزمه ولا يسلم له (فان قال) بنيته على أصل (قيل) له هو مخالف للنص فيجب اطراحه ويقال له ان قلت يوم الشك أحد طرفي رمضان فأت بحجة على ذلك وهي ان السبيل الى ذلك (وان قلت) الشك أحد طرفي شعبان (قيل) أصبت ولا يجب صوم شعبان (ثم يقال) الاصل بقاء شعبان فلا يزول بالشك قال الخطيب قال المخالف لا يمتنع ترك الاصل للاحتياط كما في مسألة من نسي صلاة من الخمس وكالو شك ماسح الحنف في انقضاء مدته فلا يمسح ولو شكت المستحاضة في انقطاع الحيض تلزمها الصلاة قال الخطيب (أما) مسألة الصلاة فسبق جوابها (وأما) ماسح الحنف فشرط مسحه بقاء المدة فاذا شك فيها رجع الى الاصل وهو غسل الرجلين (وأما) المستحاضة فسقطت عنها الصلاة بسبب الحيض فاذا شك فيها رجعت الى الاصل ومقتضى هذا في مسألة أن لا يجب صوم يوم الشك لان الاصل بقاء شعبان هذا آخر كلام الخطيب رحمه الله * قال المصنف رحمه الله تعالى *

الامساك تشبيها بالصائمين من خواص رمضان كالكفارة فلا إمساك علي من تعدى بالافطار في نذر او قضاء قال الامام والامر بالامساك مشبه بالتغليظ وطرف من العقوبة ومضادة القصد ثم الممسك متشبه وليس في عبادة بخلاف المحرم إذا افسد احرامه ويظهر أثره في ان المحرم بعد فساد احرامه لو ارتكب محظوراً لزمته الفدية والممسك لو ارتكب محظوراً لا يلزمه شيء سوى الأثم وفي الفصل صور (أحداها) يجب الامساك علي كل من تعدى بالافطار في رمضان وكذا لو ارتدأ ونوى الخروج من الصوم (ان قلنا) انه يبطل بنية الخروج ويجب ايضاً علي من نسي النية من الليل وكان نسيانه يشعر بترك الاهتمام بأمر العبادة فهو ضرب تقصير ويجوز ان يوجه الامر بالامساك بأن الاكل في نهار رمضان حرام علي غير المعذور فان قاته الصوم بتقصير او غير تقصير لم يرتفع التحريم (الثانية) لو اقام المسافر او برأ المريض اللذان يباح لهما الافطار في أثناء النهار فلها ثلاث احوال (أحداها) ان يصيبها صائمين ودأماً عليه الى زوال العذر فقد ذكرنا المذهب الظاهر وخلاف ابن أبي هريرة فيه (والثانية) ان يزول عذرهما بعد ما افطرا فيستحب لهما الامساك لحزمة الوقت ولا يجب وبه قال مالك خلافاً لابي حنيفة رحمه الله حيث اوجبه وبه قال احمد في اصح الروايتين * لئان زوال العذر بعد الترخص لا يؤثر كما لو قصر المسافر ثم اقام والوقت باق واذا أكلا فليخفياه كيلا يتعرضا للتهمة وعقوبة السلطان ولهما الجماع بعد زوال العذر اذا لم تكن المرأة صائمة بان كانت صغيرة او طهرت من الحيض ذلك اليوم (والثالثة) ان يصيبها غير ناويين ونزول العذر قبل أن يأكلا فهل يلزمهما الامساك فيه وجهان (أحدهما)

﴿ويكره أن يصوم يوم الجمعة وحده فان وصله يوم قبله او يوم بعده لم يكره لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة الا أن يصوم قبله او يصوم بعده » ﴾

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وفي المسألة أحاديث أخرى (من) ذلك حديث محمد بن عباد قال « سألت جابر أنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة قال نعم » رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تخلصوا ليلة الجمعة بقيام من بين سائر الليالي ولا تخلصوا يوم الجمعة بصيام من بين سائر الايام الا أن يكون في صوم يصومه أحدكم » رواه مسلم وعن جويرية بنت الحارث أم المؤمنين رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم « دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة فقال أصبت أمس قالت لا قال أريدن ان تصومي غدا قالت لا قال فافطري »

نعم كالم يصل المسافر حتي اقام لا يجوز له القصر (واصحهما) انه لا يلزمه لان من أصبح تاركاً للنية فقد أصبح مفطراً وكان لما لو اكل والوجهان مفرعان علي ظاهر المذهب في الحالة الاولى فاما من جوز له الاكل ثم فهمنا اولي ان يجوز (الصورة الثالثة) اذا أصبح يوم الشك مفطراً ثم ثبت انه من رمضان فلا يخفى انه يلزمه قضاؤه وهل يجب عليه إمساك بقية النهار فيه قولان (اصحهما) نعم لان الصوم واجب عليه الا انه كان لا يعرفه فاذا بان لزمه الامساك قال الامام رحمه الله وتخرجه علي القاعدة التي ذكرنا ان الامر بالامساك تغليظ وعقوبة انا قد نزل المخطيء منزلة العامد لا تتسابه الي ترك التحفظ الا ترى انا نحكم بحرمان القاتل خطأ عن الميراث (والثاني) قاله في البويطي لانه أفطر بعذر فلم يلزمه امساك بقية النهار كالمسافر إذا قدم بعد الافطار وفرض ابو سعد المتولي هذين القولين فيما اذا بان انه من رمضان قبل أن يأكل شيئاً ثم رتب عليه ما اذا بان بعد الاكل فقال ان لم نوجب الامساك ثم فهمنا اولي والا فوجهان (أظهرهما) الوجوب أيضاً ولنعلم الي ما يتعلق بلفظ الكتاب (قوله) في شهر رمضان ينبه علي ما قدمنا ان وجوب الامساك من خواص رمضان (وقوله) غير واجب علي ما يبيح له الفطر معلم بالخاء والالف ثم اللفظ متناول للحالة الثانية والثالثة من أحوال مسألة المسافر والمريض علي ما فصلنا فيجوز أن يعلم بالواو أيضاً للخلاف في الحالة الثالثة وأيضاً فانه حكى عن الحاوي وجهها في أن المريض اذا أفطر ثم برأ هل يلزمه إمساك بقية النهار وذكر ان الوجوب طريقة أصحابنا البغداديين والمنع طريقة البصريين والفرق بين المريض والمسافر ان المريض انما يفطر للعجز فاذا قدر وجب أن يمسك والمسافر يفطر رخصة وان أطاق الصوم (وقوله) اباحة حقيقية فيه اشارة الي الفرق بين صورة المريض والمسافر وصورة يوم الشك فان أصح القولين وجوب الامساك يوم الشك وذلك لان المسافر والمريض يباح لهما الاكل مع العلم بحال اليوم وكونه من رمضان حقيقة وفي يوم الشك انما يباح الاكل لانه لم يتحقق كونه من رمضان فاذا تحقق لزمه الامساك (وقوله) بعد التقدم لا يخفى رجوعه الي المسافر وان تخلل بينهما ذكر المريض ثم هو في اكثر النسخ بعد التقدم وقبله وطرح بعضهم قبله لانه اوضح من أن يحتاج لي

رواه البخاري وعن ابن مسعود قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من غرة كل شهر ثلاثة أيام وقل ما كان يفطر يوم الجمعة» رواه الامام أحمد والترمذي والنسائي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن قال أصحابنا يكره أفراد يوم الجمعة بالصوم فان وصله بصوم قبله أو بعده أو وافق عادة له بأن نذر صوم يوم شفاء مريضه أو قدوم زيد أبداً فوافق الجمعة لم يكره لحديث أبي هريرة وغيره مما سبق هذا الذي ذكرته من كراهة أفراد يوم الجمعة بالصوم هو الصحيح المشهور وبه قطع المصنف والجمهور وقال القاضي أبو الطيب في المجرد روى المزني في الجامع الكبير عن الشافعي أنه قال لا أستحب صوم يوم الجمعة لمن كان إذا صامه منعه من الصلاة ما لو كان مفطراً فعليه هذا نقل القاضي وقال صاحب الشامل وذكر في جامعته قل الشافعي ولا يبين لي ان انهي عن صوم يوم الجمعة الاعلى اختيار لمن كان إذا صامه منعه عن الصلاة التي لو كان مفطراً فعلها قال صاحب الشامل وذكر الشيخ أبو حامد في التعليق انه يكره صومه مفرداً قال وهذا خلاف ما نقله المزني قال وحمل الشافعي الاجاديت الواردة في النهي علي من كان الصوم يضعفه ويمنع عن الطاعة هذا كلام صاحب الشامل ونقل ابن المنذر عن الشافعي هذا الذي قاله صاحب الشامل مختصراً ولم يذكر عنه غيره وقد قال صاحب البيان في كراهة أفراده بالصوم وجهان (التصور) الجواز ويحتج لظاهر ما قاله الشافعي واختاره صاحب الشامل بحديث ابن مسعود السابق (ومن) قال بالمذهب المشهور

ذكره والممكن فيه أن يقال انما ذكره كي لا يتوهم ان المسافة اذا اكل وتقوى يلزمه الاقتصار عليه تقديراً للاكل بقدر الحاجة وثبت ان بعض المعتنين بهذا الكتاب جعل مكانه والبرء وهو حسن * قال (وأما الصبا والجنون والكفر اذا زال لم يجب الامساك علي وجه ويجب في وجهه ويجب علي الكافر دونهما في وجهه ويجب علي الصبي والكافر دون الجنون في وجهه لانهما مأموران علي الجملة وفي وجوب قضاء هذا اليوم ايضا تردد) *

اذا بلغ الصبي أو أفق الجنون أو أسلم الكافر في أثناء يوم من رمضان فهل يلزمهم امساك بقية اليوم فيه أربعة أوجه (أصحها) لانهم لم يدركوا وقتا يسمع الصوم ولا أمروا به والامساك تبع للصوم ولانهم أفطروا بعذر فاشبهوا المسافر والمريض (والثاني) نعم لانهم أدركوا وقت الامساك وان لم يدركوا وقت الصوم (والثالث) انه يجب علي الكافر دون الصبي والجنون فانهما معذوران ليس اليهما ازالة ما بهما والكافر مأور بترك الكفر والاتيان بالصوم (الرابع) انه يجب علي الصبي والكافر دون الجنون (أما) الكافر فلما ذكر (وأما) الصبي فلانه متمكن من الاتيان بالصوم مأور به أمر تدريب علي ما مر في الصلاة بخلاف الجنون وقوله في الكتاب لم يجب الامساك معلوم بالحاء لان مذهب ابي حنيفة رحمه الله مثل الوجه الثاني وبالألف لانه أصح الروايتين عن احمد (وقوله) ويجب بالميم لان مذهب مالك كالوجه الاول واذا فهمت هذه الوجوه عرفت ان الكافر اولاهم بالوجوب والجنون اولاهم بالمنع والصبي

أجاب عنه بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم الخميس فوصل الجمعة به وهذا لا كراهة فيه بلا خلاف *

(فرع) قال الأصحاب وغيرهم الحكمة في كراهة أفراد يوم الجمعة بالصوم أن الدعاء فيه مستحب وهو أرجى فهو يوم دعاء وذكر وعبادة من الغسل والتبكير إلى الصلاة وانتظارها واستماع الخطبة وإكثار الذكر بعدها لقوله تعالى (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً) ويستحب فيه أيضاً الاكثار من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من العبادات في يومها فاستحب له الفطر فيه ليكون أغون على هذه الطاعات وأدامها بنشاط وانشراح والتذاذ بهما من غير ملل ولا سامة وهو نظير الحاج بعرفات فإن الأولى له الفطر كما سبق لهذه الحكمة (فان قيل) لو كان كذلك لم تزل الكراهة بصيام قبله أو بعده لبقاء المعنى الذي نهى بسببه (فالجواب) أنه يحصل له بفضيلة الصوم الذي قبله أو بعده ما يجبر ما قد يحصل من فتور أو تقصير في وظائف يوم الجمعة بسبب صومه فهذا هو المعتمد في كراهة أفراد يوم الجمعة بالصوم (وقيل) سببه خوف المباغة في تعظيمه بحيث يفتن به كما فتن قوم بالسبت وهذا باطل منتقض بصلاة الجمعة وسائر ما شرع في يوم الجمعة مما ليس في غيره من التعظيم والشعائر (وقيل) سببه لئلا يعتقد وجوبه وهذا باطل ومنتقض بيوم الاثنين فإنه يندب صومه ولا يلتفت إلى هذا الخيال البعيد ويوم عرفة وعاشوراء وغير ذلك فالصواب ما قدمناه والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في أفراد يوم الجمعة بالصوم قد ذكرنا أن المشهور من مذهبننا كراهته وبه قال أبو هريرة والزهرى وأبو يوسف وأحمد وإسحق وابن المنذر وقال مالك وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن لا يكره قال مالك في الموطأ لم أسمع أحداً من أهل العلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة قال وصامه قال وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه وأراه كان يتحراه فهذا كلام مالك

بينهما فلك أن ترتب فتقول في وجوب الامساك على الكافر وجهان (إن) أوجبنا في الصبي وجهان (ان) أوجبنا في المجنون وجهان ولك أن تعكس فتقول في وجوبه على المجنون: جهان (إن) لم يجب في الصبي وجهان (وإن) لم يجب في الكافر وجهان ولهذا الترتيب نقل صاحب المعتمد طريقة قاطعة بالوجوب على الكافر هذا بيان الخلاف في وجوب الامساك وهل عليهم قضاء اليوم الذي زال العذر في خلاله (أما) الصبي إذا باغ في خلال النهار فينظر إن كان ناوياً من الليل صائماً فظاهر المذهب أنه لا قضاء عليه ويلزمه الاتمام ولو جامع بعد البلوغ فيه فعليه الكفارة وفيه وجه أنه يستحب الاتمام ويلزمه القضاء لأنه لم ينو الغرض ويحكي هذا عن ابن سريج وإن أصبح مفطراً ففيه وجهان وقال في التهذيب قولان (أحدهما) أنه يلزمه القضاء كما إذا أدرك شيئاً من الوقت يلزمه الصلاة (وأصحهما) وبه قال أبو حنيفة رحمه الله لا يلزم وقد ذكرنا الفرق بين الصوم والصلاة في كتاب الصلاة مع طرف من فقه المسألة

وقد محتج لهم بحديث ابن مسعود السابق * ودليلنا عليهم الاحاديث الصحيحة السابقة في النهي
وسبق الجواب عن حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم الخميس والجمعة
فلا يفرد (وأما) قول مالك في الموطأ أنه ما رأى من ينهي فيعارضه أن غيره رأى فالسنة مقدمة
علي ما رآه هو وغيره وقد ثبتت الاحاديث بالنهي عن افراده فيتعين العمل بها لعدم المعارض
لها ومالك معذور فيها فانهم لم تبلغه قال الداودى من أصحاب مالك لم يبلغ ما لك حديث النهي
ولو بلغه لم يخالفه *

(فرغ) يكره افراد يوم السبت بالصوم فان صام قبله أو بعده معه لم يكره صرح بكر اهة افراده
أصحابنا منهم الدارمي والبخاري والرافعي وغيرهم لحديث عبد الله بن بسر - بضم الباء الموحدة والسين
للهملة - عن أخته الصماء رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا تصوموا يوم السبت
إلا فيما اقترض عليكم فان لم يجد احدكم إلا لخباء عتبة أو عود شجرة فليمضغه» رواه أبو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي وغيرهم وقال الترمذي هو حديث حسن قال ومعنى النهي
أن يختصه الرجل بالصيام لأن اليهود يعظمونه وقال أبو داود هذا الحديث منسوخ وليس كما قال
وقال مالك هذا الحديث كذب وهذا القول لا يقبل فقد صححه الأئمة قال الحاكم أبو عبد الله هو
حديث صحيح على شرط البخاري قال وله معارض صحيح وهو حديث جوية السابق في صوم يوم
الجمعة قال وله معارض آخر باسناد صحيح ثم روى باسناده عن كريب مولى ابن عباس «أن ابن
عباس وناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثوه إلى أم سلمة يسألها أي الايام كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم أكثر صياماً لها قالت يوم السبت والاحد فرجعت اليهم فأخبرتهم فكأنهم
انكروا ذلك فقالوا بل جمعهم اليها فقالوا إنا بعثنا اليك هذا في كذا وكذا فذكر انك قلت كذا
وكذا فقالت صدق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كان يصوم من الايام يوم السبت

وهذا الخلاف مفرع على ظاهر المذهب في أنه إذا باع صائماً فلا قضاء عليه (فأما) من يوجب القضاء
ثم فنهنا أولى بأن يوجب (وأما) إذا افاق المجنون أو اسلم الكافر ففيهما طريقتان (احدهما) طرد
الخلاف وهذا أظهر عند الأكثرين والأظهر من الخلاف أنه لا قضاء ويحكي ذلك في الكافر
عن نصه في القديم والام والبويطي (والثاني) القطع بالمنع في حق المجنون لأنه لم يكن مأموراً بالصوم
في اول النهار وبالإيجاب في حق الكافر لأنه متعد بترك الصوم وهذا اصح عند صاحب التهذيب
ويجوز ان يعلم قوله فيما سبق ولو افاق في اثناء النهار ففي وجوب قضاء هذا اليوم وجهان بالواو اشارة
الى الطريقة القاطعة بالمنع وكذلك قوله ههنا تردده هذه الطريقة والطريقة الجازمة بالإيجاب في الكافر فانه
اجاب عن طريقة طرد الخلاف في الضرر الا ان يفسر التردد الذي اجمعه يتردد الطريق في بعض الصور
والقول او الوجه في بعضها وهل للخلاف في القضاء تعلق بالخلاف في الامساك تشبهاً نقل الامام عن الصيدلاني

ويوم الاحد كان يقول إنها يوم عيد للمشر كين وأنا أريد أن أخالفهم « هذا آخر كلام المامكم وحديث أم سلمة هذا رواه النسائي أيضا والبيهقي وغيرهما وعن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والاربعاء والخميس » رواه الترمذي وقال حديث حسن والصواب على الجملة ما قدمناه عن أصحابنا أنه يكره أفراد السبت بالصيام إذا لم يوافق عادة له لحديث الصماء (وأما قول أبي داود أنه منسوخ فغير مقبول وأي دليل على نسخه (وأما) الأحاديث الباقية التي ذكرناها في صيام السبت فكلها واردة في صومه مع الجمعة والاحد فلا مخالفة فيها لما قاله أصحابنا من كراهة أفراد السبت وبهذا يجمع بين الأحاديث وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الصماء لحاء غنية هو - بكسر اللام وبالحاء المهملة وبالمد - وهو قشر الشجرة ويمضغه - بفتح الضاد وضمها - اغتنام - قال المصنف رحمه الله »

« ولا يجوز صوم يوم الفطر ويوم النحر فإن صام فيه لم يصح لما روى عمر رضي الله عنه » أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام هذين اليومين أما يوم الاضحى فتأكلون من لحم نسككم وأما يوم الفطر ففطركم من صيامكم »

« الشرح » حديث عمر رضي الله عنه رواه البخاري ومسلم من رواية عمر ورويا أيضا عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر » ورويا معناه من رواية ابن عمر ورواه البخاري من رواية أبي هريرة ومسلم من رواية عائشة وأجمع العلماء على تحريم صوم يومى العيدين الفطر والاضحى لهذه الأحاديث فإن صام فيهما لم يصح صومه وإن نذر صومهما لم ينقذ نذره ولا شيء عليه عندنا وعند العلماء كافة إلا بأحيفة فقال ينقذ نذره ويلزمه صوم يوم غيرهما قال فإن صامهما اجزأه مع أنه حرام ووافق علي أنه يصح صومهما عن نذر مطلق دليلنا أنه نذر صوما محرما فلم ينقذ كمن نذرت صوم أيام حيضها »

أن من وجب التشبه يكتفى به ولا يوجب القضاء ومن يوجب القضاء لا يوجب التشبه وعن غيره من الأصحاب أن الأمر بالقضاء فرع الأمر بالامساك فمن التزم الامساك التزم القضاء ومن لا فلا وبني صاحب التهذيب وغيره الخلاف في وجوب الامساك على الخلاف في وجوب القضاء إن أوجبنا القضاء أوجبناه والأفلا فنهذه بثلاثة طرق وهي على اختلافها متفقة على تعلق أحد الخلافين بالآخر والطريق الثاني والثالث يشكلان بالحائض والنفساء إذا طهرتا في خلال النهار فإن القضاء واجب عليهما لا محالة لأن مستغرق الحيض لا يسقط القضاء فتقطعه أولى والامساك غير واجب عليهما (أما) بلا خلاف على ما رواه الامام (وأما) علي الاظهر لأن صاحب المعتقد حكى طرد الخلاف فيهما وإذا كان كذلك لم يستمر قولنا بأن القضاء فرع الامساك ولا بأن الامساك فرع القضاء والطريق الاول يشكل بصورة يوم الشك والمتعدى بالافطار فإن القضاء لازم مع التشبه والله اعلم »

قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجوز أن يصوم أيام التشريق صوماً غير صوم التمتع فإن صام لم يصح صومه لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم » نهى عن صيام ستة أيام يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق واليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان » وهل يجوز المتمتع صومه فيه قولان (قال) في القديم يجوز لما روى عن ابن عمر وعائشة أنها قالا « لم يرخص في أيام التشريق إلا لمتمتع لم يجز الهدى » (وقال) في الجديد لا يجوز لأن كل يوم لا يجوز فيه صوم غير التمتع لم يجز فيه صوم التمتع كيوم العيد *

﴿ الشرح ﴾ حديث أبي هريرة هذا رواه البيهقي بأسناد ضعيف عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن صيام قبل رمضان بيوم والأضحى والفطر وأيام التشريق ثلاثة بعد يوم النحر » هذا لفظه وضمف أسناده ويغني عنه حديث نبيشه - بضم النون وفتح الباء الموحدة ثم ياء مشناة تحت ساكنة ثم شين معجمة - الصحابي رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى » رواه مسلم وعن كعب بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه وأنس من الحدثن أيام التشريق فنأى أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمن وأيام التشريق أيام أكل وشرب » رواه مسلم وعن عقبة بن عامر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام وهي أيام أكل وشرب » رواه أبو داود والترمذي والنسائي قال

قال ﴿ ومن نوى التطوع في رمضان لم ينعقد وإن كان مسافراً لتعين الوقت ﴾ *

أيام رمضان متعينة لصوم رمضان فإن كان الشخص معذوراً بسفر أو مرض فاما أن يترخص بالفطر أو يصوم عن رمضان وليس له أن يصوم عن فرض آخر أو تطوع به قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة للمسافر أن يصوم عن القضاء والكفارة ولو صام عن تطوع ففي رواية يقيم تطوعاً وفي رواية ينصرف إلى الفرض وحكي الشيخ أبو محمد تردداً عن أصحابه في المريض الذي له الفطر إذا تحمل المشقة وصام عن غير رمضان واعلمت المسألة بالواو لأن الإمام حكي خلافاً فيمن أصبح في يوم رمضان غير ناء ونوى التطوع قبل الزوال فذهب الجماهير أنه لا يصح تطوعه بالصوم وعن أبي إسحق أنه يصح قال فعلى قياسه يجوز للمسافر التطوع به *

قال ﴿ الثالث الكفارة وهي واجبة على كل من أفسد صوم يوم من رمضان بجماع تام ثم به لأجل الصوم فلا تجب على الناسي إذا جامع لأنه لم يفطر على الصحيح ولا على من جامع في غير رمضان ﴾ *

الترمذي حديث حسن صحيح وعن عمرو بن العاص قال « هذه الايام التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بافطارها وينهي عن صيامها قال مالك هي ايام التشريق » رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح علي شرط البخاري ومسلم (وأما) ما ذكره المصنف عن ابن عمر وعائشة في صوم المتمتع فصحيح رواه البخاري في صحيحه ولفظه عن عائشة وابن عمر قالوا « لم يرخص في ايام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي » وفي رواية للبخاري عنهما قالوا « الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج الى يوم عرفة فان لم يجد هديا ولم يصم ايام منى » فالرواية الاولى مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم لانها بمنزلة قول الصحابي أمرنا بكذا ونهينا عن كذا ورخص لنا في كذا وكل هذا وشبهه مرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنزلة قوله قال صلى الله عليه وسلم كذا وقد سبق بيان هذا في مقدمة هذا الشرح ثم في مواضع واما التشريق هي الثلاثة التي بعد النحر ويقال لها ايام منى لان الحجاج يقيمون فيها بمجي واليوم (الاول) منها يقال له يوم القر - بفتح القاف - لان الحجاج يقرون فيه بمجي (والثاني) يوم النفر الاول لانه يجوز النفر فيه لمن تعجل (والثالث) يوم النفر الثاني وسميت ايام التشريق لان الحجاج يشرقون فيها لحوم الاضاحي والهدايا اي ينشرونها ويقددونها واما

الاصل في كفارة الصوم ماروي عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رجلا جاء الى النبي ﷺ فقال هلكت واهلكت قال ما شأنك قال واقعت امرأتني في رمضان قال تستعيبين أن تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تستطيع أن تطعم ستين مسكينا قال لا قال اجلس فجلس فأتى النبي ﷺ بعرق فيه تمر - والعرق المكتل الضخم - فقال خذ هذا فتصدق به قال أعلي افقر منا فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه وقال أطعمه عيالكا (١) والكلام في موجب الكفارة ثم في كيفية (أما) الاول فقد قال وهي واجبة علي من افسد صوم يوم من رمضان بجماع تام ثم به لاجل الصوم وفي الضابط قيود (منها) الافساد فمن جامع ناسيا لا يفسد صومه علي الصحيح كما قدمناه فلا كفارة عليه وإن قلنا

(١) حديث (أبي هريرة) أن رجلا جاء الى النبي ﷺ فقال هلكت قل ما شأنك قال واقعت امرأتني في رمضان الحديث بطوله متفق عليه : وأخرجاه ايضا من حديث عائشة ولما لقاها عندها وفي حديث أبي هريرة في رواية للنسائي وابن ماجه اطعمه عيالكا وفي رواية للدارقطني في العلل باسناد جيد ان اعرابيا جاء يلطم وجهه وينتف شعره ويضرب صدره ويقول هلك الابد ورواها مالك عن سعيد بن المسيب مرسل وفي رواية للدارقطني في السنن فقال هلكت واهلكت وزعم الخطابي ان معلى بن منصور تفرد بها عن ابن عيينة وذكر البيهقي ان الحاكم نظر في كتاب معلى بن منصور فلم يجد هذه اللفظة فيه وأخرجها من رواية الاوزاعي وذكر انها ادخلت على بعض الرواة في حديثه وان أصحابه لم يذكروها : قلت وقد رواها الدارقطني من رواية سلامة بن روح عن عقيل عن ابن شهاب والله أعلم *

التشريع، الأيام المعدودات (أما) حكم المسألة ففي صوم أيام التشريق قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) وهو الجديد لا يصح صومها لا تمتنع ولا غيره هذا هو الأصح عند الأصحاب (والثاني) وهو القديم يجوز تمتع العادم الهدى صومها عن الأيام الثلاثة الواجبة في الحج فعلي هذا هل يجوز لغير المتمتع أن يصومها فيه وجهان مشهوران في طريقة الخراسانيين وذكرهما جماعات من العراقيين منهم القاضي أبو الطيب في المجرد والبنديجي والمحاملي في كتابيه المجموع والتجريد وآخرون منهم (أحدهما) عند جميع الأصحاب لا يجوز وبه قطع المصنف وكثيرون أو لا كثيرون لعموم الأحاديث في منع صومها وإنما رخص المتمتع (والثاني) يجوز قال المحاملي في كتابيه وصاحب العدة هذا القائل بالجواز هو أبو اسحق المروزي قال أصحابنا الذين حكوا هذا الوجه إنما يجوز في هذه الأيام صوم له سبب من قضاء أو نذر أو كفارة أو تطوع له سبب (فأما) تطوع لا سبب له فلا يجوز فيها بلا خلاف كذا نقل اتفاق الأصحاب عليه القاضي أبو الطيب والمحاملي والسرخسي وصاحب العدة وآخرون وأكثر القائلين قالوا هو نظير الاوقات المنهى عن الصلاة فيها فإنه يصلي فيها ما لها سبب دون ما لا سبب لها قال السرخسي مبني الخلاف على أن إباحتها للمتمتع للحاجة أو لسكونه سببا وفيه خلاف لأصحابنا من عاى بالحاجة خصه بالتمتع فلم يجوزها لغيره

يفسد صومه وبه قال مالك وأحمد فهل تلزمه الكفارة فيه وجهان (أحدهما) وبه قال أحمد نعم لا تنسأبه إلى التقصير (وأظهرهما) وبه قال مالك لا لأنها تتبع الأثم وإذا عرفت ذلك وسمت قوله فلا تجب بالالف وقوله لم يفطر به وبالميم وقوله على الصحيح أى من الطريقتين (ومنها) كون اليوم من رمضان فلا كفارة بافساد التطوع والنذر والقضاء والكفارة لأن النص ورد في رمضان وهو مخصوص بفضائل لا يشركه غيره فيها *

قال لا على المرأة لأنها افطرت بوصول أول جزء من الحشفة إلى باطنها وفيه قول قديم ثم الصحيح أن الوجوب لا يلاقيها وقيل يلاقيها والزواج يتحمل ولا يتحمل الزاني ولا الزوج المجنون ولا المسافر إذا لا كفارة عليهما ولا على المعسرة فإن واجبها الصوم فلا يقبل التحمل ولا كفارة على من أفطر (حم) بغير جماع من الأكل ومقد مات الجماع ويجب بالزنا وجماع الأمة ووطء البهيمة (حو) والاتبان في غير المأتي (و) *

نوضح فقه الفصل ثم نبين أن مسأله بأي قيد تتعلق المسألة الأولى المرأة الموطوءة أن كانت مفطرة بحيض وغيره أو كانت صائمة ولم يبطل صومها لسكونها نائمة مثلاً فلا كفارة عليها وإن مكنت طائعة حتى وطئها الزوج فقولان (أحدهما) أنه يلزمها الكفارة كما يلزم الرجل لأن الكفارة عقوبة تتعلق بالوطء فيستويان في لزومها كحد الزنا وهذا أصح الروايتين عن أحمد وبه قال أبو حنيفة وبروي مثله عن مالك وابن المنذر وهو اختيار القاضي أبي الطيب (وأحدهما) أنه يختص الزوج

ومن علل بالسبب جوز صومها عن كل صوم له سبب دون ما لا سبب له قال السرخسي وعلي هذا الوجه لو نذر صومها بعينها فهو كمنذر صوم يوم الشك وسبق بيانه هذا هو المشهور في المذهب ان الوجه القائل بجواز الصوم في أيام التشريق لغير المتمتع مختص بصوم له سبب ولا يصح فيها ما لا سبب له بالاتفاق وقال إمام الحرمين اختلف أصحابنا في التفريع على القديم فقال بعضهم لا قبل هذه غير صوم المتمتع لضرورة تختص به وقال آخرون أنها كيوم الشك ثم ذكر متصلا به في يوم الشك أنه ان صامه بلا سبب فهو منهي عنه وفي صحته وجهان وقد سبق بيان ذلك (واعلم) أن الاصح عند الاصحاب هو القول الجديد أنها لا يصح فيها صوم أصلا لا للمتمتع ولا لغيره (والارجح) في

ب لزوم الكفارة واحتجوا له بأمور (أحدها) ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر الاعرابي الذي واقع إلا بكفارة واحدة مع مساس الحاجة إلى البيان (والثاني) حكى الكرايسي أنه قال صوم المرأة ناقص لأنه بعرض ان يبطل بعروض الحيض وإذا كان كذلك لم يكن كامل الحرمة فلم تتعلق به الكفارة (والثالث) ما ذكره في الكتاب وسنتكلم فيه (التفريع) ان قلنا بالاول فلو لم تجب الكفارة على الزوج لكونه مفطرا وجبت الكفارة عليها وكذا لو لم يبطل صومه بأن كان نائما فاستدخلت ذكره أو كان ناسيا وهي ذاكرة ويعتبر في حق كل واحد منهما حاله في اليسار والاعسار (وإن قلنا) بالقول الاصح فالكفارة التي يخرجها الزوج تختص به ولا يلاقيا أم تقع عنهما جميعا وهو يتحمل عنها فيه قولان مستخرجان من كلام الشافعي رضي الله عنه وقد يعبر عنهما بوجهين (أحدهما) أنها تختص به ولا يلاقيا لانه لو تعلق الواجب بها لأمرت باخراجه (والثاني) أنها يلاقيا وهو متحمل ووجه صاحب التهذيب والتمة بالحاق الكفارة بثمان ماء الاغتسال كأنها قدراه متفقا عليه لكن الخنيطي حكى طريقا آخر قاطعا بأن ثمن ماء الاغتسال عليها لا عليه وأشار إلى ترجيحه ثم الاصح من هذين القولين عند صاحب الكتاب هو الاول وبه قال الخنيطي وآخرون وذكر الامام أن ظاهر المذهب هو الثاني وقد يحتج له بقوله في المختصر والكفارة عليه واحدة عنه وعنهما لكن من قال بالاول حمله على أنها تجزى عن الفعلين جميعا ولا يلزمها كفارة خاصة خلاف ما قاله أبو حنيفة ويتفرع على هذين القولين صور (أحدها) إذا أفطرت بالزنا او بالوطء بالشبهة (فان قلنا) الوجوب لا يلاقيا فلا شيء عليها (وإن قلنا) بالثاني فعليها الكفارة لان رابطة التحمل الزوجية وتقل عن الحاوي ان القاضي ابا حامد قال تجب الكفارة عليها بكل حال (الثانية) لو كان الزوج مجنونا وقلنا بالاول فلا شيء عليها وان قلنا بالثاني فوجهان (أظهرهما) وهو المذكور في الكتاب أنه يلزمها الكفارة لان التحمل لا يليق بماله ولهذا لم تجب عليه الكفارة لنفسه (والثاني) أنه يلزمه الكفارة لها لان ماله يصلح للتحمل وإن كان مراعا فوهو كالمجنون لان المذهب ان فعله لا يوجب الكفارة وخرج بعض الاصحاب من قولنا ان

الدليل صحتها المتمتع وجوازها له لان الحديث في الترخيص له صحيح كما بيناه وهو صريح في ذلك فلا عدول عنه (وأما) قول صاحب الشامل في كتاب الحج أنه حديث ضعيف فباطل مردود لانه رواه من جهة ضعيفة وضعفه بذلك السبب والحديث صحيح ثابت في صحيح البخاري باسناده المتصل من غير الطريق الذي ذكره صاحب الشامل وإنما ذكرت كلام صاحب الشامل لئلا يغتر به *

(فرغ) في مذاهب العلماء في صوم أيام التشريق * قد ذكرنا مذهبنا فيها وأن الجديد أنه لا يصح فيها صوم (والقديم) صحته لمتنع لم يجد الهدى ومن قال به من السلف العلماء بامتناع صومها لمتنع وغيره على بن أبي طالب وأبي حنيفة وداود وابن المنذر وهو أصح الروايتين عن أحمد وحكي ابن المنذر جواز صومها لمتنع وغيره عن الزبير بن العوام وابن عمر وابن سيرين وقال ابن عمر وعائشة والاوزاعي ومالك وأحمد وأسحق في رواية عنه يجوز لمتنع صومها *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

(ولا يجوز) أن يصوم في رمضان غير رمضان حاضراً كان أو مسافراً فإن صام عن غيره لم يصح صومه

عمد الصبي عمد انه يلزمه الكفارة فعلي هذا هو كالبالغ ولو كان الزوج ناسياً أو نائماً فاستدخلت ذكره فالحكم كما ذكرنا في المجنون (الثالثة) لو كان الزوج مسافراً والمرأة حاضرة وافطر بالجماع على قصد الترخيص فلا كفارة عليه وإن لم يقصد الترخيص فوجهان في لزوم الكفارة (أصحهما) أنها لا تلزم لان الافطار مباح له فيصير شبهة في درء الكفارة وهذا حكم المريض الذي يباح له الفطر إذا أصبح صائماً جامعاً والصحيح إذا مرض في أثناء النهار ثم جامع فحيث قلنا بوجوب الكفارة فهو كغيره وحكم التحمل كما سبق وحيث قلنا لا كفارة فهو كالمجنون وذكر أصحابنا العراقيون فيما إذا قدم المسافر مفطراً فأخبرته بأنها مفطرة وكانت صائبة ان الكفارة عاينها إذا قلنا ان الوجوب يلاقيها لأنها غرته وهو معذور ويشبه أن يكون هذا جواباً على قولنا ان المجنون لا يتحمل وإلا فليس العذر ههنا أوضح من العذر في المجنون والله أعلم (الرابعة) إذا فرغنا على القول الثاني وهو ان الوجوب يلاقيها وجب اعتبار حالها ولا يخلو إما ان يتفق حال الزوج والمرأة أو يختلف فإن اتفق حالهما نظر ان كانا من أهل الاعتاق والاطعام أجزاء المخرج عنهما وان كانا من أهل الصيام اما للاعسار بالعتق أو لسكونهما بموكن فعلي كل واحد منهما صوم شهرين لان الصوم عبادة بدنية ولا مدخل للتحمل في عبادات الابدان وان اختلف حالهما لم يخل اما أن يكون الزوج أعلي حالاً منها أو تكون هي أعلي حالاً منه فإن كان الزوج أعلي حالاً نظر ان كان هو من أهل الاعتاق وهي من أهل الصيام والاطعام ففيه وجهان (أظهرهما) ولم يذكر العراقيون غيره أنه يجزى الاعتاق عنهما جميعاً لان من فرضه الصيام أو الاطعام بجزئه التكفير بالعتق بطريق الاولي نعم لو كانت أمة فعليها الصوم

عن رمضان لانه لم ينوه ولا يصح عما نوى لأن الزمان مستحق لصوم رمضان فلا يصح فيه غيره *
 ﴿الشرح﴾ هذه المسألة كما قالها المصنف وقد سبق بيانها مبسوطاً في أوائل كتاب الصيام
 في مسائل النية وذكرنا هناك وجهاً شاذاً أنه يصح فيه صوم التطوع وذكرنا بعده خلاف أبي حنيفة *
 قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ويستحب طلب ليلة القدر لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» ويطلب ذلك في أيالي الوتر من العشر الاخير من شهر رمضان لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «المسوها في العشر الاخير في كل وتر» قال الشافعي رحمه الله والذي يشبه أن يكون ليلة إحدى وعشرين وثلاث وعشرين والدليل عليه ما روى أبو سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أريت هذه الليلة ثم أنسيتم؟ ورأيتني أسجد في صبيحتها في ماء وطين قال أبو سعيد فانصرف علينا وعلي جبهته وانفه أثر الماء والطين في صبيحة يوم إحدی وعشرين» وروى عبد الله بن أنيس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أريت ليلة القدر ثم أنسيتم؟ وأراني أسجد في ماء وطين فطرنا ليلة ثلاث وعشرين فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن أثر الماء والطين علي جبهته» قال الشافعي ولا أحب ترك طلبها فيها كلها قال أصحابنا إذا قال لامرأته أنت طالق ليلة القدر فإن كان في رمضان قبل مضي ليلة من ليالي العشر حكم بالطلاق من الليلة الأخيرة من الشهر وإن كان قد مضت ليلة وقع الطلاق في السنة الثانية في مثل تلك الليلة التي قال فيها ذلك والمستحب أن يقول

لأن الاعتاق لا يجزى عنها قال في المذهب إلا إذا قلنا أن العبد يملك بالتملك فتكون الأمة كالحرّة المعسرة (والثاني) لا يجزى عنها لاختلاف جنس الواجب وعلي هذا فعليها الصيام في الصورة الأولى وعلي من الأطعام في الصورة الثانية فيه وجهان (أظهرهما) أنه على الزوج فإن عجز في الحال ثبت في ذمته إلى أن يتقدر وذلك لأن الكفارة على القول الذي عليه نفع معدودة من مؤنات الزوجة اللازمة على الزوج (والثاني) ذكره في التهذيب أنه عليها لأن التحمل كالتدخل لا يجزى عند اختلاف الجنس وإن كان هو من أهل الصيام وهي من أهل الأطعام فالذي قاله الأئمة أنه يصوم عن نفسه ويطعم غيرها لأن الصوم لا يتحمل به وقضية قول من قال باجزاء الاعتاق عن الصيام في الصورة السابقة أجزاء الصيام عن الأطعام لأن من فرضه الأطعام لو تحمل المشقة وصام أجزاءه والصوم كما لا يتحمل به لا يتحمل وإن كانت الزوجة أهلي حالاً منه نظر إن كانت من أهل الاعتاق وهو من أهل الصيام صام عن نفسه وأعتق غيرها إذا قدر وإن كانت من أهل الصيام وهو من أهل الأطعام ضامت عن نفسها وأطعم الزوج عن نفسه (المسألة) الثانية إذا أفسد صومه بغير الجماع كالأكل والشرب والاستمناء والمباشرات المفضية إلى الانزال فلا كفارة عليه لأن النص ورد في الجماع وما عداه

فيا اللهم انك عفوتوب العفر فاعف عني لما روى «ان عائشة رضى الله عنها قالت يا رسول الله ارأيت ان وافقت ليلة القدر ماذا أقول قال بقولين اللهم انك عفوتوب العفو فاعف عني» *
 (الشرح) حديث أبي هريرة وأبي سعيد الاول وحديثه الثاني رواها كلها البخارى ومسلم وحديث عبد الله بن أنيس رواه مسلم وهو أنيس - بضم الهمزة - وحديث عائشة رواه أحمد بن حنبل والترمذى والنسائي وابن ماجه وآخرون قال الترمذى هو حديث حسن صحيح وسياق فرغ مستقل في ذكر جملة من الاحاديث الصحيحة الواردة في ليلة القدر ان شاء الله تعالى ومعني قيامها ايماننا أى تصديقنا بانها حق وطاعة واحتسابا أى طلبا لرضى الله تعالى وثوابه لا لرياء ونحوه وسبق في مسألة صوم يوم عرفة بيان الذنوب التي تغفر وبيان الاحاديث الصحيحة في ذلك الواردة فيه (أما) أحكام الفصل ففيه مسائل (أحداها) ليلة القدر ليلة فاضلة قال الله تعالى (إننا أنزلناه في ليلة القدر) إلى آخر السورة قال اصحابنا وغيرهم وهي افضل ليالى السنة قالوا وقول الله تعالى (ليلة القدر خير من الف شهر) معناه خير من الف شهر ليس فيها ليلة القدر قل اصحابنا لو قال لزوجته انت طالق في افضل ليالى السنة طلقت ليلة القدر ويكون كمن قال انت طالق ليلة القدر كما سنوضحه ان شاء الله تعالى (الثانية) ليلة القدر مختصة بهذه الامة زادها الله شرفا فلم تكن لمن قبلها وسميت ليلة القدر أى ليلة الحكم والفصل هذا هو الصحيح المشهور قال الماوردى وابن الصباغ وآخرون وقيل لعظم قدرها قال اصحابنا كلهم وهي التى يفرق فيها كل أمر حكيم هذا هو الصواب وبه قال

ليس في معناه وهل يلزمه الفدية فيه خلاف سيأتى من بعد * وقال مالك تجب الكفارة بكل افساد يعصي به الا الردة والاستمناء والاستقاء * وقال أبو حنيفة تجب الكفارة بتناول ما يقصد تناوله ولا تجب بابتلاع الحصة والنواة ولا بمقدمات الجماع * وقال أحمد لا تجب بالاكل والشرب وتجب بالمباشرة المفسدة للصوم (الثالثة) تجب الكفارة بالزنا وجماع الامة وكذلك باتيان البهيمة والاتيان في غير المأني ولا فرق بين أن ينزل أولا ينزل وذهب بعض الاصحاب الى بناء الكفارة فيها على الحد إن أوجبنا الحد فيها أو جبننا الكفارة والا فوجهان وعند أبي حنيفة رحمه الله اتيان البهيمة أن كان بلا انزال لم يتعلق به الافطار فضلا عن الكفارة وان كان مع الانزال افطر ولا كفارة وفي اللواط هل يتوقف الافطار على الانزال فيه روايتان واذا حصل الافطار في الكفارة روايتان والاظهر ان الافطار لا يتوقف على الانزال وان الكفارة تجب وعند أحمد تجب الكفارة في اللواط وكذا في اتيان البهيمة على أصح الروايتين (واعلم) ان المسائل الثلاث في الفصل متعلقة بالقيد الثالث في الضابط وهو كون الافساد بجماع تام فيدخل فيه صور المسألة الثالثة ويخرج صور الثانية وأما الاولى فقد قصد صاحب الكتاب بوصف الجماع بالتمام الاحتراز عنها لان المرأة اذا جومت حصل فساد صومها قبل تمام حد الجماع بوصول اول الحشفة الى باطنها فالجماع يطرأ على صوم فاسد وبهذا المعنى

جمهور العلماء وقل بعض المفسرين هي ليلة نصف شعبان وهذا خطأ لقوله تعالى (انا انزلناه في ليلة مباركة انا كنا منذرين فيها يفرق كل امر حكيم) وقال تعالى (انا انزلناه في ليلة القدر) فهذا بيان الآية الاولى ومعناه انه يكتب للملائكة فيها ما يعمل في تلك السنة ويبين لهم ما يكون فيها من الارزاق والآجال وغير ذلك مما سيقع في تلك السنة ويأمرهم الله تعالى بفعل ما هو من وظيفتهم وكل ذلك مما سبق علم الله تعالى به وتقديره له وهذا الذي ذكرناه أولا من كون ليلة القدر مختصة بهذه الامة ولم تكن لمن قبلها هو الصحيح المشهور الذي قطع به أصحابنا كاهم وجهاء العلماء وقال صاحب العدة من أصحابنا اختلف الناس هل كانت ليلة القدر للامم السالفة قال والاصح انها لم تكن إلا لهذه الامة ثم استدلل بالحديث المشهور في سبب نزول السورة (الثالثة) ليلة القدر باقية إلى يوم القيامة ويستحب طلبها والاجتهاد في ادراكها وقد سبق في آخر الباب الذي قبل هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان «يجتهد في

حال اصح القولين وهو ان المرأة لا تؤمر باخراج الكفارة ويروى هذا التعليل عن الاستاذ ابي طاهر وطائفة لكن الاكثرين زيفوه وقالوا يتصور فساد صومها بالجماع بأن يولج وهي نائمة او ناسية او مكرهة ثم تستيقظ او تذكر أو تطاوع بعد الايلاج وتستدعيه والحكم لا يختلف على القولين فعلى هذا جماع المرأة اذا قلنا لا شيء عليها والوجوب لا يلاقيها مستثنى عن الضابط (وقوله) وفيه قول قديم أراد به القول الثاني وهو انها تؤمر باخراج الكفارة كالرجل وهذا قد نقله الامام وصاحب الكتاب في الوسيط عن الاملاء وليس تسميته قديما من هذا الوجه فان الاملاء محسوب من الكتب الجديدة ولكن رأيت لبعض الأئمة روايته عن القديم والاملاء معا ويشبه أن يكون له في القديم قولان (أحدهما) كالجديد لان المحامي حكى القول الصحيح عن الكتب الجديدة والقديمة جميعاً (وقوله) ولا يتحمل الزاني أى على قولنا أن الوجوب يلاقيها والزواج يتحمل (وأما) مواضع العلامات (فقوله) ولا على المرأة مرقوم بالخاء والميم (وقوله) ولا الزوج المجنون ولا المسافر كلاهما بالواو لما قدمنا وليس قوله اذا لا كفارة عليهما خاليا في حق المسافر عن التفصيل والخلاف (وقوله) ولا عن المعسرة يشمل ما اذا كانت معسرة وهو قادر على الاعتاق وفي هذه الصورة خلاف تقدم فلا يبعد اعلامه بالواو (وقوله) ولا كفارة على من أفطر بغير جماع معلم بالميم والخاء والالف ويجوز أن يعلم بالواو أيضا لامور (أحدها) انه نقل عن الحارثي أن أبا علي ابن ابي هريرة قال يجب بالاكل والشرب كفارة فوق كفارة المرضع والحامل دون كفارة المجامع قال أقضى القضية وهذا مذهب لا يستند الى خبر ولا أثر ولا قياس (والثاني) أن أبا خلف الطبري وهو من تلامذة القفال اختار وجوب الكفارة بكل ما يأنم بالافطار به (والثالث) أن الخناطي ذكر أن عبد الحكم روى عنه انجاب الكفارة فيما اذا جامع فباء دون الفرج فانزل ووطء البهيمة والاتيان في غير المأتي

معلمان بالخاء والواو

طلبها في العشر الاواخر من رمضان ما لا يجتهد في غيره» وأنه «كان على الله عليه وسلم إذا دخل العشر الاخير
أحيا الليل وأيقظ أهله وجد وشد المنزر» وهذا الحديثان في الصحيحين ومذهب الشافعي وجمهور أصحابنا
أنها منحصرة في العشر الاواخر من رمضان مبهمة علينا ولكنها في ليلة معينة في نفس الامر لا تنتقل عنها
ولا تزال في تلك الليلة إلى يوم القيامة وكل إلى العشر الاواخر محتملة لها لكن إلى الوتر أرجاها وأرجى
الوتر عند الشافعي ليلة الحادي والعشرين ومال الشافعي في موضع إلى ثلاثة وعشرين وقال البندنجي

قال ﴿ ولا تجب على من ظن أن الصبح غير طالع فجامع ﴾ *

إذا ظن أن الصبح غير طالع فجامع ثم تبين خلافه فحكم الافطار قد مر ولكن لا كفارة عليه
لأنه غير مأثوم بما فعل فلا يستحق التغليظ قال الامام رحمه الله ومن قال بوجوب الكفارة على الناسي
بالجماع يقول بمثله ههنا لتقصيره بترك البحث ولو ظن أن الشمس قد غربت فجامع ثم بان خلافه
فقد ذكر صاحب التهذيب وغيره أنه لا كفارة عليه أيضا لأنها تسقط بالشبهة وهذا ينبغي أن يكون مفرعاً
على تجوز الافطار والحالة هذه والافتجب الكفارة وقاء بالضابط المذكور لما يوجب الكفارة ولو اكل
الصائم ناسياً فظن بطلان صومه فجامع فهل يفطر فيه وجهان (احدهما) لا كمال سلام عن ركعتين من
الظهر ناسياً وتكلم عامداً لا تبطل صلاته (واصحهما) ولم يذكر الا كثرون غيره أنه يفطر كمالو جامع
على ظن أن الصبح لم يطلع فيبان خلافه وعلى هذا فلا تجب الكفارة لأنه وطىء وهو يعتقد أنه
غير صائم وعن القاضي أبي الطيب أنه يحتمل أن تجب الكفارة لأن هذا الظن لا يبيح الوطء ولو افطر
المسافر بالزنا مترخصاً فلا كفارة عليه لأنه وإن أثم بهذا الجماع لكن لم يَأْثَمْ به بسبب الصوم فإن
الافطار جائز له ولو زنا المقيم ناسياً للصوم وقلنا أن الصوم يفسد بالجماع ناسياً فلا كفارة عليه أيضاً
على الوجه الاصح لأنه لم يَأْثَمْ بسبب الصوم فإنه كان ناسياً له وإذا تأملت هذه الصور عرفت اشتراكها
في شيء واحد وهو أن الجماع فيها غير مأثوم بالجماع بسبب الصوم ثم منها ما لا أثم فيه ومنها ما فيه أثم
ولكن لا بسبب الصوم وهي متعلقة بالقيء الذي ذكره آخراً وهو قوله أثم به لاجل الصوم
وهذا يجوز أن يقدر ومما واحداً به يحصل الاحتراز عن الصور كلها فحيث لا أثم لا يَأْثَمْ بسبب الصوم
ويجوز أن يقدر وصفين (احدهما) كونه مأثوماً به (والثاني) كونه مأثوماً به بسبب الصوم فبالاول
يحصل الاحتراز عن الصور التي لا أثم فيها وفيها جماع المراهق والمسافر والمريض على قصد الترخص كما سبق
وبالثاني يحصل الاحتراز عن الصور التي يَأْثَمْ فيها لا بالصوم *

قال ﴿ وتجب على المنفرد (ح) برؤية الهلال وعلى من جامع مراراً كفارات (ح) وتجب على من جامع ثم
انشأ السفر (ح) ولو طراً بعد الجماع مرض أو جنون أو حيض سقط في قول ولم يسقط في قول وتسقط
بالجنون والحيض (م) دون المرض (ح) في قول ﴾ *

في الفصل ثلاث مسائل (احداها) إذا رأى هلال رمضان وحده وجب عليه صومه وإذا صامه

مذهب الشافعي أن أرجاها عنده ليلة إحدى وعشرين وقال في القديم ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين فها أرجي لياليها عنده وبعدها ليلة سبع وعشرين هذا هو المشهور في المذهب أنها منحصرة في العشر الاواخر من رمضان وقال أمامان جليلان من أصحابنا وهما المزني وصاحبه أبو بكر محمد ابن اسحق بن خزيمة أنها منتقلة في ليالي العشر تنقل في بعض السنين إلى ليلة وفي بعضها إلى غيرها جمعاً بين الاحاديث وهذا هو انظار المختار لتعارض الاحاديث الصحيحة في ذلك كما سنوضحه إن شاء الله تعالى ولا طريق إلى الجمع بين الاحاديث إلا باتقانها * قال المحامي في التجريد وصاحب التنبية وغيرهما تطلب في جميع شهر رمضان وحكاه الغزالي في الوجيز وجها وادعى المحامي أنه مذهب الشافعي فقال في كتابه التجريد مذهب الشافعي أن ليلة القدر تلتبس في جميع شهر رمضان وآ كده العشر الاواخر منه وآ كد العشر ليالي الوتر هذا لفظه في التجريد وسيأتي في الاحاديث ما يدل لها وما يدل لقول جمهور الاصحاب إن شاء الله تعالى قال أصحابنا وصفة هذه الليلة وعلامتها أنها ليلة طلقة لاحارة ولا باردة وان الشمس تطلع في صبيحتها يضاء ليس لها كثير شعاع وفيها حديث بهذه الصفة سنذكره إن شاء الله تعالى (فان قيل) فأى فائدة لمعرفة صفتها بعد فواتها فانها تنقضي بمطلع الفجر (فالجواب) من وجهين (احدهما) انه يستحب ان يكون اجتهاده في

وافطر بالجماع فعليه الكفارة وبه قال مالك واحمد خلافاً لابي حنيفة رحمهم الله * لنا أنه هتك حرمة يوم من رمضان بافساد صومه بالجماع فاشبهه سائر الايام ولورأى هلال شوال وحده وجب عليه أن يفطر ويخفي افطاره عن الناس كيلا يتهم * وعن أبي حنيفة واحمد أنه لا يفطر برؤيته وحده * لنا ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته» (١) واذا رأى رجل يأكل يوم الثلاثين من رمضان بلا عذر عزز عليه فلو شهد أنه رأى الهلال لم يقبل لانه متهم يريد اسقاط التعزير عن نفسه بخلاف ما اذا شهد اولا فردت شهادته ثم اكل لا يعزر (الثانية) لو افطر بالجماع ثم جامع في ذلك اليوم ثانياً فلا كفارة عليه اذا جامع الثاني لم يقع مفسداً ولو جامع في يومين أو في رمضانين فعليه كفارتان سواء كفر عن الاول أو لم يكفر وبه قال مالك * وقال أبو حنيفة اذا جامع في يومين ولم يكفر عن الاول لم يلزمه الا كفارة واحدة وعنه فيما اذا كفر روايتان ولو جامع في رمضانين فالمشهور أنه يلزمه كفارتان بكل حال وعنه رواية اخرى انه كاليومين * وقال احمد اذا وطئ في يومين فكفر عن الاول فعليه كفارة أخرى وان لم يكفر فلا صحابه فيه اختلاف * لنا ان صوم كل يوم عبادة برأسها فلا تتداخل كفارتاها كالحجبتين اذا جامع فيهما (الثالثة) اذا افسد صومه بالجماع ثم انشأ سفراً

يومها الذي بعدها كاجتهاده فيها كما سنوضحه قريبا ان شاء الله تعالى (والثاني) ان المشهور في المذهب انها لا تنقل فاذا عرفت ليلتها في سنة انتفع به في الاجتهاد فيها في السنة الآتية وما بعدها (الرابعة) يسن الاكثر من الصلاة فيها والدعاء والاجتهاد في ذلك وغيره من العبادات فيها لقوله صلى الله عليه وسلم «من قام ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه» ولحديث عائشة في الدعاء وهما صحيحان سبق بيانهما ويستحب الدعاء فيها بما في حديث عائشة كما ذكره المصنف والاصحاب ويستحب احيائها بالعبادة الى مطلع الفجر قال الله تعالى (سلام هي حتى مطلع الفجر) قال اصحابنا معناه انها سلام من غروب الشمس الى طلوع الفجر كما سنوضحه قريبا ان شاء الله تعالى قال الروياني في البحر قال الشافعي في القديم من شهد العشاء والفجر ليلة القدر فقد اخذ بحظه منها قال الروياني قال الشافعي في القديم استحباب ان يكون اجتهاد في يومها كاجتهاده في ليلتها هذا نصه في القديم ولا يعرف له في الجديد نص يخالفه وقد قدمنا في مقدمة الشرح ان ما نص عليه في القديم ولم يتعرض له في الجديد بما يخالفه ولا بما يوافقه فهو مذهبه بلا خلاف والله اعلم (الخامسة) قال اصحابنا اذا قال لزوجته انت طالق ليلة القدر او اعبدك انت حر ليلة القدر فان قاله قبل رمضان او فيه قبل انقضاء ليلة الحادي

طويل في يومه ثم تسقط عنه الكفارة لان السفر المنشأ في اثناء النهار لا يبيح الفطر فيه فعروضه لا يؤثر فيما وجب من الكفارة وعن صاحب التقريب والحناطي ان سقوط الكفارة مخرج على خلاف سنذكره في نظائره ويروى عن ابي حنيفة رحمه الله في المسألة روايتان (اصحهما) انها لا تسقط وصاحب الكتاب لم يرو عنه في الوسيط الا السقوط ولذلك اعلم قوله في الكتاب ونجى علي من جامع بالحاء مع الواو ولو جامع ثم مرض ففيه طريقان (احدهما) انه لا تسقط الكفارة ايضا كالسفر (واظهرهما) انه علي قواين (اظهرهما) وبه قال مالك واحمد انه لا تسقط لانه هناك حرمة الصوم بما فعل (والثاني) تسقط لان المرض الطارىء يبيح الفطرتين به ان الصوم لم يقع مستحقا وبهذا قال ابو حنيفة ولو طرأ بعد الجماع جنون أو حيض فقولان اشار اليهما في اختلاف العراقيين (اظهرهما) وبه قال ابو حنيفة انها تسقط لان الجنون والحيض ينافيان الصوم فيتين بعروضهما انه لم يكن صائما في ذلك اليوم (والثاني) لا تسقط لقصدته الهتك اولا والمسألة في الحيض مفرعة على ان المرأة اذا افطرت بالجماع تلزمها الكفارة وعروض الموت كهروض الحيض والجنون واذا جمعت بين المرض والجنون والحيض انتظم فيها ثلاثة اقوال كما ذكر في الكتاب فان ضمت السفر اليها وتعرضت للطريقة البعيدة حصلت اربعة اقوال رابعها انه يسقط بها دون السفر والله اعلم *

قال ثم هذه كفارة مرتبة ككفارة الظهار وفي وجوب القضاء وجواز العدول من الصوم الى الاطعام بعذر شدة الغلة وجواز تفريق الكفارة على الزوجة والولد عند الفقر

والعشرين من رمضان طلقت المرأة وعتق العبد في أول جزء من الليلة الأخيرة من الشهر لأنه قد مرت عليهما ليلة القدر في إحدى ليالي العشر وإن قال ذلك بعدمضي ليالي العشر طلقت وعتق في السنة الثانية في أول جزء من الليلة التي قبل تمامه سواء كان قاله في الليل أو في النهار لأنه قد مرت بهما ليلة القدر هكذا تحقيق المسألة وهكذا صرح بها المحققون (وأما) قول المصنف ومن وافقه طلقت في مثل تلك الليلة من السنة الثانية ففيه تساهل لأنه يتأخر الطلاق ليلة عن محل وقوعه وكذا قول صاحب التتمة ومن وافقه أنه إن قاله قبل مضي شيء من العشر الاواخر عتق وطلقت في آخر يوم هذا ليس بصحيح لأنه لا يتوقف الي آخر يوم بل يقع في أول جزء من الليلة الأخيرة ولأنه يصدق عليه أنه وقع في ليلة القدر وقد قال أصحابنا لو قال أنت طالق يوم الجمعة أو ليلة الجمعة طلقت في أول جزء من ذلك لوجود الاسم ومثل قول صاحب التتمة قول الرافعي طلقت بإتقضاء ليالي العشر وهو تساهل أيضا وصوابه أول جزء من الليلة الأخيرة هكذا نقل المصنف المسألة عن الأصحاب ووافقه الجمهور على هذا التفصيل وهو تفريع منهم على المذهب المشهور أن ليلة القدر معينة في العشر الاواخر لا تنتقل بل هي في ليلة بعينها كل سنة وقال القاضي أبو الطيب في المجرى وصاحب الشامل وغيرهما إن علق الطلاق والعتق قبل مضي ليلة من العشر الاواخر من رمضان طلقت في أول الليلة الأخيرة من رمضان وعتق وإن علقه بعدمضي ليلة من العشر الاواخر لم يقع الطلاق والعتق الا في الليلة الأخيرة من رمضان في السنة الثانية وهذا صحيح على القول بانتقالها لاحتمال أنها كانت في السنة الاولى في الليلة الماضية وتكون في السنة الثانية في الليلة الأخيرة وكان القاضي ابا الطيب وموافقيه فرعوا على انتقالها مع ان المذهب عندهم تعيينها ويحتمل أنهم قالوا ذلك مطلقا سواء قلنا تتعين أو تنتقل لأنه ليس على تعيينها دليل قاطع فلا يقع الطلاق والعتق بالشك وهذا الاحتمال يحتمل في كلام غير صاحب الشامل (وأما)

واستقرار الكفارة في الذمة عند العجز عن جميع هذه الخصال وقت الجماع خلاف ففي وجه نميل الى القياس ونحمل هذه القضايا في حديث الاعرابي علي خاصيتها وفي وجه نعمل بظاهر الحديث *

القول في كيفية الكفارة إنما يستقصي في باب الكفارات والكلام الجملي أن هذه الكفارة مرتبة ككفارة الظهار فيلزم عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا لما ذكرنا في حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقال مالك يتخير بين الخصال الثلاثة وهو رواية عن احمد والاصح عنه مثل مذهبننا ثم في الفصل صور (احداها) إذا أفسد صومه بالوقاع ولزمته الكفارة هل يلزمه قضاء اليوم الذي أفسده معها فيه ثلاثة أوجه ومنهم من يقول قولان ووجه للأصحاب لأنه حكى عن الامام أنه قال يحتمل أن يجب القضاء ويحتمل أن يدخل في الكفارة ولكل وجه (احدهما)

هو فقال لا يقع الطلاق الا في آخر الشهر لجواز اختلافها ويمكن تأويل كلامه ايضاً (وأما) الغزالي فقال في الوسيط قال الشافعي لو قال لزوجته في منتصف رمضان أنت طالق ليلة القدر لم تطلق حتي تمضي سنة لان الطلاق لا يقع بالشك قال الرافعي وغيره لا نعرف اعتبار مضي سنة في هذه المسألة الا في كتب الغزالي وقوله الطلاق لا يقع بالشك مسلم ولكنه يقع بالظن الغالب قال إمام

انه لا يجب القضاء لان الخلل الحاصل قد انجبر بالكفارة ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر الاعرابي بالكفارة (واصحها) أنه يجب لانه روى في بعض الرويات أنه صلى الله عليه وسلم قال للرجل «واقض يوماً مكانه» (١) (وثالثها) أنه إن كفر بالصوم دخل فيه القضاء وإلا فلا لاختلاف الجنس قال ولا خلاف في أن المرأة يلزمها القضاء إذا لم تلزمها الكفارة ولا يتحمل الزوج فان الكفارة إذا كانت صوماً لم تتحمل فما ظنك بالقضاء (الثانية) شدة الغلظة هل يكون عذراً في العدول من الصيام الى الاطعام فيه وجهان (أحدهما) نعم لما روى «أنه صلى الله عليه وسلم قال للاعرابي الذي جاءه وقد واقع صم شهرين قال هل أتيت الا من قبل الصوم فقال اطعم سبتين مسكيناً» (٢) (والثاني)

(١) «قوله» انه عليه الصلاة والسلام لم يأمر الاعرابي بالقضاء مع الكفارة وروى في بعض الروايات انه قال للرجل واقض يوماً مكانه: ابو داود من حديث هشام بن سعد عن الزهري عن ابي سلمة عن أبي هريرة واعلاه ابن حزم بهشام وقد تابعه ابراهيم بن سعد كما رواه ابو عوانة في صحيحه ورواه الدارقطني من حديث ابي اويس وعبد الجبار بن عمر عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة وهو وهم منها في اسناده وقد اختلف في توثيقها وتخريجها وله طريق أخرى عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومن طريق مالك عن عطاء عن سعيد بن المسيب مرسل ومن حديث ابن جريج عن نافع بن جبير مرسل ومن حديث ابي معشر المدني عن محمد بن كعب القرظي مرسل وقال سعيد بن منصور ثنا عبد العزيز بن محمد عن ابن عجلان عن المطلب بن أبي وداعة عن سعيد بن المسيب جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أصبت امرأتي في رمضان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تب الى الله واستغفره وتصدق واقض يوماً مكانه *

(٢) (حديث) روى انه صلى الله عليه وسلم قال للاعرابي الذي جاءه وقد واقع صم شهرين فقال وهل أتيت الا من قبل الصوم: هذا اللفظ لا يعرف قاله ابن الصلاح وقال ان الذي وقع في الروايات انه لا يستطيع ذلك انتهى وهذه غفلة عما أخرجه البزار من طريق محمد بن اسحق حدثني الزهري عن حميد عن ابي هريرة فذكر الحديث وفيه قال صم شهرين متتابعين قال يا رسول الله وهل لقيت ما لقيت الا من الصيام ويؤيد ذلك ما ورد في حديث سلمة بن صخر عند أبي داود في قصة المظاهر من زوجته انه قال وهل أصبت الذي أصبت الا من الصيام على قول من يقول انه هو الجامع *

الحرمين رحمه الله في هذه المسألة الشافعي رحمه الله تعالى متردد في ليالي العشر ويميل إلى بعضها ميلا لطيفا قال وانحصارها في العشر ثابت عنده بالظن القوي وان لم يكن مقطوعا قال والطلاق يناط وقوعه بالمذاهب المظنونة هذا كلام الامام وهذا الذي نسبته الرافعي وموافقه الى الفزالي

لأنه كان القدرة على الصوم وسند ذكر ما لا يظهر منهما (الثالثة) لو كان من لزمته الكفارة فقيرا فهل له صرف الكفارة إلى أهله وأولاده فيه وجهان (أحدهما) نعم لقوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي «أطعمه أهلك وعيالك» (وأصحهما) لا كالكزكات وسائر الكفارات (وأما) الحديث فلانسلم أن الذي أمره بصرفه إلى الأهل والعيال كان كفارة وهذا لأنه يحتمل أنه لم يملكه ذلك وإنما أراد أن يملكه ليكفر فلما أخبره بحاجته صرفه إليه صدقة ويحتمل أنه ملكه وأمره بالتصدق به فلما أخبره بحاجته أذن له في أكله وأطعمه عياله ليبين أن الكفارة إنما تجب إذا فضل عن الكفاية وان سلمنا أنه كان كفارة ولكن يحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم تطوع بالتكفير عنه فسوغ له صرفه إلى الأهل والعيال فيكون فائدة الخبر أنه يجوز للغير التطوع بالكفارة عن الغير بإذنه وأنه يجوز للمتطوع صرفه إلى أهل المكفر عنه وعياله (١) وهذه الاحتمالات بأسرها منقولة عن الام (الرابعة) ذاعجز عن جميع الخصال فهل تستقر الكفارة في ذمته قال الأصحاب الحقوق المالية الواجبة لله تنقسم إلى ما يجب لا بسبب يباشره العبد وإلى ما يجب بسبب يباشره فالأول كزكاة الفطر إن كان قادراً وقت وجوبها وجبت والا لم تستقر في ذمته إلى أن يقدر (والثاني) على ضربين ما يجب على وجه البذل كجزاء الصيد فإن كان قادراً عليه فذاك والا ثبت في ذمته إلى أن يقدر تغليباً لمعني الغرامة وما يجب لأعلى وجه البذل ككفارة الوقاع واليمين والقتل والظهار ففيها قولان (أحدهما) أنها تسقط عند العجز كزكاة الفطر وبه قال أحمد (وأصحهما) أنها لا تسقط كجزاء الصيد فعلي هذا متى قدر

﴿ قوله ﴾ لأن النص ورد في الجامع والاكل والشرب لا يقتضي الكفارة مقتضاه أنه لم يرد فيها نص وليس كذلك بل أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن كعب عن أبي هريرة أن رجلاً أكل في رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتق رقبة الحديث لكن إسناده ضعيف لضعف أبي معشر رواه عن محمد بن كعب وقد جاء في رواية مالك وجماعة عن الزهري في الحديث المشهور أن رجلاً قال افطرت في رمضان لكن حمل على الفطر بالجماع جمعاً بين الروايات قال البيهقي رواه عشرون من حفاظ أصحاب الزهري بذكر الجماع *

(١) « قوله » في صرف الكفارة إلى عياله الأصح المنع وأما الحديث فلانسلم أن الذي أمره بصرفه إليهم كفارة إلى آخر كلامه وتعقب بأن الدارقطني أخرج من طريق أهل البيت إلى علي بن أبي طالب أن رجلاً قال يا رسول الله هلكت فذكر الحديث إلى أن قال فقال انطلق فكله أنت وعيالك فقد كفر الله عنك لكن الحديث ضعيف لأن في إسناده من لا تعرف عدالته *

من الانفراد بما قاله ليس كمن قاله بل هو موافق لما قدمناه عن المحاملي وصاحب التنبيه انه يطلب ليلة القدر في جميع رمضان ولكن المذهب ما سبق عن الجمهور في مسألة المطلق والعق وهو تفريع على المذهب في انحصارها في العشر الاواخر وتعيينها في ليلة *

علي احدى الخصال لزمته * واحتج القول الاول بان النبي صلى الله عليه وسلم « لما أمر الاعرابي بأن يطعمه أهله وعياله لم يأمره بالاخراج في ثاني الحال » (١) ولو وجب ذلك لاشبه أن يبين له ولمن رجع الثاني أن يقول لم قلت أن المصروف الى الاهل والعيال لم يقع تكفيرا فانا رويناهما مجوزا له عند الفقر ان سلمنا ذلك ولكن يحتمل ان يكون الغرض باقيا في ذمته ولم يبين له ذلك لان حاجته الى معرفة الوجوب انما تمس عند القدرة وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز وهذا الذي ذكرناه يوقفك على انه لا يمكن الاستدلال بخبر الاعرابي في هذه الصورة والتي قبلها على الجمع وانما يمكن الاستدلال به في أحدهما لان المأمور بصرفه الى الاهل والعيال إما أن يكون كفارة أو لا يكون ان كان لم يصح الاستدلال به في هذه الصورة وان لم يكن لم يصح في الصورة السابقة وأعرف بعد هذا في لفظ الكتاب شيئين (أحدهما) انه أطلق ذكر الخلاف في الصور الاربع وفسره بوجهين وهو مسلم في الصورة الثانية والثالثة (وأما) الاولى فقد ذكرنا ان من الاصحاب من يجعل الخلاف فيها قولا وكذا ذكره القفال في شرح التلخيص (وأما) الرابعة فالجمهور حكوا الخلاف فيها قولين وانما اطلق صاحب الكتاب فيها الوجهين تقليدا للامام (والثاني) انه بين ان احد طرفي الخلاف في الصور جميعا يوجه بالقياس والثاني بظاهر الخبر واذا جرينا على القياس حملنا قصة الاعرابي على خاصيته وخاصة اهله قال الامام وكثيرا ما كان يفعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الاضحية وارضاع الكبير ونحوهما (٢)

(١) « قوله » في السقوط عند المعجز احتج له بانه صلى الله عليه وسلم لما أمر الاعرابي بأن يطعمه هو وعياله لم يأمره بالاخراج في ثاني الحال ولو وجب لبيته نازع في ذلك ابن عبد البر فقال ولم يقل له سقطت عنك لمسرك بعد ان أخبره بوجوبها عليه وكلما وجب ادائه في اليسار لزم الذمة الى الميسرة : تنبيه سبق الزهري الى دعوى الخصوصية بالاعرابي فيما أخرجه ابو داود *

(٢) « قوله » ويحمل قصة الاعرابي على خاصيته وخاصة أهله قال الامام وكثيرا ما كان يفعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الاضحية وارضاع الكبير ونحوهما ومراده بالاضحية قصة ابى بردة بن نيار خال البراء بن عازب وسيأتي في بابه وارضاع الكبير قصة سالم مولي ابى حذيفة وهي في صحيح مسلم عن عائشة قالت جاءت سهلة بنت سهيل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني اري في وجه ابى حذيفة من دخول سالم على فقال النبي صلى الله عليه وسلم ارضعيه تحرمي عليه وفي رواية له عن ام سلمة انها كانت تقول ابى سائر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ان يدخلن عليهن بتلك الرضاعة احدا وقلن ما نري هذه الا رخصة ارضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم خاصة *

(فرع) ذكر الشافعي والاصحاب هنا تفسيراً مختصراً لدورة ليلة القدر ومن أحسنهم له ذكر القاضي أبو الطيب في المجرّد قالوا قوله تعالى (إنا أنزلناه) أي القرآن فعاد الضمير إلى معلوم معهود قالوا أنزل الله تعالى القرآن ليلة القدر من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا جملة واحدة ثم أنزله من السماء الدنيا على النبي صلى الله عليه وسلم نجوماً آية وآيتين والآيات والسورة على ما علم الله تعالى من المصالح والحكمة في ذلك قالوا وقوله تعالى (ليلة القدر خير من الف شهر) معناه العبادة فيها أفضل من العبادة في الف شهر ليس فيها ليلة القدر قال القاضي أبو الطيب قال ابن عباس معناه العبادة فيها خير من

وهذا وإن كان على بعد فهو أهون من تشويش أصول الشريعة (واعلم) أن مثل هذا التأويل إنما يصار إليه عند الاضطرار ولنا عنه مندوحة أما في غير الصورة الثانية فقد بيناه وأما في الثانية فأنما يحتاج إلى تأويل الخبر فيها من يجعل الاظهر امتناع العدول إلى الاطعام بعذر شدة الغلة ومنهم صاحب الكتاب فانه أعاد المسألة في آخر كتاب الكفارات وزجج وجه الامتناع وقضية كلام الاكثرين التجويز ولم يورد صاحب التهذيب غيره فاذا صرنا إليه عملنا بظاهر الخبر واستغنينا عن التأويل *

قال (الرابع الفدية وهي مد من الطعام مصرفها مصروف الصدقات) *

الاصل في الفدية الخبر والاطر على ماسياتي ذكرها وهي مد من الطعام لكل يوم من أيام رمضان وجنسه جنس زكاة الفطر فيعتبر على الاصح غالب قوت البلد ولا يجزى الدقيق والسويق كما مر (وقوله) مصرفها مصروف الصدقات ليس المراد من الصدقات ههنا الزكوات فلا تصرف الفدية إلى الاصناف الثمانية وإنما المراد التطوعات وهي في الغالب مصروفة إلى الفقراء والمساكين وكل مد بمثابة كفارة تامة فيجوز صرف عدد منها إلى مسكين واحد بخلاف امداد الكفارة الواحدة يجب صرف كل واحد منها إلى مسكين كما سيأتي في موضعه ويجوز أن يعلم قوله مد بالحاء والالف لانه زوى عن أبي حنيفة رحمه الله انها مد من بر أو صاع من تمر وعن احمد رحمه الله انها مد من بر أو نصف صاع من تمر أو شعير *

قال (وتجب بثلاثة طرق (احدها) فوات نفس الصوم فيمن تعدى بتركه ومات قبل القضاء فيخرج من تركته مد وقال في القديم يصوم عنه وليه ولا يجب على من فاته بالمرض ويجب على الشيخ الهرم على الصحيح) *

فقه الفصل مسألان (احدهما) إذا فاته صوم يوم أو أيام من رمضان قبل القضاء فله حالتان (احدهما) أن يكون موته بعد التمكن من القضاء فلا بد من تداركه بعد موته وما طريقه فيه قولان (الجديد) ربه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله إن طريقه أن يطعم من تركته لكل يوم مد

العبادة في الف شهر بصيام نهارها وقيام ليلها ليس فيها ليلة القدر وقوله تعالى (تنزل الملائكة والروح) أي جبريل عليه السلام (باذن ربهم) أي بامرهم (من كل أمر سلام) أي يسلمون علي المؤمنين قال ابن عباس يسلمون علي كل مؤمن إلا مدمن خمر أو مصر علي معصية أو كاهن أو مشاحن فمن أصابه السلام غفر له ما تقدم وقوله تعالى (حتي مطلع الفجر) قال القاضي أبو الطيب وغيره معناه أنها سلام من غروب الشمس الي طلوع الفجر *

لما روى مرفوعا وموقوفا علي ابن عمر رضي الله عنهما ان من مات وعليه صوم فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين (١) ولا سبيل الي الصوم عنه لان الصوم عبادة لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة (والقديم) وبه قال احمد انه يجوز لوليه ان يصوم عنه لما روى عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم قال «من مات وعليه صوم صام عنه وليه» (٢) وإذا فرغنا علي القديم فلو امر الولي اجنبيا بأن يصوم عنه بأجرة او بغير اجرة جاز كما في الحج ولو استقل به الاجنبي ففي اجزائه وجهان (اظهرهما) المنع والمعتبر علي هذا القول الولاية علي ما ورد في لفظ الخبر او مطلق القرابة او بشرط العصوبة والارث توقف الامام رحمه الله فيه وقال لا نقل عندي في ذلك وأنت اذا فحست عن نظائره وجدت الاشبه اعتبار الارث والله اعلم * ولو مات وعليه صلاة او اعتكاف لم يقض عنه وليه ولا يسقط عنه بالفدية وعن البويطي ان الشافعي رضي الله عنه قال في

(١) حديث ابن عمر من مات وعليه صيام فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين روى مرفوعا وموقوفا الترمذي عن قتيبة عن عبث بن القاسم عن اشعث عن محمد بن نافع عن ابن عمر مرفوعا وقال غريب لا نعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه والصحيح انه موقوف علي ابن عمر قال واشعث هو ابن سوار ومحمد هو ابن عبد الرحمن بن ابي ليلى : قلت رواه ابن ماجه من هذا الوجه ووقع عنده عن محمد بن سيرين بدل محمد بن عبد الرحمن وهو وهم منه أو من شيخه وقال الدارقطني المحفوظ وقفه علي ابن عمر وتابعه البيهقي تلي ذلك *

(٢) (حديث) * من مات وعليه صوم صام عنه وليه : متفق عليه من حديث عائشة وصححه احمد. علق الشافعي القول به علي ثبوت الحديث وفي رواية للبزار فليصم عنه وليه ان شاء وهي ضعيفة لانها من طريق ابن لهيعة ومن شواهد حديث بريدة بينا أنا جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم اذا انت امرأة فقالت اني تصدقت علي أمي بجارية وانها ماتت قلل وجب أجرك ورددا عليك الميراث قالت يا رسول الله انه كان عليها صوم شهر افصوم عنها قال صومي عنها قالت انها لم تحج قط. أفأحج عنها قال حجتي عنها : تنبيه روى النسائي في الكبرى باسناد صحيح عن ابن عباس قال لا يصلي احد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد : وروي عبد الرازي مثله عن ابن عمر من قوله وفي البخاري في باب النذر عنهما تأمينا الامر بالصلاة فاختلف قولها والحديث الصحيح أولى بالاتباع *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء في مسائل في ليلة القدر وقد جمعها القاضي الامام ابو الفضل عياض السبتي المالكي في شرح صحيح مسلم فاستوعبها واتقنها ومختصر ما حكاه أنه قال اجمع من يعتد به من العلماء المتقدمين والمتأخرين على أن ليلة القدر باقية دائمة الى يوم القيامة للاحاديث الصريحة الصحيحة في الامر بطلبها قال وشذ قوم فقالوا رفعت وكذا حكى أصحابنا هذا القول عن قوم ولم يسمهم الجمهور وسماه صاحب التتمة فقال هو قول الروافض وتعلقوا بقوله صلى الله عليه وسلم «حين تلاحرجان فرفعت» وهو حديث صحيح كما سنوضحه في فرع الاحاديث ان شاء الله تعالى وهذا القول الذي اخترعه هؤلاء الشاذون غلط ظاهر وغباوة بينة لان آخر الحديث يرد عليهم لأنه صلى الله عليه وسلم قال «رفعت وعسى أن تكون خيرا لكم التمسوها في السبع والتسع» هكذا هو في أول صحيح البخاري وفيه التصريح بان المراد برفعها رفع علمه بعينها ذلك

الاعتكاف يعتكف عنه وفي رواية يطعم عنه وفيه قال صاحب التهذيب ولا يعبد نخريج هذا في الصلاة فيطعم عن كل صلاة مد واذا قلنا بالاطعام في الاعتكاف فالتقدير المقابل بالمد اعتكاف يوم بليته هكذا حكاه الامام عن رواية شيخه قال وهو مشكل فان اعتكاف لحظة عبادة تامة وإن قيس على الصوم فالليل ثم خارج عن الاعتبار (والحالة الثانية) أن تكون موته قبل التمكن من التيمم بأن لا يزال مريضا من استهلال شوال الى أن يموت فلا شيء في تركته ولا علي ورثته كما لو تلف ماله بعد الحول وقبل التمكن من الاداء لا شيء عليه (المسألة الثانية) الشيخ الهرم الذي لا يطيق الصوم أو يلحقه مشقة شديدة فلا صوم عليه وفي الفدية قولان (أحدهما) ويحكي عن رواية البويطي وحرمله أنها لا تجب عليه وبه قال مالك كالمريض الذي يرجي زوال مرضه اذا اتصل مرضه بالموت وأيضا فإنه سقط فرض الصوم عنه فأشبهه الصبي والمجنون (وأصحها) وبه قال أبو حنيفة وأحمد أنها تجب ويروى ذلك عن ابن عمر وابن عباس وأنس وأبي هريرة رضي الله عنهم وقرأ ابن عباس (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) ومعناه يكفون الصوم فلا يطيقونه والقولان جاريان في المريض الذي لا يرجي برؤه وحكم صوم الكفارة والنذر حكم صوم رمضان ولو نذر في حال العجز صوماً في انعقاده وجهان واذا أوجبنا الفدية على الشيخ فلو كان معسر أهل تلزمه إذا قدر فيه قولان كما ذكرنا في الكفارة ولو كان رقيقاً فعتق ترتب الخلاف على الخلاف في زوال الاعسار وأولى بأن لا يجب لأنه لم يكن من أهل الفدية عند الافطار ولو قدر الشيخ بعد ما أفطر على الصوم هل يلزمه الصوم قضاء نقل صاحب التهذيب أنه لا يلزمه لأنه لم يكن مخاطباً بالصوم بل كان مخاطباً بالفدية بخلاف المعضوب إذا احتج الغير عنه ثم قدر يلزمه الحج في قول لأنه كان مخاطباً بالحج ثم قال من عند نفسه إذا قدر قبل أن يفدى عليه أن يصوم وان قدر بهد الفدية فيحتمل أن يكون كالْحج لأنه كان مخاطباً بالفدية على توهم أن عذره غير زائل وقد بان خلافه (واعلم) ان في كون الشيخ مخاطباً بالفدية دون

الوقت ولو كان المراد رفع وجودها لم يأمر بالتماسها قال القاضي عياض وعلي مذهب الجماعة اختلفوا في محلها ف قيل هي منتقلة تكون في سنة في ليلة وفي سنة في ليلة أخرى وبهذا يجمع بين الاحاديث ويقال كل حديث جاء باحد أوقاتها فلا تعارض فيها قل ونحو هذا قول مالك والثوري وأحمد وإسحق وأبي ثور وغيرهم قالوا وإنما تنتقل في العشر الاواخر من رمضان قال وقيل في كله وقيل أنها معينة لا تنتقل ابدأ بل هي ليلة معينة في جميع السنين لا تفارقها وعلى هذا قيل هي في السنة كلها وهو قول ابن مسعود وأبي حنيفة وصاحبيه وقيل بل في كل رمضان خاصة وهو قول ابن عمر وجماعة وقيل بل في العشر الاواسط والاواخر وقيل في العشر الاواخر وقيل يخص باواخر العشر الاواخر وقيل باشغاعها كما ثبت في حديث أبي سعيد الذي سنوضحه إن شاء الله تعالى وقيل بل في ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين وهو قول ابن عباس وقيل تطلب في أول ليلة سبع عشرة

الصوم كلاما فان صاحب التمه في آخرين نقلوا خلافا في أن الشيخ هل يتوجه عليه الخطاب بالصوم ثم ينتقل للعجز الى الفدية أم يخاطب بالفداء ابتداء وينوا عليه الوجهين في انعقاد نذره وإذا كان كذلك فلصاحب التهذيب ان يمنع قول من قال إنه لم يكن مخاطبا بالصوم (وأما) لفظ الكتاب فقوله فوات نفس الصوم إنما اطلق اللفظ هكذا ليشمل القضاء والاداء فان الفدية قد تجب مع القضاء على ما سيأتي ثم ليس الفوات موجبا للفدية على الإطلاق بدليل الصبي والمجنون ومن لم يتمكن من القضاء بل في بعض المواضع وهو ما إذا أخر القضاء مع الامكان وفي حق الشيخ المهرم فلذلك قال فوات نفس الصوم فيمن تعدى بتركه ثم قوله فيمن تعدى بتركه ينبغي ان يحمل على ترك الصوم نفسه لا على ترك الاداء والتعدى بترك نفس الصوم بعد ترك الاداء إنما يكون بالتعدى في ترك القضاء وقد سبق الى الفهم من لفظ صاحب الكتاب هنا وفي الوسيط ان المراد بالتعدى بترك الاداء لكن القولين المذكورين في انه يصام عنه أو يطعم غير مخصوص به بل الاكثرون من أصحابنا العراقيين إنما نقلوا القولين في المعذور بترك الاداء إذا تمكن من القضاء ولم يقض (وقوله) يصوم عنه وليه في الحكاية عن القديم ليس المراد منه انه يلزمه ذلك وإنما القول القديم انه يجوز له ذلك ان أراد هكذا أورده في التهذيب وحكاه الامام عن الشيخ أبي محمد وهو كالتردد فيه ثم قوله يصوم معلم بالماء والميم لما سبق وبالايف أيضا لان عند أحمد لا يصوم عنه في قضاء رمضان وفيه كلام الكتاب ولكن لو كان عليه صوم نذر صام عنه وليه وعندنا لا فرق على القولين (وقوله) ولا يجب على من فاته بالمرض المراد منه الحالة الثانية وهي ان يستمر المرض ويمتنع من القضاء ولو أفطر بعذر السفر ودام السفر إلى الموت فلا شيء عليه أيضا *

قال (الثاني) ما يجب بفضيلة الوقت وهي في حق الحامل والمرضع فاذا أفطرا خوفا على ولديهما

أو إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين وهو محكي عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما وقيل ليلة ثلاث وعشرين وهو قول كثير من الصحابة وغيرهم وقيل ليلة أربع وعشرين وهو محكي عن بلال وابن مسعود والحسن وقتادة رضي الله عنهم وقيل ليلة سبع وعشرين وهو قول جماعة من الصحابة منهم أبي وابن عباس والحسن وقتادة رضي الله عنهم وقيل ليلة سبع عشرة وهو قول زيد ابن أرقم وحكي عن ابن مسعود أيضا وقيل تسع عشرة وحكي عن علي وابن مسعود أيضا وحكي عن علي أيضا وقيل آخر ليلة من الشهر هذا آخر ما حكاه القاضي عياض رحمه الله وذكر غير القاضي هذه الاختلافات مفرقة (وأما) قول صاحب الحاوي لا خلاف بين العلماء أن ليلة القدر في العشر

قضتا واقتدنا عن كل يوم مدأ وفيه قول آخر أنه لا يجب كالمريض وهل يباحق بها الافطار بالعدوان ومن أتقذ غيره من الهلاك واقتقر إلى الافطار فيه وجهان *

الحامل والمرضع إن خافتا على أنفسهما أفطرتا وقضتا ولا فدية عليهما كالمريض وإن لم يخفيا من الصوم الأعلى الولد فلها الافطار وعليهما القضاء وفي الفدية ثلاثة أقوال (أصحها) وبه قال أحمد أنها تجب لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى (وعلى الذين يطيقونه فدية) أنه منسوخ الحكم إلا في حق الحامل والمرضع وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « في الحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما أفطرتا واقتدتا » (١) (والثاني) أنه تستحب لهما الفدية ولا تجب وبه قال أبو حنيفة والمزني واختاره القاضي الروياني في الحلية ووجهه تشبيه الحامل بالمريض لأن الضرر الذي يصيب الولد يتأدى إليها وتشبيه المرضع بالمسافر لأنهما يفطران لئلا يمنعهما الصوم عما هما بصدد وهو الارضاع في حق هذه والسفر في حق ذاك وقد يشبهان معا بالمريض والمسافر من حيث أن الافطار مانع لهما والقضاء يكفي تداركا (والثالث) وبه قال مالك أنها تجب على المرضع دون الحامل لأن المرضع لا تخاف على نفسها والحامل تخاف بتوسط الخوف على الولد فكانت كالمريض ويحكي القول الأول عن الام والقديم والثاني عن رواية حرملة والثالث عن البويطي واذا فرغنا على الاصح فلا تعدد الفدية بتعدد الاولاد في أصح الوجهين

(١) حديث (١) أنه صلى الله عليه وسلم قال في الحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما أفطرتا واقتدتا: هذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرفه لكن تقدم حديث انس ابن مالك القشيري وفيه ان الله وضع عن المسافر والحامل والمرضع الصوم وشطر الصلاة وهي في السنن الاربعة وفي رواية النسائي ورخص للمرضع والحبل: وأما الفدية فالمحفوظ فيه من قول ابن عباس: أخرجه ابو داود ولفظه في قوله وعلى الذين يطيقونه قال كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبير وهما يطيقان الصيام ان يفطرا ويطعماهما كان كل يوم مسكينا والحبل والمرضع إذا خافتا يعني على اولادهما افطرتا واطعمتا: وأخرجه البزار كذلك وزاد في آخره وكان ابن عباس يقول لام ولد له حبل انت بمنزلة التي لا تطيقه فعليك الفداء ولا قضاء عليك وصحح الدار قطني اسناده *

الاخر من شهر رمضان فلا يقبل فان الخلاف في غيره مشهور ومذهب أبي حنيفة وغيره كما سبق
(وأما) قول صاحب الحلية إن أكثر العلماء قالوا إنها ليلة سبع وعشرين فمخالف لنقل الجمهور *
(فرع) اعلم أن ليلة القدر يراها من شاء الله تعالى من بني آدم كل سنة في رمضان كما
تظاهرت عليه الاحاديث وأخبار الصالحين بها وروايتهم لها أكثر من أن تحصر (وأما) قول
القاضي عياض عن المهلب بن أبي صفرة الفقيه المالكي لا يمكن رؤيتها حقيقة فغلط فاحش نهيته
عليه لثلا يغتر به *

(فرع) قال صاحب الحاوي يستحب لمن رأى ليلة القدر أن يكتتمها ويدعو باخلاص ونية
وصحة يقين بما أحب من دين ودنيا ويكون أكثر دعائه للدين والآخرة *
(فرع) قال صاحب العدة قال القفال قوله صلى الله عليه وسلم «أريت هذه الليلة ثم أنسيته»

وهو الذي أورده في التهذيب وهل يفترق الحال بين أن ترضع ولدها أو غيره باجارة أو غيرها نفى
صاحب التتمة الفرق وقال تفطر المستأجرة وتفدي كما أن السفر لما أفاد جواز الإفطار لا يفترق الحال
فيه بين أن يكون لغرض نفسه أو غرض غيره وأجاب صاحب الكتاب في الفتاوى بأن المستأجرة لا تفطر
بخلاف الأم لأنها متعينة طبعاً وإذا لم تفطر فلا خيار لأهل الصبي ولو كانت الحامل أو المرضع مسافرة
أو مريضة فافطرت على قصد الترخيص بالمرض والسفر فلا فدية عليها وإن لم تقصد الترخيص ففي لزوم
الفدية وجهان كل وجهين السابقين في المسافر إذا افطر بالجماع ثم في الفصل مسألتان (أحدهما) إذا
افطر بغير الجماع عمداً في نهار رمضان هل تلزمه الفدية مع القضاء فيه وجهان (أحدهما) نعم لأنها
واجبة على الحامل والمرضع مع قيام العذر والترخيص في الإفطار فلا نكح عليه مع أنه غير معذور كان
أولي (وأظهرهما) لا لأنه لم يرد فيه توقيف وحيث وجبت الفدية إنما وجبت جابرة وهي لا تجبر ما تعدي
ولا يليق بعظم جريمته ويخالف الحامل والمرضع لأن هناك ارتفق بالإفطار شخصان فجاز أن يتعاق
به بدلان وهما القضاء والفدية كالجماع لما ارتفق به الرجل والمرأة تعين القضاء والكفارة العظمى
وهنا بخلافه وقرب الامام الوجهين في المسألة بالوجهين في أن من تعمد بترك البعض هل يسجد للسهو
(الثانية) لو رأى مشرفاً على الهلاك بغير غيره وهو بسبيل من تخليصه ولكن افتقر في تخليصه
إلى الإفطار فله ذلك ويقضي وهل تلزمه الفدية فيه وجهان (أظهرهما) وبه قال القفال نعم لأنه فطر
ارتفق به شخصان كما في حق المرضع والحامل (والثاني) لأن إيجاب الفدية مع القضاء بعيد عن القياس
والتعويل في حق المرضع والحامل على التوقيف والوجهان فيما ذكر الشيخ أبو محمد مبنيان على الخلاف
في وجوب الفدية على الحامل والمرضع أن أوجبناها فكذلك هنا والأفلا وأشار مشيرون إلى تخريج
الخلاف هنا مع التفريم على وجوب الفدية ثم وفرقوا بأن الإفطار ثم لأحياء نفس عاجزة عن
الصوم خلقة فاشبهه أفتار الشيخ الهرم وهما الغريق غير عاجز عن الصوم والله أعلم وقوله في الكتاب ما يجب

ليس معناه انه رأى الملائكة والأنوار عياناً ثم أنسى في أول ليلة رأى ذلك لان مثل هذا قل ما ينسى وإنما معناه انه قيل له ليلة القدر كذا وكذا ثم أنسى كيف قيل له *

(فرع) في بيان جملة من الاحاديث الواردة في ليلة القدره عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قام ليلة القدر ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى ومسلم وعن ابن عمر « ان رجلاً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أروا ليلة القدر في المنام في السبع

لفضيلة الوقت معناه ان الفدية قد تجب جبراً لفوات فضيلة الوقت مع تدارك أصل الصوم بالقضاء وليس ذلك موجبا على الاطلاق بدليل المسافر والمريض وإنما تجب في الموضع التي عدها فلذلك قال وهو في حق الحامل الى آخره (وقوله) واقتدنا معلم بالحاء والزاي ويجوز أن يعلم بالميم أيضاً وكذا قوله لا يجب عليهما لان ما لهما فصل فلا يقول بوجوبها عليهما ولا بنفيها عنهما *

قال (الثالث) ما يجب لتأخير القضاء فلكل يوم آخر قضاؤه عن السنة الاولى مع الامكان مدوياً تكررت السنون ففي تكررها وجهان *

من عليه قضاء رمضان وأخره حتى دخل رمضان السنة القابلة نظر ان كان مسافراً أو مريضاً فلا شيء عليه بالتأخير فان تأخير الاداء بهذا العذر جائز فتأخير القضاء أولى بالجواز وان لم يكن وهو المراد من قوله مع الامكان فعليه مع القضاء لكل يوم مد وبه قال مالك واحمد خلافاً لابى حنيفة والمزني لنا الاثر عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم (١) وعن ابى هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أدرك رمضان فافطر لمرض ثم صح ولم يقضه حتى أدرك رمضان آخر صام الذي أدرك ثم يقضى ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكيناً » (٢) ولو أخر حتى مضى رمضان فضاء ففى

(١) قوله (من أخر قضاء رمضان مع الامكان كان عليه مع القضاء لكل يوم مد روي فلك عن ابن عمر وابن عباس انتهى) اما (ابن عمر في الدارقطني ولفظه من أدركه رمضان وعليه من رمضان شيء فليطعم مكان كل يوم مسكيناً مداً من حنطة : وأخرجه الطحاوى وزاد انه لا يقضى وقال ابن حزم روينا عدم القضاء عن ابن عمر من طرق صحيحة : (واما) اثر ابن عباس فأخرجه الدارقطني من طريق مجاهد قال يطعم كل يوم مسكيناً : وأخرجه البيهقي من طريق ميمون بن مهران عنه في رجل أدرك رمضان وعليه رمضان آخر قال يصوم هذا ويطعم عن ذلك كل يوم مسكيناً ويقضيه : وحكي الطحاوى عن يحيى بن اكرم ان في هذه المسألة قول ستة من الصحابة وسمى منهم صاحب المذهب علياً وجابر والحسين بن علي

(٢) « حديث » ابى هريرة من أدرك رمضان فافطر لمرض ثم صح ولم يقضه حتى دخل رمضان آخر صام الذي أدركه ثم يقضى ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكيناً : الدارقطني وفيه عمر بن موسى بن وجيه وهو ضعيف جداً والراواى عنه ابراهيم بن نافع ضعيف أيضاً ورواه الدارقطني من طريق عن ابى هريرة موقوفاً وصحها وصح عن ابى عباس من قوله أيضاً *

الاواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اري رؤيا كم قد تواطأت في السبع الاواخر فمن كان متحر بها فليتحرها في السبع الاواخر» رواه البخاري ومسلم وعن عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاوز في العشر الاواخر من رمضان ويقول تحروا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان» رواه البخاري ومسلم ولفظه للبخاري وفي رواية للبخاري «تحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الاواخر من رمضان» وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «التمسوها في العشر الاواخر من رمضان ليلة القدر في تاسعه تبقى في سابعه تبقى في خامسه تبقى» رواه البخاري وعن عبادة بن الصامت قال «خرج النبي صلى الله عليه وسلم ليخبر بليلة القدر فتلاحى رجلان من

تكرر الفدية وجهان (أحدهما) أنها لا تتكرر بل تتداخل كالحودود لان الفدية انما وجبت في السنة الاولى لانه أخرج القضاء عن وقته وهو ما بين الرمضانين وهذا لا يتكرر (والثاني) أنها تتكرر قال في النهاية وهو الاصح لانه يجب عليه فدية لتأخير سنة فيجب فديتان لتأخير سنتين والحقوق المالية لا تتداخل ولو كان قد افطر عدوانا وعلقنا به الفدية فاخر القضاء فعليه لكل يوم فديتان واحدة للافطار وأخرى للتأخير ولا تتداخل لاختلاف الموجب ورأيت فيما علق عن ابراهيم المروزي ترتيبه على ما لو أخرج القضاء حتى مضي رمضان ان عددنا الفدية ثم فهنا أولى والا فوجهان لاختلاف جنس الموجب واذا أخرج القضاء مع الامكان ومات قبل أن يقضى وقفنا الميت بطعم عنه فوجهان (أصحهما) انه يخرج من تركته لكل يوم مدان أحدهما لتأخير القضاء والآخر لفوات أصل الصوم (والثاني) ويحكى عن ابن سريج انه يكفي مد (وأما) اذا قلنا ان الميت يصام عنه فصوم الولي يحصل به تدارك أصل الصوم ويفدى عنه للتأخير واذا فرغنا على الاصح وهو اخراج مدين فلو كان عليه قضاء عشرة أيام مات قبل أن يقضى ولم يبق من شعبان الا خمسة أيام أخرج من تركته خمسة عشر مدا عشرة لأصل الصوم وخمسة للتأخير لانه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة ولو افطر بغير عذر وأوجبنا به الفدية وأخرج حتى دخل رمضان السنة الثانية ومات قبل أن يقضى فالظاهر وجوب ثلاثة امداد لكل يوم فان تكررت السنون زادت الامداد واذا لم يبق بينه وبين رمضان السنة الثانية ما يتأتى فيه قضاء القات فهل يلزمه في الحال الفدية عما لا يسع الوقت أم لا يلزم الا بعد مجيء رمضان فيه وجهان مشبهان لما اذا حلف ليشرب ماء هذا "سكوز غدا فانصب قبل الغد يحنث في الحال أو بعد مجيء الغد ولو أراد تعجيل فدية التأخير قبل مجيء رمضان السنة القابلة ليؤخر القضاء مع الامكان ففي جوازه وجهان كالوجهين في جواز تعجيل الكفارة عن الحنث المحذور فهذا شرح البارق الثلاثة الموجبة للفدية على ما فيها من الخلاف واذا أردت حصرها قل لا شك ان الفدية انما تجب عند فوات الاداء واذا فات الاداء فاما أن نوجب القضاء أيضا فهو في حق من مات قبل القضاء وفي الشيخ الهرم أولا يفوت

المسلمين فقال خرجت لا خبركم بليلة القدر فتلاحي فلان وفلان فرفعت وعسى أن يكون خير لكم فالتسوها في التاسعة والسابعة والخامسة» رواه البخاري وقد سبق بيان أن معناه رفع بيان عينها لرفع وجودها فإنه لو رفع وجودها لم يأمر بطليها قال العلماء ومعنى «عسى أن يكون خير لكم» أي لترغبوا في طلبها والاجتهاد في كل الليالي وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أريت ليلة القدر ثم أيقظني بعض أهلي فنسيتها في العشر الغواير» رواه مسلم - الغواير البواق - وعن أبي سعيد الخدري قال «اعتكفنا مع النبي صلى الله عليه وسلم العشر الاوسط من رمضان فخرج صبيحة عشرين فخطبنا

فاما ان يقع مؤخرًا عن رمضان السنة القابلة وهو الطريق الثالث أو لا يقع فتجب لفضيلة الوقت في المواضع المذكورة في الطريق الثاني *

قال (واما صوم التطوع فلا يلزم) (م ح) بالشروع وكذا القضاء (م ح) اذا لم يكن علي الفور * من شرع في صوم تطوع او في صلاة تطوع لم يلزمه الاتمام ولا قضاء عليه لو خرج من صومه وصلاته وبه قال احمد وعند أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز الافطار بغير عذر ويجب القضاء سواء افطر بعذر او بغير عذر وقال مالك ان خرج بغير عذر لزمه القضاء والا فلا لانا ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت «دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت انا خبانا لك حيسا قال أما أني كنت اريد الصوم ولكن قريه» (١) وعن أم هانئ رضي الله عنها قالت «دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا صائمة فناواني فضل شرابه فشربت فقلت يا رسول الله اني كنت صائمة وانى كرهت ان ارد سؤرك فقال ان كان من قضاء رمضان فصومي يوما مكانه وان كان تطوعا فان شئت فاقضيه وان شئت فلا تقضيه» (٢) وعندنا يستحب الاتمام وان لم يجب ولو افطر فيستحب القضاء

(١) «حديث» عائشة دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت انا خبانا لك حيسا الحديث تقدم في أوائل الباب : فائدة روى النسائي من حديث ابن عيينة عن طلحة بن يحيى عن عمته عن عائشة في آخر هذا الحديث فاكل وقال اصوم يوما مكانه وقال هي خطأ ونسب الدارقطني الوهم فيها لمحمد بن عمرو الباهلي الراوى عنه عن ابن عيينة لكن رواها النسائي عن محمد بن منصور عن ابن عيينة وكذا رواها الشافعي عن ابن عيينة وذكر ان ابن عيينة زادها قبل موته بسنة انتهى وابن عيينة كان في الآخر قد تغير *

(٢) «حديث» أم هانئ دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا صائمة فناواني فضل شرابه فقلت يا رسول الله اني كنت صائمة وانى كرهت ان ارد سؤرك فقال ان كان من قضاء رمضان فصومي يوما مكانه وان كان تطوعا فان شئت فاقضيه وان شئت فلا تقضيه النسائي من حديث حماد بن سلمة عن سماك عن هارون بن أم هانئ بهذا ورواه من طرق أخرى وليس فيها قوله فان شئت فاقضيه ورواه احمد وابوداود والترمذي والدارقطني والطبراني والبيهقي من طرق عن سماك واختلف فيه علي سماك وقال النسائي سماك ليس يعتمد عليه اذا تفرد وقال البيهقي في اسناده

وقال إني أريت ليلة القدر ثم أنسيتها - أو نسيتها - فالتفت لها في العشر الاواخر في الوتر فاني رأيت
 أني أسجد في ماء وطين فمن كان اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فليرجع فرجعنا وما
 نرى في السماء قزعة فجاءت سحابة فطرت حتى سال سقف المسجد وكان من جريد النخل
 واقامت الصلاة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين
 في جبهته» رواه البخاري بلفظه ومسلم بمعناه وعن أبي سعيد أيضا «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اعتكف في العشر الاول من رمضان ثم اعتكف العشر الاوسط ثم كام الناس فقال إني اعتكفت
 العشر الاول التمس هذه الليلة ثم اعتكفت العشر الاوسط ثم أتيت فقيل لي إنها في العشر الاواخر
 فمن احب ان يعتكف فليعتكف فاعتكف الناس معه وقال إني أريت ليلة وروايت أني أسجد في
 صبيحتها في ماء وطين فاصبح ليلة إحدى وعشرين وقد قام الى الصبح فطرت السماء فوكف
 المسجد فابصرت الطين والماء فخرج حين فرغ من صلاة الصبح وجيئته وروثة انفه فيها الطين
 والماء واذا هي ليلة إحدى وعشرين» رواه مسلم وعن عبد الله ابن أنيس ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال «أريت ليلة القدر ثم أنسيتها وارايت صبيحتها أسجد في ماء وطين فمارت ليلة ثلاث وعشرين
 فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فانصرف وأثر الماء والطين على جبهته وأنفه وكان عبد الله
 ابن أنيس يقول ثلاث وعشرين» رواه مسلم وعن أبي عبد الله عبد الرحمن بن الصنابحي قال «خرجنا
 من اليمن مهاجرين فقدمنا الجحفة ضحى فاقبل راكب فقلت له الخبر فقال دفنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من خمس قلت ما سبقك الا بخمس هل سمعت في ليلة القدر شيئا قال اخبرني بلال مؤذن

ولا يكره الخروج منه بقدر وان كان بغير عذر فوجهان (أظهرهما) انه يكره ومن الأعذار ان يعز علي من
 اضافته امتناعه من الاكل ولو شرع في صوم القضاء هل له الخروج منه نظرا إن كان علي الفور فلا
 وان كان علي التراخي ففيه وجهان (أحدهما) وبحكي عن القفال انه يجوز لانه متبرع بالشروع
 فيه فاشبهه المسافر يشرع في الصوم ثم يريد الخروج منه (والثاني) لا يجوز لانه صار متلبسا
 بالفرض ولا عذر به فليزمه اتمامه كما لو شرع في الصلاة في اول الوقت والاول هو الذي اوردته
 المصنف وصاحب التهذيب وطائفة وقضية كلام الاكثرين ترجيح الثاني وبه أجاب الروياني
 في الحلية وحكاه صاحب المعتمد عن نصه في الام وصوم الكفارة اللازمة بسبب حرام كالتقاء
 الذي هو علي الفور وما لزم بسبب غير محرم كالقتل الخطأ فهو كالتقاء الذي هو علي التراخي وكذا
 النذر المطلق وهذا كله مبني علي انقسام القضاء الى ما هو علي الفور والي ما هو علي التراخي وهو الاشهر
 فلا ول ما تعدى فيه بالافطار لا يجوز تأخير قضائه لان جواز التأخير تر فيه لا يليق بحاله قل في
 التهذيب وليس له والحالة هذه التأخير بعذر (والثاني) ما لم يتعد به كفاي حق الحائض
 والافطار بعذر السفر والمرض فقضاءه علي التراخي ما لم يدخل رمضان السنة القابلة وفي كلام بعض

رسول الله صلى الله عليه وسلم انها اول السبع من العشر الاواخر» رواه البخارى وعن ابي سعيد الخدرى قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة القدر ليلة اربع وعشرين» رواه ابو داود الطيالسى في مسنده وقيل انه جيد ولم اره وعن زر بن حبيش قال «سألت ابي بن كعب فقلت ان اخاك ابن مسعود يقول من يقيم الحول يصب ليلة القدر فقال رحمه الله اراد ان لا يتكلم الناس اما

أصحابنا العراقيين ما يرفع هذا الفرق المحاملي يقول في التجريد ومن افطر في رمضان بعذر أو بغير عذر فطرا لا تجب به كفارة فالتضاء يلزمه ووقته موسع الى شهر رمضان الثاني ويمكن تأييد ما ذكره

مقال وقال ابن القطان هارون لا يعرف : تنبيه اللفظ الذى ذكره الرافعى اوردته قاسم بن أصبغ في جامعه ومما يدل على غلط سماك فيه انه قال فى بعض الروايات عنه ان ذلك كان يوم الفتح وهي عند النسائي والطبراني ويوم الفتح كان فى رمضان فكيف يتصور قضاء رمضان فى رمضان *
(حديث) على انه قال لان أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن افطر يوما من رمضان: الشافعي من طريق فاطمة بنت الحسين ان رجلا شهد عند على على رؤية الهلال فصام وأمر الناس أن يصوموا وقال أصوم يوما من شعبان فذكره وفيه انقطاع : وأخرجه الدارقطنى من طريق الشافعي وسعيد بن منصور عن شيخ الشافعي عبدالعزیز بن محمد الدراوردى *

(حديث) شقيق بن سلمة أتانا كتاب عمر بن الخطاب ونحن بخانقين ان الاهلة بعضها أكبر من بعض فاذا رأيت الهلال نهرا فلا تفطروا حتى تمسوا وفي رواية له فاذا رأيتم من أول النهار فلا تفطروا حتى يشهد شاهدان انهما رأياه بالامس: الدارقطنى والبيهقى باسناد صحيح باللفظين المذكورين وزاد في آخر الاول الا أن يشهد شاهدان رجلا من مسلمان انهما أهلاه بالامس عشية : وأخرجه ابن أبى شيبه وسعيد بن منصور وعبد الرزاق من رواية الاعمش عن شقيق وقال عبد الرزاق أخبرنا الثورى عن مغيرة عن شباك عن ابراهيم قال كتب عمر الى عتبة بن فرقد اذا رأيتم الهلال نهرا قبل ان تزول الشمس لنام ثلاثين فافطروا واذا رأيتموه بعد ما زول الشمس فلا تفطروا حتى تمسوا : وأخرجه ابن أبى شيبه من حديث الحارث عن على مثله ومثله ما أخرجه البيهقى من رواية مؤمل بن اسماعيل عن الثورى فى رواية شقيق بن سلمة الماضية : تنبيه خانقين بخاء معجمة ونون وقاف بلدة بالعراق قريب من بغداد *

« حديث » ابن عمر فى الاستسقاء تقدم *

« حديث » ابن عباس الفطر مما دخل والوضوء مما خرج : البخارى تعليقا والبيهقى موصولا

وتقدم فى الاحداث *

(حديث) * ان الناس افطروا فى زمن عمر فانكشف السحاب وظهرت الشمس الشافعي من حديث خالد بن اسلم أن عمر بن الخطاب افطر فى رمضان فى يوم ذى غيم ورأى انه قد امسى وغابت الشمس فجاء رجل فقال قد طلعت الشمس فقال الخطب يسير وقد اجتهدنا

انه قد علم انها في رمضان وانها في العشر الاواخر وانها ليلة سبع وعشرين ثم حلف لا يستثني انها ليلة سبع وعشرين فقلت باي شيء تقول ذلك يا أبا المنذر قال بالعلامة أو بالآية التي أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها تطلع يومئذ لاشعاع لها «رواه مسلم وفي رواية لمسلم» والله اني لا أعلم أي ليلة هي الليلة التي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقيامها هي ليلة سبع وعشرين « وفي رواية أبي داود بأسناد صحيح قلت يا أبا المنذر أتيت علمت ذلك فقال بآية التي أخبرنا رسول الله

بانه قال في المختصر ومن صام متفرقا أجزاء ومتتابعاً أحب الي والاستدلال أنه أطلق القول باستحباب التتابع في القضاء ولو كان أحد نوعيه على الفور لكان التتابع فيه واجباً لا محجوباً (وقوله) في الكتاب وكذا القضاء اذا لم يكن على الفور قد عرفت مما سبق انه يجب اعلامه بالواو ثم فيه شيء من جهة اللفظ وهو ان هذا الكلام معطوف على قوله أما صوم التطوع فلا يلزم بالشروع فيكون أن القضاء اذا لم يكن على الفور لا يلزم بالشروع أيضاً وإنما كان يحسن هذا ان لو كان ما هو على الفور يلزم بالشروع وليس كذلك بل هو لازم من ابتدائه الى انتهائه *

ورواه البيهقي من طريقين آخرين في أحدهما فقال عمر ما نبالي وتقتضى يوماً مكانه ورواه من رواية زيد بن وهب عن عمر وفيها انه لم يقض ورجح البيهقي رواية القضاء لورودها من جهات متعددة ثم قواه بما رواه عن صهيب نحو القصة وقال واقتضوا يوماً مكانه *

(قوله) * يروى عن ابن عمر وابن عباس وأنس وأبي هريرة في وجوب الفدية على الهرم وقرأ ابن عباس وعلى الذين يطوقونه فدية طعام مسكين ومعناه يكفون الصوم فلا يطبقونه : أما أثر ابن عمر فرواه الدارقطني من رواية نافع عنه من أدركه رمضان ولم يكن صام رمضان الجائي فليطعم مكان كل يوم مسكيناً مداً من حنطة وليس عليه قضاء : وأما أثر ابن عباس فرواه البخاري من حديث عطاء انه سمع ابن عباس يقرأ وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس ليست منسوخة وهي للشيوخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان ان يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً ورواه أبو داود من حديث سعيد ابن جبيرة عن ابن عباس نحوه وله طرق في سنن البيهقي : وأخرجه الحارث في المستدرک من طريق عكرمة عنه نحوه وزاد ولا قضاء عليه : وأما أثر أنس فرواه الشافعي عن مالك أن أنس بن مالك كبر حتى كان لا يقدر على الصيام فكان يفتدي ورواه البيهقي من حديث قتادة عن أنس موصولاً (قلت) وعلقه البخاري في صحيحه وذكرته من طرق كثيرة في تعليق التعليق قال ابن عبد البر ورواه الحمادان ومعمر عن ثابت قال كبر أنس حتى كان لا يطيق الصوم فكان يفطر ويطعم : وأما أثر أبي هريرة فرواه البيهقي من حديث عطاء انه سمعه يقول من أدركه الكبر فلم يستطع صيام شهر رمضان فعليه لكل يوم مد من قمح : وأما قراءة ابن عباس وعلى الذين يطوقونه فدية طعام مسكين قال ابن عبد البر ورويت هذه القراءة من طرق عن ابن عباس وعائشة ومجاهد وجماعة *

صلى الله عليه وسلم قيل لزر ما الآية قال تصبح الشمس صبيحة تلك الليلة مثل الطست ليس لها شعاع حتى ترتفع» وعن معاوية ابن ابى سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر قال «ليلة سبع وعشرين» رواه أبو داود بإسناد صحيح وعن موسى بن عقبة عن ابى اسحق عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أسمع عن ليلة القدر فقال هي في كل رمضان» رواه أبو داود هكذا بإسناد صحيح وقال رواه سفيان وشعبة عن ابى اسحق موقوفا على ابن عمر لم يرفعه الى النبي ﷺ هذا كلام أبو داود وهذا الحديث صحيح وقد سبق ان

قال ﴿وصوم التطوع في السنة صوم عرفة وعاشوراء وتسوعاء وستة أيام مدعبد رمضان وفي الشهر الايام البيض وفي الاسبوع الاثنين والخميس وعلي الجملة صوم الدهر مسنون بشرط الافطار يوم العيدين وأيام التشريق﴾ *

الايام التي يستحب التطوع بصومها تنقسم الى ما يتكرر بتكرر السنين والى ما يتكرر بتكرر الشهور والى ما يتكرر بتكرر الاسبوع (أما) القسم الاول فانه يوم عرفة روى «ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صيام يوم عرفة كفارة سنتين» (١) وهذا الاستحباب في حق غير الحجيج (فاما) الحجيج فينبغي لهم ألا يصوموا كي لا يضعفوا عن الدعاء وأعمال الحج ولم يصمه النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة (٢) وأطلق

«قوله» وعنه أي ابن عباس أنه قال ان هذه الآية منسوخة الحكم الا في حق الحامل والمرضع تقدم هذا قريبا عنه *

«حديث» الا ان تطوع سبق في أول الصيام واحتجوا به بان التطوع يلزم بالشروع بناء على ان الاستثناء متصل وأجاب أصحابنا بأنه منقطع والمعنى لكن لك ان تطوع بدليل الاحاديث الدالة على الخروج من صوم التطوع وقد تقدمت *

﴿باب صوم التطوع﴾

(١) «حديث» صيام يوم عرفة كفارة سنتين: مسلم من حديث أبى قتادة اتم من هذا وفيه ان صوم عاشوراء كفارة سنة ورواه الطبراني من حديث زيد بن أرقم وسهل بن سعد وقتادة ابن النعمان وابن عمر ورواه احمد من حديث عائشة: وفي الباب عن أنس وغيره *

(٢) «حديث» انه صلى الله عليه وسلم لم يصم يوم عرفة بعرفة متفق عليه من حديث أم الفضل ومن حديث ميمونة: وأخرجه النسائي والترمذي وابن حبان من حديث ابن عمر بلفظ حججت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يصم مع أبى بكر كذلك ومع عثمان فلم يصم وانا لأصومه ولا آمر به ولا أنهي عنه: وأخرجه النسائي من حديث ابن عباس وهو في الصحيح من حديثه عنه عن أم الفضل *

الحديث اذا روى مرفوعا وموقوفا فالصحيح الحكم برفعه لانها رواية ثقة وعن عيسى بن عبد الله ابن انيس الجهني عن ابيه قال « قات يارسول الله ان لي بادية اكون فيها وانا اصلي بحمد الله فمرني بليلة انزلها الى هذا المسجد فقال انزل ليلة ثلاث وعشرين فليل لا يسهل كيف كان ابوك يصنع قال كان يدخل المسجد اذا صلى العصر فلا يخرج منه لحاجة حتى يصلي الصبح فاذا صلى الصبح وجد دابته علي باب المسجد فجلس عليها فلحق بباديته » رواه ابو داود باسناد جيد ولم يضعفه وعن ابي سعيد قال « اغتفك رسول الله ﷺ العشر الاوسط من رمضان يلتبس ليلة القدر قبل ان تبان له ثم

كثير من الائمة كونه مكرها لهم لما روى « انه صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة » (١) فان كان الشخص بحيث لا يضعف بسبب الصوم فقد قال ابو سعد المتولي الاولي ان يصوم حيازة للفضيلتين ونسب غيره هذا الى مذهب ابي حنيفة رحمه الله وقال الاولي عندنا الا يصوم بحال ومنه يوم عاشوراء روى انه صلى الله عليه وسلم قال « صيام يوم عاشوراء يكفر سنة » (٢) ويوم عاشوراء هو العاشر من المحرم ويستحب ان يصوم معه تاسوعاء وهو التاسع منه لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال « لان عشت الى قابل لا صوم من اليوم التاسع » (٣) وفيه معنيان منقولان عن ابن عباس رضي الله عنهما (أحدهما) الاحتياط فانه ربما يقع في الهلال غلط فيظن العاشر التاسع (والثاني) مخالفة اليهود فانهم لا يصومون الا يوما واحدا (٤) فعلى هذا لو لم يصم التاسع استحب ان يصوم الحادي عشر ومنه ستة أيام من شوال يستحب

(١) « حديث » انه صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة: احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث ابي هريرة وفيه مهدي المهجري مجهول ورواه العقيلي في الضعفاء من طريقه وقال لا يتابع عليه قال العقيلي وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم بما نيدجيا انه لم يصم يوم عرفة بها ولا يصح عنه النهي عن صيامه : (قلت) قد صححه ابن خزيمة ووثق مهديا المذكور ابن حبان *

(٢) « حديث » صيام يوم عاشوراء يكفر سنة: ابن حبان من حديث ابي قتادة بهذا ورواه مسلم في حديثه كما تقدم *

(٣) « حديث » * لن عشت الى قابل لا صوم من التاسع: مسلم من حديث ابن عباس من وجهين عنه ورواه البيهقي من رواية ابن أبي ليلى عن داود بن علي عن ابيه عن ابن عباس بلفظ لن بقيت الى قابل لا آمرن بصيام يوم قبله أو يوم بعده يوم عاشوراء *

(٤) * (قوله) * وفي صوم التاسع معنيان منقولان عن ابن عباس (أحدهما) الاحتياط فانه ربما وقع في الهلال غلط فيظن العاشر التاسع (وثانيهما) مخالفة اليهود فانهم لا يصومون الا يوما واحدا فعلى هذا لو لم يصم التاسع استحب له صوم الحادي عشر انتهى والمعنيان كما قال عن ابن عباس منقولان وكذا القياس الذي ذكره منقول عنه بل مرفوع من روايته : وقوله روى البيهقي من طريق ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس قال كان ابن عباس يصوم عاشوراء يومين ويوالي بينهما

أبنت له أنها في العشر الاخر ثم خرج علي الناس فقال يا ايها الناس انها كانت ابنت لي ليلة القدر واني خرجت لاخبركم فجاء رجلان يحتمقان فمهما الشيطان فتسيتها فالتسوها في العشر الاواخر التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة قالت يا أبا سعيد انكم اعلم بالعدد منا قل اجل نحن احق

صومها وبه قال ابو حنيفة واحمد رحمه الله لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال « من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر كله » (١) وعن مالك ان صومها مكروها والافضل أن يصومها متابعة وعلي الاتصال ايوم العيد مبادرة الي العباداة واياه عني بقوله بعد عيد رمضان وعن أبي حنيفة رحمه الله ان الافضل أن يفرقها في الشهر (وأما) القسم الثاني فمنه أيام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر لما روى انه صلى الله عليه وسلم « أوصي بأبذر رضي الله عنه بصيامها » (٢) وأما يقال أيام البيض علي الاضافة لان المعني أيام الليالي البيض (وأما) القسم الثالث فمنه يوم

خافة ان يفوته فهذا المعني الاول وأما المعني الثاني فقال الشافعي أنا سفيان انه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول صوموا التاسع والعاشر ولا تشبهوا باليهود وفي رواية للبيهقي عن ابن عباس مرفوعا لئن بقيت لأمرن بصيام يوم قبله أو يوم بعده كما تقدم وفي رواية له صوموا عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا قبله يوما أو بعده يوما *

(١) * (حديث) * من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر: مسلم من حديث ابى ايوب وجمع الدمياطى طرقة: وفي الباب عن جابر زواه احمد بن حنبل وعبد بن حميد والبرار: وعن ثوبان أخرجه النسائي وابن ماجه واحمد والدارمي والبرار: وعن أبي هريرة رواه البرار من طريق زهير بن محمد عن العلاء عن أبيه عنه ومن طريق زهير ايضا عن سهيل عن أبيه عنه: وأخرجه ابو نعيم من طريق المثني بن الصباح احد الضعفاء عن المحرر بن ابى هريرة عن أبيه ورواه الطبراني في الاسط من أوجه أخرى ضعيفة: وعن ابن عباس أخرجه الطبراني في الاوسط: وعن البراء بن عازب أخرجه الدارقطني *

* (حديث) * ابى هريرة أوصاني خليلي بصيام ثلاثة أيام متفق عليه *

(٢) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم أوصي أبذر بصيام أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر: النسائي والترمذي وابن حبان من حديث ابى ذر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تصوم من الشهر ثلاثة أيام البيض ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة وفي رواية عنه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صمت من الشهر ثلاثة أيام فصم ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة ورواه ابن حبان من حديث ابى هريرة ايضا ورواه ابن ابى حاتم في العلل عن جرير مرفوعا وصحح عن ابى زرعة وقفه: وأخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه من طريق ابن ملحان القيسي عن أبيه: وأخرجه البرار من طريق ابن اليماني عن أبيه عن ابن عمر *

بذلك منكم قلت ما التاسعة والسابعة والخامسة قال فاذا مضت واحدة وعشرون فأتى تليها ثنتان وعشرون فهي التاسعة فاذا مضى ثلاث وعشرون فأتى تليها السابعة فاذا مضى خمس وعشرون فأتى تليها الخامسة» رواه مسلم وعن ابن مسعود قال «قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلبوها في ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة احدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين ثم سكت» رواه ابو داود

الاثنين والخميس روي انه صلى الله عليه وسلم «كان يتحرى صومها» (١) وروي انه قال «تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس فاحب ان يعرض عملي وانا صائم» (٢) ويكره افراد يوم الجمعة بالصوم لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال «لا يصوم من احدىكم يوم الجمعة الا ان يصوم قبله او بعده» (٣) وكذا افراد

(١) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صيام يوم الاثنين والخميس: الترمذى والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث عائشة وأعله ابن القطان بالزاوى عنها وانه مجهول واخطا في ذلك فهو صحابي: وفي الباب عن حفصة وابي قتادة وأسامة بن زيد قاله الترمذى: فاما حديث حفصة فاخرجه ابو داود: وأما حديث ابى قتادة فاخرجه مسلم: وأما حديث أسامة فاخرجه ابو داود والنسائي وسيأتي *

(٢) * (حديث) * تعرض الاعمال على الله يوم الاثنين والخميس فاحب ان يعرض عملي وأنا صائم: الترمذى وابن ماجه عن أبى هريرة وابو داود والنسائي من حديث أسامة بن زيد قال قلت لرسول الله انك تصوم حتى تكاد لا تقطر وتفطر حتى تكاد لا تصوم الا يومين ان دخلا في صيامك والا صمتها قال اى يومين قلت يوم الاثنين والخميس قال ذاك يومان تعرض الاعمال فيهما على رب العالمين فاحب ان يعرض عملي وأنا صائم ورواية النسائي اتم ورواه احمد به واتم منه *

(٣) * (حديث) * لا يصوم احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم قبله او يصوم بعده: متفق عليه من حديث أبى هريرة وفي رواية لمسلم لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا ان يكون في صوم يصومه احدكم: وروى الحاكم من طريق ابى بشر عن عامر بن لدين الاشعري عن ابى هريرة مرفوعا يوم الجمعة عيدنا فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم الا ان تصوموا قبله او بعده وقال ابو بشر لا اعرفه: قلت وقد اخرج البزار فقال ابو بشر مؤذن مسجد دمشق وفي رواية للشيخين عن محمد بن عباد بن جعفر سألت جابر بن عبد الله وهو يطوف بالبيت انهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة فقال نعم ورب هذا البيت زاد البخارى في رواية معلقة ووصلها النسائي يعني ان يفرد بصومه: وفي الباب عن جويرية بنت الحارث رواه البخارى ورواه ابن حبان من حديث عبد الله بن عمر وقال دخل النبي صلى الله عليه وسلم على جويرية فذكره وعن جنادة بن ابى امية رواه الحاكم واحمد بن حنبل: تنبيه روى الترمذى عن ابن مسعود قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من غرة كل شهر ثلاثة ايام وقل ما كان يفطر يوم الجمعة رواه الترمذى وقال حسن غريب وقال ابن عبد البر وهو صحيح ولا مخالفة بينه وبين الاحاديث السابقة فانه محمول على انه كان يصومه بيوم الخميس والله اعلم *

ولم يضعفه واسناده صحيح الارجلا واحدا وهو حكيم بن سيف الدقي فقال فيه أبو حاتم هو شيخ صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بالمتقن وعن مالك بن مرثد عن أبيه قال « قلت لأبي ذر سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر قال انا كنت أسأل عنها يعني اشد الناس مسألة عنها فقلت يا رسول الله اخبرني عن ليلة القدر أفي رمضان أوفي غيره فقال لا بل في شهر رمضان قلت يا نبي الله أتكون مع الانبياء ما كانوا فإذا قبضوا ورفعوا رفعت معهم أوهي الي يوم القيامة قال لا بل هي الي يوم القيامة قلت فاخبرني في أي شهر رمضان هي قال التمسوها في العشر

يوم السبت فانه يوم اليهود وقد روى انه صلى الله عليه وسلم قال « لاتصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم » (١) (واما) قوله وعلي الجملة صوم الدهر مسنون (فاعلم) ان المسلمون يطلقون للمعنيين (احدهما) ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولا شك ان صوم الدهر ليس مسنونا بهذا المعنى (والثاني) الندوب وفي كون صوم الدهر بهذه الصفة كلام ايضا فان صاحب التهذيب

(١) حديث لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم: احمد واصحاب السنن وابن حبان والحاكم والطبراني والبيهقي من حديث عبد الله بن بسر عن اخته الصماء وصححه بن السكن: وروى الحاكم عن الزهري انه كان اذا ذكر له الحديث قال هذا حديث حمصي وعن الاوزاعي قال ما زلت له كاتما حتي رأيت قد اشهر وقال ابو داود في السنن قال مالك هذا الحديث كذب قال الحاكم وله معارض باسناد صحيح ثم روى عن كريب ان ناسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثوه الى أم سلمة أسألها عن الايام التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر لها صياما فقالت يوم السبت والاحد فرجعت اليهم فقاموا باجمعهم اليها فسألوها فقالت صدق وكان يقول انها يوما غيد للمشركين فأنا اريد ان اخالفهم ورواه النسائي والبيهقي وابن حبان: وروى الترمذي من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والاربعاء والخميس: تنبيه قد اعل حديث الصماء بالمعارضة المذكورة واعل ايضا بالاضطراب فقليل هكذا وقيل عن عبد الله بن بسر وليس فيه عن اخته الصماء وهذه رواية ابن حبان وليست بملة قاذحة فانه ايضا صحابي وقيل عنه عن أبيه بسر وقيل عنه عن الصماء عن عائشة قال النسائي هذا حديث مضطرب: قلت ويحتمل ان يكون عند عبد الله عن أبيه وعن اخته وعند اخته بواسطة وهذه طريقتي من صححه ورجح عبد الحق الر رواية الاولى وتبع في ذلك الدارقطني لكن هذا التلون في الحديث الواحد بالاسناد الواحد مع اتحاد الخرج يوهن راويه وبنى بقلة ضبطه الا ان يكون من الحفاظ الكثيرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالا على قلة ضبطه وليس الامر هنا كذا بل اختلف فيه ايضا على الراوى عن عبد الله ابن بسر أيضا وادعي ابو داود ان هذا منسوخ ولا يتبين وجه النسخ فيه: قلت يمكن أن يكون اخذه من كونه صلى الله عليه وسلم كان يحب موافقة أهل الكتاب في أول الامر ثم في آخر امره قال خالفوهم فالنهي عن صوم يوم السبت يوافق الحالة الاولى وصيامه اياه يوافق الحالة الثانية وهذه صورة النسخ والله أعلم *

الاول والعشر الاول ثم حدث نبي الله صلى الله عليه وسلم وحدث فاهتبلت غفلته فقلت يا نبي الله اخبرني في اي عشر هي قال التمسوها في العشر الاواخر ولا تسألني عن شيء بعد هذا ثم حدث وحدث فاهتبلت غفلته فقلت يا رسول الله اقسمت عليك بحقي لتحديثي في اي العشر هي فغضب علي رسول الله صلى الله عليه وسلم غضبا ما غضب علي مثله قبل ولا بعد ثم قال التمسوها في السبع الاواخر ولا تسألني عن شيء بعد » رواه البيهقي باسناد ضعيف وعن ابي هريرة قال « تذاكرنا ليلة القدر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ايكم يذكر حين طلع القمر وهو مثل شق جفنة » رواه مسلم قال البيهقي قيل ان ذلك انما يكون لثلاث وعشرين وعن جابر بن عبد الله قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رايت ليلة القدر فأنسيتها وهي في العشر الاواخر من لياليها وهي ليلة طلقة بلجة

رحمه الله في آخرين أطلقوا القول بكونه مكروها واحتجوا بما روى « انه صلى الله عليه قال لعبد الله ابن عمر رضي الله عنهما ولا صام من صام الدهر صوم ثلاثة أيام من كل شهر صوم الدهر » (١) وبما روى « انه نهى عن صيام الدهر » (٢) وفصل الاكثر فقالوا ان كان يخاف منه ضرر أو يفوت به حقا فيكره والا فلا وحملوا النهي علي الحالة الاولى اوعلى ما اذا لم يفطر العيدين وأيام التشريق (وقوله) شرط الافطار يوم العيدين وأيام التشريق ليس المراد منه حقيقة الاشتراط لان افطار هذه الايام يخرج الموجود عن أن يكون صوم الدهر واذا كان كذلك لم يكن شرطا لاستثنائه فان استثنان صوم الدهر يستدعي تحققه وانما المراد منه ان صوم سوى هذه الايام مسنون والله أعلم * ولو نذر صوم الدهر لزم وكانت الاعياد وأيام التشريق مستثناة عنه وكذلك شهر رمضان وقضاؤه اذا فرض فواته بعذر او بغير عذر وهل يجب الفدية لما أخل به من النذر بسبب القضاء حكى ابو القاسم السكرخي فيه وجهين والذي أجاب به صاحب التهذيب انه لا فدية ولو نذر صوما آخر بعد هذا النذر لم ينعقد ولو لزمه صوم كفارة صام

(١) « حديث » انه قال لعبد الله بن عمرو لا صام من صام الدهر صوم ثلاثة أيام من كل شهر صوم الدهر متفق عليه بلفظ الابد بدل الدهر *

(٢) « حديث » انه صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام الدهر: مسلم من حديث ابي قتادة ان عمر قال يا رسول الله فكيف بمن يصوم الدهر قال لا صام ولا أفطر ولا حمد وابن حبان عن عبد الله ابن الشخير من صام الابد فلا صام ولا أفطر وعن عمر ان بن حصين نحوه: تنبيه روى ابن حبان وغيره من حديث ابي موسى الاشعري من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا وعقد تسمين قال ابن حبان هو محمول على من صام الدهر الذي فيه أيام العيد والتشريق وقال البيهقي وقوله ابن خزيمة معنى ضيقت عليه أي عنه فلم يدخلها وفي الطبراني عن ابي الوليد ما رمى الى ذلك واورد ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه هذا الحديث في باب من كره صوم الدهر وقال ابن حزم انما أورده رواه كلهم على التشديد والنهي عن صومه والله اعلم *

الاحارة ولا باردة كأن فيها قمر لا يخرج شيطانها حي يضي فجرها» رواه ابو بكر بن أحمد بن عمر بن ابي عاصم النبيل في كتابه *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿ كتاب الاعتكاف ﴾

اصل الاعتكاف في اللغة اللبث والحبس والملازمة قال الشافعي في سنن حرمله الاعتكاف لزوم المرء شيئاً وحبس نفسه عليه برا كان او انما قال الله تعالى (ما هذه الا تلبث التي انتم لها عاكفون) وقال تعالى (فاتوا على قوم يعكفون على اصنام لهم) وقال تعالى في البر (ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد) وسمى الاعتكاف الشرعي اعتكافاً للملازمة المسجد يقال عكف يعكف ويعكف - بضم الكاف وكسر ها - لغتان مشهورتان عكفاً وعكفوا اي اقام على الشيء ولازمه وعكفته أعكفه - بكسر الكاف - عكفاً لا غير قالوا فلفظ عكف يكون لازماً ومتعدياً كما ذكرنا كرجع ورجعته ونقص ونقصته ويسمى الاعتكاف جواراً ومنه حديث عائشة الذي سبق قريباً في في أحاديث ليلة القدر عن صحيح البخاري وهو قولها وهو مجاور في المسجد والاعتكاف في الشرع هو اللبث في المسجد من شخص مخصوص بينة *

عنها وفدى عن النذر ولو افطر يوماً من الدهر فلا سبيل الى القضاء ولا فدية ان كان بعذر والا فتجب الفدية ولو نذرت المرأة صوم الدهر فلزوج منعها ولا قضاء ولا فدية وان اذن أو مات فلم تصم لزمها الفدية والله أعلم *

﴿ باب الاعتكاف ﴾

قال ﴿ الاعتكاف سنة مؤكدة لا سيما في العشر الاخير من رمضان لطلب ليلة القدر وهي في أواخر العشر الاخير وميل الشافعي رضي الله عنه الى الحادي والعشرين وقيل انها في جميع الشهر وقيل في جميع السنة ولذا قال أبو حنيفة لو قال لزوجته في منتصف شهر رمضان انت طالق ليلة القدر لم تطلق الا إذا مضت سنة لان الطلاق لا يقع بالشك ويحتمل ان تكون في النصف الاول ﴾ *
الاصل في الاعتكاف الاجماع والكتاب والاختيار (أما) الاجماع فظاهر (وأما) الكتاب فقوله تعالى (وطهر بيى للطائفين والعاكفين) وقل الله تعالى (ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد) (وأما) الاختيار فسيأتي طرف منها واستفتح الكتاب بذكر شيئين (أحدهما) بيان استحباب الاعتكاف وموضع تأكده (والثاني)

﴿ كتاب الاعتكاف ﴾

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ الاعتكاف سنة لما روى أبي ابن كعب وعائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان » يعتكف العشر الاواخر من رمضان « وفي حديث عائشة » لم ينزل يعتكف حتى مات « ويجب بالندر لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال » من نذر أن يطعم الله فليطعمه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه « *

﴿ التشرح ﴾ حديث عائشة الأول رواه البخاري ومسلم بزيادته المذكورة وحديث أبي ابن كعب رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه بأسانيد صحيحة على شرط البخاري ومسلم أو مسلم فقط وثبت مثله في الصحيحين من رواية ابن عمر وآخرين من الصحابة (وأما) حديث عائشة » من نذر أن يطعم الله « إلى آخره فرواه البخاري (أما) الحكم فلا اعتكاف سنة بالاجماع ولا يجب إلا بالندر بالاجماع ويستحب الا كثار منه ويستحب ويتأكد استحبابه في العشر الاواخر من شهر رمضان للحديث السابقة هنا وفي الباب قبله في ليلة القدر لرجائها قال الشافعي والاصحاب ومن اراد الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في اعتكاف العشر الاواخر من رمضان فينبغي أن يدخل المسجد قبل غروب الشمس ليلة الحادي والعشرين منه لكيلا يفوته شيء منه ويخرج بعد غروب الشمس ليلة العيد سواء تم الشهر أو نقص والافضل أن يمكث ليلة العيد في المسجد حتى يصلي فيه صلاة العيد أو يخرج منه إلى المصلي لصلاة العيد ان صلوا في المصلي *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يصح إلا من مسلم عاقل طاهر فأما الكافر فلا يصح منه لأنه من فروع الايمان ولا يصح من الكافر كالصوم وأما من زال عقله كالمجنون والمبرسم فلا يصح منه لأنه ليس من أهل العبادات فلا يصح منه الاعتكاف ﴾

الكلام في ليلة القدر (أما) الأول فالاعتكاف من الشرائع القديمة وهو مستحب في جميع الاوقات روى انه صلى الله عليه وسلم قال » من اعتكف فواق ناقة فكأنما اعتق نسمة « (١) وهو في العشر الاواخر من رمضان أكد استحبابا اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وطلباً لليلة القدر » كن رسول الله ﷺ يعتكف العشر الاخير من رمضان حتى قبضه الله تعالى « (٢) (واعلم) أن استحباب الاعتكاف

(١) « حديث » من اعتكف فواق ناقة فكأنما اعتق نسمة : العقيلي في الضعفاء من حديث انس بن عبد الحميد عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة بلفظ من رابط بدل اعتكف وانس هذا منكر الحديث : وفي الباب عن ابن عباس أخرجه الطبراني في الاوسط في ترجمة محمد ابن العباس الاخرم ولم أر في استاده ضعفا الا أن فيه وجادة وفي المتن نكارة شديدة *

(٢) ﴿ حديث ﴾ انه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى قبضه الله : متفق عليه من حديث عائشة وقد تقدم *

كالكافر *

(الشرح) شروط المعتكف ثلاثة (الاسلام) (والعقل) (والنقاء) عن الحدث الاكبر وهو الجنابة والحيض والنفس فلا يصح اعتكاف كافر اصلي ولا مرتد ولا اعتكاف زائل العقل بجنون أو غماء أو مرض أو سكر ولا مبرسم ولا صبي غير مميز لانه لانية لهم وشرط الاعتكاف النية ولا يصح اعتكاف حائض ولا نفساء ولا جنب ابتداء لان مكثهم في المسجد معصية ولو طرأ الحيض أو النفس أو الردة أو الجنابة في أثناء الاعتكاف فسيأتي إيضاحه ان شاء الله تعالى في أثناء الباب حيث ذكره المصنف ويصح اعتكاف الصبي المميز والمرأة المزروجة وغيرها والعبد القن والمدير والمكاتب والمستولمة كما يصح صيامهم لكن يحرم علي المرأة والعبد الاعتكاف بغير اذن الزوج والسيد فلو خالفنا صح مع التحريم والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

ولا يجوز للمرأة ان تعتكف بغير اذن الزوج لان استمتاعها ملك للزوج فلا يجوز ابطاله عليه بغير اذنه ولا يجوز للعبد ان يعتكف بغير اذن مولاه لان منفعة للمولي فلا يجوز ابطالها عليه بغير اذنه فان نذرت المرأة الاعتكاف باذن الزوج أو نذر العبد الاعتكاف باذن مولاه نظرت فان كان غير متعلق بزمان بعينه لم يجز أن يدخل فيه بغير اذنه لان الاعتكاف ليس علي الفور وحق الزوج والمولي علي الفور فقدم علي الاعتكاف وان كان النذر متعلقا بزمان بعينه جاز ان يدخل فيه بغير اذنه لانه تعين عليه فعله باذنه وان اعتكفت المرأة باذن زوجها أو العبد باذن مولاه نظرت فان كان في تطوع بجاز له ان يخرج منه لانه لا يلزمه بالدخول فجاز اخراجه منه وان كان في فرض متعلق بزمان بعينه لم يجز اخراجه منه لانه تعين عليه فعله في وقته فلا يجوز اخراجه منه وان كان في فرض غير متعلق بزمان بعينه ففيه وجهان (احدهما) لا يجوز اخراجه منه لانه وجب ذنه ودخل فيه باذنه فلم يجز اخراجه منه (والثاني) ان كان متابعاً لم يجز اخراجه منه لانه لا يجوز له الخروج فلا يجوز اخراجه منه كالمنذور في زمن بعينه وان كان غير متابع جاز اخراجه منه لانه يجوز له الخروج منه فجاز اخراجه منه كالتطوع (وأما) المكاتب فانه يجوز له ان يعتكف بغير اذن المولى لانه لاحق للمولي في منفعة فجاز ان يعتكف بغير اذنه كالحر ومن نصفه حر ونصفه عبد ينظر فيه فان لم يكن بينه وبين المولي مهايأة فهو كالعبد وان كان

في العشر الاخير مكرر قد ذكره مرة في سنن الصوم ومن رغب في المحافظة علي هذه السنة فينبغي أن يدخل المسجد قبل غروب الشمس يوم العشرين حتى لا يفوته شيء من ليلة الحادى والعشرين ويخرج بعد غروب الشمس ليلة العيد ولو مكث ليلة العيد فيه إلى أن يصلي فيه العيد أو يخرج منه إلى المصلي كان أولي (وأما) الثاني (فاعلم) أن ليلة القدر أفضل ليالي السنة خص الله تعالى بها هذه الامة وهي باقية الي يوم القيامة وجمهور العلماء وفيهم الشافعي رضى الله عنهم على انها في العشر الاخير من رمضان

بينهما مهياة فبو في اليوم الذي هو للمولى كالعبد لان حق السيد متعلق بمنفعته وفي اليوم الذي هو له كالمسكاتب لان حق المولى يتعلق بمنفعته *

(الشرح) في الفصل مسائل (احداها) قد سبق انه يوضح اعتكاف المرأة والعبد لكن لا يجوز اعتكافها بغير اذن الزوج والسيد لما ذكره المصنف فان اعتكفا بغير اذنهما كان لهما اخراجهما منه بلا خلاف وان نذر الاعتكاف باذن الزوج والمولى فان كان متعلقا بزمان معين جاز لها الدخول فيه بلا اذن لان الاذن في النذر المعين اذن في الدخول فيه وان كان غير متعلق بزمان معين لم يجز دخولها فيه بغير اذن لما ذكر المصنف (الثانية) اذا دخلت المرأة أو العبد في الاعتكاف فان كان الاعتكاف تطوعا اذن الزوج والمولى فيه أو لم ياذن جاز لها اخراجها منه بلا خلاف عندنا وقال مالك لا يجوز ان اذناه وقال أبو حنيفة يجوز للسيد دون الزوج دليلنا ما ذكره المصنف وان دخلا في اعتكاف مندور فان نذراه بغير اذن الزوج والسيد قلها المنع من الشروع فيه فان شرعا قلها اخراجها منه فان اذنا في الشروع وكان الزمان متعينا أو غير متعين ولكن شرطا للتابع فيه لم يجز لهما اخراجها لان المتعين لا يجوز تأخيرها والمتتابع لا يجوز الخروج منه لانه يتضمن ابطاله ولا يجوز ابطال العبادة الواجبة بعد الدخول فيها بلا عذر وان اذنا في الشروع والزمان غير متعين ولا شرطا للتابع قلها اخراجها منه علي اصح الوجهين وبه قطع المتولي وقد ذكر المصنف دليلها

وهي في أوتارها أرجبي لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال « تحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الاواخر من رمضان » (١) وميل الشافعي رضي الله عنه الى انها ليلة الحادي والعشرين لما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (٢) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يعتكف العشر الوسطي من رمضان فاعتكف عاما فلما كانت ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي كان يخرج في صبيحتها عن اعتكافه قال من كان اعتكف معي فليعتكف في العشر الاواخر قال فأريت هذه الليلة ثم أنسيتها ورأيتني أسجد في صبيحتها في ماء وطين فالتسوها في العشر الاواخر والتسوها في كل يوم فامطرت السماء تلك الليلة وكان المسجد علي عريش فوكف المسجد قال أبو سعيد فأبصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرفنا لينا وعلي جبهته وأنفه أثر الماء والطين من صبيحة احدى

(١) حديث ﴿ تحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الاواخر من رمضان: متفق عليه من حديث عائشة: وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه مسلم وعن ابن عمر متفق عليه: وعن أبي سعيد كما سيأتي »

(٢) حديث ﴿ أبي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاوسط من رمضان فاعتكف عاما فلما كانت ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج في صبيحتها من اعتكافه قال من اعتكف معي فليعتكف العشر الاواخر الحديث متفق عليه وله الفاظ وطرق *

هذا كله إذا نذرا بغير اذن الزوج والسيد فان نذرا باذنهما فقد سبق انه ان تعلق بزمن معين فالهما الشروع فيه بغير اذن والا فلا واذا شرعا فيه بلا اذن لم يجوز للزوج والسيد الاخراج منه هكذا ذكر المسألة بقرونها أصحابنا العراقيون وهي مفرقة على ان النذر المطاق إذا شرع فيه لزمه اتمامه وفيه خلاف سبق في آخر كتاب الصيام وفي آخرباب مواعيت الصلاة وسواء في كل هذا العبد المدبر والخن وام الولد والامة القنة (الثالثة) المكاتب له الاعتكاف بغير اذن سيده على الصحيح وبه قطع المصنف والجمهور وفيه وجه حكه الخراسانيون انه لا يجوز الا باذن سيده لانه قد يعجز نفسه فتعود منافعه وكسبه لسيده وهو مذهب أبي حنيفة (وأما) من بعضه رقيق وبعضه حر فان لم يكن بينه وبين مولاه مهايأة فهو كالعبد الخن وان كان مهايأة فهو في نوبة نفسه كالحر وفي نوبة سيده كالعبد الخن والمهايأة بالهمز في آخرها وهي المناوبة وقول المصنف لانه لا يلزم بالدخول إخترازا من الحج والعمرة اذا اذن الزوج والسيد فيهما فلا يجوز لهما الاخراج منهما لانهما يلزمان بالشروع وكذا الجمعة في حقهما في أحد الوجهين *

(فرع) لو نذر العبد اعتكافا في زمن معين باذن سيده فباعه قال المتولي ليس للمشتري منه من الاعتكاف لانه صار مستحقا قبل ملكه لكن ان جهل ذلك فله الخيار في فسخ البيع *

* قال المصنف رحمه الله *

(ولا يصح الاعتكاف من الرجل الا في المسجد لقوله تعالى) (ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد) فدل على انه لا يجوز الا في المسجد ولا يصح من المرأة الا في المسجد لان من صح اعتكافه في

وعشرين» وأبدى في بعض المواضع الميل الى ليلة الثالث والعشرين لما روى عن عبد الله بن انيس رضي الله عنه انه «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اكون بياديني واني أصلي بهم فمرني ليلة من هذا الشهر أنزلها المسجد فأصلي فيه فقال انزل في ليلة ثلاث وعشرين» (١) وجمع بين اليلتين في المختصر فقال وبشبه ان يكون في ليلة احدى وعشرين او ثلاث وعشرين والمعني في اخفاء الله تعالى هذه الليلة حمل الناس على احياء جميع ايام العشر بالعبادة رجاء اصابتها وعلامة هذه الليلة انها طلقة لا حارة ولا باردة وان الشمس في صبيحتها تطلع بيضاء ليس لها كثير شعاع ويستحب أن يكثر فيها من قول « اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عني » (٢) وعند مالك هي في العشر ولا ترجيح لبعض الالي الى علي البعض

(١) « حديث » عبد الله بن انيس انه قال يا رسول الله اني أكون بياديني واني أصلي بهم فمرني ليلة في هذا الشهر أنزلها الى المسجد فأصلي فيه قال انزل في ليلة ثلاث وعشرين: مسلم وابوداود واللفظ له من حديثه وفيه قصة *

(٢) « قوله » ويستحب أن يكثر فيها من قوله اللهم انك عفو انتهى فيه حديث لعائشة أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم والبزار *

المسجد لم يصح اعتكافه في غيره كالحل والافضل ان يعتكف في المسجد الجامع لان رسول الله ﷺ اعتكف في المسجد الجامع ولان الجماعة في صلواته اكثر ولانه يخرج من الخلاف فان الزهري قال لا يجوز في غيره وان نذر ان يعتكف في مسجد غير المساجد الثلاثة وهي المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الاقصي جاز ان يعتكف في غيره لانه لا مزية لبعضها على بعض فلم يتعين وان نذر ان يعتكف من المسجد الحرام لزمه ان يعتكف فيه لما روى ان عمر رضي الله عنه قال لرسول الله ﷺ اني نذرت ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام قال اوف بنذرك ولانه افضل من سائر المساجد فلا يجوز ان يسقط فرضه بما دونه وان نذر ان يعتكف في مسجد المدينة أو المسجد الاقصي ففيه قولان (احدهما) يلزمه ان يعتكف فيه لانه مسجد ورد الشرع بشد الرحال اليه فتعين بالنذر كالمسجد الحرام. (والثاني) لا يتعين لانه مسجد لا يجب قصده بالشرع فلم يتعين بالنذر كسائر المساجد.

وعند أبي حنيفة وأحمد رحمهما الله هي ليلة السابع والعشرين وهذا الذي ذكره لا ينافي قوله في الكتاب وهي في أواخر العشر الاخير فلا نعلمه بعلاماتهم ولكن يجوز أن نعلمه بالحاء لانه روى عنه أنها محتملة في جميع السنة وروى في جميع الشهر والروايتان مستنبطتان مما نقل عنه انه لو قال لزوجه أول يوم من رمضان أنت طالق ليلة القدر لا تطلق الا مثل ذلك اليوم من السنة الاخرى وعن ابن خزيمة من أصحابنا ان ليلة القدر منقولة في ليالي العشر تنقل في كل سنة الى ليلة جمع بين الاخبار وقوله وقيل انها في جميع الشهر يشعر بأنه وجه للاصحاب وقوله ولذلك لو قال لزوجه في منتصف شهر رمضان أنت طالق ليلة القدر لم تطلق إلا إذا مضت سنة يشعر بأن المسألة مجزوم بها موجهة للوجه المنقول وقد حكى في الوسيط المسألة هكذا عن نص الشافعي رضي الله عنه وكل واحد من نقل الوجه وتوجيهه محل التوقف (أما) النقل فلا نك لا تكاد نجد رواية احتمالها في جميع ليالي الشهر عن الاصحاب في شيء من كتب المذهب (وأما) التوجيه فلا نك ما أجاب به في مسألة الطلاق بخالف ما نقله الاثمة فانهم قالوا إذا قال لامرأته أنت طالق ليلة القدر فان قاله قبل شهر رمضان أو في رمضان قبل مضي شيء من ليالي العشر طلقت بانقضاء الليالي العشر وإن قاله بعد مضي بعض لياليها لم تطلق الى مضي سنة هكذا نقل الشيخ أبو اسحق في المذهب والامام وغيرهما ولم نر اعتبار مضي سنة في المسألة المذكورة الا في كتب صاحب الكتاب (وقوله) ان الطلاق لا يقع بالشك مسلم لكنه يقع بالظن الغالب قال إمام الحرمين الشافعي رضي الله عنه متردد في ليالي العشر ويميل الى بعضها ميلا ضعيفا وانحصارها في العشر ثابت عنده بالظن القوي وإن لم يكن مقطوعا به والطلاق يناظر وقوعه بالمذاهب المظنونة والله أعلم.

(الشرح) حديث عمر رضي الله عنه رواه البخاري ومسلم وسمى الجامع لجمعه الناس واجتماعهم فيه والزهرى أبو بكر بن محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة القرشى الزهرى المذنب التابعى الامام فى فنون وقد ينكر على المصنف استدلاله بحديث عمر فانه نذر فى الجاهلية وقد تقرر ان النذر الجارى فى الكفر لا ينقصد على الصحيح وفى الفصل مسائل (احدها) لا يصح الاعتكاف من الرجل ولا من المرأة الا فى المسجد ولا يصح فى مسجد بيت المرأة ولا مسجد بيت الرجل وهو المعتزل المهيأ للصلاة هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور من العراقيين وحكى الخراسانيون وبعض العراقيين فيه قولين (اصحهما) وهو الجديد هنا (والثاني) وهو القديم يصح اعتكاف المرأة فى مسجد بيتها وقد انكر القاضى ابو الطيب فى تعاليقه وجماعة هذا القول وقالوا لا يصح فى مسجد بيتها قولاً واحداً وغلطوا من نقل فيه قولين وحكى جماعات من الخراسانيين انا اذا قلنا بالقديم انه يصح اعتكافها فى مسجد بيتها فى صحة اعتكاف الرجل فى مسجد بيته وجهاً (اصحهما) لا يصح قال أصحابنا فاذا قلنا بالجديد فكل امرأة كره خروجها إلى الجماعة كره خروجها للاعتكاف ومن لا فلا (الثانية) يصح الاعتكاف فى كل مسجد والجامع أفضل لما ذكره المصنف قال الشيخ أبو حامد والاصحاب وأما الشافعى فى القديم إلى اشتراط الجامع وهو غريب ضعيف والصواب جوازه فى كل مسجد قال أصحابنا ويصح الاعتكاف فى سطح المسجد ورحبته بلا خلاف لانها منه (الثالثة) إذا نذر الاعتكاف فى مسجد

قال (وفى الكتاب ثلاثة فصول) (الفصل الاول) فى أركانه وهى أربعة (الركن الاول) الاعتكاف وهو عبارة عن اللبث فى المسجد ساعة مع الكف عن الجماع وهل يشترط الكف عن مقدمات الجماع فيه قولان ولا يشترط (ح و م) اللبث يوماً ولا يكفى العبور

مقصود الفصل الاول الكلام فى اركان الاعتكاف وهى فيما عدها أربعة الاعتكاف والنية والمعتكف والمعتكف (الاول) الاعتكاف هو عبارة عن المقام فى اللغة يقال عكف واعتكف أى أقام وأما فى الشريعة فقد فسره فى الكتاب باللبث فى المسجد ساعة مع الكف عن الجماع وفيه اعتبار أمور (احدها) اللبث وقد حكى الامام رحمه الله فى اعتباره وجهين (أظهرهما) وهو المذكور فى الكتاب أنه لا بد منه لان لفظ المكوف مشعر به (والثاني) أنه يكفى مجرد الحضور كما يكفى الحضور بعرفة فى تحقيق ركن الحج ثم فرع على الوجهين قتال إن اكتفينا بالحضور حصل الاعتكاف بالعبور حتى لو دخل من باب وخرج من باب ونوى فقد اعتكف وإن اعتبرنا اللبث لم يكف ما يكفى فى الطمأنينة فى أركان الصلاة بل لا بد وأن يزيد عليه بما يسمى إقامة وعكوف ولا يعتبر السكون بل يصح اعتكافه قاعداً وقائماً ومتردداً فى أرجاء المسجد ولا يقدر اللبث بزمان حتى لو نذر اعتكاف ساعة انعقد ولو نذر اعتكافاً مطلقاً خرج عن عهدة النذر بأن يعتكف لحظة واستحب الشافعى رضي الله عنه أن

بعينه فان كان غير المساجد الثلاثة وهي المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الاقصى لم يتعين علي المذهب وبه قطع المصنف والجاهل وقال ابن سريج والبنديجي وآخرون في تعيينه قولان وقال إمام الحرمين والمتولي وآخرون من الخراسانيين في تعيينه وجهان (أصحهما) عند جمهورهم لا يتعين للاعتكاف كما لا يتعين للصلاة لئلا يندرها فيه (والثاني) يتعين قال إمام الحرمين وهو ظاهر النص لان الاعتكاف حقيقة الانكفاف في سائر الاماكن والتقلب كما أن الصوم انكفاف عن أشياء في زمن مخصوص فنسبة الاعتكاف إلى المكان كنسبة الصوم إلى الزمان ولوعين الناذر يوما لصومه تعين علي الصحيح فليتعين المسجد بالتعين أيضا هذا كلام الامام والمذهب أنه لا يتعين للاعتكاف مسجد غير الثلاثة قال اصحابنا إلا أنه يستحب الاعتكاف فيما عينه وفرق الاصحاب بينه وبين الصوم علي المذهب فيها بأن النذر مردود إلى أصل الشرع وقد وجب الصوم بالشرع في زمن بعينه لا يجوز فيه غيره في غير النذر وهو صوم رمضان وكذا في النذر (وأما) الاعتكاف فلم يجب منه شيء بأصل الشرع في موضع بعينه فصار كالصلاة المنذورة في مسجد بعينه فإنه لا يتعين لها ذلك المسجد فالحاصل أنه إذا عين في نذره غير المساجد الثلاثة للصلاة لا يتعين وإن عينه للاعتكاف لم يتعين أيضا علي المذهب وإن عين يوما للصوم تعين علي المذهب (أما) إذا نذر الاعتكاف في المسجد الحرام فليتعين علي المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وذكر امام الحرمين وجماعات من الخراسانيين في تعيينه طريقتين (أصحهما) يتعين (والثاني) علي قولين (أصحهما) يتعين (والثاني) لا وإن عين مسجد

يعتكف يوما وذلك للخروج من الخلاف فان مالكا وأبا حنيفة رحمهما الله لا يجوز أن يعتكف أقل من يوم ونقل الصيدلاني وجهها أنه لا بد من مكث يوم أو ما يدنو من يوم لأن مادون ذلك معتاد في الحاجات التي تعين في المساجد فلا تصلح للقربة وقد عرفت مما ذكرنا أن قوله ولا يشترط اللبث يوما ينبغي أن يرقم بالميم والحاء والواو (وقوله) ولا يكفي العبور بالواو ويجوز أن يرقم به لفظ اللبث أيضا في قوله وهو عبارة عن اللبث ولا يخفى أن قوله ساعة ليس المراد منه الواحدة من الساعات التي يقسم اليوم واللييلة عليها ولا سبيل إلى حملها على اللحظة وان لطفنا لما ذكر الائمة أنه لا بد وأن يزيد علي زمان الطمأنينة ولأنه لو حمل علي هذا المعني لضاع واغنى لفظ اللبث عنه فاذا هو محمول علي القدر الذي ثبت اسم العكوف والاقامة فيه (والثاني) كونه في المسجد وهذا سياي شرحه في الركن الرابع (والثالث) الكف عن الجماع فلا يجوز للمعتكف الجماع ولا سائر المباشرات بالشهوة لقوله تعالي (ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد) ولو جامع بطل اعتكافه سواء جامع في المسجد او جامع حين خرج لقضاء الحاجة إذا كان ذاكر الاعتكاف عالما بتحريم الجماع وهذا هو المراد من لفظ الكتاب وإن اطلق الكف عن الجماع فأما إذا جامع ناسيا للاعتكاف أو جاهلا بالتحريم فهو كنظيره في الصوم وقال مالك وأبو حنيفة واحمد رحمهم الله يفسد الاعتكاف بجماع الناسي ولا فرق

النبي صلى الله عليه وسلم أو المسجد الأقصى بقولان مشهوران (أصحهما) يتعين (والثاني) لا ودليل الجميع في الكتاب قال أصحابنا وإذا قلنا بالتعين فإن عين المسجد الحرام لم يقيم غيره مقامه قطعاً وإن عين مسجد المدينة لم يقيم مقامه إلا المسجد الحرام لأنه أفضل منه ولا يلتحق بهما غيرها في الفضيلة وإن عين المسجد الأقصى لم يقيم مقامه إلا المسجد الحرام ومسجد المدينة لأنها أفضل وإذا قلنا بعدم التعين فليس له الخروج بعد الشروع لينتقل إلى مسجد آخر لكن لو كان ينتقل في خروجه لقضاء الحاجة إلى مسجد آخر على مثل تلك المسافة فوجهان حكاهما إمام الحرمين وآخرون (أصحهما) جوازه وبه قطع المتولي وغيره فإن كان الثاني أطول بطل الاعتكاف *

(فرع) لو عين زمن الاعتكاف في نذره في تعيينه وجهان (الصحيح) المشهور وبه قطع الجمهور يتعين ولا يجوز التقديم عليه ولا التأخير فإن قدمه لم يجره وإن أخره فهو أجزاء وكان قضاء (والثاني) لا يتعين كما لا يتعين في الصلاة قالوا ويجرى الوجهان في تعيين زمن الصوم والله أعلم *

بين جماع وجماع وروى المزني عن نصه في بعض المواضع أنه لا يفسد الاعتكاف من الوطء إلا ما يوجب الحد فقال الإمام قضية هذا أن لا يفسد باتيان البهيمة إذا لم يوجب به الحد وكذلك بالأتان في غير الأتاني والمذهب الأول ولو لمس أو قبل بشهوة أو باشر فيما دون الفرج متعمداً فهل يفسد اعتكافه فيه طريقان (أظهرهما) أن المسألة على قولين (أحدهما) ويروى عن الأملاء أنها تفسده لأنها مباشرة محرمة في الاعتكاف فأشبهت الجماع (والثاني) ويروى عن الإمام أنها لا تفسده لأنها مباشرة لا تبطل الحج فلا تبطل الاعتكاف كالبهية بغير شهوة (والثاني) القطع بأنها لا تفسد حكاه الشيخان أبو محمد والمسيودي والمشهور طريقة القولين وما موضعهما فيه ثلاثة طرق (أحدها) أن القولين فيما إذا أنزل فأما إذا لم ينزل لم يبطل الاعتكاف بلا خلاف كالصوم (وثانيها) أن القولين فيما إذا لم ينزل أما إذا أنزل بطل اعتكافه بلا خلاف لخروجه عن أهلية الاعتكاف بالجنابة (وثالثها) وهو الأظهر طرد القولين في الحالين والفرق على أحد القولين فيما إذا لم ينزل بين الاعتكاف والصوم إن هذه الاستمتاع في الاعتكاف محرمة لعينها وفي الصوم ليست محرمة لعينها بل لخوف الانزال ولهذا يرخص فيها لمن لا تحرك القبلة شهوته وإذا اختصرت الخلاف في المسألة قلت فيها ثلاثة أقوال أو وجوه (أحدها) أنها لا تفسد الاعتكاف أنزل أو لم ينزل (والثاني) تفسده أنزل أو لم ينزل وبه قال مالك (والثالث) وبه قال أبو حنيفة والمزني وأصحاب أحمد إن ما أنزل منها أفسد الاعتكاف وما لا فلا والمفهوم من كلام الأصحاب بعد الفحص أن هذا القول أرجح وإليه ميل أبي إسحق المروزي وإن استبعده صاحب المذهب ومن تابعه (أما) القول بالفساد عند الانزال فقد أطبق الجمهور على أنه أصح (وأما) المنع عند عدم الانزال فقد نص على ترجيحه المحامي والشيخ أبو محمد والقاضي الروياني وغيرهم رحمهم الله وإيانا والاستمناء باليد مرتب على ما إذا لمس فأنزل (إن قلنا) أنه لا يبطل الاعتكاف فهذا أولى (وإن قلنا) يبطله ففيه وجهان والفرق

(فرع) في مذاهب العلماء في مسجد الاعتكاف قد ذكرنا أن مذهبنا اشتراط المسجد لصحة الاعتكاف وأنه يصح في كل مسجد وبه قال مالك وداود وحكي ابن المنذر عن سعيد ابن المسيب أنه قال إنه لا يصح إلا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وما أظن أن هذا يصح عنه وحكي هو وغيره عن حذيفة ابن اليمان الصحابي أنه لا يصح إلا في المساجد الثلاثة المسجد الحرام ومسجد المدينة والاقصي وقال الزهري والحكم وحماد لا يصح إلا في الجامع * وقال أبو حنيفة وأحمد وإسحق وأبو ثور يصح في كل مسجد يصلي فيه الصلوات كلها وتقام فيه الجماعة * واحتج لهم بحديث عن جوير عن الضحاك عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كل مسجد له مؤذن وإمام فالاعتكاف فيه يصلح » رواه الدارقطني وقال الضحاك لم يسمع من حذيفة قلت وجوير ضعيف باتفاق أهل الحديث فهذا الحديث مرسل ضعيف فلا يحتج به * واحتج أصحابنا بقوله تعالى (ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) ووجه الدلالة من الآية لاشتراط المسجد أنه لو صح الاعتكاف في غير المسجد لم يخص تحريم المباشرة بالاعتكاف في المسجد لأنها منافية للاعتكاف فعلم أن المعنى بيان أن الاعتكاف إنما يكون في المساجد وإذا ثبت جوازه في المساجد صح في كل مسجد ولا يقبل تخصيص من خصه ببعضها إلا بدليل ولم يصح في التخصيص شيء صريح *

كمال الاستماع والالتذاذ ثم باصطكاك البشريتين ولا بأس للمعتكف بأن يقبل علي سبيل الشفقة والاكرام ولا بأن يلمس بغير شهوة * كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذني رأسه لترجله عائشة رضي الله عنها وهو معتكف (١) *

قال (ولا يشترط ترك التطيب وترك البيع والشراء (م) وترك الأكل (م) بل يصح الاعتكاف من غير صوم فإن نذر أن يعتكف صائما لزمه كلاهما وفي لزوم الجمع قولان ولو نذر أن يعتكف مصليا أو يصوم معتكفا لم يلزم الجمع * *

ترك التطيب ليس بشرط في الاعتكاف بل للمعتكف أن يتطيب كما له أن يرجل الرأس ويتزوج ويتزوج بخلاف المحرم وله أن يتزين بلبس الثياب إذا لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم غير * * * للاعتكاف (٢) وعن أحمد أنه يستحب ترك التطيب والتزين برفيع الثياب ويجوز له أن يأمر بإصلاح معاشه وتعهد ضياعه وأن يبيع ويشتري ويخيط ويكتب وما أشبه ذلك ولا يكره شيء من هذه الأعمال إذا لم تكن سببا إذا وقع في محل الحاجة وإن أكثر أو قعد يحترف بالحياطة ونحوها كره ولكن لا يبطل

(١) « حديث » كان يذني رأسه لترجله عائشة وهو معتكف متفق عليه من حديثها *

(٢) « قوله » أنه لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم غير ثوبه للاعتكاف كأنه

أخذه بالاستقراء *

﴿فرع﴾ في مذاهبيهم في اعتكاف المرأة في مسجد بيتها قد ذكرنا أنه لا يصح عندنا علي الصحيح وبه قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة يصح *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿والأفضل ان يعتكف بصوم﴾ لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في شهر رمضان «فان اعتكف بغير صوم جاز لحديث عمر رضي الله عنه» اني نذرت ان اعتكف ليلة في الجاهلية فقال له النبي ﷺ «أوف بنذرك» ولو كان الصوم شرطاً لم يصح بالليل وحده وان نذر أن يعتكف يوماً بصوم فاعتكف بغير صوم ففيه وجهان قال أبو علي الطبري يجوز الاعتكاف عن النذر وعليه أن يصوم يوماً لأنها عبادتان تنفرد كل واحدة منهما عن الأخرى فلم يلزم بينهما بالنذر كالصوم والصلاة وقال عامة أصحابنا لا يجوز وهو المتصوص في الام لان الصوم صفة مقصودة

اعتكافه وعن مالك أنه إذا قعد فيه واشتغل بحرقته يبطل اعتكافه وتقل عن القديم قول مثله في الاعتكاف المنذور ورواه بعضهم في مطلق الاعتكاف والمذهب ما سبق لان ما لا يبطل قلبه الاعتكاف لا يبطله كثيره كسائر الافعال ولو كان يشتغل بقراءة القرآن ودراسة العلم فهو زيادة خير وعن أحمد انه لا يستحب له إلا ذكر الله تعالى والصلاة ويجوز له أن يأكل في المسجد والأولى أن يبسط سفرته ونحوها لانه أبلغ في تنظيف المسجد وله أن يغسل اليد والأولى غسلها في طست ونحوها حتي لا يتل المسجد فيمنع غيره من الصلاة والجلوس فيه ولانه قد يستقذر فيصان المسجد عنه ولهذا قال في التهذيب ويجوز نضح المسجد بالماء المطلق ولا يجوز نضجه بالماء المستعمل وان كان طاهراً لان النفس قد تعافه ويجوز الفصد والحجامة في المسجد بشرط أن يأمن التلويث والأولى الاحتراز عنه وفي البول في الطست احتمالان ذكرهما ابن الصباغ والأظهر المنع وهو الذي أورده صاحب التتمة لأنه قبيح واللائق بتعظيم المسجد تنزيهه عنه بخلاف الفصد والحجامة ولهذا لا يمنع من استقبال القبلة واستدبارها عند الفصد ويمنع عند قضاء الحاجة وليس من شرط الاعتكاف الصوم بل يصح الاعتكاف في الليل وحده وفي العيد وأيام التشريق خلافاً لأبي حنيفة ومالك رحمهما الله حيث قالا الصوم شرط فيه ولا يصح في العيد وأيام التشريق ولا في الليالي المجردة وعن أحمد روايتان (أصحهما) مثل مذهبه لنا ما روى أن عمر رضي الله عنه «سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال كنت نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال صلى الله عليه وسلم أوف بنذرك» (١) ولو لم يصح الاعتكاف

(١) ﴿حديث﴾ عمر انه قال يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال أوف بنذرك: متفق عليه من حديث ابن عمر زاد الدارقطني في رواية نذر أن يعتكف في الشرك ويصوم وقال البيهقي ذكر الصوم فيه غريب وقال عبد الحق تفرد به سعيد بن بشير وهو مختلف فيه وضعف ابن الجوزي في التحقيق هذا الحديث من أجله *

في الاعتكاف فلزم بالنذر كالتتابع ويخالف الصوم والصلاة لان أحدهما ليس صفة مقصودة في الآخر.

(الشرح) أما اعتكاف النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان فصحيح ثابت في الصحيحين من رواية ابن عمر وعائشة وأبي سعيد الخدري وصفية أم المؤمنين وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم (وأما) حديث عمر فرواه البخاري ومسلم كما سبق وفي رواية للبخاري «أوف بنذر اعتكف ليلة» وفي رواية لمسلم «قال يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن اعتكف يوما قال اذهب فاعتكف يوما» (أما) الأحكام فقال الشافعي والأصحاب الأفضل أن يعتكف صائما ويجوز بغير صوم وبالليل وفي الأيام التي لا تقبل الصوم وهي العيد والتشريق هذا هو المذهب وبه قطع الجماهير في جميع الطرق وحكي الشيخ أبو محمد الجويني وولده إمام الحرمين وآخرون قولا قديما أن الصوم شرط فلا يصح الاعتكاف في يوم العيد والتشريق ولا في الليل المجرد قال إمام الحرمين قال الأئمة إذا قلنا بتقديم لم يصح الاعتكاف بالليل لا تبعا ولا منفردا ولا يشترط الاتيان بصوم من أجل الاعتكاف بل يصح الاعتكاف في رمضان وإن كان صومه مستحقا شرعا مقصودا والمذهب أن الصوم ليس بشرط ومنه يستدل أدلته أن شاء الله تعالى في فرع مذاهب العلماء فإذا قلنا بالمذهب فنذر أن يعتكف يوما هو فيه صائم أو أياما هو فيها صائم لزمه الاعتكاف بصوم بلا خلاف وليس له أفراد الصوم عن الاعتكاف ولا عكسه بلا خلاف صرح به المتولي والبعثي والرافعي وآخرون قالوا ولو اعتكف هذا الناذر في رمضان أجزاء لانه لم يلزم بهذا النذر صوما وإنما نذر الاعتكاف بصفة وقد وجدت قال المتولي وكذا لو اعتكف في غير رمضان صائما عن قضاء أو عن نذر أو عن كفارة أجزاء لوجود الصفة (أما) إذا نذر أن يعتكف صائما أو يعتكف بصوم فانه يلزمه الاعتكاف والصوم وهل يلزمه الجمع بينهما فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما وهما مشهوران (أحدهما) لا يلزمه بل له أفرادهما قاله أبو علي الطبري (وأصحهما) يلزمه وهو قول

في الليلة المفردة لما أمره بالوفاء بنذره ويجوز أن يعلم قوله بل يصح الاعتكاف من غير صوم مع علامات هؤلاء بالواو لان الشيخ أبا محمد وغيره نقلوا عن القديم قولا مثل مذهبهم إذا عرفت ذلك فلو نذر أن يعتكف يوما هو فيه صائم أو أياما هو فيها صائم لزمه الاعتكاف في أيام الصوم لان الاعتكاف بالصوم أفضل وإن لم يكن مشروطا به فإذا التزمه بالنذر لزمه كما لو التزم التتابع فيه وليس له في هذه الصورة أفراد أحدهما عن الآخر بلا خلاف وليست هذه مسألة الكتاب ولو اعتكف في رمضان أجزاء لانه لم يلزم بهذا النذر صوما وإنما نذر الاعتكاف على صفة وقد وجدت ولو نذر أن يعتكف صائما أو يعتكف بصوم لزمه الاعتكاف والصوم جميعا بهذا النذر وهل يلزمه الجمع بينهما فيه الوجهان (أحدهما) وبه قال أبو علي الطبري لأنهما عبادتان مختلفتان فأشبههما إذا نذر أن يصلي صائما (وأصحهما)

جمهور أصحابنا المتقدمين وهو المنصوص في الام كما ذكره المصنف وهو الصحيح عند المصنفين فعلي هذا لو شرع في الاعتكاف صائما ثم أفطر لزمه أن يستأنف الصوم والاعتكاف وعلي الأول يكفيه استئناف الاعتكاف ولو نذر اعتكاف أيام وليال متتابعة صائما فجامع ليلافيه هذان الوجهان (أصحهما) يستأنفهما (والثاني) يستأنف الصوم دون الاعتكاف لان الصوم لم يفسد ولو اعتكف في رمضان أجزاء على وجه أبي على الطبري عن الاعتكاف وعليه أن يصوم ولا يجزئه على الصحيح المنصوص بل يلزمه استئنافها ولو نذر أن يصوم معتكفا فطريقان (أحدهما) وبه قال الشيخ أبو محمد الجويني لا يلزمه الجمع بينهما بل له تفريقهما وجه واحد لان الاعتكاف لا يصلح وصفا للصوم بخلاف عكسه فان الصوم من مندوبات الاعتكاف (وأصحهما) وبه قال الاكثر فيه الوجهان السابقان كعكسه (أصحهما) وبه قال الجمهور لزوم الجمع قال إمام الحرمين لأرى لما قاله أبو محمد وجهها بل يجري الوجهان سواء نذر الصوم معتكفا أو الاعتكاف صائما ولو نذر أن يصلي معتكفا أو يعتكف مصليا لزمه الاعتكاف والصلاة وفي لزوم الجمع بينهما طريقان أحدهما المتولي والبعوى وآخرون (أحدهما) أنه على الوجهين فيمن نذر الاعتكاف صائما (وأصحهما) وبه قطع إمام الحرمين وغيره من المحققين لا يجب الجمع بينهما بل له التفريق وجه واحد والفرق ان الصوم والاعتكاف متقاربان في أن كلا منهما كف بخلاف الصلاة فانها افعال مباشرة لا تناسب الاعتكاف فلم يشترط جمعهما فان لم يجب الجمع بين الاعتكاف والصلاة فالذي يلزمه من الصلاة هو الذي يلزمه لو افرد الصلاة بالنذر وهي ركعتان في أصح القولين وركعة في الآخر وان اوجبنا الجمع لزمه ذلك القدر في يوم اعتكافه ولا يلزمه استيعاب اليوم بالصلاة فان نذر اعتكاف أيام مصليا لزمه ركعتان لكل يوم على الأصح او ركعة في القول الآخر ولا يلزمه أكثر من ذلك هكذا جزم به البغوي وغيره قال الرافعي ولك ان تقول ظاهر اللفظ يقتضي الاستيعاب فان تركنا الظاهر فلماذا يعتبر تكرير القدر الواجب من الصلاة كل يوم وهلا اكتفى به مرة واحدة عن جميع الايام ولو نذر ان يصوم مصليا لزمه الصوم والصلاة ولا يلزمه الجمع بينهما بالاتفاق وقد صرح به المصنف في قياسه وواقفه الاصحاب ولو نذر القران بين الحج والعمرة فله تفريقهما وهو افضل هذا هو الصواب المعروف وأشار إمام الحرمين هنا في قياسه الي وجوب جمعهما فانه قال في توجيه اصح الوجهين فيمن نذر الاعتكاف صائما انه يلزمه الجمع كما لو نذر ان يقرن بين الحج والعمرة وهذا الذي قاله

ويحكي عن نصه في الام نعم لما ذكرنا في المسألة السابقة فلو شرع في الاعتكاف صائما ثم افطر لزمه استئناف الصوم والاعتكاف على الوجه الثاني ويكفيه استئناف الصوم على الوجه الاول ولو نذر اعتكاف أيام وليال متتابعة صائما وجامع ليلافيه هذان الوجهان ولو اعتكف عن نذره في رمضان اجزأه عن الاعتكاف في الوجه الاول وعليه الصوم وعلى الثاني لا يجزئه عن الاعتكاف ايضا ولو نذر ان

شاذ مردود بل غلط لا يعد خلافا والمسألة مشهورة بجواز التفريق وسنزيدها إيضاحاً في كتاب النذر
ان شاء الله تعالى ولو نذر ان يصلي صلاة يقرأ فيها سورة معينة لزمه الصلاة وقراءة السورة وفي لزوم
الجمع بينهما وجواز التفريق الوجهان السابقان فيمن نذر الاعتكاف صائماً قاله القفال وتابعه امام
الحرمين وآخرون وهو ظاهر *

(فرع) لو نذر ان يعتكف شهر رمضان ففاته لزمه اعتكاف شهر آخر ولا يارمه الصوم
بلا خلاف صرح به أصحابنا منهم الصيدلاني لانه لم يلزم الصوم وإنما كان يحصل الصوم لو
اعتكف في رمضان اتفاقاً *

(فرع) في مذاهب العلماء في الصوم في الاعتكاف قد ذكرنا أن مذهبنا أنه مستحب
وليس شرطاً لصحة الاعتكاف علي الصحيح عندنا وبهذا قال الحسن البصري وأبو ثور وداود
وابن المنذر وهو أصح الروايتين عن أحمد قال ابن المنذر وهو مروي عن علي بن أبي طالب وابن
مسعود وقال ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير والزهري ومالك والأوزاعي والثوري
وأبو حنيفة وأحمد وإسحق في رواية عنها لا يصح الا بصوم قال القاضي عياض وهو قول جمهور
العلماء واحتج هؤلاء بان النبي صلى الله عليه وسلم «اعتكف هو وأصحابه رضي الله عنهم صياماً في
رمضان» وبحديث سويد بن عبد العزيز عن سفيان بن حسين عن الزهري عن عروة عن عائشة
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا اعتكاف الا بصيام» رواه الدارقطني وقال تفرد به سويد عن
سفيان بن حسين قلت وسويد بن عبد العزيز ضعيف باتفاق المحدثين وعن عبد الله بن بديل عن
عمرو بن دينار عن ابن عمر عن عمر «أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اعتكاف عليه فأمره
أن يعتكف ويصوم» رواه أبو داود والدارقطني وقال تفرد به ابن بديل وهو ضعيف وفي رواية
قال «اعتكف وصم» قال الدارقطني سمعت أبا بكر النيسابوري يقول هذا حديث منكر واحتج
أصحابنا بحديث عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاول من شوال» رواه مسلم
بهذا اللفظ ورواه البخاري «وقال عشرة من شوال» والمراد به الاول كما في رواية مسلم وهذا يتناول
اعتكاف يوم العيد ويلزم من صحته أن الصوم ليس بشرط وبحديث عمر رضي الله عنه «انه نذر

يصوم معتكفاً فيه طريقان (أظهرهما) طرد الوجهين (والثاني) وبه قال الشيخ أبو محمد القطع بأنه
لا يجب الجمع والفرق أن الاعتكاف لا يصلح وصفاً للصوم والصوم يصلح وصفاً للاعتكاف فانه
من مندوباته ولو نذر أن يعتكف مصلياً أو يصلي معتكفاً لزمه الصلاة والاعتكاف وفي لزوم
الجمع طريقان (أحدهما) طرد الوجهين (وأصحهما) القطع بأن لا يجب والفرق أن الصوم والاعتكاف
متقاربان فإن كل واحد منهما كف وإمساك والصلاة أفعال مباشرة لا مناسبة بينها وبين الاعتكاف
ويخرج علي هذين الطريقين ما لو نذر أن يعتكف محرماً فإن لم توجب الجمع بين الاعتكاف والصلاة

أن يعتكف ليلة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم «أوف بنذك» رواه البخاري ومسلم وفي رواية للبخاري «أوف بنذك اعتكف ليلة» وفي رواية لمسلم «إني نذرت أن أعتكف يوما فقال اذهب فاعتكف يوما» وهذا لا يخالف رواية البخاري ولا الرواية المشهورة لأنه يحتمل أنه سأله عن اعتكاف ليلة وسأله عن اعتكاف يوم فأمره بالوفاء بما نذر فيحصل منه صحة اعتكاف الليلة وحدها ويؤيد هذا رواية نافع عن ابن عمر أن عمر «نذر أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له أوف بنذك فاعتكف عمر ليلة» رواه الدارقطني وقال أسناده صحيح ثابت وبحديث طاووس عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ليس علي المعتكف صيام إلا أن يجعله علي نفسه» رواه الحاكم أبو عبد الله في المستدرک قال هو حديث صحيح علي شرط مسلم ورواه الدارقطني وقال رفعه هذا الشيخ وغيره لا يرفعه يعني أبا بكر محمد بن اسحق السوسي وقد ذكرنا مرات أن الحديث الذي يرويه بعض الثقات مرفوعاً وبعضه موقوفاً بحكم بأنه مرفوع لأنها زيادة ثقة هذا هو الصحيح الذي عليه المحققون وبه قال الفقهاء وأصحاب الأصول وحذاق الحديثين (وأما) الجواب عما احتج به الأولون من اعتكاف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في رمضان فمحمول علي الاستحباب لا على الاشتراط ولهذا ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف في شوال كما قدمناه فوجب حمل الأول علي الاستحباب للجمع بين الأحاديث مع أنه لا يلزم من مجرد الاعتكاف في رمضان اشتراط الصوم واستدل المزني أيضاً بأنه لو كان الصوم شرطاً لم يصح الاعتكاف في رمضان لأن صومه مستحق لغير الاعتكاف (وأما) الجواب عن حديث عائشة «لا اعتكاف إلا بصوم» فمن وجهين (أحدهما) أنه ضعيف بالاتفاق كما سبق بيانه (والثاني) لو ثبت لوجب حمله علي الاعتكاف الاكل جمعاً بين الأحاديث (وأما) الجواب عن حديث عبد الله بن بديل فمن هذين الوجهين * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ ويجوز الاعتكاف في جميع الاوقات والافضل أن يعتكف في العشر الاخير من شهر رمضان لحديث أبي بن كعب وعائشة رضي الله عنهما ويجوز أن يعتكف ما شاء من ساعة ويوم وشهر كما يجوز أن يتصدق بما شاء من قليل وكثير وإن نذر اعتكافاً مطلقاً أجزأه ما يقع عليه الاسم

فالقدر الذي يلزمه من الصلاة هو القدر الذي يلزمه لو أفرد الصلاة بالنذر وإن أوجبنا الجمع لزمه ذلك القدر في يوم اعتكافه ولا يلزمه استيعاب اليوم بالصلاة فإن كان نذر اعتكاف أياماً مصلياً لزمه ذلك القدر في كل يوم هكذا أورده صاحب التهذيب وغيره وأنت بسبيل من أن تقول ظاهر اللفظ يقتضي الاستيعاب فانه جعل كونه مصلياً صفة لاعتكافه وإذا تركنا هذا الظاهر فلم نعتبر تكرير القدر الواجب من الصلاة في كل يوم وهلا اكتفى به في جميع المدة ولو نذر أن يصلي صلاة يقرأ فيها سورة كذا فعن القفال أن وجوب الجمع علي الخلاف في وجوب الجمع بين الصوم والاعتكاف ووجه لائح

قال الشافعي رحمه الله تعالى واحب أن يعتكف يوما وإنما استحب ذلك ليخرج من الخلاف فإن أبا حنيفة لا يجيز أقل من يوم *

(الشرح) حديث أبي وعائشة سبق بيانه في أول الباب وأبو حنيفة اسمه النعمان بن ثابت ولد سنة ثمانين من الهجرة وتوفي ببغداد سنة خمسين ومائة وفيها ولد الشافعي قل الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى يصح الاعتكاف في جميع الاوقات من الليل والنهار وأوقات كراهة الصلاة وفي يوم العيدين والتشريق كما سبق ذليله وبيانه وافضله ما كان بصوم وافضله شهر رمضان وافضله العشر الاواخر منه قال الشافعي والاصحاب والافضل ان لا ينقص اعتكافه عن يوم لانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتكاف دون يوم وليخرج من خلاف أبي حنيفة وغيره ممن يشترط الاعتكاف يوما فاكثر (وأما) أقل الاعتكاف ففيه اربعة اوجه (أحدها) وهو الصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور أنه يشترط لبث في المسجد وأنه يجوز الكثير منه والقليل حتى ساعة أو لحظة قال إمام الحرمين وغيره وعلي هذا لا يكفي ما في الطائفة في الركوع والسجود ونحوهما بل لابد من زيادة عليه بما يسمى عكفا وإقامة (والوجه الثاني) حكاه إمام الحرمين وآخرون أنه يكفي مجرد الحضور والمرور من غير لبث أصلا كما يكفي مجرد الحضور والمرور بعرفات في الوقوف وبه قطع البندنجي قال إمام الحرمين وعلي هذا الوجه يحصل الاعتكاف بالمرور حتى يودخل من باب ويخرج من باب ونوى قد حصل الاعتكاف وعلي هذا لو نذر اعتكافا مطلقا خرج عن نذره بمجرد المرور (والوجه الثالث) حكاه الصيدلاني وإمام الحرمين وآخرون أنه لا يصح إلا يوما أو ما يدنو من يوم (والرابع) حكاه المتولي وغيره أنه يشترط أكثر

وقوله وفي لزوم الجمع قولان التعبير عن الخلاف في المسألة بالقولين خلاف إيراد الجمهور نعم رد الإمام الرواية بين القولين والوجهين (وقوله) لم يلزمه الجمع لابد من وسمه بالواو لما ذكرنا من الخلاف في الصورتين والذي أجاب به صاحب الكتاب موافق لما اختاره معظم الائمة فيما إذا نذر أن يعتكف مصليا ومخالفا له فيما إذا نذر أن يصوم معتكفا سواء قدرنا جريانه علي طريقة نفي الخلاف أو اختياره نفي اللزوم مع تسليم الخلاف فإن الاكثرين طردوا فيها الوجهين وقالوا الاظهر لزوم الجمع *

قال (الثاني النية ولا بد منها في الابتداء ويستمر حكمها وان دام اعتكافه سنة فان خرج لقضاء حاجة أو لغيره فاذا عاد لزمه استئناف النية اما اذا قدر زمانا في نيته كما لو نوى أن يعتكف شهرا لم يلزمه اذا خرج تجديد النية في قول ولزمه إن طال مدة الخروج في قول ولزم بالخروج لغير قضاء الحاجة قرب الزمان او طال في قول ونية الخروج عن الاعتكاف كنية الخروج عن الصوم *

من نصف النهار أو نصف الليل لأن مقتضى العادة أن يخالف العادة وعادة الناس القعود في المسجد الساعة والساعات لا تنتظر الصلاة أو سماع الخطبة أو العلم أو لغبر ذلك ولا يسمى ذلك اعتكافاً فاشترط زيادة عليه لتمييز العبادة عن العادة قال المتولي وهذا الخلاف في اشتراط أكثر النهار يشبه الخلاف في صوم التطوع فإنه يصح بنية قبل الزوال وفي صحته بنية بعده قولان مشهوران (فاذا قلنا) بالمذهب وهو الوجه الأول أنه يصح الاعتكاف بشرط لبث وإن قل فلا فرق بين كثيره وقليله في الصحة وإنما شرط لبث يزيد على طائفة الصلاة كما سبق وكما أكثر كان أفضل ولا حد لا أكثره بل يصح اعتكاف عمر الإنسان جميعه ويصح نذر اعتكاف العمر وسنفرده بمسألة مستقلة ولو نذر اعتكاف ساعة صح نذره ولزمه اعتكاف ساعة ولو نذر اعتكافاً مطلقاً كفاه عن نذره اعتكاف لحظة والأفضل أن يعتكف يوماً ليخرج من خلاف أبي حنيفة وموافق نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب ولو كان يدخل ساعة ويخرج ساعة كما دخل نوى الاعتكاف صح على المذهب وحكي الروياني فيه وجهاً ضعيفاً وكأنه راجع إلى الوجه الثاني والثالث قال المتولي وغيره ولو نوى اعتكاف مدة معلومة استحب له الوفاء بها بكاملها فإن خرج قبل اكملها جازلان التطوع لا يلزم بالشروع وإن أطلق النية ولم يقدر شيئاً دام اعتكافه مادام في المسجد •

لا بد من النية في ابتداء الاعتكاف كما في الصلاة ويجب التعرض في المنذور منه للفرضية ليمتاز عن التطوع ثم في الركن مسألتان (أحدها) إذا نوى الاعتكاف لم يخل أما أن يطلق أو يعين بنيتها زماناً فإن أطلق كفاه ذلك وإن طال عكوفه لكن لو خرج من المسجد ثم عاد لزمه استئناف النية سواء خرج لقضاء الحاجة أو لغيره فإن ما مضى عبادة تامة (والثاني) اعتكاف جديد وقال في التهمة فلو أنه عزم عند خروجه أن يقضي حاجته ويعود كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية ولك أن تقول اقتران النية بأول العبادة شرط فكيف يحصل الاكتفاء بالعزيمة السابقة على العود وإن عين زماناً كما إذا نوى اعتكاف يوم أو شهر فهل يحتاج إلى تجديد النية إذا خرج وعاد نقل في الكتاب فيه ثلاثة أقوال وسماها في الوسيط وجوهاً وهو الموافق لا يراد الأئمة رحمهم الله وهي حاصل ما ذكره في الطرق (أحدها) أنه لا حاجة إلى تجديد النية لأن النية شملت جميع المدة بالتعيين (والثاني) أنه إن لم تطل مدة الخروج فلا حاجة إلى التجديد وإن طالت فلا بد منه لتعذر البناء ولا فرق على هذا بين أن يكون الخروج لقضاء الحاجة أو لغيره (والثالث) أنه إن أخرج لقضاء الحاجة لم يجب التجديد لأنه لا بد منه فهو كالمستثنى عند النية وإن خرج لغرض آخر فلا بد من التجديد لقطع الاعتكاف ولا فرق على هذا بين أن يطول الزمان أو لا يطول وهذا الثالث أظهر الوجوه وزاد صاحب التهذيب في التفصيل فقال إن خرج لأمير يقطع المتابع في الاعتكاف المتتابع فلا بد من تجديد

(فرح) في مذاهب العلماء في أقل الاعتكاف قد ذكرنا أن الصحيح المشهور من مذهبنا أنه يصح كثيره وقليله ولو لحظ فهو مذهب داود والمشهور عن أحمد ورواية عن أبي حنيفة وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنه أقله يوم بكاله بناء على أصلهما في اشتراط الصوم دليلنا أن الاعتكاف في اللغة يقع على القليل والكثير ولم يحده الشرع بشيء ينحصر فبقى على أصله (وأما الصوم فقد سبق الكلام فيه وبيننا أنه لم يثبت في اشتراط الصوم شيء صريح * قال المصنف رحمه الله تعالى *

(وان نذر اعتكاف العشر دخل فيه ليلة الحادي والعشرين قبل غروب الشمس ليستوفي الفرض ييقن كما يغسل جزءاً من رأسه ليستوفي غسل الوجه ييقن ويخرج منه بهلال شوال أما كان الشهر أو ناقصاً لان العشرة عبارة عما بين العشرين إلى آخر الشهر وان نذر اعتكاف عشرة أيام من آخره وكان الشهر ناقصاً اعتكف بعد الشهر يوماً آخر تمام العشرة لان العشرة عبارة عن عشرة احدى بخلاف العشرة) *

(الشرح) هاتان المسألتان ذكرهما أصحابنا كما قد ذكرهما المصنف ويستحب أن يمتكث في معتكفه بعد هلال شوال حتى يصلي العيد أو يخرج منه إلى المصلي إن صلوها في غيره وقد سبقت هذه المسألة في آخر كتاب الصيام (وقوله) في المسألة الثانية إذا خرج الشهر ناقصاً اعتكف يوماً آخر يعني يوماً بليته كذا صرح به البغوي وغيره ويستحب في الثانية أن يعتكف يوماً

النية وان خرج الأمر لا يقطعه نظر ان لم يكن منه بد كقضاء الحاجة والاغتسال عند الاحتلام فلا حاجة إلى التجديد وان كان منه بدأ وطال الزمان في التجديد وجهان وهذه الاختلافات مضطرة فيما اذا نوى مدة لتطوع الاعتكاف وفيما اذا نذر اياماً ولم يشترط فيها التتابع ثم دخل المعتكف على قصد الوفاء بالنذر اما اذا شرط التتابع أو كانت المدة المنذورة متواصلة في نفسها فسيأتي حكم التجديد فيها (الثانية) لو نوى الخروج من الاعتكاف في بطلان الاعتكاف الخلاف المذكور في بطلان الصوم بنية الخروج والظاهر انه لا يبطل وأقوى بعض المتأخرين يبطلان الاعتكاف لان مصلحته تعظيم الله تعالى بالصلاة وهي تختل بنقض النية ومصلحة الصوم قهر النفس وهي لا تنفوت بنية الخروج *

قال (الثالث) المعتكف وهو كل مسلم عاقل ليس بمجنون ولا حائض فيصح اعتكاف الصبي والرقيق والسكر والزدة اذا قارنا الابتداء منها الصحة وان طرأ فالردة تفسد السكر لا يفسد كالانماء (وقيل) إنهما يفسدان (وقيل) إنهما لا يفسدان والحیض مما طرأ قطع والجنابة إن طرأت باحتلام فعليه أن يبادر إلى الغسل ولا يلزمه الغسل في المسجد وإن أمكن *

قبل العشر لا احتمال نقص الشهر فيكون ذلك اليوم داخلا في نذره لكونه أول العشر من آخر الشهر
فلو فعل هذا ثم بان نقصه فهل يجزئه عن قضاء يوم قطع البغوى بانه يجزئه ويحتمل أن يكون فيه
خلاف كالوجهين فيمن تيقن الطهارة وشك في الحدث فتوضأ غلطا فبان محدثا هل يصح وضوؤه
والاصح لا يصح والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن نذر اعتكاف العشر الاوخر من رمضان أو غيره متى يدخل
في اعتكافه قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يلزمه أن يدخل فيه في ليلة الحادى والعشرين ويخرج عن
نذره بانقضاء الشهر ثم أو تقص وبه قال مالك والثورى وأبو حنيفة وأصحابه وقال الاوزاعي وإسحق
وأبو ثور يجزئه الدخول طلوع الفجر يوم الحادى والعشرين ولا يلزمه ليلة الحادى والعشرين دليلنا
أن العشر اسم لليلة مع الايام والله أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

(وإن نذر أن يعتكف شهرا نظرت فان كان شهرا بعينه لزمه اعتكافه ليلا ونهارا سواء
كان الشهر تاما أو ناقصا لان الشهر عبارة عما بين الهلالين ثم أو تقص وإن نذر اعتكاف نهار
الشهر لزمه النهار دون الليل لانه خص النهار فلا يلزمه الليل فان فاته الشهر ولم يعتكف فيه لزمه
قضاؤه ويجوز أن يقضيه متتابعا ومتفرقا لان التتابع في أدائه بحكم الوقت فاذا فات سقط كالتتابع
في يوم شهر رمضان وإن نذر أن يعتكف متتابعا لزمه قضاؤه متتابعا لان التتابع ههنا وجب لحكم
النذر فلم يسقط بفوات الوقت قال في الام إذا نذر اعتكاف شهر وكان قد مضى الشهر لم يلزمه
لان الاعتكاف في شهر ماض محال فان نذر اعتكاف شهر غير معين فاعتكف شهرا بالاهلة أجزأه ثم الشهر
أو تقص لان اسم الشهر يقع عليه وإن اعتكف شهر بالعدد لزمه ثلاثون يوما لان الشهر بالعدد ثلاثون يوما ثم
ينظر فيه فان شرط التتابع لزمه التتابع قوله صلى الله عليه وسلم «من نذر نذرا سميا فعليه الوفاء به» وإن
شرطه أن يكون متفرقا جاز متفرقا ومتتابعا لان المتتابع افضل من المتفرق فجاز أن يسقط
أدنى الفرضين بافضلهما كما لو نذر أن يعتكف في غير المسجد الحرام فله أن يعتكف في المسجد
الحرام وإن أطلق بالنذر جاز متفرقا ومتتابعا كما لو نذر صوم شهر *

شرط في المعتكف أن يكون مسلما عاقلا تقيا عن الجنابة والحيض والكلام فيمن يدخل
في هذا الضبط ومن يخرج عنه فمن الداخلين فيه العبي والرقيق والمرأة المزدوجة فيصح اعتكافهم
كما يصح صومهم وصلاتهم لكن لا يجوز للعبد أن يعتكف بغير إذن سيده لان منفعة مستحقة
للسيد ولا المرأة المزدوجة أن تعتكف بغير إذن زوجها لان الزوج يستحق الاستمتاع بها وإن
اعتكفا بغير إذن كان للسيد اخراج العبد والزوج اخراج الزوجة وكذلك لو اعتكفا باذنها تطوعا
فانه لا يلزم بالشروع وقال مالك ليس لها الاخراج اذا أذن وبه قال أبو حنيفة رحمه الله في الزوج
وساعدنا في السيد ولو نذر اعتكافا نظر إن نذراه بغير إذن فلها المنع من الشروع فيه فان أذنا في

(الشرح) هذا الحديث رواه (١) أما الأحكام فقال الأصحاب إذا نذر اعتكاف شهر بعينه واطلاق لزمه اعتكافه ليلا ونهارا تاما كان الشهر أو ناقصا وبجزئه الناقص بلا خلاف فان قال أيام الشهر فلا يلزمه الليالي أو يقول الليالي فلا يلزمه الأيام فلو لم يلفظ بالتحديد بالأيام دون الليالي أو عكسه وان كان نواه بقلبه فوجهان (اصحهما) عند المتولي والبعوى والرافعي وغيرهم لا أثر لنيته لأن النذر لا يصح الا باللفظ (والثاني) يكون كاللفظ لأن النية تميز الكلام المجمل كما لو نذر عشرة ايام أو ثلاثين يوما وأراد الأيام خاصة فإنه لا يلزمه الا الأيام خاصة بلا خلاف قال البغوي وهذا الوجه هو قول القفال قال المتولي ولو نذر اعتكافا مطلقا بلسانه ونوى بقلبه عشرة ايام فهل تلزمه العشرة أم يكفيه ما يقع عليه الاسم فيه هذان الوجهان قال أصحابنا وان فإنه الاعتكاف في الشهر الذي عينه يلزمه قضاءه ويجوز متفرقا ومتتابعًا لما ذكره المصنف وحكي أصحابنا عن احمد أنه قال يلزمه المتتابع في القضاء أما إذا نذر اعتكاف شهر بعينه أو عشرة ايام بعينها وشرط المتتابع بان قال نذرت اعتكاف هذا الشهر متتابعًا أو هذه الأيام العشرة متتابعًا ففاته ذلك المعين فيلزمه قضاءه وهل يجب القضاء في هذه الصورة متتابعًا فيه وجهان (اصحهما) وبه قطع المصنف والاكثرون يجب لتصريحه به (والثاني) حكاه الفوراني والمتولي والبعوى وآخرون من الخراسانيين لا يجب بل يجوز متفرقا لأن المتتابع يقع فيه ضرورة فلا أثر لتصريحه أما إذا نذر اعتكاف شهر مضي بان قال اعتكف شهر رمضان سنة سبعين وسبعمائة وهو في سنة احدى وسبعين فلا يلزمه بلا خلاف لفساد نذره نص عليه الشافعي في الام وتابعه الأصحاب أما إذا نوى اعتكاف شهر غير معين فإنه يكفيه شهر بالهلال ثم أو نقص لأن الشهر اسم لما بين الهلالين وانما يحصل له هذا اذا دخل فيه قبل غروب الشمس ليلة الهلال فان دخل بعد الغروب فقد صار شهره عدديا فيلزمه استكمال ثلاثين يوما بالياليها ثم ان كان شرط المتابع لزمه بلا خلاف لما ذكره المصنف وان شرط التفريق جاز متفرقا وهل يجوز متتابعًا فيه طريقان (اصحهما) لقطع بجوازه وبه قطع المصنف والاكثرون لانه افضل (والثاني) فيه وجهان حكاهما امام الحرمين وغيره من الخراسانيين (اصحهما) هذا (والثاني) لا يجوز لانه خلاف ما سماه وان لم يشترط المتابع ولا التفريق فيجوز متفرقا ومتتابعًا على المذهب وبه قطع المصنف والجمهور لكن يستحب

(١) بياض

بالاصل فخر

الشروع وكان الزمان متميّنًا او غير متميّن ولكن شرط المتابع لم يجز لهما الرجوع وان لم يشترط المتابع فلهما الرجوع في اظهر الوجهين وان نذرا بالاذن نظر ان تعلق بزمان معين فلهما الشروع فيه بغير اذن والا لم بشرعًا فيه الا باذن واذا شرعًا بالاذن لم يكن لهما المنع من الاتمام هكذا أورده ائمتنا العراقيون وهو مبني على ان النذر المعلق اذا شرع فيه لزم اتمامه وفيه خلاف قدمناه ويستوى في جميع ما ذكرناه القن والمدير وام الولد (واما) المكاتب فله ان يعتكف بغير اذن السيد على اصح الوجهين ومن نصفه حر ونصفه رقيق كالرقيق ان لم يكن بينه وبين السيد مهايأة وان كانت فهو في نوبة نفسه

التتابع وخرج ابن سريج قولا انه يلزمه التتابع حكاه عنه امام الحرمين والمتولي وغيرهما وهذا شاذ ضعيف والله أعلم ولو نذر اعتكاف العشر الا واخر من شهر بعينه ففاته وخرج الشهر ناقصا لم يلزمه الا قضاء تسعة ايام بلباليها لان العشر الذي التزمه انما كان تسعة بلباليها صرح به المتولي وغيره وهو ظاهر * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان نذر ان يعتكف يوما لزمه ان يدخل فيه قبل طلوع الفجر ويخرج منه بعد غروب الشمس ليستوفي الفرض يتيقن وهل يجوز ان يفرقه في ساعات ايام فيه وجهان (أحدهما) يجوز كما يجوز ان يعتكف شهرا من شهور (والثاني) لا يجوز لان اليوم عبارة عما بين طلوع الفجر وغروب الشمس﴾ *

﴿الشرح﴾ قال أصحابنا إذا نذر اعتكاف يوم لم يلزمه معه ليلة بلا خلاف بل يلزمه أن يدخل فيه قبل طلوع الفجر ويخرج منه بعد غروب الشمس لان حقيقة اليوم ما بين الفجر وغروب الشمس هكذا قاله الخليل بن أحمد وغيره من أئمة اللغة وغيرهم وإذا كان كذلك وجب الدخول قبل الفجر وانكث إلى بعد غروب الشمس ليستوفي الفرض كما يجب على الصائم إمساك جزء بعد الغروب لاستكمال اليوم وهل يجوز أن يفرق اليوم في ساعات من أيام بأن يعتكف من كل يوم ساعة أو ساعتين أو ساعات حتى يستكمل اليوم فيه هذان الوجهان المذكوران في الكتاب بذيلهما (أحدهما) وبه قال أكثر أصحابنا لا يجوز وحكى الدارمي وجهان ثالثا عن القيصري من أصحابنا انه ان نوى اليوم متابعا لم يجزئه وإن أطلق أجزاءه تفريقا ساعاته قال أصحابنا ولو دخل في الاعتكاف في أثناء النهار وخرج بعد غروب الشمس ثم عاد قبل الفجر ومكث إلى مثل ذلك الوقت ففي إجزائه هذان الوجهان فلو لم يخرج بالليل فطريقان (أحدهما) وبه قطع الأكثرون وهو ظاهر نص الشافعي وأبو نعيم انه يجزئه سواء جوزنا التفريق في ساعات من أيام ام لا لحصول التواصل (والثاني) انه على الوجهين في تفريق الساعات كما لو خرج في الليل وبهذا الطريق قال أبو اسحق المروزي حكاه عنه أصحابنا العراقيون وإمام الحرمين والمتولي وغيرهما من الخراسانيين لانه لم يأت يوم متواصل الساعات واعتكافه تلك الليلة غير داخل في نذره ولا اثر له فكأنه خرج في الليل ثم عاد فسواء مكث في المسجد أو خرج ثم عاد فبمجرد حصول الليل حصل التفريق قال إمام الحرمين وهذا الذي قاله أبو اسحق

كالحر وفي نوبة السيد كالرفيق وأما من يخرج عنه فباعتبار الاسلام والعقل يخرج الكافر والمجنون والسكران والمغمي عليه فلا يصح منهم الاعتكاف اذ لانية لهم ولو ارتد في أثناء اعتكافه فالتقول عن نصه في الام انه لا يبطل اعتكافه بل يبنى اذا عاد الى الاسلام ونص انه لو سكر في اعتكافه ثم افاق يستأنف وهذا حكم بطلان الاعتكاف وللأصحاب فيها طريقان (أحدهما) تقرير النصين والفرق ان السكران ممنوع من المسجد قال الله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) أى موضع الصلاة فاذا شرب المسكر وسكر فقد أخرج نفسه عن اعلية البيت في المسجد فقول ذلك منزلة

منقاس متجه وإن كان معظم الاصحاب علي خلافه قال وعرض علي ابي اسحق نص الشافعي علي تجويز ذلك مع مصيره إلي ان تفريق ساعات اليوم لا يجرى، فقال نصه محمول علي ما إذا قال الله علي أن اعتكف يوما من وقتي هذا فإذا قال ذلك فلا وجه إلا الصبر إلي مثله من الغد هذا كلام الامام ولو قال الله علي ان اعتكف يوما من هذا الوقت فقد اتفق أصحابنا في الطرق كلها علي انه يلزمه دخول المعتكف من ذلك الوقت الي مثله من الغد ولا يجوز الخروج بالليل بل يجب مكثه لتحقيق التواصل قال الشافعي وهذا فيه نظر لان المتكفم يوم وليست الليلة منه فلا يمنع التتابع قال واقياس أن يجعل قاعدة التقيد في هذه الصورة القطع بجواز التفريق لا غير ثم حكى امام الحرمين عن الاصحاب تفريعا علي جواز تفريق الساعات انه يكفي ساعات أقصر الايام لانه لو اعتكف اقصر الايام جاز ثم قال ان فرق علي ساعات أقصر الايام في سنين فالامر كذلك وإن اعتكف في أيام متباينة في الطول والقصر فينبغي أن ينسب اعتكافه في كل يوم بالجزئية إن كان ثلثا فقد خرج عن ثلث ما عليه وعلي هذا الاقياس نظرا الي اليوم الذي يقع فيه الاعتكاف ولهذا لو اعتكف من يوم طويل بقدر ساعات أقصر الايام لم يكفه قال الرافعي وهو استدراك حسن وقد أجاب عنه بما لا يشفي والله أعلم قال المتولي وغيره ولو نذر اعتكاف ليلة فهو في معني اعتكاف اليوم علي سبق فيدخل المسجد قبل غروب الشمس ويمكث حتي يطلع الفجر ولو أراد تفريقا من ساعات ليالي ففيه الخلاف السابق في تفريق ساعات اليوم من أيام وكذا لو دخل نصف الليل وبقي إلى نصف الليلة الاخرى ففيه الطريقة السابقة (أشهرهما) القطع بالاجزاء وقال ابو اسحق فيه الوجهان والله أعلم *

(فرع) قال المتولي لو نذر اعتكاف يوم فاعتكف بدله ليلة فان لم يكن عين الزمان لم يجرئه لانه قادر علي الوفاء بنذره علي الصفة الملزمة فهو كمن نذر أن يصلي ركعتين بالنهار فصلاهما بالليل وإن كان عين الزمان في نذره ففات فاعتكف بدل اليوم ليلة أجزأه كما لو فاتته صلاة نهار اما مكتوبه أو مندورة فقضاها في الليل فانه يجوز وسببه ان الليل صالح للاعتكاف كالنهار وقد فات الوقت فوجب قضاء القدر الفائت فأما الوقت فيسقط حكمه بالفوات *

خروجه منه والمراد غير ممنوع من المسجد بل يجوز استنابته فيه وتمكينه من الدخول لسماع القرآن ونحوه فلم يجعل الارتداد متضمنا بطلان الاعتكاف واختار أصحاب الشيخ أبي حامد هذا الطريق وذكروا انه المذهب وسلم غيرهم ذلك في السكران ونازعوهم في عدم تأثير الردة علي ماسياني (واصحهما) التسوية بين الردة والسكر وفي كيفيةها طريقان (أحدهما) انهما علي قولين (أحدهما) انهما لا يبطلان الاعتكاف (أما) الردة فلما سبق (وأما) السكر فلانه ليس فيه الاتناول محرم وذلك لا ينافي الاعتكاف (والثاني) انهما يبطلان الاعتكاف (أما) السكر فلما سبق (وأما) الردة فلخروج المرتد عن أهليه العبادة (واصحهما) الجزم في الصورتين وفي كيفية طرق (أحدهما) انه لا يبطل الاعتكاف بواحد منهما وكلامه في السكران

• قال المصنف رحمه الله تعالى •

﴿وان نذر اعتكاف يومين لزمه اعتكافها وفي الليلة التي بينهما ثلاثة اوجه (أحدها) يلزمه اعتكافها لانه ليل يتخلل نهار الاعتكاف فلزمه اعتكافها كالليالي العشر (والثاني) ان شرط التتابع لزمه اعتكافها لانه لا ينفك منها اليومان وان لم بشرط التتابع لم يلزمه اعتكافها لانه قد ينفك منها اليومان فلا يلزمه اعتكافها (والثالث) لا يلزمه اعتكافها شرط فيه التتابع أم أطلق وهو الاظهر لانه زمان لا يتناوله نذره فلا يلزمه يلزمه اعتكافه كليلة ما قبله وما بعده وان نذر اعتكاف ليلتين لزمه اعتكافها وفي اليوم الذي بينهما الاوجه الثلاثة وان نذر اعتكاف ثلاثين يوما لزمه اعتكاف ثلاثين يوما وفي ايالها الاوجه الثلاثة •

(الشرح) قال أصحابنا إذا نذر اعتكاف يوم لم يلزمه معه ليلة هذا هو المذهب وبه قطع الأصحاب في كل الطرق ونقل أمام الحرميين اتفاق الأصحاب عليه فقال قال أصحابنا إذا نذر اعتكاف يوم لم يلزمه ضم الليلة اليه بالاتفاق الا ان ينويها قال ثم اتفقوا على انه إذا نواها لزمه اعتكافها مع اليوم ثم استشكله الامام من حيث ان الليلة لم يذكرها والنية المجردة لا يلزم بها النذر ثم اجاب عنه بان اليوم قد يطلق ويراد به اليوم بليته وهذا شائع على الجملة وان لم يكن هو الظاهر من اللفظ فعملت النية فيه هذا كلامه وهو كلام نفيس وحكي الرافعي قولا غريبا ان الليلة تلزم في نذر اعتكاف اليوم الا ان ينوي يوما بلا ليلة وهذا شاذ ضعيف ولا تفريع عليه ولو نذر اعتكاف شهر دخلت الايام والليالي بلا خلاف ونقل امام الحرميين وغيره اتفاق الأصحاب عليه وقد ذكره المصنف وشرحه قبل هذا لان الشهر اسم للجميع وهو ما بين الهلالين ولو نذر اعتكاف يومين لزمه اليومان وفي الليلة التي بينهما ثلاث طرق (أحدها) حكاه امام الحرميين عن المراوزة أنهم قطعوا بانها لا تجب قال وانما ذكر المراوزة الخلاف في الليالي المتخللة فيما إذا نذر اعتكاف ثلاثة ايام فصاعدا (والطريق الثاني) طريقة الشيخ أبي حامد وابن الصباغ والمتولي واكثر أصحابنا المصنفين انه ان صرح بالتتابع في اليومين أو نواه لزمته الليل المتخللة وجها واحداً والا فوجهان (والطريق الثالث) طريقه المصنف وقليلين ان في المسألة ثلاثة اوجه (أحدها) تلزمه الليلة الا ان يريد بياض

محمول على ما اذا خرج من المسجد أو أخرج لاقامة الحد عليه (وثانيها) ان السكر يبطله لا امتداد زمانه والردة كذلك ان طال زمانها والا فيبني وكلامه في الردة محمول على حالة طول الزمان (وثالثها) ولم يورده الا الامام وصاحب الكتاب رحمهما الله ان الردة تبطل لانها تفوت شرط العبادة والسكر لا يبطل كالنوم والاعماء وهو خلاف النصين (ورابعها) وهو الاصح ويحكي ذلك عن الربيع انها جميعا مبطلان فان كل واحد منها اشد من الخروج من المسجد فاذا كان ذلك مبطلاً للاعتكاف فها اولي ونصه في الردة مفروض فيما اذا لم يكن اعتكافه متتابعاً واذا عاد الى الاسلام يبني على ماضيه

النهار فقط (والثاني) لا تلزمه الا إذا نواها (والثالث) ان نوى التتابع أو صرح به لزمته الليلة والآ فلا قال الرافعي هذا الوجه الثالث هو الراجح عند الاكثرين قال ورجح صاحب المذهب وآخرون انها لا تلزمه مطلقا قال والوجه ان يتوسط فيقال ان كان المراد بالتتابع توالي اليومين فالصواب قول صاحب المذهب وإن كان المراد تواصل الاعتكاف فالصواب ما قاله الاكثرون وهذا الذي اختاره الرافعي جزم الدارمي به فقال إذا نوى اعتكاف يومين متتابعين لزمته الليلة معهما وان نوى المتابعة في النهار كالصوم لم يلزمه الليل وان لم ينو متابعين فوجهان وان نذر ليالي فان نوى متابعة لزمته الايام وان نوى تتابع الليالي لم تلزمه الايام وان لم ينو التتابع فعلى الوجهين (اصحهما) لا يلزمه هذا كلام الدارمي والله أعلم قال أصحابنا ولو نذر اعتكاف ليلتين في النهار المتخلل بينهما هذا الخلاف ولو نذر ثلاثة أيام أو عشرة أو ثلاثين ففي وجوب اعتكاف الليالي المتخللة هذا الخلاف هكذا قطع به الجمهور وحي البغوي هذا وحي طريقا آخر واختاره انه يلزمه الليالي هنا وجه واحد أو المذهب الاول واتفق أصحابنا على ان الخلاف انما هو في الليالي المتخللة وهي تنقص عن عدد الايام بواحد أو لا خلاف انه لا يلزمه ليال بعدد الايام هكذا صرحوا في جميع الطرق بانه لا خلاف فيه وكذا صرح بنفي الخلاف فيه الرافعي وكان ينبغي ان يجيء فيه القول الذي قدمناه عن حكاية الرافعي ان من نذر يوما لزمته ليلته قال أصحابنا ولو نذر اعتكاف العشر الاواخر من شهر رمضان دخل فيه الليالي والايام بلا خلاف لانه اسم لذلك وقد سبقت المسألة مشروحة وتكون الليالي هنا بعدد الايام كما في الشهر ولو نذر عشرة أيام من آخر الشهر ففي دخول الليالي الخلاف هذا تفصيل مذهبنا * وقال ابو حنيفة إذا نذر اعتكاف يومين لزمه يومان وليلتان وحكام المتولي عن احمد وعندها لا يلزمه ليلتان وفي لزوم ليلة واحدة الخلاف السابق وبه قال مالك وأبو يوسف وهو المشهور عن احمد واحتج أصحابنا بان اليومين ثنية لليوم وليس في اليوم ليلة فكذا في اليومين والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

ولا يصح الاعتكاف الا بالنية لقوله صلى الله عليه وسلم «انما الاعمال بالنيات» ولشكل امرى مانوى» ولانه عبادة محضة فلم يصح من غير نية كالصوم والصلاة وان كان الاعتكاف فرضا لزمه تعيين الفرض لتمييزه عن التطوع فان دخل في الاعتكاف ثم نوى الخروج منه ففيه وجهان (احدهما)

لان الردة لا تجب العبادات السابقة عندنا ونصه في السكر مفروض في الاعتكاف المتتابع والله أعلم واعرف في لفظ الكتاب شيئين (أحدهما) أنه مشعر بان الخلاف في أن الردة والسكر هل يخلان بالاعتكاف أم يستمر معها بحالة فانه جعلهما مانعين من الصحة ابتداء وفرض الخلاف في الفساد بعروضهما وكلام الامام كالمصرح بمثل ذلك وائس هو بمساعد عليه بل الاصحاب جعلوا الخلاف في أنه هل يبقى ما تقدم على ردة والسكر معتدا به حتى يبنى عليه أم يبطل حتى يحتاج الى الاستئناف إذا كان الاعتكاف متتابعاً فاما زمان الردة والسكر فالمفهوم من نص الشافعي رضي الله عنه أنه

يبطل لانه قطع شرط صحته فاشبه إذا قطع نية الصلاة (والثاني) لا يبطل لانه قرينة تتعلق بمسكان فلا يخرج منها بنية الخروج كالخروج *

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسبق بيانه واضحا في اول باب نية الوضوء (وقوله) عبادة محضة احتراز من العدة ونحوها مما قدمناه في نية الوضوء (وقوله) قرينة تتعلق بمسكان احتراز من الصيام والصلاة (أما) الحكم فلا يصح اعتكاف الا بنية سواء المنذور وغيره سواء تعين زمانه أم لا فان كان فرضا بالنذر لزمته لتمييزه عن التطوع ثم اذا نوى الاعتكاف واطلق كفاه ذلك وان طال مكثه شهورا أو سنين فان خرج من المسجد ثم عاد لاحتاج الي استئناف النية سواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره لان ماضي عبادة تامة مستقلة ولم يتناول بنية منه غيرها فاشترط للدخول الثاني نية أخرى لانها عبادة أخرى قال المتولي وغيره فلو عزم عند خروجه ان يقضى الحاجة ثم يعود كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية قال الرافي هذا فيه نظر لان اقتران النية بأول العبادة شرط فكيف يكفى بعزيمة سابقة قنت ووجه ما قاله المتولي وغيره وهو الصواب انه لما أحدث النية عند ارادته الخروج صار كمن نوى المدين بنية واحدة كما قال اصحابنا فيمن نوى صلاة النفل ركعتين ثم نوى في آخرها جعلها أربعاً أو أكثر فانه تصح صلاته أربعاً بلا خلاف ويصير كمن نوى الا ربع في أول دخوله والله أعلم هذا كله اذا لم يعين زماناً فان عينه بان نوى اعتكاف اول يوم أو شهر ففي اشتراط تجديد النية اذا خرج ثم عاد أربع أوجه (اصحها) وبه قطع المتولي ان خرج لقضاء الحاجة ثم عاد لم يجب التجديد لانه لا بد منه وان خرج لغرض آخر اشترط التجديد سواء طال الزمان أم قصر (والثاني) ان طالت مدة الخروج اشترط التجديد والا فلا سواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره (والثالث) لا يشترط التجديد مطلقاً (والرابع) وبه قطع البغوي ان خرج لا يمر يقطع التسابع في الاعتكاف المتتابع اشترط التجديد وان خرج لما لا يقطعه ولا بد منه كقضاء الحاجة والغسل للاحتلام لم يشترط وان كان منه بدأ أو طال الزمان ففي

لا اعتكاف فيه فان الكلام في أنه يبي أو يستأنف إنما ينتظم عند حصول الاختلال في الحال وقد نص أبو علي وغيره علي أن أيام المردة غير محسوبة من الاعتكاف بلا شك اذ ليس للمرتد أهلية العبادة ونقل صاحب المذهب في احتساب زمان السكر وجهين وقال المذهب المنع (والثاني) ان اراد الكتاب يقتضي ترجيح الطريق الذي عزيناه الي رواية الامام وصاحب الكتاب وقد صرح به في الوسيط ولم ير لغيرهما نقه فضلاً عن ترجيحه ولو جن أو أغنى عليه في خلال الاعتكاف فان لم يخرج من المسجد لم يبطل اعتكافه لانه معذور فيما عرض وان أخرج نظر ان لم يمكن حفظه في المسجد فكذلك لانه لم يحصل الخروج باختياره فاشبهه بالوحد المعقل واخرج مكرها وأن أمكن ولكن شق ففيه الخلاف الذي ذكره في المريض اذا خرج قال في البتة ولا يحسب زمان الجنون عن الاعتكاف

اشتراط التجديد وجهان وهذه الواجهة جارية في اعتكاف التطوع وفيمن نذر اياما ولم يشترط فيها المتتابع ثم دخل المسجد بقصد الوفاء بالنذر فاما اذا شرط المتتابع او كانت الايام المندورة متواصلة فمذكور حكم تجديد النية فيها بعد ذكر ما يقطع الاعتكاف المتتابع وما لا يقطعه ان شاء الله تعالى واذا شرط في اعتكافه خروجه لشغل وقلنا بالمذهب انه يصح شرطه فخرج لذلك ثم عاد ففي وجوب تجديد النية وجهان حكاهما البغوي وغيره (صحهما) على قياس ما سبق وجوب التجديد اما اذا دخل في اعتكاف بالنية ثم قطع النية ونوى ابطاله فهل يبطل فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وغيره (اصحهما) على قياس ما سبق وجوب التجديد اما اذا دخل في اعتكاف بالنية ثم قطع النية ونوى ابطاله فهل يبطل فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران (اصحهما) لا يبطل وقد سبق ذكر هذه المسألة مع نظائرها في باب نية الوضوء ثم في اول صفة الصلاة والله أعلم

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ولا يجوز للمعتكف أن يخرج من المسجد ما روت عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذني الى رأسه لارجله وكان لا يدخل البيت إلا الحاجة الانسان» فان خرج من غير عذر بطل اعتكافه لان الاعتكاف هو البث في المسجد فاذا خرج فقد فعل ما ينافي من غير عذر فبطل كما لو أكل في الصوم ويجوز أن يخرج رأسه ورجله ولا يبطل اعتكافه لحديث عائشة ولانه باخراج الرأس والرجل لا يصير خارجا ولهذا لو حاف لا خرجت من الدار وأخرج رأسه أو رجله لم يحنث﴾ *

﴿الشرح﴾ حديث عائشة رواه البخاري ومسلم ولفظها عن عائشة قالت «ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدخل على رأسه وهو في المسجد فارجله وكان لا يدخل البيت إلا الحاجة الانسان إذا كان معتكفا» هكذا هو في رواية البخاري ومسلم إلا أن لفظ الانسان ليس في رواية البخاري وهي ثابتة في رواية مسلم ذكره في أوائل كتاب الطهارة وثبت لفظ الانسان في سنن أبي داود أيضا وهذا لفظه عن عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف يذني الى رأسه وكان لا يدخل البيت إلا الحاجة الانسان» رواه أبو داود بإسناد على شرط البخاري ومسلم وفي

لان العبادات البدنية لا تصح من المجنون وزمان الانماء بحسب علي المذهب وفيه خلاف فخرجانما لو أغمي علي الصائم وأما اعتبار النقاء من الجنابة والحيض فيخرج منه الحائض والجنب فلا يصح منهما الاعتكاف ومتى طرأ الحيض علي المعتكف فعليها الخروج من المسجد ولو مكثت لم يحسب عن الاعتكاف وهل يبطل ما سبق أم يجوز البناء عليه في الاعتكاف المتتابع قد ذكره في الفصل الثالث ولو طرأت الجنابة نظر ان طرأت بما يبطل الاعتكاف فلا يخفى الحكم وان طرأت بما لا يبطله كالاختلام وبالجماع ناسيا والانزال بالمباشرة فيما دون الفرج اذا قلنا انها لا تبطل فعليه أن يبادر

رواية للبخاري «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصغي إلى رأسه وهو مجاور في المسجد فأرجله وأنا حائض» رواه مسلم كذلك في كتاب الطهارة الآن في روايته يخرج إلى رأسه من المسجد وهو مجاور فأغسله وأنا حائض» وقولها مجاور أي معتكف ويسمى الاعتكاف جواراً وقد ذكرته في تهذيب اللغات وفي الفاظ التنبيه وفي رواية للبخاري عن عائشة قالت «كان النبي صلى الله عليه وسلم يباشرني وأنا حائض وكان يخرج رأسه من المسجد وهو معتكف فأغسله وأنا حائض» وقولها يباشرني أي باليد وتحوها والمباشرة في زمن الاعتكاف محمولة على أنها بغير شهوة (أما) الأحكام فقال الشافعي والأصحاب إذا دخل في اعتكاف مندور شرط فيه التتابع لم يجوز أن يخرج من المسجد بغير عذر فإن خرج بغير عذر بطل اعتكافه وإن خرج لقضاء حاجة الإنسان وهي البول والغائط لم يبطل لما ذكره المصنف وإن أخرج يده أو رجله أو رأسه لم يبطل بخلاف سواء كان الحاجة أم لغيرها لما ذكره المصنف هذا مختصر ما يتعلق بشرح كلام المصنف ولم يذكر المصنف كون الاعتكاف مندور أو لا بد من تصوير المألة في المنذور كما نقلناه عن الشافعي والأصحاب والأقوال تطوع يجوز الخروج منه متى شاء والله أعلم * قال أصحابنا الذي يقطع الاعتكاف المتتابع ويخرج إلى استئذان المنذور أمران (أحدهما) فقد بعض شروط الاعتكاف وهي الأمور التي لا بد منها لصحته كالسكف عن الجماع وكذا عن المباشرة على أحد القولين كما سنوضحه إن شاء الله تعالى ويستثنى من هذا طرآن الحيض والاحتلام فإنهما لا يقطعانه وإن كانا يمنعان انعقاده أولاً (والثاني) الخروج بكل البدن عن كل المسجد بلا عذر فهذه ثلاثة قيود (الأول) الخروج بكل بدنه احترزوا به عن أخرج رأسه أو يديه أو أحدهما أو كليهما وهو قاعد مادها فلا يبطل اعتكافه بخلاف لما ذكره المصنف فإن أخرج رجله واعتمد عليها وبقي رأسه داخل المسجد فهو خارج فيبطل اعتكافه (القيد الثاني) الخروج عن كل المسجد احترزوا به عن الخروج إلى رحبة المسجد فإنه لا يضر بخلاف كما سنوضحه إن شاء الله تعالى وعن الخروج إلى منارة المسجد وسيأتي حكمهما قريباً إن شاء الله تعالى والله أعلم (القيد الثالث) الخروج بلا عذر فأما الخروج لعذر ففيه تفصيل نذكره بعد هذا على ترتيب المصنف إن شاء الله تعالى * قال المصنف رحمه الله *

إلى الغسل كيلا يبطل تتابع اعتكافه ثم إن لم يمكنه الغسل في المسجد فهو مضطر إلى الخروج وإن أمكنه فيعذر في الخروج أيضاً ولا يكلف الغسل في المسجد فإن الخروج أقرب إلى المروءة وصيانة حرمة المسجد (وقوله) والحيض مهمطر أقطم ليس المراد منه قطع التتابع فالكلام فيه سيأتي وإنما المراد أنه يقطع الاعتكاف في الحال وإذا كان كذلك فانقطاع الاعتكاف في الحال غير مخصوص بالحيض بل زمان الجنابة أيضاً بحسب من الاعتكاف على الصحيح وفيه وجه حكاه صاحب التهذيب وضعفه فلو

﴿ ويجوز أن يخرج لحاجة الانسان ولا يبطل اعتكافه - الحديث عائشة رضي الله عنها ولا ذلك خروج لما لا بد منه فلم يمنعه منه وان كان للمسجد سقاية لم يلزمه قضاء الحاجة فيها لان ذلك نقصان مروءة وعليه في ذلك مشقة فلم يلزمه وإن كان بقربه بيت صديق له لم يلزمه قضاء الحاجة فيه لانه ربما احتشم وشق عليه فلم يكلف ذلك وإن كان له بيتان قريب وبغيد ففيه وجهان (أظهرهما) أنه لا يجوز أن يمضي الى البعيد فان خرج اليه بطل اعتكافه لانه لا حاجة به اليه فأشبهه اذا خرج لغير حاجة وقال أبو علي بن أبي هريرة يجوز أن يمضي الى الأبعد ولا يبطل اعتكافه لانه خروج لحاجة الانسان فأشبهه اذا لم يكن له غيره ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث عائشة سبق بيانه وفي الفصل مسائل (أحداها) يجوز الخروج لحاجة الانسان وهي البول والغائط وهذا لا خلاف فيه وقد نقل ابن المنذر والماوردي وغيرهما اجماع المسلمين علي هذا قال أصحابنا وله أيضا الخروج لغسل الاحتلام بلا خلاف ودليلهما في الكتاب (الثانية) اذا كان للمسجد سقاية لم يكافه قضاء الحاجة فيها بل له الذهاب الى داره وكذا لو كان بجنبه دار صديق له وأمكنه دخولها لم نكافه ذلك لما ذكره المصنف (الثالثة) اذا كان له بيتان أحدهما أقرب وكل واحد منهما بحيث لو انفرد جاز الذهاب اليه فهل يجوز الذهاب الى الأبعد فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) عنده وعند غيره لا يجوز اتفق الاصحاح علي تصحيحه والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ اذا كانت داره بعيدة بعداً فاحشاً فان لم يجد في طريقه موضعاً كسقاية أو بيت صديق يأذن فيه فله الذهاب الى داره وجهاً واحداً لانه مضطر الى ذلك وان وجد وكان لا يليق به دخول غير داره فله الذهاب الى داره أيضاً بلا خلاف والافوجهان مشهوران حكاهما البندنجي والدارمي والفوراني وامام الحرمين والبعقوي والسرخسي وصاحبها العدة والبيان وآخرون (أصحهما) لا يجوز الذهاب الى غير داره لانه يذهب جملة مقصودة من أوقات الاعتكاف في الذهاب والمجيء وهو غير مضطر اليه (والثاني) يجوز لانه يشق قضاء الحاجة في غير بيته وهذا الوجه هو ظاهر نص

قال والحيض والجنابة اذا طرأ قطعاً ثم ذكر حكم الاحتلام كان أحسن *

قال ﴿ الرابع المعتكف فيه وهو المسجد ويستوي فيه جميع المساجد والجامع أولى ولا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بينها على الجديد ﴾ *

الاعتكاف يختص بالمساجد ويستوي في الجواز جميعها كاستوائها في تحريم المكث للجنب وسائر الاحكام ويدل عليه إطلاق قوله تعالى (وأنتم عاكفون في المساجد) وعند أحمد لا يصح الاعتكاف إلا في مسجد تقام فيه الجماعة فاعلم قوله ويستوي فيه جميع المساجد بالالف ويجوز أن يعلمه بالواو أيضاً لان صاحب المعتقد ذكر أن الشيخ أبا حامد حكى ان الشافعي رضي الله عنه أوماً في القديم إلي مثل

الشافعي فانه قال في المختصر ويخرج المعتكف للغائط والبول الى منزله وان بعد ومن جزم بهذا الوجه المحامي والماوردي وهو ظاهر كلام المصنف وشيخه القاضي ابي الطيب ومن جزم بالاول الشيخ أبو حامد والصيدلاني وهو ظاهر كلام صاحب الشامل وغيره وصححه البندنجي والرافعي وغيره قال الشيخ أبو حامد في التعليق هذه اللفظة التي نقلها المزني وهي قوله وان بعد لا اعرفها للشافعي وتأولها غير أبي حامد علي ما اذا كان المنزل بعيدا بعدا غير متفاحش والله أعلم وذكر المتولي طريقة تخالف ما ذكرناه عن الجمهور في بعضها فقال ان كان المنزل بعيدا عن المسجد أو لم يجد غيره فله الذهاب اليه وان وجد غيره كسقاية مسبلة فان كان عادة مثله قضاء الحاجة في السقاية المذكورة لم يجز الذهاب الى منزله فان ذهب بطل اعتكافه المتتابع فان لم يكن ممن عادة مثله قضاء الحاجة في السقاية فوجهان قال وهما شبيهان بالوجهين فيمن هدد بما يذهب مروءته علي فعل شيء ففعله هل يكون ذلك اكراه أم لا والله أعلم *

(فرع) قال أصحابنا لا يشترط في الخروج لقضاء الحاجة شدة الحاجة لان في اعتباره ضررا بينا ونقل امام الحرمين اتفاق الاصحاب علي هذا *

(فرع) قال أصحابنا اذا خرج لقضاء الحاجة لا يكاف الاسراع بل له المشي علي عادته قال المتولي ويكره له أن ينقص عن عادة مشيه لانه لا مشقة في تكليفه المشي علي العادة فلو خرج في الثاني عن حد عادته من غير عذر بطل اعتكافه علي الصحيح ذكره المتولي والرويان في البحر *

(فرع) لو كثر خروجه للحاجة لعارض يقتضيه كاسهال ونحوه فوجهان حكاهما امام الحرمين (أصحهما) وهو مقتضي اطلاق الجمهور لا يضره نظراً الى جنسه (والثاني) يقطع بالتابع لندوره والله أعلم *

(فرع) أوقات الخروج لقضاء الحاجة لا يجب تداركها وقضاؤها في الاعتكاف المنذور لعلتين (أحدهما) ان الاعتكاف مستمر فيها علي الصحيح من وجهين حكاهما المتولي وغيره وبهذا الصحيح قطع آخرون قالوا ولهذا لو جامع في أثناء طريقه في الخروج لقضاء الحاجة من غير مكث بطل اعتكافه علي الصحيح ويتصور ذلك بأن يذهب لقضاء الحاجة راكباً مع المرأة في هودج ونحوه

مذهب الزهري وهو اختصاص الاعتكاف بالمسجد الجامع والمشهور الاول والجامع أولي بالاعتكاف للخروج من الخلاف ولكثرة الجماعة فيه ولتلايحتاج الى الخروج لصلاة الجمعة وهذا أظهر المعاني عند الشافعي رضي الله عنه أولاً بد منه في ثبوت الاولوية لانه نص علي أن المرأة والعبد والمسافر يعتكفون حيث شاءوا أي من المساجد لانه لا جمعة عليهم ولو اعتكفت المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة هل يصح فيه قولان (الجديد) وبه قال مالك وأحمد لا لأن ذلك الموضع ليس بمسجد في الحقيقة وأشبهه سائر المواضع ويدل عليه ان نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن يعتكفن في المسجد ولو جاز اعتكافهن في

وصوره أيضا في وقفة لطيفة جداً (والعلة اثنائية) ان زمن الخروج لقضاء الحاجة مستثنى لانه ضروري والله اعلم *

(فرع) اذا خرج لقضاء الحاجة في اعتكاف منذور متتابع ثم عاد ففي اشتراط تجديد النية طريقتان (المذهب) انه لا يشترط لان الاولى باقية حكما كالا يجب تجديد النية في ركعات الصلاة ولا في أعضاء الوضوء وأفعال الحج (والطريق الثاني) ان قرب الزمان لم يشترط التجديد والا فوجهان *

(فرع) اذا فرغ من قضاء الحاجة واستنجى فله ان يتوضأ خارج المسجد لان ذلك يقع تابعا ونقل امام الحرمين الاتفاق على هذا (وأما) اذا احتاج الى الوضوء لغير بول وغائط ومن غير حاجة الى استنجاء فان لم يمكنه في المسجد جاز الخروج له ولا يقطع الاعتكاف وان أمكنه في المسجد فوجهان حكاهما امام الحرمين وغيره (اصحهما) لا يجوز الخروج له ونقله الامام عن اكثرين ثم قال ولا شك ان هذا الخلاف في الوضوء الواجب يعني ان التجديد لا يجوز الخروج له وجهان واحداً وقد صرح صاحب الشامل باقتناع الخروج لتجديد الوضوء ولم يذكر فيه خلافا *

(فرع) قد ذكرنا ان زمن الخروج لقضاء الحاجة لا يقطع التتابع ولا يؤثر في الاعتكاف ولكن هل يكون ذلك الزمان محسوبا من الاعتكاف ويعتد في حال خروجه للحاجة الي أن يرجع الى المسجد معتكفا فيه وجهان حكاهما امام الحرمين والمتولي وغيرهما (احدهما) لا يكون في ذلك معتكفا قال المتولي لانه مشغول بضده فلا يكون معتكفا ولا كنه زمن مستثنى من الاعتكاف كما أن أوقات الصلوات تكون مستثناة من زمن الاجارة (والثاني) يكون معتكفا تلك الحال لانه لو جامع في تلك الحال أو استمتع بقبلة وأنزل وقلنا بتأثير ذلك بطل اعتكافه على المذهب وبه قطع المتولي وغيره ولولا انه معتكف حينئذ لم يبطل لان مفسد العبادة اذا لم يصادفها لا يفسدها كوطء الصائم في ليالى رمضان هذا معنى كلام المتولي وأوضح امام الحرمين هذين الوجهين فقال اتفق الاصحاب على أن أوقات قضاء الحاجة لا تؤثر في قطع التتابع وإن بلغت ما بلغت قال حتي قال طوائف من المحققين إن الخارج لقضاء الحاجة معتكف وإن لم يكن في المسجد واستدلوا بالاعتداد بهذا الزمان

البيوت لاشبه ان يلازمها (والقديم) وبه قال ابو حنيفة نعم لانه مكان صلاتها كما ان المسجد مكان صلاة الرجل وعلى هذا ففي جواز الاعتكاف فيه للرجل وجهان وهو اولي بالمنع ووجه الجواز ان نقل الرجل في البيت افضل والاعتكاف ملحق بالنوافل واذا قلنا بالجديد فكل امرأة يكره لها حضور الجماعات يكره لها الخروف للاعتكاف والتي لا يكره لها ذاك لا يكره لها هذا *

قال في ولوعين مسجداً بنذره فالصحيح ان المسجد الحرام يتعين ونسائر المساجد لا تتعين وفي مسجد الافصي ومسجد المدينة قولان وقيل ان الكل لا يتعين وقيل ان الكل يتعين (وأما) الزمان

وكان يمكن أن لا يعتد به وإن حكم بأن التتابع لا يقطع واستدلوا أيضا بأنه لو جامع في حال خروجه لقضاء الحاجة فله اعتكافه وكان من الممكن أن يقال لا يفسد ويعد الجماع الواقع فيه كالجماع الواقع في ليالي الصيام المتتابع وقال القائلون ليس الخارج معتكفا ولكن زمان خروجه مستثنى وكأنه قال الله على اعتكاف عشرة أيام الا أوقات خروجي لقضاء الحاجة وأجابوا عن الجماع وهملوا كونه مفسدا على اشتغال الخارج بما لا يتعلق بحاجته وقد يقولون لو عاد مريضا ينقطع تنابعه وإن كان خروجه لقضاء الحاجة كما سنفصله حتى لو فرض الجماع مع الاشتغال بقضاء الحاجة على بعد في تصويره لم يفسد الاعتكاف وهذا بعيد والصحيح أنه يفسد الاعتكاف وإن قلنا أنه غير معتكف فانه عظيم الموقع في الشريعة وهو وإن قرب زمانه أظهر تأثيرا من عيادة المريض وقد ذكر الأصحاب أن الخارج لقضاء الحاجة إن عاد مريضا في طريقه ولم يحتاج إلى الاזורار فلا بأس بذلك ولو أزال وعاد المريض انقطع التتابع وإن قرب الزمان على وجه كان يحتمل مثله في الأناة فان هذا يقدر في القصد المجرد إلى قضاء الحاجة وذكر الأصحاب أن الخارج لقضاء الحاجة لو أكل لقما فلا بأس إذا لم يجد كل مقصوده ولم يظهر طول زمان معتبر والجماع في هذا الوقت مؤثر بلا خلاف ومن تكلف تصويره فرضه في جريانه مع الاشتغال بالذهب لقضاء الحاجة هذا آخر كلام امام الحرمين *

(فرع) لو جامع الخارج لقضاء الحاجة في مروره بأن كان في هودج أو جامع في وقفة يسيرة أو قبل امرأته بشهوة وأنزل وقلنا بالمذهب أنه يؤثر في بطلان اعتكافه ويجوز سبقا في كلام امام الحرمين وذكرها آخرون (أصحهما) بطلان اعتكافه وبه قطع المتولي وآخرون لأنه أشد منافاة للاعتكاف ممن اطلال الوقوف لعيادة مريض (والثاني) لا يبطل لأنه لم يصرف إليه زمنا وليس هو في هذه الحالة معكفا على أحد الوجهين كما سبق والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ويجوز أن يمضي إلى البيت للأكل ولا يبطل اعتكافه﴾ وقال أبو العباس لا يجوز أن يخرج بطل اعتكافه لأنه يمكنه أن يأكل في المسجد فلا حاجة له والمنصوص هو الأول لأن الأكل في المسجد ينقص المروءة فلم يلزمه *

(قال المذهب) أنه يتعين (و) كما في الصوم ثم يقضي (و) عند الفوات *

مقصود الفصل الكلام في تعيين مكان الاعتكاف وزمانه بالندب (أما) المكان فان عين المسجد الحرام تعين لمزيد فضله وتعلق الناس به وإن عين مسجد المدينة أو المسجد الأقصى فهل يتعين فيه قولان (أظهرهما) وبه قال أحمد نعم لأنهما مسجدان ورد الشرع بشد الرجال اليهما فأشبهها المسجد الحرام (والثاني) لا لأنه لا يتعلق بهما نساك فأشبهها سائر المساجد وذكر الامام أن من الأصحاب من خرج تعيين المسجد الحرام على هذين القولين وإن عين غير المساجد الثلاثة ففي التعيين وجهان وقال

(الشرح) قال الشافعي في الا... ومختصر المزي له الخروج من المسجد الى منزله الاكل وان
أمكنه في المسجد فقال بظاهر النص جمهور الاصحاب وقال ابن سريج لا يجوز الخروج للاكل
وحكام الماوردي عنه وعن أبي الطيب بن سلمة وحمل نص الشافعي على من أكل لهما اذا دخل
بيته مختارا لقضاء الحاجة ولا يقيم للاكل وجعله كعبادة المريض وخالفها جمهور الاصحاب وقالوا
يجوز الخروج للاكل والاقامة في البيت من أجله على قدر حاجته وهذا هو الصحيح عند الاصحاب
لما ذكره الاصحاب واتفق أصحابنا على أنه لا يجوز له الاقامة بعد فراغه من الاكل كما اتفقوا على
أنه لا يجوز الاقامة بعد فراغه من قضاء حاجته لعدم الحاجة الى ذلك واتفق أصحابنا على أنه يجوز
له الاكل في مروره لقضاء الحاجة (وأما) الخروج لشرب الماء فقال أصحابنا ان عطش فلم يجد الماء
في المسجد فله الخروج للشرب وان وجده في المسجد ففي جواز الخروج الى البيت للشرب وجهان
حكاهما الماوردي والشاشي وآخرون (أصحهما) لا يجوز صححه الرافعي وغيره لان في الاكل في
المسجد تبذلا بخلاف الشرب قال الماوردي ولان استطعام الطعام مكروه واستسقاء الماء غير مكروه *
قال المصنف رحمه الله *

(وفي الخروج الى المنارة الخارجة عن رحبة المسجد ليؤذن ثلاثة أوجه) (أحدها) يجوز وإن خرج لم
يبطل اعتكافه لأنها بنيت للمسجد فصارت كالمنارة التي في رحبة الجامع (والثاني) لا يجوز لأنها
خارجة من المسجد فأشبهت غير المنارة وقال أبو اسحق المروزي ان كان المؤذن ممن يألف الناس
صوته جاز أن يخرج ولا يبطل اعتكافه لان الحاجة تدعو اليه لاعلام الناس بالوقت وإن لم يألفوا
صوته لم يخرج فان خرج بطل اعتكافه لانه لا حاجة اليه *

(الشرح) قال الشافعي رحمه الله تعالى في المختصر ولا بأس اذا كان مؤذنا أن يصعد المنارة
وإن كانت خارجا هذا نصه قال أصحابنا للمنارة حالان (أحدهما) ان تكون مبنية في المسجد او
في رحبته او يكون بابها في المسجد او رحبته المتصلة به فلا يضر المعتكف صعودها سواء صعدا
للاذان او غيره كسطح المسجد هكذا قال الجمهور انه لا فرق بين ان تكون المنارة في المسجد
او رحبته او بابها متصلا بالمسجد او رحبته وان كانت خارجة عن سمت البناء وتربيعة فلا يبطل

الكرخي قولان عن ابن سريج (أظهرهما) انه لا يتعين كما لو عينه للصلاة (والثاني) انه يتعين لان الاعتكاف
يختص بالمسجد بخلاف الصلاة لا تختص بالمسجد فلا يتعين لها المسجد واحتج لهذا الوجه بأن الشافعي
رضي الله عنه قال: لو أوجب علي نفسه اعتكافا في مسجد فأنه لم يضع منه فان لم يقدر خرج فاذا
بنى المسجد رجع وبني على اعتكافه ومن قال بالاول حمله على ما اذا كان المعين أحد المساجد الثلاثة
أو ما اذا لم يكن في تلك القرية مسجد آخر ومنهم من قطع بأن غير المساجد الثلاثة لا يتعين ونفي
الخلاف فيه واذا عرفت ما ذكرناه تبين لك ان في تعيين الجميع خلافا كما ذكره في الكتاب وليس

الاعتكاف بصعودها بلا خلاف سواء صعدوا المؤذن او غيره هكذا صرح به الاصحاب وانفقوا عليه ونقله إمام الحرمين عن الاصحاب فقال لو كانت المنارة خارجة عن سمت المسجد متصلة بابها لاط فقد قطع الاصحاب بان صعودها لا يقطع التتابع ولن كانت لاتعد من المسجد ولو اعتكف فيها لم يصح لان حریم المسجد لا يثبت له حكم المسجد في صحة الاعتكاف فيه وتحريم المكث فيه علي الجنب ولكن النص قاطع بما ذكرته ولم أر فيه خلافا مع الاحتمال الظاهر لان الخارج اليها خارج الي بقعة لاتصاح للاعتكاف هذا كلام الامام واختصره الرافعي فقال وأبدى امام الحرمين احتمالا في الخارجة عن سمتة قال لانها حينئذ لاتعد من المسجد ولا يصح الاعتكاف فيها قال الرافعي وكلام الاصحاب ينازعه فيما استدل به وهذا الذي قاله الرافعي صحيح وسيأتي في كلام المحامي وغيره في فرع بعد هذا التصريح بخلاف ما استدل به إمام الحرمين رحمه الله والله تعالى أعلم (الحال الثاني) أن لا يكون بابها في المسجد ولا رحبته المتصلة به بل تكون منفصلة عنهما فلا يجوز المعتكف الخروج اليها لغير الاذان بلا خلاف وفي المؤذن أوجه (أصحابها) لا يبطل في المؤذن الراتب في المسجد ويبطل في غيره (والثاني) يبطل فيهما (والثالث) لا يبطل فيهما وهذا ظاهر النص كما سبق وهو مقتضى اطلاق المصنف في التنبيه لكن يتأول كلامه علي موافقة الاكثرين في الفرق بين المؤذن الراتب وغيره فيقال مراده اذا كان المؤذن راتبا وهكذا يحمل قول المحامي في المجموع وقول القاضي أبي الطيب في المجرد فانهما قالا إذا كانت المنارة خارجة عن المسجد والرحبة فالذي عليه عامة أصحابنا أن له صعودها للاذان ولا يضره في اعتكافه قالا وهو ظاهر نص الشافعي قال ومن منعه تأويل نص الشافعي علي ما إذا كانت المنارة في الرحبة فالخامس أن من قال لا يبطل الاعتكاف بصعود المنارة المنفصلة أخذ بظاهر نص الشافعي ومن قال يبطل حمله علي المنارة التي في رحبة المسجد قال للتولي وهذا القائل يقول إنما قال الشافعي وان كانت خارجا لان الناس في العادة لا يعدون الرحبة من المسجد ومن فرق بين المؤذن الراتب وغيره حمل النص علي الراتب وقد قدمنا أن الفرق بين الراتب وغيره هو الاصح ومن صححه البغوي والرافعي (واعلم) أن صورة المسألة في منارة قريبة من المسجد مبنية له فاما غيرها فيبطل اعتكافه بالذهاب اليها

قوله وقيل الكل لا يتعين محمولا علي طريقة قاطعة بنفي التعيين في الكل فانه لا صائر اليه في المسجد الحرام ولا قوله وقيل الكل يتعين محمولا علي طريقة قاطعة بالتعيين في الكل فانه لم ينقلها احد في غير المساجد الثلاثة ولكن الطريقة المذكورة اولا قاطعة بالتعيين في المسجد الحرام وبعدم التعيين فيما سوى المساجد الثلاثة فالغرض من قوله قيل وقيل بيان ان كل واحد من القطعين قد نازع فيه بعض الاصحاب ومتي حكمنا بالتعيين فاذا عين المسجد الحرام لم يقيم غيره مقامه وإن عين مسجد المدينة لم يقيم غيره مقامه إلا المسجد الحرام وإن عين المسجد الأقصى لم يقيم غيره مقامه إلا المسجد

بلا خلاف وسواء الراتب وغيره هكذا صرح به جميع الاصحاب منهم الماوردي والسرخسي وآخرون وهو المفهوم من كلام المحاملي وابن الصباغ وصاحب العدة وغيرهم (وأما) قول الرافعي فرض الغزالي المسألة والخلاف فيما إذا كان باب المنارة خارج المسجد وهي ملصقة بحريمه قال ولم يشترط الجمهور في صورة الخلاف سوى كون بابها خارج المسجد قال وزاد أبو القاسم السرخسي بالخاء المعجمة فقد ذكر الخلاف فيما إذا كانت المنارة في رحبة منفصلة عن المسجد بينها وبينه طريق فهذا الذي ذكره الرافعي لا يخالف ما نقلته عن اتفاق الاصحاب لان مراده أنهم لم يشترطوا ما شرطه الغزالي والله أعلم *

(فرع) قال القاضي أبو الطيب في المجرد قال الشافعي في البويطي ويصح الاعتكاف في المنارة قلت هذا محمول على منارة في رحبة المسجد أو بابها إليها كما سبق *

(فرع) قد ذكرنا أن المنارة التي في رحبة المسجد يجوز المؤذن وغيره صعودها ولا يبطل الاعتكاف بذلك نص عليه الشافعي واتفق الاصحاب عليه ومن المزمع بيان حقيقة هذه الرحبة قال صاحب الشامل والبيان المراد بالرحبة ما كان مضافا الى المسجد محجرا عليه قالوا والرحبة من المسجد قال صاحب البيان وغيره وقد نص الشافعي على صحة الاعتكاف في الرحبة قال القاضي أبو الطيب في المجرد قال الشافعي يصح الاعتكاف في رحاب المسجد لأنها من المسجد وقال المحاملي في المجموع للمنارة أربعة أحوال (أحدها) أن تكون مبنية داخل المسجد فيستحب الاذان فيها لأنه طاعة (الثانية) أن تكون خارج المسجد إلا أنها في رحبة المسجد فالحكم فيها كالحكم لو كانت في المسجد لان رحبة المسجد من المسجد ولو اعتكف فيها صح اعتكافه (الثالثة) أن تكون خارج المسجد وليست في رحبته إلا أنها متصلة ببناء المسجد ولها باب الى المسجد فله أن يؤذن فيها لأنها متصلة بالمسجد ومن جملة (والرابعة) أن تكون خارج المسجد غير متصلة به ففيه الخلاف السابق هذا كلام المحاملي بحروفه وفيه فوائد وعبارات شيخه أبي حامد في التعليق نحو هذا وكلام غيره نحوه وفيه التصريح بخلاف ما استدلل به إمام الحرمين في المنارة المتصل بابها بالمسجد كما قدمناه عنه قريبا ووعدنا بذلك التصريح بنقل خلافه والله أعلم *

الحرام ومسجد المدينة وإن حكمنا بعدم التعيين فليس له الخروج بعد الشروع لينتقل الى مسجد آخر لكن لو كان ينتقل في خروجه لقضاء الحاجة الى مسجد آخر على مثل تلك المسافة أو أقرب كان له ذلك في أصح الوجهين (وأما) الزمان ففي تعيينه بالتعيين وجهان (أحدهما) وهو المذهب أنه يتعين حتى لا يجوز التقديم عليه ولو تأخر كان ذلك قضاء الفائت (والثاني) لا يتعين كما لا يتعين في نذر الصلاة والصدقة والوجهان جاريان بعينهما فيما إذا عين زمان الصوم وقد ذكرهما في الكتاب في النذور وسيأتي شرحه عليهما إن شاء الله وهذا الكلام يعرفك ان قوله فالمذهب أنه يتعين كما في

(فرع) اتفق الأصحاب على أن المأموم لو صلى في رجة المسجد مقتديا بالامام الذي في المسجد صحت صلاته وان حال بينهما حائل يمنع الاستطراق والمشاهدة لم يضره لان الرجة من المسجد كما سبق ومما يتعلق بهذا هذا الموضع الذي هو باب جامع دمشق وهو باب الساعات فلو صلى المأموم تحت الساعات بصلاة الامام في الجامع هل تصح صلاته لان هذا الموضع رجة المسجد وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح لا يصح لانه ليس برجة وانما الرجة محن الجامع وطال النزاع بينهما وصفا فيه والصحيح قول ابن عبد السلام وهو الموافق لما قدمناه من كلام المحامي وابن

الصوم ليس كقياس التمين في الوجه الذي هو المذهب على التمين في الصوم فان الخلاف فيها واحد وانما الغرض تشبيه الخلاف بالخلاف .

قال (الفصل الثاني في حكم النذر والنظر في ثلاثة أمور) (الاول) في التتابع فاذا قال الله تعالى علي أن اعتكف شهراً لم يلزمه (و) التتابع الا اذا شرط ولو قال يوماً لم يجز تفريق الساعات علي الايام في اصح الوجهين واذا قال اعتكف هذا الشهر لم يفسد أوله بفساد آخره ولا يلزم التتابع في قضائه لان التتابع وقع ضرورة لا بقصده بل لو صرح وقال اعتكف هذا الشهر متتابعاً لم يلزم التتابع في القضاء علي أحد الوجهين اذا التتابع وقع ضرورة فلا أثر للفظه .

الاعتكاف المنذور يمتاز عن غير المنذور منه بامور راجعة إلى كيفية لفظ الناذر والتزامه ومقصود الفصل الثاني الكلام في ثلاثة أمور منها (أحدها) في التتابع من نذر اعتكافاً لم يخل اما أن يطلق أو يقدر مدة فإن أطلق فقد ذكرنا ما يلزمه وما يستحب له وإن قدر مدة فأما أن يطلقها أو يعينها . (الحالة الاولى) أن يطلقها فينظر إن اشترط التتابع لزمه كما لو اشترط التتابع في الصوم وإن لم يشترطه بل قال علي شهر أو عشرة أيام لم يلزمه التتابع كما في نظيره من الصوم وخرج ابن سريج قولاً أنه يلزم وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله كما لو حلف الا يكلم زيدا شهراً يكون متتابعاً وظاهر المذهب الاول وهو المذكور في الكتاب ولكن يستحب رعاية التتابع وعلي هذا فلو لم يتعرض له لفظاً ولكن نواه بقلبه فهل يلزمه فيه وجهان قال صاحب التهذيب وغيره (أحدهما) أنه لا يلزمه كما لو نذر أصل الاعتكاف بقلبه ولو شرط التفرق فهل يخرج عن العدة بالتتابع فيه وجهان (أحدهما) نعم لانه أفضل كما لو عين غير المسجد الحرام وبخروج عن العدة بالاعتكاف في المسجد الحرام ولو نذر اعتكاف يوم فهل يجوز تفريق الساعات علي الايام فيه وجهان (أحدهما) نعم تنزيلاً للساعات من اليوم منزلة الايام من الشهر (أحدهما) وبه قال أبو اسحق والا كثرون لا لان المفهوم من لفظ اليوم المتصل وقد حكي عن الخليل أن اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس ولو دخل المسجد في أثناء النهار وخرج بعد الغروب ثم عاد قبيل طلوع الفجر ومكث الى مثل ذلك الوقت فهو علي هذين الوجهين ولو لم يخرج بالليل فجواب الاكثرين أنه يجزئه سواء جوزنا التفريق

الصباغ وصاحب البيان وغيرهم وقد تأملت ما صنّفه أبو عمرو واستدلّاه فلم أر فيه دلالة على المقصود والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ لو دخل المؤذن المعتكف إلى حجرة مهية للسكنى بجانب المسجد وبابها إلى المسجد بطل اعتكافه بلا خلاف صرح بالاتفاق عليه إمام الحرمين قال وإنما قلنا ما قلنا في المنارة لأنها مبنية لأقامة شعار المسجد والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ المنارة هنا - بفتح الميم - بلا خلاف وكذلك منارة السراج - بفتح الميم - بلا خلاف وجمعها مناور ومنائر بهمزة بعد الالف والاصل مناور بالواو لأنها من النور قال الجوهري من قال مناور بالواو لأنه من النور ومن قال منائر بالهمز فقد شبه الأصلي بالزائد كما قالوا مصائب وأصله مصابوب والمنارة مفعلة من الاستنارة وقال صاحب الحكم جمعها مناور على القياس ومنائر على غير القياس قال ثعلب من همز شبه الأصلي بالزائد (وأما) سيويه فيحمل ما همز من هذا على الغلط *

﴿ فرع ﴾ رحبة المسجد قال الجوزي هي بفتح الحاء وجمعها رحاب ورحبات كقصبات * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وان عرضت صلاة جنازة نظرت فإن كان في اعتكاف تطوع فالأفضل أن يخرج لأن صلاة الجنازة فرض على الكفاية فقدمت على الاعتكاف وإن كان في اعتكاف فرض لم يخرج لأنه تعين عليه فرضه فلا يجوز أن يخرج لصلاة الجنازة التي لم يتعين عليه فراضها فإن خرج بطل اعتكافه لأنه غير مضطر إلى الخروج لأن غيره يقوم مقامه ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قوله فإن كان في اعتكاف مفروض هو بتكوين اعتكاف ويجوز إضافته إلى مفروض قال الشافعي في مختصر المزني ولا يعود المعتكف المريض ولا يشهد الجنائز إذا كان اعتكافه واجبا قال أصحابنا إن كان الاعتكاف تطوعا وأمكنه الصلاة على الجنازة في المسجد لم يخرج لأنه مستغن عن الخروج وإن لم يمكنه خرج لما ذكره المصنف وهذا لا خلاف فيه وإن كان اعتكافا مندوبا فوجهان (الصحيح) المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع به المصنف والجمهور أنه لا يجوز الخروج لصلاة الجنازة سواء تعينت عليه أم لا لأنها إن لم تتعين عليه فغيره يقوم مقامه

أو منعناه لحصول التواصل بالبيتوتة في المسجد وعن أبي اسحق أنه لا يجوز تفريعا على الوجه الثاني لأنه لم يأت يوم متواصل الساعات والليلة ليست من اليوم فلا فرق بين أن يخرج منها عن المسجد أو لا يخرج وهذا هو الوجه ولو قال في أثناء النهار لله على أن اعتكف يوما من هذا الوقت فقد طبق حجة المذهب على أنه يلزمه دخول المعتكف من ذلك الوقت إلى مثله من اليوم الثاني ولا يجوز أن يخرج بالليل ليتحقق التتابع وفيه توقف من جهة المعنى لأن المتكف يوم والبعضان يوم وليلة والليلة المتخللة ليست من اليوم فلا تمنع التتابع بينهما كما أنها لا تمنع وصف اليومين الكاملين بالتتابع والقياس أن

فيها ولا يترك الاعتكاف المتعين اغير متعين وان تعينت عليه أمكن فعلها في المجد باحضار الميت فيه فلا يجوز الخروج (والوجه الثاني) ان تعينت عليه جاز الخروج لها والا فلا حكا الدارمي والسرخسي وغيرها ونسبه الدارمي الي ابن القطان وحكي الماوردي هذا الوجه بعبارة أخرى فقال ان كان الميت من ذوى أرحامه وليس له من يقوم بدفنه فهو مأمور بالخروج لذلك فيخرج وإذا رجع بني وفيه أوجه انه يستأنف هذا نقل الماوردي وإذا لم يجوز الخروج لصلاة الجنائز فخرج لذلك بطل اعتكافه وإن خرج لقضاء الحاجة فصلي في طريقه على جنازة فان وقف لها ينتظرها أو عدل عن طريقه اليها بطل اعتكافه بلا خلاف وان صلي عليها في طريقه من غير وقوف لها ولا عدول اليها فقيه طرق (أصحها) وبه قطع الجمهور لا يبطل اعتكافه لانه زمن يسير ولم يخرج له ومن قطع بهذا الطريق إمام الحرمين والغزالي وصححه الرافعي (والثاني) فيه وجهان (أحدهما) يبطل اعتكافه (وأصحها) لا وبهذا الطريق قطع المتولي وغيره قالوا وهذان الوجهان كوجهين سند كرها في عيادة المريض ان شاء الله تعالى اذا وقف لها ولم يطل الزمان (والصحيح) فيهما أنه لا يبطل في الموضعين (والطريق الثالث) إن تعينت عليه صلاة الجنائز لم يضر وإلا فوجهان حكاهما الرافعي (والرابع) ان لم يتعين عليه بطل اعتكافه والا فوجهان وبه قطع البغوي وهو غلط أو كالفيل والمذهب الطريق الاول وجعل إمام الحرمين والغزالي قدر صلاة الجنائز حدا للوقفة اليسيرة وإلا فهي معفو عنها لكل غرض في حق من خرج لقضاء الحاجة ومن ذلك أن يقف ويأكل لقما قدرها إذا لم يجوز الخروج الاكل والله أعلم قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ ويجوز أن يخرج من اعتكاف التطوع لعبادة المريض لأنها تطوع والاعتكاف تطوع فخير بينهما فان اختار الخروج بطل اعتكافه لانه غير مضطر اليه فان خرج لما يجوز الخروج له من قضاء حاجة الانسان والا كل فسأل عن المريض في طريقه ولم يعرج جاز ولم يبطل اعتكافه فان وقف بطل اعتكافه لما روى عن عائشة رضي الله عنها «أنها كانت اذا اعتكفت لاتأكل عن المريض الا وهي تمشي ولا تقف» ولانه لا يترك الاعتكاف بالمسألة لم يبطل اعتكافه وبالوقوف يترك الاعتكاف فبطل ﴾ *

يجعل قاعدة التقيد في هذه الصورة القطع بجواز التفريق لاغير ثم حكي الامام تقريرا علي جواز تفريق الساعات عن الاصحاب أنه يكفي ساعات اقصر الايام لانه لو اعتكف اقصر الايام جاز ثم قال ان فرق علي ساعات اقصر الايام في سنين فالامر كذلك وان اعتكف في أيام متباعدة في الطول والقصر فينبغي أن ينسب اعتكافه في كل يوم بالجزئية اليه ان كان ثلثا فقد خرج عن ثلث ماعليه وعلي هذا القياس نظرا إلي اليوم الذي يقع فيه الاعتكاف ولهذا لو اعتكف بقدر ساعات اقصر الايام من يوم طويل لم يكفه وهذا الذي ذكره مستدرك حسن وقد أجاب

(الشرح) ألا نذكر عن عائشة رضي الله عنها صحيح رواه مسلم في صحيحه وهذا لفظه عن عائشة قالت « أن كنت لادخل البيت للحاجة والمريض فيه فما أسأل عنه الا وأما مارة » ذكره مسلم في كتاب الطهارة (أما) حكم المسألة فقال أصحابنا إن كان اعتكاف تطوع جاز أن يخرج لعيادة المريض لما ذكره المصنف ونقل القاضي أبو الطيب في المجرد عن الأصحاب أنهم قالوا البقاء في الاعتكاف أو عيادة المريض سواء لأيهما طاعتان مندوب إليهما فاستويا وهذا موافق لقول المصنف وآخرين حكاه صاحب الشامل ثم قال وهذا مخالف للسنة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يخرج من الاعتكاف لعيادة المريض وكان اعتكافه نفلا لا نذرا والمذهب ما قلناه عن الأصحاب (فأما) الاعتكاف المنذور فلا يجوز الخروج منه لعيادة المريض هكذا نص عليه الشافعي في المختصر والأصحاب في جميع طرقهم لأن الاعتكاف المنذور واجب فلا يجوز الخروج منه إلى سنة وانفرد صاحب الحاوي فقال ان خرج لعيادة مريض من غير شرط ذلك في نذره فإن كان من ذوى رحمه وليس له من يقوم به فهو مأمور بالخروج إليه وإذا عاد بنى علي اعتكافه كالمرأة إذا خرجت لقضاء العدة ثم عادت تبني وفيه وجهان وفيه وجه أنه يستأنف وهذا الذي ذكره صاحب الحاوي غريب وقد نقله أيضا السرخسي عن صاحب التقريب قال وله أن يبقى عند المريض إلى أن يبرأ ثم يعود وهذا اختيار لصاحب التقريب لم ينقله والله أعلم * واتفق أصحابنا وغيرهم على أنه يستحب له عيادة مريض في المسجد (أما) إذا خرج لقضاء الحاجة فعاد في طريقه مريضا فإن لم يقف لسبب العيادة ولا عدل عن طريقه بسببها بل اقتصر على السؤال جاز ولا ينقطع اعتكافه المنذور المتتابع بلا خلاف لحديث عائشة السابق ولأنه لم يفوت زمانا بسببه وان وقف للعيادة وأطال بطل اعتكافه بلا خلاف كما لو خرج للعيادة وإن لم يطل فطريقان (أصحهما) لا يبطل اعتكافه وجه واحد وبه قطع البغوي والأكثرون وادعى إمام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه ووجهه أنه قد روي لم يخرج بسببه (والطريق الثاني) فيه وجهان (أحدهما) هذا (والثاني) يبطل وبهذا الطريق قطع المتولي ووجه البطلان أنه غير محتاج إليه قال المتولي والرجوع في القلة والكثرة في هذا إلى العرف حتى إن كان المريض في داره التي يقصد لقضاء الحاجة وطريقه في صحنها والمريض في بيت أو حجرة منها فهو قريب وإن كان في درب آخر فهو طويل ولو أوزر عن الطريق لعيادة

عنه بما لا يشفى والله أعلم (الحالة الثانية) أن يعين المدة المقدرة كما لو نذر أن يعتكف عشرة أيام من الآن أو هذه العشرة أو شهر رمضان أو هذا الشهر فعليه الوفاء ولو أفسد آخره بالخروج بغير عذر أو بسبب آخر لم يلزمه الاستئناف ولو فاتته الجميع لم يلزمه التتابع في القضاء لأن التتابع فيه كان من حق الوقت وضروراته لانه وقع مقصودا فأشبه التتابع في صوم رمضان هذا إذا لم يتعرض للتتابع أما إذا صرح به فقال اعتكف هذه العشرة أو هذا الشهر متتابعاً فهل يلزمه الاستئناف إذا أفسد

المريض فان كان كثيرا بطل اعتكافه بخلاف وان كان قليلا فوجهان حكمهما المتولى وغيره (أصحهما) يبطل وبه قطع البغوي وهو مقتضى كلام الجمهور قال البغوي ولو وقف للاستئذان علي المريض بطل اعتكافه هذا كلامه ويحییء فيما إذا لم يطل الوقوف الخلاف السابق والله أعلم *
 ﴿ فرع ﴾ لو خرج لزيارة القادم من سفر بطل اعتكافه المنذور فان خرج لقضاء الحاجة فزاره في طريقه فحكمه حكم عيادة المريض فيجبي ما سبق من التفصيل والخلاف هكذا ذكر المتولى وغيره وهو ظاهر والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ في مذاهب العلماء في خروج المعتكف من اعتكاف نذر لعيادة مريض أو صلاة جنازة قد ذكرنا أنه لا يجوز عندنا ويبطل به الاعتكاف وحكاه ابن المنذر عن عطاء ومجاهد وعروة بن الزبير والزهرى ومالك وأبي حنيفة وإسحق وأبي ثور وهي أصح الروايتين عن أحمد واختاره ابن المنذر ورواه البيهقي عن سعيد بن المسيب وقال الحسن البصري وسعيد بن جبیر والنخعي يجوز قال ابن المنذر روى ذلك عن علي ولم يثبت عنه * واحتج لهؤلاء بحديث يروى عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « المعتكف يتبع الجنازة ويعود المريض » رواه ابن ماجه وهو من رواية هياج الخراساني عن عنبسة بن عبد الرحمن وهما ضعيفان متروكا الحديث لا يجوز الاحتجاج برواية واحد منهما واحتج أصحابنا بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان » رواه مسلم بهذا اللفظ ورواه البخاري ومسلم بالفاظ آخر تقدم بيانها في هذا الباب مجموعة وبحديث عائشة الموقوف عليها قالت « أن كنت لا تدخل البيت للحاجة والمريض فيه فما أسأل عنه إلا وأنا مارة » رواه مسلم كما سبق بيانه فهذان هما المعتمدان في هذه المسألة واحتج أصحابنا أيضا بأشياء ضعيفة الاسناد (منها) حديث عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يمر بالمريض وهو معتكف فيمر كما هو ولا يعرج يسأل عنه » رواه أبو داود باسناد ضعيف فيه ليث ابن أبي سليم وعن عبد الرحمن ابن إسحق عن الزهرى عن عائشة أنها قالت « السنة على المعتكف أن لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج للحاجة إلا لما لا بد

آخره وهل يجب التتابع في قضائه عند الفوات فيه وجهان (أحدهما) لا لان التتابع واقع ضرورة فلا اثر للفظه وتصريحه (وأصحهما) نعم لان تصريحه به يدل على قصده اياه ويجوز ان يكون ذلك مقصودا من تعيين الزمان واعلم قوله في الكتاب لم يفسد اوله بفساد آخره بالاف لان في رواية عن احمد يفسد ويجب الاستئناف *

قال ﴿ الثاني في استتباع الليالي فاذا نذر اعتكاف شهر دخلت الليالي فيه ويكفيه شهر بالاهلة ولو نذر اعتكاف يوم لم تدخل الليلة ولو نذر عشرة ايام ففي الليالي المتخللة ثلاثة اوجه وفي الثالث تدخل ان نذر التتابع والا فلا واذا نذر العشر الاخير فتنقص الهلال كفاه التسع ﴾ *

له منه ولا اعتكف إلا بصوم ولا اعتكف إلا في مسجد جامع» رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما وعبد الرحمن ابن اسحق هذا مختلف في الاحتجاج به والأكثرون لا يحتجون به وقد روى له مسلم قال أبو داود عن عبد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة وجعله قول عائشة وقال الدارقطني فقال إن قوله السنة إلى آخره ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من كلام الزهري . ومن أدرجه في الحديث فقد وهم وقال البيهقي ذهب كثير من الحفاظ إلى أن هذا الكلام إنما هو من قول من دون عائشة وأن من أدرجه في الحديث فقد وهم فيه والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ فان حضرت الجمعة وهو من أهل الفرض والاعتكف في غير الجامع لزمه أن يخرج إليها لان الجمعة فرض بالشرع فلا يجوز تركها بالاعتكاف وهل يبطل اعتكافه بذلك أم لا فيه قولان (قال) في البويطي لا يبطل لانه خروج لا بد منه فلا يبطل الاعتكاف كالخروج لقضاء حاجة الانسان (وقال) في عامة كتبه يبطل لانه يمكنه الاحتراز من الخروج بان يعتكف في الجامع فاذا لم يفعل بطل اعتكافه كما لو دخل في صوم الشهرين المتتابعين فخرج منه بصوم رمضان ﴾ *

﴿ اشرح ﴾ قال أصحابنا اذا اعتكف في غير الجامع وحضرت الجمعة وهو من أهل وجوبها لزمه الخروج إليها بلا خلاف سواء كان اعتكافه نفلاً أو نذراً لأنها فرض عين وهو مقصر حيث لم يعتكف في الجامع فان كان اعتكافه تطوعاً بطل خروجه وان كان نذراً غير متتابع لم يحسب له مدة ذهابه ومكثه في الجامع ورجوعه فاذا عاد إلى المسجد بنى على اعتكافه الاول هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي السرخسي قولاً أنه يحسب له زمان الخروج كما لو خرج لقضاء الحاجة وهذا غريب ضعيف لان هذا مقصر بترك الجامع اولا بخلاف قضاء الحاجة وان كان نذراً متتابعاً ولم ينقض ففي بطلانه بالخروج خلاف حكاه المصنف والمحاملي في المجموع والبعثي والسرخسي وخلائق قولين وحكاه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وانتولى وآخرون وجهين وغلط صاحب البيان حيث انكر علي صاحب المذهب حكايته الخلاف قولين وقال إنما يحكيها أكثر أصحابنا وجهين ثم اتفق الاصحاب على ان الاصح انقطاع التابع وبطلان اعتكافه وهو المذهب وهو من نصوص الشافعي كما ذكره المصنف وبه قطع الماوردي والمحاملي في التجريد والجرجاني وآخرون (والثاني) لا يبطل

مقصود هذا النظر بيان ان الليالي متى تلزم اذا لم ينص عليها ويقاس به الايام اذا لم ينص عليها وفيه صور (احداها) لو نذر اعتكاف شهر لزمه الايام والليالي لان الشهر عبارة عن الجميع الا أن يقول ايام شهر او نهار هذا الشهر فلا تلزم الليالي وكذا لو قال ليالي هذا الشهر لا تلزم الايام ولو لم يتلفظ بتقييد ولا استثناء ولكن نوى بقلبه ففيه وجهان (اصحهما) وبه قال أبو حنيفة انه لا يؤثر ذكره في التهذيب ثم اذا أطلق الشهر فدخل المسجد قبل الاستهلال كفاه ذلك الشهر خرج ناقصاً و

وتعليقها في الكتاب قال اصحابنا فان قلنا ان خروجه للجمعة يبطل اعتكافه فان كان اعتكافه المنذور اقل من اسبوع ابتداء به من أول الاسبوع في أول مسجد شاء ويخرج للجمعة بعد انقضائه وإن أراد الاعتكاف في الجامع ابتداء به متى شاء وإن كان أكثر من اسبوع وجب ان يتدثنه في الجامع فان كان قد عين في نذره غير الجامع وقلنا يتعين لم يمكنه الوفاء بنذره الا بان يرضن وتسقط عنه الجمعة أو يتركها عاصيا ويدوم علي اعتكافه والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في خروج المعتكف من اعتكاف منذور متتابع لصلاة الجمعة ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا بطلان اعتكافه وبه قال مالك وهو رواية عن أبي حنيفة وقال سعيد بن جبير والحسن البصري والنخعي واحمد وعبيد الملك من أصحاب مالك وابن المنذر وداود وابو حنيفة في رواية عنه لا يبطل اعتكافه وقد ذكر المصنف دليل المذهبين والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

(فان تعين عليه اداء شهادة لزمه الخروج لأدائها لانه تعين لحق آدمي فقدم علي الاعتكاف وهل يبطل اعتكافه بذلك ينظر فيه إن كان قد تعين عليه تحملها لم يبطل لانه مضطر الي الخروج والي سببه وإن لم يتعين عليه تحملها فقد روى المزني أنه قال يبطل الاعتكاف وقال في المعتكفة تخرج وتعتد ولا يبطل اعتكافها فنقل ابو العباس جواب كل واحد من المسألتين الي الاخرى وجعلهما علي قواين (أحدهما) يبطل فيها لان السبب حصل باختياره (والثاني) لا يبطل لانه مضطر إلي الخروج وحمل ابو اسحق المسألتين علي ظاهرهما فقال في الشهادة تبطل وفي العدة لا تبطل لان المرأة لا تنزوح لتطلق فتعتد والشاهد انما يتحمل ليؤدي ولان المرأة محتاجة الي السبب وهو النكاح للنفقة والعفة والشاهد غير محتاج الي التحمل *

(الشرح) قوله لان السبب حصل باختياره هذا يصح في الشاهد والمعتدة التي زوجته برضاها ولا يصح في المجبرة وهي البكر في حق الاب والجد وكذا الثيب المجنونة وكذا الامة (أما) حكم

كاملا وان دخل في أثناء الشهر استكمل بالعدد (الثانية) لو نذر اعتكاف يوم لم يلزمه ضم الليلة اليه الا أن ينوي فحينئذ يلزمه لان اليوم قد يطلق ويراد به اليوم بليته وحكي الحناطي قولاً أنه يدخل الليل في هذا النذر الا أن ينوي يوما بلا ليلة فيجوز أن يرقم قوله في الكتاب لم تدخل الليلة بالواو لذلك ولو نذر اعتكاف يومين ففي لزوم الليلة معها ثلاثة أرجح (أحدهما) لا تلزم الا اذا نواها لما سبق ان اليوم عبارة عما بين طلوع الفجر وغروب الشمس (والثاني) تلزم الا ان يريد بياض النهار لأنها ليلة تتخلل نهار الاعتكاف فاشبهه ما لو نذر اعتكاف العشر (والثالث) ان نوى التتابع أو قيده لفظا لزممت ليحصل التواصل والا فلا وهذا ارجح عند الاكثرين بل لم يذكروا خلافا في لزومها اذا قيد بالتتابع وذكر صاحب المذهب وآخرون ان الاول اظهر والوجه التوسط ان كان المراد من التتابع

الفصل فقال أصحابنا إذا خرج لاداء الشهادة له أربعة أحوال (أحداها) أن لا يتعين عليه التحمل ولا الاداء (والثانية) أن يتعين التحمل دون الاداء فيبطل اعتكافه بالخروج لأنه غير مضطر اليه (الثالثة) أن يتعين الاداء دون التحمل فيبطل علي المذهب وهو المنصوص وقول أبي اسحق وقال أبو العباس فيه قولان وذكر المصنف دليل الجسيم (الرابعة) أن يتعين الاداء والتحمل فالمذهب أنه لا يبطل لأنه مضطر الي الخروج والي سببه وبهذا قطع المصنف والجمهور وقيل فيه طريقان حكاهما الماوردي والسرخسي وغيرهما (أصحهما) هذا (والثاني) علي وجهين حكاهما الماوردي عن أصحابنا البصريين (أحدهما) هذا (والثاني) يبطل اعتكافه لأنه يمكنه أداء الشهادة في المسجد بأن يحضره القاضي وهذا ضعيف غريب هذا كله في اعتكاف مندور متتابع (وأما) إذا كان الاعتكاف تطوعا وطلب الشهادة فيكون كغير المعتكف فعليه الاجابة حيث تجب علي غيره لأنها أفضل من الاعتكاف المتطوع به وان كان الاعتكاف نذرا غير متتابع فان كانت الشهادة متعينة لزمه الاجابة سواء دعي لادائها أو لحملها لأنه لا ضرر عليه في ذلك لأنه يمكنه البناء إذا عاد الي المسجد وفي امتناعه من الشهادة اضرار بالمشهود له وان لم تكن متعينة بأن كان لصاحب الشهادة شهود آخرون ففي لزوم الاجابة وجهان حكاهما المتولي وغيره (أحدهما) لا يلزمه لأنه مشتغل بفرض متعين عليه وليس بالمشهود له ضرورة اليه لتمكنه من غيره (والثاني) يلزمه لان أداء الشهادة عند طلبها فرض كما أن الاعتكاف فرض ولكن الشهادة أكد لأنها حق آدمي يخاف فوته والاعتكاف يمكن تداركه وقول القائل الاول لا ضرر علي المشهود له يعارضه أن المعتكف لا ضرر عليه أيضا لأنه يمكنه البناء والله أعلم *

(فرع) إذا دعي لتحمل شهادة قال المتولي ان كان اعتكافه تطوعا ولم يتعين بالتحمل فالاولى أن لا يخرج وان تعين عليه التحمل لزمه الخروج لان ذلك واجب وان كان اعتكافه واجبا لم يلزمه الاجابة سواء كان متتابعاً أم لا لأنه مشتغل بفرض فلا يلزمه قطعه وهل يباح له الخروج ينظر فان لم يكن شرط التسابع جاز الخروج لأنه لا يبطل بخروجه عبادته فيخرج فإذا عاد بنى وان كان شرط التسابع لم يجز الخروج لأنه يبطل ماضى من عبادته وابطال العبادة الواجبة لا يجوز هذا آخر كلام المتولي وقال الدارمي إذا دعي لتحمل شهادة وهناك غيره لم يجز فان خرج بطل اعتكافه ولم يذكر الدارمي غير هذا والله أعلم *

توالي اليومين فالحق ما ذكره صاحب المذهب وان كان المراد تواصل الاعتكاف فالحق ما ذكره الاكثرون ولو نذر اعتكاف ليلتين في النهار المتخلل بينها هذا الخلاف ولو نذر ثلاثة أيام أو عشرة أو ثلاثين يوما ففي لزوم الليالي المتخللة الوجوه الثلاثة وأشار الشيخ أبو محمد وطائفة الي طريقة قاطعة بان نذر اليومين لا يستتبع شيئاً من الليالي والخلاف في الثلاثة فصاعداً وحكي

﴿فرع﴾ إذا شرعت المرأة في الاعتكاف فوجبت عليها عدة وفاة أو فراق فخرجت لقضائها هل يبطل اعتكافها فيه طريقان حكاهما المصنف بدليهما (أصحهما) عند الأصحاب وهو المنصوص لا يبطل حتى إذا نذرت متتابعة أكلت العدة ثم عادت إلى المسجد وبنت على ما مضى (والثاني) في بطلانه قولان (المنصوص) لا يبطل (والثاني) خرجه ابن مريج من مسألة الشهادة انه يبطل وذكر المصنف والأصحاب الفرق بين الشهادة والعدة هكذا أطلق الجمهور المسألة وقال المتولي إذا نذرت اعتكافاً متتابعاً بغير إذن الزوج وشرعت فيه فلزمتهما العدة لزماها العود إلى مسكنها للاعتداد فإذا خرجت ففي بطلان اعتكافها الطريقان قال فأما إن شرعت في الاعتكاف باذنه ولزمتهما العدة فهل يلزمها العود إلى منزلها للاعتداد أم لها البقاء في الاعتكاف حتى ينقضي فيه خلاف نذكره في كتاب العدد إن شاء الله تعالى (فان قلنا) لها البقاء فخرجت بطل اعتكافها لأنها خرجت من غير ضرورة (وان قلنا) يلزمها العود إلى المنزل فعادت هل تبني بعد العدة أم يبطل اعتكافها فيه الطريقان السابقان هذا كلام المتولي وذكر البغوي نحوه وزاد أنها إذا لزما الخروج للعدة في الصورة الأولى فكشفت في الاعتكاف ولم تخرج عصت وأجزأها الاعتكاف قال الدارمي ولو قال لها الزوج أنت طالق إن شئت فقالت وهي معتكفة شئت فيحتمل وجهين (أحدهما) أنها كالشاهد المختار (والثاني) أنها كعدة وجبت بغير مشيئتها قلت الأول أصح والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿وان مرض مرضاً لا يأمن معه تلويث المسجد كأنطلق الجوف وسلمس البول خرج كما يخرج لحاجة الإنسان وان كان مرضاً يسيراً يمكن معه المقام في المسجد من غير مشقة لم يخرج وان خرج بطل اعتكافه وان كان مرضاً يحتاج إلى الفراش ويشق معه المقام في المسجد ففيه قولان بناء على القولين في المريض إذا أفطر في صوم الشهرين المتتابعين فإن أغني عليه فأخرج من المسجد لم يبطل اعتكافه قولاً واحداً لأنه لم يخرج باختياره﴾ *

عن القفال في توجيهه أن العرب إذا أطلقت اليومين عنت مجرد النهار وإذا أطلقت الأيام عنتها بلياليها وهذا الفرق غير معلوم من أهل اللسان والله أعلم * وإنما قال في الليالي المتخللة بينها على أن الخلاف مخصوص بما بين الأيام المنذورة من الليالي وهي تنقصر عن عدد الأيام بواحد أبداً ولا خلاف في أن الليالي لا تلزم بعدد الأيام فإذا نذر يومين لم يلزم ليلتان بحال وبه قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة رحمه الله يلزم ليلتان وقياس ما نقله الحناطي في اليوم الواحد مثله فاعرفه (الثالثة) لو نذر العشر الأخير من بعض الشهور دخل فيه الأيام والليالي وتكون الليالي هنا بعدد الأيام كما في نذر الشهر وقدم في اعتكاف العشر الآخر من رمضان أنه متى يدخل المسجد ويخرج عن العدة إذا استهل الهلال كان الشهر كاملاً أو ناقصاً لأن الاسم يقع على ما بين العشرين إلى آخر

(الشرح) قال الشافعي في المختصر فان مرض أو أخرجه السلطان واعتكافه واجب فإذا برأ أو خلى بنى فان منكث بعد برئه شيئاً من غير عذر ابتداء هذا نصه قال أصحابنا المرض ثلاثة أقسام (أحدها) مرض يسير لا تشق معه الإقامة في المسجد كصداع وحى خفيفة ووجع الضرس والعين ونحوها فلا يجوز بسببه الخروج من المسجد اذا كان الاعتكاف نذراً متتابعاً فان خرج بطل اعتكافه لأنه غير مضطر اليه (الثاني) مرض يشق معه الإقامة في المسجد لحاجته الى الفراش والخادم وتردد الطبيب ونحو ذلك فيباح له الخروج فاذا خرج ففي انقطاع التتابع طريقان حكاهما القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والمتولي وآخرون (أحدهما) لا ينقطع قولاً واحداً وهو ظاهر النص الذي ذكرناه قال القاضي أبو الطيب في المجرد هو المنصوص للشافعي في كتبه (والثاني) فيه قولان وبهذا الطريق قطع المصنف والبعقوى والسرخسي وآخرون واتفقوا على أن الأصح هنا أنه لا ينقطع وتعليل الجميع في الكتاب (الثالث) مرض يخاف معه تلويث المسجد كانطلاق البطن وإدرار البول والاستحاضة والسلس ونحوها فله الخروج وفي انقطاع التتابع طريقان الصحيح المشهور وبه قطع المصنف والجمهور لا ينقطع قولاً واحداً لما ذكره المصنف (والثاني) حكاه السرخسي وغيره فيه قولان أما اذا أغنى عليه في الاعتكاف فان لم يخرج من المسجد فأفاق فاعتكافه باق لا يبطل قال المتولي والمذهب ان زمان الاغناء محسوب من الاعتكاف كما ذكرنا في الصائم اذا أغنى عليه بعض النهار قال وفيه وجه انه لا يحسب ذلك الزمان عن الاعتكاف تخريجاً من قولنا في الصائم اذا أغنى عليه يبطل وبهذا الوجه قطع صاحب الحاوي قال بخلاف ما اذا نام المعتكف فانه يحسب زمان نومه كالمستيقظ في جريان الاحكام عليه هذا اذا لم يخرج أهله من المسجد فأما اذا أخرجه فلا ينقطع تتابع اعتكافه لما ذكره المصنف هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وقال المتولي وآخرون هو كالمريض ان خيف تلويث المسجد منه لم يبطل تتابعه بالاخراج والا ففيه القولان (أصحهما) لا يبطل أما اذا جن فان لم يخرج أهله من المسجد حتى أفاق لم يبطل اعتكافه قال المتولي لكن لا يحسب زمان الجنون من اعتكافه لان العبادات البدنية لا يصح من المجنون أداؤها في حال الجنون فان أخرجه المتولي فان كان لا سبيل إلى حفظه في المسجد لم يبطل تتابع اعتكافه بلا خلاف وإن كان يمكن

الشهر ولو نذر ان يعتكف عشرة ايام من آخر الشهر ودخل المسجد آخر اليوم العشرين أو قبيل الحادى والعشرين فنقص الشهر لزمه قضاء يوم لانه جرد القصد الى العشرة وفي دخول الليالي ما حكيناه من الخلاف *

(فرع) اذا نذر أن يعتكف اليوم الذي يقدم فيه فلان يقدم ليلاً لم يلزمه شيء وان قدم بهاراً لزمه اعتكاف بقية النهار وهل عليه قضاء ماضى منه فيه قولان (أصحهما) وهو ظاهر نصه في المختصر لا لان الوجوب ثبت من حين القدوم (والثاني) نعم لانا نتبين بقدمه ان ذلك اليوم من أوله يوم

حفظه قال المتولي فهو كالمريض. فيكون فيه الخلاف والمذهب انه لا ينقطع تتابعه وهو الجاري علي القاعدة فان لم يخرج باختياره وبهذا قطع الماوردي والقاضي أبو الطيب في المجرد والشرخسي وصاحب العدة وآخرون ونقل الماوردي اتفاق الاصحاب عليه ونقل القاضي أبو الطيب عن نص الشافعي في الام انه لو بقي في الجنون سنين ثم أفاق بنى فهذا هو الصواب والله أعلم *

﴿ فرع ﴾ قال صاحب الشامل اذا أراد المعتكف الخروج للفصد والحجامة فان كانت الحاجة داعية اليه بحيث لا يمكن تأخره جاز الخروج له وإلا فلا كالمريض يفرق فيه بين الخفيف وغيره كما سبق *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ قال في الام وإن سكر فسد اعتكافه ثم قال وإن ارتد ثم أسلم بنى علي اعتكافه واختلف أصحابنا فيه علي ثلاثة طرق (فمنهم) من قال لا يبطل فيها لانها لم يخرج من المسجد وتناول قوله في السكران علي ما اذا سكر وأخرج انه لا يجوز اقراره في المسجد اذا خرج ليقام عليه الحد (ومنهم) من قال يبطل فيها لان السكران خرج عن أن يكون من أهل المقام في المسجد والمرتد خرج عن أن يكون من أهل العبادات وتناول قوله في المرتد اذا ارتد في اعتكاف غير متتابع انه يرجع ويتم ما بقي (ومنهم) من حمل المسألتين علي ظاهرهما فقال في السكران يبطل لانه ليس من أهل المقام في المسجد لانه لا يجوز اقراره فيه فصار كما لو خرج من المسجد والمرتد من أهل المقام فيه لانه يجوز اقراره فيه ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذان النصان مشهوران كما ذكرهما المصنف والاصحاب فيها طرق متشعبة جمعها الرافعي وتقعها فقال في المسألة ستة طرق (أصحابا) بطلان اعتكاف السكران والمرتد جميعا بطرآن السكر والردة لانها أخش من الخروج من المسجد وتناول هؤلاء نصه في السكران انه في اعتكاف متتابع فينقطع ونصه في المرتد انه اعتكاف غير متتابع فاذا أسلم بنى لان الردة عندنا لا تحبط الاعمال إلا اذا مات مرتدأ (والطريق الثاني) لا يبطل فيها لما ذكره المصنف (والثالث) فيها قولان (والرابع) تقرير النصين وبطلانه في السكران دون المرتد وذكر المصنف الفرق وهذا الطريق هو الصحيح عند الشيخ أبي حامد وأصحابه ونقله صاحب الشامل عن أكثر الاصحاب (والخامس) يبطل السكر لامتداد زمانه وكذا الردة إن طال زمنها وإن قصر بنى (والسادس) يبطل بالردة

القدوم وبهذا قال المزني وابن الحداد وعلي هذا فيعتكف بقية اليوم ويقضي بقدر ما مضى من يوم آخر ولا يخلّي الوقت عن العبادة بقدر الامكان وقال المزني الاولى أن يستأنف اعتكاف يوم يكون اعتكافه موصولا ولو كان الناذر وقت القدوم مريضا أو مجبوسا قضي عند زوال العذر إما ما بقي من النهار أو يوما كاملا علي اختلاف القولين وعن القاضي أبي حامد وصاحب الافصاح انه لا شيء عليه لعجزه وقت الوجوب كما لو نذرت المرأة صوم يوم بعينه فحاضت فيه *

دون السكر لانه كاليوم بخلاف الردة لانها تنافي العبادات وهذا الطريق حكاه إمام الحرمين والغزالي قال الرافعي ولم يذكره غيرها ومن صحح الطريق الاول وهو بطلان الاعتكاف فيهما القفال وإمام الحرمين والبعثي والمتولي وغيرهم ونقل الماوردي وغيره أن الشافعي أمر الربيع أن يضرب على ملة المرتد ولا تقرأ عليه قال الماوردي قال هذا الناقل عن الشافعي مذهب الشافعي انه يبطل الاعتكاف لانها الخش من السكر وأسوأ حالا والله أعلم قال الرافعي وهذا الخلاف إنما هو في انه هل يبطل ماضى من اعتكافه قبل الردة والسكر ويجب استثنائه إذا كان معتكفا عن نذر متابع أم يبقى صحيحا فينبى عليه اذا زال السكر والردة فأما زمن الردة والسكر فلا يعتد به بلا خلاف قال وفي وجه شاذ يعتد بزمان السكر قال وأشار امام الحرمين والغزالي الى أن الخلاف في الاعتبار بزمان الردة والسكر والصواب ما سبق والله أعلم قال الماوردي (فان قيل) لم قلتم ان الردة اذا طرأت في الصيام تبطله وفي الاعتكاف خلاف (قلنا) لان الاعتكاف يتخلله ماله ر منه وهو الخروج لقضاء حاجة الانسان وغير ذلك بخلاف الصيام والله أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى * (وان حاضت المعتكفة خرجت من المسجد لانه لا يمكنها المقام في المسجد هل يبطل اعتكافها ينظر فيه فان كان الاعتكاف في مدة لا يمكن حفظها من الحيض لم يبطل فاذا طهرت بنت عليه كالمحاضت في صوم ثلاثة ايام متتابعة) *

(الشرح) قال الشافعي في البويطي اذا حاضت المعتكفة خرجت فاذا طهرت رجعت وبنت هكذا نص عليه ونقله عن نصح في البويطي القاضي ابو الطيب وغيره قال اصحابنا اذا حاضت في اعتكافها لم يخرجها من المسجد فاذا خرجت وطهرت فان كان اعتكافها تطوعا وأرادت البناء عليه بنت وان كان نذرا غير متتابع بنت وان كان متتابعا فان كان مدة لا يمكن حفظها من الحيض غالبا بان كان أكثر من خمسة عشر يوما لم يبطل المتتابع بل تبني عليه بخلاف وان كانت مدة يمكن حفظها من الحيض كخمس عشرة يوما دونها فطريقان (أحدهما) ينقطع وبهذا جزم المصنف وطائفة (والثاني) فيه خلاف كالخلاف في انقطاع متتابع صوم كفارة اليمين بالحيض اذا أوجبنا تنابعه ومنهم من حكى هذا الخلاف وجهين ومنهم من حكاه قواين ومن حكاه البغوي والاصح الانقطاع قال البغوي ولو نفست فهو كما لو حاضت والله أعلم *

قال (الثالث في الاستثناء فاذا قال اعتكف شهر أممتابعه الا أخرج الالعبادة زيد لم يجز الخروج لغيره ولو قال لا أخرج الا لأشغل يعنى لي جاز (م و) الخروج لكل شغل ديني أو دنيوي لا كالنظارة والتزوه ولو قال اتصدق بهذه الدرام الا ان احتاج اليها فلا يظهر صحة الشرط ولو قال الا ان يبدولى فلا يظهر فساد الشرط) *

﴿ فرع ﴾ والمستحاضة المعتكفة لا يجوز لها الخروج من المسجد ان كان اعتكافها انذرا سواء المتتابع وغيره لانها كالطاهر لكن تحترز عن تلويث المساجد وقد ثبت في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت « اعتكفت مع النبي صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه وهي مستحاضة فكانت ترى الدم والصفرة والطست تحتها وهي تصلي » ومن ذكر المسألة صاحب الحاوي وابن المنذر وأشار الي أنها مجمع عليها *

﴿ فرع ﴾ في مذابغ العلماء في المعتكفة اذا حاضت * قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يلزمها الخروج من المسجد واذا خرجت سكنت في بيتها كما كانت قبل الاعتكف حتى ينقطع حيضها ثم تعود الي اعتكافها وحكاها ابن المنذر عن عمرو بن دينار والزهرى وربيعة والاوزاعي ومالك وأبي حنيفة قال وقال أبو قلابة تضرب خباءها على باب المسجد قال النخعي تضربه في دارها حتى تطهر فتعود الي الاعتكف * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وان أحرم المعتكف بالحج فان أمكنه أن يتم الاعتكاف ثم يخرج لم يجز أن يخرج فان خرج بطل اعتكافه لانه غير محتاج الي الخروج وان خاف فوت الحج خرج للحج لان الحج يجب بالشرع فلا يتركه بالاعتكاف فاذا أخرج بطل اعتكافه لان الخروج باختياره لانه كان يسهه أن يؤخره *

﴿ الشرح ﴾ قال أصحابنا يصح إحرام المعتكف بالحج والعمره فاذا أحرم بهما أو باحدهما والوقت واسع بحيث يمكن إتمام الاعتكاف ثم إدراك الحج لزمه إتمام الاعتكاف وان ضاق الوقت لزمه الخروج للحج وينقطع اعتكافه المتتابع فاذا عاد من الحج لزمه استثنائه بخلاف ما ذكره المصنف والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان خرج من المسجد ناسيا لم يبطل اعتكافه لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولانه لو أكل في الصوم ناسيا لم يبطل فكذلك اذا خرج من الاعتكاف ناسيا لم يبطل وان خرج مكرها محمولا لم يبطل اعتكافه للخبر ولانه لو أوجر الصائم في فيه طعاما لم يبطل

اذا انذرا اعتكافا بصفة المتتابع وشرط الخروج منه ان عرض عارض صح شرطه لان الاعتكاف انما يلزمه بالتزامه فيجب بحسب الالتزام وعن صاحب التقریب والحناطى حكاية قول آخر انه لا يصح لانه شرط يخالف مقتضى الاعتكاف المتتابع فيأبى كما لو شرط المعتكف ان يخرج للجماع وفيما علق عن الشيخ أبي محمد ان بالاول قال ابو حنيفة وبالتالي قال مالك وعن احمد روايتان كالقولين (فان قلنا) بالاول وهو الصحيح المشهور فينظر ان عين نوعا فقال لا يخرج الا لزيادة المرضي او عين ما هو أخص منه فقال لا يخرج الا لزيادة زيد او لتشيع جنازته ان مات خرج لما عينه دون غيره من

يبطل صومه فكذلك هذا فان أكرهه حتى خرج بنفسه ففيه قولان كالصائم اذا أكره حتى أكل بنفسه وان أخرجه السلطان لاقامة الحد عليه فان كان قد ثبت الحد باقراره بطل اعتكافه لانه خرج باختياره وان ثبت بالينة ففيه وجهان (أحدهما) يبطل لانه اختار سببه وهو الشرب والسرقة (والثاني) لا يبطل لانه لم يشرب ولم يسرق ليخرج ويقام عليه الحد وان خاف من ظالم فخرج واستتر لم يبطل اعتكافه لانه مضطر الى الخروج بسبب هو معذور وفيه فلم يبطل اعتكافه ﴿

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث حديث حسن رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما ولفظها عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن الله تعالى تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (أما) الاحكام في الفصل مسائل (إحداها) إذا خرج من المسجد ناسيا للاعتكاف لم يبطل لما ذكره المصنف هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور قال الرافعي وقيل في بطلانه قولان قال (فان قلنا) لا يبطل فلم يتذكر الا بعد طول الزمان فوجهان كما لو أكل كثير ناسيا ذكر الوجهين أيضا المتولي وغيره والاصح أنه لا يبطل (الثانية) لو حمل مكرها فخرج لم يبطل اعتكافه لما ذكره المصنف هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور قال الرافعي وقيل في بطلانه قولان كالمكره لانه فارق المسجد بعذر وان أكره حتى خرج بنفسه فطريقان (أصحهما) فيه قولان كلا كراه على الكل في الصوم (أصحهما) لا يبطل اعتكافه (والثاني) يبطل والطريق (الثاني) لا يبطل قول واحد ولو خاف المعتكف من ظالم فخرج واستتر ففي بطلان اعتكافه قولان كالمكره (أصحهما) لا يبطل وبمن ذكرنا قولين فيه البغوى والرافعي وآخرون وأنكر جماعة على المصنف كونه جزم في مسألة الخائف من ظالم بانه لا يبطل وذكر في المكره القواين مع أن حكمهما جميعا سواء وهذا الانكار وان كان متجها (فجوابه) أنه فرع مسألة الظالم على الاصح واقتصر عليه قال البغوى ولو خاف من شيء آخر غير الظالم فخرج ففيه القولان ومراده اذا خاف من حية أو حريق أو انه يهدم ونحو ذلك (فاما) اذا خاف ممن يطالبه بحق واجب عليه فهو ظالم بالتغيب عنه فاذا خرج بطل اعتكافه قول واحد

الاشغال وان كان اهم منه وان اطلق وقال لا أخرج الا لشغل يعزى لي أو لعارض يعرض كان له ان يخرج لكل شغل ديني كحضور الجمعة وعبادة المرضى وصلاة الجنائز أو دنيوي كلقاء السلطان واقتضاء الغريم ولا يبطل التتابع بشيء من ذلك ويشترط في الشغل الدنيوي أن يكون مباحا وثقل وجه عن الحاوى انه لا يشترط ولا عبرة بالنظارة والنزهة فان ذلك لا يعد من الاشغال ولا يعتني به ولو قال ان عرض عارض قطعت الاعتكاف فالحكم كما لو شرط الخروج الا أن في شرط الخروج يلزمه العود عند قضاء تلك الحاجة وفيما اذا قصد القطع لا يلزمه ذلك وكذا لو قال علي ان اعتكف رمضان الا أن أمرض أو أسافر فاذا مرض أو أسافر فلا شيء عليه ولو نذر صلاة وشرط الخروج منها ان عرض عارض أو صوما وشرط الخروج منه ان جاع أو اضيف فيه وجهان (أحدهما) وبه أجاب الاكثرون انه

وان خاف ممن عليه دين وهو عاجز عنه فخرج فقيه القولان كالمكره لان مطالبته حينئذ حرام فهو خارج للخوف من ظالم والله أعلم * (الثالثة) اذا أخرجه السلطان قال الشافعي في المختصر اذا خلاه السلطان عاد الى المسجد وبنى قال أصحابنا اذا أخرجه فله ثلاثة أحوال (أحدها) أن يكون السلطان محققاً في إخراجه فأخرجه لغير عقوبة بان وجب عليه حق وهو يماطل به مع قدرته عليه أو يمتنع من أدائه فيبطل اعتكافه بلا خلافت لانه مقصر وخارج باختياره في الحقيقة (الثاني) أن يكون السلطان ظالماً له في إخراجه بان أخرجه لمصادرة أو نحوها مما ليس عليه أو لدين هو عاجز عنه ونحو ذلك لم يبطل اعتكافه على المذهب وبه قطع الشيخ أبو حامد والماوردي والمحاملي وابن الصباغ والجمهور وقيل هو كالمكره فيكون فيه القولان وبهذا جزم البغوي والمتولي والرافعي وأهل الأولون فرعوه على المذهب وهو أنه لا يبطل (الثالث) ان يخرج ليقم عليه عقوبة شرعية من حد أو قصاص أو تعزير فان ثبت ذلك عليه باقراره بطل اعتكافه لما ذكره المصنف وإن ثبت بالبينه فنص الشافعي أنه لا يبطل ولا ينقطع به تنابعه فاذا عاد بني وللأصحاب طريقان (أصحهما) لا يبطل تنابعه قولاً واحداً كما نص عليه وبهذا قطع الماوردي والقاضي أبو الطيب في المجرد والمحاملي وابن الصباغ وجمهور العراقيين (والثاني) فيه وجهان (أصحهما) لا يبطل تنابعه وبهذا الطريق قطع المصنف والبغوي والمتولي وغيرهم وهذا الذي ذكرناه من الفرق بين أن يثبت الحد بالاقرار أو البينة صحيح كما ذكره المصنف وقد ذكره أيضاً البغوي والرافعي وغيرهما وأشار صاحب البيان الى أن المصنف كالمنفرد بهذا التفصيل وأن الأكثرين جزموا بأنه لا يبطل اعتكافه اذا أخرجه السلطان لاقامة الحد ولم يتعرضوا للفرق بين الثبوت باقرار أو بينة وهذا الذي أشار اليه صاحب البيان ضعيف فقد ذكر التفصيل غير المصنف كما سبق (وأما) الاكثر من فكلهم محمول على ما إذا ثبت باقرار والله أعلم *

(فرع) قال الشافعي في الام اذا نذر اعتكافاً ثم دخل مسجداً فاعتكف فيه ثم أنهدم المسجد فان أمكنه أن يقيم فيه أقام حتى يتم اعتكافه وان لم يمكنه خرج فاذا بني المسجد عاد وتمم اعتكافه هذا نصه قال أصحابنا ان بقي موضع يمكن الاقامة فيه أقام ولا يجوز أن يخرج إن كان اعتكافاً منذوراً وإن لم يبق منه موضع تمكن الاقامة فيه خرج فانم اعتكافه في غيره من المساجد ولا يبطل اعتكافه

يصح هذا الشرط كما في الاعتكاف (والثاني) لا يصح ولا ينعقد النذر ويخالف الاعتكاف لان ما يتقدم منه على الخروج عبادة وبعض الصلاة والصوم ليس بعبادة ولو فرض ذلك في الحج انعقد النذر كما ينعقد الاحرام المشروط ولكن في جواز الخروج القولان المذكوران في كتاب الحج والصوم والصلاة اولى بجواز الخروج منهما عند أئمتنا العراقيين لانهما لا يارزمان بالشروع والالتزام مشروط فاذا وجد العارض فلا يلزم والحج يلزم بالشروع وجعل الشيخ أبو محمد الحج اولى بجواز الخروج منه لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بضاعة بالاهلال بشرط التحلل (١) ولو نذر التصديق بعشرة دراهم

بالخروج لانه حاجة قال أصحابنا وأما قول الشافعي فاذا بني المسجد عاد وتمم اعتكافه فله تأويلان (أحدهما) أنه عين المسجد الحرام أو مسجد المدينة والاقصي وقلنا يتعين (والثاني) مراده إذا نذر اعتكافا غير متابع ولا متعلق بزمان معين فاذا أنهدم فله الخيار إن شاء انتظر بناءه وإن شاء اعتكف في غيره (والثالث) مراده إذا كان في قرية ليس فيها إلا مسجد واحد وأنهدم (والرابع) حكمه صاحب الشامل أنه قاله للاستحباب لانه يستحب أن يعتكف في المسجد الذي نذر فيه *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ وإن خرج لعذر ثم زال العذر وتمكن من العود فلم يعد بطل اعتكافه لانه ترك الاعتكاف من غير عذر فأشبهه إذا خرج من غير عذر ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال أصحابنا حيث خرج لعذر لا يقطع التتابع ثم قضى شغله وزال عذره لزمه المبادرة بالرجوع الى المسجد عند فراغه ان كان نذره متابعا فان آخر الرجوع من غير عذر بطل اعتكافه لما ذكره المصنف وهل يجب تجديد النية اذا عاد فيه كلام سند كره في آخر الباب ان شاء الله تعالى وقد سبق بعضه في فصل النية من هذا الباب وبالله التوفيق *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجوز للمعتكف المباشرة بشهوة لقوله تعالى (ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد) فان جامع في الفرج ذا كرا فلاعتكاف عالما بالتحريم فقد اعتكافه لانه أحد ما ينافي الاعتكاف فأشبهه الخروج من المسجد وان باشر فيما دون الفرج بشهوة أو قبل بشهوة ففيه قولان (قال) في الاملاء يبطل وهو الصحيح لانه مباشرة محرمة في الاعتكاف فبطل بها كالجماع (وقال) في الام لا يبطل لانها مباشرة لا تبطل الحج فلم يبطل الاعتكاف كالمباشرة بغير شهوة (وقال) أبو اسحق المروزي لو قال قائل أنه ان انزل بطل وان لم ينزل لم يبطل كالقبلة في الصوم كان مذهبا وهذا قول لم يذهب اليه أحد من أصحابنا ويخالف الصوم فان القبلة فيه لا تحرم على الاطلاق فلم يبطل على الاطلاق والقبلة في الاعتكاف محرمة على الاطلاق فابطلته على الاطلاق ويجوز أن يباشر بغير شهوة ولا يبطل اعتكافه لحديث عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذني الى رأسه فأرجله » وان

او بهذه الدرام الا ان تعرض حاجة ونحوها فعلى الوجهين والظاهر صحة الشرط فاذا احتاج فلا شيء عليه ولو قال في هذه القربات الا ان يبدولي فوجهان (أحدهما) انه يصح الشرط فلا شيء عليه اذا بدله كشرط سائر العوارض (واظهرهما) بوجه قال الشيخ أبو محمد لا يصح لانه تعليق الامر بمجرد الخيرة وذلك يناقض معنى الالتزام (فان قلت) اذا لم يصح يبطل الالتزام من أصله او يلغوا الشرط ويصح الالتزام (فالجواب) ان صاحب التهذيب حكم بعدم انعقاد النذر على قولنا لا يصح شرط الخروج في الصوم والصلاة وروي الامام وجهين في صورة تقارب هذه وهي ما اذا نذر اعتكافا متابعا وشرط الخروج

بأشراً ناسياً لم يبطل اعتكافه لقوله صلى الله عليه وسلم «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ولأن كل عبادة بطلها مباشرة العامد لم تبطلها مباشرة الناسي كالصوم وإن بأشراً هو جاهل بالتحريم لم يبطل لأن الجاهل كالناسي وقد بينا ذلك في الصلاة والصوم *.

﴿الشرح﴾ قوله مباشرة محرمة احتراز من المباشرة بغير شهوة (وقوله) مباشرة لا يبطل الحج احتراز من الجماع * (أما) حكم الفصل فاتفق أصحابنا على أنه يجوز المعتكف المباشرة بغير شهوة باليد والقبلة على سبيل الشفقة والأكرام أو لقدمها من سفر ونحو ذلك لحديث عائشة وهو في الصحيحين قال الماوردي لكنه يكره ويحرم عليه الجماع وجميع المباشرات بالشهوة بخلاف واتفق أصحابنا على ذلك ونقل الماوردي وآخرون اتفاق الأصحاب عليه والقاضي أبو الطيب (وأما) قول صاحب العدة فأما المباشرة من القبلة واللحس ونحوها فهل يحرم فيه قولان فغلط منه والصواب القطع بتحريمها وإنما القولان في إفساد الاعتكاف بها وكلامه في تقرير ذلك يقتضي أن مراده أن التحريم متفق عليه وإنما الخلاف في الإفساد وكأنه وقع منه سبق قلم وقريب من عبارته عبارة الغزالي في الوسيط فإنه قال في مقدمات الجماع كالقبلة والمعانقة قولان (أحدهما) يحرم ويفسد كما في الحج (والثاني) لا كما في الصوم هذا لفظه وفيه انكARAN (أحدهما) أنه أوهم أن الخلاف جار فيه التحريم والتحريم متفق عليه وإنما الخلاف في الإفساد (والثاني) قوله ويفسد كما في الحج ومعلوم أن الحج لا يفسد بغير الجماع من المباشرات والصواب الجزم بالتحريم فلا خلاف فيه وإنما ذكرت قول الغزالي وصاحب العدة لبيان الغلط فيها لئلا يغتر بها ويتوهم في المسألة خلاف في التحريم مع أنه حرام بلا خلاف والله أعلم * فإن جامع المعتكف إذا كراً للاعتكاف عالماً بتحريمه بطل اعتكافه بإجماع المسلمين سواء كان جماعه في المسجد أو عند خروجه لقضاء الحاجة ونحوه من الأعذار التي يجوز لها الخروج وقد سبق وجه شاذ أنه لا يبطل إذا جامع حال خروجه لقضاء الحاجة من غير مكث وقد سبق تضعيفه فإن جامع ناسياً للاعتكاف أو جاهلاً بتحريمه لم يبطل على المذهب وبه قطع العراقيون وجماعات من الخراسانيين وقال أكثر الخراسانيين فيه الخلاف السابق في نظيره في الصوم والله أعلم * ونقل المزي عن نص الشافعي في بعض المواضع أن الاعتكاف لا يفسده من الوطء إلا ما يوجب الحد قال

مهما أراد قال هذا ضد التابع فكأنه ألزم التابع ثم نفاه في وجه يبطل الالتزام التابع وفي وجه يلزم التابع ويبطل الاستثناء وشبه ذلك بشرائط فاسدة تقرر بالوقوف فإنافي مسلك يبطل الشرط وينفذ الوقف من أصله وفي مسلك يبطل الوقف من أصله والله أعلم *.

قال ﴿ثم الزمان المصروف إلى غرض المستثنى يجب قضاؤه إلا أن يعين الشهر فيحمل استثناءه على نقصان الوقت لا على قطع التابع فقط﴾.

إذا شرط الخروج لغرض وصحناه فخرج لذلك الغرض هل يجب تدارك

امام الحرمين مقتضي هذا أن لا يفسد بالوطء في الدبر ووطء البهيمة إذا لم توجب فيها الحد وهذا الذي قاله الامام عجب فان المذهب المشهور أن الاعتكاف يفسد بكل وطء سواء المرأة والبهيمة والواط وغيره ولا خلاف في هذا (وأما) نص الشافعي المذكور فمحمول على أنه لا يفسد بالمباشرة بالذكر فيما دون الفرج لأنه أراد حقيقة الفرج وكلام المزني ثم أصحابنا أجمعين في جميع الطرق مصرح بما ذكرته ومن أظرف العجائب قول امام الحرمين هذا مع علو مرتبته وتفذه في العلوم مطلقا رحمه الله والله أعلم • أما إذا لمس أو قبل بشهوة أو باشر فيما دون الفرج بذكره متعمدا عالما ففيه نصان للشافعي وقال امام الحرمين وغيره اضطربت النصوص فيه وللأصحاب في المسألة طرق ذكر المصنف منها طريقين (أحدهما) في فساد الاعتكاف بذلك قولان (أصحهما) يفسد (والثاني) لا (والطريق الثاني) إن أنزل فسد وإلا فلا وذكر الطبري في العدة طريقا آخر أنه لا يفسد قولاً واحداً كلاً يفسد الصوم قال وهذا القائل تأول نص الشافعي في الإفساد على أنه أراد بالمباشرة الجماع قال ومن قال بالقولين اختلفوا (منهم) من قال هما إذا أنزل فإن لم ينزل لم يفسد قطعاً (ومنهم) من قال قولان سواء أنزل أم لا هذا نقل الطبري وقال امام الحرمين اللائق بالتحقيق القطع بأن المباشرة مع الانزال يفسد بها الاعتكاف وإنما القولان إذا لم يكن انزال قال وذكر بعض أصحابنا قولين في المباشرة مع الانزال قال وهذا مشهور في الحكاية ولا اتجاه له أصلاً ثم قال والظاهر اعتبار فساد الاعتكاف بفساد الصوم وقال المحاملي في كتابيه المجموع والتجريد وصاحب البيان الصحيح من القولين أنه لا يفسد الاعتكاف سواء أنزل أم لا وقال القاضي أبو الطيب في المجرد المشهور من مذهبه أنه لا يفسد اعتكافه سواء أنزل أم لا (والثاني) يفسد أنزل أم لا قال ومن أصحابنا من قال إن لم ينزل لم يبطل وإن أنزل فقولان قال القاضي هذا غلط لا يعرف أن الشافعي اعتبر الانزال في شيء من كتبه وقال صاحب التتمة الصحيح أنه إن أنزل بطل اعتكافه كالصوم والاقولان (أحدهما) لا يبطل كالصوم (والثاني) يبطل والفرق أن هذه المباشرة محرمة في الاعتكاف لعينها حرمة المسجد والاعتكاف كالجمع وليست في الصوم محرمة لعينها بل لحوف الانزال فإذا لم ينزل لم يبطل صومه وقال البغوي أصح القولين فساد الاعتكاف ثم قيل هما إذا لم ينزل فإن

الزمان المصروف اليه ينظر أن نذر مدة غير معينة كشر مطلق أو عشرة مطلقة فيجب التدارك ليتم المدة المنذورة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك الغرض منزلة قضاء الحاجة في أن التابع لا ينقطع به وإن عين المدة فنذر اعتكاف هذه العشرة أو شهر رمضان فلا يجب التدارك لأنه لم ينذر إلا اعتكاف ماعدا ذلك الزمان من العشرة وقوله في الكتاب إلا أن يعين الشهر لا يخفى أن ذكر الشهر جرى على سبيل ضرب المثال للمدة المعينة وقوله فيحمل استثناءه على نقصان الوقت لا على قطع التابع فقط معناه لا على نفي قطع التابع فحذف المضاف وهو النفي هذا لا بد منه وهو مبين في

أنزل فسد وقيل هما إذا أنزل والا فلا يفسد وقيل هما في الحالين وذكر الدارمي والسرخسي مثله
 لكن لم ينصا على الأصح فهذه طرق الأصحاب ومختصرها ان جمهور العراقيين لا يعتبرون
 الانزال واعتبره أبو اسحق المروزي والدارمي من العراقيين وجاهير الخراسانيين واختلفوا
 في الأصح من القولين كما تراه وقال الرافعي الأصح عند الجمهور انه ان أنزل بطل اعتكافه
 والا فلا والله أعلم *

(فرع) إذا استمنى بيده فان لم ينزل لم يبطل اعتكافه بلا خلاف وان أنزل قال البغوي
 والرافعي ان قلنا اذا لمس أو قبل فأنزل لا يبطل فهذا أولى والا فوجهان لان كمال الذة باصطكاك
 البشريتين والأصح البطلان أما اذا نظر فلا يبطل اعتكافه قطعا كما سبق في الصوم وممن صرح به هنا
 الدارمي والله أعلم *

(فرع) قال البغوي كل موضع لزم المعتكف غسل الجنابة اما باحتلام وإما بجماع ناسيا أو باشر
 فيما دبر الفرج بشهوة وأنزل وقلنا لا يبطل اعتكافه بذلك فمكث في المسجد عصي الله تعالى بل
 يجب عليه الخروج للاغتسال ويحرم المكث مع التمكن من الخروج ولا يحسب زمان الجنابة من
 الاعتكاف وكذلك زمان السكر اذا لم يخرج من المسجد لانها ممنوعان من المسجد وقيل يحسب
 لهما لانه ليس فيه الا انه عاص كما لو أكل حراما آخر وقيل يحسب زمان السكر دون زمان الجنابة
 لان عصيان الجنب للمكث في المسجد وعصيان السكران للشرب والمنهه الاول حتى لو نذر
 اعتكافا فاعتكفه جنبا لا يحسب له كما لو نذر أن يقرأ القرآن فقرأه جنبا لا يحسب له عن نذره لان
 النذر للقربة وما يفعله ليس بقربة بل معصية ولو حاضرت المعتكفة لزما الخروج فان لم تخرج لم
 يحسب زمان الحيض وكذلك إذا ارتد لان المرتد ليس أهلا للعبادة هذا آخر كلام البغوي وذكر
 نحوه الرافعي وغيره قل أصحابنا ويلزم الجنب المبادرة بالغسل في الصور المذكورات لكي لا يبطل
 تتابعه قالوا وله الخروج من المسجد للاغتسال سواء أمكنه الغسل في المسجد أم لا لانه أصون
 المسجد ولمروته *

(فرع) المرأة المعتكفة كالرجل المعتكف في تحريم الجماع والمباشرة بشهوة وفي افساده بها
 ويفرق بين العالة اذا كره المختارة والناسية والجاهلة والمكرهة كما سبق والله أعلم *

الوسيط ثم الكلام بعد ذلك بمحتمل من حيث اللفظ محملين (أحدهما) ان الاستثناء محمول فيما اذا
 كانت المدة مطلقة على نفي قطع التابع فقط اذ لا ضرورة الى حمله على نقصان المدة كما سبق وهو يقول
 اذا كانت المدة معينة يحتمل الاستثناء على نقصان الوقت لا على ما حمل عليه عند الاطلاق وهو نفي قطع
 التابع فقط (والثاني) أن يقال أراد به أنه لا يحمل عند التعيين على نفي قطع التابع فقط بل عليه وعلى
 نقصان الوقت والوجه حمله على الاول لان الثاني يقتضي إفادته نفي قطع التابع وإنما يفيد ان لو كان

﴿فرع﴾ اذا جامع المعتكف عن نذر متتابع ذا كراً له عالماً بالتحريم فقد ذكرنا انه يفسد اعتكافه بالاجماع ولا تلزمه الكفارة عندنا وبه قال جماهير العلماء قال الماوردي هو قول جميع الفقهاء الا الحسن البصري والزهرى فقال عليه كفارة الواطىء في صوم رمضان قال العبدري وهو أصح الروايتين عن أحمد قال ابن المنذر أكثر أهل العلم على انه لا كفارة عليه وهو قول أهل المدينة والشام والعراق وقال الحسن والزهرى عليه ما على الواطىء في صوم رمضان وعن الحسن رواية أخرى انه يعتق رقبة فان عجز أهدي بدنة فان عجز تصدق بعشرين صاعاً من تمر *

﴿فرع﴾ في مذاهب العلماء في جوامع المعتكف ناسياً * قد ذكرنا انه لا يفسد اعتكافه عندنا وبه قال داود وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد يفسد * دليلنا الحديث الذي ذكره المصنف وقد سبق انه حديث حسن وهو عام على المختار فيحتج بعمومه الا ما خرج بدليل كفرامة المتلفات وغيرها * ﴿فرع﴾ في مذاهبهم في المباشرة دون الفرج بشهوة * قد سبق الخلاف في مذهبنا وقال أبو حنيفة وأحمد إن أنزل بطل اعتكافه وإلا فلا * وقال مالك يبطل مطلقاً وقال عطاء لا يبطل مطلقاً واختاره ابن المنذر والله أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ويجوز المعتكف أن يلبس ما يلبسه في غير الاعتكاف﴾ لان النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف ولم ينقل انه غير شيتا من ملبسه * ولو فعل ذلك لنقل ويجوز ان يتطيب لانه لو حرم عليه الطيب لحرم ترجيل الشعر كالأحرام * وقد روت عائشة أنها كانت ترجل شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاعتكاف * فدل على انه لا يحرم عليه التطيب ويجوز أن يتزوج ويزوج لانه عبادة لا تحرم التطيب فلا تحرم النكاح كالصوم ويجوز أن يقرأ القرآن ويقرأ غيره ويدرس العلم ويدرس غيره لان ذلك كاه زيادة خير لا يترك به شرط من شروط الاعتكاف ويجوز ان يأمر بالامر الخفيف في ماله وصنعتة ويبيع ويبيع ولا يكثر منه لان المسجد ينزه عن أن يتخذ موضعاً للبيع والشراء فان أكثر من ذلك كره لاجل المسجد ولم يبطل به الاعتكاف وقال في القديم ان فعل ذلك في اعتكاف منذور رأيت أن يستقبله ووجهه ان الاعتكاف هو حبس النفس على الله عز وجل فاذا أكثر من

التتابع مرعياً فيه ليقع الاستثناء صائناً له عن الانقطاع وقد قدمنا أن التتابع غير مرعى عند تعيين الزمان نعم لو فرض التعرض للتتابع مع تعيين الزمان وفرعنا على ان التتابع حينئذ يكون مرعياً فينتظم المحمل الثاني ايضاً والله أعلم *

قال ﴿الفصل الثالث في قواطع التتابع وهي انقطاع شروط الاعتكاف والخروج بكل البدن عن كل المسجد بغير عذر فلو أخرج رأسه أو رجله لم يضر ولو أذن على المنارة وبابه في المسجد لم يضر وان كان

البيع والشراء صار قعوده في المسجد للبيع والشراء لا للاعتكاف والصحيح انه لا يبطل والاول مرجوع عنه لان مالا يبطل قليله الاعتكاف لم يبطل كثيره كالقراءة والذكر ويجوز أن يأكل في المسجد لانه عمل قليل لا بد منه ويجوز أن يضع فيه المائدة لان ذلك أنظف للمسجد ويغسل فيه اليد وإن غسل في الطست فهو أحسن *

(الشرح) حديث عائشة رواه البخاري ومسلم وفي الفصل مسائل (إحداها) قال الشافعي في المختصر ولا بأس ان يلبس المعتكف والمعتكفة ويا كلا ويتطيبا بما شاء. قال أصحابنا يجوز لهما من اللباس والطيب والمأكول ما كان جائزا قبل الاعتكاف وسواء رفيع الثياب وغيره ولا كراهة في شيء من ذلك ولا يقال انه خلاف الاولى هذا مذهبنا قال العبدري وبه قال أكثر العلماء وقال احمد يستحب أن لا يلبس رفيع الثياب ولا يتطيب قال الماوردي وحكي عن طاوس وعطاء انه نوع من الطيب كالخج * دليلنا ما ذكره المصنف ويخالف الحج لانه شرع فيه كشف الرأس واجتناب الخيط وتحريم النكاح وغير ذلك مما ليس في الاعتكاف (الثانية) يجوز أن يتزوج وأن يزوج وقد نص عليه الشافعي في المختصر وافق الاصحاب عليه ولا أعلم فيه خلافا (الثالثة) يجوز أن يقرأ القرآن ويقرئه غيره وأن يتعلم العلم ويعلمه غيره ولا كراهة في ذلك في حال الاعتكاف قال الشافعي وأصحابنا وذلك أفضل من صلاة النافلة لان الاشتغال بالعلم فرض كفاية فهو أفضل من النفل ولانه مباح للصلاة وغيرها من العبادات ولان نفعه متعدد إلى الناس وقد تظاهرت الاحاديث بتفضيل الاشتغال بالعلم على الاشتغال بصلاة النافلة وقد سبق بيان جملة من ذلك في مقدمة هذا الشرح قال الشافعي والاصحاب فالاولي للمعتكف الاشتغال بالطاعات من صلاة وتسبيح وذكر وقراءة واشتغال بعلم تعلم وتعلما ومطالعة وكتابة ونحو ذلك ولا كراهة في شيء من ذلك ولا يقال هو خلاف الاولى هذا مذهبنا وبه قال جماعة منهم عطاء والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وقال مالك واحمد يستحب له الاشتغال بالصلاة والذكر والقراءة مع نفسه قالا ويستحب أن لا يقرأ القرآن ولا يشتغل بكتابة الحديث ولا بمجالسة العلماء كما لا يشرع ذلك في الصلاة والطواف واحتج أصحابنا بن امر القرآن وتعليم العلم والاشتغال به طاعة فاستحب للمعتكف كالصلاة والتسبيح ويخالف الصلاة فانه شرع فيها اذ كان مخصوصة والخشوع وتدبرها وذلك لا يمكن مع الاقراء والتعليم (واما)

بابها خارج المسجد وهي ملتصقة بحريم المسجد فثلاثة أوجه يفرق في الثالث بعذر المؤذن الراتب دون غيره *

الفصل معقود لبيان ما يقطع التتابع في الاعتكاف المتتابع ويحوج إلى الاستئناف وهو فيما ذكره حجة الاسلام رحمه الله أمران (احدهما) انقطاع شروط الاعتكاف والمفهوم من شروط الاعتكاف الامور التي لا بد منها فيه فكيف النفس عن الجماع وعن مقدماته في قول اسكن فيه كلامان (احدهما)

الطواف فقال أصحابنا لا نسلمه ولا يكره اقراء القرآن وتعليم العلم فيه والله اعلم * (الرابعة) قال الشافعي والاصحاب يجوز المعتكف ان يأمر في الخفيف من ماله وصنعتة ونحو ذلك وأن يتحدث بالحديث المباح وأن يبيع ويشترى ويؤجر ونحوهما من العقود بحيث لا يكثر ذلك منه فان اكثر من ذلك كره ولم يبطل اعتكافه وحكي المصنف والاصحاب قولاً قديماً انه إن كان اعتكاف نذر متتابع استأنفه وهذا شاذ ضعيف والمذهب الاول قال إمام الحرمين هذا المحكي عن القديم غلط صريح ودليل الجميع في المكتاب * واستدل أصحابنا لإباحة الحديث المباح في الاعتكاف بحديث صفية أم المؤمنين رضي الله عنها « أنها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوره في اعتكافه في المسجد فتحدثت عنده ساعة ثم قامت تنقلب فقام النبي صلى الله عليه وسلم معها يقلبها حتى اذا بلغت باب المسجد مر رجلا من الانصار فسلما على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على رسلكما انما هي صفية بنت حنظل سبحان الله وكبر عليها فقال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله إن الشيطان يجري من الانسان مجرى الدم واني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئا » رواه البخاري ومسلم *

(فرع) قد ذكر المصنف أنه يجوز المعتكف أن يبيع ويشترى ولا يكثر منه فان أكثر كره وهكذا قاله البغوي وكثيرون أو الا كثرون وقد نص الشافعي في المختصر على إباحة البيع للمعتكف فقال ولا بأس على المعتكف أن يبيع ويشترى ويخييط ويحاسب العلماء ويتحدث بما أحب ما لم يكن انما هذا نصه واختلفت عبارة الاصحاب في ذلك فقال المصنف ما قدمناه ووافقه عليه من ذكرناه وقطع الماوردي بان البيع والشراء وعمل الصنائع في المسجد مكروه للمعتكف وغيره ولا يبطل به الاعتكاف وقال صاحب الشامل فان باع المعتكف أو اشترى فلا بأس به نص عليه الشافعي في الام وفي القديم قال في القديم ولا يكثر من التجارة لئلا يخرج عن حد الاعتكاف قال وقال في البويطي وأكره البيع والشراء في المسجد قال صاحب الشامل فالمسألة على قولين (أصحهما) يكره البيع والشراء في المسجد (والثاني) لا يكره قال فان كان محتاجا الى شراء قوته وما لا بد له منه لم يكره قال فاما الخياطة فان خاط ثوبه الذي يحتاج الى لبسه جاز وان كان كثيرا فتركه أولى هذا كلام صاحب الشامل وجزم الشيخ أبو حامد بكراهة البيع والشراء في المسجد

انه غير مجرى علي اطلاقه لان من شروط الاعتكاف النقاء عن الحيض والجنابة ومعلوم ان انقطاع هذا الشرط بعروض الحيض والاحتلام لا يقطع التتابع (والثاني) ان اللبس في المسجد من الامور التي لا بد منها في الاعتكاف واذا خرج من المسجد انقطع هذا الشرط فاذا الخروج من المسجد داخل في انقطاع شروط الاعتكاف وقضية العطف ألا يدخل أحدهما في الآخر (الامر الثاني) الخروج بكل البدن عن كل المسجد بغير عذر وفيه ثلاثة قيود (أحدها) كون الخروج بكل البدن

وقال القاضي أبو الطيب في المجرد قال الشافعي في البويطي وأكره البيع والشراء في المسجد فان باع معتكف أو غيره كرهته والبيع جائز قال القاضي بسبب المسجد لا بسبب الاعتكاف قال وهي كراهة تنزيه لا تحريم هذا كلام القاضي وقال المحاملي في المجموع قال الشافعي في المختصر والام والقديم ولا بأس ان يبيع المعتكف ويشتري ويخيط وفي كراهته قولان (أرجحها) الكراهة قال وقول الشافعي لا بأس به اراد انه لا يؤثر في الاعتكاف ولا يمنع منه لاجله (فاما) المسجد فهو مكروه للمعتكف وغيره وقال المتولي اذا اشتغل المعتكف بالبيع والشراء فان كان محتاجا اليه لتحصيل قوته لم يكره وان قصد به التجارة وطلب الزيادة فقد نص في الام انه لا بأس به ونقل

والقصد به الاحتراز عما اذا اخرج يده أو رأسه فلا يطل اعتكافه واحتجوا له بما روى أن رسول الله ﷺ «كان يذني رأسه الى عائشة رضي الله عنها فترجله وهو معتكف وهو في المسجد» (١) ولو اخرج احدي رجله أو كليهما وهو قاعد مادلها فكذلك وان اعتمد عليهما فهو خارج (الثاني) كون الخروج عن كل المسجد والقصد به الاحتراز عما اذا صعد المنارة للاذان وللنارة حالئذ (احدها) أن يكون بابها في المسجد أو في رحبته المتصلة به فلا بأس بصعودها للاذان وغيره كصعود سطح المسجد ودخول بيت منه ولا فرق بين أن يكون في نفس المسجد أو الرحبة وبين أن تكون خارجة عن سمت البناء وتربيعة وأبدى الامام رحمه الله احتمالا فيما اذا كانت خارجة عن السمت قال لانها حينئذ لا تعد من المسجد ولا يصح الاعتكاف فيها وكلام الاثمة ينازع فيما وجه به الاحتمال (والثانية) أن لا يكون بابها في المسجد ولا في رحبته المتصلة به فهل يبطل اعتكاف المؤذن الراتب بصعودها للاذان فيه وجهان (أحدهما) نعم لانه لا ضرورة اليه لامكان الاذان على سطح المسجد فصار كما لو صعدا لغير الاذان أو خرج إلى الامير أو غيره ليعلمه بالصلاة (والثاني) لا للمعنيين (أحدهما) انها مبنية للمسجد معدودة من توابعه (والثاني) انه قد اعتاد صعودها للاذان والناس استأنسوا بصوته فيعذر فيه ويجعل زمان الاذان مستثنى عن اعتكافه وهذا أوضح المعنيين

(١) «حديث» انه كان يذني رأسه الى عائشة تقدم قريبا *
«حديث» ان نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كن يعتكفن في المسجد لم أره هكذا وانما في المتفق عليه من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل مكتبته وانها استأذنته فضربت لها خباءا وان زينب ضربت لها خباءا وامر غيرها من ازواجه بذلك فذكر الحديث *
«حديث» لا تشد الرجال الا الى فلاته مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الاقصى متفق عليه من حديث ابى سعيد وابى هريرة وغيرهما *

البيوطي أنه يكره البيع والشراء في المسجد فحصل في المسألة قولان (الصحيح) كراهته وقال
السرخسي في البيع والشراء للمعتكف نصان مختلفان وللأصحاب فيهما طريقان (أحدهما) في كراهته
قولان (والثاني) أنها على حالين فإن اتفق البيع نادرا لم يكره وإن أخذته عادة منع منه وقال الدارمي
يكره للمعتكف البيع والشراء في المسجد فإن لم يكن له من يشتري له الخبز خرج له هذا كلام
الأصحاب وحاصله أن الصحيح كراهة البيع والشراء في المسجد إلا أن يحتاج إليه لضرورة ونحوها
وقد سبق بيان هذا بادلته في آخر باب ما يوجب الغسل والله أعلم *

(فرع) قد ذكرنا قريبا عن نص الشافعي في المختصر وغيره أنه لا بأس على المعتكف أن
يخيط في المسجد وهذا فيه خلاف عندنا في حق المعتكف إذا خاط ما تدعو حاجته إليه ولا كراهة
حينئذ (فأما) غير المعتكف والمعتكف إذا أخذ مسجدا محلا لذلك وأكثر فيه من الخياطة ونحوها

لأن المنارة وإن كانت معدودة من تراجم المسجد فهو إلى أن يصل إليها منفصل عن المسجد ولو خرج
إليها غير المؤذن الراتب للآذان رتب حكمه على الراتب أن أبطلنا اعتكافه به فهنا أولى وإلا فينبى
على المعنيين (أن قلنا) بالثاني بطل (وان قلنا) بالاول فلا وإذا تركت الترتيب أطلقت ثلاثة أوجه كما في
الكتاب (الثالث) الفرق بين الراتب وغيره قل صاحب التهذيب وغيره وهو الأصح (وقوله) ولو أذن
على المنارة التصوير في التأذين ينبى على أن الخروج إليها وهي خارجة عن المسجد لغير الآذان لا يجوز
بحال لكنها إذا كانت في المسجد فلا فرق بين أن يصعد بها الآذان أو غيره (وقوله) وإن كان بابها
خارج المسجد وهي ملتصقة بمحرم المسجد ففيه ثلاثة أوجه يشعر بتأييد الخلاف بما إذا كانت ملتصقة
بمحرم المسجد وفنائه لكن الأكثرين لم يشترطوا في صورة الخلاف سوى أن يكون بابها خارج
المسجد كما قدمناه وأورد أبو القاسم الكرخي الخلاف فيما إذا كانت في رحبة منفصلة عن المسجد
بينما وبين المسجد طريق (واعلم) أنه لو اقتصر في الضابط المذكور على الخروج عن المسجد وحذف
لفظي الكل لمكان الغرض حاصل فإن من أخرج بعض بدنه لا يسمي خارجا ألا ترى أنه لو حلف
أن لا يخرج من الدار فأخرج رأسه أو رجله غير معتمد عليهما لم يحنث وكذا لا يقال خرج من
المسجد إلا إذا انفصل عن كاه *

قال (وأما العذر فعلا مراتب (الاولي) الخروج لقضاء الحاجة وهو لا يضر
ولا يجب قضاء تلك الاوقات ولا تجديد النية عند العود ولا فرق بين قرب
الدار وبعدها (و) وبين أن يكثر الخروج (و) لقضاء الحاجة أو يقل ولا بأس بعبادة
المريض في الطريق من غير تعريض ولا بأس بصلاة الجنائز من غير أروار عن الطريق وكذا كل
كل وقفة في حد صلاة الجنائز ولو جامع في وقت قضاء الحاجة انقطع التتابع (و) *

القيد الثالث كون الخروج بغير عذر وقد رتب العذر على مراتب (أحداها) الخروج لقضاء الحاجة فهو

فهو مكروه ولا يبطل به اعتكافه على المشهور من مذهبننا وفيه القول القديم الذي حكاه المصنف
والاصحاب وهذا غلط كما سبق هذا مختصر كلام الاصحاب في ذلك قال الدارمي تكره الخياطة في المسجد
كالبيع وقليلها حاجة جائز كالبيع وقال المارودي البيع والشراء وعمل الصنائع في المسجد مكروه
وغيره وقليل ذلك أخف من كثيره وقال صاحب الشامل ان خاط ثوبه الذي يحتاج الى لبسه لم
يكرهه وان كان كثيرا فتركه أولى وقال البغوي ان عمل عملا مباحا يسيرا أو خاط شيئا من ثوبه
لم يكرهه فان قعد يحترف بالخياطة أو بحرفة أخرى كرهه وعبارات باقي الاصحاب نحو هذا والله أعلم *

محتمل روى عن عائشة رضي الله عنها « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اعتكف لا يدخل البيت
الا لحاجة الانسان (١) » وفي معناه الخروج للاغتسال عند الاحتلام وقد تقدم ذكره وهل يجوز الخروج
للاكل فيه وجهان (أحدهما) وبه قال ابن سريج لا لان الاكل في المسجد ممكن (والثاني) وبه قال
أبو اسحق نعم لانه قد يستحي منه ويشق عليه والاول أظهر عند الامام وصاحب التهذيب
(والثاني) أظهر عند الاكثرين وحكاه الرويانى عن نصه في الاملاء وفي عبارة المختصر
ما يدل عليه ولو عطش ولم يجد الماء في المسجد فهو معذور في الخروج وان وجد فله
الخروج للشرب فيه وجهان (أحدهما) لا فانه لا يستحي منه ولا يعدم تركه من المروءة بخلاف
الاكل وقد اطلق في التنبيه القول بأن الخروج للاكل والشرب لا يضر والوجه تأويله ثم
في الفصل مسائل (أحداها) أوقات الخروج لقضاء الحاجة لا يجب تداركها وله مأخذان (أحدهما)
ان الاعتكاف مستمر في اوقات الخروج لقضاء الحاجة ولذلك لو جامع في ذلك الوقت بطل
اعتكافه على الصحيح (والثاني) ان زمان الخروج لقضاء الحاجة جعل كالمستثنى لفظا عن المدة المذكورة
لانه لا بد منه اذا فرغ وعاد لم يحتج الى تجديد النية (اما) على المأخذ الاول فظاهر (واما) على الثاني
فلأن اشتراط التتابع في الابتداء رابطة تجمع ما سوى تلك الاوقات ومنهم من قال ان طال الزمان
ففي لزوم التجديد وجهان كما لو أراد البناء على الوضوء بعد التفريق الكثير ويجوز أن يعلم لهذا
قوله ولا يجب تجديد النية بالوافائه اطلاق الكلام اطلاقا (الثانية) لو كان في المسجد سقاية لم يكلف
قضاء الحاجة فيها لما فيه من اللذة وسقوط المروءة وكذا لو كان في جوار المسجد صديق له وأمكنه دخول
داره فان فيه مع ذلك قبول من قبل له الخروج الى داره ان كانت قريبة أو بعيدة غير متفاحشة البعد فان تفاحش
بعدها فيه وجهان (أحدهما) يجوز ايضا لما سبق ولفظ الكتاب يوافق هذا الوجه لاطلاقه القول بأنه لا فرق
بين قرب الدار وبعدها (والثاني) المنع لانه قد يأتيه البول الى أن يرجع فبقي طول يومه في الذهاب والرجوع
الا أن لا يجد في الطريق موقعا للفراغ او كان لا يليق بحاله ان يدخل لقضاء الحاجة غير داره وتقل

(١) « حديث » انه كان اذا اعتكف لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان: متفق عليه من
حديث عائشة وهو في السنن ايضا ولفظة الانسان ليست في صحيح البخارى *

وقد سبق في آخر باب ما يوجب الغسل بيان هذا كله واشباهه مما يكره في المسجد أو يحرم أو يباح أو يندب وأن رفع الاصوات فيه مكروه والبول حرام في غير اثناء وفي اثناء على الاصح والفصد والحجامة ونحوها فيه حرام في غير اثناء ومكروه في الاثناء والله اعلم *

(فرع) قال القاضي أبو الطيب في المجرد قال الشافعي في الام والجامع الكبير لا بأس أن يقص في المسجد لان القص وعظ وتذكير قال (وأما) الحديث المباح فلاولى تركه فان فعل

الامام فيما اذا كثر خروجه لعارض يقتضيه الوجهين أيضا وقال من أئمتنا من نظر الى جنس قضاء الحاجة ومنهم من خصص عدم تأثيره بما اذا قرب الزمان وقصر وبالأول اجاب صاحب الكتاب وهو قضية اطلاق المعظم لكن فيما اذا تفاحش البعد وجه المنع اظهر عند أئمتنا العراقيين وذكر الروياني في التجربة انه المذهب ولو كانت له داران كل واحدة منهما بحيث يجوز الخروج اليها لو انفردت واحداهما أقرب ففي جواز الخروج الى الاخرى وجهان (احدهما) وبه قال ابن ابي هريرة يجوز كما لو انفردت (واصحها) لا يجوز للاستغناء عنه ولا يشترط لجواز الخروج أرهاق الطبيعة وشدة الحاجة واذا خرج لم يكلف الاسراع بل بمشي على سجيته المعهودة (الثالثة) لا يجوز الخروج لعيادة المريض ولا لصلاة الجنائزة ولو خرج لقضاء الحاجة فعاد في الطريق مريضا نظر ان لم يقف ولا ازور عن الطريق بل اقتصر على السلام والسؤال فلا بأس وان وقف وأطال بطل اعتكافه وان لم يطل ففيه وجهان منقولان في التهمة والعدة والاصح انه لا بأس به وادعي الامام اجماع الاصحاب عليه ولو ازور عن الطريق قليلا فعاده فقد جعلاه على هذين الوجهين والاصح المنع لما فيه من انشاء سير لغير قضاء الحاجة وقد روى « انه صلى الله عليه وسلم كان لا يسأل عن المريض الا ما رأى اعتكافه ولا يعرج عليه » (١) واذا كان المريض في بيت من الدار التي يدخلها قضاء الحاجة فالعدول لعيادته قليل وان كان في دار أخرى فكثير ولو خرج لقضاء الحاجة فصلى في الطريق على جنازة فلا بأس اذا لم ينتظرها ولا ازور عن الطريق وحكى صاحب التهمة فيه الوجهين لان في صلاة الجنائزة يقتصر الى الوقفة وقال في التهذيب ان كانت متعينة فلا بأس والا فوجهان والاظهر (الاول) وجعل الامام قدر صلاة الجنائزة حد الوقفة البسيطة وتابعه المصنف واحتملاه لجميع والاغراض (منها) ان يأكل لهما اذا فرغنا علي انه لا يجوز الخروج للأكل لكن لو جامع في مروره بان كان في هودج أو فرض ذلك في وقفة بسيرة ففي بطلان اعتكافه وجهان (اصحها) وهو المذكور في الكتاب انه يبطل اما اذا قلنا باستمرار الاعتكاف في أوقات الخروج لقضاء الحاجة فظاهر واما اذا لم تقل به فلان الجماع عظيم الوقع فلا اشتغال به أشد اعراضا عن العبادة من اطالة الوقفة

(١) حديث يروى انه صلى الله عليه وسلم كان لا يسأل عن المريض الا ما رأى اعتكافه ولا يعرج عليه ابو داود من حديث عائشة وفيه ليث بن ابي سليم وهو ضعيف والصحيح عن عائشة من فعلها وكذلك اخرجه مسلم وغيره : وقال ابن حزم صح ذلك عن علي والله تعالى اعلم *

فلا بأس به ما لم يكن أنما وهذا الذي قاله الشافعي رحمه الله في القصص محمول على قراءة الاحاديث المشهورة والمغازي والرقائق ونحوها مما ليس فيه موضوع ولا مالا تحتمله عقول العوام ولا ما ذكره أهل التواريخ والقصص من قصص الانبياء وحكاياتهم فيها أن بعض الانبياء جرى له كذا من فتنة أو نحوها فان هذا كله يمتنع منه وقد سبق بيان هذا في آخر باب ما يوجب الغسل *

﴿ فرع ﴾ قال الشافعي في المختصر ولا يفسد الاعتكاف سباب ولا جدال واتفق اصحابنا على هذا قالوا ويستحب للمعتكف اذا سبه انسان ان لا يجيبه كما لا يجيبه الصائم فان أجابه وسب غيره أو جادل بغير حق كره ولم يبطل اعتكافه بالاتفاق قال المتولي ويبطل ثوابه أو ينقص هذا لفظه (المسألة الخامسة) قال الشافعي والاصحاب يجوز للمعتكف وغيره ان يأكل في المسجد ويشرب ويضع المساندة ويغسل يده بحيث

في عيادة مريض (والثاني) انه لا يبطل لانه غير معتكف في تلك الحالة ولم يصرف اليه زمانا واذا قرع من قضاء الحاجة واستنجى لم يلزمه نقل الوضوء الى المسجد بل يقع ذلك تابعاً بخلاف ما اذا احتاج الى الوضوء من غير قضاء الحاجة كما لو قام من النوم لا يجوز له الخروج ليتوضأ في اظهر الوجهين اذا أمكن الوضوء في المسجد واذا وقفت على ما ذكرنا علمت قوله من غير تعريض بالواو والتعريض هو الوقوف وكذا قوله ولا بأس بصلاة الجنائز وقوله وكذا كل وقفة وقوله في مسألة الجماع انقطع التابع *

قال ﴿ الرتبة الثانية الخروج بعذر الحيض غير قاطع للتتابع الا أن قصرت مدة الاعتكاف وامكن ايداعها في أيام الطهر ففيه وجهان ﴾ *

اذا حاضت المعتكفة لزما الخروج وهل ينقطع تتابع اعتكافها ان كانت المدة المنذورة طويلة لا تخلو عن الحيض غالباً فلا ينقطع بل تبني اذا ظهرت كما لو حاضت في صوم الشهرين عن الكفارة وان كانت بحيث تخلو عن الحيض فقد قال الامام وصاحب الكتاب فيه وجهان وقال آخرون قولان (احدهما) انه لا ينقطع به التابع لان جنس الحيض متكرر بالجيلة فلا يؤثر في التابع كقضاء الحاجة (وأظهرهما) ينقطع لانها بسبيل من أن تشرع كما طهرت وتودع الاعتكاف زمان الطهر واستبعد بعض الشارحين عبارة الوجهين من صاحب الكتاب لانه ذكر في صورة الرتبة الثالثة قولين مرتبين على الحيض ولا ينتظم ترتيب القولين على الوجهين ولا شك انه لو اطلق عبارة القولين لكان أحسن لكن ينبغي ان يعلم ان الامر فيه هين من جهة المعنى من وجهين (احدهما) أن الذي يستحق الاستبعاد ترتيب القولين المنصوصين على وجهي الاصحاب والقولان في تلك الصورة ليسا منصوصين بل هما حاصلان من تصرف الاصحاب كما استعرفوه الوجهان في الحيض ليسا على معنى اقتراح الاصحاب واختلافهم وانما هما مأخوذان من القولين في انه هل يبطل التابع بالحيض في صوم كفارة اليمين اذا شرطنا

لا يتأذى بغسلته أحد وان غسلها في الطست فهو أفضل ودليل الجميع في الكتاب قال أصحابنا
ويستحب للأكل أن يضع سفرة ونحوها ليكون انظف للمسجد واصون قال البغوي يجوز نضح
المسجد بالماء المطلق ولا يجوز بالمستعمل وان كان طاهرا لان النفس قد تعافى وهذا الذي قاله ضعيف
والختار أن المستعمل كالمطلق في هذا لان النفس انما تعافى شربه ونحوه وقد اتفق اصحابنا على
جواز الرضوء في المسجد واسقاط مائه في ارضه مع انه مستعمل ومن صرح به صاحبنا الشامل
والتمتة في هذا الباب وقد قدمنا بيانه في آخر ما يوجب الغسل ونقلنا هناك عن ابن المنذر انه نقل
اجماع العلماء على ذلك ولانه اذا جاز غسل اليد في المسجد من غير طشت كما صرح به المصنف
وجميع الاصحاب فرشه بالماء المستعمل لولي لانه انظف من غسالة اليد والله اعلم * قال الماوردي
والاولي ان يغسل اليد حيث يبعد عن نظر الناس وعن مجالس العلماء قال وكيفما فعل جاز
والله اعلم * قال اصحابنا والمعتكف النوم والاضطجاع والاستلقاء ومدرجليه ونحو ذلك في المسجد

لانه يجوز ذلك لغيره فله اولى وقد سبقت المسألة في باب ما يوجب الغسل *

(فرع) في مذاهب العلماء في بيع المعتكف وشراؤه * قد ذكرنا ان الاصح من مذهبنا كراهته
الا لما لا بد له منه قال ابن المنذر ومن كرهه عطاء ومجاهد والزهرى ورخص فيه ابو حنيفة وقال
سفيان الثوري واحمد يشترى الخبز اذا لم يكن له من يشتري وعن مالك رواية كالثوري ورواية
يشترى ويبيع اليسير قال ابن المنذر وعندي لا يبيع ولا يشترى الا ما لا بد له منه اذا لم يكن له من
يكفيه ذلك قال فاما سائر التجارات فان فعلها في المسجد كره وان خرج لها بطل اعتكافه وان
خرج لقضاء حاجة الانسان فباع واشترى في مروره لم يكره والله اعلم *

فيه التتابع ومثل هذا الخلاف قد يسمى قولاً وقد يسمى وجهاً فالخلاف ترتيب قولين من تصرف الاصحاب
على قولين مثلها (واثنان) ان الذي يستبعده بناء القولين على الوجهين فان المبني عليه ينبغي أن
يكون أقدم من المبني أما الترتيب فلا يعني به الا أن أحد طرفي الخلاف في صورة اولى منه في صورة أخرى
ولابد في أن يكون قول الانقطاع في تلك الصورة اولى من وجه الانقطاع في صورة الحيض والمذكور
في الكتاب هو الترتيب دون البناء *

قال (الرتبة الثالثة الخروج بالمرض أو بالنسيان أو بالاكره أو لاداء شهادة متعينة أو تمكين
من حد أو عدة ففيه قولان مرتبان على الحيض وأولى بان ينقطع التتابع) *

في هذه الرتبة صور (إحداها) المرض العارض للمعتكف على ثلاثة أضرب (أحدها) المرض
الخفيف الذي لا يشق معه المقام في المسجد كالصداع والحمى الخفيفة فلا يجوز الخروج من المسجد
ولو خرج انقطع التتابع (الثاني) المرض الذي يشق معه المقام في المسجد لحاجته الى الفراش والخادم

(فرع) مذهبنا أنه لا يكره دخول المعتكف تحت سقف وتقله بن المنذر عن الزهري وأبي حنيفة قال وبه أقول وروينا عن ابن عمر قال لا يدخل تحت سقف وبه قال عطاء والنخعي وإسحق وقال الثوري إذا دخل بيتا انقطع اعتكافه *

(فرع) في مذاهب العلماء في الطيب للمعتكف مذهبنا أنه لا كراهة فيه كما سبق قال ابن المنذر وبه قال أكثر العلماء منهم مالك وأبو حنيفة وأبو ثور وقال عطاء لا تطيب المعتكف قال فان خالفت لم يقطع متابعتها قال وقال معمر يكره أن يطيب المعتكف قال ابن المنذر لا معنى لكراهة ذلك قال ولعل عطاء إنما كره طيبها لكونها في المسجد كما يكره لغير المعتكف الطيب إذا أرادت الخروج إلى المسجد * قال المصنف رحمه الله تعالى *

(فصل إذا فعل في الاعتكاف ما يطلبه من خروج أو مباشرة أو مقام في البيت بعد زوال العذر نظرت فإن كان ذلك في تطوع لم يبطل ماضى من اعتكافه لأن ذلك القدر لو أفرد به بالاعتكاف واقتصر عليه أجزاء ولا يجب عليه إتمامه لأنه لا يجب المضي في فاسده ولا يكره بالشروع كالصوم وإن كان في اعتكاف مندور نظرت فإن لم يشرط فيه التتابع لم يبطل ماضى من اعتكافه لما ذكرناه في التطوع ويلزمه أن يتم لأن الجميع قد وجب عليه وقد فعل البعض فوجب الباقي وإن كان قد شرط فيه التتابع بطل التتابع ويجب عليه أن يستأنفه ليأتى به على الصفة التي وجب عليها *

(الشرح) هذا الفصل كله كما ذكره وهو متفق عليه قال أصحابنا وكل ما قطع التتابع في النذر المتتابع يوجب الاستئناف بنية جديدة قال أصحابنا وكل عذر لم نجعله قاطعا للتتابع فعند الفراغ منه يجب العود فلو أخر انقطع التتابع وتعذر البناء ويجب قضاء الاوقات المصروفة إلى غير قضاء الحاجة ولا يجب قضاء أوقات الحاجة ولا الذهاب له والمجيء منه وإذا عاد فهل يجب تجديد النية ينظر فإن

وتردد الطيب يبيح الخروج وإذا خرج فهل ينقطع التتابع فيه قولان (أظهرهما) لا لدعاء الحاجة اليه كالخروج لقضاء الحاجة (والثاني) نعم لأن المرض لا يغلب عروضة بخلاف قضاء الحاجة والحيض فإنه يتكرر غالبا فيجعل كالمستثنى لفظا والقول الأول منصوص عليه في المختصر والثاني مخرج خرجوه من أحد القولين في أن المرض يقطع تتابع الصوم في الكفارة (الثالث) المرض الذي يخاف منه تلويث المسجد كأنطلاق البطن وإدرار البول والجرح السائل فالمشهور أن الخروج له لا يقطع التتابع لا ضطراره إليه كالخروج للحيض وحكى الإمام عن بعض الأصحاب طرد القولين فيه وإذا تأمات ذلك عرفت أن لفظ الكتاب وإن كان مطلقا في حكاية الخلاف فالضرب الأول غير مراد منه والثاني مراد وفي الثالث الطريقان فهو على المشهور غير مراد أيضا (الثانية) لو خرج ناسيا هل ينقطع تتابعه فيه وجهان (أحدهما) نعم لأن اللبس مأموريه والنسيان ليس بعذر في ترك المأمورات (وأصحهما) لا كما لا ينقطع

كان خروجه لقضاء الحاجة ومالابده منه كالاغتسال والاذان اذا جوزنا الخروج له لم يجب على المذهب سواء طال الزمان أو قصر وقيل ان طال الزمان في وجوب تجديدها وجهان وقد سبق بيانه (وأما) ماله منه بد ففيه وجهان (أحدهما) يجب تجديدها لانه ليس ضروريا (وأصحهما) لا يجب لان النية الاولى شملت جميع المندور وهذا الخروج لا يقطع التتابع فكأنه لم يخرج وطرد الشيخ ابو علي السنجى هذا الخلاف فيما اذا خرج لغرض استثناء ثم عاد ولو عين لا اعتكافه مدة ولم يتعرض للتتابع ثم جامع أو خرج خروجاً بلا عذر ففسد اعتكافه ثم عاد ليتم الباقي ففي وجوب تجديد النية هذان الوجهان قال امام الحرمين لكن المذهب هنا وجوب تجديدها وهو كما قال فالصحيح وجوب تجديد النية هنا لتخلل المنافي القاطع للاعتكاف ولا يفتر بجزم صاحبي الابانة والبيان بأنه لا يجب التجديد هنا وقولهما أن الزمان مستحق للاعتكاف وقد صح دخوله فيه لانه خرج منه ففسدت نيته والله أعلم •

(فرع) في مسائل تتعلق بكتاب الاعتكاف وبعضها من الضروريات التي تركها المصنف (أحدها) اذا نذر اعتكافاً متتابعاً وشرط الخروج منه ان عرض عارض مثل مرض خفيف او عيادة مريض او شهود جنازة او زيارة او صلاة جمعة او شرط الخروج لاشتغال بعلم او لغرض آخر من اغراض الدنيا والآخرة صح شرطه على المذهب نص عليه في المختصر وقطع به الاصحاب في جميع الطرق ومنهم المصنف في التنبيه الا صاحب التقريب والحناطي فحكيا قولاً آخر شاذاً انه لا يصح شرطه لانه مخالف لمقتضاه فبطل كما لو شرط الخروج للجماع فانه يبطل بالاتفاق وتابعهما على حكاية هذا القول الشاذ امام الحرمين وغيره من المتأخرين وهو غريب ضعيف وهو مذهب مالك والاوزاعي ودليل المذهب انه اذا شرط الخروج لعارض فكأنه شرط الاعتكاف في زمان دن زمان وهذا جائز بالاتفاق قال

بالجماع ناسياً وكما لا يبطل الصوم بالاكل والجماع ناسياً واقتصر كثير من الأئمة على ايراد هذا الثاني ومن أورد خلافاً عبر عنه بالوجهين ولفظ القولين في هذه الصورة محمول على ان الخلاف يخرج من الخلاف في المرض ومثل ذلك قد يسمي قولاً على ما سبق وفي عبارة الامام ما يبين ذلك فان قلنا بالوجه الثاني فذلك فيما اذا نذر على القرب أما اذا طال الزمان فقد قال في التتمة فيه وجهان كالوجهين في بطلان الصوم بالاكل الكثير ناسياً (الثالثة) لو أكره حتى خرج ففيه قولان كالقولين فيما لو أكره وهو صائم والذي أجاب به الجمهور أنه لا ينقطع التتابع ولو أخرجه السلطان ظلماً في مصادرة وغيرها أو خاف من ظالم فخرج واستتر فعلي القولين لانه لم يخرج بدعاية نفسه ولو أخرج لحق توجه عليه وهو بماطل به بماطل اعتكافه لان التقصير منه ولو أخرج لاقامة حد عليه نسياناً ولو حمل فأخرج لم يبطل اعتكافه كما لو أوجر الصائم الطعام لا يبطل صومه ورأى الامام تخريجه على الخلاف لحصول المفارقة

أصحابنا فإذا قلنا بالمذهب. نظر إن عين نوعا فقال لا أخرج إلا للعبادة المرضي أو لعبادة زيد أو تشييع الجنائز أو جنازة زيد خرج لما عينه لا لغيره وإن كان غيره أهم منه لأنه يستبجح الخروج بالشرط فاختص بالمشر وطولن أطلق وقال لا أخرج إلا لشغل أو عارض جاز الخروج لكل عارض وجاز الخروج لكل شغل ديني أو دنيوي فالاول كالجمعة والجماعة والعبادة وزيارة الصالحين والمواضع العاضلة والقبور وزيارة القادم من سفر ونحوها (والثاني) كلقاء السلطان ومطالبة الغريم ولا يبطل التتابع بشيء من هذا كله قالوا ويشترط في الشغل الدنيوي كونه مباحا هذا هو المذهب وفيه وجه ضعيف حكاه المأوردى في الحاوى والرافعي وغيرهم أنه لا يشترط فعلي هذا لو شرط الخروج لقتل أو شرب خمر أو سرقة ونحوها فخرج له لم يبطل اعتكافه وله البناء بعد رجوعه لأن نذره بحسب الشرط قالوا وليست النظارة والعزاة من الشغل فلا يجوز الخروج لها قال أصحابنا وإذا قضي الشغل الذي شرطه وخرج له لزمه العود والبناء علي اعتكافه فإن آخر العود بعد قضاء الشغل بلا عذر بطل تنابعه ولزمه استئناف الاعتكاف كما سبق فيمن أقام بعد قضاء حاجته ونحوها قال أصحابنا ولو نذر اعتكافا متتابعاً وقال في نذره إن عرض مانع قطعت الاعتكاف

عن المسجد بعارض غير غالب (الرابعة) إذا دعي لاداء شهادة فخرج لها نظر ان لم يكن متعينا لادائها انقطع تنابع اعتكافه سواء كان متعينا عند التحمل أو لم يكن لأنه ليس له الخروج والحالة هذه لحصول الاستغناء عنه وإن كان متعينا لم يخل اما ان يكون متبرعا عند التحمل أو بآثر من غيره فان كان متبرعا فقد نص في المختصر علي انه ينقطع اعتكافه وفي المرأة إذا خرجت للعدة أنه لا ينقطع بل تبني واختلف الاصحاب علي طريقين (أحدهما) وبه قال ابن سريج أنهما علي قولين بالنقل والتخريج ولا يخفى توجيههما مما سبق في الصور وبعضهم يطلق في المسألة وجهين بدلا عن القولين (والثاني) وبه قال أبو اسحق تقرير النصين والفرق ان التحمل انما يكون للاداء فاذا تحمل باختياره فقد ألجأ نفسه الي الاداء والنكاح لا ياتر للعدة علي أن المرأة الي النكاح أحوج منه الي التحمل لتعلق مصالحها به وظاهر المذهب في كل واحدة من الصورتين مانص عليه وإن كان متعينا عند التحمل أيضا فهو مرتب علي ما إذا لم يكن متعينا (ان قلنا) لا ينقطع ثم فهنا أولي وإن قلنا ينقطع فهنا وجهان والفرق أنه لم يتحمل بداعيته واختياره (الخامسة) لو أخرج لاقامة حديق عليه نظر ان ثبت باقراره انقطع اعتكافه وان ثبت بيينة فحاصل ما ذكره الأئمة فيه طريقان كاطريقية فيما لو خرج لاداء الشهادة الا أن المنقول عن النص هنا انه لا ينقطع واقتصر علي الجواب عليه كثير من أئمتنا العراقيين والفرق بينه وبين مسألة الشهادة أن الشهادة انما تتحمل لتؤدى فاختياره للتحمل اختيار الاداء والجريمة الموجبة للحد لا يرتكبها المحرم ليقام عليه الحد فلم يجعل اختياره للسبب اختيارا له (السادسة) لو لزم المعتكف في خلال اعتكافها

فحكمه حكم من شرط الخروج كما سبق الا أنه اذا شرط الخروج منه بعد قضاء الشغل الرجوع والبناء على اعتكافه حتى تنقضي مدته وفيما اذا شرط القطع لا يبرأ منه بل اذا عرّض الشغل الذي شرطه انقضى نذره وبرئت ذمته منه وبجاء الخروج ولا يرجع عليه ولو قال علي أن اعتكف رمضان الا أن أمرض أو أسافر فمرض أو سافر فلا شيء عليه ولا قضاء ولو نذر صلاة و شرط الخروج منها ان عرض عارض أو نذر صوما و شرط الخروج منه ان جاع أو ضيفه انسان أو ضاف به أحد فوجهان حكاهما امام الحرمين والبعثي والمتولي وصاحب البيان وآخرون وذكرهما الدارمي في الصوم (أصحهما) ينعقد نذره ويصح الشرط فاذا وجد العارض جازله الخروج منه وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنيجي والتميمي والماوردي وابن الصباغ والجمهور ونقله ابن الصباغ عن أصحابنا ودليله القياس على الاعتكاف (والثاني) لا ينعقد نذره بخلاف الاعتكاف فان ما تقدم منه على الخروج عبادة مستقلة بخلاف الصوم والصلاة وصحح البغوي في الصلاة عدم الانتقاد وليس تصحيحه هنا بصحيح بل الصحيح ما قدمناه عن الجمهور والله أعلم * ولو نذر الحج و شرط فيه الخروج ان عرض عارض انقعد النذر كما ينعقد الاحرام المشروط وفي جواز الخروج بهذا الشرط قولان معروفان في كتاب الحج مشهوران (أصحهما) يجوز كالاعتكاف (والثاني) لا قال صاحب الحاوي وغيره والفرق أن الحج أقوى ولهذا يجب المضي في فاسده قال الرافعي والصوم والصلاة أولى من الحج لجواز الخروج عند أصحابنا العراقيين وقال الشيخ أبو محمد الحج أولى به والله أعلم * ولو نذر التصديق بعشرة دراهم أو بهذه الدراهم إلا ان تعرض حارجه ونحوها ففيه الوجهان (أصحهما) صحة الشرط أيضا فاذا احتاج فلا شيء عليه ولو قال في هذه القربات كلها إلا ان يبدو لي فوجهان (أحدهما) يصح الشرط ولا شيء عليه اذا بدا كسائر العوارض (وأصحهما) لا يصح لانه علقه بمجرد الخيرة وذلك يناقض الالتزام قال الرافعي فاذا لم يصح الشرط في هذه الصور فهل يقال الالتزام باطل أم صحيح ويلغو الشرط قال البغوي لا ينعقد

عدة بطلاق أو وفاة فعليها الخروج لتعقد في مسكنها واذا خرجت فيبطل اعتكافها أم تبني بعد انقضاء الغدة فيه الطريقان المذكوران في مسألة الشهادة والاصح البناء وان كان اعتكافها باذن الزوج وقد عين مدة فهل يلزمها العود الى المسكن عند الطلاق أو الوفاة قبل استكمالها فيه قولان يتركز في العدة (فان قلنا) لا فخرجت بطل اعتكافها بخلاف هذا بيان الصور التي نظمها في سلك الواحد ويجوز أن يعلم قوله فقولان بالاولا لانه أجاب فيها جميعا على طريقة طرد الخلاف وفي الصور الثلاث الأخيرة طريقة نافية للخلاف على ما بيناها (وأما) ما ذكر من ترتيب الخلاف في هذه الصورة على الخلاف في الحيض وأولية الا تقطع فوجهه ان الحيض متكرر بحكم الجملة شبيه بقضاء الحاجة وهذه الامور عارضة لا تنظم وترتب الامام مع ذلك بعض هذه الصور

النذر علي قولنا لا يصح الخروج من الصوم والصلاة وتقل إمام الحرمين وجهين في صورة تقارب هذا وهي إذا نذر اعتكافا متتابعاً وشرط الخروج مهما أراد ففي وجه يبطل التزام التابع ويبطل الاستثناء. ومعنى شرط في الاعتكاف المنذور الخروج لغرض وخرج فهل يجب تدارك الزمان المنصرف اليه ينظر ان نذر مدة غير معينة كسهر مطلق وجب التدارك ليم المدة الملتزمة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك الغرض منزلة الخروج لقضاء الحاجة في ان التابع لا ينقطع به وان نذر زماناً معيناً كرمضان أو هذا الشهر أو هذه الايام العشرة ونحو ذلك لم يجب التدارك لأنه لم يلزم غيرها ولا خلاف أن وقت الخروج لقضاء حاجة الانسان لا يجب تداركه في الحالين كما سبق في النذر الخالي من الشرط وإذا خرج للشغل الذي شرطه ثم عاد هل يحتاج الي تجديد النية قال البغوي فيه وجهان وقد سبق بيان ذلك في فصل النية والله أعلم (المسألة الثانية) إذا نذر اعتكاف اليوم الذي يقدم فيه زيد قال الشافعي في المختصر فان قدم في أول النهار اعتكف ما بقي فان كان مريضاً أو مجنوناً فاذا قدر قضاء قال المزني يشبه اذا قدم أول النهار أن يقضى مقدار ماضى من ذلك اليوم من يوم آخر حتى يكون قد اعتكف يوماً كاملاً هذا ما ذكره الشافعي والمزني قال أصحابنا هذا النذر صحيح قولاً واحداً ونقل الماوردي وغيره اتفاق الأصحاب علي صحته قال الماوردي والفرق بينه وبين من نذر صوم يوم قدوم زيد فان في صحة نذره قولين انه يمكنه الوفاء بالاعتكاف كله أو بعضه ولا يمكنه ذلك في الصوم لأنه ان قدم ليلاً فلا نذر وان قدم نهياً لم يمكن صيام ما بقي ويمكنه اعتكاف ما بقي فان تقرر صحة نذره قال أصحابنا فان قدم زيد ليلاً لم يلزم نذر الاعتكاف شيء. بلا خلاف لعدم شرط نذره وهو القدوم نهياً وان قدم نهياً لزمه اعتكاف بقية يومه بلا خلاف وهل يلزمه قضاء ماضى من اليوم قبل قدومه من يوم آخر فيه خلاف مشهور حكاه جماعة قولين وآخرون وجهين قال الماوردي هما مخرجان من القولين فيمن نذر صوم يوم

علي بعض فجعل صورة الشهادة مرتبة علي المرض وهي أولى بالانقطاع لسبق التحمل منه وصورة الاخراج للحد مرتبة علي الشهادة وهي أولى بالانقطاع لكون السبب الجالب للاخراج معصية والله أعلم وقرب من هذه المسائل صورتان (أحدهما) يجب الخروج لصلاة الجمعة وإذا خرج هل يبطل اعتكافه فيه قولان ويقال وجهان (أحدهما) وبه قال أبو حنيفة لا لأنه لا بد من ذلك كقضاء الحاجة (وأحدهما) وبه قال مالك نعم سهولة الاحتراز عن هذا الخروج بأن يعتكف في الجامع وعلي هذا لو كان اعتكافه المنذور أقل من اسبوع ابتداء من أول الاسبوع أين شاء من المساجد أو في الجامع متى شاء وإن كان أكثر من اسبوع فيجب أن يبتدي به في الجامع حتي لا يحتاج الي الخروج للجمعة فان كان قد عين غير الجامع وقلنا بالتعين فلا يخرج عن نذره الا ان يمرض فتسقط عنه الجمعة أو بأن

قدوم زيد (إن قلنا) يصبح نذر صومه لزمه القضاء وإلا فلا قال المتولي القائل بالوجوب هو المزني وابن الحداد قال وتقديره عندهما أنه كانه نذر اعتكاف جميع اليوم الذي علم الله قدوم زيد فيه واتفقوا على أن الأصح هنا أنه لا يلزمه قضاء ماضي من يومه وهو المنصوص كما سبق قال المزني والأفضل أن يقضي يوما كاملا ليكون اعتكافه متصلا فإن كان الناذر وقت قدومه زيد مريضا أو محبوسا أو نحوهما من أسباب العجز لزمه أن يقضي عند زوال عذره وفيما يقضيه القولان هل هو يوم كامل أم بقدر ما بقي من اليوم عند القدوم (إن قلنا) في الصورة السابقة يلزمه قضاء ماضي لزمه هنا قضاء يوم كامل وإلا فالبقية وهذا الذي ذكرناه من وجوب القضاء هو المذهب وبه قطع كثيرون وفيه وجه ضعيف حكاه القاضي أبو حامد في جامعه وأبو علي الطبري في الإفصاح والماوردي والقاضي أبو الطيب في المجرد وابن الصباغ وآخرون أنه لا يلزمه قضاء شيء أصلا لعجزه وقت الوجوب كما لو نذرت صوم يوم بعينه فحاضت فيه فإنه لا يلزمها قضاؤه قال الماوردي هو مخرج من أحد القولين فيمن نذر صوم يوم قدومه زيد أنه لا يصح قالوا والمذهب الأول وهو الذي نص عليه الشافعي كما سبق قال أصحابنا ودليله أن العبادة الواجبة إذا تعذرت بالمرض لزم قضاؤها كصوم رمضان والله أعلم * (المسألة الثالثة) إدامات وعليه اعتكاف فهل يطعم عنه فيه خلاف سبق في آخر كتاب الصيام في مسائل من مات وعليه صوم والصحيح أنه لا يطعم عنه في الاعتكاف هو قال أبو حنيفة يطعم عنه وعن ابن عباس وعائشة وأبي ثور أنه يعتكف عنه هكذا ذكر المسألة الأصحاب في كل الطرق إلا المتولي فقال لو قدم زيد وقد بقي معظم النهار لزم الناذر الاعتكاف بلا خلاف وفيما يلزمه وجهان (المذهب) ما بقي من النهار (والثاني) قال المزني وابن الحداد يلزمه ذلك مع قضاء قدر ماضي وإن قدم وقد بقي من النهار دون نصفه فاربعة أوجه (أحدها) لاشي عليه قال وهذا على قول من قال أن الاعتكاف لا يصح

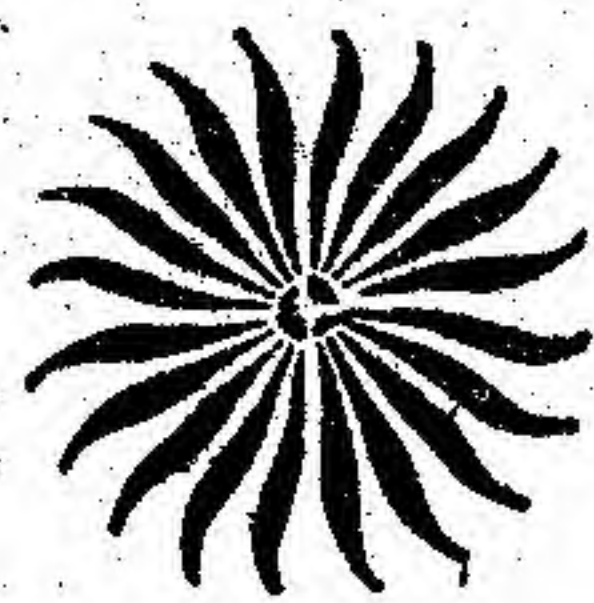
يتركها عاصيا ويؤدم على اعتكافه (الثانيه) إذا أحرمت المعتكف نظر أن أمكنه إتمام الاعتكاف ثم الخروج لزمه ذلك وإن خاف فوت الحج خرج إلى الحج وبطل اعتكافه فإذا فرغ استأنف ووجهه بين *

قال (ثم) لم ينقطع فعليه قضاء الاوقات المصروفة إلى هذه الاعذار وفي لزوم تجديد النية عند العود خلاف *

كل ما يقطع التتابع بمحوج إلى الاستئناف بنية جديدة وكل عذر لم يجعله قاطعا فكما فرع منه يجب عليه أن يعود ويبنى فلو أخر انقطع التتابع وتعذر البناء ولا بد من قضاء الاوقات المصروفة إلى ما عدا قضاء الحاجة من الاعذار فإنه غير معتكف فيها وإنما لم يجب قضاء أوقات قضاء الحاجة لما قدمناه وهل يجب تجديد النية عند العود (أما) إذا أخرج لقضاء حاجة فقد مر وفي معناه ما لا بد

أقل من نصف النهار كما سبق (والثاني) يلزمه ما بقى مع قضاء ما مضى (والثالث) ما بقى فقط (والرابع) ما بقى من سنة من أول الليل بحيث تسمى تلك الساعة اعتكافاً والله أعلم * (الرابعة) قال المزي في الجامع الكبير قال الشافعي إذا قال إن كلمت زيداً فله علي أن أعتكف شهراً فكلّمه لزمه اعتكاف شهر قال أصحابنا مراده إذا كان نذر تبرّز بان قصد إن أمكنني كلامه لمحبة أو لعظمتته وصلاحه أو لامتناع زيد من كلام الناذر ورغبة الناذر في كلامه أو لغيرته ونحو ذلك ففي كل هذا يلزمه (فأما) إذا لم يكن لذلك بل كان نذر لجأج وقصد منع نفسه من كلامه فالمذهب أنه لا يتحم الوفاء بما ألزم بل يتخير بينه وبين كفارة يمين وفيه خلاف مشهور في باب النذر (الخامسة) قال الأصحاب لو نذر أن يعتكف شهر رمضان من هذه السنة فإن كان النذر في شوال لم ينعقد وإن كان قبله انعقد فإن لم يعتكف حتى فات رمضان لزمه القضاء ويقضيه كيف شاء متتابعاً أو متفرقاً والله أعلم *

منه كالخروج للاغتسال والحق في الإذان إذا جوزنا الخروج له وأما منه بد فسيه وجهان (أحدهما) أنه يجب لانه خرج عن العبادة بمعارض (وأظهرهما) لاشمول النية جميع المدة وأجرى الشيخ أبو علي الخلاف فيما إذا خرج لغرض استثناء ثم عاد ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع ثم جامع أو خرج من غير عذر فاسد اعتكافه ثم عاد ليتم الباقي فقد أجرى الخلاف في وجوب التجديد قال الإمام أكن المذهب ههنا وجوب التجديد لأن هذه عبادة مستقلة منفصلة عما مضى فإن خطر ببالك أن تقول في تجديد النية قد تعرض له ههنا وفي ركن النية وذكره في الرتبة الأولى أيضاً وتوهمت في كلامه تكراراً فنذكر ما بيننا أنه أراد بما ذكره في ركن النية الكلام في الاعتكاف المتطوع به وأعرف أن المذكور ههنا مخصوص بأعذار الرتبة الثالثة في الاعتكاف المذكور بشرط التتابع والمذكور في الرتبة الأولى مخصوص بمقضاء الحاجة في هذا النوع من الاعتكاف فإذا لا تكرار نعم لو ذكرها مجموعة في موضع واحد لاستفاد به اختصاراً وكان الذهن أضبط لها والله أعلم *



قال مصححه عفا عنه : —

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على ختام النبيين سيدنا محمد النبي الامي وعلي آله وصحابته ومن تبعهم الي يوم الدين ورضي الله عن علماء الاسلام العاملين : —

قد انتهى بعون الله تعالى وتسهيله طبع ﴿ الجزء السادس ﴾ من كتابي المجموع للامام أبي زكريا محيي الدين النووي رضي الله عنه ونور ضريحه * ﴿ والشرح الكبير ﴾ للامام المحقق الرافعي مع تخريج أحاديثه المسمى ﴿ تلخيص الحبير ﴾ * في غرة جمادى الاولى سنة أربعة وأربعين وثمانمائة وألف ﴿ بمطبعة التضامن الاخوي ﴾ لصاحبها ومديرها (حافظ افندي محمد داود) بشارع كفر الزغاري بعطفة الشماع نمرة ٨ بمصر ويليه الجزء السابع من الكتابين وأوله ﴿ كتاب الحج ﴾

ولله الحمد والمنة



﴿ فهرست الجزء السادس من كتاب فتح العزيز شرح الوجيز للإمام
الرافعي مع كتاب التلخيص الحبير في تخريج أحاديثه للحافظ ابن حجر ﴾

- ٢ النوع الثالث زكاة النقدين
٣٨ » الرابع » التجارة
٨٨ » الخامس » المعادن والركاز وفيه فصلان
٨٨ الفصل الأول في المعادن
١٠٣ » الثاني في الركاز
١١١ النوع السادس زكاة الفطر وله ثلاثة أطراف
١١٥ الطرف الأول في المؤدى عنه
١٦١ » الثاني في صفات المؤدى
١٩٣ » الثالث في الواجب
٢٤٧ كتاب الصيام
٢٨٩ القول في ركن الصوم — الأول النية
٣٤٩ الركن الثاني الإمساك عن المفطرات
٤٠٥ القول في شرائط الصوم
٤١٧ » » السنن
٤٧٤ كتاب الاعتكاف وفيه ثلاثة فصول
٤٨٠ الفصل الأول في أركانه وهي أربعة (الأول) الاعتكاف
٤٨٩ الركن الثاني النية
٤٩١ » الثالث المعتكف
٥٠١ » الرابع المعتكف فيه
٥٠٨ الفصل الثاني في حكم النذر
٥٢٧ » الثالث في قواطع التتابع

﴿ تمت ﴾

﴿ فهرست الجزء السادس من كتاب المجموع ﴾ (شرح المذهب)

للإمام النووي رضى الله عنه ﴿

صفحة	صفحة
٢	باب زكاة الذهب والفضة
٢	الدليل على وجوب الزكاة في الذهب والفضة وبيان مقدار ما يجب فيه الزكاة والمثقال المعتبر وغير ذلك وقد بسط الشارح القول فيه بسطا شافيا
٨	٨ فرع لو نقص نصاب الذهب والفضة حبة ونحوها في بعض الموازين وكان تاما في بعضها ففيه وجهان مسائل تتعلق بزكاة الذهب والفضة
١٠	١٠ فرع فيما لو كان له اثناء من ذهب وفضة مخلوطين ولا يعلم مقدار الذهب
١٠	١٠ فرع يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة ودليل ذلك
١٢	١٢ فرع في تفسير الكنز في قوله تعالى (والذين يكتزون الذهب والفضة . الاية)
١٤	١٤ فصل في بيان حقيقة الدينار والدرهم ومبدأ أمرهما في الاسلام وضبط مقدارهما
١٦	١٦ فرع في مذاهب العلماء في نصاب الذهب والفضة وضم أحدهما الى الآخر وفيه خمس مسائل
١٦	١٦ الاولى أجمع أهل العلم على أن نصاب الفضة مائتا درهم وان فيه خمسة دراهم واختلفوا فيما زاد على المائتين
١٨	١٨ الثانية مذهب الشافعية أنه لا يكمل نصاب الدراهم بالذهب ولا عكسه
١٩	١٩ الثالثة الاعتبار في نصاب الذهب والفضة بالوزن لا بالعدد
١٩	١٩ الرابعة . لا زكاة في المغشوش من ذهب ولا فضة حتى يباغ خالصه نصابا
١٩	١٩ الخامسة . يشترط في المال الذي تجب فيه الزكاة ويعتبر فيه الحول وجود النصاب في جميع الحول
٢٠	٢٠ مبحث في زكاة من عليه دين الدين ثلاثة أقسام وبيانها
٢٣	٢٣ مبحث فيمن كان معه أجرة دار لم يستوف المستأجر منفعتها وحال عليها الحول فانه يجب فيها الزكاة وفي صداق المرأة اذا حال عليه الحول الزكاة الخ
٢٦	٢٦ فرع لو انهدمت الدار في اثناء المدة انفسخت الاجارة فيما بقي ولا يفسخ في الماضي
٢٧	٢٧ فرع إذا باع سلعة بنصاب من النقد وقبضه ولم يسلم السلعة حتى حال حول على الثمن في يده فهل يلزم البائع اخراج زكاة النقد قبل تسليم المبيع أم لا
٢٩	٢٩ فرع فيما اذا أوصى لانسان بنصاب ومات الموصي ومضى الحول

صفحة	صفحة
٢٩	٤٤
فرع إذا اصدق امرأته أربعين شاة سائمة	فرع فيما يحل ويحرم على الخنثى المشكل
بأعيانها لزمتها الزكاة إذا تم حولها من	فرع أواني الذهب والفضة المعدة للاستعمال
يوم الاصداد	تجب فيها الزكاة قولاً واحداً
٣٢	٤٥
مبحث في بيان ما يجب فيه الزكاة من	فرع فيها إذا وجبت الزكاة في الحلى المباح
المصوغات التي تحل للرجال والنساء أو	فاختلفت قيمته ووزنه
للرجال خاصة أو للنساء خاصة أو تحرم	فرع الافضل إذا أكرى حلى ذهب أو
عليهم وما لا يجب فيه الزكاة منها وقد	فضة ان يكرهه بغير جنسه
بسطة الشارح بسطاً شافياً	فرع يجوز اتخاذ الاثف والسن من الذهب
٣٧	٤٦
فرع في بيان ان المحرم قسمان محرم لعينه	فرع في مذاهب العلماء في زكاة الحلى المباح
ومحرم بالقصد وبيان ما يجب فيه الزكاة منها	باب زكاة التجارة
٣٧	٤٧
فرع إذا قلنا انه لا زكاة في الحلى فانكسر	الدليل على وجوب زكاة التجارة ومذاهب
فله أحوال	العلماء فيه
٣٨	٤٨
فصل فيما يحل ويحرم من الحلى	لا يصير العرض للتجارة الا بشرطين وبيانها
٤٠	٥٠
فصل اجمع المسلمون على انه يجوز للنساء	إذا كان مال التجارة نصيباً من السائمة
لبس انواع الحلى واما لبسها فمال الفضة	او النمر او الزرع لم يجمع فيه بين وجوب
والذهب ففيه وجهان	زكاته التجارة والعين
٤٠	٥٣
فرع في اتخاذ الرجل خواتم كثيرة المرأة	فرع إذا اشترت المرأة حلياً يباح لها
خلاخل كثيرة	لبسه للتجارة وجبت فيه الزكاة
٤٠	٥٣
فرع أواني الذهب والفضة حرام على	إذا اشترى عبد للتجارة وجبت عليه فطرته
الرجال والنساء جميعاً	لوقتها وزكاة التجارة لحولها
٤١	٥٤
فرع يحرم اتخاذ المدهن والمسعط	مبحث في وقت اعتبار النصاب هل
والمسحكة من الذهب والفضة على	يعتبر في اول الحول أو آخره وتفصيل ذلك
الرجال والنساء جميعاً	٥٧
٤١	٥٧
لو اتخذ ميلاً من ذهب أو فضة فهو	مبحث فيما إذا باع عرض التجارة في
حرام وتجب زكاته الخ	أثناء الحول بعرض للتجارة أو بآعه بالدرهم
٤٢	
فصل في تحلية المصحف بالفضة	والدنانير أو بآعه بزيادة وبسط الكلام
٤٤	٦٠
فرع لو حلى شاة أو غزالاً بذهب أو فضة	فرع فيما إذا اشترى عرضاً للتجارة ثم بآعه
وجبت زكاته	بعد ستة اشهر من ابتداء الحول بأربعين
٤٤	
فرع في تحلية ولى الصبيان بالذهب	ديناراً أو اشترى بها سلعة أخرى ثم بآعها
والفضة ثلاثة اوجه	بعد تمام الحول بمائة دينار

صفحة	صفحة
٦١	٨٠
٦٢	٨٢
٦٣	٨٤
٦٤	٨٨
٦٥	٩١
٦٦	٩٥
٦٧	٩٥
٦٨	٩٦
٦٩	٩٧
٧٠	٩٩
٧١	١٠١
٧٢	١٠٣
٧٣	١٠٣
٧٤	١٠٥
٧٥	١١٢
٧٦	١١٣
٧٧	١١٣
٧٨	١١٤
٧٩	

صفحة	صفحة
وجبت نفقتهم والا فلا	وجبت نفقته واجبة
١١٥ أقوال العلماء في فطرة المرهون والجاني والمستأجر	١٢١ لا تجب الفطرة حتي تكون فاضلة عن نفقته ونفقة من ألزمه نفقته فان وجد ما يؤدي به عن بعضهم فقيه أربعة أوجه
١١٦ فرع يجب على الزوج فطرة زوجته	١٢٢ فرع فيما لو فضل عن مؤنته صاع واحد وله عبد
١١٧ فرع يجب عليه فطرة زوجته الرجعية كنفقتها وفي البائن تفصيل	١٢٢ من وجبت فطرته على غيره فهل يجب ذلك على المؤدي ابتداء او يجب على المؤدي عنه ثم يتحمل المؤدي
١١٨ فرع اذا كانت المرأة ممن تخدم في العادة ولها خادم مملوك لها يخدمها لزم الزوج فطرة الخادم	١٢٤ فرع فيما يدخله التحمل
١١٨ فرع في مذاهب العلماء في فطرة الزوجة	١٢٤ ان كان له زوجة موسرة وهو معسر فالنصر ص انه لا تجب الفطرة عليها
١١٨ فرع قال الشافعي والاصحاب لا تلزمه الا فطرة المسلم وأما القريب الكافر فلا	١٢٥ الكلام على وقت وجوب الفطرة
١١٩ فرع قال اصحابنا العبد ينفق على زوجته من كسبه ولا يخرج عنها الفطرة حرة كانت او أمة	١٢٥ ان رزق ولد او اشترى عبداً وتزوج امرأة ودخل عليه الوقت وهم عنده وجبت عليه فطرتهم
١١٩ فرع اذا أوصي برقية عبد لرجل وبه نفقته لا خر في نفقته ثلاثة اوجه مشهورة	١٢٦ ان دخل وقت الوجوب وهم عنده قبل امكان الاداء فقيه وجهان
١١٩ فرع عبيد بيت المال والموقوف على مسجد ورباط ومدرسة ونحوها من الجهات الامانة لا فطرة فيهم على المذهب	١٢٨ فرع في مذاهب العلماء في وقت وجوب الفطرة
١٢٠ فرع عبيد التجارة تجب فطرتهم عندنا	١٢٨ بيان مقدار الواجب في صدقة الفطر
١٢٠ فرع تجب فطرة العبد الذي في مال القراض عندنا	١٢٩ في الحب الذي يخرج ثلثة اوجه وبيانها مفصلة
١٢٠ فرع اذا كان له عبيد يعملون في أرضه لزمه فطرتهم	١٣٢ فرع قال اصحابنا في الواجب من هذه الاجناس الجزئة ثلاثة اوجه
١٢٠ فرع في مذاهب العلماء في فطرة العبد المشترك	١٣٤ فروع خمسة تتعلق بما سبق
١٢٠ فرع في فطرة من نصفه حر ونصفه عبد	١٣٥ فرع قال الشافعي والاصحاب لا يجزى في فطرة الواحد صاع من جنسين
١٢٠ فرع على السيد فطرة عبده سواء كان له كسب أم لا	١٣٦ فرع في مسائل تتعلق بالباب وهي ثمانية وقد بسطها الشارح بسطا شافيا
١٢٠ فرع على الاب فطرة ولده وان سفل وعلى الولد فطرة والده وان علا بشرط أن تكون	١٣٨ فرع لو وهب له عبد فقبل فاهل هلال

- شوال قبل القبض فانه لا يملكه وفطرته
على الواهب
- ١٣٨ فرع فيما لو اشترى ابا ولم يقبضه ولا دفع
منه حتى اهل شوال
- ١٣٩ الكلام على فطرة الجنين
- ١٤٠ فصل في مسائل من مذاهب العلماء في
الفطرة قد سبق جمل منها مفرقة في مواضعها
واشير هنالي اهمها
- ١٤٤ باب تعجيل الصدقة
- ١٤٧ بيان ما اذا ملك نصبا بافعجل زكاة نصابين
- ١٤٩ اذا عجل زكاة ماله ثم هلك النصاب أو
هلك بعضه قبل الحول خرج المدفوع
عن ان يكون زكاة وهل يثبت له الرجوع
فيما دفع أم لا
- ١٥١ فرع هذا الذي ذكرناه كله فيما اذا عرض
مانع يمنع من وقوع المدفوع زكاة
- ١٥١ فرع متى ثبت له الرجوع فان كان المعجل
تالفاه منه القابض ان كان حيا وورثته
ان كان ميتا الخ
- ١٥٣ فرع لو كان المعجل بعيرين فتلف احدهما
وبقي الاخر رجع في الباقي وبدل التالف
- ١٥٣ مذهب الجمهور ان القابض يملك المعجل
مالا كاملا وينفذ تصرفه ظاهرا وباطنا
- ١٥٤ قال اصحابنا بشرط كون المعجل زكاة مجزئا
بقائه القابض بصفة الاستحقاق الي
آخر الحول
- ١٥٦ فرع لو كان المدفوع اليه الزكاة المعجلة
يوم الدفع غنيا لم تقع عنه الزكاة
- ١٥٦ فرع لو عجل بنت مخاض عن خمس
وعشرين
- بغيراً فبلغت بالتوالد ستا وثلاثين قبل
الحول لم يجزئه بنت المخاض المعجلة
- ١٥٧ فرع لو عجل الزكاة فمات المدفوع اليه
قبل الحول لم يجز ما دفع
- ١٥٧ إذا أخذ الامام من المالك مالا للمساكين
قبل تمام حوله فله حالان وبيناها مفصلا
- ١٦٠ ما تجب فيه الزكاة من غير حول كالعشر
وزكاة المعدن وان ركاز فلا يجوز فيه
تعجيل الزكاة
- ١٦١ فرع في ضابط ما يجوز تقديمه من
الحقوق المالية على وقت وجوبه
وما لا يجوز
- ١٦١ فرع في مسائل تتعلق بالباب
- ١٦٢ باب قسم الصدقات
- ١٦٢ يجوز لرب المال أن يفرق الاموال الباطنة
بنفسه وهي الذهب والفضة وعروض
التجارة فأما الاموال الظاهرة كالماشية
والزرع والثمار والمعادن ففي زكاتها قولان
- ١٦٦ فرع لو طلب الامام زكاة الاموال الظاهرة
وجب التسليم اليه بلا خلاف
- ١٦٧ فرع لو طلب الساعي زيادة على الواجب
لا يجب دفع الزكاة اليه
- ١٦٧ يجب على الامام ان يبعث السعاة لاخذ
الصدقة والدليل على ذلك
- ١٦٩ الدليل على ان الامام له ان يبعث لما سوى
الزرع والثمار في المحرم - ويستحب
للساعي ان يعد الماشية على الماء أو في
البيت وان يدعو للمالك
- ١٧٢ فرع يستحب الترضى والترحم على الصحابة
والتابعين فمن بعدهم من العلماء والعباد وسائر

- الاخيار خلافا لمضمم
- ١٧٣ حكم ما إذا لزمته الزكاة فمنعها أو غلبها
- ١٧٣ حكم ما إذا اتم حول بعض الملاك ولم يتم حول الباقي
- ١٧٣ حكم ما إذا اختلف الساعي ورب المال
- ١٧٤ يستحب أن يخرج الساعي لأخذ زكاة الثمار والزروع في الوقت الذي يصادف ادراكها
- ١٧٥ فرع لا يجوز للامام ولا للساعي بيع شيء من مال الزكاة من غير ضرورة
- ١٧٥ فرع . في حكم ما اذا تلف من الماشية شيء في يد الساعي أو المالك
- ١٧٥ فرع لو جمع الساعي الزكاة ثم تلفت في يده بلا تقربط استحق أجرته
- ١٧٦ يستحب وسم الماشية في الزكاة والجزية
- ١٧٧ ينبغي أن يميز بين وسم الزكاة والجزية
- ١٧٧ فرع لا يجوز خصاء حيوان لا يؤكل ويجوز خصاء المأكول في صغره
- ١٧٧ السكي بالنار ان لم ترع الحاجة اليه حرام
- ١٧٨ فرع يكره إنزاء الحمير على الخيل
- ١٧٨ فرع يحرم النحر يش بين البهائم
- ١٧٨ لا يجوز للساعي ولا للامام أن يتصرف فيما يحصل عنده من الفرائض حتى يوصلها الى أهلها
- ١٧٩ الكلام على وجوب النية في الزكاة وبيان وقتها وهل يجوز تقديمها أم لا الى غير ذلك وقد بسط الشارح القول فيه بسطا شافيا
- ١٨٥ يجب صرف جميع الصدقات الى ثمانية أصناف وهم الفقراء والمساكين والعاملون
- عليها الخ
- ١٨٧ ان كان الذي يفرق الزكاة هو الامام قسمها على ثمانية أسهم سهم للعامل الخ
- ١٨٩ الكلام على تعريف الفقير وبيان مقدار ما يأخذ
- ١٩١ فرعان يتعلقان بالفقير
- ١٩١ اختلاف العلماء في المكتفى بنفقة أبيه أو غيره ممن يلزمه نفقته والفقيرة التي لها زوج هل يعطون من سهم الفقراء ام لا
- ١٩٢ فرع فيمن له كتب فقه لم تخرجه عن المسكنة
- ١٩٣ يجوز للفقير من أهل البيوتات الذين لم تجر عاداتهم بالتكسب أن يأخذ من مال الزكاة
- ١٩٥ تعريف المسكين وبيان مقدار سهمه
- ١٩٧ الكلام على المؤلفة قلوبهم ومن يجوز إعطاؤه منهم ومن لا يجوز
- ٢٠٠ مذهب الشافعي ان سهم الرقاب يصرف الى المكاتبين وبه قال أكثر العلماء خلافا لطائفة الخ
- ٢٠١ رد الشافعية على من خالف في الحكم السابق
- ٢٠٣ من سأل الزكاة وعلم الامام انه ليس مستحقا لم يجز له صرف الزكاة اليه وبيان ذلك
- ٢٠٤ فروع سبعة تتعلق بدفع الزكاة الى المكاتب
- ٢٠٥ الكلام على سهم الغارمين وبيان انواعهم
- ٢٠٦ شرح كلام المصنف وقد اطنب فيه الشارح
- ٢٠٩ فرع انما يعطى الغارم ما دام الدين عليه
- ٢٠٩ فرع اذا ادعى انه غارم لم يقبل قوله الا ببينة
- ٢٠٩ اذا ضمن رجل عن رجل مالا فلهم

صفحة	أربعة احوال	صفحة	ذلك البلد
٢١٠	فروع ستة تتعلق بالغارمين	٢٢٦	إذا وجبت الزكاة اقوم معينين في بلد
٢١١	فرع لو مات رجل وعليه دين ولا تركة		فلم يدفع اليهم حتي مات بعضهم انتقل
	له ففي قضاء دينه من سهم الغارمين وجهان		حقه لورثته
٢١٢	مذاهب العلماء في السهم الذي يصرف في	٢٢٦	الدليل على انه لا يجوز دفع الزكاة الى
	سبيل الله		هاشمي أو مطلي الخ
٢١٤	الكلام على سهم ابن السبيل وتعريف	٢٢٨	الدليل على انه لا يجوز صرف الزكاة
	ابن السبيل		إلى كافر
٢١٦	فروع ثلاثة تتعلق بابن السبيل	٢٢٨	الدليل على عدم جواز دفعها الى غني
٢١٦	يجب التسوية بين الاصناف في السهام	٢٢٩	الدليل على انه لا يجوز دفعها الى من
	ولا يفضل صنف على صنف		تلمذه تفقعه من الاقارب والزوجات من
٢١٨	ان اجتمع في شخص واحد سببان ففيه		سهم الفقراء
	ثلاث طرق	٢٣٠	ان دفع الامام الزكاة الى من ظاهره الفقر
٢١٩	فرع إذا فتمد بمض الاصناف فلم يوجدوا		ثم بان انه غني لم يجزئ ذلك عن الفرض
	في البلد ولا غيره قسمت الزكاة بكماها		ويان ما يتعلق بذلك
	على الموجودين	٢٣١	من وجبت عليه الزكاة وتمكن من أدائها
٢١٩	ان كان الذي يفرق الزكاة هو رب المال		فلم يؤدها حتي مات وجب قضاء ذلك
	سقط سهم العامل		من تركته
٢٢٠	الدليل على انه يجب صرف الزكاة الى	٢٣٢	فرع في مسائل تتعلق باباب وهي خمسة
	الاصناف في البلد الذي فيه المال	٢٣٤	باب صدقة التطوع
٢٢٢	فروع خمسة تتعلق بدقل الزكاة عن البلد	٢٣٤	الدليل على انه لا يجوز أن يتصدق صدقة
	الذي وجبت فيه		التطوع وهو محتاج الى ما يتصدق به
٢٢٣	مبحث فيمن وجبت عليه الزكاة وهو		لنفقته او نفقة عياله
	من أهل الخيم الذين ينتجعون اطاب الماء	٢٣٥	الدليل على استحباب التصديق بما فضل
	والكلاء		عن الحاجة
٢٢٤	ان وجبت الزكاة وليس في البلد الذي	٢٣٧	الدليل على انه يستحب ان ينحصر
	فيه المال أحد من الاصناف نقلها الى		بالصدقة الاقارب
	أقرب البلاد فان وجد بعضهم ففقه طريقان	٢٣٨	شرح ما تقدم
٢٢٥	من وجبت عليه زكاة الفطر وهو في بلد	٢٤٠	يستحب ان يتصدق بما تيسر ولا يستقله
	وماله فيه وجب صرفها الى الاصناف في		ولا يمتنع من الصدقة به لحقارته

- ٢٤٠ يستحب ان يخص بصدقة الصلحاء ٢٤٥ فرع اذا عرض عليه مال يجوز أخذه وأهل الخير ولم يسأله ولا تطلعت اليه نفسه يجوز له أخذه
- ٢٤١ يكره تعمد الصدقة بالردى والدليل على ذلك ٢٤٦ فرع في بيان أنواع الصدقة الشرعية ٢٤١ فرع نكره الصدقة بما فيه شبهة وما على كل سلامى منها
- ٢٤١ من دفع الى وكيله صدقة تطوع لم تزل ٢٤٧ فرع في تأكد استحباب صلة الارحام في ملكه حتى يقبضه المبعوث اليه والاحسان إلى الاقارب واليتامى والارامل الخ
- ٢٤١ فرع . يكره لمن تصدق بشيء صدقة تطوع ٢٤٧ (كتاب الصيام) أن يملكه من ذلك المدفوع اليه بعينه ٢٤٧ تعريف الصيام لغة وشرعا بمعاوضة أوهبة الخ والدليل على ذلك
- ٢٤٢ فرع يستحب دفع الصدقة بطيب نفس وبشاشة ٢٤٨ فرع لا يجب صوم غير رمضان بأصل الشرع بالاجماع
- ٢٤٣ فرع في مسائل مهمة ذكرها الغزالي في الاحياء ٢٥٠ فرع في نزول آية (وعلى الذين يطيقونه) فرع في ذكر الاحاديث الحاثية على سقي الماء ٢٥٠ فرع . صام رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٤٣ فرع في قوله تعالى (ويمنعون الماعون) رمضان تسع سنين
- ٢٤٤ فرع في استحباب المنيحة وبيان معناها ٢٥١ فرع . كان أول الاسلام يحرم الاكل والشرب والجماع على الصائم من حين ينام أو يصلى العشاء الآخرة ثم نسخ ذلك وأبيح إلى الفجر
- ٢٤٤ فرع في فضل صدقة الصحيح الشحيح ٢٥١ الدليل على أن صوم رمضان فرض من فروض الاسلام
- ٢٤٤ فرع في أجر الوكيل في الصدقة ٢٥٢ يتحتم وجوب صيام رمضان على كل مسلم بالغ عاقل قادر مقيم
- ٢٤٤ فرع يجوز للمرأة أن تتصدق من بيت زوجها للسائل وغيره بما اذن فيه صريحاً وبما علمت أنه يرضى به
- ٢٤٥ فرع في فضل اليد العليا على السفلى ٢٥٣ الدليل على عدم وجوب الصوم على الصبي
- ٢٤٥ يكره للانسان ان يسأل بوجه الله تعالى ٢٥٤ الدليل على عدم وجوب الصوم على المجنون وسقوط القضاء على ما فاتته وقت الجنون
- غير الجنة

صفحة	صفحة
٢٥٥ لو أسلم الكافر أو أفاق المجنون في أثناء	٢٦٢ إن قدم المسافر وهو مفطر أو برأ المريض
يوم من رمضان استحب له امساك بقية	وهو مفطر استحب لها امساك بقية النهار
النهار لحزمة الوقت	٢٦٣ فرع لا يجوز للمسافر ولا للمريض أن
٢٥٦ بيان أن الحائض والنفساء لا يجب عليهما	يصوما في رمضان غيره من قضاء أو نذر
الصوم لانه لا يصح منهما فاذا طهرتا وجب	أو كفارة أو تطوع
عليهما القضاء	٢٦٣ فرع إذا دخل على الانسان شهر رمضان
٢٥٧ الدليل على عدم وجوب الصوم على الشيخ	وهو مقيم جاز له أن يسافر ويفطر
الكبير الذي يجهده الصوم والمريض	٢٦٣ فرع في مذاهب العلماء في السفر المجوز للفطر
الذي لا يرجى برؤه وفي وجوب الفدية قولان	٢٦٤ فرع في مذاهبهم في جواز الصوم والفطر
٢٥٨ فرع في لزوم الفطر لمن غلبه الجوع والعطش	٢٦٥ فرع في مذاهبهم فيمن أطاق الصوم في
خاف الهلاك	السفر بلا ضرر هل الأفضل صومه في
٢٥٩ فرع لو نذر الشيخ الكبير العاجز	رمضان أم فطره
أو المريض الذي لا يرجى برؤه ففي	٢٦٧ ان خافت المرضع والحامل على أنفسهما
انعقاده وجهان	أفطرتا وعليهما القضاء دون الكفارة وان
٢٥٩ فرع إذا أوجبت الفدية على الشيخ	خافتا على ولديهما أفطرتا وعليهما القضاء
والمريض المأبوس من برئه وكان معسراً	وفي الكفارة ثلاثة أوجه
هل يلزمه إذا أيسر أم يسقط عنه	٢٦٨ فرع في حكم ما إذا استؤجرت المرضع
فيه قولان	لارضاع ولد غيرها
٢٥٩ فرع إذا افطر الشيخ العاجز والمريض	٢٦٨ فرع في الحامل والمرضع إذا كانت
ثم قدر على الصوم ففي لزوم قضاء الصوم	مسافرة أو مريضة
عليه وجهان	٢٦٨ فرع في مذاهب العلماء في الحامل والمرضع
٢٥٩ فرع في مذاهب العلماء في الشيخ العاجز	إذا خافتا فافطرتا
عن الصوم	٢٦٩ لا يجب صوم رمضان البرؤية الهلال فان
٢٦٠ بيان السفر الذي يبيح الفطر والذي لا يبيحه	غم عليهم اكلوا عدة شعبان

- ٢٧٠ فرع في شرح حديث (شهر اعياد لا ينقصان رمضان وذو الحجة)
- ٢٧١ من أصبح يوم الثلاثاء وظن أنه من شعبان فقامت البينة أنه من رمضان لزمه قضاء صومه
- ٢٧٤ فرع في مذاهب العلماء فيما إذا رأى الهلال أهل بلد دون غيرهم
- ٢٧٤ فرع فيما إذا شرع في الصوم في بلد ثم سافر الى بلد بعيد لم ير فيه الهلال
- ٢٧٥ الكلام على الشهادة التي يثبت بها هلال رمضان ومن هو أهل لها
- ٢٧٧ فرع إذا أخبره من بثق به أنه رأى هلال رمضان ففي وجوب الصوم عليه قولان
- ٢٧٧ مسألة هل يثبت هلال رمضان بالشهادة على الشهادة به فيه طريقان
- ٢٧٩ مسألة إذا غم الهلال وعرف رجل بالحساب أنه من رمضان فهل يلزمه الصوم أم لا
- ٢٨١ فرع إذا قلنا يثبت هلال رمضان بقول واحد فأنما ذلك في الصوم خاصة
- ٢٨١ فرع لو شهد عدل بإسلام ذمي مات لم تقبل شهادته في إثبات ارث قريه المسلم منه
- من جزم بأن غداً من رمضان في يوم الشك فصامه ثم بان أنه من رمضان أجزأه
- لو غم الهلال فرأى إنسان النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال له الليلة أول رمضان لم يصح الصوم بهذا المنام
- ٢٨٢ فرع في مذاهب العلماء في هلال رمضان
- ٢٨٤ فرع لا تقبل شهادة النساء في هلال رمضان إذا اشتبه رمضان علي أسير أو محبوس لزمه الاجتهاد
- ٢٨٦ فرع إذا صام الأسير باجتهاد فصادف صومه الليل وجب عليه القضاء
- ٢٨٦ فرع فيما لو تحرى فصادف ما قبل رمضان
- ٢٨٧ فرع فيما لو تحرى الأسير فلم يظهر له شيء
- ٢٨٧ فرع لو شرع في الصوم بالاجتهاد فافطر بالجماع فان صادف رمضان لزمته الكفارة
- ٢٨٧ فرع في مذاهب العلماء في صيام الأسير بالاجتهاد
- ٢٨٨ فرع إذا لم يعرف الأسير الليل ولا النهار ففيه ثلاثة أوجه
- لا يصح صوم رمضان ولا غيره إلا بالنية وبيان وقتها وهل يجب تبينها أم لا وغير ذلك
- ٢٩٠ فرع فيما لو نوى بعد الفجر وقبل الزوال في غير رمضان صوم قضاء أو نذر
- ٢٩٠ لا يصح صوم الصبي المميز في رمضان إلا بنية من الليل
- ٢٩٢ يجوز صوم التطوع بنية قبل الزوال
- ٢٩٤ لا يصح صوم رمضان إلا بتعيين النية

- ٢٩٥ فرع لو نوى يوماً خطأ في وصفه لا يضره ولا كفارة عليه
- ٢٩٥ حكم التعيين في صوم القضاء والكفارة كما ذكر في رمضان * وأما التطوع فيصح بمطلق النية . وينبغي أن تكون النية جازمة الح
- ٢٩٧ من دخل في الصوم ثم خرج منه بطل صومه لان النية شرط في جميعه
- ٢٩٨ فرع في مسائل تتعاقب بنية الصوم وهي ثلاث عشرة مسألة
- ٣٠٠ فرع في مذاهب العلماء في نية الصوم
- ٣٠١ فرع في مذاهبهم في نية صوم رمضان
- ٣٠٢ فرع في مذاهبهم في النية لكل يوم من كل صوم فرع في مذاهبهم في تعيين النية
- فرع في مذاهبهم فيمن أصبح في رمضان بلا نية ثم جامع قبل الزوال
- فرع في مذاهبهم في نية صوم التطوع
- ٣٠٣ يدخل في الصوم بطولوع الفجر ويخرج منه بغروب الشمس
- ٣٠٥ بيان أن الدخول في الصوم من طلوع الفجر والخروج منه بغروب الشمس هو مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم
- ٣٠٧ فرع لو ظن غروب الشمس فجاءه فبان خلافه لزمه قضاء الصوم على المذهب
- ٣٠٩ فرع في مذاهب العلماء فيما إذا أكل أو شرب أو جامع ظاناً غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر
- ٣١١ فرع في مذاهب العلماء فيمن أوج ثم نزع مع طلوع الفجر
- ٣١٢ الدليل على تحريم الاكل والشرب على الصائم
- ٣١٤ فرع لو وصل الدواء الى داخل لحم الساق لم يفطر
- ٣١٤ فرع لو طعن نفسه فوصلت السكين جوفه أفطر
- ٣١٤ فرع اذا ابتلع طرف خيط وطرفه الآخر بارز أفطر بوصول الطرف الواصل
- ٣١٤ فرع لو اقطر في اذنه ماء أو دهنا فوصل إلى الدماغ فوجهان
- ٣١٥ يبطل الصوم بكل ما يصل إلى الجوف ولو لم يؤكل عادة وبالبلغم اذا خرج من صدره سواء ابتلعه ام قذفه
- ٣١٧ فرع لو ابتلع شيئاً يسيراً جداً كسمسة او خردل افطر بلا خلاف عند الشافعية
- ٣١٨ فرع لو بل الخياط خيطاً بالريق ثم رده الى فيه ففيه تفصيل
- فرع فيما اذا استاك بسواك رطب
- فرع اتفق العلماء على انه اذا ابتلع ريق غيره افطر
- ٣١٩ فرع اذا اقتلع نخامة من باطنه ولفظها لم

يفطر على المذهب

٣١٩ فرع في مذاهب العلماء في القي.

٣٢٠ فرع في مسائل اختلاف العلماء فيها كالحقنة
وقطر الماء في احليله

٣٢١ الدليل على تحريم المباشرة في الفرج الصائم

٣٢٢ لو قبل امرأة وتلذذ فامدى ولم يمن لم يفطر

فرع اذا امنى الخنثي المشكل عن مباشرة وهو

صائم أو رأى الدم يوما كاملا من فرج

النساء لم يبطل صومه

الدليل على أن من أكل أو شرب أو جامع ناسيا

لم يبطل صومه

٣٢٤ فرع في مذاهب العلماء في الاكل وغيره ناسيا

٣٢٥ فرع فيما لو طعنه غيره طعنة وصلت جوفه

أو اكره على الاكل والشرب والجماع

٣٢٦ فرع يبطل صوم المكروه عند مالك وأبي

حنيفة واحد

ان تمضمض او استنشق فوصل الماء الى

جوفه او دماغه ففيه قولان

٣٢٧ فرع اذا تمضمض الصائم لزمه مع الماء

ولا يلزمه تنشيفه

فرع في مذاهب العلماء فيمن تمضمض او

استنشق فوصل الماء الى جوفه او دماغه

بغير اختياره

فرع لو دخل حلقه غبار او ذباب لم يفطر

٣٢٨ فرع لن أكل أو جامع وهو يظن ان الفجر

قد طلع ولم يطلع أو ان الشمس غربت

ولم تغرب لزمه القضاء

الدليل على ان من افطر في رمضان بغير

الجماع من غير عذر وجب عليه القضاء

٣٢٩ فرع لو رأى الصائم مشرقا على الفرق فافطر

ليتقوى على تخليصه لزمه القضاء

فرع الامساك تشبها بالصائمين من خواص

رمضان

فرع في مذاهب العلماء فيمن افطر بغير

الجماع في نهار رمضان عدوانا

٣٣٠ ان افطر بالجماع من غير عذر وجب عليه

القضاء وفي الكفارة ثلاثة أقوال

٣٣٣ كفارة الصوم مرتبة ككفارة الظهار

يعتق أولا فان لم يجد صام فان لم يستطع

أطعم ستين مسكينا

٣٣٥ فرع فيما اذا كان الزوج مجنونا فوطى

امراته وهي صائمة مختارة

فرع لو كان الزوج مسافرا صائما وهي

حاضرة صائمة فافطر بالجماع بنية الترخص

فلا كفارة عليه عن نفسه

٣٣٦ فرع اذا اكرهها على الوطى وهما صائمان

في الخضر فلها حالان

فرع لو زنا بامرأة او وطئها بشبهة فطريقان

٣٣٦ ان جامع في يومين أو في يوم وجب لكل يوم كفارة ٣٤٤ فرع في مذاهب العلماء في كفارة الجماع في

فرع فيمن وطئ زوجته في صوم رمضان

٣٤٥ اذا نوى الصوم من الليل ثم اغشى عليه جميع

٣٣٧ فرع في مذاهب العلماء فيمن كرر جماع

٣٤٧ فرع فيما اذا نوى الصوم في الليل ثم شرب

دواء فزال عقله بالنهار

الدليل على أنه يجوز للصائم أن ينزل الماء

٣٣٨ ان طلع الفجر وهو مجامع فاستدام مع العلم

٣٤٨ فرع في مذاهب العلماء في الاحتجام للصائم

٣٣٩ فرع لو احرم بالحج مجامعا ففيه ثلاثة أوجه ٣٤٩ الدليل على جواز الاحتجام للصائم

٣٤٠ وطئ المرأة في الدبر واللواط كالوطئ في

٣٥٣ قال الشافعي واكره له العلاك لأنه يجفف الفم

٣٤١ اوطئ بزنا أو شبهة أو غيرها يفسد الصوم

٣٥٤ تكره القبلة للصائم ان حركت شهوته والا فلا

ويوجب القضاء والكفارة

٣٥٥ فرع في مذاهب العلماء في القبلة للصائم

٣٤٢ فرع اذا استمنى متعمدا بطل صومه ولا

٣٥٦ ينبغى للصائم أن ينزه صومه عن الغيبة والشتم

فرع في مذاهب العلماء فيمن وطئ امرأة

٣٥٨ فرع الوصال لا يبطل الصوم

فرع في مذاهبهم في المباشرة فيما دون الفرج

٣٤٣ فرع فيما اذا صام الصبي رمضان فافسده بالجماع

من وطئ وطأ يوجب الكفارة ولم يقدر

فرع في بيان الحكمة في النهي عن الوصال

٣٤٤ فرع في مسائل تتعلق بالجماع في صوم رمضان

فرع في بيان جملة من أحاديث الوصال

صفحة	صفحة
٣٥٩ الدليل علي استحباب السحور للصوم	٣٦٧ فرع يجوز قضاء رمضان عندنا في جميع
٣٦٠ فرع وقت السحور بين نصف الليل وطلوع الفجر	أيام السنة غير رمضان الثاني وأيام العيدين والتشريق
فرعان يتعلقان بالسحور	حكم ما اذا كان عليه قضاء شيء من رمضان
فرع في الاحاديث الواردة في تأخير السحور وتعجيل الفطر	فلم يصم حتى مات
٣٦٢ بيان ما يستحب ان يفطر عليه وما يقوله من الدعاء عند الافطار	٣٦٨ فرع فيمن مات وعليه صوم وتمكن منه فلم يصمه حتى مات
٣٦٣ فرع يكره للصائم اذا اراد أن يشرب أن يمج الماء ويستحب له الدماء الخ	٣٧١ فرع في الاطعام عن الميت
— اذا كان عليه قضاء أيام من رمضان لم يجز أن يؤخره الى دخول رمضان آخر وبيان حكم ما اذا أخره الخ	حكم صوم النذور والكفارة سواء فيما ذكرنا
٣٦٥ فرع في تعجيل فدية التأخير قبل مجيء رمضان الثاني	فرع في صوم الولي عن الميت
فرع اذا أخر الشيخ الهرم المد عن السنة فالمذهب أنه لا شيء عليه	فرع لا يصام عن أحد في حياته
فرع اذا لزمه قضاء رمضان أو بعضه فاما أن يكون فواته بعذر أو بغير عذر وحكم ذلك	٣٧٢ فرع لومات وعليه صلاة أو اعتكاف فلا يجزىء اداء الولي عنه ولا الفدية
٣٦٦ فرع في مذاهب العلماء فيمن أخر قضاء رمضان بغير عذر حتى دخل رمضان آخر	فرع في حكم الفدية وبيانها
٣٦٧ فرع في مذاهبهم في تفريق قضاء رمضان وتتابعه	فرع في مذاهب العلماء فيمن مات وعليه صوم لم يتمكن من قضاؤه
	فرع في مذاهبهم فيمن تمكن من صوم رمضان فلم يصمه حتى مات
	٣٧٤ فرع في مسائل تتعلق بكتاب الصيام وهي عشرة
	٣٧٧ فرع يستحب اتوسعة علي العيال في رمضان والاكثار من قراءة القرآن
	٣٧٨ باب صوم التطوع والايام التي نهى عن

صفحة	صفحة
٣٨٧	الصوم فيها الدليل على استحباب صيام ست من شوال
٣٨٨	يستحب لغير الحاج أن يصوم يوم عرفة والدليل على ذلك
٣٨٩	فرع يستحب للحاج أن يفطر يوم عرفة
٣٩٠	فرع أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة
٣٩١	فرع يوم عرفة أفضل أيام السنة
٣٩٢	فرع في شرح حديث يوم عرفة يكفر السنة الماضية والمستقبلة
٣٩٣	الدليل على استحباب صيام يوم عاشوراء
٣٩٤	فرع اختاب أصحابنا في صيام يوم عاشوراء
٣٩٥	هل كان واجبا في اول الاسلام ثم نسخ ام لم يجب في وقت ابدأ
٣٩٦	يستحب صيام أيام البيض وهي ثلاثة من كل شهر
٣٩٧	فرع اجمعت الامة على ان أيام البيض لا يجب صومها الا نواختلفوا في وجوبها في اول الاسلام
٣٩٨	الدليل على استحباب صوم يوم الاثنين والخميس
٣٩٩	فرع ومن الصوم المستحب صوم الاشهر الحرم وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب وأفضلها المحرم
٤٠٠	الدليل على عدم كراهية صوم الدهر اذا أفطر أيام النهي ولم يترك فيه حقا ولم يخف ضرراً
٤٠١	فرع في مذاهب العلماء في صيام الدهر اذا أفطر أيام النهي الخمسة وهي العيدان والتشريق
٤٠٢	فرع في تسمية بعض الاعلام من السلف والخلف ممن صام الدهر غير أيام النهي الخمسة
٤٠٣	فرع لو نذر صوم الدهر صح نذره ولزمه الوفاء وتكون الاعياد وأيام التشريق ورمضان مستثناة
٤٠٤	الدليل على انه لا يجوز للمرأة أن تصوم التطوع وزوجها حاضر الا باذنه
٤٠٥	من دخل في صوم تطوع أو في صلاة تطوع استحباب له اتمامها
٤٠٦	فرع في مذاهب العلماء في الشروع في صوم تطوع أو صلاة تطوع
٤٠٧	لا يجب قضاء صوم التطوع عند الشافعية ويجب عند الحنفية ودليل كل وتحقيق المقام
٤٠٨	الدليل على عدم جواز صوم يوم الشك
٤٠٩	فرع في تعريف يوم الشك
٤١٠	فرع في مذاهب العلماء في صوم يوم الشك
٤١١	فرع الف القاضي ابو يعلى محمد بن الحسين ابن محمد انقراء الحنبلي جزءا في وجوب صوم يوم الشك ودو يوم الاثنين من شعبان اذا حال دون مطلع الهلال غيم فصنف الخطيب الحافظ ابو بكر احمد بن علي ابن ثابت البغدادي الشافعي جزءا في الرد على ابن الفراء وشنع عليه ونسبه الي مخالفة السنة فإخص الشارح مقاصديها واتى باهم ما فيها في هذا الفرع فعليك بقراءته
٤١٢	الدليل على كراهية صوم يوم الجمعة وحده
٤١٣	فرع في الحكمة في كراهية افراد الجمعة

صفحة	صفحة
٤٣٨	بالصوم
٤٣٩	فرع في مذاهب العلماء في أفراد الجمعة بالصوم
٤٤٠	يكره أفراد يوم السبت بالصوم والدليل على ذلك
٤٤١	الدليل على عدم صوم يوم الفطر والنحر
٤٤٥	الدليل على عدم جواز صوم أيام التشريق
٤٤٧	فرع في مذاهب العلماء في صوم أيام التشريق
٤٥٦	لا يجوز أن يصوم في رمضان غير رمضان
٤٥٨	حاضر أو مسافر
٤٦١	يستحب طاب ليلة القدر والدليل على ذلك وما يقول فيها من الدعاء أن صادفها
٤٦١	الدليل على عظم ليلة القدر وقد بسط الشارح الكلام في ليلة القدر بسطا شافيا
٤٦٢	تفسير سورة ليلة القدر للقاضي أبي الطيب
٤٧٤	فرع في مذاهب العلماء في مسائل في ليلة القدر
٤٧٥	فرع ليلة القدر يراها من شاء الله من بني آدم كل سنة في رمضان
٤٧٥	يستحب لمن رأى ليلة القدر أن يكتتمها
٤٧٥	شرح قوله صلى الله عليه وسلم « أريت هذه الليلة ثم أنسيته »
٤٧٥	فرع في بيان جملة من الأحاديث الواردة في ليلة القدر وقد تكلم عليها الشارح كلاما نفيسا
٤٧٥	كتاب الاعتكاف
٤٧٥	تعريف الاعتكاف لغة وشرعا
٤٧٥	الدليل على أن الاعتكاف سنة مشروعة
٤٧٥	لا يصح الاعتكاف إلا من مسلم عاقل طاهر
٤٧٦	لا يجوز للمرأة أن تعتكف بغير إذن الزوج والدليل على ذلك
٤٧٨	فرع لو نذر العبد اعتكافا في زمن معين بأذن سيده فباعه لبس للمشتري منه من الاعتكاف
٤٧٨	لا يصح من الرجل الاعتكاف إلا في المسجد والدليل عليه
٤٨٢	فرع لو عين زمن الاعتكاف في نذره ففي تعيينه وجهان
٤٨٣	فرع في مذاهب العلماء في مسجد الاعتكاف
٤٨٤	فرع في مذاهبهم في اعتكاف المرأة
٤٨٧	الأفضل أن يعتكف بصوم والدليل عليه
٤٨٧	فرع لو نذر أن يعتكف شهر رمضان فقاته لزمه اعتكاف شهر آخر
٤٨٩	فرع في مذاهب العلماء في الصوم في الاعتكاف
٤٨٩	يصح الاعتكاف في جميع الاوقات والأفضل أن لا ينقص عن يوم وأما أقل الاعتكاف ففيه وجو
٤٩١	فرع في مذاهب العلماء في أقل الاعتكاف
٤٩٢	أن نذر اعتكاف العشر دخل فيه ليلة الحادي والعشرين وأن نذر اعتكاف عشر من آخره وكان الشهر ناقصا اعتكف بعد الشهر يوما
٤٩٢	فرع في مذاهب العلماء فيمن نذر اعتكاف العشر الاواخر من رمضان أو غيره متى يدخل في اعتكافه ؟
٤٩٢	حكم ما إذا نذر اعتكاف شهر بعينه أو اعتكاف نهاره دون الليل أو اعتكاف شهر غير معين أو اعتكاف شهر بالعدد

صفحة	صفحة
٥٠١	فرع اذا كانت داره بعيدة بعداً فاحشا ولم يجد في طريقه موضعاً كسقاءية فله الذهاب الى داره
٥٠٢	فرع لا يشترط في الخروج لقضاء الحاجة شدة الحاجة
٥٠٣	فرع لو خرج لقضاء الحاجة لا يكف الاسراع
٥٠٤	فرع لو كثر خروجه للحاجة لعارض ففيه وجهان
٥٠٥	فرع أوقات الخروج للحاجة لا يجب تداركها
٥٠٦	فرع إذا خرج لقضاء الحاجة في اعتكاف منذور متتابع ثم عاد ففي اشتراط تجديد النية طريقان
٥٠٧	فرع لو فرغ من قضاء الحاجة واستنجى فله أن يتوضأ خارج المسجد
٥٠٨	فرع هل يحسب زمن الخروج لقضاء الحاجة من الاعتكاف أم لا
٥٠٩	فرع فيما اذا جامع الخارج لقضاء الحاجة يجوز أن يمضي إلى البيت للأكل ولا يبطل اعتكافه
٥١٠	٥٠٥ في خروج المعتكف الى المنارة الخارجة عن رحبة المسجد ليؤذن ثلاثة أوجه
٥١١	٥٠٦ فرع في بيان الرحبة
٥١٢	٥٠٩ فرع لو دخل المؤذن المعتكف حجرة مهية للسكنى بجنب المسجد وبابها اليه بطل اعتكافه
٥١٣	٥١٠ يخرج المعتكف لصلاة الجنائز ان كان اعتكافه تفلاً ولا فلا
٥١٤	٥١٠ حكم ما إذا خرج المعتكف تطوعاً لقيادة مريض
٥١٥	٥١٢ فرع في خروج المعتكف لزيارة القادم من سفر
٥١٦	٥١٣ فرع في مذاهب العلماء في خروج المعتكف من اعتكاف نذر لقيادة مريض أو صلاة جنازة
٥١٧	٥١٣ ان حضرت الجمعة وهو من أهل الفرض والاعتكاف في غير الجامع لزمه ان يخرج اليها
٥١٨	٥١٤ فرع في مذاهب العلماء في خروج المعتكف من اعتكاف منذور متتابع لصلاة الجمعة
٥١٩	٥١٤ ان تعين عليه أداء شهادة لزمه الخروج لادائها
٥٢٠	٥١٥ فرع فيما اذا دعي المعتكف لتحمل شهادة
٥٢١	٥١٦ فرع إذا شرعت المرأة في الاعتكاف فوجبت عليها عدة وفاة أو فراق فخرجت لقضائها ففي بطلان اعتكافها طريقان
٥٢٢	٥١٦ حكم ما اذا مرض مرضاً شديداً لا يؤمن معه ولو يث المسجد
٥٢٣	٥١٨ فرع فيما اذا اراد الخروج لقصد او حجارة حكم ما اذا سكر المعتكف او ارتد
٥٢٤	٥١٩ ان حاضت المعتكفة خرجت من المسجد
٥٢٥	٥٢٠ فرع في مذاهب العلماء في المعتكفة إذا حاضت
٥٢٦	٥٢١ ان احرم المعتكف بالحج وخاف فوت الحج خرج والا فلا
٥٢٧	٥٢٢ ان خرج من المسجد ناسياً لم يبطل اعتكافه والدليل على ذلك
٥٢٨	٥٢٣ إن خرج لعذر ثم زال وتمكن من العود فلم يعد بطل اعتكافه

صفحة	صفحة
٥٢٣	الدليل على أنه لا يجوز للمعتكف المباشرة
٥٢٦	بشهوة ويجوز أن يباشر بغير شهوة
٥٢٦	إذا استمنى بيده فأبطل بطل اعتكافه وإلا فلا
٥٢٦	فرع المرأة المعتكفة كالرجل المعتكف
٥٢٧	في تحريم الجماع
٥٢٧	فرع إذا جامع المعتكف عن نذر متتابع
٥٢٧	ذا كراً له عالماً بالتحريم يفسد اعتكافه
٥٢٧	ولا تلزمه الكفارة
٥٢٧	فرع في مذاهب العلماء في جماع
٥٢٧	المعتكف ناسياً
٥٢٧	فرع في مذاهبهم في المباشرة دون
٥٢٧	الفرج بشهوة
٥٢٧	يجوز للمعتكف أن يلبس ما يلبسه في غير
٥٢٩	الاعتكاف والدليل على ذلك
٥٣١	فرع في بيع المعتكف وشرائه
٥٣١	فرع في خياطة المعتكف في المسجد
٥٣٣	فرع لا بأس أن يقص في المسجد لان
٥٣٤	القصص وعظ وتذكير وأما الحديث
٥٣٤	المباح فلاولي تركه
٥٣٤	فرع لا يفسد الاعتكاف سباب ولا جدال
٥٣٥	للمعتكف وغيره أن يأكل في المسجد
٥٣٥	و يشرب
٥٣٥	فرع في مذاهب العلماء في بيع المعتكف
٥٣٦	وشرائه
٥٣٦	فرع لا يكره دخول المعتكف تحت سقف
٥٣٦	فرع في مذاهب العلماء في الطيب للمعتكف
٥٣٦	حكم ما إذا فعل في الاعتكاف ما يبطله من
٥٣٦	خروج أو مباشرة أو مقام في البيت
٥٣٧	فرع في مسائل تتعلق بكتاب الاعتكاف
٥٣٧	وبعضها من الضروريات التي تركها
٥٣٧	المصنف وبه يتم الجزء السادس ويليه الجزء
٥٣٧	السابع ان شاء الله وأوله كتاب الحج

(تمت)



﴿ بيان الخطأ الواقع في الجزء السادس من كتاب المجموع ﴾ (شرح المذهب)

مع بيان الصواب فيه ﴿

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٢ ٧ عمر بن	عمرو بن	٥ لا يغربه	٢ يغربه
٢ ١٥ صمرة	ضمرة	١٣ ٤ بصيغة	١٣ بصيغة
٣ ١٠ الذي	الذي	٠٠ ٠٠ الصنعة	٠٠ الصنعة
٧ ٢ أثبت	ثبت	١٤ ٩ العيار	١٤ نسخة المعيار
٧ ١٥ (احتج)	واحتج	١٣ البعيلة	١٣ البغلية
٨ ٦ ويكيل النوع	ويكيل النوع	١٤ متقاصمة	١٤ مناصفة
٨ ٢١ الاصحاحات	الاصحاب	١٥ ٣ فقال أغلب	١٥ فقال انظروا أغلب
٩ ٤ أوردى	أو من ردى	٥ دراهم	٥ درهم
١٠ من	من	١٦ ٦ يعنى بن	١٦ يعنى ابن
١١ يتفاضل	يتفاضل	١٧ ١ وعمر	١٧ وعمر
٠٠ نصفه	نصيبه	٨ ويجب	٨ ويجب
١٠ ٤ العشر	عشر	٤ عن مذهبا	٤ نسخه أن مذهبا
١٤ وهذا يقع	نسخه وهذه العلامة	١٤ وولو	١٤ ولو
٢٢ الاحلاب	الاجلاب	١٩ ٢ وبشر المرسى	١٩ وبشر المرسى
١١ ٣ وبصيفها	نسخة وبصيفها	٢١ ٨ لا تجب فيه الزكاة	٢١ لا تجب الزكاة
	وهي الصواب	١١ يجب	١١ تجب
		١٧ لا يجب	١٧ لا تجب

في صفحة ١٧ سطر ٧ قوله ار بعين مثقالا لا تساوى الخ وقد كتب عليها هامشة وبعد الطبع عثرنا على نسخة نصها :

(ار بعين مثقالا وأجمعوا على أن المذهب اذا نقص عن عشرين مثقالا ولم تبلغ قيمته مائتي درهم فلا زكاة فيه واختلفوا في عشرين مثقالا لا تساوي الخ

في صفحة ١٨ سطر ٢ (قوله مقالا فلا شيء) في نسخة اخر هكذا
(مثقالا وقال أبو حنيفة اذا زاد الذهب على عشرين مثقالا فلا شيء الخ)

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٢٢ ٤	بهذا	تقدأ	٣٨ ١٨
٢٣ ١	لم يوجبها	لم يوجبها	٤١ ١
٤	ملكاً فاشبه	ملكاً تاماً فاشبه	٢
٥	مهر المرأة	مهر المرأة	الخ
٥	استيقاء	استيقاء	٤١ ٢
٩	في آخر الحول	نسخة في آخر	٥
٢٤ ١٦	عليها	كل حول	٦
٢٤ ١٨	ربع ونقص	نسخة ربع المائة	٤٢ ١
١٩	ثم نقلها	ثم نقدها	٤
٣	حائز	جائز	١٤
٢٦ ١	لبعضها	لبعضها	٤٣ ١
٢٨ ٨	الثمر	الثمر	٤٤ ١٥
٢٩ ٤	لزكاة	بزكاة	١١
١٤	فبقاسما	فبقاسما	١٥
٣٣ ٧	بن صباح	نسخة بن الصباح	٤٦
١١	بن الحرب	بن الحارث	٩
١٢	« »	« »	٩
١٨	تلى	نسخة تحلى	٤٧ ١٦
٣٤ ٢	ثيابها	بنائها	١٩

في صفحة ٣٣ سطر ١٥ قوله من النار * وجد في نسخة أخرى زيادة نصها
رواه ابو داود باسناد حسن الا رجلا واحدا مختلفا في الاحتجاج به وقد احتج به البخاري
وعن ام سلمة الخ

في صفحة ٣٣ سطر ١٧ قوله عن نافع وهذا الخ (وجد في نسخة أخرى زيادة نصها
وعن نافع ان ابن عمر كان يحلى بناته وجواريه بالذهب ولا يخرج منه الزكاة رواه مالك في
الموطأ عن نافع وهذا الخ

في صفحة ٤٤ سطر ١٢ وهو مباحا وجد في نسخة زيادة نصها
(هو المذهب وأشار المتولي الي ان له لبس حلي الرجال ولبس حلي النساء لانه كان مباحا الخ)

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٤٨ ٢ و كان	كان	٥٩ ٢ كذى	هكذا
الكتاب	كتاب	٤ فباعه	فباع
١٠ ضعفة	ضعفة	١٦ الاحوال	نسخة الحول
٤٩ ٩ لفوات	لفوات	٦٠ ١٥ من النصاب	من الناض
١٠ أو وجد	أو وجد	» لا نفرد له حول	نسخة لا يفرد بحول
١٨ للتجارة الصداق	التجارة في الصداق	١٦ نفرد	نسخة يفرد
٥٠ ٨ فبدأ	فبدأ	٦٤ ٧ في اخراجه	نسخة في آخر الحول
٥١ ٨ الزكوتين	الزكاتين	١٣ تلف	أُتلف
٢١ وهو نص	نسخة وهو ظاهر نص	١٤ العرض لما	العرض فرع لما
٥٣ ١٧ فان كانت	وان كانت	اشترأ	اشترأ
٥٤ ١ العيد	العيد	١٦٥ ١ التلف	المتلف
١ له قيمته	عليه قيمته	٥ بمائتي	بمائة
٥٥ ١٩ في أول الآتي	كذا في نسختين	١٤ ان لا يضم	انه لا يضم
٥٦ ٢ كما كان	كما لو كان عينا	٦٦ ٢ تقل	تقد
٤ القد	النقد	٦٧ ١٢ نافع	تابع
٦ التجارة	نسخة تجارة	٦٨ ٣ والماسرخسى	والماسرجسى
٥٨ ٦ بغرض	بغرض	٦٩ ٣ شعير	شعيرا
٦ بيان	شأن	٩ لوجوب	لوجوب
١١ أصحاب الاصحاب	أصحاب عند الاصحاب	٧١ ١٤ مسألة	مثاله

في صفحة ٦٤ سطر ٦ أول الشرح قال أصحابنا اذا أراد الخ . وجدنا في نسخة أخرى بعد الطبع زيادة هذا نصها *

قال أصحابنا رحمهم الله تعالى اذا حال الحول على عرض التجارة وجب تقويمه لاخراج الزكاة قال أصحابنا اذا أراد الخ *

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٧١ ١٤ قلنا	قلنا	١٩ الحقيق	العقيق
١٥ يعلق	تعلق	٧٦ ١ والمكاتب	نسخة فالمكاتب
» فكلوت	فكلون	٤ يتملك	بتمليك
١٦ »	»	٦ اذا كان مواتا	نسخة اذا كان المعدن
١٨ سيوع	شيوع	مواتا	مواتا
٧٢ ١٥ من اشترى	من حين اشترى	٨ في دار معدن	معدن في دار
١٧ في التقدير	في النقيدين	٢٢ وهذا	هذا
» من جنس	من جنسه	١٢ الاستدراك	الاستدكار
١٨ لم تقبل	لم تقل	٧٧ ١٣ وحكي الرافي	نسخة وحكي
٢٠ وجه يلزمه	نسخة وجه انه يلزمه	الخ	السرخسي قولاً قديماً
٢٢ فلا يكون أكبر	نسخة ولا يكون أكثر	في الوجوب وحكي	الرافي الخ
٢٢ سلامه	سلامته	١٤ في المطبوعات	في المنطبعات كالجديد
٧٣ ٦ والا فلا هذا الخ	نسخة والا فلا وبهذا	كالجديد	١٥ والفضة النصاب
٧ ٧ قلنا	وقلنا	١٥ والفضة النصاب	والفضة بالاجماع
١٥ أحدها	إحداها	فيه بالاجماع	
٧٤ ٢ باع التجارة	باع مال التجارة	٧٨ ١ الاداء	الاداة
٨ حين نض الأم	جبر نقص الأم	١٠ يخفد	يخفد
١٤ كنتائج	نسخة كنتائج	١٢ وجبت	ووجبت
١٩ صرح	خرج	١٤ أم لا قصر نه	أم قصر لانه
٢١ بفريضة	تفريعه	٧٨ ١٤ وانقطع	وان قطع
٢٢ في الزوال لي في	في لزوال في	١٧ والاحرار	والاجراء
٧٥ ٢ بالباقي بجميع	الباقي الخ	٧٩ ١ المملوك	المملوك
٧ معد في	من معدن في	» الواحد	الواحد

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٧٩ ٨	حوله أما إذا	٩٥ ١٢	فيحل يحل
	قطع المصنف في	٩٦ ١	بائع
	فصل الركاذاختاره	٩٧ ٣	الواجد
	الشيخ أبو حامد أما	٩٨ ٤	لواجدها
	إذا الخ	١٠٧ ١	التقاطه
٧٩ ١٠	حق	١٠٧ ١	المكاف
	نسخة حقه	١٠٨ ٣	الحرية
١٥	في فضل الزكاة	١١٣ ٧	في الحرية
٢١	ولا بعد في القول ولا شك في بعد القول	١١٤ ١٩	أنه يشترط
٢٢	بنقل	١٢٢ ٥	والفروع
٨٠ ١٠	وان عرض	١٢٣ ٢٠	انه
١٦	في فضل الزكاة	١٢٦ ٩	عبد
١٧	الزكاة	١٢٧ ١٧	او مستولده
٨٢ ٣	كالزكاة	١٣٤ ١٠	لانه
٨٥ ١	اختلفنا	١٣٥ ٨	بالعيد
٨٦ ١	«	١٣٨ ١	يققات تنعا
٨٨ ٣	أما احصاها	١٣٨ ١	نصف صاع من
٨٩ ٥	الموجود (١)	١٤٠ ١٠	يشتمل على ما
٩٠ ١٢	أبو حنيفة (٢)	١٤٣ ١٣	وغيره
	والنصاب	١٤٥ ٢٠	في السنن
١٦	قال مالك (٣)	١٤٧ ٩	رواية مسلم
	وبه قال مالك وقال	١٤٨ ١٦	اربع شاة
	وقال	١٥٣ ١	يستأنف للربح
٩١ ٩	من لا	١٥٤ ٨	ينتقض
١٢	أبو هريرة		الغرض
١٤	وبه جميع		

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١٧ ٣٦٤ عين كل	عن كل	٠٤ ٤٦١ وروايتهم	ورؤيتهم
٢٥ ٣٦٥ قضاء	قضاء	١٤ ٤٦٥ رواه	رواه
١٢ ٣٧٧ ان عن رسول	ان رسول	٠٣ ٤٧٢ اسأل عنها	اسأل الناس عنها
١ ٣٨٤ عاشورا	عاشوراء	٠٦ ٤٧٣ جفنة	جفنه
٧ الوجوب	للاجوب	١٣ ٤٧٤ بينة	بنية
٢٠ ٣٨٥ فسأل	فسئل	٠٦ ٤٨٣ جوير	جوير
٠٥ ٤٠٤ لمن لمن	لمن	٠١ ٤٩٠ العادة	العبادة
١٤ ٤٠٤ عبدالعزير الخضرى عبد العزيز بن	عبد العزيز بن	٠٦ ٤٩٧ المتابعة	المتابعة
٠٤ ٤٢١ المخالفين	حكيم الخضرى	٠١ ٥٠١ ولا ذلك	ولان ذلك
١٠ ٤٣١ فان عليكم	الخالفين	١٨ ٥٢٣ فلم يبطل	فلم تبطل
١٣ ٤٣٢ الامين	فان غم عليكم	٠٤ ٥٣٢ مكروه وغيره	مكروه للمعتكف
٠٤ ٤٢٣ أحب لى	الامير		وغيره
	أحب إلى		



﴿ بيان الخطأ الواقع في الجزء السادس من فتح العزيز شرح الوجيز ﴾

مع بيان الصواب فيه ﴿

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٦ ٣ وأربعة	أربعة	٨ ٤٢ كما نوى	كما لو نوى
١ ٥ والاعتبار	والاعتبار	١٥ ٤٣ سواء	سواء
٢ ١٠ واحدة	واحد	١٨ المستعملات	نسخة المستغلات
٦ ١٤ بيقية	يقين	٦ ٤٤ والكتاب الامام	الكتاب والامام
٢ ١٦ هو	أهو	٧ فيما	فيما
١ ١٧ ولم يوجب تعجيل	ولم يوجب عليه تعجيل	١ ٤٨ ابن حمدان	ابن عبدان
١٨ والخلخال	أو الخللخال	٢ ٤٨ القيمة	بالقيمة
١٩ ان يكثرها	ان يكثرهما	٢ لسلعة	بسلعة
٤ ١٨ عن انتفاع	عن الانتفاع	١ ٤٩ لسلعته	بسلعته
١٤ ٢٣ وجهه	روحه	٤ وفي الكتاب	في الكتاب
٥ ٢٥ قصداً	قصد	١ ٥٧ الحول موضع	الحول هو موضع
٢ ٢٦ لم يجر	لم يجر	٧ ٥٩ لم ينص	لم ينص
وقيل يجرى	وقيل يجرى	٩ ماشيته	ماشية
١٢ ٢٧ من الذهب فهو	من الذهب وكل	٤ ٦٠ المقاسة	المقاسة
من الفضة اجوز	ما جاز من الذهب	٦ للرد الى النضض	الرد الى النضوض
١ ٢٨ ان تقولوا	ان يقولوا	٧ ٦١ ان ظهرت	ان ظهرت
٨ التشبيه	التشبه	٦٢ وأعلم	وأعلم
١٤ للرحل	للرجل	٥ ٦٣ م	م
٧ ٢٩ للذهب	بالذهب	٦ ٦٤ عند	وعند
كان في تجويز	وفي تجويز	٥ ٦٦ انخرجها	انخرجها
٤ ٣٠ لم تجز	لم تجز	٥ ٧١ نضا	نصاها
١١ ٣٦ على على	على	٥ ٧٢ من قوم	قوم
٢ ٤٢ التجارة	للتجارة	٦ بالدرهم وما	بالدرهم وما ملكه
		بالدنانير بالدنانير	بالدنانير

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٧٥ ٤ وغاية	رعاية	١٦١ ٣ زوجته	وزوجته
٧٦ ٣ يجزي	نسخة يجري	١٦٧ ١ (وأعلم)	(وأعلم)
٤ »	»	١٧٧ ١ على عدم	على عدم
٧٩ عند التجارة	عبد التجارة	١٨٣ ٢ نصف	نصف
٨٠ ١ نصح	نصح	٢٠٣ ١ (أحداها)	(أحداها)
الاخرى كزكاة	الاخرى في اظهر	٢٢٣ ٤ اصاحب	صاحب
٨٢ ١ تجاته ر	تجارته	٢٢٤ المجرمين	المجرمين
٤ فاذا	واذا	٢٣٠ ٣ بحالة	بحاله
٨ ٨ لنقصان	لنقصان	٢٤٧ ٣ مضحية	مضحية
٨٣ ٢١ لان المقصود	لان المقصود الثمار	٢٥٢ ٣ ان أفطر	من ان افطر
وأما الثمار		٢٧٤ ٢ يوجد	يوجد
٨٤ ١ من نقل	من نفس	٢٩٢ ١ صوم الفرض	في صوم الفرض
٥ التجار	التجارة	٢٩٣ ٢ اما لصوم	اما الصوم
٨٦ ٢ بالاستسقام	بالاستقسام	٣١٠ ١ الشيخ	الشيخ
٤ وان	فان	٣٢٢ ١ في المطورة	في المطورة
٢ ولك تقول انما ان	ولك ان تقول انما	٣٢٤ ١ اونا	او انا
٨٧ ٩ نجى	يجي	٣٢٧ ١ او اوقال	او قال
٩٠ ٤ وان	فان	٣٧٧ ١ الا لف	والا لف
٩٢ ٣ بخمسة	تخميسه	٣٨٥ ٢ معالجته	معالجة
٩٥ ١١ النظر	للنظر	٣٨٦ ١ او وصل	او وصل
٩٦ ٧ ان الطيب	ابو الطيب	٣٩٣ ١٠ المسعود	المسعودي
١٠٥ ٢ ملكه	ملك	١١ على اذا	على ما اذا
لم يملك	لم يملكه	١١ أصحهما	أصحها
مال المسلم	مال المسلم لا يملك	٣٩٨ ١ الشيخ	الشيخ
بالاستيلاء		٤٠٣ ٧ بجيث	بجيث
١١٠ ١٩ ماذا	ما اذا	٩ النص	بالنص
١١٦ ١ (وأما)	(أما)	٤١٠ ٤ انه	انه
١١٨ ١ (أعلم)	(أعلم)	١٤٢ ١ في	في
١٢٨ ٤ عنه المؤدى	عنه ام تجب	٤١٥ ٧ وان كانت	وان كانت السماء
ام تجب		مصحية	مصحية

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٤١٦ ٥	ستشهد	٤ ٥٠٤	الرجال
٤١٧ ٣	ليلة القدر	٤ ٥٠٦	نازع
٤٣١ ٢	تقوا	١٤ ٥٣١	فعل
٤٣٦ ٢	لا لو	١٧	كل
٢٠	الى	١٩ ٥٣٢	فيبقى
٤٩٠ ١٢	المستثنى	٦ ٥٤١	فرغ
٤٩١ ٩	بجنب	٩	خرج
٥٠٣ ٤	الخروج	١ ٥٤٢	وامامانه بد
٦	الاقصي		(تمت)

﴿ بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء السادس : من كتاب التلخيص الحبير ﴾

في تخريج أحاديثه للحافظ ابن حجر ﴿

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٣ ٦	صدقه	١ ١٩٥	بنقل
١٨ ١	ابن عياس	٩ ٣٧٤	وأسامه
٣	ابراهيم	٩ ٣٧٥	والبزار
٣	الذي	١ ٣٧٦	طلحه
٥	العنبر	٩ ٤٥٧	أبن
٧	وجه	١٢ ٤٦٢	عباس
١٩ ١٣	حسبك	٤٦٩	في
٣٩ ٧	ومن دفع	٤ ٥٣٠	معتكفه
٨٨ ٥	الزيادة	٥	غيرها
٨٩ ٦	بن الله العرذي	٦	ثلاثة
١٣	خلقا		﴿ تمت ﴾